

(الجزء الخامس)

من حاشية الامام العلامة الهمام
ذى الثبات والرسوخ شيخ الشيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد
ابن يوسف الرهوني على شرح الشيخ عبد الباقي الرزقاني
أسكنه الله دار التهانى لمن الامام الخليل
أبى المؤدة خليل رحم الله الجميع
انه قريب سميع

وبهامته حاشية العلامة الوحيد الاوحد الفريد الاسعد المبارك الميمون
أبى عبد الله سيدى محمد بن المثنى على كنون سقى الله ثراه بوابل الرحمة
وأعاد علينا من بركته ما يعم الامة آمين

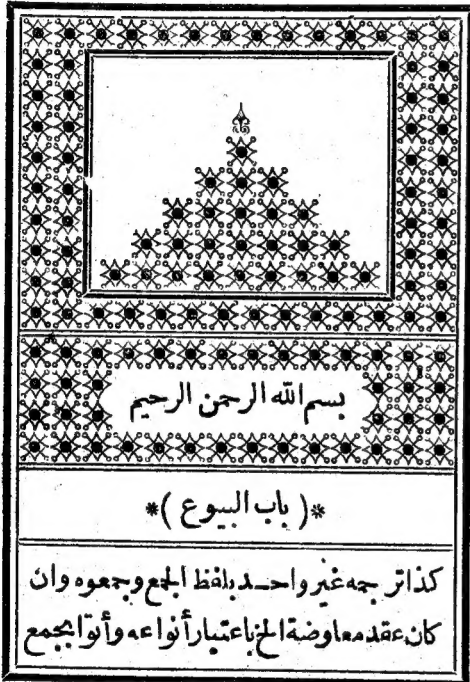
(الطبعة الاولى)

بالطبعة الاميرية ببولاق مصر المحمدية

سنة ١٣٠٦ هـ

هجرية

* بسم الله الرحمن الرحيم * صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم * (باب البيوع) * قال مقيدة عفا الله عنه
 جمعه جمع كثره لكثرة أنواعه وان كان عقده معاوضة الخ كما أشار له ح فأنظره وقول ز وقول بعضهم يكفي ربع العبادات
 الخ قال خيتي يتعين جملة على خواص العباد المتجربين عن الدنيا حتى حكى عن أبي بكر الكنانى أنه كان اذا بلغه عن فقير أنه
 مشى خطوة في طلب الرزق هجره ويقول أنه خرج عن الطريق وانما شأن الفقير أن تتبعه الدنيا اه وقول ز فيجب على كل
 أحد الخ مثله في ح وقد ساق خش عبارته من قوله هذا أول النصف الثاني الى قوله وعمومه في هذا الزمان وزاد ح عقبه
 متصلا به مانصه قال سيدى أبو عبد الله بن الحاج في المدخل في فصل خروج العالم الى قضاء حاجته في السوق فينبغي له بل يجب عليه
 أنه اذا اضطر لقضاء حاجة في السوق أن ياشتر ذلك بنفسه فان فعل ذلك فقد أتى بالسنة على وجهها وبرئ من الكبر وان عاقه عائق
 شرعى استتاب من له علم بالاحكام في ذلك وليحذر من هذه العوائد الرديئة التي يفعلها بعض من ينسب الى العلم فتجد بعضهم يبحث
 في مسائل البيوع في الرويات وغير ذلك في الدرس ويستبدل ويجيز ويمنع ويكره فاذا قام أرسل الى السوق من يقضى له الحاجة
 صياصغيا كان أكبر أو عبدا أو جارية أو غيرهم عن العلم لهم بالاحكام الشرعية وفي السوق ما قد علم من جهل أكثر المتبايعين



بالاحكام الشرعية ومن الاشياء التي لا يجوز شراؤها وفي خيتي مانصه
 قال القباب لا يجوز للانسان أن يجلس في السوق حتى يعلم أحكام البيع
 والشراء وبعث عمر من يقيم من الاسواق من ليس بفقير اه وقال في المدخل
 قد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يضرب بالدرّة من يقعد في السوق
 وهو لا يعرف الاحكام ويقول لا يقعد في سوقنا من لا يعرف الربا أو كما كان
 يقول وقد أمر مالك رحمه الله بقيام من لا يعرف الاحكام من السوق لثلا
 يطعم الناس الربا سمعت سيدى أبا محمد رحمه الله تعالى يذكر أنه أدرك
 بالمغرب المحتسب عيسى على الاسواق ويقف على كل دكان فيسأل صاحبه
 عن الاحكام التي تلزمه في سلعه ومن أين يدخل عليه الربا فياوه وكيف
 يتحرز منها فان أجابه بقاءه في الدكان وان جهل شيئا من ذلك أقامه من الدكان
 ويقول لا يمكنك أن تقعد في سوق المسلمين تطعم الناس الربا وما لا يجوز
 اه ألا ترى أنه قد ذهب بعض العلماء الى أنه يكره أن يستظل بجدار
 صرى مع أن الاحكام كانت اذ ذلك ظاهرة جليلة لمعرفتهم بالاحكام فعلى هذه
 الفتوى فيحرم اليوم ذلك على الاطلاق غالب الجاهل بالاحكام وتصرف

البائع والمشتري بما لا ينبغي في جل البياعات فالحكم في الجميع اليوم حكم الصيرى اذ ذلك على
 ما تقدم اه وقد أخرج الترمذى مرفوعا لا بيع في سوقنا الا من قد تفقه في الدين والى ذلك أشاره العلامة البركة أنوسالم العياشى
 رحمه الله تعالى في نظمه لبيوع ابن جماعة بقوله

لا تجلسن في السوق حتى تعلم * ما حل من بيع وما قد حرم * وفى الشرائى ايضا وذاك يجب * أيضا على جميع من يسبب
 لنفسه أو غيره فليعرفا * حكم الذى في فعله تصرفا * ودفعك المال لمن لا يعلم * حكم البياعات قراضا يحرم
 وأشار اليه أيضا أبو زيد التلمسانى في نظمه لبيوع ابن جماعة بقوله
 ولم يجز جلوسه في الشرع * حتى يكون عارفا بالبيع * أعنى به في سائر الاسواق * وذلك مع ما لم يات اتفاق
 وهو كذا في كل حكم يجزه * في نفسه في كل شئ يفعله * لاسيما القاضى مع الشهود * وعمه من واحد من الوعيد
 ولم يجز أن تدفع الاموالا * لرجل لا يعرف الحلالا * وذلك في القراض والبيوع * وجملة الاحكام في المشروع
 وقال على كرم الله وجهه من البحر قبل أن يفقه فقد ارتكز في الربا ثم ارتطم أى غرق فيه وعن الضحّاك رضى الله عنه ما من
 تاجر ليس بفقير الا كل الربا شاء وأبى وقال في قوت القلب لو بقد كان عمر رضى الله عنه يطوف في الاسواق ويضرب

بعض التجار بالدرة ويقول لا يسع في سوقنا الا من تفقه والا كل الربا شاء أو أجب اه وفي تنبيه المغترين مانصه وقد كان الامام مالك رضي الله عنه يأمر الامراء فيجبهون التجار والسوق ويعرضونهم عليه فاذا وجد أحدا منهم لم يفقه أحكام المعاملات ولا يعرف الحلال من الحرام أقامه من السوق وقال له تعلم أحكام البيع والشراء ثم اجلس في السوق فان من لم يكن فقيهاً كل الربا شاء أم أبي قال وكان مالك بن دينار رحمه الله تعالى يقول السوق مكنة للمال مفسدة للدين وكان ابن السمال رحمه الله اذا دخل الى السوق يقول يا أهل السوق سوقكم كسود وخياركم حاسد وبيعكم فاسد فاستيقظوا لانفسكم وقال عليه السلام ان الله ملكك على بيت المقدس ينادي كل يوم ألا من أكل حراماً لم يقبل منه صرف ولا عدل أي فريضة ولا نافلة وقال كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به وفي التوراة من لم يبال من أين مطعمه لم يبال الله من أي باب من أبواب النار أدخله وقال عليه السلام الدرهم من الربا أعظم عند الله من مائة فجرة وقال الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله من مائة زينة يرتبها في الاسلام وعن عبد الله بن سلام الربا سبعون جزءاً وأدناه منزلة مثل اضطجاع الرجل مع أمه وروى الحاكم وصححه عن عبد الله أي ابن مسعود مرفوعاً الربا ثلاث وسبعون باباً يسرهما مثل أن ينكح الرجل أمه وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعاً الربا سبعون باباً أدناها كالذي يقع على أمه وروى الطبراني عن البراء بن عازب مرفوعاً الربا ثمان وسبعون باباً أدناها مثل اتيان الرجل أمه وان أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه والاجماع على أن طلب الحلال فرض عين على كل مكلف وقد قال عليه السلام طلب الحلال فريضة على كل مسلم وقال امامنا مالك كان الحسن يقول ان استسقيت ماء فسقيته من بيت صير في فلا تشربه قال عبد الملك بن حبيب لان الغالب عليهم عمل الربا قال وسمعت أبا بصير بن الفرج بكراهة أن يستظل بظل الصير في وفي القوت سئل الحسن البصري عن الصير في فقال ذلك الفاسق لا تستظلم بظله ولا تصلين خلفه اه وقد قدم تعالى في آية يأيتها الرسل كلوا من الطيبات (٣) واعملوا صالحاً أكل الحلال على صالح الاعمال تنبئهم على ان الانتفاع بالاعمال انما يتوصل اليه اذا كان الكسب من حلال لان من أكل الحلال شرب منه عروقه ونشطت العبادة ووجد لها حلوة ولذة ومزيد اقبال فتأملت للقبول ومن أكل الحرام بعكس ذلك فيخاف عليه أن لا يقبل عمله وقد أخرج الحاكم وابن خزيمة وابن حبان من جمع ما لا حراماً ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر وكان ضرره عليه وروى أحمد عن ابن عمر من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله تعالى له صلاة مادام عليه ثم أدخل اصبعه في أذنيه وقال صمتان لم أكن سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عباد الدين وقوامه طيب المطعم فمن طاب كسبه زكاه ومن لم يطب كسبه خيف عليه أن لا تقبل صلاته وصيامه وحججه وجهاده وجميع عمله لان الله تعالى يقول انما يقبل الله من المتقين وقال أيضاً لا يقبل الله صلاة من في بطنه حرام وقال أيضاً من أكل لقمة حرام لم يقبل الله منه عمله أربعين صباحاً وكان المراد القبول الكامل الذي لا يكون معه عذاب أصلاً بناء على أن المراد بالتقوى في الآية اجتناب كل ما يؤثم ومعلوم أن مذهب أهل السنة أن السيئات لا تحبط الحسنات فمن خواص الحلال قبول الاعمال ومن خواصه التوفيق للعمل الصالح قال في النصيحة وجاء في الحديث من أكل الحلال أطاع الله أحب أم كره ومن أكل الحرام عصي الله أحب أم كره ويقال التوفيق بين الماء والدقيق وقال بعض النقاد كل ما شئت ففعله تفعل واحبب من شئت فانك على دينه اه وفي الاحياء عن سهل بن عبد الله من أكل الحرام عصت جوارحه شاء أم أبي علم أولم يعلم ومن كانت طعمته من حلال أطاعت جوارحه ووقفت للخيرات اه وقال في منهاج العابدين أكل الحرام والشبهة مطرود لا يوفق للعبادة اذ لا يصلح لخدمة الله تعالى الا كل طاهر مطهر قال يحيى بن معاذ الرازي الطاعة مخزونة في خزانة الله تعالى ومفتاحها الدعاء وأسنة الحلال فاذا لم يكن للمفتاح أسنة فلا يفتح الباب واذا لم يفتح باب الخزانة كيف يصل الى ما فيها من الطاعة ثم قال ان أكل الحرام والشبهة وان اتفق له فعل خير فهو مردود عليه غير مقبول منه قال ابن عباس لا يقبل الله صلاة امرئ في جوفه حرام اه ومن خواصه تنوير القلب وقد ورد من أكل الحلال أربعين يوماً نور الله قلبه وأجرى ينابيع الحكمة على لسانه والنور اذا دخل القلب انفسح وانشرح وعلامة ذلك التجافي عن دار الغرور والانابة الى دار الخلود والاستعداد للموت قبل نزول القوت كما في الحديث ومن ثم ورد في رواية زهده الله في الدنيا وقال بعضهم من عقل ما يدخل

الكثرة لان له أنواعاً كثيرة من

جوفه عـ ل ما يدخل قلبه ولا يتورق قلب آكل الحرام أبدا وقيل من عقل ما يدخل جوفه كان صديقا وفي طبقات الشعراء عن أبي حنيفة رضي الله عنه لو أن الله قسم لعبده من العبادة ما صار به مثل السوط من المجاهدة لم يقبل ذلك منه إلا أن كان يعلم ما يدخل جوفه أخلال هو أم حرام ومن خواصه استجابة الدعاء وقد سأل سعد بن أبي وقاص النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل الله دعوته مستجابة فقال طيب لقمتمك قال سعد ففعلت ذلك فوجدته كما قال ومن ثم قال ابن حجر أن سبب تخلف الدعاء في أوقات الاجابة أى المضمونة وقوع الخلل في شرط من شروط الدعاء كعدم الاحتراز في المطعم والمشرب والملبس وذكرنا في شرح الأربعين التنوية عن وهب بن منبه قال بلغني أن موسى عليه السلام حين قام يدعو ويتضرع طويلا وهو ينظر اليه فقال موسى يا رب أما استجيت لعبدك فأوحى الله اليه يا موسى انه لو بكى حتى تلقت نفسه ورفع يده حتى بلغت عذنان السماء ما استجيت له قال يا رب ثم ذلك قال لأن في بطنه الحرام وعلى ظهره الحرام وفي يده الحرام اه وقد أشارناظم يسوع ابن جماعة أعنى أبازيد التلساني رحمه الله تعالى الى بعض ما تقدم فقال

الجدلوا واحد في الحلال * متور القلوب بالحلال وجاعل الزان على القلوب * باكلها الرباع الذنوب ولم يبح في سائر الذنوب * ما جاء في الربا من الحروب ومن يطق حرب العزيز القاهر * مع رسوله الكريم الطاهر وأمر الله بأكل الطيب * وهو الحلال عندنا في المذهب وجاء أيضا في الحديث الواضح * عن سيد الخلق الشفيع الناصح قال لست بطيبين لقمتمك * مهما أردت تستجاب دعوتك من أكل الحلال أربعينا * يوما أطاع ربه يقبينا وهكذا بالعكس جاء في الخبر * فاعبد من الربا وحق النظر فإنه يذهب أنوار الفكر * حتى يصير القلب أقسى من حجر اه وقال الامام ابن العباد الشافعي رحمه الله تعالى

(٤)

حيثيات متعة — مدة كما

أشار

وان دعاء الذي في ماله شبهة * فائز الاجابة واذهب الى سبل وان دعاء حرام المال دعه وقل * ان الاجابة حرم واضح الخلل النار أولى بلحم بالحرام غما * أطب طعامك لا تحطم على دغل أكل الخبيث به نعي القلوب فلا * تحدث به ظلمة تنفضي الى كال وقال العارف بالله تعالى سيدي ابن أبي حمزة في شرحه على البخاري أن الحرام ترتفع منه البركة تظاهروا باطننا أما الباطن فإنه يحدث الظلمة في القلب والقساوة وأما الظاهر فإنه يحدث الكسل عن العبادة والامتنان بحقوقها مع أن البركة ترتفع منه حسا لان الحرام الذي يقوم باثنين يستعمل الواحد ولا يكفيه والحلال لا بد من ظهور البركة فيه محسوسة ومعنوية وبالحسوسة يستدل على المعنوية في كلا الطرفين فاذا تورق في طعام وقام باثنين منه ما يقوم بالواحد علم ان البركة المعنوية طائلة فيه بالضم قال ولهذا كان طعام أهل الخير والصالح أيدافيه من البركة ما ليس في غيره لاجل أنهم يبحثون عن الحلال أكثر من غيرهم فكانت البركة لديهم ظاهرة وباطنة فاستغنوا بذلك على العبادة والاستمرار عليها وتورقوا بطهرهم وقل تسببهم في أسباب الدنيا البركة الحسية والمعنوية الموجودة في طعامهم اه وقال الشيخ زروق في نصيحته والمحارم البطنية أربعة أكل الحرام كالخنزير والميتة والدم وشرب الخمر من أي نوع كان وهي جماع الاثم وأكل المال بالباطل ومنه ما يؤخذ على الغنا والنوح والمدح والهوى بكل شيء لا عوض له يتفجع به في عالم الجسم وأكل الربا والسحت وهو كل ما كسب عن بيع فاسد او كان غصبا أو تعديا وسرقة أو خيانة أو غلوا أو غير ذلك ثم قال فيتمين على المؤمن طلب الحلال ومعرفة أحكام البيع والجاره والهدية والصدقة وتمييز الشبهة اه قال العلامة ابن زكري في شرحه ما يقوله ومنه ما يؤخذ على الغنا والنوح أي لانهم اغنوا عن فلا يستحق فاعلموا الا العقاب وقد تقدم في محبت السماع فتوى الفقهاء بان الطعام الذي يأكله أهل الغنا المسمون بالفقر أصحت حرام ثم قال قوله والمدح هذا اذا كان بالباطل وعلى وجه المجازفة في القول والزيادة في الاوصاف والافقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم المدح وأثاب عليه كافي قضية كعب بن زهير حيث أعطا البردة المشهورة وذكر جماعة أنه أعطاهم مع البردة مائة من الابل ثم قال قوله والهوى بكل شيء الخ وهو بالخلف عطف على الغنا وأفاد أن ما يؤخذ على الهوى ثلاثة أقسام لا عوض له أصلا كما يؤخذ على الاضحوكات واظهار الصور الجنادية في صورة الحيوانية والاحاديث المستغربة التي لا أصل لها كما يسميه العامة بالقدابة وماله عوض لا تعود منه منفعة على

الجسم كما يؤخذ على آلات اللهو أي المنيعة فما يؤخذ فيها حرام وماله عوض ينتفع به في الأجسام كما يؤخذ على صور البنات التي يلعب بها البنات في صغرهن قال الأبي في شرح مسلم قال القاضي عياض في قول عائشة كنت ألعب بالبنات الحديث فيه جواز اللعب بهما ويخصه يص التخي عن اتخاذ الصور بهما لما فيه من تدريب النساء في صغرهن على النظر في سيوتهن وأولادهن وقد أجاز العلماء بيعها وشراها اهـ فالما يؤخذ هناله عوض ينتفع به في عالم الجسم في المال فلا يحرم ثم قال قوله والسحت عطف على الربأى وأكل السحت وفسره بقوله وهو كل ما كسب الخ قال في شرح الوغليسية وقد جمع ابن جماعة مقدمة في هذا المعنى يعين على كل متدين تحصيلها وشرحها القباب رحمه الله شرحها عجباً وبالله التوفيق اهـ وسبب تأليف ابن جماعة لبسوعه المذكور أنه طلب منه أن يؤلف تأليف في التصوف فأنعم به وشرع في تأليف بسوعه فلما أخرجه قيل له في ذلك فقال هذا هو التصوف لأن مدار التصوف على أكل الحلال ومن لا يعرف أحكام المعاملات لا يسلم من أكل الحرام بالربأى والبسوع المفسدة فأنفث هذا للتوصل لكل الحلال ومن أكل الحلال فعلى الحلال اهـ وقد نقل ز عند قوله وتجارة لارض حرب عن مذهب مالك أنه لا تجوز شهادة التجار في شيء من الأشياء إلا أن يتعلموا أحكام البيع والشراء اهـ وقول ز فن فعل متفقا على تحريره من غير علم الخ أي لأن الجهل ليس بعذر ولذا قال في المرشد ويوقف الأمور حتى يعلم * مالم الله فيهم به قد حكى وقال ابن العماد الشافعي رحمه الله في منظومة في الآداب

قف ان شككت ولا تقدم على عمل * قبل السؤال فان العقل في عقل

ان لم تكن بسؤال العلم محفلا * ولا جئت فتقلى يا ضيعة الاجل

قال سيدي ابن عباد في رسائله الكبرى ثم ان باب الورع في الحرام قد انسد على الناس بالكلية فلا يبالون بشيء من الأشياء لامن سرقة ولا من خيانة ولا من (٥) خديعة ومن له قهر وغلبة لم يقصر في شيء من الغصب والظلم واقد كانت هذه الأشياء موجودة قبل اليوم ولكن خرجوا عن السطار في هذه الزمنة وقالوا بالسنة طهروا الفقهاء للتشاكلين بهتيد الاحكام الشرعية اشتغلوا بها أنتم وحدكم حتى يتعلم امنكم أهل الحشر وأما نحن

أشار الى ذلك ح فانظره

فلا حاجة لنا به الآن اذ نفذ الوعد الحق بنفسه الزمان اهـ قال الشيخ زروق والحلال ما جهل أصله وقيل ما علم أصله وقيل وأصل أصله وهذا صعب جدا والارح الاول لانه الاشبه بيسر الدين وقال القلشاني اختلف في تعريف الحلال فقيل هو ما لم يعرف أنه حرام وقيل ما عرف أصله والاول أرغى بالناس لاسيما في هذا الزمان قال بعض الأئمة وعندي في هذا الزمان أن من أخذ قدر الضرورة لنفسه وعياله من غير سرف ولا زيادة على ما يحتاج اليه لم يأكل حراما ولا شبهة وقد قال القاسم بن محمد لو كانت الدنيا حراما لما كان لك بد من العيش ألا ترى انه يحل أكل لبنة ومال الغنير للمضطرب فاطنك بما ظاهره الا ناحة هذا مما لا يكاد يختلف فيه والحاصل انه يطلب الاشبه فالاشبه بحسب الامكان اهـ ومراده ببعض الأئمة الكفاي كما في ابن ناجي وسئل بشر الحافي رضي الله عنه من أين طعمك فقال آكل مما أنا كقول وأشرب مما أشربون ولكن ليس من يأكل ويصلي كمن يأكل ويصلي وليس من يده قصيرة كمن يده طويلة وليس من يصغر اللقمة كمن يكبرها وفي شرح الوغليسية قد أجمع الصوفية على وجود الحلال وقالوا لو لم يكن موجودا لم يكن للاولياء عقول لانه لا قوت لهم سواء واذا عدم الحلال فاصوله عشرة تجارة بصدق وأجرة بنصح وأعشاب الارض غير المملوكة وصيد البحر وصيد البر في غير الحرم والاحرام وأقسام الفخائم وأخاسها اذا قسمت بالعدل وأصدقة النساء والموارث ما لم تعلم حرمتها والسؤال عند الحاجة من وجه طيب اهـ قال غ في تكميله ونظم ذلك بعض من لقينته من الفضلاء مع زيادة ماء الغدر والهدية من أخ صالح فقال

يا صاح ان الحلال الحشر * عشر أصول وهي صيد البحر ومورث حل وماء الغدر * ثم هدية الهب قادر من حبسه لله لا للشكر * وصنعة بالنصح لا بالسكر والتجر بالصدق وصيد الفقير * ثم السؤال عن شديد الفقر ونبت أرض لم تكن للغير * والتي تقسم بفسير جور وانه رد الثعالي بالمهر * فزاده موافقا للعشر لنص تقييد الجزولي الحبر * جزمه بنا بكل خير اهـ وفي شرح الوغليسية لا يلزم السؤال عن مستور الحلال وسؤاله عنه اذ به بل يحرم وأسواق المسلمين محولة على الحلال وكذلك أموالهم حتى يتبين خلافه أو تقوم علامة بينة عليه اهـ

وفي الجزولي الغالب في مغربنا هذا الحرام لكثرة المكرو والنصوبات فيه وكثرة استعمالهم للكره الفاسد لانهم يكرهون الارض بما تنبت ولا يؤدون الزكاة فزروعهم كلها حرام لاجل ما ذكرنا اهـ وبالله تعالى التوفيق وقول زنجبر أجد والطبراني أي وغيرهما كما في ح قال والبيع المبرور الذي برصاحبه فلم يعص الله فيه ولا به ولا معه قاله الشيخ زروق اهـ ومعنى لم يعص الله فيه لم يجعله ظرفا للمعصية أي لم تكن المعصية متعلقة به ومعنى لم يعص الله به لم يجعله آلة للمعصية أي لم تكن المعصية واقعة بنفس البيع كببيع الانسان مال غيره بغير اذنه مثلا ومعنى لم يعص معه أنه لم تقع معصية مصاحبة له ❶ قلت وقال المناوي في شرح الجامع الصغير بيع مبرور أي لا غش فيه (٦) ولا خيانة أو مقبول في الشرع بان لا يكون فاسدا ثم قال واستأنده حسن اهـ

قول زنجبر أجد والطبراني أفضل الكسب بيع مبرور قال ح أخرجه الامام أحمد والطبراني وغيرهما والبيع المبرور الذي برصاحبه فلم يعص الله فيه ولا به ولا معه قاله الشيخ زروق اهـ ❶ قلت وانظر قوله فيه وبه ومعناه هل كل منها امر ابيه غير ما أريد بالآخر وهو الظاهر أولا وعلى الاول فانظر ما معني كل واحد منها والذي يقتضيه الوضع اللغوي أن معني لم يعص الله فيه أي لم يجعله ظرفا للمعصية فاذا جعله ظرفا لها فليس يعبه مبرور وذلك بأن تكون المعصية متعلقة به ومعنى لم يعص الله به أي لم يجعله آلة للمعصية فان كان آلة لها فليس مبرور وذلك أن تكون المعصية وقعت بنفس البيع كببيع الانسان مال غيره بغير اذنه مثلا ومعنى لم يعص معه أنه لم تقع معصية مصاحبة له وقت وقوعه خارجة عنه والله أعلم ومثل هذا الحديث في الدلالة على فضل البيع ما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التاجر الصدوق المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة ذكره عبدالحق وكذلك هذان الحديثان على مدح الصدوق والبر في التجارة دل غيرهما على ذم ضد ذلك فقد أخرج الترمذي عن رفاع بن رافع أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم الى المصلي فرأى الناس يتبايعون فقال يا معشر التجار فاستجابوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعوا أعناقهم وأبصارهم اليه فقال ان التجار يبعثون يوم القيامة فجار الامن اتقوا الله وبروا صدق قال حديث حسن صحيح اهـ من أحكام عبدالحق * (فائدة) * أخرجه البزار عن سلمان الفارسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكونن ان استطعت أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها فانها معركة الشيطان وبها ينصب رايته اهـ * (تبيه) * هذا الحديث يقيدها أن السوق مؤنثة وفي الصحاح مانصه والسوق تذكر وتؤنث قال الشاعر * بسوق كثير ربحه وأعاصره اهـ منه بلفظه وفي القاموس والسوق معروفة وتذكر اهـ منه بلفظه وفي المصباح مانصه والسوق يذكرو ويؤنث وقال أبو اسحق والسوق التي يباع فيها مؤنثة وهي أفصح وأصح ونص غيرها سويقة والتذكير خطأ لأنه قيل سوق

وأخرج الحاكم عن ابن عمر مرفوعا التاجر الامين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة قال المناوي لجمعه للصدق والشهادة بالحق والنصح للخلق وامتنال الامر المتوجه عليه من قبل الشارع ومحمل الذم في أهل الخيانة اهـ وأخرج الترمذي والحاكم عن أبي سعيد مرفوعا التاجر الصدوق الامين مع النبيين والصديقين والشهداء وأخرج الاصبهاني والديلمي عن أنس مرفوعا التاجر الصدوق تحت ظل العرش يوم القيامة وأخرج ابن التاجر عن ابن عباس مرفوعا التاجر الصدوق لا يحجب من أبواب الجنة وأخرج الدارقطني عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التاجر الصدوق المسلم مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة ذكره عبدالحق وصححه الحاكم كما أشار له الشيخ ابن عبد الرزاق العثماني في منظومته في الشهداء بقوله

وصحح الحاكم في روايته * التاجر الصدوق في مقالته قال النووي واختلف في أطيح الكسب نافقة فقيل التجارة وقيل الصناعة باليد وقيل الزراعة وهو الصحيح اهـ والله أعلم وكادله ذاعلى مدح الصدوق والبر في التجارة دل غير على ذم ضد ذلك فقد أخرج الترمذي عن رفاع بن رافع أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلي بالمدينة فرأى الناس يتبايعون فقال يا معشر التجار فاستجابوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعوا أعناقهم وأبصارهم اليه فقال ان التجار يبعثون يوم القيامة فجار الامن اتقوا الله وبروا صدق وقال حديث حسن صحيح اهـ وأخرجه أيضا ابن ماجه كالحاكم وصححه وأخرج أحمد والبيهقي والحاكم وصححه مرفوعا ان التجار هم الفجار قالوا يا رسول الله أليس قد أحل الله البيع قال بلى ولكنهم يحلفون فيأتون ويحدون فيكذبون وأخرج مسند في مسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال التاجر فاجر الامن أخذ بالحق وأعطاه

وأخرج البراز عن سلمان الفارسي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكونن أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها فإنها معركة الشيطان وبها ينصب رايته اه والسوق مؤنثة وتذكر كافي الصحاح والمصباح والقاموس وفي حديث البراز مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي البقاع أفضل فقال لا أدري حتى أسأل جبريل فسأله فقال لا أدري حتى أسأل ثم ذهب وأنى فقال ان الله يخبرك أن خير البقاع المساجد وشورها الأسواق ونحوه عند ابن حبان عن ابن عمر كافي القسطلاني وفي صحيح مسلم أن بعض البلاد إلى الله أسواقها ولذا قال في المدخل وينبغي له أن لا يدخل السوق في أول النهار بل حتى تطلع الشمس وكذلك في عكسه لا يكثر في الدكان حتى تغرب الشمس بل ينصرف قبل اصفرارها لما قد قيل ان أول من يدخل السوق الشياطين ثم يليهم شياطين الانس وعكسه في الانصراف ووجه آخر وهو أن من انصف بذلك غالباً حاله الخرص والاستشراف وهما مذهبان للبركة اه وقال في المدخل أيضاً وينبغي له أن لا يكثر من الجلوس في السوق إلا أن تدعو ضرورة شرعية إلى ذلك لان السوق محل عامة الناس من لا علم عنده ومحل الشياطين فينبغي للمؤمن أن لا يكثر من ذلك اللهم إلا أن يكون مرجوعاً إليه فيما يأمر به أو ينهى عنه فلو سوسه والحالة هذه رجة باهل السوق سيما في حق معارفه واخوانه اذ جلوسه في السوق تبين به المصالح والمفاسد وقد يكون أهل السوق أو بعضهم غافلين عنها فينتبهون إليها بسببه اه وبه يظهر الجمع بين ما هنا وبين ما يأتي والله أعلم وفي القوت ولا تقعدن في السوق لغريز كره الله عز وجل أو غير معاش فتد (٧) كره ذلك اه وقال العلامة ابن زكري على

قول البخاري باب ما ذكر في الأسواق مانصه أي أنه لا يكره دخولها إلا للاختيار والفضلاء للمعاش والكفاف والتعفف عن الناس وما ورد على غير شرطه من انها شر البقاع انما هو كونها محل الغش والكذب والايان الفاجرة وغير ذلك وأما من دخلها للمسابق فتحفظ من هذه الآفات فلا تكون في حقها من شر البقاع اه قال في القوت وروينا عن معاذ وعبد الله

نافذة ولم يسمع نافي غيرهما اه منه بلفظه قول زكابدل عليه لفظ أحدكم وأخيه قال نو لا دليل في لفظ أحدكم ولا في لفظ أخيه على أن البيع في الحديث بمعنى الشراء وكونه فيه بمعنى الشراء غير متعين ولا راجح وإن جزم به ح ومن تبعه والحديث في مسلم عن ابن عمر مر فوعا بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته إلا أن يأذن له وعن أبي هريرة بلفظ لا يبيع المسلم على سوم أخيه الحديث قال القاضي عياض وما في بعض الروايات من قوله لا يبيع أحدكم على بيع أخيه قيل معناه الشراء والاولى جملة على ظاهره وهو أن يعرض سلعته على المشتري برخص يرضه في سلعة أخيه اه وقطع الابي بهذا في كتاب البيوع اه بحجج قلت أما قوله انه لا دليل في لفظ أحدكم ولا في لفظ أخيه على أن البيع في الحديث بمعنى الشراء فواضح وأما قوله رضى الله عنه وكونه فيه بمعنى الشراء غير متعين ولا راجح فقد يقال عليه بل هو راجح لوجوه أحدها ما وقع من الزيادة في لفظ

ابن عمر أن ابليس يقول لولده زلبور يا زلبور سر بكتائبك فانت صاحب الأسواق وزين الكذب والخديعة والمكر والخيانة والحلف وكن مع أول داخل فيها وآخر خارج منها اه وقال في تنبيه المغترين ومن اخلاقهم رضى الله عنهم اجتناب الجلوس في السوق لبيع أو شراء الا بعد معرفة أحكام الشرع في المعاملات وغلبة ظنهم أن أحدهم لا يشتغل بذلك عن أعمال آخرته لان كل ما يشتغل عن الله فهو مشؤم على صاحبه في الدنيا والآخرة وكان أبو الدرداء رضى الله عنه يقول اياكم ومجالسة السوق فانها تلهمي وتلفي وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تنظر والى ظاهر مياث التجار والسوق فان تحتها ثيابا كسرة وكان أيضاً يقول اياكم ومجالسة الاغنياء وقراء الامراء والسوقة وكان قتادة رحمه الله يقول عجب للتاجر كيف يسلم وهو ياتهم باليل يحسب وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول نعم التاجر الذي تكون الدنيا عليه ساخطة والآخرة عنه راضية فقد بلغني أن ابليس لعنه الله قال يا رب أين أجعل يتي قال الحمام قال فاماصيدى قال النساء قال فامز اميرى قال الشعر قال فاين أجعل مجلسى قال الأسواق اه فانظروا أخي ذلك ولا تمدح تاجر حتى تراه يسلم من الآفات والشبهات والمجد لله رب العالمين اه وقول ز وخبر لا يبيع الخ هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر مر فوعا بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته إلا أن يأذن له وعن أبي هريرة بلفظ لا يبيع المسلم على سوم أخيه الحديث قال عياض وما في بعض الروايات من قوله لا يبيع أحدكم على بيع أخيه قيل معناه الشراء والاولى جملة على ظاهره اه وقول ز كابدل عليه لفظ أحدكم وأخيه الخ فيه نظر بل لا دليل فيهما على ذلك نعم يرجح حمل البيع على الشراء في الحديث وجوه منها زيادة النسائي

حتى يتناع أو يذروا أخرجه كذلك الدارقطني (٨) وزاد الا الغنائم والموايرث فتامله ومناهرواية لايسم المسلم على سوم أخيه

حديث ابن عمر فقد أخرجه النسائي بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لايسع الرجل على بيع أخيه حتى يتناع أو يذروا أخرجه كذلك الدارقطني وزاد الا الغنائم والموايرث كافي أحكام عبد الحق ولا خفاء أن قوله صلى الله عليه وسلم حتى يتناع يدل على أن معنى لايسع لا يشتر وكذا قوله فيما انفرد به الدارقطني الا الغنائم والموايرث كما يظهر بأدنى تأمل فانهم ما نه جزم بذلك غير واحد من الأئمة مع كونه من روايعن الإمام في الموطا ظاهره يحوج الى التقييد بان لا يقصد بذلك الارخاص والا فلا نهى بل هو اذالة مستحب كافي المشتق فتحصل أن ما جزم به ح ومن تبعه هو الزاج خلافا لتو وقول ميب عن ابن حبيب وأبي عبيدة أي بالهاء كما عند الباجي في مستقلة فائلا رواه عنه وعن أبي زيد أبو عبيدة أي بغيرها وقول ميب عن الباجي وعندي أنه يحتمل الخ يفيد أنه لم يقل أحد قبله بذلك ولم ينسب أبو عمر جملة على ظاهره فقط الا للتوروى وعز المالك وأصحابه جملة على الشراء والبيع وبجمله على الشراء جزم في الصحاح والمصباح انظر الاصل والله أعلم قلت وقال الابن اذا كانت العلة ما يؤدى اليه من الضرر فلا فرق بين السوم على السوم والبيع على البيع كأن يعرض بائع سلعته على مشتري راكن للاول قال الشيخ أي ابن عرفة وعندي أن الاول اذا كان كسبه حراما جاز السوم على سومه أي والبيع على بيعه قياسا على الخطية اه وقول ز ومثل الآية الخ مثلها أيضا وليس ما شروبه أنفسهم ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله قال في المشتق والعرب تقول اشتريت بمعنى بعث وما في خشي من أن بين شري واشتري فرفا نحو في ح

حديث ابن عمر فقد أخرجه النسائي بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لايسع الرجل على بيع أخيه حتى يتناع أو يذروا أخرجه كذلك الدارقطني وزاد الا الغنائم والموايرث كافي أحكام عبد الحق ولا خفاء أن قوله صلى الله عليه وسلم حتى يتناع يدل على أن معنى لايسع لا يشتر وكذا قوله فيما انفرد به الدارقطني الا الغنائم والموايرث كما يظهر بأدنى تأمل فانهم ما نه جزم بذلك غير واحد من الأئمة مع كونه من روايعن الإمام في الموطا ظاهره يحوج الى التقييد بان لا يقصد بذلك الارخاص والا فلا نهى بل هو اذالة مستحب كافي المشتق فتحصل أن ما جزم به ح ومن تبعه هو الزاج خلافا لتو وقول ميب عن ابن حبيب وأبي عبيدة أي بالهاء كما عند الباجي في مستقلة فائلا رواه عنه وعن أبي زيد أبو عبيدة أي بغيرها وقول ميب عن الباجي وعندي أنه يحتمل الخ يفيد أنه لم يقل أحد قبله بذلك ولم ينسب أبو عمر جملة على ظاهره فقط الا للتوروى وعز المالك وأصحابه جملة على الشراء والبيع وبجمله على الشراء جزم في الصحاح والمصباح انظر الاصل والله أعلم قلت وقال الابن اذا كانت العلة ما يؤدى اليه من الضرر فلا فرق بين السوم على السوم والبيع على البيع كأن يعرض بائع سلعته على مشتري راكن للاول قال الشيخ أي ابن عرفة وعندي أن الاول اذا كان كسبه حراما جاز السوم على سومه أي والبيع على بيعه قياسا على الخطية اه وقول ز ومثل الآية الخ مثلها أيضا وليس ما شروبه أنفسهم ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله قال في المشتق والعرب تقول اشتريت بمعنى بعث وما في خشي من أن بين شري واشتري فرفا نحو في ح

* وبعت بدينار العلاء ممالكا * يريد اشتريت ثم قال بعد كلام مانصه فصل وقول مالك ان معنى ذلك أن لايسوم الرجل على سوم أخيه اذا كان قدر كن البائع الى السام مما يعرف به أنه قد أراد مبايعته ظاهره ان البيع في الحديث بمعنى الشراء اه منه بلفظه وقال ابن تونس مانصه وتفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم لايسع بعضكم على بيع بعض هو أن يسوم على سوم أخيه اذا ركن البائع الى السام وجعل يشترط وزن الدنانير ويترأى من العيوب وما أشبه ذلك مما يعرف أن البائع أراد مبايعته وأما السلعة توقف للبيع فسام فيها غير واحد فلا بأس بذلك اه منه بلفظه ثم ذكر كلام ابن حبيب المتقدم في كلام الباجي وسلمه ولم يحكم غيره بهذا أيضا جزم المتيطى في اختصار المتيطية مانصه وروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال لايسع على بيع أخيه ولايسم على سومه أي لايشتر على شرائه وهذا اذا ركن البائع ووافقه في الثمن ولم يبق الا العقد فاما قبل التراكن فلا بأس به اه منه بلفظه وكلام الباجي يفيد أنه لم يقل أحد قبله بحمل الحديث على ظاهره فانه قال متصلا بيت الخطيئة الذي قدمناه عنه أنفا مانصه قال القاضي أبو الوليد وعندي أنه يحتمل أن يحمل اللفظ على ظاهره فيمنع البائع أيضا من أن يبيع على بيع أخيه اذا كان قدر كن المشتري اليه ووافقه في ثمن سلعته ولم يبق له الا تمام العقد فيأى من يصرفه عن ذلك بأن يعرض عليه غيره على غير وجه الارخاص عليه وانما اجل ابن حبيب على ما قاله لان الارخاص مستحب مشروع فاذا أئى من يبيع بأرخص من يبيع الاول فلا منع في ذلك عنده والله أعلم اه منه بلفظه فانظر قوله وعندي الخ فانه يفيد ما قلناه ولم ينسب أبو عمر جملة على ظاهره فقط الا للتوروى وعز المالك وأصحابه جملة على الشراء والبيع قال في التمهيد في شرح حديث ثامن لنافع عن ابن عمر مانصه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وغيره لايسع بعضكم على بيع بعض ولايسع الرجل على بيع أخيه ولايسم على سومه عند مالك وأصحابه معنى واحد كله وهو أن يستحسن المشتري السلعة ويهواها ويركن الى البائع

وقول مب لان العين مخصوصة بالمسكوك يعني عند ابن عرفة وفي المصباح (٩) والصحاح ما يشهد له وسيأتي أن طريقة

ابن الخياط والاحكام والاكثر عدم قصرها على المسكوك وفي القاموس ما يفيد ويستفاد من كلام ابن عرفة أن المسكوك لا يسلم فيه وصرح بذلك في تعريفه للسلم وسلم كلامه ح وغيره وبحث فيه أبو علي بأنه خلاف كلام عبد الوهاب والباجي وعياض لكن ما نقله عن عياض ليس صريحا في ذلك ولفظه يجوز سلم الطعام في الفلوس اه لاحتمال بقاءه على أن الفلوس عروض وهو قول قوي والظاهر أن المراد البيع لاجل وان سمي سلما تسعافلا يشترط كون الاجل نصف شهر خلافا لابي علي والله أعلم (بما يدل الخ) ❦ قلت قول مب بل ذلك عام عند ابن عرفة أي في كل ما وجد فيه العطاء من جانب دون آخر ولو انعقد بينهما القول خلافا لقصر ز له على ما اذا تجرد عن القول أما ان وجدت المعاطاة من الجانبين فهو لازم كما يفيد قول ابن عرفة فهي متحلة قبل قبض المبيع فتأمل والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة انما هي بالمعاطاة يعني وان وجد معها قول من الجانبين أو من أحدهما كقوله أعطني بدرهم سمنافيه قول الآخر نعم فهو تابع ثم الظاهر أن هذا انما هو فيما يسهل تسعير ونحوه مما لا تقع فيه مكابسة وأما ما تقع فيه المكابسة ثم يحصل ما يدل على الرضا بعد ما فهو لازم قطعاً وان لم يقع قبض أصلاً وبذلك لا أول

وعمل اليه ويتراكان في الثمن ولم يبق الا العقد والرضا الذي يتم به البيع فاذا كان البائع والمشتري على هذه الحال لم يجز لاحد أن يتعرض فيه عرض على أحدهما ما يقصد به ما هما عليه من التبايع فان فعل أحد ذلك فقد أساء وبئس ما فعل وان كان عالما بالنتهي عن ذلك فهو عاص لله ثم قال وقال الثوري في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بيع بعضكم على بيع بعض أن يقول عندي خير منه اه منه بلفظه وفي الصحاح مانصه وفي الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه يعني لا يشتري على شراء أخيه فانما وقع النهي على المشتري لا على البائع اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه وفي الحديث لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه أي لا يشتري لان النهي انما يقع على المشتري لا على البائع بدليل رواية البخاري ولا يتاع الرجل على بيع أخيه ويؤيده يحرم سوم الرجل على سوم أخيه اه منه بلفظه ثالثها أن حمل البيع على ظاهره يحتاج معه الى التقييد بأن لا يقصد بذلك الارخاص والافلا نهي بل هو اذ ذلك مستحب كما تقدم في كلام الباقي وما لا يحتاج الى تقييد أولى مما يحتاج اليه فتحصل أن ما جزم به ح ومن تبعه هو الراجح والله أعلم وقول مب في جوابه عن بحث ح مع ابن عرفة لان العين مخصوصة بالمسكوك يعني على اصطلاح ابن عرفة فخدمه مبنى على مذهبه والافسأ في أن طريقة ابن الخياط والاكثر عدم قصرها على المسكوك فلو نهي مب على هذا سلم من إيهام أن ذلك متفق عليه أو هو مذهب الاكثر وقد سبقه أبو علي الى هذا الجواب وأتى به على الصواب ونصه والجواب عن ذلك أن مراده بالعين هو المسكوك لانه هو مذهب اه منه بلفظه قال نو وفي المصباح ما يشهد لما أفاده كلام ابن عرفة من قصر العين على المسكوك وفي القاموس ما يفيد الاطلاق اه منه يخ ❦ قلت وظاهر كلام الصحاح كالمصباح (تيسره) استفيد من كلام ابن عرفة أن المسكوك لا يسلم فيه وصرح بذلك في السلم لانه عرفه بقوله عقد يوجب عبارة ذمة بغير عين اه وقد سلم كلامه ح وغير واحد وبحث فيه أبو علي بأن ما قاله خلاف كلام القضاة الثلاثة عبد الوهاب والباجي وعياض ❦ قلت وما نقله عن عبد الوهاب والباجي هو صريح في ذلك وأما ما نقله عن عياض فانه ليس صريحا في ذلك ولفظه وقال عياض في تنبيهات يجوز سلم الطعام في الفلوس اه منه بلفظه ولا دليل فيه لما قاله لاحتمال أن يكون ذلك بناء على أن الفلوس عروض وهو قول قوي فتأمل به بانصاف ثم قال أبو علي مانصه وهذا أمر عجيب من هؤلاء القضاة الاجلة الثقات اتفقوا على هذا ولم يتكلم الناس على هذا باثبات ولا نفي ولا ابطال ولا تصحيح مع أن الفرق تقدم اه وأشار الى قوله قبل فان قلت هل يظهر فرق في المعنى لان لقائل أن يقول هذا كلام في التسمية والافلا فرق من جهة المعنى قلت ربما يظهر فرق من جهة المعنى وبيان ذلك أنا اذا قلنا هذا سلم لابد أن يكون الاجل نصف شهر ولا كذلك ان قلنا بيع لاجل فافهمه منصفا اه منه بلفظه ❦ قلت تأملنا ما انصاف فلم يظهر لنا فرق من جهة المعنى لان ما ذكره مبني على تسليم أن هناك ضرورة دل المعنى على

(وان بمعاطاة) قول ز في الفرع الاول نظرا لسبق ظلم البائع الخ يقتضي انه اذا كان غير ظالم ككونه وارثا غاصب ولم يعلم والمشتري عالم انه لا رجوع له عليه وانظر النص في ذلك وقول ز للشخص ايضا ان يشتري قوت سنة الخ يدل عليه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة من فعله عليه الصلاة والسلام قال الابي في شرح مسلم قال القرطبي وهو يدل على ان ادخارا يحتاج اليه لا ينافي التوكل قلت كان ابن زيتون من متأخري التونسيين يقول ان ادخار قوت عامين يتونس لا ينافي التوكل لفساد اعرابها وعدم امن المطر بها وذكر عياض في المدارك ان ابا بكر الابهري اخرج في آخر حياته ألف مثقال فرقه على تلاميذه وكانوا جماعة وافرة ومنهم أبو بكر الباقلاني وآثره (١٠) منها بمائة مثقال وقيل له لا فرقتها قبل اليوم قال عهدي بأبي بكر الصيرفي

وقد طلب لقضاء بغداد فامتنع فلما كثرت بناته رأيت به يكتب الرقاع يستعطي أصحابه فادخرتها خوف الوقوع في مثل ذلك وقال لي يوما الشيخ ابن عرفة لولا خوف الحاجة في الكبر ما بت وعندي عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حبس من الربع ما يفرق من أكرته في آخر كل شهر نحو الاثنين والعشرين دينار اذهبها كبيرة والله يتقبل من الجميع اه قلت قال الابي وبالجملة فهذا المعنى يرجع للأسباب الضرورية وتقدم أن اتخاذها غير منافی للتوكل اه يعني لأن التوكل قطع النظر عن الأسباب نفية بسبب الأسباب لا ترك الأسباب بالكلية وفي حاشية الشيخ العارف أبي زيد الفاسي رحمه الله تعالى على البخاري مانصه قوله كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم قال ابن حجر التقييد بالسنة انما جاء من صورة الواقع لأن الذي كان يدخر لم يكن يحصل الامن السنة الى

انهم اسلم فيشترط فيها ان يكون الاجل نصف شهر فأعلى وصورة دل المعنى على انها بيع لاجل فلا يشترط فيها ذلك وذلك غير مسلم فان من دفع ثوباني عشرة دراهم مثلا موصوفة في الذمة الى أجل لم تزعني يدل على أن فعله ذلك سلم فيجب أن يكون الاجل نصف شهر أو يسع لاجل فلا يشترط ذلك وما أشار اليه أبو علي بعدما قدمناه عنه مما يفيد الفرق لا يخرج منه عن كونه فرقا لفظيا فانه قال متصلا بقوله قبل مع أن الفرق تقدم مانصه وأيضاً اذا قال أسلم لك ثوباني عشرين دينار الى شهر هذا سلم لان لفظ السلم يعتبر في هذا كما اعتبر في مسئلته الثانية وان قال بعثك ثوبان عشرين الى أجل فهو بيع الى أجل واحد ابن عرفة السلم بقوله عقيد يوجب عمارة ذمة بغير عين خلاف كلام القضاة الثلاثة اه منه بلفظه فتأمل منه صفا تجد ما قلناه حقا والله أعلم (وان بمعاطاة) قول ز في الفرع الاول ولكن له الرجوع بالثمن اذا استحققت من يده على المشهور نظرا لسبق ظلم البائع الخ تعليله يقتضي ان البائع اذا كان غير ظالم كما اذا كان وارثا غاصب مثلا ولم يعلم والمشتري عالم انه لا رجوع له عليه وانظر النص في ذلك وقول ز للشخص ايضا ان يشتري قوت سنة الخ يدل عليه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة من فعله عليه الصلاة والسلام * (فائدة) * قال الابي في شرح مسلم مانصه قال القرطبي وهو يدل على أن ادخارا يحتاج اليه لا ينافي التوكل قلت كان ابن زيتون من متأخري التونسيين يقول ان ادخار قوت عامين يتونس لا ينافي التوكل لفساد اعرابها وعدم امن المطر بها واذكر عياض في المدارك ان القاضي ابا بكر الابهري اخرج في آخر حياته ألف مثقال باعها تلاميذه وكانوا جماعة وافرة وكان من جملتهم القاضي أبو بكر الباقلاني وفرقها عليهم وأثر الباقلاني فاعطاه منها مائة مثقال وقيل له لم ادخرتم الى اليوم وهلا فرقتم اقبل قال عهدي بأبي بكر الصيرفي وقد طلب لقضاء بغداد فامتنع فلما كثرت بناته رأيت به يكتب الرقاع يستعطي أصحابه فادخرتها خوف الوقوع في مثل ذلك فاما اليوم فلا حاجة لي بها وقال لي يوما الشيخ ابن عرفة لولا خوف الحاجة في الكبر ما بت وعندي عشرة دنانير فلما كان قريبا من آخر حياته حبس من الربع ما يفرق من أكرته في آخر كل شهر نحو الاثنين والعشرين دينار اذهبها كبيرة والله يتقبل من الجميع

السنة لانه كان اما تراجعا واما شعيرا فلو قدر أن شيئا مما يدخر كان لا يحصل الامن سنتين الى سنتين لاقتضى الحال اه

جواز الادخار لاجل ذلك والله أعلم ثم قال أي ابن حجر واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتريه من السوق قال عياض أجازهم قوم واحتجوا بهذا الحديث ولا حجة فيه لانه انما كان مغل الارض ومنعه قوم الا ان كان لا يضرب بالسعر وهو متجه ارفا قال بالناس ثم محل هذا الاختلاف اذ لم يكن في حال الضيق والا فلا يجوز الادخار في تلك الحال أصلا اه قال ابن أبي جرة في هذا الحديث ان ادخار قوت العيال سنة لا يخرج فاعله من طريق الزهد ثم قال وفيه دليل على أن ما زاد على ادخار قوت سنة للعيال فليس من التوكل وهو مخالف لقول ابن حجر السابق ان السنة صورة للواقع هذا وقد قسم الصوفية الادخار الى ادخار الظالم وهو ما كان بخلا واستكثارا

ومباهاة واقفارا والى ادخار المقتصد وهو ما كان صونا عن الاضطراب لالعلة بل للضعف والحجز عن مقام اليقين وحال المتوكلين
ولذلك قال في الاحياء الافضل عدم الادخار الا لمن يشتغل قلبه عن الذكرو الفكري بعدمه فالادخار في حقه أولى لان المحذور كل
ما يشغل عن الله وليست الدنيا مذمومة لعينها اه والثالث حال السابق من أهل الحضرة والتفويض والتسليم لاتعلق له بغير
الله ولا استئذله سواء فلا يمكن منه ادخار اذ ليس له مع غير الله قرار وهذا (١١) في حق نفسه بخلاف عياله فانه قد يدخر لهم

تسكين القلوبهم واسطة الحكمهم
عنه ليتفرغ له به وهو في ذلك قائم
بمحكم ربه راع له عينه التي هو
مسؤل عنها وقد ادخر عليه الصلاة
والسلام وهو امام السابقين لعياله
قوت سنة ليس ذلك وعلى الجملة
فيدخر المعيل قوت سنة على أن
الارزاق تتكرر كل سنة أما اثاث
البيت فيدخر لا كثر والله أعلم صح
اه وقال ابن الشاطي حاشية
مسلم مانصه قوله فكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأخذ منه نفقته
سنة عماض فيه جواز ادخار قوت
سنة ولم يكن صلى الله عليه وسلم
يدخر لنفسه شيئا وانما يدخر لغيره
وفيه أن الادخار لا يقدر في التوكل
ولا بخلاف في جواز ادخار ما يرفع
الانسان من أرضه واختلاف في
ادخار ما يشتري من السوق اه
وقول ز لانها تعقد وان لم يحصل
الرضا الخ قد يقال ان الرضا من
الواهب قد حصل أولا لانه دخل
على لزوم القيمة له فعدم رضاه به بعد
يعتد بما والله أعلم وقول ز
أو اشترى كثيرا وقت السعة الخ هذا
لا خلاف فيه ان اشترى من البلد
وأما اذا جلبه أو كان من زراعته
ففيه خلاف ونحوه ان لم يخف

اه منه بلفظه وقول ز وفي الطعام حيث لا ضرر خلاف يقتضي أن الخلاف لم
يعتمد منه شيء وليس كذلك بل الجواز هو المشهور ومذهب المدونة واختيار النخعي
وفي المسئلة أربعة أقوال ففي رسم اغتسل على غير نية من سماع ابن القاسم من كتاب
الجامع الثالث من البيان مانصه قال وسمعت أن رجلا كان عنده طعام كثير فعلا
الطعام فأنى الناس يغبطونه بذلك فقال انى أشهدكم أنه للناس بما أخذته فقال أتيجوع
الناس يغبطوني قال القاضي في قوله هو للناس بما أخذته دليل على أنه اشتراه في وقت
لا يضر شراؤه بالناس اذ لو اشتراه في وقت يضر شراؤه بالناس لكان مانع من اعطائه
لهم بما اشتراه هو الواجب عليه اذ لا اختلاف أنه لا يجوز احتكار شيء من الاطعمة
في وقت يضر احتكاره بالناس وأما في وقت لا يضر احتكاره فيه بالناس ففيه أربعة
أقوال أحدها اجازة احتكارها كلها القمح والشعير وسائر الاطعمة وهو مذهب
ابن القاسم في المدونة والثاني المنع من احتكارها جملة من غير تفصيل للاختار
الواردة في ذلك عن النبي عليه السلام لا يحتكر الا خاطئ وهو مذهب مطرف وابن
الماجنون والثالث اجازة احتكارها كلها ما عدا القمح والشعير وهو دليل رواية
أشهب عن مالك في رسم البيوع الاول من كتاب جامع البيوع والرابع المنع من
احتكارها كلها ما عدا الادم والقواكه والسمين والعسل والتين والزبيب وشبه ذلك
وقد قال ابن أبي زيد فيما ذهب اليه مطرف وابن الماجنون من أنه لا يجوز احتكار شيء
من الاطعمة معناه في المدونة اذ لا يكون الاحتكار أبدا الا مضرا بها لاهل القلة الطعام بها
فعلى قوله هم متفقون على أن علة المنع من الاحتكار تغلب على الاسعار وانما اختلفوا في
جوازه لاختلاف فهم باجتهادهم في وجود العلة وعدمها ولا خلاف بينهم أن ما عدا الاطعمة
من العصفور والكتان والحناء وشبهها من السلع يجوز احتكارها اذ لم يضر ذلك بالناس
وبالله التوفيق اه منه بلفظه وماتسبه لابن القاسم في المدونة تسببه غير واحد لما ذكر فيها
قال ابن يونس في كتاب التجارة الى أرض الحرب نقل عن المدونة مانصه قال مالك
والحكرة في كل شيء من طعام أو ادم أو كان أو صوف أو عصفور أو غيره ما كان احتكاره
يضر بالناس منع محتكره من الحكرة وان لم يضر ذلك بالاسواق فلا بأس به اه منه
بلفظه ومثله في تهذيب البرادعي بحروفيه قال ابن ناجي في شرحه مانصه وما ذكر من
الجواز فيما اذ لم يضر في غير الطعام والادم لا خلاف فيه وأما ما ذكره فافهوا المشهور وبه
الفتوى اه محل الحاجة منه بلفظه وماتسبه للاخوين هو مالك أيضا من روايتهما كما

يجبسه هلاك النفوس انظر الاصل وقول ز وفي الطعام حيث لا ضرر خلاف يقتضي عدم ترجيح شيء منه مع أن المشهور
ومذهب المدونة الجواز وبه الفتوى وهو أحد أقوال أربعة ثانیها المنع مطلقا ثالثها الجواز فيما عدا القمح والشعير رابعها
المنع فيما عدا الادم من القواكه والسمين والعسل والتين والزبيب وشبه ذلك ذكرها ابن رشد قائلا ولا اختلاف أنه لا يجوز
احتكار شيء من الاطعمة في وقت يضر احتكاره بالناس اه

وقول مب أمان اشترى ما يضيّق الخ ماذ كره من أخذ منه بما اشتراه به مثله في البيان ونقله اللخمي عن مالك وقول مب
وأمان اشتراه وقت السعة الخ مبني على المشهور من جواز الاحتكار حينئذ وأما على المنع مطلقاً فإنه يباع عليه بما اشتراه به مطلقاً
وقول مب ونحوه اللخمي الخ ابن عرفة الاستحباب هو مقتضى تعليل اللخمي بالارتفاق لانه مصلحة راجحة سالمة عن مضرة الناس
ان كان فاعله لا يتنى غلامه اه قلنا واذكر الاي أنه لا يجوز تنقي الغلاء قال وأما الفرع به لبيع الانسان ما عنده فكان الشيخ
يقول لا يحرم قال ابن الشاط وفي القراني ما نصه يحرم التبرص بالطعام لا تنظر الغلاء لان رفع للسوم المعتاد والاعتماد في ذلك
على النية فتى تعلقت بضراً أحد حرم * (تنبيه) * قال عليه السلام لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاختيه المؤمن ما يحب لنفسه
القراني وهو محمول على الامكان اذ لو كان اشنان مسافرين في البحر لجهتين متضادتين فمن المتعذر أن يتنى أحدهما الرجح التي
يتنفع بها الآخر بل لا يتنى الا الرجح التي (١٢) يتنفع الآخر بسببهم من السفر قال فيظهر من هذه القاعدة ان الحق قول مالك

لا يعلم نهى في التبرص بالطعام رجاء
الغلاء وما من أحد عنده طعام الا
يجب ذلك رواه أصبغ عنه لتعذر
الجمع بين مصلحة الخازن للطعام
ومصلحة الناس اه وعلى ما اذا
أضرت الحكرة بالناس أو على من
تنى الغلاء المفرط يحمل حديث
مسلم وغيره مرفوعاً من احتسك
طعاماً فهو خاطئ وفي رواية له
لا يحتسك الا خاطئ وحديث أحد
وأبي يعلى واليزار الخ كم مرفوعاً
من احتسك طعاماً أربعين ليلة فقد
برئ من الله وبرئ الله منه وأما
أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعاً
فقد برئت منهم ذمة الله تبارك
وتعالى وحديث ابن عساكر عن ابن
عمر مرفوعاً من تنى على أمي الغلاء
ليلة واحدة أحبط الله عمله أربعين
سنة وحديثه أيضاً عن معاذ
مرفوعاً من احتسك طعاماً على أمي

في ابن يونس وغيره ونص ابن يونس ابن حبيب وكان مطرف وابن الماجشون لا يريان
احتسار الطعام في وقت من الاوقات الا مضراً بالناس ويذكر أن مالكاً كرهه اه منه
بلنظرة وقول مب بعد نقله كلام ابن العربي في العارضة ونحوه اللخمي يقتضي أن
اللخمي حرم بالاستحباب كما حرم ابن العربي والذي لابن عرفة آخر المراجعة هو مانصه
الاستحباب هو مقتضى تعليل اللخمي بالارتفاق لانه مصلحة راجحة سالمة عن مضرة الناس
ان كان فاعله لا يتنى غلامه اه ونقله غ في تكميله وقبله ونص اللخمي وفي ادخار
الاوقات وقت الرخاء مرتفق وقت الشدة ولو لا ذلك لم يجد الناس عيشاً حين الشدة ولو قبل
ان ذلك حينئذ مستحسن لم أعبه اه منه بلفظه فتأمله وقول مب أمان اشترى
ما يضيّق الخ الناس فانه يؤخذ منه بالسعر الذي اشتراه به وأمان اشتراه وقت السعة فانه
يؤخذ منه بسعر وقته كما في ح عن القرطبي قصد بهذا بيان ما أجله ز وما عزا
للقرطبي في القسم الاول نقله اللخمي عن مالك باتمه منه ونصه وقال مالك فمن احتسك في
وقت يضرب بالناس أشرك فيه أهل السوق بالثمن الذي اشتراه وان لم يعلم سعره فبسرعه يوم
اشتراه وأرى اذا طال أمد ذلك أن يعصى ولا يرد اه منه بلفظه * (تنبيهات * الاول) * هذا
التفصيل المتقدم في كلام مب مبني على المشهور وأما على القول بالمنع مطلقاً فإنه يباع
عليه بالثمن الذي اشتراه به مطلقاً كما هو ظاهر وفي ابن يونس مانصه قال ابن حبيب لا يرخص
في ذلك الا الجالب أو زارع ومن احتسك من غيرهم فليخرج من يده الى السوق فيشتريه
فيه بالثمن وان لم يعلم ثمنه فبسرعه يوم احتسكه وقد فعل مثله عررضي الله عنه اه منه
بلنظرة قلنا وانظر قول مالك في نقل اللخمي عنه وان لم يعلم سعره فبسرعه الخ هل المراد لم
يعلم ذلك من قول غيره ولا يلتفت لقوله هو أو لم يعلم حتى من قوله بان يدعى نسيانه والظاهر

الاول

أربعين يوماً وصدق به لم يقبل منه وحديث أحدوا الخ كم عن أبي هريرة مرفوعاً من احتسك حكرة يريد
أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ وفي رواية لمعهون وقد برئت منه ذمة الله ورسوله وحديث الاصماني وابن ماجه بسند حسن
مرفوعاً من احتسك على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالجذام والافلاس وحديثه والخ كم مرفوعاً الجالب مرفوعاً والاحتسك
ملعون وكذا قول أبي طالب المكي في قوت القلوب مانصه روى في كراهة الاحتسار والتشديد فيه أخبار كثيرة روى حديثه
رحمه الله عن النبي صلى الله عليه وسلم من احتسك طعاماً للمسلمين فليس منا وفي خبر آخر من احتسك الطعام أربعين يوماً ثم صدق
به لم تكن صدقته كفارة لا احتساره وقيل من احتسك الطعام أربعين يوماً فكأنما قتل نفساً وفي خبر آخر أقاء الله في معظم جهنم
وعن علي عليه السلام من احتسك الطعام أربعين يوماً فسا قلبه وروى في فضل ترك الاحتسار من جلب طعاماً فباعه بسعر
يومه فكأنما صدق به وفي لفظ آخر فكأنما أعتق رقبة قال وحديثنا عن بعض السلف انه كان بواسط فجهر حنطة الى البصرة

وكتب الى وكيله ببيع هذا الطعام يوم يدخل البصرة ولا تدخره الى غدا قال فوافق السعري فيه سعة فقال له التجاران انخرته جمعة ربحت فيه أضعافه فاخره جمعة فربح فيه أمثاله فكتب الى صاحبه بذلك (١٣)

الاول لتعديه أولا في شرائه والله أعلم* (الثاني) ما تقدم من أن من اشتراه وقت السعة يجبر على بيعه لا خلاف فيه اذا اشتراه من البلد وأما اذا جلبه أو كان من زراعته ففيه خلاف قال غ في تكميله عند نص المدونة السابق مانصه وفي سماع ابن القاسم اذا غلا الطعام واحتج اليه وبالبلد طعام فلا بأس أن يأمر الامام أهل الطعام باخراجه للناس ابن رشد مثله في الموازية وهو أمر لا أعلم فيه خلافا لان هذا وشبهه مما يجب الحكم فيه للعامة على الخاصة كالتنهي عن بيع حاضر لباد وتلقي السلع حتى يهبط بها الى الاسواق وكالحكم بالشفقة للشريك على المشتري الباجي من معه طعام زراعة أو جلبه لم يمنع من احتساره كان في ذلك ضرورة أو غيرها قال محمد بن مالك يبيع هذا متى شاء ويملك متى شاء ولو بالمدينة وأما من صار اليه الطعام باتباع في وقت سعة ورخاء ثم لحق الناس شدة قال محمد قيل لمالك ان كان الغلاء الشديد وعند الناس طعام مخزون أبيع عليهم قال ما سمعته وقال في موضع آخر لا بأس أن يؤمر باخراجه الى السوق ابن عرفة ظاهر العتيبة وقول ابن رشد انه اذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام باخراجه مطلقا كان من زراعة أو غيرها خلاف ما نقله الباجي اه كلام غ منه بلفظه قلت ما نقله الباجي عن محمد مثله لابن يونس ونصه ومن كتاب ابن المواقيل لمالك فاذا كان الغلاء الشديد وعند الناس طعام مخزون أبيع عليهم قال ما سمعته وان من يشتريه على هذا يمنع ولا يعرض للجالب ومن عنده طعام من جلبه أو زرعه أو غرخته فليبيع متى شاء ويتربص اذا شاء بالمدينة وغيرها قال مالك فاذا كان بالبلد طعام مخزون واحتج اليه للغلاء فلا بأس أن يأمر الامام باخراجه الى السوق فيباع اه منه بلفظه فانظر كيف شل الامام عن الغلاء الشديد فاجاب بانه لا يعرض للجالب وأن من عنده طعام من جلبه أو زرعه أو غرخته فليبيع متى شاء الخ فانه عين ما نقله الباجي وقوله آخر او اذا كان بالبلد طعام مخزون يريد انه اشتري من البلد والا كان في كلامه تناقض جلي فان قلت يدفع التناقض بحمل كلامه الاول على غير زمن الشدة قلت يرد ذلك أمران أحدهما أن قوله ولا يعرض للجالب الخ انما وقع جوابا عن قول السائل فاذا كان الغلاء الشديد الخ فلا يصح أن يقصر على حال الرخاء اذ لا يعقل ذلك ولا يرد هذا بما تقر في فن الاصول من أن قضية السؤال لا تختص لان الواقع هنا ادخال قضية السؤال تحت الجواب لا اخرجها منه ثانيها أنه لو حل قوله ولا يعرض للجالب الخ على زمن الرخاء والسعة لم يكن لتخصيصه بالذكر فائدة لان المشتري من البلد زمن السعة كذلك على المشهور ومذهب المدونة الذي به الفتوى لا يعرض لصاحبه ولا يجبر على اخراجه فقام له منصفوا يظهر من قول ابن رشد مثله في الموازية انه فهم كلام العتيبة على انه في المشتري من البلد لان ذلك هو الذي في الموازية والمتعين عندي في فهم ما نقله الباجي وابن يونس عن الموازية وسلاما أن ذلك حيث لا يؤدي عدم اخراجه الى هلاك النفوس والافئدة اخرج ذلك لما تقدم في الزكاة

الاول لتعديه أولا في شرائه والله أعلم* (الثاني) ما تقدم من أن من اشتراه وقت السعة يجبر على بيعه لا خلاف فيه اذا اشتراه من البلد وأما اذا جلبه أو كان من زراعته ففيه خلاف قال غ في تكميله عند نص المدونة السابق مانصه وفي سماع ابن القاسم اذا غلا الطعام واحتج اليه وبالبلد طعام فلا بأس أن يأمر الامام أهل الطعام باخراجه للناس ابن رشد مثله في الموازية وهو أمر لا أعلم فيه خلافا لان هذا وشبهه مما يجب الحكم فيه للعامة على الخاصة كالتنهي عن بيع حاضر لباد وتلقي السلع حتى يهبط بها الى الاسواق وكالحكم بالشفقة للشريك على المشتري الباجي من معه طعام زراعة أو جلبه لم يمنع من احتساره كان في ذلك ضرورة أو غيرها قال محمد بن مالك يبيع هذا متى شاء ويملك متى شاء ولو بالمدينة وأما من صار اليه الطعام باتباع في وقت سعة ورخاء ثم لحق الناس شدة قال محمد قيل لمالك ان كان الغلاء الشديد وعند الناس طعام مخزون أبيع عليهم قال ما سمعته وقال في موضع آخر لا بأس أن يؤمر باخراجه الى السوق ابن عرفة ظاهر العتيبة وقول ابن رشد انه اذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام باخراجه مطلقا كان من زراعة أو غيرها خلاف ما نقله الباجي اه كلام غ منه بلفظه قلت ما نقله الباجي عن محمد مثله لابن يونس ونصه ومن كتاب ابن المواقيل لمالك فاذا كان الغلاء الشديد وعند الناس طعام مخزون أبيع عليهم قال ما سمعته وان من يشتريه على هذا يمنع ولا يعرض للجالب ومن عنده طعام من جلبه أو زرعه أو غرخته فليبيع متى شاء ويتربص اذا شاء بالمدينة وغيرها قال مالك فاذا كان بالبلد طعام مخزون واحتج اليه للغلاء فلا بأس أن يأمر الامام باخراجه الى السوق فيباع اه منه بلفظه فانظر كيف شل الامام عن الغلاء الشديد فاجاب بانه لا يعرض للجالب وأن من عنده طعام من جلبه أو زرعه أو غرخته فليبيع متى شاء الخ فانه عين ما نقله الباجي وقوله آخر او اذا كان بالبلد طعام مخزون يريد انه اشتري من البلد والا كان في كلامه تناقض جلي فان قلت يدفع التناقض بحمل كلامه الاول على غير زمن الشدة قلت يرد ذلك أمران أحدهما أن قوله ولا يعرض للجالب الخ انما وقع جوابا عن قول السائل فاذا كان الغلاء الشديد الخ فلا يصح أن يقصر على حال الرخاء اذ لا يعقل ذلك ولا يرد هذا بما تقر في فن الاصول من أن قضية السؤال لا تختص لان الواقع هنا ادخال قضية السؤال تحت الجواب لا اخرجها منه ثانيها أنه لو حل قوله ولا يعرض للجالب الخ على زمن الرخاء والسعة لم يكن لتخصيصه بالذكر فائدة لان المشتري من البلد زمن السعة كذلك على المشهور ومذهب المدونة الذي به الفتوى لا يعرض لصاحبه ولا يجبر على اخراجه فقام له منصفوا يظهر من قول ابن رشد مثله في الموازية انه فهم كلام العتيبة على انه في المشتري من البلد لان ذلك هو الذي في الموازية والمتعين عندي في فهم ما نقله الباجي وابن يونس عن الموازية وسلاما أن ذلك حيث لا يؤدي عدم اخراجه الى هلاك النفوس والافئدة اخرج ذلك لما تقدم في الزكاة

للاحتسار جازوا ان أضر ذلك بسعر البلد المنقول منه لترخيصه في البلد المنقول اليه والمسلمون في جميع البلاد اسوة وليس بعضهم أحق بالرفق من بعض قاله ابن رشد وأجرى نقله من السوق الاعظم لاطراف البلد ونواحيها وقد نص اللخمي على جوازها وان أغل

السعر لان فيه مرتفع للناس اه وكذا يجوز للانسان أن يشتري ليبيع في الحين ولا يمنع من ذلك لانه ليس باحتكار كما في الابي
عن القرطبي وكذا يجوز للجالب بيع الطعام في غير سوقه بخلاف غير الجالب فيمنع من ذلك كما نص عليه الباجي نقلا عن ابن حبيب
وكذا يمنع غير الجالب من أن يبيع بارخص (١٤) مما يبيع به أهل السوق وفي الجالب خلاف كما في المستق والظاهر

وقد جزم بذلك القرطبي في الطعام المجلوب ونقله ح مقتصر عليه كالمذهب ولم يحك
فيه خلافاً تأمله بالنص والله أعلم * (الثالث) * أي من التنبيهات قال اللغمي في تبصرته
ما نصه ولا يمنع من يشتري من السوق الاعظم ليبيع باطراف البلد وان غلا السعر لان
فيه مرتفع للناس قال مالك في كتاب محمد لم ير ذلك من أمر الناس وليس كل الناس يجد
ما يشتري به في السوق الاعظم وقال في الذين يشترون للطبخاتين يمتعون اذا ضرب بالناس
وأرى ان لا يمنعوا وان اضر في ذلك بمنزلة الذين يشترون ليبيعوا بنواحي البلد لانهم
لا يشترون للدخار وانما يشترون للناس اه منه بلفظه وفي رسم نذر من سمع ابن القاسم
من كتاب الجامع ما نصه قال مالك وبلغني أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز على أيلة كتب
اليه أن قومًا يمتارون القمح منها يمتارونه الى غيرها وأنه بلغني أن أمير المؤمنين منع طعاما
أن ينقل فكتب اليه عمر ما ظننت أن أحداً أبه لهذا وأن الله أحل البيع وحرم الربا فخل بين
الناس وبين البيع والابتاع قال مالك كان من العيب الذي يعاب به من مضى ويرونه ظملاً
عظيماً منع التجار قال القاضي المعنى عندي والله أعلم فيما كتب به عامل أيلة الى عمر بن
عبد العزيز أن الناس كانوا يمتارون القمح من أيلة الى غيرها ليبيعوه فهم أن يمنعهم من
ذلك لما بلغه من أنه منع طعاماً أن ينقل وانما كان منع والله أعلم من نقله للاحتكار لا للبيع
فكتب اليه ما ظننت أن أحداً أبه لهذا أي ما ظننت أن أحداً هم بالمنع من مثل هذا فلا
تمنع منه وخل بين الناس وبينه فان الله قد أحل البيع وحرم الربا فنقل الطعام من بلد
الى بلد للبيع جائز وان اضر ذلك بسعر البلد الذي ينقل منه لترخيصه في البلد الذي ينقل
اليه والمساكين في جميع البلاد اسوة ليس بعضهم أحق بالرفق من بعض وأما نقل الطعام
من بلد الى بلد للاحتكار ففيه اختلاف وتفصيل قد مضى القول فيه في رسم يسلم من
سمع ابن القاسم من كتاب السلطان فلامعنى لاعادته هنا اه محل الحاجة منه بلفظه
وقوله في الرواية ابه بين ابن رشد معناه بقوله هم ولم يترض للفظه وهو بمنزلة قباة موحدة
فهاء وانظر قول ابن رشد في معناه هم مع ما في القاموس ونصه ابه له وبه كنسج وفرح أبها
ويحرك فطن أو نسيه ثم تظن له اه منه بلفظه * (الرابع) * يفهم من قول ابن رشد
وانما كان منع من نقله للاحتكار لا للبيع أن من يشتري ليبيع في الحين لا يسمى محتكراً
فلا يمنع من الشراء وصرح بذلك الابي في شرح مسلم ونصه القرطبي انما يمنع اذا اشتراه
من السوق ليدخره رجاء الزيادة وأما ان اشتراه ليبيعه في الحين فليس باحتكار اه منه
بلنظ * (الخامس) * في ابن يونس ما نصه قال ابن حبيب وينبغي للامام أن يديم دخول
السوق ويتردد اليه ويمتنع من يكثر الشراء منه ولا يدع من يشتري الا القوت ويمتنع من

عدم منعه لا طباق كلمتهم على أن
الجالب لا يسعر عليه انظر الاصل
والله تعالى أعلم قلت المنع من
الانزاح قال في البيان هو غلط
ظاهر اذا يلام أحد على المسامحة
في البيع والحطيطة فيه بل يشكر
على ذلك ان فعله لوجه الناس
ويؤجر ان فعله لوجه الله تعالى اه
وتقدم عن الباجي ان البيع على
البيع للارخاص مستحب مشروع
وفي تكميل غ عن ابن العربي
كان خليفة بغداد اذا زاد السعر
أمر بفتح المخازن وأن يباع الطعام
باقل مما يبيع الناس فاذا رجع
الناس الى ذلك السعر أمر أن يباع
له باقل حتى يرجع السعر الى أوله
وذلك من حسن نظره اه واهمال
الدالين من بغداد هو الافصح من
سبع لغات كما يفيد القاموس
والمصباح خلافاً لما زعم ان
الافصح اسمال الاولى واعجم
الشامية وهي مدينة عظيمة بالعراق
بنها المنصور العباسي فسكنها هو
ولده بعده الى خلافة المعتصم
فبنى سمر من رأى فانتقل اليها
وكثر فيها اللغات على عادة
العرب في التصرف في الالتقاط
العجبية لانها لغة فارسية ومعناها

يشتري

عطية صنم لان بغي صنم وداد عطية قر كبتا على أصل اللغة الفارسية في تقديم

المضاف اليه على المضاف ولذا كره بعضهم تسميتها ببغداد ويسمونهم امدينة المنصور ومدينة السلام * (فائدة) * قال ابن يونس
قال ابن حبيب وينبغي للامام أن يديم دخول السوق ويتردد اليه ويمتنع من يكثر الشراء منه ولا يدع من يشتري الا القوت

ويمتنع من

يشترى فضول الطعام اه وهو يدل على أن ذلك لا يزرى به فغيره أخرى وفي رسم البرمن سماع ابن القاسم من كتاب الجامع
ماتنه قال وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال ما أخذت أحاديث كثيرة من أحاديث سعيد بن المسيب إلا عند أصحاب العباد
بالسوق وما أخذت من سالم بن عبد الله أحاديث كثيرة إلا في ظل المنارة التي في السوق وكان يشهد في ظلها وسعيد عند أصحاب
العباد قال مالك كان ذلك من شأن الناس يخرجون إلى السوق ويقعدون فيه ابن رشد في هذا وأوضح العلماء برضاهم بالدون
من المجلس ومجالسة المساكين ودخول الأسواق ومن أوضح الله رفعه الله (١٥) اه والعباد اسم جنس جمعي لعباده وهي

كسما معروف وفي العتبية أيضا
سئل مالك عن الرجل له فضل
وصلاح يحضر السوق يشترى
لنفسه فيقارب في ذلك لفضله ولحالته
قال لا بأس بذلك ابن رشد لأن ذلك
شيء كان منهم إليه دون سؤال منه
فهو رزق رزقه الله على ما جاء في
الحديث اه قلت وقال في
المدخل فيتعين على العالم أن يتصرف
بنفسه في قضاء ما ربه إن قدر خيشة
من المقاسم أن تدخل عليه
ولوجود آخر تذكر بعضها وإن
كانت بينة جلية لغير العالم فكيف
له فهمها إذا خرج من بيته شيء مما
ذكر فينبوي بذلك اتباع السنة في
الخروج إلى السوق واتباع السنة
في قضاء حاجته يده لأن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يباشر ذلك بنفسه
الكريمة ثم يضيف إلى ذلك نية
التواضع مع أخوانه المسلمين ونية
الاقتداء به وإرشادهم وتعليمهم
وتهديتهم ودفع المضار عنهم
وسلامتهم من دخول الرباعينهم إذ
إن ذلك داخل على أكثرهم في حل
بياعاتهم كالسلف لمنفعة والبيع

يشترى فضول الطعام ويقربه الجلاب ويمنع الجلابين بيع الطعام في غير سوقه وإن
أراد غير الجلابين بيع الطعام في دورهم بسعر سوق الطعام فلمنعهم ويخرجهم إلى سوقه كما
جاء في الحديث اه منه بلفظه وقوله ويمنع الجلابين بيع الطعام في غير سوقه كذا
وجدته فيه ولعل لفظة غير سقطت بين يمين وبين الجلابين لقوله متصلا به وإن أراد غير
الجلابين بيع الطعام في دورهم بسعر سوق الطعام فلمنعهم الخ فإن مقهومه أن الجلابين
لا يمنعون من ذلك فيعارض ما قاله أولا وما أفاده آخر كلامه هو الذي صرح به الباجي
نقله عن ابن حبيب وساقه كانه المذهب ولم يحك خلافة ونصه مسئلة إذا ثبت ذلك
فإن كان البائع للطعام من أهل السوق هل يمنع من بيعه في داره بسعر السوق قال ابن
حبيب وينبغي في الطعام أن يخرج إلى السوق كما جاء في الحديث ووجه ذلك أن بيعه في
الدور عازله وسبب إلى غلته وتطرق لبيعته كيف شاء بدون سعر أهل السوق إذا لم يحمله
ذلك في السوق فإن كان جالبا فليبيع في السوق أو في الدار إن شاء على يده اه منه بلفظه
ونقله في مختصره عند قوله لا تبيعوا زنا على كسنة أميال أخذ محتاج إليه وسلمه
فاظهروه اه (السادس) هذه المسئلة مما يختلف فيه حكم الجالب من حكم غيره
وتقدمت مسئلة ثانية قريبا على ما للباجي ومن وافقه لا على ما فهمه ابن عرفة من كلام
السماع وابن رشد ومسئلة ثالثة وهي إذا حط بعض الناس من السعر وجعل يبيع
بأرخص مما يبيع به أهل السوق فإن كان غير جالب منع من ذلك والافقيه خلاف قال
في المشتق ماتنه وأما الجالب في كتاب محمد لا يمنع الجالب أن يبيع في السوق دون بيع
الناس وقال ابن حبيب لا يبيعون ما عدا القمح والشعير إلا بجل سعر الناس والرافعوا
كاهل الأسواق اه منه بلفظه قلت وما في كتاب محمد هو الظاهر لأنه قد أطبقت كلمتهم
على أن الجالب لا يبيع عليه ومنعه من أن يبيع بأرخص من يبيع أهل السوق هو راجع
في الحقيقة إلى التسعير عليه وبوافق في المعنى ما في كتاب محمد ما نقله في تكميله عن ابن
العربي وسلمه ونصه وقال ابن العربي كان خليفة بغداد إذا زاد السعر أمر بفتح المخازن
وأن يباع الطعام بأقل مما يبيع الناس فإذا رجع الناس إلى ذلك السعر أمر أن يباع له
بأقل حتى يرجع السعر إلى أوله وذلك من حسن نظره اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم

والصرف والسلف والصرف وغير ذلك مما هو كثير بينهم فإذا كان العالم يباشرهم في ذلك انحسرت مادة المقاسم وقل وقوعها البركة
العلم الذي يدور بينهم وينوي مع ذلك ترك التكبر وترك التبرير وترك النعز والخيلة إذا من دخل الأسواق وحل سلعته يده فقد
برئ من ذلك كله وقد ورد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دخل إلى السوق في خلقة فلم يرفيه في الغالب إلا التبط فاغتم لذلك
فلما أن اجتمع الناس به أخبرهم بذلك وعذلهم في تركهم السوق فقالوا إن الله عز وجل أغناهم عن الأسواق بما فتح به علينا فقال
رضي الله عنه والله لئن فعلتم ليصاحبكم رجالكم إلى رجالهم ونساءكم إلى نساءهم وقد كان بعض السلف رضي الله عنه إذا رأى
النبط يقرؤن العلم يبكي إذا ذلك وما ذاك إلا أن العلم إذا وقع لغير أهله دخله من المفاسد ما أنت تراه والله يرشدنا لما فيه السداد ويعينه

وينوي مع ذلك ارشاد الضال
وتشمتت العاطس والسلام على
اخوانه من المسلمين ورد السلام
عليهم وذكر الله تعالى في السوق ان
شاهرا وان شاء جهر فالسرفيه
فائدة كبرى وهي ذكر الله تعالى في
موضع الغفلة والجهر فيه ذلك
وزيادة تنبيه الناس على ذكر ربهم
وحد الجهر أن يسمع ذلك ومن يليه
وفوق ذلك قليلا ولا يرفع صوته من
حيث أن يعقر حلقه كما يفعل بعض
الناس ويضيفون اليه التلحين
والترجيع وذلك من محذورات
الامور ولم يكن من فعل السلف
رضوان الله عليهم وحدث السر
تحررك اللسان بما يريد وهو أن
يتشهد فيقول لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي
ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
واليه المصير وهو على كل شيء قدير
ثم يصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم الصلاة التامة ثم يقول اللهم
انني أسألك من خير هذا الذي السوق
وأعوذ بك من الكفر والفسوق
فذلك ورد في الحديث فيغتنم بركة
الامتثال والله الموفق واذا رأى
شيئا يعتبر فيه وقد كان عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما يخرج الى
السوق وليس له حاجة الا أن يذكر
الله تعالى فيه ويسلم على اخوانه
من المسلمين وكذلك سالم بن عبد الله
وغيرهما والخروج الى السوق
من شعار الصالحين والاولياء والعلماء
المتقدمين رحمة الله عليهم أجمعين
قال مالك رحمه الله كان ذلك من
شأن الناس يخرجون الى السوق

* (السابع) * قول ابن حبيب ينبغي للامام أن يديم دخول السوق الخ يدل على أن ذلك
لا يزي به فغير الامام من لاجاه لنسبه أو علمه أو نحوهما أخرى وفي الأحاديث الصحيحة
عن النبي صلى الله عليه وسلم مانيه كفاية وقد عت البلوى اليوم وانعكس الامر حتى صار
العوام اذارا وأحدا من ذكرنا بالسوق يتعجبون من ذلك فان الله وانا اليه راجعون مع أن
في دخول من ذكر للسوق من المصالح الدينية والدنيوية للناس ولهم ما لا يحصى وفي رسم
الزمن سمع ابن القاسم من كتاب الجامع مانصه قال وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد
أنه قال ما أخذت أحاديث كثيرة من أحاديث سعيد بن المسيب الا عند أصحاب العباد في
السوق وما أخذت من سالم بن عبد الله أحاديث كثيرة الا في ظل المنارة التي في السوق
وكان يقعد في ظلها وسعيد عند أصحاب العباد قال مالك كان ذلك من شأن الناس
يخرجون الى السوق ويقعدون فيه قال القاضي في هذا تواضع العلماء برضاهم بالدون
من المجلس ومحاسبة المساكين ودخول الاسواق ومن تواضع لله رفعه الله اه منه بلفظه
* (فرع) * قال في المسئلة الثانية من كتاب الجامع الرابع من سمع ابن القاسم مانصه
وسئل مالك عن الرجل له فضل وملاح يحضر السوق يشتري لنفسه فيقارب في ذلك
لفضله وحاله قال لا بأس بذلك وقد كان عمر بن الخطاب يدخل السوق وسالم بن عبد الله
ليقع في سوق الليل ويجلس معه رجال وان كان الحرس ليمرون بجلسته فيقولون يا أبا
عمر أمن جلستك فقليل له ما بال الحرس قال يطردون عنه أهل السفه والعبث قال محمد
ابن رشد هذا كما قال من أن مقاربة أهل الاسواق الرجل فيما يشتره منهم لفضله وخيره
سائغ لا بأس به لان ذلك شيء كان منهم اليه دون سؤال منه فهو رزق رزقه الله على ما جاء في
الحديث الذي مضى قبل هذا ليسر في هذا الرسم وأما جواز دخول الاسواق والمشى فيها
فكفي من الحجة في جواز ذلك قول الله عز وجل وما أرسنا قبلك من المرسلين الا انهم
لأبأ تكون الطعام ويمشون في الاسواق رد لقول المشركين ما لهذا الرسول يأكل الطعام
ويمشى في الاسواق الآية وقع في بعض الكتب أتم جلستك والمعنى في ذلك اعلامهم
اياهم يحفظونهم لمجالستهم اياه فهم آمنون والمعنى فيما داخل الكتاب الاستفهام في
الرجل هل هو من جلسته فيحفظونه من أهل السفه كما يحفظونه وجلسته وياقه التوفيق
اه منه بلفظه وقوله في الرواية في سوق الليل كذا وجدته في نسختين من البيان
عتيقتين جيدتين بلفظ الليل ضد النهار ولم يتعرض ابن رشد وقوله في الرواية الاولى عند
أصحاب العباد أي الذين يبيعون العباد وهو بالعين المهملة والباء الموحدة قال في
القاموس مانصه والعباء كساء معروف كالعباءة اه منه بلفظه وهو يقتضي أن
مدلوله واحد والذي في الصحاح مانصه والعباءة والعباية ضرب من الاكسية والجمع
العباءات اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه العبائة المدبوبة بالياء مكان الهمزة لغة
والجمع عباءة بجذف الهاء وعباءات أيضا اه منه بلفظه فصرح بأن مدلوله مدلول الجمع
والظاهر انه اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء * (فائدة) * تقدم في كلام
ابن العربي ذكر بغداد وذكر القاموس فيه سبع لغات ونصه بغداد وبغداد بجمعتين

ويقدمون فيه اه وماسمى السوق سوقا لان اتفاق السلع فيه في الغالب وا كبر سلع المؤمنين التي يطلب ربحها تعلمه وتعليمه وارشاده لنفسه ولغيره وذلك في الغالب موجود في الاسواق لكثرة وجود اخوانه فيها وفيهم العالم بما يحاوله والجاهل بذلك لا ترى ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في الاسواق يتجرون وفي (١٧) حوائطهم يعملون وعلى هذا استمر علماء الامة

وسلفها اه لكن قال أبو زيد سيدي عبد الرحمن الثعالبي في رياض الصالحين له نقل عن ابن العربي في أحكام القرآن مانصه ولما كثر الباطل في الاسواق وظهرت فيها المناكر كره علماءنا دخولها لارباب الفضل والمقتدى بهم في الدين تنزيها لهم عن البقاع التي يعصى الله تعالى فيها اه وذكر ابن عتابة في ترجمة شقيق البخاري انه أوصى حاكما الاصح أن لا تجلس في الاسواق فان الجلوس بها يزيدك بعدا من الرحمة اه والله الموفق بيمينه والبط قال في المصباح جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس

وعوامهم والجمع أنباط مثل سبب وأسباب الواحد بنطى بزيادة أف والنون تضم وتفتح قال الليث ورجل بنطى ومنعه ابن الاعرابي اه وفي فتح الباري مانصه قوله اربعوا بفتح الموحدة أي ارفقوا قال الطبري فيه كراهة رفع الصوت بالدعاء والذكر وبه قال عامة السلف من الصحابة والتابعين اه وقول مب كابدل عليه سياق كلامه أي لان قوله أولا تعليق لزومه يقتضي انه منعقد وقول ز وهذه جائزة معمول بها الخ فيه نظر

ومجتبين وتقديم كل منهما وبغدان وبغدين ومغدان مدينة السلام وتبغداد تنسب اليها أو تشبه بأهلها اه منه بلفظه وقد ذكر بعضهم أن افعال الاولى وانجم الثانية أفصح وليس كذلك بل افعالها معاهو الأفصح وفي تصدير القاموس له وذكره اياه في باب الدال المهملة اشارة الى ذلك وكلام المصباح صريح في ذلك ونصه بغداد اسم بلدي ذكر ويؤنث والدال الاولى مهملة وأما الثانية ففيها ثلاث لغات حكاها ابن الانباري وغيره ذال مهملة وهو الاكثر والثانية نون والثالثة وهي الاقل ذال معجمة وبعضهم يختار بغدان بالنون لان بناء فعلا بالفتح باب المضاعف نحو الصلصال والخلخال ولم يجز في غير المضاعف الا ناقبة اخر عال وهو الظلع وقسطال وهو الغبار وبعضهم يمنع الفعل في تغيير المضاعف ويقول خر عال مولد وقسطال مدود ومن قسطل ويقال انه السلامية وإن بانها المنصور أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ثاني الخلفاء العباسيين بناها لما نزل الى الخلافة بعد أخيه السفاح وكانت ولاية المنصور المذكور في ذي الحجة سنة ست وثلاثين ومائة وتوفي في ذي الحجة سنة ثمان وخمسين ومائة اه منه بلفظه وكلامه يقتضي أن انجم الاول ليس بمسجوع وهو خلاف ما مر عن القاموس وذكره في الصحاح في باب الدال المعجمة واقتصر على اللغات الثلاث التي تقدمت عن المصباح ونصه بغداد وبغداد وبغدان بالنون معرب يذكر ويؤنث وأنشد الكسائي

في ليلة نحرس الدجاج طويلا * ببغدان ما كادت عن الصبح تجلي
قال يعني خرسا دجاجها اه منه بلفظه وقد نظمت ما في القاموس تقريرا للفظ فقلت
وبغداد تروى من وجوه تعددت * الى سبعة تنهى ادى الحافظ الخبر
بالاهمال والاعمال في الكل واعكس * فتى أربع فافهم وقبت من الشر
وبغدان مع بغدين مغدان كلها * لدار السلام هكذا قال ذو قدر
وقول ز في الفرع الثالث الثانية تعلتي لزومه كايعلك بشرط أن لا يعتقد قال مب
صوابه بشرط أن لا يعضى كابدل عليه سياق كلامه أي لان قوله أولا تعليق لزومه يقتضي
أنه منعقد وما قاله ظاهر لكن تسليمه قول ز وهذه جائزة معمول بها كالأبي الحسن فيه
نظر لان هذه المسئلة على تصويبه هي عين مسئلة المصنف الآتية في فصل التناول فالبيع
فيها صحيح والشرط باطل على المعتمد ولم أجد في أبي الحسن ما عزاه له وسيأتي كلامه كله
ان شاء الله في التناول وما صرح به ز هنا من أن الصورة الثالثة في كلامه هنا هي
معنى قول المصنف في التناول أو ان لم يأت بالثمن لكذا فلا بيع صرح بمثله فيما يأتي وليس

(٣) رهوفى (خامس) بل هذه هي قول المصنف الآتى أو ان لم يأت بالثمن لكذا فلا بيع كما أوله مب

بذلك هناك وما نسبته ز لأبي الحسن لم يجده فيه وأما حل ز لكلام المصنف الآتى في الصورة الثالثة هنا ونعم
فغير صحيح راجع ما سياتى

يصح وقد سكت مب هناعنه وأوله فيما يأتي وهو لا يقبل التأويل راجع ما سبأني
 (ويعني فيقول بعنك) قد اتفق جميع من وقف عليه من شارح ومحقق عن تعرض
 لأعراب فيقول على جواز الرفع واختلقوا في النصب وفي توجيهه والذي يتعين ولا يصح
 غيره والله أعلم هو النصب بأن مضرة جوازا لعطفه على اسم خالص وهو المصدر المجرور
 بالباء الداخلة في اللفظ على معنى ولا يصح الرفع وإن اتفقوا عليه لأنه لا يصح الأعلى
 الاستئناف وقد تقرر أن الفاء التي لمجرد الاستئناف يكون ما بعدها وما قبلها مستقلا
 بالمفهومية بحيث لا تتوقف صحة معنى كل واحد منهما على الآخر وذلك لا يصح هنا لأن
 كلام المصنف مبالغة على ما يدل على الرضا وينعقد به البيع ولا ينعقد بقول المشتري
 يعني فكيف يصح أن يكون ما بعد الفاء مستأنفا تاما له بانصاف والله أعلم (تنبيه) في
 قول هنامانصه وانظر أن أجابه الآخر بعد ما تفرقا كما سافر قال بعث من زوجتي الخ أشار
 إلى كلام ابن عرفة إشارة خفية ونص ابن عرفة وموجب لزوم البيع لأول المتعاقدين
 قرب قبول الآخر ابن رشد لو قال أبيعك سلعتي بعشرة إن شئت فلم يقل أخذتها حتى
 انقضى المجلس لم يكن له شيء اتفاقا وفي القيس الإيجاب على الفور عند الشافعي وقيل
 يجوز اليسير من الزمان وقيل الكثير ومقتضى الدليل جواز تأخيرها لما لا يطل كونه جوابا
 وإن طالت المدة قلت كتب موثق يبيع مسافر عبر عنه بعث موضع كذا من زوجتي فلانة
 بكذا إن قبلت وبينه وبينها مائة شهرين فقال ابن عبد السلام مدة قضائه لأجير البيع
 على هذه الصفة فبدلت الوثيقة بمحذوف إن قبلت فقبلها فاعلمه رأى الأول خيارا والثاني
 وقفا أه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره (أو تسوق به) فقال بكم فقال بمائة
 فقال أخذتها قول ز وانظر هل من القرينة على عدم إرادة البيع ما إذا ذكر غنا قليلا
 الخ فيه نظر وكيف يكون ذلك قرينة مع أن من جملة الأقوال في المسئلة قول الأبهري أن
 كان ذلك قيمة السلعة وتباع بمثلها لم البيع والاحلف ما أراد البيع ولم يلزم جعلهم هذا
 القول مقابلا لقول مالك في المدونة الذي ذهب عليه المصنف ولقوله في سماع القرين أنه
 يلزمه البيع صريح في أن قول مالك مطلقان قال ابن عرفة مانصه في لزوم البيع واقفها
 ولغوه إن حلف ما سواهم على الإيجاب ثالثا إن كان الثمن قيمتها أو ما تباع به والأف الثاني
 لسماع القرينين ولها ولا بن رشد عن الأبهري أه منه بلفظه ونقله ح أيضا ونقل
 كلام ابن رشد فانظره فلا وجه لتوقف ز في ذلك وقوله وهو الظاهر غير صحيح لمخالفته
 الأقوال الثلاثة كما هو والله أعلم (تنبيه) قال طي عند قوله ويرضى الآخر فهم ما
 مانصه تت واستظهره ابن رشد أي استظهر لزوم ولو تراخى عن الإيجاب وهو مختار
 ابن العربي أه وتبع في نسبته ذلك لابن العربي مافي ضيح عن ابن رشد ابن العربي ذكر
 ذلك في قبسه مع أن ح اعترضه بأن كلام القيس الذي نقله ابن عرفة لا يفيد مانصبه
 بل هو موافق لكلام ابن رشد قلت وكان ابن رشد اعتربا آخر كلام القيس وهو قوله
 وإن طالت المدّة والصواب ما فهمه منه ح لقوله قبله لما لا يطل كونه جوابا وما فهمه
 منه ح هو الذي فهمه ابن عرفة كما يدل عليه صنيعة إذ لو فهمه على الخلاف لقال مثلا

(فيقول) يتعين فيه النصب على
 الوجه الذي بينه مب ولا يصح
 فيه الرفع إذ لا وجه له إلا الاستئناف
 وهو لا يصح هنا لأنه يقتضي
 استقلال كل من المتعاقفين
 بالمفهومية فيلزم أن ينعقد بمجرد
 قول المشتري يعني ولا معنى له
 (تنبيه) قول ق هنا وانظر أن
 أجابه الآخر بعد ما تفرقا كما سافر
 قال بعث من زوجتي الخ هو إشارة
 لكلام ابن عرفة أي الذي في ح
 في التنبيه التاسع والحادى عشر
 عند قوله أو تسوق به الخ وقد نقله
 في الأصل قائلا ونقله غ في
 تكميله وأقره (أو تسوق به الخ)
 قول ز حتى انقضى المجلس لم
 يلزمه البيع قطعا أي اتفاقا كما في
 ح ومافي ضيح وتبعه طي
 عند قوله ويرضى الآخر فهم ما من
 أن ابن العربي خالف في ذلك اعترضه
 ح انظره والأصل وقول ز
 حيث اشترط البائع ذلك الخ أصله
 الخ أيضا وظاهره ولو كانت الأيام
 المشترطة كثيرة والظاهر أنه يتعين
 تقييده بالأيام التي يجوز أن تباع
 تلك السلعة اليها بخيار أو لا كان
 البيع فاسدا تاما والله أعلم

ففي بطلانه ان لم يقل أخذتها حتى انقضى المجلس قول ابن رشد ما يكافيه الاتفاق وابن
العربي في قبسه فعذله عن هذا ويحويه بغيره ما قلناه مع أن كلام القبس الذي نقله يفيده
ذلك أيضا في كلام طي نظروا الله أعلم ثم لو سلمنا أن كلام القبس يفيده ذلك ما كان
ينبغي له أن يجحد عن كلام ابن رشد مع أن ح قد قال في آخر كلامه مانصه والذي
تحصل عندي من كلام أهل المذهب أنه إذا أجابه في المجلس بما يقتضي الامضاء والقبول
من غير فاصل لزمه البيع اتفاقا وان تراخى القبول عن الإيجاب حتى انقضى المجلس
لم يلزمه البيع اتفاقا وكذا لو حصل فاصل يقتضي الاعراض حتى لا يكون كلامه جوابا
للكلام السابق في العرف لم ينعقد البيع كما يفهم من كلام ابن عرفة ومن كلام ابن رشد
في بيع المزايدة ومن قوله في بيع المساومة أن أجابه صاحبها في المجلس كما تقدم بيانه ولا
يشترط أن لا يحصل بين الإيجاب والقبول فصل بكلام أجني عن العقد ولو كان يسيرا كما
يقوله الشافعية اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ح بعدما تقدم مانصه وهذا كله
في بيع المساومة وتقدم حكم بيع المزايدة اه وأشار إلى ما ذكره قبل في التنبيه الثامن
ونصه فحصل من كلام ابن رشد والمأزري وابن عرفة في بيع المزايدة أن كل من زاد في
السلمة فله أن يلزمه أياها بما زاد إلا أن يسترد البائع سلعته ويبيع بعدها أخرى أو يمسكها
حتى ينتهي مجلس المناقاة لأن يكون العرف للزوم بعد الافتراق أو يشترط ذلك
البائع فيلزم المشتري البيع بعد الافتراق في مسئلة العرف بعبارة ما جرى به العرف وفي
مسئلة الشرط في الأيام المسترطة بعده ما يقرب ذلك على مذهب المدونة فان شرط
المشتري أن لا يلزم البيع إلا مادام في المجلس فله شرطه ولو كان العرف بخلافه اه محل
الحاجة منه بلفظه فظاهر قوله وفي مسئلة الشرط في الأيام المسترطة الخ سواء كانت
الأيام كثيرة أو قليلة والظاهر أنه يتعين أن تكون تلك الأيام مقدار الأيام التي يجوز أن
تباع تلك السلعة اليها بخيار والا كان البيع فاسدا تامل (وشرط عاقده تمييز) قول مب
قلت بل ما حل عليه ح كلامهم هو الصواب الخ نحوه لتو وما قالاه هو الذي كان يرتضيه
شيخنا ج وكلام أبي علي موافق لكلام طي ونصه والخطاب أراد أن يجمع فحمل
كلام غير ابن شاس ومن وافقه على أن المراد بعض التمييز باقي البائع فائلا الأولى الحمل
على هـ إذ وفي ذلك نظر بل الظاهر أن العقد لا يشترط فيه التمييز أصلا اه منه بلفظه
وكذا في ارتضى ما لابن عرفة مع اعترافه بأن لابن العربي في المعارضة مثل ما لابن شاس
ومن وافقه ولا بن شعبان مثل ما لابن العربي وهو الذي يفيد كلام الباغي الذي نقله ح
هنا في السكران فراجعهما ملا وقد نقل جس كلام طي وقال عقبه مانصه قلت
من تأمل وأنصف رأى أن الصواب ما عليه ح أما أولا فان ما زعمه هذا المخشي رحمه الله
من كون العس قد نصح من غير الميزان التمييز انما هو شرط في الزوم فما لا تساعد
قواعد الفقه كيف يصح العقد من غير الميزان أنه لا شعوره بما يصدر منه فضلا عن قصده
والرضاه وقد سبق أن من الأركان ما يدل على الرضا وكيف توجد الماهية مع فقد ركن
من أركانها وأما ثانيا فان جميع ما استدلل به على ما زعمه لا دليل له فيه بل من تلك النقول

(وشرط عاقده الخ) قلت قد يجاب
عن بحث مب في تقدير صحة
بانه كتقدير وجود في المال لان
المعدوم شرعا كالعدم حسا ولذا
قال ز في المفهوم ولا ينعقد ولم
يقول ولا يصح اشارة لما ذكرناه والله
أعلم وقول مب قلت بل ما حل
عليه ح الخ ما لطي نحوه
لاي على وما لب نحوه لتو
وج وحس فائلا وكيف يصح
العقد من غير المميز مع أنه لا شعوره
بما يصدر منه فضلا عن قصده
والرضاه وقد سبق أن من الأركان
ما يدل على الرضا وكيف توجد
الماهية مع فقد ركن من أركانها
قال وجب ما استدلل به طي
على أن التمييز انما هو شرط في الزوم
لا دليل له فيه بل من تلك النقول
ما هو ظاهر اوضح فيما لمخ وهو
التميز في فهم كلامهم
اه وهو في غاية الوضوح اذ يلزم
على ما لطي

احد أمور ثلاثة اما ان لاتعتمد الماهية بانعدام جزئ منها وهو باطل واما ان تكون افعال غير العقلاء ليست بعبرة صادرة عن قصد وهو خرق للاجماع واما ان يكون ما يدل على الرضا كغير ركن وهو تناقض ويزيد ما لا ينفعه ونحوه لق من التخصيص كما في ز بأنه يرد عليه انه ان كان غير المميز لا يتأق منه الرضا فلا ينعقد منه مطلقا وان كان يتأق منه فينعقد منه مطلقا وانه حيث جعل غير المميز كالسفيه ان البيع اذا وقع بين سفيهين لا ينعقد وهو لا يلتزم ذلك فتأمله وقول ز عند ابن شاس الخ وكذا عند ابن العربي في العارضة وابن شعبان كما في ق وهو الذي يفيد كلام الباجي الذي في ح هـ في السكران وهو الحق كما علمت والله أعلم (ولزومه تكليف) قلت قول ز فلا يتوقف على التكليف لو قال على الرشد وفي العمل القاي وجوزوا التوكيل للمعجور * عليهم الايصاف في الامور (٣٠) أي جوزوا كونه وكلا ووصيا اذا الممنوع للمعجور التصرف

في ماله وما يخص نفسه انظر ما هو ظاهر أو صريح فيما للعطاب وقوله ان ما للعطاب خلاف كلامهم غير مستسلم بل ما للعطاب هو المتعين في فهم كلامهم وبهذا تعلم ان ما قاله المصنف تعالى ابن الحاجب وابن شاس من ان التميز شرط في الصحة هو الصحيح والله أعلم اه منه بلفظه قلت وما قاله في غاية الوضوح لا يتوقف في صحته من معه فلا ممة ظفر من الانصاف وقوله مع أنه لا شعور له بما يصدر منه فضلا عن قصده هو نحو قول الباجي في السكران ما نصه واما ان بلغ الى حد أن يغى عليه فلا يفي له عقل جلة فلا يصح منه نطق اذا بلغ هذه الحالة ولا يتبأ منه ضرب ولا قصد الى قتل ولا غيره وانما تكلم الفقهاء على المعتاد من سكرانجر وانه ليس كالجنون الذي يذهب العقل جلة اه انظر بقية في ح ان شئت وبالجملة فكل من يقول ان من أركان البيع ما يدل على الرضا يلزمه أن يقول بعدم انعقاد البيع من غير المميز والارزما أحد أمور ثلاثة اما أن يقول ان الماهية لاتعتمد بانعدام بعض أجزائها وهو باطل واما أن يقول افعال غير العقلاء ليست بعبرة صادرة عن قصد فيلزمه خرق الاجماع واما أن يقول ما يدل على الرضا ركن من أركان البيع ليس بركن فيكون ذلك تناقضا ثم تخصيص ابن عرفة انعقاده من غير المميز بأن يقع بينه وبين مميز يحتاج الى دليل يدل عليه ويقال عليه ان كان غير المميز لا يتأق منه الرضا فلا ينعقد البيع منه مطلقا وان كان يتأق منه ذلك فينعقد منه مطلقا ويلزمه حيث جعل غير المميز كالسفيه انه اذا وقع البيع بين سفيهين لا ينعقد وهو لا يلتزم ذلك فتأمله بانصاف والله أعلم (لان أجبر عليه جبر احراما) قول ز الا والدين اذا عذب ولدهما الخ نحوه في ح وهو خلاف ما جزم به ابن فرحون في تبصرته ونصه مسئلة وأما ما باعته امرأة المضغوط او ولده أو والده أو قريبه من متاع نفسه في اقتكالك المضغوط مما هو فيه من العذاب فبيعه ماض ولا رجوع له فيه لانه لو شاء لم يفعل وله أجر ما احتسب اه منها بلفظها فقد سوى بين

في ماله وما يخص نفسه انظر شرحه وقول ز وطوع الصواب أنه داخل في التكليف غير زائد عليه اذا المكره غير مكلف على الصحيح كما في جمع الجوامع والله أعلم (لان أجبر الخ) قول ز ولا يلزم في الجبر على البيع اجماعا قلت نقل الاجماع غير واحد وعزاه ابن عرفة لنقل الشيخ عن ابن محنون والابهرى فالبائع أولن قام مقامه رد البيع عند أمنه ولو طالت السنون قبل الامن كما في نوازل البرزى وغيرها أموال وحصل السكوت سنة فأكثر بعد الامن لم يبق له قيام كما يأتي * (تنبيه) قال البرزى في شهادة العدول على بيع المكره نظر الا أن يكونوا يخافون عليه فلهذا وجه لكن حقهم أن يذكروا صفة حاله وان لم يخافوا عليه فالصواب أن لا يشهدوا في مثل هذا لانها صفة لا تجوز وان خافوا على

أنفسهم العزل فلا يشهدوا لانها ظلم ولو خافوا على أنفسهم وأموالهم ففيها نظر للخلاف في أصل المسئلة اه الوالد وقد علمت أن الخلاف انما هو في الاكرام على سبب البيع وفيه شاهد ليكون خوف العزل ليس بعدد والله أعلم وقول ز فانه اكرام لان الولد اذا عذب الخ نحوه في ح وغيره وهو الظاهر وان كان خلاف ما جزم به ابن فرحون في تبصرته قلت قد يوفق بحمل ما لز ومن وافقه على الوالد الذي يتألم الوالد غاية تعذيبه وما لا ينفع فرحون على من ليس كذلك كما يشعر به تعليقه مضيه بقوله لانه لو شاء لم يفعل وله أجر ما احتسب اه فتأمله منصفنا والله أعلم وقول مب وفي ق عن ابن عرفة الخ نص ق ولو قبضه أي الثمن وكيل النظام تبع أي ما شاء قال مطرف فان قال الوكيل ما فعلته الا خوفا من الظالم لم يعذر لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وكذا كل ما أمر بفعله ظالم قتل أو قطع أو جلد أو أخذ مال وهو يخاف ان لم يفعله نزل به مثل ذلك فان فعله لزمه القصاص والغرم ابن عرفة هذا ونحوه الى آخر ما في مب ومثل ما نقله عن مطرف قول الشيخ العارف بالله

تسبىدى ابن أبي جرة في شرح البخاري قد قال علماء الدين انه لا يجوز الشرطي أن يضرب أحد ابائهم أميره حتى يعلم أنه مستحق للضرب بامر واجب عليه اه وقد روى الطبراني بإسناد جيد عن أبي امامة مرفوعا من جرد ظهر امرئ مسلم بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان وروى أبو نعيم بسنده عن عبد الله بن عمرو مرفوعا (٢١) الخلاوة والشرط اعوان الظلمة كلاب النار

والخلاوة جمع جلاوز وهو الشرطي
كافي العلوم الفاسخة عن الجوهرى
ومثله في المناوى عن القاموس
وروى ابن عساكر عن ابن مسعود
مرفوعا من أعان ظالم الماسطة الله
عليه وقال ح قال في ضيغ
ولو وجد المضغوط متاعه قد فات
فله أخذ الاكثر من قيمته أو ما بيع
به ان شاء على الوكيل وان شاء على
الموكل وقال ابن عبد الحكم
وأصبع مثل ذلك مطرف ولا قول
للكيل ان قال كنت مكرها على
القبض وخفت منه على نفسي ان
لم أفعل لقوله عليه الصلاة والسلام
لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
اه ونقل ابن عرفة جمعه وزاد
بعده وكذا كل ما أمر به فله ظمنا
من قتل أو قطع أو جلد أو أخذ
مال وهو يخاف ان لم يفعله نزل به
مثل ذلك فلا يفعله فان فعله لم يمه
القصاص والغرم قلت هذا ونحوه
من نصوص المذهب بين لك الى
آخر ما في مب وزاد عقبه والله در
الشيخ الصالح أبي زكريا الصفوى
صالح بجاية روى عنه بسند صحيح
أنه كن يقول اللهم العن الشيعة
ومغبرى الشريعة اه وقول ز
لانه لا يلزم ماسلفه الخ اعترضه مب
تعا لابي على بانه خلاف ما في

الواد وغيره لكن الظاهر ما قاله ح وغيره والله أعلم وقول ز لانه لا يلزمه ما تسلف
حال ضغطه اعترضه مب بانه خلاف ما في ضيغ عن أصبغ وخلاف ما في النوادر
عنه وخلاف ما نقله ابن رشد عن ابن دحون كافي ح ونحوه لتو وزاد وبأنه
خلاف ما لابن فرحون في تبصرته وما نقله مب عن صر في حواشى ضيغ عن
أبي الحسن من أن المشهور عدم لزوم رد القرض هو كذلك فيه ومأرده به من قوله
فيه نظرا الخ هو من كلام أبي علي زاد أبو علي في آخر كلامه ما نصه فانظر هذا
النقل من اللقاني فاني لأظن صحة عن أبي الحسن اه منه بلفظه قلت لا يخفى
ما في قوله لأظن صحته لان اللقاني ثقة ثبت أمين حافظ ولا وجه لظن عدم صحة نقله
عن أبي الحسن فان كان لعدم وجوده فيه ما عزا له مع أنه بين المحل فذلك غير كاف
لان نسخ أبي الحسن يختلف اختلافا كثيرا نعم بحثه في تنبيهه ظاهر وقوله وفي
ح من النقل ما يقتضى أن القرض يلزم رده اتفاقا اه الذى في ح هو انه نقل عن
ضيغ عن أصبغ انه يلزمه رد ما تسلف ثم قال وقاله في النوادر ونقل ابن رشد في سماع عيسى
من كتاب الوديعه عن ابن دحون يلزمه رد ما تسلف ولم يحك خلافة اه منه بلفظه فانت
ترام ليد كرماء في الاتفاق لكن كلام ابن دحون الذى أشار اليه يفيد الاتفاق لانه ساق
ذلك مساق الاحتجاج وسلمه أبو الوليد بن رشد وقد نقل كلام ابن رشد في نوازل الجهاد من
الدرر المكتونة وسلمه ونصه في سماع عيسى من الوديعه قال وسئل عن تعدى فاغرم المودع
على الوديعه غرامة قال ليس على ربه اشئ مما غرم ابن رشد وقد قيل انه يرجع عليه بما غرم
على متاعه ثم قال وهذا الخلاف انما هو اذا لم يعلم رب الوديعه به وأما ما علم مثل أن يوجه
متاعا مع رجل الى بلد وقد علم أن الطريق مكاسا يغرم من مر عليه بمتاع فينبغي ان يتفق
على ان يجيب على ربه ان يغرم للرجل ما دفع على متاعه وقال ابن دحون هو كن تعدى عليه
سلطان فيغرمه فيستسلف ما يغرم فذلك دين لازم له حلال لمن أسلفه ووجه ما ذهب اليه
انه لما علم انه سيغرم عليه افكانه سأل ان يسلفه ما يلزمه من الغرم على متاعه اه محل
الحاجة منه بلفظه وفي نوازل الغصب من المعيار عن الداودى ما نصه وما تسلفوا
لضغط فلن أسلفهم الرجوع عليهم وفيه اختلاف وهذا اختيارى اه منه بلفظه
فحصل ان في القرض خلافا وان الراجح لزومه قلت وهذا الخلاف في القرض انما
هو على المشهور في بيع المضغوط وأما على ما جرى به العمل من لزومه بيعه فلا اشكال في
لزوم قرضه * (مثله) * في أجوبة سيدى عبدالقادر القاسمى ما نصه وأما المسئلة الثانية
وهي بيع الجائع وتصرفه في ماله وما خيل عليكم من النقول التى تقتضى فسح ذلك وإبطاله

ضيغ والنوادر عن أصبغ وخلاف ما نقله ابن رشد عن ابن دحون كافي ح زاد نو وبانه خلاف ما لابن فرحون في تبصرته
والحاصل أن في القرض خلافا وأن الراجح لزومه وهذا الخلاف انما هو على المشهور من عدم لزومه بيعه وأما على ما جرى به
العمل من لزومه فلا اشكال في لزوم قرضه وقول ز من الجبر الشرعى الخ احتزبه أيضا من الجبر الحاجى كبيع الجائع وذى الفاقة
قلت وفي العمل القاسمى والبيع في الغلام للمعتار * مع المكايسة أمر جار

وفي تقييده بالاختيار والمكايسة
 بحث انظر شرحه وقول ز على
 بيع الارض أى ولو كانت محبسة
 ككافى طرر ابن عات وقول ز
 للطريق أى العامة التى اضطر اليها
 دون الخاصة ودون التى لم يضطر
 اليها وبحرم المرور فى أرض الغير
 المجاورة للطريق التى استعملتها
 النهر مثلاً قبل نظر الامام فى ذلك
 دون اذن مالكها ككافى المنتخب
 والطرر وابن عرفة والظاهر تقييد
 ذلك بغير الضرورة والاجاز ككون
 العدول عنها يؤدى الى الخوف
 على نفسه ولم يمكنه استئذان ربها
 لانه اذا وجب على الانسان مواساة
 غيره بفضل ماله فى المرور فى أرضه
 أخرى كما هو واضح انظر الاصل
 وقول ز أو لتوسيع المسجد
 لا يقاس عليه توسيع الميضة ككافى
 المعيار عن الرماح فائلاً لان اقامة
 الجماعة سنة يقابل عليها على
 الاظهر أو واجب والوضوء لا فضيلة
 فيه فى الميضة بل كان بعض
 الشيوخ يقول وضوء الدار يساوى
 ديناراً وضوء الميضة يساوى بيضة
 اه والظاهر أن ذلك للحديث
 المتفق عليه من تضافاً أحسن
 الوضوء ثم خرج الى المسجد الحديث
 وقول ز وظاهره ولو مجازاً فيه نظر
 واضح كيف والموضوع الجبر على
 البيع وقد صرح فى الدر الثمير
 بذلك ويزاد على مافى ز مجرى الماء
 أى لغير معينين والطعام المحتكر
 وكذلك مسئلة العامل الآتية
 ونظمها فى الاصل بقوله

ولو بعد طول فكل ذلك مخالف للقواعد ظاهراً والفساد الاختلال اه منها بلفظها
 وفى المقيد صدر البيوع مانصه ويبيع المضطر لا يجوز وهو فى معنى من أكره على البيع
 وأما من اضطره الحق الى بيع متاعه أو اضطرته الحاجة والفاقة فلا بأس بالشرا منه بما
 يجوز التبايع به اه منه بلفظه وفى الدر الثمير مانصه ابن عبد البر بيع المضطر
 والمضغوط لا يجوز وهو فى معنى من أكره على البيع والتجارة لا تكون الا عن تراض قال
 وأما من اضطره الحق الى بيع متاعه أو اضطرته الحاجة والفاقة فلا بأس بالشرا منه بما
 يجوز التبايع به اه منه بلفظه قول ز ومن الاكراه الحق الجبر على بيع الارض
 للطريق ظاهره كانت الطريق عامة وخاصة وليس كذلك بل الجبر خاص بالطريق العامة
 هذا الذى يفيد ما نقلوه عن سحنون وما أتى عن المنتخب وعن مطرف وصرح بذلك
 صاحب التيسير والتشهير فى شرحه عند قوله فى المتن وكفرس وبنها ما زاسور الخ فى الفرع
 الثالث ونصه قال مطرف واذا كان النهر بجانب طريق ثم عظم حتى حفرها ومنع سلوك
 العامة فيها فان أهل الارض التى حولها يجبرون على بيع ما يوسع به تلك الطريق قال فى
 النوادر وروى عن مالك فى الطريق اذا كانت لا قوام وسدت فلا يجبر من حولها على بيع
 أرضهم لتوسيعها وكذلك اذا كانوا يذهبون فيها الى المساجد لا المسجد الجمعة وليس ما قاله
 مطرف بخلاف ما قاله مالك والله أعلم اه منه بلفظه ونحوه فى ترجمة وثيقة تسجيل
 بابتياع حبس يوسع به طريق من طرر ابن عات ونصها قال أبو زيد قال عبد الملك لا بأس
 ببيع الدار المحبسة وغيرها ويكره السلطان أهلها على بيعها اذا احتاج اليها الناس
 لجاءهم الذى فيه الخطبة والمنبر ليوسع بها وكذلك الطريق الى المساجد التى يجمع فيها
 الجمعة والخطبة وليس كذلك المساجد التى لا يجمع فيها والطرق التى هى فى القبائل
 لا قوام ولا يلزم أحد أن يبيع بها صدقة ولا أن يوسع بها بطريقة اللهم اه منها بلفظها
 * (فرع) * هل يجوز السلوك فى أرض الغير المجاورة لتلك الطريق قبل نظر الامام فى ذلك
 دون اذن مالكها أم لا قال لى شيخنا ج انه سمع من بعض من عاصره ان فى ذلك قولين قال
 ولم أقف عليهما قلت لا أذكر الا أن من قال بالجواز وعلى المنع اقتصر غير واحد قال
 فى المنتخب مانصه فى كتاب ابن حبيب قال وسألت مطرفاً وابن الماجشون عن النهر يكون
 لاصقاً بالطريق والطريق لاصقاً بأرض رجل فيحفر النهر الطريق حتى يذهب كله ويدخل
 فى أرض رجل هل للناس ان يطرقوا طريقاً فى أرضه لاصقاً بالنهر كما كان الاول فقال لى
 ما ذلك لهم الا برضاء واذنه ولعله ان يمنعهم من ذلك ان استطاع ذلك قلت لهم فافان يذهب
 الناس ولا منقلد لهم فى طريقهم تلك اذا قطعها النهر وقد كان طريقاً للعامة فقال لى ينظر
 لهم فى ذلك امامهم أم يمحطوا لوالانفسهم ولست أرى لأحد أن يستحل المرور فى أرض مسلم
 ويتخذ فيها طريقاً لآبائهم وأرى لمن سلك فيها ولو مرة ان يتحلل صاحبها من ذلك ويتحلل آباءه
 قبل ان يمر ليرأى أحب الى من يتحلل به بعد المرور قال فسألت أصبغ بن الفرج عن ذلك فقال لى
 مثل قولهم ما فيه اه منه بلفظه وفى الترجمة السابقة من طرر ابن عات مانصه قال
 مطرف واذا كان النهر بجانب طريق عظامى من طرق المسلمين التى يسلك عليها العامة فحفرها

حتى قطعها فان السلطان يجبر أهل تلك الأرض التي حولها على بيع ما يوسع به الطريق
منها على ما أحبوا أو كرهوا قلت فان لم يتظر السلطان فيها أهل على الناس خرج في مزارعهم
على أرض الناس حتى يخرجوا إلى طريق المسلمين قال نعم أراهم في حرج ولا يسلكوا فيها
الآبائهم من مختصر الثمانية اه منها بلغة ظها وقال ابن عرفة ما نصه قال مطرف ان كان نهر
يجنب طريق عظمى المسلمين يسلكها عامتهم فخرها حتى قطعها اجبر أهل تلك الأرض
التي حولها على بيع ما يوسع به الطريق فان لم يتظر السلطان فيها أهل تلك تلك الأرض الا
باذن أربابها اه منه بلفظه والظاهر ان يقيد ذلك بالسعة وأما مع الضيق والضرورة
كما اذا كان العدو على أبوابه إلى الخوف على نفسه ولم يمكنه طلب التحلل من مالكها
فانه لا يحرم عليه اذ ذلك المار ولانه اذا كان يجب على الانسان مواساة غيره بفضل ماله مع
ذهاب ذلك بالكلية فبالمرور في أرضه مع بقاء ملكه عليها واتقاعهم الأولى والله أعلم وقول
ز وظاهره ولو بجائنا غير صحيح وان سكنت عنه نو و مب والعجب منه يذ كر ذلك من
جمله المسائل التي يجبر فيها الشخص على بيع ماله ثم يقول ذلك ولا يتصور البيع الا بعوض
وقد نقل ذلك في الدر المنثور عن أبي عمران ونصه والسلطان اذا كلف القوم فرض رجل أو
جاريته ان لم يأتمروا به اهددهم وأخذ أموالهم فانه يجبر صاحبها على بيعها للتغلب للضرر
اه منه بلفظه وقول ز وله الاكثر من قيمته ونصه ان اشتراه وقيمته ان لم يشتريه في هذا أي
في جبر رب على بيعه لعدا مسلم وما ذكره في هذا المخالف لما في الدر المنثور ونصه ومن
ذلك مسئله الاسير ذكر ابن رشد أيضا الذي طلب في فكالة مسلم فانه يجبر به على أن يبدله
بالاكثر من قيمته أو بما يقدر به المسلم ذكره ابن رشد اه منه بلفظه وفي أو اخر نوازل
الجهاد من نوازل البرزلي وسياقه يدل على أن الضمير من قوله وفيه يعود على مسئلة
القنصى مانصه وفيه أسير في يد مسلم فاراد من له أسير مسلم بيد العدو وشراه ليقدر به أو
شرط عليه العلي المذكور في الفداء فامتنع من هو يبد منه يعه أو طلب فيه كثيرا أجبر
على دفعه بما اشتراه به مع ما أنفق عليه وأخذ ذلك من سماع أشهب أنه يجب على المسلمين
ان يقدوا أسراهم بأنفسهم وأموالهم وأخذ من مثله من حديث تقويم العبد على أحد
الشريكين في العتق للضرر وهذا من أعظمه ومثله لابن رشد ولو بدل فيه المسلم كثيرا لثلا
يؤخذ منه فانه يؤخذ منه بالقيمة قلت والذي في نوازل ابن رشد مانصه وأما الاسير الذي
لم يوجد سبيل إلى اقتكائه الا بالعلي الذي أبي صاحبه يبعه الاباضعاف عنه فالواجب أن
يؤخذ منه في فك الاسير بالاكثر من الثمن الذي اشتراه به أو من القيمة التي يساوي على
ما يعرف من حاله في بلد ويرجى أن يفتك به أهله لاقية التي يساوي على وجهه دون
الاعتبار بحاله وما يعرف من الرغبة في فدائه لان العلوج يشترون لذلك فترفع به قيمته
اه فظاهره خلاف مانقله عنه فوق هذا والظاهر كان أن يقدر بالاكثر من ثلاثة أشياء
الاثنان اللذان ذكرهما ابن رشد أو ما يقدر به الاسير لو لم يتوقف فداؤه على هذا الاسير وقد
اعتبر هذا الاصل التمس في مواضع من كتابه في الجعل والاجارة والنكاح وغيرها اه
منها بلفظه افتقد اختلافوا في النقل عن ابن رشد قلت ومانقله عنه البرزلي هو الذي

وجدته في نوازل ابن رشد بلفظه وهو أول مسألة من مسائل الجهاد منها فيجب التعويل عليه والله أعلم وقول ز وفيما قبله الذي قبله هو الفرس أو الجازية يطلبها السلطان وقد اضطرب كلامه في هذا فقال أولاً وظاهره ولو مجازاً وقد مر ما فيه وجزمه بناب له إلا أكثر من الثمن والقيمة ثم تردد بآثره في ذلك فقال وانظر هل يجري ذلك في مسألة الفقدان والامنة أو الفرس يطلبها السلطان من كون مال الكهالة أكثر من الثمن والقيمة أم لا الخ فلم يحصل في ذلك من كلامه ما يعول عليه وفي سكوت تو ومب عنه مع اضطرابه ما لا يخفى والذي يظهر في ذلك هو لزوم القيمة أذهى الأصل في المقومات ولأنه وقع النص عليها في بعض مسائل الجبر كمسئلة الطريق فتقاس هذه عليها في الدر النسيم مانصه الذي ذكره ابن رشد في الإجابة هو ما حكاه عن سحنون في المجموعة في نهر إلى جانب طريق الناس وبجانبها أرض لرجل قال النهر على الطريق فهدهما إنهان كان للناس طريق قديم لا ضرر عليهم في سلوكها فلا طريق لهم على هذا الرجل وإن دخل عليهم ضرر أخذ الإمام لهم طريقاً من هذه الأرض ويعطى قيمته من بيت المال اه منه بلفظه * (تبيينات الأول) * وقع في نقل ق و ح عن سحنون في مسألة الطريق هذه بثمن يدفعه الإمام الخ والظاهر أن المراد بقوله بثمن القيمة فيوافق نقل ابن هلال والله أعلم * (الثاني) * لم يقيد ز ولا غيره بمن تعرض لمسئلة الطريق هذه من شراح المختصر ومحشية ذلك بشئ وقد تقدم في نقل ابن هلال عن سحنون تقييد ذلك بما مر عنه آنفاً وهو تقييد لا يد منه والله أعلم * (الثالث) * زاد في الدر النسيم على المسائل التي عند ز هنا وعند غيره مجرى الماء فقال متصلاً بما قدمناه عنه في الطريق مانصه وكذلك إذا لم يوجد مسلك الماء موضع اه منه بلفظه وتشبيهه ذلك بالطريق بفيده أن ذلك في ماء لغير قوم معينين والأفلا جبر * (الرابع) * لا يقاس على الاحتياج إلى توسيع المسجد الاحتياج إلى توسيع الميضة في نوازل المعاضات من المعيار مانصه وسئل الرماح هل يجبر صاحب الأرض على بيعه أرضه لتزاد في الميضة أم لا فأجاب لا يجبر ولا يخرج فيه من الخلاف ما في المساجد فإن إقامة الجماعة سنة يقاقل عليها على الأظهر أو واجب فلا بد من موضع جامع والوضوء لا فضيلة فيه في الميضة بل كان بعض الشيوخ يرجح وضوء الدار عليه ويقول وضوء الدار يساوي ديناراً أو وضوء الميضة يساوي ميضة وذلك والله أعلم أن الأيدي تختلف على الأبناء في الميضة دون الدار كما حد التأويلين في الاغتسال من الجم والم والله أعلم اه منه بلفظه ١ قلت التظاهر أنه أغارح الوضوء في الدار الحديث المتفق عليه من تضافاً أحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد الحديث والله أعلم * (الخامس) * جعل ز المسائل عشرة ووجهه والله أعلم كما يقتضيه صنيعه أن قوله جبر القاضى المديان إلى قوله أو الخراج الحق مسألة واحدة لا شراك الجميع في أن الجبر لا داء حق عليه وقوله على عبده المسلم أو الصغير مسألة واحدة وقوله لمن به عطش أو لزومه كذلك وكذا قوله وصاحب الفرس أو الجارية الخ فإذا ضم لذلك مسلك الماء المتقدم عن ابن هلال والطعام المحتكر ومسئلة جبر العامل الآتية

ويجبر ذو ملك على بيع ملكه
 لاشياء قد عدت فذها وحصل
 لحق كدين أو لتوسيع مسجد
 فأطلق وقيد تقتدى بحصل
 كذلك ذوعلى لتخليص مسلم
 وذو أمة حسنة تعطى لمبطل
 كذلك لتوسيع الطريق ومن له
 فدان بوعر جنة لمؤمل
 وذو فضل قوت أو شراب وكافر
 له مصحف أو مسلم طفل أعقل
 ومسلك ماء ثم ملك لعامل
 ومحتكر فاحفظ وكن ذاتأمل
 وقول ز وله الا كثر من قيمته أو غنمه
 الى قوله في هذا أى في جبر رب على
 الخ الذى فى البرزى عن ابن رشد
 والقصى أنه يجبر على دفعه بما
 اشتراه به مع ما أنفق عليه البرزى
 ولو بدل فيه كثير لا يؤخذ منه
 أحدهم بالقيمة وقول ز وفيما
 قبله أى القرس أو الجارية يطلبها
 السلطان وقد اضطرب كلامه فى
 هذا والذى يظهر فى ذلك هو لزوم
 القيمة لانها الاصل فى المقومات
 ولانه قد وقع النص عليه ان بعض
 مسائل الجبر كسئلة الطريق كفى
 الدرالنشر فقامس هذه عليها والله
 أعلم (ورد عليه بلاغين) قول ز
 قاله ابن القاسم الخ ورواه عن مالك
 هو ومطرف ورواه ابن حبيب عن
 مطرف وابن عبد الحكم وأصبح
 وقول ز وقال سحنون الخ ورواه
 عن مالك وأفتى به ابن رشد وأبو
 الحسن والغبري كفى الدرالنشر
 وغيره وقول مب تفصيل سحنون
 الخ أى فالصور أربع لانه اما أن
 يتولى قبض الثمن أم لا وفى كل اما

للمصنف كانت المسائل ثلاث عشرة وقد نظمها تقريرا بالحفظ فى آيات فقلت
 ويجبر ذو ملك على بيع ملكه * لاشياء قد عدت فذها وحصل
 لحق كدين أو لتوسيع مسجد * فأطلق وقيد تقتدى بحصل
 كذلك ذوعلى لتخليص مسلم * وذو أمة حسنة تعطى لمبطل
 كذلك لتوسيع الطريق ومن له * فدان بوعر جنة لمؤمل
 وذو فضل قوت أو شراب وكافر * له مصحف أو مسلم طفل أعقل
 ومسلك ماء ثم ملك لعامل * ومحتكر فاحفظ وكن ذاتأمل
 * (فائدة) قال فى الدرالنشر ما نصه ابن العربى الا كراه بحق عند الاباية من الانقياد
 اليه جائز شرعا فتقدمه الاحكام ولا يؤثر فى رد ثمنها ولا خلاف فيه قال وقد اتفق
 العلماء على أن دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم ليهودى أن أريد أن أجلبكم فى وجد
 منكم بحاله شأ فليبعه الحديث اه منه بلفظه (ورد عليه بلاغين) قول ز ولا فرق فى
 قول المصنف بلاغين بين علم المشتري بضبط البائع أم لا قاله ابن القاسم يقتضى انفراد ابن
 القاسم بذلك وليس كذلك بل قدر واه ابن القاسم عن مالك فى المبسوط كما ذكره ابن رشد
 فى البيان ونقله عنه غير واحد ومطرف أيضا عن مالك كفى ابن عرفة عن الشيخ أبى
 محمد بن أبى زيد ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن عبد الحكم وأصبح كما نقله غير واحد
 وقوله وقال سحنون هذا ان علم بضبط هو الا رد عليه بالثمن يقتضى أيضا انفراد سحنون
 بذلك وليس كذلك بل قاله ورواه عن الامام كما نقله غير واحد وقوله ومقتضى ضيق أن
 كلامه مقابل وأن قول ابن القاسم هو المعتمد الخ يشهد له اعتماده العزيز الذى ذكرناه انفا
 لكن قول سحنون قوى أيضا لانه واه عن مالك أيضا وأفتى به ابن رشد فى نوازه وراى
 لفظه وأفتى به أيضا أبو الحسن والشيخ أبو القاسم الغبري كفى الدرالنشر وغيره وقول
 مب تفصيل سحنون انما هو اذا كان المضغوط هو الذى قبض الثمن الخ يعنى أن الصور
 أربع لانه اما أن يتولى المضغوط قبض الثمن أولا وفى كل اما أن يعلم المشتري بضبطه أم لا
 فان لم يقبضه فلا يرد الثمن علم المشتري بضبطه أم لا وان قبضه فان علم بضبطه فلا يرد الثمن
 والارده وهذا الذى عزاه لابن رشد هو الذى ينفى ما نقله ابن سلعون عن نواز ابن رشد
 ونحوه ونقله ح عن البرزى عن نواز ابن رشد انظره هنا فى الفروع السابع ونقل فى
 أول كلامه عن ابن رشد فى البيان ما نصه وذهب سحنون الى أنه اذا كان المضغوط هو
 البائع القابض للثمن فلا سبيل له الى ما باع الا بعد غرم الثمن وحكاة عن مالك اه منه
 بلفظه فظاهر هذا انه اذا قبضه رده علم المشتري بضبطه أم لا وعلى ظاهره فهمه ح
 فجعله مخالفا لما نقله عنه فى نوازه فانه قال اثر نقله كلام البرزى المشار اليه ما نصه وما
 نقله ابن رشد فى نوازه عن سحنون هو خلاف ما نقله عنه فى البيان كما تقدم واقتصر ابن
 عرفة على ما نقله فى نوازه والله أعلم اه منه بلفظه وقد عارض ابن هلال أيضا بين
 نقل ابن رشد عن سحنون لكنه نسب لفتوى ابن رشد غير ما نسب لهما من قدمنا ذكره فقال
 فى الدرالنشر بعد نقله جواب أبى الحسن فان علم المشتري فلا شئ لهما من الثمن ولا من الثمنون

مانصه فان كان المشتري عالم بالضغطة رد ماله عليه بغير عن واتبع به الضابط وان كان
غير عالم رجع عليه بالثمن هذا مذهب محنون رجه الله ورواه عن مالك وبه أفتى ابن رشد
ثم قال وذكر في البيان عن محنون أيضاً أنه ان كان المضغوط هو البائع القابض للثمن فلا
سبيل له الى ما باعه الا بعد غرم الثمن للمشتري وبه أفتى الشيخ العلامة أبو القاسم الغبري
رحمه الله اه محل الحاجة عنه بلقطة وما نقله عن محنون أولاً والذي نقله ق عن
محنون مقتصر عليه ونقله ونقل ابن هلال عنه أولاً فيفيد أن المدار على العلم
وعدمه ولا أثر للقبض وعليه فالرد في صورتى العلم ونفيه في صورتى عدمه ونقل ابن
هلال ثانياً عن البيان ونقل ح عنه أيضاً فيفيد أن المدار على القبض وعدمه فالرد
في صورتى القبض ونفيه في صورتى علمه ١٠ قلت والظاهر عندى رد مال ابن رشد
في البيان الى ماله في نوازه فيقيد كلامه في البيان بما صرح به في نوازه والصواب نقل
ابن سلون والبرزى عن نوازل ابن رشد لا نقل ابن هلال لانه الذي وجدته فيها وهي
أول مسألة من مسائل البيوع الفاسدة ونقصها وقد اختلف أهل العلم في بيع
المضغوط في غير حق اختلاف كثيراً الذي أقول به وأتقلده مذهب اليه محنون
ورواه عن مالك وهو أن يرد عليه ما باع من ماله بعد غرم الثمن الذي قبض الآن يكون
المبتاع عالم بالضغطة فيتبع الضابط بالثمن ويرد على المضغوط ماله بغير عن فالواجب
عندى اذا عجز المقوم عليه عن الدفع ولم يأت وكيلها بغير ما احتج به أن يقضى للقائم أحمد
المذكور بالدار التي قام بها ويرد الثمن الذي قبض فيها من المبتاع الى المبتاع لها الا أن ثبت
عليها وعلى الذي ابتاع لها الدار العلم بحال البائع من الضغط والا كراهه الدار عليه بغير عن
وتتبع المرأة الضابط بالثمن الا أن يكون الذي ابتاع لها الدار هو العالم بالضغط دونها
فيكون لها الرجوع عليه لانه أنقله لها بتعديده عليها في ذلك وان لم يثبت علم ذلك على
أحدهما ودعى البائع الى تخليف من ادعى ذلك عليه منهما كان ذلك له اه منها بلقطها
وبه تعلم صحة ما قاله مب والله أعلم ١١ (تنبيهات الاول) ١٢ في ق هنا نقل عن ابن
أبي زيد مانصه اذا وقع مغرم في قرية من قبل السلطان وسلم اليهم الدراهم على الزيتون وغيره
وثبت أن أهل القرية مضغوطون فمن سلم اليهم فلا دراهم له ولا زيتون ان ثبت أن تلك
الدراهم أخذها السلطان بأعيانها اه ولم يحك ما يخالفه مع أن مفهوم قوله ان ثبت أن
تلك الدراهم أخذها السلطان يخالف لما في ابن عرفة وضح ح من انه اذا ثبت الضغط
حل على انه دفعه حتى ثبت خلافه وهو الصواب فهذا المفهوم لا يعول عليه خلاف
ما يورده كلام ق ١٣ (الثاني) ١٤ قال ق عقب ما تقدم مانصه انظر ظاهره ولو قبض الدراهم
أرباب الزيتون خلافاً لما لمحنون أول المسئلة اه والذي قدمه أول المسئلة هو مانصه
محنون من أكره على اعطاء مال ظالم في بيعه لذلك بيع مكره ولرب المبيع أخذه بلا ثمن ان
كان المشتري عالم بالضغطة والاقبال الثمن اه منه بلقطه فليس فيه تعريض على القبض
أصلاً فتشكل حاله ومعارضته المذكورة ويجاب عن ذلك بأنه فهم كلام محنون على
أن تفصيله المذكور انما هو اذا تولى القبض ولكنه لم يفصح بذلك بل أشار اليه إشارة

أن يعلم المشتري بضغطة أم لا
فان لم يقبض فلا يرد مطلقاً وان
قبضه فان علم المشتري فلا يرد
والارده انظر الاصل والله أعلم
١٥ (تنبيهات الاول) ١٦ في ق هنا
نقل عن ابن أبي زيد مانصه اذا
وقع مغرم في قرية من قبل السلطان
وسلم اليهم الدراهم على الزيتون
وغيره وثبت أن أهل القرية
مضغوطون فمن سلم اليهم فلا دراهم
له ولا زيتون ان ثبت أن تلك الدراهم
أخذها السلطان بأعيانها اه ولا
مفهوم لقوله ان ثبت الخ لما في ابن
عرفة وضح ح من انه اذا
ثبت الضغط حل على انه دفعه حتى
يثبت خلافه

خفية وكثيرا ما يفعل نحو هذا فيوقع الناظر في حيرة والله أعلم * (الثالث) * قول ح
واقتصر ابن عرفة على ما نقله في نوازله أي ولم ينقل عنه ما في البيان وفيه نظر فإنه قد نقل
كلامه في البيان وذكر عنه الاقوال الثلاثة التي نقلها ح عن البيان ويظهر لك ذلك
بنقل كلامه بزمته ونصه الشيخ عن سحنون من أكرهه على إعطاء مال ظلمانيه لئلا
يسمح مكره زاد ابن رشد عنه في أجوبته وروايته ولرب المبيع أخذه دون عن أن كان
المشتري عالما بضغطة ظلمه والافبالثمن ثم قال بعد ما نصه قال ابن عبد الحكم وأصبح عن
مطرف جهل وصول ثمن مبيع المضغوط للظالم باحتمال صرفه المضغوط في منفعته كتحقق
وصوله أن عرف أكرهه حتى باعه الآن بوقن أنه صرفه في منفعته فلا يأخذ مبيعه الأبدفع
ثمنه وسواء أخرج المضغوط للمبيع مكبولا أو موكلا به حراس أو أخذ عليه جميل أو كان
مسرحا لأنه أن هرب خالفه الظالم إلى منزله بالأخذ والمعرفة في أهله أو كان له مال غير عين
ما باعه أولم يكن ولي البيع أو وكل عليه ثم قال بعد وعز ابن رشد لابن القاسم في المبسوط
مثل ما تقدم عن مطرف قال وحكي ابن حبيب عن مطرف وابن عبد الحكم وأصبح
للمضغوط أخذ ماله ولو من مشتريه من غير المضغوط ويرجع كل مشتري على بائعه منه وروى
سحنون وقال إن ولي المضغوط يمه وقبض عنه لم يأخذه الأبرد عنه وقال ابن كنانة يمه
لازم لأنه أنقذه عما كان فيه من العذاب اه منه بلفظه * (الرابع) * قال ح في القصر
السابع مانصه قال البرزلي سئل ابن عبد الرحمن عن اضطره السلطان لبيع سلعته وقام
بعد سبعة عشر عاما وأتكر المشتري الأكره فاجاب اذا ثبت الأكره في بيع لا يلزمه فيه
غير لازم وان لم يثبت فالبيع له لازم وان ادعى على المشتري المعرفة بذلك حلقه البرزلي
ويؤخذ منه أن الضرر لا يحجز ولو طالت السنون اذا كان أصله ظلما ونص عليه ابن سهل
فحين يعلم بالظلم أن حيازته لغو ويسأل من أين توصل إلى الملك اه منه ١ قلت ظاهر
جواب ابن عبد الرحمن إن له القيام بعد سبعة عشر عاما ولو زال عنه الأكره بقرب البيع
وتمكن من القيام وظاهر كلام البرزلي وأصرحه أنه حمله على ذلك لقوله اذا كان أصله
ظلما اذ لو كان مقهورا في تلك المدة لم يحتج لهذا الشرط لأن الظلم منسحب عليه وقد سلم ح
كلامهما ولم يذكر ما يخالفه مع أنه مخالف لما في كتب الاحكام والنوازل من أن
السكوت بعد زوال التقية مضر بشرطه قال ابن سلون مانصه فان ذهب المغصوب منه
إلى الاستعانة في ترك قيامه فكتب في ذلك عقد شاهد فلان على نفسه أن الدار والموضع
بكذا هو مشترك بينه وبين أخيه فلان على الاشاعة وان فلانا يجاهه مودة قدرته ابتاع ذلك
من أخيه وهو يعلم الشركة إلى آخر الوثيقة ثم قال بيان اذا ذهب ما يتيقنه وقام بهذا
العقد فهو على حقه قال ابن الهندي فان ترك القيام بعد زوال التقية مدة من عشرة أعوام
من غير عذر ينعنه من القيام فلا قيام له في ذلك ولا ابن سهل في كتابه تضعيف ضرب ابن
الهندي في ذلك عشرة أعوام قال والعامان يكفي في ذلك اه منه بلفظه والعام عند
ابن سهل ومن وافقه مثل العامين كافي نوازل المعاضات من المعيار وسيأقاه أن المسؤل
سیدی مصباح ونصه وسئل رحمه الله عن رجل خالع امرأته وتزوجت بعده أزواجا وبقيت

* (الثاني) * في ح عن البرزلي
سئل ابن عبد الرحمن عن
اضطره السلطان لبيع سلعته
وقام بعد سبعة عشر عاما وأتكر
المشتري الأكره فاجاب اذا ثبت
الأكره في بيع لا يلزمه فيه غير
لازم وان لم يثبت فالبيع له لازم وان
ادعى على المشتري المعرفة بذلك
حلقه البرزلي ويؤخذ منه أن
الضرر لا يحجز ولو طالت السنون
اذا كان أصله ظلما ونص عليه ابن
سهل فحين يعلم بالظلم أن حيازته
لغو ويسأل من أين توصل إلى
الملك اه ولا بد من تقييده بما في
كتب الاحكام والنوازل لابن سلون
والمعيار من عدم السكوت عاما
فاكثر بعد زوال التقية والالام يكن
لقيام انظر الاصل

(ومضى في جبر عامل) قلت قال ح أي ومضى البيع الجبر عليه إذا كان ذلك في جبر السلطان عاملا من عماله وذلك أن السلطان إذا أراد تولية أحد أحصى ما بيده فما وجد به بعد ذلك رائدا على ما كان بيده وعلى ما كان يرزقه من بيت المال وإنما أخذ به بجاه القضاء والولاية أخذ منه فإن كان له تجارة وزراعة وأشكل مقدار ما ارتزقه بذلك وما اكتسبه بجاه الولاية فالمشطرة حسنة وقد فعلها سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع عماله لما أشكل عليه مما اكتسبه به بالقضاء والعمالة وبأنى ذلك في باب القضاء شاء الله تعالى عند الكلام على قبول القاضي الهدية والكلام على مشطرة سيدنا عمر لسيدنا أبي هريرة وسيدنا أنى موسى رضي الله عنهم مع علوم منصبهم ومربيتهم في الورع والدين معلومة وأما إذا كان العامل مشهورا بالظلم للناس وأخذ أموالهم فعلى السلطان أن يأخذ منه جميع (٢٨) ما ظلم الناس به ويرده إليهم وما ذكره المصنف هنا هو مفهوم قوله أولا

جبر آخر ما لكن لما كان مفهوم غير شرط وفي فهمه خفاء لا يمتد إلى كل أحد صرح به ولو أدخل الكافي عليه فقيل في جبر عامل لكان أحسن ليدخل في كلامه صور الجبر الشرعي اه وذكر في أول باب الفلس أن ابن رشد أتى في العمال الظلمة أنه يضم ما وجد لهم لبيت المال قال وأما ما فاتت بيع فلا سبيل لأحد عليه لقوته اه وذكر في أيضا عن نواز ابن سهل أن ابن عتاب وابن هذيل وابن مالك أفتوا في ثبوت استطالته في الأموال بغير حق ونفاهة وفره يوم وليلة جميع مختلفه للمسلمين اه وقال ابن سلمون قال ابن حبيب وللإمام أن يأخذ ما أفاده العمال ويضمه إلى ما جبو أو قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم في عامل له قال هذا لكم وهذا أهدي إلى فأخذه منه وقال

في حياته مدة من نحو عشرين لم تطالبه بمات وطلعت الزوجة من أحد الأزواج ورجعت إلى ابنة لها من الزوج المذكور فقامت معها نحو العامين والبت تأخذ من رزقها من أبيها وأما لا تطلبها بشئ إلى أن تزوجت زوجا آخر والابنة معها ثم تزوج البنت رجلا آخر وأقامت معه ستة أعوام تأخذ حظها من أبيها ثم قامت الأم تطالب البنت وسائر ورثة أبيها بصدقاتها فعارضوها بسكوتها المدة المذكورة فادعت أنه كان يضرم أو يهدد بها بالقتل وأنه كان لصامن اللصوص وأثبت ذلك واعتذرت عن سكوتها في حياته وبعد هاتين كانت مدة حياته في أمن لكن لم تجد من يطالبه ولم يكن له هو قراري أن مات وبعد نحو ثلثي نلت أن سكوتها في حياته قاطع حقه فهل ترون سدي سكوتها هذه المدة مبطلا لحقها مع قيام البينة على ما ادعت من الضرر أم لا يضرها ذلك فاجاب أكرمكم الله تعالى إذا كان الأمر على ما ذكرتموه فلا تصدق المرأة في دعواها الجهل بسقوط حقه بعوت مفارقها لأنها ادعت في ذلك ما لا يشبه وقيامها على الورثة المذكورين ساقط بعد سكوتها المدة المذكورة كورة بحجة الخلع قال ابن الهندي إذا مضى لسكوتها أمدا الحياة وأنكر ذلك ابن سهل وقيل بل إذا مضى لها من المدة مانعة به بحجة الخلع وذلك العام والعامان فقط قيامها قال في موضع آخر وقد اختلف في سكوت على الجهل بعماله من الحق فذهب أصبغ أن ذلك مسقط لحقه وكذلك هذه على قوله لو صدقناها في دعوى الجهل وبالله التوفيق اه منه الجواب بلفظه والسؤال باختصار يسير والله أعلم (ومضى في جبر عامل) قول ز واعلم أنه إنما يبيع عليهم في جميع ما هم ما زاد الخسرت عنه تو وب واعترضه شيخنا ج بانه خلط مسئلة باخرى قلت وما قاله ظاهر لان كلامه أولا في العامل إذا كان يظلم الناس وما قاله ثانيا إنما هو في العامل الذي لم يثبت عليه ظلم ولكن زاد ماله على ما كان بيده يوم التولية فليست أم الله أعلم (ومنع بيع مسلم ومصحف) قول ز وكذا يمنع أن يباع

هلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر ما يهدي إليه وقد فعله الصديق وقال ابن حبيب فكل ما أفاده الوالي للحرين من مال سوى رزقه أو قاض في قضائه أو متولى أمر المسلمين فلا إمام أخذه منهم للمسلمين وكان عمر إذا ولي أحد أحصى ماله لينظر ما يزيد ولقد شاطر عمر العمال أموالهم حيث كثر ولم يقدر على تمييز ما زاد وبعد الولاية قاله مالك وشاطر أبا هريرة وأبا موسى وغيرهما اه منه بالنظر وقال المصنف رحمه الله تعالى في جامع ما نصه ولا تجوز وصايا المتسلطين بالظلم المغترقي الذمة ولا اعتقهم ولا تورث أموالهم ويسلك به أسبيل ما أفاده الله اه ومثله في ابن الحاجب وابن شاس وقوله المغترقي الذمة سواء اعترفت بالمظالم أو بالمعاملات الفاسدة كما في بعض أجوبة سيدي عبد الله العبدوسى المذكورة في المعيار والله تعالى أعلم وقول ز ما زاد على ما كان بأيديهم الخ هذا إنما هو في العامل الذي لم يثبت عليه ظلم ولكن زاد ماله على ما كان بيده يوم التولية ففي كلامه خلط مسئلة باخرى (ومنع بيع مسلم الخ) قول ز وكذا يمنع الخ

قال ابن ناجي قال سمعوني من أهدي للمشركين سلاحا فقد أعان وأشرك في دماء المسلمين وكذلك في بيعه ذلك منهم اه وقال ابن يونس عقب ما نقله عنه مب هنا قال الحسن من حل اليهم الطعام فهو فاسق ومن باع منهم السلاح فليس بمؤمن اه قلت وهو يشير الى ترجيح المنع في الطعام مطلقا وقال ابو القاسم بن خنجر رحمه الله تعالى في شرحه بتنظيم يوعات ابن جماعة قال في المدونة ولا يباع للحر بين آلة الحرب من كراع وسلاح (٢٩) وسروج وغيرها مما يتيقون به في الحرب من

نحاس وخزني وغيره عياض الخزني بناء مئذنة هو المتاع المختلط كالثان

الخباء وما عون السفري ثم قال ويلفظ

الامام في ذلك وان من فعله فهو

ناقض عهد ويتقدم للمسلمين في

ذلك وكذلك جرى العمل من أهل

العدل ثم ذكر ما مر عن سمعوني

والحسن وقال عقبه وهو كمن أخذ

رشوة في دماء المسلمين ثم قال في بيع

الجلود منهم حرام محرم فلا يقع ذلك

من مسلم سليم الايمان لان الجلد

تصنع منه آلة الحرب ومن سمع

بشيء من آلة الحرب فقد نبذ

الاسلام وراه ظهروه وصار ظهرا

للكافرين ثم قال فان نواطأ أهل

قطر على بيع الجلود والخيول ونحو

ذلك من آلة الحرب لعسود الدين

فاعلم انهم قد نبذوا الاسلام وراه

ظهورهم وخذلوا وارتفعت البركة

من قطرهم وفر النصر من جيوشهم

وسلط عليهم عدوهم ووجبت

الهجرة والخروج من بين أظهرهم

اه ويؤخذ منه منع بيع البقر

ونحوها لهم والله الموفق وقول

ز لمن يتخذها صليبا لوقال عقبه

اه لان ما بعده ليس في ضريح

وقول مب وهو الذي عزاه ابن

الحر بين آلة الحرب الحزيم بالمنع وهو صحيح لقول ابن ناجي عند قول المدونة ولا يباع من
الحر بين آلة حرب من كراع أو سلاح أو سروج وغيرها مما يتيقون به في الحرب الخ مانصه
والمراد بقوله ولا يباع التحريم في الجميع وتحريمها يتفاوت ثمه وقيل ابن حجر زعن مطرف
وابن الماجشون الكراهة في آلة الحرب وشبهها أراد به التحريم فليس باختلاف قال
سمعوني من أهدي للمشركين سلاحا فقد أعان وأشرك في دماء المسلمين وكذلك في بيعه
ذلك منهم اه منه بلفظه وقول ز قال في ضريح وكذا الدارلن يتخذها كنيسة الخ
ظاهر كلامه أن جميع ما ذكره بعده من تمام كلام ضريح ولم أجد ذلك كله فيه وإنما
وجدت فيه عند قول ابن الحاجب والاسلام شرط المصنف والمسلم اه مانصه ويلحق
بالمسلم والمصنف بيع آلة الحرب للحر بين ويبيع الدارلن يتخذها كنيسة والخشبة لمن يجعلها
صليبا ونحو ذلك اه منه بلفظه وقول مب قال ح وأما بيع الطعام فقال ابن
يونس عن ابن حبيب يجوز في الهدنة وأما في غير الهدنة فلا قاله ابن الماجشون اه كذا في
ح وهو يقتضي أن ابن يونس لم يعز ذلك الا لابن الماجشون وليس كذلك ونص ابن يونس
عن ابن حبيب وأما الطعام فيجوز بيعه منهم في الهدنة وأما في غير الهدنة فلا وقاله ابن
الماجشون وغيره ثم قال قال الحسن من حل اليهم الطعام فهو فاسق ومن باع منهم
السلاح فليس بمؤمن اه منه بلفظه وعلى هذا اقتصر أبو الحسن وق أيضا وقول مب
وهو الذي عزاه ابن فرحون في التبصرة الخ عبارة ابن فرحون هي مانصه قال ابن حبيب
يباع منهم الطعام في الهدنة وقاله عبد الملك بن الماجشون وأما على قول ابن القاسم فان
يباع منهم الطعام فانه يباع عليهم من مسلم وقيل يفسخ اه ونقله أبو علي وأما هل يفيد أن
ذلك نص لابن القاسم أو هو تخريج فقط قلت أعذلوها كلهم كلام ابن رشد في المقدمات
فانه قال في كتاب التجارة الى أرض الحرب منها مانصه وإنما يجوز أن يباع منهم من العروض
ملاية وون به في الحرب ولا يهرب في القتال ومن الكسوة ما يقي الحر والبرد لأكثر ومن
الطعام ما لا يتقوت به مثل الزيت والملح وما أشبه ذلك اه منها بلفظها * (تنبيه) * ما نقله
الجماعة عن ابن حبيب مخالف لما نقله عنه اللخمي فانه قال في الفصل الاول من كتاب
التجارة بأرض الحرب مانصه وقال ابن حبيب في أهل العهد وتجارة الحر بين يمتنعون من
حل السلاح والحرير والحديد والنحاس والادام والخيول والبغال والحمير والغرائر
والأخرجة والزفت والقطران والشمع واللبم والسروج والمها من البسط والكتان

فرحون الخ نصه وأما على قول ابن القاسم فان يباع منهم الطعام فانه يباع عليهم من مسلم وقيل يفسخ اه وقال ابن رشد في
المقدمات وإنما يجوز أن يباع منهم من العروض ملاية وون به في الحرب ولا يهرب في القتال ومن الكسوة ما يقي الحر والبرد لأكثر
ومن الطعام ما لا يتقوت به مثل الزيت والملح وما أشبه ذلك اه ثم ما نقله عن ابن حبيب مخالف لقول اللخمي وقال ابن حبيب
في أهل العهد وتجارة الحر بين يمتنعون من حل السلاح والحرير والحديد والنحاس والادام أي الجلود والخيول والبغال والحمير
والغرائر والأخرجة والزفت والقطران والشمع واللبم والسروج والمها من البسط والكتان

والصوف والطعام من القمح والشعير اه **قلت** فلعل لابن حبيب قولين في الطعام والظاهر أن محل الخلاف فيه إذا لم يضرب بالمسلمين ولم يضيق عليهم وفي غير زمن الشدة وأن المذهب هو المنع لما هو وما في موب ولاقتصار ابن جري في قوائمه عليه ونصه المسئلة الثانية إذا قدم أهل الحرب إلى بلدنا جاز الشراء منهم والبيع إلا أنه لا يباع منهم ما يستعينون به على الحرب أو يربحون به على المسلمين كالخيل والسلاح والالوية والحديد والنحاس ولا يباع منهم من الكسوة إلا ما يقي الحرو والبرد لا ما يترنون به في الحرب وفي الكنائس ولا يباع منهم من الأطعمة إلا ما لا يتقوت به كالزيت والملح والفاكهة اه منه بلفظه فأتى به غير معزوكاته المذهب وقد قال في أولها وإذا استكناعن حكاية الخلاف (٣٠) في مسئلة فذل المؤذن في الأكثر بعدم الخلاف فيها اه وأقول

والصوف والطعام من القمح والشعير يريد في الطعام في مثل الشدة إذا كان يرحى عنهم أن يتمكن منهم وأما الحرير والصوف والكتان والملابس فالأمر فيه خفيف اه منه بلفظه فانت تراه نقل عن ابن حبيب المنع في الطعام وخصه بالقمح والشعير وهم نقلا عنه الجواز في الطعام من غير تقييد بما ذكره وظاهر نقلا عنهم أنه يجوز في الهدنة ولو زمن الشدة وخص النخعي ما نقله عنه من المنع بزمن الشدة مع زيادة قيد آخر والظاهر أن يقيد ما نقله عنه الجماعة المذكورة من غير زمن الشدة فيستحق النقلا ويحصل من ذلك أنه يجوز ذلك في الهدنة والسعة ويمتنع في غير ذلك وعلم من ذلك أن القول بالجواز قوي لانه مذهب ابن حبيب وابن الماجشون وغيره. وأعله اقتصر النخعي وابن يونس وأبو الحسن وق وج القول بالمنع قوي أيضا لما قاله موب تعال إلى على ولكلام المقدمات الذي قدمناه ولاقتصار ابن جري عليه في قوائمه ونصها ولا يباع منهم الأطعمة إلا ما لا يتقوت به كالزيت والملح والفاكهة اه منها بلفظها من الباب الحادى عشر في التجارة لارض الحرب من الكتاب الرابع من القسم الثاني فأتى به غير معزوكاته المذهب وقد قال في أول الكتاب مانصبه وإذا استكناعن حكاية الخلاف في مسئلة فذل المؤذن في الأكثر بعدم الخلاف فيها اه منها بلفظها والله أعلم (وأجبر على إخراجهم) قول ز وفرق بين هذه المسئلة ومثله من اشتري دينارا على رجل الخ هذا الفرق مبنى على الرابع الذي درج عليه المصنف من أن شراء الكافر المسلم صحيح وأما على مقابله من أنه يشترى فلا فرق بين المستثنين لأنهم ما سواهم في الفساد والفسخ وقول موب ذكر الفرق بينهما في التهذيب ونصه في كتاب المديان وإن اشتري نصراني مسلما أو معصفا كان البيع فاسدا وليس كالأول لأن منع الأول لحق آدمى وهذا الحق الله سبحانه اه وقوله وليس كالأول أراد به بيع الدين لعبد والمدين اه كذا في جميع ما وقعت عليه من نسخته وهو مشكل غاية الأشكال من وجوه أحدها أن كلامه بقيد أن ما نقله عن التهذيب موافق لما ذكره ز في المعنى وزاد في التهذيب ذكر الفرق بين المستثنين مع أن ما نقله عن التهذيب عكس ما قاله ز وذلك واضح غاية الوضوح ثانيها أن ما نسب للتهذيب من فساد شراء النصراني

صاحب المذهب وجميع ما يستعين به الكافرون علينا ويتزنون به في القتال ويككون فيه أرباب لا يجوز بيعنا إياهم منهم ثم علل منع بيع النحاس منهم بأنهم يعملون منه الطبل والحرير بأنهم يتخذون منه الرايات للحروب والشمع بأنهم يزنون به كائسهم اه وكذا يمنع بيع الزيت لمن يوقده في الكنائس والبيع قال صاحب التيسير والتسهيل ولا موجب لبيع ذلك منهم سوى الميل إلى الدنيا وحب الدينار والدرهم ومن أراد الاحتياط لدينه فاقبل عما ذكر في توجيه تحريم بيعه منهم يكفيه ومن طمس على بصيرته وأحب الدنيا لآفته بقرب الأرض حجبا لا تتركها أو تأولها وكان الإنسان أكثر شئ جدلا نال الله النجاة من كل أثم والعصاة من كل ذنب ثم قال عن صاحب المذهب وحكم المخاريق والمفسرين من الأعراب وغيرهم عن عرف بالسبي في الفساد في الأرض والتسلط على هتك الحرم وأخذ أموال الناس

مثل الكفار فيما يبيع لهم وفيه تقوية لهم على ما فيه مضرة للمسلمين وإعانة لهم أو كراهة كالحيل ونحوها المسلم مثل ذلك وكالتصريح في حال الشراء وأما التيسير فلا يجوز بيعه منهم لاني شدة ولا رضاء لأنهم يعلقونه خيولهم التي يتقون بها على الغارات قال ويمنع الحدادون من بيع المسامير والصفائح منهم ونحو هذا كله مما لا يخفى فإن يبيع شئ من ذلك على الوجه الممنوع نقض وإن فات في الثمن خلاف قال وكذلك من أكره داره لبيع حنيفة أو سفيته أو دابة لمن أراد ركوبه المالا يجوز شراءه من أخذ مال مسلم أو قتله أو ترويعه أو غرامه بما لا يحل أو أكره الأعراس الغالة أولن هو معلوم بالتقول في الناس وغزير أعراضهم عند الأمر ونحو ذلك وكل هذا إذا وقع فلا كراهة له ما حبه وإذا أخذ وجب عليه التصديق به اه (وأجبر على إخراجهم الخ)

المسلم وصحة شرائعه والمدى ما عليه من الدين عكس ما فيه قال في كتاب التجارة الى
أرض الحرب منه مائنه والذي والمعاهدان اتباع أحدهما مسلماً أو صحفاً جبر على
بيعه من مسلم ولم ينقض شراؤه اه منه بلفظه وقال في كتاب المديان منه مائنه وكذا
ان اشترى ديناً عليه فمشتا لم يجز البيع وردان علم بهذا اه منه بلفظه ثالثاً ان هذا
الكلام الذي عزاه للتهذيب ليس فيه ولعله تسع في عزوه أبا علي فانه ذكر ذلك بعينه فقال
مائنه قال في التهذيب في كتاب المديان مائنه وان اشترى نصراني مسلماً أو صحفاً
كان البيع فاسداً وليس كالاول لان منع الاول لحق آدمي وهذا الحق الله سبحانه وكتب
عليه أبو الحسن مائنه واختلف فيه اذا نزل لان الفساد فيه من قبل العقد ليس في ثمن
ولامثون فقيل يضي بال عقد وقيل يفسخ وان فات مضى بالتين وقيل بالقيمة وهذا اذا كانا
يجهلان حكم ذلك البيع فان كانا يعلمان ذلك كان بمنزلة افساده في ثمنه فيفسخ ويمضي
بعد الفوات بالقيمة لان المشتري دخل على ما لم يعلم ما يحكم عليه به اما ان يجبر على الفسخ أو
يمضي ويجبر على بيعه فيه وداليسه أكثر من ثمنه أو أقل وذلك غير الخ اه منه بلفظه
وقد تبعت كتاب المديان من التهذيب مسئله مسئله فما وجدت فيه ذلك وراجعت في غير
كتاب المديان في مظان ذلك ككتاب التجارة الى أرض الحرب وغيره فما وجدت فيه
ما نقله عنه لا بلفظه ولا بعنايه وراجعت مختصر ابن بونس فما وجدت ذلك فيه أيضاً وانما
وجدت فيه في كتاب التجارة الى أرض الحرب مائنه ومن المدونة قال مالك رحمه الله واذا
اشترى ذمي أو حربي قدم الينا بامان عبداً مسلماً أو أمة مسلمة قال ابن القاسم أو اشترى
صحفاً جبر على بيع ذلك كله من مسلم ولم ينقض شراؤه وقال غيره ينقض بيعه وقاله سحنون
وهو قول أكثر أصحاب مالك اه منه بلفظه وقال في كتاب المديان مائنه وكذلك ان
اشترى ديناً عليه مع مثاله لم يجز البيع وردان علم بهذا اه منه بلفظه ولم ينسب ابن عرفة
للمدونة الا عدم الفسخ ونصه والمسلم كالمصحف لا يباع من كافر المازري لا يحل بيع مسلم
منه قلت فالمصحف آخرى فان وقع فقيم لا يفسخ ويباع عليه التميمي روى ابن حبيب
يفسخ ويعاقبان ثم قال وروى ابن شعبان يفسخ ولو تداولته أمة مسلمة ثم قال المازري
وابن حنبل فسحه قولاً أكثر أصحاب مالك اه منه بلفظه ثم نقل بعد هذا بنحو ورقة كلاماً
عن ابن رشد وقال عقبه مائنه قلت فيما زمت تناقض قولها في التجارة وقولها في المديان
والشفعة ويرد بان قولها في المديان انما هو فسخ بيع دين من عدو المدين وقرق التونسي
بينهم ما بعس بيع الدين وقولها في الشفعة لا عرفه اه منه بلفظه وهو صريح في أنه
ليس في كتاب المديان ما عزاه له مب وأبو علي وقد قبل ابن غازی في تمكيله كلام ابن
عرفة فانه قال عند نص التهذيب السابق مائنه وفي نوازل سحنون من جامع البيوع
قال ابن رشد اختلف في شراء النصراني المسلم هل يفسخ أو يباع عليه فقال في كتاب
التجارة الى أرض الحرب يباع عليه وله في موضع آخر منه وفي المديان والشفعة ما يدل
أن البيع يفسخ اه وأشار بالموضع الآخر الى قوله بعد هذا واذا تابع الكافران
عبدان بالخيار فاسلم العبد في أيام الخیار لم يفسخ وقيل لمالك الخيار اختار وأوردني بيع على

قول مب ونصه في كتاب المديان
الخ الحكم الذي نقله تبعاً لابي علي
عن التهذيب عكس ما لز وغيره
وعكس ما في التهذيب أيضاً بل هو
مناقض لما عزاه مب وغيره
للمدونة من عدم الفسخ هنا تأمله
وانظر الاصل وقول ز يتعد
بيعه غالباً الخ هذا الفرق للتونسي
كما في ابن عرفة وهو تعاميل بالمنظمة
ومعناهم أنه لا يخلف الحكم فيه
عند تخلف العلة خلاف مقتضى
قول ابن ناجي لو وجد من يشتريه
ليبيع ولم يفسخ وظاهر كلامهم انه
لا فرق بين أن يكون البائع عالماً
بعداوة المشتري للمدين أم لا لانه
من باب علم أحد المتبايعين بموجب
الفساد وهو مفسد على المشهور
ومثل ثبوت عداوة المشتري للمدين
قصده الضرر به وان لم تثبت العداوة
أنظر الاصل

من صار اليه زاد في الامهات لان البيع كان حلالا بينهما فيدل هذا التعليل أن العبد
لو كان مسلما حين العقد لم يكن البيع حلالا فيفسخ والذي في كتاب المديان اذا اشترى
دينا على رجل فاصدا لتعنيته ففسخ البيع ابن عرفة فالزم ابن رشد تناقض قول المدونة
هنا وقولها في المديان والشفعة ويرد بان قولها في المديان انما هو في فسخ بيع دين من عدو
المدين وفرق التونسي بينهما بان بيع الدين عسير بخلاف بيع العبد وما نسب لها في
الشفعة لا أعرفه اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في كتاب التجارة لارض الحرب عند نصها
السابق مانصه وعارض قولها غير واحد بقولها في كتاب المديان ومن اشترى ديننا على
غيري اراد اضراره فانه يفسخ شراؤه فعلى قولها هناك يلزم أن ينتقض الشراء هنا ويلزم
على قوله هناك ان الشراء لا ينتقض هناك وأجيب بوجهين أحدهما أنه انما يفسخ هناك
لعدم وجود من يشتري الدين ولو وجد من يشتريه لبيع ولم يفسخ وعزاه هذه المعارضة ابن
محرز للمذاكرين والجواب هناك لهم والثاني ان مشتري الدين يقصد الضرر ولم يقصد
الشراء والاكتساب والذي والمعاهد انما يقصد ان ذلك لكونه ما يظن ان ذلك اهما جائز
اه منه بلفظه ومن تأمل كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ الاعلام أدنى تأمل ظهر له صحة ما قلناه
من انه ليس في التهذيب ما عزياه له فتأمل والله أعلم رابعها أنه على تسليم أن في التهذيب
ما ذكره عنه تسليم احد لباقي كان من حقه ما ان يأتيه على ذلك المساق اذا ساقه على
انه فقه مسلم مع انه يخالف لكلام المصنف وشراجه مع انهم لم يعترضوا كلام المصنف
وشراجه بل قد أيده مب أولا بقوله صرح المازري بانه المشهور وهو مذهب المدونة
اه فانظر جزئه بانه مذهبهم مع نقله عنها ما ذكره وأيضا كلامه ما يقتضي انه ليس في
التهذيب ما يشهد للمصنف وليس كذلك اذ المسلم وجوده فيه هو ما يشهد للمصنف فلو سلمنا
صحة ما نقله لكان الاتق بهم ما أن ينه على أنه خلاف ما فيها في موضع آخر كيف وهو غير
موجود فيه والكمال لله تعالى * (تبيينات الاول) * قول ابن ناجي ولو وجد من يشتريه
لبيع ولم يفسخ يخالف للجواب الذي نقله ابن عرفة عن التونسي وز عن غير أبي الحسن
لان جواب التونسي ومن وافقه يقتضي أنه يفسخ ولو وجدنا من يشتريه لتعذر وجود
من يشتريه غالباً فهو تعليل بالظنة والتعليل بالظنة لا يختلف الحكم فيه عند تخلف
العله كما هو معلوم وهذا هو المتعين اذ هو الذي يقيد به كلام المدونة وهو المطروق المعروف
كيف وقد قبله غير واحد من المحققين وعولوا عليه في تعيين المصير اليه والله أعلم
* (الثاني) * قال اللغوي في تبصرته بعد أن نقل القولين بالفسخ وعدمه مانصه وقال مالك
في مختصره ما ليس في المختصر يفسخ البيع وان باع به النصراني المسلم وتداولته الايدي
يفسخ ويترا دون الايمان وان هلك عند النصراني ولم يبعه كانت عليه القيمة ومحمل قوله في
رد البياعات أن ذلك عقوبة لئلا يعود مثل ذلك ولو كان البيع عنده لا ينعقد كما قال سحنون
لم يضمن قيمته اه منها بلفظها ونقله غ في تكميله وابن عرفة مختصراً وسلماه وفيه
عندي نظر لان لزوم القيمة له لا كيد به بعد القبض لا ينافي قول سحنون بفساد البيع اذ
هذا شأن البياعات الفاسدات أن الضمان ينتقل فيه بالقبض فيؤخذ من قول مالك هذا

مثل قول سحنون بالفساد ولا وجه للاستدلال على نفي الفساد بما ذكره اذ ليس عندنا
 بيع صحيح يجب فيه بعد القبض والقوات القيمة بل المتفق على فسادها اذا اختلف
 فيه خارج المذهب يعرضي بالثمن عند القوات نعم قد يشكل قول مالك هذا بأن الجارى
 على لزوم القيمة فيه عند الهلال لزومها عند فواته بالبيع الصحيح لانه مقوت أيضا ويجب
 بما ذكره من أن ذلك عقوبة له فتأمل به بانصاف وجهه أبو الحسن بتوجيه آخر ونصه
 أقام بعض الشيوخ من هذه المسئلة أن النصراني اذا اشترى مسلما ثم باعه من مسلم قبل
 أن يعرض له أن يبعه جائز ولا ينقض لانه فعل ما كان يفعله الامام وقال ابن شعبان ينقض
 بيعه لان روايته للبيع فيه اهانة للمسلم فيفسخ حتى يتولاه الامام اه نقله ح في التبيين
 الثاني وسلمه (الثالث) * ظاهر كلام المدونة وكلام من تقدم انه لا فرق في مسئلة الدين بين
 أن يكون البائع له عالم بعد اوة مشترية للمدين وبين كونه غير عالم وهو ظاهر كلام شراح
 المتن وقال ابن يونس بعد كلامه السابق مانصه واختلف شيوخنا المتأخرون ان كان مشتري
 الدين قاصدا لضرره ضرر الغريم والبائع غير عالم بقصده فقال بعضهم يفسخ البيع مثل
 نواطم ما جعيا وشبهه بالمسلف يقصد بفساده النفع والقابض للسلف لاعلم عنده وكبيع
 من تلزمه الجمعية بمن لا تلزمه وقال غيره اذ لم يعلم البائع بقصد المشتري للضرر لم يفسخ عليه
 صفته ويساع الدين على المشتري فيرتفع الضرر عن الذي عليه الدين ابن يونس وهذا القول
 أبين وانما يفسد البيع بقصد البائع الضرر كما يفسد السلف بقصد المسلف النفع لنفسه
 لا لقصد المستلف وأما بيع يوم الجمعة فانما يفسد للوقت المنهي عنه فأتت ان بيعته
 في الوقت على المبتاع الذي تلزمه الجمعية دخلت في المحذور ولا يدخل ذلك في بيعك على
 المبتاع القاصد للضرر فافترا وظهر الكتاب يدل على الاول اه منه بلفظه * قلت
 ما عزمنا لظاهر الكتاب هو الظاهر لا ما استظهره هو لان المسئلة من باب علم أحد المتبايعين
 بموجب الفساد دون الآخر وقد علمت أن المشهور في ذلك هو الفساد فتأمل به بانصاف
 * (الرابع) * ظاهر كلام المدونة على نقل أبي سعيد وابن يونس أن موجب الفساد هو قصد
 المشتري للضرر ولا يكفي ثبوت العداوة وحده وهو ظاهر كلام ابن يونس المارآ نفا وظهر
 كلام ابن ناجي أيضا في كتاب المديان وظاهر كلام ابن عرفة وكلام شراح المتن أن ثبوت
 العداوة كاف والذي يتحصل من مجموع كلامهم ويظهر من جهة المعنى أنه ان ثبت قصد
 المشتري للضرر ففسخ البيع وان لم تثبت العداوة قبل وكذا ان ثبتت العداوة قبل
 واستمرها الى وقت الشراء دون ثبوت قصد الضرر ويبدل على هذا ردهم شهادة العدو
 على عدوه اذ لم يشترطوا فيها ثبوت قصد الضرر مع أنهم أبطلوا بردها حجة الغيرة فكيف
 لا يسلط حقه هو بمجرد ثبوت العداوة فتأمل به بانصاف * (الخامس) * قول أبي الحسن
 السابق وقال ابن شعبان ينقض بيعه الخ يقتضى أن ذلك من قول ابن شعبان لا من
 روايته مع أنهم من روايته كما تقدم في كلام اللغمي وابن عرفة ولذلك لما ذكر ابن ناجي
 كلام أبي الحسن قال عقبه مانصه قلت انما هو من روايته لا قوله اه منه بلفظه

(ولو ولد لها الصغير على الارجح) قول مب وهو يحتاج الى نص والقياس على الام
لا ينهض الخ فيه نظروا ان قاله أبو علي واستدل له بقوله للفرق بأن الاب له تسلط الخ لا ينهض
لانه ان عني أن له تسلطاً على مال ولده في الجملة فسلم لكن لا يقدح ذلك في مساواة الام هنا
وان عني في مسئلة النزاع هنا وهي كون الاب كافراً ولده الصغير مسلماً فلا نسلم أن له تسلطاً
على مال ولده اذ لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فقد قال ز عند قول المصنف في الحجر
والولي الاب مانصه المسلم فقيد الاب بكونه مسلماً وسلم له ذلك مب نفسه وغيره وهو حقيق
بالتسليم فقد نص في المدونة وغيره على أنه لا يزوج الكافر ابنته البكر المسلمة وحكي عليه
ابن حنبل وغيره الاتفاق وعلاوه بأنه لا ولاية له عليها ونصوا على أنه ان وكل مسلماً يعقد
عليها فمقد عليها ذلك المسلم فذلك النكاح فاسد يفسخ وان دخل بها فقولهم لا ولاية له
نكرة في سياق النفي فتعم ولاية المال وولاية النكاح فهذا نص فقهي وعلى تقدير قصره
على ولاية النكاح فيؤخذ منه نفي ولاية المال بالاحرى لان ولاية المال يستلزم وجودها
ولاية النكاح في الجملة كالسيد والاب الرشيد والوصي والقاضي ومقدمه ولاية
النكاح لا تستلزم ولاية المال كلاب الفاسق والمبذر المال ولده فان له ولاية النكاح لقول
المصنف لا فسق وسلب الكمال ولا تسلط له شرعاً على مال ولده وكالاب السفه فان له ولاية
النكاح على الارجح وتقدم وعقد السفه ذوال رأى الخ ولا ولاية له على مال ولده وكالآخ
وابنه والجد والم وابنه والكفيل فان لهم ولاية النكاح دون المال فخاله ح ومن
تبعه هو الظاهر الجلي خلافاً لما قاله مب وان تبع فيه أباً على فتأمل به بانصاف * (فائدة
* وتنبه) * على في ضيح هذا الخلاف الذي أشار اليه في المختصر بقوله مانصه
المازري بناء على أن من ملك أن يملك هل يعد مالاً أم لا اه منه بلفظه وهذه قاعدة
مشهورة عند كورة عند شروح المتن في غير ما موضع وقد اعترضها القرافي فلعن المصنف
لم يرض اعتراضه أو لم يقف عليه قال غ في تكميله آخر كتاب بيع الخيار مانصه تحرير
فرق القرافي في الفرق الحادي والعشرين والمائة بين قاعدة من ملك أن يملك هل يعد
مالاً أم لا وبين قاعدة من انعقد له سبب المطالبة بالملك هل يعد مالاً أم لا وقال اعلم أن
جماعة من مشايخ المذهب أطلقوا العبارة بقولهم من ملك أن يملك هل يعد مالاً أم لا
وخرجوا على ذلك فروعا كثيرة في المذهب منها اذا وهب له الماء في التيمم هل يبطل تيممه بناء
على أنه يعد مالاً أم لا يبطل بناء على أنه لا يعد مالاً ومن عنده من رقبته هل يجوز له
الاتصال للصوم في كفارة الظهار أم لا قولان مبنيان على أن من ملك أن يملك هل يعد
مالاً أم لا ومن قدر على مداواة في السلس أو التزويج هل يجب عليه الوضوء أم لا بناء
على ذلك وهذه القاعدة باطلة وتلك القواعد لها مدارك غير ما ذكرناه وهو بيان بطلانها أن
الانسان ملك أن يملك أربعين شاة فهل يتخيل أحد أن يعد مالاً أم لا قبل شرائها حتى
تجب عليه الزكاة على أحد القولين واذا كان الآن قادراً على أن يتزوج فهل يجزى

(ولو ولد لها الخ) قال في ضيح عن
المازري بناء على أن من ملك أن يملك
هل يعد مالاً أم لا اه وهذه
القاعدة قد اعترضها القرافي في
الفرق الحادي والعشرين والمائة
وبين بطلانها بان الانسان اذا ملك
أن يملك أربعين شاة فلا يتخيل لاحد
أن يعد مالاً أم لا قبل شرائها
حتى تجب عليه الزكاة على أحد
القولين واذا كان قادراً على أن
يتزوج فهل يجزى

في وجوب الصداق والثففة عليه قولان قبل أن يحطب المرأة وإذا ملك أن يملك خادماً أو دابة فهل يقول أحدانه بعد مال كالهاتين الآن فيجب عليه مؤنتهما وإذا ملك أن يشتري أفاعيه فهل يعد أحد من الفقهاء مال الكفريه فيعتقه عليه قبل شرائه ونظائرهما لا تحصى فلا يمكن أن تجعل هذه (٣٥) من قواعد الشريعة البتة بل القاعدة التي يمكن أن تجعل قاعدة شرعية ويجري فيها الخلاف في بعض فروعها لا في كلها أن من جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتعليك هل يعطى حكم من ملك وملك هل يختلف في هذا الأصل في بعض الفروع فقد فرّق بين قاعدة من ملك أن يملك الخ وبين قاعدة من انعقد له سبب المطالبة بالملك هل يعد مالاً أم لا

لكن قال ابن الشاط الظن عشايج المذهب أنهم إنما أرادوا ذلك أه وقد أشار إلى ما قاله ابن الشاط المقرئ في قواعده حيث قال اختلاف المالكية فيمن جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتعليك هل يعطى حكم من ملك أم لا وهو المعبر عنه عن ملك أن يملك هل يعد مالاً أم لا أه قال القرافي ولا شك أن من انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتعليك مناسب أن يعد مالاً كما من حيث الجملة تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب وإقامة للسبب البعيد مقام السبب القريب وأما مجرد ما ذكره فليس فيه إلا مجرد الامكان والقبول وذلك في غاية البعد عن المناسبة فلا يمكن جعله قاعدة أه انظر الأصل وانظر أيضاً شرح المنجور لمنهج الزقاق عند قوله

في وجوب الصداق والثففة عليه قولان قبل أن يحطب المرأة وإذا ملك أن يملك خادماً أو دابة فهل يقول أحدانه بعد مال كالهاتين الآن فيجب عليه كفتهم ومؤنتهما وإذا ملك أن يشتري أفاعيه فهل يعد أحد من الفقهاء مال الكفريه فيعتقه عليه قبل شرائه ونظائرهما لا تحصى فلا يمكن أن تجعل هذه من قواعد الشريعة البتة بل القاعدة التي يمكن أن تجعل قاعدة شرعية ويجري فيها الخلاف في بعض فروعها لا في كلها أن من جرى له سبب يقتضي المطالبة بالتعليك هل يعطى حكم من ملك وملك هل يختلف في هذا الأصل في بعض الفروع ولذلك مسائل المسئلة الاولى اذا حيزت الغنمة فقد انعقد للمجاهدين سبب المطالبة بالقسمه والتعليك فهل يعدون مال كين بذلك أم لا قولان فقولان يملكون بالحوز والاحد هو مذهب الشافعي وقيل لا يملكون الا بالقسمه وهو مذهب مالك المسئلة الثانية العامل في القراض وجد في حقه سبب يقتضي المطالبة بالقسمه واعطاء نصيبه من الربح فهل يعد مالاً كذلك أم لا يملك الا بالقسمه وهو المشهور قولان في المذهب المسئلة الثالثة العامل في المساقاة وجد في حقه من العمل ما يقتضي المطالبة بالقسمه وتعليك نصيبه من الثمن فهل لا يملك الا بالقسمه أو يملك بذلك وهو المشهور وعلى عكس القراض قولان في المذهب المسئلة الرابعة الشريك في الشفعة اذا باع شريكه فحق له سبب يقتضي المطالبة بأن يملك الشقص المبيع بالشفعة ولم أر خلافاً في أنه غير مالك المسئلة الخامسة الفقير وغيره من المسلمين له سبب يقتضي المطالبة أن يملك من بيت المال ما يستحقه بصفة فقره أو غيره من الصفات الموجبة للاستحقاق كالجهاد والقضاء والفتوى وغير ذلك مما الشأن أن يعطى لاجله فاذا سرق منه فهل يعد مالاً فلا يقطع أولاً يعد مالاً كما فيقطع وهو المشهور مع أن هذه القاعدة على ما فيها من القوة من جهة جريان سبب التعليك في عتبتها عسراً لاجل كثرة النقوض عليها ولا شك أن من انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتعليك مناسب أن يعد مالاً كما من حيث الجملة تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب وإقامة للسبب البعيد مقام السبب القريب وأما مجرد ما ذكره فليس فيه إلا مجرد الامكان والقبول وذلك في غاية البعد عن المناسبة فلا يمكن جعله قاعدة وأما الفروع التي ذكرها فتخرج على قواعد أخرى فثوب السترة بلا حظ فيه قوة المنة فلا يلزمه أو أنه اعانة على دين الله ليس من باب تحصيل الاموال فيلزمه ويكافئ عنه ان شاء والماء يوجب هل يتطرق اليه يسارته فلا منة أو تلاحظ المنة وهي ضرر والضرر ينفي عن المكاف لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ولقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج

هل حكم مال التمن له سبب * جار بتعليك فداقتضى الطلب
أي بطل هذا الكلام من حيث ظاهره والافه وصحيح من حيث التأويل كالمقرئ وابن الشاط والله أعلم وقول مب والقياس على الام لا ينهض الخ فيه نظروا استدلاله بقوله للفرق الخ لا ينهض اذ لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم لا ولاية مال ولا ولاية نكاح فما قاله ح ومن تبعه هو الظاهر انظر الأصل

وواحد الثمن يتخرج على تتريل وسيلة الشيء منزلة أم لا وكذلك القادر على التداءى وقد
 كثر من متأخري الشراح الاعتماد على هذه القاعدة الظاهرة النطلان وخصوصا ابن بشر
 في كتاب التنبية اه وقال أبو العباس بن الشاط في كتاب أدوار الشروق على أنوار
 الفروق ما نسبته الى مشايخ من أهل المذهب واعتقده فيهم من انهم أرادوا مقتضى
 عباراتهم المطلقة ليس بصحيح وما اختاره من عدم ارادة مقتضى الاطلاق هو الصحيح
 والظن بهم أنهم إنما أرادوا ذلك له فتأمل كلفهم قول الامام أبي عبد الله المقرئ في
 باب الطهارة من قواعده اختلاف المالكية فيمن جرى له سب يقتضى المطالبة بالتبليغ هل
 يعطى حكم من ملأ أم لا وهو المعبر عنه بمن ملأ أن يملك هل يعد ملأ كالأمل قال القرافي
 وليس الخلاف في كل فروع هذه القاعدة لكن في بعضها كمن يقبل التداءى أو يقدر
 على التسرى في السلس ومن وهب له الماء وقد تيم وأخذ من لا مال له و يقدر على
 التسكيب للزكاة وقد خرجت عليها نفقة الابوين والمنصوص اشتراط عدم القدرة في
 وجوبها و فرق بأن الزكاة أوسع لان النفقة مأخوذة من معين ومنها جواز الزا بين العبد
 وسيده اه وقال ابن راشد القفصى كان شيخنا القرافي ينكر قاعدة من ملأ أن يملك
 هل يعد ملأ كما يقول رأيت من كانت عنده خرو وهو يقدر على شربها وكذلك السرقة
 اه وأما قاعدة من خير بين شيئين فاختر أحدهما هل يعد مختارا أم لا أخذ منتقلا عنه
 أو كانه ما اختار قط غيره فاذا أسلم على أختين فلم يطأهما فاختر أحدهما فإن كان كل منتقل
 الزم نصف صداق الأخرى لانه كالطلق والالم يلزمه شيء واذا غضب جارية ثم اشتراها وهي
 غائبة فان قلنا بالاول فلا تشتري الا بما تشتري به قيمتها وهذا قول أشهب وان قلنا بالثاني
 لم تراع القيمة وهو ظاهر الكتاب قال ابن عطية أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى قيل
 الشراء هنا استعارة وتخصيه لما تروا الهدى وهو معرض لهم ووقعوا بذلك في الضلالة
 واختاروها شبهوا بمن اشترى فكانهم دفعوا في الضلالة هداهم اذ كان لهم أخذها وبهذا
 المعنى دلت على مالك في منع أن يشتري الرجل على أن يخبر في كل ما تختلف آحاد جنسه ولا
 يجوز فيه التفاضل فعلى هذا القدر اقتصر المقرئ في تقرير هذه القاعدة في باب النكاح
 وبالله التوفيق اه منه بلفظه (وأقبرهن ثقة ان علم مرتته باسلامه الخ) قول ز
 فان كان عرضا من بيع خير المرتين في قبول التجهيل وفي بقاء الثمن العبد الخ في عبارته نظير
 من وجهين أحدهما قوله خير المرتين في قبول التجهيل وفي بقاء الخ وصوابه أن يقول خير
 المرتين في قبول التجهيل فان قبله فلا اشكال وان لم يقبله ففيل يبقى الثمن رهنا الخ ثانيهما
 أن ما ذكره من التخيير خلاف ما لغيره من حكاية الخلاف * (تنبيهه) * قال الشبرخيتي
 مانصه فان كان الدين مما لا يجمل ففيل يعضى البيع ويبقى الثمن رهنا وقيل يغرم قيمته ويبقى
 رهنا وقيل يأتي برهن مثله وهذه الاقوال الثلاثة حكاه ابن يونس في المسئلة المشبهة بها
 وهي قوله كعتقه والظاهر جريانها في كلام ابن عرفة إشارة اليه اه منه بلفظه
 ونقله شيخنا ج وقبله وفيه نظير بل غير صحيح اذ لا وجه لابطال العتق في العبد وامضاء
 البيع فيه الا أن مع أنه خلاف ما في ابن يونس والذي فيه أن العبد نفسه يبقى رهنا كما أن

(وأقبرهن الخ) قول ز خير
 المرتين في قبول التجهيل وفي بقاء
 الخ فيه بتر والاصل خير في قبول
 التجهيل فان قبله فواضح والافضل
 يبقى عن العبد الخ انظر الاصل

عليه دركا في جعل ذلك أقوالا ولم يجعلها ابن يونس كذلك وانما قال في آخر ترجمة جنابة
العبد الرهن مانصه وانظر إذا أعتق العبد والدين عروضا من بيع فقال المرتهن لا أرضى
بتجليلها هل يغرم الرهن قيمته ويوقف رهنا أو يأتي بعنل رهنه أو يبيع رهنا بحاله ولا يجوز
عقبة لحق المرتهن اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد عقبه مانصه قلت
وهو كلام التونسي بوخر تقيده لعقبة لحق المرتهن اه منه بلفظه ويؤخذ من كلام
ابن عرفة هذا أن بقاء رهنا أقوى وبذلك كله تعلم أنه لا قائل ببيع العبد وجعل ثمنه
رهنا والله أعلم وانما يصح ذلك في مسئلة المصنف هذه في المشبهة بها وهي قوله كعقبة
وقول ز في التنبية وأما في الصور التي يلزم فيها تجميل الدين فليس له أن يلزم المرتهن
بقبول ثمن العبد الخ هو الظاهر وان كان خلاف ظاهر كلام ح أو صريحه وعزاه لصح
وكلام ضح قدر اجتهته في أصله فوجدته لا يفيد ذلك فراجع كلامهما متاملا منصفا
والله أعلم وقول ز والقيد المتروك في قوله يعمل هو أن يحل إذا أسلم العبد الخ فيه نظرا
ليس هذا القيد بمتروك من كلام المصنف بل هذا هو موضوعه لأن قوله لا برهن معناه كما
شرحه هو نفسه وغيره إذا أسلم عبد الكافر ورهنه فلا يكتفي بذلك في الإخراج فتأمل وقوله
في الصور كلها اتفاقا الخ تنوع فيه ح ونصه وجعل اللغوى محل الخلاف إذا كان الاسلام
قبل الرهن قال وأما أن أسلم بعد الرهن فلا يعمل اتفاقا وتبعه في الشامل اه منه بلفظه
وفيه نظرمين وجهين أحدهما أنه ليس في كلام اللغوى ذكر الاتفاق وانما فيه مانصه
وقال ابن القاسم في النصرائي يسلم عبده ثم رهنه انه يباع ويقضى للغريم عنه الآن يأتي
النصرائي برهن ثقة يجمع له مكانه وقال يحتمل العمل للمرتهن وان أتى برهن آخر وقول
ابن القاسم أحسن لأن رهنه بعد اسلامه ليس رضا بتجميل الدين ورهنه دليل على أنه أراد
البيع بعد انقضاء الاجل الآن يكون المرتهن غير عالم باسلامه فيكون بمنزلة من غرم
رهنا وأرى أن لا يعمل الحق وان غرل ان ثمنه بدل منه وان أسلم بعد أن رهن يبيع ولم يعمل
ثمنه إذا أتى بالرهن مكانه اه منه بلفظه ونقله في ضح أيضا بهذا اللفظ ولم أجده في
الشامل أيضا في النسخة التي بيدي ماعزاه له وانما فيه مانصه وان رهنه يبيع عليه أيضا
وأتى برهن ثقة ان علم مرتنه باسلامه ولا يلزم تجميل ثمنه على الاصح وقيل يوقف بيد
المرتهن حتى يعمل وقيد الخلاف بما إذا انعقد على رهن غير معين وأما إذا عين المسلم
الرهن لم يعمل اتفاقا الآن يشاء اه منه بلفظه ولم يذكر قبل ولا بعد مما يتعلق برهنه غير
هذا ثانيهما أنه لو سلم نصريح اللغوى والشامل بالاتفاق لكان من دودا ينقل غيرهما في
ابن عرفة مانصه قال أي ابن محرر عن محمد لو أسلم بعد رهنه عمل قضا ثمنه الآن يأتي برهن
ثقة فبأخذ ثمنه اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند قول المدونة وإذا أسلم عبد النصرائي
فرهنه بعته وعملت الحق الآن يأتي النصرائي برهن ثقة الخ مانصه لا مفهوم لقوله إذا
أسلم فرهنه وكذلك لو رهنه وهو كافر فأسلم فان الحكم واحد لنص ابن المواز بذلك ولم يحكم
ابن محرر غيره وما ذكره في الكتاب هو المشهور وأحد الأقوال الثلاثة اه محل الحاجة

وقول ز فليس له أن يلزم المرتهن الخ
هذا هو الظاهر خلاف ظاهر ح عن
ضح مع أن ضح لا يفيد ذلك
انظره وقول ز والقيد المتروك الخ
فيه نظر بل هو الموضوع وقول ز
في الصور كلها اتفاقا نحو في ح
وفي الاتفاق نظريلا اقتصر ابن عرفة
وابن ناجي على أنه لا فرق بين اسلامه
قبل الرهن وبعده انظر الاصل

(كعتقه) قول مب ومارده عج به غير صواب وكذا ما في ح ومن تبعه من قصر ما هنا على الموسر الخ ما ارتضاه هو الذي ارتضاه تو وفيه نظر والظاهر ما قاله ح و عج ومن تبعه ما واستدل عج بأن ظاهر قول المصنف الآتي في الرهن وعجل والمعسر يبقى يشمل ما إذا كان المعسر مسلما وما إذا كان كافرا وان ذلك أيضا هو ظاهر كلام شراحه صواب وهذا الذي عزمه ظاهر كلام المصنف وشراحه هو ظاهر كلام الأئمة إذ لم ينز من قيد ذلك بكون الرهن غير مسلم أعنتقه كافر بعد البحث الشديد عنه ومراجعة ابن يونس وابن عرفة وغيرهما وقد علمت أن النصوص إذا أتت على وتيرة واحدة فظواهرها مقصودة واحتجاج د بقوله لا يلايدوم ملكه على مسلم لا يقيد لانه وان دام ملكه عليه لكنه ليس تحت يده بل تحت يد المسلم وقد عهد بقاء ملكه عليه وهو تحت يد مسلم كسئلة الخيار الآتية قريبا ومثله الاجارة الآتية قريبا أيضا مع أنه انما اعترف بذلك فيمالحق آدمي فلان يغتفر ذلك هنا لحق الله تعالى الذي هو مقدم على حق الآدمي عند تعارضهما أولى لان تعجيل بيعه إلا ان ابطال للعربة التي انعقدت فيه في الجملة والشارع متشوق لها ولا شك أن بقاءه الى الاجل يرجي معه أن يعتق كله أو بعضه بطرق مال بعنتقه وأيضا قد اجتمع هنا ضرران بقاؤهم في ملك الكافر مع كونه تحت يد مسلم لا تسلط لسيده عليه وابطال الحرية الواقعة فيه مع امكان حصولها فيه كله أو في بعضه والاول أخف بكثير والقاعدة المقررة التي لا نزاع فيها انه اذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما نقه - دبان لك من هذا أن ما قاله ح و عج ومن تبعه ما هو الصواب والله أعلم (وفي خيار مشتر مسلم يهمل لانه ضاه) هذا ظاهر المدونة وعلى ظاهرها جعلها غير واحد كالخمي والمازري لم يلتفت المصنف لبحث أبي اسحق التونسي مع انه قد أجيب عنه في ابن عرفة ما نصه التونسي في عدم تعجيله نظرا لبقاء ملك الكافر عليه لان له غلته وأضاف المازري لنفسه الجواب بترجيح حق المسلم كالأول استأجره فأسلم لبقاء مده من الاجارة لا يجوز بيعه فيها قبل ذكره التونسي وتعقبه بالفرق بان منافعه في الاجارة ملك للمسلم وفي بيع الخيار للكافر وجعل ذلك محل النظر قلت وقد يرد الفرق بان في ملك الكافر في بيع الخيار خلا للتمكن المشتري من رفعه بخلاف الاجارة اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بالمعنى وقبله ونصه ابن عرفة وقد يرد الفرق بان ملك الكافر له في بيع الخيار غير متقرر لتمكن المشتري من رفعه بخلاف الاجارة اه منه بلفظه (وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشترية الخ) قول مب فيه تنظر بل الظاهر انه شرط في كل من التأويلين الخ هو خلاف ما قاله تو فانه قال بعد ذكره كلام ز ما نصه هذا هو الصواب ثم استدل على ذلك بكلام التنيهات وقال بآثره وقد نقله في ضيح فهو المراد هنا اه فقد اختلفوا كل منهم ما اعتمد كلام عياض والظاهر ما قاله تو اذ هو الذي يفهم من كلام التنيهات الذي نقله وقد نقله أبو علي أيضا والله أعلم وقول ز وأما المجوسى فيمنع بيعه للكفار اتفاقا الخ نحوه في ح عن ابن رشد وهي طريقة واعتمد ابن الحاجب طريقة المازري وغيره الحاكية للخلاف مطلقا

منه بلفظه (كعتقه) قول مب ومارده عج به غير صواب وكذا ما في ح ومن تبعه من قصر ما هنا على الموسر الخ ما ارتضاه هو الذي ارتضاه تو وفيه نظر والظاهر ما قاله ح و عج ومن تبعه ما واستدل عج بأن ظاهر قول المصنف الآتي في الرهن وعجل والمعسر يبقى يشمل ما إذا كان المعسر مسلما وما إذا كان كافرا وان ذلك أيضا هو ظاهر كلام شراحه صواب وهذا الذي عزمه ظاهر كلام المصنف وشراحه هو ظاهر كلام الأئمة إذ لم ينز من قيد ذلك بكون الرهن غير مسلم أعنتقه كافر بعد البحث الشديد عنه ومراجعة ابن يونس وابن عرفة وغيرهما وقد علمت أن النصوص إذا أتت على وتيرة واحدة فظواهرها مقصودة واحتجاج د بقوله لا يلايدوم ملكه على مسلم لا يقيد لانه وان دام ملكه عليه لكنه ليس تحت يده بل تحت يد المسلم وقد عهد بقاء ملكه عليه وهو تحت يد مسلم كسئلة الخيار الآتية قريبا ومثله الاجارة الآتية قريبا أيضا مع أنه انما اعترف بذلك فيمالحق آدمي فلان يغتفر ذلك هنا لحق الله تعالى الذي هو مقدم على حق الآدمي عند تعارضهما أولى لان تعجيل بيعه إلا ان ابطال للعربة التي انعقدت فيه في الجملة والشارع متشوق لها ولا شك أن بقاءه الى الاجل يرجي معه أن يعتق كله أو بعضه بطرق مال بعنتقه وأيضا قد اجتمع هنا ضرران بقاؤهم في ملك الكافر مع كونه تحت يد مسلم لا تسلط لسيده عليه وابطال الحرية الواقعة فيه مع امكان حصولها فيه كله أو في بعضه والاول أخف بكثير والقاعدة المقررة التي لا نزاع فيها انه اذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما نقه - دبان لك من هذا أن ما قاله ح و عج ومن تبعه ما هو الصواب والله أعلم (وفي خيار مشتر مسلم يهمل لانه ضاه) هذا ظاهر المدونة وعلى ظاهرها جعلها غير واحد كالخمي والمازري لم يلتفت المصنف لبحث أبي اسحق التونسي مع انه قد أجيب عنه في ابن عرفة ما نصه التونسي في عدم تعجيله نظرا لبقاء ملك الكافر عليه لان له غلته وأضاف المازري لنفسه الجواب بترجيح حق المسلم كالأول استأجره فأسلم لبقاء مده من الاجارة لا يجوز بيعه فيها قبل ذكره التونسي وتعقبه بالفرق بان منافعه في الاجارة ملك للمسلم وفي بيع الخيار للكافر وجعل ذلك محل النظر قلت وقد يرد الفرق بان في ملك الكافر في بيع الخيار خلا للتمكن المشتري من رفعه بخلاف الاجارة اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بالمعنى وقبله ونصه ابن عرفة وقد يرد الفرق بان ملك الكافر له في بيع الخيار غير متقرر لتمكن المشتري من رفعه بخلاف الاجارة اه منه بلفظه (وهل منع الصغير اذا لم يكن على دين مشترية الخ) قول مب فيه تنظر بل الظاهر انه شرط في كل من التأويلين الخ هو خلاف ما قاله تو فانه قال بعد ذكره كلام ز ما نصه هذا هو الصواب ثم استدل على ذلك بكلام التنيهات وقال بآثره وقد نقله في ضيح فهو المراد هنا اه فقد اختلفوا كل منهم ما اعتمد كلام عياض والظاهر ما قاله تو اذ هو الذي يفهم من كلام التنيهات الذي نقله وقد نقله أبو علي أيضا والله أعلم وقول ز وأما المجوسى فيمنع بيعه للكفار اتفاقا في الصغير الخ مثله في ح عن ابن رشد وهي طريقة لغيره وطريقة المازري وغيره حاكية للخلاف وإياها اعتمد ابن الحاجب ونصه وفي الكتابي يشتري غيره ثالثا يمنع من الصغير وخرجت

على اجبارهم قال في ضيق هكذا حكى المازري الاقوال الثلاثة ثم قال في ضيق مانصه
 وذ كر صاحب البيان في كتاب الجنائز انه لا خلاف في جبر الصغير من الجوس وقد قدما
 كلامه في باب الجنائز وهو خلاف ما ذكره المصنف والمازري من حكايتهم ما لا خلاف مطلقا
 ويمكن حل كلام المازري على ما اذا كان مع الصغير أبوه وكلام ابن رشد على ما اذا لم يكن
 فيتفق الكلامان اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ابن ناجي في شرح المدونة عند قولها
 قال ابن نافع عن مالك في الجوس انهم اذا ملكوا الجبروا على الاسلام ويمنع النصاري من
 شرائهم اه مانصه ما ذكر ان المجوسى يجبر على الاسلام وظاهره صغيرا كان أو كبيرا هو
 أحد الاقوال الثلاثة كما تقدم والا كثرون على أن هذا الخلاف انما هو في الطائفة على
 المسلمين والمأخوذ في الغنمة وشبه ذلك وأما من هو بين أظهر المسلمين فلا يجبر على الاسلام
 اه منه بلفظه * قلت ما عزا له لا كثر حكى عليه ابن رشد الاتفاق وسلمه في ضيق ونصه
 وقيد صاحب البيان هذا الخلاف بالمجوسى المسي الذي لا بصيرة له في دينه وأما الذي ثبت
 على دينه بين ظهراني المسلمين فلا خلاف أنه لا يجبر على الاسلام اه منه بلفظه وسلمه أيضا
 صر في حاشيته وقول ز قباعون عليهم كوقع الحكم بذلك من عدة قضاة عظماء ظاهره
 مطلقا وهي اختيار اللغوى ولكن المنصوص لمالك فيما نقله ابن يونس وعبد الحق وابن
 القاسم فيما نقله ابن يونس واللغوى وابن المواز فيما نقله اللغوى فقيده ذلك بما اذا لم يدينوا
 بدين من اشترأهم ونص ابن يونس ومالك اذا بيع من النصاري من يجبر على الاسلام يبيع
 عليهم الآن يتدينوا بدينهم فيتركون اه منه بلفظه ونحوه في ضيق عن عبد الحق
 ويأتى نص ابن يونس عن ابن القاسم قريبا ان شاء الله ونص اللغوى وقال ابن القاسم
 في العتبية في الروم يقدمون بعبيد من مجوس الصقالبة يمنعهم الامام من بيعهم من اليهود
 والنصارى صغيرهم وكبيرهم لانهم يصيرون الى دين من ملكهم فان اشترؤهم يبعوا عليهم
 ما لم يدينوا بدين من ملكهم لانهم لم يكونوا يجبرون على الاسلام اذا ملكهم المسلمون
 وأجاز ابن عبد الحكم في كتاب محمد وان كان صغيرا اذا كان يدرى أن لا يمنع من بيعه
 من أهل الكفر والاول أحسن اه منه بلفظه وقال قبل مانصه وقال محمد فان فعل
 يبعوا ما لم يدين بدين وأرى أن ينقض البيع وان دان بدين لان من هو في دينه متعدي في شرائه
 وفي تعليمه الكفر ومعلوم انه اذا صار بعد ذلك الى مسلم أسلم واستنقذ من الكفر اه منه
 بلفظه * (تنبيه) * قول اللغوى ومعلوم انه اذا صار بعد ذلك الى مسلم أسلم الخ يفيد أنه يجبر اذا
 ذلك على الاسلام وهو خلاف نص ما نقله عن ابن القاسم وخلاف نص ما يأتى لابن يونس
 عنه أيضا فان كان معنى كلامه أنه يرحى اسلامه طوعا منه بمجرد صيرورته الى مسلم فانه لا يخفى
 ما في التعيير عن ذلك بقوله ومعلوم الخ فتأمل والله أعلم (وله شراء بالغ على دينه ان أقام به)
 قول ز فان لم يشترط ذلك لم يجز شراؤه ولم يصح الخ قال شيخنا ج فيه نظر والظاهر أن
 بيعه صحيح ولكن لا يمكن من أن يمشى به الى بلده اه وما قاله هو الظاهر قياسا على ما تقدم
 في شرائه المسلم ومأمعه بل هذا أولى لان شرائه المسلم ومأمعه ممنوع ابتداء بلا اشكال
 وليس كذلك هنا فقد قال ابن ناجي عند قول المدونة ولا بأس ببيع عبدك النصراني

كافي ضيق فائلا ويمكن حل
 كلام المازري على ما اذا كان مع
 الصغير أبوه وكلام ابن رشد على ما اذا
 لم يكن فيتفق الكلامان قال وقيد
 ابن رشد الخلاف بالمجوسى المسي
 الذي لا بصيرة له في دينه وأما الذي
 ثبت على دينه بين ظهراني المسلمين
 فلا خلاف أنه لا يجبر على الاسلام
 اه وسلمه صر خلاف عز وابن
 ناجي عدم الجبر حينئذ لا كثرين
 والله أعلم وقول ز قباعون
 عليهم الخ ظاهره مطلقا وهو اختيار
 اللغوى لكن المنصوص لمالك وابن
 القاسم وابن المواز فقيده ذلك بما اذا لم
 يدينوا بدين من اشترأهم انظر الاصل
 * قلت قد يقال ان موضوع ز
 الصغار ما داموا صغارا كبرشـدله
 قوله من غير معرفتهم ذلك والخلاف
 المذكور انما هو فيمن دان بدين من
 اشترأه فتأمل والله أعلم (وله شراء
 بالغ الخ) يعنى اذا كان لا يجبر على
 الاسلام أى كما تقدم لخش وقد
 نقله ابن يونس عن ابن القاسم وقول
 ز ولم يصح ولو أقام به الخ فيه نظر
 بل الظاهر أن بيعه صحيح قياسا على
 شرائه المسلم ومأمعه لكن لا يمكن
 من أن يمشى به الى بلده انظر الاصل

من نصراني ١٥ مائنه ظاهره من ذي أوحري وهو كذلك على إطلاق غير واحد كابن يونس
 وابن محرز وقيل من ذي لامن حربي لما يخاف أن يكون عينا على المسلمين لنص ابن القاسم
 على ذلك في نقل التونسي ١٥ منه بلفظه * (تنبيه) * أطلق المصنف رحمه الله في جواز شراء
 الكافر من على دينه ولم وأحد ممن تكلم عليه قيده بشئ مع أنه يجب تقيده بما إذا كان
 لا يجبر على الاسلام والا فلا يجوز كما نقله ابن يونس عن ابن القاسم وأقره ونصه وقال يحيى
 ابن يحيى عن ابن القاسم في الروم يقدمون بالمجوس فليمنعهم الامام من بيعهم من اليهود
 والنصارى والمجوس لاصغير امنهم ولا كبير لانهم يصيرون الى دين من ملكهم ولا يبيعونهم
 الا من المسلمين وان وجدوا في أيدي اليهود والنصارى وقد اشترى منهم فليباعوا عليهم
 الا أن يوجدوا وقد صاروا على دين من ملكهم من نصارى أو يهود أو مجوس فلا يباع
 عليهم لانهم لم يكونوا يجبرون على الاسلام اذ ملكهم المسلمون وان كان قد تقدم اليهم أن
 لا يشتروهم ففعلوا وردوهم على دينهم فليعاقبوا التلايعودوا الى مثل ذلك ١٥ منه بلفظه
 فتأمل (لا غيره) قول ز أي لا يجوز شراء بالغ على غير دين المشتري المتبادر من عدم الجواز
 المنع وبه صرح اللغمي لقوله تمنعه ابن وهب وسخنون الخ انظر نصه بتمامه في ق
 فالكرهه الاتية في نقل ابن يونس عن سخنون المراد بها المنع وتعليل سخنون يدل على
 ذلك (على المختار) مقابل المختار قال في ضيق حكاة سخنون عن بعض أصحاب مالك
 وهو ظاهر قول مالك من رواية ابن نافع عنه في المدونة ونسبه اللغمي والمازري وابن شاس
 لابن المواز ١٥ منه بلفظه * (تنبيه) * المنع هنا على القول به لحق الا دعى لاحق الله
 كبيع المسلم والمخف ولذا قيده ابن يونس هنا بما اذا لم يرض ونصه قال عبد الملك بن
 الحسن قال ابن وهب ولا يجوز أن يباع النصارى من اليهود ولا اليهود من النصارى قال
 سخنون يكره ذلك للعداوة التي بينهم محمد بن يونس الا أن يرضى الباقون منهم بذلك ١٥
 منه بلفظه وقول ز ومنع الشراء مبني على خطابهم بفروع الشريعة الخ قال شيخنا ج
 مائنه قديقال ان هذا من رفع النظام وان لم يخاطب بفروع الشريعة ١٥ وهو ظاهر
 وتقييد ابن يونس المار آفايدل عليه قمامله (والصغير على الأرجح) الصواب انه معطوف
 على غيره مدخول للنفي أي لا يجوز شراء كافر صغير على دينه وقوله على الأرجح صوابه
 على الاصح لانه لعباض لا لابن يونس كائنه عليه غير واحد * (تنبيه) * قال خش الاولى
 اسقاط هذا لانه ان عطف على المبت أي وله شراء الصغير فصوابه المختار لان هذا قول ابن
 المواز واختاره اللغمي الخ ومثله للشيخ ابراهيم حرقا بحرف وفي قوله ما واختاره اللغمي
 نظر اذ لم أجد للغمي في ذلك اختيارا ولا عزاه له ضيق ولا ح ونص اللغمي
 واختلف في بيع صفار النصارى من النصارى وفي بيع المجوس والصقالبة والسودان
 من النصارى فقال مالك في المدونة يمنع النصارى من شراء صفار النصارى وقال في العتبية
 فان يبيعوا منهم فسخ البيع وقال محمد لا بأس أن يبيع المسلم عبيده النصارى من أهل
 الكتاب وان كانوا صفارا وقال أشهب في كتاب الجهاد من كتاب محمد لا يجبر الصفار من
 النصارى على الاسلام وان لم يكن مع أبويه لانهم أهل كتاب ١٥ منه بلفظه فتأمل والله

(لا غيره الخ) يعني اذا لم يرض كما
 في ابن يونس وقول ز مبني على
 خطابهم الخ قديقال ان هذا من
 باب رفع النظام كما يدل عليه التقييد
 بما اذا لم يرض والله أعلم وقول
 ز ويحتمل عطفه على غيره الخ
 هذا هو الصواب وعليه فصوابه
 على الاصح لانه لعباض (طهارة)
 قلت قال خبتي أصلية باقية
 أو عرض لها نجاسة يمكن ازالها

(لا كز بل الخ) ❦ قلت في نظم أبي سالم العياشي ليسوع ابن جماعة

وبعضهم رخص للضرورة ❦ في الزبل والمقالة المشهورة

ألمع قال شيخنا الماء المضاف ❦ أظهر في الرخصة من دون خلاف

وتقدم لز عند قوله ورماد نجس وديخانه نقلا عن ضج مافي كل الخبر الخبز بالزبل وأنه مريض فيه للضرورة أي حيث وجدت رعي الغلاف فراجع ابن القاسم ولا بأس ببيع بعر الابل والغنم (٤١) وخشي البقر اه وجمعه أخناه كحلل وأحلاس وقعه له من باب رمى كما

في المصباح والقاموس والصباح خلاف مافي م ح عنه من أنه من باب دعا قال ح والدليل على منع بيع النجس نهيته تعالى عن أكل المال بالباطل لأنه لا يتحصل به منفعة للمسلم أصلاً وحكما ودليله من السنة حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيس يا رسول الله أرايت شحوم الميتة فأن اطل بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم شحومها أجعلوه ثم باعوه فأكلوا ثمه هكذا أخرجه مسلم وأخرجه البخاري بلفظ آخر ومعنى أجعلوه أذابوه وقوله حرم قال القرطبي صححت الرواية بأسناده إلى ضمير الواحد تأدياً منه عليه الصلاة والسلام أن يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين كما رد على

أعلم (لا كز بل) قد حصل ح مافي الزبل والعذرة من الاقوال بما فيه كفاية على عادته وذكر مب بعضه وزاد أن العمل جرى ببيع الزبل للضرورة دون العذرة (تنبيه) ❦ بعد أن نقل ح عن المدونة ولا بأس ببيع خنا البقر الخ قال ملنصه وقال عياض صوابه خني البقر الجمع أخناه اه وهو بكسر الخاء المججمة وسكون المثلثة وآخر ما في نسخة قاله في الصباح وقال المصدر بالفتح تقول خنا البقر يخنوخنيا اه منه بلفظه ❦ قلت قوله عن الصباح خنا يخنوخن كذا أوجده في ما وقفت عليه من نسخة وهو صريح في أنه واوى اللام من باب دعا وفيه نظر بل هو يائي اللام من باب رمى فصوابه خني يخني هذا الذي في الصباح لا مناسبته اليه ونصه وانخني للبقر والجمع أخناه مثل حلسي وأحلاس وانخني بالفتح المصدر تقول خني البقر يخني خنيا اه منه بلفظه ونحوه في القاموس فانظره وصرح في المصباح بأنه من باب رمى ونصه خني البقر خنيا من باب رمى وهو كالنعوط للانسان والاسم الخني وزان حصن وجعل الجمع أخناه اه منه بلفظه ❦ (فائدة) ❦ قال في هذا المحل من ضج مانصه منع ما لا في العتبية أكل الخبز الخبز بروث الخبز ونصها وسألته عن الطعام يوقد تحته باروث الخبز أي وكل أم لا فقال لا أما الخبز الذي يطبخ به فلا يؤكل وأما ما طبخ في القدور فأكله خفيف وهو يكرهه وأقال سخنون مثله وعلى ذلك في البيان بأن مافي القدر لا يصل اليه من عين النجاسة شيء من أجل الحائل الذي بينه وبينه وانما يكره من أجل دخان الروث لما في ذلك من الشبهة من أجل من يقول ان الدخان نجس وان لم يكن عندنا نجسا ابن القاسم ولا أرى أن يوقد بعظام الميتة في الحمامات ولا أرى بأساً أن تخلص بها النجاسة وقال في المدونة لا يطبخ بعظام الميتة ولا يسخن بها الماء للوضوء أو يجبن ولا بأس أن يوقد بها على طين أو حجارة عياض وظاهره جواز الانتفاع بعظام الميتة بخلاف مافي المدونة أنه لا يحتمل الميتة إلى كلابه وقيل لعلة تكلم بعد الوقوع لافي الجوارز انداء وقيل لعلة وجدها بجمعة فاطلق النار فيها فكانت كسوق الكلاب للميتة وهو بعيد لأن طبخ الخبز لا يتصور الا بترتيب وعمل وظاهر المسئلة استعمال الطين والخير في كل شيء لأنه وان باشر النجاسة أو دخلها في رطوبتها شيء فقد أذهبت النار عنها وأثرها وكذلك ما طبخ من الفخار بها بخلاف ما ينعكس فيه دخانه من الطعام أو يلاقيه من رطب الشوى أو الخبز بها وان كان

(٦) رهوني (خامس)

والله أعلم اه وفي الاكمال مانصه وأما حكم الميتة فالجهل وعلمى أنه لا ينتفع من الميتة بشيء البتة لأن النجاسة العين ولعموم النهي عن الانتفاع بالميتة الا ما خصته السنة من الجلد وأجاز عطاء الاسنة صباح بشحمة أو أن يطلى به السفن اه وفي النوادر عن ابن الجهم والابهرى لا بأس بوقده اذا تحفظ منه اه ولا يلزم من ذلك جواز البيع والحديث يرد عليهم راجع ما تقدم عند قوله وينتفع بمتجس الخ ومن شحم الميتة ما يجلب من بلاد الروم من الصابون والشمع المصنوعين من شحم غير الحيوان البحري والله أعلم

(وانتفاع الخ) قلت قال ق عن ابن شاس فلا يصح بيع ما لا منفعة فيه لانه من أكل أموال الناس بالباطل ثم قال عن ابن رشد وكل ما جاز للعب به جاز بيعه البرزلي وعني هذا الآلات التي يلعب بها الصبيان قال شيخنا الغبرني يشتري للايتام الدوليات والزرايط ونحوها وقال ابن القاسم للوصي أن يشتري لمحجوره بعض ما يلهو به ابن كانه ويتفق في عرسه بقدر حاله وقال ابن القاسم يفسخ بيع البوق والعود والكبري يوجب أهله ابن رشد يفسخ في الاولين اتفاقا وقوله في الكبري خلاف قوله يجوز استعماله أي في العرس وقطع سارق في قيمته قائما اه وقول مب مانفعة كلها محرمة أي فلا يصح تملكه ولا بيعه ومثله تو بالجر والخزير وآلة اللهو وقال ح مثله القرافي بالجر والمطربات وقال في الميسطية ومن اشترى من آلة اللهو شيئا البوق وغيره ففسخ بيعه وأدب أهله وفي المسائل الملقوطة لا يجوز بيع أشياء منها الصور والقرد وآلة الملاهي اه وقال ابن جزي في قوانينه مانصه وان كانت المنفعة لا تجوز فهي كالمدم كالآلات للهو اه وقال في قوت القلوب مانصه وكل ما كان سببا للمعصية من آلة وأداة فهو معصية ولا يصنع ولا يبيعه فانه من المعاونة على الاثم والعدوان وكل ما أخذ من المال على عمل بدعة أو منكر فهو بدعة ومنكر وكل معين لمبتدع أو عاص فهو شرك في بدعته ومعصيته وأخذ العوض عن جميع ذلك من أكل المال بالباطل ومن أكل الحرام فقد قتل نفسه وقتل أخاه (٤٣) لأنه أطعمه إياه قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ثم قال

ولا تقتلوا أنفسكم وليس هذا من سبيل المؤمنين وقد قال الله عز وجل ويتبع غير سبيل المؤمنين وله ما تولى ونص له جهنم اه وقال الامام سيدي أبو القاسم بن نجيب رحمه الله تعالى في شرح نظم بيوع ابن جماعة عند قوله

كآلة الحرب لكافر امنع

والدار للكنيسة ورحمن

بيع جميع ما يرى للمعصية

كالجر والصلب والغصب عيه

مانصه قوله ورحمن بيع جميع

أوجع قرابهرى حكى عن مالك أن ما طبع من الفغار بنجاسة لا يجوز استعماله وان غسل وهو قول القابسي وغيره وقال ابن شبلون لا تستعمل الا بعد غسلها أو تغليتها الماء كقدور الجحوس وهو الصواب عندي بل هو أخف لان الذهبية التي دخلت قدور الجحوس باقية بخلافها لان الذهبية قد اكتمت النار حتى لم يبق لها عين ولا أثر اه بعنه وقال شيخنا رحمه الله ينبغي أن يرخص في الخبز بالزبل في زماننا بصرف لعموم البلوى وان راعى فيها قول من رأى أن النار تظهر وان النجاسة اذا صارت رمادا ظهرت ولنا قول بطهارة زبل الخيل وقول بكر اهيته منها ومن البغال والحمير فيخف الامر مع مراعاة هذا الخلاف والافتنعذر على الناس أمر معصيتهم غالبوا الحمد لله على خلاف العلماء فانه رخصة للناس اه منه بلنظفه وما نقله عن عياض في الدخان مخالف لما نقله عن ابن رشد وما ليعاض هو الموافق لما اعتمد المصنف صدر الكتاب في قوله ودخانه راجع ما قدمناه هناك (وانتفاع) قول ز حالا أو ما لا كسرا صغير الخ هذا هو مرضي ابن عرفة وهو خلاف ما لا اذرى قال غ أول البيوع الفاسدة من تمكيد التقيد مانصه عدم الانتفاع المؤثر ما كان

حالا

الخ أي اقطع وامنع بيع كل سلعة أو دابة أو آلة أراد مشترها أن يستعين بها على معصية الله كبيع الافراس وأنواع العدة لمقاتلة المسلمين طلبا أو ليستعان بها على أخذ المغارم والمكوس المحرمة كالدواة والقلم والكاغد ملن دأبه كتب المكوس والخشبة لمن يصنع منها صليبا أو من هرا أو شيئا من آلة الغناء والزمر قال في المدونة ولا ينبغي أجرة الدف والمعاذف في العرس وقال القلاءدى ولا يجوز بيع ما لا ينتفع به نفعا شرعيا كآلة اللهو والمزامير والطيور لا صواتها قال والمزهر هو المربع المغشى من جهتين اه وقد عدا ابن حجر في الزواجر من الكباير بيع الخشب ونحوه من يتخذ آلة لهوا نظره وقال أيضا في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ان الاكل بالباطل يشمل كل ما خوذ بغير حق سواء كان على جهة الظلم كالغصب والخيانة والسرقة أو الهزؤ واللعب كالأخذ بالقمار والملاهي أو على جهة المكر والخديعة كالأخذ بغير قاسد بل قال بعضهم الآية تشمل أكل الانسان مال نفسه بالباطل بان ينتفع في محرم وماله غيره كالأمثلة المذكورة اه وقد أشار ق عند قول المصنف عطفنا على ما يكره وكراهة داف ومعرز العرس الى ان القياس جواز كراهة الدف للعرس ومنع غيره بقوله ابن يونس أما الدف الذي أبيع ضربه في العرس ونحوه فينبغي أن تجوز اجارته ثم قال عن عياض والمعاذف عيذان الغناء لا يجوز ضربها ولا استجارها وهي من أنواع البرابط والعيذان اه لكن علل ابن عرفة كراهة كراهة الدف للعرس بقوله لانه عمل غير الصالحين وان كان ضربه مباحا في العرس فليس كل مباح تجوز الاجارة عليه اه والله الموفق وقول ز حالا أو ما لا الخ هو مرضي ابن عرفة خلاف ما لا اذرى

حالا وما لا أما الحال فقط فلا وأما قول المازري في كتاب الغرر لا ينتفع به في الحال كطفل
 رضيع يباع فإن ذلك مما ينتفع به في المال دون الحال البيع فيه لا يجوز قال أشهب في
 شراء عمر في دار انما يجوز البيع اذا كان مشتر به يتوصل به الى ما ينتفع به كارض له يصل
 منه اليها ولا بد من حمل مافي المدونة على هذا لانه اذا كان يشتري خطوطا يخطوها في دار
 انسان لا يتوصل بها الى ما ينتفع به في الحال أو يعلم أنه سيكون في المال فإن هذا من
 اضاءة المال غلط لنقل ابن محرز في كتاب الظهار مانصه ضعف الصغر ليس بزمانة
 والصغيران لم يطبق السعي في الحال يطبق في ثاني حال ولذلك جازيعة وفي نوازل أصبغ في
 الظهار من أعتق منه قوسا فكبر آخرس أو مطبقا يجنون أجزأه لان هذا شيء يحدث وكذا لو
 ابتاعه فكبر على هذا لم يلحق باتباعه شيء ولم يحك ابن رشد فيه خلافا اه منه بلفظه قلت
 ونحو ما نقله عن أصبغ في الموازية وقبله الشيخ أبو محمد ونقل كلامه ابن عرفة وقبله وقد
 نقل ح كلام ابن عرفة وقبله انظره عند قوله في العيوب وعور والله أعلم * (تنبية) في
 كلام الامام المازري بحث آخر لم يتعرض له غ وهو أن في كلامه شبه تناقض لان
 أوله صريح في أن المنفعة المألية لا يجوز البيع لاجلها وقوله آخر الا يتوصل بها الى
 ما ينتفع به في الحال أو يعلم أنه سيكون في المال الخ يقتضي انه يجوز البيع للمنفعة
 المألية المعدومة في الحال ويجب عن ذلك بأن المألية عنده قسمان ما يعلم حصوله في
 المال كمن اشترى أرضا مثلا واستثنى باتباعها منفعتهما مدة معلومة كعشر سنين مثلا
 فاشترى مشترهما يتوصل به اليها قبل انقضاء المدة المستثناة فهذا القسم يجوز معه
 الشراء وقسم لا يعلم حصوله بل يحتمل عدمه كالصغير لاحتمال موته قبل بلوغه حدا لا تنفع
 به وهذا الفرق لا تخ من عبارته لقوله أو يعلم أنه سيكون في المال الخ فتأمل والله أعلم
 (لا تكرم أشرف) قول مب وأجيب بحمل الاشراف في كلام ابن عبد السلام على
 الذي لم يبلغ حد السياق الخ المجيب بذلك هو الفيشي كما قاله أبو علي قال وتبعه الخ رشدي
 وغيره ممن بعده ثم اعترضه وقال بعد كلام مانصه وانما أظن في هذا لان كثيرا من الطلبة
 أعجبهم جواب الفيشي ومن وافقه وهو جواب خا ولا روح فيه ثم قال فان الله وأنا اليه
 راجعون على ذهاب العلم وأهله حتى صار مثل هذا بطرفي الاوراق ويعترض على
 الاكابر بلا دليل ولا احتشام وانما هو بالجسارة وخلاء الديار اه محل الحاجة منه
 بلفظه وهذا تسليم منه لكلام ابن عرفة كما سلمه غ و ق و ح والشيخ ميارة في
 شرح التحفة لكن قال أبو علي في حاشيته مانصه وقوله على ما لابن عرفة الخ الذي في
 المختصر هو قوله وانتفاع به لا تكرم أشرف ويظهر انه الحق لا كلام ابن عرفة قف على
 الشرح يظهر لك هذا وبه تعرف جلالة خليل في اتباعه الراجح اه منها بلفظها وسلمه
 شيخنا ج قلت يظهر من كلامه الذي أحال عليه في الشرح ان فيه اضطرابا لانه قال
 أولا بعد ذكره كلام الفيشي وعج مانصه وكيف يكون من في السياق مخالفا للمشرف
 ويفهمه هؤلاء الاعلام على الترادف هذا من المحال عادة وعلى تقدير تسليم ان الاشراف
 أعم من قيد الاشراف بالمحرم الذي مر المصنف عليه مع أنه غير صحيح أيضا لان تقييد ابن

وفي نوازل أصبغ في الظهار من
 أعتق منه قوسا فكبر آخرس أو مطبقا
 يجنون أجزأه لان هذا شيء يحدث
 وكذا لو ابتاعه فكبر على هذا لم يلحق
 باتباعه شيء ولم يحك ابن رشد فيه خلافا
 اه نقله غ في تكميله ونحوه في
 الموازية وقبله الشيخ أبو محمد ونقل
 كلامه ابن عرفة وقبله كما نقله ح
 عند قوله في العيوب وعور انظره
 والاصل وقول مب وأجيب
 بحمل الاشراف الخ المجيب بذلك
 هو الفيشي قال أبو علي وهو جواب
 خا ولا روح فيه اه وهذا تسليم
 منه لكلام ابن عرفة كما سلمه غ
 و ق و ح والشيخ ميارة في
 شرح التحفة وهو الحق خلاف
 ماله في حاشية التحفة من تصويب
 مالمصنف انظر الاصل والله أعلم

عبد السلام ما في السياق بغير المباح غير صحيح مطلقا وبيانه ما ذكره ابن عرفة ثم قال بعد كلام مانعه لكن ينبغي كلام في ان السياق عند اللقطة ليس هو ان صاحبه يموت قطعاً بحسب العادة وانما هو عندهم على المرض وان كان يعيش خلاف ما يقتضيه كلام القاموس والقيشي واستدل بقول ابن يونس اذا مرض العبد فبلغ لحد السياق فرجع مشتبهاً بقيمة العيب ثم صح ان ذلك حكم قدمضى قائلاً فقله صح الخ يخالف ما ذكره القيسي ويقول ابن عرفة للغرر من حصول الغرض من حياته الخ قائلاً فلو كان يموت قطعاً لم يحصل غرر في حياته لكن الغالب هو موته ولاجل هذا الغالب قال ابن عبد السلام لان المنفعة حاصله به في الحال الخ كما رأيت هذا كله واذا كان الغالب هو موته والغالب يتبع لم يبق الشك الا في كونه يتحرك حركة قوية فيكون له حلاً لا أولاً فيكون حراماً واذا كان هذا الحال من الغرر فقط فيصح كلام ابن عبد السلام لان الغالب على المريض وان بلغ الغاية في المرض أنه يشخب دمه أو يتحرك حركة قوية وكلاهما يحمل معه اللحم كما تقدم في باب الذكاة وكونه لا يشخب دمه ولا يتحرك حركة قوية نادر غاية لا يكاد يوجد الا في غاية الشذوذ ويعرف هذا أهل الكسب للحيوان واذا كان الامر كذلك فهذا غرر ضعيف لا يكون الغالب هو وجود الحياة وابن محرز لا يحكم بقوله على قول ابن عبد السلام اه محل الحاجة منه بل ينظر فتأمل كلامه أولاً ووسطاً وآخر وأمن النظر فيه يظهر لك على ما قلناه والعلم كله لله ﷻ قلت ثم على تسليم انه لا اضطراب في كلامه ففيه نظراً أيضاً لتوجيهه ما لابن عبد السلام بأن الغرر على تقديره نادر غاية فان ذلك غير مسلم لان عدم حركة من اشتد مرضه وأيس من حياته عند ذبحه كثير قد شاهدناه من اراوهو وان كان نادراً بالنسبة الى حركته لكنه في نفسه لم يبلغ القدر من الغرر المعتد في البياعات وهذا امر لا ينكر عن معناه من الانصاف ثم على تسليم أنه كما قال فقد سلم هو نفسه انه انضم لغيره آخر وهو احتمال صحته فيحصل الاتباع به حياً فلا يدرى المشتري على ما دخل وهب أن هذا الاحتمال خلاف الغالب كما ينسب في كلامه لكن قد تقرر أن ضعيفين يغلبان قويا وعلى تسليم أنهم لا يغلبانه فانهم لا يساويانه وعلى تسليم أنهم لا يساويانه فان اجتماعهما يخرجهما عن القلة الكثيرة جدا وقوله وابن محرز لا يحكم بقوله على ابن عبد السلام مقابل بمنه مع ان ابن عرفة قد أيد ما لابن محرز بأنه موافق لظاهر كلام الأئمة وسلم لذلك غير واحد من الأئمة الحسنات فتأمل ذلك كله بانصاف والله الموفق (لا ككلب صيد) قول ز قال أحمد ينبغي منع قتل الكلب قبل والنص كذلك انظر ما معناه فان كان معناه ينبغي للمالك منع قتل كلبه فلا معنى لقوله ينبغي المنع له فان أريد ينبغي لنا أن نحكم عليه بأنه يمنع له أن يقتل كلبه فلا ينبغي ما في عبارته من القلق وان كان معناه ينبغي منع قتل المأذون في اتخاذه لاجل مال الكه فلا وجه للتوقف في ذلك حتى يعبر عنه ينبغي والله أعلم وقول ز عن ابن ناجي ما لم يضطر لحفظه الخ موافق لما قدمه عن أبي عمر

(لا ككلب صيد) قول ز ما لم يضطر لحفظه الخ موافق لما قدمه عن أبي عمر وفي صحيح ذكر المازري خلافاً في الكلب الذي يتخذ لحراسة الدور والقياسير والقنادق ولا يمنع ذهب ابن القصار اه ﷻ قلت وقال النووي في شرح مسلم اختلاف أصحابنا في اقتناء الكلاب للعس في الدور قال الا في واختلف القرويون عندنا في اتخاذه لذلك وأما ما يتخذ عس الاسواق منها فالأظهر فيه المنع لانه ترويع المتكرين الى المساجد والحمامات وانما استؤجره وان يعسوا بانفسهم وجرى عادة القضاة بالتقدم اليهم في ربطها عند الفجر اه وقول ز قال د ينبغي الخ انظر ما معناه اذ يمنع له واخبره قتله من غير توقف ومن قتله فعليه قيمته كافي المدونة وغيرها وكذا من قتل أم ولد أو مدبراً أو استهلك لحم أضيحية أو زيتاً نجساً أو جلد ميتة أو زرعاً قبل بد وضاحه

وفي ضيق مانصه وذكر المازري خلافا في الكلب الذي يتخذ لحراسة الدور والقياسير
والفناديق وللمنع ذهب ابن القصار اه منه بلفظه * (تنبيه) * في ق هنا مانصه
وقال ابن البابة ان كان الكلب بموضع لا يجوز اتخاذه به فصاحبه ضامن لما نقص الرداء
ويقوم صحبها ويقوم بالذي أصابه فما كان بين القيمتين ضمنه ويرفوه صاحب الكلب قال
ابن سهل لم يوجب ابن القاسم ضمان ما أصاب العقور الا بوجهين أحدهما أن يتقدم
اليه والاخر اتخاذه بموضع لا يجوز اتخاذه فيه اه منه بلفظه ومافاله ابن سهل مخالف
لما في المجالس وابن عرفة وما فيه ما هو الذي كان يرتضيه شيخنا ج وبه كان يفتي وقيد
بخط يده مانصه ونص المجالس في كلب خرقياب صبي قال ابن دبوس اذا علم ربه منه ذلك
وتقدم الكلام معه في ذلك عند السلطان ضمن وان كان لم يتقدم ذلك منه ولم يشتر ذلك
منه الامر متواحدة فلا ضمان عليه قلت هذا اذا كان اتخاذه الكلب في موضع اذن له في
اتخاذه فيه وأما الموضع الذي لم يؤذن له في اتخاذه فيه فيضمن مطلقا اه منها وفي ابن
عرفة مانصه وفيها ان ربط المكثري بياض الدار دابة فرحت فكسرتة أو قتلت ولرب
الدار فذلك جبار كقول مالك فيمن نزل عن دابة وأوردها بالطريق لشرائه حاجة أو وقفها
بباب المسجد أو بباب الأمير قال أبو حفص ان كان يعرف أنها تضرب برجلها فهو
ضامن كتحذير الكلب العقور حيث لا يجوز له يضمن وان لم يتقدم اليه انما يحتاج لا تقدم
اذا كان في داره فاما في الطريق فهو ضامن اه من خطه طيب الله ثراه * (غريسة) *
حكم بعض قضاة العصر في كلب مأذون في اتخاذه قتله رجل بأن الواجب فيه شاة وسط
قيمتها سبع أواق وذلك وسط الحرم سنة أربع ومائتين وألف أوقى آخرى الحجة قبله وكان
هذا القاضي ممن يظن به العلم والعدالة فقبض مالك المكمل نسخة من ذلك الحكم وأتى بها
الى قوجدمي بعض أعيان علماء فاس حفظها الله وأهلها من كل باس فأطلعت على
ذلك فأنكره غاية فكسبت بأن الحكم غير صواب وان الواجب في الكلب قيمته ثم كتبت
بعد ذلك آياتا لذلك القاضي انبساطا واستدعاء لتنظيمه البديع لكونه من أطرف
أهل الادب باتفاق الجميع فقلت

يا أيها النحل الاديب الماهر * هداك للصواب عدل قاهر
أجبل ما أبديته في القتل * للكلب من تضيئه بالعدل
أي وسط من الشياه قيمته * سبع أواق أرنا ما حكمته
فما رأينا قط من قد سطره * هل ابن عاصم الكبير ذكره
أوصاحب الصالح والقاموس * وقيت كل ضرر وبوس
وبادرن بالجواب عزما * وأحسن السياق فيه حرما

وأشرت بقولي هل ابن عاصم الكبير الخ الى حكاية مستظرفة كانت وقعت له زمن
الشباب سئل عن مسئلة فأجاب عنها بشئ فاستغربه بعض القضاة فأنشأ في ذلك آياتا

* (فرع) * في المجالس أن ما تلغه
الكلب الغير المأذون في اتخاذه
يضمنه ربه مطلقا بخلاف المأذون
فيه فانما يضمن ربه اذا علم منه ذلك
وتقدم الكلام معه في ذلك عند
السلطان اه وقال ابن عرفة وفيها
ان ربط المكثري بياض الدار دابة
فرحت فكسرتة أو قتلت ولد
رب الدار فذلك جبار كقول مالك
فيمن نزل عن دابة وأوردها بالطريق
لشرائه حاجة أو وقفها بباب
المسجد أو بباب الأمير قال أبو حفص
ان كان يعرف أنها تضرب برجلها
فهو ضامن كتحذير الكلب العقور
حيث لا يجوز له يضمن وان لم يتقدم
اليه انما يحتاج لا تقدم اذا كان
في داره فاما في الطريق فهو ضامن
اه وهذا هو الذي كان يرتضيه ج
خلاف ما في ق هنا ابن سهل
من أن المأذون في اتخاذه لا ضمان
فيه مطلقا وفي غيره الضمان بشرط
التقدم والله أعلم انظر الاصل

اربعاً لا فقال له لمن هذه الايات فقال له لابن عاصم فقال له ما رأيتها في ابن عاصم قال له
هذا ابن عاصم الكبير وذكروني تلك الايات نسبة ما قاله للصالح والقاموس تركت ذلك
خشية الاطالة فأجابني بما نصه

يا عالم في الوقت صار صدرا * في شامخ العلية لاح بدرا
لازات للحكام بالمرصاد * تردهم لطرق الرشاد
بعد السلام العاطر الانيال * عليك في الكور والآصال
فقيمة الكلب الذي رأيت * فيها هو الذي به حكمت
ان ابن عرضون على ابن عاصم * قد قالها وكان خير حاكم
وقالها منها لاحدا * لها فذلك لا تجاوز حددا
وقوله اتبع يا بدر الكمال * خوفا من البدعة اذهي ضلال
ولا تخطل أني أخط خطا * غير الذي أراه قبلي خطا
وما يكون خارج الطروس * يوجد في الصالح والقاموس
وسئل مني علي بن أحمد * وابن التمامي الزكي الامجد

فأجبه بقولي

يا أيها الخلد الارب * لازات للغير نصيب
أما علمت قولهم * فشر علم الغريب
ان الذي حكمته * عن ابن عرضون المنيب
قد قلت فيه انه * ليس بمحمد يا حبيب
مع أنه مخالف * قاعدة ليست تغيب
عنك وهي المقوم * قيمته حين أصيب
في الكلب بانص صريح * لغير ما حبر نصيب
قيمته فيه تجب * اذا بدله نجيب
وهي لنفيع تنبع * من غير ريب لم ريب
ثم الكلاب تختلف * من غير شك يا أديب
فكيف يعقل الذي * قال فراقب الرقيب
واجتنب الغث وخذ * كل سمين وعجيب
واسلك سبيل من معنى * من أهل عدل باليب
واخشى إلهك ورا * ع حين في الرمس تغيب
أثبت من رب رؤف * أفضل ما به يثبت
ونلت من رجسه * أخراك أو فر نصيب
كذلك في الدنيا بين * يسمى براكب التجيب
صلي عليه ربنا * مادام الله مجيب

ولفظه وهي من قولي وهي المقوم تقرأ بكسر الهماء وسكون الياء للضرورة مع أنه وارد في
السعة واللام في بداله فحجب بمعنى على وذلك كناية عن موته وأشرت بقولي جانص
صريح الخ إلى ما في المدونة وغيرها ففيها في كتاب الضحايا ما نصه ومن قتل كلبا من
كلاب الدور مما لم يؤذن في اتخاذه فلا شيء عليه لأنه يقتل ولا يترك وإن كان مما أذن
في اتخاذه لم يزرع أو يزرع فعليه قيمة اه منها بلفظها قال ابن ناجي ما نصه ظاهر
قوله لا شيء عليه لاقية ولا عقوبة وهو كذلك يدل عليه تعليقه وما ذكره من لزوم القيمة
في المأذون فيه هو المعروف ونقل القاهاني عن يحنون أنه لاقية على من قتله
كالشافعي ❦ قلت ولا أعرفه لغيره وإيس هو أصله ويقوم منها أن من قتل أم ولد
رجل فإنه يغرم قيمتها وأن من استهلك لحم أخصية فإنه يغرم قيمته وكذلك من استهلك
زيتا نجسا أو جلد ميتة أو زرعاً قبل بدو صيلاحه أو قتل مديرا وهو كذلك في الجميع
وقال ابن يونس في كتاب الغصب في أم الولد إذا غصبت فحقت قيل لأخيه ما نصه
كالحرمة وقيل هي كالامة قال شيخنا أبو مهدي رحمه الله تعالى ولا يخرج القول الأول
فيما سبق في لحم الأخصية وما بعده لأنه لم يبق له في أم الولد إلا المتعة وغيرها إذا
أُتلف فأغنا تلف أمر مالي ولذلك قال كالحرمة اه منه بلفظه وفيها أيضا في كتاب
الغصب ما نصه ومن غصب جلد ميتة غير مذبوح فعليه أن أتلفه قيمته كالألبان كلب
ماشية أو زرع أو صيد أو على قاتله قيمته ما بلغت ولم يؤت مالك أن في كتاب الماشية
شاة وفي كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الزرع فراق من طعام وانما قال مالك على
قاتله القيمة اه منها بلفظها قال ابن ناجي في شرحها ما نصه المغربي وبذكر اه
التوقيت عن الشافعي وهذا يدل عليه لأنه لا يجب القيمة على من قتله وهو أوجب عليه
الغرم هنا كما جاز في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم قال ابن الطلاع
يدل قول مالك هذا في الكتاب أن هذا الحديث معروف لم يأخذ به مالك لعارض راجح أما
أنه قدم عليه القياس أو أنه لم يصح عنده وله في تقديم القياس على خبر الواحد قولان
فأعان من المدونة فرواية البغداديين تظهر من قوله في الطهارة يؤكل صيده فكيف يكره
لعابه ورواية المغاربة تظهر من قوله في كتاب التجارة هذا حديث متبع ليس لاحد فيه
رأى والفرق ثلاثة أصع اه منه بلفظه ونقلت كلام المدونة عند قوله في
الغصب أو كلبا فكتب عليه طفي ما نصه قال في التنيها الفرق بالتحريك ميكال
بسع ستة عشر رطلا وهي اثنا عشر مدا أو ثلاثة أصع عند أهل الحجاز وقيل الفرق خمسة
أقساط والقسط نصف صاع فأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلا اه والمراد
الأول في القاهاني في شرح الرسالة قال أبو حنيفة في كلب الزرع فرق من الطعام
وهو ثلاثة أصع اه منه بلفظه وفي الرسالة ما نصه ونهى عن بيع الكلاب
واختلف في بيع ما أذن في اتخاذه منها وأما من قتله فعليه قيمته اه منها بلفظها
والنصوص في ذلك يطول بناجلها والله تعالى أعلم (وجاز عز وسبع للجلد) قول مب
الصواب أن قوله للجلد في بيع السبع فقط الخ انظر نصويه ذلك مع قول طفي

(وجاز عز الخ) ما صوبه مب
خلاف ما في طفي عن الجزولي
من تصحيح كراهة بيع الهر قال
واقتصر عليه ح و س وظاهر
نصوصهم أن الحواز لاخذ بالجلد
فقط اه

وقول ز كما قال ابن ناجي الخ فهو
في ضيق وما تقدم في الذكاة من
كراهة شحم يهودي وأنه مبني على
أن الذكاة لا تتبع فهو مشهور
مبني على ضعف والله أعلم
* (فرع) * حصل ابن رشد في
البيان في بيع الجلد قبل الذبح
سنة أقوال والفتوى بالجواز انظر
الاصل (وقدره عليه الخ) قول ز
فيجوز شراؤه الخ أي مع الكشف
عنه والا كان من الجهل بالمتون
ففي المعيار عن سيدي عبد الله
العبدوسي وأما شراء أجباح التحل
إذا كشف عن رأس الجحش من ههنا
ومن ههنا فيجوز والأفلا وكذلك
الكعك إذا كسرت واحدة منه
حتى يشاهد ما فيه من العقبة اه
وقول ز لانه من شراء ما فيه
خصوصية فيه نظروا صواب أنه ان
كان بحيث يتوصل اليه جاز كغيره
والامنع لعدم القدرة الحسية
وقوله فان علم أنه عند غيره جاز أي
ولو بتأشروطة الاتية لانه من
بيع الغائب (ومعصوب) قال ح
عن ضيق ولا يجوز بيعه من غير
الغاصب إذا كان المشتري يقدر
على خلاصه بجأه لانه يأخذه
بخس فيكون من أكل المال بالجاه
اه ومثل المغصوب ماعقله القاضي
مما ليس فيه خصوصية انظر الاصل
قلت وقول ز حيث كان
الغاصب الخ هذا التفصيل ان كان
الغاصب حاضرا والافقيه أقوال
ثالثها ان كان على غصبه يئنه وقيل
انما الخلاف ان كانت يئنه
والا فالمتع انقضا ما قاله ابن عرفة

مانصه ت ويحتمل أن يريد أن الهريجوز يبعه الخ زاد في كبره لان ما ورد فيه من
حديث جابر بن أبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد لم
يصح اه وهذا الاحتمال خلاف قول الجزولي في شرح الرسالة وأما السنور فقيل
يكريه يبعه وهو الصحيح واقتصر عليه ح و س ولم أر من حل المدونة على ما قال
وظاهر نصوصهم ان الجواز لاخذ الجلد فقط اه منه بلفظه فتأمله وقول ز ثم إذا
ذكي للجلد فقط لم يؤكل اللحم على القول بتبعيض الذكاة وهو المذهب كما قال ابن ناجي الخ
صرح ابن ناجي بأن المشهور أنه لا يؤكل ومثله في ضيق ويأتي لفظهما لكن تقدم في
الذكاة أن المشهور كراهة شحم يهودي وتقدم لز هناك أنه مبني على أن الذكاة لا تتبع
وقد سلم مب كلامه هناك وهناك أنه مشكل الآن يجاب بأن ما مر في الذكاة لا تتبع
مبني على ضعف فتأمل * (تبينه) * قال في ضيق مانصه واستشكل الجواز
بوجهين أحدهما لا يدري أسلم الجلد أم لا وأجيب بأنه يحتاط به من اللحم والثاني
لا يدري أرقيق أم غليظ وأجيب بأنه مما يعلم بالمادة لاسيما القصابون ويؤخذ من هذه
المسئلة جواز بيع الجلد وهو على ظهر الحيوان لانه لما كان السبع لا يؤكل لحمه على
المشهور فاذا بيع جلده فكان البائع لم يبيع الا جلده فقط وحصل في البيان في
بيع الجلد قبل الذبح ستة أقوال الاول الجواز والثاني الكراهة ويمضي بالثمن
والثالث الكراهة ويفسخ الأن يذبح الذابح الشاة فيمضي بالثمن والرابع الكراهة
يفسخ الأن يقبضه المشتاع فيمضي بالثمن والخامس يفسخ الأن يقبض المشتري
الجلد ويقبض عنده فيمضي بالثمن والسادس ان شراءه لا يجوز ويفسخ فان قات عند
المشتري صح بالقيمة اه منه بلفظه قلت عز هذا الاخذ ابن ناجي في شرح المدونة
لابن رشد ونصه وأقام ابن رشد من قولها جواز بيع جلود الخرفان على ظهورها لان
لحم السبع لا يؤكل على المشهور فاذا بيع السبع لاخذ جلده فكان البيع لم يقع الا في
الجلد وحده وقيل انه لا يجوز لانه غرر قاله ابن القاسم وضعف شيخنا أبو مهيدي رحمه الله
نعم الى أخذه بأن يبيع السبع لاخذ جلده لما كان لا يؤكل يتحفظ على جلده بأن تغيب
السكين في اللحم حين سلخه فالغالب عليه سلامة جلده بخلاف الخروف وغيره لرغبته في
لحمه فقد يقطع بعض جلده فالغرف فيه أشد وما ذكره صواب ظاهر ومع هذا فالفتوى
بالجواز اه منه بلفظه (ومعصوب الامن غاصبه) مثل بيع المغصوب من غير
غاصبه يبيع ماعقله القاضي والعله فيه ما واحدة وقد أجاب أبو الحسن بأنه فاسدان وقع
وسلمه العلامة ابن هلال في الدرر الشرفا نلما نصه جعل الشيخ رحمه الله عقل القاضي
للاملا مانع من بيعها لان البائع لا يقدر على التسليم ولا يقدر المشتاع على القبض
والا فتعاضد ومن شرط المبيع أن يكون مقدورا على تسليمه اه منه بلفظه قلت الظاهر
أن مراده ماعقله القاضي مما ليس فيه خصوصية كعقله للقسم بين الشركاء مثلا وأما ما فيه
خصوصية فلا يتوقف الفساد فيه على العقل على المشهور كما صرح به ابن رشد وغيره والله

أعلم (وهل ان ردل به مدة تردد) قول ز وبين أن يشك أمره فقولان المشهور
 بينهم الجواز كافي ق الخ كذا في جميع النسخ التي وقفنا عليها بالمرن للمواق وليس فيه
 ما عزاه له من التشهير فأنظره والظاهر أن القول بالمنع هو الراجح وقد قال ح مانصه وان
 أشكل أمره فقولان يستروح من كلام المصنف ترجيح المنع اه منه بلفظه ووجهه
 ظاهر لان الغاصب قد ثبت تعديه فيستحب ذلك عند الجهل حتى يظهر خلافه ويؤخذ
 هذا من كلام المازري بالأحرى ويأتى نصه قريبا ومما يرجحه أنه منصوص لما لك من
 رواية مطرف وزباد عنه ومطرف وابن المباحثون وابن عبد الحكم وأصبح كما نقله
 ابن حبيب عنهم في الواضحة مسالمة فهو قائل به به **حكم** ابن بشير بل إجماعا وأخص
 منه ويؤخذ ترجيحه أيضا من قول ابن عبد السلام أكثر نصوصهم أنه لا يجوز البيع
 للغاصب إلا بعد أن يقبضه ربه الخ فإنه يفيد منع البيع في هذه الصورة قطعا وكلام ابن
 رشد الذي جعله مقابلا لابن عبد السلام هنا لا يرد ما أفاده كلام ابن عبد السلام
 في هذه الصورة لان ابن رشد لم يحكم فيها إلا القولين من غير ترجيح كافي ضيق وغيره
 ونص ضيق وأما بيعه من غاصبه فجعله ابن رشد في الشهادات الثالث على ثلاثة
 أوجه الاول أن يعلم أنه عازم على رده والثاني أن يعلم أنه غير عازم على رده وان طلبه ربه
 والثالث أن يشك أمره فالاول يجوز باتفاق والثاني عكسه والثالث فيه قولان قال
 والى هذا ترجع الروايات اه وبالفرد قال مطرف ورواه عن مالك وبذلك **حكم**
 القاضي ابن بشير في رجي بقرطبة لم يبع للأسلطان شراها حتى مضت لها ستة أشهر والجواز
 هو ظاهر قول مالك في العتبية وزاوية عيسى عن ابن القاسم في كتاب الغصب اه منه
 بلفظه فانت ترى هذا القول ليس بصريح وانما هو ظاهر المدونة والعتبية في سماع
 ابن القاسم وسماع عيسى وبذلك جزم العلامة ابن هلال في الدر النثر خلاف ما يقتضيه
 كلام ق من أنه صريح من قول ابن القاسم في العتبية فإنه في الدر النثر نسبة لسماع
 عيسى من كتاب الغصب ثم قال بعد مانصه وان لم يتحقق صحة عزمته على رده فروى زياد
 عن مالك أنه فاسد به **حكم** ابن بشير في رجي لم يبع للأسلطان شراها حتى مضت لربها ستة
 أشهر وظاهر السماعين وصرف المدونة وغصبها الجواز اه منه بلفظه وفي أجوبة أبي
 الحسن مانصه وسئل رحمه الله عن قوم قاتلهم أعداء لهم فأنجسوا عن بلادهم وفيهم كبار
 وصغار وقد أسسوا من الرجوع لتلك الأرض لما يخافون من قتل أعدائهم ما يهزم فهل
 يجوز لهم بيع أرضهم هناك إذ لا يقدر على الوصول إليها ولا على استغلالها وإذا جاز
 البيع هل يباع على الأصغر ويعرض لهم منه أم لا فقال هذا مثل بيع المسجون في ظلم
 المنوع من الخروج والوصول الى ماله فقال هذا البيع لا أدري هل يجوز أم لا فإذا قلنا
 بالجواز يجوز على الأصغر كما يجوز على الأكبر إذا ثبت الحاجة الى البيع اما يعرض لهم
 أو خيفة الغصب اه فكتب عليه في الدر النثر مانصه قلت الظاهر أنه لا يجوز وذلك
 كسئلة الواضحة فيمن سخط عليهم الاميرة قتل بعضهم ونفى آخرين من دورهم وقرأهم ثم
 أخذ في شرائهم منهم وهم منفىون فيأتى أحدهم بالدماء ما ثم يشتري منه ثم يؤمر بالخروج

(وهل ان رد الخ) قول ز كافي
 ق ليس فيه ما عزاه له من التشهير
 والظاهر أن القول بالمنع هو الراجح
 وفي ح انه يستروح من المصنف
 ترجيحه وهو واضح والحق أن بيع
 المغصوب من غاصبه من غير شرط
 جوازه صحيح موقوف على رضائه
 كبيع المكره انظر الاصل والله
 أعلم قلت وقول مب عن غ
 يستروح الخ أظهر منه استرواحه
 من فرض المسئلة وهو شرط القدرة

الى موضع كان فيه ومنهم من يؤذن له بالمقام فقال مطرف اذا لم ترد عليهم رباعهم قبل
الشراء ردا ينافي أمن حتى يملكوها في أمن ان شاؤا باعوا أو اشكوا غير متقين عنها ولا
مشردين لم يجز بيعهم ولم يلزمهم وذلك كالغاصب يشتري من ربه قبل ان يمكنه منه ابن
حبيب قلت له انهم لم يغصبوهم قراهم وانما نفوهم عنها سخطه عليهم وبقيت خالية الا أنهم
نقلوا منها ودفعوا عنها قال هذا هو الغصب بنفسه فهم أحق بما باعوه ان يسترجعوه
ويقاصوا في الاثمان بالغلات وكرايا الارض والدور وعليهم قيمة البناء فيها منقوضا ولو باعوا
لغير من نفاهم ثم خلاص ذلك المشتري من يدمن نفاهم فذلك بيع فاسد اذا كان ممنوعا من
صاحبه وقت البيع ويقوت بالبناء ان قدر البائع على حقه حين زال من يدمن نفاه عنه الى
يد المشتري والابان كان ممنوعا فله فيكون كالمستحق له عن بني شبهة بعد رد الثمن وهذا اذا
كان المشتري ليس عن نفاهم ولا من أعوانه والافسراء الظالم وقاله ابن المباحشون وابن
عبد الحكم وأصبع وتأمل المسئلة في مختصر الواضحة لفضل رحمه الله اه منه بلفظه
وفي ق مانصه ونقل ابن حبيب عن ابن القاسم وغيره عدم الجواز اه منه بلفظه
وفي الشامل مانصه والمغصوب ان يبيع لغاصبه وعلم انه عازم على رده جاز لا عكسه وان
أشكك فلا يظهر الجواز وقيل بعد ان يرد له به ستة أشهر وعليه الأكثر اه منه بلفظه
واذا تأملت ما سبق كله علمت ما قلناه من أن القول بالمنع هو الراجح وان كان أبو علي قال في
حاشية التحفة مانصه حاصل هذا ان يبيع المغصوب من غاصبه جائز عزم على رده أم لا رد
لر به بالفعل أم لا على الراجح وهذا ان جهل حال الغاصب وأما ان علم منه عدم الرد فانه
لا يجوز بالاختلاف كما في ابن عرفة لكن ظاهرها الجواز حتى في هذا الوجه اه منها
بلفظها وما ذكره مسلم فيما اذا لم يرد مع العزم على الرد قد سبقه الى ذلك ح وكلام المدونة
صرح في ذلك وأما في صورة جهل حاله فغير مسلم لما قدمناه وما في الدر النثر ونصه ورأيت
في جواب طويل للمازي رحمه الله شبه تأليف في أحكام أهلي الغصب ومن في معناهم من
مستغرق الذم واذا أتى الغاصب المتسلط الشراء من أحد فان كان الغاصب هو طالب
الشراء وقال البائع كره وانما باع خوفا منه لطلبه اياه في البيع فان البائع بالخيار بين
امضاء البيع أو رده و يأخذ غلبته وان كان البائع هو الذي سأله الشراء ولم يظهر من
المشتري قهر ولا خوف وليس الثمن بحرام فالبيع ماض واذا جهل الامر وادعى البائع
الاكراه على البيع والخوف منه فالقول قوله لادعائه ما يشبه حمل على الغالب وله أخذ
المبيع وفي الغلة نظر وظاهر المذهب أنها للمشتري للجهل بصفة الحال اذ يكون قدرضى
للاختلاف في رد غلات المغصوب والظاهر عندي على قياس المذهب وعدم مراعاة
الاختلاف في الغلة كما رد الاصل للعمل على الغالب اه منه بلفظه فاذا حكم له بالغصب عند
جهل الحال في مسئلة المخرى مع انه لم يتقدم فيها من المشتري غصب ولم يدخل المبيع بيده
قبل الشراء وانما دخل بيده بالشراء المدعى أنه على سبيل الغصب ففي مسئلتنا أخرى لوجوه
تدبره بالتأمل فتأمله بانصاف والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قول ضيع وبالفساد قال
مطرف ورواه عن مالك الخ وقول الدر النثر وروى زياد عن مالك أنه فاسد الخ صريح في أن

بيع المغصوب من غاصبه اذ لم يحصل شرط جوازه فاسد وبه صرح ابن رشد ايضا وسلم ابن
عرفه وغيره وكذا قال ح انه لا يصح قال شيخنا ج والظاهر انه موقوف على رضاه كما قاله
المازري والفساد قال سيدي أبو الحسن لا يظهر أصلا اه قلت وهذا هو الذي يفيد
كلام الواضحة الذي قدمناه آنفا فانه فرق فيه بين بيعهم لمن نقاهم وبيعهم لغيره فقال
في الاول لم يلزمهم وذلك كالغاصب الخ وقال في الثاني فذلك بيع فاسد الخ وهو الظاهر
من جهة المعنى اذ لا وجه لفساده وغاية الامر في ذلك أن مالكم مكره على بيعه فيكون بمن
جبر على نفس البيع جبر احراما الذي انعقد الاجماع على عدم جوازه ومنع ذلك فالمنصوص
أنه صحيح موقوف لزومه على رضاه عند زوال الاكراه وكلام ابن عبد السلام الذي نقله ح
نفسه وغيره يفيد ما قلناه من أنه كالمكره بل هو صريح في ذلك ونصه ورأى أن بائعه اذا
باعه على غير ذلك فهو مضطرب الخ وقد جزم طي بالفساد ايضا مستدلا بنقل ابن عرفه عن
ابن رشد مع رضاه على س عند قوله ورد البيع في لاضرر منه ما يجوز وفيه نظر والله أعلم
(الثاني) في ح مانصه قال في ضيق ولا يجوز بيعه من غير الغاصب اذا كان المشتري
يقدر على خلاصه بجأه لانه يأخذه بخس فيكون من أكل المال بالجاه اه وانظر رسم
الجواب من سماع عيسى من كتاب الغصب والله أعلم اه منه بلفظه قلت احاطه على
الرسم المذكور تقتضي أن فيه أو في كلام ابن رشد عليه تعرض المسئلة ضيق وقد
راجعت الرسم المذكور من البيان فلم أجده فيه تعرضا لذلك بحال وتعليله عدم الجواز بما
ذكره يفيد منع بيعه لمن يقدر على أخذه بجأه أخرى لان غاية مسئلته انه اهبة لبعضه
وهو خلاف مانص عليه الداودي وأقامه أبو ابراهيم من المدونة وسلمه غيره واحدا قال ابن
ناجي عند قول المدونة في كتاب الهبة وان وهبت عبدك المغصوب جاز ذلك ان قبضه قبل
موتك الخ مانصه قال أبو ابراهيم يؤخذ من قوله أن من وهب ماله وهو بيد اللصوص
لرجل أنه يسوغ أكله قاله الداودي في كتاب الاموال اه منه بلفظه ومثله لابي الحسن
الا أنه لم يعز الاخذ لابي ابراهيم ولا غيره وزاد متصلا به مانصه الشيخ وكذلك البيع اذا كان
المبتاع قادرا على أخذه من يده وليس للبائع أن يقول انما بيعته بخس لاني كنت ممنوعا
اذ لو شاء لم يبيع ولم يهب اذ ليس بمجبور اه منه بلفظه ونقل أبو علي كلام أبي الحسن
وقال بعده مانصه وهذا صريح في خلاف ما قاله في ضيق وان تبيع عليه اه ثم قال
أبو علي لكن قول أبي الحسن اذ لو شاء لم يبيع فيه نظر لانه كالمضطر للبيع أو مضطرب يدل
لهذا كلام الغزالي وأشار الى ما قدمه عنه قريه ونصه قال في وجيزه فلا يصح بيع
المغصوب ولو قدر المشتري على انتزاعه دون البائع على أصح الوجهين ثم له الخيار
ان يحجز اه قلت تعليله بأنه مضطرب الخ ينتج صحة البيع ووقوف لزومه له على رضاه
لا عدم صحته ثم قول الوجيز فلا يصح الخ مع قوله ثم له الخيار وان يحجز متنافيان على
مذهبنا لان الجأري على عدم صحته تحسم فحظه الآن يفوت فيمضي بالقيمة لا تخيره
فتأمله بانصاف والله أعلم *(الثالث)* ابن بشير المتقدم هو محمد بن بشير القاضي وهو
من المتقدمين أدرك مالكا وليس هو ابن بشير شيخ (١) ابن عتاب ولا أبو الطاهر بن بشير

(لا اشتراه) قول مب وأجيب الخ
فيه نظر اذ لا يلزم من جواز بيعه
للغاصب وهو تحت يده في الحالة
المدونة جواز بيعه له وهو تحت يد
غيره قد تعلق بوجه جائز في ظاهر الامر
لما فيه من بيع ما فيه خصومة وهو
غرر و اقرار الغاصب ببيعته بالغصب
لا يفيد كافي المدونة والظاهر في
الجواب أن المشتري من الغاصب كان
غير عالم بالغصب حين الشراء ثم علم
به وسلمه والتقييد بعدم العلم موجود
في المدونة وتسليم الغصب يوجب
قدرة الغاصب على أخذه المغصوب
منه ورد ثمنه فيأتي منه العزم على
الرد انظر الاصل (وملك غيره الخ)
قول ز فيما يظهر في الغاصب الخ
قصور اذ هو نص المدونة في مواضع
انظر الاصل (ثم للمشتري الخ)
وقلت هذا تفصيل وبيان لقوله
والعبد الجاني الخ حقه أن يأتي
بالفاء كما عبر بها ابن الحاجب لاتب
وأما ما شرح به الشارح ومن تبعه
من بناء المسئلة على حلف البائع
الخ فلا يصح بل التفصيل عام فيما اذا
تقدمت دعوى وعين أم لا وقد
ذكر في ضريح تفصيل المسئلة
وبعد ذلك ذكر مسألة الدعوى
واليمين انظر ابن عاشر * (تنبيه) *
معنى ما في ح عن المدونة من أنه
اذا ولدت الامة بعد الجنابة لم يسلم
ولدها معها أنه لاحق للمجنى عليه فيه
ولكن لا يفرق بينهما ويقال لهما
بيعهما ثم يقسم الثمن على قيمتهما
جميعا كافي كتاب التجارة لارض
الحرب وذلك بعد تقويمهما لا يلزم
جهل التفصيل في الثمن والله أعلم

صاحب التنبيه قاله طي والله أعلم (لا اشتراه) قول مب وأجيب بان محل الشرط
المتقدم اذا كان الغاصب غير مقدور عليه الخ هذا الجواب لا يدفع بحث ابن عاشر اذ لا يلزم
من جواز بيعه للغاصب وهو تحت يده في الحالة المدونة جواز بيعه له وهو تحت يد غيره
قد تعلق بوجه جائز في ظاهر الامر و اقرار الغاصب ببيعته بالغصب لا يفيد كافي قريبا
في نص المدونة ففي بيعه للغاصب وهو يدين بملكه بوجه جائز بيع ما فيه خصومة وقد
قال ابن رشد في رسم الجواب من سماع عيسى من كتاب الغصب ما نصه ففي ذلك قولان
أحدهما وهو المشهور في المذهب أن ذلك لا يجوز لان شراء ما فيه خصومة غرر والباقي أن
ذلك جائز وهو قول ابن القاسم في الشهادات من المدونة اه منه بلفظه ونقله غير واحد
وسلموه زاد ابن ناجي بعده ما نصه يعني في بعض الروايات عند قول غيره لا يجوز اه منه
بلفظه والظاهر في الجواب أن المشتري من الغاصب كان غير عالم بالغصب حين الشراء ثم علم
به وسلمه والتقييد بعدم العلم موجود في المدونة ونصها ومن ابتاع أمة من غاصب ولم يعلم به
ثم ابتاعها الغاصب من ربه فليس للغاصب نقض ما باع لانه تحلل ببيعته و كانه غرم القيمة
له اه منها بلفظها واذا جمل على هذا اندفع بحث ابن عاشر لان تسليم المشتري الا أن
الغصب يوجب قدرة الغاصب على أخذه المغصوب منه ورد ثمنه فيأتي منه العزم على الرد
فتأمل بانصاف والله أعلم (وملك غيره على رضاه) قول ز في التنبيه فان فات بذهاب عينه
فقط فعليه الاكثر من ثمنه و قيمته غاصبا لم لا فيما يظهر في الغاصب الخ انظر قوله فيما يظهر
مع أنه نص المدونة في مواضع قال فيها في كتاب الغصب ما نصه ومن غصب أمة فزادت
قيمتها عنده أو نقصت ثم قتلها أو وهبها أو تصدق بها ففاتها قيمتها يوم الغصب
فقط ولو غصبها أو قيمتها ثم باعها أو قيمتها ما ثمن بخمسين ومائة ثم لم يعلم للامة موضع فانما
لربها على الغاصب ان شاء الله الذي قبض فيها أو قيمتها يوم الغصب اه منها بلفظها
وقال أيضا بعد هذا بقرين ما نصه ولو باعها الغاصب من رجل لم يعلم بالغصب ففاتها عند
المبتاع فلا شيء عليه ولربها أخذ الغاصب بقيمتها يوم الغصب لا يوم البيع أو الثمن الذي
أخذ فيها اه منها بلفظها وقال فيها أيضا بعد هذا بقرين ما نصه ومن باع أمة ثم
أقر أنه غصبها من فلان لم يصدق على المبتاع ويضمن لربها قيمتها يوم غصبها الا أن يشأ ربها
أخذه بالثمن فذلك له اه منها بلفظها * (تنبيه) * نقل ح هنا في التنبيه التاسع كلام
المدونة هذا الاخير بالمعنى اختصارا بخلاف ما فهم انه يتحتم عليه غرم القيمة وما كان يليق به
ذلك فتأمل والله أعلم (والعبد الجاني على مستحقها الخ) قول ز والافاقهبة والصدقة
كذلك الاشارة الى جميع ما أفاده كلام المصنف في البيع * (تنبيه) * في ح هنا في الفرع
الثالث ما نصه قال في المدونة واذا ولدت الامة بعد الجنابة لم يسلم ولدها معها اذ يوم الحكم
يستحقها المجنى عليه وقد زايها الولد قبله ولكن تسلم للجنابة بما لها وهو قول أشهب في
الولد والمال اه كلام ح وما نقله عنها هو في كتاب جنابات العبيد منها واذكر ابن
يونس عنهما أنه هناك ولم يزد عليه شيئا وهو يومهم قبل التأمل أنها تسلم ويوفي الولد على ملك
سيدها وذلك لا يصح للتفرقة فالمراد من كلامها هذا أنه لاحق للمجنى عليه في الولد وما وراء

(وله أخذت منه) قول مب ليس في ضيغ ولا غ الخ زاد ج وليس الفرق بينهما بجلى اه وهو ظاهر فان دفع البائع الارش فله الزام المشتري بعه كما في المدونة ابن عرفة ظاهره ان لربه فسح بعه حينئذ بعد حلقه انظر طنى والله أعلم (ورد البيع الخ) قلت قول ز كلفه ليضربنه ألف سوط الخ مثله في ح عن المدونة وفيه أيضا عنها قال ربيعة اذا حلف ليجلده مائة توفى حتى ينظر ايجلده أم لا قال الشيوخ وهو وفاق لقول (٥٣) مالك وثقل ابن حبيب عن مطرف وابن

المجاهشون انه اذا حلف ليجلده مائة فقد أساء ويترك وايه وان حلف على أكثر مما فيه التعدى والمشقة فيعمل عتقه وقال أصبغ ان المائة من التعدى ابن حبيب وبالأول أقول ونقل أبو الحسن عن أبي إسحق أن السيد يصدق أن العبد حصل منه ذنب يقتضى الادب ولو أقر أنه يضربه ظلم بالغير سبب لوجب أن يعتق عليه قال ومثله للقباسي وتأول أبو محمد أنه يمكن من ضربه بغير ذنب اذا كان يسيرا قال واستبعده ابن رشد اه وقول ز وقول بعضهم الخ ما قاله هذا البعض هو الذى يفيد قول ضيغ والمشهور ترد الى ملكه فان مات قبل الضرب عتقت عليه في ثلثه والشاذ لابن دينار أنه يرد البيع وتعتق عليه اه وهو ظاهر وقول ز وأما يعتق غيره فيعتق عليه الخ اظاهر انه لا يحنث حتى يموت العبد أو السيد لما تقر في بابي المين والطلاق ان المشهور في صيغة الحنث عند عدم النية أنها على التراخي ولا يتحقق الحنث فيها الا بالموت فيسقط الطلاق ان كانت المين به ويلزم العتق في الثلث ان كانت المين به هذا في المطلقة ويتحقق الحنث في المقيدة باجل بضيه فتأمل به بانصاف والله أعلم (وجاز بيع عمود الخ) قول مب واعترضه ح بانه لا يخلو عن اضاعة المال الخ سلم ما قاله ح وهو غير مسلم لان

ذلك شيء آخر ينه في كآب التجارة لارض الحرب ونقصها ومن له أمة وولدها صغير فخت الام أو الولد جناية فاختر السيد اسلام الجاني قبل له ولا مجنى عليه بيهما ثم يقسم الثمن على قيمتهما جميعا اه منها بلفظها (وله أخذت منه) ورجع المبتاع به الخ) سكت المصنف وشراحه عن حكم ما اذا دفع البائع الارش هل له أن يفسخ البيع ولا كلام للمشتري وفي ابن عرفة مانصه وفي جنياته ان باعه بعد علمه حلف ما أراد جمل الارش وكان للمجنى عليه أخذ الثمن أو العبد الا أن يشاعره فكه بالارش فيكون له الزام المشتري بعه ان كان أعلمه بجنياته والافلا قال غيره هذا ان كانت جنياته عمدا وأن كانت خطأ فكه عيب ذهب قلت ظاهره ان لربه فسح بعه بعد فسكه من المجنى عليه بعد حلقه وفي فهمه من اخضرار أبي سعيد بعد اه منه بلفظه ونقله طنى وقال متصلا به مانصه فانظر كيف أثبت الخيار لربه ولم أر من نه عليه من الشراح اه منه بلفظه قول ز وهو قيد معتد كما يفيد اه أحد الخ بحث فيه مب وثق بانه ليس في ضيغ ولا غ وذلك يدل على انه ما قبل الفرق بين الصورتين وانما بحثهما في العزو وقال شيخنا ج ليس في ضيغ ولا غ شيء ولا يشهد من كلامه ما وليس الفرق بينهما بجلى اه وما قاله ظاهر (وردد الملكة) قول ز وقول بعضهم ذ كرفوله ورد الملكة لرد قول ابن دينار الخ ما قاله هذا البعض هو اظاهر لا ما ذكره هو أو لا وكلامه في ضيغ يشهد لما قلناه ونصه والمشهور ترد الى ملكه فان مات قبل الضرب عتقت عليه في ثلثه والشاذ لابن دينار أنه يرد البيع وتعتق عليه اه منه بلفظه فهذا الذى أراد في مختصره والله أعلم وقول ز في التنبية وأما يعتق غيره فيعتق عليه ذلك الغير ولا يرد البيع وأما بالطلاق فينجز عليه الخ اعترض مب ما قاله في الطلاق وسكت عن العتق فأوهم أن كلامه فيه صحيح وكذا فعل نو وكتب شيخنا ج على قوله فيعتق ذلك الغير الخ مانصه غير ظاهر واظهاره لا يحنث حتى يموت العبد أو السيد ولكن يمنع من بيعه ووطء الامه نعم ان قيد باجل يجوز له الوطء واذا بلغ الاجل يعتق عليه اه من خطه وما قاله ظاهر لاشك فيه وقد تقر في بابي المين والطلاق أن المشهور في صيغة الحنث عند عدم النية أنها على التراخي ولا يتحقق الحنث فيها الا بالموت فيسقط الطلاق ان كانت المين به ويلزم العتق في الثلث ان كانت المين به هذا في المطلقة ويتحقق الحنث في المقيدة باجل بضيه فتأمل به بانصاف والله أعلم (وجاز بيع عمود الخ) قول مب واعترضه ح بانه لا يخلو عن اضاعة المال الخ سلم ما قاله ح وهو غير مسلم لان

كانت المين به هذا في المطلقة ويتحقق الحنث في المقيدة باجل بضيه فتأمل به والله أعلم نعم يمنع من البيع مطلقا كالوطء في المطلقة (ان اتقت الاضاعة) قول مب واعترضه ح الخ ان كان مراده الاضاعة من المشتري كما يدل عليه قوله أى لان الثمن الخ فضيه نظرا لان اضاعة المال انما هي فيما لا يتفقد به أحد وان كان مراده الاضاعة من البائع فواضح الا انه لا يلائمه قوله أى لان الثمن الخ تأمله وهذا أحسن مما لهونى انظره والله أعلم (وهو الخ) قلت قول مب فالظاهر منه ما الخ هذا هو الذى في ز لا غير فاقى نظري كلامه تأمله

اضاعة المال انما تكون فيما لم ينتفع به أحد وهو نال يست كذلك والعجب من من مبه رجحه
الله يقول في هذا المحل نفسه عن ابن عبد السلام مانصه لان بيع النفيس بالثمن اليسير
راجع الى باب الغبن أو باب السفه وكل ذلك من حق الآدمي ثم قال هو مانصه نعم يبحث في
تعديل ابن عبد السلام بان ما ضاع على أحد المتبايعين في الغبن ينتفع به الآخر وفي البناء
ينقض لا ينتفع به فهو اضاعه محضه اه ثم يسلم اعتراض ح والله الموفق عنه (وغرر
جذع في حائط وهو مضمون الخ) يعني بشرط وصف الجذع أو الجذوع غلظاً أو ورقة
ونحوهما كما في ق عن المدونة وان أطلق المصنف وأغفل ز وغيره هذا التقييد
* (تنبيه) * هذه المسئلة شبيهة بمسئلة من اشترى عمراً في دار من غير أن يشتري من رقبته
الارض شيئاً وقد جع بينهما في المدونة فيجري في هذه من الاشكال ما جرى في مسئلة الممر
قال الوانوفي عند قول المدونة في كتاب القسمة ومن اشترى من رجل ممر في داره من غير أن
يشتري من رقبته الارض شيئاً جاز ذلك اه مانصه قلت وههنا بحث يوجب اشكالا
في المسئلة تقريره أن يقال المشتري اما عين فالمصطلح عليه بيع واما منافع فالمصطلح عليه
اجارة أو كراهة وهو في مسئلتنا منافع وكل اجارة أو كراهة لابد فيها من الاجل فيلزم على هذا
فساد مسئلة المدونة هذه ضرورة كون المنافع مشترة غير مؤقتة أجاب شيخنا ابن عرفة بان
بيع المنافع على قسمين منافع يتي معها التصرف في أصل ما تستوفي منه له المكرى ومنافع
لا يتي معها تصرف يبيع أو تحميس أو هبة فالاول هو الذي يشترط فيه الاجل والثاني لا
لانه لما يتي له شيء صار كالمشتري للابد فصار شيها يبيع العين فلذا صححت ولم تنقترض
الاجل اه منه بلفظه ونقله غ في تكميلة وأقره وتأمله ولا بد (وعدم حرمة ولو
لبعضه) قول ميب المشار اليه بلوذ كره ابن القصار تخريج الخ لا وجه له بل المراد ودبلو
جميع الأقوال المقابلة له مشهور قال غ أول باب الصرف من تكميلة مانصه وفي
تقييد أبي عمران العبدوسي عن شيخه أبي عبد الله السطفي في الصفقة اذا جعت حلالا
وحراما تسعة أقوال الاول انها تبطل كلها وهو المشهور الثاني في بطل الحرام ويصح
الحلال ذكره اللخمي عن ابن القصار الثالث ان كان الحلال النصف فما كثر جاز الحلال
وبطل الحرام والابطال الجميع وهو رأي اللخمي الرابع ان سمي لكل واحد منهما جاز
الحلال وبطل الحرام والابطال الجميع وهذا أخذ من مسئلة النكاح الثالث فيمن تزوج
حرة وأمة في عقد واحد وسمى لكل واحدة منهما صداقها الخامس ان علم بذلك بطلت
كلها وان لم يعلم جاز الحلال وبطل الحرام وأخذ من مسئلة الشاتين في كتاب التدليس
السادس ان كان ذلك للمالك واحد بطلت كلها وان كان للمالكين جاز الحلال وبطل
الحرام قاله اللخمي في كتاب الشفعة وفي كتاب النكاح الثالث السابع الفرق بين جنس
واحد وجنسين الثامن ان كان الحق لله تعالى بطلت كلها وان كان لحق المخلوق بطل
الحرام فقط التاسع ان كان مما لا يجوز تركه ولا يبيعه بحال كالنجر والخنزير بطلت كلها
وان كان مما يتناول ولا يجوز بيعه كأم الولد جاز الحلال وبطل الحرام اه منه بلفظه

(وغرر جذع الخ) بشرط وصفه
غلظاً أو ورقة ونحوهما كما في ق
عن المدونة ثم ان هذه المسئلة
كمسئلة من اشترى عمراً في دار من
غير أن يشتري من رقبته الارض
شيئاً وفيها اشكال حاصله ان
المبيع فيهما انما هو منافع وذلك
اجارة أو كراهة في الاصطلاح وكل منهما
لا بد فيه من الاجل فيلزم حينئذ
الفساد في المسئلة لئلا يعدم الاجل
وأجاب ابن عرفة بان بيع المنافع
اذا كان لا يتي معه تصرف للبايع
يبيع أو تحميس أو هبة فلا يشترط
فيه الاجل لانه لما يتي له فيه شيء
صار كبيع العين اه يح (ولو
لبعضه) المراد ودبلو أقوال ثمانية
منها ما في ميب وانظر بقيتها في
الاصل

وقول مب عن أبي محمد ويرد القلال الخ يعني بخلها وهذا هو الصواب لقول المدونة في مسلم غضب مسلما خرا فخلها فخر بها
أخذها قاله ابن عرفة عقب ما نقله عنه مب انظر الاصل وانما لم يكن بخلها (٥٥) كذهاب عيب بالمبيع قبل رده فبتم فيه

وقول مب في التسمية عن المازري لان هذه القلال كانت خرا عند العقد فلا ملك للبائع
عليها الخ يقتضي ان ابن عرفة اقتصر على ما نقله عنه وأنه سلم كلام المازري وليس كذلك بل
زاد ما تلاعبا نقله عنه مانصه وكان بعض من لقيناه لا يحمل كلام أبي محمد على ما فهمه
المازري ويحمله على ان خل القلال التي كانت خرا يسقط ما تباع من الثمن ويكون
خالها للمبتاع ويحمل معنى قول أبي محمد ويرد القلال التي كانت خرا للبائع على رد القلال
من حيث هي ظروف لاردها بما فيها والصواب ما فهمه المازري عن أبي محمد وأما
استشكاله اياه وقول من لقيناه فبردهما قول المدونة في كتاب الغصب في مسلم غضب مسلما
خرا فخلها فخر بها أخذها اه قال يجب من مب رحمه الله كيف ترك هذا من كلام ابن
عرفة وقد نقله غ في تكميله عند قول المدونة في كتاب العيوب وكذلك من ابتاع قناتي خل
أو قلالا فيصيب احدهن خرا الخ وسلمه وهو حقيق بالتسليم ووجهه ظاهر على القول بأنه
يجوز تخليها على القول بالكراهة لان المكروه من قبل المباح وكذا على القول بالحرمة
لانه لو تراخى في اراقته حتى تخلت وحدها لكانت حلالا للمباح كما ذكره ابن رشد في
جامع البيان وهو ظاهر المدونة أيضا قال ابن ناجي في كتاب الاثربة مانصه وظاهر الكتاب
يقتضي انه لو لم يتسبب في اصلاحها بل تخلت بنفسها أنه باكلها من غير اساءة وهو كذلك
باجماع قاله ابن رشد اه منه بلفظه * (تمة) * قال غ في تكميله عقب ما قدمناه عنه
مانصه ان قيل لم لا يتم البيع فيها ويكون بخلها كذهاب عيب بالمبيع قبل رده فالجواب
ان العيب تعلق البيع به صحيح لانه لو رضى المبتاع صح والخبر لا يصح تعلق العقد به بخل
اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم (وجهل بموت أو غن) من الجهل بالمتون شراء
التخل في الاجباح دون كشف عنها ففي المعيار اثنا جواب سياقه انه ليس يدعي عبد الله
العبدوسي مانصه أما شراء اجباح التخل اذا كشف عن رأس الجم من ههنا ومن ههنا
فيجوز ولا يجوز شراءها من غير كشف عنها وكذلك يجوز شراء الكعك اذا كسرت واحدة
منه حتى يشاهد من رأسها ما فيها من العقدة وكذلك شراء المجينة ولا يجوز ان يبيع جزأ
منها على أن يخدم له مستترها نصيبه منها لانه أمر مجهول اه منه بلفظه وقول ز
كشراء حاضر بمحاضرة بمكيال بادية مجهول الخ هذا هو المشهور ومقابل له لا شبه وهل
الخلاف في الفسخ فقط مع اتفاقهما على عدم جواز ذلك ابتداء وهو الذي يقتضيه أول
كلام ضيح أو الخلاف في الجواز ابتداء أيضا وهو الذي يقتضيه كلامه آخر القول وجعله
بمنزلة الجزاف وهو الظاهر انظر ح عند قوله الآتي في كسلة تين وتأمل وقول ز
وظاهره وان لم يكن الظرف زقا وواقفه غيره اذا كان زقا قال مالك لان الناس قد عرفوا الخ
كلامه يقتضي ان مسئلة مالك هي مسئلة ابن سراج وقد سلمه نو ومب بسكوتهم مانعه
وكتب عليه شيخنا ج ونصه مسئلة مالك غير مسئلة ابن سراج واعلم ان المسائل ثلاث

ببخل لانها لا يصح تعلق العقد بها
ببخل بخلاف العيب اذا رضى
المبتاع قاله غ (وجهل الخ) من
الجهل بالمتن شراء التخل في الاجباح
دون كشف عنها وشراء الكعك
المحشودون كسروا واحدة منه كما
تقدم عومنه أيضا ما اذا تحمل
البائع للمبتاع بانه ان طرأ عليه
استحقاق في المبيع أعطاه مثل
ما يستحق عليه في أرض أخرى له
معينة مثلا بمثل قال ابن القاسم اذ
لا يدري أي الصفتين ابتاع فان
كان التزام ذلك بعد العقد فالمبيع
جائز والشرط باطل قاله في نوازل
البيوع من المعيار عن سيدي
مصباح وقال أيضا وسياقه ان
المسؤول الشيخ أبو الحسن ومثل عن
فصول تظهر من جوابه فأجاب أما
الذي باع على أخيه الغائب وشرط
عليه المشتري ان لم يجز الغائب
المبيع أعطاه عوض المبيع من
أرضه فلا خفاء في ان البيع
المذكور فاسد بفسخ وان أجاز
الغائب للغير اذ لا يدري المشتري
أيجز أم لا اه صح ويؤخذ من
تعديله الفساد اذا وقع العقد على انه
ان قام عليه أحد فانه يرضى القائم
من ماله اذ لا يدري البائع هل الثمن
الذي قبضه في مقابلة المبيع فقط
أو في ذلك وفي مقابلة ما يدفعه للقائم
ان قام ليرضيه به وهو منصوص

عليه أيضا في المنتخب عن عيسى وفي الواضحة عن الاخوين واصبغ ونقل في الدر النثرو قبله وفي المفيد غير معزوكاته المذهب
ونصه وما اذا صلح قوم في مواريت وضمن حاضرهم أمر غائبهم ان كره الصلح وادعى شيئا فذلك مقسوخ اه ونقله شارح
المغارة قائلا وهذا كثير الوقوع في زمننا الجهل الناس بل والمتولين للفصل بينهم بالحكم والله أعلم اه انظر الاصل

الاولى ان يوزن السمن مثلا بظروفيه على أن يطرح وزنها من الجملة فهذه الاشكال في جوازها الثانية كذلك الا انه يتحرى وزن ظروفيها ويطرح من الجملة وهذه مسئلة ابن سراج الثالثة أن يوزن بالطرف ولا يطرح وزنها من الجملة لا لتحقيقا ولا تحريا وهذه مسئلة مالك فاجاز ذلك في الزقاق ومثل عن القلال فقال لو أعلم انها مثل الزقاق مارأيت بها بأسا اءمن خطه رضى الله عنه **قلت** وبقيت مسئلة رابعة وهى بيعه بظروفيه على أن يطرح من الوزن قدر معلوم يتفقان عليه ويسمى منه عند العقد ولا يزنان الظروف لا بالفعل ولا بالتحرى وهى جائزة أيضا اذا شهدت العادة أن ذلك لا يحتل الايسرا انظر ح فيما يأتي عند قوله ولو ثانيا بعد تقريره **قرع** قال ابن عرفة مانصه فان وزن بظروفيه ثم فرغت وتركت عند البائع لان يوزن فقال المبتاع بعد ذلك ليست هى هذه فان لم يفت الممن وتصادف عليه أعيد وزنه والا فالقول قول من الظروف بيده من بائع أو مبتاع لانه مأمون اللخمى عن محمد عن أشهب القول قول المبتاع في قدر ما قبضه من المبيع قال مع التونسى وأجرة السكيل ثانيا على المبتاع الا أن يبين صدقه فعلى البائع اللخمى لو ذهب المبتاع بالظروف ليفرغها فقال ثلاث فان كانت العادة مضى المشتري بها ليفرغها قبل قوله لانه يبيع واجارة وان كانت العادة تفرغها قبل أن يذهب بها لم يصدق لانها عارية الصقة على عن محمد لا يضمن المبتاع الظروف لانها مكرارة وكان الثمن وقع على الزيت وعارية الظروف اه منه بلفظه **قلت** ظاهر مانقله عن الصقلى انه لا يضمنها مطلقا مع أن التعليل الذى علل به انما يظهر اذا كانت العادة مضى به فان جمل على هذا فهو وفاق لما نقله عن اللخمى والافقيه نظر والى صواب تفصيل اللخمى فتأمل له والله أعلم وقول مب وان نكل حلف مدعى الجهل انه كان جاهلا حين العقد وثبت له الخيار فيه نظر لان هذا انما هو على قول ابن رشد وقد مر له قريبا أنه خلاف المذهب فالعجب منه رحمه الله يقدم باسطر بسيرة تضعيف ما لابن رشد ويرجع الفساد ثم يقول هذا وصوابه أن يقول وفسخ البيع بدل قوله وثبت له الخيار وقد صرح ح بالفسخ بعد اليمين ونسبه للمتيطى وابن سلون وبه جزم فى الدر المنثور فانه بعد أن ذكر وجوب اليمين عن ابن رشد قال مانصه زاد المتيطى فان نكل حلف وفسخ اه منه بلفظه ومثله فى اختصار ابن هرون ونصه فان نكل حلف الاخر لجهل ما باعه أو ابتاعه ويفسخ البيع اه منه بلفظه وقول مب وظاهر كلام ابن رشد أن اليمين تتوجه اذا ادعى عليه أنه يعلم بجهله ولو كان فى الوثيقة أنه عرف الثمن الخ أصله الخ وسلم طنى وأبو على وجس و تو واعترضه شيخنا ج بما نصه الذى لا ين رشد فى نوازله مثل ما للميتيطى وقد وقع اختصار فى كلامه وتلفيق فصل مارأيت عند ح ومثله فى ابن سلون ولقد نقل المسئلة على أصلها فى الدر المنثور وكذا البرزلى والواصل لم يذكرا ابن رشد اليمين مع ذكر المعرفة وانما ذكر اليمين اذا خلا العقد من ذلك وعند ابن رشد فى نوازله مسئلتان احداها مسئلة ما اذا وقع فى العقد معرفة القدر ولم يذكرفها عينا والثانية مسئلة ما اذا خلا العقد من ذكر المعرفة وذكرفها اليمين ونص ابن رشد فان انعقد عليه فى العقد أنه يعرف قدرها ومبلغها أو أشهد عليه

وقول مب فان نكل حلف الى قوله وثبت له الخيار يعنى عند ابن رشد وفسخ على المذهب كما صرح به ح وغيره وقول مب ولو كان فى الوثيقة أنه عرف الخ انما ذكر ابن رشد اليمين اذا خلا العقد من ذكر المعرفة وأما ان ذكر فيه فلا يلتفت لدعواه ولا قيام له كفى نوازله وهذا هو الحق الذى لا شك فيه ونص ابن رشد فى نوازله فان انعقد عليه فى العقد انه يعرف قدرها أى الاملاك الخبيرة اليه بالميراث مثلا ومبلغها أو أشهد عليه

بذلك حسبا يكتب في وثيقة الإتياع وكل من في الموضوع يشهد أنه لم يدخلها قط ولا يعرف قدرها ولا مبلغها ولا يجوزها قبل الإتياع ولا بعده فأراد أن يقوم لانه باعها بخس من الثمن فأجاب إذا انعقد عليه العقد بما ذكر فلا يلتفت الى دعواه ويجوز عليه البيع ولا يكون له قيام اه قال العلي في نوازله تعالى عن قاضي الجماعة بقاس سيدي محمد بن علي القلاي وسلم كلام ابن رشد كثير من الاعلام وعلوه بأنه اذا لم يعول على ما سطر في الوثيقة لم يكن للوثائق معنى ولا فائدة لكن على القاضي التثبت في ذلك والنظر الى عرف الناس فان الغالب اليوم ان الشهود يكتبون الوثيقة على المسطرة (٥٧) المألوفة ولا يلتفتون لمعاني الالفاظ ولا يسمعون

من المتعاضدين معرفة ولا غيرها ويتساهلون في ذلك اه وفي تت عن ابن فرحون مانصه اذا وقع في الوثيقة ذكر المعرفة فلا يلتفت الى دعواه قاله ابن رشد اه ولم يرذابن رشد في هذه المسئلة الآن يدعي ان المتباع يعلم ذلك فتتوجه عليه اليين وانما زاده في المسئلة الاخرى خلافا لطفي ويؤخذ مما هنا أنه اذا سقط من الوثيقة ذكر المعرفة للقدر فليست بفاسدة ولا يحل للمشتري أن يفتي بفسادها بمجرد ذلك وهو ظاهر اذا يلزم من سقوط ذلك منها كون العقود عليه مجهولا وقد نصوا على ان المتعاضدين يحولان على العلم حتى يثبت الجهل ثم نطاهر كلام الائمة أنه لا فرق بين أن يكون المبيع كلاً وبعضاً وقد صرح المتنبى بان تسمية الجزء من باب الاولى خلاف ما في ابن سلون * (مسئلة) * أجاز مالك وابن القاسم البيع المصح فيه بدخول المجهول والمعلوم اذا ظهر أن المراد انما هو ارادة التوثق انظر الاصل وقول ز كسراء حاضر بحاضرة الخ هذا هو المشهور خلافا لاشبه انطرح عند

بذلك حسبا يكتب في وثيقة الإتياع وكل من في الموضوع يشهد أنه لم يدخلها قط ولا يعرف قدرها ولا مبلغها ولا يجوزها قبل الإتياع ولا بعده فأراد أن يقوم لانه باعها بخس من الثمن فأجاب إذا انعقد عليه العقد بما ذكر فلا يلتفت الى دعواه ويجوز عليه البيع ولا يكون له قيام اه قال مؤلف المعيار قول ابن رشد لا يلتفت الى دعواه في السبب الموجب لليين جملة وفيه في السبب وبقي الاعم أيضا مستلزم لنفي الاخص وهو بين الاشكال فيه ثم نقل عن ابن العطار وغيره كلاما تركته من أجل التخصيف نقله في مسئلة الصلح المتعاضدين ابن صعدوا الحبالة وفي نوازل الشريف الشفواني وقاضي الجماعة بقاس سيدي محمد بن علي القلاي مانصه سلم كثير من الاعلام كلام ابن رشد وعلوه بأنه اذا لم يعول على ما سطر في الوثيقة لم يكن للوثائق معنى ولا فائدة وهذا سلم لكن ينظر قاضي البلد في النازلة الى عرف الناس فان الغالب اليوم في الحواضر كيف في البوادي يكتبون الوثيقة على المسطرة المألوفة ولا يلتفتون لمعاني الالفاظ ولا يسمعون من المتعاضدين معرفة ولا غير ذلك ويتساهلون في القاضي التثبت في ذلك اه من خطه طيب الله ثراه ورضي عنه وأرضاه نقلت وما قاله هو الحق الذي لاشك فيه وما نسب للمعيار والدر الشير ونوازل الشريف هو كذلك فيها وما نقله الشريف عن قاضي الجماعة المذكور من قوله سلم كثير من الاعلام كلام ابن رشد وعلوه الخ صريح في أن الكثير نقاوه على أنه لا يمين عليه في هذا الوجه وعن نقله كذلك ابن هشام في المفيد ونصه قال القاضي أبو الوليد بن رشد درجه الله ومن باع أملا كالتجرت اليه بالميراث وهو غائب عنه او يعلم أنه لم يدخلها قط من عمره ولا رآها ولا عرف قدرها حتى باعها وانعقد عليه عقد بالبيع وقبض الثمن وتضمن العقد أنه عرف قدرها ومبلغها وتشاهد على ما في العقد وكل من في الموضوع الذي فيه الاملاك المبيعة يعرف أنه لم يدخلها قط ولا رآها ولا يعرفها الا قبل الإتياع ولا بعده وأراد القيام على المتباع بفسخ البيع اذ ذكر أنها باعها بخس من الثمن فلا قيام له فيه ويجوز البيع عليه موثق ولا يلتفت الى دعواه التي ادعاها اه منه بلفظه ونقله ابن فرحون في صدره واعتمده تت فنقل عن ابن فرحون مانصه اذا وقع في الوثيقة ذكر المعرفة فلا يلتفت الى دعواه قاله ابن رشد اه وهو صواب فاعتراض طفي بأن ابن فرحون تبع ابن هشام في المفيد وابن هشام لم يتم كلام ابن رشد في نوازل بل

(٨) رهوني (خامس)

قوله الآتي الا في كسلة تين وقول ز قال مالك لان الناس قد عرفوا الخ يقتضي أن مسئلة مالك هي مسئلة ابن سراج مع أنها غير هالان مسئلة مالك أن يوزن بالظروف ولا يطرح وزنها من الجملة لا تحقيقا ولا تحريفا فاجاز ذلك في الزقاق وسئل عن القلال فقال لو أعلم أنهم امثل الزقاق مارأيت بها باسا اه وبقيت مسئلة رابعة وهي أن يطرح من الوزن قدره معلوم يتفقان عليه عند العقد من غير وزن للظروف لا تحقيقا ولا تحريفا وهي جائزة أيضا اذا شهدت العادة أن ذلك لا يخلل الايسر انظر ح عند قوله الآتي ولو ثانيا بعد تفريغه * (فرع) * قال ابن عرفة لو تركت الظروف

زاد ابن رشد دبعه مدقوله ولا يلتفت لدعواه الا ان يدعى ان المبتاع يعلم ذلك فتوجه عليه
 الميمن اه غير صحيح اذ لم ير دأب ابن رشد ذلك في مسئلة المقيديل في مسئلة اخرى كما تقدم في
 كلام شيخنا ونقل ما في نوازل ابن رشد بمشاهه وحرره يظهر الخطأ من الصواب ويزول
 الشك ويذهب الاضطراب قال في مسائل النيوخ الفاسدة منها ما نصه وسئل رضى
 الله عنه عن رجل باع أملا كالشجرة اليه بالوراثه وهو غائب عنها يعلم أنه لم يدخلها من عمره
 قط ولا عرف قدرها ولا مبلغها حين باعها وقد انقضى عليه عقد البيع وقبض الثمن وانقضى
 عليه في العقد انه يعرف قدرها ومبلغها أو أشهد عليه بذلك على حسب ما يكتب في وثيقة
 الايتباع وكل من في الموضع الذي فيه الاملاك المبيعة يشهد أنه لم يدخلها قط ولا يعرف
 قدرها ولا مبلغها ولا يجوز لها الا قبل الايتباع ولا بعده فاراد ان يقوم على المبتاع فيها بفسخ
 البيع لانه باعها بخس من الثمن هل له ذلك أم لا أقنأ بالواجب في ذلك وكيف يكون وجه
 الحكم فيها ما جاور ان شاء الله تعالى فاجاب أيده الله تعالى اذا انقضى في العقد عليه ما ذكر
 فلا يلتفت الى دعواه ويجوز عليه البيع ولا يكون له قيام فيه وبالله التوفيق وسئل رضى
 الله عنه عن رجل كان له عقار في ناحية من النواحي ولم يقف على مبلغ العقار قط اذ لم يكن
 في ملكه وكان تملكه رجل كبير من أهل الناحية عت اليه بقرابة تملكه أكثر من عشرين
 عاما وكان صاحب العقار يخاف سطوته بلجاهه وقدرته فلما كان بعد الامر الموصوف
 من تملكه اياه خاف على نفسه الطلب فعمد الى صاحب العقار وابتاعه منه بخس من ثمنه
 ولم يخرج منه قط من ملكه وذهب الا ان الى أن يراد اليه ملكه أجبه بالواجب في ذلك كله
 فهل ترى له القيام في ذلك اذ لم يعرف قدر ما باع ولا خرج من يد المبتاع له قط أقنأ بالواجب
 في ذلك يعظم الله أجره فاجاب أيده الله تصفحت رحمتنا الله وإياك سؤالك ووقفت عليه وان
 أثبت القائم في العقار ان الايتباع وقع فيه وهو بيد المبتاع على سبيل الغصب والتسور
 عليه ورهبه ممنوع منه غير قادر على اخراجه من يديه بلجاهه وقدرته على الامتناع من أن
 تجرى عليه الاحكام فسخ البيع ورد الى البائع ورد البائع على المبتاع الثمن الذي قبض
 منه فيه ولن كان الذي العقار بيده ابتاعه من ربه بعد أن زال جاهه وأمنت سطوته وصار
 ممن تجرى عليه الاحكام ولا يقدر على الامتناع من الحق فإيتباعه منه وهو على هذه الحال
 جاز وان كان العقار بيده لم يصرفه الى ربه هذا الذي اختاره وأتقلده وأفتى به مما قيل
 في ذلك وقول البائع انه لم يعرف قدر ما باع ادعائه غير مسموع منه ولا مقبول فيه غير أنه
 تجب له في ذلك الميمن على المبتاع ان ادعى عليه أنه علم أنه باع ما جهله ولم يعرف قدره وبالله
 التوفيق اه منها بلقظها والله الموفق والهادي من يشاء الى صراط مستقيم * تنبيهان
 * الاول * علم مما سبق أنه اذا سقط من العقد كرمعرفة القدر فليست بفاسدة
 ولا يحل للمفتي أن يفتي بفسادها بمجرد ذلك وذلك ظاهر وانما ثبت عليه لاني رأيت كثيرا
 ممن يعاطى الفتوى في هذا الزمان وينفى للعلم وليس من أهله يعتقد ذلك ويقتى به وذلك
 خطأ فاحش والله أعلم * الثاني * ظاهر كلام الائمة انه لا فرق بين أن يكون البيع
 كلا أو جزأ أو وقع في ابن سلون مانصه فان كان المبيع خظان دار في الاشاعة فتسكتب

عند البائع لتبوزن فقال المبتاع بعد
 ليست هي هذه فان لم يفت الميمن
 وقصا - فاعليه أعيد وزنه والا
 قال قول لمن الظروف يسده من
 بائع أو مبتاع لانه مأمون اللغمي
 عن محمد بن أشهب القول قول
 المبتاع في قدر ما قبضه من المبيع
 قال مع التونسي وأجرة الكيل
 ثانيا على المبتاع الا أن تبين صدقه
 فعلى البائع اللغمي لو ذهب المبتاع
 بالظروف ليقرعها فقال تلفت فان
 كانت العادة مضى المشتري بها
 ليقرعها قبل قوله لانه بيع واجارة
 وان كانت العادة تفرغها قبل أن
 يذهب بها لم يصدق لانها عارية اه

فقد كروثيقة ثم قال مانصه ولا بد من تسمية الخلفي هذا البيع أو تسمية عن صار لميراثا
 اذ كان معروفا والافسد البيع لانه يكون مجهولا وقال ابن قحون اذا أقر المبتاع أنه
 عرف الخط ولم يسم فتذكر ذلك عنه في العقد ويصح البيع اه منه بلفظه وحاصل كلامه
 انه ان سقط من الوثيقة تسمية الخط وسقط منه أيضا ذكر اقرار المبتاع بمعرفة فالباع فاسد
 باتفاق وان ذكر تسمية القدر وانه نصف مشلا فهو صحيح باتفاق وان لم يسم ولكن ذكر
 في الوثيقة اقرار المبتاع بمعرفة القدر فهو فاسد عند غير ابن قحون صحيح عند وفيه نظر
 وتعليقه الفساد بقوله لانه يكون مجهولا ان عني أنه مجهول في نفس الامر عند المتعاقدين
 أو أحدهما فلا يفتي سقوطه اذ لا يلزم من سقوط ذكره من العقد كونه مجهولا عندهما والا
 لزم أن كل عقد سقط منه ذكر معرفة القدر فاسد وقد علمت أن نصوص الأئمة مصرحة
 بخلاف ذلك وان عني أنه مجهول في الوثيقة فقط فذلك لا يضر ويرد ما قاله كلام المدونة
 أول كتاب القسم ونصها ومن باع من رجل مورثه من هـ الدار فان عرفها بلفظه جاز
 وان لم يسمها وان جهله أحدهما أو كلاهما لم يجز وان تصدق بذلك أو وجهه جاز وان لم
 يسمه وان ورث رجلان دارين فباع كل واحد منهما من صاحبه نصيبه في أحدهما بنصيب
 الآخر في الأخرى فان عرف كل واحد نصيبه ما هو ونصيب صاحبه جاز وان لم يسمها
 اه منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه قوله ومن باع من رجل مورثه الخ قال في كتاب
 بيع الغرر ومن ابتاع من رجل دارا غائبة وقد عرفها جاز وان لم يصفها في الوثيقة اه
 محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه قوله قال مالك ومن باع من رجل مورثه
 الخ مثله قوله في كتاب الغرر ومن ابتاع دارا غائبة وقد عرفها جاز وان لم يصفها في
 الوثيقة ثم قال قوله وان ورث رجلان دارين الخ ما ذكره بين اه منه بلفظه واستدل لهما
 بما في كتاب الغرر روي في أنه لا فرق بين الجزء والكل وقد سلمنا مع ذلك ولم يحكم فيه
 خلافا وقد نقل ح كلام المدونة هنا فقها مسلما ولم يحكم خلافاه من غير واحد على أن
 المتعاقدين مجبولان على العلم حتى ثبت الجهل ولم يخصوا ذلك بكون المبيع كلا وكلام ابن
 سلون مخالف لذلك كله فلا يعول عليه والله أعلم وقد صرح المصنف بأن تسمية الجزء
 من باب الأولى ونقل كلامه في المعيار واصله انظره في نوازل الرهن والصلح وما بهما
 * (مسئلة) * في ترجمة وثيقة ببيع نصيب من دار الخ من طر ابن عات مانصه روي
 زياد عن مالك في رجل ابتاع منزلا أو حظا من منزل فكتب المشتري معلوما ومجهولا
 وكتب يعلم أو لا يعلم قال لا ينتقض هذا البيع ونحوه بما يتوثق به المشتري بعد أن ينص
 ما لا تسمى نصفا أو ربعا أو جزءا من الأجزاء وهو ظاهر ما في سماع عيسى من اللقطة وفي
 تفسير ابن حزم أن البيع فاسد في الأرض اذا اشتراها واشترط معلوما ومجهولا بخلاف
 اذا اشترى العبد واشترط معلوما له ومجهوله قال والفرق بينهما أن مال العبد انما يستثنى
 المشتري ويشترط له العبد لان نفسه انظر ذلك في سماع عيسى من اللقطة من الشرح اه
 منها بلفظها وقد نقل في المعيار بالحمل المشار اليه اتفاقا ما في سماع عيسى وبعض كلام
 ابن رشد عليه وقال عقبه مانصه واذا كان مالك وابن القاسم يجيزان هذا البيع الذي

(كعبدى رجلين) ح فان وقع فسخ فلت فات في الموازنة يمضى بالثمن مفوضا على القيم وفي غيرها يمضى بالقيمة التونسى وهو
 أشبه قاله في ضيق الاول هو الجارى على قول المصنف الاتى فان فات مضى المختلف فيه بالثمن وقول ز وفي ق البيع
 صحيح الخ ليس في ق مانسبه له وانما فيه جواز ذلك في الارض مع شرط استوائها وهو يدل على المنع في غير ذلك وفي ح أنه أى
 المنع الجارى على المشهور كما ذكره ز وهو الرابع انظر الاصل قال مقدمه عنا الله عنه وغضله بمنه تنسبة قال الشيخ زروق في
 نصيحته مانصه فاما البيع ففرائضه أربع استواء علمها بالسعة ومعرفة قدر الثمن والمثمن وصفته وكونه مما يساخ التعامل به
 وفيه وله وجب كل من المتبايعين لآخيه ما يجب لنفسه في البيع اه قال العلامة ابن زكريا احتراز بالاول عما اذا علم البائع من
 حال السعة ما لم يعلمه المتبايع مما يكرهه وان لم يكن عيبا محققا فلا يجوز البيع فان وقع فله الرد على تفصيل أى كما سيأتى وعما اذا
 علم المشتري من قدر المبيع ما لم يعلمه البائع كعلمه كيل أو عدد الجراف وأما اذا علم المشتري من الاوصاف التى تزيد في الثمن
 ما لم يعلمه البائع فالحق قد جاز لازم دع الناس برزق الله بعضهم من بعض وقد نصوا على انه لا رد بالغلط في التسمية ان سمي المبيع باسم
 يطابق عليه على سبيل العموم كسمية الياقوتة بجرا وذ كرا خطاب أن البيع لازم ولو ظن البائع أنها غير ياقوتة وعلم المشتري أنها
 ياقوتة ونصوا على أنه لا قيام بالغبن وقوله به احتراز به من نحو الزبل وقوله وفيه احتراز به من غير المتسعة به وقوله وله أى لاجل تحصيله
 احتراز به من المنهى عنه ككلب الصيد والغير (٦٠) المقدور عليه وقوله وجب كل الخ معنى فرضيته أنه من كد الطلب لانه

صرح فيه بدخول المجهول لما كان الظاهر من أمرهما انما هو ارادة التوثيق فكيف هذا
 اللفظ الذى هو محتمل اه محل الحاجة منه يلفظه ويفهم من كلامه أن قول مالك وابن
 القاسم هو الرابع (كعبدى رجلين بكذا) قول ز فان اتى جاز كما اذا سمي الكل عبد
 غنا الخ الصور الثلاث الاولى في كلامه مصرح بها في ح وغيره ولكن انما فيه بعد
 التقويم وليس فيه ما زاده ز من قوله لمؤقبه ولا قوله أو جعل لا احدهما بعينه جزأ معينا
 الخ وقول ز وفي ق البيع صحيح ليس في ق مانسبه له وانما فيه جواز ذلك في
 الارض مع شرط استوائها وهو يدل على المنع في غير ذلك وحكى ح في ذلك قولين عن
 الشامل ثم قال والجارى على المشهور المنع وفي ابن عرفة مانصه التونسى عن العتي عن
 أنهم ان اتباع رجلان عبد لولا على أن لاحدهما العبد وللآخر الثوب مضى البيع
 وكانا بينهما التونسى يجب على قوله أن يكون لكل منهما ما سمي قلت هي في العينية في

لا يكمل الايمان الابو وكال الايمان
 عند مريد طريق السلوك الذى
 كلام المصنف معه كالأوجب المتضمن
 لا يتساهل فيه ولا يساخ نفسه
 بتركه فن ثم عبده المصنف من
 الفرائض ويحتمل أن يكون رأى
 مارآه صاحب الاحياء من اعتباره
 شرطا لازما فقيه كان جري اذا قام
 على سعة ليبيعه انص على عيوبها
 ثم خرف قال ان شئت فخذ وان شئت
 فترك فقبل له ان فعلت هذا لم ينفذ

لث بيع فقال انا يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم وكان واثله بن الاسقع واقفا فباع
 رجل ناقة له بثلاثمائة درهم فغفل واثله وقد ذهب الرجل بالناقة فسعى وراءه وجعل يصيح بهو يقول يا هذا اشتريتها للجم والظهور
 فقال بل للظهور فقال ان يخفها انقباقا قدرأيته وانما الاتباع السير فعدا فبردها فنفق البائع مائة درهم وقال واثله يرحل الله
 أقسدت على بيعتى فقال انا يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا يحل لاحد أن يبيع ببعاء الابن ملفيه ولا يحل لمن يبع ذلك أن لا يبينه فقد فهموا من النصح أن لا يرضى لآخيه الا ما يرضى
 لنفسه ولم يعتقدوا أن ذلك من الفضائل وزيادة المقامات بل اعتقدوا أن ذلك من شروط الاسلام الداخلة تحت بيعتهم وهذا أمر
 يشق على أكثر الخلق فلذلك يختارون التحلى للعبادة والاعتزال عن الناس لان القيام بحقوق الله مع المخالطة والمعاملة بمجاهدة
 لا يقوم بها الا الصديقون ولن يتيسر ذلك على العبد الابان يعتقد أن من يبع لآخيه العيوب وترويجها السلعة لا يزيد في
 رزقه بل يحقه ويذهب بركته وما يجتمع من مقترقات التليسات يهلكه الله تعالى دفعة واحدة والثاني أن يعلم أن ربح الآخرة
 وغناها خير من ربح الدنيا وغناها وان فوائد أموال الدنيا تقضى بانقضاء العمر وتبقى مظالمها وأوزارها اه فقضى على قوله ولم
 يعتقدوا أن ذلك من الفضائل الخ ان قوله فهموا أن لا يرضى لآخيه الا ما يرضى لنفسه قال ويروى عن محمد بن المنكدر أنه كان
 له شقاق ببعضهم بمئة سنة وبعضها بعشرة فباع في غيبته غلاما مشقة من الخجاسيات بعشر فلما عرف محمد بذلك لم يزل يطلب ذلك
 الامر ابى الذى اشتراها طول يومه حتى وجدته فقال له ان الغلام قد غلط فباعك ما يساوى خمسة بعشرة فقال يا هذا قد رضيت

فقال وان كنت رضى أنت فما لا ترضى لك الا ما رضاه لا لنفسنا فاخترنا احدى ثلاث خصال اما ان تأخذ شقة من العشر يا بديرا همك واما ان نرد عليك خمسة واما ان ترد علينا شقةتنا وتأخذ درهمك فقال أعطني خمسة فرد عليه خمسة فانصرف الاعرابي وجعل يسأل ويقول من هذا الشيخ فقيل له هذا محمد بن المنكدر فقال لا اله الا الله هو الذي نستسقي به في البوادي اذا قحطنا اه وقال في القوت فن ربح من الدنيا أمثال الجبال وخسر عشر الدين فصار يجت تجارته ولا هدى سبيله وهو عند الله عز وجل من الخاسرين قال وروى أن يونس بن عبيد كان برازا فجاءه رجل يطلب ثوب خرقا من غلامه أن يخرج له رزمة الخنز فلما فتحها قال السلام اسأل الله الجنة فقال شل الرزمة ولم يبع منها شيئا خشية أن يكون قد مدحها ويقال انه كانت عنده حلل على ضربين أثمان ضرب منها أربع مائة لكل حللة وأثمان الآخر مائتان فذهب الى الصلاة وخلف ابن أخيه ليبيع فجاءه أعرابي يطلب حللة بأربع مائة فعرض عليه من حلل المائتين حللة فاستحسنها ورضيها فاستراها منه فغشي بها وهي على يده ينظر اليها خارجا من السوق فاستقبله يونس بن عبيد خارجا من المسجد فعرف حللته فقال بكم أخذتم فقال بأربع مائة قال لا تسوي ذلك انما قيمتها ما تنادى بهم فقال انها التسوي سبيلنا خمسة درهم فقال له يونس ان النص في الدين خير من الدنيا كلها ثم أخذ بيده فرداه الى ابن أخيه فجعل يخصمه ويقول أما اتقيت الله أما استحييت أن تبيع مثل الثمن وتترك النص لعامة المسلمين فقال والله ما أخذها الا عن تراض فقال وان (٦١) رضى فهل ارضيت له ما رضى لنفسك ثم ردد على

ثوب مروى وثوب خرثم قال بعد كلام ابن رشد واذا تراضيا على أخذ كل منهما ثوبا باسمه بما يقع عليه من الثمن لم يجز الاعلى القول بجواز جمع الرجلين سلعتيهما في البيع لان كلامهما اشترى من صاحبه نصف الثوب الذي عينه بنصف ما يقع عليه من الثمن وهو لا يعرف الا بعد التقويم ثم قال بعد يسير ما نصه زاد العتيبي في مسئلة أشهب عن ابن كثة لو ابتاع رجلان أرضين حائطيتهما على أن يقتسماهما وأخذ كل واحد ما يليه لم يجز لان مرة يأخذ أحدهما ثلثا ومرة ثلثيها ومرة ربعها ابن رشد هذه تجري على الخلاف في جمع الرجلين سلعتيهما في البيع لانهما دخلا على أن يأخذ كل منهما نصف الأرض الذي يليه بما يصيبه من غنما لا يعلم ذلك الا بعد التقويم لاختلاف الأرض ولو كانت مستوية جاز لان كل نصف منها بنصف الثمن اه منه بلفظه وبه تعلم أن الرابع من القولين المنع كما أفاده كلام ح والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * تقدم عند قوله والعبد الجاني على

ذهب النص عدم الورع وقيل ان البائع يوقف يوم القيامة مع كل رجل كان باعه شيئا وقفه ويحاسب على كل واحد محاسبة على عدد من اشترى منه ومن عامل في الدنيا وقال بعضهم رأيت بعض التجار في النوم فقلت ما فعل الله عز وجل بك قال نشر على خسين ألف صحيفة فقلت هذه كلها ذنوب فقال هذه معاملات الناس عد من كنت عاملته في الدنيا لكل انسان صحيفة مفردة فيما بينك وبينه من أول معاملته الى آخرها اه وقال في المدخل كان السلف رضى الله عنهم يتسببون على لسان العلم مع وجود الورع من أكثرهم حتى حكى عن بعضهم أنه كان بالعراق وكان من المتسبيين وكان أهل ذلك الوقت من العلماء والصالحين والمنقطعين قوتهم من تسبيهم فأرسل اليه وكيه من بلاد السوس يخبر ما أن الحرير قد طلب فيها فان كان عندك شيء فابعه به وان لم يكن عندك شيء فاشتره وابعث فلما أن بلغه الكتاب اشترى حريرا بنحو مائة دينار فلما أن كان في الليل فكر في نفسه وقال اتعت الحرير من صاحبه ولم أعرفه أنه قد طلب ببلاد السوس ولعله لو عرف ما باع على فلم يقدر على النوم في تلك الليلة لاحتمال أن يبعه الموت قبل أن يبين له صاحب الحرير فلما أن أصبح مضى اليه فقال له بلغك ان الحرير قد طلب ببلاد السوس قال لا قال له بلى قد كتب الي وكيلى بذلك أفترى أن تبعه لي قال لا فرده عليه فلما كان الايام يسيرة وباعه بضعف ذلك الثمن وعلى هذا الحال كان تسببه ومع ذلك كان يقول والله ما أعلم اليوم في مالي درهم واحد احلا لا هذا حال القوم عكس ما عليه الحس اليوم تجدد كثير من الناس مغموسا في الاسباب المحرمة أو المكروهة وهو مع ذلك يحلف أن ما في ماله درهم واحد اخر اما فأن الله وانا اليه راجعون على انعكاس الحقائق وتركية النفوس وزهوها بالباطل الذي يحق البركات ويأتي بالسيئات أسأل الله تعالى العافية بعنه اه وقال

ذهب النص عدم الورع وقيل ان البائع يوقف يوم القيامة مع كل رجل كان باعه شيئا وقفه ويحاسب على كل واحد محاسبة على عدد من اشترى منه ومن عامل في الدنيا وقال بعضهم رأيت بعض التجار في النوم فقلت ما فعل الله عز وجل بك قال نشر على خسين ألف صحيفة فقلت هذه كلها ذنوب فقال هذه معاملات الناس عد من كنت عاملته في الدنيا لكل انسان صحيفة مفردة فيما بينك وبينه من أول معاملته الى آخرها اه وقال في المدخل كان السلف رضى الله عنهم يتسببون على لسان العلم مع وجود الورع من أكثرهم حتى حكى عن بعضهم أنه كان بالعراق وكان من المتسبيين وكان أهل ذلك الوقت من العلماء والصالحين والمنقطعين قوتهم من تسبيهم فأرسل اليه وكيه من بلاد السوس يخبر ما أن الحرير قد طلب فيها فان كان عندك شيء فابعه به وان لم يكن عندك شيء فاشتره وابعث فلما أن بلغه الكتاب اشترى حريرا بنحو مائة دينار فلما أن كان في الليل فكر في نفسه وقال اتعت الحرير من صاحبه ولم أعرفه أنه قد طلب ببلاد السوس ولعله لو عرف ما باع على فلم يقدر على النوم في تلك الليلة لاحتمال أن يبعه الموت قبل أن يبين له صاحب الحرير فلما أن أصبح مضى اليه فقال له بلغك ان الحرير قد طلب ببلاد السوس قال لا قال له بلى قد كتب الي وكيلى بذلك أفترى أن تبعه لي قال لا فرده عليه فلما كان الايام يسيرة وباعه بضعف ذلك الثمن وعلى هذا الحال كان تسببه ومع ذلك كان يقول والله ما أعلم اليوم في مالي درهم واحد احلا لا هذا حال القوم عكس ما عليه الحس اليوم تجدد كثير من الناس مغموسا في الاسباب المحرمة أو المكروهة وهو مع ذلك يحلف أن ما في ماله درهم واحد اخر اما فأن الله وانا اليه راجعون على انعكاس الحقائق وتركية النفوس وزهوها بالباطل الذي يحق البركات ويأتي بالسيئات أسأل الله تعالى العافية بعنه اه وقال

أيضا قد حكى عن بعض السلف رضي الله عنهم أن بعض الناس جاءه يطلب منه خرقعة ليشتريها فأمر العبد بأن يخرجها له فأخرجها العبد وضرب عليها بيده فقال له سيده ردها فردها وقال للمشتري لا أبيعك شيئا قال ولم قال لأن العبد ضرب بيده عليها حين أخرجها لك وذلك تحسين لها في عينك فلا أبيعك شيئا أو كما قال فهذا كان فعل السلف في تصرفهم رضي الله عنهم فعلى منوالهم فأنسج كنت محبا لهم والافلاتدع ما ليس فيك فإذا كانت الضربة على الخرقعة مما يزينها عندهم فبالك بغيرها وغيرها اه وقال في القوت حدثونا عن رجل من التابعين رضي الله عنهم انه كان بالبصرة وله غلام بالسوس يجهز له السكر فيكتب اليه غلامه ان قصب السكر قد أصابته آفة في هذه السنة فاشتر السكر قال فاشترى سكرًا كثيرا فلما جاء وقته ربح ثلاثين ألفا قال فانصرف بها الى منزله فلمسكر ليله في الربح فقال ربحت ثلاثين ألفا وخسرت نصحر رجل من المسلمين فلما أصبح غدا الى الرجل الذي كان اشترى منه السكر فدفع اليه الثلاثين ألفا فقال هذا لك بركة الله لك فيها قال ومن أين صارت لي قال لما اشتريت منك السكر لم آت الا من وجهه ان غلامي قد كان كتب الى ان قصب السكر قد أصابته آفة فلم أعلم بذلك ولعلك لو علمته لم تكن تبيعني فقال رحمه الله فقد بدأ علمتني الآن وقد طيبته لك قال فرجع بها الى منزله فبات تلك الليلة ساهرا وجعل يتفكر في ذلك ويقول لم آت الا من وجهه ولم أنصح مسلما في بيعه وولاه استحيا مني فتركه الى فبكر اليه من الغد فقال عافاك الله خذ مالك فهو أصح لقلبي قال فدفع اليه الثلاثين ألفا ثم قال في القوت وليتق (٦٣) البائع مدح السلعة وتنقيتها من الخراف الكلام وليحذر المشتري ذمها

مستحقها عن المدونة ما يحتاجه ما مشهوره هنا من منع جمع الرجلين سلعتيهما في البيع والظاهر أن يحمل كلامهما على أنهم ما قوماً ولا مع أن ذلك للضرورة فتأمله والله أعلم (الثاني) بعد أن ذكر ابن عرفة عن ابن لبابة الجوزي فيما اذا بيع مال كل سلعة ثمنا زاد عنه مشبهاتي الجوزي ما نصه وكذلك لو كانا شركة بينهما بالسوية ولو اختلفت شركتهما في مال لا يقتضاه يجوز في كتاب الشفعة جوازه قلت قوله اذا اختلفت شركتهما لم يجوز مشكل لاقتضائه منع بيع أخ وأخت ماورثاه صفقة واحدة اه منه بلفظه قلت فهم رجه الله قوله شركة بينهما بالسوية على أن كلامهما على نصف كل واحد من المبيعين وليس ذلك مراد ابن لبابة وإنما مراده ان الشركة بينهما في المبيعين سواء بمعنى أن كلامهما على كل من المبيعين مشمل ما يملكه من الآخر فيصدق بما اذا كانا معا بينهما أنصافاً أو ثلاثاً ونحو ذلك بدليل قوله متصل به ولو اختلفت شركتهما في مال يجوز تقييده بقوله فيهما فيزيد

وعبها بما ليس فيها للفساد وأما الايمان على ذلك فانها معصية مجمعة للكسب وقد كان السلف يشددون في ذلك قال أبو ذر كما تحدث ان نقرأ لا يتظر الله اليهم منهم التاجر الفاجر وكان عد من الفجور أن يعدح السلعة بما ليس فيها قال وحده ثنا شيخنا عابد الشط مظفر بن سهل قال سمعت غيلان الخياط يقول اشترى سري السقطي

ما قلناه

كرلوز بستين ديناراً وكتب علي بن رباحه ثلاثة دنانير بجمه فصار للورز بسبعين قاتاه

الدلال فقال أريد ذلك الموز فقال خذه قال بكم قال بثلاثة وستين ديناراً قال الدلال قد صار الكري بسبعين ديناراً قال قد عقدت بيني وبين الله عز وجل عقد الأجل لست أبيع له الاثلاثة وستين ديناراً فقال له الدلال وأنا قد عقدت بيني وبين الله عز وجل أن لا أقش مسلماً لست آخذ هذه الابسةين فلا الدلال اشترى منه ولا سري باعه اه والكركيل يسع ستين قفصاً راجعه أكرار مثل قتل وأقوال والقفير غناية مكايك والمكوك صاع ونصف قاله في المصباح وذكر القسطلاني ان الامام البخاري جلت اليه بضاعة فاجتمع بعض التجار اليه بالعشية وطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم فقال لهم انصرفوا الليلة فجاه من الغد تجار آخرون يطلبونها بربح عشرة آلاف درهم فردهم وقال اني نويت البارحة بيعها للذين أتوا البارحة ولا أحب أن أغير نيتي اه وقال النووي في شرح مسلم ان لجري رضي الله عنه منقبة ومكرمة رواها الحفاظ أبو القاسم الطبراني باسناده اختصارها ان جرياً أمر مولاه أن يشتري له فرساً فاشترى له فرساً بثلاثة دنانير ورجاه به وبصاحبه لينقده الثمن فقال جري لصاحب الفرس فرسك خير من ثمانمائة درهم أتبيعه باربعمائة درهم قال ذلك اليك يا أبا عبد الله فقال فرسك خير من ذلك أتبيعه بخمسمائة درهم ثم لم يزل يزيد مائة فانه وصاحبه يرضى وجري يقول فرسك خير لي أن تبلغ غنائة درهم فاشتراهم فاقبل له في ذلك فقال اني بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم اه وفي الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي والامام أحمد بن حنبل حديث حكيم ابن حزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان صدق أي البيعان وبيننا بركة لهم ما في بيعهما وان كتما وكذبا محقت بركة

بهمما وقوله بورك لهما أى كثر نفع المبيع والنن وقوله محقت أى ذهبت زيادته ونعاقبه وان فعله أحدهما فقط فحسب
بركة شئته فقط ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر فتزعم البركة من بينهما والله أعلم قال فى القوت وفى الخسب
البيعان اذا صدقا ونصحا بورك لهما فى بيعهما واذا كذبا وكما تزعت بركة بيعهما ثم ذكر قصتي جريرواثة ثم قال فانظر
رجل الله الى النصيح للمسلمين الذى يتبعه ذرفعله على كثير من المسلمين انما جاءه لرسول الله صلى الله عليه وسلم من شرط صحة
الاسلام وكان النبي صلى الله عليه وسلم يبايع عليه لانه جاءه من فضائل الدين ولا نهاية قرب المتقين ولانه قال صلى الله عليه
وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة ثلاث ثم سوى بين طبقات الناس فيه فقال لكتابته ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم وقد روى
فى خبر مشهور لا تزال لاله الا الله تدفع عن الخلق سحق الله عز وجل مالم يوتروا صفقة دنياهم على آخرتهم ومالم يبالوا ما نقص
من دينهم بسلامة دنياهم فاذا فعلوا ذلك وقالوا لاله الا الله قال الله كذبتم لستم باصادقين وفى لفظ آخر دت عليهم قال وقد روى بنا
عن بعض التابعين لودخلت هذا الجامع وهو غاص باهلا فقبل لى من خير هؤلاء فقلت من أنصحهم لم لهم فاذا قالوا هذا قلت هو
خيرهم ولو قالوا لى من شرهم قلت من أغشهم لهم فاذا قالوا هذا قلت هو شرهم والغش فى البيع والشراء محرم على المسلمين
ومن كثر ذلك منه فهو فاسق ومن الغش أن ينشر على المشتري أجود الطرفين أو يظهر من المبيع أجود التوبين أو يكشف
من الصنعة أحسن الوجهين وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم (٦٣) من رجل يبيع طعاما فأغبه ظاهره فادخل

ما قبلناه لان اختلاف شركتهم فى المبيعين انما تكون بأن يكون لاحدهما أى أحد
المبيعين النصف وفى الآخر الثلث مثلا ولا آخر فى أحدهما النصف وفى الآخر الثلثان
مثلا وله من ذلك النكتة زاد ابن بابيه لفظه فبهما ولو كان مقصوده ما فهمه من عرفه لم يكن
ازيادتها فائدة بل تكون زيادتها مضرة وهذا لا يخفى مع التأمل على من هو أدنى مرتبة من
الامام ابن عرفة وانما ذلك غفلة منه عن لفظه فهم ما ويدل على ذلك اسقاطها من كلامه
فى قوله قلت قوله اذا اختلفت شركتهم ما يجوز مشكل وقد علمت أنه لا امشكال فيه مع اثبات
اللفظة فيها وانما يجزى الاشكال مع اسقاطها كما فعل هو بانبا وهى ليست بساقطة فلا
اشكال والمجد لله فتأمل به بانصافى (الثالث) فى ح مانصه فرع فان وقع على المشهور
فسخ البيع فان فات فى الموازى بيمضى بالثمن مفضوضا على القيم وفى غير الموازى به انه يمضى
بالقيمة كالبيع الفاسد التوسى وهو أشبه قاله فى ضريح اه منه بلفظه وقوله كالبيع

من غشنا فليس منا قال وحدثنا بعض الشيوخ عن شيخ له من السلف الصالح قال أى على الناس زمان كان الرجل يأتى الى
مشيخة الاسواق فيقول من تزون لى أن أعامل من الناس من أهل الصدق والوفاء فيقال له عامل من شئت ثم أى عليهم وقت آخر كان
الرجل يقول من تزون لى أن أعامل فيقال له عامل من شئت الافلا ناو فلا ناو نحن فى زمان اذا قيل لنا من نعامل قلنا ليس الافلان
وفلان وأخشى أن يأتى على الناس زمان يذهب هذا أيضا قال وقد كان على عليه السلام يمر فى سوق الكوفة ومعه الدرة ويقول يا معشر
التجار خذوا الحق وأعطوا الحق تسلموا ولا تردوا قليل الربح فقهرموا كثيره ما منع درهم من حق الأذهب أضعافه فى باطل قال فى
أخذ الحق وأعطى الحق وعامل بصدق ونصح فهو معاون على البر والتقوى وفى جهاد العدو والهوى سيما فى زمان يكتر فيه الباطل
لان صلاح الدين بصلاح الدنيا وفساده بفسادها تتعلق احدهما بالآخر وحاجة كل واحد منهما الى صاحبه قال وقد غلب الحرام
لان الحلال انما هو فرع التقوى والورع فاذا كثر المتقون وظهر الورعون كثر الحلال فظهر واذا قلوا فاشيا الحرام واتشرف صار
الحلال مستهلكا كما مضى فى الحرام لغربة الورعين وقلة المتقين قال ولا ينبغي للسوق أن يشغل معاش الدنياعن معاش الآخرة
ولا تقطعه تجارة الدنياعن تجارة الآخرة لا يمنع سوق دنياه عن سوق آخره لانه من المؤمنين وبيوت الله عز وجل فى الارض هى
المساجد وهى أسواق الآخرة قال الله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة وآتوا الزكاة وقال عز
وجل فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال قال وادرا كل لتكبره الاحرام فى الجماعة
أحب الى من جميع ما تريح من الدنيا الى أن تموت وفوقها أعز وأشد على من جميع ما تخسر من الدنيا هذا اذا عقل وأبصر تبين له

ذلك وقد كان السلف من أهل الاسواق اذا سمعوا الاذان استدروا المساجد يركعون الى الاقامة وكانت الاسواق تخلو من
التجار وكان في اوقات الصلوات معاش الصبيان وأهل الذمة وكلوا يستأجرهم التجار بالقراريط والدواقي يحفظون الحوانيت
الى اوان انصرفهم من المساجد وهذه سنة قد عرفت في عملهم فافقدوا نفعها وجاه في تفسير لا تلهيهم تجارة الآلية قليل كانوا احدادين
وخرازين فكان أحدهم اذا رفع المطرقة أو غرزا لاسني فسمع الاذان لم يخرج الا سني من الغرزة ولم يرجع المطرقة ورمى بها وقام الى
الصلاة قال وقال بعض العارفين الناس ثلاثة رجل شغلته معادته عن معاشه فتلك درجة العابدين ورجل شغلته معاشه لمعادته فتلك
درجة الناجين ورجل شغلته معاشه عن معادته فهذا حال الهالكين وقال عالم فوقه من أحب الله عز وجل عاش ومن أحب الدنيا
طاش والاحق يغدو ويروح في لاش ثم قال ومن نصح غاية النصح وشد على نفسه غاية التشديد وتسمي لاهوته غاية الجوداً أكثر
من ذلك وانما ذكرناه هؤلاء لنبه الغافلين عن أعمالهم ونكشف بعض ما عفا من طريقهم ولم يكن هؤلاء المذكورون من السوق
من خيار الناس كلهم انما كان الاختيار لله سبحانه والعباد والتسالك المقطعين الى الله عز وجل الزهاد ثم قال فاذا كان المتسبب
في المعاش والمتصرف في الاسواق على الاوصاف المحمودة والشروط الموصوفة فأنما يحكم حاله حافظا لمقامه فانه في سبيل من سبيل
الله عز وجل أفعاله وآثاره حسنة وكل ما تنسب به الى الآخرة وكان عوناً له عليها وطريقاً له الى ما آمن الدنيا فهو من الآخرة واذا
خالف الشروط ولم يستعمل العلم في آواله (٦٤) وفارق التقوى في تصرفه وكان يسعى تكاثراً وتفاخراً وحرصاً على الدنيا جروعا

على ما فاتته من الدنيا من نوع ما في
يديه منها لا ياتي ما ذهب من دينه
اذا سلب دينه ولا ياتي من أين
اكتسب وفيه أنفق فهذا يتقلب
في المعاصي والمكاره ظهراً لبطن
متعرضاً للفتنة من الله عز وجل
يعمل في البعد والهرب منه
تعالى غير مستعد للموت ولا
مؤمن بالحساب أفعاله وآثاره
سيئات فترك التجارة على هذه
الاصناف المذكورة خسر لهذا

الفاسد أي المتفق على فساده فليس فيه تشبيه الشيء بنفسه قال بعضهم والجاري على
ما يأتي هو ما في الموازية اه وأشار الى قول المصنف الآتي فان فات مضى المختلف فيه
بالتن قال أبو علي نقول هو كذلك ولكن عرض عارض فافهمه اه والعارض هو ما أشار
اليه قبل ونصه ولكن كلام التنويني هنا ومتبوعه بما يكون من جهة النظر هو أولى لان
المضر بالتن مفضوض على القيم هو المدخول عليه أولاً وهذا فساد من جهة الثمن فالأولى
الارتجال عنه وعدم النظر اليه اه محل الحاجة منه بلفظه قلت ولا ينبغي ما فيه لان
هذا البحث يجزى في كل مختلف فيه يعضى بالتن لان امضاءه بالتن مع القوات هو
المدخول عليه أولاً أيضاً مع انهم قالوا ان مضيه بالتن من اعادة القول بعبثهم فهم معترفون
بانهم ستم قصدهوا اتمام ما وقع عليه الدخول أولاً ففسخوه قبل القوات جرياً على المذهب
وتعموه بعده رعياً لمقابله فلا محذور في ذلك فتأمل به بانصاف (فرع) من الجهل بالتن

وأهدى سبيلاً ولا توفيق ولا عصمة الا من الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه
وحديث لا تزال لاله الا الله الخ زواهد الحكيم الترمذي بسند يعمل به في الفضائل بلفظ لا يزال قول لاله الا الله يدفع سحق الله
عن العباد حتى اذا نزلوا بالتمزل الذي لا يالون مائة من دينهم اذا سلبت لهم دنياهم فقالوا عند ذلك لاله الا الله قال الله كذبتم
وروي الحاكم والترمذي بسند يعمل به عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل عهد
الى أن لا ياتيني أحد من أمتي بلا لاله الا الله لا يخلط بها شيئاً الا أو جبت له الجنة قالوا يا رسول الله وما الذي يخلط بلا لاله الا الله قال
حرصا على الدنيا وجعلها ومنعها يقولون قول الانبياء ويعملون عمل الجبابرة وفي حاشية العارف أبي زيد الفاسي على البخاري
مانصه وفي الحديث من طلب الدنيا حلالاً واستعفا فاعن المسئلة وسعي على العيال وتعطف على الجار لقي الله ووجهه كالقمر
ليلة البدر ومن طلب الدنيا حلالاً لما فخر امرأته بما كثر لقي الله وهو عليه غضبان ولله درناظم يسوع ابن جماعة اذا قال

مضية قد عمت الاوطان * واتبعوا في فعلهم شيطانا
فلا أمر ينهي عن هتك الحرم * ولا القضاة فاحذر البلاوكم
من قرية وبلدة قد هلك * بالفسق والسكوت ثم شئت
فانظروا في أنفسكم المسكين * واسع الى الخلاص بالسكينه
وكل من يجهل أحكام الشري * والبسيع لا يجلس في سوق القرى

ثم قال

كمثل من لا يحسن الاحكاما * فلا يصير حاكما اماما
كمثل من لا يحسن التوقيفا * فلا يصير كتابا غريفا
كمثل من لا يحسن التدريسا * سوى بالارث فاحذر ان يلبسا
كمثل من يزعم انه طيب * وقطع الاوداج فاصدا فطب
نفسا بكل ما هو محقق * وجنب الجاهل واحذر واثق

قال الامام سيدي أبو القاسم بن خنجر رحمه الله تعالى في شرح البيت الاول أخبر رضى الله عنه ورحمنا ويا به عن المصيبة التي عمت
الاطوان في هذا الزمان من ارتكاب المناكر وأنواع البدع المحرمات واشتهار الخبايا وأنواع القاذورات واطهار الفسق
علانية وأنواع المخطورات ثم قال في شرح البيتين بعده أخبر رضى الله بالمصيبة العظمى التي عمت الاقطار باظهار المنكر
ووقوعه من الفاسقين المجرمين وبسكوت المداهنين الظالمين المارقين من الدين برضاهم وسكوتهم على هتك حرم كتاب الله
وسنة سيد المرسلين وبتواطئهم على ذلك فلا تجد أميرا يذلل نفسه أو مجهودة في نصرته الله ورسوله صلى الله عليه وسلم حتى يكون
الدين كله لله بأقامة سنة رسول الله وأخبر رضى الله بأنه كم من قرية وبلدة قد هلكت بسبب ارتكاب الفسق والمعاصي
علانية وبسكوت الولاة والخاصة عنهم مداهنة كقرطبة وسائر الجزيرة (٦٥) وسبتة وطنجة وأصيلة وما ضار ع ذلك

ثم شئت أحوالهم وأمرؤهم وعامتهم وخاصتهم وجلوا في البلاد
ولم يبق سوى خبرهم وكذلك يفعل
الله بكل أمر عنيد وفاسق مريد
ومذهبن بلندن قال الله تعالى ان
الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا
ما بأنفسهم ثم قال في شرح وكل
من يجهل الايات أراد ان يظلم
رحمه الله أن يعرف بحساسة الجاهل
وأن يحذر من مخالطة الاعند
ارادة التعليم وأخبر أن كل من

ما في نوازل البيوع والمعاوضات من المعيار ونصه وسئل يعني سيدي مصباح رحمه الله
عن رجل اشاع من آخر دارا أو أرضا فلما تم البيع بينهما تمحل البائع للمبتاع ان
طرأ عليه استحقاق في المبيع أن يعطيه مثل ما يستحق عليه في أرض أخرى له معينة
مثلا بمثل وكيف ان كان المثل في عقدة المبيع هل يصح البيع بهذا الشرط أم لا وكيف ان
علم المبتاع أن في المبيع نصيبا لغير البائع فينبهه دلالة عليه رجاء أن يجيزه فتحمّل البائع
للمبتاع بمثل نصيب الاجنبي في أرض له أخرى وكيف ان تحمّل له بمثل ما يستحق من
المبيع في ملكه وله املاك بخة فهل يصح هذا المثل بين لنا هذه الفصول كلها فانما نوازل
كثيرا ما تقع فاجنب في ذلك بما نعتد عليه فاجاب أكرمكم الله اشترط ضمان مثل
المستحق في عقدة البيع بنفسه البيع قال ابن القاسم اذا ليدري أي الصفقتين
اشاع وان كان التزام ذلك بعد عقدة البيع فالبيع جائز والشرط باطل وسواء كان الملاك

(٩) رهوني (خامس) يجهل أحكام البيع والشراء حتى لم يفرق بين المباح منها والمحرم

لا يحل له أن يبيع ولأن يشتري حتى يسأل عن كل بيع له أو شرأ من يوثق به من أهل العلم وان تعاطى ذلك جهلا زجره الحاكم
ووبخه وأمره بالتعلم وان أجلس نفسه للبيع والشراء في الاسواق قبل التعلم زجر ومنع وأمر بالسؤال والتعلم قال وكذلك من
لا يعرف أحكام الكتاب والسنة واجماع الامة لا يحل له أن يصير نفسه حاكما بين خلق الله ولا يحل لامير ولا قاض ولا جماعة من
المسلمين أن يقيموا حاكما لخلق الله جاهلا فان تجرأ أو رضى بالكفر والظلم والفسوق وأقام نفسه للحكم بين الخلق من تلقاء نفسه
وجب على امام المسلمين وعلى جميع المسلمين عزله وزجره وأدبه واستتابته فان لم يتب ومروق من الدين وصار يحكم بغير ما أنزل الله
ككاشياخ البربر وعرفاء الحضرة وعذوب بذهب يهود خبير وجب قتله لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير دينه فاقتلوه
ولقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاضربوا عنقه لان من يحكم بين الخلق بغير شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كفر
بالله وباه بغضب من الله لانه خان رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتدى على الله وأذى الله ورسوله واستوجب لعنة الله قال الله
تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة الآية فويل ثم ويل لمن يحكم بين اثنين بغير ما أنزل الله
مرة في عمره ان مات ولم يتب من كفره ذلك لان من يحكم بغير الشرع من الضالين المضلين ومن المجرمين المميتين شريرة سيدي
المرسلين ومن المكذبين المفتريين على رب العالمين ومن المبدلين للدين ومن المغيرين لدينهم ودين المسلمين لان كل حاكم تولى
الحكم بين اثنين قد أنزل نفسه منزلة خلقه الله الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رأى الصواب المشرع بالكتاب والسنة

وقضى به فقد اصاب وصدق فيؤجر على صدقه وان لم يزوجه الحكم المشروع بالكتاب والسنة وقضى تخميناً وصادف وجه الصواب من غير أن يراه فهو وكاذب فاجر كافر ظالم متعدي فاسق وان خالف قصد او عناداً رحمه أن المصلحة في غير شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو معاند كافر أشتر من كفر بالله فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ثم قال وأخبر أيضاً أنه لا يحل ولا يجوز لمن لا يعرف أصول الوثائق ومعانيها والالفاظ المحتملة والمجتهدة والمهمة والمشاركة وما يحل وما يحرم فيما يبرمه ويكتبه أن ينصب نفسه لكتب ذلك بين اثنين فيصير غير يقابله في جهنم بتعاطيه ما لا يعلم لأن الجاهل يعطى مال الغير لغير ربه ويحل الحرام ويحرم الحلال لأنه ربما يؤول به جهله لأن يطل حقه واجب أو يوجب ما لا يجب أو يحل محرماً أو يحرم مباحاً يجهله فيشترط في الموثق المعرفة بأمور الوثائق كما يشترط في الشاهد الذي يشهد على النساء اللاتي لا تؤمن أنفسهن من النظر اليهن أن يكون ممن شاخ ابن سبعين سنة فأكثر نقل ذلك أبو محمد صالح عن ابن أبي جرة رضي الله عنهم ما ورزقنا العمل بعقضي كلامهما قال وكذلك من لا يحسن التدريس ولم يستحق الجلوس في محل التدريس إلا بالارث عن قريبه الذي كان يدرس العلم في ذلك المحل فلما مات ترك قريباً جاهلاً فمكن من خطة العالم لقرايته منه مراعاة للعالم الميت ولم تراع حرمة الله ولا حرمة كتاب الله ولا حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حرمة سنته فأنتم سكت الحرمات بشرا لمحدثات اذ ذلك من البدع المحرمات وقوله فاحذر من ابليس أي فاحذر الجاهل الذي يتعاطى (٦٦) ما لا يعلم ويفتي بما لا يعلم لأنه وكيل ابليس وتلميذه فاحذر من مخالطته

ومن أخذ العلم عنه ثم قال فهو لاهل خالص أو كان شركة بينه وبين غيره وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونحوه في المعيار أيضاً وسياقه أن المسؤول الشيخ أبو الحسن ونصه وسئل رحمه الله عن فصول تظهر من جوابه فاجاب أكرمكم الله أما الذي باع على أخيه الغائب وشرط عليه المشتري ان لم يجز الغائب المبيع المذكور أعطاء عوض المبيع من أرضه فلا خفاء بان البيع المذكور فاسد وبفسخ البيع وان أجاز الغائب للغرر الذي دخل عليه المشتري اذ لا يدري أيجز أم لا فان أجازتم البيع في المبيع وان أبي أخذ العوض وبين الأمرين تفاوت ولا معنى للغرر الا هذا وإذا كان الأمر كذلك فالفسخ فيه لازم لحق الله ان أجاز الغائب حسب ما تقدم اه منه بلفظه قلت يؤخذ من التعليل المذكور الفساد اذا وقع الشرط على وجه آخر وهو أنه ان قام عليه أحد فانه يرضى القائم من ماله والغرر في هذا الوجه من جهة البائع لأن الثمن الذي أخذه لا يدري أهو في مقابلة

وأدخلها جهنم من يحكم بين اثنين في نازلة وهو لم يعلم حكم الله فيها وكما أهلك نفسه وأدخلها السعير من عرض نفسه لشهادة ولم يتم بحق الله فيها وكما أهلك نفسه وأدخلها الجحيم من عرض نفسه لطب ما هو لم يعرف أمور الطب ولا أصوله ولا حرارة ولا برودة ولا ما ينشأ عن المطعومات والمشروبات ولا ما يحمى به المؤنجات ولا ما يردى من الواردات ولا أنواع الحماسجات ولا ما يرقى به أهل السلوك إلى أعلى الحالات فتبطل كل من عرض نفسه لما لا يعرفه ولا يحسنه واكتفى بالجهل عن التعلم قال وقوله وجنب الجاهل الخ أي وجنب الجاهل في البيع والشراهما لا اذا كنت أنت تعرف وجه الصواب فتسكون أنت اماماً وهو مأموم في صفقتكما وكذلك جنب الجاهل واحذر أن تتخذها كما ينكح وبين أحد من خلق الله وان أراد أن يحكم بينكما فقل له قصدتك عن أقامك في هذه المنزل أن تشخص معي خصي خليفة سيد البرية وهو من يكون عالماً بالأحكام الشرعية فكما لا يحل ولا يجوز لصل أن ياتم عن لا يحسن الفاتحة ولا الطهارة ولا سائر أركان الصلاة فكذلك لا يحل ولا يجوز أن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتخذها كما جاهل بالكتاب والسنة وكما لا يحل للناس أن يقبض حقالك على مديان بمكيال مجهول ولا يميزان مجهول ولا أن تعطى ما كان لغيرك عليك بالمجهول فكذلك لا يحل لك أن تقلد المجهول وأن تعلم أن الله سبحانه أنزل كتابه للحكم بين الناس والكتاب موجود عند الناس قال الله تعالى وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس وقوله واحذر واتق أي واحذر من مخالطة الجهال وموالياتهم وتحكيمهم وغير ذلك من شؤونهم واتق الله سبحانه بمشال أمره واجتناب نهيه اه والله الموفق بفضله

المبيع

وأدخلها جهنم من يحكم بين اثنين في نازلة وهو لم يعلم حكم الله فيها وكما أهلك نفسه وأدخلها السعير من عرض نفسه لشهادة ولم يتم بحق الله فيها وكما أهلك نفسه وأدخلها الجحيم من عرض نفسه لطب ما هو لم يعرف أمور الطب ولا أصوله ولا حرارة ولا برودة ولا ما ينشأ عن المطعومات والمشروبات ولا ما يحمى به المؤنجات ولا ما يردى من الواردات ولا أنواع الحماسجات ولا ما يرقى به أهل السلوك إلى أعلى الحالات فتبطل كل من عرض نفسه لما لا يعرفه ولا يحسنه واكتفى بالجهل عن التعلم قال وقوله وجنب الجاهل الخ أي وجنب الجاهل في البيع والشراهما لا اذا كنت أنت تعرف وجه الصواب فتسكون أنت اماماً وهو مأموم في صفقتكما وكذلك جنب الجاهل واحذر أن تتخذها كما ينكح وبين أحد من خلق الله وان أراد أن يحكم بينكما فقل له قصدتك عن أقامك في هذه المنزل أن تشخص معي خصي خليفة سيد البرية وهو من يكون عالماً بالأحكام الشرعية فكما لا يحل ولا يجوز لصل أن ياتم عن لا يحسن الفاتحة ولا الطهارة ولا سائر أركان الصلاة فكذلك لا يحل ولا يجوز أن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتخذها كما جاهل بالكتاب والسنة وكما لا يحل للناس أن يقبض حقالك على مديان بمكيال مجهول ولا يميزان مجهول ولا أن تعطى ما كان لغيرك عليك بالمجهول فكذلك لا يحل لك أن تقلد المجهول وأن تعلم أن الله سبحانه أنزل كتابه للحكم بين الناس والكتاب موجود عند الناس قال الله تعالى وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس وقوله واحذر واتق أي واحذر من مخالطة الجهال وموالياتهم وتحكيمهم وغير ذلك من شؤونهم واتق الله سبحانه بمشال أمره واجتناب نهيه اه والله الموفق بفضله

المبيع فقط أو في ذلك وفي مقابلة ما يدفعه للقائم إن قام لرضيه به وهو منصوص عليه أيضا
قال في المنتخب مانصه وفي كتاب الجدار و سئل عيسى عن القوم يصطلحون في الموارث
فيضمن الحاضر منهم أمر الغائب إن كره الصلح أو ادعى شيئا فهو له ضامن قال لا أرى هذا
يجوز وأراه مفسوخا اه منه بلفظه ونحوه لابن حبيب عن الأخوين وأصبح ونقله في
الدر النشور وقبله ولم يحك خلافة ونصه وحكي ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون
وأصبح في القوم يصطلحون في موارث بينهم وبعضهم غائب فيضمن الحاضر رضا
الغائب إن كره الصلح وادعى شيئا أن هذا لا يجوز ويفسخ اه منه بلفظه ونحوه في المفيد
وساقه غير معزو وكاله المذهب ونصه وإذا اصططح قوم في موارث وضمن حاضرهم أمر غائبهم
إن كره الصلح وادعى شيئا فذلك مفسوخ اه منه بلفظه ونقله موافقا كتاب المغارسة وما
معها في الشرح بزيادة وإيضاح ونصه قال ابن هشام إذا اصططح قوم في موارث وضمن
حاضرهم أمر غائبهم يعني أن الغائب إن كره الصلح وادعى شيئا فإن الحاضر يتولاه فإنه
لا يجوز وذلك مفسوخ اه وهذا كثير الوقوع في زماننا لجهل الناس بل والمتولين للفصل
بينهم بالحكم والله أعلم اه منه بلفظه ووقوعه في زماننا أيضا كثير وسببه في وقتنا أشد والله
أعلم (ورطل من شاة) قول ز وأريد البعض الصواب إسقاطه لأنه سيصرح بما يخالف
هذا المفهوم راداعا على نت انظره قريبا عند قوله وشاة قبل سلخها (وحنطة في سنبل
وتبن إن بكيل) قول مب فالحياض من تنبله للمنقوش بما في الأندري يعني به عند
الأخذ من الأندرا لفهمه المنقوش على هذا خلاف ما فهمه عليه أبو علي ونصه والمنقوش
هو المخلوط بحيث لا يبقى سنبله لناحية كما هو محقق في كلام ابن عبد السلام وغيره ثم قال
ومن خدم الزرع ومارس خدمته علم أن ما أشار إليه ابن عبد السلام حق لأمرية فيه
وذلك أن الزرع إذا خلط في الأندروهي القاعة في لغتنا لا يمكن حرزه والقت في لغتنا إنما
يطاق على القليل فإذا جع بعضه إلى بعض في محله سمي مطا فإذا جعل في القاعة سمي نادرا
والحرز إنما يكون في القت كما لا يخفى فافهمه اه منه لمخصا بلفظه وهو حق لاشك فيه ومب
أول كلام عياض على ذلك ليرد له ما نقله عن ابن عرفة عن ابن رشد أن الصواب جواز بيع
القمح في الأندر قبل درسه لأنه يحزرو يرى سنبله وحله كلام عياض على ذلك بعيد من
كلامه على نقل ابن عرفة ونصه والحب إذا اختلط في أندره وكس بعضه على بعض قال
عياض لا يجوز بيعه وإن كان حرما أو قبضا يأخذها الحرز فقولان وسمع ابن القاسم لا يباع
القمح في أندره بعد ما يحصده في تبنه وهو غير ابن رشد يرفي تبنه بعد درسه وأما قبل درسه
فجاء لأنه يحزرو يرى سنبله ويعرف قدره وقيل لا يجوز وقاله التونسي وحل غيره السماع
عليه والصواب الأول وهو نقل الجلاب عن المذهب اه منه بلفظه فقوله عياض
وكس بعضه على بعض مطلق فيشمل ما إذا كان فرشات بعضها فوق بعض ويشمل ما أخذ
منه للدرس وليس في كلامه ما يو جب تقييده بما حله عليه بل مقابله ذلك بقوله وإن
كان حرما أو قبضا يأخذها الحرز الخ يوجب حله على إطلاقه وينع من تقييده بما ذكره
وحله قول ابن رشد وأما قبل درسه فجاء لأنه يحزرا الخ على ما يشمل جعله فرشات بعضها

(ورطل من شاة) قول مب
لأن مفهومه الخ أي كما سيصرح
به ز عند قوله وشاة قبل سلخها
(وحنطة الخ) قول مب في
التنبية يعني به عند الأخذ الخ
خلاف ما فهمه عليه أبو علي قائلا
والمنقوش هو المخلوط بحيث لا يبقى
سنبله لناحية أي كما هو محقق في
الأندر المكس والحرز إنما يكون
في القت وهو إنما يطلق على القليل
اه وهو حق لاشك فيه وما أوله
عليه مب ليوافق نقل ابن عرفة
أن الصواب جواز بيع القمح في
أندره بعيد من كلام عياض الذي
نقله ابن عرفة والتوفيق يحصل
بحمل نقل ابن عرفة على ما إذا كان
فرشة واحدة أو حرما بدليل تعليقه
وهو الذي يفيد الذلل أيضا انظر
الاصل

فوق بعض فيه نظر ظاهر لان تعليق له بقوله لانه يجوز ويرى سنبله يمنع من ذلك اذا لا يمكن رؤية سنبله كله ولا حرزه وهو في اندره فرشات لان كل فرشة تسبب سنبلا ما تحتمل او تمنع من رؤيته وحرزه وانكار هذا انكار للمحسوس فكلام ابن رشد انما هو فيما يرى سنبله وهو ما كان فرشة واحدة أو حرما أو قبضا ويدل على ذلك زيادة على ما ذكرناه قوله وقيل لا يجوز وقاله التونسي لانهم ما القولان المتقدمان في كلام عباس فيما كان حرما أو قبضا يأخذها الحزر ولنسبة المقابل للتونسي وهو يقول بالمنع فيما كان حرما أو قبضا كما في ضيغ عند قول ابن الحاجب ويخلاف الزرع قائما وكذا المحسود على الأشهر ونصه والأشهر في المحسود الجواز قياسا على القائم وقيل بالمنع قياسا على ما كان منه حال الدرس وهو قول التونسي وظاهر كلامه أن الجواز أعم من أن يكون حرما أم لا وينبغي أن يقيده بما إذا كان حرما فقد قال صاحب الأكمال لا خلاف أنه لا يجوز بيعه اذا خلاط في الأندر اه محل الحاجة منه بلفظه وهذا هو المستفاد أيضا من كلام ابن عرفة السابق وهو قوله والصواب الأول وهو نقل الجلاب عن المذهب وعمراده بالأول القول بالجواز لان محله اذا كان حرما ونحوها مما يأخذ به الحزر بدليل عزوه للجلاب ونص الجلاب ولا بأس ببيع الزرع اذا ليس واشتد ولا بأس ببيعه بعد حراره اذا كان حرما اه منه بلفظه ويتأمل ذلك كله مع الانصاف يظهر لك ما في كلام مب والله الموفق (لامنفوشا) قول ز وبانه عطف على قت الخ هو أحسن الاجوبة التي عندنا وأحسن منه ما في مب (الأن يخير) ضيغ قال بعض الاندلسيين وينبغي أن يشترط الخيار لهامامه والالم يجوز اذا كان يختلف اه وهو الظاهر لان المبيع مجهول لكل منهم ما والله أعلم (ودقيق حنطة) قول ز فنيها ولا يجوز الخ يقتضي أن ما فيها هو مسئلة المصنف وليس كذلك بل هو غيرها كما هو ظاهر خلاف ما يوهمه ق انظر ضيغ

(لامنفوشا) قول ز وبانه عطف على قت الخ هو أحسن الاجوبة التي عندنا وأحسن منه ما في مب (الأن يخير) ضيغ قال بعض الاندلسيين وينبغي أن يشترط الخيار لهامامه والالم يجوز اذا كان يختلف اه وهو الظاهر لان المبيع مجهول لكل منهم ما والله أعلم (ودقيق حنطة) قول ز فنيها ولا يجوز الخ يقتضي أن ما فيها هو مسئلة المصنف وليس كذلك بل هو غيرها كما هو ظاهر خلاف ما يوهمه ق انظر ضيغ

ومما يدل على أنهم ماستلثان أنه ذكرهما معاً في كتاب الجعل من المدونة وصرح بذلك في
 ضيح عند قول ابن الحاجب وكذلك الدقيق قبل الطعن على الأشهر ونصه ثم له حالتان
 تارة يقول آخذ منك من دقيق هذا القمح صاعاً بكذا وهو في ضمان البائع حتى يوفيه
 بمطعوناً وتارة يقول أشتري منك هذا الصاع على أن تطعنه فإذا وفاه إياه حبا خرج من
 ضمانه وهو بيع وإجارة والمصنف إنما أراد الأولى فوجهه الأشهر أن الطعن متقارب
 ورأى مقابله أن الطعن مما يختلف اهـ منه بلفظه (وصاع أو كل صاع من صبرة وان
 جهلت) لو قال ولو جهلت لرد الخلاف المذهبي لكان أحسن ابن عرفة والروايات معها
 في مواضع عدة جواز بيع عدد أصع أو أقل من صبرة أو كلها على الكيل كل صاع أو قنير
 بكذا ابن رشد منه ابن مسلمة لجهل الثمن حين العقد قلت قال ابن حريث قال سحنون
 لا يجوز وهي الرواية القديمة اهـ منه بلفظه * (مسئلة) * قال ابن عرفة متصلاً بما
 مر عنه أنفاً مانصه وسمع القرينان لاخير في شراء صبرة ثلاثة أصع بدينار على زيادة
 ثلاثة أصع على الجملة ابن رشد لا بشرط الزيادة يصير الثمن مجهولاً ان بلغت الصبرة تسعة
 أصع كان للدينار أربعة أصع وان بلغت اثني عشر كان له ثلاثة أصع وثلاثة أرباع اهـ
 منه بلفظه (وشاة واستثناء) أربعة أرباع (قول مب وبه تعلم أن قول ح ان أبا
 الحسن حمل المدونة على جواز استثناء قدر الثلث فيه نظراً لانظر فيه لان مراد ح ما قاله
 أبو الحسن آخراً عند قولها ثم رجع فقال لا بأس به في الارتطال اليسيرة الثلث فأدنى لانه
 قال عقبه مانصه عياض كذا هي بضم التاء الأولى في روايتنا وفي كثير من النسخ وهو
 مراده بقوله أو دون ذلك وقاله أشهب وعنده ابن وضاح مكان الثلث الثلاث اهـ فقد
 اعتمد أبو الحسن كلام عياض وسلمه وعياض اعتمد رواية الثلث وهي صريحة في جواز
 استثناء الثلث ولا ينافي ذلك ما قاله أولاً ونقله مب لانه جرى على ألفاظ الكتاب فتأمل
 بإناصاف * (تنبيه) * كلام المدونة على رواية ابن وضاح ظاهر لا إشكال فيه وأما على
 رواية الثلث التي حمل عليها أبو الحسن كلامها ورجحها عياض فهو مشكل لانه منافي
 لقولها أولاً ولم يبلغ به مالك الثلث والظاهر في الجواب أن يحمل قولها أولاً ولم يبلغ به مالك
 الثلث على التجوز في العبارة وان المراد ولم يبلغ به مالك مجاوزة الثلث والقرينة على ذلك
 ما قاله آخراً وأما الجواب بأن الرجوع وقع مرتين وأنه كان أولاً يقول بمنع الاستثناء
 مطلقاً كرواية ابن وهب ثم رجع عنه إلى جواز استثناء الثلث فأدنى فلا دليل عليه من
 كلام المدونة فتأمل والله أعلم (وصبرة وثمره واستثناء قدر ثلث) قول ز فأقل لا أكثر
 صواب قال ابن رشد اتفاقاً قول ز وقرن للمشهور الخ هذا الفرق للمازري وقد نقله
 ابن عرفة والمصنف في ضيق و غ في تكميله وقبلوه وقول ز الا أنه أقل
 من ثلث الجميع صوابه كما قاله مب الا أنه ثلث الجميع فأقل وقول ز فاختلف فيه
 قول مالك وأخذ ابن القاسم وأشهب بالنسخ هو نحو قول ضيح فاختلف قول مالك في
 الاجازة والمنع وأخذ ابن القاسم وأشهب بالمنع اهـ منه بلفظه لكنه مخالف لما في ابن
 عرفة اذ لم يعز مالك المنع أصلاً ونصه والروايات جواز بيع ثمر الحائط واستثناء ثلث

(وان جهلت) لو أنى بلولرد الخلف
 المذهبي * (مسئلة) * قال ابن عرفة
 وسمع القرينان لاخير في شراء صبرة
 ثلاثة أصع بدينار على زيادة ثلاثة
 أصع على الجملة ابن رشد لان ذلك
 يصير الثمن مجهولاً ان بلغت الصبرة
 تسعة أصع كان للدينار أربعة أصع
 وان بلغت اثني عشر كان له ثلاثة
 أصع وثلاثة أرباع اهـ (وشاة
 واستثناء الخ) تنظير مب في كلام
 ح ساقط لان مراد ح ما قاله
 أبو الحسن آخراً عند قولها ثم رجع
 فقال لا بأس به في الارتطال اليسيرة
 الثلث فأدنى والظاهر في التوفيق
 بين كلاميهما أن يحمل قولها ولم يبلغ
 به مالك الثلث على التجوز أي ولم
 يبلغ به مالك مجاوزة الثلث كما يدل
 عليه ما قاله أخيراً والله أعلم (وصبرة
 وثمره الخ) قول ز فأقل لا أكثر
 قال ابن رشد اتفاقاً وقول ز
 وفرق للمشهور الخ هذا الفرق
 للمازري وقول ز فاختلف فيه
 قول مالك الخ نحو في ضيح وهو
 مخالف لما لابن عرفة اذ لم يعز
 مالك المنع أصلاً

ثم كذا من صنف ان كان المستثنى ثلثه فان كان اكثر منه وهو ثلث ثمر الحائط ففي منعه مطلقا وجواز ان كان في الصنف فضل بين بعد المستثنى ثلثها يكره لاصبح مع صحنون وسماعه ابن القاسم وسماع القرينين وسماع ابن القاسم اه منه بلفظه وقول ز كحري كافي ابن عرفة الخ ماعز ابن عرفة هو كذلك فيه عن سماع اصبح ابن القاسم لكن كلامه يوهم ان ابن عرفة سلم التفصيل المذكور وليس كذلك بل زاد مانصه ابن رشد قوله ان يشتري ثلثه فاقول ان كان لم يتقدم مائة والمعروف من قولهم والجارى على اصولهم جوازهم فقد اومقاصه ان لم يكونا من اهل العينة لان بيع النقد لا يتم فيه الا عيني فان كان من اهل العينة لم يجز شراؤه الا مقاصه وقوله يتم فيه بعد النقد والتفرق اهل العينة الصواب ان تفرقهم بعد التساقيد رفعهم عنهم وعلى قوله لا ترفعهم عنهم الا بعد التفرق والطول كقولها فيمن باع دراهم من رجل بدنانير ثم اراد ان يشتري منه دنانير وهو في هذه المسئلة تبعدها منه بلفظه * (تنبيه) * قال طي ومحل جواز استثناء الثلث فاقول اذ لم يكن على ان يأخذ من حينه والا فيجوز مطلقا الخ هو في عهدته بل يردده ما علوا به منع ما زاد على الثلث في الصبرة انظر ح والاصل والله أعلم (وجلد وساقط الخ) ضيغ ودليله ما رواه ابو داود في مراسله عن عروة بن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو ابو بكر مهاجرين الى المدينة مر براعى غنم اشترى منه شاة واشترط سلبها له ولا يقاس الحضر عليه لانه انما جاز في السفر لكونه لا قيمة له هناك فخفف الغرر انتهى وقول ز وتردد الابهرى الخ كلام ابن عرفة وضيغ يفيد ان تردده انما هو في السفر اذا كانت له قيمة لافي الحضر اذا لم تكن له قيمة خلاف ما يقتضيه ز من انه في الصورتين معا انظر الاصل

ثم كذا من صنف ان كان المستثنى ثلثه فان كان اكثر منه وهو ثلث ثمر الحائط ففي منعه مطلقا وجواز ان كان في الصنف فضل بين بعد المستثنى ثلثها يكره لاصبح مع صحنون وسماعه ابن القاسم وسماع القرينين وسماع ابن القاسم اه منه بلفظه وقول ز كحري كافي ابن عرفة الخ ماعز ابن عرفة هو كذلك فيه عن سماع اصبح ابن القاسم لكن كلامه يوهم ان ابن عرفة سلم التفصيل المذكور وليس كذلك بل زاد مانصه ابن رشد قوله ان يشتري ثلثه فاقول ان كان لم يتقدم مائة والمعروف من قولهم والجارى على اصولهم جوازهم فقد اومقاصه ان لم يكونا من اهل العينة لان بيع النقد لا يتم فيه الا عيني فان كان من اهل العينة لم يجز شراؤه الا مقاصه وقوله يتم فيه بعد النقد والتفرق اهل العينة الصواب ان تفرقهم بعد التساقيد رفعهم عنهم وعلى قوله لا ترفعهم عنهم الا بعد التفرق والطول كقولها فيمن باع دراهم من رجل بدنانير ثم اراد ان يشتري منه دنانير وهو في هذه المسئلة تبعدها منه بلفظه * (تنبيه) * قال طي ومحل جواز استثناء الثلث فاقول اذ لم يكن على ان يأخذ من حينه والا فيجوز مطلقا الخ هو في عهدته بل يردده ما علوا به منع ما زاد على الثلث في الصبرة انظر ح والاصل والله أعلم (وجلد وساقط الخ) ضيغ ودليله ما رواه ابو داود في مراسله عن عروة بن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو ابو بكر مهاجرين الى المدينة مر براعى غنم اشترى منه شاة واشترط سلبها له ولا يقاس الحضر عليه لانه انما جاز في السفر لكونه لا قيمة له هناك فخفف الغرر انتهى وقول ز وتردد الابهرى الخ كلام ابن عرفة وضيغ يفيد ان تردده انما هو في السفر اذا كانت له قيمة لافي الحضر اذا لم تكن له قيمة خلاف ما يقتضيه ز من انه في الصورتين معا انظر الاصل

وأبو بكر مهاجرين الى المدينة مراعى غنم اشترى منه شاة واشترط تسليمه الى ياقاس
 الحضرمي عليه لانه اغتاز في السفر لكونه لا قيمة له هناك تخف الغرر اه منه بلفظه (ولم
 يجبر على الذبح فيه ما) أى في مسئلة استثناء الجلد والساقط في السفر فقط ومسئلة استثناء
 الجزم مطلقا وما اقتصر عليه المصنف في الاولى هو مذهب المدونة قال غ في تكميله قال
 المازري التحقيق جبر المشتري هنا على الذبح خلافا لما في المدونة وعلى ما في المدونة
 اقتصر اللغمي وابن يونس اه منه بلفظه وظاهر المصنف في الثانية أنه لا يجبر على الذبح
 ولو اشترط عليه وهو المنصوص لعيسى وبعض القرويين وتردد بعض شيوخ ابن يونس هل
 يجبر مع الشرط أم لا وصب ابن يونس عدم الجبر وحكى ابن الحاجب في ذلك قولين وتعبه
 ابن عرفة بأنه لا يعرف القول بالجبر هذا محصل ما في ح وسلم ابن عبد السلام والمصنف
 كلام ابن الحاجب وزاد ابن عبد السلام مانصه والظاهر الجبر لدخوله على ذلك والمؤمنون
 عند شروطهم اه قال في ضيح واقتصر اللغمي على القول بعدم الجبر المازري وهو
 الذي نص عليه الاشياخ خليل ويدل عليه قولهم يجوز ولو كان على الذبح كان يجبر
 كان فيه شراء اللحم مغيبا اه منه بلفظه (بخلاف الارطال) قول ز وأجرة الذبح
 والسلخ الخ قد علمت ما قاله مب هنا ولكن كلام ابن عرفة يفيد أن الراجح في أجرة
 السلخ عند استثناء الجلد كونها على المشتري انظر كلامه بعد هذا عند قوله ضمن المشتري
 جلدا الخ وتأمله (وخبر في دفع الخ) هذا مذهب المدونة وكلامه فيها مشكل متناقض وقد
 قال ابن رشد ان ما في المدونة استحسان والقياس شركته ما بقيمة الجلد والبعر اه نقله
 ابن عرفة و غ في تكميله وقول ز ومحل التخيير حيث لم يذبحها فلذا قدرنا بدل أو
 مثل الخ سكنت عنه تو و مب وفيه نظر أما تقدير بدل فلا يصح لان البدل كما يصدق
 بكونه رأسا مثلا يصدق بكونه دراهم أو نحوها والمصنف قد قابل ذلك بقوله أو قيمتها فتأمل
 وأما تقدير مثل فهو وان صحت مقابله بقوله أو قيمتها لكن لا اشعار فيه بالقياس المذكور
 خلاف ما دل عليه كلامه فتأمل وقول ز وانظر هل يوم استحقاق الاخذ أو يوم القوات
 قال شيخنا ج بل يوم القوات ولا ينبغي أن يتوقف فيه اه وهو ظاهر * (فائدة) * هذه
 احدى المسائل التي وقع القضاء فيها بالمثل في المقوم قال غ في تكميله مانصه وأما
 ما سطره غير واحد من المحققين كان سهلا والباجي وابن رشد من أن هذه المسئلة ونظائرها
 في المدونة تدل على القضاء بالمثل في العروض فعلوم مشهور وصرح الباجي بأنها رواية
 عن مالك وفي صحة الاعتراض عليه نظر لانه ثقة راسخ القدم اه منه بلفظه وجهها
 تت عند قوله في الضمان ورجع عما أتى ولو مقوما ونصه وهذه احدى المسائل التي
 يضمن فيها المقوم بالمثل ومنها شاة الزكاة اذا تلف المالك الغنم بعد الحول ومنها الحيوان
 المقرض ومنها الجارية المقرضة حيث يجوز قرضها فلزمه مثلها ومنها من هدم مسجدا
 أو بعضه لزمه اعادته كما كان لثلاي يوردي أخذ القبية لبيع الوقف وتغييره عما كان عليه
 ثم نظمها في ثلاثة آيات قال تو هناك مانصه على أن الجارية داخله في الحيوان
 المقرض على أنه لا خصوصية للحيوان بل المقوم يضمن بعمله مطلقا في القرض ولذلك قلت

(ولم يجبر على الذبح فيه ما) قول ز
 أى في مسئلة الجلد مع الساقط يعنى
 على مذهب المدونة واقتصر عليه
 اللغمي وابن يونس وقال المازري
 التحقيق جبره وقول ز ومسئلة
 الجزم ظاهره ولو اشترط عليه الذبح وهو
 المنصوص لعيسى وبعض القرويين
 واقتصر عليه اللغمي للمازري وهو
 الذي نص عليه الاشياخ واختاره
 المصنف في ضيح قائلوا لا كان
 فيه شراء اللحم المغيب اه وصبه ابن
 يونس وقيل يجبر حيث نذر واستظهره
 ابن عبد السلام قائلان المؤمنين
 عند شروطهم اه (بخلاف الارطال)
 قول مب وأما السلخ ففي الجلد الخ
 كلام ابن عرفة يفيد أن الراجح كون
 أجرته على المشتري والله أعلم (وخبر
 في دفع الخ) هذا مذهب المدونة ابن
 رشد وهو استحسان والقياس
 شركته ما بقيمة الجلد والبعر اه
 وقول ز فلذا قدرنا بدل الخ فيه
 نظر اما تقدير بدل فلا يصح لصدقه
 بالدراهم ونحوها والمصنف قد قابل
 ذلك بقوله أو قيمتها وأما تقدير مثل
 فلا اشعار فيه بالقياس الذي ذكره فتأمل
 وقول ز أو يوم القوات الخ هذا
 هو المتعين واعلم أن هذه احدى
 المسائل التي يضمن فيها المقوم بالمثل
 وقد ذكرها تت نظاما وثرا عند
 قول المصنف في الضمان ورجع عما
 أدى ولو مقوما ونظمها تو بقوله

عوضا من الايات الثلاثة على جهة التقريب

ضمن مقوما بمثل في ضمان * قرض زكاة وجراهم مكان

والتسكير للنوعية فالمراد مكان مخصوص وهو الوقف اه منه بلفظه قلت أغفلامعا

مسئلة الجلد هذه وقد ثبتت بيته بيت فيه ما أجله مع ذكر هذه المسئلة فقلت

محبس وجلد استثناء من * باع ودفع قيمة في ذا حسن

هذا وفي عدشاة الزكاة من هذا مسامحة اذ لم يترتب في ذمة المالك شاة معينة اذ لا يتعين عليه

قبل القوائم شاة بعينها ولا يلزمه اعطاؤها لو لم تكن تلك الغنم منها بعينها فهي شبهة بما في

الذمة كن أسلم لرجل في شاة مشاة فدفعها له فلا يقال في ذلك ضمان المقوم بمثله فتأمل

منصفا (وهل التخيير للبائع الخ) مانق له مب هنا عن ح يدل على أن القول الثاني

أقوى خلاف ما يقتضيه تصدير المصنف بأنه للبائع * (تنبيه) في ق مانصه ثالث

الاقوال أن يكون الخيار للمبتاع ووصوبه ابن محرز ابن عرفة وهو ظاهر المدونة ولم يعز ابن

عرفة القولين الآخرين اه وهو يفيد رجحان الثاني كما قلناه لكن في قوله ولم يعز ابن عرفة

الخ نظر بل ابن عرفة عز الاقوال الثلاثة لنقل ابن محرز فان عني ق أنه لم يعين قائمها ففيه

نظر أيضا لانه أيضا لم يعين قائل الآخر ونص ابن عرفة وفي كون الخيار في أحدهما للبائع

أو لمبتاعه ثالثا للما كما لنقل ابن محرز ووصوب الثاني قلت هو ظاهرها اه منه بلفظه ونقله

ابن غازي في تكميله محلا ونص ابن عرفة وفي تعيين الشروي أو القيمة للبائع أو للمبتاع

أو للما كما ثلاثة نقلها ابن محرز ووصوب أنه للمبتاع اه منه بلفظه (ضمن المشتري جلد

الخ) هذا قول ابن القاسم في سماع أصبغ وقال في سماع عيسى لاضمان عليه وردهما

ابن دحون الى وفاق لجل الاول على انه شرط بتأخر الذبح والثاني على عدم التفريط واختار

ابن رشد أنه خلاف وسلمه المصنف في ضح ونص مانق له عن ابن رشد فالصحيح في المسئلة أن

قولي ابن القاسم محمولان على الخلاف وأن الخلاف في ذلك مبني على المستثنى هل هو مبيع

فلا يكون على المشتري ضمان أو مشتري فيكون عليه الضمان وكان البائع باع جميع

الشاة بعشرة وبجلدها فاذا كانت قيمته درهمين رجع عليه بسدس قيمة الشاة لانه بمنزلة من

باع شاة بعشرة وعرض اه كلام ضح وكذا نقل ابن عرفة كلام ابن رشد بلفظ

والصواب جل السماعين على الخلاف وهما بناء على أن المستثنى مشتري أو مبيع اه

وزاد عقبه مانصه قلت لا يتم اجراء الاول على الاول لزيادة أن السلخ على المشتري

كتوفيته والاضمان الجزاف بالعقد اه منه بلفظه وما قاله ابن عرفة حق لا اشكال

فيه وهذا كلامه الذي وعدناك به قبل وقلنا انه يفيد ما ذكرناه من أن أجرة السلخ على

المشتري فتأمل وعلى هذا فالضمان مشهور مبني على ضعف لان المشهور في المستثنى

أنه مبيع والله أعلم * (تنبيه) * موضوع هذا أن الحيوان مات بنفسه وانظر اذا مات بفعل

المشتري ما الحكم في ذلك أما الضمان فلا ظنهم يختلفون فيه ولا سيما اذا تم مد ذلك

والظاهر أنه كاستحيائه فيجوز فيه ما سبق * (فرع) قال ابن عرفة مانصه ولو استثناء

حيث لا يجوز بالحضر وهلكت الشاة بعد قبضها ببناءها من الله ففي ضمانه قيمتها

ضمن مقوما بمثل في ضمان

قرض زكاة وجراهم مكان

قال والتسكير للنوعية فالمراد مكان

مخصوص وهو الوقف اه وبقيت

عليه مسئلة الجلد ولذلك ذيله

هو في بقوله

محبس وجلد استثناء من

باع ودفع قيمة في ذا حسن

والمراد بالزكاة شاة ممتلا اذا تلف

المالك الغنم بعد الحول وفي عدها

من هذا مسامحة لانه لم يترتب في

ذمته شاة معينة فهي شبهة بما في

الذمة فتأمل والمراد بالجزاء جزاء

الصيد والله أعلم (وهل التخيير الخ)

مانق له مب عن ح يدل على

أن القول الثاني أقوى وكذا ما في

ق انظره والاصل (ضمن المشتري

الخ) بناء على أن المستثنى مشتري

وهو ضعيف فالضمان مشهور

مبني عليه ابن عرفة ولا يتم هذا الا

بزيادة أن السلخ على المشتري كتوفيته

والاضمان الجزاف بالعقد اه

وهو واضح انظر الاصل

بجلدها أو دونه نقلا ابن رشد عن ظاهر سماع عيسى رواية ابن القاسم مع قوله في رواية
 عيسى وأصبح وقول مضمون والتخريج على أن المستثنى مشتري وقول غيرهم على أنه
 مبقى اه منه بلفظه وكلامه يفيد أن الرابع هو الاول لانه المنصوص وان كان الثاني هو
 الجاري على المشهور ومفهوم قوله باهر من الله أنهم الوهيك بسببه لوجب عليه غرمها
 بجلدها قول واحد او هو يؤيد ما قلناه قبل والله أعلم * (مسئله) * قال ابن عرفة وفي
 تضمين الصانع منها من وهب لرجل لحم شاة ولا يخرج لدها فغفل عنها حتى ولدت فولدها
 لذى اللحم وعليه مثل الجلد أو قيمته لصاحبه ولا شيء له من قيمة جلد الولد ولا مثله ولذى اللحم
 استحياؤها ويغرم لذى الجلد مثله أو قيمته ولو هلك الشاة لم يكن له في الولد شيء اه
 منه بلفظه وسكت عن الجلد هل يضمه أم لا والظاهر انه لا يضمه ولا يجري فيه القولان
 السابقان والله أعلم (وجزاف ان رى) قول مب ووجه ابن عرفة المنع فقال وجهه
 أنه يطلب في الصبر زيادة على معرفة قدرها الخ ليس توجيهه ابن عرفة جوابا عن قول ابن
 رشد وهي تفرقة لاحظ لها في النظر كما قد يتوهم من اتيانه بكلام ابن عرفة عقب كلام ابن
 رشد بل كلام ابن عرفة تقرير لا اعتراض ابن رشد المذكور بل تأمله وانما ذكر ذلك ابن
 عرفة ترجيحاً لما في المدينة من أنه لا بد من حضور الصبرة ورؤيتها حين العقد خلافاً لما
 رجحه ابن رشد من أنه لا يشترط حضورها وبكتفي فيها بالرؤية السابقة وانما قلناه انه تقرير
 للاعتراض لقوله ويلزم مثله في الزرع الغائب فاصل كلام ابن عرفة أنه يقول ماذا كره ابن
 رشد من أنها تفرقة لاحظ لها من النظر صحيح لكن توجيهه ما في الواضحة من الاكتفاء
 بالرؤية السابقة في بيع الجزاف غير صواب بل الصواب ما في المدينة من رواية ابن القاسم عن
 مالك وقول مب عن ح قلت الذي يظهر من كلام المدينة انه يغتفر عدم حضور الزرع
 والتمار حال العقد عليهم اجزا فالظهور التغير فيهما ان حصل بعد الرؤية المتقدمة الخ هو
 جواب عن اعتراض ابن رشد الذي اقراه ابن عرفة بحسب ما مر قريبا قلت سلم جواب ح
 غير واحد كافي على وجس و تو و مب وشيخنا ج وهو غير مسلم لان المقصود من
 الرؤية حين العقد عدم اشتراطها حصول المعرفة بالمبيع واتقاء الجهالة عنه حين
 حصول العقد وانبرامه وهذا يستوي فيه الصبرة والزرع القائم والثمر في رؤس الاشجار
 وكون الزرع والثمر اذا أخذت منها شيء بعد العقد يدرك بخلاف الصبرة شيء آخر اذا يلزم
 من ادراك النقص في الزرع والثمر بعد العقد ان وقع فيهما معرفة قدرهما وقت العقد
 وغاية ما يدرك اذ ذلك أن هذا المبيع الآن نقص عن حاله عند الرؤية السابقة على العقد
 وهل الاخذ منها وقع قبل العقد أو بعده وهل نقص منهما قدر وسق مثلاً أو أقل أو أكثر
 لا دليل يدل عليه ثم لو سلمنا تسليمنا جدياً أنه يدرك بذلك قدر ما كان عليه حال العقد فهذه
 معرفة حادثة متأخرة عن العقد وهي لا تنفذ قطعاً ولا يرتفع بها الفساد للجهالة الواقعة حين
 العقد وهذا أمر بدعي عن عند من له في الانصاف أدنى نصيب فصدور ذلك من ح وتسلم
 من ذكرنا جوابه من أغرب الغريب فلي تأمل بانصاف وقول مب كتب على طرة ابن عرفة
 مانصه لامنافة لانها اتباع على رؤية تقدمت الخ فنحو هذا الجواب لشيخنا فانه ذكر كلام

(وجزاف الخ) حصل في الاصل أن
 الزرع القائم والثمر في رؤس الاشجار
 ليس من الجزاف الحقيقي وبه
 يسقط اعتراض ابن رشد واعتراض
 ابن عرفة المذكوران في مب من
 أصلهما انظره وقول مب ووجه
 ابن عرفة الخ هو تقرير لا اعتراض
 ابن رشد بدليل قوله ويلزم مثله في
 الزرع الخ لكنه ترجيح لما في المدينة
 أي خلافاً لابن رشد تأمله وقول
 مب قال ح عقبه الخ هو جواب
 عن اعتراض ابن رشد وقد سلمه غير
 واحد وفيه نظريته في الاصل وفي
 نظره نظراً تأمله والله أعلم وقول مب
 لانها انما اتباع على رؤية تقدمت
 الخ مبني على ما لابن رشد وببحث ابن
 عرفة مبني على مختاره فكيف
 يندفع بهذا تأمله

المدونة وقال بعده ما نصه وهو محمول على أنه رأها قبل العقد عليها كما لا ينشأ في
التحصيل والبيان وفي موضع آخر من المدونة فاعتراض ابن عرفة مردود اه من خطه
ونحوه لبعضهم ونصه يرد ما قاله ابن عرفة مالا في الحسن ونصه انظر ان كان حيا فيجوز
على الكيل اذا كان على رؤية متقدمة أو مضافة وان كان حيا لا يجوز الا على رؤية
متقدمة انظر تمامه اه قلت وهذه الاجوبة راجعة في المعنى الى شيء واحد وهي
لاتقديم ولا تدفع بحث ابن عرفة لانها مبنية على ما تقدم لابن رشد عن الواحظة من أن
الرؤية السابقة على العقد كافية في بيع الخراف وبحسب ابن عرفة مبنية على مختارهم انه لا بد
من الرؤية حين العقد لان ذلك تأثيرا وهي رواية ابن القاسم عن الامام في المدينة وعلى
هذا اعتمد ح وسلمه م ب وشيخنا ج ولا يخفى أن البحث المبني على أن المراد بالرؤية
الرؤية الواقعة حين العقد لا يتدفع بان المراد بها الرؤية مطلقة فالمنافة حاصله قطعاً لا يتدفع
بما ذكره فكيف يجعل بمن سلم ما لم يتبعه ابن عرفة أن يقبل الجواب المذكور فتحصل أن
اعتراض ابن رشد على الامام في قوله ان هذه تفرقة لاحظ لها من النظر واعتراض ابن
عرفة على أهل المذهب بان في اشتراطهم الرؤية للخراف حين العقد مع قبولهم قول الامام
يجوز بيع الزرع القائم والثمر في رؤس الشجر وذلك غائب تنافيا متجهان لا يتدفعان
بالجوابين السابقين قطعاً والجواب الحق عندي أن الاعتراضين مدفوعان من أصلهما
لانهم مامونان على أن يبيع الزرع القائم والثمر في رؤس الاشجار لا على الكيل من يبيع
الخراف الحقيقي الذي شرطه أئمتنا الشروط المعروفة المذكورة هنا عند المصنف وشروحه
وذلك غير مسلم بل يبيع الزرع القائم والثمر في رؤس الاشجار خارج عن الخراف الحقيقي
وردت به السنة فهو أصل مستقل وردت به السنة وهو كبيع العروض والحيوان ويشهد
لما قلناه كلام ابن عرفة نفسه وكلام المدونة وغيرها أما ابن عرفة فان حده للخراف لا يصدق
على ما ذكرنا قوله في حده يبيع ما يمكن علم قدره الخ اذا لا يمكن علم قدره ما ذكره في حده البيع
وان أمكن في ثاني حال ويا في التصريح بذلك في نقل ضريح وأما المدونة ففيها في كتاب
بيع الغرر مانصه ومن مزرع فزاع ثم قدم فابتاعه وهو على مسيرة اليومين فشرط أنه
منه ان أدركته الصقعة فذلك جائز وهو كالعرض في النقد فيه والشرط اه منها بلفظها
قال ابن ناجي عقبه مانصه المغربي الزرع فيما كان قائماً في فدانها فاذا حصد قيل فيه
حب أو حنطة اه منه بلفظه وقال فيها آخر كتاب الجعل والاجارة مانصه وان قال
احصده وادرسه ولت نصفه لم يجز لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب وهو لا يدري كم
يخرج ولا كيف يخرج ولانك لو بيعته زرعاً جراً فاقديس على أن عليه حصاده ودرسه
وذروه لم يجز لانه اشترى حيا جراً فاقالم تعين جلته اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة هنا
مختصراً وقال عقبه مانصه ابن رشد اتفاقاً قلت في الكافي قيل يجوز وقيل لا يجوز اه
منه بلفظه ثم نقل كلاماً للتونسي وذكر أنه يفتي أنه لا يجوز ولو كان قدراً قائماً في فدانها
معتزلاً على ابن رشد ما فهمه منه من أنه يجوز عنده اذا رآه قائماً وما فهمه منه من أنه عرفة هو
الصواب لا ما فهمه منه ابن رشد فقد نص في كلامها الاول على أنه يجوز بيعه قائماً اذا رآه

قلت وقول ز لان الجملة
الشرطية لا تقع صفة الخ يرد قول
سعد الدين في المطول ان الشرطية
لتصدرها بالخرف المقتضى لصدر
الكلام لا تصح كاد ترتبط بشيء
قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد
اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان
المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر
يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما
فيه أدنى صلاح لذلك وكذا النعت
لما فيه وبين المنعوت من الاشتباك
والاتحاد المعشوي حتى كأنه ما شيء
واحد بخلاف الحال فانها فضلة
تقطع عن صاحبها اه على أن
الحق صحة وقوع الشرطية حالاً
أيضاً لقوله تعالى كيف وان يظهرها
عليكم الآية فالشرطية حال لمقدر
بعد كيف كما في التناسير أي كيف
يكون لهم عهد وان يظهر والخ أي
وحالهم هذه

قائلا وهو كالعرض الخ ونصوا أيضا على أنه يجوز بيعه قائما على أن على البائع حصده
وظاهر كلام التونسي أنه متفق على جوازه في هذه الصورة لقوله مانصه أجازوا بيعه
على أن على بائعه حصده اه وسلم ابن رشد وابن عرفة ومنعوا بيعه في الصورة الثالثة
حتى مع تقدم روثه وعلمه في المدونة بأنه من بيع الخراف دون رؤية وتعلمها هذا يدل على
أنه في صورة الجواز ليس من بيع الخراف فإجازتها البيع في صورتين مع الرؤية ومنعهما الباه
في صورة مع الرؤية وتعلمها المنع بأنه من بيع الخراف الخ دليل واضح لما قلناه لا سبيل إلى
انكاره وقد سلم كلامهما ابن رشد وابن عرفة أنفسهم ما وابن ناجي وغيرهم وهو واضح وأما
كلام غيرهما ففي ضيق عند قول ابن الحاجب ويجوز بيع الشاة واستثناء ثلاثة أرطال
فادنى واليه يرجع بعد منعه ابن القاسم وستة أشهر وقد رالت كالصبرة والتمر باتفاق
اه مانصه ابن عبد السلام وقيد الاتفاق راجع إلى التمرة لأن الخلاف في الصبرة فقد
روى ابن الماجشون وقال به أنه لا يجوز أن يستثنى من الصبرة قليل ولا كثير كيلا ولا جرافا
مشاعا لأن الخراف إنما جاز بيعه للضرورة ومشقة الكيل والوزن فإذا استثنى منها جزءا
فلا بد من الكيل فلم يقد صد بالخراف إلا المخاطرة والتمر لا يتأتى فيها الكيل فافترقا اه منه
بلفظه وهو نص فيما قلناه ونأهيك بابن عبد السلام والمصنف وقد قبلاه وفي ق عند
قوله وخراف أرض منع مكيلها مانصه قال سيدي ابن سراج رحمه الله رأيت قبا
للأصيلي اعترض فيها على الأندلسيين منعهم بيع أرض على التكسير وبها زرع أو
بخررة قال لأن الخراف لا يكون إلا فيما يتأتى فيه الكيل والوزن اه منه وهو شاهد لما
قلناه أيضا لأن الأندلسيين منعوا ما ذكرنا من كل من الأرض والزرع عن الأصيل
قال أرض الأصل في بيعها الخراف وقد بيعت على التكسير رأى الذرع بمعنى كل ذراع منها
يكذا والزرع الأصل في بيعه الكيل وقد بيع جرافا فاعترض عليهم الأصيلي بأن الزرع لم
يخرج عن أصله ولم يبيع جرافا لأن الخراف لا يكون إلا فيما يتأتى فيه الكيل والوزن
والزرع القائم لا يتأتى فيه ذلك فليس من بيع الخراف واعتراضه عليهم بذلك يقتضي أن
ما احتج به عليهم متفق عليه أو مسلم عند الأندلسيين إذ لا يحتج على الخصم بما لا يسلمه وقد
سلم له ذلك الإمامان الخليلان ابن سراج وتلميذه ق وكفى بهذا دليلا لو انفرد وحده
لكان كافيا فكيف بضمه لما قبله وفي ق أيضا عند قوله وجام بريح مانصه وانظر
ربط الخضره مقتضى قوله لم الخراف ما أمكن علم وزنه أو عدده أو كيلا أنه ليس كذلك
وإنما هو كالثوب فيجوز بيعه مع اقت جرافا اه منه فإذا كان ما ذكره كالثوب فالزرع
القائم أخرى فحصل من مجموع هذه الأدلة أن الزرع القائم والتمر في رؤس الأشجار
ليس من الخراف الحقيقي وإن أطلق عليهم ما جاز فأنما ذلك بالحقيقة اللغوية والمجاز
العرفي وبذلك اتضح لك ما رواه ابن القاسم عن الإمام في المدينة وسلمه وابن لك وجهه
وظاهر وسقط قول أبي الوليد بن رشد رحمه الله أنها تفرقة لاحظ لها من النظر وسقط أيضا
ما الزمه الإمام ابن عرفة لأئمة المذهب من التساق والله سبحانه الموفق والكافي قتا مله
بأنصاف فانه حسن جدا وإن قاله من قصر بآعه وقل اطلاعه فان الحكمة بيد الله وحده

قد يطلقها على لسان من لا ترجى عنده وكن من يعرف الرجال بالحق لا من يعرق الحق
بالرجال على أنك ان نسجت على هذا المنوال سقط في يدك وانقطعت جنتك دون من
لما بين جلالة المعترض عليهم وجلالة المعترضين رحم الله الجميع وجرناهم عنا أفضل الجزاء
فان قلت لو كان ما ذكر كالعروض والحيوان الخازي عينا بعبارة على الصفة كما يجوز ذلك في
العروض والحيوان قلت انما منع بيع ذلك على الصفة لعدم تمييزها بها وتمييز العروض
والحيوان به اول ذلك منع ابن القاسم السلم في الفدادين وفي كلام أبي الحسن اشارة لذلك اذ
قال على قول المدونة السابق ومن مر بزرع فراه الخ مانصه قوله فراه مقصود مفهوما
لؤلؤه ووصفه لم يميز على أصل ابن القاسم الذي لا يميز السلم في الفدادين اه بلفظه
والله أعلم (وجهه) قول ز فيصح الاحتراز بما هنا الخ قيه نظران
ما هنا شرط في الصحة ومفهوما
الفساد (الأن يقل عنه) قول
مب هذا الترجي قصور الخ أي
لوجود الخلاف في المسئلة فما
ترجاه نحوه للمازري والراجح خلافه
وبه يسقط بحث هو في نظره
(الافى كسلة) قول مب كما ينه
الخ أي وصرح به أخيرا (وجام
يبرج)

مب كلام تت بأنه خلاف الراجح لسلم عما ذكر من نسبة للقصور المقتضية أن
ما قاله لم يسبق اليه وقد اعترض بعض التمسائين كلام المازري ونقل اعتراضه في نوازل
المعاوضات والبيوع من المعيار وسله ونصه وأما المسئلة الثالثة فالمنصوص فيها
الجواز ففي واضحة ابن حبيب يجوز بيع البطيخ والارجح جوازها وان اختلفت آحاده في
الكبر والصغر فان قلت الآحاد في المسئلة مقصودة والقصد اليها مانع من صحة العقد
عليها جازا فان قلت الآحاد وان كانت فيها مقصودة الا أن قل الثمن فيها وما يشبهها يسهل
العقد فيها جازا فان قل الثمن فيها تقوم مقام عدم قصد الآحاد فإذعية قصد الآحاد
مشروطة بكثرة الثمن كما في الثياب والحيوان لان قل الثمن وقد نقل ابن بشير عن المذهب
جواز الجواز في المعدودات ان قل ثمنها قلت وعليه ينبغي أن تحمل مسئلة الواضحة لا على
ما اشار اليه المازري من كون الثمن لا يختلف عند المتعاقدين بالصغر والكبر لان ذلك
بعيد عادة اه محل الحاجة منه بلفظه انظر تمامه ان شئت وقد اقتصر ابن عرفة هنا
على قوله مانصه ونقل ابن بشير عن المذهب جوازها في المعدودات ان قل ثمنها اه منه
بلفظه مخالف عادته (الافى كسلة تين) قول مب بل هو مستثنى من المبالغتين
معا كما ينه في تقريره الخ قلت بل صرح بذلك في آخر كلامه تأمله (وجام يبرج)

قول ز وذكر غيره عن الطرر قول بالمنع فيما ذكره هذا البعض نظر لان القول بالمنع انما
 ذكره في الطرر في بيع الحمام وحده وأما بيعه مع البرج فكلامها يفيد الاتفاق على جواز
 فانه قال أول البيوع قبيل ترجمة وثيقة بيع حصتين من دار لرجلين مانصه ذكر ابن قحون
 عن الشيخ أبي الوليد أن البرج اذا بيع ولم يذكر حمامه أن الحمام يبقى للبائع حتى يشترطها
 المبتاع قال وهو خلاف قول أبي عبد الله بن العطار وذكر القاضي أبو الوليد في كتابه
 الكبير أن بيع الطير في الفقص جزا فاعبر جاز باتفاق وبيع النحل في الاجباح جزا فاعبر
 جاز باتفاق لعدم القسرة على عدها وبيع الحمام في الارباح جزا فاعبر أيضا فيه قولان الجواز
 والمنع لانه رأى مرة أن عدها لا يمكن فأجازها ورأى مرة أن ذلك يمكن فلم يجزها فقف على
 ذلك اه منها بلفظها ثم قال بعد بخو ورقة مانصه وعند قوله كانت حمامه للمبتاع
 طرة فرق الشيخ أبو الوليد بين النحل والحمام فجعل النحل للمبتاع والحمام للبائع خلاف ما هنا
 اه منها بلفظها فتوصل من كلامه أولا وآخر أن البرج اذا بيع واشترط المبتاع حمامه
 فهو له بلا خلاف وان لم يشترطه ففي كونه له أو للبائع قولان ابن العطار مع ابن فتوح في
 وثائقه المجموعة ونقل ابن قحون عن الشيخ أبي الوليد في جواز بيع الحمام وحده ببرجه
 جزا فاعبر ومنعه قولان * (مسئلة) * قال في فصل الضرر من المقيدمانصه قال ابن القاسم
 عن مالك وان دخل بعض حمام البرجة في بعض وقدر على أن يرد كل حمام الى برجه ردة
 وان لم يقدر فلا شيء على الذي صارت في برجه وهي ان استقرت في برجه وكذلك النحل قال
 أشهب هي في النحل أجوز اذا لم يعرف أبدا قال ابن حبيب وابن عبدوس وان لم يعرف الحمام
 التي أوت الى برجه من حمام غيره فله أن يأكل فراخ ذلك البرج وكذلك اذا لم يستطع ردها
 وان تزوجت حمامة له مع حمامة لجاره في برجه وعرف عشمها الذي يعرفه فيه ولم يقدر
 على أخذها ولا على ردها فليرد ما أفرخت ذكرا كان حمامه أو أنثى لان ذلك على وجه
 الخصانة لا على وجه البيض ولا يكون هذا في جميع الطير الا في الحمام خاصة واذا تشبهت
 بحمامه فلم يعرفها أو عرفها ولم يعرف عشمها فلا شيء عليه وكذلك ما كان في كوى برجه من
 خارج من الحمام والعصافير وأجناس الطير وله منعها من غيره وكذلك النحل اذا أوت الى
 خلايا جاره يقال لصاحبها ان كنت تعرفها فخذها ولا يكونان شريكين قال ابن القاسم
 وأشهب ولا تصاد حمام الابرجة ولا ينصب لها ولا ترمى قال ابن القاسم فان صاده أحد
 فليرده أو يعرف به ولا يأكله قال أشهب وان قتله محرم وعرف ربه غريمه والاتصدق بتمته
 اه منه بلفظه ونقلته بتمامه لما اشتمل عليه من القوائد مع مسيس الحاجة لذلك (ونقد)
 قول مب التي يجوز فيها الخراف لصغر الخال هذا التفصيل في الجواهر هو الصواب قال
 في ضيغ لما ذكر المنع في المسكوك المتعامل به عددا مانصه واختلف في إله المنع فقال
 ابن مسلمة الكثرة ثمن العين فيكثر الغرر وهو منقوض لاجازتهم بيع الحلي جزا فاعبر واللاؤا إذا لم
 تقصد آحاده وان كان القاضي أبو محمد أطلق عدم جواز بيع الجواهر جزا فاعبر لكن التحقيق
 ما قلته اه منه بلفظه وقال ابن عرفة بعد أن ذكر عن التلقين المنع في الجواهر مانصه
 المازري لم يفصل بين كبيره وصغيره والصواب ان تساوت آحاده وقصد مبلغه لآجال كل

قول ز وذكر غيره الخ انما
 ذكر في الطرر القول بالمنع في بيع
 الحمام وحده وأما مع البرج
 فكلامها يفيد الاتفاق على جوازه
 انظر الاصل (ونقد) قول مب
 أي التي يجوز فيها الخ أي خلافا
 لاطلاق أبي محمد المنع في الجواهر

قوله تشبهت كذا في غير نسخة
 كنبه مصححه

(فان علم أحدهما الخ) قول ز وعلم أحدهما بوزنه الخ أي ولم يستلزم ذلك العلم بكيله والا كان عالمه وبه يوافق ما في البيان وغيره ويسقط نظر مب والله أعلم (وان أعلمه الخ) قول ز فان فات الخ نحوه في ضيغ عن ابن رشد وانما ألزمت فيه القيمة مع انه مثلي لانه جزاف (كالمغنية) قلت (٧٨) قال في المدخل روى ابن شعبان في الزاوي بسنده أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن ولا تجارة فيهن زاد الترمذي ولا تعلموهن وأكمل أثمانهن حرام وفيهن نزلت ومن الناس من يشتري إلهوا الحديث زاد غيره والذي بعثني بالحق ما رفع رجلا عقيرته أي صوته بفناء إلا بعث الله عند ذلك شيطانين يرتدخان على منكبيه لا يزالان يضربان بأرجلهما على صدره وأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى صدره حتى يكون هو الذي يسكت أه وحديث والذي بعثني بالحق ما رفع رجلا الخ رواء الطبراني في معجمه الكبير وما رواه ابن شعبان نحوه عند الامام أحمد وابنه أبي شيبة وابن ماجه والطبراني والبيهقي انظر البسطلاني في باب كل إلهو باطل اذا شغله عن طاعة الله من كتاب الاستئذان وقول ز وأما بيع المغني الخ غير ظاهر والظاهر أنه ان بين غناه مال العقد بقصد الاستزادة في الثمن فسد أيضا لاسيما ان كان ممن يشتهى لان الغناء ليس بمنفعة شرعية وقد زيد في الثمن لاجله وتقدم وانتفاع (مع عرض) أي غير ثوب ولا أرض لان ذلك يباع كيلا كما أشار له ز انظر طفي (فجاز برؤية الخ) سواء كان المثلي حاضرا أو غائبا وينبغي الاحتفاظ

واحدة في تقسم اجازي بيعه جزافا والامنع أه منه بلفظه (فان علم أحدهما بعلم الآخر بقدره خير) قول مب فيه نظر لنص ابن رشد الخ لا نظري في كلام ز ولا دليل في كلام ابن رشد على رده فان الذي يفيد كلام ابن رشد المذكور أن معرفة غير الجهة التي يقصد البيع عليهم ان كان لا يستلزم معرفتها اجازا لبيع معها والامنع ونحوه نقل ابن عرفة ونصه محنون روى ابن وهب لا يبيع الجوز جزافا من عرف عدده ويبيع القش جزافا من عرف عددها ابن رشد لان الجوز يقرب بعضه من بعض أه منه بلفظه ولما ذكر في ضيغ رواية ابن وهب هذه قال مانصه وقال ابن الموزاذا عرف أحد المتبايعين العدد لم يجوز بيعه جزافا ووجه الباب في الرواية الاولى بان الغرض في مبلغه دون عدده فاذا انقرب معرفة عدده فلم يتقرب معرفة المقدار المقصود منه كما انقرب معرفة عدد القمح أو معرفة وزنه أه منه بلفظه وهو صريح في صحة ما قاله ز الا أنه لا بد من التفصيل الذي قدمناه والله أعلم (وان أعلمه أو أفسد) قول ز فان فات لزوم القيمة ما بلغت نحوه في ضيغ عن ابن رشد ولزوم القيمة في بيع كونه مثليا غير مخالف للقواعد لانه جزاف فليست أمثل وقول ز وينبغي أن لا يعطيه طعاما الخ قال في ضيغ مانصه وان أراد المتبايع أن يصدق البائع في الكمية ويردها له لا ينبغي أن لا يجوز على أصولهم في الاقتضاء من غن الطعام طعاما أه منه بلفظه (وجزاف مع عرض) قول ز لا يباع كيلا ولا وزنا كعبيد وحيوان أي فلا تدخل هنا الثياب والارضون لانها تباع كيلا خلافا لت و من انظر طفي (* تنبيهه *) في ق هنا مانصه ابن رشد من الاشياء عروض لا يجوز بيعها كيلا ولا وزنا كالعبيد والحيوان ثم قال فلا خلاف في جواز بيع الجزاف مع العروض في صفقة واحدة الا عند ابن حبيب وقوله بعيد أه ومثله في ضيغ وانظر مع ما نقله ق نفسه عن ابن رشد نفسه عند قوله وجزاف حب مع مكيل منه ونصه ابن رشد حكم الموزون والمعدود حكم المكيل روى أصبغ عن ابن القاسم لا يباع مع الجزاف شيء لا كيل ولا وزن ولا عرض ولا غيره وأجازة أشهب وذكر ابن حبيب أن ابن القاسم كان يجيزه أه منه فانظر قوله الا عند ابن حبيب مع ما نقله عن أصبغ عن ابن القاسم فتأمل والله أعلم (وجاز برؤية بعض المثلي) قال في ضيغ ولا فرق في ذلك بين ما كان حاضرا بالبلد أو غائبا وينبغي الاحتفاظ على العين فيكون كالشاهد عند النزاع أه منه بلفظه (وعلى البرنامج) قول ز وهو الدفتر الخ هو بفتح الدال المهملة وقد تكسر كافى القاموس وقول مب قال ابن يونس قال بعض القرويين يرتد ثوبان أو سطة ما قال أبو عمران أي ثوب شاء الخ فيه اشكال ظاهر لانه قدم أن أبا عمران عن حمل روايت المدونة على الوفاق ورد ثوب من الثياب على تأويل الوفاق انما يكون مع تساويه او كيف يعقل مع التساوى أن يقال يرتد ثوبا وسطا

على العين فيكون كالشاهد عند النزاع قاله في ضيغ (وعلى البرنامج) أي الدفتر بفتح الدال وتكسر كافى أو القاموس وقول مب وقال أبو عمران الخ مخالف لما مر من أنه من حمل الروايتين على الوفاق انظر الاصل الآن يكون له قولان أو بناء على قول غيره والله أعلم

أوأى توب منها شاء ومن العجب أن الامام ابن عرفة رضى الله عنه بعد أن ذكر ما نقله عنه
 مب قال مانصه وعلى الخلاف في تفسير الاول يرتو باختياره كعيب يجده أو ما خرج
 ليسد منها دون تخيير ثالثا واسطامها للغمي مع عبد الحق عن أبي عمران وابن لبابة
 وعبد الحق عن بعض القرويين اه محل الحاجة منه بلفظه فصرح أولابان بأعمران محل
 المدونة على الوفاق وصرح ثالثا بان الاقوال الثلاثة التي عزا أولها لابي عمران مفرقة
 على التأويل بالخلاف ولم ينسب على الاشكال الذي ذكرناه وتبعه على ذلك ابن ناجي في
 شرح المدونة والله الموفق (ومن الاعمى) قول ز ومحل الخلاف فيما يتوقف على الرؤية
 الخ فيه نظير الخلاف مطلق والتفصيل انما هو للغمي من عند نفسه فانه قال أول كتاب
 الغرر مانصه واختلف اذا خاق أعمى فنع أبو جعفر الابرى ذلك وأجازه أبو محمد عبد
 الوهاب وأبى أن يجوز فيما يرى أن مثل ذلك يلزم العلم بعرفته للمباشرة كمثل الملابس
 وما يتكرر عليه لمس وما لا يتبين مما لا يجوز أن يخفى عليه منه وان كان على غير ذلك
 كاللون والجمال في الجوارى لم يجوز أن نعلم أنه لو كشف عن بصره وقيل له في لون ما هذا لم
 يعرفه وهو في الجمال أبين في خفاء ذلك عليه ويصح شراؤه فيما العادة فيه الذوق والشم
 كالزبوت والادهان مما العادة في البصير شراؤه على مثل ذلك وقد يستحق شراؤه باللمس
 في الشاة وما أشبهها اذا أخبر عن سنه لان ذلك الذي يعول عليه البصير اه منها بلفظها
 وفي المقصد المنجود مانصه والاعمى الناطق السميع على ضربين أعمى منذ ولد فهذا
 لا تجوز ما ملته في البيع والابتاع لجهله بالمبيع وأجازه الشيخ أبو الحسن فيما يرجع
 الى الذوق واللمس دون ما يرجع الى اللون والشكل وهذا أحسن اه منه بلفظه
 ونقله ابن الناطم في شرح التحفة ونقل الشيخ ميارة كلام ابن الناطم وسماه معا
 * (تنبيه) في ضيق عن ابن عبد السلام مانصه وينبغي أن يكون هذا الخلاف في
 الصفات التي لا تدرك الابحاسة البصر وأما يدرك بغير ذلك فلا مانع اه منه بلفظه
 فانظر قوله وينبغي الخ وتسليم المصنف له ذلك مع ما قدمناه والله أعلم (وبقاء الصفة ان
 شك) قول مب وبه تعلم أن قول ز بأن يتخلف ظنه الخ لا حاجة اليه الخ الظاهر أنه
 محتاج اليه لانه اذا لم يعتذر عن أخذه أو لا يتخلف ظنه ونحو ذلك لم يكن لتخلف البائع
 وجه لان أخذه أو لا وهو عالم بغيره دائر الآن بين أمرين اما كذبه في دعواه أنه وجده
 على غير الصفة واما رضاه بأخذه على تلك الحال وكلاهما موجب للزوم المبيع له دون بين
 البائع فتأمل به بانصاف وقول ز ان لم يكن هناك أهل معرفة والارجع اليهم الخ ظاهره أنه
 لا بد من تعدد أهل المعرفة ونحوه قول ابن الحاجب ويرجع في كونه عليها لأهل المعرفة
 اه وفي ضيق مانصه وانظر هل يكتب في واحد أو لا بد من اثنين وانظر اذا اختلف أهل
 المعرفة اه منه بلفظه قلنا الظاهر فيما اذا اختلفوا أن يعمل بقول الاعرف ان
 كان والاسقطت شهادتهم ويرجع للأصل * (تنبيهات * الاول) في ق عن الغمي
 مانصه فان قرب ما بين الرؤية بحيث لا يتغير في مثله فالقول قول البائع مع عينه الخ
 كذا فيما وقعت عليه من نسخه وهو سبق قلم أو وهم منه رحمه الله والذي في ضيق و ح

(ومن الاعمى) قول ز ومحل
 الخلاف الخ فيه نظير الخلاف
 مطلق والتفصيل انما هو للغمي من
 عند نفسه واختاره ابن عبد السلام
 والمصنف في ضيق انظر الاصل
 (وبقاء الصفة الخ) قول مب
 لا حاجة اليه الخ الظاهر أنه محتاج
 اليه لانه اذا لم يعتذر بتخلف ظنه
 كان أخذه أو لا دليلا على كذبه
 فيما ادعى أو على رضاه فلا وجه
 لتخلف البائع انظر الاصل وقول
 ز والارجع اليهم الخ فان اختلفوا
 عمل بقول الاعرف ان كان
 والاسقطت شهادتهم ويرجع
 للأصل وفي كلام ق هنا بحث
 وكذا في كلام ح وكلام ابن
 عرفة انظر ذلك في الاصل

عن اللغمي هو سقوط اليمين عن البائع في هذه الحالة لا توجهها عليه وما فهمها هو الصواب
الموافق لما في تبصرة اللغمي ويحتمل أن يكون مراد ق بقوله بحيث لا يتغير في مثله أنه لم
يقطع بنفي التغير لكن كلامه فيه بحث على كل حال لأنه على هذا الاحتمال صرح بنفي
اليمين واللغمي لم يصرح بذلك ولأنه أجبف بكلام اللغمي فلم يذكر الحالة التي تسقط فيها
اليمين عن البائع ويوجب كلام اللغمي برمته يظهر لك ذلك قال في باب اختلاف المتبايعين
فيما بيع على صفة أو على رؤية من كتاب بيع الغرر مائنه واختلف إذا عقد البيع
على رؤية تقدمت ثم قال المشتري تغير عنها وقال البائع لم يتغير فقال ابن القاسم القول قول
البائع وأرى إذا أشكل الأمر هل تغير فيما بين رؤيته إلى حين احضاره أن يكون القول
قول البائع لأن محل البيع على ما روى عليه حتى يثبت انتقاله عنه وتغيره وإلى هذا ذهب
ابن القاسم ورأى أشهب أن المشتري غارم فلا يغير بالشك وإن قرب ما بين الرأيتين مما
يقال أنه لا يتغير في مثله كان القول قول البائع قولاً واحداً وكذا إذا بعد ما بينهما فيما يقال
أن مثل ذلك المبيع لا يبقى على حال ما كان روى عليه كان القول قول المشتري لأنه دليل
وشاهد لقوله وقد يسقط اليمين عن البائع إذا قطع بكذب المشتري مثل أن يشتري زيتاً أو
فحاًباً لأمس ويقول اليوم قد تغير الزيت واحمر وتسوس التبع اهـ منه بلفظه
* (الثاني) * كلام اللغمي هذا هو الذي اعتمدته المصنف هنا وحمله عليه بالتقرير الذي قرره
به ز ليس يبعد ويؤيد حمله عليه أنه اعتمدته في توضيحه وأتى به فقها مسلماً فقول ح
والظاهر أن المصنف لم يمش على طريقة اللغمي ليس بظاهر بل فيه شبه تناقض لقوله أولاً
واحترز المصنف بقوله إن شئت مما إذا قطع بكذب المشتري فإن اليمين تسقط عن البائع قال
اللغمي وتسقط اليمين عن البائع الخ فتأمل * (الثالث) * سلم كلام اللغمي غير واحد
وتقله ابن عرفة مختصراً وقال عقبه مائنه قلت ظاهراً لفظها إن اختلافهما في تغيرها
فيما بين رؤيته والعقد وهذا يمنع تقسيمه لبعده لا يبقى المبيع فيه على حاله ونص اللغمي
أنه فيما بين الرأيتين وفيه نظر لأنه انما يتصور على أن الضمان بنفس العقد من المتبايع
ومذهب ابن القاسم أنهم البائع اهـ منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره ولم
يتعرض ق ولا ح ولا طي لكلام ابن عرفة برده ولا قبول وسلوا كلام اللغمي
وقرر أبو علي كلام المصنف بكلام اللغمي وقال بعد نقله كلام ابن عرفة مائنه وقول
ابن عرفة قلت ظاهراً لفظها الخ انظره وتأمل عليه لعلك يظهر لك أن كلامنا هو الحق اهـ
منه بلفظه قلت ما قاله اللغمي حق لا إشكال فيه وفيما قاله ابن عرفة نظر وحاصل
كلامه إن ما قاله اللغمي من أن اختلافهما في تغيره فيما بين الرأيتين خلاف ظاهراً لفظ
المدونة أن اختلافهما في تغيره فيما بين رؤيته والعقد عليه ومع كونه مخالفاً لظاهرها فلا
يصح الأعلى أن ضمان المبيع على رؤية تقدمت من المشتري بنفس العقد وهو خلاف
قول ابن القاسم وكلا الأمرين غير مسلم أما الأول فيظهر به نقل كلامها على اختصاصه هو
واختصاص غيره ونصه هو وفيها ما وجد على ما وصف أوري لا خيار فيه فلو قال مبتاعه
تغير عن حال رؤيتي وأكذبه البائع ففي قبول قوله وبينه أقول مبتاعه قولاً ابن القاسم

وأشهب فيها اه فليس ظاهرها موافقا لما زعمه ابن عرفة بل هو مطلق لان الاختلاف
بعد العقد قطعها وقولها تغير عن حال رؤيتها قد حذف متعلقه فلم يقل فيها قبل العقد فن أبن
يكون ظاهرها ما ادعاه بل حذف المتعلق يدل على أن ذلك مطلق فيشمل ما اذا قال تغير
عن حال رؤيتها قبل العقد وما اذا قاله تغير بعده وقبل الرؤية الثانية وفي أول كتاب
الغرر من التهذيب مانصه قال ابن القاسم ومن ابتاع سلعة غائبة على رؤية تقدمت
منذوقت لا يتغير مثلها فيه فان البيع جائز فان رآها فقال قد تغيرت فهو مدع والبائع
مصدق مع عينه الا أن يأتي المبتاع ببينة على ما ادعى وقال أشهب البائع مدع ولا يلزم
المبتاع ما هو له جاحد قال ابن القاسم وقد قال مالك في الذي ابتاع أمة كان رآها ورأى بها
ورما فلما قبضها ادعى ان الورم قد زاد فالمدعي مدع وعلى البائع اليمين اه منه بلفظه
ونحوه لابن يونس عن المدونة وزاد ما نصه قال ابن الموارز وقول مالك وابن القاسم في
هذا أبين وأصوب اه منه بلفظه ويتأمل ذلك أدنى تأمل يظهر لك صحة ما قلناه ولم
يقضه ابن يونس ولا غيره كلام المدونة بشئ وسلم ابن ناجي كلامها وقال عقبه ما نصه
وقياس ابن القاسم أخروي لان حدوث ما ثبت سببه أقرب مما لم يثبت سببه اه منه
بلفظه وأما الثاني فانه لا تنافي بين قول ابن القاسم القول قول البائع انه لم يتغير وقوله ان
الضمان من البائع حتى يقبضها المبتاع فالضمان منه اذا ثبت تغير المبيع بينة أو اقراره
فان لم يثبت وأنكره فالقول قوله عند ابن القاسم استحبابا للتعالة التي رؤى عليها المبيع
والاستحباب أصل من الاصول والاصل بقاء ما كان على ما كان وبهذا وجه التخصي كلام
ابن القاسم كما مر عنه آنفا ونحوه في ضيق عند قول ابن الحاجب والقول قول البائع في
بقائه خلافا لأشهب اه ونصه بناء على أن الاصل بقاءه على حاله أو براءة ذمة المشتري
من الثمن اه منه بلفظه فتأمل به بانصاف والله أعلم (وغائب ولو بلا وصف الخ) قول
مب قلت وهو غير صحيح الخ فيه نظير بل الظاهر ما قاله طفي وقد سلمه جس و تو
ولولا أن ذلك مبني على غير أساس لبنت ما قلته بدلي النص والقياس لان سبب تلك
الاعتراضات والاجوبة هو قول ح وأشار بلوالى القول الثاني أن الغائب لا يباع الا
على صفة أو رؤية متقدمة قال في المقدمات وهو الصحيح وفي كتاب الغرر من المدونة
دليل على هذا القول وقال في ضيق انه في المدونة ونسبه لبعض كبار أصحاب مالك وقال
ابن عرفة انه المعروف من المذهب ونص غررها وجعل القول الاول ظاهرها وسلمها وتبعه ابن
ناجي على ذلك ولم أقف في غررها على ما ذكره في ضيق ولا على ما ذكره ابن عرفة اه فتلقاه
بالقبول كل من جاء بعده ممن وقفنا على كلامه أو سمعنا كلامه مشافهة وبنوا على ذلك
من الاعتراضات والاجوبة ما هو معلوم مع أن كلام ح غير صحيح فاشكاله غير وارد في
نحي عليه كله ضرب في حديد بارد فان قوله وقال ابن عرفة انه المعروف من المذهب ونص
غررها الخ مع قوله وتبعه ابن ناجي على ذلك كل منهما ليس بصحيح أما ابن ناجي فانه وان
جعل المعروف من المذهب المنع كما عزاه له لكن الذي نسب به الى نص غررها هو الجواز
للمنع فانه قال عند قولها في كتاب الغرر أو على انه بالخيار اذا رآها الخ مانصه ما ذكره

(وغائب ولو بلا وصف) قول مب
وقال ابن عرفة انه المعروف الخ
انما نسب ابن عرفة للمعروف
ونص غررها الجواز لا المنع وكذا
ابن ناجي نسب لنص غررها الجواز
وبه يتبين انه لا حاجة الى ما نكلفه
مب من الجواب مع أن قوله

من جوازه اذا شرط رؤيته ولم ينقد هو ظاهر قول سلمها الثالث والمعروف أنه حرام ولذلك
قال عبد الوهاب في قولها كان شيخنا أبو بكر بن صالح وأصحابنا يقولون انه خارج عن
الاصول حكاه ابن يونس اه وقال في كتاب السلم الثالث واعلم ان بيع الغائب دون صفة
وتقدم رؤية فان كان لاعي خيار مبتاعه فهو حرام بلا خلاف وأما ان كان على أن
الخيار للمبتاع عند رؤيته فالمعروف من المذهب انه كذا الوكيل انه جائز وهو نص كتاب
الفرر اه منه بلفظه وأما ابن عرفة فان الذي نسب للمعروف ونص غررها هو الجواز
لا المنع ونصه وبيع الغائب دون وصفه وتقدم رؤيته لاعي خيار مبتاعه حرام وعلى
خياره عند رؤيته المعروف ونص غررها وظاهر سلمها الثالث جوازه المازري وأنكره ابن
القصار والقاضي والاهري لجهله حين العقد عياض أنكره البغداديون قلت وانكار
بعضهم وزعمه ان ما فيهم من بقايا أسئلة أسد محمد بن الحسن جهل بسماع سمعوا استلثما
من ابن القاسم وثبت ذلك في غيرها وقل ابن الحاجب وفيها صريح في الجواز مع غير صفة
وللمشتري خاصة الخيار ظاهر جوازه دون شرط خياره وليس كذلك اه منه بلفظه
فقوله والمعروف مبتدأ ونص غررها عطف عليه وظاهر سلمها كذلك وقوله جوازه هو
الخبر ولعل نسخة ح من ابن عرفة وقع له فيها تصحيف والافعيه كل البعد أن تكون
نسخته كما ذكرنا ويهيمه على غير وجهه وان كان لامعصوم من الخطا الامن عصمه الله
ونقل أبو علي كلام ابن عرفة الى قوله أنكره البغداديون وقال عقبه مانصه اه المقصود
منه بلفظه اذ منه بلفظه وهو يجب منه رحمه الله يعترف بأن هذا اللفظ ابن عرفة وسلم ما عزا
له ح وقد نقل العلامة الحافظ أبو العباس القلشاني كلام ابن عرفة كما وجدناه لكنه
بالمعنى مختصرا فقال عند قول الرسالة ولا بأس ببيع الشيء الغائب على الصفة في التنبيه
الاول مانصه قال عبد الوهاب ذكر في المدونة جواز البيع بغير رؤية ولا صفة على خيار
المشعري وهذا خلاف أصول أصحابنا والصحيح في المذهب أنه لا يجوز قال المازري وأنكر
مذهب المدونة ابن القصار والقاضي لجهل المبيع حين العقد وجعل ابن عرفة مذهب
المدونة هو المعروف اه منه بلفظه ونقل غ في تكميله كلام ابن عرفة بتمامه كأنقلناه
مع زيادة ايضاح على عادته فقال عند قول المدونة أو على انه بالخيار اذا رآها الخ مانصه
ابن عرفة ببيع الغائب دون وصفه وتقدم رؤيته من غير خيار لمبتاعه حرام وأما على خيار
مبتاعه عند رؤيته فالمعروف جوازه وهو نص كتاب الفرر من المدونة وظاهر سلمها الثالث
قال المازري وأنكره الاهري وابن القصار وعبد الوهاب لجهله حين العقد وقال عياض
أنكره البغداديون ابن عرفة وانكار بعضهم لنص المدونة في هذه المسئلة وزعمه أنهم من
بقايا أسئلة أسد بن القرائن لمحمد بن الحسن جهل بسماع سمعوا استلثما من ابن القاسم
وثبت ذلك في غيرها وقل ابن الحاجب وفيها صريح في الجواز من غير صفة وللمشتري
خاصة الخيار وأنكره بعضهم ظاهرا ان فيه جوازه دون شرط خياره وليس كذلك اه
منه بلفظه وبوافق كلامه على ما وجدناه فيه كلام المازري والنعمي وقد سلم كلامهما
في ضيق ونصه عند قول ابن الحاجب وفيها صريح في الجواز الخ المازري وما في المدونة

قلت هو ظاهر في الاطلاق الخ يا بابه
مقابلته ابن عرفة قوله ونص غررها
بقوله وظاهر سلمها فتأمل وتأويل
ابن محرز هو الصواب الذي يتعين
المصير اليه انظر الاصل وقول مب
وهو غير مسلم الخ بل ما قاله ح هو
الظاهر تأمله وانظر الاصل وقول
ز لا الخيار المبوب له الخ تبع فيه
ما فهمه ح من كلام ابن
عبد السلام وضيق وتبعه أيضا
أبو علي والظاهر اشتراطه أي فلا بد
أن يكون كشهري في دار الخ لا أكثر
لانه اذا اشترط ذلك في بيع الخيار
الحقيقي النجم على جوازه فكف
بهذا المختلف فيه

هو المعروف ونقله النعمى عن جل الاصحاب اه منه بلفظه ونص النعمى واختلف في
البيع على خيار المشتري من غير رؤية ولا صفة فقال سحنون أجاز به جل اصحاب مالك وأجاز به
ابن القاسم فحين اشترى زيتونا قبل عصره ولا يدري كيف خروجه اذا كان بالخيار بعد
عصره وقد كرا أبو الحسن بن القصار وأبو محمد عبد الوهاب أن ذلك لا يجوز اذا كان البائع
عارفا به والمشتري جاهلا به اه منه بلفظه فتبين لك من هذا أنه لا تعقب على ابن عرفة
أصلا وأنه لا يحتاج الى ما تكلفه مب من الجواب عنه مع أن قوله قلت هو ظاهر في
الاطلاق والظاهر عند الفقهاء نص فيه أن مقابلة ابن عرفة قوله ونص غرر هاهنا قوله
متصل به وظاهر سلها يابى ذلك فتأمل به بانصاف وقول مب قال غ في تكميل
التقييد قيل واليه أشار ابن رشد في المقدمات بقوله في كتاب الفرار الخ نص غ قوله ولا
تباع الا على صفة أو رؤية متقدمة سكت هنا عن خيار الرؤية فظاهرها أنه لا يجوز كقول
البغداديين الذي قدمناه قيل واليه أشار ابن رشد في المقدمات بقوله وفي كتاب الفرار دليل
على هذا القول وهو الصحيح الذي يحمله القياس اه وقد أغفل ابن عرفة نقله اه منه
بلفظه قلت ويحتمل أن يكون ابن رشد ممن يقول بالتأويل الذي قاله عبد الحق ومن
واقفه فيكون أشار الى ما فيها عن بعض كبار اصحاب مالك وهذا الجواب متعين عن ضيغ
وهو جواب صحيح فقول مب انه لا جواب عنه الخ فيه نظر وهو مبني على ما تقدم له من
أن قول طفي انه على التأويل الاول غير منعقد منهم ما دعوى لادليل عليه في كلام ابن
يونس وهو غير مسموع بل في كلام ابن يونس دليل عليها لان لفظ منعقد في قوله غير منعقد
نكرة والنكرة في سياق النفي تم عموما ظاهرا في مثل هذا على ما اقتصر عليه في جمع
الجوامع ونظيره لو قلت زيد غير متصل فانه يعم الامكنة والازمنة والاحوال أى غير متصل
في المسجد وفي السوق وفي البيت وغير متصل في الصبح والظهر وغيرهما وغير متصل قائما
وقاعدا ومضطجعا فعلى هذا لا اشكال في دلالة على ما قاله طفي وعلى القول الآخر
وقد صحح أيضا وهو انه لا عوم فهو مطلق فيشمل نفي الانعقاد منهم ما معا ومن كل واحد
منهم ما على انفرادهم ولا بدليا ولا مقيد في كلامه فحمله على أنه غير منعقد من المشتري
فقط ترجيح بالمرجح وعمل باليدى أيضا فحمله على ذلك يؤدي الى أن الاول عين الثاني أو
قريب منه مع أن القلشاني قد صرح بما قاله طفي فقال عند نص الرسالة السابق بعد
أن ذكر كلام المدونة مانصه فان قلت كيف قال على أحد أمرين ثم ذكر ثلاثة قلت
أجابوا بأن الثالث غير منعقد منهم ما معا اه منه بلفظه وقوله أجابوا يدل على أن
الحجيب بذلك المتكلمون على المدونة كلهم أو جلهم وناهيك بنقله فحصل من هذا أن
ابن عرفة لا اشكال في كلامه فلا يحتاج الى جواب وان الجواب عن ابن رشد من وجهين
وعن ضيغ من وجه واحد وبذلك كله تعلم ما في كلام ح وما انبنى عليه من كثرة
التزاع والاضطراب والله سبحانه أعلم بالصواب * (تنبيهات الاول) ما تقدم من
الكلام على التأويلين وما قيل فيهما انما هو لتبيين ما للشيوخ في ذلك والذي يجب المصير
اليه منهم ما ولا يسع منصف العدول عنه هو تأويل ابن محرز ومن واقفه ويظهر لك ذلك

ينقل كلامها ونصها ومن رأى سلعة غائبة أو حيوياً منسجمة بتغير في مثلها لم يجزله
 شراؤها إلا بصحة مؤنفة أو على أنه بالخيار إذا رآها ولا يتقدمها وإن كانت لا تتغير في تلك
 المدة جاز البيع وكل ما وجدته على ما كان يعرف منه أو على ما وصف له لزمه ولا خيار له
 وقال بعض كبراء أصحاب مالك لا ينعقد بيع الأعلى أحد أمرين إما على صفة توصف أو
 على رؤية قد عرفها أو شرط في عقد البيع أنه بالخيار إذا رأى فكل بيع ينعقد في سلعة
 بعينها على غير ما وصفنا فهو منقوض اهـ من التهذيب بلفظه فأول كلامها صريح في
 أنه يجوز على خيار المشتري إذا لم ينتقد وهو من كلام مالك أو ابن القاسم وقولها وقال
 بعض كبراء أصحاب مالك لا ينعقد الخ إن حمل قوله أو شرط في عقد البيع أنه بالخيار الخ
 على أنه منه قد من جهة البائع كما نقله ابن حجر عن بعض المذاكرين واختاره استقام
 الكلام وعلى هذا فهم المدونة ابن أبي زمنين لأنه اختصرها بقوله قال بعض كبراء أصحاب
 مالك لا ينعقد بيع الأعلى صفة توصف أو رؤية الخ وحذف قولها أحد أمرين قال ابن
 ناجي عقب قولها فكل بيع ينعقد في سلعة بعينها على غير ما وصفنا فهو منقوض ما نصه
 عياض يحتمل أنه راجع إلى الجميع وأن هذا الأخير وإن لم يكن منه قدما منهم ما جيمع ما فهو
 منقوض على البائع واليه أشار ابن أبي زمنين وحذف لفظ أمرين اهـ محل الحاجة منه
 بلفظه وإن حمل على ما نقله ابن حجر عن بعضهم واختاره عبد الحق وعبر عنه القلشاني
 بقوله قالوا الخ من أنه غير منقوض منه ما معافاته يؤدي إلى خرم القواعد والخراج عن
 مقتضى كلام العرب وبيان ذلك أن قوله الأعلى صفة الخ مستثنى من قوله لا ينعقد وقوله
 أو على رؤية معطوف عليه وقوله أو شرط كذلك والمعطوف على المستثنى مستثنى
 قطعه ومن شرط المستثنى أن يكون نقيض المستثنى منه إجماعاً وهو على هذا التأويل
 مساو له في الحكم ومن شرط المعطوف أن يكون مساوياً للمعطوف عليه في المعنى
 إذا كان العاطف الواو أو أو كما هنا وما أشبههم ما وهو على هذا التأويل مخالف له وذلك
 لا يعقل ولو صح هذا التأويل الذي اختاره عبد الحق لم يبق كلام الاقبال والتأويل وقال فيه
 كل ذي رأى ما شاء ذلك يؤدي إلى فساد عظيم وضرب جسيم فتأمل منصفاً والله أعلم
 * (الثاني) * قول ابن رشد وهو الصحيح الذي يحمله القياس مخالف لكلام ابن يونس
 ونصه قال أي عبد الوهاب ولا يجوز بيعه بغير صفة ولا رؤية ولا مع شرط خيار الرؤية
 وذكري المدونة جواز ذلك إذا اشترط خيار الرؤية وكان شيخنا أبو بكر بن صالح
 وأصحابنا يقولون أنه خارج عن الأصول محمد بن يونس ولا وجه لمنعهم جوازه لأنه لا غرر
 فيه اهـ منه بلفظه فأنظر قوله ولا وجه لمنعهم جوازه مع قول ابن رشد ما قدمناه عنه مع
 أن القاضي عبد الوهاب قد ذكر في معوته دليل المنع فقال بعد ما نقله عنه ابن يونس
 ما نصه ودليلنا على منعه منه عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر لأنه مجهول
 واشترط خيار الرؤية لا يتفق كما لا يتفق في بيع الآبق والشارد ولأن تأخر معرفة المبيع
 عن العقد يؤذن بطلانه اهـ قال أبو علي بعد أن نقله ما نصه وهذا هو القياس الذي
 أشار إليه ابن رشد وعندى فيه نظر إذا لا غرر في بيع منحل على خيار رؤية المبيع مع كون

في نسخة وأصحابه

ضمائه من بآئعه ولا نقد فيه مشروط ولأن الباقي غير مقدور على تسليمه وذلك هو سبب
منعه كما عند الناس ثم قال بعد كلام اذا ثبت هذا فقياس ما في المتن على الباقي غير
صحيح اه منه بلقطه في وفاته وفي نظره نظر بل هو قياس صحيح فان المبيع كما يشترط
فيه أن يكون مقدور على تسليمه كذلك يشترط فيه أن يكون معلوما لا جهل فيه
ولا غرر فان كان شرط الخيار يوجب جواز بيع ما فيه جهل وغرر وجب أن يكون
اشتراط الخيار يوجب جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه وان كان شرط الخيار لا يوجب
جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه وجب أن يكون اشتراط الخيار لا يوجب جواز بيع ما فيه
جهل وغرر وقوله ولأن الباقي غير مقدور على تسليمه ان عني حين العقد فسلم ويقال عليه
وكذا بيع ما ذكر هو حين العقد واقع على مجهول والغرر حاصل اذ ذلك فلا فرق وان عني
انه غير مقدور على تسليمه حين وجوده وامضاء من له الخيار البيع فيه اذ ذلك فهو غير
مسلم بل هو اذ ذلك مقدور على تسليمه وتسلمه فالمسألة ثلثان سواء ان نظرنا الى حال العقد
فالمنازع موجود في كل منهما وان نظرنا الى المآل وامضاء من له الخيار البيع فهو منتف
اذ ذلك في كل منهما فتمامه بانصاف والله أعلم (الثالث) اذا ذهبنا على المعروف من
المذهب من الجواز فهل يشترط أن يكون بين محل المبيع ومحل عقد البيع فيه المسافة
التي تقطع في المدة المجرعة لحد الخيار في بيع المرقى بخيار لهما كالشهر في الدار والجمعة في
الرقيق وثلاثة في دابة ونحوها ولا يشترط ذلك لم أقف على نص في ذلك بعد البحث الشديد
عنه ومطالعة الكتب التي بأيدينا وسميناها غير ما حرة الاما فهمه ح من كلام ابن
عبد السلام و من صحيح من أنه يجوز ولو بعد واستظهره انظره عند قوله ولم يعد كغراسان
من افرقية وتبعه على ذلك ز وأبو علي هناك والظاهر أنه يشترط ذلك لانه اذا كان
شرطا في بيع الخيار الحقيقي مع أنه يجمع على جوازه فكيف بهذا الخيار الذي منعه
الشافعي رضي الله عنه وفيه في المذهب ما قد علمت مع ظهور وجه منعه لانه خروج
بالاوضاع الشرعية عن محالها وعيب وأفعال العقلاء تصان عنه وقياس ذلك على بيع
الحاضر بخيار لهما لا يصح وان كان مب أشار الى صحته بقوله على أن ذلك لا يخرج عن
بيع الخيار بمنزلة جعله لهما الوضوح الفرق بينهما وذلك أن مسألة الخيار المجرع لهما
معاً ليس فيها غرر والتأخير فيها الامضاء المبيع باختيارهما فعلاء لمصلحة التروى وهما حين
العقد قادران على بته وامضائه وما من لحظة تمنح بعد العقد الا وهما قادران فيها على
ابرامه وامضائه فالتأخير حق لهما لاحق لله فيه بخلاف مسألة ثلثانها ممنوعان لحق الله
من امضائه حال العقد وبعد الا اذا حصلت الرؤية فافتراقاً فتمامه بانصاف والله أعلم
وقول مب وسلم له طئي سلمه أيضا حسن و تو وقول مب وهو غير مسلم
لان ما نقل عن سلمه اسرئخ الخ قد سبقه أبو علي الى اعتراض كلام ح ونصه فقوله في
ذلك غير صحيح ونقله نفسه يدل على ذلك صريحاً فالعجب منه مع أن نقله انما هو في الصفة
أعني في المبيع ونقله برمته هو الذي في ق عند قول المتن وان وليت ما اشتريت الخ بهلا
زيد ولا نقص فقف عليه ان شئت اه منه بلقطه وتأمل قوله ونقله نفسه يدل على ذلك

صريح جامع قوله ان نقله انما هو في الصفة أعنى في المبيع فانه متدافع وما قاله آخر ان من أن
نقله انما هو في الصفة هو الصواب ومب لم يستوف كلام المدونة بل أسقط منه ما لا بد من
ذكره كما يعلم من مراجعة كلامها في ح هنا وفي ق بالمثل المشار اليه وحاصل ما فيها
انه ذكر في التولية وجهين عدم تسمية الثمن والصفة معا وتسمية أحدهما دون الآخر
ولم يذكر في البيع الا ذكر الجنس والثمن دون وصف وفصل مسئلته من مسئلة التولية
بأما فقال وأما ان بيعت منه عبداً بجائز دينار ولم تصفه له ولا رآه الخ مع تعليلها مسئلة
التولية بقولها وهذا من ناحية المعروف وهذا مع التأمل والانصاف يدل على أن ما قاله
ح هو الظاهر والعجب من م ب رحمه الله في جزمه بأن ما في المدونة صريح فيما ادعاه
وبرد ما قاله كلام ابن ناجي فانه قال عقب كلامها مانصه وظاهر ما هنا أنه لا يحتاج في
هذا النوع من البيوع إلى ذكر جنس هل هي ثوب مثلاً أو عبد أو غير ذلك وان كان ذكر
هذا هنا في التولية ولكن لا فرق في هذا بين التولية وبين البيع وقاله ابن عبد السلام
اه منه بلفظه فتأمل به انصاف والله أعلم (أوعلى يوم) قول ز وانما أتى به ذاني حين
المبالغة رد على قول ابن شعبان الخ صوابه على رواية ابن شعبان لقول القلشاني في شرح
الرسالة مانصه ويجوز بيع القريب على الصفة على المشهور كالذي على مسافة يوم
خلاف الرواية ابن شعبان والمتوسط اتفاقاً ولروايته نسبة ابن عرفة نقلاً عن النعمي ونص
النعمي قال مالك في مختصره ما ليس في المختصر لا تباع سلعة حاضرة ولا غائبة على مسيرة يوم
على الصفة ولا على البرزاج اه منه بلفظه (أو وصفه غير بانه) هو مصدق بجرور
بالعطف على المصدر قبله فهو مدخول للثني أي ولو بلا وصفه غير بانه بان وصفه بانه وما
ذهب عليه المصنف قال في ضيق هو ظاهر المذهب وأخذ جماعة من المدونة ابن العطار
وبه العمل وفي الموازية والعينية اشتراط ذلك لان البائع لا يوثق بصفته اذ قد يصد الزيادة
في الصفة لتنفق سلعته اه محل الحاجة منه بلفظه (ان لم يبعد) قول ز أو بانه
على خياره بالرؤية من غير وصف ولا تقدم رؤية فيجوز ولو بعد - دجد الخ قال ح بعد
نقله كلام ابن عبد السلام و ضيق مانصه ويفهم من كلامهم أن ذلك مع الصفة
وأما مع عدم الوصف اذ يبيع بالخيار فلا والظاهر أنه كذلك اه منه بلفظه وتبعه أبو
على قائلاً مانصه وعليه يدل كلام المقدمات الذي قدمناه اه منه بلفظه والذي
قدمه هو قوله وقال ابن رشد في مقدماته وبيع الغائب على مذهب ابن القاسم جائز ما لم
يتقاسم بعده اه ولم يرد على هذا شيئاً اه كلام أبي على بلفظه فالتعريف يكون
كلام المقدمات اه - ذاد ليل على ما زعمه والظاهر ما قدمناه في التنبية الثالث عند قوله
وغائب الخ فراجع (ولم تمكن رؤيته بلامشقة) تبع المصنف ما في الموازية مع قبوله
في ضيق قول ابن عبد السلام فالأشهر الجواز لانه منصوص عليه في المدونة في خمسة
مواضع وانما منعه في كتاب ابن المواز اه وما كان ينبغي له ذلك * (تنبيه) * قد بين في
ضيق المواضع الخمسة وكلها تنقيد ما قالوه الا الاول منها في كلامه وهو قوله في آخر السلم
الثالث وان بيعت من رجل رطل حديد بعينه في يديك ثم اقدرت ما قبل قبضه ووزنته جاز ذلك اه

(أوعلى يوم) قول ز رد على
قول ابن شعبان صوابه على رواية
ابن شعبان (أو وصفه الخ) قول
ز فيجوز ولو بعد دجد الخ غير
ظاهر لما تقدم قريبا والتقدير الخ
واذا لم يشترط التقدير في بيع العقار
فهو لا يجبر عليه المشتري أو لا يجبر
وهو الصحيح قولان وأما غير العقار
فلا يجبر فيه على التقدير اتفاقاً فان
طلب البائع انصاف الثمن فهل
يمكن منه أولاً أو يفصل بين من
يخاف اعسار ملوكت القبض وغيره
أقوال أرجحها الاول كما يفيد ابن
عرفة انظر الاصيل وقول م ب
عن طي خلاص المعتمد الخ فيه
تطير بل هو المعتمد انظر الاصيل

فانه لم يظهر لي وجه الدليل منه اذ يحتمل أن يكون البيع وقع على رطل معين سبقت
 رؤيته فتأمل (ومع الشرط في العقار) قول مب واعتراض طفي تقيد ضيق الخ
 سلم اعتراض طفي هذا واعتراض كلامه الآتي والظاهر أن ما قيل هناك يأتي هنا وبين
 وجه ذلك هناك أن شاء الله وقول مب قلت فيه نظربل السماع في كلامها يحتمل أنه
 تفسير لما قبله الخ واعتراضه على طفي هنا صواب وكلام ابن عرفة كذا أن يكون صريحا
 في أن ما نقله عن السماع تفسير لا خلاف اذ ساق كلام السماع وابن رشد مساق التفسير
 لما قبله ولم يأت به على أنه خلاف كما يعلم ذلك من مارس كلامه وقد اقتصر على ما في السماع
 غير واحد من المحققين وساقوه كالمذهب ولم يحكوا فيه خلافا منهم ابن يونس ويأتي نصه
 في القولة التي بعده هذه أن شاء الله ومنهم الميضي في نهايته في ترجمة ما جاء في بيع الغائب من
 العقار الخ ونصه وان استعت الدار الغائبة مزارعة على أن ذرعها كذا وكذا راعا عقدت
 في ذلك فذكر الوثيقة ثم قال وفي سماع أشهب أنه قال لا تباع الدار الغائبة إلا بمزارعة وقاله
 سحنون قال أشهب ولا يجوز النقص فيها إذا بيعت مزارعة وسواء كانت غائبة أو حاضرة
 حتى تزرع لانه لا يدري أيوجد الذراع المشروط أم لا وقد تقدم في الأرض تباع على
 التكسير بيان ذلك اه منها جله باللفظ ومنهم صاحب المفيد ونصه وفي سماع أشهب
 لا تباع الدار الغائبة على الصفة إلا بمزارعة ولا يجوز النقص فيها إذا كان البيع على الذرع
 ويجوز أن كان البيع بغير ذرع اه منه بلفظه وكلامه هو لا يرد ما قاله طفي من
 جواز شرط النقد ويصح تقيد ضيق وقد وافقهم على هذا جمع من المحققين منهم
 الغرناطي في وثائقه ونصه ولا يجوز اشتراط النقد في بيع الحيوان الغائب على صفة
 صاحبه فقد كرتنا إلى أن قال وكذلك الجنات والأرض المبيعة على التكسير
 اه محل الحاجة منه بلفظه ومنهم ابن هرون في اختصار الميضية ونصه وإذا بيعت أرضا
 ببيعة على أن فيها تكسير أمعلا ما جاز ولا يجوز شرط النقد فيها اذ قد لا تأتي بما اشترط من
 تكسير فيؤدي أن تكون تارة يباع وتارة سلقا اه منه بلفظه ومنهم غ فانه قال عند
 قوله في الخيار وأجير تأخير شهر مانصه تنبيه هذه النظائر في الوثائق الغرناطية وزاد فيها
 الجنات والأرض المبيعة على التكسير وهو بيع الأرض مزارعة وزاد بعضهم بيع الحائط
 على عدد النخل اه منه بلفظه ومنهم ابن ناجي وحمل عليه المدونة فانه لما ذكر في المدونة بيع
 ثمار الحوائط الغائبة وزاد مانصه وأما بيع رقابها فكبيع الرباع البعيدة يجوز بيعها
 والنقد فيها اه قال ابن ناجي مانصه قوله والنقد فيها أي بشرط ويريد إلا أن تباع الدار
 مزارعة والنخل عدد فانه لا يجوز فيها اشتراط النقد لقول مالك وكذا حكاه ابن يونس قبل
 هذا اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم أن اعتراض طفي ساقط لا يعول عليه ولا يلتفت
 بحال اليه والله أعلم * (تنبيه) قال ح هنا في التنبيه الثالث مانصه اذ لم يشترط النقد
 في بيع العقار فهل يجبر عليه المشتري بالحكم أو لا يجبر قولان قال الرباعي الصحيح أنه
 لا يجبر وأما غير العقار فلا يجبر فيه على النقد اتقا قاله الرباعي ونقله في ضيق قال
 الرباعي فان طلب البائع إيقاف الثمن هل يمكن منه أو لا قولان اه قلت ما صححه

الرجاحي هو قول أبي عمران وابن محرز وسبق الرجاحي إلى تصحيحه ابن القصار ومقابله
 لابي بكر بن عبد الرحمن كما في ضيغ وغيره واقتصر ابن يونس على نسبة القولين لابي بكر
 ابن عبد الرحمن وأبي عمران قال غ في تكميله زاد عياض مع أبي عمران ابن القصار
 وابن محرز قال ونسب ابن القصار على الخلاف في ذلك فقال هـ هذا الصحيح في مذهب مالك اه
 منه بلفظه وقوله في الايقاف قولان يقتضي أنهما على حد السواء وأنه ليس هناك
 ثالث وليس كذلك ففي ابن عرفة مانصه واذا لم يكن شرط ولا طوع ففي وجوب وقفه
 طرق اللغوي ان كان الثمن عينا والمشتري موسرا لم يوقف وان خيف اعساره لوقت قبضه
 أو كان غير مأمون ولا غلة له وقف وان كان عبد خراج بقي بحاله فعلى أن ضمانه من بائعه له
 خراج وعلى أن ضمانه من مبتاعه وقف فان تم البيع أخذه والارد لبائعه ثم قال أو حفص
 يجب وقفه مطلقا لان مبتاع الغائب يذهب لأخذه وعزاه عياض للواضحة والموازاة
 وسحنون واحد قولي مالك وعبد الحق وأبي عمران وجل أهل المذهب قال وفي العتبية
 ليس عليه ابقائه واختاره بعض الفاسيين اه منه بلفظه وهو يفيد رجحان الثاني
 (وضمنه المشتري) قول مب وليس فيه ما يدل على ترجيح الضمان من المشتري مطلقا
 خلافا لطي قلت بل كلام ابن عرفة الذي احتج به حجة عليه وشاهد لضيغ لان قوله
 نخرجهما المازري على أن الذرع والعد حق توفية أو مجرد صفة يفيد أن العقار اذا كان
 فيه حق توفية قطعا فضمنه من البائع بخلاف وهذا الذي عزاه للمازري سبقه اليه ابن
 يونس وبأقنصه وينهد لضيغ أيضا قول ابن عرفة مانصه وفي ضمان الغائب غير
 ذي توفية فيه بعد عقده قبل قبضه مبتاعه أو بائعه ثالثا في الربع ورابعه أو فيما جاز شرط
 نقده لقربه اه محل الحاجة منه بلفظه فقوله غير ذي توفية فيه يفيد أن ما فيه حق
 توفية خارج عن الخلاف وأن ضمانه من بائعه وهو كذلك فيبيع العقار له ثلاث صور
 الاولى أن يباع جزا فاما الثانية أن يباع على الكيل أو العد كان يبيع له مائة ذراع مثلا من
 أرضه المستوية أو من داره أو يبيع له جميع داره أو جميع أرضه كل ذراع منها بكذا بشرط
 حضورها ورؤيتها أو تقدم رؤيتها على ما مر تفصيله الثالثة أن يباع الفدان والدار على أن
 فيه كذا وكذا ذراعا أو البستان على أن فيه كذا وكذا نخلة مثلا فالصورة الاولى الضمان
 فيها من المشتري على المشهور ومقابله قوله لما لك حكاه ابن الموز قال وجميع أصحابه
 على أن الدفع من المبتاع اه من ابن يونس بلفظه والثانية الضمان فيها من البائع حتى
 يستوفي المشتري كما جزم بذلك غير واحد قال في المعين مانصه واذا بيعت دارا غائبة على
 المذارة أو حائط فيه نخل على عسده النخل أو أرض على التفسير فضمن ذلك من البائع
 حتى يقبضه المبتاع وأجرى ذلك مجرى المكمل والموزون اه منه بلفظه ولما قال في
 بيع الآجال من المدونة ومن لك عليه دين حال أو إلى أجل فلا تأخذه دارا غائبة الخ قال
 ابن ناجي مانصه وقال غير واحد انما منع الدار الغائبة لانها بيعت على المذارة فصارت فيها
 حق توفية الضمان فيها من البائع كضمان المكمل والموزون ولو بيعت على غير ذلك
 لحاز اه منه بلفظه وقال غ في تكميله عند نصها هذا مانصه عياض قال أبو اسحق

(وضمنه المشتري الخ) قول ز كما
 هو ظاهر الموازية الخ أي وهو
 مرجوح والظاهر رجوع الشرط
 لهذا أيضا كما يفيد ضيغ وابن
 عرفة وجزم به اللغوي وقول مب
 عن ابن عرفة ففي كونها من البائع
 الخ هذا هو الرابع وقوله نخرجهما
 أي المازري فهو خلاف في حال
 وهو يفيد أن العقار اذا كان فيه حق
 توفية قطعا فضمنه من البائع بلا
 خلاف وهو كذلك وبه يبين أن
 كلام ابن عرفة حجة على طي لاله
 وان الصور ثلاث الجزاف والعد
 الثالثة أن تباع الدار مثلا على أن
 فيها كذا وكذا ذراعا فامل وانظر
 الاصل

انما يجوز أن يأخذ فيه عقارا غائبا إذا أخذ على صفة أو تدرع إذا لا يكون
 في ضمانه إلا بعد القبض ووجودها على الصفة فأما إذا كان على رؤيته ومعرفة ولم يشترها
 على التدرع فهو قبض ناجز كالنقد وقد برئ البائع منها وهي من المشتري ونحوه لا شوب
 عن مالك في العتبية اه محل الحاجة منه بلفظه فاستدل أبي اسحق بقوله إذا لا يكون في
 ضمانه الخ يدل على أنه متفق عليه وقد سلمه عياض وغيره وقد نقل طي نفسه كلام
 عياض هذا بطوله عند قوله في البيوع الفاسدة ولو لم يعين آياتا أخر قبضه وسلمه مع أنه يرد كلامه
 هنا ويكفي في رده حكاية ابن رشد الإجماع على ما قاله في ضيق ونقله الامام القنادر ابن
 عرفة في باب الشفعة وسلمه ونصه لو هلك جرح من الأرض قبل قبضها كان من ياتعها
 اجماعا اه منه بلفظه انظر كلامه بتمامه في باب الشفعة والثالثة هي محل الخلاف
 المذكور في كلام ابن عرفة الذي في مب هنا وهو خلاف في حال كما أفاده كلام
 المازري وابن يونس لا حقيق في قول مالك مبني على أن ذلك مما فيه حق توفية وقول
 الاخوين مبني على أنه زيادة في الصفة كما صرح به ابن يونس ونصه ويحمل أن ذكره
 الأذرع زيادة بيان في صفتها اه وبأن كلامه برمته وقول مالك هو الراجح ويدل على
 رجحانه اقتصار غير واحد عليه كصاحب المقيد وغيره من قدمنا ذكرهم في القولة قبل هذه
 وهو الذي رجحه النجومي وابن يونس أما النجومي فلأنه ساقه مقتصر عليه كالمذهب
 ونصه وكذلك ان اشترى دارا على قيس أو ذرع أو أشجارا على عدد على إن كان عددها
 كذا وكذا كانت للمشتري فالمصيبة في جميع ذلك من البائع وذلك فيه كالكيل اه منه
 بلفظه وأما ابن يونس فنصره باختباره ونصه قال مالك ومن اشترى دارا غائبة مذارعة
 لم يجوز فيها النقص وكذلك الحائط على عدد النخل قال عنه أشهب في العتبية وضمانه من
 ياتعها وقال عن مالك لا تشترى الدار الغائبة بنصف المذارعة وقاله يحنون قال ابن
 حبيب وقال مطرف وابن الماجشون فممن اشترى دارا على عدد ذرع أو حائط على عدد
 نخل فتذهب الدار بحرف أو سيل قبل أن تقاس وتذهب النخل قبل أن تعدد فالمصيبة من
 المبتاع وتقاس الدار الآن وتعد النخل على ما هي به فما كان منها الزمته وكذلك قال مالك
 فممن اشترى زراعا قائما كل جبل بكذا وهي من حبال مذرورة فيذهب الزرع قبل أن
 تقاس ان مصيبته من المبتاع كن ابتاع زيتا ووزنا بطرفه ثم ضاع الزيت قبل وزن
 الظروف انه من المبتاع وكذلك عنه في كتاب محمد في الزرع قال وقد كان للمشتري بيعه قبل
 حصاه وقياسه محمد بن يونس وانما يصح كلام ابن حبيب في الدور والنخل ان المصيبة من
 المبتاع اذا قيسست فوجهت على ما شرط له من الأذرع أو العدد أو نقصت يسيرا ويحيط
 عنه حصه ما نقص ويحمل أن ذكره الأذرع زيادة في صفتها فحق كانت على الصفة وجب
 على المشتري الضمان وأما قوله يقاس بعد فما كان فيه الزمته فغير صحيح لانه اذا نقصت
 الأذرع من الثلث وماله به من حجة في الاستحقاق فالمصيبة من البائع لان المبتاع يقول لو لم
 تهلك لم أرضها فلا يلزم من ضمان ما كان مخالفا لما وصف لي وشرط لي وقوله فممن ابتاع زيتا
 بطرفه ثم ضاع الزيت قبل وزن الظروف فضمانه من المبتاع فغير صواب أيضا لانه مثل

قول ذرع كذا في غير نسخة
 كتبه مصححه

ما يشترى على الكيل لا فرق وقد بقي على البائع حق التوفية فهو منه حتى يوزن أو يكال
 هذا هو الأصل الآن يريد أنه وزن بظرفه وقبضها المبتاع ثم ضاع الزيت قبل وزن
 الظروف فارغة لي طرح وزنها من الوزن الأول فهنا يكون الزيت من المبتاع وي طرح
 عنه قدر وزن الظروف فارغة على التقدير وأما مسئلة الدار والنخل والزروع فوجه ذلك
 فيه أنه أراد بيان الصفة والقياس في ذلك كله قول مالك أنه من البائع حتى يوفي المشتري
 شرطه اه منه بلفظه ويؤخذ من كلامه أن اشتراط النقد لا يجوز على كل من
 القولين أما على قول مالك فهو مصرح به وأما على قول الآخرين فإنه لا يتحقق كون
 المدفوع غمًا إلا إذا وقع الكيل أو العتد ووجد ما اشترط كما لا ولا رمتنه بحساب مالم
 يجده من ذلك فتدرد المدفوع بين السلفية والخفية حاصل وذلك هو علة منع اشتراط النقد
 وبذلك تعلم ما في تسليم مب اعتراض طفي فيما سبق على ضيح وإشارته للبحث
 في كلامه هنا بل ما سبق أول بالاعتراض على أن في كلام مب هنا شيئاً لأنه سلم توجه
 اعتراض طفي على ضيح بأنه قصد مسئلة الخلاف السابقة وهو غير مسلم لأن قول
 ضيح وهذا الخلاف إنما هو إذا لم يكن في المبيع حق توفية صريح في أنه أراد الصورة
 الثانية التي حكى عليها ابن رشد الإجماع وليس في قوله متصلاً به وأما أن بيعت الدار مذاعة
 فالضمان من البائع بلا إشكال اه ما يدل على أنه أراد صورة الخلاف لاحتمال أنه أراد
 أنها بيعت على أن كل ذراع منها يكذب هذا الاحتمال هو الظاهر منه ولو سلمنا أن
 كلامه صريح في أنه أراد مسئلة الخلاف وإن الرابح فيها هو قول الآخرين تسليمًا جدياً
 لم يكن البحث إلا في مثاله فقط وقد تقرر أن الاعتراض بالمثل ليس من دأب المحصلين كيف
 وقول مالك هو الرابح كما مر وقد مر دليله فكلام ضيح هو الحق المؤيد بالدليل وقد
 جزم به أبو علي واعتراض طفي ساقط بلا توقف والله أعلم (الاشترط) قول ز وجعل
 قوله الا لشرط راجعاً لهما هذا هو الظاهر ويقيده كلام ضيح كما قاله مب وكذا
 كلام ابن عرفة بغيره أيضاً أن شرط المشتري ضمان العقار على البائع معمول به على الرابح
 وجزم بذلك اللغمي وساقه كانه المذهب ونصه وإذا كانت المصيبة من المشتري فإنه
 يجوز أن يشترط أن يكون في ضمان البائع اه منه بلفظه وقول مب مع
 أنه لا يظهر وجه الإشكال إلا فيما إذا كان الاشتراط واقعاً في العقد اه هو مبني على
 أن الاشتراط وقع بدون زيادة في الثمن وليس كذلك ففي ابن عرفة ما نصه وفي صحة
 اشتراط الضمان عقب العقد على من ليس عليه حيث يجوز فيه قولان خرجهما اللغمي
 على فعله عثمان وعبد الرحمن بعد عقدهما أو فيه بعد ما وضعتما العقد مصحوباً بمنعه
 لأنه ضمان يجعل والمأزى على أن الملق بالعقد كواقع فيه أولاً اه منه بلفظه ونص
 اللغمي فقيل يجوز كفعل عثمان وعبد الرحمن وقيل لا يجوز وإنما كانا متساويين
 ثم قال والقياس لا يجوز لأنه ضمان وغرر ان سلم المبيع وكان الجعل للبائع كان من أكل
 المال بالباطل اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل بين ذلك وجه ما قلناه وقد صرح ابن
 يونس بأن قضية سيدنا عثمان كانت بزيادة ونصه وقد تقدم في كتاب العيوب الحجة

وقول مب مع أنه لا يظهر وجه
 الإشكال إلا فيما الخ مبني على
 أن الاشتراط وقع بدون زيادة في
 الثمن وليس كذلك كما يفيد ابن
 عرفة واللغمي وابن يونس وج
 فالإشكال ساقط والرابح من القولين
 المنع والله أعلم

* (الصرف) *

ما خوذ من الصرف بمعنى الثقل ومنه صرف الذهب أو بمعنى الوزن ومنه على قول لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا أي وزنا ولا كيلا ومن الصرف أي الصوت لتصويت العدنة - عدنها أو وزنها قاله في التنبهات وأورد على تعريف ابن عرفة الذي في خش أنه غير جامع لقولها ولو جرت الجواز بين الناس مجرى العين المسكوك ولكرهنا به ما ذهبت وورق نظ - رقة وأجيب بانها إنما فرضت ذلك على تقدير الوقوع ولم يقع اه وحكمه الاصل الجواز العتي كرم مالك العمل به الالتئ قال ابن عرفة وجرمه بان يبيع أحد النقدين بالفلوس صرفا يفيد حرمة التأخير في ذلك جرما مع انه قال بعد ذلك وفي كون الفلوس ربوية كالعين ثالث الروايات يكره فيها اه وفي الارشاد والمنصوص كراهة التفاضل والنساء في الفلوس اه ونحوه في التلقين والتزريع والمدونة في موضع والخلاف فيها قوى جدا فعلى هذا ما جرت به عادة بعض الناس من بيعها باحد النقدين الى أجل اذا قوتها المبتاع وحل الاجل يجبر على دفع الثمن أحب أم كره قلت لأنه مختلف فيه فيمضي بالثمن حيث فات كما يأتي ويرد أيضا على تعريف ابن عرفة للصرف أنه لا يشمل بيع الذهب والفضة مع الفلوس لقوله أحد ما وأحد ما غير مجموعهما والله اعلم

في بيع عثمان بن عفان من عبد الرحمن بن عوف الفرس الغائبة فقال عبد الرحمن هل لك أن أزيدك أربعة آلاف على أن يكون ضمانهم حتى أقبضها ففعل عثمان ومعنى ذلك أنهم ما كانوا متراوذين بعد ولم يتم البيع بينهم ما فيكون ضمانا يجعل وكذا ينه ابن حبيب أنهما كانوا متراوذين وهو أصح ما تؤول عليه ما اه منه بلفظه فلا شك ساقط والراجح من التولين المنع والله اعلم

* (الصرف) *

قال في التنبهات مانصه الصرف ما خوذ من الثقل ومنه صرف الذهب وتصرف الامور أي ثقلها واخذها شيئا بشي وكذا صرف الذهب بالفضة قلب عين بأخرى ومنه معنى فاعل ذلك صيرفيا وقد يكون من الصرف الذي هو الصوت للجملة أصوات الدراهم والدنانير عند تحريكها وعددها أو وزنها ولهذا يبرها أهل العبارات بالخصومات والتزاع وقد يكون من الوزن وهو أصلها والصرف الوزن وهو أحد التفاسير في قوله صلى الله عليه وسلم لم لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا أي وزنا ولا كيلا قاله ابن دريد اه منها بلفظها وعرفه ابن عرفة بقوله يبيع الذهب بالفضة أو أحدهما بالفلوس لقولها من صرف دراهم بفلوس والاصل الحقيقة اه منه بلفظه قال ابن ناجي في شرح المدونة وأورد عليه بعض أشيائنا وهو الشيخ الفقيه أبو عبد الله الوارغي أنه غير جامع لقولها ولو جرت الجواز بين الناس مجرى العين المسكوك لكرهنا به ما ذهبت وورق نظرة وأجابه بأنه إنما فرض ذلك فيها على تقدير الوقوع ولم يقع اه منه بلفظه وحكمه الاصل الجواز قال ابن عرفة وهو ظاهر الاقوال والروايات العتي كرم مالك العمل به الالتئ ابن رشد وقيل ما هو العتي عن أصبغ يكره أن يستظل بظل صيرفي وروى الشيخ الصرف من الباعة أحب الى من الصيرافة اه منه بلفظه * (تنبيه) * جرّم ابن عرفة بأن يبيع أحد النقدين بالفلوس صرف يفيد حرمة التأخير في ذلك جرما مع أنه قد قال بعد ذلك مانصه وفي كون الفلوس ربوية كالعين ثالث الروايات يكره فيها اه منه بلفظه وقال أيضا مانصه روى محمد في الفلوس والقائم من الرصاص تباع بعين لاجل لم يبلغه تحريره عن أحد وليس بجرام وتركه أحب الى أشهب يفسخ ان نزل الآن أن تقوت الفلوس بخواله سوق أو تبطل اه منه بلفظه وفي المدونة مانصه ومن اشترى فلوسا بدراهم أو بخاتم فضة أو ذهب أو تبرذهب أو فضة فافترا قبل أن يتقابض لا يجوز لان الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق قال مالك وليست بجرام بين ولكني أكره التأخير فيها اه منها بلفظها قال عياض في تنبيهاته مانصه اختلف لفظه في الفلوس في مسائل بحسب اختلاف رأيه في أصلها أهى كالعرض أو كالعين فلهذا التردد وأنه لا يصلح فيها النظرة ولا تجوز وشبهها بالعين وظاهره المنع جملة كالفضة والذهب وقال بعد هذا ليست كاللديانير والدراهم في جميع الاشياء وليست كاللديانير والعين وأجاز

(وحرّم في نقد الخ) قال مقبده عفا الله عنه وغفر له قال الله تعالى الذين يأكلون الرّبا لا يقومون إلى الأثم ثم قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الرّبا إلى وهـم لا يظلمون وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الرّبا بأضعاف مضاعفة إلى الكافرين فتأمل هـ هذه الآيات وما اشتملت عليه من عقوبة آكل الرّبا وقوله تعالى أضعافا مضاعفة حال من الرّبا أي الزيادة أي حال كونه مقصودا به التوصل بالقليل إلى الكثير بالباطل وهى حال لازمة وهو نسي يتضعن توبخا على استغراق أموال المدين بالشئ القليل بشطاول السنين يزيد في قدره كل سنة حتى يصير القليل كثيرا وليس قوله أضعافا مضاعفة تقييد للشيء بل توجيهه قاله العلامة ابن زكري رحمه الله تعالى وفي الرسالة وكان ربا الجاهلية في الدين أما أن يقضيه وأما أن يربي له فيه قال القلشاني وقد اختلف في الرّبا فقبل كل بيع محرم وقبل ما حصل فيه الرّبا وهو الزيادة في عوضه كبسع درهم بدرهمين وقبل ما حصلت الزيادة في ذاته كخاير غريمه على الزيادة في دينه كقوله تقضى أو تربي وهذه الأقوال نقلت من حفظي فراجعها في الأصول وغالب ظني أنى وقفت عليها في شرح الفقيه القباب لبيوع ابن جماعة اهـ وقال ابن حجر كان الواحد من أهل الجاهلية يدفع ماله لغيره إلى أجل على أن يأخذ منه كل شهر قدر معين أو رأس المال باق بحاله فإذا حل طالبه برأس ماله فإن تعذر عليه الاداء زاد في الحق والأجل وتسميه نسيئة مع أنه يصدق عليه ربا الفضل أيضا لأن النسيئة هي المقصودة فيه بالذات وهذا النوع مشهور الآن بين الناس وواقع كثيرا وكان ابن عباس رضي الله عنهما لا يحرم إلا ربا النسيئة محتجاً بأنه المتعارف بينهم فيصرف النهر إليه لكن صحت الأحاديث بتحريم الرّبا كله من غير مطعن ولا نزاع لاحد فيها ومن ثم أجمعوا على خلاف قوله على أنه رجع عنه لما قال له أنى أشهدت ما لم تشهد أسعدت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم نسمع ثم روى له الحديث الصريح في تحريم الكل ثم قال له لا آتاني وأياك ظل بيت ما دمت على هذا فحينئذ رجع رضي الله عنه قال محمد بن سيرين كفايت عكرمة فقال له رجل أمانتد كرو نحن بيت فلان ومعنا ابن (٩٣) عباس فقال إنما كنت استعالت العرف برأي ثم بلغني أنه صلى الله عليه

وبدل إذا أصابهم رديئة وقال في ثاني السلم ان باعها وكيل ضمن لانها كالعرض الا في سبعة بسيرة الثمن وفي الزكاة لا تركز الا في الادارة كالعرض وفي السلم الثالث منع بيعها جرافا كالعين وفي الاول يسلم فيها الطعام والعرض لا غير وفي القراض من رواية عبد الرحيم

وسلم حرمة فاشهدوا أنى حرمة وبرت الى الله منه وقوله تعالى يا كلون أى يأخذون وعبر عنه بالاكل لانه أعظم المنافع ولان الرّبا شائع في المطاعم وقوله تعالى لا يقومون الخ أى لا يقومون من قبورهم الا قياما المصروع جواز

شائع في المطاعم وقوله تعالى لا يقومون الخ أى لا يقومون من قبورهم الا قياما المصروع جواز الذي يتخبطه الشيطان من المس أى الجنون فمن متعلقة يتخبطه قال ابن حجر فاذا ثبت الله الناس يوم القيامة خرجوا مسرعين من قبورهم الا كلمة الرّبا فانهم كلما قاموا سقطوا على وجوههم وجنوبهم وظهورهم كما أن المصروع يحصل له ذلك وسر ذلك أنهم لما أكلوا هذا الحرام السحت بوجه المكر والخداع ومحاربة الله ورسوله ربا في بطونهم وزاد حتى أثقافا فذلك عجزوا عن النهوض مع الناس وصاروا كلما أرادوا الاسراع مع الناس ونهضوا سقطوا على ذلك الوجه القبيح وتخلعوا عنهم ومعلوم أن النار التي تحترقهم إلى الموقف كلما سقطوا وتخلعوا كلتهم وزاد عذابهم بها فجمع الله عليهم في الذهاب إلى الموقف عذابا بين عظيمين ذلك التخييط والسقوط في ذهابهم ولفج النار وأكلهم وسوقها إليهم بعنف حتى يصيروا إلى الموقف فيكونون فيه على ذلك التخييط ليمتازوا ويشتهروا بين أهل الموقف كما قال قتادة أن آكل الرّبا يبعث يوم القيامة مجنونا وذلك علم لا كلمة الرّبا يعرفهم به أهل الموقف وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما أسرى بي مررت بقوم بطونهم بين أيديهم كل رجل منهم بطنه مثل البيت الفخم قد مالت بهم بطونهم من مضدين أي مطروحين بعضهم فوق بعض على سابلة آل فرعون أى طريقهم بطونهم وآل فرعون يعرضون على النار غدوا وعشيا قال فيقبلون مثل الابل المنهزمة لا يسمعون ولا يعقلون فاذا أحس بهم أصحاب تلك البطون قاموا فقبل بهم بطونهم فلا يستطيعون أن يبرحوا حتى يغشاهم آل فرعون فيؤذونهم مقبلين ومدبرين فذلك عذابهم في البرزخ بين الدنيا والآخرة قال صلى الله عليه وسلم فقلت من هؤلاء يا جبريل قال هؤلاء الذين يأكلون الرّبا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس وأخرج أحد رواين ماجه والا صهيبي مرفوعا رأيت ليلة أسرى بي لما انتهينا إلى السماء السابعة فظنرت فوقى فاذا أنار عدو بروق وقواصف قال فأتيت على قوم بطونهم كالبيوت فيها الخيل ترى من خارج بطونهم قلت يا جبريل من هؤلاء قال هؤلاء الرّبا وفي رواية لما عرج جنى سمعت في السماء السابعة فوق رأسي

عليه وسلم الذين يأكلون الربا إلى المس وأخرج الإصهاني عن فروع ياتي آكل الربا يوم القيامة مخبلا أي مجنونا يجرح شفتيه ثم قرأ الآية وروى ابن ماجه والحاكم وصححه من فروع ما أخذ أكثر من الربا لا كان عاقبة أمره إلى قلة وروى ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن عن ابن مسعود من فروع أن الرباوان أكثر عاقبته إلى قلة ورواه أيضا الحاكم وصححه وروى عبد الرزاق عن معمر قال سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربعون سنة حتى يموت وقال في تنبيه المغترين كان حماد بن زيد رحمه الله تعالى يقول ما افتقرنا جرقت الا فوقعه في شيء من هذه الخصال وهي اللغو والكذب والخلف والغل والحياة والحسد وتقويت صلاة الجماعة ومحاسن العلم واتباع الشهوات الدنيوية وفي العلوم الفاسدة عن معروف أنه قال يوقف عبد بين يدي الله تعالى يوم القيامة فيقول عبدى كيف تركت عيالك قال أغنياء قال أما أنتي قد أفقرت عبدى بعدك انطلقوا به إلى النار قال ووقف عبد بين يدي الله تعالى فيقول عبدى كيف تركت عيالك فيقول فقراء قال أما أنتي قد أغنييتهم بعدك انطلقوا به إلى الجنة وأخرج أبو داود وابن ماجه من فروع يأتين على الناس زمان لا يبقى منهم أحد الا كل الربا فين لم يأكله أصابه من غباره وروى عبد الله بن أحمد في زوائد المستند من فروع والذى نفسى يده لبيبتين أناس من أمي على أشرب وطرو لهو ولعب فيصجوا قرعة وخنازير باشتغالهم الحرام واتخاذهم القينات وشربهم الخمر وبأكلهم الربا ولبسهم الحرير وروى أحمد والبيهقي من فروع عانيت قوم من هذه الأمة على ظم وشرب ولهو ولعب فيصجرون قد مسخوا قرعة وخنازير وليصيبهم خسف وقذف حتى يصبح الناس فيقولون خسف الليلة بنى فلان وخسف الليلة بدار فلان وترسلن عليهم حجارة من السماء كما أرسلت على قوم لوط على قبائل منها وعلى دور وتترسلن عليهم الريح العقيم التي أهلكت عادا على قبائل فيها وعلى دور بشرهم الخمر ولبسهم الحرير واتخاذهم القينات وأكلهم الربا وقطعهم الرحم وخصله تسهاراونه قال في الزاوية ورد أن أكلة الربا يحشرون في صور الكلاب والخنازير من أجل حيلهم على أكل الربا كما نسخ أصحاب السبت حين (٩٤) تحيلوا على اصطيد الحيتان التي نهى الله عن اصطيدها يوم السبت

وفي الكتاب غير هذا في كتاب القراض قال لا يجوز القراض بها لأنها تؤهل إلى الفساد والكساد فجعلها كالعرض وفي السلم الاول والصفرو والنحاس عرض مالم يضرب فلوسا فاذا ضرب فلوسا جرى مجرى الذهب والورق مجراه فاما يحل ويحرم وفي الصرف ومن

خفروا بها حياضا تقع فيها يوم السبت حتى يأخذوها يوم الأحد فلما فعلوا ذلك مسخهم الله قرعة وخنازير وهكذا الذين يتحيلون على

الربا بأنواع الحيل فان الله تعالى لا يخفى عليه حيل المحتالين قال أبو أيوب السخيتاني يخادعون الله كما يخادعون لك آدميا ولو أنوا الأمر عيانا كان أهون عليهم اه قال ويستفاد من الاحاديث السابقة أن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده والمساعد فيه والمعين عليه كلهم فسقة وأن كل ماله دخل فيه كبيرة اه قال العلامة البركة أنوسالم العياشي رحمه الله تعالى في تنبيهه سماه تنبيه أهل الهمم العالية على الاعراض عن الدنيا القانية مانصه وقد اتفق العلماء على أن من أعظم أبواب الربا كل الدنيا بالدين وقد قال بعض العلماء لان آكل الدنيا بالدين والمزايير خير من أن أكلها بالدين ومعنى الاكل بالدين أن يعطى الرجل دينه وصلاحة وعلمه وما يظن به من أنه يصرف ذلك في مرضاة الله فان لم يكن على الذمة المذكورة فهو سحت وربا وقد علمت ما توعد الله به في كل الربا والحاربة ومن يطق محاربة الله نسال الله السلامة اه وفي كشف الغمة للشهراني رحمه الله تعالى ان أنس بن مالك رضي الله عنه كان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول علم الله عز وجل آدم ألف حرفه من الحرف وقال له قل لولدك ولذريتك ان لم تصبر واطلبوا الدنيا بهذه الحرف ولا تطلبوها بالدين فان الدين لي وحدي خالصا ويل لمن طلب الدنيا بالدين ويل له وفي الاحياء روى أن رجلا كان يخدم موسى عليه السلام فجعل يقول حدثني موسى صني الله حدثني موسى فحي الله حدثني موسى كلهم الله حتى أترى وكثر ماله ففقهه موسى عليه السلام وجعل يسأل عنه فلم يجده لأثر حتى جاءه رجل ذات يوم وفي يده خنزير وفي عنقه حبل أسود فقال يا موسى أتعرف فلانا قال نعم قال هو هذا الخنزير فقال موسى عليه السلام يا رب أسألك أن تردم إلى حاله الاول حتى أسأله بم أصابه ذلك فاوحى الله تعالى اليه لودعوتني بالذي دعا به آدم فمن دونه ما أجبتك فيه ولكن أخبرك لم صنعت به هذا لانه كان يطلب الدنيا بالدين وكذلك رواه الامام أبو طالب المكي وقال ابن بكير جاور رجل لما قال فقال يا أبا عبد الله رأيت رجلا سكرانيا يتعاقر يريد أن يأخذ القمرفقلت امرأتى طالق ان كان يدخل جوف ابن آدم أشرب من الخمر فقال مالك أراجع حتى أراجع مسئلتك فجاءه من الغد فقال امرأتك طالق تصفحت كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه

وسلم فلم أر شيئا أشهر من الربا لأن الله آذن فيه بالحرب اه وبجث بعض الشافعية فيه مردود انظر خيتي وقد قال ابن دقيق العيد كما في المناوي أكل الربا يجرب لسوء الخاتمة والعياذ بالله تعالى اه وقال ابن حجر في كتابه الزواجر ان اعتياد الربا والتورط فيه علامة على سوء الخاتمة اذ من حارب الله ورسوله كيف يحتم له مع ذلك بخير وهل محاربة الله ورسوله الا كناية عن ابعاده عن مواطن رحمته واحلاله في دركات شقاوته ثم قال وفي قوله تعالى واتقوا الله لعلكم تفلحون عقب لائما كلوا الربا بالخ إشارة الى أن من لم يترك الربا لا يحصل له شيء من الفلاح وسببه ما أمر من أن الله حاربه هو ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن حاربه الله ورسوله كيف يتصور له فلاح ففي هذه الآية أيضا إيماء الى سوء خاتمته ودوام عقوبته ومن ثم قال تعالى عقبها واتقوا النار التي أعدت للكافرين قال فقيم الإشارة الى أن من بقي على الربا يكون مع الكفار في تلك النار التي أعدت لهم لما يقرر من تلك المحاربة التي حصلت له وأدت به الى سوء الخاتمة فليحذر الذين يحالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم اه وتقدم قول ناظم بيوع ابن جماعة فابعد عن الربا الخ قال سيدي ابن خنجر رحمه الله تعالى أي فابعد عن كل الربا وعن معاملته وعن الجلوس في أسواقه وعن الجلوس والمشي مع أهله لأن قلوبهم فسدت من أكل الحرام فيضاف على فساد قلبك بمخالطة من فسد قلبه وعصى ربه وخسر دينه وأخرته قال الله سبحانه فويل للفاسية قلوبهم من ذكر الله لأن الربا وكل الحرام غير ذكر الله ولا امر الله ونهيه قوله وحقق النظر أي وحقق النظر بتجدد نفسك عاصيا بمخالطة الحرام وأهله وحقق النظر بتجدد نفسك في سكرات الموت وحقق النظر بتجدد نفسك حاضرة في القبر مع المكين ومع عملها القيح أو الحسن وحقق النظر بتجدد نفسك في وسط عساكر الموت رهينة بهما وحقق النظر بتجدد نفسك خارجة من القبور يوم البعث والتشور وحقق النظر بتجدد نفسك موقفة بين يدي الله تعالى لعرض جميع أقوالها وأفعالها وحسابها وحقق النظر بتجدد نفسك في الجنة أو في النار فان حققت النظر أي تحسن لك أن تعصى من خلقك ورزقك وقامت أحوالك به الى أبد الأبد اذ كل آت آت قوله فانه (٩٥) أي الربا ومطلق الحرام اذ من أكل الحرام ذهب الانوار من قلبه ونغمه الظلام

لث عليه درهم ثم قال وكذلك الفلوس اه منه بلفظه قلت أغفلنا معاماتي السلم الثالث ونصه ولا يجوز الا بعدد فلا يصح فلس بفلسين لا يبدأ ولا إلى أجل والفلوس بالعدد بمنزلة الدنانير والدرهم في الوزن وانما كره ذلك مالك في الفلوس ولم

أبعد الناس من الله القلب القاسي والله الموفق عنه * (فائدة) قال ابن شاس رحمه الله تعالى مكتسب الحرام كالربا والغلول وأثمان الغنوب لا يتجوز ما أن يكون الغالب على ماله الحلال أو الحرام أو يكون كله حراما بان لا يكون له مال حلال أو يستغرقه ما يذم منه من الحرام فان كان الغالب عليه الحلال فاجاز ابن القاسم معاملته وقبول هيبته وهيبته وأبى ذلك ابن وهب أي كرهه وحرمه أصبغ على أصله في المال اذا خالطه شيء من الحرام حرم ولزم التصديق به قال ابن رشد القياس قول ابن القاسم وقول ابن وهب استحسان وقول أصبغ تشديد على غير قياس وان كان الغالب الحرام فنع أحبا بنامه معاملته وهيبته وهل على الكراهة وهو مذهب ابن القاسم أو التحريم وهو مذهب أصبغ وان كان كله حراما ففي معاملته وهيبته وطعامه أربعة أقوال الاول أن ذلك لا يجوز والثاني أن معاملته تجوز في ذلك المال وفيما يتابعه من السلع وفيما يوجب له أو ورثه وان كان عليه من التبعات ما يستغرقه اذا عامله بالقيمة ولم يحابه ولا تجوز هيبته في شيء من ذلك ولا محاباته والثالث أن مبايعته لا تجوز في ذلك المال فان اشترى به سلعة جاز أن يشتري منه وان تقبل منه هبة وكذلك ما ورثه أو وهب له وان استغرقه ما عليه من التبعات روى ذلك عن مجنون وابن حبيب والرابع أن مبايعته وهيبته وطعامه كل ذلك جائز في ذلك المال وفيما اشترى أو وهب له أو ورثه وان كان ما عليه من التبعات قد استغرقه قال ابن رشد فعلى هذا القول يجوز أن يورث عنه ويسوغ للوارث بالورثة واختلف على القول بان معاملته في ذلك المال وقبول هيبته وأكل طعامه لا يجوز هل يسوغ للوارث بالورثة ولا يسوغ له بالهبة وهو قول سحنون أو لا يسوغ بالميراث كما لا يسوغ بالهبة ويلزم للوارث من التضي عنه والصدقة بما كان يلزم الموروث اه ومثله في المقدمات وللبعضهم

ياسأثلا عن حكم مال الغاصب * وشبهه من مرتش أو غاب وما جرى فيه من الخلاف * وعدة الوجوه والأوصاف فيها كه مهذبا منظوما * فاعمل به ولا تكن مذموما

فليس يخلو الامر من وجوه * ثلاثة فبحث من مكروه
 فان يكن غالبه الحلالا * جوز ولا تستثن منه حالا
 هذا هو المحكى لابن القاسم * وهو القياس عند كل عالم
 ولابن وهب فيه بالكراهة * أخذا بالاستحسان والزاهة
 وقيل بالمنع وهذا لا يصح * وذاشدوذ ماله من مبسخ
 وان يك الحرام هو الغالب * عليه فاحفظ حكمه باطالب
 فقال بالكراهة ابن القاسم * وأصيح بالمنع والمآثم
 وان يكن جميعه عين الحرام * أو غرقت ذمته على التمام
 فقبل ممنوع على الاطلاق * وقيل بالعكس فخذ وفاق
 وقيل ان تعامل بالقيمة * ففاز وعكسه في الهبة
 وقيل ان عامله بالمال * بعينه فامنع ولا يبال
 وغير عين المال جوز مطلقا * فليس فيه عنده من متقى
 هذا الذي قد قاله محضون * وابن حبيب سره مكنون
 لخصه من قوله ابن شاس * من غير تخمين ولا التباس

اه وقال الامام سيدى أبو القاسم بن بخورجه الله تعالى عند قول أبي زيد

٩٦ وان يبيع شخص وأنت حاضر * يباع حراما وهو أمر ظاهر

لا تشتري منه ولكن تنهره
 عن الزيانم عليه تنكره
 وهكذا في كل ما قد بانا
 تحريمه فنهيه استباننا

يحرمه كتحريم الذنائب والدرهم اه منها بلفظها وفي التلقين مانصه والتفاضل في
 التماس اذا حصل التعامل به ممنوع وهو في الحقيقة منع كراهة لا يمنع تحريم اه منه
 بلفظه وفي التفسير بيع مانصه ويكره صرف الفايض الى أجل وبيع بعضها ببعض

متفاضلا

وان تداهن بالسكوت فاعرف * انك من الشركة تقتف

وجاز به كذلك الشراء * منه اذا لم يظهر الرباه

مانصه قال القباب وأما جواز الشراء منه بعد ذلك فان في ذلك تفصيلا وحاصله مهما كان جميع كسبه انما هو من الربا وما لا يحل
 أو كان له كسب الآن ما عليه من الربا والتباعات قد استغرق ما في يديه فان في المذهب في ذلك أربعة أقوال أشهرها المنع من
 معاملته والثاني جواز معاملته بالقيمة والثالث ان مباحته في ذلك المال لا تجوز فان اشترى سلعة جاز أن تشتري منه وتقبل منه هبة
 الرابع جواز هباته وبياعاته بجله وان كان الغالب على ماله الحرام فنعى الاصحاب من معاملته وقبول هبته وقبض الدين منه قبل
 على وجه الكراهة وهو مذهب ابن القاسم وقال أصيح حرام ثم ذكر فيمن غالب ماله الحلال مثل ما تقدم عن ابن شاس ثم قال هذا
 نقل ابن رشد ونقل ابن يونس عن مالك فيمن يده مال حرام وحلال فان كان الحرام يسيرا في كثرة حلاله فلا بأس به أى بمعاملته
 وان كان الحرام كثيرا فلا تنبغي معاملته ولا يعامل من يعمل بالربا من المسلمين والذي عند الغزالي انه اذا كان أكثر ماله حراما
 فمعاملته قبل البحث والسؤال لا تجوز وان كان الاكثر حلالا فيستوقف في حليته أو كراهته اذا كان ماله كثيرا وان كان قليلا
 والحرام باق فالراجح عنده المنع من معاملته على وجه التحريم وهذا كله في غير العين المغصوبة وأما عين المغصوبة فلا تحل اجماعا
 اه من القباب قوله وان تداهن الخ أى وان تداهن أيها الحاضر لفعلى المنكر أو العالم به فاعل المنكر أو قائله أو الساكت
 عنه فاعلم أنك من الشركة أى من شركاء فاعل المنكر في الاثم ومن شركائه في سقوط العدة ومن شركائه في الظلم والفسق
 ومن شركائه في الجمع والاجتماع في حرب أهل الطغيان تحت أعلام اللعين الشيطان وقوله تقتف أى تتبعه في الفسق وتقتف
 الشيطان الراضى بفعل المنكر اه وقال المصنف في جامعه ولا تجوز معاملته من كان غالب ماله الحرام ولا استقرضه ولا قبض
 الدين منه ولا قبول هديته وهبته وأكل طعامه وهل على الكراهة أو التحريم تأويلان الا أن يتناع سلعة حلالا فلا بأس أن

يتباع منه وان تقبل هديته ان علم انه قد بقي بيده ما يفي بمواعيله من التبعات لان كان كله حراما الا ان يوهب له أو يرث الا ان يستغرق ذمته فيمنع على الصحيح كهبة العمال له وفي باب الشهادة من ق قال ابن حبيب وكذلك هؤلاء العمال ما اشتروه في الاسواق فأهدوه لرجل طاب للمهدي له قال ابن رشد ووجهه أن الحرام ترتب في ذمة البائع والمهدي فهو المأخوذ به والمسؤل عنه اه وفي نظم أبي سالم العمياشي ليسوع ابن جماعة

ومن تشاهد منه بيعا فاسدا * فازجره ان قدرت وامض راشدا
وجاز لك الشراء من بعد ذلك * منه بتفصيل مقرره هناك
ان كان كل ماله محرما * فاشهر الاقوال منع فاعلا
وان يك الحرام غالبا فصيل * يكره أو يمنع وهو قليل
وان يك الحلال غالبا فقد * أجاز ابن قاسم فيعتمد

وللفقيه السكوري كافي وصله الزنقي

معامله الانسان من اجل ماله * حلال حلال ليس فيه باثم
وقال ابن وهب بالكراهة وامنع * لا يصح محتاطا لاجل المحارم
وان كان جل المال فاعلم محرما * فنع وان يكره فقول ابن قاسم
وان لم يكن في المال حل فانه * حرام على ما قاله كل حازم
وسوءه الزهري وابن مزيههم * فكل وانتفع لا تخش لومة لائم
وقيل استبح ما يبل بالارث والعطا * وما يتبعه فافهم وبالعقل زاحم ٩٧

وقيل مباح ان تعامل بقيمة

بغير محاباة على رأى عالم

حكى ذا الذي قلنا وأحكم شرطه

سبل ابن رشد والعلو والمكارم

متفاضلا حين كان يتعامل بها فاتفق وقتنا هذا فاتفقوا على كالعروض اه منه بلغة وفي الارشاد مانصه والمنصوص كراهة التفاضل والنساء في الفلاس اه منه بلغة فالتخلاف فيها أقوى جدا فعلى هذا ما جرت عادة كثير من الناس به اليوم من بيعها باحد

وهذا الخلاف كله عن جميعهم *

وذيله غ بقوله

(١٣) رهوني (خامس)

اذا كان ذو الغصوب ليس بقائم

اه * (تمة) * قال في المباحث الاصلية

وان كان مغصوبا بعينه لم يفت *

والقوم لم يدعروا طعاما *

بل تركوا الحلال والحراما

اتعدوا بالجار والضعيف *

غير الذي لا يعرفون أصله

قال الشيخ زروق في شرحه يعني بالحلال المحض الذي لا شوب فيه ولا شائبة اختلاف فأما ما يجري على اختلاف العلماء والراجح والمرجوح فهو موجود ثم قال وكثيرا ما يجري على السنة المتدينين أن الحلال ضالة مفقودة وهو أمر يجب عكازا للاسترسال وأخذ كل ما والا هم بل الحلال موجود في كل زمان والا لما كلفنا بطله ولا نقطع أولياء الله سبحانه لانه قوتهم وذلك باطل وقد كان شيخنا ابو عبد الله القوري يقول في ذلك قولاً بليغاً من بيده شيء لا يعرف فيه دخلاً بالاصالة ولا معاملة قبيحة مقصودة فمن أين يحرم ماله وما غلب على الناس من الجهل ورقة الديانة لا يحرم ما بأيديهم لان الانسان لا يتخاطب الا بما في علمه لا بما في علم الله تعالى قال وقد أهمل الناس في هذه الازمنة باب الحلال والحرام لا سيما في البلاد الشرقية فليكن الفقير من ذلك على بال ومن يعجب العلم لا يضل ولا يضيق عليه الواسع بل لا يزال في فسحة ما لم يتيقن قال وأشار ابن الفاكهاني الى أنه ينبغي عدم التعرض للبحث في هذه الازمنة والوقوف مع ظاهرها لانه لا يجوز البحث لا سيما في بلاد كثر العلماء على أن الحلال ما جهل أصله والحمد لله الذي جعل في الامر سعة ثم قال ومحل قوله وجنبوا الخ ما لم تكن ضرورة أو تلجى حاجة فالمرء فقيه نفسه بعد الفقه وقد حدثنا شيخنا أبو عبد الله القوري رضي الله عنه بما بلغه أن السلطان أبا الحسن صنع طعاما للجماعة من أهل الخير في وقته ودعاهم له فكان منهم من أكل ولم يتوقف ومنهم من استظهر بالصوم ومنهم من أخرجه خبره وأتدبم بإدام الملك ومنهم من أكل وقل ومنهم من قال اني

صائم ولكن هاتوا طعام الامر على وجه البركة فسألهم شيخهم عن ذلك فقال الاول طعام مستهلك ترتب القيمة في ذمة مستهلكه
 فقل له التصرف فيه وقد أمكنني منه عن طيب نفس فبأي وجه أتركه وقال الثاني تجنبت محل الشبهة بجميع أوجهه وقال
 الثالث علمت على القول بإباحة الغلة للغاصب وقال الرابع هو مال مجهول الارباب يجب فيه التصديق بالقيمة فكنت نأخذ وقد
 وقال الخامس طعام مستحق للمساكين قدرت على استخلاص بعضه فاستخلصت ما قدرت عليه وخرجت به لاربابه وعماد كرهه
 انه غسل من وده مما تعلق به من الادام وشق عليه اخراج ما تعلق به من الزعفران فأرسلها مع النهر لغلبة الحال عليه في كراهيتها
 ومن هذا المعنى ما ذكر أن ابن عباد رحمه الله تعالى أعطاه السلطان كسوة وأعطى الشيخ الرجاسي كسوة وأعلمها بانه علمها من
 الجزية ونحوها فقبلها ابن عباد ووردها الرجاسي رضي الله عنهما فقبل لبعض أهل الوقت من له بصيرة فقال الورع مستحب
 بإجماع وجبر قلب الملك واجب بإجماع وأنتم ترون من وافق الصواب المتعلق بالواجب أو بالمستحب ثم قال رأيتم لو أخرجناه بالرد ثم
 جاء الامر من أمور المسلمين فديره على خلاف الصواب فذلك في ذمة من يكون هذا ما وقع في الظاهر ولما بعثه بدواء ممسك له لعله
 كانت به صبه في المرض ولم ينتفع به فاعرف (٩٨) لهذه الجلبة حقه والتفت رديق النظر فلترد آفة كالأخذوات الأخذ

التقدين الى أجل اذا تصرف فيها المبتاع وفوتها فإسحاح الاجل امتنع من دفع الثمن لم
 يكن له سبيل الى ذلك ويجبر على دفع الثمن أحب أم كرهه (تنبيه) أبواب أبو الحسن عن
 مسئلة الرهون بانه لا دليل فيها على أنها كالمعين لان كل ما يعرف بعينه لا بد فيه من الطبع
 كالمعين وكذلك أجاب عن مسئلة العارية وأجاب عن مسئلة الزكاة بقوله لان النصاب
 فيها غير معلوم فلذلك جعلها كالعرض اه منه بلفظه قلت أما جوابه عما في الرهن
 والعارية فواضح وأما جوابه عما في الزكاة ففيه نظر اذ لو كانت العسلة ما ذكره لو جبت
 زكاتها على المحتكر لان القيمة فيها على تعامله انما هي ليتوصل بها الى معرفة النصاب لا غير
 وهو خلاف نص المدونة فتأمل والله أعلم (وحرر في نقد وطعام زيا فضل ونساء) قول ز
 وعن الثاني بان قوله الا في عا طفا على ما يجوز وقضاء قرض بمساو أو أفضل صفة الخسكت
 عنه نو ومب وقال شيخنا ج فيه نظر اذ القرض ليس كالمبادلة في جميع الاحكام
 الا ترى انه اذا حل الاجل يجوز القضاء باقل اه قلت والجواب الحق أن قول المصنف
 في المبادلة والاجود أنقص الخ صريح في جواز مبادلة الجيد بالردى ان لم يدر الفضل من
 الجائين والله أعلم وقول ز وأجاب البساطي عن الثالث بان كلام المصنف كالترجحة
 لمابعده لان قوله لا يدر الخ قال شيخنا ج هذا الجواب لا يندفع به السؤال اه

لا تحصى والورع من ورعه الله
 وانما بورعه اذا علم صدقه في ورعه
 فخاصدق أحد في شئ الا عين عليه
 وبالله التوفيق اه وقال في شرح
 الارشاد في الحكيمة الاولى دعا
 أبو الحسن المري فقهاه وقته الى
 وليمة وكانوا اهـ لـ علم ودين يعني
 كسبى الى الربيع سليمان بن عمر
 صاحب التقييد على الرسالة
 وسيدى ابن عباد ثم قال فسألهم
 الشيخ وأظنه أبا ابراهيم الاعرج
 عن ذلك ثم قال وقال الثاني طعام
 شبهة تستر منه بالصوم كما ورد
 وقال الثالث اعتمدت القول بان
 الغلات للغاصب اذا اخراج بالضمان

وقال الرابع كنت آكل مقدار ما أتصدق به لانه مجهول الارباب والمباشر كالغاصب ثم قال والخامس وما
 أولى بالصواب لجمعه بين الفقمو الورع وما فعله الاول يعني من شمر لالا كل بكمه هو صريح الثقة وليا به وبالجملة فالانسان فقيه نفسه
 بعد التوقف في مواقف الاشتباه ومن لم تكن له بصيرة فعليه بالتحفظ ما أمكن وقد جزم بعض العلماء بقهرهم أموال الظلمة وأنكره
 عز الدين بن عبد السلام فائلا لجملة الورع على ذلك ولو تورع في دين الله أن يقول فيه غير ما هو حكم الله كان خيرا اه ونقل
 عياض عن زيادة الله عامل افرقية انه أجاز العلماء فمنهم من قبل ومنهم من رد فاستنقص زيادة الله كل من قبل فبلغ ذلك أسدين
 القرات وكان من قبل فقال لا عليه انما وصلنا بعض حقنا والله حسيبه فيما هو عسكه عنا اه وسئل ابن القاسم عن جواز
 الخلفاء فقال حرام فقيل له ان أشهب يأخذها فقال كن كاشبه وخذها اه وسأني أن قول المصنف في قوادح الشهادة ولان
 أخذ من العمال أو أكل عندهم مقيد بمن لاحقه في بيت المال والله الموفق بمنه وقول ز وعن الثاني بان قوله الا في الخ فيه
 نظر اذ القرض ليس كالمبادلة في جميع الاحكام الا ترى انه اذا حل الاجل يجوز القضاء باقل والجواب الحق أن قول المصنف
 في المبادلة والاجود أنقص الخ صريح في جواز مبادلة الجيد بالردى ان لم يدر الفضل من الجائين والله أعلم وقول ز بان كلام
 المصنف كالترجحة الخ هذا لا يندفع به السؤال

لان قول المصنف لا دينار الخ بعد تسليم أن قوله بافضل شامل لما قصد (٩٩) جنسه ولما تعدد لا يفيد قصر الحرمة على

متحدى الجنس اذ ليس في عبارته ما يفيد الحصر فتأمله وقول ز أو ان هذا يحمل الخ صحيح بالنسبة للطعام فقط وأما العين فقول المصنف بعد وان رضى بالحضرة الخ يدل على جواز التفاضل في الجنسين فتأمله (ومؤخر ولو قرياً) أى ولو كان التأخير من أحدهما ما قرياً بهذا محل الخلاف وأما ان كان منهما ما فاعا فعمل وفاق خلاف ما يقتضيه ز انظر الاصل (أو غلبة) قول ز فيضى فيما وقع فيه التناجز يعنى اتفاقاً كما يدل عليه قوله واختلف في مضى الخ انظر الاصل قلت فرع اذا وقع التفاضل في الصرف ثم أودع أحدهما ما قبضه عند الآخر لم يميز قاله في رسم شك من سماع ابن القاسم ابن رشد انما لم يميز لانه آلى الى الصرف المؤخر فاتم ما على القصص لذلك وفرق اللغوى بين ما يعرف بعينه فيجوز وما لا فلا وعليه جرى في الشامل انظر ح وفي نظم أبي زيد

اذا اشترى منه بقيراط طعام
ور دقيراط بذلك المقام
وذلك الطعام ليس يعرف
بعينه ولا بشئ يوصف
كل زيت والطفل مع الحناء
من بعد وزن ذلك في الاناء
لم يميز ان يتركه لديه
حتى يبي بعد ذال اليه
لو كان يعرف بعينه المبسح
لما زل ذلك ولا له منيع

وما قاله رضى الله عنه ظاهر لان قول المصنف لا دينار بعد تسليم أن قوله بافضل شامل لما قصد جنسه ولما تعدد لا يفيد قصر الحرمة على متحدى الجنس اذ ليس في عبارته تلك ما يفيد الحصر فتأمله وقول ز وأجاب الشيخ أحمد بان الحرمة في الجملة أو أن هذا يحمل ويأتى تفصيله في باب الرويات قال شيخنا ج هذا صحيح بالنسبة للطعام فقط اه وهو ظاهر لان المصنف انما تعرض في باب الرويات للتفصيل في الطعام دون العين قلت فالجواب عن الطعام ما ذكرنا ج وعن العين أن قول المصنف بعد هذا وان رضى بالحضرة ينقص وزن الخ دليل على جواز التفاضل في الجنسين فتأمله (ومؤخر ولو قرياً) قول ز ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما الخ يقتضى أن مقابل لوفى صورتين معا وهو خلاف ما صرح به ابن ناجى في شرح المدونة عند قولها ومن لى رجلا معه دراهم فواجهه عليها ثم مضى معه الى الصيارفة ليتناقدا لم يميز اه وانصه أراد بقوله فواجهه عليه أى عقده معه الصرف فقط ثم مضى الى الصيارفة فتناقدا معا فبطلت التفرقة اجماعاً صرح به المازرى ففرق بين التفرقة قبل أخذ العوضين أو بعد حصول أحدهما فالاول تبطله التفرقة اجماعاً والثاني فيه قول باعتبار المنازعة القرية لنقل ابن شاس وابن الحاجب اه منه بلقطه * (تنبيه) * قال ابن عرفة مانصه وصله قبض عوضه بعقده حساً أو حكماً واجب وفي كونه وهو التناجز زكاً أو شرطاً أو التأخير مانعاً ولو عقده عليه ولم يفعل نظر الاول أقرب لتوقف ماهيته عليه غير شرط عنها وصرح المازرى وغيره بأنه شرط وقاله ابن محرز ثم قبل قول ابن القصار هو غير شرط في صحته والتفرق بوقيطه وتعامه موقوف عليه كالسكاح يلزم بالقدوم بطله الرد وقول المازرى قال ابن القصار من شرط صحة الصرف وتعامه القبض والتفرق بوقيطه الخ نقل ابن محرز عنه متناهي وعلى كونه شرطاً قبل المازرى قول ابن محرز ولو وزن الصرف الدينار فضاغ كان من ربه لعدم انبرام العقد لجواز التأخير قلت وعلى نقل ابن محرز عن ابن القصار يضمه مبانعه لان الاصل عدم الممانع اه منه بلقطه (أو غلبة) قول ز فيضى فيما وقع فيه التناجز واختلاف في مضى ما وقع فيه التأخير الخ ظاهره أن مضى ما وقع فيه القبض متفق عليه وصرح بذلك ابن هرون ونصه فهذا يضي فيما وقع فيه التناجز بانفاق واختلاف فيما وقع فيه التأخير على قولين قال ابن القاسم ويفسخ وينقض صرف دينار ان كان النقص قدره فاقل كما تقدم وقيل يجوز له الرجوع على مذهب من يميز البذل في الصرف اه منه بلقطه لكن في تبصرة اللغوى مانصه ويختلف اذا غلبا على المنازعة في بعض الصرف هل ينتقض جميع الصرف أو ما قابل ما غلبا عليه اه منها بلقطه (أو عقده ووك في القبض) قول ز الا أن يقبض الوكيل بحضرة موكله فيجوز على الرابع جـ مذاخر من ابن رشد في المقدمات وابن هرون في اختصار التيسية وقال ابن بشير بكرة وقول مب مع أن ذلك منصوص عليه بالجواز الخ يقتضى أن ابن رشد جزم في الرسم المذكور بالجواز والذي في ح عنه هو مانصه ولو اشترى السلعة بدراهم لوجب عليه أن يعلم رب الدينار بذلك ودخله الاختلاف

ومثله الطعام أيضاً بالطعام * يمنع ذلك ولا فيه كلام (أو عقده ووك الخ) قول ز فيجوز على الرابع الخ بالجواز حينئذ جزم ابن رشد وابن هرون وقول مب منصوص عليه بالجواز الخ

يعني على الراجح كما يفيد عزو ابن
عرفة فانظره وانظر ق عند قوله
وجازت مبادلة الخ والافق قد قال ابن
رشد وفي فساد الصرف بالخيار الذي
يوجب الحكم دون أن ينقد عليه
قولان اه وقد اقتصر ابن جماعة
في مسئلة ز على أنها حرام انظر
الاصل * (تنبيه) * حكى ابن رشد
الاجماع على منع الخيار الشرطي في
الصرف وتعقب عليه بحكاية غيره
الخلاف انظر ح وقد قال اللغوي
روى ابن شعبان جواز ابن ناجي
وعليه العمل اليوم في الصاغة اه
وقال ابن يونس وأما من اشترى
سوارى ذهب بدراهم على أن يريهم
أهله فان رضوهما رجع فاستوجبهما
والاردهما فقد خففه مالك وكرهه ابن
المواز والكراهية من قول مالك
أحب البنا الا أن يأخذهما على غير
إيجاب ولا أن يشترى ما انتهى (أو
غاب نقد الخ) قلت قول ز وعطف
على مدخول الخ أي ما قبل المبالغة
إذا كان التأخير مع حضور التقدين
وقت العقد بل ولو غاب الخ أي فلا
تكون غيبة النقود عذرا مبيحا
للتأخير فتأمل والله أعلم وقول
مب والحاصل الى قوله وان لم يطل
ففيه اختلاف الخ زاد نو عن ابن
عبد السلام ومحل اختلافهما إذا
لم يدخلا على ذلك اه وقول ز لم
يفسد مع الكراهة الخ صحيح خلافا
لمب وأما قولها جاز ولم يجز
أشهب فعنا مضى بدليل كراهتها
مسئلة حل الصرة أو التابوت فتأمل
وانظر الاصل (أو بمواعدة) قول
ز أي جعلها عقدا الخ قال ج

المذكور اه منه وأشار بذلك الى قوله قال ابن رشد في رسم تأخير صلاة العشاء من كتاب
البضائع والوكالات وفي فساد الصرف بالخيار الذي يوجب الحكم دون أن ينقد عليه
قولان اه منه بلفظه وكلام ابن عرفة يقتضي بعزوه أن الراجح من القولين الجواز
فانظره وانظر ق عند قوله وجازت مبادلة القابل الخ وقد اقتصر ابن جماعة في مسئلة ز
على أنها حرام كما قاله شيخنا ج والله أعلم * (تنبيه) * حكى ابن رشد الاجماع على
منع الخيار الشرطي في الصرف وتعقب عليه بحكاية غيره الخلاف انظر ح وقال ابن
ناجي في شرح المدونة مانعه وأما الخيار الشرطي فقال في المدونة في كتاب الخيار لا يجوز
وزعم ابن رشد في المقدمات أنه متفق عليه وهو قصور لقول اللغوي روى ابن شعبان
جوازه وعليه العمل اليوم في الصاغة اه منه بلفظه وقوله اللغوي روى ابن شعبان
جوازه هي عبارة ابن عرفة وزاد متصلا به مانعه المازري روى ابن شعبان القولين
والمشهور المنع عياض في الموازية ما يشير الى الخلاف وهو نص الزاهي اه منه
بلفظه وهو يوهم أن اللغوي لم ينقل عن الزاهي الا الجواز وليس كذلك ونص اللغوي
واختلف أيضا في الخيار في الصرف فقال مالك هو فاسد وقال في كتاب محمد في رجل اشترى
سوارى ذهب بمائة درهم على أن يذهب بهم الى أهله فان رضوهما رجع فاستوجبهما قال
أرجو أن يكون خفيه ما قال محمد وغيره من قول مالك أحب البنا في الزاهي عن مالك
في الخيار في الصرف قولان الجواز والمنع اه منه بلفظه وانظر قول عياض في الموازية
ما يشير الى الخلاف مع نقل اللغوي عنها فانه صريح في الخلاف ونحوه لابن يونس ونصه
وأما من اشترى سوارى ذهب بدراهم على أن يريهم ما أهله فان أعجبهم رجع اليهم
فاستوجبوا والاردهما فقد خففه مالك وكرهه ابن المواز والكراهية من قول مالك
أحب البنا الا أن يأخذهما على غير إيجاب ولا أن يشترى ما له منه بلفظه وقول ابن
ناجي وعليه العمل اليوم الخ عليه عملهم اليوم أيضا فالجدة على خلاف العلماء (أو غاب
نقد أحدهما واطال) قول م وب وهو خلاف ما تقدم عن نص المدونة من الجواز فيه نظر
بل ما قاله ز تبعا لعج من الكراهية متعين لان م نفسه قدم قريبا أن مذهب
المدونة الكراهية فيما إذا دخل الصير في الدينار في تابوته ثم أخرج الدراهم وكيف يعقل
أن يكره هذا ويجوز استقراض أحدهما من غير كراهية بل هذه أولى بالكراهة كما يظهر
بأدنى تأمل ولا حاجة له في قول المدونة جاز ذلك ولم يجزه أشهب لان معنى قولها جاز مضى
وصح ومن تأمل كلام المدونة على المسئلتين وكلام أبي الحسن عليهما تبيين له صحة ما قلنا مع
انه لا يحتاج الى دليل لوضوحه فان المسئلتين اشتركتا في وجود التأخير اليسير وزادت
مسئلة تسلف أحدهما بأن ما وقع فيه التأخير لم يكن على ملك صاحبه حين العقد أصلا
ولهذا وقع فيه الخلاف بالمنع ولم يختلف في مسئلة حل الصرة بالمنع أصلا فتأمل به بانصاف
والله أعلم (أو بمواعدة) قول ز أي جعلها عقدا لا ياتقان غيره الخ سكت عنه نو
و م وب وقال شيخنا ج مانعه فيه نظره وهو فساد لكلام الأئمة وانما المراد

المواعدة على حقيقة تناول لكن الصحيح من جهة النظر الجواز وانظر المجبور على المنهج اه
من خطه بلانظه وما قاله ظاهر غاية والنصوص بذلك صريحة ويشهد لقوله ولكن
الصحيح الخ كلام ابن عرفة فانه لما نقل أثناء كلامه على بيع الطعام قبل قبضه قول اللخمي
المواعدة فيه كالمواعدة على الصرف قال مانصه وليس كما قال والفرق أنها في الصرف
انما يتقبل فيها وجود عقد فيه تأخير وهي في الطعام قبل قبضه كالمواعدة على السكاح في
العدة وانما منعت فيها لان انبرام العدة محرم فيها فجعلت المواعدة حرم بها وليس
انبرام العقد في الصرف محرم ما يجعل المواعدة حرم بها وقد ذكر هذا الفرق لمن يهتم بالفقه
فلم يفهمه وهو ظاهر اه منه بلفظه (ولوسك) قول مب عن ح لوجه لهذه
المبالغة الخ فأت كلام ابن عرفة فيفسد أن الخلاف في المصوغ ليس بمخصوص وانما هو
الزام وتخرج ونصه والرهن المسكوك في جواز صرفه غالباً ثالثاً ما يكره للخمى عن
أشهب وابن القاسم ورواية محمد بن كرهها للخمى في الرهن المسكوك وتوجيهه قول
أشهب لانهم مقبوضه وهي على أصله في ضمانه ولو قامت بينة بضاعتها بوجوب كون
المصوغ كذلك ثم ذكر عن اللخمي الاقوال الثلاثة في الوديعة ثم قال عن المازرى
مانصه ما خرجنا عليه الخلاف بوجوب التسوية في المسكوك والمصوغ اه منه بلفظه
(ومغصوبان صينغ) قول ز وهذا واضح في المسكوك بناء على أن الدنانير والدرهم
لا تعين الخ هذا التعليل للباجي قال ابن الحاجب ورده ابن بشير بأن المشهور تعيين
وبالاتفاق في ذوى الشبهات اه ضيق ورد ابن بشير كلام الباجي بوجهين أحدهما
أن الدرهم والدنانير في الصرف تعين على المشهور فكيف يبنى المشهور على الشاذ
والثاني أنهم اتفقوا على أنها تعين بالنسبة إلى من كان ماله محرماً أو كان في ماله شبهة ثم
قال وانظر هذا الاتفاق الذي حكاه المصنف مع قول ابن الجلاب ومن غصب دراهم
فوجد هارم ببيعها أو أراد أخذها أو أبيع الغاصب أن يردّها أو أراد ردّها فذلك للغاصب
دون ربها قاله ابن القاسم ثم قال ابن الحاجب مانصه وعلاه بأن الأصل لتعلقها بالذمة
ولا تعرف بعينها ضيق لما رد ابن بشير توجيه الباجي ذكره هو توحيماً حاصله أنا وان قلنا
أنها تعين فهي مضمونة بوضع اليد عليها ولا تعرف بعينها وإذا كانت مضمونة ولا
تعرف بعينها شابت الدين والمشهور جواز صرفه ولا يريد ابن بشير أن كل واحد منهما
علاه مستقلة والالزام جواز صرف المصوغ لتعلقه بالذمة بوضع اليد اه منه بلفظه
(كبدلة ربوين) قول مب عن طي انما فرضه في المدونة في الطعام وكذا القابسي
وأبو محمد وابن يونس الخ سلم قوله ان ابن يونس انما فرضه في الطعام وهو خلاف صريح
ما في ق عن ابن يونس وكان طي أغتر بكلام ابن يونس في الصرف فانه قال فيه
مانصه ولا يجوز التصديق في الصرف ولا في تبادل الطعامين اه من مع ابن يونس
قال في ترجمة كرموضع القضاء في السلم الخ من كتاب السلم الثاني مانصه قال مالك
وسحنون لا يجوز التصديق في تبادل الطعامين أو الذهبين أو الفضتين ولا في الصرف
والعلة ما ذكره ابن حبيب انهم لم يتناجزوا لانه يختبر ذلك بعد التفريق اه منه بلفظه

المواعدة على حقيقة تناول لكن الصحيح
من جهة النظر الجواز وانظر المجبور
على المنهج اه وهو ظاهر غاية
والنصوص بذلك صريحة ويشهد
لقوله ولكن الصحيح الخ كلام ابن
عرفة انظر نصه في الاصل والله أعلم
(ولوسك) قول مب عن ح
وليس كذلك الخ بل كلام ابن عرفة
يفيد أن الخلاف في المصوغ ليس
بمخصوص وانما هو الزام وتخرج
انظر نصه في الاصل (ومغصوبان
صينغ) قول ز بناء على أن الدنانير
والدرهم لا تعين الخ هذا التعليل
للباجي قال ابن الحاجب ورده ابن
بشير بأن المشهور تعيين وبالاتفاق
في ذوى الشبهات وعلاه بأن الأصل
تعلقها بالذمة ولا تعرف بعينها أى
فقد شابت الدين انظر ضيق أو
الأصل (كبدلة ربوين ومقرض)
قلت مانصه مب هنا عن طي
صحيح يشهد له مانصه هو
نفسه عن ابن يونس انظره

(ويسع وصرف) قلت وأول بيع وبذل الآن يكون الجبيع درهمين كما يأتي في قوله وبخلاف درهم الخ ابن عرفة الصرف والبيع في جواز ومنعه ثالثا بقيد التبعية ثم عزاه الثالث للمشهور وانظر تمام كلامه في الاصل (الا أن يكون الجبيع الخ) ابن عرفة وفي منع طعام بطعام من غير جنسه مع عرض وجوازه بقيد التبعية قولان ثم قال والظاهر جواز مدون قيد التبعية لظاهر قول ابن القاسم في سلمها الاول اذا بيع طعام بطعام فكل شيء ضم مع أحد الصنفين أو مضمومة في صفقة لم يصلح تأخيرها وما استظهره عزاء القباب لظاهر المدونة انظر الاصل وقول ز كان الصرف تابعا أو متبوعا الخ هذا هو الرابع من أقوال خمسة ذكرها ابن عرفة وقول ز خلافا لقول السيوري الخ اعترض المازري قول السيوري ورد اعترضه ابن عرفة وبجته هو في مع ابن عرفة انظره والله أعلم وقول ز وقد رنا ذوالخ فيه منظر ظاهر وقول م ب عن الشيخ ميارة قرض الخ يجب قراءته بغير تنوين للوزن والمصرف قد لا ينصرف

(ويسع وصرف) ابن عرفة الصرف والبيع في جوازه ومنعه ثالثا بقيد التبعية لاشتهار مع النجاشي عن رواية محمد جواز يسع مائة ثوب كل ثوب دينار الا ثلاثا ثم راسم وسماع عيسى رواية ابن القاسم لا يجوز صرف ويسع ولا تنكاح ويسع والمشهور ثم قال ففي تبعية الصرف بكونه أقل من دينار أو ديناراً فأقل المشهور وقول الصقلي عن غير واحد من أصحابنا عن ابن حبيب اه محل الحاجة منه بلفظه وبثامله يظهر لك ما في نقل في عنه لانه نقله بالمعنى وزاد فيه ما يراه مضره من قوله بقيد التبعية في الدينار الواحد فالصواب اسقاط قوله في الدينار الواحد تأمله (الا أن يكون الجبيع دينارا) قول ز كان الصرف تابعا أو متبوعا الخ هذا هو الرابع وقد حصل ابن عرفة في المسئلة خمسة أقوال وعزاه هذا الذي اقتصر عليه ز لغير واحد عن ابن حبيب مع الباجي عن المدونة وتبعه ابن ناجي في شرح المدونة وزاد مع الباجي ابن بشير ونصه ولا يشترط كون الصرف تبعا للبيع ولا بالعكس قاله ابن حبيب وعزاه الباجي وابن بشير للمدونة اه محل الحاجة منه بلفظه (أو بجمعا فيه) قول ز ولا فرق على المشهور بين تبعية البيع للصرف أو متبوعيته قال ابن عرفة ما نصه وفي قصر الجواز على تبعية الصرف وعمومه فيه وفي تبعية البيع له نقلا الصقلي عن ظاهر قول ابن حبيب والمعروف اه منه بلفظه وقول ز خلافا للسيوري ان كلا يعطى حكمه الخ اعترض المازري قول السيوري ورد ابن عرفة اعترضه ونصه وضعفه المازري بأن التحريم يغلب على التحليل المقارن له في عقد ويرد بان ذلك فيما ثبت حرمة والبيع مع الصرف ليس حراما وان أراد بالحرم تأخير البيع فهو مصادرة والخ لقوم قول السيوري ان كان الصرف تابعا ومعروف المذهب في عكسه لاغوا حكم التابع المتأخر لحكم متبوعه اه منه بلفظه قلت قوله ويرد الخ فيه نظرا وليس مراد الامام المازري بالتحريم والتحليل والحدام ما ذكره بل مراده بالتحريم تحريم تأخير الذهب والفضة أو أحدهما بقطع النظر عما قارنهما وبالتحليل تحليل تأخير السلعة بقطع النظر عما قارنهما فاذا نظرنا اليهما مجتمعين وتأخر الجبيع فلا اشكال في الحرمة والسيوري نفسه يقول بذلك واذا تأخر السلعة حرم حرمة تأخير ما قارنهما وهذا مراد المازري بقوله ان التحريم يغلب على التحليل المقارن له وقول ابن عرفة لاغوا حكم التابع الخ يقتضي أن ذلك مطرد وليس كذلك لحرمة بيع ألف ثوب وعشر أوقية خرفي عقدة واحدة ولأن تبعية الأقل لا كثر حيث يحكم بها محلها اذا اوجبت تشديدا أما اذا اوجبت تخفيفا فلا كما يعلم مما تقدم في الزكاة من قوله وان اجتمع ادارة واحتسار الخ وقول ز وقد رنا ذوق الحليين لانه لا يخبر عن المصدر الخ فيه منظر ظاهر بل هو كلام مختل يظهر بأدنى تأمل اذ لا مصدر أصلا ما في قوله الا أن يكون الجبيع فليس لفظ جميع مصدر وما في قوله أو بجمعا فلا معنى له أصلا * (مسئلة) * قال ابن عرفة ما نصه وفي منع طعام بطعام من غير جنسه مع عرض وجوازه بقيد التبعية قول بعض شيوخنا وغيرهم مفرقا الاول بينه وبين الصرف يسر قسم الطعام دون الدينار ثم قال قلت الظاهر جوازه دون قيد التبعية لظاهر قول ابن القاسم في سلمها الاول اذا بيع طعام

بطعام فكل شئ ضم مع أحد الصنفين أو معهما في صفقة لم يصلح تأخيرها وبقوله في قسمها
أصل قول مالك جواز بيع النخل مع ما بهما من رطب أو تمر بطعام أن جدهما في النخل وتقايا
قبل التفريق ولا يعارض بقوله في أكرية الدور كره مالك شراء شجر فيها تمر بطعام فقد لان
الغمي قيدها بعدم الجدة قال لان ابن القاسم قال فيها الجائحة وان كانت يابسة والجدة على
المشترى جاز اه منه بلفظه ونقله غ في تكمله وقال عقبه مانصه وفي مسائل
ابن جماعة عن بعض من لقيناه أنه لا يجوز ذلك حتى يكون أحدهما ماله الآخر قال
القباب وظاهر المدونة الجواز بغير شرط فانه أجاز بيع طعام وثوب بطعام وبه ابن الكاتب
على اعتراضه بانه كالبيع والصرف وحكي المازري عن بعض الاشياخ حل مسئلة المدونة
على ما اذا كان ماع الطعام من عرض يسيرا اه منه بلفظه وقول ماب عن الشيخ
مبارة قراض قرص الخ يجب أن يقرأ قرص بغير تنوين للضرورة وقد قال ابن مالك
والصروف قد لا ينصرف ولا يستقيم الوزن مع تنوينه * (تنبيهان) الاول لما ذكر في
التحفة منع اجتماع الستة التي في ق و ح عن المدونة مع البيع قال وأشهب الجواز
عنه ماض قال نو في شرحها مانصه ومفاد الناظم أن خلافه جازي الجميع وصرح
به ابنه وفي ح عن الغمي وقد اختلف في جميع ذلك اه منه بلفظه نقلت ومانقله
عن ح هو كذلك فيه وهو يفتى أن الخلاف في اجتماع البيع والمساقاة منصوص
وهو خلاف ما في ابن ناجي على المدونة ونصه وقد اختلف في جميعها الا ان اجتماع البيع
والمساقاة الخلاف فيه بالتخريج خرجه الغمي على الخلاف في بيع بت وخيار في عقدة
واحدة اه منه بلفظه ونص الغمي وتقدم في كتاب النكاح الثاني ذكر الاختلاف
في النكاح والبيع وفي كتاب الجعل ذكر الاختلاف في البيع والجعل وفي كتاب البيعتين
بالتخيار الاختلاف في بيع بت وخيار في عقدة واحد ويختلف في البيع والمساقاة
على مثل ذلك اه منه بلفظه * (الثاني) سألني بعض النقهاء القادمين من الجزائر
عن اجتماع الهبة والبيع فيأذنه بالجواب أن ذلك جائز فقال لي ان الشيخ عبد الباقي
والشيخ ابراهيم يعني الشبرخيتي قالانه ممنوع فاما الشيخ عبد الباقي فليس فيه الا قوله
والهبة كالبيع اه فلا يفيد ما عزا له بل يفيد عند التأمل الصادق خلافه وأما الشيخ
ابراهيم ففيه مانصه وكذلك يمنع اجتماع البيع والهبة كما يفيدته لميل منع اجتماع
البيع والسلف وهو الاخلال بالثمن لان الانتفاع به مجهول لا يدري قدر ما يقابله اه
منه بلفظه وكلامه يفيد أنه لم يقف فيما قاله على نص وانما اعتمد على القياس على
ما ذكره وقياسه غير صحيح لان شرط القرض مع البيع أو غيره مؤد إلى سلف بخرقه او ليس
في الهبة مع البيع محذور وما قاله من المنع مردود على لاومعني أمانتلا فقول الغمي
أجاز ابن القاسم سلم فسطاطية في فسطاطيتين مثلها احدهما مجله والاخرى مؤجلة
جعل المجلة في مقابلة المجلة والمؤجلة هبة اه ونقله ق قبيل قوله ومؤخر فقها مسلما
وفي القيد أثناء كلامه على من باع دارا بالنفقة عليه حياته مانصه قال عبد الحق فيغني
عندي ان اتفق عليه مبرقا ان يرجع عليه بجميع ذلك لان الزائد على النفقة المتوسطة

وقول ز والهبة كالبيع أي فلا
يجوز جمعها مع الصرف وأما مع
البيع فيجوز وما في خيتي من
المنع مردود عقلا ونقلا انظر
الاصل

اتباعه وكهبة من أجل البيع والهبة من أجل البيع جائزة فإذا انتقص البيع وجب الرجوع فيها وكذلك هنا اه منه بلفظه وأمامه في فإن الهبة المقارنة للبيع انما هي مجرد تسمية فإذا قال شخص لا خراشترى منك دارك بمائة على أن تهبني ثوبك ففعل فالدار والثوب مبيعان معا بمائة وإذا قال شخص لا خراشترى منك دارك بمائة على أن تهبني ثوبك فالدار مبيعة بالمائة والثوب والتسمية لا أثر له وكلام المدونة في مواضع شاء لذلك منها قولها في كتاب الغرر ومن قال أبيعك سكني دارى سنة فذلك غلط في اللفظ وهو كراه صحيح اه ومنها قولها في كتاب الصرف ولو صرفت منه دينار بدينارهم على أن تأخذ منها منه سحنا أو زيتا نقدا أو مؤجلا أو على أن تنضمها ثم تشتري بها هذه السلعة فذلك جائز وإن ردت السلعة بعيب رجعت بدينار لأن البيع انما وقع بالسلعة واللفظ لغو وانما ينظر مالك إلى فعلهما لا إلى قولهما وليس هذا من بيعتين في بيعه اه منها بلفظها ومنها قولها في نفسه أيضا ولا بأس أن يبيع الرجل الثوب مجلدا بدينار إلى شهر والدينار بكذا وكذا درهم إلى شهرين لأن البيع انما وقع بالدرهم ولا ينظر إلى قبح كلامهما إذا صح العمل بينهما كما لا ينظر إلى حسن كلامهما إذا قبح العمل بينهما اه إلى غير ذلك من النصوص الموافقة لهذه في المدونة وغيرها وبها يعلم أن ما بادرنا به من الجواب هو عين الحق والصواب ويكنى في رد ما قاله الشيخ ابراهيم كلام أهل المذهب على المائة انظر نصوصهم فيما يأتي آخر الجرح ان شاء الله والله الموفق (وسلعة دينار الادرهمن) في كلام المصنف اشعار بما يأنه لو كان المستثنى جزا شاعه كان الحكم خلاف ما ذكره وقد صرح بذلك في المدونة فقال فيها متصلا بـ مسئله المصنف مانصه ولو ابتاعها بخمسة دنانير الاربعه أو سدسها جاز تجميل أربعة وتأخير الدينار الباقي حتى يأتيك بخمسة أو ربع وتدفع اليه الدينار وكذلك ان تأخرت الاربعه ودفع ديناراً وأخذ سدسه أو ربعه مكانه دراهم فلا بأس به لأن الجزء من دينار لا يجوز في سائرهما اه منها بلفظها قال أبو الحسن بعد كلام مانصه الشيخ فانفق على ذلك أبو محمد والجميع أن البائع لا يخرج مع السلعة شيئا وانما اختلافنا فيما ينقض به على المبتاع أبو محمد بخمسة أسداس الدينار للغمي إذا أتى المبتاع بالدينار يقضى على البائع بان يكون شريكا مع المبتاع ويصطرفانه الشيخ وقول هذين الشيخين خلاف ظاهر الكتاب لأن ظاهر الكتاب أن البائع يخرج مع السلعة ربع الدينار أو خمسة لقوله حتى يأتيك ربع أو خمس ولا يخلو ما أن يخرج ربع دينار ذهباً فيكون فيه التفاضل بين الذهبين أو يخرج ما يوجب الحكم وهو الدراهم فيكون كالدخول عليه فيكون كالمسئلة الاولى فتنتفع فتعين ما قال الشيخان وأن قوله يأتيك ربع أو خمس ليس على ظاهره وأن معناه حتى يطلعا في الدينار ويتراضيا عليه اه منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه ما ذكره هو المشهور وقيل لا يجوز لأنه غرر حتى يبين ما يعطيه لأن الدراهم تزيد وتنقص في الصرف قاله مالك ثم رجع إلى ما فيها اه محل الحاجة منه بلفظه (بخلاف تأجيلهما) قول ز لأن السلعة لم يملك الخ أشار إلى ما في ضيق وقد نقله ح السؤال مختصرا والجواب باللفظ فأنظره ان شئت * (تنبيهه) * ذكر ح في التنبيه

(الادرهمن) أمالوا ستثنى جرح شائع فقال في المدونة ولو ابتاعها بخمسة دنانير الاربعه أو سدسها جاز تجميل أربعة وتأخير الدينار حتى يأتيك ربع أو سدس وتدفعه اليه وكذلك ان تأخرت الاربعه ودفع ديناراً وأخذ سدسه أو ربعه مكانه دراهم فلا بأس به اه وانظر الاصل (بخلاف تأجيلهما) وهل يجوز البذل اذا وجد بالدرهمين عيب قولان وفي كلام ابن رشد وابن عرفة ما يفيد ترجيح الجواز

الثالث قولين في جواز البذل اذا وجد بالدرهمين عيب فائلا مانصه ونقلهما اللخمي
وابن عرفة وقدم ابن رشد في سماع ابن القاسم من كتاب الصرف اجازة البذل وفي كلام
ابن رشد مبدل لترجيحه اهـ قلت كلامه يوهم أنه ليس في كلام ابن عرفة ما يفيد ترجيح
الاجازة وليس كذلك ونصه ولو وجد بالدرهمين عيبا ففي جواز البذل ونقض الجميع
نقل اللخمي مع الصقلي عن مالك ورواية ابن وهب وعز الباجي الاول لرواية ابن القاسم ولم
يحك ابن محرز غير الاول وعزاه لمحمد وزاد ان الصرف تبع ولو كثرت الدراهم انتقض في
الجميع اهـ منه بلفظه فتأمل (وفي أكثر كالباع والصرف) قول ز ومنه فهم قوله
بالمقاصة أنهم ما ان شرط انقيها منع مطلقا قال شيخنا ج غير ظاهر بل ان كانت الدراهم
المستثناة صرف دينار فأكثر منع لأجل اجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار
والا فلا منع اهـ وما قاله متعين وقول م ب هذا التخصيص الذي نقل عن عجم
وعن أحمد صحيح الخ فيه نظر لانه يقتضي أن تفصيل أحد موافق لتفصيل عجم وليس
كذلك لأن أحمد لم يتعرض لاشتراط عدم المقاصة كما فعل عجم ولأن قول عجم اذا
شرطنا في المقاصة يمنع مطلقا غير صحيح بل شرط عدم المقاصة كالسكوت عنها هذا الذي
يفيده كلام ج وعزاه لابن رشد ثم قال ونقله في ضج ونص ضج وقد حقه في
البيان بتحقيقا شافيا فقال ان وقع البيع بينهما على أن يتقاصا من الدنانير ما اجتمع من
الدراهم المستثناة بسوم سميها ولم يفضل من الدراهم شي بعد المقاصة مثل أن يبيع منه
سبعة عشر ثوبا لكل ثوب دينار الادرهما على أن يحسباسة عشر درهم ما بدينار جاز كان
البيع نقدا أو إلى أجل لأن البيع حينئذ انما انعقد بخمسة عشر وكذلك ان فضل بعد
المقاصة درهم أو درهمان لانه يجوز أن يبيع إلى أجل السلعة بدينار الادرهما والا
درهمين على أن يتجمل السلعة ويتأخر النقدان فان فضل بعد الحاسبة درهم كثيرة
فيجوز البيع ان كان نقدا ولا يجوز ان كان إلى أجل وان لم يقع بينهما على شرط في
الحاسبة فيجوز ان كانت الدراهم المستثناة الدرهم والدرهمين نقدا أو إلى أجل ويجوز
ان كانت كثيرة دون صرف دينار ان كان نقدا ولا يجوز إلى أجل فان كانت أكثر من
صرف دينار فلا يجوز نقدا ولا إلى أجل على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك ولا
تنفع الحاسبة بعد البيع اذا لم يقع البيع بينهما على ذلك اهـ منه بلفظه فتأمل تجده
شاهد الماقلناه * (تنبيه) * قول ابن رشد فان كانت أكثر من صرف دينار الخ كذا في
ضج عنه وح وصوابه فان كانت صرف دينار فأكثر ويبدل عليه قوله قبل ويجوز ان
كانت كثيرة دون صرف دينار تأمله والله أعلم (كزيتون وأجرته لمعصرة) قول ز ان
كان يوفيه من زيت ما يعصر مع جمع غيره الصواب حذف قوله مع جمع غيره لان تلك
مسئلة أخرى غير مسئلة المصنف وستأتي له فلا معنى لذكرها هنا تأمل وقول ز وأما دفع
قمح لياخذ قدر ما يخرج منه دقيق الخ اعترضه م واعتراضه صواب وليس مسئلة
ز هذه هي قول المصنف الآتي وجاز قمح بدقيق وحل ان وزنا كما يدرك بأدنى تأمل خلافا لمن

(وفي أكثر الخ) قول ز ان شرطا
نفيها منع مطلقا الخ غير ظاهر بل
ان كانت الدراهم المستثناة صرف
دينار فأكثر منع لمافي م ب والا
فلا منع قلت ان فسر الاطلاق
بنقد أو مؤجلا والفرض أنها
صرف دينار كان ظاهرا وقول م ب
الذي نقل عن عجم وعن د الخ
يقتضي أن تفصيل د موافق
لتفصيل عجم وهو كذلك خلافا
له وفي انظره والله أعلم (كزيتون
الخ) قول ز وأدخلت الكاف
الخ قلت كاف التشبيه لا تدخل
شيئا فصوابه ومثله الزيتون الخ
وقول ز مع جمع غيره الصواب
اسقاطه لانه سياتي للمصنف
وقول ز وأما دفع قمح الخ ليس
هذه هي قول المصنف الآتي وجاز
قمح بدقيق الخ خلافا لمن قاله تأمل

ز فالأصل المنع الخ قال القباب
وأصل المذهب المنع للجهل بالتمائل
وكان مالك يقول بكراهة الرقي
الدرهم على الأصل ثم خففه لضرورة
الناس إليه قال وفصل أشهب فأجاز
حيث لا فلوس ومنع في بلد توجد
فيه الفلوس هذا ظاهر نقل أكثر
الشافعية وجعل ابن رشد موضع
الخلاف إنما هو في بلد توجد فيه
الفلوس ولم يحل خلاف في الجواز
في بلد ليس فيها فلوس وبعد أن
حكى ابن يونس الخلاف في المسئلة
قال وهذا في بلد فيه الدراهم
الكبار خاصة أو الكبار والصغار
ولا يكون عند المشتري الدرهم
كبير فيحتاج أن يشتري ببعضه
طعاما وفي كسره ضرر فأبج له أن
يأخذ بنصفه طعاما وباقية فضة
أو من هذه الخرابيب الصغار
للضرورة إلى ذلك وأما في بلد الغالب
فيه الخرابيب فلا يدفع درهما
خرابيب وأخذ بنصفه طعاما
وباقية خرابيب إبان قبحه إذ
لا ضرورة لتحققهما في ذلك اه (في
بيع) هذا ظاهر في أن العقد وقع
على ذلك وهذه جائزة بخلاف عند
من يجوز الرقي الدرهم ومثله ما إذا
تقدم الشراء بنصف درهم مثلا
وأخذ المشتري شتره وذهب ثم أتى
بدرهم للبائع ويرد عليه فضة انظر
الأصل (وسكاوا تحدث الخ) قول
مب وانما شرطهما عياض أي
عن بعض الشيوخ ومحل سكة
المردود وأما سكة المردود عليه
فلا بد منها خلاف ما يقتضيه كلام

قوله (وفلوس أو غيره في بيع) قول مب والذي مثله ق للاقتضاء أن يعطى من
في ذمته نصف درهم درهم ما ويرد عليه الآخر نصف الذي في ق عن القباب هو
مانعه ومنع إذا أسلفه ثلثي درهم أن يأتيه بدرهم صحيح فيعطيه ببقية فضة اه منه
بلفظه ومثله في ابن يونس عن المستخرجة ونصه قال ولو كان انما أسلفه ثلثي درهم
فرد عليه درهما ودفع إليه المسلف ثلث درهم لم يجز اه منه بلفظه * (تنبيه) * قول
المصنف في بيع ظاهر في أن البيع انعقد على ذلك كأن يتفق شخص مع جزار مثلا أن
يعطيه درهما يعطيه في نصفه أو ثلثيه لحما في باقية فضة وهذه لا خلاف في جوازها عند
من يجيز الرقي الدرهم وهناك صورة أخرى أن يتقدم الشراء بنصف درهم أو ثلثيه
ويأخذ المشتري اللحم مثلا ويذهب ثم يأتي بدرهم يدفعه للبائع ويرد عليه ما فضل عما كان
بذمته فضة وهذه حكى ابن عرفة فيهما قولين وتبعه ابن ناجي في شرح المدونة ونص ابن
عرفة ولو تقدم البيع ببعض درهم ففي جواز دفعه وأخذ ببقية كالأول وقعا معا قولان
لسماع عيسى ابن القاسم من اتباع سبعة ثلثي درهم ثم ذهب فاتاه بدرهم ويرد عليه ثلثه
فضة فلا بأس به ولو كان أسلفه الثلثين لم يجز لأنه لو ابتدأ الشراء بثلثي درهم فلا بأس أن
يأخذ ثلثه فضة ولو أخذ منه قطعتي فضة بثلثين وثلث درهم دون كيل لم يجز ولو في المجلس
وقول ابن رشد القياس والنظر عدم جواز في البيع والسلف واستحق في البيع لأنه
درهم قائم لا مجموع اه منه بلفظه وتبعه غ في تكمية له فقال مانعه هكذا
عند ابن عرفة قول ابن رشد هذا خلافا لسماع وفيه نظر إذ لا يلزم من جعله السماع
استحسانا لا قياسا مخالفته بدليل قوله بعد إلا أنه استحق في البيع لأنه درهم واحد مجموع
اه منه بلفظه قلت وماتاله غ هو الظاهر وقد جزم أبو الحسن بما في السماع ولم
يحل له مقابل إلا عن ابن رشد ولا عن غيره ونصه والاقتضاء من ثمن يبيع جاء في رواية
عيسى أنه يجوز كما يجوز في أصله ولا يجوز الاقتضاء من القرض كما لا يجوز في أصله اه
منه بلفظه وقد جزم ابن يونس بما في السماع وساقه فقها مسلما ولم يحل خلافه وكلام
الغنى يفيده أيضا أنه لا فرق بين الصورتين والله أعلم (وسكاوا تحدث) قول مب
وانما شرطهما عياض فيه نظرم وجهين أحدهما أن عياض لم يقله من عند نفسه بل
نقله عن غيره قال أبو الحسن مانعه عياض قال بعض الشيوخ ولو كان الغالب في
البلد المعاملة بالخرابيب والدراهم الصغار لم يجز كالأول كانت سكتهم مكسورة ثم قال ولا
يختلفون في هذا اه منه بلفظه وقد سبقه لذلك الغنى في تبصرته ونصه ولو كان
الذي يرجع إليه فضة غير مسكوكة لم يجز اه منها بلفظها وقال ابن ناجي في شرح
المدونة مانعه وظاهر الكتاب أنه لا يشترط في الرد كونه مسكوكة وهو ظاهر قول ابن
القاسم في العتبية وهو خلاف نقل الغنى عن المذهب اه منه بلفظه وتبع في قوله
نقل الغنى الخ ابن عرفة ونصه ونقل الغنى فيه عن المذهب المنع خلاف مقتضى
قول الصقلي اه منه بلفظه ثانيهما أن كلامه يقتضي أن الخلاف الذي ذكره في سكة
المردود عليه والمردود وليس كذلك بل محل سكة المردود وأما سكة المردود عليه فلا بد منها

وقول ز ونحوه في ق أي عند قوله كدينار ودرهم الخ لاهنا فانه (١٠٧) سلم المصنف وقول ز كما لا يجوز الردي الدينار

الخ ظاهره ولو مشتركا ردي فيه أحد الشرعيين على الآخر وهو أحد قولين كما في ح وابن عرفة وقول ز وقرئ بين هذه الخ فيه نظر إذ الأصل في كل منهما ما عدم الجواز والفرق الجليد أن المرودين هنا من نوع واحد والمآله فيه واجبة بالسنة والاجماع ووجود غيرهما معهما يمنع من تحقق المآله بخلاف اجتماع البيع والصرف وقول ز وكذا ما زاد على ثمن الريال الخ وهو محترز قوله ولا درهم شرعي أو ما يدرج رواجه وهو يفيد أنه لا يجوز الردي في الريال الصغير الذي يروج بثلاثة دراهم وأحرى الريال الكبير الرومي وبهذا أفق المعاصرون من أئمة فاضل الشيخ القصار وأفق هو بالجواز وبه جرى العمل كما أشاره القاسمي بقوله

والردي في الريال أفق القصار

به ولكن ساعده الانتظار

وانظر الشرح تستد ومحل حيث

يكون الريال يروج بعدد معلوم

متقرر والأفلا يجوز ويأتي مزيد

لهذا عند قوله وجازت مبادلة الخ

وقال في الأصل أيضا عند قوله

الآ في أو دار فضل من الجانبين بعد

كلام ومن هنا يعلم جواز قضاء

دينارين صغيرين من رواج خمس

أواق لكل عن دينار كبير من رواج

المئة ألف وقضاء أربع موزونات فضة

عن درهم كما يجوز مبادلة ذلك عند

ابن القاسم وأما اقضاء الدراهم

بعد البيت السابق

وقد تقدم قول عياض كالمكانت سكتهم مكسورة مع قوله ولا يختلفون فيه وسيله أبو الحسن والقياب وغيرهما قال غ في تكميله مائنه وقد أشار أبو العباس القياب الى مثل هذا وذلك أنه ذكر من الشروط أن يكونا معامسكوكين وقال نص عليه عياض وعلاه بأنه ان كانت سكتهم مكسورة بمجموعة مقطوعة فلا ضرورة تدعو الى ذلك قال عياض ولا يختلفون في ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه (وعرف الوزن) قول ز ونحوه في ق الخ ق هنا سلم كلام المصنف ونقل عليه كلام القياب نعم بحث فيه نقلا عن شيخه ابن سراج عند قوله قبل كدينار ودرهم الخ فانظر في كدينار الا درهمين قول ز كما لا يجوز الردي الدينار الخ ظاهره ولو كان مشتركا ردي فيه أحد الشرعيين على الآخر وهو أحد قولين كما في ح عن ابن أبي وماتله عنه أصله لابن عرفة بأن منه رخصه وفيه الأبا سبيع شريك في حلي حصته منه لشر بكموزن نصفه وكذا نفرة بينهما وروى أشهب لا يجوز في النفرة إذ لا ضرورة في قسمها ككيس مطبوع عليه بينهما فيصير ذهباً بلس كفة بكفة وانما يجوز في الحلي لما يدل من الفساد وانه لموضع استقصان ثم قال وفي كون الدينار كالحلي ومنعه فيه فتوى ابن عبد السلام وابن قداح وقال فيما أخبرني ثقة عنه حين ذكرت له فتوى ابن عبد السلام الله حسيه مرتين وأخذ ابن عبد السلام من قولها في الحلي أخذاً آخر ويا قال لان قطع الحلي يجوز بخلاف الدينار ونحوه قول أبي حفص يجوز في الدينار والحلي للضرورة وقد يفرق بأن الحلي يراى لعينه وصياغته وكذلك النفرة لغرض في عينها لانها لو استحققتما فسخ البيع بخلاف الدينار ولذا قال في اجازته في الحلي انه لموضع استقصان وذكر اللغوي في الدينار الجواز كانه المذهب وقيل ان طبقة شيوخ ابن قداح كالشيخ الفقيه الشهير أبي محمد الزاوي والشيخ الفقيه الاصولي أبي القاسم بن زيتون كانوا يفتون بالمنع وان ابن قداح كان يفتي بالجواز حتى ذكره ذلك فرجع عنه للمنع اه منه بلفظه وقول ز عن أحد وقرئ بين هذه المسئلة وتلك بان الأصل في هذه عدم الجواز الخ فيه نظر لان الأصل في ذلك أيضا عدم الجواز والصواب في الفرق أن المرود والمرود عليه هنا من نوع واحد والمآله فيه واجبة بالسنة والاجماع ووجود غيرهما معهما يمنع من تحقق المآله بخلاف اجتماع البيع والصرف وقول ز وكذا ما زاد على ثمن الريال المقارب الدرهم الخ هذا هو محترز قوله ولا درهم شرعي أو ما يدرج رواجه وهو يفيد أنه لا يجوز الردي في الريال الصغير الذي يروج بواج ثلاثة دراهم وأحرى الريال الكبير الرومي وبهذا أفق المعاصرون من أئمة فاضل الشيخ الامام أبي عبد الله القصار وأفق هو بالجواز وبه جرى العمل قال أبو زيد القاسمي في عملياته مائنه

والردي في الريال أفق القصار * به ولكن ساعده الانتظار

وانظر الشرح تستد ومحل حيث يكون الريال يروج بعدد معلوم متقرر كما هو اليوم والا

فلا يجوز وسيأتي مزيد لهذا عند قوله وجازت مبادلة القليل الخ * (فرع) قال

أو الموزونات من الفضة عن الريال الكبير فان لم يتقرر للريال عدد معلوم فلا يجوز لا عند القصار ولا عند غيره وقد قال في العمليات

بعد البيت السابق كذا المبادلة مع شرط العدد * من دون وزن مع لفظها ورد

الى أن قال

وعرفنا اليوم على المكايسه

أو المراضاة مع المقايسه

لأرد لا اقتضاء لمبادله

مع الدراهم بلام عادله

وعندى أن منع المبادله والقضاء مع

تقرر الال في عدد معلوم هو الصواب

لما تقرر عند الناس من أن فضة

الريال أصفى وأجود من فضة الدراهم

والموزونات وللدراهم فضل الوزن

وكثرة إلا حاد في دور الفضل من

الجائين فتأمل به بأنصاف اه والله

الموفق بمنه (وردت زيادة الخ) قول

ز كالهبة الخ فيبدأ هذه الزيادة

تستقر الى الحوز فتبطل ان لم تقبض

حتى حصل مانع وهو كذلك انظر

ح والاصل (وان رضى الخ) قلت

لوقال المصنف وان رضى بالحضرة

بناقص أو ردى مطلقا أو رضى

بإتمامه صح واجبر عليه الخ (وهل

معين ما غش الخ) قول ز في الفرع

والافلاحت الخ غير صحيح لنص

المدونة بخلافه انظر الاصل (وهل

ولول بسم الخ) قول ز لان الراجح

من الطريقتين الخ صوابه لان الراجح

باتفاق الطريقتين الخ وهكذا هو

في ح انظره

أبو الحسن بعد كلامه السابق مانصه ولو وجد الدرهم أو المردود أحدهما معيباً فلا يجوز
 البديل على قول ابن القاسم وهل يجوز على مذهب أشهب اختلف فيه الشيخان أبو القاسم
 ابن زائيف وأبو موسى المومنانى فاجازه ابن زائيف ومنعه المومنانى وارضى الشيخ أبو محمد
 صالح ما ذهب اليه المومنانى ثم ذكر قول ابن المواز يجوز البديل في مسئلة تسعة دنانير لا
 درهمين التي قدمنا الكلام عليها وقال مانصه الشيخ ولكن مسئلة ابن المواز أخف
 لان التأخير فيها جائز اه منه بلفظه (وردت زيادة بعده لعيبه) قول ز كالهبة الخ
 يفيد أن هذه الزيادة تنفتقر الى الحوز فتبطل ان لم تقبض حتى حصل موت أو فليس وهو
 كذلك انظر ح * (تنبيه) * استشكل ابن عرفة قول اللخمي يجوز أن يزيد قرضاً
 يقرضه بقول المدونة ان رد الدينار بعيب رد الزيادة قائلاً لانه ان كان القرض لتمام عقد
 الصرف فهو سلف جرم منعه وان لم يكن لتمام عقد الصرف فلم يزد شيئاً قال ويجاب بأن
 المنوع السلف لاحداث نفع مقارن أو لاحق وأما السابق فيستحيل كونه جرم اه أى
 لانه قد كان حاصل قبل وتحصيل الحاصل محال ونذله ح وقال عقبه مانصه قلت هذا
 غير ظاهر لان النفع لاحق وهو عدم نقض الصرف فتأمل منه منصفاً اه منه بلفظه قلت
 فهم ابن عرفة أن الصرف صحيح لازم لكل منهما وقول أحدهما استرخصتني مثلاً لا يوجب
 فسححه ويبحث ح معه مبنى على انه لا ما حصل من الزيادة لنقض الصرف والحق
 أن القائم ان كان ممن يقبل منه القيام بالغبن وكان قد أثبتته أو يبرجى ثبوته فالحق ما قاله
 الخطاب وكذا ان اتقى ذلك ولكن يخشى في ذلك مشقة الخصومة والا فالحق ما قاله ابن
 عرفة فتأمل منه منصفاً والله أعلم (أو يجوز فيه البديل تردد) قول ز في الفرع حث ان قام به
 واجده وأخذ بديله والا فلا حث الخ غير صحيح وان سكت عنه نو ومب لقول ابن
 عرفة مانصه ونوقض قولها يصح الرضا بالرائف بعد المفارقة بقولها يخفى من حلف
 ليقضين حقاً لاجل بان بعد قضاءه أن بعضه زائف وان رضى ويجاب بصحة تقرر المناجزة
 بالرائف لان رضاه الآن وقوعاً بصرفه لوقت صرفه حكماً اذ لورضيه حينئذ صح وامتناع
 ذلك في البر لانه لورضيه حينئذ ما صح اه منه بلفظه وذكر ابن ناجي هذه المعارضة وقال
 مانصه وأجاب بعض شيوخنا بصحة تقرر المناجزة الى اخر ما تقدم عن ابن عرفة وهو
 من ادعي بعض شيوخه والله أعلم (وهل ولول بسم لكل دينار تردد) قال ح والذي يظهر
 انه لا حاجة لذلك كره هذا التردد بل ذكره يشوش الفهم لان المصنف في التوضيح ذكر في ذلك
 طريقتين احدهما للمازى وابن عبد السلام ان المذهب اختلف هل ينتقص جميع
 الصرف أو انما ينتقص صرف أصغر دينار وهو المشهور وسواسميا لكل دينار عدد دائماً لا
 والطريق الثانية للباي ان سمي لكل دينار شيئاً فلا خلاف انه انما ينتقص صرف دينار
 وان لم يسم ما فقولان والمشهور أنه لا ينتقص الا صرف دينار فانت ترى الطريقتين متفتتين
 على أن الراجح من المذهب أنه انما ينتقص صرف دينار رعاية ما فيه أن كلام الباسي يقتضى

أنه لا خلاف في ذلك مع التسمية وليس في كلام المؤلف ما يفيد مقتضاه منصفاً اهـ منه
وهو ظاهر والله أعلم (وهل ينسخ في السكك أعلاها الخ) قول مب والثاني لسحنون
وظاهر كلام ابن يونس وابن رشد والبايجي ترجيح الخ مما يستدل به على ذلك من كلام
ابن يونس انه قبل اختيار ابن أبي زمين له ونصه قال ابن أبي زمين في أصل المسئلة وهذا ان
كانت سكة الدنانير كلها واحدة فلينته قض صرف دينار كما وصفنا لوجود درهم ردى فاما
ان كانت السكة مختلفة فقال أصبح ينتقض صرف أجود الدنانير وقال سحنون ينتقض
الصرف كله لان الدرهم له حصه من كل دينار وقول سحنون أقيس اهـ منه بلفظه
وكذا التيطي قبل قول ابن أبي زمين وتبعه ابن هرون في اختصاره ونصه وقال سحنون
ينتقض الصرف كله قال ابن أبي زمين وهو أقيس اهـ منه بلفظه وذلك كما يدل على
رجحانه والله أعلم (وشرط البدل جنسية وتجييل) قول ز ولا يرد على قول المصنف
جنسية مسئلة الطوق الذهب المباع بدراهم الخ محل الجواز اذا كان ذلك من السكة الاولى
والافلا يجوز بكافي كلام المدونة الذي أشار اليه فقها في كتاب الصلح مانصه وان اتعت
طوق ذهب فيه مائة دينار بالف درهم محمية نقد افوجدت به عينا فالحك منه البائع على
دينار نقله ايام جاز وكله في عقد البيع وان صالحك على مائة درهم محمية من سكة الثمن
فان كانت نقد اجاز وكان البيع وقع بتسجانه وان كانت الى أجل لم يجوزانه يبيع وسلف
منك للبائع وان صالحك على مائة درهم يزيدية من غير سكة الثمن أو على تبرضة لم يجوزانه
يبيع ذهب وقضة بنضة اهـ منها بلفظها وتأمل كلامها يظهر لنا أن على الجواز كون
اللاحق للعقد كالواقع فيه فقول ز لانه صلح لا يدل غير صحيح والله أعلم (وان استحق معين
سك الخ) قول مب. هذا يحصل كلام أبي الحسن بعينه ما عزا له لابي الحسن موافق
في المعنى لما وجدته فيه وقد قبل أبو الحسن كلام ابن الكاتب كما قبله أيضا ابن يونس
واعترض ابن عرفة كلام ابن الكاتب وقبول ابن يونس له ونصه وفيها ان صرف دراهم
بدنانير فاستحققت الدراهم بعينها انتقض الصرف وقال أشهب ان كانت باعياها أراهاها
وان لم يرهاها اعاباها من دراهم عنده لزمه اعطاؤه مثلها مما بقى عنده سحنون هذا ما لم
يفترقا قلت ان استحققت ساعة صارقه قال ان افترقا وطال انتقض الصرف والافلا بأس
به يعطيه مثلها الصقلي يريد بتراضيهما كافي الموازية قال وتعبه ابن عبد الرحمن بأنه لو كان
بتراضيهما كان كذلك بعد الطول قلت أجاب المازري بان رضاهما متعاق بالعقد الاول
لامستقل دونه وقبل الصقلي قول ابن الكاتب انما الخلاف ان استحق قرب العقد فان
القاسم يلزمه الخلف مما عنده مطلقا لغوه التعيين وأشهب وسحنون ما لم يعينا النقد
لاعتبارهما تعيينه وان طال بطل اتفاقهما قلت في قبول قوله نظر لان ظاهر لفظ المدونة
أولا أن قول ابن القاسم وأشهب في مسئلة واحدة فان جلت على القرب وهو نص سحنون
كان قول ابن القاسم فيها انتقض الصرف خلاف نقل ابن الكاتب عنه وان جلت على
الطول كان قول أشهب فيها لزمه اعطاؤه مثلها خلاف نقل ابن الكاتب اتفاقهما بعد الطول
على بطلانه وان قيد قول ابن القاسم بما بعد الطول وقول أشهب بالقرب لم يكن بينهما

(وهل ينسخ الخ) اختيار الثاني
ابن أبي زمين وقبل اختياره ابن
يونس والتيطي وابن هرون وذلك
مما يدل على رجحانه والله أعلم (وشرط
البدل الخ) قول ز فانه جائز كما
في المدونة الخ يعني اذا كان ذلك من
السكة الاولى والافلا يجوز بكافي
المدونة أيضا وكلامها يفيد أنه انما
جاز ذلك لان اللاحق للعقد كالواقع
فيه فقول ز لانه صلح الخ غير صحيح
انظر نصها في الاصل (وان استحق
معين الخ) قول مب الثاني لابن
الكاتب الخ اعترض ابن عرفة
كلام ابن الكاتب وقبول ابن يونس
له وقد رد اعتراضه في الاصل

خلاف وقد نص ابن الكاتب على الخلاف بينهما و قول ابن القاسم فيها ألا انتقض الصرف
وقوله ثانيا لا بأس أن يعطيه مثلها تناقض ان حمل قوله فلا بأس على عدم توقفه على
رضا الاخر كما أشار اليه ابن عبد الرحمن ولا يستقيم لفظها الا بتوقفه على رضا مع جواب
المأزى اه منه بلفظه قلت قوله ولا يستقيم لفظها الا بتوقفه على رضا الخ فيه
نظر بل يستقيم لفظها بحمل قول ابن القاسم ألا انتقض الصرف على أن ذلك مع الطول
أو التفرق وعلى ذلك فهمه في ضيق جاز ما به فانه ذكر كلام المدونة وقال مانصه
فقوله في قول أشهب مكانه ما لم يفتقر دليل على أنه انما يخالف اذا كان بالحضرة وقوله في
المدونة في أول المسئلة انتقض الصرف يحمل على ما اذا لم يكن بالحضرة اه منه بلفظه
وهذا الذي فهمه متعين لقوله اقلت ان استحققت ساعة صار ف الخ انزل وحمل كلامها أولا
على انه بالحضرة لما استقام سؤال سحنون لان سؤاله حينئذ يكون عن شيء قد أخبر به قبل
سؤاله وذلك لاسعنى له مع انه يناقض قوله آخر كما جزم به ابن عرفة ودفعه لما اقتضه بأن قوله
آخر يعطيه مثلها معناه اذ ارضى صاحبه خلاف ظاهر لفظها وقوله في اعتراضه على ابن
الكاتب وابن يونس وان قيد قول ابن القاسم بما بعد الطول وقول أشهب بالقرب لم يكن
بينهما خلاف الخ فيه نظر ظاهر لان الخلاف بينهما انما هو بالنظر لقول ابن القاسم آخر
والا فلا بأس يعطيه مثلها فان ظاهره سواء كانت معينة أم لا وأشهب قد صرح
بالتفصيل فتأني حينئذ الخلاف والوفاق وعلم أن تأويل ابن الكاتب هو الجلي بلاشفاق
فتأمل بانصاف والله أعلم وقول مب عن طفي التردد جاري المعين وغيره هو احدى
طريقتين والاخرى أنه لا خلاف في غير المعين انه يجبر على البذل من أباه انظر ح وبه تلم
أن اعتراض طفي على س فيه نظر وان سلمه مب لانه ان عني بقوله التردد جاري
المعين وغيره بانفاق الطرق فليس كما قال وان عني على احدى الطريقتين فغاية ما هنالك
ان س اعتمد الطريقة الاخرى فتأمل بانصاف (يخرج منه شيء ان سبك) قول ز
خلاف لما استحسنه اللخمي صحيح وان كان كلام ق وابن عرفة يوهم أنه تردد فقط ونص
اللخمي وقد يقال هو في معنى المستل من هذا الوجه فيساع به نقد اولى أجل ولا يعتبر
قدرا الذهب ويصح أن يقال يعتبر ذلك لانه لا ن موجود قائم العين وهذا أحسن اه محل
الحاجة منه بلفظه (وسمرت) قول ز بمسألة يؤدي نزعها الى فساد الخ ظاهره أنه
اذا لم يؤدي الى فساد لا يجوز ولو كان يفتقر نزعها الى أجرة وفي ذلك قولان ابن عرفة ابن بشير
ما أمكن نزعها دون فساد وأجر كمن فصل ومقابلته معتبر وفيما باجر فقط قول المتأخرين
اه منه بلفظه وكان شيخنا ج يقول الاجر الكثير كالفساد وهو ظاهر وقول ز وأما
مثل قلادة الخ صحيح فهو في ق عن الباجي وعزاه لظاهر المذهب وفيه عند قوله بعد ودار
افضل من الجانبين عن النوادر عن مالك ما ظاهره يخالف هذا فانظره وقول ز فلا يساع
بأحدهما لا يصفها ولا يغيره من النقد الاعلى حكم البيع والصرف الخ الاستثناء راجع
الى بيعه بغير صنفه اذ هو الذي يجتمع فيه البيع والصرف وأما بصفته فيمنع مطلقا قال
اللخمي مانصه ولم يختلفوا اذا كانت الحلية منقوضة وهي تباع أنه لا يجوز أن يباع

وحصل أن تأويل ابن الكاتب
هو الجلي انظره وقول مب وكذا
التردد الخ كون التردد فيه ما هو
احدى الطريقتين والاخرى
الاتفاق في غير المعين أنه يجبر
على البذل من أباه انظر ح وبه
يسقط الاعتراض على س ومن
تبعه والله أعلم (يخرج منه شيء الخ)
قول ز خلاف لما استحسنه اللخمي
الخ انظر نصه في الاصل (وسمرت)
قول ز يؤدي نزعها لفساد الخ
الاجرة الكثيرة كالفساد فان لم
تسكن كثيرة نقولان كما في ابن عرفة
وقول ز الاعلى حكم البيع
والصرف الخ راجع الى بيعه بغير صنفه
وأما بصفته فيمنع مطلقا وذلك واضح

السيف وحاشيته بحسنه انقادوا الى أجل اه منه بلفظه ونقله في ضيق أيضا (وعجل)
 ابن عرفة ومباح المحلى تباع له ذهب أو فضة في جواز بيعه بها أو بذهب ومنعه ثالثا نقدا
 ويفسخ لأجل ورابعها يكره له ولا يفسخ للغمي مع غيره عن محنون ومحمد بن عبد الحكم
 وابن القاسم مع مالك ومحمد مع الشيخ عن أشهب اه منه بلفظه **قلت** ويبيعه به
 بالفلس الى أجل يظهر أنه خفيف لمراعاة هذا الخلاف مع ما فيها من أصلها من
 الخلاف حسب ما مر وبه أفتيت البرازين لشدته حاجتهم وطاعة من يشترى منهم لذلك
 والحمد لله على خلاف العلماء (وهل بالقيمة أو بالوزن خلاف) قول مب الاول قال
 ابن يونس هو ظاهر الموطأ الخ تبع في هذا ح وكلامه ما يقتضي أنهم ما لم يقفوا على من
 صرح بترجيح الاول وفي الجواهر ما نصه وهل تعتبر اليسارة في القيمة أو في الوزن
 قولان والنظر الى القيمة لانها المقصودة الى الوزن لانه المعتبر في جوهر النقدين قال
 بعض المتأخرين والصحيح الاول اه منه بلفظه وقول مب والثاني قال الباجي
 هو ظاهر المذهب قياسا على السرقة الخ يقتضي أن قائل قياسا الخ هو الباجي وليس
 كذلك اذ لم ينقل عنه ق ولا ح بل لما ذكر ق عن الباجي أنه ظاهر المذهب
 قال ما نصه ابن يونس كالقطع في السرقة وكالزكاة الى آخر ما فيه وما فيه هو الصواب
 الموافق لما في المتنق وابن يونس ونص المتنق الظاهر من المذهب أن الموازنة بوزن
 المحلى وقيمة المحلى وقد رأيت به نصا لبعض شيوخ القرويين ولفظ الموطأ يقتضي
 اعتبار قيمة المحلى دون وزنه فان لم يكن تجوزا في العبارة فهذا خلاف ما قدمناه
 والصواب في ذلك الاعتبار بالوزن لان كل حكم يعتبر في تحليه لبيع الذهب وتحريره
 فانما يعتبر فيه بوزنه دون قيمته كالتساوي والتفاضل اه منه بلفظه وقول ز والمراد
 بقيمته بجليته عنه بجليته غير صحيح بل المعتبر قيمة لا ثمنه لاتفاق عباراتهم على القيمة وما
 في تو مما يوافق ما لز فيه نظر قول ز فيراعى على هذا القول وزن الدنانير الخ أصله
 لعج وهو كلام لا معنى له اذ لا حاجة بنا الى النظر الى الدينار الشرعي لان المقصود من القيمة
 معرفة كون الحلية تبعا للمعلى أولا وذلك يحصل بكل سكة حتى بالفلس وفي كلام مب
 هنا ثم نرى ان قصد هذا الذي قلناه والافقيه نظرنا لمه (الا ان تبعا الجوهر) قول ز
 كان تابعا لالاخر أو متبوعا عنه ابن حبيب في الواضحة مثله في ضيق ونصه لان ابن
 حبيب أجاب به بكل واحد من النقيدين ان كان مجموعهما تبعا للسلعة سواء كان
 أحدهما تبعا لالاخر أم لا اذا كان نقدا قاله في الواضحة اه منه بلفظه لكنه خلاف
 ما لابن عرفة عن المازري وسلمه ونصه المازري ما حليته من ذهب وفضة وحاشيته تباع
 له في جوازيه بنوع أحدهما روايتا محمد وعلى الجواز في بيعه بأحدهما مطلقا أو بنوع
 أقلهما قولا لمحمد وابن حبيب اه منه بلفظه لكن ما في ضيق هو الموافق لما في المتنق
 والتنبيهات ونص المتنق وأما ان كان في المحلى ذهب وفضة هما تبعا لما هما فيه من المحلى
 فقد روى ابن حبيب له يبيعه بكل واحد منهما وروى ابن القاسم عن مالك في كتاب ابن

(وعجل) ابن عرفة ومباح المحلى تباع
 له ذهب أو فضة في جوازيه بها أو
 بذهب ومنعه ثالثا نقدا ويفسخ
 لأجل ورابعها يكره له ولا يفسخ
 للغمي مع غيره عن محنون وابن
 عبد الحكم وابن القاسم مع مالك
 ومحمد مع الشيخ عن أشهب اه
 ويبيعه بالفلس لأجل يظهر أنه
 خفيف لمراعاة هذا الخلاف مع
 ما فيها من أصلها من الخلاف
 حسب ما مر وبه أفتى هو في البرازين
 لشدته حاجتهم وطاعة من يشترى
 منهم لذلك والحمد لله على خلاف
 العلماء (وهل بالقيمة الخ) قول ز
 والمراد بقيمة بجليته عنه الخ غير
 صحيح لاتفاق عباراتهم على اعتبار
 قيمته وقول ز فيراعى على هذا
 القول وزن الدنانير الخ لا معنى له اذ
 لا حاجة الى اعتبار الدينار الشرعي
 لان المراد من القيمة معرفة كون
 الحلية تبعا أولا وذلك يحصل حتى
 بالفلس بل وبالعروض وقول مب
 الاول قال ابن يونس الخ وقال بعض
 المتأخرين كافي الجواهر هو الصحيح
 وقول مب قياسا على السرقة الخ
 ليس هو من كلام الباجي كإيهامه
 فلهذا سقطت لفظة انتهى قبل قوله
 قياسا الخ انظر ق والاصل (الا ان
 تبعا الجوهر) قول ز عند ابن
 حبيب الخ فحوى في ضيق وهو
 الموافق لما في المتنق والتنبيهات عن
 ابن حبيب خلاف ما لابن عرفة عنه

المواز ما حلى بذهب وفضة فليبيع بأقلهما ان كان الثالث قد دون يداه يد وان تقاربا
 يبيع بالعرض ثم يرجع مالك فقال لا يباع بذهب ولا ورق وبه أخذ ابن القاسم وأخذ
 ابن عبيد الحكم بالقول الاول ثم قال فاذا قلنا بالجواز فقد قال ابن حبيب ان كانا تبعاً
 يجوز بيعه بكل واحد منهما اذا كان كل واحد منهما متبعاً للمحلى والمفهوم من رواية
 ابن القاسم عن مالك أنه يراعى بعد كونهما متبعاً للمحلى أن يكون أحدهما متبعاً للآخر
 فيكون العين تبعاً للمبيع والقليل منهما متبعاً لأكثره فاذا يبيع بأقلهما ما صار إلى
 حكم الصرف مع البيع على وجه التبع اه منه بلفظه ونص التبعيات وذكر
 في الكتاب بعد هذا مسألة الحلى يكون فيه الذهب والفضة وأحدهما ثالث والآخر
 ثلثان انه لا يباع بشئ مما فيه ولكن بالعروض وعند أشهب وعلى يبيع بأقلهما
 ورواه على عن مالك وقد حكاه ابن القاسم عنه في المستخرج وكتاب محمد وقال
 رجوع مالك فقال لا يباع بذهب ولا ورق على حال ظاهر مسألة الكتاب أن جميعه ذهب
 وفضة وعليه تأويلها فضل ولو كان فيه لؤلؤ أو حجارة مركب ومثبت بها ففي
 كتاب ابن حبيب ان كانا جميعاً تبعاً للجملة يبيع بأحدهما نقدًا قال المؤلف رحمه
 الله ومثال ذلك أن يكون قيمة اللؤلؤ والحجارة مائة وفيه من الذهب والفضة
 خمسون اتفاقاً أو تفاضلاً لانك متى أفردت إحدى العينين كانت أقل من الثالث فاذا
 اجتمعا كانتا ثلثاً فكل واحد من العينين تبع لصاحبه والجوهر الذي معه كذا فسرهما
 فضل اه منها بلفظها فما لز صواب والله أعلم * (تنبيه) * ما عراه عياض
 لظاهر الكتاب وحمل عليه فضل المدونة من ان مسألة المدونة واختلاف الروايتين
 عن مالك في كتاب محمد الحلى فيها كله ذهب وفضة خلاف ما تقدم للباجي وان عرفة
 عن المازري وقد ذكر في التبعيات بعد ما قدمناه عنه نحو ما مر عن الباجي وان عرفة
 وقال بعده مانصه قال المؤلف رحمه الله وكان يجب على رواية ابن القاسم وغيره اذا
 كان مع العينين لؤلؤاً وحجارة وكانا تبعاً لبيع بأقلهما أو بأكثرهما ما ولا مانع من
 ذلك ثم قال وانما كلام ابن القاسم في الحلى من الذهب والفضة خالصاً دون حجارة
 كما قدمناه ويدل على ذلك جوازه مقاسمة الحلى في كتاب القسمة اذا كان فيه من
 اللؤلؤ والجوهر الثلثان ومن الذهب والفضة الثلث فأدنى وكذلك السيوف المحلاة
 وامضاؤه قسمتها على القيمة وما وقع في كتاب محمد من هذا واختلاف قول مالك وما
 ذكر فضل معناه عندي فيما أكثر من ذلك ولم يكن تبعاً اه منها بلفظها واعل
 التعمي فهم ما في الموازية على ما فهمه عياض فإنه قال مانصه ولم يختلف في الحلى
 يكون فيه ذهب وفضة ولؤلؤ وجوهر والذهب والفضة الثلث فأقل واللؤلؤ والجوهر
 الثلثان فأكثر انه يباع بأقل ذلك كالسيوف اه منه بلفظه فنفية للخلاف
 في ذلك يدل على ما قلناه وقد أعفاه الامام ابن عرفة ما التعمي وعياض فلم يعارض
 بين مالهما وبين مانته له عن المازري الموافق لما قدمناه عن الباجي والله الموفق

وقول ز بما اذا يبيع بأقلهما ما الخ
 فان تقاربا على هذا يبيع بالعرض
 كما في المتن انظر الاصل والله أعلم
 (وجازت مبادلة الخ) قلت هذا
 في قوة الاستثناء من قوله وحرم في
 نقد بربا فضل وقول ز ان تقع
 بلفظ المبادلة الخ أصله الخ تبعاً
 لضيح وقال أبو علي في حواشي
 شرح التحفة لم يرجع على هذا
 الشرط بل الفعول والله أعلم

(بسدس سدس) قول ز وحذف المصنف الواو الخ فيه نظيران هذا ونحوه كماؤار جلا رجلا ليس موضوعا للدلالة على مرتين فقط والدائق بكسر النون وتفتح كما في القاموس وقول مب والذي رأيت إلى قوله فتفتح الخ كذا هو أيضا في شرح أبي سالم للنظم يوع ابن جماعة وكل من التسخين مشكل والظاهر في مسئلة تبين أن القاريب أنقص ما نقله مب لدوران الفضل من الجانبين وفي مسئلة العكس أعني تبين أن الدينار أنقص ما نقله طفي لتخصص المعروف حينئذ من جهة صاحب القاريب فتأمل هو وجهه أن المبادلة مساوية لقضاء القرض في أنه ان تخض (١١٣) المعروف من جهة جاز والامنع كما يأتي وبه تعلم

ما في كلام مب والله أعلم قلت وقول ز ويحتمل اغتفار ذلك الخ يشهد له ما نقله العميري في شرح العمل عن سيدي العربي القاسمي ونصه وعلى القول بأنه لا يبدل شخص بشخصين فكثر وانما يبدل شخص واحد بشخص واحد فلا فرق بين الدرهم وبين الريالة وقولكم يجوز مبادلة درهم واحد بدرهم صغار ولا يجوز مثل ذلك في الريالة تحكم وخروج عن القوانين اه وقول ز وما قيل انه يؤخذ للمعلوم الخ قال في العلوم الفاخرة مانصه لو أن رجلا له ثوب سبعين كفيثا وله خصم نصف دائق لا يدخل الجنة حتى يرضى خصمه وقيل يؤخذ بدائق فضة سبع مائة صلاة مقبولة فتعطى للخصم وقيل لا يكون شيء أشد على أهل القيامة من أن يرى الإنسان من يعرفه مخافة أن يدعى عليه شيئا اه (والاجود أنقص الخ) قلت لو قال والاجود وان سكة أنقص ممنوع (أو كفتين) قول ز يشعر بتساويهما الخ لاعبرة بما أشعر به فان الكسر أفضح واقتصر

(بسدس سدس) قول ز وحذف المصنف الواو مع ما عطف في أربع الخ فيه نظيران سكتوا عنه لان مثل هذا ليس موضوعا للدلالة على مرتين فقط ونظيره نحو قولك جاؤار جلا رجلا والله أعلم وقوله دائق بين معناه وانه سدس درهم وسكت عن ضبطه وفي القاموس أنه كصاحب ثم قال وتفتح نونه اه وهو فيبدأ كسر النون أقصم وفي المصباح مانصه الدائق معروف وهو سدس الدرهم ثم قال وتفتح نونه وبكسر وبعضهم يقول الكسر أفضح اه منه بلفظه وقول مب قلت قوله فتصح المسئلة تحريف الخ ذكر شيخنا ج انه رأى في شرح أبي سالم للنظم يوع ابن جماعة فتفتح مثل ما لب قلت كل من التسخين مشكل لانه عطف أحد الامرين على الآخر وأجاب عنهما بجواب واحد فقال ما لم تبين ان الدينار أنقص من القاريب أو بالعكس فالجواب عن الامرين معا بقوله فتصح كما في نقل طفي عنه صواب بالنظر الى قوله ان الدينار أنقص لانه اتسقى في ذلك دوران الفضل وتخصص المعروف من جهة صاحب القاريب فتناسب قوله في نقله عن ابن رشد وأجازه ابن القاسم استحسانا على وجه المعروف وأما بالنظر الى قوله أو بالعكس فليس بصواب لدوران الفضل من الجانبين اذ ذلك وعلى نسخة مب ينعكس الامر فالصواب افراد كل واحد منهما بجواب فيجيب عن الاول بما نقله طفي وعن الثاني بما نقله غيره ويشهد لما قلناه ما قاله في قضاء نصفي دينار عن دينار قرض لان المبادلة وقضاء القرض متساويان في أنه ان تخض المعروف من جهة جاز وان دار فضل من الجانبين معا متنع انظر كلام ابن رشد في ق عند قوله ودار فضل الخ وانظر كلام غ الا في عند قوله أو دار فضل الخ وتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم (أو كفتين) قول ز وقول عجب بفتح الكاف وكسرها يشعر بتساويهما لاعبرة بما أشعر به في المصباح مانصه وكفة الميزان بالكسر والعامية تفتح وفي نسخة من الصحاح ان الفتح لغة قال الاصمعي كل مستدير فهو بالكسر نحو كفة الله وهو ما انحدر منها وكفة الميزان وكفة الصائد وهي حبالته وكل مستطيل فهو بالضم نحو كفة الثوب وهي حاشيته وكفة الرمل اه منه بلفظه وفي التنبهات مانصه وكفة الميزان بالكسر وكذلك كل مستدير اه منها بلفظها (لأدنى وأجود) حكى ابن عرفة الاتفاق

(١٥) رهوني (خامس) عليه في التنبهات (ولولم يوزنا الخ) قلت لو قال ولولم يوزن المسكوك

الخ وقول ز الابعد معرفة وزن الكفتين الخ يعني أو أحدهما لان معرفة وزن أحدهما معرفة لوزن الاخرى (لأدنى وأجود) حكى ابن عرفة الاتفاق على هذا عن ابن حارث وابن رشد وابن بشير وان كان منع دوران الفضل في المراطلة مشكلا لان المائلة التي شرطها النبي صلى الله عليه وسلم في بيع النقد بال نقد موجودة وكلام الباسجى صريح في جوازها مع دوران الفضل بغير السكة والصياغة لتصريحه بجواز مراطلة المجموعة وهي أكثر عددًا بالقائمة وهي أجود كما يأتي والله أعلم (ومغشوش الخ) قلت الجواز مقيد بما اذا كان على وجه البيان والبصيرة والسماحة والامنع قال في قوت القلوب

وتكره المعاملة بالزينة ولا تصح بدراهم تكون القضة فيها مجهولة أو مستهلكة ولا بما لا تعرف قيمته وما يختلط بالفضة من غيرها ولا بمتازمته وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك ويحرمه منهم الثوري والفضيل ووهيب بن الورد وابن المبارك وبشر بن الحارث والمعاذ بن عمران رحمهم الله ويقال ان كل قطعة من المزية تفتقها صاحبها يجد هاملاصة في صحيفته بعينها وصورتها تحتها مكتوب ألف سيئة خمسة آلاف سيئة على قدر وزنها ووزن كل ذرة منها سيئة والذرة نقطة من هبة من شعاع الشمس في الضوء حدثني بعض العلماء عن بعض الغزاة في سبيل الله تعالى قال حلت على فرسي لا تناول بعض العالج فقصر فرسي فرجعت ثم دنا مني العالج فملت عليه ثانية لا تناوله فقصر فرسي فملت عليه الثالثة وقد قرب مني فنفر بي فرسي ولم أكن أعتمد ذلك منه فرجعت حزينا فجلست الى جنب قسطاطي منكسر اللذي فأتني من أخذ العالج ولما تغير على من خلق فرسي قال فوضعت رأسي على عمود القسطاط ففتت وفرسي قائم بين يدي فرأيت في النوم كان القمر يحاطبني ويقول لي بالله عليك أردت أن تأخذ علي العالج ثلاث مرات وأنت بالامس اشتريت لي علفا ودفعت في غنمه درهمان فإني لا يكون هذا أبدا فأتيت فزعا فذهبت الى العلاف فقلت اخرج الى الدراهم التي اشتريت بها منك بالامس العلف فاخرجها الي وأخذت منها الدرهم الزائف فقلت اني كنت قد جوزت عليك هذا الدرهم بالامس فابدله وانصرف وقال عبد الوهاب سألت بشرا عن المعاملة بالزينة فقال سألت المعاذ عن هذا قال سألت الثوري عنها فقال حرام وحدوثنا عن أبي داود قال سمعت أبا جرد رضي الله عنه غير مرة أنكر التجارة والمعاملة بالزينة والمكحلة وقد كان بعض علماءنا يقول انفاق (١١٤) درهم من زيف أشد من سرقة مائة درهم قال لان سرقة مائة درهم معصية

واحدة من فضيحة وانفاق درهم من زيف بدعة أحدهما في الدين واطهار سنة سيئة يعمل بها بعده وافساد لاموال المساكين فيكون عليه وزره بعد موته الى مائة سنة فأكثر ما بقي ذلك الدرهم يدور في أيدي الناس ويكون عليه ثم ما أفسد ونقص من أموال المسلمين الى آخر فوائده وانقراضه فطوبى

على هذا عن جماعة وسيله ونصه فالمرزوان ان اتحد في الجودة أو اختص بها كل أحدهما أو كانا في الرداة كذلك جازوان اختص بعضه بجودة وبعضه برداء لم تجز ابن حارث وابن رشد وابن بشر اتفاقا اه منه بلفظه * (تنبيه) * انظر ما وجه منع دوران الفضل في المراتلة مع أن المماثلة التي شرطها النبي صلى الله عليه وسلم في الذهب بالذهب والفضة بالفضة موجودة ولا يمكن أن يجاب عن ذلك بان المراد المماثلة في الوزن وفي الصفة معالجوا من اطله الجيد بالردى والجيد بالردى وقياس ذلك على المبادلة لا يصح لان ذلك رخصة للضرورة مخصوصة بالعدد اليسير بشرط المعروف ومنع دوران الفضل ينتفي المعروف وقد قال البايع في المنتقى عند قول الموطا الامر بالجمع عليه عندنا

لعبدا اذا مات ماتت ذنوبه معه والويل الطويل لمن يموت وتبقى ذنوبه بعده مائة سنة ومائتي سنة يعذب بها في قبره ويستل في عنها الى آخر انقراضها قال الله عز وجل سنكتب ما قدموا وآثارهم ما قدموا ما عملوا وآثارهم ما سنوالمين بعدهم فيعمل به وقال نبي الانسان يومئذ ما قدموا وآخر من سنة عمل بها بعده وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن سنة سيئة فعمل بها بعده كان عليه وزرها وثل وزر من عمل بها لا يتقص من أوزارهم شيئا وانفاق الدرهم الردي على من يعرف النقد أشد وأغلظ وهو على من لا يعرفه أسهل ويكون فيه أعذر لان هذا لا يتعمد الغش والاول يتعمده ويقصده وانما كان المسلمون يتعلمون جودة النقد لاجل اخوانهم المسلمين لئلا يغشوههم بالردى والافتم العلم النقد وبال وانم على صاحبه لانه علم علمه ولم يعمل به فهو يستل عن علمه ومن ردت عليه قطعة قليلة لها ولا يجوزها على بائع آخر ويحتسب بذلك الثواب من الله عز وجل فله بذلك من الاجر بوزن كل ذرة منها حسنة وله في طرحها أعمال كثيرة ونيات حسنة وذلك أفضل له من أن يتصدق بامثالهاجباد او خير له من كثير من الصوم والصلاة فان كان في القطعة تجوز قد يتصرف بمثلها فاراد أن يشتري بها شيئا فله علم البائع الثاني انها قد ردت عليه فان أخذها على بصيرة وعن سماحة فلا بأس فان لم يعلمه فانه لم ينصحه وربما كان غير بصير بالنقد ثم قال ومن سمع في النقد وتجاوز في أخذ الردى طلب اللاجر فيما يحسب ثم روج ذلك على المساكين وجوزه عليهم بعد ذلك فقد أنتم في سماحته وتشديد حثه ونقصه في أمر الجيد أفضل وهذا من دقائق الاعمال وباطن الشرف في ظاهرها الخير اللهم الا أن ياخذ الردى ثم يلقه فلا يخرج به الى أحد فان فعل هذا كان فاضلا محتسبا في سماحته وله في احتسابه ذلك مشوبة وأجر اه

في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق مر اطله أنه لا بأس بذلك أن يأخذ أحد عشر دينارا
بعشرة دنانير يدانيد اذا كان وزن الذهبين سواء اه مانصه وهذا كما قال لانه
لا يراعى في مر اطله الذهب بالذهب والورق بالورق العدد وانما يراعى فيه الوزن سواء كانت
كلها مجموعة أو فردى أو قائمة أو كان أحد العوضين مجموعة والثانية فرادى أو قائمة
ووجه ذلك ان الاعتبار بالوزن اه محل الحاجة منه بلفظه فتوجيهه بقوة الاشكال
الذي ذكرناه وكلامه صريح في جواز المر اطله مع دوران الفضل من الجانبين بغير السكة
والصياغة لتصريحه بجواز مر اطله المجموعة بالقائمة وقد نصوا على أن للقائمة حسن
الجوهري وللجمموعة رداعتماع حسنهما بكثرة الا حاد فتأمل به انصاف ولم أر من تعرض
لهذا الاشكال فضلا عن الجواب عنه والله أعلم (لمن يكسره الخ) قول ز وعلى نسخة غ
فهو معطوف على جملة ومر اطله الخ فيه نظير بل هو معطوف على مبادلة القليل عطف
مفرد بتقدير مضاف على مفرد أى وجازت مبادلة القليل ومعاقدة مغشوش الخ تأمله بين
لث وجهه (أولا يغش) هو بفتح الياء وضم الغين كما يفيد كلام القاموس واللامية
وشرح به في المصباح ونصه غشه غشامن باب قتل والاسم غش بالكسر لم ينصحه وزين له
غير المصلحة اه منه بلفظه (فهو يملكه) أى فهل يستمر ملكه أو فهل يتقرر الخ وهذا
أحسن مما لز قول مب ذكر ح في كتاب الالتزامات قولين بالتصدق والرد الخ في
جامع المعيار عن أبي عمران مانصه كل شيء يأكله الانسان من مال غيره فانه ينتفع به اذا
حلله له ربه الا خمسة أشياء الرشوة في الحكم وحلوان الكاهن ومهر البغي وأجرة المغنى
والتائمة فهو لا الخس لا ترد على أربابها وانما تصرف في مصارف الخير والبر اه
منه بلفظه (وان حل الاجل باقل صفة الخ) قول ز وكذا قيل عن قمح أقل من كيله الخ أقل
نعت لدقيق لا القمح وفي جزمه بالجواز في هذا نظر لانه وان وقع في المدونة قائما هو من قول
أشهب كما صرح به ابن ناجي فقال عقب قولها وكذلك لو اقضى دقيقا من قمح والدقيق
أقل كيلا فلا بأس به الا ان يكون الدقيق أجود من القمح الدنى اه مانصه هي من
بقية كلام أشهب اه منه بلفظه ويدل على صحة ما قاله قوله في المدونة بعد هذا بقريب
مانصه ومن اقترضته فمما فضاء دقيقا مثل كيله جاز وان كان أقل من كيله لم يجز اه
منها بلفظها واختصر ابن يونس كلام المدونة بقوله مانصه قال مالك ومن اقترضته فمما
فضالك دقيقا مثل كيله جاز وان كان أقل من كيله لم يجز اه منه بلفظه قال ابن ناجي
عقب قولها لم يجز مانصه ما ذكره هو المشهور وقال أشهب يجوز أيضا فيما كان أقل من
كيله اه منه بلفظه وقول ز أو كان الدقيق أجود لان فيه حظ الضمان وأزيدك
غير صحيح اذ لا يتصور ذلك مع الحلول وانما قال أبو الحسن على قولها السابق الا ان يكون
الدقيق أجود الخ مانصه يعنى فلا يجوز لان الاغراض انقسمت اه منه بلفظه وفي
كلام مب هنا نظر من وجهين تسليمه ما ذكره ز أولا من الجواز وقد مر ما فيه وقوله
ثانيا تقدم أن هذه العلة لا تدخل في القرض فانه يؤهم تصورها هنا بقطع النظر عن كونها

(لمن يكسره) قول ز وعلى نسخة
غ فهو معطوف على جملة الخ فيه
نظير بل على مفرد أعنى مبادلة
بتقدير مضاف كما قدره (أولا يغش)
قال في المصباح غشه غشامن باب
قتل والاسم غش بالكسر لم ينصحه
وزين له غير المصلحة اه (فهو
يملكه) أى فهل يستمر ملكه أو فهل
يتقرر وهذا أحسن مما لز وقول
مب قد حكى ح الخ في جامع
المعيار عن أبي عمران كل شيء يأكله
الانسان من مال غيره فانه ينتفع به
اذا حلله له ربه الا خمسة أشياء
الرشوة في الحكم وحلوان
الكاهن ومهر البغي وأجرة المغنى
والتائمة فهذه لا ترد لأربابها وانما
تصرف في مصارف الخير والبر اه
(وقضاء قرض الخ) قلت قول
مب عن ابن عرفة منافع من دين
الخ كذا في جل نسخه وهو غير ظاهر
وفي بعضها منافع معين وهو ظاهر
والله أعلم (بأقل صفة) أى أو نوعا
وقول ز أقل من كيله الخ صفة
لدقيق والجواز في هذا هو قول أشهب
في المدونة وقول مالك فيها وهو
المشهور والمنع وقول ز لان فيه
حظ الخ لا يتصور مع الحلول أصلا
ولوى العرض من بيع وبذلك تعلم
ما في كلام مب أولا وثانيا

(لا يزيد عددا) هذا مذهب المدونة
وصرح غير واحد بأنه المشهور
وقيل يجوز مطلقا وصحح
يجوز في القليل كدرهمين في مائة
وإردبين فيها انظر الأصل وقول
مب قدره ابن بشير الخ قبل رد
ابن بشير غير واحد وفيه نظر فان
الفضيلة الثابتة للمجموعة بكثرة
الاتحاد حاصله لها سواء تعمل بها
عددا أو وزنا فإما قاله اللغمي هو الحق
والله أعلم

لا تدخل القرض وليس كذلك (لا يزيد عددا) هذا مذهب المدونة وعزاه المازري لظاهر
المذهب وصرح غير واحد بأنه المشهور وقيل يجوز مطلقا وعزاه اللغمي لعيسى بن دينار
والقاضي عبد الوهاب وقال أنه الصحيح وقيل يجوز في القليل كدرهمين في مائة وإردبين
فيها وعزاه الشيخ أبو محمد في نوادره لأشهب وابن حبيب وعزاه ابن الحاجب لأشهب الجواز
من غير تقييد واعتز به ابن عرفة بقوله لا عرفه انما عزاه الشيخ والصقلي ما قلناه اه
منه بلفظه ونقله ابن ناجي في شرح الرسالة عند قولها ومن رد في القرض أكثر عددا في
مجلس القضاء فقد اختلف في ذلك اذا لم يكن فيه شرط ولا وأى ولا عادة فاجازه أشهب
وكرهه ابن القاسم ولم يجزه اه وقال مانصه قلت يرد بأنه ظاهر الرسالة اه منه
بلفظه قلت وكأنه أخذ هذا الجواب من ضج فأنه قيد أولا قول أشهب باليسير
وقال كذلك قال اللغمي والمازري وابن يونس وابن بشير وغيرهم عن أشهب اه ثم
ذكر نص الرسالة السابق وقال عقبه مانصه وظاهره أنه يجوز عند أشهب مطلقا وقد
يمسك بهذا في أن أشهب يجوز زيادة القدر مطلقا اه منه بلفظه وظاهر نقل ق
عن ابن سراج أنه يجوز عند أشهب مطلقا والذي في المعيار عن ابن سراج عن أشهب هو
التقييد كما نقل عنه الجماعة (تنبيه) قال ابن عرفة مانصه وقول ابن عبد السلام عن
اللغمي لابن حبيب قول عيسى لم أجده اه منه بلفظه قلت ما قاله ابن عبد السلام
من أن لابن حبيب مثل قول عيسى من أنه في المعيار عن ابن سراج وسلمه ومثله في الجواهر
ونصها وان قضى أفضل مقدار فقد اختلف المذهب في ذلك على ثلاثة أقوال المنع الا في
اليسير جدا وهو مذهب الكتاب والجواز على الاطلاق وهو رأي عيسى بن دينار وابن
حبيب والجواز ما لم يكثر وهو رأي أشهب اه منها بلفظها (الا كبحان ميزان) قول ز
عن عجم لان الجودة في المتعامل به وزنا مطلقا الخ غير صحيح وان سكت عنه تو فقد رده
مب وقول مب قدره ابن بشير بان العدد انما يعتبرا اذا كان التعامل به وأما اذا كان
بالوزن فلا لان العدد حينئذ مطرح لكونه لم يدخل عليه قاله في ضج قد قبل رد ابن
بشير غير واحد كان شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف وغيرهم وفيه عدي نظرفان
الفضلية الحاصلة للمجموعة بكثرة الاتحاد ثابتة لها على كل حال تعمل بها عددا أو وزنا
أما الاول فظاهر وأما الثاني فلانه يتوصل بها الشراء القليل والوسط والكثير ان اشترى
بعشر أو قيمة تأتي له دفعه منها وزنا ونصف أو قيمة او رطل تأتي له ذلك ولو أخذ القائمة التي
ترتب له بذمة صاحبه وزنا لم يأت له ذلك فهو وانما ترك جودة القائمة لفضيلة كثرة الاتحاد
الموصله الى شراء ما شاء فتم له بانصاف فما قاله أبو الحسن اللغمي هو الحق الذي ليس
عليه غبار لا ما قاله أبو الطاهر وان سلمه الا كبر على من الاعصار والله أعلم (أو دار فضل
من الجانبين) قول ز كعشرة أنصاف مقصصة الخ يدخل تحت الكاف مسئلة همام أبي
زيد التي نقلها ق في القولة الاتية متصلة بهذه وقد ذكر غ ذلك في تكميله بآتم مما
نقله ق مع زيادة ونصه وفي همام أبي زيد وسئل عن رجل كان له على رجل دينار
فقضا حفين وازنين قال لا خير فيه الا أن يكون للدينار جريان معيار عنده ابن رشد يعني

بقوله جريان أن يكون للدينار عنده وزن معلوم فإخذ نصفين وازن بمنزل وزنه أو أفضل من وزنه فيكون إذا فعل ذلك قد أخذ أكثر عدداً أو أكثر وزناً ومثله وزنه بخار ليكون الفضل من جهة واحدة ومعنى ذلك إذا لم يكن لعين الدينار فضل على عين النصفين فلا يجوز لانه ترك فضل العين لزيادة العدد ولزيادة العدد والوزن ان كانا أكثر وزناً من زنة الدينار الذي كان له وفي رسم القبلة من سماع ابن القاسم بيان هذا فتدبره ووقف عليه ابن عرفة ذكرها الشيخ أبو محمد ولم يزد فيها الا قوله يريد الدينار من قرض وبه كان يفتي بعضهم على الاطلاق ولولم يتساو الدينار والنصفان قدرا وصفة وكذلك في القيراطين الحديدين عن درهم جديد والصواب قول ابن رشد اه منه بلفظه قلت من هنا يعلم أنه يجوز قضاء دينارين صغيرين من رواج خمس أواق لكل واحد عن دينار كبير من رواج المثقال ويؤخذ جواز قضاء أربع موزونات فضة عن درهم كما يجوز مبادلة ذلك عند ابن القاسم وأما اقتضاء الدراهم أو الموزونات من الفضة عن الريال الكبير فان لم يقرر للريال عدد معلوم فلا يجوز لا عند القصار ولا عند غيره وقد قال في العمليات بعد البيت الذي قدمناه عنه عند قوله كدينار الادره من مائنه

كذا المبادلة مع شرط العدد * من دون وزن مع لفظها ورد

الى أن قال

وعرفنا اليوم على المكاييسه * أو المراضاة مع المقاييسه

لا رد لا اقتضاء لا مبادلة * مع الدراهم بالامعاده

وعندي أن منع المبادلة والقضاء مع تقرر الريال في عدده معلوم هو الصواب لما تقرر عند الناس من أن فضة الريال أصفى وأجود من فضة الدرهم والموزونات فيدور الفضل من الجانبين فللريال جودة الجوهرية وللدراهم فضل الوزن وكثرة الأحاد فتأمل به بانصاف (ودار الفضل بسكة) قول ز ويقابله تبرأ وقراضه الخ هي بضم القاف وبالضاد المعجمة ما يقرض قال في القاموس والقراضة بالضم ماسقة بالمقراض اه وقال قبله قرضه يقرضه قطعه اه منه بلفظه وقول ز لكنهما مقيدة بما إذا اختلف وزنه ما فان اتفق لم يدرا الخ نحوه في ق عن النوادر عن مالك ونحوه فيه عن ابن حجر عن ابن القاسم وفيه عن نوازل ابن رشد خلاف ذلك وقال قبل انه مقتضى كلام ابن بشر فتحصل من كلامه أن في ذلك قولين وصرح بذلك في ضريح ونصه اختلف في جواز اقتضاء المسكول عن المصوغ على قولين حكاهما ابن عبد السلام وغيره اه منه بلفظه وقول مب عن أبي الحسن القائمة يجوز اقتضاؤها عن كل شئ صريح في جواز اقتضاءها عن المجموعة وقوله والمجموعة لا يجوز اقتضاؤها عن شئ صريح في أنه لا يجوز اقتضاؤها من القائمة وفي ذلك اشكال ظاهر وقد أجاب عنه في الجواهر ونصها وأما اقتضاء القائمة من المجموعة فكان مقتضى ما علل به اقتضاء المجموعة منها من مقابله فضيلة الوزن والجودة للفضيلة العدد المنع لكن لما كانت المجموعة هي الثابتة في الذمة والاعتبار فيها بالوزن سقط اعتبار العدد فتجددت فضيلة الجودة والوزن عن مقابل لهما فجاز الاقتضاء اه منها بلفظها

(ودار الفضل بسكة الخ) قول
ز أو قراضة هي بالضم ماسقة
بالمقراض قاله في القاموس وقول
ز فان اتفق لم يدرا الخ أى على
أحد قولين وقول مب عن غ
تحصيل ما في المدونة الخ

قال النخعي بعد ان ذكره هذا قوله في الكتاب والصواب أن يجوز اقتضاء المجموعة من القائمة كما يجوز اقتضاء القائمة منها اه
وسلمه في ضيق أي لعدم ظهور الفرق بينهما وهذا على ما في المدونة والا فالقياس المنع فيه ما هو قول حكا في ضيق انظر الاصل
والله أعلم قلت وقول مب مسئلة المجموعة الخ تقدم له قريبان القائمة فضلت المجموعة الخ وأما الفرادى فقد فضلت المجموعة
بالجودة أيضا وفضلتها القائمة بالوزن فالقائمة والفرادى أطيب والمجموعة أكثر عددا والقائمة أوزن منها ما انظر ضيق وفي ق
مانسه كان سيدي ابن سراج رحمه الله يقول هذا الذي ترتب له في ذمة آخر ثمانون درهما لا يجوز أن يأخذ منه أوقية من دراهم
ويقول الثمانون درهما هي أوقية قال لان ذلك من اقتضاء المجموع من القائمة اه وقول مب وقد جعت في بيت الخ جامعها هو
الامام العلامة سيدي أحمد الوائس رضى الله تعالى ورضنه الشيخ ميارة بالاشارة الى جميع المسئلة فقال
وللدنانير نعوت وصفت * به افصارت علما ان ذكرت مجموعة وهي التي قد جعت * من وازن وناقص واختلفت
قائمة جيدة ان جعت * ترتب في الوزن كذلك علمت ثم الفرادى دونها في الجودة * تنقص في الجميع لا في الوحدة
ففضل جودة ووزن ثبنا * لقائم كعدد مجموع أي (١١٨) وللفرادى فضل جودة فقد * اذا نسبتها لمجموع ورد

وعدها كعدد قائم يرى

وفي اقتضاء البعض من بعض جرى
سته أوجه وبعض أنشدا

في حكمها بيتا وجيزا مفردا
خذ قائما عن كلها لا ما جتمع

والفرد خذ عن ذلك لا عن ذافدع
وصوب النخعي جواز ما جمع

عن قائم كما بعكسها مع
وقال فجعل حاجب بل مقتضى

كل ما هم عكس لما للنخعي ارتضى
ثم أي بالفرق توحيها لما

روى عن الكتاب نقلا محكما
ونجى عبد السلام ذكر

هنا الذي حاصله كما ترى
من أنها احدى مسائل الكتاب

المشكلات ذكره له اصواب
لقصد فيجعل حاجب أن يتقلا

* منها الذي أمكنه ليسهلا
صلى وسلم الاله ربنا * في البدء والختم على رسولنا

من المدونة وصرح به في التلقين والجلاب وغيرهما انظر ح (فالمثل) هذا مذهب المدونة وعليه عقول غير واحد ولم يحكوا فيه خلافا
بل صرح ابن رشد بانه المنصوص لاصحابنا وغيرهم من أهل العلم وذكر جماعة الخلاف ورجحوا المصنف وأفتى ابن عتاب بان

يرجع في ذلك الى قيمة السكة المقطوعة أي على تقدير ثبوت التعامل بها ووقع فحوى كتاب ابن سحنون وحكا الميازرى عن شيخه
عبد الحيد وعزى لاشبه لانه دفع شيئا منقعا به فلا يظلم باعطاء ما لا يتفق به وقيل يرجع في ذلك الى قيمة السلعة يوم

دفعها بالسكة الجديدة وقد يظهر بيادى الرأى أن الشاذلى لظهور وجهه المتقدم وليس كذلك بل المشهور هو الذى يظهر وجهه
لان ذلك مصيبة نزلت به كما قاله أبو الحسن وقول ز وأولى تغييرها الخ لزوم المثل في هذا متفق عليه لكن ينبغي حريان الشاذليه حيث

كثر التغيير جدا حتى يصير القابض لها كالقابض لما لا كبير منقعة فيه لوجود العلة التى على مخالفتها في مسئلة المصنف والله أعلم

وتبعه ابن الحاجب وعزاني ضيق هذا الفرق لابي محمد ونصه ووفق ابن أبي زيد بأن
المجموعة اذا تقدم ترتبها في الذمة قائما داخل صاحبها على الوزن فقط لانه لم يرتب له عدد
معلوم ولو أعطاه أقل ما يمكن من العدد ما كان له أن يتنوع ولا يدري ما يعطيه بخلاف ما اذا
تقدمت القائمة في الذمة فانه قد ترتب له عدد فاذا اقتضاء المجموعة فان النفس اذا كانت تشوق
الى زيادة العدد فاقتربا اه منه بلفظه قلت قبلوا هذا الفرق وفيه نظر لانه منقوض
بامتناع قضاء الفرادى من المجموعة فقد قال المصنف نفسه في ضيق قبل هذا مانسه ولم
يجز اقتضاء الفرادى من المجموعة لدوران الفضل اذا الفرادى أطيب والمجموعة أكثر عددا
اه منه بلفظه فهذا نص صريح في ان فضيلة العدد ثابتة للمجموعة مع ترتبها في
الذمة خلاف ما ذكره في الفرق فتأمل بانصاف ولعدم ظهور الفرق قال النخعي بعد أن
ذكر ما في المدونة مانسه هذا قوله في الكتاب والصواب أنه يجوز اقتضاء المجموعة من
القائمة كما يجوز اقتضاء القائمة منها اه وسلمه في ضيق وهذا على ما في المدونة والا
فالقياس المنع فيه ما هو قول منصوص عليه حكا في ضيق ولم يعين قائله فانظر هو والله
أعلم (وان بطلت فلوس فالمثل) هذا مذهب المدونة ذكره في موضعين في كتاب الصرف
وفي كتاب الرهون وعليه عقول القاضي عبد الوهاب في تلقينه وابن الجلاب في تقريره
والنخعي في تبصرته وابن يونس في ديوانه وابن رشد في أجوبة وابن عسكري في ارشاده ولم
يحكوا فيه خلافا بل صرح ابن رشد بأنه المنصوص لاصحابنا وغيرهم من أهل العلم

لذا قالوا من به قد اعنتى * به المدونة يقضى لاعتنا

ففي
صلى وسلم الاله ربنا * في البدء والختم على رسولنا (وان بطلت فلوس) قلت مثلها في ذلك النقد كما أشار اليه في كتاب الصرف

من المدونة وصرح به في التلقين والجلاب وغيرهما انظر ح (فالمثل) هذا مذهب المدونة وعليه عقول غير واحد ولم يحكوا فيه خلافا
بل صرح ابن رشد بانه المنصوص لاصحابنا وغيرهم من أهل العلم وذكر جماعة الخلاف ورجحوا المصنف وأفتى ابن عتاب بان

يرجع في ذلك الى قيمة السكة المقطوعة أي على تقدير ثبوت التعامل بها ووقع فحوى كتاب ابن سحنون وحكا الميازرى عن شيخه
عبد الحيد وعزى لاشبه لانه دفع شيئا منقعا به فلا يظلم باعطاء ما لا يتفق به وقيل يرجع في ذلك الى قيمة السلعة يوم

دفعها بالسكة الجديدة وقد يظهر بيادى الرأى أن الشاذلى لظهور وجهه المتقدم وليس كذلك بل المشهور هو الذى يظهر وجهه
لان ذلك مصيبة نزلت به كما قاله أبو الحسن وقول ز وأولى تغييرها الخ لزوم المثل في هذا متفق عليه لكن ينبغي حريان الشاذليه حيث

كثر التغيير جدا حتى يصير القابض لها كالقابض لما لا كبير منقعة فيه لوجود العلة التى على مخالفتها في مسئلة المصنف والله أعلم

ففي أول مسائل البيوع من نوازل ما نصه وسئل رضي الله عنه عن الدينار والدرهم
 اذا قطعت السكة فيها وأبدلت بسكة غيرها ما الواجب في الدينون والمعاملات المتقدمة
 وأشياء ذلك فقال رضي الله عنه المنصوص لأصحابنا وغيرهم من أهل العلم رحمهم الله أنه
 لا يجب عليه إلا ما وقعت به المعاملة فقال له السائل فان بعض الفقهاء يقول أنه لا يجب
 عليه إلا السكة المتأخرة لأن السلطان قد قطع تلك السكة وأبطالها فصارت كالأشياء فقال
 وفقه الله لا يلتفت إلى هذا القول فليس يقول لأحد من أهل العلم ولم وهذا انقض لا حكم
 الإسلام ومخالفه لكتاب الله وسنة النبي عليه الصلاة والسلام في النهي عن كل المال
 بالباطل ويلزم هذا القائل أن يقول إن بيع عرض بعرض أنه لا يجوز لتابعيه أنه
 يتقاسم العقد فيه بعد ثبوته وأن يقول إن من كانت عليه فلوس فقطعها السلطان
 وأجرى الذهب والفضة فقط إن عليه أحد النوعين وبطل عنه الفلوس وأن يقول إن
 السلطان إذا أبدل المكيال بأصغر أو أكبر أو الموازين بأنقص أو أوفر وقد وقعت
 المعاملة بينهم بالمكيال الأول أو بالميزان الأول أنه ليس للمبتاع إلا بالكيل الأخير وإن كان
 أصغر وإن على البائع الدفع بالثاني أيضا وإن كان أكبر وهذا مما لا يخفى في بطلانه وبالله
 التوفيق اه منها بلفظها ونقوله ابن لب أثناء جواب له في المعيار مختصر اوح هنا
 بواسطة نقل البرزلي ببعض اختصار أيضا وذكر جماعة الخلاف ورجموا ما اقتصر
 عليه هؤلاء الذين ذكرنا كابن شاس وابن الحاجب وأبي الحسن والمصنف في ضيق وابن
 ناجي في شرح المدونة مصرحين بأنه المشهور وابن عرفة وصاحب الشامل وأبي سعيد بن
 لبوغ في تكميله وغيرهم ممن يطول بنا ذكرهم واختلف في مقابل هذا المشهور
 ففي تكميل التقييد عن نوازل ابن الحاجب أن ابن عتاب أفتى بأن يرجع في ذلك إلى قيمة
 السكة المقطوعة من الذهب ياخذ صاحب الدين القيمة من الذهب ونحوه لا ي
 سعيد بن لب أثناء جواب له في المعيار قبيل نوازل الرهن وماعها ونصه فقد وقع في نوازل
 ابن الحاجب في تبديل السكة بسكة أخرى غيرها واه مال الأولى جله أنه انزلت بقرطبة
 فاختلف فيها الفقهاء فافتي الأكثر بلزوم السكة القديمة على مقتضى العدة لأن الجديدة
 لم يكن لها وجود قبل ذلك ولما ينتها القديمة جله فلم يعقد عليها قط وأفتى محمد بن عتاب
 بأن يرجع في ذلك إلى قيمة السكة المقطوعة من الذهب فيأخذ القيمة ذهباً فارسل ابن
 عتاب إلى القاضي بقرطبة اذ ذلك وهو ابن جابر فقيه أشبيلية فنقض إليه فذكر المسئلة
 وقال الصواب فيها فتاوى فاحكمهم بالاولا تخالفها اه ثم قال ومثله قول ابن عتاب وقع
 في كتاب ابن سحنون في الفلوس اذا قطعت ونحوه حكى المازري عن شيخه عبد الحميد وانه
 عدل عن غيره وقد أضافه ابن محرز أيضا إلى أشبه في كتاب ابن المواز اه محل الحاجة
 منه بلفظه وماعزاه المازري عن عبد الحميد مثله للمصنف في ضيق ونصه قال المازري

عن شيخه عبد الحميد انه أوجب قيمة الفلوس لأنه أعطى شيئاً يستفعا به لا خدمته فمع فيه فلا
 يظلم بان يعطى ما لا يستفحق به اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة لأنه زاد فيه قيد اقلها
 ذكر كلام المدونة في صرفها ورهونها وكلام التلقين قال مانصه - ولم يحل المازري غير
 قولها قال وكان شيخنا عبد الحميد يعدل عن مذهب المدونة ويستدل بان دافع عوضها
 دفع ما استفحق به ولا يحصل له ذلك الا بقيمتها فان لم توجد بعد انقطاعها فعليه قيمة السلعة
 كمن أسلم في فاكهة فأنقطع بانها اه منه بلفظه ومانسبه لكتاب ابن سحنون أصله لابن
 بشير وقله ابن عرفة وابن ناجي وسماه ونص ابن عرفة ابن بشير حتى الاشياخ عن كتاب
 ابن سحنون ان انقطعت الفلوس قضى بقيمتها اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرح
 المدونة في كتاب الرهون مانصه وحاصل ما ذكره في الكتاب أنه يعين أخذها ان كانت
 موجودة وهذا هو المشهور والشاذ يقضى بقيمتها قاله في كتاب ابن سحنون ومثله لعبد
 الحميد الصائغ قال ابن عبد السلام لا أدري كيف يتصور القضاء بقيمتها مع وجودها الآن
 يريد بقيمتها يوم تعلقها في الذمة لا يوم حلول الاجل وهو مع ذلك مشكل لأنه الزام لمن هي في
 ذمته أكثر مما التزم اه محل الحاجة منه بلفظه وذلك كله خلاف ما في ح عن البرزلي
 وسله ونصه وأجاب الصائغ اذا فسدت السكة وباعه بثمن الى أجل وصارت غيرها وصار
 الامر الى خلاف ما دخل عليه فعليه قيمتها يوم دفعها اليه بهذه السكة الموجودة الآن
 وقد اضطرر فيها المتقدمون والمتأخرون والاولى ما ذكرنا لك وقد وقع ذلك في ثمانية
 أبي زيد وفي كتاب ابن سحنون اذا سقطت يتبعه بقيمة السلعة يوم قبضت لان الفلوس لا تمن
 لها ووجه ما في المدونة أنها جائحة نزلت به اه منه خالف فيما نسبه للصائغ كلام جميع
 من وقفنا على كلامهم من الأئمة وفيما نسبه لكتاب ابن سحنون كلام من قدمنا ذكرهم
 لكن في ضيق عند قول ابن الحاجب ولو قطعت الفلوس فالمشهور والمثل اه مانصه
 وذكر ابن بشير أن الاشياخ حكوا عن كتاب ابن سحنون أنه يقضى بقيمتها وظاهره انه يقضى
 بقيمة الفلوس لكن حكى بعضهم عن كتاب ابن سحنون انه يتبعه بقيمة السلعة وعلى هذا
 فالشاذ في كلامه متنازع في معناه اه منه بلفظه وجزم أبو الحسن في كتاب الصرف
 بان الشاذ الاتباع بقيمة السلعة فقال مانصه وحكى عن ابن شاس أنه قال اذا كانت
 الفلوس من بيع على المبتاع قيمة السلعة الشيخ وهذا خلاف المشهور لان ذلك مصيبة
 نزلت به اه منه بلفظه والذي في الجواهر لابن شاس هو مانصه لو كان التعامل
 بالفلوس ثم قطعت فهل يقضى فيها بالمثل أو بالقيمة المشهور المعروف من المذهب القضاء
 بالمثل وان فسدت اذا وجدت وحكى بعض المتأخرين عن كتاب ابن سحنون القضاء بالقيمة
 وراه أبو اسحق التونسي وغيره قياسا اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل مع ما عراه
 * (تنبيهات الاول) * على القول ان الواجب في الشاذ هو قيمة السلعة يوم دفعها تصور ذلك
 ظاهر وأما على أن الواجب قيمة السكة المقطوعة فقد تقدم قول ابن عبد السلام لا أدري
 كيف يتصور القضاء الخ ورده ابن عرفة ونصه وقول ابن عبد السلام لا أدري كيف يتصور
 القضاء بقيمتها مع وجودها الآن يريد بقيمتها يوم تعلقت بالذمة مع تسليمه تصور قيمتها

في انعدامها يرد بان لا فرق بينهما في التحقيق **ك** ما تصورت قيمتهما مدومة على تقدير وجودها فكذا في حال وجودها وانقطاع التعامل بها على تقدير ثبوته وتقوم الشيء على تقدير حاله غير حاصله في المدونة وغيرها كثير اهـ منه بلفظه ويفهم منه لتسويته بين الحالتين أن الخلاف الآتي في انعدامها يجري هنا إلا أنه يقال هنا وقت اجتماع الاستحقاق والقطع فتأمل والله أعلم * (الثاني) * ظاهر كلام غير واحد من أهل المذهب وصريح كلام آخر من منهم أن الخسلاف السابق محله إذا قطع التعامل بالسكة القديمة جلة وأما إذا تغيرت بزيادة أو نقص فلا وعن صرح بذلك أبو سعيد بن لبس قلت وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يكثر ذلك جدا حتى يصير القابض لها كالمقايض لما لا كبير منفعة فيه لو جرد العلة التي علل بها المخالف والله أعلم * (الثالث) * قول ابن لبس السابق وقد أضافه ابن محرز أيضا إلى أشهب الخ يعني أنه أخذ من كلامه لأنه نقله عنه نصا وقد نقل ابن عرفة كلام ابن محرز وقال عقبه ما نصه قلت يرد استقراء ابن محرز بان من ادأشهب بقوله الآن تفوت الفلوس بجوالة سوق أو تبطل أنه يعضى البيع حينئذ لأنه يقضى بقيمة الفلوس اهـ منه بلفظه * (الرابع) * قد يظهر يادى الرأى أن مقابل المشهور وأولى لما علل به فأنه من أن البائع انما يبدل سلعته في مقابلة متفقه به الخ وليس كذلك بل المشهور هو الذى يظهر وجهه وقد أشار أبو الحسن في كلامه السابق الى توجيه المشهور وردجة القائل بخلافه لقوله لأن ذلك مصيبة نزلت به اهـ وذلك واضح وليس ضرر البائع هنا بأشمن ضرر من باع سلعة بعد معين متلافات بيد صاحبه قبل أن يدفعه للبائع ونحو ذلك من المسائل الكثيرة مع أنهم راعوا حق البائع ولم يراعوا حق المشتري والامام وأتباعه لم يلتفتوا الى هذه العلة التي اعتمدوا عليها في مخالفتهم مع أنها كانت موجودة في زمانهم فلو كان للصائغ وابن عتاب ومن وافقهما دليل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو حدث سبب لما قالوه لم يكن موجودا وقت الامام فمن بعده من الأئمة لكان لهم عذرى في المخالفة لامامهم الذى التزموا مذهبه أماما مع اتقاء ذلك كله فلا عذر لهم والله أعلم (وقت اجتماع الاستحقاق الخ) قول ز والذى اختاره ابن نونس وأبو حفص الخ هو مختار أبى اسحق النظار أيضا كما فى ح وقوله وعليه فانظر إذا لم يقع تحاكم الخ لا معنى له فالصواب اسقاطه لأنه ان عنى أن ترك التحاكم وقع لعدم قيام رب الحق أصلا فلا وجه لما ذكره وان عنى أنه وقع لتراضيهما على شئ فكذلك وقوله ويبدل عليه ما نقله عجم عن السيوطى الخ نص ما نقله عنه إذا قبض النظار ربع الوقف وأخر صرفه عن وقته المشروط صرفه فيه مع امكانه فتغيرت المعاملة بنقص فأنه يضمن النقص في ماله لتعديه بذلك وظلمه والله أعلم قال عجم عقبه ما نصه وإذا كان هذا في النظار مع أنه أمين فأولى المدين قلت ثم رأيت عن المسائل الملقوبة ولله الحمد ما يوجب القطع بما ذكره المشد إلى والوانوغى لكن في حالة خاصة ونصه مسئله من عليه طعام فأبى الطالب من قبضه وبرائة ذمته وممكنه المطلوب مرارا فأبى ذلك حتى غلا الطعام قال مالك ليس عليه المكيلة وانما له قيمته

(أو عدمت الخ) قول ز والذى اختاره ابن نونس الخ اختاره أيضا أبو اسحق النظار كما فى ح وقول ز فانظر إذا لم يقع تحاكم الخ لا معنى له وقول ز وقيدها الوانوغى الخ هذا القيد سلمه في تكميل التقييد وقال الشيخ ميارة في شرح تكميل المنهج هو تقييد حسن الى آخر ما فى مب وبه تعلم ما فى كلامه وقوله ويبدل عليه ما نقله عجم الخ نصه عنه إذا قبض النظار ربع الوقف وأخر صرفه عن وقته المشروط صرفه فيه مع امكانه فتغيرت المعاملة بنقص فأنه يضمن النقص في ماله لتعديه بذلك وظلمه والله أعلم قال عجم عقبه وإذا كان هذا في النظار مع أنه أمين فأولى المدين قلت ثم رأيت عن المسائل الملقوبة ولله الحمد ما يوجب القطع بما ذكره المشد إلى والوانوغى لكن في حالة خاصة ونصه مسئله من عليه طعام فأبى الطالب من قبضه وممكنه المطلوب مرارا حتى غلا الطعام قال مالك ليس عليه المكيلة وانما له قيمته

يوم عجزه عن أخذه أي أخذ الطالب له منه ولم يختلفوا في هذا في مسائل الأحكام اه و قول ز وانظر لو قضاه مما تجبذ
التعامل به الخ أي مع وجود السكة الأصلية وبه يسقط بحث مب ١ قلت لكن الظاهر من سياق ز أن موضوعه عدم
السكة الأصلية كما فهمه مب فتأمل والله أعلم. (وتصدق بما غش الخ) ١ قلت قال اللخمي بعد ما ذكر غش هذه الأشياء التي
في المصنف وما شا كلهم ابن وزعفران وميسك ويجوز على قول مالك الصدقة بذلك كله وعلى قول ابن القاسم تغسل الخمر حتى
يذهب ذلك منها ولا تصدق بها عليه ويعاقب فأنحلاف في القليل هل يطرح أو يتصدق به والخلاف في الكثير هل يتصدق به أو
يترك للصاحبه ويعاقب اه و قول مب أنما هو من باب العقوبة في المال الخ أي إزالة للغش والفساد وان استلزم أن يلف المال
فهو من باب ما لا يتوصل للواجب الابيه ونظيره ما ذكره البرزلي عن شيخه العلامة مق رحمه الله تعالى انه ذكر في مجلس درسه أن
الشيخ أبا الحسن الصغير رحمه الله ولي قضاء فام وكان نسأوا ما يخرج من كثير الجعل أعوانا في كل شارع يمنعون النساء من الخروج
وخاف مفسدة مباشرة الاعوان لهن فجعل (١٢٢) محابس من مغرة في كل شارع يلطخون أكسية من جاز من النساء بها

فانتهين عن ذلك وقال البرزلي رآه
من العقوبة بمفسدة المال قال ابن
الشماع بل رآه من باب شهرة أرباب
الخالفات اذا تمادوا عليها بعد الامة
يعرفون بها وهو نوع من الردع
مشروع وليس فيه كبير افساد لان
المغرة تزول بالغسل على أن المقصود
أنما هو شهرتهم لا أن يلف المال اه
يجز وقال غ في تكميله ما نصه
ابن رشد في سماع ابن القاسم قول
ابن القاسم انه لا يتصدق على الغاش
الا باليسير أحسن من قول مالك
يتصدق به ولو أكثر أدباله لان الصدقة
بذلك من العقوبات في الاموال وهو
أمر كان أول الاسلام ثم
نسخ بالاجماع وصارت العقوبات
في الابدان ثم قال غ قبل الفرق
بين العقوبة في المال والعقوبة
بالمال أن الاولى ما وجب للتصرف في ذلك المال بما لا يحل كراقة اللبن المغشوش والثانية ما وجب
لغيره كاحراق رجل الغال وهذه هي المنسوخة بالاجماع ومن ثم أنكر ابن الفخار على ابن العطار الزام المثلث بجره العون وانظر في
نقد ابن الشماع على البرزلي على أن الظاهر من كلام المتقدمين أن الجور بالباطل والجور برئ مترادفان في هذا الباب وكذلك أكثر
التأخرين كالقري والوانغي اه منه بلفظه وقد حكى ابن العربي أيضا الاجماع على أنه لا عقوبة في الاموال ذكره في آل عمران
والانفال من احكامه وقال ابن الشماع في كتابه المسمى باسم منها نصح البرية في رد القول بتحليل الخطية اعلم أن سبب كثرة
الفساد جور الولاة وأخذ الرشوا والتغافل عن حدود الله وحقوق العباد ومن أراد الخلاص من ضرر التبعات فليتنظر الى أصل
الدام وعلمته ويستقرعه فاذا هو ذاهب فالواجب على مقتضى العقل والحكمة وما لزم العباد من اتباع الكتاب والسنة وما وجب
من النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين ولأشرا الامة أن يشاروا ويقتى بتولية النقات وأخذ مولاهم عليهم العهد باقامة الحدود
وتخليص الحقوق وانصاف المظلوم من الظالم والمنع من قبول الرشوا وتقدمهم في استقام على الطريقة كرمه وشرفه ومن اعوج

يوم عجزه عن أخذه أي أخذ الطالب له هذا من الأحكام في مسائل الأحكام وقوله يوم عجزه
عن أخذه أي أخذ الطالب له منه وبيان ذلك أن عدم دفع المدين ما عليه مع قدرته
عليه لطالبه ظلم قطعاً وأما عدم قبول رب الدين دينه فيحتمل أن يقصده الرفق بالمدين
أو أن عدم القبول لفقد محل يضعه فيه حيث يحتاج للمحل الى غير ذلك فلا يتحقق الظلم فيه
كتحقيقه في الاول وقد أوجبوا في هذا الثاني ضياع ماله فالاول أولى أو مثله فتأمل فانه
دقيق اه محل الحاجة منه بلفظه ١ قلت ليس في كلام المسائل الملقوطة ما يدل
صرحاً ولا تلويحاً على أن علة ما ذكره هي ظلم رب الحق بعدم قبوله بل يحتمل ان يكون علة
ذلك ما ذكره هو من احتمال الرفق فتأمل بانصاف و قول مب قال في تكميل التقييد
هو تقييد حسن غريب فيه نظرفان الذي في تكميل التقييد هو ما نصه وقال الوانغي
في قوله في المدونة لم يتبعه الاجماع معناه اذ لم يكن مطل من المدين والواجب عليه ما آكل اليه
الامر لانه ظلم والله تعالى التوفيق اه منه بلفظه فالصواب ما لا يبي على ونصه ونقله
غ في تكميله وسيله ونقله شيخ شيوخنا الشيخ ميار في تكمله المنهاج ومدحه على ذلك القيد
في نظمه وقال في شرحه هو تقييد حسن غريب ثم قال وقد سلم هذا التقييد أيضاً المشتد الى
وهو مع ذلك غير صحيح فكيف يكون حسناً وقد سئل ابن لب عن النازلة نفسها فاجاب
بانه لا عبرة بالمماثلة ولا فرق بين المعامل وغيره اه محل الحاجة منه بلفظه و قول ز في
التبعية وانظر لو قضاه مما تجبذ التعامل به الخ فهم مب أن نظيره فيما اذا عدت السكة
الأصلية فاعترضه والظاهر من كلام ز أن محل ما ذكره اذا قطع التعامل به ما مع وجودها

وعليه
بالسالك أن الاولى ما وجب للتصرف في ذلك المال بما لا يحل كراقة اللبن المغشوش والثانية ما وجب
لغيره كاحراق رجل الغال وهذه هي المنسوخة بالاجماع ومن ثم أنكر ابن الفخار على ابن العطار الزام المثلث بجره العون وانظر في
نقد ابن الشماع على البرزلي على أن الظاهر من كلام المتقدمين أن الجور بالباطل والجور برئ مترادفان في هذا الباب وكذلك أكثر
التأخرين كالقري والوانغي اه منه بلفظه وقد حكى ابن العربي أيضا الاجماع على أنه لا عقوبة في الاموال ذكره في آل عمران
والانفال من احكامه وقال ابن الشماع في كتابه المسمى باسم منها نصح البرية في رد القول بتحليل الخطية اعلم أن سبب كثرة
الفساد جور الولاة وأخذ الرشوا والتغافل عن حدود الله وحقوق العباد ومن أراد الخلاص من ضرر التبعات فليتنظر الى أصل
الدام وعلمته ويستقرعه فاذا هو ذاهب فالواجب على مقتضى العقل والحكمة وما لزم العباد من اتباع الكتاب والسنة وما وجب
من النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين ولأشرا الامة أن يشاروا ويقتى بتولية النقات وأخذ مولاهم عليهم العهد باقامة الحدود
وتخليص الحقوق وانصاف المظلوم من الظالم والمنع من قبول الرشوا وتقدمهم في استقام على الطريقة كرمه وشرفه ومن اعوج

وكن مرجو التقويم قومه ومن أعزل دأؤه ولم ينجح فيه دواء أخذ فيه بما أشبهه من عقوبة مثله وأبرهه وعزله وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرشوة ثلاثة هذا هو السبيل إلى حسم الفساد وقطع العناد وإصلاح البلاد والعباد وأما فتح باب الاعراض في الخنايات فوسيلة إلى قضاء الاعراض والخنايات اذهوا أصل الداء والعالم بمنزلة الطبيب والطبيب من دبر إزالة الداء ونقصانه لازيدته وطغيانه اذا جعلت أرزاق الولاة في الخطايا والمغارم أحجوا كثر وقوع الناس في المآثم لانها منابت أرزاقهم فهم يخطونهم بالخطأهم وأما فهم ومن أحب الفساد والعصيان فهو في الحقيقة شيطان وان كان في صورة انسان اه وقال أيضا قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه الاستشفاء في القياس إن من يقول إن الوظائف الشرعية من الزكوات والحزبة وغيرها لا يقوم بحفظ النظام الا بزيادة عليها فهو عتابة من يقول إن الحدود والموضوعات الشرعية من قبل الشرع لا تنفي بكف الطغاة فلا بد من تعديها إلى قطع من لم تنبت سرقته وقتل من لم يصح قتله ونعوذ بالله من هذه المنايا في موضع الحكيم هذه الزواجر الانهائية في الحكمة وغاية في الزجر والمصلحة ولا يمكن حكما علميا بصيرابا لعواقب مطلع على الموارد والمصادر محيط بالجليات والحقبات يضع فوق هذا النظام فقائل ذلك خارج عن دين الاسلام فإن قيل ما بال الحدود لا تنفي ولا تقوم بالردع قلنا لانها لا تستوفي ولكن تباع وتشتري وحكمة الله وحكمه فين (١٢٣) ظهر عليه الحدان فانه فيه ومن خشيت

وعليه فلما قاله وجه لا يعد كل البعد فتأمل والله أعلم (كبل الخمر بالتشا) يدخل تحت الكاف ما عمت به البلوى من صانعي ثياب الصوف والكتان ونحوهما أنهم يصنعون جيد الغزل بالموضع الذي يظهر له المشترى عند القلب ورد يشع بموضع شأنه أن يخفي عليه وفي أجوبة ابن رشد ما نصه جوابك رضى الله عنك في رجل يقيم المحاشي للبيع والهاسرة معلومة وذلك أن أبدان الباطن يجهلون من جيد الثياب من أجل ظهورها وأكمامها من رديتها الخفافا وبقطنها القطن وقد علم السيرة فيجعل جل القطن في مواضع التقليل في المقدم والاعمدية ثم يترك من القطن في ناحية من النواحي فيجعله في المناكب والمواضع التي يسلم بها المحشوا واذن ثم يدخل في السوق ويبيعه والتاجر يعلم ذلك كله بل يأمر به لينشط البدوى أو من كان عليه شراؤه هل يجوز ذلك أم لا فقال هذا من الغش الذي لا ينبغي ولا يجوز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا فمن أراد التخلص لم يفعل شيئا من هذا في اقامته فان اشترى ٣ شيئا قاما على هذه الصفة بين ذلك على المتابع عند البيع وبالله التوفيق اه منها بلفظها ومما جرت عادتهم به انهم يجعلون مواضع القلب

على انه يؤخذ بالاعظم من أقوال العلماء كما اتفق في مدينة السلام وقد جرى مع بعض الباطنية وأحضر واجلس الخليفة وأحضر العلماء فأفتى كل عنده فخرج أمر الخليفة بأن يؤخذ بفتيا أهل مذهب المالكية اه (كبل الخمر) يدخل تحت الكاف صنع الموضع الذي يظهر له المشترى عند القلب بالغزل الجيد مثلا وغيره بالردى وكفى أجوبة ابن رشد وكذا جعل موضع القلب صفيقا وغيره خفيفا كاللاني في شرح مسلم أي حيث جهل المشتري أو علم واشتراه للبيع لانه يدلس به على غيره لان علم واشتراه لنفسه فليس من الغش والله الموفق قلنا قال بعضهم ومن الغش التظليل على حوائث البازين وغيرهم لعدم تمكن المشتري من صفقة ما اشتراه فكثر اما يجده بعد الشراء مخافا للغرضه في مكان الضوء فقد نهى الشارع عن البيع في ليل مظلم أو مغمور بحيث لا يوقف على حقيقة وصف المبيع والتظليل قريب من ذلك فينبغي أن يقطع له ويزال هذا الضرر عن المسلمين اه وقال في المدخل وينبغي أن يكون الدكان في موضع كثير الضوء حتى يتبين للمشتري أمر الخرق وما هي عليه بنظره لا بقول غيره وذلك بضد ما يفعله بعضهم في هذا الزمان فتجد مواضع البرغالب قد ستروها حتى لا تكاد السماء أن ترى من كثرة الستر فتبقى ظلمة فتكسب الخرق بسبب الظلام فاذا خرج بها إلى الضوء ظهرت عيوبها من الغلظ والخفة وغيرهما وهذا من باب الغش والخلافة وذلك مذهب للبركة وفيه مخالفة السلف الماضين رضى الله عنهم أجمعين اه

٣ اشترى كذا في غير نسخة ولعله باع أو شري اذهو قد يستعمل بمعنى باع كتبه معججه

* (فصل * علمه طعام الخ) قول ز أي مع اختلاف الجنس الصواب اسقاطه (كرسته) قول ز ولم يختلف قول مالك الخ
مثله في الرسالة قال القاشاني كان شيخنا (١٣٤) الغبري يقول عن بعض الشيوخ بل اختلف قوله في الزكاة كما اختلف

قوله في البيوع اه (ولو اختلفت مرقة) قول ز لانه في نقله عن اللحم الخ فيه نظروا ما يأتي لز هنالك تأمله (والجراد) قلت قال القسطلاني نقل النووي الاجماع على حل أكله وخصه ابن العربي بغير جراد اللانديس لما فيه من الضرر المحض بموعد البيهقي مرفوعا عن مريم بنت عمران سألت ربه أن يطعمهما الخ لادم له فأطعمها الجراد وفي الخلية في ترجمة يزيد ابن ميسرة كان طعما يحيى بن زكريا الجراد وقلوب الشجر يعنى الذى ينبت وسطها غضا طريا قبل أن يقوى وكان يقول من أنعم منك يا يحيى وطعامك الجراد وقلوب الشجر اه وقال الكيال الدميري رحمه الله تعالى أجمع المسلمون على اباحة أكل الجراد وقد قال عهد الله بن أبي أوفى غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات تأكل الجراد رواه أبو داود والبخارى والحافظ أبو نعيم وفيه ويا كله رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا وروى ابن ماجه عن أنس قال كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يتنجدن الجراد في الاطباق اه (وفي رويته خلاف) قول مب الاول قال سنده والجلاب الخ عبارة ابن عرفة وجعله الجلاب المذهب اه وهى أولى لان الجلاب جزم بأنه جنس رابع ولم يحك خلافة (والعظم) قول ز حيث لم يتفصل عنه صواب وفي ق عن الباجي ما يوهم عكس ما قاله ز ولكن يجب فهمه على ما قاله ز ونص الباجي في المستقى اللحم الذى يعتبر فيه التساوى أو التفاضل هو اللحم على هيئته التى يستعمل عليها في بيع وطبخ وغير ذلك مما يستعمل عليه من عظم وغيره ما لم يكن العظم مضافا اليه وذلك كتنوى التمر حكمه حكيم التمر ما لم يكن مضافا اليه والله أعلم اه منه بلنظفه فيجب فهم قوله ما لم يكن مضافا اليه على أن معناه أنه أضيف اليه بعد ازالة ما عليه والله أعلم (ويستثنى قشر البيض النعام) القاموس القشر بالكسر غشاء الشيء خالقة أو عرضا وكل ملبوس الجمع

* (فصل) في الطعام الربوى *

(وادخار) قول ز وجوب المناجزة أى مع اختلاف الجنس الصواب حذف قوله مع اختلاف الجنس تأمل (كرسته) قول ز ولم يختلف قول مالك في الزكاة انها جنس الخ مثله في الرسالة لكن قال القاشاني في شرحها مانصه وكان شيخنا المغربي رحمه الله يقول ناقلا عن بعض الشيوخ بل اختلف قوله في الزكاة كما اختلف قوله في البيوع اه منه بلنظفه (ولو اختلفت مرقة) قول ز لانه في نقله عن اللحم الخ فيه نظروا ما يأتي لز هنالك تأمله (والجراد وفي رويته خلاف) قول مب الاول قال سنده والجلاب هو المذهب يقتضى ان الجلاب عبر بهذه العبارة أو ما يفيد معناها وليس كذلك وعبارة ابن عرفة هى مانصه وجعله الجلاب المذهب اه وهى أولى لان الجلاب جزم بأنه جنس رابع ولم يحك خلافة (والعظم) قول ز حيث لم يتفصل عنه صواب وفي ق عن الباجي ما يوهم عكس ما قاله ز ولكن يجب فهمه على ما قاله ز ونص الباجي في المستقى اللحم الذى يعتبر فيه التساوى أو التفاضل هو اللحم على هيئته التى يستعمل عليها في بيع وطبخ وغير ذلك مما يستعمل عليه من عظم وغيره ما لم يكن العظم مضافا اليه وذلك كتنوى التمر حكمه حكيم التمر ما لم يكن مضافا اليه والله أعلم اه منه بلنظفه فيجب فهم قوله ما لم يكن مضافا اليه على أن معناه أنه أضيف اليه بعد ازالة ما عليه والله أعلم (ويستثنى قشر البيض النعام) القاموس القشر بالكسر غشاء الشيء خالقة أو عرضا وكل ملبوس الجمع

قشور

(والعظم) قول ز حيث لم يتفصل الخ صواب وفي ق ما يوهم عكس ما لز لكن يجب فهمه على ما لز انظر الاصل (ويستثنى قشر الخ) القاموس القشر بالكسر غشاء الشيء خالقة أو عرضا وكل ملبوس الجمع

قشور اه (وحلبة الخ) قول
 ز بضم الحاء واللام الخ نحوه في
 المصباح واقتصر في القاموس على
 انها بضم الحاء وسكون اللام وفي
 النهاية ما نصه وفي حديث خالد
 ابن معدان لو يعلم الناس ما في الحلبة
 لا شتروها بوزنها ذهباً الحلبة حب
 معروف ثم قال وقد تضمن اللام
 اه وقول مب والظاهر ان
 المصنف اعتمد ذلك أي كلام ابن
 عبد السلام نحوه لتو وفيه نظر
 لان المصنف جزم أولاً بأنها ربوية
 ثم قال وهل ان اخضرت الخ
 فكلامه يفيد ان الخضراء ربوية
 قطعاً والتردد في اليابسة وكلام ابن
 عبد السلام الذي في ح صريح
 في خلاف ذلك والله أعلم (ومصلحه)
 قلت يخرج من حد الطعام الذي
 في مب الماء لانه لم يغلب اتخاذ
 للشرب بل لغيره بخلاف اللبن
 ويخرج أيضاً الزعفران لانه وان
 اتخذ للاصلاح فلم يغلب (وبصل
 ونوم) جزم في المتنق بأنهما جنسان
 وقول ز لكن يمنع الخ لو حذف
 لكن وقال في منع الخ أي من نوع
 واحد (وهي أجناس) قول ز
 فالكمونان جنس الخ ظاهره انه
 مرتب على ما درج عليه المصنف
 وليس بصحيح لان المصنف درج على
 مختار الباجي كما أشار له مب وهما
 عنده جنسان كما في مستفاه انظر
 نصه في الاصل (لاخر دل) قول ز
 انه ربوي اتفاقاً يتعين قراءته بفتح
 همزة انه بوجه يسقط بحث مب
 فتأمل (وتين) قول ز وقيل
 الاول غير ربوي الخ انظر من ذكره

قشور اه منه بلفظه (وحلبة) قول ز بضم الحاء واللام الخ نحوه في المصباح ونصه
 والحلبة بضم الحاء واللام تضم وتسكن للتخفيف حب يؤكل اه منه بلفظه وهو يفيد
 أن ضم اللام هو الاصل وهو خلاف ما في القاموس فانه اقتصر على أنها بضم الحاء وسكون
 اللام ونصه والحلبة بالضم بنت نافع للصدر والسعال والربو والبغم والبواسير والظهر
 والكبد والمثانة والباء اه منه بلفظه وعليه اقتصر مؤلف شفاء الغليل في لغات
 مختصر الشيخ خليل ونصه حلبة بضم الحاء وسكون اللام حب معروف اه منه
 بلفظه وفي النهاية ما نصه وفي حديث خالد بن معدان لو يعلم الناس ما في الحلبة لا شتروها
 بوزنها ذهباً الحلبة حب معروف ثم قال وقد تضمن اللام اه منها بلفظها وكل ذلك يخالف
 ما في ز تبعاً للمصباح (وهل ان اخضرت) قول مب والظاهر ان المصنف اعتمد ذلك
 أي اعتمد كلام ابن عبد السلام نحوه لتو وفيه نظر ظاهر لان المصنف جزم أولاً بأنها ربوية
 ثم قال وهل ان اخضرت الخ فكلامه يفيد أن الخضراء ربوية قطعاً والتردد في اليابسة
 وكلام ابن عبد السلام الذي في ح صريح في خلاف ما قاله المصنف وبظهر لذلك
 بتأمل كلامه الذي في ح فأنظره (وبصل ونوم) قول ز وهما جنسان كما في الشرح
 جزم بذلك في المتنق ونصه والنوم والبصل جنسان مختلفان قاله ابن حبيب اه منه
 بلفظه وقول ز لكن يمنع بيع الرطب باليابس أيانه يجرف الاستدراك يدل على
 انه مرتب على ما قبله من انه ما جنسان أي لكن يمنع مع ذلك بيع رطب احدهما بياض
 الآخر وهذا غير صحيح وان عني أنه يمنع رطب احدهما بياض نوعه فلا يحمل للاستدراك
 فتأمل (وكونين وهي أجناس) قول ز فالكمونان جنس واحد ظاهره انه مرتب
 على ما درج عليه المصنف وليس بصحيح لان المصنف درج على مختار الباجي كما أشار اليه
 مب وهما عند الباجي جنسان قال في المتنق ما نصه والانيسون والشماء جنس واحد
 وكذلك الكمونان جنس واحد حتى ذلك الشيخ أبو محمد عن ابن المواز عن ابن القاسم
 والظاهر عندى اذا قلنا انهما من الطعام أن تكون أجناساً مختلفة لاختلاف منافعهما
 وتباين الاغراض فيها وانما لا تتمايز في منبت ولا محصد ولا يجزى بعضها عن بعض في
 شيء ولا تتقارب في صورة وانما جمعها اسم الكمون وليس بظاهر في الكمون الاسود لان
 اسم الشونيز أظهر وأكثراً استعمالاً (مسئلة) فأما الفلفل والسكر وبياض حب الكزبرة
 والقرفة والسنبل والقرطم والخردل فاجناس مختلفة حكاه ابن المواز عن أصبغ وحكاها في
 التوابل عن مالك اه منه بلفظه (لاخر دل) قول مب ان الخلاف في ضيق عن
 التائقين في التين لاني الخردل صواب وكذا هو في أصل التلقين ونصه واختلف في التين
 ويلحق به العسل والسكر اه منه بلفظه وقول ز وهذا خلاف ظاهر قول ابن الحاجب
 أنه ربوي كذا في النسخ التي وقفنا عليها باشتات لفظة ظاهر بين خلاف وقول ويتعين
 اذ ذاك فتح همزة انه فلا يتوجه عليه اعتراض مب لانه مبني على كسر همزة انه على أنها
 محكية بقول ابن الحاجب وليس الامر كذلك فتأمل بانصاف (وتين) قول ز وظاهره
 شموله لالاخضر واليابس وقيل الاول غير ربوي انظر من ذكره هذا القول وقد سكنت عنه في

له من فهمه كلام ابن عرفة على غير وجهه وذكر نصه ثم قال عقبه قال قول الاول ربوي مطلقا والثاني غير ربوي مطلقا والثالث التفصيل بين ما ييس ربوي وما لا ييس غير ربوي ومعنى لا ييس لا يمكن تيسره اه (وبلغ الخ) قول ز وغلبة اتخاذ الخ لا يخفى ما في هذه العبارة (وماء) قلت قول ز وهو ظاهر المصنف في السلم يعني في قوله ولا شيئا في أكثر أو وجود كالعكس (وحليب الخ) قول ز فلم منه ان اللبن الخ يحصل ما ذكره تبع الخ ان الصورتان وعشرون ست عشرة منها جارة وتسع عشرة وثلاث مختلف فيها وقد نظم ذلك في الاصل انظره (ولين بزبد الخ) قول ز كما في الجلاب الخ انظر نصه في خش قلت وما يستخرج من لبن الابل ليس بزبد بل حباب كما في المصباح (كعجين بحنطة الخ) قول ز تحريما من الجانبين في الاولى أي العجين بالحنطة لكن فيه أن القمح لا يتحرى ما فيه من الدقيق اذا بيع بالدقيق فكيف اذا بيع بالعجين قال القباب المشهور الذي قاله في المدونة انه انما يراعى مدقح بمدق و لا يلتفت الى أن القمح اذا طعن يكون أكثر لان القمح كله لا يجوز بيعه الا مثلا بمثل في الكيل ومعلوم انه اذا طعن يكون دقيق بعضه أكثر وكذلك القمح بالشعير اه ومنه يعلم أن المشهور من قوله (وهل ان وزنا الخ) هو الجواز مطلقا

و مب وقال شيخنا ج الظاهر انه غلط منه سري له من فهمه كلام ابن عرفة على غير وجهه ونص ابن عرفة في التين ثالثا ما ييس لنقل الشيخ رواية محمد والمازري أحد قول القاضى واللغوى أحد قول ابن نافع وضعف المازري أحد قول القاضى بانه كالزبيب المتفق عليه ابن بشر قالوا انما تردد ما لا لعدم اقيانه بالمدينة اه منه بلفظه ونقله شيخنا ج الى قوله ابن نافع وقال مانصه فالقول الاول ربوي مطلقا والثاني غير ربوي مطلقا والثالث التفصيل بين ما ييس ربوي وما لا ييس غير ربوي ومعنى لا ييس لا يمكن تيسره اه من خطه طيب الله ثراه وهو واضح والعلم لله (وبلغ صغر) قول ز وغلبة اتخاذ لا كل آدمي بمصر تفكه نادر كذا في بعض النسخ ولا يخفى ما في هذه العبارة فتأملها (بمثلها) ما ذكره ز هناك من الصور أصله في ح ومحله أن الصور ثمان وعشرون ست عشرة منها جارة وتسع عشرة وثلاث مختلف فيها وقد جعت ذلك تقريرا للحنظ مع بيان الراجح من صور الخلاف فقلت

حليب وزبد ثم من وجبته * وأقط ومضروب مخيض تنوع لكح فكل مع تساوي بخله * كذا أول بالآخر من موسع مخيض بمضروب كذا وهما معا * بمقابل أقط مطلقا تتبع مخيض ومضروب باقط وجبها * به فيه خلف واختيار يتوقع فالأحسن منع في المخيض وضووه وعكس يحين ما عدا ذلك يتبع (ولين بزبد الا يخرج زبده) قول ز كما في ابن الجلاب على ما في أحد ما فيه صحيح ونص ابن الجلاب لا بأس بلين الابل بالزبد لانه لا زبد فيه اه منه بلفظه (واعبر الدقيق في خبز بخله) قول مب والظاهر في الشرق أن لوقبل لوروعيت في الاصل لا يقتضي الجواز مع التماثل والتفاضل في الدقيقين والخبزين الخ أى وليس كذلك مع التفاضل في الخبرين اذا افترض أنهم أصناف واحد يحرم فيه التفاضل وحاصل هذا الفرق ان الخبرين من صنف واحد لما كان التفاضل فيه ماحرا ما بالنظر اليهما والى أصلهما فانظر الى الاصل لقله الخطا فيه بخلاف الخبرين من جنسين أو من جنس لا يحرم فيه التفاضل تأمله والله أعلم (كعجين بحنطة الخ) قول ز تحريما من الجانبين في الاولى أي الاولى من مسئلتى المصنف وهى بيع العجين بالحنطة ومراعاة الجانبين العجين والقمح فيتحرى الدقيق من جهة العجين فيقال فيه من الدقيق كذا ومن جانب القمح فيقال فيه من الدقيق كذا هذا مراده والله أعلم وهو غير صحيح اذا القمح لا يتحرى ما فيه من الدقيق اذا بيع بالدقيق فكيف اذا بيع بالعجين (وهل ان وزنا زد) أى طريقتان وقدينتهما مب بما نقله عن الجواهر وسوى المصنف ههنا بين الطريقتين مع انه قال في ضيق مانصه ابن عبد السلام والطريقة الثانية باطلة لان ابن القصار الذى هو أصل هذه الطريقة فسر قول مالك بما نص مالك على خلافه وذلك أن لما لك في كتاب الصرف من المدونة أنه لا يباع القمح بالقمح وزنا فاذا لم يحز بيعه بمثله وزنا خشية الوقوع في التفاضل لو كيل بمكاياله الشرعى فكيف يجوز بيعه وزنا بالدقيق وقد تقدم أنه انما تعتبر المماثلة بعميار الشرع اه منه بلفظه وصرح

أولاً عن ابن عبد السلام بان القول بجوازهما بالكيل هو المشهور وتبعه في الشامل
 وحزم به القباب أيضاً ونصه المشهور الذي قاله في المدونة انه انما يراعى مدقق عند دقيق
 ولا يلتفت الى أن القمح اذا طحن يكون أكثر لان القمح كله لا يجوز بيعه الا مثلاً بعثل في
 الكيل ومعالم انه اذا طحن يكون دقيق بعضه أكثر وكذلك القمح بالشعير اهـ بلفظه
 وقد سبقه الى الاستدلال المذكور ابن يونس ونقله أيضاً عن مالك قال في آخر السالم
 الثالث مانصه فان قيل لم كان القمح والدقيق يجوز مثلاً بعثل قيل ليس في القمح بالدقيق
 رطباً اذا ليس نقص وانما القمح ربع اذا طحن كما ان ربعه أكثر من ربع الشعير اذا طحن
 وقد أجاز الصحابة الشعير بالقمح مثلاً بعثل والدقيق بالقمح مثله اهـ منه بلفظه وقال
 بعده بقريب مانصه ومن المدونة قال ابن القاسم ويجوز القمح بدقيقه أو بدقيق شعير
 أو سلت مثلاً بعثل ولا يجوز مثلاً ضلاً قال مالك في كتاب محمد ذلك جائز مرة أو يا وان كان
 للحنط ربع وهذه السمرأ أكثر دقيقاً من البيضاء وهي بها مثلاً بعثل جائزة اهـ منه
 بلفظه فكان على المصنف أن يحذف هذا التردد ويقتصر على المشهور والله أعلم قول ز
 عن ابن عبد السلام وذلك ان مالاً كان في المدونة يبيع القمح وزنا بدرهم الخ هذا
 تحريف لكلام ابن عبد السلام لان الذي تقدم عن ابن عبد السلام يبيع القمح بالقمح
 وزنا ولم يصرح ابن عرفة بأن الذي في صرف المدونة هو يبعه بدرهم وانما مقتضى
 جوابه ولا صرح بنسبة ذلك لابن عبيد السلام ونصه وكان بعض شيوخنا يرد به قول
 صرفها لا يباع القمح وزنا وكنت أجيبه الخ اهـ محل الحاجة منه بلفظه وقول ز
 ويرد جوابه قول المصنف كغيره الخ قلت بل يرد أن الذي في صرف المدونة هو منع بيع
 القمح وزناً بالقمح لا بالدرهم ونصها على اختصار أبي سعيد ولا يباع القمح وزناً بوزن اهـ
 منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه قوله ولا يباع القمح وزناً بوزن لانه يؤدي الى التفاضل
 لاختلاف القمح في الخفة والنقل والمعتاد فيه انما هو الكيل اهـ محل الحاجة منه
 بلفظه وقال ابن ناجي مانصه يعني أن القمح لا يجوز بيع بعضه ببعض وزناً وانما يجوز
 بالكيل لانه معتاد للشرع اهـ منه بلفظه وكذا لابن يونس عن المدونة مصرحاً بأنه من قول
 مالك ونصه ومن المدونة قال مالك ولا يباع القمح وزناً بوزن اهـ منه بلفظه وهذا
 هو لفظ الامهات قال في التنبهات مانصه وقوله ولا يباع القمح وزناً بوزن يؤخذ منه
 أحد القولين أنه لا يباع بالدقيق كذلك خلافاً لما حكاه البغداديون من جواز بالوزن وفي
 السليمانية مثله اهـ منها بلفظها ونقله أبو الحسن وابن ناجي أيضاً قال المجيب عن الامام
 ابن عرفة رحمه الله ومن ابن غازي وغيره في تسليمهم ذلك له والكمال لله تعالى (فان عسر
 الوزن جاز التحرى) قول مب ومقتضاه ترجيح القول الثالث كانه أخذ ذلك من عزوه
 للمدونة وفيه نظر لانه قد عزى أولاً للمدونة الجواز في الربوى وقد قال أبو الحسن عند كلام
 المدونة في آخر السالم الثالث مانصه قال ابن محرز وأما المذاكرون فيعارضون المفهوم
 من هذا الكلام وذلك يفهم منه أنه لا يجوز التصري فيما شأنه الوزن وقد نص مالك
 وأصحابه على جواز ذلك فيما لا يجوز فيه التفاضل أخرى أن يجوز ذلك فيه وهذه المعارضة

وقول ز منع في المدونة بيع القمح
 وزناً بدرهم صوابه بالقمح يدل
 بدراهم وقول ز ويرد جوابه الخ
 بل يرد أن الذي في صرف المدونة
 هو منع بيع القمح وزناً بالقمح
 لا بالدرهم انظر الاصل (فان عسر
 الوزن الخ) قول مب ومقتضاه
 ترجيح الخ كانه أخذ من عزوه
 للمدونة وفيه نظر لانه قد عزى أولاً
 للمدونة الجواز في الربوى

قال في الاصل بعد كلام وبذلك كله تعلم أن الرابع هو الاول وأن التشهير الذي نقله ابن عرفة عن الباغي وسلمه صواب والله أعلم
(وفسد منهى الخ) قلت قال عياض في (١٣٨) تنبيهاته الفساد في البيع يرجع الى ثلاثة أشياء ياء ربها وغرر واكل مال

باطل اه وتقييد الشارح الدليل بالمنفصل أي الذي يستقل بفهم منه المتصل كالاستثناء والبدل بالآخرى والله أعلم (كحيوان اللحم الخ) قلت في الموطن ابن المسيب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان باللحم وحاصل هذه المسئلة أن بيع الحيوان المأكول باللحم من جنسه ممنوع مطلقا وباللحم من غير جنسه كالمطبوخ بابرار جائز فقد افقظ ان كان غير مقتنى والاجاز ولو لاجل لان اقتناء صيره كالعرض كحرم الاكل وان بيع الحيوان المأكول بالحيوان من جنسه ممنوع مطلقا الا المقتنى منه فيجوز بيعه بالمقتنى منه ولو أريد للذبح لانه كالعرض وغير المقتنى منه بمنزلة الطعام فيجوز على حكمه فتأمل والله الموفق وقول ز يحتمل بابرار الخ هذا هو الذي يفهم من ضيق ومثله في ق عن التونسي وصرح بذلك المازري وجرم به أبو على انظر نكته في الاصل (وكبيع الغرر) علله ابن عبد السلام بأنه يؤدي الى الخصامة وفيه أن أكثر صوره عارية عن ذلك كبيع الابن والتمرق قبل بدو صلاحه على أن ضمائه من مبتاعه وحديث الصحيحين يدل على أن العلة في بيع الترخا أكل مال الغير بغير حق لقوله عليه الصلاة والسلام فيه أرايت اذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه وقول ميب عن المازري ما زدد الخ أي ضمة ما زدد فقيه حذف مضاف أشار له ابن عرفة

باطلة وذلك أن مال الكالم يتكلم في هذا الموضع على التحري في شيتين بأن يعدل بينهما حتى يتساويا وانما تكلم على بيع أحدهما بالآخر أحدهما جازا والآخر مقدر بماذا كرم كيل أو وزن أو عدد من غير أن يقصد في ذلك الى تعديل ولا تحريف مقدار هذا الجزاف صحيح منه ومن المذاكرين الذين أشار إليهم ابن محرز هنا أبو اسحق وابن رشد اه محل الحاجة منه بلفظه فكلام المدونة في آخر السلم الثالث ليس مسلما عند ابن رشد بل هو عنده معارض لما نص عليه مالك وأصحابه وصرح به في المدونة من جواز ذلك فيما يحرم فيه التقاضل وبذلك كله تعلم أن الرابع هو الاول وأن التشهير الذي نقله ابن عرفة عن الباغي وسلمه صواب والله أعلم (الادلل) يشمل المتصل وهو الذي لا يستقل بل لا بد أن يستند الى كلام قبله كالاستثناء والبدل والمنفصل وهو الذي يستقل ولا محل للتردد في ذلك والتقييد بالمنفصل غير صحيح فله شيخنا ج وهو ظاهر (ان لم يطبخ) قول ز كما قيده به المغيلي الخ قال شيخنا ج ما قاله المغيلي هو الذي يفهم من ضيح اذ قال واذا كان اللحم ينتقل بالطبخ عن جنسه فلان يجوز بالحيوان من باب أولى وفي ق مثله عن التونسي وصرح بذلك المازري اه من خطه طيب الله ثراه قلت وقد جزم أبو على بالتقييد فقال بعد أن يقال مانصه واذا فهمت هذا علمت أنه لا بد من شرط كون الطبخ بابرار وانما لم يقيده في المتن بما ذكرناه لما قدم أن الطبخ لا يعتبر الا اذا كان بابرار صار غير ذلك كالا طبخ لانه معدوم شرعا والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا فلا طبخ الا بابرار وبذلك تعلم ما وقع للقيسي و ع ج ومن تبعهما اه محل الحاجة منه بلفظه (وكبيع الغرر) ابن عرفة روى مسلم بسنده عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر وفي الموطن من مراسل ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر المازري الغرر ما تردد بين السلامة والعطب قلت يريد ذو الغرر أو صفة ما تردد ويرد بعد ان انعكاسه لخروج غرر فاسد بصور بيع الجزاف وبيعتين في بيعة ونحوهما اذ لا عطب فيها والا قرب أن بيع الغرر ما شك في حصول أحد عوضيه أو مقصود منه غالبا قال الرصاع في قوله ذو الغرر الخ مانصه أشار بذلك الى أن الكلام ان بقي من غير حذف فلا يصح تفسيره بما تردد فلا بد من حذف اما من الحدو اما من المحدود وهذا على الخلاف بين أهل العربية في مثل قوله تعالى الحج أشهر معلومات هل يحذف من الاول أو من الثاني ثم قال قوله في حصول أحد عوضيه مثل بيع البعير الشارد والجنيب ويدخل فاسد بيع الجزاف فانه بيع شك في حصول عوضه وقوله أو مقصود منه غالبا معطوف على حصول ومعناه أو شك في مقصود من ذلك الشيء غالبا احتريزه من الغرر اليسير كدخول الحمام مع اختلاف قدر الماء فانه لم يقع شك في المقصود منه غالبا اه منه بلفظه تأمله (تنبيه) نقل ابن عرفة عن شيخه ابن عبد السلام أن المنع من بيع الغرر انما هو ما يؤدي اليه من الخصامة والمنازعة وقال بعد كلام مانصه ولقد كان شيخنا

أبو أخيه وقول ميب عن المازري ما زدد الخ أي ضمة ما زدد فقيه حذف مضاف أشار له ابن عرفة وقوله في حصول أحد عوضيه أي كبيع الشارد والجنيب وقوله غالبا احتريزه من الغرر اليسير فانه لم يقع شك في المقصود منه غالبا

أبو عبد الله بن الحباب ينسكت على متفقهة وقته ويقول يقولون كتاب بيع الغرر ويعملون به ولا يعرفون وجه علمته وكيف يتوهم كون حكمة علم الغرر الخاصة وأكثرونها عارية عنها كبيع الآبق والتمر قبل بدو صلاحه على أن ضمانه من مبتاعه إلى غير ذلك من صور الغرر اه منه بلفظه ونقله غ في تنكيمة له وأقره قلت وهو ظاهر ولكن كان من حقهم إذا بطلوا ذلك أن يذكروا حكمة ذلك لتيسر الحاجة إليها مع وقوع الغلط فيهم من فقهاء الوقت على ما زعموا وحديث الموطأ والصحيحين عن أنس يدل على أن علم الغرر في بيع التمر قبل بدو صلاحه أنه يؤدي إلى أكل مال الغير بغرر حق لقوله صلى الله عليه وسلم لم فيه أرايت إذا منع الله الثمرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه اه فليأكل والله أعلم * (الطيفة) * قال غ في تنكيمة له عقب نقله كلام ابن عرفة السابق مانصه وزعموا أن ابن الحباب هذا كان يمازح السلطان أبي يحيى الخفصى فدخل عليه يوما فترافعه من الطعام فأناشد السلطان أبي يحيى ارتجالا من غير روية

لقد فأنك الجدى يا ابن الحباب * وخبر حميد كثير اللباب

(أوتوليتك الخ) قول مب عن مس لان الاصل في البيع الخ هذا الفرق منصوص في المتنق انظر نصه في الاصل وقول مب خلاف مائة له ح عنه الخ نقل ح ظاهر في التعميم فقط لا صريح فيه فيجب فهمه على أنه خاص بالتولية لأنه الذي في أي الحسن بالمحل الذي أحال عليه والبيع وان كان فيه خلاف لكن الراجح أن السكوت فيه كاللزام

* ولم يبق منه سوى عظمه * فعلم ابن الحباب أنه يقول بعده وهذا لعمرى طعام الكلاب * فبادره بأن قال طعامكم طعامكم وهذا الاهتداء للشرط بأسره لطيف من الارصاد المسمى تسهيا اه منه بلفظه (أوتوليتك سلعة لم يذكروها الخ) قول مب راجعت أبا الحسن الخ لم يصرح ح بأن ما عراه لابي الحسن بالمحل المذكور هو عام في البيع والتولية بل كلامه ظاهر في ذلك فقط فيجب فهمه على أنه خاص بالتولية لأنه الذي لابي الحسن بالمحل الذي أحال عليه والبيع وان كان فيه خلاف لكن الراجح أن السكوت فيه كاللزام قال في المتنق مانصه فان أتى البائع بالنظر بالإيجاب لم يثبت التخير في ذلك الابلطف التصريح به وأما إذا قال له خذ هذا الثوب ان شئت بدينار أو هذه الشاة بدينار ولم يزد على ذلك شيئا لأنه قد أزم البيع في أحدهما بغير خيار فهو إيجاب فاسد قاله مالك وروى أشهب عن مالك جواز ذلك قال محمد - ورواية أشهب الأولى عن مالك أصح وهي رواية ابن وهب وابن القاسم عن مالك وكذلك لو قال له المشتري قد أخذت لكان قولا فاسدا لاسناده إلى الإيجاب الفاسد ولم يتره من معنى التخير والمساومة قال معنى ذلك كله مجمدوينه في التفسير عيسى عن ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وتبعه ابن ناجي في شرح المدونة والقلشاني في شرح الرسالة زاد ابن ناجي مانصه وسبب الخلاف هل هذا اللفظ يدل على التزام البيع أم لا اه منه بلفظه وذكر ابن يونس عن أشهب في ذلك روايةين وقال عقبهما مانصه قال ابن المواز رواية أشهب الأولى أصح وهي رواية ابن القاسم وابن وهب اه منه بلفظه ولكون هذا هو الراجح جزم به في المتنق في موضع آخر ولم يحكم فيها خلافا فانه لما ذكر مسئلة التولية قال مانصه لان مقتضى التولية المكارمة ولاغرر في هذا العقد لان البائع قد علم صفة ما باع فلاغرر عليه والمبتاع بالخيار فلاغرر عليه أيضا * (مسئلة) * وهذا اذا كان بلفظ التولية وأما اذا كان بلفظ البيع أو بغير ذلك الثمن فلا يجوز إلا أن يشترط له الخيار ووجه ذلك أن مقتضى البيع

(وكلامه في التوب الخ) قول ز
أوبليل ولومقمر الخ هذا ظاهر
المدونة وبه الفتوى كما لابن ناجي
خلافًا لظاهر الرسالة وقول ز
بليل ولومقمر الخ قيده القلشاني
وغيره بما لا يرد للذبح والألا كفي فيه
الحسن باليد انظر الاصل وقول ز
وأما شر ما ليس الخ هو من تمام
مقول أشهب رحمته قلت وقول ز
تبرك باللفظ الحديث أخرجه
مالك في الموطأ والخاري ومسلم
والترمذي والنسائي (وكبييع
الخصاة) رحمته قلت قول ز لخبر
مسلم الخ أي والترمذي وأبي داود
والنسائي وقول ز بشرط جعل
الخيار للمشتري الخ قال ج وكذا
لا بد أن يكون الخيار للبائع إذا كان
ذلك من المشتري أه أي إذا لم
يكن المبيع من جنس واحد (وهي
المضامين الخ) ابن عرفة اشترى
كتب الفقهاء والاصوليين حديث
النهي عن بيع المضامين والملاقع
ولأعرفه في كتاب حديث
الافى الموطأ مرسلًا أه قال بب
بل رواه البراز عن أبي هريرة أه
وفي الجامع الصغير نهى عن بيع
المضامين والملاقع وحبل الحبل
الطبراني في الكبير عن ابن عباس
أه قال المناوي باسناد حسن أه
رحمته قلت وقال المناوي أيضا حبل
الحبل بفتح الباء فهمالكن الاول
مصدر حبل المرأة والثاني اسم
جمع حابل وقول ز لا بقيد كونه
من الابل نحوه في المشرق وقول
حسن وهو مافى أصلاب القبول
هذا التفسير لابن حبيب كفى المشرق وبه صدر في النهاية

المغاساة والمكايسة ومثل هذا من العقود لا يصح أن ينقد فيما جهلت صفته وجنسه
فإذا شرط الخيار فقد صرح بالمكايسة وملت جهة المبتاع من الفرزد كذا ابن
القاسم في المدونة أه منه بلفظه وهذا هو تفسيري جس رحه الله فهو موافق
للمنصوص والحدثة (وكلامه في التوب) قول ز أوبليل ولومقمر الخ هذا هو
ظاهر قول المدونة أو يتباعه بلا ولا تتأمله الخ وظاهر قول الرسالة أو في ليل مظلم خلاقه
لكن قال ابن ناجي عند نص المدونة السابق مانصه ظاهره وان كان الليل مقمرا أنه
لا يجوز وبه قال أبو محمد صالح وبه الفتوى أه منه بلفظه وقول ز ومثل التوب
شر ما بهيمة الانعام بليل ولومقمر عند ابن القاسم الخ أطلق في ذلك وقيده القلشاني وغيره
قال القلشاني عند قول الرسالة وكذلك الدابة في ليل مظلم مانصه قالوا هذا ظاهر فيما
لا يرد للذبح فأما ما يرد للذبح فيكتفي فيه بالحسن باليد أه منه بلفظه ونحوه للشيخ
زروق ونصه الدابة في ليل مظلم مثل التوب قالوا الامار للذبح فيكتفي فيه بالحسن
أه منه بلفظه وعبارته سماه الصواب قال ابن ناجي يجب رده اليها إذا قال عند نص
الرسالة السابق مانصه قال التادلي الحيوان المأ كوال للحم يجوز شراؤه لئلا لأنه يدرك
منه بالحسن أه منه بلفظه فتأمله وقول ز وأما شر ما ليس من بهيمة الانعام كحمير
فيجوز الخ هو من تمام مقول أشهب لا مستأنف فتأمله وعبارة عجم عن شرح الرسالة
أوضح في الدلالة على ما ذكرناه والله أعلم (بلا قصد) قول ز ان كان من المشتري وكذا
من البائع بشرط جعل الخيار للمشتري الخ ظاهره أنه إذا كان بقصد من المشتري لا يشترط
جعل الخيار للبائع وكتب عليه شيخنا ج مانصه قلت وكذا لا بد أن يكون الخيار
للبائع إذا كان ذلك من المشتري أه من خطه رحمته قلت ان كان المبيع من جنس واحد فإ
قاله ز هو الظاهر والمسئلة ان ذلك من نحو قوله في الصداق كعبد تختاره هي لاهو والا
فأفاله شيخنا متعين فتأمله (وهي المضامين) قول ز ابن عرفة ونقل ذلك الصقلي لا بقيد
كونه من الابل نحوه في المشرق ونصها وقوله نهى عن بيع المضامين هي الاجنسة في
البطون كذا قال مالك وقال ابن حبيب هي مافى ظهور القبول وقبل بل المضامين
ما يكون في بطون الاجنسة مثل حبل الحبل في الحديث الآخر أه منها بلفظها وبما
ذكره عن ابن حبيب صدر في النهاية * (تنبيه) قال ابن عرفة مانصه اشترى كتب
الفقهاء والاصوليين حديث النهى عن بيع المضامين والملاقع ولأعرفه في كتاب حديث
الافى الموطأ مرسلًا أه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ج وسله وقال بب بعد
ان ذكره مانصه قلت هو موجود في كتب الحديث فروى البراز عن أبي هريرة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاقع والمضامين قال البراز لا تعلم أحدا رواه عن الزهري
عن سعيد عن أبي هريرة الا صالح بن أبي الاخضر ولم يكن بالحفاظ أه منه بلفظه رحمته قلت
في الجامع الصغير مانصه نهى عن بيع المضامين والملاقع وحبل الحبل الطبراني في
الكبير عن ابن عباس قال المناوي عقب قوله عن ابن عباس مانصه باسناد حسن أه

(على عقوق الخ) قول ز وقد عقت الخ نحو في النهاية وحيث قد عقوق (١٣١) مصدره قيس لعق الثلاثي عند من يرتكب

القياس وان سمع غيره وان كان
خلاف مذهب سيبويه والجمهور
والله أعلم وقول مب كسحاب
وكتاب الخ اقتصر في الصحاح على
أن الاسم كسحاب انظر نونه في
الاصول وقول ز والولوع هو بالعين
المهملة مصدر وواع كفرح وقد نظم
النجسة أبو العباس الهلالي بقوله
وكل مصدر رأى على فاعول

فضمه سوى الولوع والقبول

كذا الظهور والوضوء والوقود

والضم في الاخير أولى ياودود

قلت وقول ز ويجوز النطق

بالضم قياسا الخ قال الهلالي فيه

نظر من وجهين أحدهما أنه سمع في

بعضها وهو الرضوء والوقود والقول

فقد حجة في نفسه لقياس ثانيهما أنه

مخالف لمذهب سيبويه من أن مصادر

الثلاث لا يدخلها القياس الأعند

فقد استماع اه وقول ز فانها

تأتي كثيرا بالتشديد الخ حقه أن لو قال

فانها لاتأتي إلا بالفتح الاقظتين

كما أشاره الهلالي بقوله مذيلا به

اليتين السابقتين

وما عدا المصدر بالفتح في

سوى سدوس وأنى فاعول

قال والسدوس اسم للتليخ ويقال

التليخ وشوائب أي نبت يصبغ به

أودخان الشحم يعالج به الوشم

فيخضر وأنى اسم موضع وأصله

أفوى فاعل اعلال مرعى وقيد

اشبهه على هوني رحمه الله فاعول

بتحقيق العين بفعول بتشديد ها

فانظره (فان أعقت الخ) قول ز ويستثنى في المرات الخ وكذا في الزمان (الالبائع الخ) قول ز أربعين ليلة الخ الذي

منه بلفظه والله الموفق (على عقوق الاثني) قول مب ضوايه اعقاق بلفظ الرباعي
أو عقاق كسحاب وكاب هو صريح في أن العقاق كسحاب وكاب مصدر وما نقله عن
القاموس صريح في أنهم اسم للعمل نفسه والعقاق الذي ذكره قبل مصدرا لم يقل فيه أنه
كسحاب وكاب بل أطلق فيه وهذا على ما فيه عن القاموس من قوله والعقاق كسحاب
الخ بالواو والذي وجدته في القاموس أو العقاق كسحاب الخ بأواله على التردد هل هما
مصدران أو اسمان وقد اقتصر في الصحاح في العقاق الذي هو اسم على انه بالفتح ونصه
والعقاق بالفتح الخ يقال أظهرت الاتان عقاقا اه منه بلفظه قلت قد سلم مب
أنه يقال عقت القرس ثلاثا وانما يجتمع مع المصنف في المصدر وكلام غ يفيد البحث
فيهما معا ونصه والمعروف في اللغة اعقاق بصيغة الرباعي وكذا أعقت اه وفيه نظر
لان الفعل الثلاثي ثابت بنقل الثقات فقد رأيت نص القاموس عند مب وفي النهاية
ما نصه وفيه من أطرق مسلما فعقت له فرسه كان كأجر كذا عقت أي حملت والاجود
أعقت بالالف فهي عقوق ولا يقال معق كذا قال الهروي عن ابن السكيت وقال
الرمح شري يقال عقت تعق عققا وعقا فافهمي عقوق وأعقت فهي معق اه منها
بلفظها فاذا ثبت هذا فالجواب عن المصنف أنه سلك أحد المذهبين في مصدر الثلاثي
المقيس اذ لم يسمع وسمع غيره والخلاف في ذلك شهر فعقوق الذي نطق به المصنف مقيس
لعق الثلاثي لانه فعل المفتوح العين وهو لازم فتأمل يا ناسف وقول ز والولوع أي بالعين
المهملة مصدر وواع كفرح ولعا وولوعا بالفتح وأما الولوع بالعين المجعفة فيالضم على القياس
وقوله والوقود ظاهرا أنه مصدر أو ما قبله وما بعده وليس كذلك بل انضم فيه أولى كما صرح
به شيخنا أبو العباس بن عبد العزيز في كتابه ونصه

وكل مصدر رأى على فاعول * فضمه سوى الولوع والقبول

كذا الظهور والوضوء والوقود * والضم في الاخير أولى ياودود

وقوله واحترز بالمصادر من الاسماء فانها تأتي كثيرا على فاعول بالتشديد الخ عبارة عن واقعة
ولا محرومة وصوابه فانها لاتأتي الا مفتوحة الاثلاث لفظا فيجوز فيها الوجهان والضم أولى
والى هذا أشار ابن المرحل بقوله

وكل ما جاء على فاعول * تفتحه وجاء في التليخ

في اسمين في القدوس والسبح * فالضم مختار وفي الذروح

في حيوان طائر ذي سم * والفتح فيه جائز كالضم

اه والذروح بالذال المجعفة وقد ذكر فيه في القاموس لغات فانظره ان شئت (فان أعقت
انفسحت) قول ز ويستثنى انفساها في المرات الخ لافهم له وكذلك في الزمان
تأمله (الالبائع يستثنى خمس من جنانه) قول ز بعد ان وقف فيها أربعين ليلة هذه
عبارة ابن الحاجب قال ابن ناجي وفيها مناقشة لانه انما قال فيها نحو من أربعين ليلة فليس

فانظره (فان أعقت الخ) قول ز ويستثنى في المرات الخ وكذا في الزمان (الالبائع الخ) قول ز أربعين ليلة الخ الذي

في المدونة نحو من أربعين ليلة

بقطع في الأربعين اه منه بلفظه قول ز اما لان المستثنى مقي واما لان البائع يعلم
 جيد حائطه الخ نقل ابن يونس هذه العلة الاخيرة عن بعض أصحابه وقال عقب ذلك
 مانصه قال بعض أصحابنا واختر قول مالك غير واحد من أهل النظر ورأه أحسن من
 قول ابن القاسم بما ذكرناه وقد طعن بعض القرويين في هذه العلة وقال لو كان البائع يعلم
 ذلك قبل البيع استثنى غيرها بعينها فلما اشترط الخيار دل أنه غير واثق بعلمه وأنه يستقبل
 النظر فيما يأخذ لنفسه فيستثنى أن يلتزم شيئا ثم يتركه وينتقل الى غيره كالقول في المشتري
 محمد بن يونس والاول أصوب لانه ما من أحد الا يعلم خيار غيره لتعاقده ذلك من بدو عماره اه
 منه بلفظه قلنا هذه العلة مع توجيه ابن يونس لها تقتضي وجوب تقييد البائع بان
 يكون له ممارسة لبستانه فيخرج من لا يباشره ولا يمارسه لكونه له خديم وأصحاب يتولون
 بستانه ولا يصل اليه أصلا أو الاعلى سبيل التدور ومن حدث ملكه منذ زمن يسير
 بشراء أو وارث أو نحو ذلك وتقتضي أيضا جواز للمشتري اذا كان يعلم ذلك أيضا التولية
 البستان قبل باجرة أو مساقاة أو نحو ذلك بل وتقتضي انعكاس الحكم عند انعكاس العلة
 فيجوز ذلك للمشتري دون البائع كما اذا كان البستان أو لا للمشتري وبقي بيده زمانا طويلا
 حتى أتم في عام وأزهي فباعه لشخص ثم اشترى منه ما ذكر ويؤدي ذلك أن الصور أربع
 بجواز له مامعا ومنعه لهم مامعا وجواز للبائع فقط وعكسه وذلك خلاف ظاهر قول
 الامام ومن اختار قوله فاله الاولي هي الصواب والله أعلم ثم وجدت لابن عرفة مانصه
 بل يرد الفرق المذكور بالبائع الحديث الملك اه منه ونقله غ في تكميله وقوله وهو
 موافق لما ذكرته والحدثة ولكن ما ذكرته أتم وقول ز فانه يكون شريا بنسبة العدد
 الذي سماه من ثم نخله الخ هكذا فيما وقفته اعلمه من نسخة بلفظ من الدالة على أن المنسوب
 اليه هو ثم النخل وليس بصحيح والذي في المدونة في بدل من وهو الصواب ونصه اعلى
 اختصار ابن يونس قال ابن القاسم ولو لم يشترط البائع أن يختار جاز وكان شريا بكم هذا
 العدد في ثم نخله فان استثنى البائع ثم نخلات غير معينة ولم يذ كر خيارها وهي
 مائة نخله كان شريا بالاعشرفه عشر مكيه ثم نخله اه منه بلفظه وقول ز ولعل
 وجه الضمان الخ قال ابن يونس مانصه قال لي بعض أصحابنا وقال بعض شيوخنا
 واذا اشترط البائع خيار نخلات بسيرة فهلكت النخل كلها قبل أن يختار فضاء ذلك
 كله من البائع لان البيع انما يتم بعد اختياره فيما بقي بعد ذلك فضاءها من البائع
 قبل وقوع اختياره وهي كلها مائة مائة بضمها قبل اختياره اه منه بلفظه ونقله
 ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت هذا على أن المستثنى مقي وفيه على أنه
 مشتري نظر اه منه بلفظه وقول ز قياسا على ما رجحه بعضهم في هلاك صبرة الى
 قوله وظاهر ابن عرفة استواء القولين فيه نظر بل كلام ابن عرفة يقيد رجحان ما رجحه
 بعضهم ونصه لو هلكت كلها في الموازية لاشي على المتاع ولو هلك ما زاد على قدر
 المستثنى في كون الباقي للمستثنى أو بينهما قولا الموازية وقال الصقلي لو قيل بينهما
 لكان صوابا اه منه بلفظه فتأمل له يظهر لك صحة ما قلناه * (تنبية) * كلام ابن يونس

وقول ز واما لان البائع يعلم الخ
 ابن عرفة يرد بالبائع الحديث الملك
 اه ويرد أيضا بغير الممارس لبستانه
 وبالمشتري اذا كان يعلم ذلك فالعلة
 الاولى هي الصواب انظر الاصل
 وقول ز بنسبة العدد الذي سماه
 من ثم نخله الخ صوابه في بدل من
 كما في المدونة وقول ز انه لم يتعين
 للمشتري شيء الخ نص ابن يونس
 لان البيع انما يتم بعد اختياره فيما
 بقي بعد ذلك اه ابن عرفة هذا
 على أن المستثنى مقي وفيه على
 أنه مشتري نظر اه وقول ز
 وظاهر ابن عرفة الخ فيه نظر بل
 ظاهرا بن عرفة رجحان ما رجحه
 بعضهم انظر الاصل

الذي اختصره ابن عرفة هو في كتاب التجارة الى أرض الحسب وقد أضاف ابن عرفة في
اختصاره ما جمعا موها ونفسه ومن كتاب ابن الموار قال محمد بن محمد من اشترى صبرة طعام
جزافا فاستثنى البائع منها كيلا قدر ما يجوز له وهو الثلث فأدنى فأصابت الصبرة كلها أو
أكثرها فليس على المشتري ضمان ما استثناء البائع من مبيعته ومصيبة ذلك منهم ما جيعا
قال ولو سلم منها الثلث فأدنى كان ذلك للبائع فان كان أكثر من الثلث أخذ البائع من ذلك
ثنيه أو يكون مابق للمبتاع محمد بن يونس وجه ذلك أن البائع انما باع ما بعد الذي استثنى
فأذا هلك جميعها كان ذلك منهما اذ هلك ما أتى لنفسه وما باع واذا بقي منها قدر ما استثنى
وجب أن يكون له لانه قد اشترط على المبتاع أن يبقى قدر ثلثه ففقدت له ما شرط وكان
ضمان الباقي من المبتاع محمد بن يونس ولو قال فائق يكون مابق بينهما الا انهما كالشريكين
فيها فهما كما كان هلاك الجميع منهما كذلك يكون هلاك بعض الكان صوابا اه منه
بلفظه فتأمل بين لك وجه ما قلناه (وكيسع حامل بشرط الحمل) ظاهره ولو كانت
ظاهرة الحمل وهو قول ابن القاسم وروايته في المدونة وصرح غير واحد بأنه المشهور
وقال أشهب في سماع زونان من كتاب البيوع يجوز ذلك مطلقا وله رد هان لم يجزدها
حاملًا وقال ابن أبي حازم يجوز ولا رد له الا أن يغره لعلمه بعدم حملها المعرفته أن الفعل
ينزوع عليها وأجازة سحنون ان كانت ظاهرة الحمل قال ابن رشد في السماع المذكور
فحصل أربعة أقوال أظهرها قول سحنون اه هكذا نقل ابن عرفة وغيره فالجدة الله على
خلاف العلماء فان هذا قد شاع اليوم وذاع بالانكسر وقول مب الذي في تكميل
التقييد الخ ما فيه هو كلام ابن عرفة ذكره بعد ما قدمناه عنه يسير وقد صرح في تكميل
التقييد بدعوه له وقول ز كطير في هواه وسمك في ماء ظاهره ولو كان محظرا عليه
وليس كذلك لقول ابن عرفة ما نصه وفي بيع الحيتان في البرك اذا حضر عليها قول
أشهب لا بأس به وقول ابن القاسم فيها كرهه مالك وقال كيف يباع الحوت في الماء اه
منه بلفظه (وكذا بانه مجهول بمعلوم أو مجهول من جنسه) يدخل فيه بيع جزاف
يجزاف من جنسه وبيع جزاف بمكيل مثلا من جنسه قال الابي في شرح مسلم ما نصه
فان قيل امتنع بيع المجهول بالمعلوم من جنسه وباراذا كان من غير جنسه كما في باب
الجزاف لانهم جعلوا الجزاف من المجهول في الفرق قيل الجزاف اذا بيع بما هو يزيد
جهالة سواء كان المقابل له في المعايضة معلوما أو مجهولا لان كلا من المتبايعين يعتد
انه أعطى أقل مما أخذ ولذلك سمي من الزين وهو الدفع فكل واحد يدفع الآخر
عن معتقده ومطلوبه بخلاف ما اذا كان العوض من غير جنسه واذا ارتفعت المدافعة في
بيع المزانية جاز البيع اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) قال ابن عرفة
ما نصه المازري المزانية عندنا بيع معلوم بمجهول أو مجهول من جنس واحد فيهما
وتبعه ابن الحاجب وقبلوه ويطل عكسه بيع الشيء بما يخرج منه حسبما يأتي ان شاء الله
اه منه بلفظه وسلم الرضاع وق وغير واحد وقال شيخ شيوخنا أبو حفص
الغاسي في شرح التلخيص ما نصه الصورة التي حكى ابن رشد فيها الاتفاق على المنع

(وكيسع حامل الخ) هذا هو
المشهور وقيل يجوز مطلقا وله الرد
ان لم يجزدها حاملا وقيل لا رد له
الا أن يغره وقال سحنون يجوز في
ظاهرة الحمل واستظهره ابن رشد
فالجدة الله على خلاف العلماء فان
هذا قد شاع بالانكسر وقول مب
الذي في تكميل التقييد الخ يعني
عن ابن عرفة وقول ز وسمك في
ماء الخ يعني ما لم يحظر عليه فيجوز
عند أشهب ويكره عند مالك
(وكذا بانه الخ) يدخل فيه بيع
جزاف يجزاف من جنسه وبيع
جزاف بمكيل مثلا من جنسه انظر
الاصل

وهي ما اذا كان المعجل أصل المؤخر ولا يمكن مقارنتهما في الوجود كصوف في ثوبه قد
يقال لا نسلم خروجها عن تعريف المازري للمزانية لان فيها بيع معلوم مجهول لانه
حيث ضرب له أجل يمكن كونه فيه كان مجهول الاصل لاحتمال أن يكون أصله المعجل أو
غيره وهذا من الاوصاف التي تختلف فيها الاغراض وتقع التهمة في ذلك وفيه مخاطرة
ولذلك سمي مزانية والجهل منشأ المخاطرة فالتعريف المذكور صادق عليه وليس بفاسد
العكس اه منه بلفظه قلنا فيه نظر ظاهر لان هذا الفرق ينتج منع شراء الثوب الى
أجل ولو كان رأس ماله غير ما يخرج منه حتى يعين له ما يصنع منه وليس كذلك ولا يرد
عليه ما رد على جواب أبي علي الا في فانه أجاب عن اعتراض ابن عرفة هنا في الشرح وفي
حاشية التحفة وجوابه فيها أتم ونصمها هذا داخل في كلام الناس ووجه دخول ما ذكرين
في علة المنع في مسائل قول المختصر ومصنوع قدم لا يعود هين الصنعة الى آخر تلك المسائل
المذكورة في كتاب السلم لان بيع صوف بثوب مثلاً يخرج منها الصوف مجهولة باعتبار
ما قصد منها وهو الثوب الخارج كما ان العنب مجهول باعتبار ما قصد منه وهو الزبيب
وهو لا يدري كم يخرج من الزبيب انظر المحل المذكور اه المحتاج اليه منه بلفظه
وجوابه هذا موافق في المعنى لما وجه به ز المزانية في مسألة السلم عند قوله وان قدم
أصله اعتبر الاجل ونصه منع للمزانية لانه آجره بما يفضل منه ان كان والذهب عله
باطلا اه وأصله في ضيق وتعام ذلك أن القابض للصوف يرجو أن يغني صاحبه
ودافعه أ يضار جوعبته قلنا لكن هذا يقتضي انه اذا قدم من الصوف ما يقطع عادة
بانه يخرج منه أكثر مما أسلم فيه أنه يجوز لقولهم هنا في المزانية وازان أكثر أحدهما في
غير روي مع أني لم أومن قيد منع سلم الشيء فيما يخرج منه بأن لا يكثر بعد البحث عنه في
الكتب التي اتصلت بأيدينا بل ظاهرها المنع مطلقا وما ذكره ابن عرفة من أن علة المنع في
مسئلة السلم هي المزانية وقع التصريح به في الواضحة وكلام ابن رشد وغير واحد وأشار ابن
يونس الى اعتراضه فانه نقل عن الواضحة ما نصه بخلاف صوف بثوب صوف يدا بيد
وتكان ثوب كان أو جلود بأخذية معلومة هذا جائز قد ان فيه صنعة تبينه ولا يتأخر
ما قابلهما الى أجل يعمل فيه فتدخل المزانية اه وقال متصلابا به ما نصه الشيخ انما
يدخل في الاصل سلف جرم منفعة اه منه بلفظه وهذا الذي جرم به قد نقله قبل عن
الموازية ونص ما نقله عنها ويدخله الى أجل سلف جرم منفعة لانه يدفع صوفاً يأخذ غزلاً
أو ثوباً معمولاً اه منه بلفظه وهذا هو الظاهر وهو قيد المنع ولو كثر المقدم وما في
الواضحة وغيرها واعتمده ابن عرفة وبني عليه اعتراضه على الامام المازري في نفسه نظر
واشكال واضح وذلك ان أهل المذهب قد صرحوا بأن المزانية خاصة بالجنس الواحد ولم أر
أحداً منهم حكى في ذلك خلافاً وابن عرفة نفسه والناقلون لكلامه ممن يسلم ذلك كما نصوا
أيضاً على أن الصنعة فيما لا يعود وليس بين الصنعة ناقله عن الجنس على المشهور وابن
عرفة نفسه ممن يسلم ذلك قال هنا ما نصه والمعروف بمعتبر الصنعة في بعض جنس يصير
باقية كتلافه اه منه بلفظه وقال في السلم ما نصه ويسير الصنعة في بعض النوع لغو

وكثيرا ما عتبر في المزانية في السلم اه منه بلفظه وقد نصوا على أن النسخ من غير الهين
 فجعلهم المسئلة من المزانية تناقض لاحتمال لانه آيل اما لقولهم المزانية خاصة بالجنس
 ليست بخاصة واما لقولهم الصنعة في نحو هذا ناقة عن الجنس ليست بناقلة فالخلص من
 هذا هو اعتماد ما في الموازية واختاره ابن نونس ويسقط به بحث ابن عرفة مع الامام
 المازري وما اتفق عليه من الاجوبة على أن الامام المازري مسبوق بما قاله لا كما يقتضيه
 ابن عرفة في التلقين مانصه المزانية يجمعها بيع معلوم مجهول من جنسه كالرطب
 بالتمر والعنب بالزبيب ورطب كل ثمر يابسها ثم قال ومنها بيع مجهول بمجهول من جنسه
 كصبرة بصرة وجراف بجراف وثمره نخلة بثمره نخلة أخرى فاما فيما يجوز فيه التفاضل في
 نقده فان تحققت الزيادة جاز وان لم تتحقق دخله الخطر اه منه بلفظه ونحوه في
 المعونة وفي التفريق مانصه ولا يجوز بيع المزانية وهو بيع المعلوم بالمجهول من
 جنسه والمنع من ذلك فيما فيه الربا لا اجل التفاضل وفيما لا ربا فيه لا اجل الخطورة
 والقمار وذلك اذا لم يعلم ان أحدهما أكثر من الآخر فاما اذا علم أن أحدهما أكثر من
 الآخر لا محالة فيا لا ربا فيه فالبيع جائز اه منه بلفظه (ونحاس) قول ز
 مثلث النون نحو في القاموس ونصه والنحاس مثلث عن أبي العباس الكواشي
 القطر والنار وما سقط من شرار الصفر أو الحديد اذا طرق والطبيعة ومبالغ أصيل
 الشيء اه منه بلفظه وفي الصحاح مانصه والنحاس معروف والنحاس أيضا دخان
 لالهب فيه قال نابغة بن جعدة

يضيء كضوء سراج السليل* ط لم يجعل الله فيه نحاسا

والنحاس بالكسر الطبيعة والاصل يقال فلان كريم النحاس والنحاس أيضا بالضم
 أي كريم النحاس اه منه بلفظه كذا في نسختين جيدتين منه ونقل ح عنه يقتضي
 أنه بالكسر فقط اذا كان بمعنى الأصل وفيه نظر (كغائب) قول م ب لكن تقدم عن
 ط في أن كلام ابن عرفة الخ يقتضي أنه سلم ما تقدم عن ط في مع أنه قد رده هناك فراجع
 وقول م ب فانظر من رجه هذه غفلة عظيمة منه رجه الله لان ترجيح ذلك معلوم عند
 الموثقين كاد أن يكون ضروريا في المقصد المحمود وفي وثيقة تصدير دار مانصه وقبض
 المصير اليه الدار المذكورة عند عقد التصيير قبل الافتراق قبضا بجزءا ثم قال
 بعد كلام مانصه فقه ولا يجوز تأخير قبض الدار للنهي عن الدين بالدين اه منه بلفظه
 وفي مجالس المكنامى مانصه ومنها مسألة التصيير هل تقتضي الحيازة أم لا وعلى
 الحيازة هل بالمعانية أو يكتفي فيها الاعتراف قلت أفتى فيها القاضي أبو سالم إبراهيم الزيناسي
 أنه لا يقتضي حيازة وهو بيع من البيوع وأفتى الفقيه العبدوسي أنه يقتضي حيازة
 قال المتطبي وباقتضاه الى الحيازة جرى العمل وهو المشهور من المذهب ويكتفي اقرارهما
 بالخوز على المشهور من المذهب ثم قال قلت الذي أفتى به الزيناسي هو الذي لمالك في
 آجال المدونة والذي أفتى به العبدوسي هو الذي لمالك في بيوعها الفاسدة هذا على جل
 كلام مالك على الخلاف وقيل مسألة البيوع الفاسدة تفسير لمسئلة الآجال اه منها

(ونحاس) قول ز مثلث النون
 الخ نحو في القاموس (وككائي
 الخ) قلت روى الدارقطني والحاكم
 والبيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عن بيع الكائي
 بالكائي والاجماع على أنه لا يجوز
 بيع الدين بالدين وقول ز لان
 كلاما من المتبايعين الخ هذا التعليل
 انما يظهر في القسم الثالث الا في
 ولو قال لان رب الدين يكلا مديته
 الخ لا طرد في الاقسام الثلاثة وقول
 ز وأجيب بأنه مجاز الخ وبأنه على
 النسب كتابين كما أشار له الرضى في
 الآيتين (ولو معينا الخ) قول م ب
 فانظر من رجه الخ ترجحه كاد
 يكون ضروريا عند الموثقين

وفي العمليات

وللحياسة افتقار التصير

وحوزه شهر وذلك تكثير

واذا صيرت الزوجة لزوجهادار

سكنها معه فلا اشكال أن ذلك

حوز بخلاف ما اذا كانت الدار له

وصيرها لها في دين فلا يصح لها فيها

قبض الآن يخلها من سكنها وتعين

خالية ثم لها بعد شهر أن تسكنها مع

زوجها ولا يطل ذلك قبضها بخلاف

غير دار السكنى فالمشهور بثبوت

الحوز فيه بالاعتراف والتصير

محمول على الحوز حتى يثبت عدمه

واذا شهدت ينة بالحوز في التصير

وأخرى بعدمه فان قالت التي

شهدت بالحوز أن الحوز وقع شهر ثم

رجع ذلك إلى المصير أو لم تعرض

لرجوع ولا استمرار فلا اشكال في

تقديم ينة الحوز والافني ذلك قولان

انظر بسط ذلك كله في الاصل واعلم

أن قول المصنف فسخ ما في الذمة في

مؤخر هو التصير الممنوع ومفهومه

أنه اذا كان غير مؤخر فهو جائز

وهذا بعينه هو التصير الجائز قاله

أبو علي وقول مب لكن تقدم

عن طي الخ فقدم له رد

ما لطي هناك فراجع

بلفظها وبما أفتى به العبدوسى أفتى العلامة ابن هلال وفي نوازل البيوع والمعاوضات
من المعيار بعد أن ذكر جواب الزنا سني مانصه اختلف في جواز التصير عن دين بغير
قبض فالصحيح من المذهب والذي عليه الجمهور لا يصح الا بالقبض الناجز وقبل انه لا يقتصر
إلى حوز وهو قول ابن القاسم في سماع عيسى من كتاب الشفعة من العتبية اه المحتاج
اليه منه بلفظه وفيه قبل هذا من جواب لسيدى قاسم العقباني مانصه ان قامت البينة
أن الجنان لم تزل بيد المصير أو من ينوب عنه لم يتم التصير على المشهور وقيل يتم اه منه
بلفظه وفيه أيضا من جواب لسيدى مصباح مانصه الذي أفتى به الشيخ أبو عمران
القاسي وذهب اليه أكثر القرويين واتصل به العمل أن التصير لا يتم الا بالحوز باثر
العقد وان تراخي القبض عن ذلك كان يباعا فاسدا اه منه بلفظه وفيه أو آخر نوازل
الرهن والصلح وماعهما أثناء جواب لمؤلفه مانصه وان كان في معين مؤخر والتأخير
يسير في جوازه ومنعه في المذهب تنازع واضطراب ومذهب المدونة في ذلك كله المنع
قال في كتاب كراء الدور والارضين من أكرى أرضه بدارهم إلى أجل فلما حل الاجل
فسخها في ثياب بعينها على أن يقبضها إلى ثلاثة أيام لم يجز لانه من وجه بيع الدين بالدين ثم
قال فان كان التأخير كثيرا فلا يتخلوا ما أن يكون بشرط أو بغير شرط فان كان بشرط فبطل
ثم قال فان كان التأخير كثيرا الكسبه بغير شرط فابن القاسم في المدونة يمنع وأشهب في
العتبية يجيز ابن رشد وقول ابن القاسم أظهر لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الدين بالدين
وعن بيع الطعام قبل استيفائه كما نهى عن التأخير في الصرف وأجمعوا على منع التأخير
في الصرف ولو بغير شرط فوجب رد ما اختلف فيه اليه اه قلت بقول ابن القاسم في
هذا المقام جرى عمل الموثقين والحكام وبه قال أبو عمران وأبو بكر بن عبد الرحمن اه
منه بلفظه والنصوص بهذا كثيرة بطول بناجلها مع أن كلام ابن سلون والتحفه
وشروحها كاف في ذلك وفي العمليات مانصه

وللحياسة افتقار التصير * وحوزه شهر وذلك تكثير

*(تنبيهات * الاول) * اذا صيرت الزوجة لزوجهادار سكنها معه فلا اشكال أن ذلك حوز
واختلف في العكس في اختصار المصلحة لابن هرون مانصه واذا كان لرجل على
زوجته دين جاز أن تصير له دارا يسكنها لان الاسكان عليه فقبضه للدار صحيح بخلاف
اذا كانت الدار له وصيرها لها في دين فلا يصح لها فيه قبض الا بان يخلها من سكنها فيتم
لها القبض قاله أبو عمران القاسي وغيره من الاندلسيين وقال أبو بكر بن عبد الرحمن
وابن عتاب وابن القطان وابن مالك التصير جائز اذا لم يشترط السكنى في ذلك لانها لو شامت
أخرجته واختاره ابن سهل اه منه بلفظه ونص ابن سهل رأى فيها أن ذلك جائز
ناقد وليس في القبض أقوى من سكنها في الدار اه منه بلفظه انظر كلامه برسته
في حاشية أبي علي وفهم من كلامه أنه قائل بأنه لا بد من الحوز وان الخلاف بين من ذكر
هل ذلك حوز أم لا وبذلك يظهر أنه لا معارضة بين مانسبوه هنا إلى بكر بن عبد الرحمن وما
نسبوه فيه تقدم والعمل على خلاف ما اختاره ابن سهل كما في نوازل البرزلي والمعارع

قوله حرير كذا في بعض النسخ
مشكولا بضم ففتح فسكون وفي
بعض آخر بدل الراء الاولى ذال
منجدة وحرر كنية مصححه

أحكام ابن حرير ونص المعيار ان كانت الدار دار سكنى الزوج ولم يفزغها من ثقله
ومتاعه قبل تصييرها في الدين ولا في حين ذلك فذلك دين دين ويبيع فاسد ويفسخ في
الارض والصفقة واحدة وهو قول ابن القاسم وبه قال شيوخ قرطبة ابن لباية وغيره وبه
العمل وبلغني عن ابن الفخار أنه أجاز ذلك وبالأول أقول اه منه بلفظه والله أعلم
(الثاني) قال أبو علي هنا في الشرح مانصه تنكيت اذا فهمت محل فتوى ابن عتاب
وابن القطان وابن مالك عات مافي ق قبيل باب الرهن وتبعه على ذلك الشيخ ميارة في
شرح التحفة وان هذه الفتوى من الشيوخ المذكورين بحسب ظاهر كلامهم في هذا
التصيير من حيث هو وان لم يقبض المصير له أصلا وذلك غير صحيح لاسيما كلام الشيخ ميارة
فانه موهم غاية بل هو مخرف فافهمه في هذا اه منه بلفظه*(الثالث)* ذكر ق في المحل
الذي أشار اليه أبو علي أن المصنف أغفل التصير وفيه نظر فقد قال أبو علي مانصه فقول
المتن فسخ مافي الذمة في مؤخر مفهومه اذا كان غير مؤخر فهو جائز وهذا بعينه هو التصيير
الجائز والمتأخر هو التصيير الممنوع ولم أر أحدا من الشراح ولا غيرهم أدخله في كلام
المتن على هذا الوجه وان كان هو كلام المتن باعتبار منطوقه ومفهومه معا وجواز قول
بعض الشراح هنا هذا محل ذكر التصيير يقتضي أن المصنف لم يلم بالتصيير وقد رأيت
وسمعت أنه يبيع من البيوع وشروطه مذكورة في المتن وعلى تقدير إذا لم يكن المصنف
ذكر تفاريقه فذلك غير ضرر لان كثير من المسائل يذكرها أهل الاختصار بدون تفريع
لكونهم اتواخذ من كلامهم أو طلبوا للاختصار مع أنه لا شرط في الحقيقة إلا ما ذكرنا
تأمل كلام المتبسط وابن سلون والتحفة وشروحها ومن تكلم على المسئلة اه منه
بلفظه*(الرابع)* يفهم من قوله في جواب العقبات السابقة ان قامت البينة ان الجنان
لم تزل به المصير الخ أن التصيير محمول على الحوز وقد صرح به في جوابه المذكور ونصه
والامر في التصيير محمول على القبض لا يحتاج الى معانة البينة كما لم يمتنع الصرف لكن
ان قامت البينة الى آخر ما قدمناه عنه ونقله المازوني في درره أيضا وسلمه كما سلمه صاحب
المعيار*(الخامس)* ما تقدم من أن المشهور انه ثبت الحوز في التصيير بالاعتراف محله
غير دار السكنى ففي اختصار المتبسطية مانصه واذا قلنا بقول أبي عمران وصير لها في
المهر دار سكناه لزمه أن يرتحل عنها حتى تحوزها المرأة بالمعانة كالصدقة ثم لها بعد شهر أن
تسكن الدار مع زوجها ولا يطل بذلك قبضها بخلاف الصدقة والهبة التي يحتاج مع
القبض فيها الى حيازة العام أو العامين على الخلاف في ذلك اه منه بلفظه ونقله أبو
علي وغيره وقبله وما ذكره من التحديد بالشهر هو أكثر ما قيل في ذلك قال أبو زيد
القاسي في شرحه لبيته السابق مانصه قال الامام سيدي العربي ناقلا من خط غيره
الحيازة في التصيير عشرة أيام وقيل عشرون وقيل ثلاثون وبه الفتوى والعمل اه منه
بلفظه*(السادس)* اذا شهدت بينة بالحوز في التصيير وأخرى بعدمه فان قالت التي
شهدت بالحوز إن الحوز وقع شهرا ثم رجع ذلك الى المصير أو لم تعرض لر جوع ولا استقرار
فلا اشكال في تقديم بينة الحوز والاف في ذلك قولان ففي نوازل البيوع والمعاوضات من

المعيار وسياقه أن المسؤل سيدى مصباح مانصه وسئل عن بيعة شهدت بان رجلا كان
 يغتلب جميع أملاكه ويدخل غلاتهم فى مصالح نفسه حتى توفي وشهدت بيعة أخرى بان نصير
 جميع أملاكه المذكورة لزوجه فيما ترتب لها قبله وانما حازت عنه فهل يكون هذا تعارضا
 يقضى بأعدل البيعتين أم لا فأجاب أكرمكم الله اذا كان الامر على ما ذكرتموه فوجه
 وشهدت بيعة التصيير ان الزوجة حازت الاملاك الحيازة التى يصح بها التصيير وذلك
 بالوقوف على الاملاك المذكورة أو بالشهاد ان كانت حاضرة البلد فارغة من شواغل
 الزوج ولم يكن فيها غلة أو كانت وأمضا دامع الاصول فالصير صحيح ولا يقع فى ذلك تعارض
 بين البيعتين وان شهدت بيعة التصيير أن الاملاك لم تزل فى حوزة الزوجة واستغلا لها الى
 وفات زوجها فقبل ذلك تهازروا يقضى بأعدل البيعتين واليه ذهب أصحابنا وبه أفتى ابن
 عتاب وقيل يقضى ببيعة الزوجة لانها زادت واليه ذهب أشهب وبه أفتى ابن القطان وبالله
 التوفيق اهـ منه بلفظه قلت الثانى هو الظاهر لقول المصنف تعالى لا اله الا الله وبالله
 على مستحبة ولا شك ان هذه جزئية مما اندرج تحت تلك الكلية والله أعلم (أو منافع عين)
 قول مب الذى فى ق من نقل ابن يونس عن مالك الخ كلام ابن يونس الذى نقله ق
 ذكره فى يوسع الاحمال وليس فيه فى المحل المذكور ما ذكره مب ولا فى نقل ق عنه
 فقد راجعت نسخا عديدة منه فلم أجده فيها (الا أن يقر) قول مب وليس كذلك الخ صحيح
 ومثله لتو وزاد ما نصه وأظهر منه لوقال لانه اذا بيع بجنسه فالشأن أن يباع بأقل
 فيلزم السلف بزيادة اهـ منه بلفظه ومثل هذا التوجيه له فى شرح التحفة فهذا
 الشرط مسلم عندهما وانما يخفى فى توجيهه وقد بحث أبو على فى الحاشية والشرح فى هذا
 الشرط من أصله فقال فى الشرح مانصه وأما قوله بغير جنسه فيظهر منه أنه ان كان على
 إطلاقه غير صحيح وذلك أن المصنف قال ويبيع به دين وكذا كلام ابن عرفة وغير واحد ممن
 يكثر ذكره والمدونة وغيرها من الامهات وهو أمر مجمع عليه كفى ابن عرفة وغيره وظاهر
 كلامهم اتفاق الجنس أم لا فإذا كان له بقره على انسان من سلم مثلاً فأى مانع يمنع من بيعها
 بشاة تقدم من غيره والشاة والبقره جنس واحد باعتبار اللحم وان أراد بالجنس الصنف مع
 الاتحاد فى الجودة والرداءة والقدر فلا مانع منه أيضاً فيما يظهركم كثرأته ثوباً هروياً على
 انسان بمثله نقداً وان أراد مع اختلاف الجودة والرداءة فذلك أيضاً والمسئلة فى
 الغرناطى كأنقلوها عنه ولكن لم يعمل بشئ وكلام ابن يونس شاهد ونص فيما قاله الغرناطى
 اهـ ملخصاً بلفظه قلت هذا كاف للح وغيره فى اعتمادهم هذا الشرط مع ان وجهه
 ظاهر فى أكثر صور بيع الدين بجنسه وذلك أن صورته تسع لانه اما طعام أو عين أو عرض
 وفى كل اما أن يباع بمثله قدر اوصفة أو بأقل قدر اوصفة أو بأكثر كذلك فصور الطعام
 ممنوعة كلها لرب الفضل والتساء أول بال النساء فقط وصور العين كذلك وكذا صور العرض
 ان كان المشتري به أقل قدر اوصفة لان الشئ فى مثله قرض فهو سلف بجر نفعاً فان كان
 مثله أو أكثر فهو نادر فى البيع الذى الكلام فيه اذ ليس من شأن العقل ادفع عاجل
 لياخذ مثله أو أدنى منه آجلاً والنادر لا حكم له مع أن التعليل بالمنفعة كما أشار له قو فى

(أو منافع عين) قول مب الذى
 فى ق من نقل ابن يونس الخ ليس
 فى نقل ق عن ابن يونس ولا فى
 كلام ابن يونس ما ذكره مب عنه
 والله أعلم (الا أن يقر) قول مب
 هذا التعليل غير ظاهر الخ أى وأما
 الشرط فسلم خلافاً لابي على لانه
 اذا بيع بجنسه فالشأن أن يباع
 بأقل فيلزم سلف بزيادة انظر الاصل

توجيه السابق والله أعلم (وكتفريق أم) قول ز أي والد نسب لو استغنى بوالدته عن
نسب أو ينسب عنها كان صوابا واحترز بذلك عن أم الرضاع وقول مب الصواب
اسقاط قوله بنسب الخ فيه نظر ظاهر فان كتب المالكية مشحونة بما فعله ز في هذا
المحل وفي غيره قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه ويريد بالام اذا كانت من النسب
وأما من الرضاع فلا قاله التادلي وهو واضح لانها ليس لها من الختان والشفقة ما للام من
النسب اه منه بلفظه وقول ز غير حريية محترزه ما ذكره بعد من قوله أو شراء
أحدهما بارضاها ومعناه أن المسلم اذا قدم دار الحرب جازله أن يشتري من حربي بثلث
أموالها أحدهما دون الآخر وما قاله ظاهر وان لم يرض عليه بخصوصه لانا
ان سلمنا أنه يجوز مع القدرة على السبي لأحدهما سبيبه دون الآخر فلا وجه لمنع
شراء أحدهما عند العجز عن السبي دون الآخر وقول مب وقوله به مد وضدت
المسبية يبطل القصد المذكور فيه نظر ظاهر وهو مبني منه على أن كلام ز في الشراء
بعد السبي وليس كما فهمم لأن كلام ز صريح في خلافته فتماله بانصاف (مالم ترض)
قول مب الصواب والمأزري عوض قوله واللغمي الخ مانسبه لغ هو كذلك
فيه لان ما لز هو الذي في ضيق ونصه واختار اللغمي وابن يونس وغيرهما
الاول اه كذا في جميع ما رقت عليه من نسخة وهي عدة وبعضهم يظنون به الصحة
وكذا نقله عنه جس وكذا في الشيخ سالم لكن ما لغ هو الصواب لان الذي اختاره
اللغمي هو الذي ذهب عليه المصنف وكلامه الذي نقله غ صريح في ذلك وقد راجعته
في أصل تبصرته فوجدته كذلك فيها وما اختاره اللغمي واعقده المصنف صرح غير واحد
بأنه المشهور وفي الشيخ سالم مانصه فان رضيت جاز التفريق على المشهور ونقله في الذخيرة
عن المأزري ونحوه في المختصر اه محل الحاجة منه بلفظه وقال بب مانصه
قوله مالم ترض المأزري وهو المشهور وبه أفتى ابن زرب ابن عات وبه الحكم لانه حق لها
فاذا تركته سقط اه منه بلفظه وذكر ابن ناجي في شرح الرسالة أن الفتوى بخلاف
مادرج عليه المصنف فانه ذكر عن أبي الحسن أنه أخذ من المدونة أن الحق للولد وقال
مانصه ومادل عليه قولها أن الحق للولد فلا يجوز وان رضيت الام هو كذلك وبه
الفتوى وقبل بجوازه بناء على أن الحق للام اه منه بلفظه (وفسخ ان لم يجمعا هما
في ملك) قول ز ومثل فسخ البيع ان لم يجمعا هما في ملك فسخ هبة الثواب
ودفع أحدهما صداقا الخ ما ذكره في هبة الثواب ظاهر وكذا في النكاح ان لم
يقع دخول والا فهو فوت فيجب بران على جمعهما في ملك وأما فسخ الخلع فان عني أن
الطلاق يرد ويرد عوضه فليس يصح قطعا لان الطلاق لا يرتفع به وقوعه وان عني
أنه يمضي بجمع المثل فغير ظاهر بل الظاهر أنه يمضي ويحب بران على جمعهما في ملك
(*فرعان* الاول) * قال ابن يونس مانصه قال ابن المواز عن مالك واذا باع الولد دون
أمه فلم يده لم بذلك حتى كبر الولد لم يرد البيع وقال ابن عبيدوس وكذلك ان مات الولد
أو عتق قبل الفسخ يمضي به بالثمن اه منه بلفظه (*الثاني) * قال ابن يونس أيضا

(وكتفريق أم الخ) قول مب
الصواب اسقاط الخ فيه نظر فان
كتب المالكية مشحونة بما فعله
ز وقول ز غير حريية محترزه
من التفريق بدار الحرب فانها جائزة
كما ذكره بعد لجواز التفريق في السبي
مع القدرة على عدمها والله أعلم
وقول مب يبطل القيد الخ فيه
نظر ظاهر لان كلام ز في الشراء
قبل السبي كما هو صريحه لا بعده
كما فهمم مب فاعترض (مالم ترض)
قول مب لان اللغمي اختار
الاول الخ صواب خلافا لز وضيق
وس وجس وقول مب لانه
حق لها على المشهور الخ صرح
بمشهوريته غير واحد لكن الفتوى
بمضاهيه كما في ابن ناجي على الرسالة
انظر الاصل (وفسخ الخ) مالم يكبر
الولد أو عتق أو يعتق كما في ابن يونس
ومن باع أختين أحدهما مأمورة
في صفقة فان كانت الصغيرة أكثر
رغبة وثمنا فسخ ان لم الخ والافسخ
في الصغيرة فقط بحصتها من الثمن
ان لم الخ كما في ابن يونس أيضا وقول
ز ودفع أحدهما صداقا الخ ظاهر
ان لم يقع دخول والا فهو فوت
فيجب بران على جمعهما في ملك وأما
الخلع فالظاهر أنه يمضي ويحب بران
على جمعهما بملك خلاف ما يقتضيه
ز انظر الاصل

ومن كتاب ابن سحنون وكتب شجرة الى سحنون فيمن باع أختين احدهما متجب فيها
 التفرقة وأخرى صغيرة يحمل عليها الانغار قال ان كانت الكبيرة وجه الصفقة أو اعتدلتنا
 في القيمة أمر في الصغيرة ان تضم اليها الام ببيع أو هبة فان لم يفعل فسح البيع في الصغيرة
 بحصتها من الثمن وجاز في الكبيرة وان كانت الصغيرة فيها الرغبة وكترة الثمن أمر
 المشتري أن يجمع بينهما وبين الام ببيع أو هبة فان لم يقدر فسح بيعهما جميعا اه منه
 بلفظه (وهل بغير عوض كذلك) قول مب قلت أصل السؤال غير وارد الخ فيه نظر
 لان كلام المدونة صريح في انهما يباعان معا صفقة واحدة انظره عند قوله فيما مر
 والعبد الجاني على مستحقها (تأويلان) التأويل الثاني عزاء ق لابي محمد بن أبي زيد
 وهو قول مالك ولم يذكر في الاول وانما ذكر عن ابن المواز أنه قول للمالك أيضا قاتلا
 وهو أحب الينا والى من لقينا اه وقال بب مانصه قوله بذلك أي كالبيع أي
 فيشترط جمعهما بملك وذكروا في ضج قولوا لم يذكر من تأوله على المدونة المغيلي
 ولم أر عزوه اه منه بلفظه قلت هو كما قال وقد جزم ابن رشد بان مذهب المدونة
 مانصه منها أبو محمد قال في رسم القضية الثانية من سماع القرينين من كتاب الرهون
 مانصه بخلاف الهبة والصدقة فإنه أجاز فيه ما لم يجمع في حوز واحد هذا مذهب في
 المدونة وقوله في المسئلة التي قبل هذه والقياس أن لا فرق بينهما اه محل الحاجة
 منه بلفظه وظاهر كلامه في رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم من كتاب الرهون
 ان جل اهل المذهب أو كاهم على ما عزاه للمدونة والعتبية ونصه وانما الكلام هل
 يفرق بينهما في الملك اذا جمعهما الحوز فأجازوا ذلك في الهبة والصدقة لما كان طريقهما
 المعروف ولم يجز في البيع لما كان طريقه المكايسة اه منه بلفظه وقد بحث
 عن تأولها على هذا فلم أجده ولم يذكره ابن يونس والخمى وابن عرفة وغيرهم ممن وقفنا
 عليه الا قولنا لا تأويل ولا وقول ز قبل قوله تأويلان أو ورنا الشخصين الخ انظر ما معناه
 الظاهر انه غير صحيح على كل احتمال فتأمله (وجاز بيع نصفهما) قول ز لواحد
 أو اثنين الخ صحيح * (تنبيهه) في ق مانصه من المدونة بيع نصفهما معا غير
 تفرقة اه فقهوم قولهما معا ان يبيع نصف أحدهما فقط تنسرق وقد نظر في ذلك
 ابن عاشور قاتلا انه يؤخذ من كلام قت انه جائز وكأنه لم يقف في ذلك على نص وفي
 المسئلة قولان قال ابن عرفة مانصه وصرح المازري بأن في انفراد أحدهما
 بأحدهما مع شركتهما في الآخر قولين في كونه تفرقة أم لا اه منه بلفظه
 وذكر الخمى القولين ونسب الجواز لابن القاسم في المدونة ثم قال ومنعه
 سحنون وهو أقس اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة أيضا وسلمه والله أعلم (كبيع
 وسلف) جعل المصنف تعالى ابن شاس وغيره هذا من درج تحت النهي عن بيع بشرط
 وكلام البايع يفيد أن له دليلا خاصا وكل صحيح * (تنبيهه) قال في المتنق مانصه

(وهل بغير عوض الخ) قول مب
 أصل السؤال غير وارد الخ فيه نظر
 لان كلام المدونة صريح في بيعهما
 صفقة واحدة وانظر من تأول المدونة
 على الاول في المصنف والمعروف
 أنه قول لا تأويل وقد جزم ابن رشد
 بان مذهب المدونة هو الثاني في
 المصنف انظر الاصل وقول ز
 أو ورنا الشخصين الخ لا يظهر له معنى
 صحيح فتأمله (وجاز بيع نصفهما)
 في ق عن المدونة أن يبيع نصفهما
 معا غير تفرقة اه وفي فهم منه
 أن يبيع نصف أحدهما فقط تفرقة
 وهو أحد قولين كما في ابن عرفة
 والخمى انظر الاصل (كبيع
 وسلف) قال في المتنق

ماروى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وسلف لانعلم له اسنادا صحيحا (١٤١) واجماع الفقهاء على المنع من ذلك يدل

على صحة معناه وذلك يقوم له مقام الاسناد اهـ بخ وانظره مع قول عبدالحق في أحكامه الترمذى عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك قال هذا حديث حسن صحيح اهـ وهذا يفيد أن له دليلا خاصا وجعله المصنف تبعا لابن شاس وغيره منذ رجأتحت النهى عن بيع وشرط وكل صحيح قلت وقوله كبيع وسلف أى ولو اتهاما كما بأتى أو ضمنا كبيعه لمن له عليه دين على شرط أن ينقده الثمن ولا يقا صه به مع حلول دينه (أوحذف الخ) قول ز عن ح فهذا لا يجوز بلا خلاف الخ سلمه غير واحد وهو واضح وإن قلنا أنه بيع فاسد لا تنقضاء القبض فينتفى الضمان الموجب الغلة للمشتري وبه يسقط بحث أبى حفص الفاسى انظر الاصل والله أعلم (وتوالت بخلافه) يشهد لما قاله طفى من أن هذا التأويل هو الراجح اقتصار ابن يونس عليه قلت وانظر المقدمات فان بعضهم نقل عنها شهر ما للمصنف والله أعلم (والافاكس) قول مب ونعقبه طفى الخ في تعقبه نظر لان قول ابن عرفة وتفسير ابن رشد قول ابن القاسم هو معنى تقييد ح وجعله ابن عرفة قولاً لتسامحه في عدده قولاً كيف وهو يصرح بأنه نفس لرب القاسم ولو وقف طفى على كلام المقدمات ما اعترض على ح بالقصور ثم ذكر بعض كلام المقدمات فانظره قلت واعتراضه صواب فطفى أولى بالقصور من ح وذلك أنه سلم ما قاله ابن عرفة من أن الذى فسر به ابن رشد قول ابن القاسم هو ما قيد به ح وليس بمسلم بل ما قيد به ح أخص مما فسر به ابن رشد قول ابن القاسم ويظهر لك ذلك بنقل كلام ابن رشد في مقدماته ونصها واختلاف أيضا في البيع والسلف اذا وقع فصيل يفسخ ما دام مشروط السلف متمسكا بشرطه فان رده بتركه على مذهب يحنون أو رده على مذهب ابن القاسم يريد والله أعلم قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها به صح البيع ولم يفسخ اهـ منها بالنظرها ونقله نو أيضا فلم يقل ابن رشد يريد والله أعلم قبل أن يغيب عليه المدة المشترطة أو المعتادة بل قال قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها به وهذا أعم ولو تأمل ابن عرفة رحمه الله أو طفى أدنى

ماروى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف لانعلم له اسنادا صحيحا وأشبهها ما رواه أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل بيع وسلف وأجمع الفقهاء على المنع من ذلك وتلقى الأئمة بالقبول والعمل به يدل على صحة معناه وذلك يقوم له مقام الاسناد اهـ منه بلفظه قلت وانظره مع ما فى أحكام عبدالحق ونصها الترمذى عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك قال هذا حديث حسن صحيح اهـ منها بلفظها (أوحذف شرط التدبير) قول ز عن ح فهذا لا يجوز بلا خلاف الخ سلم كلام ح هذا جميع من وقتت عليه من شراح المختصر والخفة وحواشيهما الأشيخ شيوخنا أبا حفص الفاسى فانه قال في شرح الخفة ما نصه قلت الزامه في هذا الفرض الاتفاق على رد الغلة للبايع فيه نظر لان الخلاف المذكور كما قال الرجاءى مبنى على الاختلاف في أنها بيع أو رهن وذلك باق فكيف يرتفع الخلاف في الغلة اهـ منه بلفظه قلت في نظره ونظر طاهر لان كلامه كالتصريح في أنه على القول بأنها بيع أى فاسد تجب الغلة للمشتري وإن بقي ذلك بيد البايع لم يقبضه المشتري وإن سبب استحقاق المشتري للغلة هو مجرد كونه يباعا وان لم ينضم اليه قبض وذلك غير صحيح بل لابد من انضمام القبض لذلك لان به ينتقل الضمان للمشتري وصورة ح لا قبض فيها فلا تنافى بين قولنا أنها بيع فاسد وحكاية الاتفاق على أن الغلة للبايع لا تنقضاء الضمان من المشتري وانما ينتقل ضمان الناسد بالقبض ولو تأمل رحمه الله كلام الرجاءى أدنى تأمل سلم ما قاله ح وحزم بأنه الحق والصواب والله أعلم (ولو غاب وتوالت بخلافه) على هذا التأويل اقتصر ابن يونس وهو يشهد لما قاله طفى من أنه الراجح (والافاكس) قول مب ونعقبه طفى الخ سلم تعقبه لكن قوله فتأمل رجعا يفهم منه أن فيه شيئا صرح نو برده فتأمل بعد ما قاله ما نصه وفيه نظر فان تفسير ابن رشد قول ابن القاسم هو معنى تقييد ح وجعله ابن عرفة قولاً لتسامحه في عدده قولاً كيف وهو يصرح بأنه نفس لرب القاسم ولو وقف طفى على كلام المقدمات ما اعترض على ح بالقصور ثم ذكر بعض كلام المقدمات فانظره قلت واعتراضه صواب فطفى أولى بالقصور من ح وذلك أنه سلم ما قاله ابن عرفة من أن الذى فسر به ابن رشد قول ابن القاسم هو ما قيد به ح وليس بمسلم بل ما قيد به ح أخص مما فسر به ابن رشد قول ابن القاسم ويظهر لك ذلك بنقل كلام ابن رشد في مقدماته ونصها واختلاف أيضا في البيع والسلف اذا وقع فصيل يفسخ ما دام مشروط السلف متمسكا بشرطه فان رده بتركه على مذهب يحنون أو رده على مذهب ابن القاسم يريد والله أعلم قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها به صح البيع ولم يفسخ اهـ منها بالنظرها ونقله نو أيضا فلم يقل ابن رشد يريد والله أعلم قبل أن يغيب عليه المدة المشترطة أو المعتادة بل قال قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها به وهذا أعم ولو تأمل ابن عرفة رحمه الله أو طفى أدنى

قول ابن القاسم هى مانصه يريد والله أعلم قبل أن يغيب عليه غيبة ينتفع فيها به اهـ وهى أعم مما قيد به ح وتقييده يجزى أيضا فيما اذا كان السلف من المشتري انظر الاصل والله أعلم

قائل لتفطن الى هذا لان القول الثاني في كلامه وهو قول أصبغ صريح في انه اذا أسقط
 مشروط الشرط شرط بعد الغيبة عليه صح البيع ولا يتأتى اسقاط السلف بعد سبقه
 والغيبة عليه المدة المشترطة أو المعتادة لانه اذا ذلك قد وقع ومضى ورفع الواقع محال فما
 دخلا عليه قد تم بينهما لا سبيل الى اسقاطه وفي كلام طفي وجوه من النظر غير هذا وفي
 هذا كناية في رده وتصحيح ما قاله ح فتأمل به بانصاف والله أعلم * (تبينه) * اذا علمت
 هذا تبين لك انه لا خصوصية لهذا القيد بما اذا كان السلف من البائع بل هو عام فيه وفيما
 اذا كان من المشتري فتأمل والله أعلم وقول مب عن ابن رشد في القسم الثالث أو على
 الخيار الى أمديع يدصرح في أن هذا مما فيه تحجير في المبيع وقال قبله في القسم الثاني
 وهو ما كان الشرط يؤدي الى جهل أو غرر مانصه كشرط مشاوره شخص بعينه أو
 شرط الخيار الى مدة مجهولة فجعل علة هذين الغرر وعلة الاول التحجير واستثناءه من
 قاعدة صحة العقد باسقاط شرط ما فيه تحجير ونقل كلامه هذا ابن عرفة وغير واحد من
 النقاد القحول وتلقوه جيلا بعد جيل بالتسليم والقبول وفيه نظر ظاهر وان قاله أبو
 الوليد وسلمه الجهم الغفير من ذوى الراى السديد بل علة شرط المدة الزائدة هي علة مشاوره
 شخص بعينه وهي الغرر فلا استثناء اذا قال في كتاب الخيار من المدونة مانصه وما بعد من
 أجل الخيار فلا خيرة لانه غرر لا يدري ما تنصير اليه السلعة عند الاجل ولا يدري صاحبها
 كيف ترجع اليه قال غيره وقد ينزى المبتاع في غن السلعة لتسكون في عمله الى بعيد
 الاجل وذلك غرر اه منها بل نطها ونحوه لابن يونس عنها قال أبو الحسن مانصه
 الشيخ أى لا يدري كيف يأخذها المشتري ولا يكون قوله ولا يدري صاحبها كيف ترجع
 اليه تكرر اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن ناجي مانصه لا خيرة على التحريم
 للتعليل فظاهرها اذا وقع فانه يتسخ وهو كذلك اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن
 رشد نفسه في أول كتاب الخيار من مقدمته مانصه والخيار في البيع في أصله غرر
 وانما يجوز له السنة لحاجة الناس اليه اه منها بلقطه وقال ابن عرفة نفسه في باب
 الخيار مانصه ولو شرط بعينه أمدا فالنص فسخ البيع ثم كرر أن اللغى خرج امضاء
 من امضاء فاسد يورع الاجال وقال عقبه مانصه ورده المازري بأن فساد بيع الخيار قد
 عمل بالغرر اه منه بلقطه وكتب المالكية مشكونة بتعليل ذلك بالغرر واحتجاج
 المازري على رد كلام اللغى يدل على أن ذلك متفق عليه وقد سلمه ابن عرفة وذكره ح في
 باب الخيار وسلمه فقد بان لك صحة ما قلناه والعلم كامله فتأمل به منصفوا ولا تغرنك جلالة أبي
 الوليد ومن تبعه من الأئمة على مزالعصار فانه ما رد كلامهم الا بكلامهم وكلام من هو
 أجل منهم من المحققين النظار (وكالتجش) قال في المصباح تجش الرجل تجشاً من باب
 قتل اذا زاد في سلعة أكثر من غمها وليس قصده أن يشترى بها بل يغريه فيوقعه فيها
 وكذلك في النكاح وغيره والاسم التجش بفتحين والفاعل ناجش وتجاش بالغة ولا
 تناجشوا لاتفعوا ذلك وأصل التجش الاستتار لانه يستتر قصده ومنه يقال للصائد ناجش
 لاستتاره اه منه بلقطه وما ذكر من أن أصل الاستتار مخالفاً لما في المشتق ونصه

وقول مب عن ابن رشد أو على
 الخيار الى أمديع الخ الصواب
 أن هذا من القسم الثاني وهو ما فيه
 غرر أى كما يفيد قول ابن رشد نفسه
 فيه كشرط مشاوره شخص بعينه
 فتأمل به وانظر الاصل والله أعلم
 (وكالتجش الخ) تجش من باب قتل
 كما في المصباح قال وأصل التجش
 الاستتار لانه يستتر قصده اه وفي
 المشتق قال أهل اللغة أصله الاشارة
 للشيء فكان الزائد في السلعة يشير
 غيره للزيادة فيها ويظهر الحرص
 عليها اه ومنه للمبتطى وهو
 أنسب قلت بل كل من المعنيين
 مناسب فان التاجش يستتر قصده
 ويثير غيره فيلاحظ فيه كل منهما
 لاسيما ان قلنا يجوز استعمال
 المشتق في معنیه كما هو الاصح

وقال أهل اللغة إن أصل النجش الاثارة للشيء ولهذا يقال للصائد ناجش لما كان يثير
 الصيد فكان الزائد في السلعة يثير غيره من المشتريين للزيادة فيها ويريهم الحرص عليها
 اه منه بلفظه ولا شك ان النجش في اللغة يطلق على الاستتار وعلى الاثارة ولكن
 الانسب عندي ما نقله الباجي ومثله للمصطفى والله أعلم * (فائدة * وتنبية) * قال
 في المصباح اثر ما قدمناه عنه مانصه والنجاشي ملك الحبشة مثقل عند الاكثر
 واسمه أحكمة اه منه بلفظه وقوله مثقل أي باؤه مشددة وانظر مع ما في القاموس
 ونصه والنجاشي بتشديد الياء وتخفيفها أفصح وتكسر نونه أو هو أفصح
 أحكمة ملك الحبشة اه منه بلفظه (يزيد لغير) قول يزيد في سلعة على ثمنها
 المعتاد الخ فيه نظر اذ لم يقل في الموطأ على ثمن المعتاد فزيادة المعتاد الصواب حذفها
 ولفظ الموطأ والنجش أن تعطى في سلعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك شراؤها ليقبض
 بك غيرك اه منه بلفظه وهكذا نقله الناس حتى ابن عرفة نفه وقول ز وخرج
 بها استفتاح شيخ سوق الخ ظاهره أن ابن عرفة جزم بجواز ذلك وفيه نظر ونص ابن
 عرفة كان بعض من كان مشهورا بالخير والصالح ومعرفة صالح الشيوخ وكان له
 شهرة تجبر في المكتب اذا حضر سوق الكتب يستفتح للدلائل في الكتب ما ينون عليه
 الدلالة ولا غرض له في شراء الكتاب الذي يستفتح عنه وهذا جائز على تفسير مالك
 واختيار ابن العربي لا على ظاهر تفسير المازري ففي منع اعطاء من لا يريد شراء سلعة
 ثمنها مطلقا وجوازه ان لم يزد على قيمتها لئلا تستحب هذا الظاهر قول الاكثر ودليل
 قول مالك وابن العربي اه منه بلفظه * (تنبيه) * جزم ابن عرفة رحمه الله بخالفه
 ما في الموطأ عزاه للمازري وغيره وسلم له ذلك جماعة من المحققين منهم غ وهو خلاف
 ما جزم به للمصنف في ضيق من أن مال المازري وغيره هو معنى ما في الموطأ ولم ينه ابن غازي
 على ذلك ولا عرج على ما في ضيق بحال مع أن ما قاله في ضيق هو الظاهر لانه
 لا يستقيم ما قاله ابن عرفة الا بحمل الثمن في قوله أكثر من ثمنها على القيمة أي
 أكثر من قيمتها وذلك خلاف الظاهر فلا وجه له لدول عن الظاهر وجعل ذلك
 خلافا لاكثر وقد قال الشيخ سالم مانصه قلت هذا من ابن عرفة جعل لقول مالك ان
 يعطيه في سلعة أكثر من ثمنها ان المراد بالثمن القيمة ولو جعله على أن المراد بالثمن القدر
 الذي بلغت في النداء لا تنقم مع كلام المازري كما جعله على ذلك في توضيحه ولا يبيح
 في المسئلة سوى قولين قول مالك مع المازري وقول ابن العربي فتأمل اه محمل
 الحاجة منه بلفظه وقال بب مانصه على ان ابن يونس نقل عن الموطأ ان
 النجش هو أن يزيد في السلعة لا يريد شراءها ليعتريه غيره ذكره آخر التجارة لارض
 الحرب ونحوه في الواضحة لابن حبيب على ما نقله سيدي أحمد بن سعيد اه محمل الحاجة
 منه بلفظه ❁ قلت وما نسب لابن يونس بالحمل المذكور وهو كذلك فيه ونصه
 ومن الموطأ قال مالك ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع النجش وهو أن يزيد
 الرجل في السلعة وهو لا يريد شراءها ليعتريه غيره اه منه بلفظه وهكذا نقل ق

* (تنبيه) * قال في المصباح
 والنجاشي ملك الحبشة مخفف عند
 الاكثر اه وهو موافق لما في
 القاموس من أن تخفيف يائه أفصح
 من تشديدها ووقع في نسخة هوني
 من المصباح مثقل بدل مخفف
 فنظر فيه مع ما في القاموس والله
 أعلم وفي صحيح البخاري عن ابن أبي
 أوفى رضي الله عنه انه قال الناجش
 آكل الربا خان وهو خداع باطل
 لا يحل اه وقول ز المعتاد لو
 أسقطه اذ ليس في الموطأ وقول ز
 كما لا ين عرفة الخ فيه أنه لم
 يجزم بجوازه كما في خش وهوني
 وقول خش كما جعله عليه في
 توضيحه الخ أي جازما به وهو الظاهر
 ويؤيده نقل ابن يونس عن الموطأ
 أن النجش هو أن يزيد في السلعة
 لا يريد شراءها ليعتريه غيره ونحوه
 في الواضحة لابن حبيب وهكذا نقل
 ق كلام الموطأ وهو الذي يدل عليه
 كلام غير واحد من الأئمة ولا يخالف
 لهم الا ابن عرفة وحده ومن تبعه
 مقلدا له انظر الاصل

أيضا كلام الموطأ فهذان امامان جليلان ابن حبيب وابن يونس فهما الموطأ على مثل مال للمازري والاكثر وسعهما ق ولا يخالف اهما في ذلك الا ابن عرفة وحده ومن تبعه مقلد الله ولم يعترض أبو الوليد الباجي صرح بالشرح قول الموطأ أكثر من ثمنها ما المراد بالثمن وهل له محترز ولكن الذي يدل عليه كلامه أنه فهم منه ما فهمه ابن حبيب وابن يونس ومن تبعهما ومن تأمل كلامه في مواضع وجد ذلك كما قلناه وظهر له انه صريح في كلامه ويدل على ذلك أيضا انه لم ينبه على ان ما في الموطأ مخالف لما في الواضحة وغيرهما من كتب أهل المذهب ولورآه مخالفها ما أغفل ذلك كما هو عادته وهذا الذي صرح به هؤلاء الأئمة هو الذي يدل عليه كلام غيرهم لا يتابعهم بنحو ما قاله المازري كانه المذهب من غير ذكر خلاف لا عن الموطأ ولا عن غيره مع أن منهم من يعتني بنقل الاقوال الغريبة حتى التخريجات فكيف فهم ما لون ما في الموطأ مع انه من أجل ما عليه من كتب مذهبهم المعول وهو أصلها الاول وينقل عباراتهم يتضح لك ذلك قال في التفریع مانصه ولا يجوز النجش في البيع وهو أن يذل الرجل في السلعة ثمنا ليغتر بذلك غيره ولا رغبة له في شرائها اه منه بلفظه وقال في التلقين مانصه ومنه يبيع النجش وهو أن يزيد التاجر في ثمن السلعة ليغتر غيره لا الحاجة منه اليها اه منه بلفظه وقال المتبسطي في نهايته مانصه ولا يجوز النجش ان يبيع الله عليه وسلم عنه وهو أن يزيد التاجر في ثمن السلعة لا يريد لها لنفسه بل ليغتر غيره اه منها بلفظها وقال في الجواهر مانصه ويبيع النجش وهو ان يزيد في ثمن السلعة وهو غير راغب فيه ليغتر المشتري بالترغيب اه منها بلفظها وقال ابن الخاحب مانصه ومنه يبيع النجش وهو أن يزيد ليغتر اه ضيق قوله وهو أن يزيد ليغتر هو معنى تفسير ما لك في الموطأ اه منه بلفظه وقال في الارشاد مانصه والنجش وهو أن يزيد ليغتر غيره اه منه بلفظه وقال في الشامل مانصه وكبيع نجش بان يزيد ليغتر اه منه بلفظه أفيظن هؤلاء الأئمة وغيرهم كالامام أبي عبد الله المازري أن يجوز ما يتفسير النجش في مذهبهم عما ذكره فهمهم كلام امامهم في موطنه على خلاف ما جزموا به ولا ينبهون عليه معاذ الله أن يظن ذلك بهم وبه تعلم ما في كلام ابن عرفة ومن تبعه والله الموفق على أن تصريح ابن حبيب وابن يونس بعزوه ما للموطأ مثل ما قدمناه عن ذكرنا بكفي حجة على ابن عرفة ومن قلده وان لم يكن اهما موافق فكيف مع ما ذكرنا والله تعالى أعلم (فان فانت فالقيمة) قول ز وأما تقييد ابن عبد السلام بعالم تنقص عن الثمن الذي كان قبل النجش يعني ان ابن عبد السلام قيد لزوم القيمة بما اذا لم تنقص عن الثمن المذكور فان نقصت لزمه ذلك الثمن لا القيمة ومثال ذلك أن يعطى فيها عشرة مثلاً ثم زاد فيها شخص ليغتر غيره فبيعت لذلك الخمسة عشر مثلاً وقات السلعة يدمشترها فخير فاختار القيمة ففوتت بمائة مثلاً فانه يلزمه دفع العشرة عند ابن عبد السلام وظاهر كلامه سواء كان هو الذي أعطى العشرة أو لا أو غيره وسلم كلامه ابن عرفة في الصورة الاولى دون الثانية ونقل كلامه مب وسله ونصه ابن عرفة ان أرادوا الثمن الكائن قبل النجش كان من المشتري فحسن والا فلا اذ لا يلزم أحد ما التزمه

(فان فانت الخ) قول مب والا فلا اذ لا يلزم أحد الخ فيه نظر اذ التزام غيره قد سقط باباية البائع من البيع وعلى تسليم عدم سقوطه قلترم الاكثر ملتزم للاقل قطعاً فالحق ما لابن عبد السلام فتأمل والله أعلم

(وكبيع حاضر الخ) قول ز ولا

يبع حاضر حاضر الخ يرد كلام
الباجي الذي في مب وكلام ابن
رشد الذي في ق قلت وقول ز
خير مسلم الخ رواه أيضا الترمذي
وأبو داود والنسائي وهو عند الجمهور
مخصص لعموم أحاديث النصيحة
فالنصيحة واجبة الأهلان الخاص
يقضى على العام واختار البخاري
جوازها بغير أجر لانه نصيحة (وجاز
الشرا له) يخص كافي مب
بالنقد لان الشراء بسلعه يبيع لها
(كاخذها الخ) قول ز لافيا
للسافعي الخ فيه نظر إذا السافعي ممن
يدخل في قول ابن القاسم لم يختلف
أهل العلم الخ دخولا وأبوا وقول ز
وقد يفرق الخ بيني على ما قدمه
وفيه ما علمت (ولا يفسخ الخ) قول
ز عن ق الذي يظهر الخ ليس
هذا لفظ ق بل نقله بعبارة فيها
نظر راجعه وقول مب لكن يقيده
تفصيله الخ فيه نظر إذ كلام ابن
سراج في ق صريح في الإطلاق
قلت وكذا كلام خيتي الذي
في مب فلو قال المصنف وجازان
مرتين بمنزله ولها سوق أخذ محتاج
اليه وبه تعلم ما في قول ز بل الذي
في ق واعتمده ع الخ وقول
ز وكذا شراء الطعام وغيره من
السفن الخ زاد خيتي لان ذلك
هو منتهى سفرها اه وبقي من
اليومع المنهي عنها يبيع الرجل
على بيع أخيه أى في بيع المساومة
دون المزايدة وفي فسحه وعدمه
وفسحه ما لم يفت أقوال وهل يؤدب

غيره اه قلت فيه نظر ظاهر وان سلم مب أما أولا فلا التزام في الصورة الاولى لان
التزامه للعشرة أولا قد سقط بإبائية البائع من بيعه سلعته بها حسب ما في صدر البيوع
وأما ثانيا فعلى تسليم ذلك تسليم اجدليا لان سلم أنه لم يلتزم العشرة في الصورة الثانية بل
قد التزمها لان التزام خمسة عشر مثلا التزام بجميع اجزائها التي تركبت منها ومنها العشرة
فسقط عنه ما وقع به التحبس لانه التزمه على أن الغير أعطاه على صفة قتبين خلافا
وبقي ما عداه على الاصل لا تنفعا له السقوط فالقول ما قاله ابن عبد السلام في صورتين
ووجهه ظاهر دون مين والله أعلم (وكبيع حاضر لعمودي) قول ز ولا يبيع حاضر
لحاضر سلع عمودي يعرف سعرها بماضرة غير صحيح لان كلام ابن رشد الذي في ق وكلام
الباجي الذي نقله مب كل منهما صريح في رده (كاخذها في البلد بصفة) قول ز
لا فيا للسافعي أيضا إذا لم يتوقف على معرفة سلعة منع بيع الحاضر للبادي عنده فيه
نظر ظاهر لان علة ذلك عنده قد علمت من قوله قبل ابن القاسم لم يختلف أهل العلم في أن
المنهي عن بيع الحاضر للبادي انما هو لرفع المضارة فالسافعي رضى الله عنه من جملة
أهل العلم الذين حكى عنهم ما ذكر بل من أجلهم وقول ز وقد يفرق بان ما مر لم يكن
لساح البادي الخ هو مبني على ما تقدم له وقد علمت ما فيه (ولا يفسخ) قول ز قال ق
الذي يظهر الخ وافي تلقى كراء الدواب الخ ليس هذا لفظ ق بل نقله بالمعنى بعبارة فيها نظر
فراجعه متأملا (وجازان على كسنة أميال أخذ محتاج اليه) قول مب لكن يقيده
تقصيله فممن منزله خارج البلد ولا لسلعة سوق بما إذا كان على مسافة يمنع التلقا منها والا
فيجوز له الاخذ ولو للتجارة فيه نظر ظاهر إذ كيف يقبل ما في ق عن ابن سراج التقيده
بذلك وهو يقول ومن منزله خارج الحضرة قريبا أو بعيدا فليشتر ما مر به لقوته ولا يشترى
للتجارة الا في سوق تلك الساحة اه منه بلفظه فانظر قوله قريبا أو بعيدا تجددها
لما قلناه وبه أيضا تعلم ما في قول ز بل الذي في ق واعتمده ع الخ أن له الاخذ للتجارة
ولو عمله سوق الخ فان الذي في ق خلافه (تمه) وفي ق هنا ما نصه بق من البيوع
المنهي عنها يبيع الرجل على بيع أخيه وهل يفسخ ويؤدب فاعله قال ابن عرفة والمذهب
قصر هذا المنهي على بيع المساومة لا المزايدة اه وقد ذكر الخلاف في الفسخ الباجي في
المتقى والميتى وابن عرفة وغير واحد ذكر ابن عرفة الخلاف في التأديب هل يؤدب
مطلقا أو يقيده ذلك ونصه في فسحه ثلثها ما لم يفت لسماع بخنون غير قول ابن
القاسم ورواية ابن حبيب وأبي عمرو على الثاني روى ابن حبيب يعرضه على الاول بالثمن
زادت أو نقصت وسمع ابن القاسم يؤدب فأطلقه ابن رشد وقال الباجي لعنه يريد من
تكرر ذلك منه بعد الزجر وعلى العرض روى ابن حبيب ان أنفق فيها ما زادت به غرمه الاول
مع الثمن وان نقصت لم يحط من الثمن اه منه بلفظه وقوله وعلى العرض روى ابن حبيب
الخ أى عن مالك ومن لقي من أصحابه كفاي المتقى ونصه فرع فاذا قلنا بقول مالك
يعرضه على الاول فان كان الثاني أنفق عليها نفقة زادت له أعطاه النفقة مع الثمن فان
نقصت فان شاء أخذ المبيع ولا شيء له وان شامرك روى ابن حبيب عن مالك ومن لقي من

فاعله مطلقا أو يقيده أن يتكرر ذلك منه بعد الزجر خلاف

(١٩) رهوني (خامس)

وظاهر كلامهم حرمة السوم بعد المراكنة ولولم تبلغ السلعة قيمتها خلافا لابن عرفة قياسا على قول ابن العربي في النجش وقرن بان
البائع هنا سلم حقه في الزيادة بما كسبه (١٤٦) بخلاف مسئلة النجش على أن الغبن لا يقام به مطلقا على المشهور والأول

بشروط على ما به العمل انظر الاصل
قلت وأيضاً فإن ما لابن العربي
خلاف المذهب كما هو صريح قول
الابي والمذهب النهي عن النجش
وقال ابن العربي الذي عنده في
آخر ما مر عند خش وقيد ابن
عرفة حرمة السوم بما اذا لم يكن
كسب الاول حراما قياسا على
الخطبة وقوله الابي كما تقدم وهو
واضح والله أعلم قال ق وبقي
أيضاً من فروع هذا الفصل التسعير
نهي عنه رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما سئل فيه فقال ان الله هو
القابض والباسط والمغلي والمرخص
واني لا رجوع أن ألقى الله وليس
لاحد منكم عندي مظنة ظلمته
ايها في عرض ولا مال وقال ابن رشد
الجالب لا يسعر عليه اتفاقا واذا
كان التسعير لغيره فلا يكون الا اذا
كان الامام عدلا وراه مصلحة بعد
جمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء
عليه اه وانظر شرح العمل
الفاسي عند قوله

وجوزوا التسعير في الاسواق

لكن يرفق لذوي ارتفاق
(وانما ينتقل الخ) قول مب
لا يتوقف القبض على الحصاد الخ
منه في ز عند قوله الاتي والا
الثمار للجانحة وفيه نظر لتصریح
ابن عرفة وغيره بان سماع سحنون
المدكور مقابل للمشهور ومن أن
ضمنانه من بآئعه مطلقا حتى يحدد

أصحابه اه منه بلفظه وتقدم كلام عياض وأبي عمر عند قوله في النكاح وفسخ ان لم
بين وكلام أبي عمر فيقيدان الراجح هنا عدم النسخ فراجعوه والله أعلم * (تنبيه) * ظاهر
كلام المتقدمين والمتأخرين من أئمتنا انه يحرم السوم بعد المراكنة ولو كانت السلعة لم
تبلغ قيمتها أو كان مشتريها كسبه حرام وخالف في ذلك ابن عرفة نقله عنه تلميذه الابي معبرا
عنه بالشيخ على عادته فقال في شرح مسلم عند تكلمه على الحديث مانصه وتقدم
في النكاح أنه اذا كان الخاطب الاول فاسقا تجاوز الخطبة على خطبته وكان الشيخ يقول
وكذلك في السوم على السوم انه اذا كان كسب الاول حراما انه يجوز السوم على سومه
ويأتي في بيع النجش أن ابن العربي قال السلعة اذا لم تبلغ قيمتها جاز النجش فيها بل قال ان
فاعله يثبت على ذلك وكان الشيخ أيضا يقول وكذلك عندى أن السائم الاول اذا لم تبلغ
السلعة قيمتها جاز السوم على سومه قياسا على ما ذكره ابن العربي فقبل له الفرق هو ان
البائع في مسئلة السوم بما كسبه مسلم حقه في الزيادة بخلاف مسئلة النجش فلم يقبل الفرق
اه منه بلفظه قلت أما على القول بعدم القيام بالغبن مطلقا أو على ما به العمل ولم تتوفر
شروطه فلا يظهر هذا الذي قاله ابن عرفة مع وضوح الفرق الذي ذكره الابي فتأمل والله
أعلم (وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض) قول مب تنبيه لا يتوقف القبض على
الحصاد الخ ما ذكره في هذا التنبيه فحوله في ق وقد أتى ز نهذا بعينه فقها مسلم عند
قول المصنف في العيوب والاثار للجانحة وسلمه ق و مب هناك وفي ذلك كله نظر
لتصريح ابن عرفة وغيره بان سماع سحنون هذا خلافا للمشهور فانه ذكره هنا وقال عقبه
مانصه ابن رشد لانه اذا ابتاعه بعد يسه بئمن فامد دخل بالعقد في ضمانه اذ لا توفية فيه
على البائع لانه جازف كما لو اشتراه مشرا صحح ضمانه بالعقد لان حصاده عليه ولا جانحة فيه
فهو كصبرة جازفا قلت هذا يقتضي أن المذهب عنده في المبيع يباع فاسدا اذ لم يكن بيد
بائعه ولا توفية فيه انه من مستأه وظاهر قوله والروايات غير هذا السماع انه من بآئعه
وانما يتصور هذا على قول أشهب القائل ان التمكين كالقبض فتأمل ثم قال بعد كلام
مانصه ففي ضمان المبتاع المبيع فاسدا ولا توفية فيه بقبض ثمنه كتمكينه البائع من
قبضه أو بقبضه ثالثا لا يضمنه بحال ان قامت يئنة بآئعه بغير سببه ورابعها هذا ان
كان متفقا على حرمة وخامسها يضمنه بالعقد أن كان جازفا ولو كان بارض بآئعه
لا شوب والمشهور وسماع أبي زيد وقول سحنون وسماعه اه منه بلفظه ونبه عليه أيضا
في الجوائع وناقش ابن عبد السلام في قبول كلام ابن رشد ونصه وذكرا ابن عبد السلام
هنا سماع سحنون ابن القاسم فيمن ابتاع زراعا بعد طيبه وييسه بئمن فاسد وتلقى كلام
ابن رشد فيه بالقبول وقد تقدم الكلام عليه في حكم ضمان المبيع فتدكره اه منه
بلفظه وصرح القلشاني أيضا في شرح الرسالة بان سماع سحنون المذكور خلاف
المشهور ونحوه لابن ناجي في شرح المدونة فانه قال عند قولها في كتاب العيوب وكل يبيع

فاسد

انظر الاصل (وردا الخ) قلت قول ز أي رشيد عالم فلا رجوع له الخ هذا قول ابن سهل والراجح
خلافه انظر مب في الاستحقاق عند قوله والغلة لذى الشبهة

فاسد فضمان ما يحدث بالسلعة في سوق أو بدن من البائع حتى يقبضها المبتاع اه
 مانصه ظاهره كان البيع جرافا أم لا مكنه من القبض أو تقدمه الثمن أم لا وهو كذلك
 وأحد الأقوال الخمسة وقيل يضمن المشتري أمانة التمكن أو بدفعه الثمن قاله أشهب وقيل
 لا يضمنه بحال وإن قبضه إن قامت بينة بتلفه من غير سببه قاله ابن القاسم في سماع أبي زيد
 وقيل مثله إن كان متفقا على حرمة قاله سحنون حكاه المازري وقيل يضمنه بالعقد إن كان
 جرافا وإن كان يارض بانه روه سحنون عن ابن القاسم اه منه بلفظه * (تنبيه)
 كلام ق يوهم أن قول ابن القاسم في سماع سحنون هو في المدونة لقوله قال في المدونة
 ضمان ما فسد يبعه من أتى أو جني أو غرة لم يبدل صلاحها مصيبة مادامت في رؤس
 النخل من البائع حتى يحدثها المبتاع قال ابن القاسم ولو اشترى الزرع بعد ما طاب الخ
 فالمتبادر منه أن قوله قال ابن القاسم الخ من تمام كلام المدونة وليس كذلك ولذلك لما
 ذكر ابن يونس كلام المدونة قال متصلا به مانصه وفي سماع سحنون قال ابن القاسم
 في الرجل يشتري الزرع الخ وما كان ينبغي لق فله هذا مع أنه فعل نحوه في غير موضع
 وكلام المدونة الذي نقله ق هو في البيوع الفاسدة ولما ذكر ابن عرفة قال عقبه
 مانصه وفي الرد بالعيب منها كل بيع فاسد فضمان ما يحدث بالسلعة من سوق أو بدن
 من البائع حتى يقبضها المبتاع اه منه بلفظه وأشار بذلك إلى أن قولها الاول أو غرة
 لم يبدل صلاحها لا مفهوم له بدليل كلامه الثاني مع ظاهر الروايات في غيرها ولكونه
 لا مفهوم له اختصره أبو سعيد بما لا ايهام فيه ونصه وعر النخل في البيع الفاسد
 مصيبتها من البائع مادامت في رؤس النخل اه منه بلفظه وسلم ذلك ابن ناجي فقال
 بعده مانصه ما ذكره بين اه منه بلفظه (والاضمن قيمته) ذكر ح هنا في النزع
 الثاني قولين في أجرة المقومين هل هي على المتبايعين معا أو على البائع فقط وكلامه يفيد
 رجحان الاول وأغفل كلام ابن عرفة ونصه وأجرة تقويم المبيع إن افتقر اليه على
 المتبايعين معا لدخولهما في البيع مدخلا واحدا وحكي بعضهم على البائع وقيل على
 المبتاع والظاهر الاول ما لم يعلم أحدهما بعلم فساده فيكون عليه اه منه بلفظه
 على نقل شيخنا ج والله أعلم (وطول زمان حيوان) قول ز ولو آدميا يعني كالعبد
 والامة وبالحق عليهم ما والله أعلم لثلاثتهم أن طول الزمان فيهما كالشهرين ليس بفوت
 وانهم مخالفان لغيرهما من الحيوان كما خالفاه في باب الاجارة * (تنبيه) في ح هنا
 مانصه وسكت عن غير الحيوان وقال في الشامل واختلاف في فوت العقار بالطول ففيها
 يفوت به وفيها ليس السنتان والثلاث فوتا أصبح الا كعشرين سنة وحمل على الوفاق ثم
 قال ونحوه في ضح اه منه بلفظه وما نقله عن الشامل هو كذلك فيه وهو لفظه
 وكلام ضح الذي أشار اليه هو مانصه سكت المصنف عن الطول في غير الحيوان أما
 العقار فقال في البيان اختلاف قول ابن القاسم في طول الزمان هل هو فوت في الارضين
 والدور أم لا والقولان في المدونة في كتاب الشفعة نص في موضع منها أن طول الزمان
 فوت وفي موضع آخر أن السنتين والثلاث ليس بفوت فيسدل أن طول الزمان فوت ونقل

(والاضمن قيمته) واختلف في أجرة
 التقويم هل هي على البائع أو على
 المبتاع أو عليه مانصه وهو الاظهر
 ما لم يعلم أحدهما بفساده فتكون
 عليه قاله ابن عرفة (وطول زمان
 حيوان) وأما العقار فقال في الدر
 النثر مانصه وفي سماع أصبح من
 جامع البيوع من باع أرضا من رجل
 على أن يرد لها عليه متى جاءه الثمن
 قال ابن القاسم طول الزمان فيها ليس
 بفوت أصبح الا أن يطول بمثل
 عشرين سنة فان هذا لا بد أن
 يدخله التغير ابن رشد اختلف قول
 ابن القاسم فقال في موضع منها ليس
 بفوت وقال في موضع آخر السنتان
 والثلاث فيها ليس بفوت

اللغمي والمأزى ان مالكا وابن القاسم قال لا يقيمت ما الطول قالوا وقال أصبغ الآن
 يكون الطول كالعشرين سنة فان هذا لا بد أن يدخله التغيير في بعض الوجوه والبلاد
 وأشار المأزى الى أن ما ذكره أصبغ لا يخالف فيه والرواية المذكورة فيها أن مجرد
 الطول لا يثبت انما أطلقت على أن طول الزمان لم يغير عيناها اه منه بلفظه كذا في
 جميع ما وقعت عليه من نسخ ضح وهي عدة وكذا نقله جس و تو وهو موافق
 في المعنى لما عرفت اه ح ولما مر عن الشامل ولكنه مشكل لان قوله نص في موضع منها
 أن طول الزمان فوت الخ صريح في أن هذين الموضعين منها كل منهما يدل على أن طول
 الزمان فوت فلا يلام قوله أولا والقولان في المدونة والظاهر انه وقع تصحيف في نسخة
 المصنف من البيان فان ابن هلال نقله في الدر المنثور بما لا اشكال فيه ونصه وفي مماع
 أصبغ من جامع البيوع من باع أرضا من رجل على أن يرد هاء عليه متى جاء بالثمن قال
 ابن القاسم طول الزمان فيها ليس بفوت أصبغ الآن يطول بمثل عشرين سنة فان هذا
 لا بد أن يدخله التغيير ابن رشد اختلف ابن القاسم فقال في موضع منها ليس بفوت وقال في
 موضع آخر السقتان والثلاث فيها ليس بفوت فعليه يكون قول أصبغ هنا تفسير القول
 ابن القاسم ومما نقله والى هذا أشار المأزى رحمه الله وهو مقتضى قول ابن أبي زئتين
 في منتخب الاحكام يثبت الدور والارضين البيوع والهدم والغرس ولا يقيمتها الزرع
 ولا حواله الاسواق ولا طول الزمان الامثل العشرين سنة وحله اللغمي على الخلاف
 اه وهو يفيد ترجيح حمل قول أصبغ على الوفاق وكذا كلام ح
 هنا ويؤيده قول المأزى ما ذكره أصبغ لا يخالف فيه اه واقتصار
 صاحبي المنتخب والنوادر وابن المواز والمكناشي في مجالسه عليه
 وقد ألف تو في المسئلة

فعليه يكون قول أصبغ هنا تفسيراً
 لقول ابن القاسم ومما نقله والى
 هذا أشار المأزى رحمه الله تعالى
 وهو مقتضى قول ابن أبي زئتين في
 منتخب الاحكام يثبت الدور
 والارضين البيوع والهدم والغرس
 ولا يقيمتها الزرع ولا حواله الاسواق
 ولا طول الزمان الامثل العشرين
 سنة وحله اللغمي على الخلاف
 اه وهو يفيد ترجيح حمل قول
 أصبغ على الوفاق وكذا كلام ح
 هنا ويؤيده قول المأزى ما ذكره
 أصبغ لا يخالف فيه اه واقتصار
 صاحبي المنتخب والنوادر وابن
 المواز والمكناشي في مجالسه عليه
 وقد ألف تو في المسئلة

والغرس وبناء البيوت أو عطب الغرس وليس تغيير سوق الرباع قوتا ولا أعرف أن تغير البناء فوث أو طول المدة السنتين والثلاث أه منها بلفظها أبو الحسن قوله السنتين والثلاث مفهومه أن أكثر من ذلك فوت وهو نص في اختلاف المتبايعين فيما تقدم وقوله لا أعرف أن تغير البناء فوت فيقوم منها أن طول المسدة ليس بفوت وهو نص في كتاب الرهون فعلى هذا في الكتاب قولان وقبل أن ذلك قول واحد وإن الطول الذي في الرهون ما لم يطل جدا وهنا الطول الذي يتغير في مثله الرباع وتغير البناء هنا معناه الذي لا يخاف معه الهدم وما تقدم يخاف معه الهدم أه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل فاعلم أن المختص من الاشكال هو ما ذكرناه أو لامن دعوى التخصيف والله أعلم * (تميم) *
 اقتصار ح على ما قدمناه عنه يدل على أنه المذهب عنده ويؤيده أشياء منها ما تقدم من قول الامام المازري ما ذكره أصبغ لا يخالف فيه ومنها اقتصار صاحب المنتخب عليه وسيأتي مقتصر عليه غير معزوك أنه المذهب حسب ما مر في كلام ابن هلال ومنها اقتصار الشيخ أبي محمد عليه في نوادر مصر جابز ولا بن القاسم ونصه قال ابن القاسم ولا يفتيها طول الزمان وحوالة الاسواق وقال الامثل عشرين سنة فافوق ذلك فلا بد أن يتغير في بعض الوجوه أه منه بلفظه على نقل تو ومنها اقتصار ابن الموارز عليه كانه المذهب ولم يحل فيه خلافا كما نقله عنه ابن يونس ونصه وقال في كتاب محمد وطول الزمان مثل عشرين سنة ونحوها فيها أي الدور فوت أه منه بلفظه وقد قال المنبسطي محتجا لترجيح القول بأن لامرأة المفقود قبل البناء النفقة كالدخول بها مانصه وبه قال ابن الموارز ولم يذكر في ذلك اختلاف مع معرفته باختلاف أصحاب مالك أه انظر كلامه بتمامه ان شئت في ح عند قوله في الفقدان دامت نفقتها ومنها اقتصار المكناسي عليه في مجالسه مصر جابز أنه من قول ابن القاسم ونصها واختلاف بم فوت فقال مالك الغرس والبناء مما يقبها ويردان فيها إلى قيمتها يوم قبضها وقال ابن القاسم طول الزمان في ذلك عندى ليس بفوت الآن بطول جدا مثل العشرين سنة وما فوقها فقال ابن رشد هذا من ابن القاسم يدل على أنه يبيع فاسد مثل قول مالك في سماع أشهب خلاف قول عبد الملك ويحتمون أنه سلف جرفعا انظر سماع أصبغ من جامع البيوع أه منها بلفظها وكلام ابن هلال السابق أيضا يفي ذلك اذ لم يعزجل قول أصبغ على الخلاف اللغوي وحده مع تأخيرها ياه وان كان ابن عرفة عول على كلام اللغوي ونصه وفي رهنها وأما الدور والارضون فلا يفتيها حوالة الاسواق ولا طول زمان انما يفتيها الغرس والبناء والهدم بفعلك أو غيره ثم قال بعد كلام مانصه وفي لغو طول الزمان فيهما مطلقا وفوتهما بعشرين سنة نقلا اللغوي عن ابن القاسم مع مالك وأصبغ قائلا لا بد أن يدخلهما التغير في ذلك أه منه بلفظه وتبعه ابن ناجي مصر جابز شهر الاول فقال عند قولها السابق عن كتاب الشفعة مانصه ولا مفهوم لقوله السنتين والثلاث هذا هو المشهور وفي كتاب محمد وفوت في مثل العشرين سنة وقاله أصبغ أه منه بلفظه وقد وقع اضطراب وزاع شديد في هذه المسئلة بين تو وبعض معاصريه حتى ألف تو في ذلك

تأليف اسماء تحفة الاخوان بقوت يسع النيا بطول الزمان ووافقه عليه عن عاصره أئمة منهم مب انظر الاصل والله الموفق بمنه (واختار أنه خلاف) قلت هو مبني على فهم المازري وأما على رد ابن عرفة كما في مب فيتفق التخمى والمازري على أنه خلاف في شهادة عليه فلو قال واختار وقال انه في شهادة وقول مب وفهم بعضهم الخ هو ختي قائلا ولو فهم المصنف ما فهم ابن عرفة لقال واختار وقال انه خلاف اه وأما على اعتراض المغيلي فلو اقتصر على وبطول زمان حيوان كشهرو الله أعلم (لأقل) قلت قول مب ففائدة تقويم كل الخ أى لان ذلك لا يكون الا بعد معرفة قدر المغروس وقدر غيره معا على ما لعج و د أو بعد معرفة قدر المغروس وحده على ما للقبشي وس فتأمل ووقول مب غير أن قوله يقتضى الخ فيه نظر بل ما قاله عج صحيح اذ ليس في كلام د الا قيمته مفردا فيقتضى كما قال عج أنه يقاص بها من الثمن مع انه انما يقاص بكتاب المغروس من قيمة الجميع لا بقيمته مفردا وصواب د أن لو قال وقاص بثلت أو ربع قيمة الجميع من الثمن (تأويلان) قول مب بعد فسح الفساد الخ صوابه بعد رجوع الضمان اليه تأمله وقول ز عن ح الامضاء قياسا على العتق الخ قد صرح بترجيح الامضاء ابن مغيث وقبله ابن هشام انظر الاصل

تأليف اسماء تحفة الاخوان بقوت يسع النيا بطول الزمان قال فيه بعد أن يقال مانصه والحاصل ان في فوت ما يسع من العقار فاسدا بطول الزمان بمجرد قولين هما في المدونة في موضعين وانه في كون الموضعين خلافا أو وفاقا فحمل الموضع المذكور فيه الفوت على الطول جدا كالعشرين سنة والمذكور فيه عدمه على الطول لاجدا كالسنتين والثلاث كما هو لفظها تأويلان وان التأويل الثاني وهو تأويل الوفاق حتى تكون المدونة على قول واحد القوات بالطول جدا كالعشرين سنة وعدمه فيما دونها هو مذهب الموازية ونص النوارى عن ابن القاسم ولم يذكر ابن أبي زمين في المنتخب غيره وكذا ابن بشير وصاحب المجالس في ترجيح بسبب ذلك ويقوى ويكون اليه المصبر والفتوى ثم نقل ما قدمناه عن ابن ناجي وقال عقبه مانصه فهو في عهده كونه المشهور اه محمل الحاجة منه بلفظه ووافق على صحة ما قاله عن عاصره أئمة أجله منهم مب وتعبق بعضهم قوله ان تشهير ابن ناجي في عهده بما في المعين في يسع النيا الفاسد ونصه وفوت الاصول لا يكون الا بالبناء والهدم والغرس ونحو ذلك هذا هو المشهور من المذهب اه منه بلفظه قلت وفيه نظر لان صاحب المعين لم يصرح بان طول الزمان ليس بفوت ولم يتعرض لمقابل المشهور ما هو فيحتمل أن مقابل المشهور في كلامه هو فوتها بحالة الاسواق ونحوها ويكون طول الزمان جدا داخل في قوله ونحو ذلك كما يؤخذ من كلام ابن هرون فانه ذكر التشهير المذكور مع نصريحه بمقابله ونصه وفوت الاصول على المشهور بالبناء والهدم والغرس ونحو ذلك وقال أشهب وأصبغ يقيها حوالة الاسواق كالحيوان والعروض اه منه بلفظه ويؤيد ذلك أن كلامهما مختصران بآية الميسطي كما هو معلوم ونص النهاية وفوت الاصول لا يكون الا بالبناء والهدم والغرس ونحو ذلك هذا مذهب مالك وأصحابه الأشهب وأصبغ فانهم ما يقولان انه يقيها حوالة الاسواق كالعروض والحيوان سواء اه منه بلفظه وعلى هذا فهم ح والله أعلم كلام المعين لانه نقله بلفظه قبل عند قوله وكسيع ونسب وسله وجرم هنا بما في الشامل وغيره من فوتها بالطول ولم يمارض بينه وبين ما قدمه قريبا عن المعين فتأمل به بانصاف والله أعلم (تأويلان) قول مب لان البيع الصحيح وقع من البائع بعد فسح الفساد فيه نظر اذ لا فسح هنا وصوابه أن يقول وقع بعد رجوع الضمان اليه وسقوطه عن المشتري تأمله وقول ز عن ح والظاهر من القولين فيما اذا باعه مشتربه قبل قبضه الامضاء الخ زاد ح بعد ذلك يسير مانصه ففي كلام ابن يونس المتقدم وكلام ابى اسحق هذا أن البيع أو كدمن الهبة والصدقة وفيه ترجيح القول بنقض البيع اه قلت قد صرح بترجيحه ابن مغيث وقبله ابن هشام في المفيد ونصه وقال ابو بكر بن عبد الرحمن في الذي يشتري الهدى فاسدا ثم يبيعه وهو في يد باعه لم يقبضه المشتري ان ذلك ليس بفوت وحكامه عن ابن أبي زيد قال ابن مغيث الذي حكيه احسن من قول ابن أبي زيد ومن قال بقوله وبين ذلك ما قاله ابن القاسم عن مالك في كتاب الهبة والصدقة من المدونة وذلك أنه قال الصدقة فوت فأى فرق بين الصدقة والبيع والصدقة ليس فيها حرمة كحرمة العتق فتدبره اه منه بلفظه

(الان قصد الخ) قول مب لا معنى له الخ بل له معنى صحيح وذلك اذا كان المبيع بيد المشتري فباعه البائع فيمضي بيعه على القول به اذا لم يقصد الافاقته والله أعلم * (بيوع الآجال) * قول مب وقد يجاب الخ انما يدفع به ايراد مسئلتى القراض والشركة تأمله * قلت وقد حصل ح جواز البيع الى عشرين سنين وما أشبهها وفي جوازه للعشرين وكراهته دون فسخ قولها مع اختيار أصبغ وقول ابن القاسم ويفسخ في السبعين والستين وتوقف ابن القاسم في الثلاثين وقياس أصبغ على الصدق عدم الفسخ والله أعلم اه (ما كثر قصده الخ) * قلت قال ح ولا فرق بين أن يكون المتبايعان قصدا للممنوع وتحيل عليه بالخائز في الظاهر أو لم يقصدها وانما آل أمرهما الى ذلك قال في ضيق المتهم عليه في هذا الباب كالدخول عليه اه الا أن الداخل عليه آثم آكل للربا كما أخبر عائشة رضي الله عنها اه (في باع الخ) * قلت في (١٥١) شرح الرسالة للشيخ زروق عن الديباج أن الشارح سألني لما دخل بغداد

(الان قصد البيع الافاقته) قول مب لا معنى له فمأمله * قلت تأملناه فوجدناه له معنى صحيحا وذلك أن المبيع اذا كان بيد المشتري فباعه البائع فأنما يمضي بيعه على القول به اذا لم يقصد بذلك افاقته على المشتري أما اذا قصد ذلك فلا عبرة به ويصير كالعدم فان وقع به مفقوت بعد بيعه وقبل الحكم بفسخه وهو باق بيد المشتري فهو للمشتري فتأمل فانه حسن والله سبحانه أعلم

* (بيوع الآجال) *

قول مب وقد يجاب بان ككون البيع أولا باذن المشتري الخ هذا على تسليمه انما يدفع به ايراد مسئلتى القراض والشركة لا مسئلة شراء ورثة البائع تأمله (في باع لاجل) قول مب عن الشيخ المسناوى أما شراء بعينه فينبغي ادخاله هنا الخ فيه نظر لان ادخاله هنا موجب قصر المنع على ثلاث صور فقط وليس كذلك فالحق ما قاله طفي وقد قال في ضيق عند قول ابن الحاجب في باع سلعة تعرف بعينها الى أجل الخ مانصه واحتراز بقوله تعرف بعينها من المكيل والموزون فان له حكما يخصه وسيأتي اه منه بلفظه ولكونه له حكم يخصه قال ابن عمر في مانصه قال المازرى وغيره مضاطبه الغاء المبيع ثوبا كان او غيره بر جوعه لبائعه واعتباره ما خرج من اليد ولم يعد وما أخذ منه فان صح صحته او الا فلا وقوله ما ثوبا كان او غيره ان أراد او غيره من ذوات القيم فواضح وبه عبر ابن الحاجب وان أراد ما لم يسم بتم اه منه بلفظه وفي المقدمات مانصه وفي شراء الرجل السلعة التي باعها بئمن الى أجل من ابتاعها منه بئمن من جنس الثمن الذي باعها منه سبع وعشرون مسئلة ثم قال وسواء غاب على السلامة أو لم يغيب عليها لانها تعرف بعينها بعد الغيبة عليها وانما يفترق ذلك في الطعام والمكيل والموزون من العروض لان ذلك لا يعرف بعينه اذا غيب عليه فيتقرر ذلك فيما لا يعرف بعينه اذا غيب عليه

آلاف وغنائمة وفي كل اما أن ينسب البائع لنفسه أو لغيره موكلا له أو محجوره أو لابنه الصغير أو يشتريه له وكي له عالما أو غير عالم أو عبده المأذون له في التجارة لنفسه أو لسيده أو غير المأذون له أو فصول ثم يحجزه تلك عشرة تضرب فيما قبلها بمائة وأربعين ألفا وفي كل اما أن يكون الشراء من المشتري أو من ثالث اشترى بجلس واحد أو بجالس ولم يحصل قبض أو بعد القبض فهذه أربع تضرب في العدد المذكور الخارج مائة ألف واثنتان وتسعون ألفا فاذا اعتبرت صور تعجيل بعض الثمن وتأجيل بعضه المشار لها بقوله وكذلك لو أجل بعضه زيد ثلاثة أرباع هذا العدد ليقط ثلاثمائة من كل اثني عشر فتحصل ثلثمائة ألف وستة وثلاثون ألفا فان اعتبر الشراء بئمن وسلعة زادت الصور والله أعلم وقول مب عن مس فينبغي ادخاله هنا الخ فيه نظر لانه لو جب قصر المنع على ثلاث صور فقط وليس كذلك فالحق ما قاله طفي انظر الاصل

الى أربع وخمسين مسألة فذكرها مفصلة ثم قال ويعتبر الجائر منها من الفاسد
 بوجهين أحدهما أن يشتري منه أكثر مما باع من الطعام والثاني أن يشتري منه بأقل
 من الثمن الذي باع به الطعام فهذان الوجهان لا يجوزان نقداً ويجوزان مقاصةً أن كان لم
 يغلب على الطعام ولا يجوزان نقداً ولا مقاصةً أن كان غلب عليه اه محل الحاجة منها
 بلفظها ونقل ابن عرفة كلامها كله مختصراً (للدين بالدين) قول ز والمنع عند ابن
 القاسم ولا شبه الخ انظر كلام ابن رشد عند قوله في المقاصة تجوز المقاصة الخ لتعلم ما في
 هذا الكلام ولا تغتر به (والرداءة والجودة) قول م ب قال المسناوى والحق الجواز
 فيما **قلت** وكلام ح أيضاً يشيد أنه الصواب وكلام ابن يونس الذي في ق هنا شاهد
 لذلك والله أعلم (الآن أكثر المجل) قول ز ولكن مذهب المدونة المنع مطلقاً الخ
 ظاهره أنه صرح بالمنع في المدونة وليس كذلك بل هو ظاهره فقط لاطلاقها والمصنف حاد
 عن ظاهره أقصد الماشار إليه ابن الحاجب وصرح به ابن عبد السلام وتبعه في ضيق
 فقال عند قول ابن الحاجب ولو اشترى أحدهما بغير نصف الثمن الاول فقالوا يمنع مطلقاً
 مانصه مراد بغير النصف أن يكون الثمن الاول ذهباً والثاني فضة أو يكون الاول
 محمية والثاني يزيدية ثم قال وتبرأ المصنف من هذا بقوله فقالوا الاستشكاله لأن القياس
 على ما تقدم في البيع والصرف أن يجوز إذا كان المنقود أكثر من المؤجل جداً إلا أن
 التهمة فيه لا تتأثر فيما تقدم في قوله الآن **يكون** المجل أكثر من قيمة المتأخر جداً
 ولا فرق بين المستثنين ثم قال وقد صرح اللغمي به هنا فقال ينبغي الجواز حيث يكون الثمن
 المجل أكثر من الثمن المؤجل بأمرين اه محل الحاجة منه بلفظه وتعقب ابن عرفة
 كلام ابن عبد السلام فقال مانصه قلت يرد بان استرجاع كل المبيع يحقق كون المقابل
 للثمن المؤجل كل الثمن المدفوع بما ياف كونه أكثر منه جداً ينافي كونه مثله ولا علة فيه
 سواء واسترجاع بعضه هذا علة عرض وعين في عين مؤخره والكثرة لا تنافيها اه منه
 بل نظمه وكان شيخنا لا يرضى ما قاله ابن عرفة ويقول الظاهر ما قاله ابن عبد السلام وغيره
قلت لا يخفى في أن ما استظهره هو الظاهر واحتجاج أبي عبد الله بن عرفة رحمه الله فيه
 نظر إذ ليس هنا إلا مجرد التهمة على ذلك لأن ذلك محقق وقد صرح في المدونة وغيره بان
 الكثرة جداً تنفي التهمة على الصرف المؤخر فلان تنفيها هنا على اجتماع البيع والصرف
 أخرى لأن حرمة الصرف المؤخر ثابتة بالسنة واجتماع الصحابة في بعدهم من علماء الأمة
 وليس اجتماع البيع والصرف كذلك لأن منه الجائر اتفاقاً و ما حرم منه مختلف فيه حسبما
 مر فتأمل به يا ناصف (ولو اشترى بأقل لاجله ثم رضى بالتعجيل فقولان) سوى المصنف هنا بين
 القولين وأعقل ترجيح ابن يونس للمنع فإنه نسب الجواز لبعض شيوخه والمنع لبعض أصحابه
 وقال عقبه مانصه محمد بن يونس والصواب أنه لا يجوز ذلك كما ذكر صاحبنا وهو بين
 فاعلم اه منه بلفظه وقول م الظاهر ان الرضا بالتأخير لاجل هو المقاصة
 وتقدم انهما ان رضيا المقاصة الخ الذي تقدم انما هو اذا دخل على المقاصة أو سكت عنها

(للدين بالدين) قول ز والمنع عند
 ابن القاسم ولا شبه الخ انظر كلام
 ابن رشد في أول المقاصة لتعلم ما في
 هذا الكلام ولا تغتر به (والرداءة
 والجودة) قول م ب عن مس
 والحق الخ أى كما يفيد ح وق
قلت وقول ز حيث يمنع ما مجل
 فيه الأقل الخ صوابه فكما يمنع
 ما مجل فيه الأقل الخ ويحذف قوله
 وحيث جاز يجوز تأمله (الآن أكثر
 المجل) قول ز ولكن مذهب
 المدونة الخ أى مذهبها ظهوراً
 لاتصرحوا والمصنف حاد عن ظاهره
 قصد ما عالفه وماله مصنف هو
 الظاهر انظر الأصل (فقولان) صوب
 ابن يونس منهم المنع وقول م ب
 وتقدم انهما الخ الذي تقدم انما هو
 اذا دخل على المقاصة أو سكت عنها

واستوى الاجلان والامرات معاً متقيان هذا حين العقد فتأمل (وان أسلم فرسالخ) قول
 مب اللهم الآن يقال مراده الصور الاثنا عشرة المتقدمة في قوله في باع الخ وهو صحيح
 الخ فيه نظر ظاهر لان مقصود ز بقوله ولو اسلمت دمثله فقط انه اسلمت دمثله وأبراه من
 العشرة كلها واذا كان الامر كذلك فلا يخفى أنه لا يجوز ذلك الامع تعجيل الفرس وملسوى
 ذلك ممنوع لانه فسخ مافي الذمة في مؤخر وليس هذا هو المتقدم في قوله وان باع مقوماً قبله
 بغيره تأمله على أن تصورا لاثني عشرة هنا لا يصح الا بالنظر للقيمة وبالجملة فاقاله مب
 هنا رحمه الله سبق فلم يظهر عدم صحته بالبدية وكلام تو حسن ونصه انما هي
 صورة واحدة وكأنه يعنى بالصور كلها كان الفرس المسترد مثل قيمة الاثواب أو أقل أو
 أكثر لصور التاجيل لان التاجيل انما كان في الخمسة وأما الفرس فسترد نقداً على كل
 حال والامنع وكان فسخ دين في دين اه منه بلفظه ومانسبه ز من هذه العبارة
 المهمة لابي الحسن لم أجده فيه والله أعلم (منع مطلقاً الا في جنس الثمن للاجل) قول ز
 الآن يعجل أكثر من قيمة المتأخر جداً الخ سكت عنه تو ومب وكتب عليه شيخنا ج
 مانصه فيه نظراً لان الصرف هنا محقق فلا ترفعه كثرة المجل بخلاف ما سبق فان الصرف
 ليس بمحقق بل انهم عليه فقط وكثرة المجل تنفي التهمة وهذا في غاية الوضوح اه من
 خطه بلفظه وما قاله ظاهر (وصح أول من يبيع الا جال) نسب صحة الاول في الجواهر
 لابن القاسم وسحنون ومقابلة وأنهم ما يفسحان مع لابن الما جشون واقتصر المصنف
 على الاول لقول ابن بشار انه المشهور كافي وهو خلاف ما صححه ابن يونس فانه لما ذكر
 عن سحنون في المجموعة أنه يصح الاول زاد مانصه وقال غيره تفسخ البيعتان جميعاً الآن
 يصح أنهما لم يعمل على العينة انما وجدها باع فابتاعها بأقل من الثمن فهذه تفسخ البيع
 الثاني ويصح الاول محمد بن يونس وهذا أصح من قول سحنون اه محل الحاجة منه
 بلفظه (وهل مطلقاً وان كانت القيمة أقل خلافي) في كلام المصنف اشكال لانه جزم بصحة
 الاول اذ لم يقع فوات والاول في كلامه هنا مبني على أنهما يفسحان معاً عند عدم الفوات
 كما جزم بذلك ابن يونس ونصه وقال ابن عبدوس قال غيره واذ اشتراها بخمسة نقداً
 فماتت عنده فلا يرد عليه المشتري الاول الا خمسة محمد بن يونس وهذا على قوله اذا كانت
 قائمة تفسخ البيعتان جميعاً لان السلعة رجعت الى البائع الأول فاذا ردت اليه الخمسة التي
 دفع الى المشتري منه فقد انفسخت البيعتان جميعاً ولم يبق لاحد منهما على الآخر تباعة
 وقال ابن أبي زمنين في كتابه اذا فانت عندك نظراً الى قيمتها فذكر التفصيل الذي عند المصنف
 وقال مانصه وهكذا فسره ابن عبدوس عن ابن القاسم محمد بن يونس وهذا أيضاً جار
 على قوله اذا كانت قائمة قائماً يفسخ البيع الثاني لانه فيه وقع الفساد اه محل الحاجة
 منه بلفظه فعلى هذا اللائق بالمصنف رحمه الله أن يقتصر على القول الثاني ويحذف
 الاول كما اقتصر عليه ابن أبي زمنين وهو الذي نقله ابن عبدوس عن ابن القاسم وصححه ابن
 الحاجب وصرح بعضهم بأنه المشهور وهو قول سحنون وقد تقرران من المرحلات اتفاق
 والله أعلم

واستوى الاجلان والامرات معاً متقيان هذا حين العقد فتأمل (وان أسلم فرسالخ) قول
 مب اللهم الآن يقال مراده الصور الاثنا عشرة المتقدمة في قوله في باع الخ وهو صحيح
 الخ فيه نظر ظاهر لان مقصود ز بقوله ولو اسلمت دمثله فقط انه اسلمت دمثله وأبراه من
 العشرة كلها واذا كان الامر كذلك فلا يخفى أنه لا يجوز ذلك الامع تعجيل الفرس وملسوى
 ذلك ممنوع لانه فسخ مافي الذمة في مؤخر وليس هذا هو المتقدم في قوله وان باع مقوماً قبله
 بغيره تأمله على أن تصورا لاثني عشرة هنا لا يصح الا بالنظر للقيمة وبالجملة فاقاله مب
 هنا رحمه الله سبق فلم يظهر عدم صحته بالبدية وكلام تو حسن ونصه انما هي
 صورة واحدة وكأنه يعنى بالصور كلها كان الفرس المسترد مثل قيمة الاثواب أو أقل أو
 أكثر لصور التاجيل لان التاجيل انما كان في الخمسة وأما الفرس فسترد نقداً على كل
 حال والامنع وكان فسخ دين في دين اه منه بلفظه ومانسبه ز من هذه العبارة
 المهمة لابي الحسن لم أجده فيه والله أعلم (منع مطلقاً الا في جنس الثمن للاجل) قول ز
 الآن يعجل أكثر من قيمة المتأخر جداً الخ سكت عنه تو ومب وكتب عليه شيخنا ج
 مانصه فيه نظراً لان الصرف هنا محقق فلا ترفعه كثرة المجل بخلاف ما سبق فان الصرف
 ليس بمحقق بل انهم عليه فقط وكثرة المجل تنفي التهمة وهذا في غاية الوضوح اه من
 خطه بلفظه وما قاله ظاهر (وصح أول من يبيع الا جال) نسب صحة الاول في الجواهر
 لابن القاسم وسحنون ومقابلة وأنهم ما يفسحان مع لابن الما جشون واقتصر المصنف
 على الاول لقول ابن بشار انه المشهور كافي وهو خلاف ما صححه ابن يونس فانه لما ذكر
 عن سحنون في المجموعة أنه يصح الاول زاد مانصه وقال غيره تفسخ البيعتان جميعاً الآن
 يصح أنهما لم يعمل على العينة انما وجدها باع فابتاعها بأقل من الثمن فهذه تفسخ البيع
 الثاني ويصح الاول محمد بن يونس وهذا أصح من قول سحنون اه محل الحاجة منه
 بلفظه (وهل مطلقاً وان كانت القيمة أقل خلافي) في كلام المصنف اشكال لانه جزم بصحة
 الاول اذ لم يقع فوات والاول في كلامه هنا مبني على أنهما يفسحان معاً عند عدم الفوات
 كما جزم بذلك ابن يونس ونصه وقال ابن عبدوس قال غيره واذ اشتراها بخمسة نقداً
 فماتت عنده فلا يرد عليه المشتري الاول الا خمسة محمد بن يونس وهذا على قوله اذا كانت
 قائمة تفسخ البيعتان جميعاً لان السلعة رجعت الى البائع الأول فاذا ردت اليه الخمسة التي
 دفع الى المشتري منه فقد انفسخت البيعتان جميعاً ولم يبق لاحد منهما على الآخر تباعة
 وقال ابن أبي زمنين في كتابه اذا فانت عندك نظراً الى قيمتها فذكر التفصيل الذي عند المصنف
 وقال مانصه وهكذا فسره ابن عبدوس عن ابن القاسم محمد بن يونس وهذا أيضاً جار
 على قوله اذا كانت قائمة قائماً يفسخ البيع الثاني لانه فيه وقع الفساد اه محل الحاجة
 منه بلفظه فعلى هذا اللائق بالمصنف رحمه الله أن يقتصر على القول الثاني ويحذف
 الاول كما اقتصر عليه ابن أبي زمنين وهو الذي نقله ابن عبدوس عن ابن القاسم وصححه ابن
 الحاجب وصرح بعضهم بأنه المشهور وهو قول سحنون وقد تقرران من المرحلات اتفاق
 والله أعلم

(بيع العينة) قال مقيد عفا الله تعالى عنه وكان له قال طفي وتو عن ابن شاس فاهل العينة قوم علموا فساد سلف جبر
منفعة وما ينخرط في سلكه من الغرور والافتحياوا على جوارزه بان جعلوا سلعاً حتى يظهر فيه بصورة الحل ومقاصدهم التوصل الى
الحرام وقد قدمنا أن أصلنا حماية الذرائع وسحب أنذار التهم على سائر المتعاملين متى بدت مخالبها وأخفيت وأمكن القصد
اليها من المتعاملين وقد قال الاصحاب اذا كانت البيعتان أو الأولى منهما مالى إلى أجل اتهم في ذلك جميع الناس فان خرج ذلك إلى شئ
من المكروه فلا تجزؤه وان كانتا لنفسه فلا يتهم في الثانية إلا أهل العينة فقط وكذلك ان كانت الثانية هي المؤجلة وقيل بل يتهم في هذه
جميع الناس قال أصبغ وإذا كان أحدهما من أهل العينة فاعمل على أنه ما جميعاً من أهلها اه وقول مب وفي العينة
الحق خيتي وتو مانصه في العينة قال أصبغ حدثنا أشهب عن ابن لهيعة عن ابن عمر قال لقد كنا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم وما أحد أولى بديناره من أخيه المسلم ثم ذهب ذلك فكانت المواساة ثم ذهبت المواساة فكان السلف ثم ذهب الخ وفي
تكميل غ عن ابن عرفة عقب ما في حجب عنه مانصه وأخبرني بعض الثقات عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد اجازة قال
صح أبو الحسن القطان فيما نقله من كتاب الزهد لاجد بن حنبل عن ابن عمر قال أتى علينا زمان وما يرى أحد منا أنه أحق بالدينار
والدرهم من أخيه المسلم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا الناس تبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركو
الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلا فلا يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم اه وزاد خيتي وتو عن ابن رشد عقب قوله حديث
خير الخ مانصه وقول ابن مسعود ما من عام إلا والذي بعده مشر منه وان توثقوا الامن قيل أمرائكم اه وفي الجامع الصغير
مانصه لا يأتى عليكم عام ولا يوم الا والذي بعده مشر منه حتى تلقوا ربكم حم ح ن عن أنس اه قال المناوى وهذا فيما
يتعلق بالدين أو بحسب الغالب اه وحديث البيهقي الذي في مب ذكره أيضاً خيتي وتو لكن بلفظ اذا ضن الناس بالدينار
والدرهم واتبعوا أذناب البقر وتركو الجهاد (١٥٤) في سبيل الله وتبايعوا بالعينة أنزل الله عليهم اليلاء فلا الخ زاد خيتي

ابن القاسم وسخنون والله أعلم

(فصل) في بيع أهل العينة

وفي رواية أخرى اذا تبايعت بالعينة
وأخذتم أذناب البقر ورضيتم
بالزرع وتركتم الجهاد في سبيل الله
سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه عنكم

حتى ترجعوا إلى دينكم وقد قسم ابن رشد وعياض وغيرهما بيع العينة إلى جائز ومكروه وممنوع قال (والأظهر
في ضيق وهذا التقسيم قاله غير واحد وزاد عياض وجهار أربعاً مختلفاً فيه اه وقال غ في تكميله مانصه عياض العينة
على وجوه أربعة حرام وربا صراح ومكروه وجائز ومختلف فيه فالاول الذي هو ربا صراح أن يراوض الرجل الرجل على من
السلعة التي يساوم فيها البيعه مانصه إلى أجل ثم على ثمنها الذي يشتريها به منه بعد ذلك نقد أو يراوضه على ربح السلعة التي
يشتريها له من غيره فيقول انا اشتريها على أن تربحني فيها كذا أو العشرة كذا قال ابن حبيب هذا حرام قال وكذلك لو قال له
اشترها لي وأنا أربحك وان لم يسم ثمناً قال وذلك كله ربا ويفسخ هذا وليس فيه الرأس المال والثاني المكروه مثل الذي يقوله
اشتر سلعة كذا وأنا أربحك فيها واشترها منك من غير مراوضة ولا تسمية ربح ولا يصرح بذلك ولكن يعرض به قال ابن حبيب
فهذا يكره فان وقع مضى وكذا قال ابن نافع عن مالك الخ لا يبلغ به الفسخ قال فضل وهذا على قول ابن القاسم ويجب أن
يفسخ شراء الا وهو أن يقول له لا يحل لي أن أعطيك ثمانين في مائة ولكن هذه سلعة قيمتها ثمانون خذها بعمائة
والثالث الجائز وهو لم يتواعد على شئ ولا تراوض مع المشتري فيه كالرجل يقول للرجل عندك سلعة كذا فيقول لا فينقلب
عنه على غير مواعدة فيشتريها التاجر ثم يلقى صاحبه فيقول تلك السلعة عندي فهذا الجائز أن يبيعهما منه بما شاع من نقد وكال
ونحوه لمطرف عن مالك ما لم يكن عن مواعدة أو تعريض أو عادة قال وكذلك ما اشتراه الرجل لنفسه يعده لمن يشتريه منه بنقد
أو كالأول ولا يواعد في ذلك أحد اليشتريه منه ولا يبيعه له وكذلك الرجل يشتري السلعة لنفسه وحاجته ثم يدوله فيبيعه أو يبيع
دار سكنه ثم تشق عليه النقلة منها فيشتريها أو الجارية ثم تتبعها نفسه فهو لا ما استقالوا أو زادوا فيه فلا بأس به قاله لمطرف عن
مالك وذكر ابن مزين لو كان يشتري السلعة يريد بيعها ساعة يقبضها فلا خير فيه ولا ينظر إلى البائع كان من أهل العينة أم لا فيلحق
هذا الوجه الذي على هذه الصورة على قوله بالمكروه والرابع المختلف فيه ما اشتري لبائع بئنه بعضه مؤجل وبعضه معجل فظاهر

مسائل الكتاب والامهات جوازها الى آخر ما في مب وقال ابن جري في باب اليسوع الفاسدة من قوانينه مانصه النوع الثاني يسع العينة وهو أن يظهر افعل ما يجوز ليس وصلابه الى ما لا يجوز فيمنع للمتمسدة الذرائع خلافا لهما أي للشافعي وأبي حنيفة وهي ثلاثة أقسام الاول أن يقول رجل لا اشتري سلعة بكذا أو بآخر بحيث فيها كذا بمثل أن يقول اشتريها بعشرة وأعطيك فيها خمسة عشر الى أجل فان هذا يقول الى الرب بالان مذهب مالك أن يتظر ما يخرج من اليد وما دخل به وبلغى الوسائط فكان هذا الرجل أعطى الاخر عشرة دنانير وأخذ منه خمسة عشر دينارا الى أجل والسلعة واسطة مائة الثانية لوقال له اشتري سلعة وأنا بآخر بحيث فيها ولم يسم الثمن فهذا مكره وليس بحرام الثالث أن يطلب السلعة عنده فلا يجدها ثم يشتريها الاخر من غير أمره ويقول له قد اشتريت السلعة التي طلبت مني فاشترها مني ان شئت فيجوز أن يبيعها (١٥٥) منه نقدا ونسيئة بمثل ما اشتراها به أو أقل أو أكثر اه (سلعة) قلت هو

بالرفع نائب فاعل مطلوب على مذهب سيبويه ويجوز نصبه على قول الاخفش والكوفيين وكلمة منه نائب الفاعل حينئذ كما أشار الى ذلك ابن مالك بقوله

ولا ينوب بعض هذين أو وجد

في اللفظ مقبول به وقد يرد

(وكره خذ بمائة الخ) قول ز

فانظروا المنع الخ قال نو لوجه

للاستظهار والمسئلة منصوصة

لا بن رشد وقد نقل ذلك ح آخر

الفصل اه ونص ح ومن هذا

الياب مسئلة يقع عليها بعض الناس

وهي ممنوعة وذلك انه يدفع لبعض

الناس دراهم ويقول له اشتريها

سلعة على ذمتي فاذا اشتريتها ابتعتها

منك بربح لاجل ولا اشكال في

منع ذلك ثم ذكر ح نص العتيبة

وابن رشد عليها فانظره (والاظهر

والاصح الخ) قول ز وترك المصنف

(والاظهر والاصح لاجل) قول ز وترك المصنف قول ابن رشد في الاولى ان له جعل مثله بالغاما بلغ الخ انظر ما معناه فقد سكتوا عنه والظاهر أن مراده أن كلام المصنف يفيد انه ليس في المسئلة الا قولان مع انه ترك قول ابن رشد في الاولى ان له جعل مثله فيها بالغاما بلغ فان كان هذا مراده ففيه نظر من وجوه أحدها انه يقتضي ان ابن رشد قال ذلك من عند نفسه وليس كذلك بل نقله عن غيره ثانياً انه لا يتوجه الاعتراض على المصنف بتركه هذا القول وان ذكره ابن رشد لانه لم يذكره على انه الراجح ولا اختاره ولا يلزم المصنف أن يذكر في كل مسئلة ما ذكره غيره فيها من الاقوال كما هو واضح ثالثاً قوله وبه اعترض في ادليس في اعتراض من هذا الوجه فانظره متام لانهم اعترض في قوله والاصح بان الواو مقعقة ولم يبين وجه ذلك والذي يفهم منه أن ابن رشد هو الذي قال الاصح أنه لاجل له واختيار ابن رشد قد أشار له المصنف بقوله والاظهر فطف والاصح عليه يقتضي أن المصنف غير ابن رشد فلو حذف المصنف الواو سلم من ذلك واعتراضه هذا انما يتوجه اذا سلمنا انه لا مصلح لهذا القول غير ابن رشد وليس بمسلم بل أشار المصنف بقوله والاصح الى اختيار ابن زرقون كافي ح وغيره فكلام المصنف سالم على كل حال والله أعلم (وان لم يقل لي في الجواز والكره قولان) قول ز محلها حيث نقد المأمور بشرط الخ قال نو صوابه محلها حيث كانت البيعتان نقدا فان كانت احدهما لاجل فهي المسئلة قبلها وبعدها وليس في هذه هنا شرط نقد ولا تطوع به لانه حيث لم يقل لي فالأموار اشترى لنفسه اه محل الحاجة منه بالفظه وهو صواب وأما قول مب وهو يدل على أن محل القولين اذا نقد الآخر ففيه نظرا دلالة في كلام ضج على ما قاله ولا يعقل ذلك لان الأمر لم يقل لي فضلا عن أن يتقد فتأمله وقول ز ينبغي ان تكون له بالاثني عشر ان شاء في محل القولين وان شاء

قول ابن رشد الخ يظهر أن مراده أن كلام المصنف يفيد انه ليس في المسئلة الا قولان مع أن في الاولى قول ابن رشد المذكور وعليه ففيه نظر لانه يقتضي أن ابن رشد قال ذلك من عند نفسه وليس كذلك على أن ابن رشد لم ينقله على أنه الراجح ولا اختاره ولا يلزم المصنف أن يذكر في كل مسئلة ما فيها من الاقوال وليس في ح اعتراض على المصنف من هذا الوجه نعم اعترض عليه بان الواو في والاصح مقعقة وهو مبني على أن لا مصلح له الا ابن رشد وفيه نظر فان المصنف أشار به الى اختيار ابن زرقون كافي ح وغيره والله أعلم (قولان) قول ز محلها حيث نقد الخ صوابه محلها حيث كانت البيعتان نقدا والافهي المسئلة قبلها وبعدها وليس في هذه شرط نقد ولا تطوع به لان المأمور انما اشترى لنفسه وقول مب وهو يدل الخ فيه نظرا لانه ان عني أن له ذلك قبل أن يشتريها من المأمور فلا وجه لكونه أحق بها اجبر اعلی المأمور وان عني بعد شرائه اياها من المأمور فلا وجه لكونه يتركها اجبر اعلیه فتأمله

وقول ز في عينه صوابه في صيغته (وبخلاف اشتراخ) قول ز وهو يفيد أنه إذا عمل العشرة الخ خروج عن الموضوع لأنه حينئذ لم يكن الشرايا ثني عشر لاجل قاله نو وفيه نظر تأمل وقول ز وكذا إذا عملها للمأمور الخ ففهمه نو على أن مراده ثم يرجع الأمر على المأمور بالعشرة فاعترضه بانها ممنوعة للسلف بمنفعة لأن الأمر سلف المأمور عشرة على أن يتولى عنه الشرايو يحتمل أن مراد ز أنه لا يرجع (١٥٦) على المأمور أصلا وهو صحيح إلا أنه خروج عن الموضوع من يكون

ترك فيه نظر وإن سكتوا عنه لأنه ان عني أن له ذلك قبل أن يشترها من المأمور فلا وجه لكونه أحق بها جبرا عليه فتأمل وقول ز فيمكن الانشاء في عينه قال نو لا معنى لقوله في عينه فالصواب حذفه أو يقول فيمكن الانشاء في صيغته اه منه وهو واضح (وبخلاف اشتراها ثني عشر لاجل الخ) قول ز وهو يفيد أنه إذا عمل العشرة للبائع الأصلي لم يتنع قال نو مانصه إذا عمل العشرة للبائع الأصلي لم يكن الشرايا ثني عشر لاجل فخرجنا عن الموضوع اه وفيه نظر يظهر بادق تأمل - وقول ز وكذا إذا عملها للمأمور على أنه إذا جاء الاجل يدفع الأمر للبائع الأصلي الاثنى عشر يحتمل أن مراده ثم يرجع الأمر على المأمور بالعشرة التي دفعها له أولا وعلى هذا ففهمه نو فاعترضه بانها ممنوعة لما فيها من سلف جرتفعه لأن الأمر سلف المأمور عشرة على أن يتولى عنه الشرايا اه تأمله ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يرجع بها على المأمور أصلا وهذا وان سلم من المحذور المذكور لكنه خروج عن الموضوع من كون الشرايا الثاني بعشرة تأمل - وقول ز وأمان كان يدفع له الدرهمين فقط فالظاهر الجواز فيه ما مر من الاحتمالين والبحث في كل منهما (وله جعل مثله) قول ز زاد على الدرهمين الخ ليس للمأمور هنا درهمان حتى يتوهم أن يزيد عليهم ما جعل مثله أو ينقص فتأمل (قولان) قول ز ومفهوم قوله إذا فات الرتمع عدمه بانفاق القولين هذا هو المفهوم من نقل ح عن المقدمات ثم نقل عن البيان ما يفيد الخلاف في ذلك أيضا فانظره

* (فصل في الخيار) *

قول مب عن الوانغي فيما علقه عن ابن عتاب من أن مارواه يحنون وأصبغ الخ يوهم أن قوله من أن مارواه يحنون الخ من تمام كلام الوانغي وليس كذلك بل كلام الوانغي انتهى عند قوله ابن عتاب كذا في حاشيته وكذا في تكميل التيسيد عنها ثم قال متصلا به مانصه وأشار بقوله في التنيهات لم يتردد قوله في الكتاب أن اشتراط الرضا لفلان جائز وهو صحيح مذهبه وعلمت من كتاب ابن عتاب بخطه روى يحنون أن ابن القاسم كان يقول لا يجوز وهو من المخاطرة ثم رجع إلى هذا وقد روى أصبغ مثله عن ابن القاسم كأنه رأى الخيار لا أحد المتبايعين مستثناة من الغرر والمخاطرة فلا يتعدى إلى غيرهما وهو قول أحد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي اه منه بلفظه (وكيومر كويها)

الشيخ العلامة أبو العباس المقرئ في كتابه حسن الثنا في العقوب عن جني قال بعض أهل التحقيق أن أسماءهم قول هذه إذا كتبت وعلقت على الرأس أزال الصداع العارض له اه وقال بعضهم أن أسماءهم إذا علق على محمود يرى وإذا وضعت في حنطة لم يدخلها أسوس ولم تفسد اه وقول مب لما هو أراج عنده الخ حاصل ما ذكره أن الحديث امام نسوخ بدليل عمل أهل المدينة بخلافه وإما مجمل بينه عمل أهل المدينة والله أعلم (وكيومر كويها)

الشرايا الثاني بعشرة وقول ز وأمان كان يدفع له الدرهمين الخ فيه ما مر من الاحتمالين والبحث (وله جعل مثله) قول ز زاد على الدرهمين الخ ليس للمأمور هنا درهمان أصلا تأمله (قولان) قول ز باتفاق الخ هو المفهوم من نقل ح عن المقدمات ثم نقل عن البيان ما يفيد الخلاف في ذلك أيضا فانظره

* (بيع الخيار) *

قول مب فيما علقه عن ابن عتاب لعله سقط عقبه لفظه انتهى وانظرة أي لأن ما بعده ليس من كلام الوانغي وقد يرجع ابن القاسم إلى الجواز كما هو صحيح مذهب مالك ولم يتردد قوله في الكتاب فيه قاله عياض وقول مب فلا يتعدى إلى غيرهما أي كما هو قول أحد وبعض أصحاب الشافعي (انما الخيار) قلت قول مب فذهبهم عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة وعروة هو ابن الزبير وقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق وسعيد هو ابن المسيب وأبو بكر هو ابن عبد الرحمن وسليمان هو ابن يسار وخارجة هو ابن زيد بن ثابت قال

قول مب عن طفي وهو خلاف ما لعبد الحق وابن يونس الخ سلم اعتراض طفي وقال
 تو بعد أن ذكر الصور الثلاث التي ذكرها مب عن تقرير ز آخر ما نصه وهذا
 صحيح ولا ينافيه كلام عبد الحق ولا ابن يونس ولا ابن شاس واعتراض طفي على المؤلف
 بأن أمد الخيارات الدابة ثلاثة أيام لا يختلف وان قصد الـ **كوب** قال يوم راد عبد الحق
 اليوم في الـ **كوب** مع بقاء أمد الخيار إلى ثلاثة أيام اه غير ظاهر إذ قوله مع بقاء أمد
 الخيار إلى ثلاثة أيام إن أراد في صورة اختيار الـ **كوب** فقط فغير ظاهر وإن أراد في صورة
 اختيار الـ **كوب** وغيره وهي الثالثة التي زدناها فكلام المؤلف ومن معه فيها غير منافي
 لذلك والله أعلم اه منه بلفظه **قلت** وما قاله ظاهر وفيما قاله طفي ومن قلده نظير
 من وجهين أحدهما معزاه لابن يونس فإن الذي يفيد كلامه لمن تأمله وأنصف موافقته
 لما لابن عبد السلام والمصنف ومن وافقهما ونصه ومن المدونة قال مالك والدابة
 تركب اليوم وشبهه ولا بأس أن يحتج به سريها وقال ابن حبيب يجوز الخيار في الدابة
 اليومين والثلاثة كالثوب محمد بن يونس انما ذكر مالك اليوم في شرط ركوبها فاما على
 غير ذلك فلا فرق بينها وبين الثوب اه منه بلفظه فكلامه صريح في أن مالك يفرق
 بين الدابة لغير الـ **كوب** وبين الثوب وانما فرق بين الثوب وبينها إذا كان ذلك لركوبها وهذا
 هو عين ما لابن عبد السلام والمصنف ومن وافقهما اذ على ما فهمه طفي لا فرق بين الثوب
 وبين الدابة مطلقا فتأمل بانصاف وماله ولا هو الذي يفيد كلام اللغوي كما قاله طفي
 نفسه وقد سلم ابن عرفة كلام ابن عبد السلام اذ ناقشه في شيء آخر كما يأتي في كلامه ولم
 يناقشه في هذا ولذلك والله أعلم سلم المحققون من تلامذته كلام ابن عبد السلام واعتمدوه
 فقال العلامة الأبي في شرح مسلم ما نصه عياض وهو في الدابة تركب اليوم وشبهه
قلت واختلاف هل للمشتري الـ **كوب** بعقد الخيار وإن لم يشترطه وهو قول أبي عمران
 وأوليس له الـ **كوب** حتى يشترطه وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن ابن عبد السلام والأقرب
 أنه يختلف باختلاف ما يريده المشتري من اختبارها له فإن أراد اختبارها له في كثرة الأكل
 وقتها وغلاظتها ورخصه وسع له في الأجل أكثر فيجوز الثلاثة الأيام اه منه بلفظه
 وقال ابن ناجي في شرح الرسالة ما نصه وأما الدابة فإن كان اختبارها بـ **كوب**ها
 في المدونة اليوم وشبهه وإن كان اختبارها في كثرة الأكل وقتها وغلاظتها ورخصه
 فيوسع له في الأجل فيجوز الثلاثة الأيام قال عياض كذا في رواية شيوخه وكذا رواه ابن
 وضاح اه منه بلفظه وبهذا جزم في الشامل أيضا ونصه وكذلك ثلاثة في دابة الأبي
 ركوب فكيف اه منه بلفظه ثانيهما أن طفي ومن قلده معترفون بأن اختبار الدابة
 للركوب انما يكون في كالיום فإذا كان ذلك مسلما وفرضا ان المشتري انما اشترط الخيار
 لاختبار ركوبها فقط لا لمشورة في غيرها ولا لاختبار علقها ونحوه فلا شيء يجعل له الزائد
 على قدر اختبار الـ **كوب** وهل ذلك الاعبث فالحق ما قاله اللغوي وموافقوه وهو الذي
 يشهد له كلام المتقدمين والمتأخرين في التلقين ما نصه ولا حد في مدته الا قدر ما يختبر
 المبيع في مثله وذلك يختلف اه محل الحاجة منه بلفظه وفي المستفي في الدابة نفسها

ما قاله مب عن طفي فيه نظر
 أما أولا فإن الذي يفيد ابن يونس
 انما هو موافقة ما للغوي والمصنف
 ومن وافقهما وقد اعتمد غير واحد
 وأما ثانياً فإنه إذا كان اختبارها
 للركوب انما يكون في كالיום فلا شيء
 يجعل الزائد وهل هو الاعبث
 فالحق ما قاله اللغوي وموافقوه وهو
 الذي يشهد له كلام المتقدمين
 والمتأخرين

مانصه ولا يشترط من ذلك أكثر مما لا يحتاج اليه فانهم ابسرع التغير اليها اه منه
 بلفظه وفي المقدمات مانصه والخيار في المبيع في أصله غرر وانما جاوزته السنة لحاجة
 الناس الى ذلك ثم قال بعد كلام مانصه واذا كانت العلة في اجازة البيع على الخيار
 حاجة الناس الى المسورة فيه والى الاختيار فده قدر ما يختبر فيه المبيع اه منها
 بلفظها وفي النهاية لا يمتطي مانصه والخيار في المبيع في أصله غرر وانما جاوزته السنة
 لحاجة الناس الى ذلك لان البائع قد لا يختبر ما ابتاع فيحتاج أن يختبره اه منها بلفظها
 وقال عياض مانصه مشهور مذهب مالك أن لاحد له معلوم الا قدر ما يتروى فيه ويختبر
 فيه حال المبيع اه نقله الا في اكمال الاكلا وقال عقبه مانصه قلت ذكر الامام
 يعنى المازرى في كتابه الكبير أن الخيار رخصة مستثنى من بيع الغرر ولذلك قال الشافعي
 ما تقدم واذا كان مستثنى فالأظهر ما قال مالك في المشهور عنه وأنه لا يتعين أن يشترط فيه
 الا القدر الذي يختبر فيه حال المبيع وذلك يختلف باختلاف المبيع اه منه بلفظه وفي
 الارشاد مانصه ولا يتعين له مدة بل بحسب ما يختبر المبيع فيه اه منه بلفظه فهذه
 النصوص كلها صريحة في أن الخيار ان كان للاختبار فانهما يجوز منه ما كان الى مقدار ما
 يختبر فيه ذلك المبيع ونص المدونة وغيرها صريحة في أن اختبار الدابة للر كوب نحو اليوم
 وذلك شاهد على صحة ما قاله ابن عبد السلام وموافقوه وراذلا اعتراض طفي ومقلديه ولا أظن
 منصفاً يقف على هذه النصوص التي جلبناها ويتوقف في صحة ما قلناه والعلم كله لله
 وقد أشار جس الى رد اعتراض طفي فانظره وقد قرأ أبو علي كلام المصنف على ظاهره
 وسلمه والله أعلم * (تنبيه) قول الابي السابق هل للمشتري الر كوب بعبء الخيار وان
 لم يشترطه وهو قول أبي عمران ظاهره وان لم يجز العرف بذلك وتبع في ذلك ابن عبد السلام
 وقد رد ابن عرفة ذلك ونصه وقول ابن عبد السلام في ركوبهم المتبعة دون شرط قول أبي
 عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن خلاف قول عياض قول أبي بكر لا تركب الا بشرط
 لقولها ان شرط وقول أبي عمران تركب وان لم يشترط ان كان الر كوب عرفاً في اختبارها
 اه منه بلفظه (وفي كونه خلافاً تردد) قول مب الاثن بالمصنف أن يقول
 تأويلان سبقه اليه ز وسبقهما معا غ ومرادهم تأويلان بالخلاف والوافق وذلك
 لا يتأني أن تأويل الخلاف فيه وجهان وقول ز عن أبي عمران وعياض الخ يقتضي
 أن عياضاً قاله من عند نفسه وليس كذلك بل نقله عن غيره تأمل كلامه الذي عند مب
 وقول ز قال شيخنا اللقاني ان جرى عرف الخ غير صحيح اذ ليس عندنا شيء يتوقف بيعه
 بالخيار على جرى العادة بذلك وقد صرح في المدونة وغيرها بجواز بيع خضر الفواكه على
 الخيار فكيف بالطائر كالدجاج ونحوها (وهل ان تصد تأويلان) قول ز المعتمد
 منهما الاول صحيح موافق لقوله أولان عليه الا كثر وهو نحو قول ح فيظهر من كلامه
 في ضيق ترجيح التأويل الاول اه قلت وعليه اقتصر ابن يونس وقال ابن ناجي انه
 الجارى على المشهور قال وعزاه عبد الحق لبعض القرويين والمازرى للشيخ كلهم

وقد أشار نو وجس الى رد
 اعتراض طفي وقرأ أبو علي كلام
 المصنف على ظاهره وسلمه انظر
 الاصل والله أعلم (تردد) قول مب
 تأويلان أى بالوافق والخلاف وفيه
 وجهان وقول ز وعياض أى
 نقلا عن غيره كافي مب وقوله
 ان جرى عرف فيها الخ فيه نظر اذ
 ليس عندنا شيء يتوقف بيعه بالخيار
 على جرى العادة بذلك وقد صرح
 في المدونة وغيرها بجواز بيع خضر
 الفواكه على الخيار فكيف بالطائر
 (تأويلان) الرابع منهما الاول
 وعليه الاكثر كافي ز وعليه
 اقتصر ابن يونس وقال ابن ناجي انه
 الجارى على المشهور

من البرادعي الى أبي اسحق اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم مافي كلام مب من ايهام
تساويهم ما وقول ز حيث لم يتقدم الخ لا يحتاج اليه لانه موضوع الخلاف بين التأويلين
تأمله (أو مجهولة) قول مب عن بب انما ذكره المصنف الخ أحسن منه أن يقال
انما ذكرها لثلاثيهم جوازها مما يأتي من أن لمن اشترط مشورة فلان أن يستبد بالخيار
فيتوهم حينئذ أنه لا يضر ذلك فتأمله (أو غيبة على ما لا يعرف بعينه) قول ز واعترض
ح المصنف لم يصرح ح بالاعتراض على المصنف بل ذكر في أول كلامه ما يشهد
للمصنف ونصه هكذا قال سحنون في أول كتاب الخيار من المدونة ونصه لما ذكر
الخيار في القوا كه والخضر فقال من غير أن يغيب المبتاع على ما لا يعرف بعينه من مكيل أو
موزون فيصير تارة سلفا وتارة يبعاء ثم قال وذلك جائز فيما يعرف بعينه اه وظاهر ما ذكر
من التعليل في المدونة أنه يفسد البيع ونحوه لابن الحاجب وغيره اه ثم قال في التنبية
الاول مانصه ثم ما ذكره الشيخ من فساد البيع باشتراط الغيبة على ما لا يعرف بعينه
مخالفا لما قاله اللخمي ونقله عنه ابن عرفة وقبله ولم يحك خلافة اه فليس ما ذكره اللخمي
واقصر عليه ابن عرفة حجة على المصنف اذ يكفي المصنف شاهدا ما استشهد به ح
أولامع أن ح سلم أن تعليل المدونة يدل على فساد البيع واذا كان ذلك مسلما فكلام أهل
المذهب شاهدا للمصنف قال في المتقي مانصه فاما ما لا يعرف بعينه كالمكيل والموزون
والمعدود فان اشترط فيه خيار فلا يغيب المشتري على شيء منه قاله ابن القاسم وأشهب
لانه قد يغيب عليه فيرد غير ممكنه قال أشهب لانه يصير تارة سلفا ان رده وتارة يبعاء أبي
رده اه منه بلفظه ونحوه لابن يونس ويأتي نصه وفي الجواهر مانصه ولا يغيب
المبتاع على شيء مما لا يعرف بعينه من القوا كه وغيرها وقاله ابن القاسم وأشهب لانه يصير
تارة سلفا ان رده وتارة يبعاء أبي رده اه منها بلفظها ومما يدل على الفساد أيضا أن
شرط غيبة المشتري عليه ممنوع وذلك يدل على فساد ان وقع وكلام ضج يدل على أن
منع ذلك متفق عليه فانه قال عند قول ابن الحاجب ولا يغاب على ما لا يعرف بعينه لانه
يصير تارة يبعاء وتارة سلفا مانصه فان قيل هل يصدق قوله ولا يغاب على البائع كالمشتري
قبل ظاهره كذلك وقد نص في الموازية على امتناع غيبة البائع على ما لا يعرف بعينه قال
وليجز عنهما جميعا قال والتعليل المذكور حاصل ويقدر كأن المشتري التزمه وأسلمه
فيكون يبعاء ان لم يردده سلفا ان رده وأجاز بعض الشيوخ أن يبقى عنده قال لانه عين شيئه
اه فقوله في تعليل القول الثاني لانه عين شيئه يدل على الاتفاق في غيبة المشتري وقد جزم
أبو الحسن بمنع غيبة البائع وانما ذكر الخلاف في العلة فقال عند نص المدونة السابق
مانصه واختلف في علة تمنع البائع أن يغيب عليه هل الغرر لان المشتري لا يدري
ما يشتري هل الاول أو الثاني أو تارة يبعاء وتارة سلفا اذ كان المشتري التزمه وأسلمه
وكلا التأويلين ذكرهما الشيخ أبو محمد صالح اه من جامع الطرر اه منه بلفظه
وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه من أن الرابع ما عند المصنف قلنا وهذا كله على تسليم أن
اللخمي صرح بما نقله عنه ابن عرفة ونصه اللخمي فان غاب دونه أي الطبع لم يفسد

وكلام مب يوهم تساويهما
وليس كذلك وقول ز حيث لم
يتقدم الخ هو موضوع الخلاف
فلوحذفه ماضره ويشهد له أيضا
ان شرط الغيبة عليه ممنوع وهو
يدل على فساد ان وقع وكلام ضج
يدل على الاتفاق على المنع في غيبة
المشتري وجزم أبو الحسن بمنع
غيبة البائع على أن اللخمي لم يصرح
بما نقله عنه ابن عرفة (أو مجهولة)
قول مب وقال الشيخ أحمد الخ
أحسن منه أن يقال انما ذكرها
لثلاثيهم جوازها مما يأتي من أن
لمن اشترط مشورة فلان أن يستبد
بالخيار فتأمله (أو غيبة الخ) قول
ز واعترض ح المصنف الخ لم
يصرح ح بالاعتراض على
المصنف بل ذكر في أول كلامه
ما يشهد له وكذا كلام أهل المذهب
شاهد له انظر الاصل قلنا
وقول ز وذلك بتقدير أن المشتري
الخ ظاهر اذا كان الخيار للمشتري
فان كان للبائع قدرانه ألزمه
للمشتري فتأمله والله أعلم

(ورد في كالفند) قول مب ولم
أجده فيه الخ بل فيه ما يدل على
خلافه لأنه قال عن عياض عقب
نص التهذيب الذي في مب لأنه
عرف فيها والعرف كالشرط وعن
جامع الطرروان مضى له من الامد
مقدار ما يجوز فيه الخيار مثل تلك
الساعة وقفه السلطان فاما أخذ
أوترك اه وهو صريح في أنه لا يلزم
بمجرد انقضاء الامد فتأمل وحينئذ
فالصواب التسوية بين الامرين
وهو أيضا الذي يقبده كلام ابن
يونس والباجي والميتطي وغير
واحد قلنا وقول ز ولا بعد
ثلاثة الخ أي لا بعد الشروع في اليوم
الثالث على هذا يحمل ليوافق ما في
ح عن أبي الحسن والله أعلم
(وبشرط نقد) قول مب فليس
فساده خارجا الخ أي وان صرح
غ في تكميله بأنه خارج وعليه
أيضا جرى تو فتأمل والله أعلم
(وأرض لم يؤمن الخ) قلنا مثل
أبو الحسن للمأمونة أرض المطر
بأرض المغرب قال لان الغالب عليها
المطر اه (وجعل) قول مب
فهذه النقول تدل الخ هو ترجيح لما
للمصنف ونحوه لابي علي وجنح
في الاصل الى تأييد اعتراض ق
انظره قلنا وقول ز ومثله
المصنف في جعل لا خيار فيه الخ
فيه ان يجعل كله بالخيار كما يأتي
في قول المصنف ولكل ما الفسخ
ولزمنا الجاعل بالشروع

البيع بشرطه ويجوز طوعا اه هكذا نقله ح ثم نقل عبارة اللغوى وليس فيه
تصريح بما عزمه ابن عرفة مع أن ح سلمه وقد راجعت كلامي اللغوى وابن عرفة في
أصله ما فوجدتهما كما نقل ح عنهما وقد نقل جس كلام ح وقال عقبه ما نصه
وليس في كلام اللغوى الذي نقله ابن عرفة عنه فأنه أعلم اه منه بلفظه وهو كما قال
فعلى هذا الاشكال في كلام المصنف بحال * (تنبيه) * ما ذكره ح من أن ما نقله
عن المدونة هو من كلام مخنون ونحوه لابن عرفة وهو ظاهر كلام أبي سعيد لكنه خلاف
ما صرح به ابن يونس نقله عن المدونة ونصه قال مخنون قال أشهب ومن غير أن
يغيب المتاع على ما لا يعرف بعينه من مكيل أو موزون فيصير نارة سلفا ونارة بيعا اه
منه بلفظه وتقدم مثله للباجي والله أعلم (ورد في كالفند) قول مب وعزاه
الشبرخيتي لابي الحسن ولم أجده فيه مثله لتو قلنا ولم أجده أيضا لابي الحسن بل فيه
ما يدل على خلافه ونصه قوله ومن ابتاع شيئا بالخيار ولم يضرب له أجل جاز البيع وجعل
له من الامد ما ينبغي في مثل تلك الساعة عياض لأنه عرف فيها والعرف كالشرط صح منه
قال في جامع الطرروان مضى له من الامد مقدار ما يجوز فيه الخيار مثل تلك الساعة وقفه
السلطان فاما أخذ أوترك اه محل الحاجة منه بلفظه والدليل منه لما قلناه من
وجهين أحدهما قوله عن عياض لأنه عرف والعرف كالشرط فهو يقيد التسوية
بينهما ومثله ما عزمه لابي يونس ونصه مخد بن يونس يريد أنه عرف فيها والعرف
كالشرط اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي أيضا وسلمه ثانياً ما قوله عن جامع الطرروان
مضى له من الامد الخ فان قوله وقفه القاضى الخ صريح في أنه لا يلزم بمجرد انقضاء الامد
وقد نقل ابن ناجي عنه مثله وقبله ونصه قال المغربي في قوله جعل له من الامد يريد الا
أن يكون قدم مضى من الامد بعد عقد البيع ما يختبر به تلك الساعة فلا يضرب له أجل
ويوقف حينئذ من له الخيار فيرد أو يختار اه منه بلفظه وبه تعلم عدم صحة ما عزمه
الشبرخيتي لابي الحسن وان الصواب التسوية بين الامرين وهو أيضا الذي يقبده كلام
الباجي والميتطي وغير واحد والله أعلم (وبشرط نقد) قول مب بحث فيه بأن شرط
السلف يوجب خلافاً في نفس الثمن لأنه يكسبه جهلا فليس فساد خارجا عن الماهية اه
سلم هذا البحث ورده تو ونصه قول ز والفرق الخ ما ذكره من الفرق واضح ومثله في
ح عن ضج أيضا والبحث فيه من الدعوى وسوا الفهم والله أعلم اه قلنا صرح
غ في تكميله بأن شرط السلف خلافاً خارجا عن الماهية وأشار الى ما يؤيده قال عند قول
المدونة في يوع الأجل الآن يسقط مشروط السلف بشرطه ما نصه الفرق بينه وبين
ساعة وخبر أن الخلل في مسئلة السلف خارج عن الماهية وفي كتاب المحاقلة من كتاب كرا
الدور ما يشهد لهذا وقت في بداية المجتهد ونهاية المقتصد للعقيد على سؤال ابن مكى عنها
اسمعيل القاضي اه منه بلفظه (وجعل) قول مب فهذه الانتقال تدل على جواز
التطوع الخ هذا ترجيح منه لما قاله المصنف ونحوه لابي علي قال في حاشية التحفة ما نصه
واعترض ق على المصنف بكلام ابن يونس غير صواب بل المذهب هو ما في المختصر

وقد بينا ذلك في المحل المذكور وفي كتاب الجعل اه والذي له هنا أنه ذكر اعتراض ق
وقال عقبه وكان رحمه الله لم يقف على قول الباغي في منتقامه مانصه ومن شرط الجعل
الى آخر ما نقله عنه مب ثم أحال على ما يأتي له عند قوله في باب الجعل ولا تقدم شرط ونقل
هنا كلام ابن يونس بتمامه واستدل لصحة ما قاله المصنف بكلام ابن ناجي والفا كهاني
والمبسطي الذي عند مب هنا وبكلام ابن فتوح والنوادر والمقدمات ونصه وقال
ابن فتوح في حق الأبارمانصه ولا يجوز اشتراط النقد في الجعل هذا لفظه وهو كلام
ابن الحاجب وقال في النوادر قال مالك لا يصلح الاجل في الجعل ولا في المقاطعة ولا النقد
في الجعل وإذا ضرب في الجعل أجل خرج الى حد الاجارة فلا يصلح الايمان صلح به الاجارة
اه وعبارة المقدمات ومن شروط صحة المجاعة أن يكون الجعل معلوما وأن لا يتقد الخ
وهذا منه بالفظه وعبارة عياض في تنبيهاته هي قوله مانصه الجعل رخصة وأصل منفرد
لا يقاس عليه وهو أن يجعل للرجل أجرة معلوما ولا يتقد اياه الخ وهو في المقدمات وقد
تقدم وهو الذي في ابن عمر اه منه بالفظه قلت الاستدلال بكلام الباغي ظاهر لانه
أني بكلام ابن حبيب كأنه تفسير للمذهب ولم يحك خلافه لكن ذلك بمجرد لا يرد كلام ابن
يونس وأما كلام المبسطي وابن فتوح فليدبر بصريح في رد ما قاله ابن يونس ومن تبعه لان
دلالة كلامه على ما للمصنف انما هي بالمقهوم وأما بكلام ابن ناجي والفا كهاني فلا
يخفى ما فيه اذ قول ابن ناجي وقال بعض المغاربة الخ لا يخفى انه ليس في ذلك ترجيح لهذا
القول على مانق له عن ابن يونس بل ربما يقيد كلامه العكس لتصديره بما لابن يونس
وبين قائله وكذا كلام الفا كهاني لمن تأمله وأنصف وأما بكلام النوادر والمقدمات
والتنبيهات وابن عمر فلا وجه له لان ظواهرها شاهد على ابن يونس وقد قال أبو علي نفسه بعد
نقل كلامهم مانصه وكلام النوادر وما أشبهه ليس هو ظاهرا في تحريم النقد مطلقا
لانهم كثيرا ما يقولون لا يجوز النقد في كذا ويريدون به اذا كان مشروطا اه محل
الحاجة منه فتأمل كلامه هذا مع استدلاله بكلامهم أولا ولهذا لم يذكرهم في آخر
كلامه اذ قال فالتطوع بالنقد في الجعل جائز وهو مذهب المدونة وصرح به ابن فتوح
والمبسطي والرجراجي وابن الحاجب وشرح الرسالة وغيرهم اه محل الحاجة منه ولا
يخفى عليه ما في قوله وهو مذهب المدونة من المصادرة لان ابن يونس فسر المدونة بما قاله
وكذا لا يخفى ما في قوله وصرح به ابن فتوح والمبسطي الخ مع ما رأيت من كلامهم مع أن
أبا علي ومب اغفلا كلام ابن عرفة وهو شاهد لى فانه قال في كتاب الاجارة مانصه
قال أي اللغمي ولا يجوز شرط نقد عوضه ويختلف في الطوع به قال أشهب لا خيره
لما كان العامل بالخيار فيصير كابتداء أخذ منافع عن دين وقيل لا يكون كذلك الا بعوده
بعد تركه قلت مانقله عن أشهب هو المعروف من المذهب حسبا تقدم في الخيار منع
الطوع بالنقد في أربع مسائل منها الكراء عن خيار وماتله عن غيره هو أصل أشهب
لا جازته أخذ منافع عن دين اه منه بالفظه وقد نقل أبو الحسن كلام ابن يونس وسأله
وأبو علي نفسه معترف بذلك وذلك أيضا يؤيد اعتراض ق والله أعلم (تنبيه) * مب

(الحرز) قول ز بجاء مكسورة فيه نظرا إذا الحزب بالكسر المكان الذي يحز فيه وما يتعلق على الصبي وليس بمراد هنا وإنما المراد الفعل أي المصدر فهو بالفتح لأنه مصدر حرز (١٦٣) المتعدى ولذلك لم يذكر في القاموس مصدره على عادته انظره قلت

وهذا الحكم الذي ذكره المصنف جازي كل ما لا يقضي فيه بالخلف كالصبيين والفرسين كافي غ (وأجبر تأخر) قلت قول ز لاستيفائه كافي غ الخ لم يذكر غ ذلك وإنما الظاهر منه ما لت انظره (ورضى مشتري الخ) قول ز وأجاب بأنه تصور الخ قلت لفظ الايلاد وقع في عبارة النحوي وكلامه ضريح في أنه في خيار التروى انظر نضيه في ح وجواب ت يراد أيضا بأنه ان اطع على حملها بين الرضا بتلذذه بها بالجل فلوا سقط الايلاد لكان صوابا تأمله وقول ز ولو أمضى البائع له البيع الخ فيه نظر بالنسبة للعق وان كان ما ذكره كله أصلا للنحوي ونقله ح والله أعلم (أو ودجها) من باب وعد كما في المصباح قال والتشديد مبالغة اه (ولا بيع مشتر الخ) قول مب ومقتضاه الكراهة الخ صرح ابن ناجي بأن المراد التحريم وقول مب فلونقض البيع الى قوله فلا فائدة في نقضه لو حلت الرواية على ما بعد من الخيار لسقط البحث من أصله كما يأتي له عن ضح وقول مب والحق في الجواب الخ مثله لابن ناجي وقال الباجي هذه المسئلة مخالفة للمساائل المتقدمة لان هذه البائع ينكر الرضا ويريد الرد وفي سائر المسائل البائع يدعي رضاه بالبيع ويمنع الرضا بالبيع ويمنع الرد لانه لا غرض في شيء منها للبائع والله أعلم ولو كان يدعي عليه الرضا بالبيع للزمه ذلك في ذلك ابلغ اه وهو حسن

وان تبع أباع في الاعتراض على ق من جهة النقل فقد خالفه من جهة المعنى لان مب سلم ما علل به ابن يونس لقوله هو الظاهر من الضابط الآتي فيما يمنع فيه النقد مطلقا اه وأبو علي لم يسلم ذلك بل قال مانصه وابن يونس إنما عقد على تعجيله المذكور وهو غير بين لان قوله فسخ دينه فيما لا يتجمله كالوآجره الخ لا يظهر فاقته في الاجارة كلما خدم الاجر شيئا فاقاله شيء من المنقود تطوعا فهو فسخ دين في منافع وأما البحث على الآتي فليس الناقد قابضا لشيء من البحث اذ لا شيء للمجوعول له المنقود له الا بتمام العمل وقد لا يجد العبد أصلا وأما فسخ الدين في الدين فهو فسخ شيء في شيء يأخذه الفاسخ على كل حال لولا المانع الشرعي ولا كذلك في الجعل اه منه بلفظه وفيه نظرفان ما علل به ابن يونس تقدم نقله عن أشهب وسلمة النحوي وابن عرفة وقوله وأما البحث على الآتي فليس الناقد قابضا الخ غير مسلم فان الباحث على الآتي اذا وجدته ودفعه لم يره الناقد واستحق ما جعله له على ذلك إنما أخذ العوض على فعله منذ شرع في ذلك الى أن وصله ليديره ولا يتوقف منه في ان فعله لم يكن دفعة واحدة بل شيئا فشيئا وكونه لا عوض له ان لم يأت به شيء آخر فتأمله بالنصاف والله أعلم (الحرز زرع) قول ز بجاء مكسورة فيه نظرا بل هي مفتوحة لأنه مصدر حرز المتعدى فقياسه الفتح ولذلك لم يذكر في القاموس مصدره على عادته فقال مانصه وحرزه حفظه أو هو ابدال والاصل حرسه وكفرح كثر ورعه اه منه بلفظه وأما الحرز بالكسر فله معنى آخر في القاموس مانصه والحرز بالكسر العوذة والموضع الحصين وهذا حرز حرز اه منه بلفظه وقسر العوذة في بابها بالرقية ونحوه في الصحاح ونصه الحرز الموضع الحصين يقال هذا حرز حرز ويسمى التعويذ حرزا اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه الحرز المكان الذي يحفظ فيه والجمع احرار مثل جل وأعمال ويقال حرز حرز للتأكيذ كما يقال حصن حصن حصين اه منه بلفظه (أو ودجها) فعل ماض مخفف ويجوز تشديده في المصباح مانصه ودجت الدابة ودجها من باب وعد فسدتها في ودجها وودجها بالتثنية مبالغة اه منه بلفظه (ولا بيع مشتر) قول مب ومقتضاه الكراهة الخ صرح ابن ناجي بأن المراد التحريم ونصه لا ينبغي على التحريم اه منه بلفظه (فهو يصدق أنه اختار بين) قول مب عن ابن يونس لان بيع المبتاع لا يسقط خياره الخ هو ظاهر ان كان أمدا لخيار لم ينفذ ولو حلت الرواية على أن أمدا لخيار قد انقضى لسقط البحث المذكور من أصله وهذا هو الجواب الذي ذكره مب آخر اعن ضح وقول مب والحق في الجواب الخ عن الاشكال الخ نحوه لتو ومثله لابن ناجي في شرح المدونة قلت اغفلوا تزيق أبي الوليد الباجي وهو حسن ونصه وهذه المسئلة مخالفة للمساائل المتقدمة لان هذه المسئلة البائع ينكر الرضا ويريد الرد وفي سائر المسائل البائع يدعي رضاه بالبيع ويمنع الرد لانه لا غرض في شيء منها للبائع والله أعلم ولو كان يدعي عليه الرضا بالبيع للزمه ذلك

لانه

في شيء منها للبائع ولو كان يدعي عليه الرضا بالبيع للزمه ذلك لانه قد قال ان الرضا ثبت عليه بالمساومة والبيع

لانه قد قال ان الرضا ثبت عليه بالمساومة والبيع في ذلك ابلغ اه منه بلفظه (والغريم
أحاط دينه) قول ز وفلس ولو بالمعنى الاعم الخ قال تو هذا غير ظاهر لان احاطة
الدين انما تمنع من التبرعات كما سيأتى واذا كان له أن يبيع ويشتري كان له أن يرد أو يعضى
حتى يحكم عليه الحاكم ويمنع من التصرف المالى وحينئذ فيجب أن تفرض المسئلة في
الموت كما في النقل اه محل الحاجة منه بلفظه قلت ما ذكره من أن المسئلة في النقل
مفروضة في الموت هو كذلك فان كل من ذكر المسئلة ممن وقفنا على كلامه كالمدونة
وشراحها وابن يونس واللخمي وابن عرفة وغيرهم فرضوها في الموت وأما قوله لان احاطة
الدين انما تمنع من التبرعات الخ فان عنى احاطة الدين من غير قيام الغرماء فصحيح ولكن هذا
لا يرد على ز لانه أخرجه بالقيده وهو قوله وفلس ولو بالمعنى الاعم الخ وقد ذكر محترضا هذا
القيده عند قوله ولا كلام لو ارث فانظره متاملا هناك وان عنى مع قيام الغرماء وهو مراد
ز بقوله ولو بالمعنى الاعم ففيه نظر ظاهر لان ذلك مانع من التصرف المالى كما يأتى له
ولغيره فلا يجتمع ز الامن جهة جملة المسئلة على خلاف ما فرضها عليه الأئمة وأما
الفقه فجارى على القواعد وقول مب هذا الفرق غير ظاهر لان الغريم لو لم يرد للثمن الخ
يفتضى أن هذا لا يرد على الفرق الذى ذكره عن ابن عرفة عن الشيخ وانه مغاير فى المعنى
للفرق الذى ذكره ز وليس كذلك فهما بل ما نقله ابن عرفة عن أبي محمد هو عين
ما ذكره ز فى المعنى فجارى على هذا يرد على الآخر والدليل على أنهم مساواة فى المعنى
أن هذا الفرق الذى ذكره ز هو الذى نسبته ابن يونس وابن ناجي للشيخ أبي محمد نفسه
ونص ابن يونس وحكى عن أبي محمد أن الغرماء اذا اختاروا والاخذ انما يجوز ذلك لهم
اذا كان ما طلع من فضل فلم يمت بقضى به دينه وان كان نقه ان فعلى الغرماء
بخلاف المفلس يؤدّون عنه الثمن هذا ما كان من فضل أو نقص فلمفلس وعليه
والفرق بينهما ان الثمن لازم للمفلس والذى استأجر بخيار لم يلزمه عن الابمشية الغرماء
فلم يجب أن يدخلوا على الورثة ضررا اه منه بلفظه ونص ابن ناجي قال أبو محمد فى الغرماء
اذا اختاروا الاخذ انما ذلك اذا كان فضل فلم يمت والنقص على الغرماء بخلاف المفلس
ما كان من نقص أو عيب فلمفلس وعليه والفرق أن الثمن لازم للمفلس والذى استأجر
بخيار لم يلزمه عنه الابمشية الغرماء اه منه بلفظه فجارى على هذا يرد على ما لابن عرفة
عن الشيخ وجواب ذلك الايراد أن قوله كان يحتمل الخ لا يقدح فى الفرق المذكور اذ ليس
هذا الاحتمال براج ولا له مؤيد والاحتمال الآخر مؤيد بان الثمن كان لازما للمفلس
بفعله والاصل استصحابه والله أعلم وقول ز وان اختلف الاوصياء نظر الحاكم كذا فى
المدونة وغيرها لأن فيها الوصيان وقول مب هذا ليس على اطلاقه قال ابن عرفة وفيها
لواختلاف وصيان مشتر كان رد السلطان أحدهما الاوصياء المستقلان أو أحدهما
مع كبير كوارئين اه هو كلام ابن عرفة بلفظه ولم أجده فى المدونة على اختصار أبي
سعيد ولا على اختصار ابن يونس التفصيل المذكور ولم يذكره اللخمي أيضا ولا غيره ممن
وقفت عليه لكن قال أبو الحسن فى شرح المدونة ما نصه قوله وان كان الورثة كلهم

(والغريم الخ) قول ز وفلس الخ
مخالف لفرض الأئمة المسئلة فى
الموت وان كان الفقه الذى ذكره
جاريا على القواعد خلافا لتو
انظر الاصل وقول مب لان
الغريم لو لم يؤد الخ هذا وارد على
الفسق الذى ذكره عن ابن عرفة
أيضا على انه فى المعنى عين فرق ز
الذى نسبته ابن يونس وابن ناجي
للشيخ أيضا فتأمله ويجاب بان قوله
كان يحتمل الخ غير قادح فى الفرق
المذكور لانه غير راجع والله
مؤيد والاحتمال الآخر مؤيد
بالاستصحاب والله أعلم وقول
ز وان اختلف الاوصياء الخ هذا
الفرع الذى قبله فى المدونة كما فى ح

وقول مب عن ابن عرفة
والمستقلان الخ أي بان يكون كل
واحد وصيا على جهة فزيدوصي
على اثنين مثلاً وعمرووصي
على اثنين آخرين وأما ان كان كل
واحد منهم - ما وصيا على جميع
الاولاد مستقلاً فلا يتصور حينئذ
تبعيض المبيع الذي هو سبب
القياس والاستحسان ومقتضى
القواعد حينئذ أنه ان اتحد زمن
فعلم - ما أوجه - ل السابق نظر
السلطان وان علم السابق عمل
بمقتضى فعله حتى ثبت ما وجب
رده كسائر تصرفاتهم - ما فتأمل
والله أعلم (وما يوجب للعبد الخ) قول
مب وظاهر ضيق وابن ناجي يعني
في شرح الرسالة لكن موضوع
كلامه اذا شرطه للعبد دليل عزوه
مقابل المعروف للغمي اذ ذلك هو
محل اختياره وبديل تصريجه
بالتفصيل في شرح المدونة وهو
أعنى التفصيل الذي صرح به غير
واحد من الأئمة فهو الحق أي كما
يأتي لمب في فصل تناول وقول
مب وهو قول أشهب الخ هو أيضاً
روايته عن مالك وبه أخذ ابن وهب
وابن عبد الحكم وقول مب
وهو قول مالك الخ هو قول أشهب
أيضا وروى أصبغ وأبو زيد عن ابن
القاسم ان كان ذلك بحضرة البيع
وقربه فهو جائز والام يحجز كذا في
المنقي وضيق

أصغر ولهم وصيان فاجتمع عليه من ردأ واجاز توجه الاجتهاد من غير محاباة فهو
جائز فان اختلفا نظر في ذلك السلطان فيمضي قول أصوب - ما قال الشيخ انما قال ينظر
السلطان لان النظر مجعول للوصيين جميعا فليس لاحدهما ان يستبد بالنظر اذ ليس
ذلك بنياية كاملة انما هي نصف نياية اه منه بلفظه فتعليقه المذكور يفيد التقيد
بغير المستقلين فهو موافق لما لابن عرفة من هذه الجهة لكنه لم يتعرض لمفهوم هذا
التعليل كما تعرض له ابن عرفة من أن اختلفا - ما اذ ذلك كوارثين وما فهمه منه مب
من أن مراده بقوله كوارثين أنه يجزى في ذلك القياس والاستحسان لا اشكال أنه مفاد
كلامه لكن لم يبين مب ما المراد بالمستقلين اللذين يكون اختلافهم - ما اختلف
وارثين فان الاستقلال في موضوع كلام المدونة وعوان الورثة كلهم أصغر له صورتان
احدهما ان يكون كل واحد من الوصيين وصيا على جميع الاولاد مستقلاً بان نص
الموصى على أن لكل واحد منهم ما التصرف منفردا وبمقتضى ما بينهما أن يكون كل واحد
وصيا على جهة فزيدوصي على اثنين مثلاً من أولاد الميت وعمرووصي على اثنين آخرين
مثلاً والظاهر بل المتعين أن هذه هي مراد ابن عرفة اذ فيها يأتي ما ذكره وأما الاولى فلا يأتي
فيها ذلك لان الاخذ فيهما من الوصيين آخذ لجميعهم والرادع عن جميعهم فلا يتصور فيها
تبعيض المبيع الذي هو سبب القياس والاستحسان كما في اختلاف الورثة كما يظهر بأدنى
تأمل لكل منصف فالحكم في هذه على مقتضى القواعد أنه ان اتحد زمن فعلهما نظر
السلطان وكذا ان جهل السابق وان علم السابق منهم ما عمل بمقتضى فعله حتى ثبت
ما وجب رده كسائر تصرفاتهم ما تأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم (الا أن يستثنى ماله) قول
مب وظاهر ضيق وابن ناجي وغيرهما الجواز مطلقا الخ فيه نظر من وجهين أحدهما
أن كلام ابن ناجي الذي ذكره هو له في شرح الرسالة ومحملة اذا استثناء للعبد دليل عزوه
مقابل المعروف للمذهب لاختيار اللغمي اذ ذلك هو محل اختيار اللغمي كما ستعرفه من
كلامه الا أن شاء الله وبديل كلامه في شرح المدونة ونصه قوله ومن اشترى عبدا
واستثنى ماله الخ يريد اذا استثناء للعبد لنفسه ولو استثناء لنفسه لم يحجز الاما يجوز بيعه
به لنص ابن رشد بذلك وعزاء ابن يونس لجماعة البغداديين وظاهره سواء كان معلوما أو
مجهولا وسواء كان أكثر من غنمه أم لا لانه نفع له وهو نص ابن حبيب حكاه ابن يونس
واختار اللغمي ان كانا عيين منعه ورجحه شيخنا أبو مهدي عيسى بن أحمد الغبري لأن كل
عاقل يفرق بين عبد عمله وبدونه والله أعلم وبه التوفيق اه منه بلفظه من آخر كتاب
الغرر ناهيها أن قوله وغيرهما يقتضي أن أهل المذهب أو جلهم يسوون بين استثناءه
للعبد واستثناءه للسيد غير ابن رشد وابن يونس وأبي الحسن وليس كذلك وينقله كلام
الأئمة يتضح لك الحق قال في المنقي عند قول الموطأ الامر بالجمع عليه عندنا أن للمبتاع
اشتراط مال العبد الخ بعد أن ذكر ما في سماع أصبغ مائنه وقوله نقدا أو ديناً وعرضا
يعلم أو لا يعلم وان كان للعبد مال أكثر مما اشترى به يرد ان اشتراط المبتاع هذا المال
لا يفسد العقد بان يكون المال المشترط عينا أكثر مما اشترى به من العين أو يكون ديناً

مؤجلا فيشترى بالدين أو بالنقد أو يكون المشتري من المال مجهولا عند المتبايعين أو
 أحدهما لأن ما اشترط من ذلك ليس بعوض في البيع فيؤثر فيه الفساد بشئ مما ذكرنا
 لأن المبتاع لم يشترطه لنفسه وانما اشترط بقاءه على ملك العبد فليس بعوض في البيع اهـ
 منه بلفظه وقال النخعي في آخر كتاب الغرر مانصه ومن المدونة قال مالك فيمن اشترى
 عبدا واستثنى ماله والمال دنانير ودرهم وعروض يثنى إلى أجل جاز قال ابن حبيب يجوز
 وإن كان المال عينا معلوما أو مجهولا وإن كان أكثر من ثمنه لأنه لا حصه للمال من الثمن
 وقال ابن القاسم في كتاب الجوائح يزاد في الثمن لأجله وكذا في كتاب محمد وقال في العبد
 يرهنه سيده ثم يحنى جناية ويسلمه سيده ثم يفتديه المرتين بغير إذن سيده أنه يباع بماله
 ويقض الثمن فإن اب المال دخل معه فيه الغرماء وهو أحسن لأن ذلك معلوم أن بيعه
 بماله أكثر مما يباع به ولو كان بغير مال ولا يرى أن يجوز بيعه إلا به - مد معرفة ماله وإن كان
 ماله عينا اشترى بالعروض ولم يشتر بالعين نقد أو لا إلى أجل ثم قال وكل هذا إذا اشتراه بماله
 فإن قال أشترى به وماله لم يجز إلا به - مد المعرفة بالمال وقتله وكثرته وجنسه فإن كان المال
 عينا أو فيه عين لم يشتره بالعين قولوا واحدا إلا أنه إذا قال أشترى به وماله فقد اشترى الشئين
 جميعا العبد والمال وصار المال منتزعا وإن كان في المال أمة لم يجز للعبد أن يصيبها وإن قال
 أشترى به بماله جاز للعبد أن يصيبها اهـ منه بلفظه وقال المازري في المعلم مانصه ويجوز
 عندنا أن يشترط المشتري وإن كان عينا والثمن عين وكأنه لا حصه له من الثمن فلا يدخله
 الربا وهو بذاعلى أنه شرطه للعبد وأبقاه على ملكه فكان له لم يملك عينا دفع عوضها عينا أخرى
 ولو اشترطه لنفسه ما جاز لتحقيق الربا حينئذ وصار كمن اشترى سلعة ونهبها بذهب وذلك
 لا يجوز اهـ منه بلفظه وفي طرر ابن عات مانصه قال ابن محرز رحمه الله في كتاب
 الصلاة من تبصرته انما لم يجعل للمال العبد قسط من الثمن لأن المعاوضة لم تكن عليه
 وانما اشترط بقاءه في ملك العبد والعبد يملكه دون سيده ولذلك جاز شراؤه وإن كان المال
 عينا بعين مثله لما كان غير مشتري اهـ منها بلفظها وقال ابن عرفة مانصه والمذهب
 جواز استثناء مبتاع عبد ماله في العقد ولو كان هو وثنه عينين واختار النخعي منعه أن
 كانا عينين ثم قال وسمع أصبغ ابن القاسم لو قال أبيعك عبدي هذا وله مائة دينار أو فيكها لم
 يحل ابن رشد أن سمي البائع مال العبد لم يجز اشتراطه في الصفقة كذا كنت أقول وأقول
 الآن جائز أن يستثنيه ولو كان عينا وبماه والثمن عين ولو كان لأجل لأنه لا عبد إلا باستئنه
 وهو بين من قوله في الموطن الأمر المجمع عليه عندنا أن للمبتاع اشتراط مال العبد دينارا أو
 عرضا لأن ماله لازم كاه فيه على سيده والعبد يستحل فرج جاريته بملكه أياها وإن عتق تبعه
 ماله ابن رشد لو استثنى مشتري العبد ماله لنفسه لم يجز إلا بما يجوز بيعه به وقوله في الرواية لم
 يحل لأن قوله أوفيكها ظاهر في أنه استثنى ماله لنفسه ولو قال أوفيكها مالا له أو أوفيكها أياه جاز
 ولو قال أشترى منك العبد وماله لم يجز إلا بما يجوز بيعه به ولو قال أشترى به بماله أو أشترى به
 وأستثنى عليك ماله جاز مطلقا اهـ محل الحاجة منه بلفظه ونحوه للقلشاني في شرح
 الرسالة فانظره وقال ابن سلون مانصه وفي تفسير ابن مزين أن البيع فاسد إذا اشترى

الارض واشترط معلومها ومجهولها بخلاف ما اذا اشترط معلوم مال العبد ومجهوله
 لان مال العبد انما يشترطه المشتري للعبد اه منه بلفظه وقال الابن في شرح مسلم
 مانصه وانما يجوز ان يشترطه للعبد اذا لخصه له من الثمن فلا يدخل فيه ربوا واما ان
 اشترطه المشتري لنفسه فلا يجوز لانه سلعة وذهب بذهب اه منه بلفظه وبذلك كله
 يظهر لك صحة ما قلناه والله اعلم وقول مب وذكري ضيح أول البيوع الخلاف في
 اشتراء المال وحده بعد اشتراء العبد الخ كلامه يوهم انه اقتصر في ضيح على القولين
 وعلى عزوهم المذكر فقط وليس كذلك بل يحصل ما فيه هو الذي في المتن ونصه فروى
 أشهب عن مالك أن ذلك جائز به أخذ ابن وهب وأشهب وابن عبد الحكم وروى عن
 مالك وأشهب أن ذلك جائز به أخذ ابن القاسم عن رواية عيسى عنه قال ابن القاسم وان
 كان ماله عينا فاشتراه بعين وأما ان كان عرضا فليس فيه كلام وروى أصبغ وأبو زيد عن
 ابن القاسم ان كان ذلك بمحضرة البيع وقربه فهو أمر جائز والام يجوز اه منه بلفظه
 وما جزم به من أن الثالث خلاف اليه رجوع ابن رشد كافي ابن عرفة ونصه وفي جواز شراء
 مال العبد بعد شرائه كشرائه معه بالثأب القرب لابن رشد عن عيسى عن ابن القاسم ورواية
 أشهب وأصبغ عن ابن القاسم مع عيسى قال ورجعت عن جعل الثالث مفسر الأولين
 وأن الخلاف في القرب لا البعد الى كونه الاقوال ثلاثة اه منه بلفظه (فرع) *
 قال في المتن بعد ما قدمناه عنه مانصه في المبسوط أن معنى القرب أن لا يدخل
 المال زيادة ولا نقص وأما ان دخله نقص أو زيادة فقد بعدد وامتنع الخاقه بالعقد والله
 أعلم اه منه بلفظه (الأن يظهر كذبه) قول ز أو ضياعها بمحضرة فلان الخ ظاهره
 ولو كان فلان غير عدل وانظر هل هو كذلك أو لا بد من كونه عدلا كقوله في الاقرار أو شهد
 فلان غير العدل والله أعلم (أو يغاب عليه الابينة) قول ز اذا تقبل بينته المعارضة
 لظهور كذبه الخ ما ذكره من الخلاف بين تقرير الشارح وبعض الشراح وبين ما لت
 لم يبين هل ظهور كذبه كان بدعواه الموت بموضع كذا فلم يظهر هناك ذلك أو ظهوره بدعواه
 انها ماتت أول النهار فشهدت بينة انها ماتت عند آخر النهار والحكم يختلف في الوجه
 الاول الظاهر قبول بينته انشهادة أهل الموضع انهم لم يروا هناك شيئا شهادة على نفي فلا
 تعارض بينته وأما الوجه الثاني فلا يظهر فيه ما أفاده كلام الشارح ولا ما أفاده كلام قت
 على ما زعمه بل ذلك من تعارض البيتين بلا اشكال فيصار الى الترجيح فان اتى المرح
 رجح الى الاصل فيحلف المشتري هذا هو الجارى على القواعد لا ما ذكره والله أعلم
 (كنيانه) قول ز وحلف على ذلك عند ابن القاسم الخ غير صحيح لان المنصوص لابن
 القاسم خلافه كافي ق ومثله لابن عرفة ونصه ولو ضاع عند المشتري فللعنى عن ابن
 القاسم بغرم الثمن ولو كان أقل من قيمته دون عين ان كان الخيار له والاقبعية ان تسكن
 غرمها أشهب ان كان الخيار للمبتاع غرم الاقل منهما فان كان الثمن فبدون عين وان كان
 القيمة فبعد عين وان كان للبائع غرم الاكثر منه مادون عين قلت وقاله المازري والظاهر
 ان كانت القيمة أكثر فبعد عينه ان قال البائع لا مضى ولم يحل ابن محرز غير قول أشهب

وما جزم به من ان الثالث خلاف
 اليه رجوع ابن رشد كافي ابن عرفة
 وحينئذ فالاقوال ثلاثة ومعنى
 القرب كافي المتن عن المبسوط أن
 لا يدخل المال زيادة ولا نقص والا
 فقد بعدد وامتنع الخاقه بالعقد والله
 أعلم (الأن يظهر كذبه) قول ز
 بمحضرة فلان الخ ظاهره ولو كان
 غير عدل ٥ قلت والظاهر انه
 كذلك بخلاف قوله في الاقرار أو
 شهد فلان غير العدل والله أعلم
 (أو يغاب عليه الخ) قول ز
 اذا تقبل بينته المعارضة الخ بل
 الظاهر قبوله في صورة دعواه الموت
 بموضع كذا فلم تشاهد أى لان من
 أثبت مقدم وأنه من التمارض في
 صورة دعوى الموت أمس مثلا
 فتشهد بینه ان ماتت عند اليوم
 فان وجد مرجح والارجح الى
 الاصل فيحلف المشتري والله أعلم
 (كنيانه) قول ز وحلف على
 ذلك عند ابن القاسم الخ فيه نظر
 فان المنصوص لابن القاسم كافي
 ق وابن عرفة خلافه انظر الاصل

(قله أخذ الحناية أو الثمن) قول ز

فأخيار للمبتاع الخ أي إذا اختار
البائع الامضاء وأما إذا ردد وطلب
الأرض فلا كلام للمشتري هذا
الذي يفيد كلام ابن عرفة انظره
في ح (فزعم تلف اثنين) قول
مب عن ابن عرفة والدانير لم يجب
له أحدهما الخ فيه نظير بل قد وجب
له أحدهما لا بعينه هذا موضوع
كلام المدونة عند غير واحد ومنهم
مب لقوله عقب كلام ابن يونس
أي لأنه قبضها على وجه الإلزام مع
أن ما ذكره بعده عن ابن عرفة وقبله
مناقض له فاعتراض الشيوخ
متوجه وجواب ابن عرفة ساقط
وكلام مب متدافع والله أعلم
وقول ز ويحلف المتهم الخ قال
أبو علي كذا في أبي الحسن ولا أراه
يصح بل يحلف المتهم وغيره لأنه
قبض لحق نفسه اه وهو حسن
الا أن حلف المتهم ليس كحلف غيره
كما تقدم لز وقول ز فان ادعى
عليه الدافع الخ هو كلام عج الا
ان ز أحق فيه قوله من حين
القبض وادعى الأخذ أنه أخذ
واحد والصواب إسقاطه فان
أراد به صورة ما إذا ادعى الدافع أن
القبض على الوجه الأول والقبض
أنه على الوجه الثاني فلم يف بهامع
ان القول فيها للدافع لان الانسان
مصدق في كيفية خروج ماله من
يده والله أعلم قاله تو ولا يتم كلام
عج أيضا لان زيادة دعوى الدافع
ان ما اختاره هو بعض ما تلف تأمله
والله أعلم (فكلاهما مبيع) قول

ساقه كانه المذهب اه منه بلفظه وكلام الخمي هو في باب الحناية على المبيع في أيام
الخيار الخ ونصه قال ابن القاسم ويغرم الثمن ان كان الخيار للمشتري بغريتين وان كانت
القيمة أقل من الثمن فانه يغرم الثمن وكذلك ان كان الخيار للبائع وقيمه أقل من الثمن فان
كانت قيمته أكثر حلف لدفعه وغرم الثمن فان نكل غرم القيمة وقال أشهب ان كان
الخيار للمشتري غرم الأقل من القيمة والثمن فان كان الثمن أقل غرمه بغريتين لأنه كان له
أن يقبله وان كانت القيمة أقل غرمها بعد اليقين فان نكل غرم الثمن فان كان الخيار للبائع
غرم الاكثر من الثمن والقيمة اه على الحاجة منه بلفظه (قله أخذ الحناية أو الثمن)
قول ز فان كانت خطأ الخيار للمبتاع الخ يعني اذا اختار البائع الامضاء وأما إذا ردد
وطلب أخذ الأرض فلا كلام للمشتري هذا الذي يفيد كلام ابن عرفة انظره في ح
وتأمله (فزعم تلف اثنين) قول مب عن ابن عرفة فان أحد الثوبين وجب للمشتري
بالعقد الخ قبل رجه الله قول ابن عرفة والدانير لم يجب له أحدهما وهو غير مقبول بل
الدانير أيضا قد وجب القابض أحدهما لا بعينه أيضا هذا هو موضوع كلام المدونة الذي
اختصره المصنف عن ابن حجر زوأي اسحق وقبله عياض واعتقه أبو الحسن وغ وغير
واحد والعجب من مب رجه الله أنه فهم كلام ابن يونس على هذا فتال عقب نفسه
مأنه أي لأنه قبضها على وجه الإلزام اه ثم ذكر متصلا به كلام ابن عرفة وقبله مع أنه
مناقض لما جزم به أولا من انه قبض الدانير على وجه الإلزام يعني ان واحدا منها لا بعينه
لازم له فيختاره ثم يرد اثنين بجواب ابن عرفة رجه الله ساقط واعتراض الشيوخ متوجه
وكلام مب متدافع والله الموفق وقول ز فان ادعى عليه الدافع أنه أخذ واحدا من
سنتين القبض الخ قال تو هذا كلام محتمل والذي في عج فان ادعى الدافع عليه في
القسم الثاني أنه أخذ واحدا بعد ما رآها جياذا أو ما أخذه فقط صدق الأخذ بعينه
وهكذا نقله الشيخ الحرثي والشيخ ابراهيم وهو ظاهر فقول ز من حين القبض وادعى
الأخذ أنه أخذ واحد امقهم والصواب إسقاطه فان كان أراد بصورة ما إذا ادعى الدافع
ان القبض على الوجه الأول والقبض أنه على الوجه الثاني فلم يف بهمع ان القول فيها
للدافع لان الانسان مصدق في كيفية خروج ماله من يده والله أعلم اه منه بلفظه قلت
ولا يتم كلام عج أيضا لان زيادة دعوى الدافع أن ما اختاره هو بعض ما تلف تأمله
وقول ز فيحلف المتهم الخ قال أبو علي وما ذكره غ من تقييد الحلف بالمتهم هو كذلك
في أبي الحسن عن ذكر ولا أراه يصح بل يحلف المتهم وغيره لأنه قبض لحق نفسه وقد تقدم
دليله عند قول المتن وحلف الآن يظهر كذبه بأوفى كلام وما كان ينبغي لأبي الحسن تسليمه
ولأن بعده تأمل هذا كله منصفافا فانك لا تجد في غيره هذه الأوراق اه منه بلفظه
قلت وما قاله حسن الا أن حلف المتهم ليس كحلف غيره كما قدمه هو نفسه هناك وتقدم
ذلك في كلام ز فانظره والله أعلم (فكلاهما مبيع) قول مب ابن يونس قال بعض
القرويين ولو كان الهالك منهما وجه الصفقة لوجب أن يلزمه جميعا الخ نحوه في المقيّد
عن ابن أبي زمنين وقبله ونصه قال ابن أبي زمنين تدبر ما قال مالك في المدونة في تلف

مب لوجب أن يلزمه جميعا الخ نحوه في المقيّد عن ابن أبي زمنين وقبله

أحد الثوبين في أيام الخيارات في بيعهم ما ينبغي على أصولهم أن المشتري إذا ادعى ضياع
الادنى في نكته يكون ما قال من فض الثمن اذ لا تهمه على المشتري فيه أمان ادعى ضياع
الارفع وجاء بالادنى ليرد له التهمة في حبس الارفع اذ فيه يرجى الفضل اه منه بلفظه
ففي قول ابن أبي زمنين انه الجارى على أصولهم وقبول ابن هشام ذلك وجزم بعض
القرويين بذلك وقبول ابن يونس له واثباته به فقها مسلم ترجيح له وتأيد لما ذكره ابن محرز
عن بعض المذاكرين ورد ابن محرز به وقوله ولو حتمنا عليه بذلك الخ فيه نظر لان التهمة وان
كانت حاصلة قيم مامعالكه في رد الادنى قوية فتعتبر ويعمل بمقتضاها وفي العكس
ضعيفة فتبلغ على القاعدة في ذلك فتأمل به بانصاف والله أعلم (ولزمه بعض المدعى الخ) قول
ز وهذا معلوم مما سبق الخ الاشارة راجعة لكلام المصنف لا لما قبلها كما يظهر بأدنى
تأمل (يلزمه النصف من كل) قول ز كما قرره ش و ق كذا هو بالمرئى وهو
لم يقتصر على ما عزا له بل ذكر أيضا صورة دعوى ضياع واحد فأنظره وقوله وسواء بقيت
أيام الخيار الخ صحيح في دعوى ضياعهما أو ضياع واحد وأما اذ بقيت معا فلا تأمل
(وظفر) قول ز وكذا الشعر في العين وان لم تمنع البصر وحلف مشتر الخ مخالف لما في
ح عن ابن عرفة من انه لا يحلف وكذلك وجدته في ابن عرفة ونصه وسمع عيسى رواية
ابن القاسم والشعر في العين ولا يحلف المبتاع أنه لم يره اه منه بلفظه (وفي الرائعة الواحدة)
قول ز نقص ذلك من الثمن أم لا فيه نظر كما في ق عن الباجي فأنظره وما عزا له للباجي
هو كذلك في منتقاه ونصه فان نقص الضمن الواحد دعيب في الرائعة حيث كان
وليس بعيب في غير الرائعة الا أن يكون في مقدم القم أو ينقص ضرسان حيث كانا فانه
عيب في الذكر والآن في وجه ذلك ان الضمن الواحد لا يؤثر كبير نقص من جهة الخلقة
الا أنه ينقص من ثمن الرائعة لانه يتبقى منه تغير الرائعة حيث كان في أكثر الاوقات واذا
كان في مقدم القم فانه يقع منظره فاستوى في ذلك الرائعة وغيرها والضمران مؤثران
وما نعان من قوة الاكل وبخله لاسيما فيما يحتاج الى شدة مضغ وهذه المعاني والاسباب
انما تعتبر بنقص الثمن فما ينقص هو عيب الرد وما لا ينقص الثمن فلا حكم فيه للرد اه
منه بلفظه وفي ابن يونس مانصه قال في كتاب محمد ولا يرد العبد اذا وجد منه منزوعة
الا أن يكون ذلك في الجارية الرائعة وينقص ذلك من ثمنها اه منه بلفظه (والاحلف
ان أقرت عند غيره) قول ز حلف البائع على عدم حصوله الخ ظاهره أنه يحلف على
البت وايس كذلك في ابن يونس عن ابن حبيب مانصه فان لم تكن يئنة حلف البائع
على علمه اه منه بلفظه ومثله في ق ونحوه للمتيطى في نهايته عن ابن حبيب أيضا
ونصه فان أخبره من جعلت عنده انها تبول حلف البائع أنه ما علم يكون ذلك عنده اه
منه بلفظه وكذا في عبارة غير واحد كان عرفة والشامل وقول ز ويدل عليه حلف
البائع الخ لا معنى له والصواب لو قال مثلا ويدل عليه المعنى اذ لو كان حلف البائع
لا يتوقف على اخبار من وضعت عنده يبولها لم يكن لتوقف الحلف على وضعها عنده
فائدة تأمل وقول ز لان ذلك يقتضى حلف البائع ولو كانت عنده الخ ليس هذا هو السبب

وقوله ولو حتمنا عليه بذلك الخ فيه
نظر لان التهمة وان كانت فيهما
لكنها في رد الادنى قوية فتعتبر وفي
العكس ضعيفة فتبلغ على القاعدة
في ذلك (ولزمه بعض المدعى الخ) قول ز
وهذا معلوم الخ الاشارة راجعة
لكلام المصنف لا لما قبلها تأمله
(يلزمه النصف الخ) قول ز كذا
قرره الشارح و ق الخ فيه ان
ق ذكر صورة دعوى ضياع واحد
أيضا فأنظره وقوله وسواء بقيت
الخ لا يضح فيما اذ بقيت معا تأمله
(وظفر) قول ز وحلف مشتر
الخ مخالف لقول ابن عرفة وسمع
عيسى رواية ابن القاسم والشعر في
العين ولا يحلف المبتاع أنه لم يره اه
(وفي الرائعة الواحدة) قول ز
نقص ذلك الثمن أم لا الخ فيه نظر
لما في ق عن الباجي وقال ابن
يونس قال في كتاب محمد ولا يرد العبد
اذا وجد منه منزوعة الا أن يكون
ذلك في الرائعة وينقص ذلك من
ثمنها اه (والاحلف الخ) أي على
العلم كما في ابن يونس والمتيطى وابن
عرفة و ق وغير واحد وقول
ز ويدل عليه حلف البائع الخ فيه
نظر ولو قال ويدل عليه المعنى تأمله

عنه غ لما قال بل وجه ذلك أن قول المصنف غيره الضمير فيه يعود على البائع وغيره
يصدق بالمشتري مع أنه ليس بمراد وأما ما عاله به ز فلا محذور فيه لانا نقول بوجهه فإذا
أقرت عند البائع وأخبر ببولها عنده مدة إقرارها مع انكاره ببولها قبل بيعه أياها وجبت
عليه المين وذلك أخرى من وجوبها عليه بأخبار غيره فتأمل بانصاف وقول مب لكن
يردهنا أنهم أطلقوا لزوم المين ويأتي أن البائع انما يخاف على نفي القدم ان رجحت العادة
قوله أو شكت وجه هذا الاشكال أن حدوث بول الكبير وان كان ممكنا لكن الغالب
عدمه قال المتبسط في نهايته مانصه وفي معاج أشهب قيل للمالك أفتري البول مما
يحدث قال لا ويسئل عنه أصحاب الرقيق فهم أعرف بهذا اه منها بلفظها فابجابه
المين هنا على البائع مع كون ما ادعاه نادرا مخالف لما قرر وه فيما يأتي والجارى على ما يأتي
أن تكون المين على المشتري لشهادة العادة له مع عدم قطعها قلت يجب عن هذا بأن
هذا الغالب انما هو على تسليم أن البول وقع من العبد أو الامة من غير قصد ونحن لانسلم
ذلك بل نقول بمحتمل أنه كذلك وبمحتمل أن يكون فعلة قصدا لكرهته للمشتري ورغته
في البائع اذ كثيرا ما يقع نحو ذلك منهم فحصل الشك بسبب ذلك فلا اشكال ولا معارضة
فتأمل بانصاف وقول ز وان لم تقطع لواحد منهم مالخ هو شرط جوابه قوله فللبائع الخ
وليس مبالغة فيما قبله كلقوهم مب فاعترضه (ان اشهرت) قول مب فتيين
بهذا أن الافراد في الاشتهار كافي المواقف هو الموافق لظاهر المدونة الخ هو وان كان
موافقا لظاهرها لكن ما قاله ز من أن الاظهر أن يقول المصنف اشتهر بالتشبه هو
الصواب لان المصنف ذكر التأويلين وسأني أن الاول منه ما حل المدونة على الوفاق لما
في الواضحة وكلام الواضحة صريح في انه شرط فيها ما انظر نصها في ق فقول المدونة ان
اشهرت عند صاحب التأويل غير مقصود بل العبد مثلها ولذلك اختصرها بعضهم
ان اشتهرا كما نقله مب نفسه عن عياض فتأمل بانصاف (وهل هو الفعل أو التشبه
تأويلان) قول مب الاول تأويل عبد الحق موافق لما في التوضيح ونصه وجعل
عبد الحق الواضحة مفسرة للمدونة اه منه بلفظه ونحوه لان ناجي ونصه قوله
ومن اشترى عبدا فوجده مخنثا الخ اختلف في معناها ففسرها أبو محمد وأبو عمران فيما
يرجع للاخلاق والكلام والشمال دون فعل الفاحشة وحملا ما نقله ابن حبيب عن
مالك من العكس على خلاف قولها وانما شرط الشهرة في الامة دون العبد لانها ملعونة
في الحديث فهو عيب وعل عبد الحق في النكت قول ابن حبيب على الوفاق اه منه
بلفظه وذلك كله مخالف لما في ابن عرفة ونصه الشيخ هذا أي ما في الواضحة خلاف
المدونة ونقله عنه عبد الحق وقال عن بعض شيوخه وقال ليس خلافها انما شرط فيها
الشهرة لانها نسبت بغيرينة قلت فيلزم في العبد قال في تهذيبه قول الشيخ أصوب اه
منه بلفظه فتأمل والله أعلم (تنبيهان * الاول) قال ابن ناجي في تأويل أبي محمد
وأبي عمران وانما شرط الشهرة في الامة دون العبد لانها ملعونة في الحديث لم يتضح لي

وقول ز لان ذكره يقتضى حلف
البائع صوابه المشتري وقوله لانه
مما يشمله غير المشتري صوابه غير
البائع وقول مب لكن يرد هنا الخ
وجه الاشكال أن الغالب عدم
حدوث بول الكبير هو يجب بأن
يحتمل أن يكون فعلة قصدا
لكرهته للمشتري مثلاً فحصل
الشك بسبب ذلك فلا اشكال فحينئذ
وقول ز وان لم تقطع لواحد
منهما بان شكت الخ هو شرط جوابه
قوله فللبائع الخ وجعله مب
مبالغة فاعترضه أي لان نسخته
من ز فاشكت بالقاء ونسخة
هو في بان شكت بالباء والله أعلم
(ان اشهرت الخ) قول مب فان
اشهرت الى قوله لانها ملعونة الخ
انظره فان الذي في الاحاديث هو
ترتب اللعن على مجرد التشبه في
الرجل والمرأة

تحدث لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وحديث لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء أخرجهما البخاري وغيره قال المناوي فلا يجوز لرجل تشبه بامرأة في نحو لباس أو هيئة ولا عكسه لمخفيه من تغيير خلق الله قال فان كان خلقا فلا لوم عليه اهـ (١٧٠) قلت وروى أبو داود والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعا لعن

الله الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل قال المناوي فاذا كان ذلك في اللباس في الحركات والسكنات والتصنع بالأعضاء والاصوات أولى بالذم وروى أبو داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعا لعن الله الرجل من النساء قال المناوي أي المترجلة وهو يفتح الرأى وضم الجيم التي تشبه بالرجال في زيهم أو مشيهم أو رفع صوتهم أما في العلم والرأى فعمود اهـ وقول مب وجعل في الواضحة الاشارة الى قوله اختصرها على ذلك يعني ما لانه صريح في ان الاشتهار شرط فيهما وبأنه وفاق للمدونة على التأويل الاول في المصنف وعليه قطاها قولها ان اشتهرت غير مراد فقاملة ولا يعارض اشتراط الاشتهار هنا ما تقدم في قوله وزنا أي وان لم يشتهر لانه فيما تقدم ثبت وهما لم يثبت وانما نسب لهما فقط كافي ابن عرفة وبه يجاب عما في مب عن أبي عمران وبه أيضا يعلم أن قيد الاشتهار معتبر حتى على التأويل الاول خلاف ما قدمه مب عند قوله وزنا والله أعلم وعزو مب التأويل الاول لبعدها الحق مثله في ضيق وابن ناجي وهو مخالف لما عزاه ابن عرفة له من أنه قال في

معناه والمتبادر منه أن لعن المرأة المتشبهة بالرجال في الحديث متوقف على الشهرة فان كان هذا مرادهما فانظر ما الحديث الذي أشار إليه والذي وقفنا عليه من الاحاديث في ذلك حديث ابن عباس مرفوعا لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء أخرجه الامام أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه وحديثه أيضا مرفوعا لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي فكل من الرجل والمرأة ملعون للتشبه من غير تقييد بالشهرة فيهما فقامله * (الثاني) * قول مب واحجج أبو عمران له بأنه لو أراد الفعل لكان عيبا ولومرة واحدة ولا يحتاج الى قيد الاشتهار قال ابن يونس عن أبي عمران مانعه وما ذكره ابن حبيب غلط بين ولو كان كما قال ما شرط اذا اشتهرت بذلك لانها اذا فعلته مرة واحدة فهو عيب عظيم اهـ منه بلقطه وشكاه ابن يونس وغيره وقد علمت جوابه من نقل ابن عرفة السابق وهو قوله انما شرط فيها الشهرة لانها نسبت الخ والله أعلم * (فائدة) * قال المناوي في شرحه الصغير مانعه لعن الله المخنثين من خنث يخنث اذا لان وتكسر من الرجال تشبيها بالنساء فان كان خلقا فلا لوم عليه والمترجلات من النساء أي المتشبهات بالرجال فلا يجوز لرجل تشبه بامرأة في نحو لباس أو هيئة ولا عكسه لمخفيه من تغيير خلق الله اهـ منه بلقطه فبين معنى خنث ولم تعرض لضبطه وفي المصباح مانعه خنث خنثا فهو خنث مثل ثعب اذا كان فيه لين وتكسر ويتعدى بالتضعيف فيقال خنثه غيره اذا جعله كذلك واسم الفاعل يخنث بالكسر واسم المفعول بالفتح وفيه اغثنان وخنثاة بالكسر وقال بهض الائمة خنث الرجل كلامه بالتنقيل اذا شبهه بكلام النساء لينا ورخامة قال رجل يخنث بالكسر اهـ منه بلقطه (كبيع بعهدة) قول ز أرحمكنا كان وهبه وأورثه أو اشتراه من ميراث كافي سماع أشهب ببراءة الخ يفتضي ان الهبة وما بعدها كافي سماع أشهب ويقتضي ان قوله براءة واقع أيضا في سماع أشهب وليس كذلك ويقتضي أيضا ان ما اشتري من الموارث لانقطاع العهدة فيه الا بشرط البراءة وليس كذلك انظر ق و غ (وكرهص وعثر) قول مب قلت وقد استمر هذا العمل الخ نظايره ولو ثبت هذا العيب بشهادة عدلين مثلا انه كان هذا العيب بها عند البائع وعلم به قبل بيعها وعلى هذا فهمه شيخنا العلامة المشارك سيدي أحمد بن عبد العزيز فاعترض هذا العمل وبألف في انكاره وليس الامر كذلك في مجالس المكناسي مانعه ان كان التبايع أمده أقل من شهر على ما هو العرف الآن من ان لا قيام للمشتري بالعيب بعد شهر من يوم البيع الا أن تقوم هيئة

تهذيبه قول الشيخ أي ابن أبي زيد أصوب اهـ قلت فيحتمل أن يكون ما عزاه مب ومن واقته للمشتري في غير التهذيب والله أعلم (كبيع بعهدة) قول ز كافي سماع أشهب ببراءة هو راجع لما قبله يليه فقط كافي خش والصواب اسقاط قوله براءة انظر ق و غ والله أعلم (وكرهص الخ) قول مب وقد استمر هذا العمل الخ يعني الا أن يثبت أن البائع كان عالما بالعيب وانه دلل به فيرد حينئذيه مطلقا كافي في مجالس المكناسي

وكذا اذا شهد عدول بعناية العيب قبل البيع ولو لم يثبت التدليس كما في شرح العمل قائلا فاني لم أره منصوصا اه وهو ظاهر
يؤخذ من تعليل العبدوسى ومن تبعه ما قالوه بقله امانة البيطرة وكثرة جهلهم فتأمله فقول العمل لا تردى بقول البيطرة وبه
يسقط انكار الهالالى للعمل المذكور والله أعلم (وحرن) قال فى (١٧١) المصباح وحرن وزان قرب لغة اه وقول ز

حران أيضا لم يذكر في مختصر العين

غيره وكذا فى القاموس وهو بضم

الحاء وكسرها فلوا سقط ز لفظه

أيضا وقول ز اسم مصدر فيه

نظر ظاهر اذا سم المصدر هو ما كان

برية التلانى وهو غير التلانى أو

ميدوا بضم زائدة تغير المفاعلة (وعدم

حل) قلت قول ز عن د

وهو غير سيد الخ يجب عنه بأن

مال الشارح مبنى على قوله يحنون

واسقطها رابن رشد انه يجوز الشراء

على شرط الحمل ان كان ظاهرا كما

تقدم عنه (الافين لا يقتض مثلها)

قلت عليها يحمل قول التحفة

والاقتضاض فى سوى الوخش الذى

عيب لها مؤثر فى الثمن

(ومر قناه الخ) قلت وأما عدم

نضح البطيخ ونحوه فالظاهر انه مما

يمكن الاطلاع عليه قبل التغير

فيكون من باب قوله ورد البيض

وقول خش فان لم يحصل فيه

مفوت الخ أى لكن حصل فيه تغير

متوسط كشيء فلرده وما نقصه أو

حسبه وأخذا رشح القديم كما يأتى

المصنف وقول خش وأما ان

كان الخ لعله سقط منه شيء والاصل

وأما ان كان عمروفا فقط فان كان

البائع مدلسا فكذلك وان كان

غير مدلس فان لم يكسر غير المشتري

وان كسر فلا يراد ويرجع الخ

للمشتري على البائع أنه كان مدلسا فله القيام به مطلقا اه منه بلفظها قال العلامة
ابن القاسم فى شرح عمليات فأس مانصه وكذا الذى شهد عدول بعناية عن يد البائع
قبل البيع فانه يرد بذلك مطلقا فتأمل فاني لم أره منصوصا اه منه بلفظه وقوله مطلقا
أى ثبت أن البائع دلس أولا قلت وما قاله ظاهره ويؤخذ ذلك من تعليل العبدوسى
ومن تبعه ما قالوه بقله امانة البيطرة وكثرة جهلهم فتأمل والله أعلم (وحرن) قول ز
وعن مختصر العين أن مصدره حران أيضا الخ الصواب اسقاط قوله أيضا لانه ليس فى غ
وهى توهم أن مختصر العين ذكر حر ونا وجرنا وليس كذلك والذى فى غ أن الجوهرى
ذكر حر ونا وأن صاحب مختصر العين ذكر حرانا فانظره وعلى ما فى مختصر العين اقتصر فى
القاموس مصدر جان الفعل من باب نصر وكرم وأن الخ فى حران بالكسر والضم فانظره
وذكرهما فى المصباح مقتصر فى الحران على كسر الحاء وهو القياس فيه ونصه حرنت
الدابة حر ونا من باب قعد وحرنا بالكسر فهى حر ونا وزان رسول وحر ونا قرب لغة اه
منه بلفظه وقول ز وقد يقال حرنا اسم مصدر فأتى به المصنف صحيح فيه نظرا ذلا
يصدق على حرنا ضابط اسم المصدر الذى ذكره ابن هشام وغيره والله أعلم (كصدع
جدار الخ) قول مب وتعقب عليه أى على أبى سعيد والمتعقب عليه هو عبد الحق قال
ابن عرفة ويؤكد التعقب قول ابن عبد الرحمن اه منه بلفظه انظر بقية (تنبيه)
قال ابن ناجى فى شرح المدونة بعد أن ذكر تعقب عبد الحق مانصه واختصرها ابن يونس
على لفظها وكذلك أبو محمد وهذه المسئلة تبطل قول عياض فى مداركه وأنا أقول ان
البرادعى من اتقاد عبد الحق يرى فان جميع ما اتقد عليه بلفظ أبى محمد رحمه الله اه
منه بلفظه قلت وكان المسبب اعتمد على كلام عياض فنسب لابي محمد مثل ما لابي
سعيد وقد رده عليه ابن عرفة ونصه قلت اختصرها الشيخ على لفظها خلاف ما تقدم
للمسبب عنه اه منه بلفظه * (فائدة) تبعية المسبب لعياض ممكنة لان المسبب
قد استوطن سبعة مدة وتأخر موته عن موت عياض لانه مات أول شعبان سنة سبعين
وخمسائة كما فى كفاية المحتاج ومات أبو الفضل عياض رحمه الله بمراس فى شهر جادى
الاحيرة وقيل فى شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسائة وقبل انه مات مسموما
بجودى كذا فى الديباج والله أعلم وقول مب وذكر صاحب العمليات عن بعض شيوخه
أن الذى به العمل الخ مراده بعض شيوخه القاضى ابن سودة وقد ذكر العليين معافى شرح
البيت الذى نقله مب هنا ونصه بعد ذكره كلام ابن الحاج قال شيخنا أبو عبد الله مباركة
وبه جرى العمل بقاس وقال شيخنا أبو عبد الله بن سودة ليس هذا الحكم عندنا بقاس
ولا كنا نطق المتوسط بالكثير فلا يفتقر إلا القليل كالشرافات يجدها متقدمة اه منه

والمروق هو ما اختلط صفاره ببياضه (كصدع جدار) قول مب وتعقب عليه المتعقب عليه هو عبد الحق ابن عرفة

ويؤكد التعقب قول ابن عبد الرحمن اه واختصرها ابن يونس على لفظها وكذا أبو محمد خ لا للمسبب تبعا لعياض

انظر الاصل

بلفظه والفرق بين ما نقله عن شيخه أن الواجب للمشتري على الأول هو الرجوع بقيمة العيب الآن يقول له البائع إيمان تتشكك به معييا ولا شيء لك وإيمان تردده على ذلك جميع الثمن وليس للمشتري أولاً أن يرد المبيع جبراً على البائع والواجب له على الثاني هو الرد ابتداءً أو التماسك ولا شيء له ولا كلام للبائع ❦ قلت وما نقله عن الشيخ ميارة هو الظاهر وإن اقتصر في نظمه على ما نقله عن ابن سودة لأمرين أحدهما أن مال الشيخ ميارة منصوص عليه في نوازل ابن الحاج وقد رجع غير واحد من المتأخرين والآخر وإن نقله الباجي عن بعض الأندلسيين فلم أر من رجع به وقول ابن ناجي في شرح المدونة ومال إليه ابن الحاجب فيه نظر فإن لفظ ابن الحاجب هو مانصه وفيها في الصدع في الحدار وشبهه أن كان يخاف على الدار أن تهدم رده وبالافتلاؤه محمد فقال لا يرد به ولكن يرجع بقيمة أن كان يسير أو صوبه الأئمة وقيل كغيره اه متبه بلفظه فأنتم تراه آخر هذا القول وضعفه باهم قائله وحكايته بغير من أين يقال أنه مال إليه فقام له بانصاف ثانياً سمأن ما قاله الشيخ ميارة قريب مما نص عليه المتقدمون في المدونة وغيرها وصرح المتأخرون بأنه المشهور وهو التقييد له للمصلحة التي ظهرت لهم بما شاهدوه مما يحتمل أن لا يكون ذلك واقعاً في زمن المتقدمين بل هو المتبادر من كلام المتأخرين الذين اختاروا هذا القول وما قاله ابن سودة مصداق لذلك ولهذا والله أعلم اقتصر نو على مال الشيخ ميارة ولم يذكر ملائق سودة بحال فإنه بعد أن ذكر ما في نوازل ابن الحاج وذكراً أنه نقله أيضاً ابن سلون والبرزلي قال مانصه وقال ق الذي أتحمّل عهدته في هذا فاقبل ابن الحاج في نوازه ثم نقل كلامه المتقدم ووجهه بما هو ظاهر سيما في هذا الزمان حيث يتوجه للشهادة في العيب وكونه منقصاصاً من يوثق ومن لا وقال الشيخ ميارة في شرح القفصة الذي جرى به العمل بناسي هو ما أفتى به ابن الحاج والله أعلم اه منه بلفظه وكلامه يدل على أن ما ذكره الشيخ ميارة هو الجارى في وقته طيب الله تراه والاتباع على خلافه والله أعلم (الآن يكون وجهها) قول ز ونصبه خبره يكون بنزع الخافض لا يخفى ما في هذه العبارة فتأملها ❦ (فرع) في نوازل المعاوضات من المعيار مانصه وسئل ابن مالك عن الدار ثبت فيها مبيتا عابا قديما كثيرا يجب ردها به وحيزت وأعذر إلى بائعها فادعى مدفعها هل يلزمه ضمان بالمال فأجاب عليه جميل بالمال وتعتقل الدار في مدة الأذار وأجاب ابن عتاب بمنزله في الجميل قال ولا تعتقل ولا يخرج منها القائم لأنه هو الطالب وله ترك طلبه هذا متى شاء واسقاط اتباع البائع بهذه العيوب متى أحب فلا معنى لعقله ما هذا سبيله وهو خلاف عقليتها في الاستحقاق ونحوه ثم أعيد الكلام فيها مع ابن مالك فأجاب لا عقله فيها فقبل له قد قلت قبل هذا أنهم اتعتقل فقال يمكن ولكن هذا الذي أرى أنهم لا تعتقل وأجاب ابن القطان لا بد من عقليتها لأن الحكم يتوقف فيها واطلب مبيتا عابا صرفها والخروج عنها اه منه بلفظه ❦ قلت ما أفتى به ابن عتاب ورجع إليه ابن مالك هو الحق لا ما أفتى به ابن القطان لأن ضمان الدار من المشتري والخراج بالضمان ولقول

وقول مب قال الشيخ ميارة الخ ما قاله هو الظاهر لأنه الذي رجحه غير واحد من المتأخرين وقريب مما نص عليه المتقدمون لأنه كالتقييد له بخلاف ما للقاضي ابن سودة وإن اقتصر عليه في نظم العمل ولذلك اقتصر نو على مال الشيخ ميارة وهو يدل على أنه الجارى في وقته فنقول مب عن بعض شيوخه هو القاضي ابن سودة والفرق بين العليين واضح ❦ (فرع) ما إذا أثبت المشتري عيب الدار وأعذر للبائع فالذي أفتى به ابن عتاب وابن مالك أن على البائع ضمان المال ولا تعتقل الدار على المشتري مدة الاعتذار لأن له ترك الطلب متى شاء ومنه الضمان والخراج بالضمان خلافاً لابن القطان وسأني قول المصنف الاما لا ينقص كسكنى الدار انظر ق هناك والله أعلم

(لكنه عيب الخ) قلت يعني أن القول المذكور عيب أي فيجري على التفصيل بين القديم والحادث ومنه يستروح أنه يجب عليه بيان الحادث عنده أيضا إن باع هو لغيره فتأمل. وقول مبجلهم أحرار الخ كنت نظمت ذلك بقولي
 جل أرقاء السودن أعلم * أحرار قاله الثقات العلماء
 وبقولي أيضا
 جل الأرقاء الذين أسروا * من بلد السودان حرزكروا

وقول مبجل وقد ألف الشيخ الخ قد نظم مضمين التأليف المذكور من قال
 قال الامام العالم السوداني * في نيل حكم مجلب السودان كل الذي من صنف موشى يقدم * فهو بالكفر عليه يحكم
 كذلك ككل وكري يري * تبس وبركي يس وبربو كني فهم يسوغ فيهم السب * ويههم يجوز والشراء
 واحكم باسلام بلاد برنو * كشن كصوا وكروا وعفن مالي وكبروسني كذلك * وجل فلان وبعض كرك
 وقول ز وفي ذلك خلاف الخ قال بب في التأليف المذكور وفي نازل ابن سهل من ادعى الحرية وذكر أنه من بلد كثر فيه
 بيع الاسرار وافته المشتري على أنه اشتراه من تلك البلد قال محمد بن الوليد ويحيى بن عبد العزيز بكلف المشتري اثبات رقه وقاله
 سحنون وقال ابن لبابة البينة على مدعى الحرية وكان العلم يفتى (١٧٣) بما قاله أصحابنا انفساد الزمان وقال ابن زرب

على السيد الاثبات على صحة انياعه
 من كان مال كاله وبذلك أفتوا في
 فتنة ابن حفصون اه ذكره في
 مسائل العتق قبل الانلحة فانظره
 وبما قال الجماعة المذكورون كان
 سيدنا الفقيه البركة القدوة محمود
 ابن عمر بن محمد يحكم في وقته لمن
 يدعى الحرية منهم وينزع عنه من يد
 من هو عنده حتى يثبت الملكية
 والاحكام بحرته وبه حكم
 أيضا الفقيه الحافظ مخلوف ثم قال
 بب ومن عرف أنه من تلك البلاد
 المعروفة بالاسلام كاذكرنا أو ذكر
 انه من تلك البلاد فيترك سبيله

المصنف فيما يأتي الاما لا ينقص كسكنى الدار وانظر نقله هناك وغيره والله أعلم
 (لكنه عيب ان رضى به بين) قول ز فان كانت توجب قطع وكن عيب الخ الظاهر ان
 هذا غير مراد للشارح وأنه لا يتوقف الرد على القطع بالنيل كما هو مذهب كلام ز بل مجرد
 الاقرار كاف في الرد والفرق بين الصورتين أن اقراره بسرقه توجب القطع تنفي عنه التهمة
 التي علل بها الشارح أو تضعفها فتأمل (كتلطيخ ثوب عبد باد) قول مبجل وقد قال ح
 ان تفسير ابن شامس للتقرير أحسن من قول الشارح وضح تبعا لابن عبد السلام الخ لم
 أجذب ح مانسبه له من قوله تبعا لابن عبد السلام وانما وجدت فيه مانسه وهو أحسن
 من قول ضيح والشارح هو أن يفعل البائع في المبيع فعلا الخ فانظره وهذا هو الصواب
 لان ابن عبد السلام فسر بالامر من معا كانه له عنه طنى ونصه لقول ابن عبد السلام
 التغرير الفعلي أن يفعل البائع بالمبيع فعلا يستعيبه فيظهر في صورة السلام من العيب
 وقد يكون لا عيب فيه فعل به فعلا يظهر به أنه من أعالي جنسه اه محل الحاجة منه
 بافظه (لان علمها مصراة) قول مبجل عن النعمي الآن يجدها قليلة الدراخ ظاهره
 أن له الرد بذلك وحده وان لم تتوفر الشروط الآتية في قوله الان قصدا الخ والظاهر أنه

ويحكم له بالحرية كما أفتى به فقهاء الاندلس كابن عتاب وغيره ولم يخالف فيه الا ابن لبابة وبخو هذا قضى حكام فاس وبمثل قضى
 سيدى محمود قاضى تنبكت وهو أن يقبل قولهم من غير أن يكلفوا اثبات كونهم من تلك البلاد ومن يصرى السلامة لنفسه
 فلا يشتري منهم الا من يسمى بلده ويتطهر هل هو من بلاد الاسلام أو بلاد الكفار وهى مصيبة عظيمة عجت بهم البلى في هذا الزمان
 في البلدان اه وبه تبين لك مافى كلام ز وقول ز فان كانت توجب قطع الخ الظاهر أنه لا مفهوم لقوله وقطع لان مجرد
 اقراره بما يوجب القطع تنفي التهمة والله أعلم (كتلطيخ الخ) قلت هو تشبيه بقوله كالشرط وان كان في الواقع من أمثلة
 التغرير خلافا لز وقول مبجل تبعا لابن عبد السلام الخ فيه أن ابن عبد السلام فسر بالامر من معا كما في طنى عنه وليس
 في ح هذه الزيادة أعني تبعا لابن عبد السلام (من غالب القوت) قلت قول ز وأجيب للمشهور الخ بعضه أن في مسلم
 ردها وصاع من طعام (لان علمها الخ) قول مبجل عن النعمي الآن يجدها قليلة الدراخ أى مع توفر الشروط الآتية في قوله
 ان قصدا الخ هذا هو الظاهر (الان قصدا الخ) قلت الاستثناء منقطع أى لكن من اشترى أتى عالما بصيرتها أو ليست مصراة
 أصلا سواء ظن كثرة لبنتها أم لا ووجدتها تنقص عن لبن مثلها فله الرد بثلاثة شروط ان قصدا الخ أمان ووجدتها تحلب كمثلها فلا
 رده مطلقا لا عيب حينئذ كما أنه لا رد اذا اختلفت الشروط أو بعضها انظر طنى متأملا

(حلابها) أي لبنها ولذا قيده ز بالكثرة والحلاب أيضا مصدر كالحلب والاحتلاب والحلاب أيضا اناء يحلب فيه كالحلب القنبر
الاصل (وكنه) أي كتم قدر ما تحلب (١٧٤) وقول ز عما ظنه صوابه عن حلب مثلها ومع ذلك ففيه نظر يعلم من

لا بد له منها واللام يمكن له رد (واشترت وقت حلابها) قول ز وقت كثره حلابها فهم
والله أعلم أن الحلاب في كلام المصنف بمعنى اللبن المحلوب فقيده بالكثرة وإطلاق الحلاب
على ذلك صحيح ذكره أبو الفضل في المشارق وابن الأثير في النهاية ونصه ومنه الحديث فان
رضي حلابها أمسكها الحلاب اللبن الذي يحلبه والحلاب أيضا والمحلب الذي يحلب فيه
اللبن اه منهم بالفظها وفي القاموس مانصه الحلب ويحرك استخراج ما في الضرع من
اللبن كالحلاب بالكسر والاحتلاب اه ثم قال والمحلب والحلاب بكسرهما اناء يحلب
فيه اه فلم يذكر الحلاب بمعنى اللبن والله أعلم (وكنه) قول ز عما ظنه المشتري صوابه
عن حلب مثلها ومع ذلك ففيه نظري يعلم من تأمل كلام المدونة الذي في ق وغيره (ومنع
منه بيع ما كم) قول مب قول المصنف ومنع منه بيع ما كم الخ قال المصنف وكذا
الوصي اذا باع لمن يلى عليه النفقة الخ لا وجه لذكر كلام المصنف هذا وانما المناسب
أن يذكره عند قوله في الوكالة وطول بتمن ومنه ما لم يصرح بالبرائة الخ وذكره هنا هوهم أن
مراد المصنف بما قاله عنه أن يبيع الوصي يبيع برائة كبيع الحاكم وليس كذلك اذا نقله
عنه لا يفيد وانما يفيد انه ان بين فلا تكون العهدة عليه كما أن الوكيل كذلك ولهذا
ذكره في ترجمة ما جاء في عهدة ما يبيعه الرجل لغيره كولو وكيل والوصي والقاضي فقال بعده
أن ذكر بيع الوكيل وأن العهدة عليه فان بين فلا شيء عليه فاه مالك ثم قال وأما الوصي
بيعه لمن يلى عليه الى آخر ما ذكره عنه مع أنه نقله بالعنى وليس هو لفظ المصنف في نهايته
وقد صرح قبل هذا بأن يبيع الوصي ليس يبيع برائة فقال مانصه وأما ما جاء في الوصي
لا يتامه أو الورثة الكبار لفضل دين الميت أو وصاياه فلا يكون يبيع برائة الآن يشترطها
الوصي أو يصرح الورثة انه يبيع برائة أو يعلم ذلك المبتاع فيكون يبيع برائة وان لم يذكرها
اه من نهايته بلقطها (بين انه وارث) قول مب ورد عجم عليه غير صواب كأن عجم
اعتمد على كلام ابن ناجي في شرح المدونة فان كلامه يفيد أن ما اقتضاه كلام المدونة هو
المذهب ونصه وظاهره ولو ظن المشتري أن البائع غير القاضي فانه لا يعذر بذلك وهو
كذلك وقيل انه يعذر بمجهله ويخفى في نسخ البيع عنه وكلاهما ما حكاه ابن شاس اه
منه بلقطه لكن ما حل عليه ق وتنت وغيرهما هو الصواب لانه قول مالك واختاره
ابن بونس واقتصر عليه اللغوي والمصنف وساقاه كانه المذهب ولم يذكر غيره ونص اللغوي
قال مالك ان لم يعلم المشتري أنه يبيع ميراث أو يبيع سلطان حتى استوجبه كانت له العهدة
الآن يستفاد لذلك فيغير المشتري ان شاء أخذ بالعهد وان شاء لم يملكه اه منه بلقطه
ونص المصنف فان لم يعلم المشتري انه يبيع ميراث أو سلطان فهو مخير في الرد أو الامساك
بلاعهدته فاه مالك اه من نهايته بلقطها وكلام ابن شاس أيضا يفيد رجحانه لانه صدر
به جازم انه يحكى الآخر بقليل ونصه اذا قلنا ان يبيع السلطان يبيع برائة فظن المشتري أن
البيع واقع عن لاتنفذا حكمه بل هو يبيع رجل مال نفسه فانه لا يسقط مقاله في العيب

تأمل كلام المدونة الذي في ق
وغيره (وارث) يدخل فيه
الوصي لانه وكيل عن الوارث
وحاصله أن ما باعه الوصي والوارث
لا تنفذ وصية أو قضاء دين فهو بيع
برائة ان توفرت شروطه وما باعه
لغير ذلك فليس يبيع برائة وبه تعلم
أن ما باعه الوصي للانصاف على
الايتم فليس يبيع برائة لكن
لا عهدة عليه ان بين كولو وكيل وهذا
هو منقاد المصنف لاما يوجهه مب
من أن يبيع الوصي حينئذ يبيع برائة
والمناسب لكلام المصنف قول
المصنف في الوكالة وطول بتمن
ومنه ما لم يصرح بالبرائة الخ وقد
ذكره المصنف في ترجمة ما جاء في
عهدة ما يبيعه الرجل لغيره ولا
وجه لذكر مب له هنا (رقيقا)
قلت هو راجع للحاكم أيضا على
ظاهر المصنف والمدونة وهو رواية
ابن القاسم وروى غيره أن يبيع
الحاكم برائة في كل شيء وهو الذي
اعتمد في التحفة حيث قال
وكل ما للقاضي يبيع مطلقا

بيعه برائة بتحقيقا
انظر ابن عاشر و قو (بين انه
وارث) ما قاله ابن حبيب رواه أيضا
عن أصبغ وقول مب فخا له
عليه نت هو الصواب أي لانه
قول مالك واختاره ابن بونس
واقتصر عليه اللغوي والمصنف
وصدربه ابن شاس وكأن عجم
اعتمد على كلام ابن ناجي في شرح المدونة انظر الاصل (ان طالت الخ) قلت العمل على عدم اشتراط ويكون

ويكون

الطول كما في شرحي التحفة واللامية لتو

(وزواله) قول ز من أفراد ثلاثة الخ صوابه أربعة وقول ز قبل (١٧٥) القيام به الخ وكذا بعده وقبل الحكم برده

عند ابن القاسم خلافا لأشهب انظر
الاصل (أو بالموت الخ) قول ز
على هذا التأويل صوابه على هذا
القول وقول مب والثالث
رواية ابن القاسم الخ هو رواية أشهب كما في
ابن يونس وقد نقله ق أيضا وقول
ز وبحت فيه ابن عبد السلام الخ
قد فرق ابن رشد بين الزوجة حقا
بخلاف الامة اه وأيضا تعلق
قلب الزوجة بزوجهما أقوى بكثير
للمودة والرحمة اللتين بينهما كما
في كتاب الله تعالى (وما يدل الخ)
قلت قول ز لان الغلة لا تشتري
الخ فيه أنها انما تشتري كونها ان
حصلت قبل الاطلاع أو في زمن
الخصام ولم تنقص وكان له بعد
الاطلاع استعمال الدابة والعبد ليس
له اكرأهما فان فعل عذرهما فقول
مب يجب ان عنه بان الغلة انما
تكون للمشتري اذا لم تنقص الخ
أي وقد حصلت في زمن الخصام
ويمكن الفرق بين المشتري هنا
وبين البائع والخيار له وان اشتركا
في أن الضمان منه ما والخراج
بالضمان بأن المشتري هنا
تعلق حق غيره وهو البائع بالمبيع
فلذا كان تصرفه قبل القيام مطلقا
أو في زمن الخصام وهو مما ينقص
دليلا على رضاه بخلاف البائع
المذكور وسوغ هنا فيما كان زمن
الخصام وهو لا ينقص رعي الخراج
بالضمان ولانه كالتصرف فتأمل
وبه يجب ان عن استشكل هو في
واقصر عليه في المفيد وجعله من

ويكون بالخيار بين أن يتمسك بالمبيع على البراءة من العيوب أو يرد وقيل لا مقال له في
العيوب اه محل الحاجة منه بلفظه وقول مب عن ابن يونس هذا أحسن من قول
ابن حبيب الخ الذي في ابن عرفة هو ما نصه الباجي فلا ابن حبيب عن أصبغ هو على البراءة
اه محل الحاجة منه بلفظه فتسببه لرواية ابن حبيب عن أصبغ لا لقوله وهو كذلك في
المتفق ويمكن أن يكون ابن حبيب قاله ورواه وتبع في الشامل ما لابن يونس ونصه
وللمشتري الرد ان ظن البائع غيرهما خلافا لابن حبيب اه منه بلفظه وهذا كله تعلم
صحة ما قلناه من رجحان ما حمل عليه ق ومن وافقه كلام المصنف والله أعلم (ولم يحمله)
قول ز لفرق من أفراد ثلاثة قال تو صوابه أربعة اه منه وهو ظاهر (وزواله) قول
ز أو قبله قبل القيام به الخ قال تو مثله بعد القيام وقبل الحكم برده عند ابن القاسم
وقال أشهب له الرد اه ونحوه لابن ناجي في شرح المدونة وزاد ما نصه قال اللخمي
والاول أصوب اه منه بلفظه وما ناسبه للخمى هو كذلك فيه قال في باب من اشترى
معيبا فذهب قبل القيام به أو بعد القيام وقبل الحكم مانصه ومن اشترى عبدا أو أمة
بها عيب فذهب قبل أن يقوم به لم يكن له الرد واختلف اذا علم ثم ذهب هل يرد به فقال ابن
القاسم لا رد له وقال أشهب له أن يرد والاول أصوب اه منه بلفظه وقد اقتصر ابن
يونس على قول أشهب ونصه قال أشهب والدين علي العبدان سقط أو قضى قبل علم
المبتاع بالدين فلا يرد بذلك واذا علم قبل أن يسقط فله الرد به وان أسقطه بعد علمه لانه عيب
قد اطاع عليه اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام ابن يونس مختصرا وزاد عليه
مانصه ولم يحك غيره وزاد اللخمي قال ابن القاسم لا رد له وهو أصوب اه منه بلفظه
(أو بالموت الخ) قول ز على هذا التأويل صوابه على هذا القول وقول مب والثالث
رواية ابن القاسم الخ هو رواية أشهب كما في ابن يونس وقد نقله ق أيضا وقول ز
وبحت فيه ابن عبد السلام بخبر يان غلة تعلق القلب فيه سلم هذا البحث مع أن ابن رشد قد
فرق بينهما فانه قال بعد ذكره كلام التونسي مانصه ولعمري ان بينهما ما فرقا للزوجة
حق في الوطء بخلاف الامة اه قلت ولان تعلق قلب الزوجة بزوجهما أقوى بكثير للمودة
التي جعل الله بينهما والرحمة المصريح بهما في كتاب الله العزيز وباجتماع هذين الأمرين
يسقط بحث ابن عبد السلام فتأمل (وما يدل على الرضا) قول مب يجب ان عنه بأن
الغلة انما تكون للمشتري الخ في هذا الجواب عندي اشكال أما أولا فانهم قالوا في بيع
الخيار ان اجارة البائع واسلامه للصنعة والخيار له لا يكون رد أو علوه بأن الغلة له ولم
يفرقوا هنالك بين ما ينقصه الاستعمال وما لا فالقياس أن المشتري هنا كذلك لا اشترا كهما
في أن الضمان منهما والخراج بالضمان فاما أن يعزم فيهما واما أن يخص فيهما لم يظهر
للتفرق بينهما عندي وجهه وأما ثانيا فان هذا الجواب يقتضي أن سكنى الدار ونحوها اذا
وقع بعد الاطلاع وقبل القيام لا يعد رضا وليس كذلك ويقوى هذا الاشكال كلام
الخمى فانه ذكر قول ابن حبيب ان له غلة الامة والعبد والدابة زمن الخصومة وقال

لجواب مس المذكور نعم قال ابن حبيب للمشتري غلة الرقيق والدابة زمن الخصام
روايته عن الامام وذكروا من كلام غيره ما يؤيده اللخمي

مانصه وهو أحسن لأن له الخراج بالضمان
 الانتفاع ومن الخراج اه منه بلفظه وقد اقتصر في المفيد على ما لابن حبيب وجعله
 من روايته عن الامام وقيله ولم يحك فيه خلافا بل ذكر من كلام غيره ما يؤيد فأنظره والله
 أعلم (كسكني الدار) قول ز كصوف الخ هذا على ما للخمى وسلمه ابن عرفة وهو
 خلاف ما لابن رشد واستظهره ح أنظره بعد هذا عند قوله وصوف ثم وقول ز
 واغتلال حائط غير ز منه ظاهره وان لم يطل سكوته واغتلاها بعد ز هوها وليس كذلك
 أنظر ح عند قوله بعد وثمرة أبرت وتأمل ما نقله عن اللخمى (لا كسافر اضطر لها) قول
 ز بل ولو بغیر اضطرار على المعتمد سلمه نو بسكوته عن صرح مب بذلك فقال
 صحيح اذ هذا هو قول ابن القاسم وروايته عن مالك الخ وما عزا لرواية ابن القاسم وقوله
 موافق لما عزا لها أبو على لكن أبو على سلم أن ما لم يصف هو الراجح وجوز أن يكون قول
 ابن نافع تقييد لها. ونصه والرواية يمكن أن يكون كلام ابن نافع قيد الها وغير محالف
 لها وان رأيت ابن رشد جعله قولاً ثم قال بعد كلام مانصه فتحصل من هذا كله
 ان الاضطرار في كلام المتن المراد به حصوله بالفعل وغيره لا عبرة به والاعتراض عليه خطأ
 وان اتفق على هذا الخطا غير واحد من شراحه ومحشيه اه محل الحاجة منه بلفظه
 قلت ومافاله من أن الراجح ما في المتن صواب خلافا للتصويب مب وتصحيحه ما قاله ز
 وأما ما قاله هو مب من أن قول ابن القاسم وروايته في غير الضرورة ففيه نظر لكن
 أبو على جوز أن يكون قول ابن نافع تفسير لها فالذلك عليه أخف بل الخلاف بين قول
 ابن القاسم وروايته وبين مقابلة محله مع الضرورة هذا الذي يدل عليه كلام أهل المذهب
 قال ابن الجلاب في تفريعه مانصه ومن اشترى دابة معيبة ثم ظهر على عيبها في سفر
 فركبها بعد علمه بعيبها وهو مضطر الى ركوبها فقيها روايتان أحدهما أن لرددها والاخرى
 انه ليس لرددها وقد لزمه ركوبها عيبها اه منه بلفظه وقال القاضي عبد الوهاب في
 معونه مانصه وان تصرف مضطرا مثل أن يشتري دابة معيبة ولم يظهر على عيبها الا
 بعد أن سافر بها فلما علم عيبها لم يرض به وأراد ردها ولم يجد بدا من ركوبها أو حمل متاعه
 عليها ففعل ذلك مضطرا فقيها روايتان أحدهما أن ذلك مسقط لرددها والاخرى انه
 لا يسقط اه محل الحاجة منه نقله أبو على وقال عقبه مانصه وهذا نص من
 هذا الامام وكفى به حجة اه منه بلفظه ونحوه في التلقين وقال أبو عمرو في كافيه
 مانصه ومن اشترى دابة معيبة ثم ظهر على عيبها في سفر فركبها مضطرا الى ركوبها
 فقها المالک قولان أحدهما أن لرددها والاخر انه ليس لرددها وقد لزمه عيبها لركوبه
 لها بعد علمه بعيبها اه بلفظه نقله أبو على وقال ابن يونس مانصه واختلف قول مالك
 في الدابة يتاعها ثم يسافر بها ثم يجد عيبا في سفره فمروى أشهب عنه أنه ان حمل عليها
 بعد علمه بالعيب لزمته وقاله أشهب وابن عبد الحكم وروى عنه ابن القاسم ان لرددها
 وليس عليه في ركوبها انى بعد علمه ولا عليه أن يركب غيرها ويسوقها ولو لركب فان
 وصلت بها لرددها وان عجزت ردها وما نقصها أو يجلسها أو يأخذ قيمة العيب اذا نقصت

وهو أحسن لأن له الخراج بالضمان
 فعليه النفقة فلا يلزم بالاتفاق وينع
 من الانتفاع ومن الخراج اه
 وقول ز وصوف الخ هو جار على
 ما للخمى وسلمه ابن عرفة وهو خلاف
 ما لابن رشد واستظهره ح أنظره
 عند قوله الاتى وصوف ثم وقول
 ز واغتلال حائط الخ ظاهره وان
 لم يطل سكوته واغتلاها بعد ز هوها
 وليس كذلك أنظر ح عند قوله
 الاتى وثمرة أبرت وتأمل ما نقله
 عن اللخمى (لا كسافر الخ) قول
 مب صحيح اذ هذا الخ سلم أبو على أن
 ما لم يصف هو الراجح وهو الصواب
 اذ قول ابن القاسم وروايته ومقابله
 انما محلها الضرورة كما يدل عليه
 كلام أهل المذهب انظر الاصل
 (فان غاب الخ) قلت صوابه فان
 غاب بآئعه فله أن يعلم القاضي
 فتلوم الخ أى غاب حقيقة وحكما
 بان لا وكيل له قربت الغيبة أو بعدت
 وله عدم القيام حتى يقدم البائع
 وأما الاشهاد فلاثرة أصلا كافي
 ز ومب تأمله

وقال به ابن القاسم وأصبح محمد بن يونس فوجه رواية أشهب أنه تصرف بعد علمه بعينها
فهو كالحاضر ولا يسقط حق غيره اضطراؤه إليها لأنه إنما تصرف لحظ نفسه ووجه رواية
ابن القاسم أن المضطر في حكم المكره ولو تصرف مكره لم يسقط خياره فكذلك الاضطراب
ألا ترى أنه يحل له أكل مال غيره إذا اضطرب إليه وخاف على نفسه الموت في هذا جرى
محمد بن يونس وبه أقول وبه أخذ ابن حبيب اه منه بلفظه وقال في الجواهر مانصه
فاما اختلاف الرواية في تصرف المضطر فان ابن القاسم روى ان المسافر اذا اطلع على
عيب بالدابة فركبها الى أن قدم بها على صاحبها فان ذلك لا يسقط حقه في الرد قال وليس
عليه أن يقودها ويكرى غيرها وروى أشهب ان ذلك رضامنه وسبب الخلاف هل بعد
كلامه أم لا اه منها بلفظها وقال ابن الحاجب مانصه وتصرف المضطر المسافر
على الدابة ليس برضا خلافا لأشهب اه منه بلفظه وقال في الارشاد مانصه وتصرفه
مختارا بعد علمه كرضاه وفي بقاءه مضطرا روايان اه منه بلفظه وقال ابن عرفة
مانصه وتصرف المضطر في لغوه اختلاف سمع ابن القاسم من اتباع دابة فساقر عليها
فوجد بها عيبا لركوبها ولا شيء عليه فيه ورد بها بعينها ان ردها بحالها ان ردها ابن القاسم
يجوز لركوبها الا أن يكون قريبا لاموثة عليه في رجوعه ويستحب له أن يشهد أن ركوبه
ليس رضافا لم يشهد فلا شيء عليه وهو ظاهر قول مالك في هذا السماع وقال ابن كثة
يشهد على الغائب ولا يركبها في رده الا أن يكون بين قريتين فيبلغ عليها الى القرية ليشهد
وقال ابن نافع لا يركبها ولا يحمل عليها شيئا الا أن لا يجد من ذلك بدا فليشهد على ذلك
ويركب ويحمل الى الموضع الذي لا يجوز أن يركبها فيه يعني حتى يجد حكا وبينة تشهد له
بذلك الموضع بما يوجب ردها ثم قال فالأقوال أربعة اه محل الحاجة منه بلفظه
فأنت ترى هؤلاء الأئمة المحققين الحفاظ المتقنين كلهم قد صرحوا بأن محل الخلاف هو
الضرورة ولا دليل لمب ولا لابي على في كلام ابن رشد على أن قول ابن القاسم وروايته
عنده في غير الاضطراب واستدلوا له ما على ذلك بأنه جعله مقابلا لابن نافع فيسه نظرا لان
الخلاف بينهما حاصل على ما أفاده كلام الأئمة لان ابن نافع يوجب عليه الاشهاد وابن
القاسم يستحب فقط وابن القاسم يجوز له الركوب أو الحمل عليها ان اضطراب ذلك وان
تأني له غيرهما بالركاء كما تقدم التصريح به في كلام ابن يونس والجواهر وظاهر كلام ابن
نافع أنه لا يركبها ان قدر على كراء غيرها كما يدل عليه ما تقدم من نقل ابن عرفة عن ابن رشد
عنه ونحوه لضيغ عن ابن رشد عنه ولهذا جعل ابن عرفة موضوع الأقوال الأربعة
تصرف المضطر وسلم في ضيغ جعل ابن الحاجب موضوع اختلاف الروايتين تصرف
المضطر وتم ما في المسئلة من الأقوال بذكر كلام ابن رشد فقال مانصه وقوله ليس
برضا لأنه كالمكره ونقل في البيان عن ابن كثة اذا وجد العيب بالدابة في سفر فليشهد
عليه ويردها ولا يركبها في ردها الا أن يكون بين قريتين فيبلغ عليها الى القرية ليشهد وعن
ابن نافع أنه لا يركبها ولا يحمل عليها شيئا الا أن لا يجد من ركوبها والحمل عليها بدا في السفر
فليشهد على ذلك ويركب أو يحمل الى الموضع الذي لا يجوز أن يركبها يعني حتى يجد حكا

وفيها أيضا الخ (ل) قوم ب فاسقط

في هاتين المسئلتين الخ يعني مسئلتى غيبة السيد وغيبة الزوج وقد يفرق بينهما وبين مسئلة العيب بان الرد بالعيب حق لا دعى وفي المسئلتين الحق لله تعالى وهو أكد ولذلك يقدم عند التعارض وأيضا فان احتمال اسلام الكافر نادر بخلاف احتمال تبرئ البائع من العيب المخصوص ويحتمل أيضا أن المشتري علم به حين الشراء فلذا احتيط بالتلوم للغائب لانه أدرى بحججه وأيضا فقد يدعى اذا قدم أن المشتري حصل منه ما يمنع من الرد كالركوب مثلا وأيضا فقد يزول العيب زمن التلوم أو يحصل رضا المشتري به بخلاف المسئلتين في هذا والذي قبله فتأمل والله أعلم (ل) يخلف عليهم ما قول مب أى لا بد من اثبات صحة ملك البائع الخ لا يظهر له وجه الا اذا لم يوجد للغائب ما يؤدى منه الثمن للمشتري وتوقف أدائه على بيع هذا المبيع لكن هذا متأخر عن الحكم بالفسخ الذى جعلوا هذا من شروطه وقول ز زاد الموثقون ويخلف أيضا انه لم يتبرأ هذا ليس برائد على المصنف وقول مب وبه يرتفع الاشكال انما يرتفع لو كان موضوع كلامهم حالة القوات فقط لا حيث أطلقوا اذلا وجه الخلاف مع عدم القوات لانه قادر على الفسخ العيب في الصحيح وله وللفساد في الفاسد والله أعلم * (فرع) في أجوبة ابن رشد أن أبا الفضل عياض أسأله عن رجل قام على آخر بعيب في سلعة

وبينة تنهيه بذلك الموضوع عما يستوجب ردها قال فاعرف انما ثلاثة اقوال وعلى هذا فيحصل بقول أشهب أربعة اقوال اه منه بلفظه ويتأمل ذلك كما أدنى تأمل مع الانصاف يظهر لك صحة ما قلناه والعلم كما لله (وفيها أيضا في التلوم) قول مب عن ابن سهل فاسقط في هاتين المسئلتين التلوم الخ مراده بالمسئلتين مسئلة العبد يسلم وسيدة الكافر غائب ومسئلة الزوجة تسلم وزوجها الكافر غائب قلت قد يقال لامعارضة بين هاتين المسئلتين ومسئلة العيب ولا يلزم الامام ولا ابن القاسم رضى الله عنهما ما ألزموهما من التناقض لظهور الفارق من وجوه أحدها أن الرد بالعيب حق لا دعى وبيع المسلم المملوك للكافر وفسخ نكاح المسلمة تحت الكافر كل منهما حق لله والثاني أكد ولذلك يقدم على الاول عند التعارض ثانيا أن احتمال اسلام الكافر الذى أسلم عبده أو زوجته نادر بدليل المشاهدة واحتمال تبرئ البائع من هذا العيب بخصوصه ليس كذلك وعلى احتمال أن لا يكون تبرأ له منه فيحتمل أن يكون هذا المشتري علم بذلك العيب حين الشراء ويحتمل أن يكون حصل الامر ان معافاه هذه ثلاثة احتمالات توجب عدم الرد بالعيب على الغائب فاحتيط له بالتلوم لانه أدرى بحججه من غيره ثالثا أنه على تسليم نفي تلك الاحتمالات فقد يدعى البائع اذا قدم أن يكون وقع من المشتري ما يمنع من الرد كالركوب مثلا وذلك مقفود في المسئلتين رابعها أن في التلوم للغائب وانتظاره في مسئلة العيب فائدة وهي أن قدومه عند الاجل ان وقع أو عدم قدومه لا يحتم القضاء عليه بالرد لاحتمال زوال العيب زمان التلوم أو رضا المشتري به اذ ذلك وكلاهما مانع من الحكم عليه بالرد بخلاف المسئلتين فتأمل به بانصاف والله أعلم (ل) لم يخلف عليهم ما قول مب أى لا بد من اثبات صحة ملك البائع انظر ما وجهه فان كان الاجل أن الغائب لم يوجده مال يؤدى منه الثمن للمشتري وتوقف أدائه على بيع هذا المبيع فواضح لكنه بعيد من كلامهم لان البيع للثمن متأخر عن الحكم بالفسخ وهم جعلوا هذا من الشروط التى يتوقف عليها الحكم وان كان لغير ذلك فلم يظهر لى وجهه فان قيل وجهه احتمال أن يكون باعه نيابة عن غيره فلا عهدة عليه قلت انما تسقط عنه العهدة اذا علم المشتري أنه نائب عن غيره حين الشراء وهذا الاحتمال يكفى في دفعه عمن المشتري انه ما علم بذلك حين الشراء فتأمل وقول ز زاد الموثقون ويخلف أيضا انه لم يتبرأ الخ هذا ليس برائد على المصنف فالصواب حذفه والاقتصار على ما بعده فتأمل وقول مب وبه يرتفع الاشكال انما يرتفع الاشكال بما نقله عن ابن عرفه لو كان قولهم يخلف على صحة الشراء مقيدا بقوات المبيع وهم قد أطلقوا فالاشكال حاصل اذلا وجهه لحلقه مع عدم القوات لانه قادر على الفسخ على احتمال صحته لاجل العيب وعلى احتمال فساده للفساد ولا عيب معافاة له * (فرع) اذا لم يقيم المشتري بالعيب حتى قدم البائع فأنكر أن تكون السلعة له والبيع من أصله أو كان المقوم عليه حاضرا أو أنكر ذلك في أجوبة ابن رشد أن أبا الفضل عياض أسأله عن رجل قام على آخر بعيب في سلعة

فانكر المدعى عليه السلعة وأنه ما باعها منه هل يقدم اثبات العيب قبل (١٧٩) المين على انكار البيع مخافة أن لا يكون

بها عيب فتذهب عين الرجل باطلا
أو تقدم المين وأنه أجابه بأن من
حق القائم بالعيب أن يحلف المقوم
عليه على انكار البيع قبل أن يثبت
العيب اذ لا يلزمه أن يعنى في اثبات
العيب حتى تتقرر له العهدة على
البائع ألا ترى أن له أن يحلفه على
انكار البيع وان لم يدع أن بالسلعة
عيبا لما يخشى من طرق الاستحقاق
عليها فان حلف انه ما باع منه
السلعة لزمه اثبات البيع ان كانت
له بينة لم يعلم بها واثبات العيب
وان نكل عن المين حلف هو
واستحق العهدة عليه ولزمه أن
يثبت العيب لا غير وبالله التوفيق
لاشريك له اه ونقله الواوغي
وكذا ابن سلون مختصرا ونقله أيضا
في نوازل المعاضات والبيع من
المعيار مختصرا اختصارا مختلا نظره
(وردان لم يتغير) قول ز رجع
لمذهب الحاكم الخ ليس في ح هذا
التفصيل الاخير انظره (كعوده له)
قول ز غير عالم بالخ قيد في قوله
بعد نحو وجهه عن ملكه لاني كلام
المصنف (كيسع الخ) قول ز
عن أشهب وبين رده على بآعه الخ
أي اذا اطلع على العيب بعد الشراء
منه كافي ابن عرفة عنه انظر طفي
وقول ز فان عادله بعضه الخ
مثله في عجم ومثل ذلك ما اذا باع
النصف قبل أن يطلع على العيب
انظر الاصل (فان باعه الخ) قول
مب وقال ابن المواز الخ بعد ذكر
قول ز وهو كذلك الخ كلام ح يدل

فانكر المدعى عليه السلعة وأنه ما باعها منه هل يقدم اثبات العيب قبل المين على انكار
البيع مخافة أن لا يكون بها عيب فتذهب عين الرجل باطلا أو تقدم المين على انكار
البيع جوابا تصفحت أعزك الله بطاعته وتو لاك بكرامته سؤالا هذا وقت عليه
والذي أراه في هذا أن من حق القائم بالعيب أن يحلف المقوم عليه على انكار البيع قبل
أن يثبت العيب اذ لا يلزمه أن يعنى في اثبات العيب حتى تتقرر له العهدة على البائع ألا ترى
أن له أن يحلفه على انكار البيع وان لم يدع أن بالسلعة عيبا لما يخشى من طرق الاستحقاق
عليها فان حلف أنه ما باع منه السلعة لزمه اثبات البيع ان كانت له بينة لم يعلم بها واثبات
العيب وان نكل عن المين حلف هو واستحق العهدة عليه ولزمه أن يثبت العيب لا غير
وبالله التوفيق لا شريك له اه منها بالقطها ونقله الواوغي ونقله ابن سلون مختصرا
(تنبه) * نقل في نوازل المعاضات والبيع من المعيار كلام ابن رشد هذا مختصرا
اختصارا مختلا وكنت استشكلته فلما وقت عليه في أصله ارتفع الاشكال والحمد لله على
كل حال (وردان لم يتغير) قول ز ورجع لمذهب الحاكم الخ ليس في ح هذا التفصيل
الاخير فانظره (كعوده له) قول ز غير عالم بالخ قيد في قوله بعد نحو وجهه عن ملكه لاني
قول المصنف كعوده له فتأمل (كيسع أو هبة الخ) قول ز عن أشهب وبين رده على بآعه
الثاني ظاهره أن أشهب يقول برده على الثاني مع علمه بالعيب حين شرائه منه وليس كذلك
انما قاله أشهب فيما اذا اطلع عليه بعد الشراء كافي ابن عرفة وقد نقل كلامه طفي
فانظره وقول ز فان عادله بعضه كعبد باعه ثم اشترى نصفه خير البائع الاول بين قول
النصف المذكور وبين دفع قيمة ما ينوبه من ارش العيب كذا في عجم وهي عبارة قلقة
ومثل هذه في المعنى اذا باع النصف قبل أن يطلع على العيب فانه يجري في النصف الباقي
بيده ما جرى في النصف الراجع له في مسئلة ز وفي ابن عرفة ما نصه وفيها من اطلع على
عيب بعبد بعد بيعه نصفه خير بآعه في قبول نصفه برده نصف ثمنه ورد نصف قيمة عيبه ومثله
في سماع عيسى نخرج ابن رشد فيما في سماعه فيمن تصدق بنصف عبد ابتاعه ثم ظهر
على عيبه قال ما تصدق به رده نصف قيمة العيب وما بقي بيد المشتري في لزوم رجوعه بمنايه
من قيمة العيب وتخيره في الرضا به وردعه وأخذ منابه من الثمن ثالثا بخير البائع في رد منابه
من الثمن بأخذه ورد منابه من العيب اه منه بلفظه والظاهر جريان هذا الخلاف في
مسئلة ز والله أعلم (فان باعه لاجنبي مطلقا) قول مب وقال ابن المواز الا أن يكون
النقص من أجل العيب الخ اقتصر على نسبة هذا لابن المواز في ح بعد ذكره نحو هذا
مأنصه وعزاه عبد الحق لابن القاسم في الموازية للمجد اه منه بلفظه (قله أخذ القديم
ورده الخ) قول ز وأشعر كلامه أن التخيير المذكور قبل التقويم وهو كذلك الخ كلامه
يدل على أن هذا هو المعتمد وهو الذي يدل عليه كلام ح فقول مب وفي الميطي قال
بعض القرويين انما يخير المبتاع بعد التقويم الخ يوهم أن ما لبعض القرويين هو المعتمد

ح نحوه قال وعزاه عبد الحق لابن القاسم في الموازية للمجد اه (وتفسير المبيع الخ) قول ز وهو كذلك الخ كلام ح يدل
أيضا على أن هذا هو المعتمد

ونحوه لابي على قائلا ما لبعض
 القرويين مخالف لظاهر المدونة
 وغيرها من نصوص المذهب اه
 وجزم في المقصد المحمود بتقديم
 التقوم وفي المعيار عن ابن لبابة أن
 ادخال المشتري الجلود في الماء قبل
 اطلاعه على عيب فيها ليس بعيب
 ولا يمنع له من ردها انظر الاصل
 (يوم ضمه الخ) قول مب شاهدها
 لما عند ز الخ انما يشهد له في
 خصوص الفاسد الذي يعضى بالقيمة
 وأما الذي يعضى بالثمن فليس في كلام
 ابن عرفة ولا غيره تعرض له أصلا
 والظاهر انه كالصحيح ابتداء
 * (تمة) * اذا فسخ البيع قبل
 الفوات ولم يوجد ما يرد منه الثمن
 للمشتري يبيع العيب ودفع له ثمنه
 فان فضل منه شيء وقف على يدا أمين
 حتى يقدم صاحبه وان مضى
 بالقوات ولزم فيه القيمة وكان فيها
 فضل لم يوقف وقرق ابن أبي زمين
 وابن يونس بأنه اذا لم يفت يباع ليرد
 الثمن لانه مبيع ثم النظر للحاكم في
 ايقاف الفضلة عند من أراد لانه
 مال ناض واذا فاته لم يبيع وانما لزم
 المبتاع قيمته فان كان فيها فضل فهي
 كدين للغائب على المبتاع وليس
 للحاكم تقاضى ديون الغائب الا أن
 يكون منه قودا اه (وله ان زاد الخ)
 قول مب من صبغ ما غصب
 لربه أخذه مجانا الخ مخالف لما ذكره
 أخيرا عن ضيغ ومافي ضيغ
 هو الصواب اذ هو المشهور ومذهب
 المدونة وعليه جرى المصنف في باب
 الغصب انظر الاصل

مع أن أبا على قال مانصه وما قاله بعض القرويين مخالف لظاهر المدونة وغيرها من
 نصوص المذهب والله أعلم اه وقال بعد مانصه قال ابن محرز والصواب تأخير ذلك عن
 تحيير المشتري في التماسك والرجوع بقيمة العيب اه منه بلفظه اه منه بلفظه لكن
 صاحب المقصد المحمود جزم بتقديم التقوم وساقه كالمذهب ونصه ولا يجوز حتى يقوم
 العبد يوم الصفقة صحيا بلا عيب ثم يقوم بالعيب القديم ثم يقوم ثالثا بالعيب الحادث
 فحينئذ يصح التحيير لبيان ما يقع عليه الخيار اه منه بلفظه * (مسئلة) * في نوازل
 المعاوضات والبيع من المعيار مانصه وسئل ابن لبابة عن الرجل يبتاع جلودا فيدخلها
 الماء فيظهر على عيب فيها كان عند البائع دلس له به أو لم يدلس هل ادخالها الماء فوت أم لا
 فاجاب ليس ادخالها الماء فوت ولا عيبا وله القيام بالعيب والرد به اه منه بلفظه (يوم
 ضمه المشتري) قول مب ثم رأيت في كلام ابن عرفة ما يوافق ما لز الخ الذي قدمه
 عن ابن عرفة انما يوافق ما لز في الفاسد الذي يعضى بالقيمة وأما الذي يعضى بالثمن فليس
 في كلام ابن عرفة ما يوافق ما قاله ز فيه اذ لم يتعرض له ابن عرفة أصلا وكذا في المدونة
 وابن يونس والنعيم وكل من وقف عليه انما فرضوا الكلام في الفاسد الذي يعضى بالقيمة
 وأما الذي يعضى بالثمن فالظاهر انه كالصحيح ابتداء وما قاله ز لم يأت له بشاهد من كلام
 الناس ولا يجري على القواعد ولا يساعد القياس والله أعلم * (تمة) * اذا فسخ البيع
 قبل الفوات وكان المشتري قد نقد الثمن ولم يوجد ما يرد منه الثمن يبيع العيب ودفع منه
 الثمن فان فضلت فضله وقفت على يدا أمين حتى يقدم صاحبها وان مضى بالقوات ولزم
 فيه القيمة وكان فيها فضل لم يوقف واستشكل ذلك وأجيب بأجوبة أحسنها عندى ما لابن
 أبي زمين وابن يونس ونصه محمد بن يونس انظر لم يوقف الفضل في فوات العبد كما وقفه
 اذا لم يفت وباعه فالجواب عن ذلك أنه اذا لم يفت في البيع الفاسد العبد يباع للمبتاع
 ليقضى منه ثمنه ثم النظر للحاكم في الفضلة في أن يوقفها بيد من أحب المبتاع أو غيره لانه
 مال ناض وفي فوات العبد لم يبيع فيبقى من ثمنه فضل وانما ألزم المبتاع قيمته فان كان فيها
 فضل فهي كدين للغائب على المبتاع وليس للحاكم تقاضى ديون الغائب الا أن يكون
 منه قودا ونحو هذا لابن أبي زمين الا أن في هذا زيادة تفسير اه منه بلفظه (وله ان زاد
 بكصبغ ان يرد) قول مب عن ابن عرفة عن أبي عمران من صبغ ما غصب لربه أخذه
 مجانا الخ مخالف لما ذكره آخر عن ضيغ ولم ينبه على معيار ضمه ما ولا على الراجح منهما
 وما كان ينبغي له ذلك ومافي ضيغ هو مذهب المدونة وهو المشهور وعليه درج المصنف
 في باب الغصب ونقل ق هناك كلام المدونة وقد عزاه لها ابن عرفة نفسه في باب الغصب
 وذكر ما في المسئلة من الاقوال وصرح ابن ناجي في شرحها بان مذهبها هو المشهور ونصه
 قوله ومن غصب ثوبا فصبغه الخ ما ذكره هو المشهور وأحد الاقوال السبعة وقال أشهب
 له أخذ الثوب ولا شيء عليه في صبغه اه محل الحاجة منه بلفظه انظره ان شئت فقد
 ذكر بقية الاقوال وقد نظمت ما ذكره عن ابن عرفة مع التنبية على مخالفته لمافي ضيغ
 وان ما فيه هو الصواب فقلت

خمس مسائل بها لتشركن * بالصبيح اجمالا وتفصيلا خذ
فالعيب والرجح برائد علم * وفلس بقيمة الصبيح حكم
كذلك الاستحقاق عند من جمع * وعامل القراض بالذي دفع
وفي ثلاث لا تشركه واسمع * في غاصب وصاحب وبائع
قد أخطأ وخير في الآخرين * في الدفع والالزام قل للمالكين
جمع ذا المحصل ابن عرفه * عن أبي عمران سمان عرفه
وسو غاصبا عن بعد على * مفاد توضيح ونقله اقبلا

(يوم البيع الخ) قول مب اذ
ح لم يقله الخ بل قاله عند قوله قبل
وتغير المبيع الخ قائلا بلا خلاف
انظره (وجبره الحادث) قول
مب قبل هذا الخ يعني عند
قوله وله ان زاد الخ وهو كذلك في ابن
يونس وبه جزم اللخمي أيضا انظر
الاصل وقول مب وهو الظاهر
الخ اختار ح ما لابن الحاجب
ان شك في الزيادة هل جبرت أم لا
وما لابن عبد السلام ان لم يشك في
ذلك وقال ح ما حاصله انه يقوم
تقوية بالعيب القديم ثم بالحادث
مع الزيادة والقديم فان تساويا
أوزادت قيمته حينئذ فلا يحتاج الى
قيمه سالما والافلايد منها ليرد
مانقص كما هو واضح غاية اه وهو
ظاهر والله أعلم

وقولي أبو عمران بغير ما معر باب الحركة على حد بابه اقتدى عدى البيت والله أعلم (يوم
البيع على الاظهر) قول مب اذ ح لم يقله فيه نظر بل قد قاله لكن عند قوله
قبل وتغير المبيع الخ قائلا بلا خلاف وقال صرح بنى الخلاف فيه في المقدمات
وذكر المسئلة في أثناء كتاب العيوب من المدونة وعزاها الباجي في المستقى لعيسى بن دينار
اه منه بلفظه (وجبره الحادث) قول مب بل المنصوص كافي ق عن ابن يونس
قبل هذا أنه ان تمسك فله ارش القديم أشار به الى ما ذكره ق عند قوله وله ان زاد
بكسب الخ وما نقله ق عن ابن يونس هو كذلك فيه ذكره في ترجمة من ابتاع مياها أو
غيرها فقطعهها أو صبغها الخ ونصه وقال بعض الناس اذا اشترى ثوبا فقطعه وخاطه ثم
وجد به عيبا به يقال ما قيمته يوم وقعت الصفة بغير عيب فيقال مائة ثم يقال وكم قيمته
حينئذ معيبا فيعلم ما نقصه العيب فيقال ثمانون ثم يقال وكم قيمته ذلك اليوم معيبا مخيطا
فان لم ينقص من ثمنه شيء فان شاهده ولا شيء عليه أو حبسه وأخذ قيمة العيب وهو خمس
الثلث اه منه بلفظه وبه جزم اللخمي أيضا فانه قال فيما اذا جبرت الخياطة القطع
وساوتها وزادت مانصه وان خاطه وأحب ان يسكه اتفق الجواب في المدلس وغير
المدلس ان له أن يرجع بالعيب اه منه بلفظه وقال ابن عرفه مانصه عبد الحق عن
أصبيح لو قال بائع سقط نقص القطع وأغرمت خراطة ليسقط حق مبتاعه في حبسه
والرجوع بقيمة العيب لم يكن له ذلك اذا لحق له في أخذ صنعة كرها اه منه بلفظه
فانت ترى هؤلاء الأئمة اقتصروا على انه اذا أمسك بجمع بقيمة العيب ولم يذكروا فيه
خلاف فاعتراض مب هنا على ز صواب لكنه ناقض ذلك عند قوله فيما يأتي وجبر
بالولدو يأتي ما في ذلك ان شاء الله وقول مب فدل ان التقويعات الاربع لا بد منها كافي ابن
الحاجب وهو الظاهر أغفل ما لخص فانه اختار ما لابن الحاجب ان شك في الزيادة هل
جبرت أم لا وما لابن عبد السلام ان لم يشك في ذلك وقال شيخنا ح ما قاله ابن عبد السلام
حسن الآن قوله وان شك فيه مناقشة لان الموضوع أنه أراد الرد والشك يرتفع بتقوية
بالعيب القديم ثم بالحادث مع الزيادة والقديم فان حصلت المساواة أوزادت قيمته ثانيا على
قيمه أو فلا حاجة الى تقويعه سالما لم يبق شك وان نقصت قيمته ثانيا عن قيمته أو فلا بد
من تقويعه سالما حينئذ ليرد ما نقص كما قالوه فيما اذا حصل الحادث فقط من غير أن يزيد فيه
شيئا وقد تقدم أنه يقوم ثلاث تقويعات وهذا واضح لا إشكال فيه وتحصل من هذا أنه يقوم

تقويمين بالعيب القديم ثم بالحادث مع الزيادة والقديم فان تساويا أو زادت قيمته بالزيادة
والحادث على قيمته بالقديم وحده فلا يحتاج الى قيمته سالما ولا فلا بد من تقويمه أيضا سالما
وما ذكرناه في غاية الوضوح وهو الذي يتوقف عليه الحال والله أعلم اه من خطه رضى
الله عنه لمختصا وما قاله ظاهر لمن تأمل وأنصف والله أعلم (وفرق بين مدلس وغيره ان
نقص) قول مب هذا قول ابن القاسم وقال أصبغ وابن الموزان تمسك فلا شيء له ان
نقص لغير صناعة الخ فيه نظر لان ز رتب ذلك على قوله كصبغه مثلا صبغا لا يصبغ به
مثله والصبغ محل اتفاق فلا وجه لما ذكره ولا يلزم قوله عن أصبغ وابن الموزان نقص
لغير صناعة الخ تأمل فان كان مب فهم دخول القطع تحت قول ز كصبغه الخ
وعليه رتب ما ذكره ففيه نظر من وجوه أحدها أنه لا مشابهة بين الصبغ والقطع حتى
يدخل تحت الكاف وانما يدخل تحت الكاف ما أشبه الصبغ مما هو صنعة ثانيها
أنه على تسليم ادخال القطع في كلام ز لا يمتدى الى أن ما ذكره مرتب عليه لا على
الصبغ المصرح به فكان من حقه أن ينسب على دخول القطع في كلامه ثم يقول مثلا
وما ذكره في الصبغ من أنه ان تمسك أخذنا راس القديم لا أشكال فيه وأما القطع
فهو على مذهب ابن القاسم الخ ثالثها أن ادخال القطع هنا غير صواب فقد قال طي
ان حمل المصنف هنا على القطع أيضا واجب التناقص في كلام المصنف لانه سيقول
بعد على القطع المعتاد بحكم غير ما هنا فراجع ان شئت وهو كما قال رابعها انه جزم بحمل
قول أصبغ وابن الموزان على الخلاف لما في المدونة وهو تابع في ذلك لما في ح عن
المقدمات ونحوه للباقي مع أن غير واحد حمل ذلك على الوفاق لما في المدونة قال ابن
ناجي في شرحها مانصه قوله وأما ان صبغ الثوب صبغاً فبغاية قصه أو قطعه الخ هي من
قول مالك ابن محرز من المذاكرين من حمل المسئلة على قول أصبغ وابن الموزان جوابه
انما وقع على الصبغ خاصة وأما القطع فانما له أن يرد ولا شيء عليه أو يتمسك ولا قيام له
بالعيب لانه قدم لك الرد بغير غرم شيء فكانه لم يحدث عنده شيء وقال ابن مناس لعل المسئلة
عنده في قطع يحتاج الى علم فأدى عليه ثمنا كقطع الديباج وغيره مما يحتاج الى صناعة
فيصير كالصبغ اه محل الحاجة منه بلنظرة وقال عياض مانصه ذهب كثير من
المتأولين الى أن قوله هنا انما وقع في الصبغ خاصة وأما القطع فانما له الرد ولا شيء عليه أو
يتمسك ولا قيام له بالعيب لانه قدم لك الرد بغير غرم شيء عليه فكانه لم يحدث عنده شيء
وعلى هذا حمل محمد وغيره قوله وهو المنصوص له في كتاب محمد وأصل أصبغ اه نقله
طي وقال بعده مانصه وهذا التأويل هو الذي عني المؤلف وابن الحاجب وابن شاس
ففرقوا بين الصبغ والقطع ومن لم يقف عليه اغتر بظاهره فاستوى بينهما وعم في النقص
فأوقعه فيما سبق من التناقض اه منه بلقطه * (تنبيه) * كلام مب صريح
في أن ما في المدونة من قول ابن القاسم وهو تابع في ذلك لما في ح عن المقدمات وهو
خلاف ما مر عن ابن ناجي من انه من قول مالك وبه صرح ابن نونس عن المدونة ونصه
قال مالك وأما ان صبغ الثوب صبغاً فبغاية قصه أو قطعه والباع مدلس فلا مباحة الرتبلا

(وفرق بين مدلس وغيره الخ) قول
مب هذا قول ابن القاسم الخ فيه
نظر لان ز رتب ذلك على قوله
كصبغه الخ والصبغ محل اتفاق
وانما محل الخلاف الذي ذكره
القطع قلت انما ذكر ز الصبغ
على وجه التمثيل للفعل الذي حمل
عليه المصنف وهو يشمل القطع
وهو محل القيود التي في ز وفيه
كلام مب فتأمل له * (تنبيه) *
جزم مب بحمل قول أصبغ وابن
الموزان في مسألة القطع على الخلاف
لما في المدونة تتعالم عن المقدمات
ونحوه للباقي وحمل غير واحد ذلك
على الوفاق وان جوابه في المدونة
انما وقع على الصبغ خاصة أو على
القطع أيضا لكان القطع الذي
يحتاج الى علم فأدى عليه ثم كقطع
الديباج وغيره مما يحتاج الى صناعة
فيصير كالصبغ انظر طي وعزو
مب ما في المدونة لابن القاسم
تبع فيه ح عن المقدمات وهو
خلاف ما لابن ناجي وابن نونس من
أنه من قول مالك والله أعلم انظر
الاصل

غرم أو التماسك والرجوع بقيمة العيب اه منه بلفظه (ورد سمار جعل) قول ز
 والمأخوذ من المدونة ان جعل السماسر على البائع الخ لم يبين الموضع المأخوذ منه ذلك وفي
 ح انه أخذ من قولها وأخر كتاب العيوب واذا ردت السلعة بعيب رد السماسر الجعل
 على البائع اه وقد سلم ابن عرفة وح الاخذ من ذلك وتأمله ولا بد * (مسئلة) *
 في نوازل المعاولات من المعيار مانصه وسئل عن دفع سلعة الى نخاس ليبيعه اه وله فيها
 اجارة مثل هؤلاء الذين يبيعون في السوق لرجاء ما يز يدون فينادى عليهم فلم يجد فيها البيع
 فردها الى ربهما فباعها بالسوق بالذي أعطى له أو بأقل أو بأكثر فأجاب عليه اجارة النخاس
 ثابتة الا ان يتباع ذلك اه منه بلفظه (وجبر بالولد) قول مب الذي لابن عاشر
 انه اذا تمسك أخذ ارش القديم واذا رد فلا شيء عليه وهذا هو الموافق لما مر في قوله وجبر
 به الحادث الخ كلامه صريح في أن الولد والصبيغ ونحوه سواء وهو صريح في كلام ابن
 عاشر الذي أشار اليه ونصه ثم اعلم أن ليس المراد بجبر الحادث هنا وفي زيادة كالصبيغ
 ان يصير الحادث في حكم التدم حتى ينتفي الخيار ولا يبقى للمشتري الا التماسك دون ارش
 أو الرد دون ارش بل المراد انه اذا رد لم يرد من يده ارش الحادث أو يرد ما فضل به النقص عن
 الجبر به كما صرح به في ضيق واذا تمسك وجع بارش القديم اه منه بلفظه فقد سلم
 ما قاله ابن عاشر من مساواة الجبر بالولد للجبر بالصبيغ ونحوه وقد تقدم له في الصبيغ ونحوه
 أن المنصوص انه اذا تمسك رجع بارش القديم معترض على ز وذلك يوجب أن يكون
 الرجوع في الولد كذلك مع ان حاصل ما نقل عن ابن عرفة وغ في تكميله أن المنصوص
 لمالك وابن القاسم وبه جزم التونسي وابن محرز والمازري وهو معنى ما عند ابن يونس انه
 لا رجوع له بشئ اذا تمسك في مسئلة الولد وهذا يوجب أن يكون الرجوع في الصبيغ ما قاله
 ز لا ما قاله مب هنا ويوجب أيضا التناقض في كلام ابن يونس للحالفة ما عزا له
 هناك لما عزا له هنا فحصل في كلامه ما ترى وانما نشأ له ذلك من تسليمه ما جزم به ابن عاشر
 من التسوية بين الصبيغ وشبهه وبين الولد وهو غير مسلم بل حكمهما مختلف فالحكم
 في الصبيغ وشبهه ما سبق لمب فيه حسبما بيناه هناك والحكم في الولد ما نقله مب
 هنا عن قدمنا ذكرهم ولذلك ذكر الأئمة كل مسئلة منهما في موضع بحكم مخالف لما ذكر
 به الاخرى في موضع آخر من غير تنبيه على التعارض بينهما ومن غير ذكر خلاف حتى
 بالخرج من الاخرى فقد تقدم نص ابن يونس في مسئلة الصبيغ وقال في ترجمة من قام
 بعيب بعد ولادة أو تزويج أمة الخ مانصه قال ابن القاسم يعني في المدونة وان نقصها
 النكاح وقد ولدت وفي الولد ما يجبر به نقص النكاح فانه يجبر بذلك بالولد ألا ترى أن مالكاً
 قال رجاء ردها وولدها وقد زاد ذلك في ثمنها فهذا من قوله يدل على انه أراد أنه يجبر به يريد
 وكذلك لو حدث بها عيب آخر فانه يجبر بالولد وذلك كالنماء فيها كزيادة بدن أو صنعة تزيد
 في ثمنها وقد قال مالك الغناء لا يجبر به النقص وروى ابن القاسم عن مالك في كتاب
 الودية ان زادت قيمتها فله أن يجبر به نقص النكاح محمد بن يونس واذا جبر النقص بالغناء

(ورد سمار جعل) قول ز هذا
 والمأخوذ من المدونة الخ به في من
 قولها واذا ردت السلعة بعيب رد
 السماسر الجعل على البائع اه وسلم
 الاخذ من ابن عرفة وح وتأمله
 * (مسئلة) * في المعيار أن النخاس اذا
 نادى على السلعة في السوق فلم يجد
 فيها يباع فردها الى ربهما فباعها بالسوق
 بالذي أعطى له أو بأقل أو بأكثر
 فان أجرته ثابتة على ربهما الا ان
 يتباع ذلك اه (وجبر بالولد)
 أي في الأمانة وغيرها من الحيوان
 وقول مب الذي لابن عاشر الخ
 الصواب أن الصبيغ وشبهه حكمه
 ما سبق لمب وإن حكم الولد هو
 ما نقله هنا بخلاف التسوية بين عاشر
 بينهما أي لان الحادث لما جبر بالولد
 الذي ليس من كسبه صار كالعدم
 بخلاف نحو الصبيغ فانه من كسبه
 انظر الاصل

أو بالولد على قول ابن القاسم لم يكن له أن يتمسك ويرجع بقيمة العيب لأنه يصير كمن لم يحدث
 بها عنده عيب فأما ان يتمسك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه ثم قال وإنما أراد ابن القاسم أن
 يجبر النقص بالولد إذا كانت قيمة الولد كالتقص فأكثر فأما ان كان أقل من النقص
 فليقتصه بما قابل ذلك من النقص وليدفع اليه بقية النقص اه منه بلفظه وتقدم
 كلام الخمي في الصبغ وقال في مسئلة الولد ما نصه واختلف بعد القول ان له أن يردها
 وان كانت ذات زوج اذا ولدت أو زادت في سمنها هل يجبر بذلك عيب التزويج والولادة
 فقال ابن القاسم يجبر بالولد وان كان كفافا لما حدث عنده من العيب يرد ولا شيء عليه أو
 أمسك ولا شيء له وان لم يكن فيه كفاف العيب اقتص الباقي وان كان فيه فضل كان للبائع
 وقال غيره عليه ما نقص النكاح ولا يجبر بالولد قال وإنما زيادة ولدها كزيادة بدنهما وقال
 مالك في مختصر ما ليس في المختصر في زيادة البدن اذا زادت قيمتها بقدر ما نقص التزويج
 ردها ولا شيء عليه والنكاح ثابت لجبر العيب بزيادة الجسم وقال غيره لا يجبر به والقول
 الأول أحسن لان كل ذلك مما حدث في ملك المشتري وفي ضمانه ولم يتقدم للبائع فيه ملك
 وهو ملك للمشتري فوجب أن يجبر به اه منه بلفظه وتقدم كلام ابن عرفة في الصبغ
 وجزم في مسئلة الولد بأنه ان تمسك لا شيء له وعزاه لملك ابن القاسم ولم يحك خلافا له انصا
 ولا تخريجاً وبذلك جزم في المشتري ولم يحك فيه خلافا ونصه وفي العتبية من رواية ابن
 القاسم فيمن اشترى جارية فزوجهما فولدت اما حبسها فلا شيء له واما ردها فولدت اه
 منه بلفظه فهذه النصوص كلها ترد ما قاله ابن عاشر وبعه عليه مب من التسوية
 بين الامرين وقد تقدم في نقل ابن عرفة عن أصبغ الإشارة الى وجه افتراقهما وهو قوله
 اذا لحق له في أخذ صنعه اه قال صبغ والخياطة ونحوهما من فعله وكسبه والولد ليس
 كذلك ولان الغالب أنه يلزمه الخسارة على الصبغ ونحوه والولد ليس كذلك وقد نقل
 ابن عرفة عن المازري ان القاعدة التي أصلوها ان علة تمكين المشتري من طلب قيمة
 العيب الضرر الذي يلحقه بالخسارة اه منه فانظره ويدل على ذلك أيضاً أنهم لم يختلفوا
 في الصبغ انه يقع الجبر به واختلف في الجبر بالولد وقد قال في ضيق ما نصه وقال مالك
 وأشهب لا يجبر به أي لا يجبر بالولد عيب التزويج وأكثرهم يصوب قول أشهب ومالك اه
 بلفظه ويدل عليه أيضاً أن الصبغ اذا زاد واختار المشتري الرد فيكون شريكاً بما زاد
 والولد اذا زاد لا يكون شريكاً به كما صرح به غيره واحداً ولم يذكر وافيته خلافاً فتأمل
 ذلك كله بانصاف والله أعلم * (تنبيهه) * كما يقع الجبر بالولد في الامه كذلك يقع
 في غيرها من الحيوان قال ابن يونس في ترجمة من قام بعيب وقد اغتسل أو ولدت الغنم
 الخ ما نصه قال مالك يعنى في المدونة ومن اشترى ابلاً أو بقراً أو غنماً فولدت
 عنده ثم وجد بها عيباً فلا يردها الا مع ولدها ولا شيء عليه في الولادة الا ان ينقصها
 فلا يرد معها ما نقصها محمد بن يونس يريد وان كان في الولد ما يجبر به النقص جبره على
 قول ابن القاسم كما قال في الامه تلد ثم يردها بعيب اه منه بلفظه والله أعلم

(كوتة في اباقة) قول ز بان اقبحتم نهرا أو تردى الخ فيه نظر لان المصنف مثل هذا
 للسماعى زمن الابق وما فسر به ز هو من الهلاك بعيب التدليس لابسماوى زمنه
 كاتبه عليه نو قائل ومثال السماعى موته في الابق خفف أنفه أو عرض جى اه
 والحكم واحد باعتبار المشهور لكن السماعى خالف فيه ابن دينار في ابن عرفة
 مانصه قال أى أبو محمد في نوادره والخمى عن ابن دينار ان هلك في اباقة فقيمة
 عيبه فقط الآن يلجئه الهروب للعطب كالنهر يقتحمه أو مهوأة يتردى بها أو دخول
 مدخل تنهشه حية به وأخذ ابن الماجشون بقول مالك وأصحابه لانه في الابق ضمن
 حين دلس اه منه بلفظه ونحوه لابن يونس ونصه ومن الواضحة قال ابن دينار
 ليس الابق كالسرقة وإذا هلك في اباقة فلا مبيع قيمة عيب الابق فقط اذا لم يعطبه
 الابق الآن يلجئه الهرب فيعطب كالنهر يقتحمه أو يتردى من مهوأة فيهلك أو يدخل
 مدخلا فتنهشه حية في هذير جمع بجميع الثمن فأما ان مات في اباقة أو سلم أو جهل
 فليس فيه الا قيمة العيب وقال جميع أصحاب مالك بقول مالك لانه بالابق ضمنه حين
 دلس به اه منه بلفظه وقول ز أو غاب فلم يدرك مات أم لا كما قال ابن رشد يقتضى
 أن الضمان ساقط عنه اذا علمت حياته وليس كذلك انظر نص ابن رشد والخمى وأبى
 الحسن في ح هنا وقول ز والظاهر أن القول للمشتري انه هلك الخ كانه لم يقف على
 نص في ذلك مع أن المسئلة منصوصة في نقل ح عن المدونة بعكس ما استظهره ونص
 ما نقله عنها قال مالك وهذا بعد أن يقيم المبتاع البينة فيما حدث من سبب عيب التدليس
 اه لكن ما نقله عن المدونة ليس فيها ونص ما فيها من باع عبد لداس فيه بعيب فهلك
 العبد بسبب ذلك العيب أو نقص فضمنه من البائع ويرد جميع الثمن كالتدليس بالمرض
 فيموت منه أو بالسرقة فيسرق فتموت منه فموت من ذلك أو يحيا أو بالابق فباق فيهلك
 قال ابن شهاب أو بالخون فيموت فموت قال مالك وهذا بعد أن يقيم المبتاع بينة أن العيب
 قديم وأن البائع باع بعد علمه به ولا شئ على المبتاع فيما حدث بالعبد من سبب عيب التدليس
 اه منها بلفظها ونحوه في ابن يونس عنها وزاد متصلا به مانصه ابن المواز قال ابن
 القاسم عن مالك واذا دلس بالابق فأبى العبد فقام المبتاع بذلك فقال البائع لم بأبى عندك
 ولكن غيبته أو بعته لم يقبل قول البائع ولم يكن على المشتري أكثر من عينه ما غيب ولا
 باع ولا قد أبى منه ثم يأخذ عنه كله وليس عليه أن يقيم البينة انه أبى منه اه منه بلفظه
 ونحوه للخمى ونصه وقال مالك في كتاب محمد ان قال المشتري أبى منى وقال البائع بل
 بعته أو غيبته كان القول قول المشتري مع عينه ورجع بالثمن يريد لانه ادعى ما يشبهه
 والظالم أحق أن يحمل عليه اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وسمع ابن القاسم
 ان قال مبتاع عبد لدلس باباقة أبى وقال بائعه بل غيبته صدق مبتاعه مع عينه ابن رشد
 كقول سحنون في دعوى اباقة العبد أو الامة في عهدة الثلاث اه منه بلفظه وقال ابن
 ناجي عند كلام المدونة السابق مانصه قوله قال مالك وهذا بعد أن يقيم المبتاع بينة الخ
 يريد وعليه أيضا أن يثبت الشراء ان بجدد البائع وليس عليه أن يثبت اباقة العبد والقول

(كوتة في اباقة) قول ز بان
 اقبحتم الخ هذامن الهلاك بعيب
 التدليس والسماعى زمن الابق
 كوتة خفف أنفه أو يجمى والحكم
 واحد على المشهور خلافا لابن
 دينار في السماعى وقول ز فلم
 يدرك مات أم لا الخ وكذا اذا
 علمت حياته انظر ح وقول ز
 والظاهر أن القول للمشتري الخ
 المسئلة منصوصة في ح عن
 المدونة بعكس ما استظهره لكن
 ما عزاه ح لها ليس فيها وما
 استظهره ز هو الذى في ابن يونس
 عن مالك ونحوه للخمى انظر الاصل

قوله انه أبق منه ويحلف انه ما غيبه ولا باعه ولقد أبق منه لرؤية ابن القاسم ذلك اه منه
 بلفظه وبه تلم أن ما عزاه ح للمدونة ليس فيها فهو تحريف من النسخ أو في نسخته
 من المدونة وقد خفي ذلك كله على ز والكل لله تعالى (بجميع الثمن) كتب عليه
 شيخنا ج مانصه هذا خلاف قول ابن القاسم والذي قاله ابن القاسم أنه انما
 يرجع عليه بقدر ثمنه وصرح سيدي عبد الرحمن القاسمي في حاشيته بأنه المشهور
 وما مشى عليه المصنف هو قول المازري قال ابن عبد السلام وفيه نظر اه
 قلت المازري لم يقتله رأيا بل عزاه لابن القاسم وتبعه على ذلك ابن شاس وابن الحاجب
 وسلم ذلك الامام النقاد ابن عرفة ونصه ولو هلك بتدليس بائعه على بائعه ففي أخذ
 الثالث عن الاول وفضله على ثمنه ونقصه عن قدر العيب من ثمنه للثاني وعليه
 وأخذ منه القدر فقط وباقية الثاني ثلثها يأخذ من الاول ما يجب للثاني عليه الأقل من
 قدر العيب من ثمن الثالث أو قدره من ثمن الثاني أو بقيته للمازري عن ابن القاسم وأصبح
 ومحمد قال بناء على تأثير التدليس في البيعتين أو الاول فقط ولغو قلت الاول سماع يحيى
 ابن القاسم وفيه ان كان الاول عديم الرجوع الثالث على الثاني بقدر عيبه من ثمنه فقط
 وتبع الاول بتمام ثمنه ابن رشد لو أيسر الاول فلم يتبعه الثالث ببقية ثمنه لم يكن للثاني عليه
 الا قدر قيمة العيب اذا طلب له بتدليس اذ لم يطالب به الثالث ونقل باقي الثلاثة الاقوال
 قال والرابع قول التونسي القياس أن يرجع الآخر بقيمة عيبه ويرجع المدلس عليه على
 المدلس بقيمة عيبه من ثمنه أو باقل على القول الآخر قلت قال التونسي لان بقية الاعضاء
 أخذها انما فاشبه موتها عند غير عيب التدليس ابن رشد والقياس عندى جعل هلاكه من
 المدلس ونقض البيعان معا فان كان ثمن المدلس مائة وباعه الثاني بمائة وعشرين أخذت
 المائة من المدلس والعشرون من الثاني للثالث ولو باعه الثاني بثمانين دفع له من المائة
 عشرون ولما ذكر الصقلي قول ابن القاسم قال ولستم يحسنون ان قصر ثمن الاول عن ثمن
 الثالث رجح على الثاني بالأقل من تمام ثمنه أو من قيمة العيب من ثمنه وقول ابن القاسم
 أقيس من قول يحسنون لان الاول بتدليس كما لو قتله يغرم قيمته للثالث فيرجع بالأقل من
 تمام ثمنه ومن قيمة العيب منه وعز أقول أصبح لابن القاسم أيضا قلت فالاقوال ستة
 ثلاثة للمازري وثلاثة للتونسي وابن رشد ويحسنون اه منه بلفظه فتحصل من كلامه
 أن ما ذهب عليه المصنف هو قول ابن القاسم في نقل المازري وابن رشد وهو المصريح به في
 سماع يحيى وسلمه ابن رشد ولم يحل عن ابن القاسم غيره ونقله ابن يونس أيضا عن ابن القاسم
 واختاره وما نسبته ابن عرفة لابن يونس هو كذلك فيه ذكره في ترجمة من وجد عيبا بعد أن
 أعتق أو كاتب أو رهن أو باع الخ ونصه قال أصبح عن ابن القاسم فيمن باع عبدا ودلس
 فيه بالابق فباعه المستاع ولم يعلم فابق عند الثالث فأتى ولم يعلم خبره والبايع الثاني عديم
 فليؤخذ الثمن من البايع الاول فيدفع منه الى الثالث مثل ثمنه فان فضل منه شيء دفع الى
 الثاني محمد بن يونس لانه تمام ثمن الثاني قال فان لم يوجد الاول لم يرجع الثالث على بائعه
 الثاني الا بقيمة عيب الاباق من ثمنه لانه لم يدلس ثم ان وجد الاول أخذ منه الثمن وأعطى

(بجميع الثمن) هذا هو الرابع
 من أقوال ستة

منه الثالث بقيمة رأس ماله وما بقي فللثاني محمد بن يونس لانه بقيمة رأس مال الثاني قال ولولم يكن رجع الثاني بقيمة العيب حتى وجد الاول فأخذ منه الثمن فلم يكن فيه الاقل من ثمن الاخر فليس له غيروه ولا يرجع بتمامه على بائعه الثاني الا أن يكون الثمن الاول أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني فليرجع على الثاني بتمام قيمة عيبه وقال سحنون في كتاب ابنه اذا أخذ الثمن من الاول في عدم الثاني فلم يكن مثل رأس مال الثالث فانه يرجع على الثاني بالاقل من تمام ثمنه أو من قيمة العيب من تمام ثمنه محمد بن يونس وقول ابن القاسم أبين ووجه قول سحنون أنه رأى أن البائع الاول هو أئلف عليه بدليله فهو كالمؤقت له فاعرمة قيمته أنه يرجع على البائع منسه بالاقل من تمام ثمنه أو من قيمة العيب من ثمنه والله أعلم وقال أصبغ في باب آخر من كتاب محمد قال ابن القاسم اذا كان الثاني عديما أخذ من الاول الثمن فدفع منه الى الثالث قيمة عيب الا باق فقط وما بقي فللثاني اه محل الحاجة منه بلفظه واذا تأملت ذلك كله يظهر لك أن الراجح هو ما عند المصنف لانه قول ابن القاسم عند جماعة الشيوخ وابن يونس وان نسب له القولين فقد اختار هذا القول ونسب لسحنون مثله والخلاف الذي ذكره بينهما هو من غير هذا الوجه حسبما يدرك بالتأمل ولذلك اعتمدته في الشامل ونصه ولو باعه مستتر به فلهك العيب التسليم ليس رجع الثالث على المداس بجميع الثمن وقيل ان أعدم الثاني وهل وفاق ترد فان زاد فللثاني وان نقص فهل يكمله الثاني قولان اه منه بلفظه فتشهر سيدي عبد الرحمن خلاف ما ذكره المصنف وعزوه ماله صنف للمازري قد علمت ما فيه وهو مبني على أن المراد أنه يأخذ بجميع الثمن ولو زاد على ما دفعه وبأق ما في ذلك والله أعلم ومع ذلك فهو مخالف لما صرح به قت من أن المشهور ما عند المصنف وسأله ذلك محشاه وغيرهما كما سلم محققو الشراح والمحشين كلام المصنف فعلى هذا يجب التعويل وحسبنا الله ونعم الوكيل وقول ز ووجه المازري المشهور بأنه وان لم يدلس الخ نقل هذا التوجيه في الجواهر وسأله وقال صر في حواشي ضيق مانصه ثم ظهر ان توجيه المازري للرجوع على الاول ابتداء بجميع الثمن صحيح اه منه بلفظه وقول ز وفيه نظر اذ غاية ما ينتج هذا أخذ الثالث من الاول ثمنه لا الزائد عليه الخ هذا مبني على أن المازري يقول ان الثالث اذا اشترى بثمنين وكان الاول المداس باع عمائة مثلاً فان الثالث يأخذ من الاول المائة كلها والمازري لم يصرح بذلك وانما قال رجع الثالث على الاول بجميع الثمن الا أن يزيد على ما دفع الثالث للثاني فيكون له أو يتقص عنه فيكملة الثاني اه فليس في كلامه ما يوجب هذا الالتزام الذي ألزمه المصنف ومن تبعه وقد نبه على هذا أبو علي ونصه والباء في بجميع معني في أي رجع في جميعه وبه يسقط اعتراض المصنف على المازري وابن شاس بذلك ما قدمناه عن المازري وقال عقبه مانصه وهذا الصراحة فيه أنه يرجع بجميع الثمن دائماً بدليل الاستثناء وذلك صحيح لا غير عليه وانه انما يرجع بجميعه ان تساوى مع ثمنه فهذا من ضيق لا يحتال وكاله رحمه الله اغتر بأول الكلام فان زاد فاعله ضمير يعود على الثمن الاول أي زاد الثمن الاول

وقول ز ووجه المازري الخ
نقل هذا التوجيه ابن شاس وسأله
وقال صر انه صحيح وقول ز
وفيه نظر الخ هو مبني على ان
المازري يقول ان الثالث يرجع
على الاول المداس بجميع ما قبضه
ولو كان أكثر من ثمنه مع انه انما
قال رجع الثالث على الاول بجميع
الثمن الا أن يزيد على ما دفع الثالث
للثاني فيكون له أو يتقص عنه
فيكملة الثاني اه قال أبو علي فهو
انما يرجع بجميعه ان تساوى مع
ثمنه قال والباء في بجميع معني
في أي رجع في جميعه وبه سقط
اعتراض المصنف على المازري
وابن شاس انظر الاصل والله أعلم

(الابدعى مخبر) قول ز وقال

ابن أبي زمنين الخ هذا نقله ابن أبي
زمنين عن بعض شيوخه وقال هو
يخاف أن مخبراً أخبره بكفى نقل
مب وقول مب وان كان المخبر
مسخوط الخ موافق لما نقله ابن
يونس عن ابن أبي زمنين ونحوه
للمتيطى وهو مخالف لما جزم به
اللخمي من أن خبر المسخوط ليس
لطحا انظر الاصل وقول مب ثم
هذا التفصيل كله الخ ظاهره حتى
التفصيل الذي ذكره في تعيين الخبر
مع أن كلام ابن عرفة ليس فيه
تعريض لذلك فتأمل (وهل يفرق
الخ) قلت قول ز فيقال ما قيمته
سليم الخ يعني سليمان من الاقل
المجلس به وبه يسقط اعتراض مب
والله أعلم (ورد بعض الخ) قلت
قول ز لا الشائع الخ تبع فيه
تت مع انه اعترضه عند قول
المصنف الا ق وحرر التمسك
بالاقل بان البعض المعيب لا يكون
الامعينا أى ولا يتصور أن يكون
شائعاً والذي يأتى للمصنف انما
هو استحقاق الشائع وقول ز
فاذا قومت كلها يعني على سبيل
الانفراد كفى ح و خش وهو
ظاهر (الأن يكون الاكثر)
قول مب ولا فائدة في ذلك فيه
ان عدم الفائدة انما هو حيث ساوت
القيمة الثمن وهو غير لازم ولا كثير
فتأمل (أو أحد مزدوجين) قول
ز أو مصراعين هما شطر الباب
(ولا يجوز التمسك الخ) قول ز
أو تلف أكثره يعني قبل دخوله في
ضمن المشتري

على الثاني كما إذا أخذ المدلس من الاول عشرة دنانير وباعه بثمانية ويدل على ذلك ترتيب
قوله عليه فلا تاني فيأخذ الثاني في مثالنا اثنين من المدلس ويأخذ الثالث منه ثمانية وفاعل
نقص أيضاً هو ما أخذ المدلس بدلائل مارتبه عليه من قوله فهل يكمله قولان كما أخذه أى
المدلس من الوسط ثمانية وباعه الوسط بعشرة فبذل المدلس لثالث ثمانية واثنان تبقى
على الوسط على قول وأصل هذا عليه في غير ما كآب اه منه بلفظه وهو حسن
فحصل من هذا أن ما عند المصنف هو قول ابن القاسم وانه المشهور والراجح وانه
لا اشكال فيه بل وجهه بين واضح والله أعلم (الابدعى مخبر) قول ز وقال ابن أبي
زمنين يخالف البائع قبل المشتري ان مخبر صدق الخ فيه نظر اذ ليس هذا قول ابن أبي زمنين
بل نقله عن بعض شيوخه وابن أبي زمنين انما قال يخالف أن مخبراً أخبره وقد سكك مب
عنه مع أنه نقل من كلام ابن عرفة ما رده ونحوه لابن يونس ونصه قال ابن أبي زمنين
ويخالف البائع أولاً لقد أخبره مخبر وبعد ذلك يخلف المبتاع قال وكذلك روى يحيى بن
يحيى عن ابن القاسم قال وقال بعض شيوخنا ويزيد البائع في قيمته أخبرني مخبر صدق
اه منه بلفظه ولوراجع ز كلام ق لما قال ذلك وقول مب وانما وجبت عليه
وان كان المخبر مسخوط الخ وجوب اليمين في هذا موافق لما نقله ابن يونس عن ابن أبي
زمنين وسلمه ونصه قال ابن أبي زمنين ولو قال هذا الذي أخبرني سقطت عنه اليمين وان
كان المخبر مسخوطاً اه منه بلفظه ونحوه للمتيطى في نهايته ونصه قال ابن أبي
زمنين وان أقام البائع المخبر وقال هذا هو الذي أخبرني سقطت عنه اليمين بذلك وان كان
المخبر مسخوطاً في حاله هكذا كن يقول فيه بعض مشايخنا اه منها بلفظها وذلك
مخالف لما جزم به اللخمي ونصه وان ادعى أن مخبراً أخبره فان كان عدلاً كان له أن
يخلف معه أو يرد اليمين فان كان حسن الحال وليس يعدل كان لطحا يخلف به وان كان
ساقط الحال لم يكن لطحا اه منه بلفظه ونقله المتيطى أيضاً وقول مب ثم هذا
التفصيل كله خلاف ما عزا ابن عرفة للمدونة الخ ظاهره حتى التفصيل الذي ذكره في
تعيين المخبر مع أن كلام ابن عرفة ليس فيه تعريض لذلك فتأمل (ورد بعض المبيع بحصته)
قول ز فاذا قومت كلها يريد على سبيل الانفـراد كما صرح به ح وهو ظاهر (الا
أن يكون الاكثر) قول مب ولا فائدة في ذلك سلم هذا الجواب وفيه نظر لان عدم
الفائدة انما يكون اذا ساوت القيمة الثمن وليس ذلك بلازم ولا كثير فتأمل (أو أحد
مزدوجين) قول ز أو مصراعين قال في القاموس هما بابان منصوبان ينضمان جميعاً
مدخلهما في الوسط منهما اه منه بلفظه وفي المصباح مائنه والمصراع
من الباب الشطر وهما مصراعان اه منه بلفظه ونحوه في الصحاح وقال الحافظ
ابن حجر في مقدمة الفتح مائنه المصراع الباب ولا يقال مصراع الا اذا كان ذا
دفتين الدف بالفتح الخشب من كل شئ اه منها بلفظها (ولا يجوز التمسك بأقل
الخ) قول ز أو تلف أكثره لعله أراد اذا تلف قبل دخوله في ضمن المشتري تأمل

وقول ز لان تمسكه بالباقي الخ الذي في ح لانه لما استحق الاكثر انقضت الصفقة فتمسك المشتري بالباقي كأنشاء عقدة اخ
وهو أوضح وانما فروا بين استحقاق الاكثر وغيره وان كانت الجهالة والغرر في كل منهما - والكثرة ذلك في الاول وقتله في الثاني
كما اشار له ابن هرون انظر الاصل وقول ز الابد تقويم المبيع كله الخ (١٨٩) صوابه الابد تقويم أجزاء المبيع على

الانفراد ونسبة كل جزء لمجموع
الصفقة وكذا يأتى له في قوله وحرم
التمسك بالاقول (وان كان درهمان
الخ) قول مب وفيه ترجيح
عدم الفسخ الخ ظاهر لكن في ح
عند قوله بعد - ووصوف تم ما يفيد
أن المشهور هو الفسخ مع الفوات
قلت الظاهر - رانه لم يقع هنا فوات
السليم اذ هو الدرهمان الخصوصان
وهما قائمان وانما فوات الثمن الذي
هو الثوب ولم يمتد به فواتا فمات - قدم
قيام الثمن وفواته وانما اعتبروا
ذلك في السليم وهو قائم فلذلك
حكم المصنف بالفسخ مع فوات
الثوب ولا يقال ان بقاء الدرهمين
كفواتهما اذ لا لزوم على كل حال
أخذ عين لانا نقول انما يلزم ذلك اذا
فاتا لزوم مثلهما وهو غير معين أما
ان بقي اقل لم يمتد بهما بعينه كما قال
المصنف اتعلق الغرض بهما ولذلك
وقع العقد عليهما مع السعة وما
ذلك الا خصوصية ما فيهما فلا
يقوم غيرهما مقامهما فلا يكون
بقاؤه - ما كفواتهما فقول
طفي هذا التفريع مبنى على أن
الفسخ مطلق الخ فيه نظر بل يجري
حتى على المعتمد من أنه لا فسخ مع
الفوات أى فوات السليم اذ هو هنا
الدرهمان الخصوصان وهما قائمان
ولذلك والله أعلم لم ينهوا على هذه

وقوله لان تمسكه بالباقي القليل كأنشاء عقدة الخ الذي في ح لانه لما استحق
الاكثر انقضت الصفقة فتمسك المشتري بالباقي كأنشاء عقدة الخ وهو أوضح
قلت لم يتضح لي رفع الاشكال به - هذا الجواب ويظهر لي أن في ذلك دورا لانه اذا
علت حرمة التمسك بما ذكر وجب أن يكون انتقاض البيع سابقا عليها لوجوب
تقديم العلة على المعلول والسبب على المسبب فيقال وماعلة انتقاض البيع أولا
فان قيل مجرد الاستحقاق انتقض ذلك باستحقاق الاقل والنصف وان قيل - ل استحقاق
الجل للجهالة تصارت العلة معلولا والسبب سببا وذلك دورا لانه فاما ما بانصاف وقد
نقل ز فرقا بين الجائحة والاستحقاق غير ما هنا ولا يرتفع به الاشكال ايضا فانه قال عند
قول المصنف ولزم المشتري باقيا وان قل ما نصه اتفاقا بخلاف استحقاق الجل في
البيع فلا يلزم المشتري باقيه بل يحرم التمسك به وقرئ بتكرار الجوائح فالمشتري داخل
عليها بخلاف الاستحقاق فانه لم يدخل عليه لذوره وبأن العقد وقع في الاستحقاق على غير
مملوك للبائع بخلاف الجائحة قاله ت ت اه وانما قلنا انه لا يرتفع به الاشكال لامر من
أحدهما أن هذا انما ينتج عدم لزوم ذلك للمشتري لحرمة التمسك عليه به ثانياً ما أنه
منقوض بالعيب مساواة للاستحقاق في الحرمة مع انه ليس بنادر والعقد فيه وقع على
مملوك للبائع فتام له بانصاف وعندى انهم انما فروا بين استحقاق الاكثر وغيره وان
كانت الجهالة والغرر في كل منهما - والكثرة ذلك في الاول وقتله في الثاني مع ان العقد قد
وقع عليه - اه ولا يصح في الظاهر وفي كلام ابن هرون في اختصار المتبعية اشارة الى ذلك
ونصه وان كان في المعظم رد الباقي ورجوع بالثمن كله وليس له أن يتمسك بالباقي لان
قدره من الثمن مجهول وان كان الثلث فادنى لزمه الباقي بحصته من الثمن لان الغرر يقل
فيه اه منه بلفظه والله أعلم وقول ز الابد تقويم المبيع كله الخ مخالف لما في
ح ومخالف ايضا لما قاله هو نفسه فيما يأتى عند قوله وحرم التمسك بالاقول وما يأتى له هو
الصواب والله أعلم (وان كان درهمان وسعة الخ) قول مب وفيه ترجيح عدم
الفسخ الخ ما قاله ظاهر ولكن في ح عند قوله بعد ووصوف تم ما يفيد ان المشهور هو
الفسخ مع الفوات انظره قبيل الفرع الذي ذكره هناك متأملا (ورد أحد المشتريين)
قول ز وهذا اذ لم يكونا شرى بكي تجارة أى متفاوضين بدليل استدلاله بكلام المصنف
الآتى ولو دسح به لكان أولى وقد رد تو هذا التقيد قائلا ما نصه لان معنى ما يأتى
اذا قبل المعيب أحد الشرى يكن لزم الآخر وضى لأنه يلزمه ذلك ابتداءً ويجبره اه
قلت أول كلام الخمي يوهن ان الصواب ما قاله تو ولكن قد صرح في آخر كلامه
بما قاله ز وهو الصواب لقول المدونة ما نصه فان رده مبتاعه ورضيه شريكه لزمه

وأما قول ابن عرفة وفوات الادنى كالدرهمين فراه والله أعلم حيث وقع العقد على درهمين غير معينين أو فاتا فتام له بانصاف
(ورد أحد الخ) قول ز وهذا اذ لم يكونا شرى بكي تجارة الخ صواب خلافا لتو نعم مراده بالشرى يكن المتفاوضان بدليل
استدلاله بكلام المصنف الآتى انظر الاصل

رضاه لان مشتريه لورده ثم اشتراه منك وقد علم بالرد والعيب لزم ذلك شريكه اه منها
 بلفظها قال ابن ناجي في شرحه ما نصه ظاهره كانافي مجالس واحد أو مجالس وهو
 كذلك الآن يعلم أن الذي فعله أحدهما فيه ضرر فيمضي ذلك في جنب من رضى دون من
 كره اه منه بلفظه وانظر كلام النعمي في الشركة عند النص الذي أشار اليه ز
 هنا والله أعلم (والقول للبائع في العيب الخ) قول ز الاضعف قوله فيحذف الخ فيه
 نظرائه مسئلة البول في القرائن من الاختلاف في القدم والحدوث لا في وجوده وعدمه
 تأمل وقول ز ومحل كون القول للبائع في نفي قدمه الخ حاصل كلامه أن الصور أربع
 يكون القول للبائع في اثنين منها وللمشتري في اثنين وبين ذلك ان المبيع اذا وجد مقطوع
 اصبح مثلاً فقال البائع حدث عندك وقال المشتري هو قديم لا يتخلو من أحد أربعة
 أوجه لانه اما أن لا يكون به عيب آخر أو يكون به آخر كسقوط سنانين مثلاً ولكن علم به
 المشتري ورضيه أو يكون به آخر ولم يطلع عليه حتى وقع النزاع والبائع يسلم قدمه أو
 يكون اطلع عليه قبل النزاع في قطع الاصبغ ولكن لم يوجد منه ما يدل على الرضا به
 فالوجهان الاولان القول فيهما قول البائع والاخير ان القول فيهما قول المشتري وما
 قاله على هذا صحيح يوافق كلام ضج وبه يستقبح ثبوته ومب معه ولا خفاء
 ان نزاع المشتري في قدم قطع الاصبغ في مثاليه بعد علمه بذهاب سنانين لا يعد وحده رضا
 بذهابهم فأملة بانصاف (وقبل للتعذر غير عدول) قول ز وهو كذلك عند
 الباجي والمأزري الخ ما نسبته للباجي من موافقته للمأزري مثله في ضج ونصه فان وجد
 عدول لم يعدل عنهم والافعال الباجي والمأزري وغيرهما يقبل غيرهم ولو كانوا على غير
 الاسلام للضرورة اه منه بلفظه وهو خلاف ما فهمه المصنف وابن عرفة من كلام
 الباجي فانهم ما نقلوه مختصراً وقال الاول ما نصه انه يقتضي قبول غير العدول لا شرط
 عدم العدول لاطلاقه أولاً وتقييده في أصل الكتاب اه منه بلفظه وقال الثاني ما نصه
 قلت ظاهر قوله فهو أتم صحة الاجتزاء بغير العدول مع وجودهم اه منه بلفظه
 قلت وما فهمه ضج هو الصواب ونص الباجي في المشتق فان كانوا من أهل العدل
 فهو أتم وان لم يوجد من يعرف ذلك من أهل العدل قبل في ذلك قول غيرهم وان كانوا على
 غير الاسلام لان طريق هذا الخبر بما ينفردون بعلمه اه منه بلفظه ونقله بتمامه
 ونقله في الجواهر أيضاً بعض اختصاصه بقوله وان لم يوجد من يعرف ذلك الخ مفهومه أنه
 ان وجد من يعرف ذلك من أهل العدل لم يقبل غيرهم ويدل عليه أيضاً قوله آخرهما
 يتفردون بعلمه ولا حجة لابن عرفة في قوله أو لافهو أتم لان معناه أن اثباته بالعدول مع
 وجودهم أتم من اثباته بغيرهم عند فقدانهم وقول ز وكلام ابن شاس يقتضي أن الترتيب
 بينهما على وجه الكمال فيه نظر لتناقض كلامه لان ابن شاس نقل كلام الباجي وسلمه
 مقتصر عليه وهو قد جزم أولاً بعزوه للباجي خلاف ذلك ونص ابن شاس فان كان العدول
 من أهل المعرفة فهو أتم وان لم يوجد من يعرف ذلك من أهل العدل قبل فيه قول غيرهم
 ولو كانوا على غير دين الاسلام قاله القاضي أبو الوائيد اه منه بلفظه ومراده به الباجي

(والقول للبائع الخ) قول ز
 الاضعف قوله الخ فيه نظر ان مسئلة
 البول من الاختلاف في القدم
 والحدوث لا في وجوده وعدمه
 وقول ز ومحل كون القول الخ
 حاصله ان القول للبائع في صورتين
 وللمشتري في صورتين وهو صحيح
 موافق لما في ضج خلافاً لمب
 تأمله (وقبل للتعذر الخ) قول ز
 عند الباجي مثله في ضج وهو
 الصواب خلافاً لمن عز الباجي خلافاً
 وقول ز على وجه الكمال فقط
 فيه نظر لان ابن شاس نقل كلام
 الباجي وسلمه مقتصر عليه

كما هو معلوم من قاعدته وصرح به ابن الحاجب التابع له فقال مانصه فان لم يوجد عدول
 قبل غيرهم للضرورة قال الباجي ولو كانوا غير مسلمين اهـ منه بلفظه قول ز فان اوقف
 المشتري عليه بنفسه او غاب العبد او مات فلا بد من اثنين اتفقا عليه امور احدها ان قوله
 او غاب العبد حقه ان يزيد بعده مثلاً او يقول بدل العبد المعيب لان ذلك ليس مقصوداً
 على العبد ثانياً لقوله اثنين ظاهره وان لم يكونا عدلين وليس كذلك ثالثاً لقوله او مات
 يقتضي ان موضوعه ان ذلك مع توجييه القاضي لانه عطسه باو على قوله فان اوقف
 المشتري عليه بنفسه وما ذكره من الاتفاق على هـ ذاعير صحيح بل المشهور قبول واحد
 موجه من القاضي للوقوف على ميت كما صرح به التيطي وابن سلون وصاحب المجالس
 ولا شك ان توجييه القاضي للوقوف على الميت انما يتأتى اذا كان لم يتغير ولم يدفن وكان
 تو فهم ان مراد ز الميت الذي تغير او دفن فانه قال مانصه يلحق بالحي الميت ان لم يدفن
 ولم يتغير كما هو ظاهر وقد ذكره الشيخ ابراهيم اهـ منه بلفظه وهو في نفسه صحيح لكن
 كلام ز ينبغي ان مراده ما ذكرناه ونص التيطي في نهايته ويشهد بالعيوب اهل
 المعرفة بها عدولا كانوا او غيرهم ويقبل في ذلك اهل الكتاب ان لم يوجد سواهم والواحد
 منهم او من المسلمين كاف والاثنان اولى وطريق ذلك العلم لا الشهادة هذا هو المشهور من
 المذهب المعمول به وقال محمد ولا يرصد من العيوب الا بما اجتمع عليه عدلان من اهل البصر
 والمعرفة وقال ابن الماجشون ان كان العبد المعيب حياً حاضراً فيجزي قول واحد من
 اهل المعرفة وان كان ميتاً او غائباً لا يثبت الا باثنين عدلين وقال بعض اهل العلم
 هـ هذا كله ان كان القاضي ارساهم ليقفوا عليه واما ان كان المبتاع اوقفهم عليه من
 ذات نفسه فلا يثبت باتفاق من اصحاب مالك الا بعدلين من اهل المعرفة اهـ منها
 بلفظها ونقله في ضيق وسلمه ونحوه لابن سلون وفي مجالس المكناسي الا انه نسب الثالث
 لسخنون لا لابن الماجشون ولم أر من نسبه لسخنون غيره والذي في المتن في وطرر
 ابن عات وغيرهم نسبه لابن الماجشون كما تقدم للتيطي وابن سلون (تتافي الظاهر
 وعلى العلم في الخفي) قول ز واجب ايضا بانه يتصور فيما اذا قام للمشتري شاهد
 على العيب الخ كون البائع يحلف على العلم في هذه الصورة اذا كان العيب خفياً هو
 قول أصبغ وقال ابن المواز انه يحلف على البت وقد وجهه الباجي كلامه من القولين ولم
 يرجح واحد منهما وفي المجالس مانصه قال التميمي وليس قول محمد بالبين ورد ابن أبي زيد
 قول أصبغ اهـ منها بلفظها وما نسبه للتميمي هو كذلك فيه ثم ذكر من عنده تفصيلاً
 آخر انظره ففقيه طول وقد قبل التيطي اعتراض أبي محمد ونصه قال الشيخ أبو محمد نحا
 أصبغ الى انه لما سقطت شهادة شاهده بنكوله وجبت اليمين على البائع على العلم كن
 لا يئنه وليس كذلك ولو كان هذا المكان من اقام شاهد بحق على رجل ولا خلطة بينهما
 فنكحل عن اليمين مع شاهده ان لا تجب اليمين على المطلوب لسقوط شاهده ولا خلطة تعلم
 بينهما اهـ من نهايته بلفظها وقد سلم ابن يونس هذا الاعتراض على أصبغ الا انه لم يعزه
 لابي محمد ففعل ذلك سقط من النسخة التي بيدي والله أعلم على ما رجحه هؤلاء الشيوخ

وقول ز او غاب العبد أي مثلاً
 ولو أبدله بالمعيب لكان أولى
 وقوله فلا بد من اثنين أي عدلين
 وقوله او مات فيه تنظر بل المشهور
 كما صرح به التيطي وابن سلون
 وصاحب المجالس قبول واحد
 موجه من القاضي للوقوف على
 ميت أي حيث لم يتغير ولم يدفن
 انظر الاصل والله أعلم (تتافي
 الظاهر الخ) قول ز واجب ايضا
 بانه يتصور الخ يحلف البائع على العلم
 في هذا حيث كان العيب خفياً هو
 قول أصبغ وقال ابن المواز انه
 يحلف على البت واعتراض أبو محمد
 قول أصبغ وقبل اعتراضه ابن
 يونس والتيطي

لا يحسن جواب ز والله أعلم وقول ز واستشكل قوله وما هو به الخ فيه تطلران
الاشكال انما هو في عبارة ابن الحاجب وليست عبارة المصنف كعبارة النظر ق وتأمل
وقوله وقيل كالبائع هذا القول هو الراجح والمعمول به أما كونه الراجح فلكونه قول
ملازم من رواية ابن القاسم في الموازية وقول ابن القاسم في ما في ابن نونس ما نصه ابن
المواز قال ابن القاسم عن مالك فان نكل البائع عن اليمين ولم يكن للمشتري بينة
والعيب ظاهر حلف المبتاع على البت أنه ما حدث عنده وان كان خفيا حلف على
العلم قال ابن القاسم وانما يحلف المبتاع اذا ردت عليه اليمين لنكول البائع كما كان
البائع يحلف سواء في العلم والبنات اه منه بلفظه وهو أيضا قول ابن القاسم
في رواية يحيى كافي المتقى ونصه ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم مفسرا يحلف
في الخفي على العلم وفي الظاهر على البت اه منه بلفظه وفي نهاية الميطي ما نصه
وروى محمد ويحيى عنه انه ينزل البائع يحلف في الظاهر على البت وفي الخفي على العلم
اه منها بلفظها وهو قوله أيضا في المدينة وبه أخذ ابن حبيب كافي المقدمات ونصها
وروى عنه أي ابن القاسم في المدينة انها ترجع على المبتاع على نحو ما كانت على البائع
واليه ذهب ابن حبيب في الواضحة اه منها بلفظها وقلنا ان عرفة مختصر او عليه اقتصر
في التحفة قال ولده في شرحها ما نصه اعتمد الشيخ ما في كتاب ابن المواز لانه الذي جرت به
الاحكام اه وأما كونه المعمول به فلما تقدم عن ابن الناطم ولقول تو في شرح
التحفة ما نصه وبه القضاء اه منه بلفظه * (تبيين * الاول) * ما تقدم من الخلاف بين
أصبع وابن المواز فيما اذا أقام المشتري بالعيب شاهدا ونكل عن الحالف فرددت اليمين
على البائع هل يحلف على العلم أو البت يفيد أن ابن المواز يقول بثبوت العيب بالشاهد
واليمين وقد صرح بنسبة ذلك له غير واحد منهم الميطي في نهايته ونصها ولو ادعى المبتاع في
العيب الخفي انه كان عند البائع وشهد له بذلك شاهد واحد ففي كتاب محمد وقاله ابن القاسم
وابن نافع والخزومي في المدينة أنه يحلف المبتاع مع شهادة شاهد على العيب ويرد العيب
وقال ابن كنانة في المدينة لا يحلف مع شهادة شاهد لانه اذا حلف معه فكأنه قد علم أنه كان به
ذلك العيب يوم ابتاعه فلا يرى له ذلك حتى يأتي بشاهدين على ما يدعيه قال بعض الشيوخ
والصواب ما في كتاب محمد غير أنه لا بد للعالف من أن يصل يمينه أنه لم يعلم به - هذا العيب الا
حين قيامه به لئلا يقطع بذلك العلم التي اعتل بها ابن كنانة اه منها بلفظها وهو مشكل مع
ما تقدم عن الميطي نفسه وغيره من عزوهم لابن المواز أنه لا بد في ثبوت العيب من عدلين
والجواب عن ذلك أن ما تقدم هو في اثبات كونه عيبا بقول اهل المعرفة وما هنا العيب ثابت
والشاهد انما شهد بأنه قد علم عاينه بالمبيع قبل بيعه ومن تأمل كلامي الميطي معاين له
ذلك والله أعلم * (الثاني) * ما نصه الباجي والميطي لرواية يحيى مثله في ضيغ وابن عرفة
مقتصرين عليه وهو مخالف لما في المقدمات فانه ذكر أنه يحلف على العلم مطلقا وعزاه
لقول ابن القاسم في سماع عيسى ثم ذكر القول بالنقص بل وعزاه لمن قدمناه عنه ثم قال
متصلا به ما نصه وقال ابن نافع يحلف على البت على أصله في بين البائع وهي رواية يحيى

وعليه فلا يحسن جواب ز والله
أعلم وقول ز واستشكل قوله وما
هو به الخ فيه نظر اذا اشكال انما
هو في عبارة ابن الحاجب المغيرة
لعبارة المصنف انظر ق وقول ز
وقيل كالبائع هذا هو الراجح والمعمول
به ولذلك اقتصر عليه في التحفة
* (تبيينه) * لامسافة بين ما عزوه
لابن المواز من انه لا بد في ثبوت العيب
من عدلين وبين ما عزوه له أيضا من
ثبوت به بالشاهد واليمين وفيه
ما تقدم عنه أن فالحل الاول على
اثباته من أصله بقول اهل المعرفة
والثاني على انه ثابت والشاهد
انما شهد بقدومه كعاينه بأنه قد علم
عاينه بالمبيع قبل بيعه انظر الاصل

(وصوف تم) قول ز قياسا على ما للخمى الخ غير صحيح لظهور التناقض وقول ز خلافا لـ الخ صوابه وفاقا لـ الخ انظره (وفساد) قول ز الا في الوقف على غير معين الخ وكذا المعين على ما رجحه ابن الناظم وغيره انظر شرح الخفة عند قولها * وما يبيع من عليه حبسا الخ والله أعلم (ولم يرد بـ غلط) قلت قول ز أو من أحدهما مع علم الآخر الخ الظاهر أن المراد بأحدهما البائع وبالآخر المشتري تأمله وقد تقدم قول العلامة ابن زكري وأما إذا علم المشتري من الأوصاف الرغبة التي تزيد في الثمن ما لم يعلمه البائع فالعقد جائز لازم دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض وقد نصوا على أنه لا رد بالغلط في التسمية كتسمية اليافوثة حجر أو ذكر ح أن البيع لازم ولوطن البائع أنه غير يافوثة وعلم المشتري أنها يافوثة اه وقول ز وكان القياس العكس الخ الظاهر أن المراجعة على نوعين أحدهما أن يبيعه الحجر الذي اشتراه بعشرة بائني عشر ويعطيه أيام بعينه فإذا هو يافوثة وعلى هذا ينزل كلام قت و ز والثاني مثله إلا أنه لما أعطاه تين أنه غير الذي اشتراه بعشرة بل أفضل وعليه ينزل كلام ابن رشد وهو راجع إلى الغلط في الأثمان فتأمل والله أعلم وقول ز وانظر هل يجري مثله في المساومة الخ فيه ان ظاهر السماع الذي ذكره هو المساومة وقول ز وكذا لوطن ان المبيع على صفة أعلى الخ أي اذا (١٩٣) كان فيه أمر يوهم المشتري ككونه موهما أو على صفة أقرط الذهب والله أعلم (ولو خالف العادة) قلت هذا مذهب الجمهور والأئمة الثلاثة خلافا لقول الامام أحمد والبخاريين من المالكية أنه يقام بغير المعتاد وحدوده بالثلث لا أقل لأنه كالدخول عليه قاله ز في شرح الموطأ وقول مب اجتمه بدله الحاكم الظاهر أن من جملة اجتمه ان يحلفه على جهله بقيمة والله لو علم وقت العقد أن قيمته تزيد الثلث على ما باعه به ما باعه أو تنقصه عما اشتراه به ما اشتراه لان الجهل من الامور الباطنية ومعرفة الشهود له انما هي بحسب ظاهره وقد قال في ضح كل مينة شهدت بظاهر

عن ابن القاسم في العتبية وعلى قول أشهب يحلف على العلم في الموضعين جميعا اه منها بلفظها ويمكن أن يجمع بينهما ما بان ليعي روايتين عن ابن القاسم وان ما عزا له الباجي ومن وافقه هو في غير العتبية وابن رشد عي كون الرواية في العتبية ولكنه بعيد والله أعلم (وصوف تم) قول ز وقد يقال بعدم ردها قياسا على ما للخمى الخ غير صحيح لظهور التناقض وذلك بين من كلام للخمى وهو أن الصوف التام قد وجب له أخذه وتركه في مقابلة ما أخذه أو لا ولا محذور في ذلك والثمرة المأبورة لم تجب له ولا يقدر على أخذها ولو أزهت لم يجز تركها في مقابلة ما أخذه في ذلك من ربا الفضل اذ الشك في التماثل كتحقق التفاضل هذا ان دخلا على جدتها وجدتها بالانعل من حينه والاقل بالفضل والنساء معا فتأمله وقول ز ثم شبه بقوله ولم ترد خلافا لـ الخ جزم بهذا عبارة ح هي مائتة وكلام غ رحمه الله يقتضي أن التشبيه راجع إلى قوله بخلاف ولد وليس ذلك بظاهر اه بلفظه قال نو مائتة التشبيه بعدم الرد هو الذي في غ فلامعنى للرد عليه اه وما قاله هو الظاهر انظر كلام ابن غازي متأملا (وفساد) قول ز الا في الوقف على غير معين الخ وكذا المعين على ما رجحه ابن الناظم وغيره انظر شرح الخفة عند قولها أو آخر الحبس وما يبيع من عليه حبسا الخ والله أعلم (وهل الآن يستسلم الخ) قول مب واعترضه ح بأن الذي في المعونة عبد الوهاب عكس ما نسب لها الخ سلم اعتراض ح

(٢٥) رهوني (خامس) فيستظهر بعين على باطن الامر اه وقول الخفة والغبن بالثلث الخ يعني الثلث من قيمة المبيع كما صرح به الشيخ ميارة في شرح تكميل المنهج فكل ما يبيع بقيمة يوم العقد فلا غبن فيه ولا قيام ولو جاء من يزيد فيه أضاع في الثمن الذي يبيع به لأن الثمن يتبع الرغبات وكذا ما اشتري بقيمة لا قيام فيه ولو لم يوجد من يعطى فيه نصفها مثلا وفي شرح ولد الناظم سئل الأستاذ أبو سعيد بن لب رحمه الله عن رجل وامرأة تعاوضا في عقار ووقع بينهما الشهادات ثم ادعت المرأة الغبن وهو غبن فاحش فاجاب الخلاف في الغبن في البيوع معلوم واختار بعض المتأخرين ان يثبت المغبون في نفسه أنه ممن يحدع في البيع والشراء في مثل ذلك المبيع لعدم معرفته بذلك ولجهله بالقيم والأثمان فان ثبت له ذلك رجع والا فلا وهو ترجيح لا أحد القولين بهذه الضميمة وبهذا كان العمل عند القرطبيين اه وهذا كله اذا باع الرشيد مال نفسه وأما السفهية يبيع عنه وصيه فله القيام ولو بعد السنة اذا كان النقص مينا ولم يبلغ الثلث وكذا الموكل لقول أبي عمر اتفقوا ان النائب عن غيره في بيع أو شراء من وكيل أو وصي اذا باع أو اشترى بما لا يتغابن الناس بمثله أنه مردود اه نقله ق وبه تعلم ما في عزو مب أخيرا الظاهر قول أبي عمر فتأمل والله أعلم (وهل الآن يستسلم) الخ

قول مب عن غ فلو قال هنا وهل الالفير عارف الخ مبني على نقل الشارح و ضيح والجواهر وأبي على لاعلى ماني ح وماني ح هو الصواب لموافقة لما لعبد الوهاب (١٩٤) في إشرافه وتلقيه على أنه لو قال وهل الالفير عارف الخ لاقتضى

أن لا قيام للعارف اتفاقاً أو راجحاً مع أن الذي فيه على نقل من ذكر قولان من غير ترجيح وقول مب وفيه نظر لانه يقتضي الى قوله فبين ان قول ز أو لا يرد مطلقاً غير صحيح بوجه أن هذا انما توجه على المصنف من تقرير ز وليس كذلك بل ما شرح به ز هو ظاهر المصنف فالاعتراض متوجه عليه على كل حال والله أعلم قلت وقول ز ولا تنسخ الزيادة على أجرة المثل مثله في المعيار عن سيدى ابراهيم الزبائنى قائل الرواية لا يفسح كراه الوقف لزيادة الوجه في قبول الزيادة أن ثبت الغبن مع تساوى أحوال المكترين في الملاء والانصاف انظر تمام كلامه في نو

عند قول اللامية

* و قد كراه الوقف يطل ان جرى * الخ والله الموفق عنه (ورددى عهدة الخ) قلت قال ابن جرى في قوانينه انقرض مالك وأهل المدينة بالعهدتين خلافاً لساير العلماء اه وقول خش وهى على متولى العقدائى من مالك أو وكيل مفوض كخصوص لم يعلم المشتري انه وكيل والى ذلك أشار فى اللامية بقوله

وعهدة بيع مع عين على الذى

تولا بالتفويض أو لا وكلا

ولكن لم يخبر بالافلا كما

تولا بخاس ومساسرا كلا

بأن يستل عن له الما ان بدا

فيا حبذا اوليخلفا ان تجهلا

وان نكلا فالسجن ان رية تدت *

على من تولى بيع ملكهما * وان باع موص تزاما تأملا

على المصنف مع أن أباعلى قال مانصه ونص القاضى فى معونه على ماني نسخنا اختلاف أحكامنا فى بيع السلعة بما لا يتغاب الناس به مثل أن يبيع ما يساوى ألفاً مائة أو يشتري ما يساوى مائة بألف ففهم من رأى أن ثبت الخيار للمغبون منهم ما ومنهم من قال لا خيار إذا كانا من أهل الرشد والبصر بثلاث السلعة وان كانا واحداً بخلاف ذلك فللمغبون الخيار الخ وهذا منه بلفظه بلاز بدوا نظره مع ما نقله ح عنه اه منه بلفظه قلت نقل أبو على كلام المعونة بلفظ ففهم من رأى من الرؤية ولا شك أنه على هذا موافق لماني ضيح ومثله فى الجواهر ألا أنه نقله بلفظ يرى بالمضارع ونقله ح بلفظ ففهم من رأى أن ثبت الخيار الخ بالنون والقاسم من النفي وما نقله هو الصواب لان به موافق ماله فى المعونة كلامه فى إشرافه وتلقيه وه على مانق له غيره يكون كلامه فى المعونة عكس ماله فى الكتابين المذكورين فتعين المصير الى نقل ح والله سبحانه أعلم بالصواب وقول مب عن غ فلو قال وهل الالفير عارف الخ سلم هذا الاصلاح وفى تسليمه نظر لانه مبني على تسليم مانسبه المصنف للمعونة وهو قد سلم رد ح نسبتها على تسليم صحة تلك النسبة فففيه نظر أيضاً لانه يقتضى أنه لا قيام للعارف اتفاقاً وعلى الراجح مع أن الذى فى المعونة على نقل من ذكر كقولين من غير ترجيح وقول مب وفيه نظر لانه يقتضى أن هذه الطريقة الى قوله فبين أن قول ز لا يرد مطلقاً غير صحيح الخ بوجه أن هذا انما توجه على المصنف من تقرير ز وليس كذلك بل ما شرح به ز هو ظاهر المصنف فالاعتراض متوجه عليه على كل حال والله أعلم (ورددى عهدة الثلاث بكل حادث) قول مب انما قاله ابن رشد فى غير المشتري كمانى ح الخ نحوه لتو لانه نقل كلام ح الذى نقله مب وقال عقبه مانصه وهذا ظاهر اذا لم يشترط مال العبد والا كان للمشتري الرد مطلقاً وتقريب عج ومن تبعه بين أن يشترطه المشتري لنفسه أو للعبد غير ظاهر لانه يزيد فى الثمن ويتففع به وله نزعه منه على كل حال اه منه بلفظه قلت وما قاله غير صحيح بل الصحيح ما قاله ز وكلام ح شاهد لز صحة عليهم من وجوه أحدها قوله عن الرواية لا يرد العبد بذهب ماله فى الثلاث لانه أضاف المال للعبد ولا يكون للعبد الامع الاشتراط اذا تناوله البيع بدونه بل يبقى ملكاً للبائع كما هو واضح ثانياً بقوله عن ابن رشد ولوتلف فى العهدة وبقي ماله انتقص البيع وليس لمبتاعه حبس ماله بنفسه فانه أضاف المال للعبد وثق أن يكون للبائع حبس المال بالثمن أى ليس له أن يقول أنا أدفع جميع الثمن وأتمسك بمال العبد كما أتى فى نص المدونة والموازاة ثالثاً أن ح زاده متصلاً بما نقله عنه مانصه وظاهر كلام ابن عبد السلام أن هذا الفرع فى المدونة فانظره اه منه فكلامه صريح بأن مسئلة السماع هى مسئلة المدونة وقد صرح فى المدونة بأن ذلك مع الشرط ونصها ولوتلف مال العبد فى عهدة الثلاث وقد يبيع به لم يكن للمبتاع رد العبد ولا يرجع بشئ ولو هلك العبد فى الثلاث انتقص البيع وعلى المبتاع رد ماله وليس له

التسليم

وذو غيبه تنأى وصحوبة الملا

كلام الخمى هذا

وقول ز وأما المشتري فلرده أى
كما يفهم من قول ابن رشد لأنه لاحظ
له فى ماله واستظهر هو فى رجه
الله أنه لارده لان المال حينئذ
كسلعة مستقلة والعهد خاصة
بالرقيق وهو لم يقع به عيب نعم ان
كان ماله رقيقا فهو حينئذ
كن اشترى عبيدين فى صفقة والله
أعلم وقول مب وليس كذلك الخ
فيه نظر وكلام ح الذى ذكره
شاهد لـ لأنه أضاف فيه المال
للعبد ولا يكون له الامع الشرط على
أنه لا يتوهم حله على غير المشتري
وهو ملك للبائع لاسبيل لغيره اليه
لوبيقى فإى حجة للمشتري فى تلفه كما
هو واضح وقد سرح فى المدونة بأن
ذلك مع الشرط انظر الاصل والله
أعلم (الأن يبيع براءة) قول
مب الآن يشترط أى كما
لا صراحة كما يرشد له قوله بالتبى
الخ أى لكن ان باع براءة فلا عهدة
وهذا هو مراد بب كالمصنف
قال ابن جري فى قوانينه وتسقط
العهدتان عن البائع فى بيع البراءة
اه وبه تعلم سقوط قول هو فى
أنه يؤدى الى مناقضته لقول
المصنف الا فى والعهدة ولا وجه
لحله على ما يوجب التناقض مع
امكان غيره اه (ودخلت فى
الاستبراء) قول ز فان اجتمعت
مع خيار كانت بعده هذا قول ابن
القاسم وهو المنصوص انظر الاصل

التمسك بالمال ودفع الثمن اه منها بلفظها وفقه له ابن نونس عنها وعن الموازية وزاد
عن الموازية تعيينه ونصه قال ابن القاسم فى المدونة ولتلف مال العبد وهو رقيق
أو حيوان أو عرض ابن المواز أو حدث به عيب فى عهدة الثلاث وقد يبيع به لم يكن
للمبتاع رد العبد ولا يرجع بشئ لذلك ولو هلك العبد فى الثلاث انتقض البيع وعلى
المبتاع رد ماله وليس له التمسك بالمال ودفع الثمن اه منه بلفظه قال ابن ناجى عند
فصل المدونة السابق مانصه ما ذكر أنه لا يكون للمبتاع رد وظاهره وان كان المال
كثيرا هو المعروف واختار شيخنا أبو مهدى الغبري أن له متكاملا ان كل عاقل يفرق
بين عبد بلا مال وبين عبد بمال ولا سيما ان كان كثيرا وهو اختيار اللخمي اه منه
بلفظه فهذه نصوص قاطعة وحجج ساطعة ولولم توجد لتعين فهم كلام ابن عرفة على
الاستبراء الا لا يتوهم أحده على غير المشتري وهو ملك للبائع لاحق فيه للمشتري ولا
للعبد ولا سبيل لواحد منهما اليه لوبيقى فإى حجة له المشتري فى تلفه وان صدر مثل هذا
من ثوب و مب لمن العجب العجيب والله أعلم بالصواب وقول ز وأما المشتري فله
رده بذها بهر عما يفهم من تعليل ابن رشد وهو قوله لأنه لاحظ له فى ماله والظاهر أنه لارده
لان مال العبد الذى اشتريه لنفسه لاحق للعبد فيه وليس هو كصفة من صفاته
يراد فى ثمنه بل هو كسلعة مستقلة فان كان عروضا وأصولا أو غير ذلك مما ليس برقيق
فلا وجه لثبوت الكلام له فى ذلك لان الرقيق الذى هو محل العهدة لم يقع به عيب وماله
المصاحب له فى البيع بالشرط ليس من محله او كذا ان كان ماله رقيقا بالنسبة للعبد نفسه
ورقيقه المصاحب له تكون فيه العهدة فن اشترى عبدا وشرط ماله الذى ليس
برقيق لنفسه بمنزلة من اشترى عبدا أو أمة أو دابة أو نحوها ملكا للبائع ومن اشترى عبدا
أو أمة وماله رقيق فشرطه لنفسه بمنزلة من اشترى عبيدين فى صفقة فتأمله بانصاف والله أعلم
(الأن يبيع براءة) قول مب عن بب وهذا الثانى أولى الخ فيه أنه يؤدى الى
مناقضته لقول المصنف الا فى وان لاهدة فيكون المصنف هنا راجح خلاف ما رجه فيما
سابق ولا وجه لحله على ما يوجب التناقض مع امكان حله على غير ذلك فتأمله (ودخلت فى
الاستبراء) قول ز فان اجتمعت مع خيار كانت بعده قال فى طرار بنات هذا قول
ابن القاسم فى رسم أوصى من سمع عيسى قال ابن رشد وهو الجارى على المشهور فى
المذهب ان يبيع الخيار اذا مضى فاعلم ببيع يوم مضى وبأى على ما وقع فى شفعة المدونة
فى الذى يشترى شقضا بالخيار ثم يبتاع الشقة الاخر يبيع بت فيختار الشراء أن الشفعة
تكون فيه فى الشقة المبيع يبيع بت لان العهدة تكون فى أيام الخيار اه منها
بلفظها وقال ابن عرفة مانصه وسمعت عيسى ابن القاسم استأواها فى بيع الخيار من
وقت انبرامه ونقله الباجى وابن محرز وغير واحد كانه المذهب المازرى هذا المنصوص
وانما يصح بناء على أحد القولين أن يبيع الخيار انما يقدر من مقدم وقت امضائه وقال
ابن رشد فى سمع عيسى هذا على المشهور ان يبيع الخيار اذا مضى انما يقع يوم مضى
وعلى قوله فى الشفعة يوم وقع تكون العهدة فى أيام الخيار اه منه بلفظه • (تنبيه)

نسب ح هذه المسئلة لسماع ابن القاسم وزاد مانصه ونقله ابن عرفة اه ونقله
جس وسلمه وفيه نظري لم مما تقدم وقول مب فيه نظري بل ظاهر كلامهم انما في زمن
العهد في ملك المشتري الخ هو مقتضى ما في ح عن ابن عرفة في رده على ابن أبي زمين
من قوله مانصه ان المشتري انما يأخذ بالعقد السابق وقد كان بتا والخيار طار فهو
كغير العيب اه ومع ذلك ففيه نظري وما استدل به مب من قول ابن شاس لا يصلح له
الاحتجاج به لانه انما عبر بذلك لحزمه بأن الغلة ليست له وهو قد رد ذلك عليه وقول ابن
عرفة انما يأخذ بالعقد الاول وقد كان بتا نقول بموجبه ولكن لانسلم أن ذلك كالعيب بل
نقول هو كالمواضعة وشبهها به أقوى وقد قال ابن رشد مانصه والفرق بين دخول
عهدة الثلاث في الاستبراء دون عهدة السنة ان عهدة الثلاث والاستبراء يتفقان في
الضمان من كل شيء بخلاف عهدة السنة اه وسلمه ابن عرفة نفسه وح وغيرهما
وقال الباقي في المتقي مانصه وللمبتاع ان يسقط العهدة بعد ثبوت العقد ويسقط
عن البائع الضمان والنفقة وينبزم العقد اه منه بلقطه ومثله لابن شاس فقولهما
وينبزم العقد يدل على أنه كان قبل ذلك غير منبزم وكذا يدل على صحة ما قاله ز جزم ابن
عرفة وغيره برد قول ابن شاس ان الغلة للمشتري بل هي للبائع وهو مصرح به في المتقي
ونصوص المذهب مصرحة بأن الضمان منه والنفقة عليه وما وهب للعبد وأرش جنائنه
له وعدم حلية وطئها ان كانت أمة للمشتري وهذه ثمرات الملك فكيف يكون الملك
للمشتري وثمراته كلها منتفية ليس له منها شيء وهذا مما يوضح لك ما قلناه من عدم صحة
قياسه على العيب كما قال ابن عرفة ويعين قيامه على المواضعة كما ذكرناه أولا فتأمل
بانصاف والله أعلم (كالموهوب له) قول ز ونائب فاعل الموهوب مقدر بلقطه
الخ غير صحيح وان سكتوا عنه بل نائب الفاعل ضمير مستتر عائداً على أل لانها موصولة
واقعة على المال الموهوب للعبد كما صرح به هو نفسه اي ما وهب للعبد وأماله المقدرة
على هذا الاحتمال فساداً لمسند المعمول الثاني للموهوب وضميره للعبد لا للمال
فتأمل (ولامشتري اسقاطهما) قول ز لان المراد بالنتفية الانتفاء الخ فيه نظر للفتنة
لما يأتي له هناك ولما في ق وح وغيرهما فيما يأتي له هو الصواب (أو مقاطع به
في دم عمد) قول ز وأما غير ذلك من العمد الذي فيه مال الخ انظر كيف يتصور
في الصلح عن دم عمد أو خطأ كون المصلح عنه معيباً (أو مقاطع به مكانب) قول ز
ان المقاطع به غير المكاتب الخ تأمل ما معناه فان كلامه يدل على أن المقاطعة به وقعت
في مقابلة العتق بدليل ما قبله وما بعده وما إذا كان كذلك فلا وجه للتوقف لان
ما توقف فيه هو قول المصنف الآتي أو مكاتب به على ما شرحه هو به فان كان
مراده ان المكاتب به الآتي وقعت الكتابة عليه مؤجلاً موصوفاً لان ذلك شأن
الكتابة ومراده ان العتق وقع عليه ناجزاً من اول مرة فلا وجه للتوقف لان هذا
يؤخذ مما سيأتي بالآخر فتأمل والله أعلم (أو رد بعب) قول مب فثبت له
القولان هو تعرض بقول تو ليس القولان معال يحتمون وانما له أحدهما اه

وقول مب فانظر قوله مضافة
الخ فيه انه انما عبر بذلك لحزمه بان
الغلة ليست له و مب قد رد
عليه ذلك ونصوص المذهب
مصرحة بأن الضمان من البائع
والنفقة عليه وما وهب للعبد
وأرش جنائنه له وعدم حلية وطئ
الامة للمشتري وهذه ثمرات الملك
فكيف يكون الملك للمشتري وثمراته
كلها منتفية فالصواب ما قاله ز
انظر الاصل والله أعلم (كالموهوب)
نائب فاعله ضمير مستتر فيه عائد
على أل الواقعة على المال كما أشار له
ز في التخييط وأماله المقدرة ضميره
للعبد وهو سادس المسند المفعول الثاني
(لأنكضربة) قللت أدخلت
الكاف الجوع والطرب أيضاً
(وللمشتري اسقاطهما) قول ز
لان المراد بالنتفية الخ مخالف لما في
ق وح وغيرهما بل ولما يأتي
لز ثمة وما يأتي له هو الصواب
(أو مقاطع الخ) قللت الظاهر
ان ما قوطع به غير المكاتب مثله
انظر كلام ح يتبين لك والله أعلم

(أوهب) قول ز قاله غ الخ لم يقله غ ولا هو في نفسه ظاهر اذ لا معروف من الواهب للشواب والذي في ح عن ابن حبيب
انه يساع على المكارمة فاشبهت النكاح اه قلت بين ختي (١٩٧) المعروف فيها بان الواهب قد التزم قبول القيمة

ولو لا هبته للشواب لما لم يقبلها اه

ويشير للمعروف فيها كونها على
المكارمة والله أعلم (أو اشتراها
زوجها) قول ز بفسخ النكاح
أي وحرمة الوطء الانكاح جديد
بعد العتق (أو المبيع فاسدا) قول
ز بل لو فات وأخذ قيمته فلا عهدة
أي فلا عهدة فيه للمشتري على
البائع لانه شبهه بالمأخوذ عن دين
وقول ز وأخذ به عبدا الصواب
اسقاطه تأمله وانظر الاصل (وضمن
بائع الخ) ظاهره كغيره ولو وقع التراخي
من المشتري وفي الميعار عن بعض
الشيوخ انه ان حدث بالطعام
عيب بسبب التأخير فهو من المشتري
اه وسلمه مؤلفه فتأمل والله أعلم
قلت يمكن حمله على الجزاف أو
على ما بعد الكيل فيوافق ظاهر
المصنف وغيره لان البائع لم يدخل
في التراخي اذ لو شاء لازعج المشتري
للقبض لاسيما ان كان ممن تناله
الاحكام والله أعلم وقول ز أو
على الجزاف الخ لعل أصله وقال
أصبح من المشتري لانه على الجزاف
الخ وقول ز فضعاه منه أي
بعد تفرغه في جواره وبه يسقط
بحث مب معه (واسم الخ)
قول مب الرابعة أن لا يحضر
طرف المشتري الخ أي وقد وزن
في ظروفه ثم يسقط وزنها من الجملة
وأما اذا فرغت وزنها مفردا

(أوهب) قول ز قاله غ قال تو لم يقله غ ولا هو ظاهر في نفسه اذ لا معروف
من الواهب للشواب والذي في ح عن ابن حبيب في توجيهها انه يساع على المكارمة
فأشبهت النكاح اه منه بلفظه وهو ظاهر (أو اشتراها زوجها) قول ز لحصول
المباعدة بينهما بفسخ النكاح انما حصلت بالمباعدة بالفسخ الناشئ عن شرائها دون
العكس لحرمه الوطء بالاول الانشاء نكاح جديد بخلاف الثاني لانه يحل له وطؤها بالمال
فتأمل (أو المبيع فاسدا) قول ز بل ان فات وأخذ قيمته فلا عهدة فهمه تو على
انه لا عهدة على المشتري فاعترضه والظاهر أن مراد ز أنه لا عهدة فيه للمشتري على
البائع ووجهه ظاهر لان القيمة قد تخلدت في ذمة المشتري فاشبهه بالمأخوذ عن دين وأما
ما فهمه منه تو فلا يتوهم اذ كيف يتوهم ثبوتها على المشتري وهو باق بيده قد لزمه
بالقوات وتفرق ز بين فواته بالقيمة والتمن من أعظم دليل على أن مقصوده ما ذكرناه
ولكن لم أقف على نص يشهد لز على ما فهمه والله أعلم وقول ز فان فات بالتمن
وأخذ به عبدا ففيه العهدة كذا في جميع النسخ التي وقفنا عليها والصواب اسقاط قوله
وأخذ به عبدا اذ لا معنى له يصح لانه ان جعل فاعل وأخذ به البائع بمعنى انه اذا فات
الفاقد بالتمن وأخذ البائع في التمن عبدا آخر دفعه له المشتري فلا يصح قوله ففيه العهدة
لان العبد على هذا مأخوذ عن دين وان جعل فاعل أخذ المشتري فلا معنى لأخذ المشتري
عبدا في التمن والتمن للبائع لاله وان أراد بقوله عبدا أي العبد المبيع فاسدا الذي
مضى فيه البيع بالقوات فلا يخفى ما في التعبير عن ذلك بهذه العبارة فتأمل والله أعلم
(كموزون وممدود) قول ز كما رواه عيسى عن ابن القاسم أو على الجزاف كما لابن رشد
الخ هذا كلام محتمل ولعل الاصل وقال أصبح من المشتري لانه على الجزاف كما لابن رشد
الخ فتأمل وقول ز ثم تفرغه في جواره المشتري فضعاه منه أي اذا تلف بعد حصوله في
الوعاء هذا مراده فالصورتان معاسوا في هذا وانما الفرق بينهما أن الجرار في الاولى
للمشتري وفي الثانية للبائع واستوتوا في الحكم لان باعارة البائع اياها للمشتري ملك منفعتها
هذا مراده والله أعلم لا ما فهمه منه مب فاعترضه لان هذه الصورة التي فهم مب
عليها كلامه قد ذكرها ز عند قوله واستمر بعياره على الصواب أي ذكر ما تؤخذ منه
الآخر انظره متأملا * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف ان الضمان من البائع ولو وقع
لتراخي من المشتري وهو ظاهر كلام غيره أيضا وفي نوازل المعاضات من الميعار ما نصه
يشمل بعض الشيوخ عن اتباع طعاما بعينه وتأخر قبضه بغير شرط فأجاب بأن البيع
لزم لمن أباهو في العتبية عن يحنون وان حدث بالطعام عيب بسبب التأخير فهو
من المشتري اه منه بلفظه وسلمه مؤلف الميعار فتأمل والله أعلم (واستمر بعياره)
قول مب الرابعة أن لا يحضر طرف المشتري ويريد حمل الموزون في ظرف البائع

في ظرف البائع لطلب المشتري منه اياها فهي حينئذ كظروف المشتري لانها مستعارة له (وضمن بالعقد) قلت قول
مب صوابه كان استعاره الخ يوضح كلامه وكلام ز ما في ق ونصه وكذا قال ابن القاسم فيمن باع ثوبا عليه دينار وقال
للمشتري أبلغ به البيت أخذ على نفسي ثوبا ثم آتيتك بثوبك فاخترت من الثوب فان مصيبته من المشتري اذا قامت بينة ابن رشد

ميزاناً وجلود الخ مراده انه وزن في ظروفه وأراد المشتري ان يذهب بها ثم وزن
ويسقط وزنها من الجملة كما ذكره ابن رشد وأقره ابن عرفة وغيره ولا يدخل في كلامه
ما إذا فرغت ظروف البائع ووزن ما فيها فرد في ظروف البائع اطلب المشتري ذلك
منه لان ظروف البائع في هذه كظروف المشتري فيفصل في ذلك التفصيل المعلوم
فيها لان باستعارتها ملك منفعتهما والعللة واحدة فتأمل (الا المحبوسة للثمن)
قول م ب لقول ابن بشير وفي معنى احتباسه بالثمن الخ صواب وقد سبق الى ذلك
عبد الحق ونقله أبو الحسن في كتاب السلم الاول وأقره ونصه قال عبد الحق يحتمل أن
يكون حبس ذلك ثبوتاً للاشهاد وأثبت المحبوسة في الثمن وسبيل المحبوسة في الثمن سبيل
الرهن اه منه بلفظه وبه جزم ابن ناجي ويأتي نصه وقول م ب عن طي حتى
درج على قول ابن القاسم وخالف مذهب المدونة الخ فيه نظر لانه ان عني مذهبا عند ابن
القاسم فالمصرح به فيها ما للمصنف وان عني عند مالك فالقولان معاً في المدونة قال في
كتاب العيوب منها مانصه ولولم يقبضها المبتاع في البيع الصحيح حتى ماتت عند البائع
أو حدث بها عنده عيب وقد قبض الثمن أو لافضاها من المبتاع وان كان البائع احتبسها
بالثمن كالرهن هذا ان كانت الجارية لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض وقد قال ابن
المسيب من باع عبداً وجب له حتى يقبض الثمن فأت في يده فمصيبته من البائع وقال
سليمان بن يسار هو من المبتاع وقال مالك بقوليها اه منها بلفظها قال ابن ناجي عقبه
بعد كلام مانصه ويقوم من قولها ان احتباسها لاجل الاشهاد كاحتباسها لقبض ثمنها
من باب لا فارق ونص عليه بذلك بعض المتأخرين اه منه بلفظه وقال ابن يونس في
كتاب العيوب عن المدونة أيضاً مانصه قلت فان لم يقبض المبتاع في البيع الصحيح حتى
ماتت عند البائع أو حدث بها عنده عيب ففسد وقد نفيه الثمن أو لا قال قال مالك الموت
من المبتاع وان كان البائع احتبسها في الثمن كالرهن قال ابن القاسم فكذلك العيب
عندي يكون اذا كانت الجارية لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض ابن وهب وقال ابن
المسيب من باع عبداً وجب له حتى يقبض الثمن فأت في يده فمصيبته من البائع وقال
سليمان بن يسار من المبتاع قال سحنون وقال مالك بقوليها ابن المواز وانما اختلف قول
مالك في هذا اذا لم يتقدم فروى أشهب عنه أن ضمان ذلك من البائع الآن يدعى المبتاع الي
قبضها فأي قتر كما فيكون حينئذ الضمان منه وبهذا أخذ أشهب وروى عنه ابن القاسم
أن ضمانها من المبتاع وان كان البائع احتبسها بالثمن فيكون كالرهن أو يكون المشتري
هو التارك لها فهي كالوديعة وفي كلا الوجهين هي من المشتري محمد بن يونس وجه رواية
أشهب انه لما احتبسها بالثمن فكانت البائع لم يملكها ولا تملكه بيع حتى يقبض الثمن
فكانت المصيبة من البائع والله أعلم محمد بن يونس وسواء كانت السلعة مما يغاب عليه
أولا أم اعتد ابن القاسم كالرهن وعنده أشهب هي من البائع اه منه بلفظه فكلام
المدونة صريح في أن قول ابن القاسم وروايته عن مالك فيها هو ما اعتمد المصنف والرواية
الآخرى التي ذكرها عن سحنون هي رواية غير ابن القاسم فكيف يستقيم مع هذا

هذا كما قال لان سؤال البائع
للمشتري أن يذهب بالشوب الى
بيته استعارة منه ومن استعار ما
يغاب عليه من ثوب أو غيره فقامت
بيته على تلفه فالمصيبة من المعير على
المشهور اه (الا المحبوسة الخ)
قول م ب لقول ابن بشير الخ
سبق ابن بشير لذلك عبد الحق ونقله
أبو الحسن وأقره و جزم به ابن
ناجي وقول م ب عن طي حتى
درج على قول ابن القاسم وخالف
مذهب المدونة الخ فيه نظر فان
كلام المدونة صريح في أن قول ابن
القاسم وروايته عن مالك فيها هو
ما اعتمد المصنف وهو القياس
خلافاً لصاحب المقيد والرواية
الآخرى انما هي لغیر ابن القاسم
ومع ذلك فقد درج جمع الامام عنها
كافي المفيد وما رجحه عجم و ز
و طي قوى أيضاً لكنه لا يقوى
قوة الآخر انظر الاصل والله اعلم

قول طفي ان المصنف خالف مذهبها ثم مع كون تلك الرواية لغير ابن القاسم قدر جمع الامام عنها وقد علم ما في القول المرجوع عنه فالمرجع عليه هي الرواية التي اعتمدها المصنف لانها رواية ابن القاسم في المدونة ولانها المرجوع اليها كما في المفيد ونصه وذاكر ابن الموازن عن ابن القاسم في الرجل يبيع السلعة من الرجل ثم يحبس الثمن ويدعي تلفها ولا يعلم ذلك الا بقوله انه يغرم الاكثر من ثمنها او قيمتها قال أحمد وقد اختلف في مثل هذا المعنى وذلك أن سعيد بن المسيب وربيعة واليث قد روى عنهم أنهم قالوا اذا لم يدفع البائع المبيع الى المشتري حتى ياتي به بنفسه فالمصيبة فيه من البائع وبه قال مالك وابن وهب وابن الماجشون وقال سليمان بن يسار المصيبة فيه من المشتري والى هذا يرجع مالك رحمه الله وبه قال ابن القاسم وبه الحكم غير أن قول سعيد ومن قال بقوله أقيس وأليق بالاصول وذلك أن البائع حين حبس المبيع عن المشتري عن سبب الثمن لم يكن ثم البيع فيه والسنة توجب على كل من باع شيئا أن يقبض البائع للمبتاع ما باع منه اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وفي قوله ان قول سعيد أقيس وأليق بالاصول الخ نظروا استدلاله على ذلك بقوله والسنة توجب على كل من باع شيئا الخ ان عني بعد أن يسلم المشتري الثمن للبائع فسلم ولكن مسئلة النزاع ليست كذلك وان عني ولو قبل أن يسلم الثمن فليس بمسلم لانه مخالف لما جرم به المصنف من قوله وبدى المشتري للتنازع وذلك متفق عليه ان كان مكايلا أو موزونا كما في عن ابن رشد ومقابل ما ذهب اليه المصنف في غير المكيل والموزون قولان لكن لم يرجح أحد أن البائع يبدأ بل قال أبو علي ما نصه التحرير هو ما في المختصر على ظاهره وأن المشتري يبدأ مطلقا وأن ذلك منصوص عليه ومخرج وغيره لا عبرة به ونقل قبل هذا عن ابن جزي أن جبر المشتري هو مذهب مالك وأبي حنيفة وأن أئمتنا في قال يبدأ البائع أولا وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه وان قول ابن القاسم وروايته هو التماس فتأمل بانصاف فتحصل مما قدمناه ومما عند مب أن ما اعتمده المصنف هو نص قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة وأنه الذي رجع اليه مالك وقال فيه ابن رشد انه مشهور قول ابن القاسم وابن عبد السلام والمصنف انه المشهور من المذهب والقرافي انه المذهب وبه أخذ أصبغ وابن حبيب وبه العمل كما في المفيد وكفي بهذا امر بخاوما ربحه عجم و ز و طفي قوي أيضا لانه قول ابن القاسم في سماع سمعون من جامع البيوع واليه ذهب سمعون ونقل ابن عرفة عن ابن رشد ما نصه وقال سمعون في نوازه من كتاب الاستبراء انه قول جميع أصحاب مالك غير ابن القاسم اه منه بلفظه لكن لا يقوى قوة الآخر ولذلك سلم ق و غ و ح وت وأبو علي كلام المصنف والله أعلم واياهم تبع مب الآن قوله لكن لا يحسن الاستثناء الخ فيه نظرا في الاستثناء فائدة قلناه لتوهم أنه لا شيء على البائع مطلقا وليس كذلك نعم لو حذف المصنف قوله فكاله من الماحسن الاستثناء أمانع ذكره فهو حسن بسن فتأمل والله أعلم وقول مب قال صاحب المفيد هو الاظهر وبه القضاء فيه نظرا لان الذي ربحه في المفيد وقال فيه هو أقيس وأليق بالاصول هو غير ما قال ان به الحكم وقد تقدم نصه من نسختين عتيقتين

وقول مب عن أبي الحسن وسبب الخلاف الخ انظر نسبة هذا لابن يونس وانما نسبه غ للخمى ابن عرفة عن المازرى
ويعد أن يعتقد أحد من أهل المذهب أن (٣٠٠) حقيقة البيع والتبايع والتقاضى اه وقول مب لكن لا يحسن الخ

فيه نظر اذ لولا الاستثناء لتوهم أنه
لا شيء على البائع مطلقا والله أعلم
(فخرجوا من الحيضة) قول ز
على المعتقد الخ مقابلة نقله ح عن
ابن عبد السلام جازما به واتصله
أبو علي انظره وقول ز بعد رؤية
دم أو معها الخ وكذا قبلها
لتتواضع عنده فتلفت بعد رؤية
الدم (الجائحة) جعل اللام للتعليل
كما يفيد قول ز ومفهوم الجائحة
الخ وهو الذي في تت عن البساطي
هو المتعين اذ جعلها للغاية يوجب
الاعتراض على المصنف فتأمل
وقول ز ويلغز بها الخ لتو
رحمه الله تعالى

لنا فاسد بالعقد يضمن ناجزا
وان لم يكن قبض أوجب من له خبر
ولغيره
جوابك فرد العصر ما بيع فاسدا
من الثمر بعد الطيب دام لك الفخر
وذيل ذلك هو في بقوله
ولكن ذاقول ضعيف فلا تحدد
عن المذهب المشهور ويعلا لك القدر
ولا تغتر بالتاج مع طالع ولا
بفتح وطالع ما تنا آ بك العمر
(وبدئ المشتري الخ) قل في
خبري عن المفيد لو زعم انه وجد
عيبا أو من دفع الثمن حتى يحاكمه
في العيب فله ذلك فيما يرضى من
ساعة الخصام فيه لا فيما يطاول اه
ونقله في المسائل الملقوطة وأشار له

وما نقلناه عنه نقله بعضهم وكما نقلناه أيضا نقله أبو علي هنا في الشرح والله أعلم وقول مب
عن أبي الحسن وسبب الخلاف أن حقيقة البيع هل هي التقاض الخ سلم كلام أبي الحسن
هذا وفيه أمران أحدهما أن كلامه يوهم أن ذلك من تمام كلام ابن يونس ولم أجد
لابن يونس الا ما قدمته عنه ولم ينقله عنه أبو علي ولا غيره من نقل كلام ابن يونس ووقفنا
على كلامه وانما وجدته للخمى ونصه فراجع في القول الاول أن البيع والتقاض أن
تعطيني عبدك وأعطيك عشرة دنانير وما تقدم وانما هو عقد واجب أن أعطيك وتعطيني
ولهذا قال المصيبة من البائع وان كان المبيع عبدا أو ثوبا وقامت البينة على تلفه ورأى
في القول الا آخر أن العقد يبيع في الحقيقة ينقل الضمان بنفس العقد اه منه بلفظه
والى اللغوى نسبه غ في تكميله ونقله به هذا اللفظ ثانيها أنه سلمه وهو غير مسلم فقد
قال ابن عرفة ما نصه ووجه اللغوى الاخير بان البيع حقيقة هو التعاقد والتقاض
ثم قال عن المازرى ما نصه ويعد أن يعتقد أحد من أهل المذهب ان حقيقة البيع
التبايع والتقاض اه منه بلفظه ونقل غ في تكميله كلام المازرى وقال
عقبه ما نصه وقبل ابن عرفة هذا الاعتراض اه منه بلفظه وهو حقيق بالقبول
والله أعلم (والا لمواضعة الخ) قول ز اذ لا يشترط طهرها من اعلى المعتقد الخ مقابل
المعتقد نقله ح عن ابن عبد السلام جازما به فانظره وقد اتصرا أبو علي للمصنف وابن
عبد السلام وابن الحاجب وأطال في ذلك فانظره يظهر لك ان مقابل المعتقد في كلام ز
موجود بل تظهر لك قوته والله أعلم وقول ز مع قبض بعد رؤية الدم أو معها الخ
لأن مفهومه وكذا اذا قبض قبل ذلك لتتواضع تحت يده فتلفت بعد رؤية الدم خلاف
ما يوهمه كلامه (والا لئلا للجائحة) جعل اللام للتعليل كما أفاده قول ز آخر
ومفهوم قوله للجائحة أن ما يحصل فيهما من غير جائحة الخ هو المتعين وجعلها للغاية
كما شرح به ز أولا يوجب الاعتراض على المصنف فتأمل وقول ز ويلغز بها الخ قال
تو ما نصه لما قرأت هذا المحل سنة ١١٦٧ قلت

لنا فاسد بالعقد يضمن ناجزا * وان لم يكن قبض أوجب أيها الخبر
فأجابني بعض النجباء من الطلبة

جوابك فرد العصر ما بيع فاسدا * من الثمر بعد الطيب دام لك الفخر
اه منه بلفظه قلنا وهذا كله مبني على أن ضمانا من المستاع بمجرد العقد وبه جزم
ق في تاجه و تو في طالعوه مب في فتحه وقد قد مناعه قول المصنف وانما ينقل
ضمان الفاسد بالقبض ان المشهور خلافه ولذلك ذيل ما تقدم فقلت
ولكن ذاقول ضعيف فلا تحدد * عن المذهب المشهور ويعلا لك القدر
ولا تغتر بالتاج مع طالع ولا * بفتح وطالع ما (١) تنا آ بك العمر

والله

في اللامية بقوله وفي دفع باقي الحق قبل تخصم * يعيب اذا يخفى وكان مطولا
* والا فلا ولا خلاف (١) في نسخة ما تبادى

(وخير المشتري الخ) قول مب وان مسئلة السلم الآتية تجرى على (٣٠١) ما هنا الخ صواب ولا يصح ما قاله طي

لان المصنف في السلم تبع نص المدونة ولذلك فرض المسئلة فيما يغاب عليه ثم قال وان أسلمت حيواناً أو عقاراً فالسالم ثابت وهذا عين ما قاله هنا لان مخالفه وذلك واضح والله الموفق وقول مب لكن التخيير في كلام ابن رشد الخ بل الذي يفيد كلامه أن صورة التخيير لا عين فيها تأمله وانظر ما يأتي في السلم وقول مب عيب بالبناء للمجهول قلت وجعل بعضهم عيب بالمهمله في المصنف هو الاول وفاعله ضمير السماوى وهو حسن وقول مب الغرم بلا تخيير الخ بل كلام الجواهر كاد يكون نصاً في ذلك وقد صرحوا بان اتلاف البائع يوجب الغرم من غير تخيير للمشتري فالتعيب الذى غايته انه اتلاف للبعض أخرى بذلك فتأمله وقول ز مطلقاً أى انقسم أم لا فيه نظر اذ لا خيار للمشتري باستحقاق الثلث فيما يقبل القسم الا فى الدار الواحدة انظر ح و ق وزاد ع ج و ز أن الأرض ثبت فيها الخيار باستحقاق النصف ومثله فى ابن عرفة عن المدونة انظر نصه فى الاصل فحصل أن الدار الواحدة الثلث فيها كثير والأرض النصف فيها كثير وماعدا ذلك لا خيار فيه للمشتري الا باستحقاق الجبل (الامثلة) أى فلا يحرم فيه التمسك بالاقل اذ ارضى المتبايعان بذلك بخلاف المقوم فلا يجوز ولورضياعا وبه تعلم ما فى كلام مب فتأمله والله أعلم

والله الموفق (ان غيب) قول مب لكن التخيير في كلام ابن رشد بعد عين البائع جزم بهذا و طي انما قال وهو الذى يفهم من كلام ابن رشد اه ومع ذلك ففيه نظر لان الذى يفيد كلام ابن رشد ان صورة التخيير لا عين فيها وسنوضح ذلك ان شاء الله فيما يأتي في السلم فانظره هنا وقول مب وان مسئلة السلم الآتية تجرى على ما هنا أيضاً الخ صواب ولا يصح ما قاله طي من جعل المصنف في السلم على أن الضمان من البائع أصالة لان المصنف في السلم تبع نص المدونة ولذلك جعل فرض المسئلة فيما يغاب عليه ثم قال وان أسلمت حيواناً أو عقاراً فالسالم ثابت وهذا عين ما قاله هنا لان مخالفه وهو من الواضح يمكن فصدور هذا من مثل طي من أغرب الغريب والكمال لله تعالى (أو عيب) قول مب عن طي لان ظاهر كلامهم الغرم بلا تخيير صدق في ان ذلك ظاهر كلامهم وكلام الجواهر كاد أن يكون نصاً في ذلك ونصه وحيث قلنا ان الضمان من البائع فتلاف المبيع انفسخ العقد واتلاف البائع والأجنبي لا يفسخ العقد بل يوجب القيمة واذا تعيب المبيع بأفة سماوية وكان ضمانه من البائع فلا مباح للخيار فان أجاز بكل الثمن ولا ريب له ولو كان التعيب بجناية جان لكان له مطالبته بالارش كان البائع أو أجنبياً اه منها بلفظها فتأمله ومن أوضح الأدلة على رد ما قاله صر تصريح الأئمة بأن اتلاف البائع يوجب الغرم من غير تخيير للمشتري فكيف ينفي التخيير في اتلاف الكل ويثبت في التعيب الذى غايته انه اتلاف للبعض ان هذا المحجب فتأمله باناه (أو استحق شائع وان قل) قول ز مطلقاً أى انقسم أم لا فيه نظر اذ لا خيار للمشتري باستحقاق الثلث فيما يقبل القسم الا فى الدار الواحدة انظر ح و ق وزاد ع ج ان الأرض ثبت فيها الخيار باستحقاق النصف وبه جزم ز هنا وسلمه نو و مب وهو حقيق بالتسليم فى ابن عرفة مانصه والاقل فى الأرض مادون النصف والنصف كثيرى الشفعة منها من استحق منه نصف أرض ابتاعها ولم يشفع مستحقة فى باقيها فله رد ما بقى يده من الصفقة لانه استحق منه مال بال وعليه فيه الضرر وقد ذكرت هذا فى مذاكرة بعضهم فانكره على فوقفته على قولها هذا ومثله قولها بعده بنحو ورقة ومن ابتاع أرضاً بعدد فاستحق نصف الأرض قبل تغير سوق العبد فله رد بقية الأرض وأخذ عهده وفى الزاهى ما استحق من الأرض كالدار وقيل ليس الأرض كالدار وبالأول أقول قلت هو خلاف قولها اه منه بلفظه فحصل أن الدار الواحدة الثلث فيها كثير والأرض النصف فيها كثير وماعدا ذلك لا خيار فيه للمشتري الا باستحقاق الجبل (الامثلة) أى فلا يحرم فيه التمسك بالاقل اذ ارضى المشتري والبائع بذلك بخلاف المقوم فلا يجوز ولو رضيا معاً بذلك والاستثناء فى كلام المصنف لهذا الغرض مسوق فحكم المستثنى مخالف لحكم المستثنى منه قطعاً وكون المشتري اذ ارضى بأن يأخذ السليم والمغيب بجميع الثمن له ذلك فى المقوم والمثلى لا يلزم منه اتحاد المستثنى والمستثنى منه اذ ذلك غير ما فيه كلام المصنف وبه تعلم ما فى قول مب فيتحد فى العيب حكم المستثنى والمستثنى منه وأنه غفلة

عظيمة فتأمله (وان نقص فكالاستحقاق) قول ز واحترزت بقولي عددا عن اهلانك
الاجنبي اها خطأ قلنس للمشتري رجوع اذا رجع البائع على الخطي بالقيمة أو المثل
سكتوا عنه وهو تابع في ذلك لعج ونصه كلام المصنف يشعر بان الاتفاق من
البائع والاجنبي وقع عدوا وكذا في المدونة فيذكر كلامها وقال عقبه ويفهم منها أنه لو وقع
الاتلاف خطأ لا يكون الحكم كذلك ويكون كالسماوى اه منه بلفظه لكن عج
سوى بين البائع والاجنبي و ز جزم في الاجنبي بانه كالسماوى ولم يجزم بذلك في البائع بل
قال ومثله الخطا فيما يظهر من تعبير المصنف بأهلك كالمدينة وجعله الشيخ سالم كالعمد أى
فيغرم المثل تحريلا لانه كالخطا في أموال الناس اه وما زعمه هو عج من أن أهلك
يدل على العمد وهو محوم امر له ما من أن جنى يدل على العمد أيضا وقد مر أن ذلك غير صحيح
بل ألتف وأهلك وجنى وقتل كلها تستعمل في العمد والخطا فلا شعاري كلام المصنف
وتفريق ز بين البائع والاجنبي مخالفا للشيخه بغير دليل فيه نظر بل لو عكس لكان له
وجه لان البائع اذا أهلك خطأ فمن جفته ان يقول العقد انما وقع على معين وقد تلف
فمن غير تعد فلا كلف بغرم بخلاف الاجنبي فلا حجة للبائع بعد أخذ من الاجنبي المثل أو
القيمة من امتناعه من أن يوفى للمشتري ما اشتراه ولا وجه لقياس ذلك على السماوى لان
البائع انما أخذ المثل أو القيمة عما تلفه الاجنبي وقد كان المتلف تعاق به حق للمشتري
بوقوع العقد الصحيح اللازم فلم يحرم المشتري من استيناء حقه من عوض المتلف ولا سيما
ان وجب غرم مثله مع أن ما علل به الشيخ سالم الحاق خطأ البائع بعدمه من قوله الخطا كالعمد
في أموال الناس سواء موجود في خطأ الاجنبي وعندى أن ما قاله الشيخ سالم في البائع هو
الصواب وان في الاجنبي كذلك بل أخرى وكلام المدونة في الامهات يدل لما قلناه في
الاجنبي وقد نقله ابن عرفة وسلمه ونصه وفيه ان تلفت بتعدى اجنبي قبل كيلها قال لم
أسمع فيها شيئا وأرى للبائع عليه القيمة ويستترى به اطعاما للبائع ثم يكيله البائع للمشتري
لانه لو عرف كيلها غرمه المتعدى فلما لم يعرف كيله وأخذ مكان الطعام القيمة اشترى له
طعاما به يأخذه المشتري وليس يبيع الطعام قبل قبضه اه منه بلفظه فتوجه به بشيد
أن العمد والخطا سواء لان الغرم على الاجنبي واجب فيه ما وكذا قوله لو عرف كيلها
غرمه المتعدى الخ يجري فيه ما معا وكلامها هذا يدل على أنه اذا وجب عليه غرم المثل
لمعرفة قدرها فلا اشكال أن للمشتري يأخذه لانه ساقه مساق الاستدلال فالسؤال انما
كان وقع عن غرم القيمة ولا يرد ذلك قولها تلفت بتعدى اجنبي الدال على أن ذلك عدل لانه
انما وقع في السؤال لافي الجواب مع أنه وقع في الجواب ما يدل على عدم اعتباره حسبا
بنياه ولهذا والله أعلم اختصرها المختصرون على اسقاط لفظ التعدى كابي سعيد ونصه
ولو استلكتها اجنبي غرم مكيلتها ان عرفت وقبضته على ما اشترت وان لم يعرف كيلها
أغرمناه للبائع قيمتها عيننا ثم استعنا بالقيمة طعاما مثله وأوفيناك على الكيل وليس يبيع منك
للطعام قبل قبضه لان التعدى على البائع وقع اه منه بلفظه وسلمه أبو الحسن وابن
ناجي ولم يقيداه بالعمد وكان يونس ونصه ولو استلكتها اجنبي غرم مكيلتها ان عرفت

(وان نقص فكالاستحقاق) قول
ز واحترزت بقولي عددا الخ
قد سوى عج بين خطأ الاجنبي
والبائع في انه كالسماوى وجعله
من كالعمد وهو الصواب وما
زعمه عج وز من أن أهلك يدل
على العمد غير صحيح بل تلف وأهلك
وجنى وقتل كلها تستعمل في الخطا
أيضا انظر الاصل والله أعلم

(ولو كرزق قاض) قول ز لا مأخوذ عن مستهلك الخ قلت يجب حله على الطعام ليصح وبه صرح من والجواز الذي في ز
 لابن المواز والمنع لعبد الوهاب كمال في ق والله أعلم وقول ز (٢٠٣) بشون الخ الشون هو موضع خزن الطعام
 (أو كبن شاة) قول ز ومنه شرا
 فخرائط غائب الخ مثله في ق عن
 التونسي وهو مبني على جواز
 بيعها ابتداء كذلك وتقدم عند
 قوله وجراف ان يرى أن الصواب
 خلافه قلت وقول ي وسيأتي في
 السلم الخ لم يذكر في السلم شيئا من هذه
 المسئلة نعم ذكرها في باب الاجارة
 عند قوله ولاشاة للبها انظر (وبيع
 ما على مكاتب الخ) قول ز ويحتمل
 أن يريد أن العبد الخ هذا لا يقبله
 لنظ المصنف تأمله وقول ز وهو
 ظاهر التعليل الخ فيه نظر لأن
 التعليل المبني في كلامه انما يجري
 حيث يرجح حصول العتقه أو
 يؤدي الى التخفيف عن المكاتب كما
 يدل عليه قوله وهل ان عمل العتق
 والظاهر في هذا هو المنع بلا توقف
 وقد نص في المدونة وغيره على
 حرمة الربا بين السيد وعبيده
 ونحو ذلك مما يؤدي الى حرمة العقد
 الامير جع لما ذكرناه (وهل ان
 عمل الخ) قول ز كافي ق بل
 الذي في ق هو عين ماني تت
 لاغيره قال أبو علي وكلام المصنف
 في الكتابة ربما يدل على ترجيح
 التأويل بالاطلاق فانظر والله أعلم
 (أو وفاؤه عن قرض) قول ز وأما
 وفاؤه عن دين الخ لوقال وأما وفاؤه
 عن طعام يبيع الخ لحسن المقابلة
 وقول مب عن ق فقد نص
 ابن المواز الخ سلمه ووجهه وهو غير
 صحيح انظر ما أتى في الحوالة عند قوله وأن لا يكونا طعامين (ويبيع لمقترض) قول ز لان القرض يملك بالقول ليس
 وليس من يبيع ما يملك لان القرض الخ

وقبضته على ما شترت الى آخر ما قدمناه عن أبي سعيد بلفظه وكالتعني ونصه وان أهلكه
 أجنبي أغرم القيمة واشترى بها طعاما وبكده البائع للمشتري اه منه بلفظه ولم يفصل
 هو ولا ابن يونس ولا ابن عرفة ولا المصنف في صحيح ولا غيرهم من وقفنا على كلامه بين
 العمود والخطا وعليه يجب التعويل لاعلى ما ذكر ز من التفصيل لانه مخالف للظواهر
 واقعا عدا العمد والخطا في أموال الناس سواء من غير دليل وحجتنا الله ونعم الوكيل
 (ولو كرزق قاض) قول ز لا مأخوذ عن مستهلك الخ الظاهر ان هذا على قول ابن المواز
 اما على قول عبد الوهاب لانه لا يجوز للمالك ان يأخذ من المستهلك عن المستهلك طعاما
 فعدم جواز بيعه لغيره أحرى انظر الخلاف بينهما في وتأمل (أو كبن شاة) قول ز
 ومنه شرا فخرائط غائب على الصفة جزا فافهم بيعه قبل قبضه الخ مثله في ق عن
 التونسي وهو مبني على جواز بيعها ابتداء كذلك وتقدم عند قوله وجراف ان يرى أن
 الصواب خلافه (ولم يقبض من نفسه) قول مب وبذا الوكيل كيد الموكل صحيح بينهما
 ماني ق عن سماع عيسى عند قوله واقراضه وما فيه عن المدونة عند قوله وطعاما كتبه
 وصدقك فانظره متأملا وقول مب عن طني فليست عليه المنع فيها هي القبض من نفسه
 بل اتهامه الخ صحيح بشهده ماني ح عند قوله والاقالة يبيع عن عبد الحق من أنه اذا ثبت أنه
 اشترى مضي ذلك ونفذ بينهما (وبيع ما على مكاتب منه) قول ز ويحتمل أن يريد ان العبد
 اذا اشترى طعاما الخ هذا الاحتمال لا يقبله لفظ المصنف اذ لا يقال فيما اشترى المكاتب
 انه عليه فتأمله وقوله وانظر هل لا سيدي في هذه أن يبيعه ثانيا الى قوله وهو ظاهر الخ فيه نظر
 لان التعليل السابق وهو قوله لانه يغتفر بين السيد وعبيده الخ لا يجري في كل صورة صورة
 بل ذلك حيث يرجح حصول العتقه أو يؤدي الى التخفيف عن المكاتب ويدل على هذا
 قول المصنف وهل ان عمل العتق الخ والظاهر في هذه الصورة المنع بلا توقف وقد نص
 في المدونة وغيره على حرمة الربا بين السيد وعبيده ونحو ذلك مما يؤدي الى حرمة العقد
 الامير جع لما ذكرناه (وهل ان عمل العتق) قول ز كافي ق الذي في ق
 هو عين ما عراه لتب لاغيره (تأويلان) لم تعرض أحد من وقفنا عليه من شارح
 أو محس لغزوهما وأحال ق على ابن عرفة وليس فيه بيانهما وقد أجل أيضا في صحيح
 فقال واختلاف الشيوخ في مذهب ابن القاسم على أهمي يحمل اه وعز ابن ناجي
 الاول لظاهر اختصار ابن يونس وأجل الاخر ونحوه لابي الحسن وقال أبو علي ان كلام
 المصنف في الكتابة ربما يدل على ترجيح التأويل بالاطلاق فانظر والله أعلم (أو وفاؤه
 عن قرض) قول ز وأما وفاؤه عن دين الخ في عبارته فاق لمقابله القرض بالدين مع انه
 دين وضوايه وأما وفاؤه عن طعام من يبيع الخ وقول مب عن ق فقد نص ابن
 المواز أنه لا يجوز الخ سلم كلام ق هذا ووجهه وهو غير صحيح انظر ما أتى عند قوله في
 الحوالة وأن لا يكونا طعامين (ويبيع لمقترض) قول ز لان القرض يملك بالقول ليس

وقول ز وأما طعام المعاوضة فليس لمقتضة الخ الصواب ما في بعض النسخ من سقوطه لانه عين ما قبله في المعنى فتأمله وقول
 ز عينا صوابه غير طعام لان العلة واحدة في العين (٣٠٤) والعروض وغيرهما والله أعلم (واقالة الخ) قلت روى

أبو داود وابن ماجه والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعا من أقوال مسلم أقال الله تعالى عثرته أي رفعه من سقوطه وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من أقوال نادما قاله الله يوم القيامة أي عفا عنه وهو دعاء أو خبر والله أعلم (واستوى الخ) قول ز لان ذلك يؤل الى القيمة أي في الشركة وفي التولية اليها أو الى عرض مماثل لما دفعه المولى بالكسر وكلاهما يؤدى الى وقوع التولية على غير الثمن فتقع وقول ز وقول بعض الشراح وتبعه عجم ان حكم الاقالة في هذا الخ الاشارة تعود الى الشرط الذي زاده على المصنف وهو قوله وأن يكون رأس المال عينا لا عرضا وقوله مناف لما تقدم في مفهوم من الجميع صوابه حذف مفهوم ويقول لما تقدم في شرح من الجميع لان ز قدم ما ينفي ما قاله هذا الشارح في شرح قوله من الجميع في منطق ومفهومه لان قول هذا الشارح ان يشترط في جواز الاقالة في الطعام قبل قبضه أن يكون الثمن عينا ز قال في منطق قول المصنف من الجميع مانصه وسواء كان رأس المال عينا أو عرضا غاب عليه المسلم أو البائع أو لا وقال في مفهومه مانصه فان لم يرغب عليه أو كان مما يعرف بعينه كعرض جازت من البعض ومراعاة أن الاقالة وقعت على عين العرض الذي وقع به البيع أولا وهو صريح قول المصنف وان تغير سوق شيك لا بدنه الخ وكلام هذا الشارح يفيد أنه لا تجوز الاقالة في الطعام قبل قبضه الا اذا كان الثمن عينا وهو غير صحيح ومنافاة لما قاله ز والمصنف فيما تقدم واضحة جليلة فقول مب بل لا منافاة بينهما وكلام ز مصور فيه نظرا هرا غاية الظهور واحتجاجه بكلام أبي الحسن وابن عرفة لا يصح لان كلامهما في الاقالة على مثل ما وقع عليه عقد البيع من الثمن لا على عينه الذي هو مراد ز فكلامهما محجة عليه وشاهد لز وكذلك كلام أهل المذهب قاطبة وهذه الهفوة نشأت له من فهمه أن مراد ز ان الاقالة وقعت على مثل الثمن لا على عينه وكلام ز لا يحتمل ذلك والله الموفق (والا فبيع) قول ز والابان شرط المولى الخ هذا انما يصح على ما قدمه عن توت وقد علمت ما فيه ثم الصواب انه راجع لقوله واستوى عقداهما الخ لانه ولما قبله اذ فقد الشرط الثاني في كلام المصنف هو الذي يتصور معه صحة الاقالة تارة ونفيها أخرى لا الأول تأمل وقول ز وان استت سلعة صوابه ما ليس فيه حق توفية الخ بدل قوله سلعة لتصح المبالغة في قوله بعدم قبض الثمن ولو طعاما الخ ويحمل على الطعام الجزاف فتأمله (جازان لم يلزمه) قول مب وانما يتبع في البلاد اذا كان بيعه بالزام فلا فرق بينهما الخ في هذا الحصر نظر لانه يقتضي أنه اذا بيع على السكوت يجوز كالتولية ويؤيده قوله فلا فرق بينهما وفيه نظر

أبو داود وابن ماجه والحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعا من أقوال مسلم أقال الله تعالى عثرته أي رفعه من سقوطه وروى البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا من أقوال نادما قاله الله يوم القيامة أي عفا عنه وهو دعاء أو خبر والله أعلم (واستوى الخ) قول ز لان ذلك يؤل الى القيمة أي في الشركة وفي التولية اليها أو الى عرض مماثل لما دفعه المولى بالكسر وهو مؤد الى التولية على غير الثمن وقول ز ان حكم الاقالة في هذا أي في كون الثمن عينا وقول ز مناف لما تقدم في مفهوم الخ لو اسقط لفظة مفهومه اذ المناقاة لما مر في قوله واقالة من الجميع من قول ز في منطق وسواء كان رأس المال عينا أو عرضا الخ وفي مفهومه فان لم يرغب عليه أو كان مما يعرف بعينه كعرض جازت من البعض وذلك واضح خلافا لمب واحتجاجه بكلام أبي الحسن وابن عرفة في غير محله لان كلامهما في الاقالة على مثل الثمن لا على عينه الذي هو صريح ز وهو أيضا صريح قول المصنف وان تغير سوق شيك لا بدنه الخ فكلامهما شاهد لز وكذلك كلام أهل المذهب قاطبة والله الموفق عنه (والا فبيع) الصواب أنه راجع لقوله واستوى عقداهما

فقط اذ فقد هو الذي يتصور معه وجود الاقالة تارة ونفيها أخرى فتأمله وقول ز وان استت سلعة الخ لوقال وان استت ما ليس فيه حق توفية لتصح المبالغة في قوله بعد ولو طعاما أي جازا (جازان لم يلزمه) قول مب اذا كان بيعه بالزام أي أو سكوت وفيه نظر فان خلافا لمب

*** (فصل) *** قلت قول مب ومنها التولية مثلها في ذلك الاقالة والشفعة وقوله مختصة بهذه الصيغة الخ كذا فيما رأيناه من نسخة وهو غير ظاهر وصوابه مختصة بهذه الصيغة أي المساواة وبه يظهر ما رتب عليه من قوله وهي حينئذ تخرج الخ والظاهر أن هذا هو مراد ابن عرفة لا غيره فكان من حق مب أن (٣٠٥) يبينه ابتداء من غير إيراد ولا جواب فتأمل والله أعلم وقول مب ان اطلاق لفظ المراجعة الخ أي وأما إطلاقه على الزيادة فلغوي الآن المفاعلة

*** (فصل) في بيع المراجعة ***

قول مب والظاهر أن اطلاق لفظ المراجعة على ما يشمل الوضعية والمساواة الخ ظاهره ان اطلاقها على صورة الزيادة حقيقة لغوية وهو ظاهر كلام ز وغيره ولم يظهر لي وجه ذلك لان المفاعلة اللغوية تحصل فيها المشاركة في الناعية والمفعولية من كل منهما فغنى قولنا لخاصم زيد عما أن كلامهما وقت منه الخاصة لغيره وفي غيره له وبيع زيد لعمرو برح العشرة أحد عشر مثلاً ليس كذلك لان الواقع من البائع طلب الربح وقبضه ومن المشتري اجابته لذلك ودفعه فالظاهر انه حقيقة شرعية مجاز لغوي في صورة الزيادة أيضا وعلاقته توقف حصول الربح على ما عاقبته أماله (وجاز مراجعة) قول ز على حذفه وموصوف أي بيع مراجعة الخ قد بحث في الحاشية بأن مراجعة مصدر فيجوز في الوصفية أيضا بأن المصدر لا يوصف به الا لشكته أو على تأويل فتأمل (كصبغ) قول مب ما قاله تت أصله للشارح انظر من غزاه للشارح وكلام طني يدل على انفراد تت بذلك وأما الشارح فنقل كلام عبد الحق وابن يونس ولم ينفهم منه ما فهمه تت فانظره وانظر ح (وطرية) قول ز جعل الثوب في الطراوة الخ أصله تت فقال ابن عاشر فسر بعضهم التطرية بأنها سقي الغزل بالحريرة أو بالنشال تنضم وبرته فانظره مع قول هذا الشارح انه جعل الثوب اه منه بلفظه ونقله جس وأبو علي وزاد ما نصه خلاف تفسير تت فانه لا يظهر اه ولم يزد في القاموس على قوله وطراه تطرية جعله طريا اه منه بلفظه (والا لم يحسب) قول ز أوجرت عادة بتولي الشد الخ مكرريه استغنى عنه بقوله قبل أو لم تكن أجرة الشد والطي متادين فتأمل (كسمار لم يعتد) قول مب كذا في ضيغ الخ فيه نظر لانه في ضيغ جعل موضوع ما في المدونة والموطأ ومالا في محمد وابن رشد ولعبد الوهاب وابن محرز واحدا لاختلافات الموضوع فانه قال عند قول ابن الحاجب وما اخذه السمار فكالتمن على الاصح وقيل من الثاني وقيل من الثالث اه ما نصه قوله فكالتمن أي يحسب ويحسب برحه وهو قول عبد الوهاب واختاره ابن محرز لانه مما لا يحصل ملك المشتري الا به فيكون كالتمن والقول الثاني لابي محمد وابن رشد لانه ليست له عين فائمه والقول الثالث هو مذهب المدونة والموطأ وجهه انه ليست له عين فائمه ولا يزيد في الثمن وكثير من الناس يتولى الشراء بنفسه ولهذا قال محمد الآن يكون المبتاع مما جرت العادة انه لا يشتري مثله الا بواسطة فيحسب حينئذ أجرته في الثمن دون الربح اه منه بلفظه وتبعه الشارح معبرا عن محمد

ليست على بابها كما يفيد قول المصباح وبعته المتاع واشترته منه مراجعة اذا سميت لكل قدر من الثمن رجحا اه وبه تعلم ما في كلام هوني رحمه الله تعالى وجعل المفاعلة على بابها تكلف لا داعي اليه على انه موجود في سائر أنواع البيع تأمله (وجاز مراجعة) قلت قول ز لاحتياجه لتقدير الخ هذا توجهه من حيث الاعراب لامن حيث المعنى الذي هو مدعاه وقوله على حذف موصوف الخ فيه وفي الحاشية أن المصدر لا يوصف به الا لشكته أو على تأويل (كصبغ) قول مب أصله للشارح الخ انظر من غزاه للشارح فانه انما نقل من غزاه للشارح فانه انما نقل كلام النكت وابن يونس ولم يفهم منه ما فهمه تت انظره وح و طني (وطرية) ما فسرناه به أصله تت فقال ابن عاشر فسرهما بعضهم بأنها سقي الغزل بالحريرة أو بالنشال تنضم وبرته فانظره مع تفسير هذا الشارح اه ونقله جس وأبو علي وزاد ما نصه خلاف تفسير تت فانه لا يظهر ولم يزد في القاموس على قوله وطراه

تطرية جعله طريا اه (والا لم يحسب) قول ز أوجرت عادة الخ تكرار مع ما قبله تأمله (كسمار لم يعتد) قول مب كذا في ضيغ الخ فيه نظر لانه في ضيغ جعل موضوع ما في المدونة والموطأ ومالا في محمد وابن رشد ولعبد الوهاب وابن محرز واحدا لاختلافات الموضوع

باب الموازنة في كلام ضميم تقرر من وجوه أحدها أن في كلامه تدافعا لان قوله في توجيه
 الاول لانه مما لا يحصل ملك المشتري الا به يفيد أن موضوع الخلاف ان المشتري من
 جرت العادة بأنه لا يتولى شراء ذلك بنفسه وقوله آخر اولهذا قال محمد الان يكون
 المتنازع مما جرت العادة انه لا يشتري مثله الخ يفيد عكس ذلك ثانيا أن كلامه يفيد أنه
 في المدونة والموطأ فصل وليس كذلك ونص الموطأ قال مالك الامر بالمجمع عليه عندنا
 في البز يشتره الرجل يلد ثم يقدم به الى بلد آخر فيبيعه مراهجة لا يحسب أجر السمسرة
 اه منه بلفظه فقد أطلق والظاهر من كلام البابي انه حمله على ما اذا لم تجر العادة
 بأنه لا بد من السمسار لانه قال في توجيه مائه وضرب جرت عادة المتنازع أن يشره
 بنفسه ولا يستنيب فيه غالباً بأجرة كاجرة السمسار وهو أن يستأجره على أن يتنازع له
 المتنازع لان هذا مما جرت العادة أن يفعله التاجر بنفسه فان استأجره من ينوب عنه في
 ذلك لم يلزم المتنازع اذ ذلك كالمو يشره بنفسه ثم قال بعد كلام مائه وقد قال أبو محمد
 فان كان المتنازع مما يعلم انه لا يشتري الا بواسطة أو سمسار والعادة بارية بذلك فيحسب من
 رأس المال ولا يحسب له ربح لانه ليست له عين قائمة اه منه بلفظه ونص المدونة
 ومن اشترى برا فحمله الى بلد آخر فلا يحسب في رأس المال جعل السمسار اه قال ابن
 ناجي مائه ما ذكره في الكتاب في السمسار مثله في الموطأ وهو أحد الاقوال الثلاثة
 وقيل انه يحسب من الثمن ويحسب لها الربح قاله عبد الوهاب وابن محرز وقيل تحسب
 من الثمن ولا يحسب لها ربح قاله أبو محمد وابن رشد اه منه بلفظه وقال ابن عرفة
 مائه وفيها الغرض جعل السمسار ابن محرز الغاء السمسرة لانه ليس كل من يشتري يحتاج
 الى سمسار ولو علم ذلك لكان القياس عندي أن تكون كالصبيغ وقاله عبد الوهاب في
 التلقين والبابي عن الشيخ ان كان المتنازع مما يعلم انه لا يشتري الا بسمسار في العادة لحسب
 في الثمن ولم يضرب له ربح قلت في اعتبار السمسرة ان اقتصر اليها المشتري كالثمن أو
 تحسب ولا ربح لها ثالثا لانه اعتبر لابن محرز وابن رشد مع الشيخ وظاهرها اه المحتاج
 اليه منه بلفظه ثالثا أن قوله ولذا قال محمد الخ يقتضي انه تقييد لمحل الخلاف الذي
 ذكره وليس كذلك بل ما عزا له هو الذي نسبته الناس لابن محمد وابن رشد كما رأيت في كلام
 البابي وغيره ولهذا قال أبو علي مائه وما ذكره ابن رشد في السمسار عليه اقتصر
 المتيطي ناسبا له لابن المواز اه منه بلفظه مع انه لم يتعقب كلام ضميم من هذه الوجوه
 رابعها عزوه لعبد الوهاب موافقة ابن محرز وقد تبعه عليها ابن ناجي ولم يبين في أي موضع قاله
 عبد الوهاب وتقدم في كلام ابن عرفة أنه في التلقين وفيه نظر لان الذي وجدته في التلقين
 موافق لما لابن المواز وأبي محمد وابن رشد ونصه يضم الى رأس المال منها ماله عين قائمة
 في المتنازع ويكون له قسطه من الربح ولا يضم اليه مالا تأثر له في عين المتنازع مما يمكن توليه
 بنفسه لا في رأس المال ولا في ربحه وما لا يمكن توليه بنفسه مثل كراء المتنازع ونقله من بلد
 الى بلد والسمسرة فيما جرت العادة فيه بأنه لا يباع الا بواسطة فيضم ما لزمه عليه الى رأس
 المال ولا يكون له قسط من الربح اه منه بلفظه ثم وجدت أبا علي قد نبه على هذا وزاد

قال في الاصل بعد كلامه ونقول فتحصل أن ما لعبد الوهاب وأبي محمد وابن رشد هو الذي لابن الموارثي أنه ان اعتيد حسب أجرته دون ربح وعليه اقتصر المتبسط وعليه حل الباجي الموطأ وان المدونة تحمل على ذلك عند هؤلاء فترج ما في المختصر لهذا وهو الذي اختاره ابن عبد السلام والله أعلم **قلت** قال خيتي تنبيه قوله (٣٠٧) وحسب الى قوله لم يحسب هذا حيث لا شرط ولا عرف بشئ ولا عمل به الآن

بشروط خلافه قال القرافي في الفروق ان ما يحسب وما لا يحسب مبني على العرف والعادة ولولا ذلك لكان تحكما كصرفا فاذا تغيرت العادة بطلت هذه الفتاوى وحرمت الفتوى به لعدم مدركها اه (ان بين الخ) قول مب الوجه الثاني منهما هو عين الخ فيه نظر ظاهر بل هو غيره لا عينه تأمله وقول مب فالصواب حمل ما هنا الخ هو مختار ابن عاشر وهو حسن وقول مب بل لا يسقط به الخ فيه نظر بل تقريره يدفع التكرار بلا توقف لكن فيه نظر من جهة أنه يؤدي الى جعل الاقسام الجائرة أربعة ولم يقع ذلك في كلام عياض ولا غيره (وبين) قول ز ما يربح الخ غير صحيح لما فاته لقول المصنف ولم يفصل الخ فالصواب قول غيره أي وبين الموثقة وقوله ولم يفصل أي لم يبين ما يضرب عليه الربح مما لا يبين تأمله (ووجب تبين الخ) **قلت** روى ابن ماجه عن وأئله بن الاسقع مرفوعا من باع عبيلا لم يبينه لم يزل في مقت الله ولم يزل الملائكة تلعننه اه وعيا بمعنى معيب ومقت الله غضبه الشديد وقول مب ولا أبهم أي على ما لابن رشد كما مر آنفا وبعض شيوخه هو العلامة المحقق أبو العباس بن مبارك رحمه الله تعالى (لا غلة ربح) ما اقتضاه ز من أن

أن له في المعونة مثل ماله في التلقين ونصر ما نقله عنها الآن يعلم أن شراء ذلك المتاع لا يمكن أن يتولاه من يشتره الا بواسطة السمسار والعادة جارية بذلك فيحسب في رأس المال ولا يحسب له ربح لانه ليست له عين قائمة موثقة في المتاع هذا القطة اه كلام أبي علي فتحصل أن ما لعبد الوهاب وأبي محمد وابن رشد هو الذي لابن الموارثي وعليه اقتصر المتبسط وعليه حل الباجي الموطأ وأن المدونة تحمل على ذلك عند هؤلاء فترج ما في المختصر لهذا وهو الذي اختاره ابن عبد السلام ونصه والاشهر عندى قول ابن رشد اه منه بلفظه انظر بقيته فقد وجه ذلك والله أعلم (ان بين الجميع) قول مب الوجه الثاني منهما هو عين ما شرح به ز قول المصنف أو فسر الموثقة الخ كذا في ما وقفت عليه من النسخ وفيه نظر ظاهر لان الذي فسره ز قوله أو فسر الموثقة غير الوجه الثاني في كلامه هنا كما رأيتاه في جميع النسخ التي وقفنا عليها برأى كلاميه معا يظهر لك صحة ما قلناه وقول مب فالصواب حمل ما هنا على الاول من الوجهين كفى خش الخ هو مختار ابن عاشر ونصه الظاهر من قوة كلام المصنف أن قوله ان بين الجميع وجه واحد وهو الاول عند هذا الشارح والثاني أشار به بقوله أو فسر الموثقة الخ وقد عبر عنه ابن عرفة بقوله الثاني أن بين ما يربح له وما لا يحسب له ويضرب الربح على ما يجب له فقط والثالث أشار به بقوله أو على المراجعة وبين الخ ونحو هذا لعج وفيه السلامة من دعوى أن الاولى اسقاط أو من قوله أو على المراجعة اه منه بلفظه وهو حسن وقول مب بل لا يسقط به بل تقريره موجب للتكرار مطلقا فيه نظر بل تقريره يدفع التكرار بلا توقف لكن فيه نظر من جهة أخرى وهو أنه يؤدي الى جعل الاقسام الجائرة أربعة ولم يقع ذلك في كلام عياض الذي اختصره المصنف ولا في كلام غيره (أو على المراجعة وبين) قول ز وبين ما يربح الخ غير صحيح لما فاته لقول المصنف ولم يفصل ماله الربح فالصواب قول غيره وبين أي بين الموثقة وقوله ولم يفصل أي لم يبين ما يضرب عليه الربح مما لا يبين تأمله (ووجب تبين ما يكره) قول مب ثلاث لا ترجع لغش ولا كذب الخ سلم هذا الكلام هنا وجرم به مع أنه اعترضه على ز في القولة المتصلة بهم هذه قبل فراجع متأملا (لا غلة ربح) قول ز فلو عبر المصنف بعقار كان أولى الخ كلامه يقتضي أن العقار يطلق على كل أصل وهو الموافق لما يأتي للمصنف في الحجر والشفعة وصرح بذلك في المصباح ونصه والعقار مثل سلام كل ملك ثابت له أصل كالأرو النخل اه منه بلفظه وهو مخالف لما جزم به ابن سلون أول البيوع من أن العقار خاص بما يعقر بالقوس كالارض والبساتين والربيع خاص بما له عتبة والاصول تشمل ذلك كله فانظره والله أعلم (ما لم تنقص عن الغلط ورجحه) قول مب قلت لا يحتاج الى هذه الزيادة الخ صواب يشهد له ما في ح

العقار يطلق على كل أصل صرح به في المصباح وأما ما في ابن سلون من تخصيص العقار بما يعقر بالقوس والربيع بما له عتبة والاصول تشملهما فالظاهر أنه مجرد عرف وواصطلاح فلا يخالف ما في المصباح خلافا لهوني رحمه الله تعالى (ومدلس المراجعة) **قلت** قول ز ولما كان الغاش أعين من المدلس فيه نظر بل الغاش في المراجعة مبان للمدلس لانه في غير العيب والمدلس في العيب كما تقدم

* (فصل) *

عند قوله ما لم ترد على الكذب ورجحه فاقطعه والله سبحانه أعلم

* (فصل) ذكر فيه مسائل تناول وبيع الثمار والعرايا والجوائح *

(وتناولتهما) قول ز ومحل المصنف ومحل ذلك كله حيث لا شرط ولا عرف بخلافه الخ صحيح وقد تقرر العرف في وقتنا هذا في بلادهم ما قاربهم انعدم تناول الارض اشجر الزيتون المركب الخ لوفكل من يبيع فذا ناسن الارض وله به شجر زيتون متفرق يمكن حرق ما بينهما أو غرسه أو البناء فيه فاعنيشمل البيع الارض دون الشجر المذكور (ومدقونا) قول م ب عن البيان ويكون للبائع الخ يعني مع عينه كما نقله ابن سلون عن ابن رشد ونصه وأما ان ادعاه وأشبهه قوله فانه يكون له مع عينه وان لم تكن له عينه اه منه بلفظه (كلو جهل) قال غ لوقال ولو جهل لكان أجرى على اصطلاحه اه أى ليشير بلورد الخلاف المذهبي فقد قال ابن سلون بعد ما قدمناه عنه مانصه وقال محمد بن دينار ان ذلك يكون للمبتاع وهو قول سحنون في نوازه وقول ابن حبيب في الواضحة اه منه بلفظه وقول ز والا فليل للبائع الخ أطلق في البائع كأطلق ابن سلون وغيره في نقلهم عن ابن الحاج والبائع يصدق بصائدها من البحر ووارثه وعن مالكها من أحدهما بشرأ أو هبة أو نحوهما ولكن المراد بالبائع الصائد نفسه أو ووارثه ولذلك وقع في عبارة في مانصه فان كانت غير معلومة فهي للصائد لا للمبتاع اه وفي كلام ابن الحاج اشارة الى هذا فوجه القول انه للبائع انه قد ملكها بأخذها من الحوت من البحر فهي من جملة ما يندرج تحت قول المصنف تعالى لاهل المذهب وما لفظه البحر كغيره فلو جده والبيع في الظاهر لم يقع الا على الحوت ووجه القول انه للمشتري ان ما في بطن الحوت تابع له والبائع فرط اذ لو شاء ثبت وعلى هذا اذا تعدد البيع ولم يطالع عليه الا المشتري الاخير فالقولان جريان أيضا لكن هل للصائد أو ووارثه أو للمشتري الاخير الذي اطلع عليها تأمل * (تهيات * الاول) هذا في الحوت المصاد من البحر وأما المصاد من الانهار فقال ابن سلون مانصه قال يعني ابن الحاج في مسائله وانظر لو كان هذا الحوت من حيتان النهر وحيث لا يكون للوئول الا أن يسقط مثقوبا وغير مثقوب فيحتمل أن يكون ذلك كاللقطة ويحتمل أن تسوقه من البحر الى النهر فيفريق بين المثقوب وغيره اه منه بلفظه * (الثاني) انظر اذا وهبها الصائد أو ووارثه أو تصدق بها أحدهما فوجد فيها الموهوب له أو المتصدق عليه ذلك هل يجري فيها القولان أو يتفق هنا على انه الواهب لان البيع أقوى من الهبة وهذا هو الظاهر عندى والله أعلم * (فرع) اذا ذهبنا على القول بانها للصائد أو ووارثه وجهل فانظر هل تكون لقطة أو تجعل في بيت المال لم أر من تعرض لذلك والظاهر الثاني فتأمل (ولا الشجر المؤثر) قول م ب وبهذا بحث ابن عرفة مع الميطي وأطال فيه الخ نص ابن عرفة ابن عات قال ابن عتاب أفق ابن الفخار فبن باع ملكا بقرية وفي الملك شجر زيتون طاب ثمرها لم يشترطه المبتاع الا أن في الوصفة اشترى فلان من فلان جميع ما حوته أملا كه من الارض والشجر ولم يذكر الثمرة فطلب المبتاع أخذها أنها له واحتج بان الشجر نفسه لم يذكر في الاتباع

(تناول البناء الخ) قلت قول ز ويؤيد قول الذخيرة الخ أى بما له هو الصواب وكذا يدخل ما بين الاشجار حيث كان الغالب هو السواد كما في ح (وتناولتهما) قول ز حيث لا شرط ولا عرف الخ صحيح وقد تقرر العرف عندنا بعدم تناول الارض التي يمكن الاتفاع بها بالبحرث أو غيره لشجر الزيتون (ومدقونا) قول م ب عن البيان ويكون للبائع الخ أى مع عينه كما في ابن سلون عن ابن رشد (كلو جهل) لوقال ولو جهل رد قول محمد بن دينار وسحنون في نوازه وابن حبيب في الواضحة انه للمبتاع وقول ز والا فليل للبائع أى الصائد أو ووارثه لانه ما كان باصطياده لقول المصنف تبعا لاهل المذهب وما لفظه البحر كغيره فلو جده والبيع لم يقع الاعلى الحوت ووجه كونه للمشتري أن ما في بطن الحوت تابع له والبائع فرط اذ لو شاء ثبت قلت واستظهره بعضهم قائلا لانها كدفون من غير البائع (ولا الشجر المؤثر) قول ز من باع نخلا قد أبرت الخ هذا الحديث رواه الامام في الموطا والشيخان والترمذي وقول م ب وبهذا بحث ابن عرفة الخ أى وهو بحث متجه خلافا لابي حنيفة القاسمي في شرح التحفة انظر الاصل فقد أطال في ذلك (الابشرط) فان تنازعا في الاشتراط وعدمه فالقول

دخل

للبيع مع عينه وله ردها كما في طر ابن عات عن ابن الهندي

دخل فيه وتبع الارض فاذا دخلت الاصول في الشراء فالثمرة أخرى قال ابن عتاب ولم
يذكر هن ذلك لرواية ولم يسئل عنه اذ كان لا يجترأ على سؤاله وكان حافظا ذا كبر للروايات
ولم أزل أطلب ذلك فلما اجتمعت بالفتوى ونزلت هذه المسئلة في دار بيعت فيها فخلت من هبة
فاقتيت بما كنت سمعت منه وخولفت في ذلك ولم أزل أطلبها الى أن ظفرت بها في كتاب
الشروط لابن عبد الحكم قال من الناس من يقول من اشترى دارا بما فيها وفيها فخل
فالثمرة للمشتري ولو طابت وأما نحن فنجعل ذلك للبائع الا أن يشترط المبتاع للسنة قال
ابن عتاب والذي أقول به ما شاهدت الفتيوى به وبه تعدد الحكم قلت ظاهر قوله ظفرت
بها أنه ظفر بما وافقه وحاصل ما ذكر أنه انما ظفر بما يخالفه وتمامها في الابار اه منه
بلفظه ثم قال بعد فحو نصف ورقة كبيرة مانصه ولا يتدرج في الشجر ما بورعها
هذا هو المذهب وقال المبسطي هذا مشهورة المعمول به وقال ابن الفخار هو للمبتاع واحتج
بان الشجر لو لم يذكروا في الشراء لدخلت فيه وكانت تبعا للارض وذ كرما قدم عنه وعن ابن
عتاب وهذا هو منه في أمرين الاول أن تصور مثل هذا القول فاسد لانه قياس في معرض
النص والاجماع على بطلانه روى مسلم بسنده عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرها الذي باعها الا أن يشترطه المبتاع وهو
في الموطأ والترمذي وغيرهما الثاني فهمه قول الشيخين على ذلك وهذا لانهم انما قالوا
ذلك في مسئلة ارض والدار خاصية فيه ما وهي اشتغالها على لفظ دال على اشتراط
المبتاع الثمرة لان مسئلة ابن الفخار فيمن باع جميع ما حوته املا كه من الارض والشجر
ولفظ جميع ما حوته كالنص على دخول الثمرة فهو عنده مما اشترطه المبتاع فيكون له بص
الحديث وكذا صورة مسئلة الدار التي أتى بها ابن عتاب لقوله ونزلت هذه المسئلة وهو
نص بانهم انزلت بلفظ مسئلة ابن الفخار ولو كانتا عاريتين عن هذا اللفظ الدال على اشتراط
الثمرة بعمومه لم يبق بمنصهما الفتوى بدخول الثمرة لنص الحديث بخلاف ذلك وذ كر
المسئلة في مختصر ابن الجلاب بنقيض فتواهما في الجلاب مانصه من اشترى أرضا فيها
شجرة ثمرها كان من ثمرها عقدا فهو للبائع وما كان وردها فهو للمبتاع وذ كر ابن سهل وغيره
عن ابن عتاب في القضية أنه قال لما ذ كر فتوى ابن الفخار ولم يذكروا جوابه عن رواية ولم
يسئل عن ذلك وكان لا يجترأ عليه بالسؤال وفيه عندي نظر لان المفتي انما يسئل عن
مستند فتواه أو يرد سؤاله عن ذلك اذا كان مستنده تخريجا يقتضيه لتأمل باعتبار حفظ
أصله واستنباط علته أما اذا كان استناده الى ظاهر الرواية المعلومة المشهورة فلا يسأله عنه
لييب ومستند فتوى ابن الفخار المذكورة انما هو الاخذ بصريح المذهب في وجوب الثمرة
المأبورة للمشتري باشتراطه ودليل اشتراطه في النازلتين واضح لمن نظر وأنصف وذ كر
استدلال الشيوخ بظواهر الروايات الجارية على الاصول فتأمل اه منه بلفظه وسلمه غير
واحد من المحققين منهم ابن الناطم في شرح تحفة والده الا أنه قال في قول ابن عرفة وهو
انما ظفر بما يخالفه مانصه وقصد ابن عتاب والله أعلم انما هو في التمسك بقول مخالف
ابن عبد الحكم الذي عبر عنه بقوله من الناس من يقول وان لم يكن ذلك فانما ظفر بما

يخالفه كما قاله ابن عرفة اه منه بلفظه ونقل في ضريح عن ابن راشد نحو ما للمبتطى
 وسله والظاهر أن ابن راشد تبع في ذلك المبتطى فيرد عليه ما ورد على المبتطى وقد تعقب
 أبو حفص الفاسي في شرح التحفة كلام ابن عرفة فانه نقل كلامه الاخير وقال عقبه مانصه
 قلت في حله كلام ابن عتاب وابن الفخار على مسئلة الشرط واعتراضه على المبتطى في فهم
 كلام ابن الفخار مقابلا للمذهب نظرو ذلك أن ابن عتاب قال فيما نقل عنه ابن عات وابن
 سهل مانصه أفتى ابن الفخار فذكر ما قدمنا من كلام ابن عات بنقل ابن عرفة وقال عقبه
 مانصه وبه أعلم أن ابن الفخار ليس في مسئلته اشتراط المبتاع الثمرة لقوله لم يشترطه
 المبتاع ولا احتجاجة على ذلك ولو كانت مسئلته من باب الاشتراط ما احتجاجة الى الاحتجاج
 وقوله جميع ما حوته أملا كما لا يتضمن الاشتراط لقوله من الارض والشجر وذلك تقييد
 وتخصيص ولذا قال ولم يذ كر الثمرة وكذا ابن عتاب لم يذ كر في نازلته اشتراط المبتاع
 والاشارة بقوله هذه المسئلة يؤذن بذلك ولو اعتبر في نازلته اشتراط المبتاع لم يكن وجه
 لخالفته وقد قال ويخولفت في ذلك ولما صرح أن يكون ظفر بها في كتاب الشروط لان التي
 ظفر بها في الكتاب المذ كور عارية عن الاشتراط من كل وجه ولذا انبى فيها القول بان
 الثمرة للمشتري لبعض الناس ثم قال وأما نحن فنجعل ذلك للبائع الآن يشترطه المبتاع
 اتساعا للسنة ولانه قال والذي أقول به ما شاهدت الفتوى به اذ لو كانت المسئلة عنده من
 باب الاشتراط لم يتفرد بهذا القول فيها وأما حكاية الاجماع على بطلان القياس المعارض
 للنص فان عني بالنص القاطع فليس مما نحن فيه وان عني خبر الآحاد فن أعجب ما يسمع
 حكاية الاجماع على بطلان القياس المعارض لخبر الآحاد مع شهرة الخلاف في الاصول
 وقد حكى السبكي في ذلك ثلاثة أقوال ثم ذكر الخلاف في ذلك ثم قال وقد علمت أن القياس
 الذي اعتمده ابن الفخار وابن عتاب أحرى فهو قياس جلي على أحد التفاسير فتحصل أن
 حكاية المبتطى الخلاف في المسئلة وإيراده قول ابن الفخار مقابلا للمشهور صحيح وان
 اعتراض ابن عرفة عليه ساقط بوجهيه والله أعلم اه منه بلفظه ٥ قلت من تأمل
 وأنصف ظهر له أن كلام ابن عرفة هو الحق وأن في كلام أبي حفص نظر - رامن وجوه
 أحدها قوله وذلك أن ابن عتاب قال فيما نقل عنه ابن عات الخ فانه يقتضي أن ابن عرفة
 خفي عليه كلام ابن عات مع أنه قد نقله كما رأيت ثانيا قوله ليس في مسئلته اشتراط المبتاع
 الثمرة ان عني به أنه ليس فيها اشتراطها بالخصوص فسلم وابن عرفة أول قائل به وان عني
 بلفظ عام فليس بصحيح واحتجاجة بقوله لقوله لم يشترطه لا يستلزم لان معناه لم يشترطه
 صريحا بما هو خاص به وكذا قوله ولا احتجاجة على ذلك ولو كانت مسئلته من باب
 الاشتراط ما احتجاجة الى الاحتجاج الخ لان ذلك انما يظهر لو كان الاشتراط صريحا بلفظ
 خاص وأما بدالة العام عليه فيحتاج الى الاستدلال والاحتجاج عليه لان الصحيح
 عند الاصوليين أن دلالة العام من حيث الحكم على فرد واحد تضمنية ولا اختلاف في
 دلالاته على كل فرد بخصوصه هل هي ظنية أو قطعية فكيف لا يحتاج مع ذلك الى
 الاستدلال ثالثا قوله وجميع ما حوته أملا كما لا يتضمن الاشتراط لقوله من

الارض والشجر وذلك تقيد وتخصيص لا يجري على الصحيح عند الاصوليين والراجح
 عند الفقهاء لان ذكر الخاص بعد العام يحكمه لا يخصه على الراجح عند القريبيين
 أما الاصوليون ففي جمع الجوامع وشرحه للمعنى ما نصه والاصح أن ذكر بعض
 افراد العام يحكم العام لا يخص العام اهـ ولا فرق في ذلك بين المنفصل والمتصل
 الا في بدل البعض من الكل لان البديل هو المقصود بالحكم والمبدل منه في نية
 الطرح غالباً ولهذا لم يعد الا كثر من بدل البعض من التخصصات وقال الامام السبكي انه
 الضواب كما أشار له في جمع الجوامع بقوله الخامس بدل البعض من الكل ولم يذكره
 الا كثر من وصوبهم الشيخ الامام اهـ وليست مسئلتان هذا أى بدل البعض بجعل
 من لبيان الجنس اذ لا يتعين ذلك لاحتمال أنها للتبعض فلا يقع التخصيص بالفظ محتمل
 مشكوك فيه فقد ذكر القرافي في الفرق العاشر من أنواع القروق قاعدة وأنها تجمع
 عليها وهي أن كل مشكوك فيه يجعل كالأدوم الذي يجزم بعده اهـ وأما الفقهاء
 فوجدت لهم مسائل تدل على ذلك وصرح بعضهم بتوجيهها بما ذكرناه منها ما ذكره ابن
 سهل وغيره ونقله ح هنا وذكره ابن عرفة هنا أيضاً ونصه ابن سهل أجاب ابن القطان
 فبين باع جميع أملاً كه بقرية كذا وقال في كتاب الإتياع في الدور والدمن والافنية
 والزيتون والسكر ولم يرد على هذا والبائع في القرية أرح لم تذكر في الوثيقة فقال المبتاع
 هي لي وقال البائع انما بعت ملكي فيما نصت في الوثيقة بان الارض للمبتاع وكل
 ما في القرية من العقار ابن سهل هو موافق لسماع أصبغ في الصدقة قال المتطبي
 وقال غيره هي للبائع اهـ منه بلفظه ومنها من قال عبيدي أحرار فلان وفلان وسكت
 عن الباقي فانهم يعمتون أجمعون ومنها من قال يخرج عنى ثلث ما أخلفه عنه كذا
 ومنه لكذا وسكت عن باقي الثلث ان الباقي يصرف للمساكين على القول المعمول به انظر
 ح عند قوله في الوصية كغيره بانه الثلث ومنها من قال فلان وصي على أولادى فلان
 وفلان وله أولاد غير من سمي فانه يكون وصياً على جميعهم انظر ح عند قوله في الوصية
 ووصي فقط بعم ومنها من قيد عليه أنه باع جميع حظه ونصيبه من كذا وهو السدس مثلاً
 فاذا هو أكثر فان الجميع للمشتري وبه جزم المشدأ الى انظر ح هنا الى غير ذلك من القروع
 التي نشأت من هذه القاعدة وقد ذكر عجب هنا المسئلة الاولى والاخرى نقلاً عن غيره
 مقتصر افيهما على قول واحد وقال عقبه ما نصه قلت وهو واضح لان الخصوص
 الذي يفيد العموم لا بد أن يكون منافياً والامر هنا ليس كذلك اهـ منه بلفظه وقوله
 ولذا قال ولم يذكر التمرة لا دليل فيه لما ادعاه لان معناه لم يذكرها بالخصوص وذلك
 لا ينافي اندراجها في العموم المدلول عليه بقوله جميع ما الخ رابعها قوله وكذا ابن عتاب
 لم يذكر في نازلتها اشتراط المبتاع والاشارة بقوله هذه المسئلة يؤذن بذلك هو مصادرة
 لاشك فيها لان ابن عرفة جعل الاشارة في كلام ابن عتاب دليلاً على أن مسئلته
 فيها ما يبدل على العموم وهو جعلها دليلاً على عدم اشتراط المبتاع التمرة فان عني
 عدم اشتراطها بخصوصها فان عرفة يسلمه وان عني بلفظ عام فقد جعل الدليل
 نفس الدعوى ومع ذلك فما قاله غير صحيح بل ما قاله ابن عرفة هو الصحيح وانكاره كانكار

المحسوس واحتج به لما زعمه بقوله ولو اعتبر في نازله اشتراط المبتاع لم يكن وجهه
لخالقته الخ فيه نظراً أيضاً لذلك انما يظهر لو كان الاشتراط بمبادل عليه
بالخصوص اما بالعموم فامكان المخالفة متأت وبأقبح وجهه قريبا وقوله لان التي ظفر
فيها في الكتاب المذكور عارضة عن الاشتراط من كل وجهه واضح السقوط كيف وهو
يقول فيه من اشترى دارا بما فيها وما من صبيغ العموم ومن جملة ما في الدار الثمرة التي في
الشجر فقول ابن عتاب رحمه الله الى أن ظفرت بها الخ دليل ثان على أن مسئلته كان فيها
ما يدل على العموم الشامل للثمرة وان أغفل ابن عرفة رحمه الله الاستدلال به وقد نبه عليه
الحافظ الوائش ريس في غنية المعاصر والتالي بعد نقله كلام ابن عرفة ونصه قلت في
قوله ذكر المسئلة في الجلاب بنقيض فتواهما نظر لا يخفى لان ما في الجلاب لا يناقض
فتواهما لان مسئلة ابن الفخار وابن عتاب هي من اشترى جميع ما جوت به أملا كدهو
كالشرط كما قررناه وسلمه ابن عرفة وكذا هي مسئلة ابن عبد الحكم لانهم من اشترى دارا
بما فيها أي بجميع ما فيها وهو أيضا كالشرط عنده ومسئلة الجلاب من اشترى أرضا فيها
شجر متركب الرسالة والحديث وهذا بين اه منها بلفظها وقوله ولد انساب في القول
بأن الثمرة للمشترى الخ نحوه للوائش ريس فانه قال عقب ما قدمناه عنه انما ما نصه
وأيا حله لمسئلتي ابن عتاب وابن الفخار على ما قررنا وقال يمنع لقول ابن عبد الحكم من
الناس من يقول كذا ونحن نجعل ذلك للبائع الآن يشترطه المبتاع للسنة فاحتجاج
ابن عبد الحكم بالحديث يرد فهم ابن عرفة لانه مع الشرط لا خلاف فيها هي مسئلة ابن
عبد الحكم اذن الامع اطلاق البيع لامع الشرط أو ما يقوم مقامه اه منه بلفظه
ولا دليل لهما فيه لما ادعياه لان معنى قوله الآن يشترطه المبتاع انما السنة انه لا يكتفي
بدلالة العموم ولا يجعلها للمشتري الا بشرط صريح لان السنة أحكمت أنها للبائع الا
بشرط فيحمل الشرط في الحديث على شرط ذلك بخصوصه ومخالفة جل الاشتراط على
ما هو أعم من ذلك فهذا سبب الخلاف والله أعلم والدرك على الوائش ريس أشد لانه
ناقض بكلامه هذا ما قدمه بصلته اذ قدم أن ما يقوم مقام الشرط مثله وهو العموم وصرح
بأن مسئلة ابن عبد الحكم فيها العموم ثم جعل يقول هذا والكمال لله تعالى وقوله والذي
أقول به ما شاهدت الفتوى به اذ لو كانت المسئلة عنده من باب الاشتراط لم يفردهم هذا
القول فيها فيه نظرا لان هذا انما يتم لو كان الاشتراط صريحا كما ذكرناه غير مرة لامع
استفادته من العموم ثم لو سلمنا ذلك تسليمنا ذلك تسليمنا جديا مع أنه معارض بمثله بل بأقوى منه فيقال
ولو لم يكن في مسئلته ما يدل على الاشتراط من انظر عام المكان في فتواه خارقا للاجماع
وكيف تقبل فتواه اذ ذلك ويتفاد الحكمهم بالمرج ذلك القياس وترد فتوى مخالفة مع
موافقتها النصوص المتقدمة والمتأخرين من غير ذكر رواية بخلاف ذلك ولو على سبيل
الشذوذ فان الذي دلت عليه النصوص أن المسائل أربع الاولى أن يقع العقد على
الشجر نفسها ويشترط المشتري غيرها المأثور نصا الثانية كالأولى لكنه لم يشترطه لانصا
ولا بعموم الثالثة أن تدخل الشجر تبعا للأرض أو الدار ولا يشترط غيرها المأثور بنص

ولا عموم الرابعة كالثالثة إلا أنه وقع فيها عموم فالأولى الثمريه للمشتري بنص الحديث
والاجماع والثانية للبائع بنص الحديث والاجماع خلافاً لابن أبي ليلى قال في المنتقى عند
قول الموطأ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرها للبائع
باعتها الخ مانصه قوله صلى الله عليه وسلم فثمرها للبائع يريد أنها بطلت العقد تكون
للبائع وقال ابن أبي ليلى هي للمشتري والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم فثمرها
للبائع الآن يشترطها المبتاع ومن جهة القياس أن هذا ظاهره تميز فلم يتبع الأصل بطلت
العقد كالجنين بعد الولادة اهـ منه بلفظه وكتب المالكية مصرحة بذلك أنهم لما
ومختصراتها وقد نقله ابن يونس في كتاب التجارة إلى أرض الحرب عن المسدونة في كتاب
الشفعة وعن الموازية ونصه ومن الشفعة وكتاب محمد بن المواز قال مالك ومن ابتاع
نخلًا وفيها ثمر قد أبرأ وأرضافها زرع لم يبدل صلاحه فذلك للبائع الآن يشترطه المبتاع لقول
النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلاً وقد أبرت فثمرها للبائع الآن يشترطه المبتاع قال
مالك وإن لم تؤبر الثمر ولم يظهر الزرع من الأرض فهو للمبتاع ولا يجوز للبائع استثنائه
اهـ منه بلفظه والمسئلة منصوصة في العتبية وغيرهما من كتب المتقدمين والمتأخرين
والثالثة كالثانية صرح بذلك ابن الجلاب في تفريعه وقد قدم نصه بنقل ابن عرفة ونقله
ق ولم يقتصر ابن الجلاب على هذه الثالثة بل ذكر الثانية أيضاً ونصه ومن اشترى نخلاً
فيها ثمر لم يؤبر فثمرها للمبتاع بغير شرط وإن كانت قد أبرت فثمرها للبائع الآن يشترطها
المبتاع فتكون له بشرطه ثم قال ومن اشترى أرضاً وفيها نخبر ممرفاً كان من ثمرها عقداً
فهو للبائع وما كان وردها فهو للمبتاع اهـ منه بلفظه فكلامه صريح في أن المسئلتين سواء
وكلام ابن شاس يشهد بذلك لأنه ذكر شراء الشجر قصداً ودخولها في الشراء تبعاً للأرض
ثم قال الخامس الشجر وتندرج تحته الأغصان والأوراق وكذا العروق وتستحق الإبقاء
مغروساً فإن كان عليه ثمر مأبورة لم تندرج تحته وغير المأبورة تندرج وفي معنى المأبورة
كل ثمرة انعقدت وظهرت للناظرين اهـ منه بلفظه وتبعه ابن الحاجب فقال مانصه
واقط الأرض يشمل الأشجار والدار ونحوهما ولفظهما يشملها ولا يندرج المأبورة والمنعقد
الابشروط اهـ منه بلفظه وصرح ابن عبد السلام بشموله للصورتين وكلام ابن عرفة
يفيد أن الخلاف الذي ذكره عن المتبسط شامل للصورتين فالشهور المعمول به فيها ما أنها
للبائع الابشروط ومقابلته لابن الفخار وابن عتاب أنها للمشتري فيها ما يقتضي العقد وهذا
هو الذي يفيد كلام المتبسط ونصه المشهور المعمول به أن الثمرة المأبورة لا تندرج في
بيع الشجر وقال ابن الفخار هي للمبتاع اهـ محل الحاجة منه بلفظه على نقل بب
ونحوه لابن هرون في اختصار المتبسطية ونصه وإن كان الزرع ظاهراً حين العقد والثمر
مأبوراً فهو للبائع الآن يشترطه المبتاع وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
من باع نخلاً وفيها ثمر قد أبر فثمرها للبائع الآن يشترطه المبتاع وهذا المشهور من مذهب
مالك وعليه العمل وذهب بعض العلماء إلى أن ذلك للمبتاع وبه قال ابن الفخار اهـ محل
الحاجة منه وصرح ابن عبد السلام بجريان الخلاف الذي حكاه المتبسط في الصورتين

الآنة أنهم المخالف ونصه وقوله ولفظ الارض يشمل الاشجار الخ يعني ان البيع اذا
 انعقد بلفظ الارض كقول البائع بعثك هذه الارض بكذا من غير زيادة فانه يتناول ما هو
 متصل بها أو متاصل فيها كالبناء والاشجار وهذا بحكم العرف لا بحكم اللغة وقوله
 ولفظه ما يشملها يعني ولفظ الشجر والدار يشمل الارض وقوله ولا يدرج المأبور والمنعقد
 الا بشرط يعني ان البيع اذا انعقد على الشجر سواء كان في الصورة الاولى أو في الصورة
 الثانية فانه لا يتناول الثمر المأبور الا أن يشترطه المشتري خلافا لمن رأى أن المأبور يدخل
 تحت المبيع في هاتين الصورتين ونحوه عن ابن أبي ليلى وقاسه على سعة النخل وفي الصحيح
 من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل من ابتاع نخلا بعد أن
 تؤبر فثمرها للذي باعها الا أن يشترطه المبتاع ومن ابتاع عبدا بماله فماله للذي باعه الا أن
 يشترطه المبتاع اه منه بلفظه ونحوه في صحيح وصرح بعزو المقابل لابن القنار
 وابن عتاب نقلا عن ابن راشد وكلام الوائش روى السابق أيضا فيقيد أن الصورتين سواء
 فما قيل في احدهما يقال في الاخرى لقوله ومثله الجلاب من اشترى أرضا فيها شجر مثمر
 كنص الرسالة والحديث وقد علمت أن لفظ الحديث ليس في خصوص من اشترى أرضا
 فيها شجر الخ بل فيمن اشترى شجرا فيها ثم هو صادق عن اشتراها قصد او بمن اشتراتها تبعا
 ولذلك استدلل به عبدا الحكم لمثله مع ان الشجر يبعث فيها تبعا ولا سبيل لاحداث بدعي
 ان الحديث انما يشمل صورة التبعية لان ذلك باطل بالضرورة ولفظ الرسالة كلفظ
 الحديث ونصها ومن باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع الا أن يشترطه المبتاع وكذلك غيرها
 من الثمار قال القلشاني في شرحها ما نصه الاصل فيما ذكره الحديث الصحيح المشهور
 اه منه بلفظه وانظر لم عز الوائش روى ذلك للرسالة فقط مع انه في المدونة وغيرها وقد
 تقدم نقل ابن يونس نحوه عن المدونة في كتاب الشفعة وعن الموازية وقد ذكر المسئلة في
 المدونة أيضا في كتاب كراء الدور والارضين ونصها وانما يجوز شراء زرع أخضر بشرط
 مع الارض في صفقة وكذلك الاصول بثمرها فان لم يشترطها المبتاع كان ما أبر من الثمر
 أو ما ظهر في الارض من الزرع للبائع واذا لم تؤبر الثمرة لم يظهر الزرع من الارض فذلك
 للمبتاع اه منها بلفظها ولم يحك ابن ناجي في شرحها خلافه ومثله لابن يونس عنها في
 كتاب كراء الدور والارضين وتبع النصوص بمثل هذا بطول بناجدا مع شهرتها في الكتب
 المتداولة ففي عز الوائش روى اياه للرسالة فقط ما لا يخفى وهاتان الصورتان هما محل
 اعتراض ابن عرفة على الميضي في جعله خلاف ابن القنار وابن عتاب فيهما وانما هو في
 الرابعة وهو اعتراض حق لا يتوقف في صحته منصف اذ كيف يقيم ابن عتاب على سعة
 حفظه يطلب النص في المسئلة مدقه هي منصوصة في المفاخرة في غير موضع وفي الموازية
 والعتيمة وغيرهما من الكتب المشهورة المتيسر مطالعتها الا صغر الطلبة فكيف بالشيوخ
 المهرة ❦ فان قلت خلافا فها واما اقامة ابن عتاب مدته يطلب النص انما هو في الثالثة
 وليست الثالثة في المدونة ولذلك استدلل ابن عرفة عليها بنص الجلاب وأما الثانية
 فسلم ابن القنار وابن عتاب فيها ما نص عليه في المدونة وغيرها قلت لا يصح هذا

الامور أحدها انه خلاف مفاد كلام المبسطي كما أشرنا اليه قبل ثانياً أن ابن
عتاب سلم تناول الحديث للصورة الثالثة كما سلمه المبسطي وغيره فيجب أن يسلم تناول
كلام المدونة وغيرها لها لان كلامهم وعبارتهم كلفظ الحديث حسبما بيناه قبل
ثالثاً أن الواسلما أن كلامهم مانص في أنه في الثالثة للزمهما أن يقولوا بذلك في الثانية بالآخرى
لان الثمر انما دخل فيها تبعا للشجر التي دخلت في البيع تبعا للارض أو الدار وانه لا عموم
هناك يقتضى دخولها وإذا تبع الثمر الشجر الداخلة في البيع تبعا فبعته للشجر المبيعة
قصداً أخرى وهذا جرى على الظاهر وفي الحقيقة هما سواء لان تبعية الشجر للارض
أو الدار انما هو للعرف كما تقدم والعرف كالشرط فالشجر في صورتين مبيعة قصداً وان
جرى بنا على مقتضى الظاهر فلا يصح قياس تبعية الثمر للارض والدار على تبعية الشجر
لهمما حيث لا عموم فضاء لا عن ان يكون من قياس الاخرى كما زعمه أبو حفص لان بقاء
الشجر على ملك البائع فيه ضرر عظيم مستقر على مشتري الارض والدار لتكرر مجرى
البائع لها لتفتيته او خدمتها وسقيها ان كانت مما يسقى وتذكيها ان كانت مما يذكى
وخرص غيرها عنه مظهر طبيبه وأخذته شيئاً فشيئاً وغير ذلك مما يضرب به المشتري
وخصوصاً مشتري الدار وليست هذه العلل كلها موجودة في بقاء الثمرة المأبورة على ملك
البائع وما وجد منها يرفع بالجداد ثم لا يعود أبداً فتأمل به بانصاف خامساً قوله وأما
حكاية الاجماع على بطلان القياس المعارض للنص فان عني بالنص القاطع فليس مما
نحن فيه الخ فيه نظر لان الحديث وان كان خبراً أحاد فقد أجمع العلماء على العمل به فصار
قاطعاً من هذه الحثية لان الاجماع من الأدلة القاطعة على الصحيح ولو لم يستند بخبر صحيح
فكيف اذا استند الى ما في أصح الصحيح وما نسب به الباسي لابن أبي ليلى لا يقدح في صحة
الاجماع لانه مجموع باجماع من قبله ومن بعده وعن نقل الاجماع في ذلك الحافظ أبو الحسن
ابن القطان في كتابه الاقتناع في مسائل الاجماع ونصه الانباء ومن باع نخلاً قد أبرت فثمرها
للبيع وعليه جميع العلماء الا ابن أبي ليلى فانه قال الثمر للمشتري وان لم يشترطه النوادر
وأجمعوا أن من اشترى نخلاً وفيها ثمر قد أبر أو قد بلغ الابار ولم يؤثر بعده فهو للبائع الا ان
يشترطه المبتاع وكذلك الثمر الذي لا يحتاج الى ابار اذا بلغ وحل بيعه الا ابن أبي ليلى فانه
قال هو للمبتاع وان لم يشترطه على البائع اه منه بلفظه وتقدم نحوه عن الباسي وعزو
الباسي ذلك لابن أبي ليلى فقط يشهد لابن عرفة فيما قاله من أن خلاف ابن الفخار وابن
عتاب انما هو في الرابع عشر يشهد له أيضاً اقتصار غير واحد في الثانية والثالثة على ان الثمر
للبيع مع عدم الشرط من غير ذكر خلاف ممن تأخر عنهم من أهل الوثائق وغيرهم كابن
يونس والعمري وابن رشد وصاحب المفيد وابن سلون وابن الحاجب وغيرهم مع ولوعهم
بنقل الاقوال الغريبة حتى المخرجة اذ يعد كل البعد ان لا يطلعوا على قول ابن الفخار وابن
عتاب وهو مذكور في أحكام ابن سهل وغيرهما من الكتب المشهورة المتداولة وفي كلام
صاحب المعين اشارة الى أنه لم يرتض كلام المبسطي لانه مختصر النهاية ويتبعه في ذكر
الخلاف وبيان المشهور وما به العمل وخالف ذلك هنا وجرم بما جرم به غيره من الأئمة ونصه

مسئلة اذا بيعت الارض وفيها بذر مستكن لم يبدأ وفي الشجر ثمر لم يؤثّر فهو تابع للمبيع
لا يجوز للبائع استثنائه كالأبجوز له استثناء الجنين في بطن أمه وان كان الزرع ظاهراً
حين العقد والثمر مأثوراً فهو للبائع بمجرد العقد ولا يكون للمبتاع إلا بالشرط اهـ منه
بلفظه وقد بسط الامام المازري في المعلم الكلام على المسئلة وذكر الخلاف بين الأئمة
الثلاثة وان مذهب أبي حنيفة أن الثمرة للبائع مطلقاً إلا أن يشترطه المبتاع وان مذهب
مالك التفصيل وان مذهب الشافعي كمالك إلا أنه يجيز للبائع استثناء غير المأثورة خلاف
المشهور عنه تناول يذكر عن أحدان المأثورة للمشتري بغير شرط وكل ذلك شاهد لصحة
ما قاله الامام أبو عبد الله بن عرفة وقد نقل أبو الفضل عياض في الكمال كلام المعلم وقال
عقبه بعد كلام مانصه وأبو حنيفة يراها إذا لم يشترطها المشتري قبل الإبرار وبعد
إذا كانت قد ظهرت للبائع إلا أن عليه قلعها حينه وليس عليه تركها البعداً والقطاف
فإن اشترط بقاءها فسد عنده البيع وقال ابن الحسن إلا أن يكون بداصلاً حها فيجوز له
اشتراط بقاءها وقال ابن أبي ليلى سواء أبرت أو لم تؤثّر الثمر للمشتري اشتراط أو لم يشترط
وهذان القولان مخالفان لسنة النبي صلى الله عليه وسلم اهـ منه بلفظه ومراعاة ابن
الحسن محمد صاحب أبي حنيفة كما بينه أبو عبد الله الأبي في الكمال إلا أنه نقل أولاً
كلام المعلم مختصراً ثم ذكر كلام عياض كذلك ونصه عياض وافق الشافعي أن
المأثورة لا تكون للمبتاع إلا بشرط لظاهر الحديث وكذلك أبو حنيفة إلا أنه قال يجزها
المبتاع حينه وان شرط بقاءها فسد البيع وقال صاحب محمد بن الحسن إلا أن يكون بدا
صلاً حها فله بائناؤها وقال ابن أبي ليلى المأثورة للمبتاع وان لم يشترطها وهذان القولان
مخالفان لسنة اهـ منه بلفظه افتري هؤلاء الأئمة يحكون الخلاف الخارج عن
المذهب ويتركون الخلاف المذهبي أوتراهم خفي عليهم كلام ابن الفخار وابن عتاب كلا
بل فهموه على ما فهمه ابن عرفة من أن محله الصورة الاربعة والله أعلم ونقل بب
اعتراض ابن عرفة على الميسطي وقال عقبه مانصه ونازعه الشيخ حلوف في تعقبه بما
يقف عليه في شرحه اهـ منه بلفظه وكأنه لم يرض منازعته ولذلك لم يقلها وهي
حقيقة بأن لا ترضى فحصل أن اعتراض ابن عرفة على الميسطي صحيح متجه بوجهيه
وان اعتراض من اعترض عليه كائناً من كان لا يلتفت اليه فتأمل ما نضاف والله أعلم
(تبيين الأول) قول أبي العباس الوائس يسي قلت في قوله ذكر المسئلة في الجلاب
بتقيض فتواهما نظر لا يخفى الخ فيه نظروا كأنه لم يهتد لمراد ابن عرفة إذ مراده أن ما فهمه
الميسطي من أن موضوع كلام ابن الفخار وابن عتاب أنه لا عموم لا يحمل بآب عتاب أن
يقسم مدة يطلب النص في ذلك لأن النص بذلك موجود في أيسر الكتب وهو مختصر ابن
الجلاب فدل ذلك على أنه إنما كان يطلب النص فيما فيه عموم وذلك ظاهر وانما نسب
ابن عرفة ذلك للجلاب لأن موضوع كلام الشيخين في الصورة الثالثة والجلاب صرح
بذكرها على الانفراد وقد قدما ان الصورتين معا يشملهما لفظ الحديث وكلام
المؤتة وغيرها كذلك ولذلك قال أبو علي ههنا مانصه وقول المتن المؤثّر قال في ضيغ

باع شجرة فقط أو أرضا وشجرة فالثمرة المؤبرة لا تندرج في الصورتين وكلام المتن شامل
 لذلك اه منه بلفظه * (الثاني) * نسبة ابن عرفة الحديث المذكور لمسلم والموطا
 والترمذي توهم أنه ليس في صحيح البخاري وليس كذلك بل أخرجه من طريق مالك وابن
 أبي مليكة عن نافع عن ابن عمر - انظر في باب من باع نخلة فلا قدرت الخ من كتاب البيوع
 والله الموفق * (فرع) * فان وقع النزاع في اشتراط الزرع الظاهر أو الثمر المأبور في طرر
 ابن عات مانصه فان اختلفا فقال المبتاع اشتطت على البائع حظه من الزرع المستقل
 على وجه الأرض المبعة وقال البائع لم يشترط على شيء من ذلك فاليمين على البائع وله
 ردّها قال ابن الهندي في مقالات ابن مغيث وانظر أين هذا من قولهم في اختلافهم في نفس
 المبيع وقد يقال ان التحالف عند اختلافهما في نفس المبيع انما هو اذا كان الاختلاف
 في غير الاتباع التي ليست مقصودة في الصفقة وما كان مقصودا ففيه التحالف وانظر في
 مسئلة العبد يباع وله مال ثم يحتلفان فيقول البائع مابعته بماله ويقول المشتري اشتريته
 بماله فهو من هذا المعنى الذي ظهر لي والله أعلم اه منها بلفظها (وخلة القصيل)
 قول مب بل لا بد من اشتراط جميعها الخ هو الظاهر ولا وجه لما قاله ز لاننا ما أن نقول
 اللاحق للعقد كالواقع فيه أو لا فان قلنا بالاول فهي المسئلة السابقة بعينها وان قلنا
 بالثاني فأحرى تأمل * (فرع) * قال في الطرر مانصه قال ابن العطار من اشترى خلة
 القصيل فلم تختلف من قلة المطر وما أشبه ذلك رجع المبتاع بقدر ذلك ابن رشد في التعقب
 هذا ليس بصحيح لان الخلة تسع اه منها بلفظها (وان أبر النصف فلكل حكمه) قول
 مب بل صاحب الشامل ذكر أن الاقوال خمسة الخ ما عزا للشامل هو كذلك فيه وقد نقله
 طفي وسلمه كما سلمه مب وقال نو مانصه ز ولا بن العطار خامس ليس بخامس بل
 هو الثالث بعينه انظر ضيح اه ونص ضيح فان كان ذلك شاعفا فنحوه فأربعة أقوال
 أحدها أن الخيار للبائع اما أن يسلم الخائط بثمره للمبتاع والافسخ البيع وهو قول ابن
 القاسم الثاني أن البيع يفسخ على كل حال الآن يكون وقع بشرط الثمرة للمبتاع وهو
 قول ابن القاسم وسحقون فيما حكى الفضل الثالث أنه كله للمشتري وهو قول ابن دينار
 والرابع أنه كله للبائع وهو قول ابن حبيب في الواضحة وذكرها ابن زرقون على ما ذكرها
 ابن رشد وذكر أن البابي لم يحسن تحصيل هذه المسئلة وذكر ابن العطار أن الذي به القضاء
 أن البيع لا يجوز الا برضا البائع وتسليمه الجميع للمبتاع ابن العطار أو يرضى المبتاع بتسليمه
 للبائع اه منه بلفظه وقد اقتصر ابن عرفة على أن الاقوال أربعة ونصه في كون كلها
 للبائع أو للمبتاع ثالثا يخبر البائع اما أن يسلم كل الثمرة والافسخ البيع ورابعها البيع
 مفسوخ لابن حبيب ومحمد بن دينار وابن القاسم في العتبية ورابعة يحجب عنه في العشرة
 كنحو راية محمد مع فضل عن ابن القاسم وسحقون اه منه بلفظه فاقاله نو هو الصواب
 (ولكلهما السقي) قول ز أول كلا صاحبي المأبور والمنعقد كما لابن عبد السلام
 نصه يعني ولكل واحد من صاحبي المأبور والمنعقد اذا بقي على ملك البائعين السقي
 مالم يضر ذلك بالمشتري ومعناه الى الوقت الذي جرت العادة أن تجدد فيه الثمرة اه

(وخلة القصيل) قول مب بل
 لا بد من جميعها الخ واضح لانه ان
 قلنا ان اللاحق للعقد كالواقع فيه
 فهو ما سبق والا فاحرى فان لم
 توجد الخلة لم يرجع المبتاع بشيء
 لانها تسع قاله ابن رشد خلافا لابن
 العطار (وان أبر النصف الخ) قول
 ز ولا بن العطار خامس الخ نحوه
 طفي ومب عن الشامل وفيه
 نظر فان ما لابن العطار هو الثالث
 بعينه وقد اقتصر في ضيح وابن
 عرفة على أن الاقوال أربعة انظر
 نصها في الاصل (ولكلها ما الخ)

منه بلفظه (ما لم يضرب بالآخر) قول ز وعلى ما لابن عبد السلام المعنى ما لم يضرب سقي
المشتري لاصلة بثمر البائع الخ فيه نظر ظاهر يعلم مما قدمناه من نص ابن عبد السلام وقول ز
اذما هنا حيث التراضي على السقي الخ قال تو بل ما يأتي هو في مؤنة السقي على من يكون
الماء وجلبه ان احتاج الى نفقة وما هنا فيما وراء ذلك هل يمكن مر يد السقي منه أولا اه
وأصله لابن عاشر وأحال على ضيغ فأنظر وهو واضح والله أعلم (والدار الثابت) قول
مب ماذكره من هذه الاجوبة الثلاثة كله في التوضيح وأما ما ذكره عن المعونة فليس فيه
والظاهر أنه وقع له في النقل تحريف الخ عزو ز ذلك الى المعونة تبع فيه عج فانه قال
هنا في الفرع الثالث مانصه الثالث قال الشارح فرع اختلف اذا كان بالدار المبيعة
أزيار ونحوها أو شيء من الحيوان ولا يصح كنهه اخراجه من بابها الا بهدمه فذكر ما لابن
عبد الحكم وأبي عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن وقال انتهى ثم قال متصلا به مانصه
قلت في المعونة بعده وجواب أبي عمران أكل وأبين وقد رأت لابن أبي زمنين في نور
أدخل قرنيه بين غصني شجرة ولم يقدر على اخراجه من ذلك الا بقطع الغصن انه يقطع
ويؤذي رب الثور قيمته اه قلت وقد تقرأ أنه اذا جتمع ضرران وتساويا فان لم يصطلحا
فعل الحاكم باجتهاده ما يزيل ذلك وعند اختلافهما يتركب أخفهما اه منه بلفظه
وكلامه يفيد أنه نقل ذلك من المعونة نفسها بغير واسطة والناقل أمين وتوهم مب نقله
عن المعونة واستدل له على ذلك بأنه لم ينقله في ضيغ وتقدم عبد الوهاب في الزمان على
أبي عمران وأبي بكر بن عبد الرحمن فيه نظر ظاهر لان صاحب ضيغ كما لم ينقله لم ينقله مع
أن من أثبت تقدمه على من نفي ولان تقدم عبد الوهاب ان عني به مجرد سبقية موته فذلك
غير مانع من صحة نقله لكلامهما وان عني به تقدم ما ناعما من ذلك فغير مسلم واقد أحسن
تو رحمه الله اذ قال بعد ذكره ان عبد الوهاب توفي سنة اثنين وعشرين وأربعمائة
مانصه وقد عاصر أبابكر بن عبد الرحمن لانه توفي سنة اثنين وعشرين وأربعمائة وقال
بمحض الناس هذا ملك الموت قد أقبل سألتك بالله الامار فقتلني فمات بسهولة عقب
كلامه من غير تراخ صحيح من وفيات ابن الخطيب فلعله كتب بالخواصين للقاضي فقال ماذكر
وتوفي أبو عمران سنة ثلاثين وأربعمائة اه منه بلفظه قلت وكلام الديباج صريح
في معاصرتي لابي عمران كما أفاده كلام تو فانه قال في ترجمة أبي عمران مانصه ومن
الطبقة الثامنة من أهل إفريقية موسى أبو عمران بن عيسى بن أبي حجاج الغفجوني
وغفجوم فخدم زناة قلت غفجوم بالغين المعجمة والفاء المفتوحة والجيم المضمومة قبيلة
بالبربر أصله من فاس وبيته منها بيت مشهور واستوطن القيروان وحصلت له بهار ياسة
العلم ونفقة بأبي الحسن القاسبي ورحل الى قرطبة فتتق بهما عند الاصيلي قال حاتم بن
محمد كان أبو عمران من أعلم الناس وأحفظهم جمع حفظ المذهب المالكي الى حديث
النبي صلى الله عليه وسلم ومعرفة معانيه وكان يقرأ القرآن بالسبع ويجودها مع معرفته
بالرجال وجرحهم وتعديلهم قال حاتم ولم ألق أحدا أوسع منه علما ولا أكثر رواية وذكر
أن الباقلاني كان يحبه حفظه ويقول له لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب وكان

قول ز اذما هنا حيث التراضي
الخ قال تو بل ما يأتي هو في مؤنة
السقي على من يكون الماء وجلبه
ان احتاج الى نفقة وما هنا فيما وراء
ذلك هل يمكن مر يد السقي منه أولا
اه وأصله لابن عاشر وأحال على
ضيغ وهو واضح (والدار الثابت)
قول مب والظاهر أنه وقع له الخ
بل ز تبع في العزو للمعونة عج
وكلامه يفيد أنه نقل منها مباشرة
والناقل أمين و ضيغ كما لم ينقله لم
ينقله وتقدم عبد الوهاب موتا غير
مانع من صحة نقله عنهم ما المعاصرة
لهم ما معاصرة كثيرة انظر الاصل
قلت وقول مب عن القاموس
في وسطها يسقي الخ كذا فيمارأينا
من نسخ مب والذي في القاموس
في وسطها محز يستقي عليها

اذنك بالموصل لاجتمع علم مالك انت تحفظه وهو نصر ك وتوفي أبو عمران سنة ثلاثين
وأربع مائة وهو ابن خمس وستين سنة اه المقصود منه بلفظه وقال في ترجمة عبد الوهاب
مانصه قيل له مع من تفقهت فقال صحبت الابهري وتفقهت مع أبي الحسن بن القصار
وأبي القاسم بن الجلاب والذي فتح أفواهنا وجعلنا تسكلم القاضي أبو بكر (١) بن الطيب
ثم قال توفي بعمر سنة اثنتين وعشرين وأربع مائة وقبره قريب من ابن القاسم وأشهب مولده
سنة اثنتين وستين وثلاث مائة اه منه بلفظه وولد أبو عمران بعد ولادة عبد الوهاب بنحو
ثلاث سنين وعاش بعده نحو ثمان سنين فقد تعاصرا نحو الحسين سنة فالعجب كيف يقال
مع هذا انه سبقهما بالزمان والله الموفق (وهل توفي بشرط عدمها الخ) قول مب عن
ابن بشير فسمع أشهب يبطل شرطه الخ اقتصر على نسبة ذلك للسمع وعليه اقتصر طي
ولم يعزه واحدا منهما للمدونة مع أن ق و غ عزياهما فان كان نقل ق و غ مسلما
عند طي ومب فما كان ينبغي لهما عدم التنبية عليه وقد اقتصر ابن عرفة على عزوه
لسمع أشهب ونصه في بطلان شرطه وعليه أن يعطيهما ما يوزنهما ولزم شرطه سماع
أشهب وقول عيسى بن دينار في المدونة مع روايته عن ابن القاسم اه محل الحاجة منه
بلفظه انظر كلامه بتمامه في طي فاقتصر على عزوه لسمع أشهب دون المدونة بدل
على أنه ليس فيها ولا يمكن كلام ق و غ صريح في عزوئها ومن حفظ حجة ولكني
تبعته كلام المدونة تتبع السام فلم أجده ذلك فيها في التذييل ومختصر ابن يونس قاله
أعلم بحقيقة الامر وقول ز أولاد طي بشرط عدمها فالشرط باطل والبيع صحيح ظاهره
انه يقتضي عليه ثياب المهنة على القول الثاني وهو ظاهر المصنف أيضا وليس كذلك ولذا
قال طي مانصه وكلام المؤلف في قوله أولا غير واف بالمراد لاقتضائه بطلان الشرط
ولزومه ثياب المهنة وليس كذلك اه والله أعلم (كشتر زكاة ما لم يطب) قول ز
عن الشيخ سالم فلم يصرح بالفساد الخ هو غفلة عن كلام ابن رشد في رسم العربية من
سماع عيسى من كتاب زكاة الحبوب مانصه قال ابن القاسم في رجل باع أرضا وفيها زرع
لم يطب فاشتري المشتري الزكاة على البائع قبل أن يطيب الزرع أو يكون قد طاب قال
قال مالك هو له مسترى ولا يجوز أن يشتري الزكاة على البائع قبل أن يطيب الزرع فاذا
طاب الزرع فهي على البائع الآن يشتريها على المشتري قال القاضي هذه مسألة
صحيحة بينة أما اشتراء الأرض وفيها الزرع لم يطب فاشتريه فالبيع جائز والزكاة عليه فان
اشتري الزكاة على البائع فسد البيع لانه اشتري عليه مجهولا لا يعلم قدره ولا مبلغه وأما اذا
طاب الزرع فاشتري الأرض بزرها فالزكاة على البائع فان اشتريها البائع على المشتري
فذلك أجوز للبيع اذ قد قيل انه اذا باع جميع الزرع ولم يشتري جزء الزكاة فسد البيع
لانه باع ما ليس له وهو مذهب الشافعي وقدمت في ذلك في أول رسم من سماع ابن القاسم
وبالله التوفيق اه منه بلفظه (أو ان لم يأت بالثمن لكذا الخ) قول مب فدل كلامها
على أن البيع انعقد على هذا الشرط لا قبله يدل على ذلك أيضا كلامها في كتاب
الوكالات ونصها وان جاء بالثمن فقال البائع انما بيعت على انك ان لم تأت بالثمن في يوم قد

(١) قوله ابن الطيب في نسخة ابن
الخطيب

(أولا وصحح) قول مب فسمع
أشهب يبطل شرطه الخ هذا عزاه
ق و غ للمدونة انظر الأصل
وظاهر المصنف وز أنه على هذا
القول يلزمه ثياب المهنة وليس
كذلك بل انما يلزمه ما يسترا العورة
كافي السماع وغيره انظر طي
(كشتر زكاة الخ) قول ز فلم
يصرح بفساد الخ قد صرح به ابن
رشد كافي مب انظر نصه في
الأصل على أن ما في ز من نقل
ق ظاهر في الفساد لان النهي اذا
أطلق يدل عليه (أو ان لم يأت الخ)
قول مب قد دل كلامها الخ يدل
على ذلك أيضا كلامها في كتاب
الوكالات وصرح به أبو الحسن
انظر الأصل

مضى فلا يبيع بيننا فهو مدع ولو ثبت ذلك لم ينفعه ومضى البيع اهـ منها بلفظها وقد
 أشبع أبو الحسن الكلام على نص المدونة الذي نقله مب هنا ونصه قوله وان اشترى
 سلعة على انه ان لم ينقد عنها الى ثلاثة وقال في موضع آخر الى عشرة أيام فلا يبيع بينهما
 فلا يعجبني أن يعقد البيع على هذا قال عياض الى يوم أو يومين أو عشرة أيام كذا
 عندى. وفي أصول شيوخى رواية يحيى بن عمر ذكرها عنه ابن لبابة وسقطت لفظة
 عشرة أيام من رواية يحيى وعند بعضهم أو أيام يسيرة مكانها وفي كتاب محمدان لم يأت
 بالثمن الى شهر فلا يبيع بينهما قال أما الدور والارضون فلا بأس به وأما الحيوان
 فأكراهه لانه يحول وشرطه ذلك في العروض باطل والبيع نافذ وسوى ابن القاسم بين
 العروض وغيرها وأبطل الشرط وكرهه مالك في الجميع قال ابن لبابة وجدت لابن القاسم
 اذا كان الى شهر أن سبيله سبيل البيع الفاسد وكان أبو محمد اللؤلؤي يتأول مسئلة الكتاب
 أن معناها أن البائع لم يمكن المشتري من القبض الا بعد قبض الثمن صح منه قوله فلا
 يعجبني أن يعقد البيع على هذا قال الشيخ اللفظ لفظ الكراة والتعليل يدل على المنع
 ألا ترى كيف قال فهذا من الغرر والمخاطرة وقوله فان نزل جاز البيع وبطل الشرط دليل
 على انه مكروه وقوله ولكني أجعل هلاك السلعة وان كانت حيوانا من البائع حتى
 يقبضه المبتاع قال الشيخ هذه من مغربات المسائل جعل حكمها قبل القبض حكم
 البيع الفاسد وبعد القبض حكم البيع الصحيح لانه أمضاه بالثمن والصحيح ان هذا البيع
 عنده مكروه وقوله فهذا من الغرر والمخاطرة انما يرجع لما عمل به وهو قوله وكأنه زاده
 في الثمن ان لو كان ذلك حقيقة قوله وغرم الثمن الذي اشتراه به قال في كراه الرواحل ورأى
 في المشتري ان لم يأت بالثمن الى أجل كذا فلا يبيع له انفاذاً للبيع وسقوط الشرط بحل
 النقد وأخره ويقضى عليه بتججيل الثمن واختلف هل هو وفاق أو خلاف ابن يونس
 ويحتمل أن يكون معنى قوله ويقضى عليه بالنقد اذا أتى الاجل الذي اجلاؤه كذلك قال
 غير واحد من فقهاءنا لا يؤخذ بالثمن الا الى الاجل المشتري اذا عرى الامر من دليل انهما
 قصد التججيل صح منه وقال عياض أجاز في الكتاب هذا البيع اذا وقع مع كراهته له
 وأبطل الشرط قال في الرواحل ويلزم البائع دفعها اولاه شترى أخذها أتى بالثمن أم لا ويجوز
 على النقد ظاهره الا أن يغير تأخير وفي هذا الكتاب ويغرم الثمن الذي اشتراه به من غير
 تفصيل وحل أكثرهم الكلامين في الكتابين على نقد الثمن عند الاجل لا على تججيله وقيل
 بوقف المشتري فان تقدم مضى وان أبي رد السلعة وقيل البيع مفسوخ وقال ابن لبابة
 لما لك في ذلك ثلاثة أقوال ذكرها ابن القاسم عنه قال مرة البيع مفسوخ ومرة تام
 ومرة يبطل الشرط ويتم البيع وفي الدنيا طية فرق بين قوله ان جئتني بالثمن وبين قوله
 ان لم تجئ فان قال أبيعك على ان جئتني بالثمن فلا يبيع بيني وبينك فان لم تجئ لم يره
 بيعاً تاماً وانما يريد فسخه بتأخير النقد فيفسخ الشرط ويتجمل النقد واذا قال ان لم تأتني
 بالثمن الى أجل كذا فلا يبيع فكأنه لم ينقد بينهما ما البيع الا أن يأتيه بالثمن فلم يجز على
 النقد الا الى الاجل قال اللحى ان جئتني شرط فاسد وان لم تجئ فهو كبيع الخبار

وقول مب ليس مراده أن الشرط الخ يردده آخر كلام ز هنا وعند قوله سابقا وان بمعاطاة فانه صريح فيما نفاه مب أي وهو غير صحيح لانه تطوع بالاقالة وهو جائز وقد أطلق المصنف في الاجل (٣٢١) وقيدته في المدونة كافي مب عنها لكن

قال ح في التزاماته الظاهر أن مذهب المدونة أنه لا فرق بين طول الاجل وقصره اه (وضع بيع ثمار الخ) قلت قال ق في الموطأ نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري قال مالك وبيع الثمر قبل بدو صلاحها من بيع الغرر اه والحديث المذكور هو في صحيح البخاري عن ابن عمر وفيه أيضا عن أنس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع ثمرة النخل حتى تره وفيه أيضا عن جابر ابن عبد الله نهى عليه الصلاة والسلام أن تباع الثمرة حتى تشقق فقيل وما تشقق قال تجمار وتصفار ويؤكل منها اه وفي القوانين ولا يجوز بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ويستوى في ذلك الثمر والعنب وجميع القواكه والمقائى والخضراوات والبقول والزروع وبدو صلاح مختلف في القرآن يحمر أو يصفرو في العنب أن يسود أو تبدوا الخلاوة وفي سائر القواكه والبقول أن تطيب للاكل وفي الزرع أن يبس ويشد فإذا بدا صلاح في صنف من ذلك جاز بيع جميع ما في البستان منه اتفاقا ويجوز بيع ما يجاوره من البساتين خلافا للشافعي ولا يجوز بيع صنف لم يبد صلاحه يبدو صلاح صنف آخر

يجوز فيه من الاجل ما يجوز في الخيار ومصيبته قبل القبض وبعده من البائع وعلى مثل هذا اجل ابن لبابة المسئلة وقال هو بيع خيار يجوز فيه من الاجل ما يجوز في الخيار ويضرب فيما لم يسم فيه أجل ما يضرب في الخيار ان لم يأت بالنقد الى الامد والا فهو رد لخياره وقال مثله أبو الأسود القطان القروى وقال ابن وهب عن مالك اذا كان لينقذه الى آخر اليوم ونحوه فمما نهى عن المشتري وان كان الى عشرة أيام ونحوها فن البائع وفي الكتاب ان هلك في الامد يبد البائع فن البائع ومرة أطلق ذلك ولم يقل في الامد قال ابن لبابة سبيله اقبل القبض في الهلاك سبيل البيع الفاسد من البائع وبعده القبض من المتباع على سبيل البيع الصحيح صمته قال الشيخ أبو الطاهر بن بشر اختلف في بيع سلعة بثمن على أنه ان لم يأت به الى أجل كذا فلا بيع بينهما على ثلاثة أقوال أحدها ان البيع باطل والثاني انه صحيح ويؤى بالشرط والثالث ان البيع صحيح والشرط باطل وفي المذهب قول رابع ان ذلك جائز فيما لا يسرع اليه التغيير كالرباع وما أشبهها ومكرهه فيما يسرع اليه التغيير وسبب الخلاف في هذا النظر الى كون البيع يفسخ بتغيير اختياره ما فتمنع أو الى أن الشرط كونه من مقتضى العدة فيصير البيع أو الى أنه شرط يأتى على العقد وفيه ما يشبه التغيير فيبطل الشرط ويصح البيع وأما من فرق فانه شبهه ببيع الخيار فان كان المبيع مما لا يتغير فلا غرر في ذلك فيصير البيع وان كان مما يتغير وفيه الخطر فلا يجوز ابتداءه ولو وقع البيع على ذلك فهل يجبر المشتري على دفع الثمن معجلا أو الى أجل للمتأخرين قولان وهما على اسقاط الشرط والوفاء به صحيح منه اه بالنظر ونقلته بتسامه وان كان فيه طول لما اشتمل عليه من الفوائد وبيان المقصود وهو صريح في رد قول ز اذا البيع بينهما قد انعقد قبل ذلك وما تأول عليه مب كلامه من قوله ليس مراده أن الشرط وقع بعد انعقاد البيع الخ فيه نظر بل ذلك هو مراده وهو مصرح به في كلامه هنا آخر وفي الفرع الثالث عند قوله صدر البيوع وان بمعاطاة فتأمل اه والله أعلم * (تنبيه) * تقدم أن ق و غ صرحا بعز والمسئلة الاولى للمدونة وزاد ق نقلا عن المتبسط عزوا نحن بعدها للمدونة أيضا ونحوه الخ في التزاماته فانه قال عند تكلمه على مسئلة أن لا جائزة ما نضيه وظاهر قول المتبسط أن القول الاول لما لك في المدونة فانه لما تكلم على بيع الجارية بشرط انها عريانة آخر الكلام على المواضعة قال وهذه المسئلة من الست مسائل التي ذكر فيها مالك في المدونة البيع جائز والشرط باطل ثم ذكرها ولم أر من عزاه هذه المسئلة للمدونة ولعل لفظ المدونة زائد في النسخة التي وقعت عليها من المتبسطية فاني لم أراه في مختصره الا بن هرون ولم يذكره الشيخ خليل عنه في صحيح والله أعلم اه منه بلفظه قلت قد نقل أبو على كلام المتبسطي باسقاط لفظ المدونة وأغفل هو وح نقل ق عنها والصواب

كالبستان يكون فيه عنب ورمال فلا يجوز بيع الرمان حتى يبدو صلاحه واذا كانت الثمرة تطعم بطنابعه بطن جاز بيع سائر البطون يبدو صلاح الاول اذا كانت متتابعة كالمقائى والتين خلافا لهم فان كانت منفصلة لم يجز بيع الثاني بصلاح الاول اتفاقا كالباكور مع تين العصير اه

نقل ق عن التيطية وما وجدته ح فيها لكن لا بلفظ المدونة بالواو قبل النون
 بل لفظ المدنية بالنون قبل ياء النسب لأميرين أحدهما أنى وجدته كذلك في نهاية
 التيطي ونصها وفي المدنية قال مالك إن اشترط بيع الجارية عريانة أو شرط في العبد
 ذلك فالبيع جائز والشرط باطل ويقضى عليه بما يوافق ما من الشباب على يعني نفسه
 وهذه المسئلة من الست مسائل التي ذكرها مالك في المدنية أن البيع جائز والشرط باطل
 اه منها بلفظها ثم ذكر بقية المسائل كما ذكرها ق هكذا وجدته في نسخة قديمة حسنة
 متقنة بخط أندلسي موضوع على قوله المدنية لفظه صح ثانياً ما في تتبع المدونة تتبع
 التام فلم أجده في من تلك المسائل التي ذكرها التيطي إلا اثنتين مسئلة شرط ترك
 المواضعة ذكرها في كتاب الاستبراء ومسئلة شرط أن لم يأت بالثمن لكذا فلا يبيع ذكرها
 آخر كتاب البيوع الفاسدة وفي كتاب الوكالات وفي كتاب كراه الرواحل والدواب وما
 يدل على أن شرط زكاة ما لم يطب ليس في المدونة أنه إنما قال فيها في كتاب الزكاة مانصه
 ومن باع أرضه بزرعها وقد طاب فزكاته على البائع وإن كان يباع أخضر فاشترطه المبتاع
 فزكاته على المشتري اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها وزاد متصلاً به مانصه قال
 في المستخرجة فإن اشترط المشتري زكاته على البائع لم يجز لأنه غر لا يبيع لم يقداره اه
 ونق له أبو الحسن وابن ناجي مضمين به كلام المدونة فكيف يكون ذلك فيها وينقأ لونه
 عن المستخرجة وقد ذكر ح في التزاماته كلام ابن يونس وقال مانصه وما نقله عن
 المستخرجة هو في رسم العربية من سماع عيسى من كتاب زكاة الحبوب ثم ذكر كلام السماع
 وكلام ابن رشد عليه وقال متصلاً به واقتصر صاحب النوادر وصاحب الظرائع على ما في
 العتبية اه منه بلفظه وقد راجعت ما في السماع المذكور وكلام ابن رشد عليه
 فوجدته باللفظ الذي نقله ح وكل ذلك يدل على ما قلناه ومما يدل أيضاً على أن مسئلة
 شرط اسقاط الجائحة ليست في المدونة زيادة على أنها ليست فيها في كتاب الجوائح بعد
 تتبعه مسئلة مسئلة نقل ابن يونس لها عن الموازية لاعتن المدونة قال في أول كتاب
 الجوائح مانصه ابن المواز قال مالك ويقضى بوضع الجائحة ولا ينفع البائع شرط
 البراءة من الجائحة اه منه بلفظه ويدل على ذلك أيضاً كلام التميمي فإنه قال في ترجمة
 جائحة الخضر الخ من كتاب الجوائح مانصه واختلف فيمن اشترى ثمرة على أن لا جائحة
 فيها أو على أن السقي على المشتري فقال مالك في كتاب محمد إن اشترط البائع الجائحة على
 المشتري فشرطه باطل وفي السليمانية البيع فاسد وقال ابن شهاب البيع جائز والشرط
 جائز وأرى أن يكون البائع بالخيار بين أن يسقط الشرط وتكون المصيبة منه أو يرد
 البيع ويكون له في القوت الأكثر من القيمة والثلث اه منه بلفظه والمسئلة في العتبية
 وإن أغفل ابن يونس والتعمي نقاها عنها في رسم باع غلاماً من سماع ابن القاسم من كتاب
 الجوائح مانصه وسئل مالك عن باع ثمر واشترط البراءة من الجائحة قال لا أرى البراءة
 تنفع من الجائحة وأراها لازمة له إذا نزلت الجائحة بالمشتري قال القاضي رضي الله عنه
 هذه مسئلة صحيحة والوجه فيها أن الجائحة لو أقطعتها بعد وجوب البيع لم يلزمه ذلك

لانه يسقط حقا قبل وجوبه فلما شرط اسقاطها في عقد البيع لم تسقط ولا أثر ذلك عنده في صحته اذ رأى أن الشرط لم تقع له حصة من الثمن من أجل أن الحاجة أمر نادر والسلامة منها أغلب فوجب أن يثبت البيع ويسقط الشرط اه محل الحاجة منه بلفظه وكل هذا يؤيد ما قلناه من أن الصواب أن الذي في المتبعية هو المدينة لا المدونة لكن يشكك ذلك مع ما قدمناه من كلام ابن عرفة في شرط بيع الجارية عريانة لانه نقل عن المدينة صحة البيع والشرط معا وان كان يمكن الجمع بينهما لاختلاف المقول عنه لان ابن عرفة عزاه ما فيه العيسى وروايته عن ابن القاسم والمتبعية عزاه لقول مالك لكنه بعيد والله أعلم (ان لم يستتر) قول ز ولم يستتر بورقه فيما له ورق والامنع بيعه الخ قال نو فيه أن كل الثمار له ورق فيلزم أن لا يباع شيء منها جزا في رؤس الشجر ومن أكثرها ورقا الجوز وقد نصدوا على جواز بيعه ان لم يستتر بقشره اه انظر بقية ان شئت وما قاله ظاهر رعاية وما نقله ق عن ابن القاسم عند قوله الاتي ان بلغت ثلث المكيكة كاف في بطلان ما قاله ز فانظره والله أعلم (واضطره) قول ز وهذا يغني عما قبله فيه نظران ضرورة البائع وحدها لا تستلزم كون الثمرة منتفعا به او هو قد صرح بانها معتبرة فتأمل (الاعلى التبقية أو الاطلاق) قول مب قيد هذا اللغمي والسيوري والممازري الخ فيه نظروا وتبع فيه ق لأميرين أحدهما أنه يقيد أن هذا هو المذهب وليس كذلك ثانيهما عزوه للممازري موافقة السيوري واللغمي خلاف اطلاقه في المعلم ونصه ببيع الثمر قبل الزهوع على التبقية ممنوع وعلى القطع جائز وفيه خلاف اذ وقع على الاطلاق فحمل بعض شيوخنا على المدونة الجواز وحمل عبد الوهاب على المذهب المنع فذكر أن الاجازة هي مذهب المخالف اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله الابن بالمعنى وقال مانصه زاد في كتابه الكبير اجابا اه منه بلفظه والاجماع راجع الى منع بيعه على التبقية وفي ابن عرفة مانصه وفيها مع غيرها جواز بيع الثمر قبل بدو صلاحه على حده اللغمي في السلم الاول شرط ذلك بلوغ الثمر أن ينتفع به واحتج ببيعهم ولم يمتالا عليه أكثر أهل موضعه والام يجوز لانه فساد وعلى بقائه نصوص المذهب فساد وقال اللغمي هذا ان شرط ما يصيبه من المشتري أو من البائع والبيع بالنقد لانه تارة يبيع وتارة سلف وان كانت المصيبة من البائع والبيع بغير نقد جاز وصرح الممازري بان يبيع الثمر قبل بدو صلاحه على البقاء لا يجوز اجابا ولم يستثن منه شيئا ثم قال انفرده بعض أشياخ في بيع الثمرة قبل الزهوع كما قاله اللغمي قال وقول الاشياخ وظاهر المذهب أنه لا يجوز وفي المذهب ما يشير الى الاختلاف في هذا الاصل فان فيه قولين مشهورين في جواز كراء الارض الفرقة على أن العقد انما يتم بتصويب الماء عنها قلت هي مسئلة الكتاب فيها قولان لابن القاسم وغيره وهي عندي كقولها يجوز كراء الارض البعل عشر سنين ان لم يتقد والفرق بينهما ما بين مسئلة الثمر قبل الزهوع على البقاء أن غرضه يدور على رفعه بالعقد مع شرط الجدوع ورنزول المطر وانكشف الماء غير مقدور على رفعه وقد فرقوا بهذا المعنى في فصل الخلع بالغرر اه منه بلفظه فقد نسب للممازري أن اللغمي انفرده بذلك وان

وقول ز ولم يستتر بورقه أى استتمارا خارجا عن المعتاد لتراحم الاغصان ونحو ذلك لانه حينئذ لا يمكن حرزه وبه يسقط بحث هو في مع ز بان كل الثمار له ورق ومن أكثرها ورقا الجوز والله أعلم (ان نفع) أى أى انتفاع ولو بغير الاكل كالادوية والاشربة من الحصرم (واضطره) لا يغني عا قبله خلافا لز لان ضرورة البائع وحده لا تستلزم كون الثمرة منتفعا بها تأمله (الاعلى التبقية الخ) قول مب قيد اللغمي الخ فيه نظروا وتبع فيه ق لانه خلاف المذهب ولان ما عزاه للممازري خلاف اطلاقه في المعلم انظر الاصل (كاف في جنسه) قول ز ولو اختلفت أجناسه أى أجناس ذلك الصنف كجناس العنب أو التمر مثلا وقول ز ان بدوه في بعض حب الخ لكن ليس الجبل كيبس الكل كما في المشتق وابن يونس وابن عرفة انظر الاصل عند قوله الاتي ومضى بيع حب الخ

اقوال الاشياخ وظاهر المذهب خلاف ما قاله وما ذكره عنه من أنه يتخرج الخلاف في ذلك على القولين المشهورين فيلزم كره لا ينافي ذلك ولو كان التخرج من مسلمان فكيف مع بحث ابن عرفة فيه فتأمل والله أعلم (تنبيه) بحث أبو حفص الفاسي في بحث ابن عرفة فقال في شرح التحفة بعد نقله مانصه قلت كما أن انكشاف الماء عن الأرض غير مقدور عليه فكذا سلامة الثمر من الآفات غير مقدور عليه والتفرقة بينهما بما ذكره ابن عرفة بأن الغرر في مسألة الغرقة مدور على رفعه بشرط الجذخروج عن صورة المسئلة لان الكلام في البيع على البقاء وأنه يحمل على كراه الأرض المذكورة لان الغرر فيه ما سواها فإذا جاز أحدهما جاز الآخر اه منه بلفظه وفيه نظري لم من مراجعة ما قالوه في الخلع بالغرر الذي أشار إليه ابن عرفة فراجع ذلك في ح عند قوله في الخلع وبالغرر وتأمله وبالغ في استعمال فكره فيه بين لك وجه ما قاله الامام ابن عرفة والله أعلم (ان لم تذكر) قول ز لمز الذي في النص لمرض أو شبهه وهو أولى وشبهه المرض والله أعلم لم العطش كما هو مشاهد في بعض الثمار (لابن ثان بأول) قول ز ويفهم منه جواز بيع البطن الثاني بأول ان وجد مع الخ يعني مع كون طبيب الثاني قريبا من الأول لان هذا شرط في البطن الواحد فأحرى البطنان ومع ذلك ففيه نظر لان ما أخذ من كلام ابن عرفة منصوص عليه لكنه ضعيف في ضيق مانصه وقع في نسخة ابن راشد هنا زيادة مسألة ونصها ولو كانت الشجرة تطعم بطين في بيع البطن الثاني يتبع الأول فيجوز بيعه بصلاح الأول أو مستعمل فلا يجوز وكذلك قال الباجي المنع ظاهر المذهب اه منه بلفظه قلت وما وقع في نسخة ابن راشد أصله في الجواهر ونصها ولو كانت الاشجار تطعم بطين في سنة في جواز بيع البطن الثانية بصلاح الأول قولان المشهور والمنع اه منها بلفظها وما أشار إليه من كلام الباجي هو في المتنى ونصه فان كانت الشجرة تطعم بطين في السنة فالظاهر من المذهب أنه لا يجوز أن يباع الآخر بصلاح الأول ورواه في العتبية ابن القاسم عن مالك وفي المبسوط أنه اذا كان طيها متنابعالا ينقطع الأول حتى يدركه الآخر فلا بأس ببيعهما جميعا بطيب الأول وجه القول الأول أن البطن الثاني مرة لم يبد صلاحها ولا بلغ ابان بدو صلاحها فلم يجز بيعها كالمفردة ووجه القول الثاني أنه اذا اتصل حكمه حكم المرة الواحدة في صحة البيع كالمقاني اه منه بلفظه (وفي القول باطعامها) قول ز الآن يقال لا يلزم من الاطعام أن لا يكون في قاعه فساد الخ فيه نظر لان المراد بطعمها حصول طعمها المعتاد ويلزم من حصوله انتفاء الفساد (وهل هو في البطح الاضفر الخ) أشار بهذا الى قوله في ضيق مانصه واختلف في البطح فقال ابن حبيب صلاحه اذا انحماحية الاضفر لانه الغرض المقصود منه وقال أشهب أن يؤكل فقوسا واما الاضفر ارفلا اصبغ فقوسا قد تهيأ للطحخ واما الصغار فلا اه منه بلفظه فجزم بأن ما لا يصبغ تقسير القول أشهب وهو خلاف ما جزم به ابن رشد وسلمه ابن عات في طرده فانه ذكر قول ابن حبيب

(ان لم تذكر) أي لمرض أو شبهه كعطش (لابن ثان) قول ز ويفهم منه الى قوله ان وجد معا أي وطيب الثاني قريب من الأول ومع ذلك ففيه نظر لانه منصوصها لكنه ضعيف والمشهور المنع كما في ضيق والجواهر والمتنى (والبقول الخ) قول ز الآن يقال لا يلزم الخ فيه نظر لان المراد اطعامها المعتاد (وهل هو في البطح الخ) وقال أشهب أن يؤكل فقوسا وهل هو وفاق للقول الثاني في المصنف وبه جزم في ضيق أو خلافه وبه جزم ابن رشد ويؤخذ من كلام ابن عات رجحان قول أشهب انظر الأصل

ثم قال بعد يسير مانصه فقال أشهب هو أن يؤكل فقوسا وقال أصبغ فقوسا بطيخا قد انتهى للبطيخ فأما الأصغر فلا قال ابن رشد قول أصبغ خلاف لقول أشهب جأز على قول أشهب اشتراء المقاشي إذا عقدت وصلح بيعها وان كان يريد أن يتركها حتى تصير بطيخا كما يجوز شراء الثمار إذا بدأ صلاحها وان كان يريد أن يتركها حتى تبيس وقد قيل أنه لا يجوز اشتراء الثمار بعد طهيها على أن يترك حتى تبيس والقولان قائمان من المدونة لأنه لم يجر فيها شراء الفول الأخضر على أن يترك حتى تبيس وذلك معارض لقوله في الفول والعنب إذا اشتراه وهو أخضر ثم أصيب بعد أن يبيس أنه لا جائحة عنده فيه لأن الظاهر منه جازة شرائه على أن يترك حتى تبيس وهو المشهور في المذهب من قولين وعلى الثاني يأتي قول أصبغ وقد نص الفضل أن القولين المذكورين قائمان من المدونة اهـ منها بلفظها وكلامه يفي بدرج أن قول أشهب فتأمل والله أعلم (كيسمين) قول ز بكسر النون منوناء بفتحها الخ اقتصر على إعرابه بالحركات وصدر في القاموس بأنه يعرب أعراب جمع المذكر السالم ونصه والياسمون معروف الواحد باسم ولا نظير له سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجري مجرى الجمع اهـ منه بلفظه وفي الصحاح الياسمين معرب وبعض العرب يقول شممت ياسمين وهذا ياسمون وقد جاء إضافي الشعر ياسم فقال * من ياسم يبيض وورد أزهر * اهـ منه بلفظه * (تنبيه) الجارى على الالسنه فتح سينه ولم يتعرض ز ولا غيره عن وقفنا عليه من شرح هذا المختصر وحواشيه للسين ويؤخذ ذلك من تنظير القاموس له بعالم وعالمون ولكن في المصباح مانصه والياسمين مسموم معروف وأصله ويسم وهو معرب وسينه مكسورة وبعضهم يفتحها وبعض العرب يعربه أعراب جمع المذكر السالم على غير قياس اهـ منه بلفظه (ومقتناة) قول ز وكحميز قال في طرر ابن عات والجيزي يكون بمصر يشبه التين النقران غير أنه يتزع إذا أخذ باليد اهـ منها بلفظها وفي الصحاح والجيز يشبه بالتين اهـ منه بلفظه وهو بضم الجيم وفتح الميم المشددة وسكون المثناة التحتية وآخره زاي كافي القاموس ونصه والجيز كقبيط والجيزي التين الذكرو هو الحلو وألوان اهـ منه بلفظه (ان استمر كاللوز) قول ز ومثل ضرب الأجل استثناء بطون معلومة نحو في ق عن عبد الوهاب والظاهر أن المراد بالاستثناء الاشتراط أي يشترط المشتري بطونا معلومة لنفسه لا الاستثناء الحقيقي حتى يكون المعنى أن البائع باع الموز واستثنى لنفسه بطونا معلومة كالرابع والخامس مثلا لأن ذلك لا يستلزم التأكيد لشمول البيع ما بعد المستثنى ويدل على ما قلناه قول المدونة آخر كتاب المساقاة مانصه ولا بأس بشراء الموز في شجرة إذا حمل بيعه ويستثنى من بطونه خمسة أو عشرة بطون أو ما يطعم هذه السنة أو سنة ونصف وذلك معروف والقصب مثله اهـ منها بلفظها ونقله ابن عرفة وقال بعده مانصه الباجي قال محمد بن مسلمة إياع الموزتين وروى ابن نافع لأحب بيعه أكثر من سنة بالزمن الطويل ولا يصح الآن أن تكون بطونه متصلة في هذه المدة ولا يتقارب التمام لبقاء أصله فان

(كيسمين) صدر في القاموس بأنه يعرب أعراب جمع المذكر السالم انظره وسينه مكسورة وفتح كافي المصباح (ومقتناة) قول ز وكحميز هو شيء يشبه التين يكون بمصر (كاللوز) قول ز ومثل ضرب الأجل الخ المراد بالاستثناء الاشتراط لاحقيقته لعدم استلزامه التحديد انظر الاصل

تميز كل بطن من الآخر واتصلت صحب شراؤه بعدد البطون وان اتصلت ولا تميز قدر بالزمان
 اه منه بلفظه ويتأمل ذلك كذا يظهر لك صحة ما قلناه والله أعلم (ومضى يبيع حب
 أفرك الخ) قول مب فأنظره مع كلام ابن رشد الخ لا اشكال في مخالفة ما في ضريح لما
 نقله عن ابن رشد لان ما نقله مب عن ابن رشد صريح في أن محل الخلاف المذكور اذا
 اشترى على أن يترك حتى يبيس أو كان ذلك العرف والا فالبيع صحيح وفي ضريح جعل
 محل الخلاف اذا وقع البيع على السكت فقلت وما في ضريح مثله لابن عبد السلام
 ونقله عن الباجي فقههما مسلما ونصه فان يبيع القول أو الخنطة أو العدس أو الحصص بعد
 أن أفرك وقبل يبيسه ولم يشترط قطعه ولا بقاءه فقال ابن عبد الحكم يفسخ الخ وما نقله
 عن الباجي هو في المتقي الا أنه نقله بالمعنى ولفظه ولا يباع الزرع اذا أفرك ولا القول اذا
 اخضر ولا الحصص والجلبان الا بشرط القطع لان بدو منعه المقصودة اليبس واستغناؤه
 عن الماء ثم قال فرع فان يبيع القول أو الخنطة أو العدس أو الحصص على الاطلاق قبل
 يبيسه وبعد ان أفرك فتد قال ابن عبد الحكم يفسخ فيه البيع ويرد حكمه حكم يبيع
 الثمرة قبل بدو صلاحها وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم يقوت باليبس ويمضى البيع
 ولا يرد وقال في المدونة أكره أن يعمل به فاذا عمل به وفات فلا بأس أن يفسخ وتناول الشيخ
 أبو محمد هذا على أن المعنى يقوت بالقبض وروى ابن الموارن عن مالك ان نزل لم أفسخه
 وظاهره يقتضي انه يمضي بنفس العقد اه منه بلفظه لكن عزو الباجي أحد الأقوال
 للمدونة مع ذكره تأويل أبي محمد يدل على أن الصواب ما لابن رشد لان كلام المدونة صريح
 فيما قاله ونصه او من أسلم في حائط بعد ما أرطب أو في زرع بعد ما أفرك واشترط أخذه
 خنطة أو تمرا فأخذ ذلك وفات البيع لم يفسخ لانه ليس من الحرام البين الذي أفسخه
 ولكن أكره أن يعمل به اه منها بلفظها من كتاب السلم الاول قال ابن ناجي عليها
 مانصه جل شيخنا أبوهم - دي عيسى الغبريني حفظه الله الكراهة على بائنها والا قرب
 عندي انهم اعلى التحريم لقوله انه ليس من الحرام البين قال عياض واختلف في تأويل
 القواف هنا فذهب أبو محمد انه القبض وعليه اختصر ومثله في كتاب ابن حبيب وذهب
 غير أبي محمد الى أنه العقد ويدل عليه قوله أكره أن يعمل به فاذا عمل به وفات فلا يرد ذلك
 وذكرنا اخذنا ما جاء في السؤال وهو المنصوص في كتاب محمد ومثله لابن وهب اه منه
 بلفظه ونقل أبو الحسن كلام عياض أيضا بآتم مما نقله ابن ناجي وسلمه وما للباجي مثله
 للمتيطي والمعارضة المذكورة انما نشأت من فهم ابن عبد السلام لكلام الباجي وتبعه
 المصنف فقههم قوله فان يبيع القول أو الخنطة أو العدس أو الحصص على الاطلاق قبل يبيسه
 الخ أن مراده بالاطلاق انه لم يشترط قطعه ولا بقاءه والظاهر بل المتعين أن يفهم قوله على
 الاطلاق أنه يبيع من غير تقييد بشرط الحد والدايم بل على ذلك أمران أحدهما قوله
 أولا انهم الاتباع الا بشرط الحد فهذه محترزة ولذلك عبر عنه بلفظ فرع ثانيها اشارته
 الى كلام المدونة المتقدم فلا اشكال ولا معارضة نعم فهم كلام الباجي على ما ذكرناه

(ومضى الخ) قول مب وقد
 فرض في ضريح الخ مثله لابن
 عبد السلام عن الباجي لكن كلامه
 في المتقي يدل على أن الصواب
 ما لابن رشد وما للباجي مثله للمتيطي
 * (تنبيهان * الاول) * قال ابن
 القاسم في سماع يحيى وليس هو أي
 يبيع الفريكة مثل يبيع الثمرة قبل
 أن ترهى لان النهي جاء فيها من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أي
 وهو مجمع عليه واختلف في وقت
 الزرع فقبل اذا أفرك وقبل اذا
 يبيس انظر ق * (الثاني) * الفرق
 بين منع بيع القول الاخضر وشبهه
 على أن يبقى حتى يبيس وجواز
 بيع الثمر اذا طاب على أن يترك حتى
 يبيس أن الاول يبيع قبل بدو صلاحه
 بخلاف الثاني فلا معارضة بينهما
 خلاف ما في ق عن ابن رشد لان
 نظير القول الاخضر وشبهه هو الثمر
 قبل ظهور الطيب فيه لا بعده انظر
 الاصل والله أعلم

يفسد أن الخلاف المذكور فيما إذا بيعت على شرط البقاء وفيما إذا بيعت على السكوت
والعادة يبقاؤها أولا عادة أصلا وكلام ابن رشد صريح في إخراج الأخيرة من الخلاف
وما أفاده كلام الباجي هو الموافق في المعنى لما مر للمصنف في بيع الثمرة قبل بدو صلاحها
من قوله لا على التيقية أو الإطلاق * (تنبيهات * الأول) * قول ابن عبد الحكم وحكمه
حكم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها قد أشار ابن القاسم في سماع يحيى إلى جوابه بقوله وليس
هو مثل من يشتري الثمرة قبل أن ترعى لأن الثمرى جاء في بيع الثمار قبل أن ترعى من
رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف العلماء في وقت الزرع فقال بعضهم إذا أفرق وقال
بعضهم حتى يبس انظره بتمامه في ق وفي ابن عرفة مانصه اللغمي في الموازية عن ابن
شهاب كان العلماء يقولون بدو صلاح الزرع إذا أفرق قال والاول أحسن لحديث ابن عمر
حتى يبس قلت يقع في بعض النسخ أشهب بدل ابن شهاب وهو غلط إنما هو ابن شهاب
كذا في النسخ العتيقة وكذا وقع في النواذر عن ابن شهاب اه منه بلفظه وقد تقدمت
حكاية الإجماع على منع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها والله أعلم * (الثاني) * في ق هنا عن
ابن رشد أن القول بأنه لا يباع القول ونحوه أخضر على أن يبقى حتى يبس خلاف القول
بأن الثمر إذا طاب يجوز بيعه على أن يترك حتى يبس وسلمه وقد تقدم نقل الطر عن ابن
رشد باتم مما في ق انظره فيما مر عند قوله وهل هو في البطيخ الخ ونقل ابن عرفة هنا
كلام ابن رشد بنحو ما مر عن الطر **قلت** فيه نظروا ن قاله فضل بن مسلمة وقبلة أبو الوليد
وسلمه غير واحد ممن له نظر سديد لان نظير القول الأخضر وشبهه هو الثمر قبل ظهور الطيب
فيه لان كلامهم ما قد يبيع قبل بدو صلاحه لا الثمر بعد الطيب وقد أغفل أبو علي كلام
ابن رشد هذا ونقل ق إياه وتسليمه مع انه ذكر ما يريده ببدء الفرق بينهما ونصه فان قلت
لم منع شراء القول الأخضر على أن يبقى حتى يبس وجاز شراء الثمرة اذا بدا صلاحها على
أن تبقى لليبس **قلت** القول لا يجوز بيعه أخضر الا على القطع في الحقيقة اما بالشرط
واما بالعادة لانه لم يبدو صلاحه الا باليبس ولا كذلك الثمرة اذا ظهرت فيها الحلاوة لان ذلك
هو بدو صلاحها وهذا يفهم من القول المتقدمة اه منه بلفظه وهو حسن فألزمه
فضل من التناقض للمتقدمين غير لازم اذا الحكم سواء عندهم في القول الأخضر وشبهه
وفي الثمر فان بيع كل قبل بدو صلاحه لم يجز شرط بقاءه لليبس وان يبيع بعد بدو صلاحه
جاز ذلك وأما المعارضة بين ما لم يبدو صلاحه من الحبوب وما بدا صلاحه من الثمرة فلا معنى
لها وان جل قائله وعظم مسلمة وناقله فتأمل به بانصاف والله أعلم * (الثالث) * قال أبو علي
عند قوله وبدوه في بعض حائط كاف الخ مانصه وقال في تحقيق المباني عن الجوز لى ان
الحب لا يباع بيبس بعضه بل لا بد من يبس جميعه والفرق بينهما ما طحة الناس الى الثمار
من أكلها رطبة ولان الغالب في طيها التسابع وليست الحبوب كذلك لانها لا تقوت
لالتفكك ومثل هذا ابن عمر اه منه بلفظه فاقصر هنا عليه وسلم وقال في حاشية
التحفة بعد ذكره ما للجوز لى وابن عمر مانصه ونقله التادلى وسلمه فانتظره مع أن الظاهر
إذا يبس الحب يبيع اذا اقل يتبع الا كثر مع أن الخلاف في بيعه بافراكه قبل يبسه

(ورخص لمخال) عرف ابن عرفة

العربية بانها مامخ من غريبس اه
وفي ادخال المازري الشراء في
تعريفها تسامح كما قاله الابي وقول
ز وأخرى معه الخ وكذا شراء
الاصل وحده كافي خش وبأى
لن عند قوله وبيعه الاصل (في
الذمة) قول ز لانه قد يشترى بها
بقراخ أى على أن يدفعه عند
الجداد الا الآن وبه يتم ما قاله تأمله
(وخسة أرسق) قلت قول مب
عن طنى كما سياتى فى قوله
فيشترى بعضها وقوله ومناسبة
لقول المصنف أى لانه مع فرض
أن لا يعرى الاخسة لا يتصور أخذ
ز تد تأمله (ولا يجوز الخ) قول ز
واشترى معها ما وسقا أو أكثر من
غيرها الخ لو قال منها وأخرى من
غيرها وحذف قوله وكذا يمنع الخ
لناسب موضوعه وطابق النقل لان
محل الخلاف اذا كان الزائد منها
فتأمله (أو وان يطلع الخ) قلت
هكذا بزيادة الواو بعد أو فى نسخة
ق و غ (وز كاتها وسقيها)
قلت فى ق عن ابن القاسم
سواء فى ذلك أعراء جراً شائعاً أو
فخلام معينة أو جميع الحائظ اه
(وان بيعت على الجذ) ما قيده به
ابن عبدوس عن سحنون هو الذى
اعتمده من بعدهما ومنهم ح
وكلامه صريح فى ذلك وفى كلام
مب تظرو ح لم يقل هنا شيئاً
وانما تكلم على ذلك عند قوله
وبقيت لينتهى طيبها وحل منهومه
على الاطلاق خلاف ما هنا وصوب
ما هنا ففهم منه مب غير مراده

عند كثير من العلماء بل قال فى محل من المدونة فى بيعه بالا فراك أكرهه ولم يعبر بالتحريم
اه منها بلقطها قلت ما ذكره عن ذكر من الفرق مسلم فى غير الجبل ولذلك لم يبحث الا فى
الجبل ولم يقابل ذلك الا بالبحث وكأنه لم يقف على نص يوافق بحثه مع انه موجود
فى الكتب التى شأنه النقل عنها فى المتقى مانصه فانه يجوز بيعه قائماً قبل حصاه
اذا ليس جميعه أو أكثر رواه ابن المواز عن مالك اه منه بلقطه وفى ابن يونس مانصه
قال ابن المواز قال مالك فىمن باع ثلثمائة شجرة قد طابت وفيها خمس شجرات شتوية انه
لا خير فيه وكذلك العنب وأما زرع قديس بعضه وفيه ما لم يبيع مما لا خطب له فلا
بأس به اه منه بلقطه وفى ابن عرفة مانصه الشيخ زوى محمد اذا ليس الزرع وفيه ما لا
خطب له مما لم يبيع فلا بأس ببيع جميعه اه منه بلقطه وبذلك تعلم أنه لا معقول على
ما للجزولى وابن عمرو والدرك على أبى على فى الشرح أشد والكمال لله تعالى (ورخص لمخال
الخ) قول مب وأشار طنى الى الجواب عن تب بأنه تبع المازري الخ هذا الجواب
لا يدفع البحث لانه يريد على المازري ما ورد على تب فقد قال الابي فى الكمال الا كمال
مانصه قلت ادخال الامام الشراء فى حقيقة العربية بقوله ثم يشترى ما فيه تسامح فان
الشراء ليس من حقيقة ما قال بعد فالصواب أن تفسر بمادل عليه كلام الباجى من أنها
مامخ من غير النخل اه منه بلقطه وعرفها ابن عرفة بقوله مامخ من غير يبيعس اه فهو
أعم من تعريف الابي والله أعلم (وان باشترا الثمرة فقط) قول ز دون أصله وأخرى معه
سكت عما اذا اشترى الاصل وحده فظاهره انه لا يرخص له لكنه صرح بجواز ذلك فيها
بأى عند قوله وبيعه الاصل (فى الذمة) قول ز لانه قد يشترى ما بقتر من نوعه ما من أى
على أن لا يدفعه الآن بل الى الجذاذ وبه يتم ما قاله من انه لا يعنى أحد الشرطين عن الآخر
تأمل (ولا يجوز أخذ زائد الخ) قول ز واشترى معها ما وسقا أو أكثر من غيرها صوابه منها
بدل قوله من غيرها لانه قيد أو لا الزائد يكون مما أعراء ولان المصنف قال الاصح ومحل
الخلاف اذا كان الزائد منها ثم يقول واذا منع وهو منها فذعه اذا كان من غيرها أخرى
ويحذف قوله بعد وكذا يمنع أيضاً كما فيه من النقل الخ تأمل (وان بيعت على الجذ) قول
مب هذا التقييد هو الذى يدل عليه مانق له ابن عبدوس عن سحنون الخ قال فى المدونة
مانصه ولو اشتراه على الجذاذ مكانه فاجب قبل الجذوذ وضع فيه الجائحة ان بلغت الثلث
كالتمار لا كالبقول وكذا ان اشترى بلم جميع التمار واشترى ما لم يطب من جوز وجلاوز
وفستق على أن يجذذه فاجب قبل الجذاذ فهو كالتمار بوضع فيه الجائحة ان بلغت الثلث
اه منها بلقطها فاستشكل ذلك ابن عبدوس فاجابه سحنون بقوله لأن معناه أن المشتري
ياخذ ذلك شيئاً بعد شئ على قدر الحاجة الخ ففهم سحنون المدونة على ما ذكره وقبله ابن
عبدوس واعتد ذلك من بعدهما وتلقوه بالقبول وقد ذكر النخى عن المدونة فهو
ما تقدم عنها على اختصار أبى سعيد الا انه قال عنها يدل قول أبى سعيد على الجذاذ مكانه
على أن يجذذه من يومه أو من الغد الخ ثم ذكر سؤال ابن عبدوس وجواب سحنون وقال
عقب ذلك مانصه وكأنه حل قوله فى المدونة يجذذه من يومه أو من الغد أن يتبدى ذلك ليس

أن يجزئه كله اه منه بلفظه وكذا ابن يونس حمل المدونة على ذلك ولم يعزه لاحد بل أتى به فقها مسلما فانه نقل كلام المدونة وقال عقبه ما نصه محمد بن يونس وانما كانت في ذلك الجائحة لانه انما يجزئه شيئا فشيئا هذه هي العادة فيه فأشبهه حتى الثمرة شيئا فشيئا اذ لو جزئه في يوم واحد أو يومين افسد عليه اذ لا يكاد يتم له بيع ذلك الا بقص كثير من الثمن فكانه انما دخل على أن يجزئه على عادة الناس شيئا فشيئا فلذلك كانت فيه الجائحة اه منه بلفظه وبه شرح ابن ناجي كلام المدونة السابق الا أنه ذكره مختصرا فهو لا الأئمة كلهم متفقون على فهم المدونة على ما فهموها عليه حتى عنون وقبله ابن عبد دوس وقد ذكر ح أيضا كلام ابن عبد دوس وعنون وسماه كما سلمه من قبله ومن بعده ولا شك أن تسليمه له يوجب أنه فهم قول المصنف وان بيعت على الجذ على ما فهمه عليه ز وغيره من التقييد بما اذا وقعت فيه الجائحة قبل مضى وقت الجذ اذا المعتاد والافلا جائحة فيه وكلام ح صرح في أن قول المصنف وان بيعت على الجذ مسمى فيه على مذهب المدونة فقوله مب ولذا حمل ح كلام المصنف هنا على عمومها ولو أوجبت بعد مضى الجذ اذ الخ فيه نظرو ح لم يقل هنا شيئا وانما تكلم على ذلك بعد هذا عند قوله وبقيت لينتهي طيبها ففهم منه مب غير مراده وسبأني بيان ذلك ان شاء الله ثم لو سلمنا أن ح قال ما عزاه لما كان من حقه أن يعترض بذلك على ز لما علمته من كلام الأئمة ولذلك جزم بب بتقيد كلام المصنف بما يقيد به الشيخ المدونة ونصه قوله وان بيعت على الجذ عنون لان المشتري انما يأخذ شيئا بعد شيء على قدر الحاجة ولو طلبه البائع باخذ مرة واحدة لم يجب اليه بل يعمل لانه الشأن اه منه بلفظه ولم يزد عليه شيئا والله أعلم وقول ز وأبعدها ولم يتمكن من جذاها يراد والله أعلم اذا كان ذلك من قبل البائع والاف فيه نظر (لامهر) قول مب قلت وفيه نظري لم يذكر كلام البيان الخ سلم كلام ح غير واحد منهم بب فانه نقله وأقره وزاد ما نصه قال شيخنا يحيى الخطابي في كتابه القول الواضح في بيان الجوائح ولم أر أحدا صرح بمشهورية ما في المختصر ولا بأصحيته وأرجحيته الا ان الحاجب صدر به وعطف الثاني عليه بلا تغريض فانه خلاف ما رجع هذه الجماعة المتقدمون وأقل مراتبه تساويه اه منه بلفظه ومنهم أبو على الا أنه مال الى ترجيح ما للمصنف أيضا ويأتى بعض كلامهم ومنهم نو فانه سكت عن كلام ح هنا وسكت عنه مشافهة غير مأمرة أن ما فهمه ح من كلام البيان هو الصواب وأن مب لم يستوف نقل كلام البيان قلت قد وقفت على كلام البيان في أصله في المسئلة الرابعة من سماع أبي زيد من كتاب المسافة والجوائح ما نصه قال ابن الماجشون في الذي يتزوج المرأة بفرقة قد بدا صلاحها كماها فاجبت ان مصيبتها من الزوج وترجع عليه المرأة ببقية الثمرة وانما حمل النكاح بالثمرة اذا أصابتها الجائحة محمل اليسوع وابن القاسم يقول لا جائحة فيها والمصيبة من المرأة ولا ترجع على الزوج بشئ قال القاضي رضى الله عنه قول ابن الماجشون هو

وقول ز ولم يتمكن من جذاها أي من قبل البائع قلت أولئك هم الا لشغل شغلها عنها اذ لا قيام له حينئذ بها (لامهر) قول مب قلت وفيه نظري الخ أيد هو في هذا الاعتراض وبين أن ما مضى عليه المصنف هو الراجح وأطال في ذلك فأنظره (ان بلغت ثلث الخ) قلت قال خيتي فائدة قال ابن رشد الثلث عند مالك يسيرا في الجائحة ومعاقلة المرأة الرجل وما تحمله العاقلة اه وزاد غيره قطع ثلث ذنب الاضحية واستحقاق ثلث دار اه وقال في الشامل الثلث كثير في جائحة وحمل عاقلة ومعاقلة وقيل في وصية ونصرف ذات زوج لم تقصد ضررا والافقولان واستثناء ما يبيع من صبرة وغرة وحلية قدر ثلث الحلي تباع بجنسها اه ومعنى المعاقلة أن المرأة تماقل الرجل الى ثلث ديتها فاذا بلغت الثلث رجعت الى عقلها كما يأتي في الديات وانظر مب عند قوله في الاجارة واغتفر ما في الارض ما لم يزد على الثلث بالثمة وقول ز أي مكيله الجاح صوابه مكيله الجميع

القياس على أن الصداق ثمن البضع وقد قال مالك رحمه الله أشبه شئ بالبيوع النكاح
فوجب الرجوع فيه بالجائحة وقوله أن الثمرة إذا أجيحت كلها رجعت المرأة على الزوج
بقيمة الثمرة هو المشهور في المذهب ووجهه أن الثمرة لما كانت عوضا عن البضع وهو
مجهول رجعت بقيمتها كما يرجع الزوج على المرأة إذا استحق من يده ما خالعت به عن
نفسها بقيمتها إذا لقيت للبضع الذي أخرجه عن يده عوضا عنه والقياس في النكاح
إذا أجيحت الثمرة كلها أن ترجع المرأة على الزوج بصداق مثلها لأن العوض عن
الثمره هو البضع وقد فأت بالعقد أو الدخول فوجب أن يرجع بقيمتها وهو صداق
مثلها أدخل أو لم يدخل على القول بأنها تقوت بالعقد وهو قول مالك في رواية أشهب
في القتيبية وعلى القول بأنها لا تقوت بالعقد أن أجيحت الثمرة قبل البناء انفسخ
النكاح وهذا القول قائم من مسئلة وقعت في العشرة ليحيى ووجهه فواته بالعقد
ما يوجب من الحرمة فهو بخلاف البيوع ووجه ما ذهب إليه ابن القاسم من أن
المصيبة في النكاح إذا أجيحت الثمرة من المرأة ولا رجوع لها على الزوج في ذلك هو أن
النكاح طريقه المكارمة بخلاف البيوع التي طريقها المكايسة وأيضا فان الصداق
على الحقيقة ليس بعوض عن البضع لأن المباشرة فيما بين الزوجين سواء تسمع به كما
يستمع بها وانما هو نحلة من الله فرضها عز وجل للزوجات على أزواجهن فقال عز وجل
وأتوا النساء صدقاتهن نحلة فاشبه الصداق على هذا الهبة فوجب أن لا ترجع
فيه بالجائحة وبالله التوفيق اه منه بلفظه ومن تأمله أدنى تأمل ظهر له أن الصواب
ما قاله مب لا ما قاله ح فان كلام ابن الماجشون اشتمل على مسئلتين ثبتت الجائحة
في الصداق وما ترجع به المرأة على القول بثبوتها فافرد ابن رشد كل مسئلة وأخبر عنها بغير
ما أخبر به عن الأخرى فقال في الأولى قول ابن الماجشون هو القياس الخ ثم قال وقوله أن
الثمره إذا أجيحت كلها رجعت المرأة على الزوج بقيمة الثمرة هو المشهور الخ فعمل التمهير
هو ما يقع به الرجوع إذا قلنا بثبوت الجائحة إذا ل الأمر إلى عدم توصل الزوجة بالصداق
المعين الذي انعقد عليه النكاح كاستحقاقه وتعيينه وتلقفه بيد الزوج حيث يكون
الضمان منه ألا ترى كيف أشار إلى ذلك بقوله كما يرجع الزوج على المرأة إذا استحق من يده
ما خالعت به فلا لذلك ما صح له تشبيهه بالجائحة بالاستحقاق وزاد ذلك أيضا بما يجعله مقابل
هذا المشهور رواية أشهب التي أشار إليها ذهبي منصوصة في استحقاق الصداق وما ترجع
به الزوجة اذ ذلك لا في الجائحة وعدم اعتبارها في الصداق ولله در الامام ابن عرفة اذ ذكر
كل مسئلة منهما في باب اذ كر المسئلة الاولى هنا ولم يذكر فيها التمهير وذ كر الثانية في
فصل الصداق وذ كر فيها التمهير أما كلامه هنا فقد نقله مب هنا وهو بلفظه فأعني ذلك
عن ذكره وأما في فصل الصداق فنصه وفي رجوعها لاستحقاق مهرها العبد بقيمة أو مهر
مثالها ثالثا ان استحق بملك وفي الخثر بمهر مثلها ورابعها ترجع بمثلها وخامسها
بالاقل من قيمته أو مهر مثلها المشهور وسماع أشهب مع تصويبه ابن رشد ونقله
عن سخنون واللغمي عن مختصر ابن شعبان مع ابن كاته وقول اللغمي لو قيل به كان

وجها اه منه بلنظنه فسماع أشهب هو الذي عبر عنه ابن رشد هنا برواية أشهب في
 العتبية وتصويبه ابن رشد هو قوله هنا والقياس أن ترجع المرأة على الزوج بصداق
 مثلها فقهنا فقه الحق بحمد الله وارتفع الاشكال ولم يبق في صحة ما قاله مب لم تصف
 مقال والعلم كله لا كبير المتعال وقد أشار أبو علي الى ترجيح ما رجحه المصنف فقال في
 آخر كلامه مانصه وقال المتيطي مانصه واختلف اذا كانت الثمرة مهرها فقال ابن
 القاسم لا جائحة فيها وقال ابن الماجشون فيها الجائحة اه ولم يزد على هذا فانت تراه
 صدر كابن يونس بما في المتن وكذا صدر به ابن شاس وابن الحاجب وصاحب الشامل سيما
 وهو قول ابن القاسم اه منه بلنظنه قلت عبارة ابن الحاجب تفيد ترجيح قول ابن
 القاسم لأن جهة التصدير به فقط كما تقدمت الإشارة الى ذلك في كلام بب ونصها
 ويشترط أن يكون مفردا عن أصله في بيع محض بخلاف المهر وقال ابن الماجشون فيه
 الجائحة اه فتأمل له وبه صدر أيضا الباجي واللمعي وأقامه ابن ناجي من المدونة ونصه
 وتخصيصه الجائحة بالبيع يدل أنه لا جائحة في الثمرة اذا كانت مهر الان اطلاق البيع
 على ذلك مجاز وفيه خلاف اه منه بلنظنه لكن ابن يونس واللمعي وان شاركا غيرهما
 ممن ذكرنا في التصدير بقول ابن القاسم فقد اختار قول ابن الماجشون ونص ابن يونس
 ومن العتبية قال ابن القاسم ومن نكح بثمره حائظه فلا جائحة والمصيبة من المرأة محمدين
 يونس لأن أصل النكاح المسكارمة فاستخف ولأن الجائحة انما وردت في البيع وقال ابن
 الماجشون فيها الجائحة كالبيع محمدين يونس صواب اه منه بلنظنه من ترجمة
 جائحة النخل والعربية وما دفع في نكاح الخ من كتاب الجوائح ونقله في مختصره ونص
 اللمعي واختلف فيمن تزوج بثمره بدلا من اجيتم فقال ابن القاسم المصيبة من
 الزوجة وقال ابن الماجشون من الزوج وترجع الزوجة عليه كالبيع وهو ابن اه
 منه بلنظنه واختاره ابن عبد السلام أيضا ونصه وقال ابن الماجشون فيه الجائحة
 وهو أقرب كما يمنع بيع المهر اذا كان طعاما قبل قبضه وكما يرد بعيب والى غير ذلك من
 أحكام البيوع اه منه بلنظنه وفي ضيق واختار ابن يونس وغيره قول ابن
 الماجشون لأنه يمنع بيع المهر اذا كان طعاما قبل قبضه ويرد بعيب الى غير ذلك من
 أحكام البيوع اه منه بلنظنه قال أبو علي مانصه وايراد الرد بالعيب على سقوط
 الجائحة في المهر قد يجاب عنه لأن الزوج دفع معيبا وهو يحتمل أن يكون يعلم عيبه ولا
 كذلك الجائحة لأنه انما دفع ثمره سالم فطرا عليها أمر سماوى لا تهمة له فيه بالضرورة
 وأما منع بيع الطعام الذي هو الصداق فذلك لوجود علة المنع فيه وهو عدم ظهوره
 للمساكين ان يبيع قبل قبضه وأما من يقول المنع فيه تعبد فقطاهر عدم إرادته أصلا
 فافهمه بأنصاف اه منه بلنظنه قلت وهو واضح فالزوج اذا أصدق الزوجة معيبا
 دائر أمره بين اثنين لأنه إما عالم به فكتمه فهو مدلس أو غير عالم به فهو مقصر في عدم الاطلاع
 عليه وعلى كل حال فما أصدق له للزوجة هو حين العقد غير صالح لأن يكون عوضا عن شيء
 وليست الثمرة كذلك ويشهد لما قلناه ما تقدم من أنه لا عهد في الرقيق المجعول صدقا

(و بقيت لينتهى طيبها) أى أو
لتحسن نضارتها على ما رجحه ح
كما تقدم لمب لالرجاء نفاقها
خلافا لرواية ابن دينار عن ابن كثة
ان فيها الجائحة أيضا وقال أبو على
الظاهر أن من قال لا جائحة فيما
تناهى هو حيث لم تجر عادة بقطعه
شيئا فشيئا ومن قال فيه الجائحة
هو حيث تكون العادة جذه مرة
بعدمرة وعليه فلا اختلاف بينهم
وقول المصنف على هذا وان بيعت
على الجذ فيه هم منه ان قوله وان
تناهت الثمرة حيث تجرى العادة
بقطعه مرة واحدة اه وهذا
هو الظاهر في الجواب عن بحث ح
ومن تبعه مع المصنف لكن
ما استظهره من رد كلامهم الى
الوافق بخالف للمصنف وغيره من
حكاية الخلاف فيما اذا كانت العادة
بقائه الثمرة بعد استكمالها لتؤخذ
بقدر الحاجة ابن عرفة عن ابن رشد
فيما أجمع قبل كمال طيب الجائحة
انصافا لحق المبتاع في بقائها حتى
تيسر وما أجمع بعد امكن جذاه
بعديطيه وقبل مضى ما يؤخر اليه
جذه عادة يجرى على اختلاف قول
مالك في القول اه فحصل أن
ما أجمع بعد تناهى طيبه وبعده مضى
ما جرت العادة أن يجذ فيه مصيبته
من المشتري فان قيد المصنف هنا
بهذا سقط عنه الاعتراض وهو
المتعين والناقض ما قدمه فيما بيع
على الجذ لانه ان نظر الى العادة
فهم ما وان لم ينظر اليها ففهم ما
فنامله والله أعلم

على الرابع فالحاق الجائحة بالعهد تأولى من الحاقها بالعيب لان كلامهما معال
بالمكارة وكل واحد منهما لا وجود له حال العقد وانما هو امر مرقب بمحتمل حصوله
وعدمه فتأمل به بانصاف (تنبيه) نسب ح لابن يونس مثل ما نسبته في ضيق وزاد
مع ابن يونس ابن رشد وبحث أبو على مع ضيق وح في عز وذلك لابن يونس ومع ح
في عزوه لابن رشد فانه نقل كلام ابن يونس بقوله غرور عن ابن القاسم في العنية
لا جائحة فيها والمصيبة من المرأة وقال ابن الماجشون فيه الجائحة كالبيع ابن يونس وهو
أقيس اه ثم قال بعد كلامه مانصه وبه تعلم ما لابن يونس وما نسبته اليه في ضيق
وح وتأمل ذلك ولا بدولابد فان القياس قد يكون خلاف المشهور وكذا قول ح
في اصلاحه والظاهر مع أنه حكى عن ابن رشد أنه قال هو المشهور وليس هذا باستظهار
فانهم اه منه بلفظه قلت في بحثه معانظرا ما يجبه في عز وذلك لابن يونس فلا
يخفى ما فيه اذ لا يشك منصف أن قول القائل في شيء هو القياس أنه اختيار لذلك وكتب
المالكية مشكونة بشواهد ذلك على أن هذا اللفظ الذي عزاه له لم أجده فيه وانما وجدت
فيه ما قدمته عنه وهو الذي في ح عنه أيضا وأما مجبه الثاني فبنى على أن ح أشار
بهوله على الاظهر لعزوه لابن رشد انه المشهور وليس كذلك انما أشار ح بذلك لقول
ابن رشد قول ابن الماجشون هو القياس فتأمل به بانصاف نعم في عز وح ذلك لابن رشد
نظرن وجه آخر وهو أن ابن رشد لم يقل هو القياس على الإطلاق بل قال هو القياس على
أن الصداق عن البضع الخ وقد قال آخر أو أيضا فان الصداق على الحقيقة ليس بعوض
عن البضع الخ فتأمل به بانصاف ولهذا والله أعلم لم ينسب المصنف في ضيق ولا ابن عرفة
لابن رشد اختيار قول ابن الماجشون فتأمل به بانصاف والله أعلم (وبقيت لينتهى طيبها)
قال ح يظهر أن ما ذكره المؤلف هنا خلاف قوله أولا وان بيعت على الجذ ثم قال وقال
في ضيق ونصر في المدونة على أنه لو اشترى ثمرة على الجذ أن فيها الجائحة اذا بلغت الثالث
كالتمار لا كالبقول وسأل ابن عبدوس صحنونا فقال لم يجعل فيه الجائحة ولا سقى على
البائع فقال لان معناه أن المشتري يأخذ ذلك شيئا بعد شيء على قدر الحاجة ولو دعاه البائع
أن يأخذه في يومه لم يكن له ذلك بل يهمل وهو وجه الشأن اه كلام ضيق وهذا
الكلام الاخير لا يذفع الاشكال لان الاول أيضا انما اشترى لتبقى نضارته والله أعلم والحق
أن كلامه الاول يخالف للثاني وأن الرابع هو الاول فكان ينبغي للمؤلف أن يمشى على
مقتضى رواية صحنون انه فيه الجائحة لانها هي الجارية على مذهب المدونة فيما اشترى
على الجذ بل هو أخرى اه منه بلفظه قال أبو على وظاهر المتن هو ظاهر مذهب ابن
القاسم وهو ظاهر المشهور كرايته في كلام التيسطي وبه يسقط اعتراض ح على المتن
وكذا من تبع ح ثم قال ويحتمل وهو الظاهر أن من قال لا جائحة فيما تناهى هو حيث
لم تجر عادة بقطعه شيئا فشيئا ومن قال فيه الجائحة هو حيث تكون العادة جذه مرة
بعدمرة وعليه فلا اختلاف بينهم وقول المصنف على هذا وان بيعت على الجذ يفهم
منه أن قول المتن وان تناهت الثمرة أن ذلك حيث تجرى العادة بقطعه مرة واحدة اه

محل الحاجة منه بلفظه قلت هذا الجواب الاخير عن بحث ح ومن تبعه مع المصنف
 هو الظاهر وأما قوله أولاً ان المشهور هو ظاهر المتن واستدل به بكلام المبسط على اختصار
 ابن هرون فلا يكفي لان التشهير الذي في كلام المبسط محله فيما اشترى بعد تمام طبية
 وتناهيه من غير احتياج لبقائه لحفظ رطوبته ونضارته بل رجا بقاءه وقد نقل كلام ابن
 عرفة ونفسه المبسط ما يبيح من غير يس بعد النهاية بحيث لا يتراد طبية ببقائه أو يبيح
 قبل هذا ثم انتهى اليه فمشهور المذهب لا حاجة فيه ولعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة
 فيه الحاجة اه منه بلفظه فقوله أولاً بعد النهاية الخ وجعله مقابل المشهور مارواه
 ابن دينار المذكور يعين حله على ما قلناه لقول ابن عرفة قبل ما قدمناه عنه يسير نقله عن
 الباجي مانصه ولعبد الرحمن بن دينار عن ابن كثة من اشترى فأكهة أو رطباً فطاب
 وأخرها رجا النفاق فأصابها جائحة ولو عمل لم تصبها جائحة وضع عنه الثالث اه منه بلفظه
 وقد نقل أبو علي نفسه كلام الباجي ولم يتنبه لما قلناه وما ذكره احتمالاً واستظهره من رد
 كلامهم الى الوفاق ونفي الاختلاف مخالف لما قاله اللخمي وغيره ونص اللخمي وكذلك
 العنب ان أجيح قبل أن تستكمل عسلته كان من البائع وان استكمل وكان بقاءه
 ليأخذه على قدر حاجته لئلا يفسد عليه ان قطعه مع انما استعمله على قدر حاجته كان على
 الخلاف ان كانت العادة بقاءه لمثل ذلك وان كانت العادة جذه حينئذ معافاه ليأخذه
 على قدر حاجته كان من المشتري اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً وزاد عقبه
 مانصه ابن رشد فيما أجيح قبل كمال طبية الحاجة اتفاقاً حتى المتاع في بقائه حتى
 تيس وما أجيح بعد ما كان جذاذاً بعد طبية وقبل مضى ما يؤخر اليه جذه عادة تجري
 على اختلاف قول مالك في البقول وما أجيح بعده من مبتاعه اتفاقاً في كون الثمرة من
 مبتاعها بشاهاى طبيا وان لم يعض ما يمكنه فيه جذاها أو بمضيه نالها بضى ذلك وما يجري
 العرف بالتأخير اليه اه منه بلفظه ثم أشار الى البحث في الاتفاق بما قدمناه عنه قبل
 من نقل الباجي عن عبد الرحمن بن دينار وهو ظاهر فحصل من هذا ان ما وقعت فيه
 الجائحة بعد تناهى طبية وبعد مضى المدة التي جرت العادة أن يجذفها مصيبتها من
 المشتري اتفاقاً وعلى المشهور فان قيد كلام المصنف بهذا سقط عنه الاعتراض وان حمل
 على ظاهره من الاطلاق ناقض ما قدمه فيما يبيح على الجذلة ان تنظر الى العادة ففيها ما وان لم
 ينظر اليها ففيها ما وعلى هذا حله ح وصوب ما تقدمو مب فهم من ح ما لا يفيد
 كلامه فنسب اليه فيما تقدم انه حمل قوله وان بيعت على الجذلة على الاطلاق معترضاً به على ز
 وايس كما زعموا العجب منه رحمه الله من اين فهم ذلك من كلامه مع انه نقل كلام ابن عبدوس
 وسحنون وأقرموه الكمال لله تعالى (ونظر ما أصيب من البطون الى ما بقي في زمنه الخ)
 قول مب وهو يقتضى أنه قول موجود لكنه ضعيف مع ان أبا الحسن يفسد أنه
 لا قائل به الخ نحوه لتو وكلام أبي الحسن عليه عول أبو علي فقال بعد كلام مانصه
 ويرى ما يكون تقريراً آخر أولى من هذا وهو الذي يدل عليه كلام أبي الحسن وهو أن يكون
 اعتبار قيمة الجميع يوم الجائحة أى السالم وغيره على أن السالم يقال فيه ما قيمته يوم الجائحة

(في زمنه) عول على كلام أبي الحسن
 الذى فى مب جس و نو كاي
 على وجه المصنف عليه فقال
 والتقى يدور ونسبت قيمة ما أصيب
 الى قيمة السالم باعتبارانه يقبض
 في زمانه فقوله في زمنه ظرف للقبض
 والدليل على ان التقويم يوم الجائحة
 في الجميع هو قول المتن لا يوم البيع
 اذ لا ثالث لمحل التقويم اذ هو محصور
 فيهما وهذا هو كلام أبي الحسن

فأفهم اه واختار هوني تعالى شيخه ج ما أفاده ظاهر المصنف من اعتبار قيمة كل من السالم والتالف في زمنه فأنه لا كما يشهد له نقل ق و ضيغ وأطال في بيان ذلك فأنظره والله أعلم ﴿﴾ قلت وقال ابن عاشر الأقرب الأنسب بلفظ المدونة أن قوله ونظره معناه قوم وبه يتعلق قوله في زمنه (٢٣٤) وقوله إلى ما بقي متعلق بمقدراً يجمع إلى ما بقي ولا شك أن نسبة

على أن يقبض عند زمن وجوده بخلاف الجاح انما يقال فيه ما قيمته يوم أصيب فقط ويكون التقدير ونسبت قيمة ما أصيب إلى قيمة السالم باعتبار أنه يقبض في زمنه فقوله في زمنه ظرف للقبض والدليل على أن التقويم هو يوم الجائحة في الجميع هو قول المتن لا يوم البيع إذا نالت محل التقويم اذ هو محصور فيه ما هو هذا هو كلام أبي الحسن فأفهمه ثم ذكر كلام أبي الحسن الذي نقله م ب وزاد عنه متصلاً بقوله هذا هو ظاهر كلامهم ما نصه فإذا كان الأمر هكذا فلا يصح أن يحمل قوله في زمانه أو في زمانه ما على ما هو ظاهره من كونه ظرفاً للتقويم وانما يكون ظرفاً للقبض كأنه يقول على أن يقبض في زمانه فيكون محل التقويم محتملاً لأن يكون يوم البيع أو يوم الجائحة فأنظر ذلك اه محل الجائحة منه بل نظره وعلى ما هو لأدعول جس أيضاً واختار شيخنا ج ما أفاده ظاهر كلام المصنف فقال على قول ز هذا ضعيف ما محصله فيه نظره والصواب ما قاله المصنف وهو الذي يشهد له نقل ق فأنظره ونحوه في ضيغ وقول ز بعد ثم على ما تجب به الفتوى الخ مبني على غير أساس اه ﴿﴾ قلت عبارة ق هي عبارة المدونة وعبارة ابن يونس عنها وهي ظاهرة فيما أفاده كلام المصنف وأبو الحسن معترف بذلك لكنه جعلها على غير ظاهرها محتجاً بتأويل الشيوخ وقد عدول على كلامه الجمل الغفير فلا يتم الربط على ز وغيره وحاصل كلام أبي الحسن الذي أعده أنه المدونة جعلها الشيوخ على خلاف ظاهرها واختلفوا في ذلك على ثلاث تأويلات الأولى أنه يقوم الجميع يوم البيع فيقال ما قيمة التالف يوم البيع على أن يقبض زمن تلقه وكذا يقال في البطن الثاني والثالث ما قيمته ما يوم البيع على أن يقبض كل منهما زمنه الثاني أن التقويم يوم الجائحة فيقال ما قيمة التالف يوم الجائحة وما قيمة البطن الثاني يوم الجائحة على أن يقبض زمنه وكذا يقال في الثالث الثالث كأن الثاني إلا أنه يؤخر تقويم ذلك حتى يوجد فيقال ما قيمته يوم الجائحة على أن يقبض زمنه والظاهر ما قاله شيخنا وانه على التأويل الثالث يقوم كل بطن زمنه وأبو الحسن قد صرح في كلامه بأن ما قاله هو ظاهر كلامهم فهو معترف بأنه لم يقف على نص يرفع النزاع وإذا كان الأمر كذلك فقوله المدونة وفيه ما قيمة الجاح في زمانه فقيل ثلاثون والبطن الثاني عشرون والثالث عشرة في زمانهما اه وهذه هي عبارة ابن يونس وق عنها كالصريح فيما فهمه منه المصنف فكيف يعدل عنه إلى غيره ويقدري في الكلام ما لا دليل على حذفه ولا نص في الخارج يوافقوه وكما هو بعيد من جهة اللفظ هو بعيد من جهة المعنى لأن القائل بالتأويل الثاني أنه يقال ما قيمته يوم الجائحة على أن يقبض في وقتها قاله وجهه إذا لا يمكنه مع الاستحجال الأدل والحامل لأصحاب التأويل على هذا أنهم رأوا في تأخير التقويم إلى وجود البطون ضرراً على البائع واما على المشتري

المصاب من مجموع قيمة المصاب وقيمة ما سلب يكون الوضع وهذا هو فائدة قوله إلى ما بقي ثم قوله في زمنه راجع للمصاب فقط وقوله ولا يستعمل على الأصح راجع للسالم هذا هو المطابق لأصنيع ضيغ اه ورأيت بخط م ب على هامش نسخة من ز ما نصه وقف على ابن عاشر وأعرض عن كلام ت و ز اه (وفي المزمية الخ) ﴿﴾ قلت قول ز واشترط المزمية جاز الخ قال في التحفة

وشرط ما في الدار من نوع الثمر اذ ايدى الصلاح فيه معتبر وغير بادي الطيب ان قل اشترط حيث يطيب قبل ما به ارتبط وقول ز وطيبها قبل انقضاء مدة الكراء الخ يأتي في الاجارة ز زيادة ككون الكراء وجبة لا مشاهرة (وهل هي ما لا استطاع دفعه الخ) ﴿﴾ قلت قال خيتي نظم بعضهم الجوائح فقال جوائح أشجار النار كثيرة وعدتها ست وعشر مدارها فقط وثلاث خم عيب وبردها وعفن وريح والجراد وفارها ودود ووطير غاصب ثم سارق وغرق وجيش والمحارب نارها وقول ز لانه يضمن جميعه أي لقول المصنف في الحرة وغرم

كل عن الجميع مطلقاً وقول الرسالة وكل واحد من اللصوص ضامن لجميع ما سلبوه من الأموال وفي ح وذلك قال ابن رشد في رسم استاذ من سمع عيسى من كذب الغصب اذا اجتمع القوم في الغصب أو السرقة أو الخرابه فكل واحد منهم ضامن للجميع ما أخذوه لأن بعضهم قوى ببعض كالقوم يجتمعون على قتل رجل فيقتل جميعهم به وانولى القتل أحدهم اه

وذلك انه اذا اُجيج البطن الاول وكان المشتري قد دفع الثمن كله وطلب وقت حصول
الجائحة الرجوع بمنابهم الميعرف منها بالابتقويم البطون كلها تعلم النسبة فقرأوا انه لو
آخر ذلك الى وجود البطون كلها فتقوم على التحقيق بما فليس البائع فيحصل الضرر
للمشتري وان كان المشتري لم يدفع الثمن وطلب البائع أخذه خيف بالتأخير أيضاً فليس
المشتري فيحصل الضرر للبائع وأما القائل بالتأويل الثالث فلا وجه عنده لان يقول
ما قيمته اليوم الجائحة على أن تقبض في زمانه او لا معنى لذلك وهي حين التقويم موجودة
حاصلة والمصنف ذهب على التأويل الثالث الذي اختاره عبد الحق لقوله ولا يستعمل على
الاصح وكلام عبد الحق صريح في أن صاحب هذا التأويل لا يلتفت لما التفت اليه
صاحب الثاني من خوف الفلاس الذي هو العلة عنده في أن يقال ما قيمته اليوم الجائحة
على ما جرت به العادة من عددها على أن تقبض في زمانها ففي ابن عرفة مانصه في كون
التقويم يوم الصفة أو يوم نزول الجائحة والجناية تقبض لا عيباً تأويلها ابن أبي
زمنين مع ابن زرب وغيرهم عيباً والاول أصل ابن القاسم في استحقاق بعض
السلع انها تقبض يوم الصفة لا يوم النازلة وذكر تعلق كل فريق بالناسط تعلق بها
منها قلت وقال عبد الحق اضطرب اذا اُجيج أول بطن من مئة فتاة هل يحجب تقويم
بأبي البطون الآن على ما عرف من عادته أو يستأنى حتى يجني جميعها وهذا أصوب
فلا يرجع الى الاجتهاد فيما يعلم حقيقة عياناً ولا بحجة تخوف فلاس البائع لانه أمر
طارئ اه منه بلفظه ونص ضيق الأنهم اختلفوا في تقويمه على قول ابن
القاسم فقال يحجبون وابن أبي زمنين وغيرهما يقوم يوم البيع بقدر قيمة كل بطن في
زمانه لا يوم نزول الجائحة وقال آخرون يقوم بالتالف يوم الجائحة ثم اختلف هؤلاء
هل يحجب التقويم فيما بقي من البطون الآن على ما جرى من عرف عادته أم يستأنى
حتى يجني جميع بطونها فتقوم على يقين لا على تخمين واختاره صاحب النكت
اه منه بلفظه وانظر كلام النكت في ق ومن تأمل ذلك كله أدنى تأمل ظهر له
صحة ما قاله شيخنا ج وهو الحق ان شاء الله والله أعلم (وتعيينها كذلك) قول مب
عن ضيق في البيان المشهور أن ذلك جائحة فينظر الى ما نقص الخ كلام البيان
المذكور وهو في شرح المسئلة الثانية من سماع أبي زيد من كتاب المساقاة والجوائح ونصه
وقد اختلف اذا عابت الجائحة الثمرة ولم تذهب بها ولا أفسدت اجلة كالغبار يعيبها والريح
يسقطها قبل أن يتناهى طيها فينقص ذلك من قيمتها قليل وهو المشهور أن ذلك جائحة
ينظر الى ما نقص العيب منها فان كان الثلث فأكثر وضع عن المبتاع وقيل ليس ذلك
بجائحة وله حكم العيب يكون المبتاع فيه بالخيار بين أن يمسك ولا يئله أو يرد ويرجع
بجميع الثمن والى هذا ذهب ابن شعبان وقاله ابن الماجشون في أحد أقواله فاذا ذهب
على قوله ما من الثمرة ثلثها بجائحة وعابت البقية من الثمرة رجع ثلث الثمن وكان بالخيار
في الباقي بين أن يتمسك به أو يرد ويرجع بجميع الثمن وبالله التوفيق اه منه بلفظه

(وتعيينها كذلك) قول مب
سماع أبي زيد في المسئلة الثانية
منه انظر نصه في الاصل ان شئت
(وتوضع من العطش الخ) قلت
في ق عن المدونة ولا بأس بشراء
شرب يوم أو شهر اسقى أرضه دون
شراء أصل العين فان غار الماء
فانقص قال مالك فان نقص قدر
ثلث الشرب الذي ابتاع وضع عنه
كجوائح الثمار وقال ابن القاسم وأنا
أرى انه مثل ما أصاب الثمرة من
قبل الماء اه وقول ز لومات
الدود نهو جائحة ترد فيه التونسى
وقال ابن يونس الاشبه انه جائحة
كأبي ق انظره وقول ز فانه
لا يكون حكمه كذلك الخ انظر
ما نقله ق عن ابن يونس فان قوة
كلامه تعطى انه جائحة

وقول ز وذكر نت في السلم الخ ما نقله نت عن ابن عرفة مثله في المعيار عن أحكام ابن سهل وقد حصل ابن رشد ثلاثة أقوال فمن باع سلعة لفلان على أن يوفيه من عطائه فتختلف ونقله ح عند قوله في البيوع الفاسدة وحاضر الأنا يقر وفي المعيار سئل ابن الحاج عن داين رجلا على أن يعطيه من عصير كرمه فاختلف أو تأخر فاجاب لا يلزمه اعطاؤه من غيره وذلك نص في المدونة انظر الاصل (ان بلغت قيمته) قلت أي قيمة ما أبيع منه وما لم يبيع ثم يقض الثمن على السلم من غيره وعلى جميعه ثم يقوم الجاح فقط وينسب للسالم منه ثم يحط من ثمنه بمثل (٣٣٦) تلك النسبة قاله الفيشي (وان تنهات الثمرة الخ) قول ز وأما البيعة

(وبغيب الاصل كالجزر) قول ز وذكر نت في السلم الخ ما نقله نت عن ابن عرفة مثله في نوازل المعاضات من المعيار عن أحكام ابن سهل الآية قال وأجاب القاضي أبو المطرف بن عبد الرحمن بن جرج انه لا يلزمه الى آخر ما عند ز وقد حصل ابن رشد ثلاثة أقوال فمن باع سلعة لفلان على أن يوفيه من عطائه فتختلف ونقله ح عند قوله في البيوع الفاسدة وحاضر الأنا يقر وفي المعيار قيل ما قدمناه عنه آتفامنا منه وسئل ابن الحاج عن داين رجلا على أن يعطيه من عصير كرمه فاختلف أو تأخر فاجاب لا يلزمه اعطاؤه من غيره وذلك نص في المدونة قيل انظر هل أخذ ذلك من تضمين الصانع اذا تسلف على مال اليتيم حتى يبيع عروضة فقال ان قصر ذلك المال عما أسلفه لم يتبعه بالباقي قال الذقية أبو عبد الله البطي رحمه الله أخذ منه أن من تسلف على مال فتأخذ ذلك المال انه لا يلزمه من غيره وقرى بين ما بان المتسلف منه ما هنالك ذمة والمجور لا ذمة له بدليل لو أسلفه على ما يكون له فالتمس ورلا يتبعه وقد يكون أخذ ذلك من مسئلة اذا أسلفه في عقرية بعيثها صغيرة أو حائط بعيثه فاختلف أو ذهب فانه يلزم الفسخ ولا يأتي بفسخه ذلك لكن هذه برجع في أصل ثمنه فكذلك يلزمه في هذه المسئلة اه منه بلفظه (وان تنهات الثمرة فلا جناحة) قول ز أي تنهات في طيبه أو صارت ثم أوزر جبال الخ يوافق ما اخترناه عند قوله وبقيت لينتهي طيبه الان هذه محترزة فيسقط بحث ح مع المصنف هناك كما قدمناه وقول ز وأما البيعة قبل بدو صلاحها على القطع ثم أجيبت ففيها الجناحة الخ لا مناسبة لذلك هذا ما ثمة انه أطلق وتقدم تحقيق ذلك (وخير العامل في المساقاة الخ) قول مب كلام ق عن المتبسط صريح الخ صوابه حذف قوله عن المتبسط لان كلام المتبسط ليس صريحا في ذلك وانما هو صريح في نقله عن ابن يونس عن ابن المواز فراجع متأملا والله سبحانه أعلم

(فصل في اختلاف المتبايعين)

(ان حكمه) قول مب بل هو موافق لابن القاسم بحرمه بان قول ابن عبد الحكم وفاق لقول ابن القاسم وهو الذي يدل عليه كلام ابن يونس فانه نقل قول ابن القاسم في المدونة ثم نقل قول ابن عبد الحكم اذا اراد البائع أن يلزمها المشتري فذلك له وان شاء فسخ البيع

(ان حكمه) قول مب فان ابن عبد الحكم موافق الخ حصل هو في ان في كون قول ابن عبد الحكم وقال وفاق لابن القاسم أو خلافا له قولين وعلى الثاني في وجه الخلافه قولان انظره (ظاهر أو باطنا) قلت تبع المصنف فصحيح ابن الحاجب وحكي ابن شاس وابن عرفة القولين ولم يربحاشيا وكل من القولين على اطلاقه مشكل كما اشار له أبو علي والظاهر كما قال العلامة ابن زكري و تو وغيرهما هو القول بالتفصيل فكأنه توقيق بين القولين وهو المتعين لحديث الصحيحين والموطأ انما أنا بشر الخ قال البابي هو اقرار منه صلى الله عليه وسلم بصفة البشرية وانه لا يعلم من باطن الامور ولا يطلع من القيوب الاعلى

قبل بدو صلاحها الى قوله اه لا مناسبة له هنا وقد تقدم (ان أبيع الثلث) قلت قال بعضهم انظر هل هذا خاص بما يعتبر في وضع جائحته بلوغ الثلث أو يعم القسمين اه وقول مب كلام ق عن المتبسط الخ صوابه حذف قوله عن المتبسط لان الصريح في ذلك انما هو نقله عن ابن يونس فراجع (بما يوضع) قلت قول ز وهو الثالث الخ هذا في ما يوقف وضع جعته على الثالث كما قاله ابن عاشر

(فصل)

(وفي قدره الخ) قلت قول ز واختار التونسي الخ أي وعليه فهو داخل في كلام المصنف وقول ز اذا اوصل في المعطوف الخ بل اذا أمكن الامران فالتمس بادره العطف على المضاف فيحمل عليه حتى يقوم دليل على خلافه وقول ز لان للره حصة الخ يقتضي ان ذلك راجع الى الاختلاف في القدر كما استظهره مب وقول ز ويراعى التشبيه وأما مع فواته الخ لعلى لفظة وأما سبق بها القلم

ما أطلع عليه تبارك وتعالى واللعن بفتح الحاء القنطرية وبسكونها الخطا في القول والمعنى اعلم بمواقع الحجج وأهمل إلى إيراد ما يحتاج إليه وقول مب وفي نوازل القضاء الخ أشار به إلى أن المشتري وإن كان ظاهرا فلا بد من اعتبار قبض زائد لصحة تصرف مظلومه فتأمله وقول مب هو الموجب لكون الفسخ ظاهرا فقط أي لا يأنظر في نفعه ولو ثبت عندنا تعيينه لحكمنا بمقتضاه والحاصل أن الحكم بالفسخ هنا انما هو لاجل انكار البطل منه وما عجزنا نحن عن الاثبات فهو من باب لا أحل حراما وما قيل من أنه عليه الصلاة والسلام قد أوجب رد البيع وهو يوجب انتقاضه بخوابه أنه انما رده ظاهرا فقط كما أفاده الحديث المتقدم (وصدق مشترخ) قلت هذا حيث كان التنازع في الثمن فإن كان في الثمن صدق البائع كما قدمه مب عند قوله ورد مع الفوات قيمتها ومافي ز عن س غـ يظهر لانه يقتضي (٢٣٧) أن لا يكون القول للمشتري إذا تساوى في دعوى الشبهة وليس كذلك

فالسواب ما قاله والذ ز وقول ز والشرط الثاني الفوات الخ مثله في ح وفيه نظير الفوات هو موضوع الشرطين والشرط الثاني هو الحلف وقول ز فإن لم يشبه واحد تھا قال الخ نحوه في المدونة والمأزى انظر نصهما في طي وقول ز خلافا لقول غ الخ ليس في نسختي من شفاء الغليل مانسب له على أن مانسب له وما قاله أولا معنى واحدا لمن تأمل ذلك وقول مب ما قاله غ صواب الخ أي لأنه موافق في المعنى لقول المأزى ونحوه في المدونة مضى بقرم القيمة وقول مب عن ابن يونس انه ما يتحالفان أي على كل حال وترد ان لم تفت الخ وما عناه مب لنقل أبي الحسن عن ابن يونس هو كذلك في ابن يونس وهو ظاهر والله أعلم وانظر حكمهما إذا

وقال عقبه مانصه محمد بن يونس وهذا على قول ابن القاسم اه منه بلفظه ونقل نحوه ابن رشد عن ابن رزق وصدر بانه خلاف في المقدمات مانصه فاذا قلنا ان البيع والكراء لا يفسخ بينهما بتمام التحالف حتى يفسخ الحكم بينهما في ذلك اختلاف قال في المدونة ان للمبتاع ان يأخذ بما قال البائع فظاهر أن ليس للبائع أن يلزمها المبتاع بما قال وقال محمد بن عبد الحكم ان للبائع أن يلزمها المبتاع بما قال فظاهر أيضا أن ليس للمبتاع أن يأخذ بما قال البائع وقد عرفت ذلك ليس باختلاف من القول وانما تكلم في المدونة على المبتاع وسكت عن البائع وتكلم محمد بن عبد الحكم على البائع وسكت عن المبتاع فيجمع بين القولين بان يقال ان أراد المبتاع أن يأخذ بما قال البائع لزم ذلك البائع وان أراد البائع أن يلزمها المبتاع بما قال لزم ذلك المبتاع وهذا هو الذي جلتاه عن الشيخ أبي جعفر ابن رزق رحمه الله اه منها بلفظها وظاهر كلام النعمي أن قول ابن عبد الحكم ثالث ونصه واذا تحالفا لم يفسخ البيع بنفس التحالف وهو قول ابن القاسم فان رضى البائع بعد ايمان ما أن يعصى البيع بخمسين لزم المشتري أو رضى المشتري أن ية لها بما لزم البائع وقال يحنون بتمام التحالف يفسخ البيع كاللعان وقال محمد بن عبد الحكم لا يفسخ التحالف وكل واحد منهما بالخيار فان لم يرضيا فسخا بغير حكم وهو أحسن اه محل الحاجة منه بلنظرة وصرح بذلك المأزى كما في ابن عرفة ونصه المأزى في وقوعه بتمام حلفهما أو بالحكم قولاً يحنون وابن القاسم وثالثا نقل بعض أشياخي وقوعه بتراضيه ما قلت عزاء النعمي لابن عبد الحكم قال وهو أحسن اه منه بلفظه فتخصـل أن في كون قول ابن عبد الحكم موافقا لقول ابن القاسم أو مخالفا له قولين وعلى الثاني في وجه المخالفة قولان فتأمل والله أعلم (وحلف ان ذات) قول مب نقله أبو الحسن ما عناه لنقل أبي الحسن عن ابن يونس هو كذلك في ابن يونس وهو ظاهر والله أعلم

ادعى كل منهما في شيء أنه اشتراه قبل الآخر وصدق البائع أحدهما في الأصل وقول ز عن طخ فان كانت أمة الخ لا معنى لكون هذا من فوات البعض فقط وقد يحمل كلام طخ على فوات الجميع ويكون مراده بقوله مضى الخ مضى البيع بالثمن الا أنه تسامح في التعبير بينوهو يكون مراده بقوله يفسخ البيع الخ لزوم القيمة لانه فسخ ومراده بإيقاعها باقي الصور وهو ما إذا لم يشبهها وحينئذ يفسخ كلام ز (ومنه تجاهل الخ) قلت قول ز وكذا نكول أحدهما أي لانه لا يأنظر في نفعه ولا حاجة لما تكلفه ز وقوله لا يحتاج الفسخ لحكم الخ في الشامل ومتى حلفا فتنقض الفسخ اه يعني بحالكم بليل ما بعده انظره وقول ز أشبهه أم لا الفرض ان الآخر قال لا أدري (مع تحقيق دعواه) قلت ما صوبه التيسطي هو مقتضى كلام المصنف لان دخول مع على المتبوع هو الاكثر بل كلام الاطول يقتضي انه لا تدخل على التابع وفي بحث الكناية من الطول يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه اه (فالقول المنكر التقضي) قلت قيده في المدونة بالفوات قال ابن يونس

* (مسئلة) * في نوازل المعاوضات من المعيار مانصه وسئل أبو صالح عن رجلين تداخيا في سلعة كل واحد منهما يقول أنا اشتريتها قبل ولي وجبت الصفقة فقال البائع بعثتم من فلان قبل فلان هل تجوز شهادته فاجاب أما اذا كانت السلعة بيد البائع فالقول قوله أنه باعها من فلان وأما اذا خرجت من يده فلا قوله والتداعي بينهما باعها فان حلفا أو نكلا كانت بينهما وان نكل أحدهما وحلف الآخر فالقول قول الحالف اه منه بلفظه قلت ظاهر قوله اذا كانت السلعة بيد البائع فالقول قوله أنه مع اليمين وفي ذلك تفصيل ذكره ابن رشد في الاجوبة ونصه فالحكم فيها أن يكون القول قول البائع يمينه ان هذا هو الاول ويثبت الشراء له فان نكل حلف الآخر على ما يدعى من أنه اشتراها قبله أو دونه أو انه اشتراها ولا يعلم أن صاحبه اشتراها قبله ورجع على البائع بالاكثر مما زادت القيمة أو الثمن على الثمن الذي أقر به وان لم يكن في ذلك فضل كان القول قول البائع دون يمين اه منها بلفظه واطار قوله وأما اذا خرجت من يده فلا قوله والتداعي بينهما باعها من الحلو لو كانت بيد أحدهما فقط وليس كذلك بل محله اذا كانت تحت أيديهما معا ولا يلا أحدهما عليهما أو الا فالقول قول من هي بيده كفي أجوبة ابن رشد أيضا ونضم أو أما المسئلة الثالثة وهي أن يقر البائع لأحدهما أنه هو الذي باع منه أو لا بالثمن الذي ادعاه ويدعى كل واحد منهما أنه الاول أو أنه هو اشتراها ولا يعلم أن صاحبه اشتراها قبله ولا يمينه لأحدهما على دعواه وقد دفعها إلى أحدهما فالحكم في ذلك ان يتظر فان كان الذي دفعها اليه هو الذي أقر أنه باعها منه أو لا قبل قوله ولم يكن للآخر عليه يمين إلا أن يكون في قيمة السلعة أو في الثمن الذي أقر أنه باعها منه من الذي قبضه أفضل عن الثمن الذي ادعى الآخر أنه اشتراها به منه فان كان في ذلك فضل لزمته اليمين فان نكل عنها حلف الآخر ورجع عليه بالفضل على ما ذكرناه وان زعم أن الذي باعها منه أو لا هو الذي لم يدفعها اليه لم يصدق في ذلك وكان له الفضل دون يمين اه منها بلفظها * (تنبيه) * قول ابن رشد ولا يمينه لأحدهما يفيد أنه ان كانت لأحدهما يمينه عمل عليها ولا يلتفت لقول البائع مطلقا ولا اشكال في ذلك فان أقام كل المينة فقال ابن رشد في الاجوبة مانصه وان أقام كل واحد منهما يمينه تشهد له بذلك تخرج ذلك على قولين أحدهما أن يقضى بأعدل البيتين فان تكافأنا سقطنا والثاني أنه لا يقضى بأعدلهم مالا احتمال أن تكونا صادقتين جميعا ونسبة طان إلا أن تكون احدهما عادلة والاخرى غير عادلة فيحكم بالعادلة وسواء أرخت احدى البيتين أو لم تؤرخ وقد قيل انهم ان أرخت فهي أعم من التي لم تؤرخ اه منها بلفظها وما حكاه بقيل به أفتي أصبغ وسلمه صاحب المعيار في نوازل المعاوضات والبيوع منه مانصه وسئل أصبغ عن رجلين قامت لسكر واحد منهما يمينه على اشتراء سلعة فأرخت احدى البيتين ولم تؤرخ الاخرى فاجاب الذي أرخت يمينه أولى بالسلعة لاننا لو عرفنا الاول كان عندنا أولى فلما لم نعرفه وكان أمر الواحدينا والآخر مشكلا كان البيان عندنا أولى من الاشكال وأحق قال ولولم تؤرخ واحدة من البيتين كانت لأعدلها يمينه اه محل الحاجة منه بلفظه * (فرع) * قال ابن رشد في الاجوبة

فان لم تفت حلفا وتضامنا وردت السلعة اه وحينئذ فهو كاختلافهما في قدره خلاف ما يوهمه المصنف ومن تبعه

مانصه وأما المسئلة الرابعة وهى أن يقر البائع أنه باعها من أحدهما بعد الآخر ولا يعلم الأول منهما ويدعى كل واحد منهما أنه اشتراها قبل صاحبه أو دونه أو أنه اشتراها ولا يعلم أن صاحبه اشتراها قبله وقد قبضها أحدهما ولا يثبت لأحدهما على دعواه فالحكم فيها أن تكون السلعة للذى قبضها ويرجع الذى لم يقبضها على البائع بالفضل المذكور بعد عينه أنه هو الأول وقيل بغير عينه أه منها بلقطها وقوله فالحكم أن تكون السلعة للذى قبضها يعنى إذا حلف على ما ادعاه وانما سكت عنه لوضوحه وقد حصل هذه المسئلة فى أجوبته وانما أه الى ثلاثين وجهات تفرع عنها فروع وحرر ذلك على عادته أتم تحرير تركت نقل ذلك كله اطوله واقتصرت على ما ذكرته لكثرة وقوعه والله أعلم (كاشه البائع بقبضه) قول ز وحلف مشترياً بادرأى كالعشرة كما قدمه قريباً وظاهره كلبى الحسن أنه لا فرق بين القريب والاجنبى وقال ابن الحاج إذا قام القريب ولو بعد طول وجبت له اليمين والقول للبائع القائم الآن عن بعدائه طلبه من حين الاتباع الى الآن بعد أن يحلف لقد كان قيامه على المتابع بقرب الاتباع قاله فى الطرز انظر الاصل (تردد) قول ز وعدمه الصواب اسقاطه وقول ز واعتراضه الخ اعترض على أن التردد راجع لمفهوم الشرط وقد قررناه راجع للمنطوق كما للشارح ورق فالجيد هو اعتراضه (فسلم وسط) قول ز وظاهره من غير عين الخ الحق أنه لا بد من اليمين ويقضى للمالك على الناكح كأنص عليه الخمى هنا والله أعلم

مانصه وأما المسئلة الرابعة وهى أن يقر البائع أنه باعها من أحدهما بعد الآخر ولا يعلم الأول منهما ويدعى كل واحد منهما أنه اشتراها قبل صاحبه أو دونه أو أنه اشتراها ولا يعلم أن صاحبه اشتراها قبله وقد قبضها أحدهما ولا يثبت لأحدهما على دعواه فالحكم فيها أن تكون السلعة للذى قبضها ويرجع الذى لم يقبضها على البائع بالفضل المذكور بعد عينه أنه هو الأول وقيل بغير عينه أه منها بلقطها وقوله فالحكم أن تكون السلعة للذى قبضها يعنى إذا حلف على ما ادعاه وانما سكت عنه لوضوحه وقد حصل هذه المسئلة فى أجوبته وانما أه الى ثلاثين وجهات تفرع عنها فروع وحرر ذلك على عادته أتم تحرير تركت نقل ذلك كله اطوله واقتصرت على ما ذكرته لكثرة وقوعه والله أعلم (كاشه البائع بقبضه) قول ز وحلف مشترياً بادرأى كالعشرة كما قدمه قريباً وظاهره كلبى الحسن أنه لا فرق بين القريب والاجنبى وقال ابن الحاج إذا قام القريب ولو بعد طول وجبت له اليمين والقول للبائع القائم الآن عن بعدائه طلبه من حين الاتباع الى الآن بعد أن يحلف لقد كان قيامه على المتابع بقرب الاتباع قاله فى الطرز انظر الاصل (تردد) قول ز وعدمه الصواب اسقاطه وقول ز واعتراضه الخ اعترض على أن التردد راجع لمفهوم الشرط وقد قررناه راجع للمنطوق كما للشارح ورق فالجيد هو اعتراضه (فسلم وسط) قول ز وظاهره من غير عين الخ الحق أنه لا بد من اليمين ويقضى للمالك على الناكح كأنص عليه الخمى هنا والله أعلم

(كاشه البائع بقبضه) قول ز وحلف مشترياً بادرأى كالعشرة كما قدمه قريباً وظاهره كلبى الحسن أنه لا فرق بين القريب والاجنبى وقال ابن الحاج إذا قام القريب ولو بعد طول وجبت له اليمين والقول للبائع القائم الآن عن بعدائه طلبه من حين الاتباع الى الآن بعد أن يحلف لقد كان قيامه على المتابع بقرب الاتباع قاله فى الطرز انظر الاصل (تردد) قول ز وعدمه الصواب اسقاطه وقول ز واعتراضه الخ اعترض على أن التردد راجع لمفهوم الشرط وقد قررناه راجع للمنطوق كما للشارح ورق فالجيد هو اعتراضه (فسلم وسط) قول ز وظاهره من غير عين الخ الحق أنه لا بد من اليمين ويقضى للمالك على الناكح كأنص عليه الخمى هنا والله أعلم

(باب السلم) * قلت قال في المصباح السلم في البيع مثل السلف وزنا ومعنى وأسلفت اليه بمعنى أسلفت أيضا واسلم أيضا شجر العضاء الواحدة سلة مثل قصب وقصبة وبالواحدة كنى فقيل أبوسلة وأم سلة اه وقال في القاموس السلم بالتحريك السلف والاستسلام وشجر الواحدة بهاء والاسم من التسليم والاسر والاسير اه ومن مجيئه بمعنى الاسلام أى الانقياد قوله تعالى وألقوا لي الله يومئذ السلم أى استسلموا لحكمه (٢٤٠) وقول ز مبذول في الحال فيه تسامح بالنسبة للسلم الا ان يقدر مضاف

(باب السلم) *

(قوله وجاز بخيار الخ) قول مب ومعناه ان تحجيل الثمن زمن الخيار سلف الخ ما أشار اليه من كلام ابن عرفة هو قوله بعد ذكر كلام المدونة مانصه وقترأى اللغوي فيها دخوله سلف وبيع وسلف جر منفعته بقوله ان قدم النقد فكأنه أسلفه الدنانير الى أجل الخيار على أن جعلها بعد أجله في سلة الى أجل فصارت الدنانير سلفا وصارت السلة الموصوفة بيعا فصار سلفا جر نفعا قلت حاصل هذا بعد تسليمه أنه سلف جر نفعا ونص دعواه أنه يدخله مع ذلك البيع والسلف ويحمل دخوله ما على البدلية بسلف جر نفعا بما قرره ومراده بالبيع والسلف تارة يكون الثمن يباعان ثبت العقد وتارة يكون سلفا ان لم يثبت وفيه نظر لان كلامهم ما غير كائن في العقد فان قيل له بناء على أن اللاحق للعقد كانه فيه قبل يلزم ذلك مع الطوع بالنقد في بيع الخيار مطلقا اه منه بلفظه وبتمامه يظهر لك أنه لم يسلم ما عزمه مب خلاف ما يقتضيه كلامه وقول ز فان استرده ولو بعدمضى زمن الخيار خلافا لبعض الشراح صح المتبادر منه أن قول بعض الشراح هو انه لا يصح برده بعدمضى زمن الخيار وعليه فاعتراضه عليه صواب اذ لم يذ كر ابن عرفة و غ في تكميله خلافا في صحته مع الرد بعده وقد اقتصر ح على صحته في الوجهين والمفهوم من كلام ز ان عدم رده بعدمضى مدة الخيار لا يرتفع به الفساد وهو خلاف ما لابن محرز لكنه موافق لما استظهره ابن عرفة قال غ في تكميله مانصه قال ابن محرز قالوا ولو نقد بغير شرط في خيار السلم لرد النقد ما لم تنقض أيام الخيار ويجب السلم فاذا وجب السلم كان سبيله حينئذ سبيل تأخير رأس مال السلم بغير شرط ولم يفسخ السلم لسلامة عقده مما يفسده ابن عرفة الاظهر رد النقد مطلقا اذ لا رافع لمفسدة فسخ الدين في الذين سواء اه والذي في النكت قال بعض القرويين واذا تطوع بالنقد في الخيار في السلم فاخير بفساد ذلك فراجع فأخذ ما نقد قبل تمام أيام الخيار أو بعده صح السلم لان عقدة السلم في الاجل صحيحة وانما فسد بما أحدثناه فاذا بطل ما أحدثناه لم يبطل العقد الاول الصحيح اه منه بلفظه ومراده ينقل كلام النكت تأييدا ما قاله ابن عرفة فتأمل والله أعلم وقول ز فخاص بالخيار في السلم فيه قال نو يعني أن ما ذكره المصنف من شرط عدم النقد خاص بما اذا كان الخيار في السلم فيه وأما اذا كان في المسلم به فيجوز النقد وكذا وقع

أي مبذول أصله وقول ابن عرفة عقد خرج عنه الائلاف وأخرج بقوله معاوضة الهبة وبقوله بوجوب عمارة ذمة المعاوضة في المعينات وشراء الدين لتقدم عمارة الذمة فيه على الشراء وبقوله بغير عين بيع الاجل وبعض صور القرض وبقوله غير متمثل الخ باقي صور القرض وقول مب فانه نكاح الخ قديقال لا مانع من كونه نكاحا وسلميا باعتبارين كانه يسمى سلميا باعتبار تسليم الثمن وسلميا باعتبار تقديمه والله أعلم (شرط السلم الخ) * قلت يريد اذا كان رأس المال عينا أو ما في حكمها من عرض غائب وطعام غير مكمل بدليل ما يأتي انظر ابن عاشر وقول مب الصواب أن لا اشكال الخ أى لانه مشل قولنا صحة الصلاة طهارة الحدث أو ما يقوم مقامها كالتميم (وجاز بخيار) قول ز في رأس المال أو المسلم فيه الخ فيه نظر اذهو من بيعتين في بيعه وصوابه في امضاء العقد وحله مع تعيين العوضين وبه يظهر لك ما في قوله أخيرا فخاص بالخيار الخ

فتأمل والله أعلم وقول مب كذا يفيد ان ابن عرفة يقتضي ان ابن عرفة سلمه مع انه بحث فيه بان كلامهما في غير كائن في العقد قال فان قيل له بناء على ان اللاحق للعقد كانه فيه قبل يلزم ذلك مع الطوع بالنقد في بيع الخيار مطلقا اه وقول ز فان استرده ولو بعدمضى زمن الخيار الخ لم يذ كر ابن عرفة و غ في تكميله خلافا في صحته حينئذ والمفهوم من ان مضى مدة الخيار من غير رد لا يرتفع به الفساد وهو موافق لما استظهره ابن عرفة وفي النكت ما يؤيده خلافا لابن محرز انظر الاصل والله أعلم

في الخرشى أيضا وعندى أن هذا مما لا معنى له وإنما الخيار في انبرام العقد وحله مع تعيين العوضين وأما العقد على البت مع الخيار في كون المبيع شيئا أو طعاما مثلا فذلك لا يجوز في سلم وغيره نقد أو لم يتقد وهو من بيعتين في بيعة أنه منه بلا فقه وهو واضح أن كان مراده ما فهمه منهما أن العقد وقع على البت وكذا أن حل كلامهما على أنه وقع على الخيار في بت البيع ورده بعد تعيين المسلم فيه إذا لفرق بين صورتين في النقد فتأمل له ولا بد (وبمنفعة معين) قول ز أن لم تكن منفعة حيوان فيجوز تأخير قبضه بلا شرط أكثر من ثلاثة أيام الخ فيه نظر ظاهر أما أولا فلان منطوق قوله أن لم تكن منفعة حيوان صادق بمنفعة الأصول كالدار ونحوها ولا يعقل أن يتنع تأخر قبض ذي المنفعة أكثر من ثلاثة وهو أصل ويجوز وهو حيوان فإن اعطاء المنفعة حكم أصلها يوجب العكس أو المساواة بالآخر تأمل وأما ثانيا فقياس منفعة الحيوان على جعل ذات الحيوان رأس مال سلم لا يصح لأن المنفعة في ضمان المسلم حتى يستوفى المسلم اليه وذات الحيوان تدخل في ضمان المسلم اليه بالعقد الصحيح فتأمل وقول ز ولو تأخر استيفائها عن قبض المسلم فيه أى عن قبضه بعد حلول أجله اذهبا هو المتوهم وبه وقع الغرر ففي ق مانصه وعند القراء على هذا الموضع أنشدني بعض الحاضرين من أذكى الطلبة لنفسه

وما سلم قبض المسلم قبل أن * يوفى الذي يعطى المسلم جائز

أحب أن علم الفقير وض ودوحة * جنى ذلك في الأوراق ذخر وناجز

قال نو ولم أوقفت عليها ولم أر من أجابه من الشراح قلت

جوابك رأس المال نفع معين * وقبل الوفاء معطيه بالقبض فائز

فدونك دوح العلم فاجن ثمارها * وأخلص فبالاخلاص يغبط حائر

قلت الجواب أعظم مما وقع عنه السؤال لأن السؤال انما وقع عن قبضه بعد حلول أجله والاعم لا إشعار له بأخص معين لأن قوله وقبل الوفاء معطيه فائز بالقبض أعظم من أن يكون حل أجله أو لم يحل لكن تطوع المسلم اليه بدفعه فلو قال

إذا نفع دار شهر أسلم في كذا * لادنى فمسط ذلك بالقبض فائز

فهذا جواب ما سألت وقس نصب * وأخلص فبالاخلاص يغبط حائر

لكأن أحسن والله أعلم (فسد ما يقابله) قول ز راجع لقوله فسد الخ فيه نظر بل هو راجع لهما في المعنى ولا يختلف الحال تأمل (والاخلفت ورجعت) قول ز ويأتى ولا يمكن منها أن نكل الصواب كما قال نو أن يقول لأن نكوله تصديق لنا كل الأول وأما الاستدلال بما يأتى فلا يناسب هنا تأمل (ووضع للتوثق) قول ز وإن كان قبل قبضه فهل كذلك إلى قوله قاله ح كذا في النسخ بالمر للخطاب ولم أجد فيه ما عزا له بل فيه في التنبية ما يفيد الحكم فيما وقف فيه فأنظره (ونقض السلم وحلف) قول مب عن اللقاني على طريقة ابن رشد وهو أن المشتري يخير بعد حلف البائع الخ قد سبق لنا

(وبمنفعة معين) قول ز ولو تأخر استيفائها الخ يلغز به كما في ق نظما أنظره وجواب نو في الأصل وقول ز أن لم تكن منفعة حيوان الخ فيه نظر أما أولا فإن منطوقه صادق بمنفعة الأصول ولا يعقل امتناع التأخير المذكور فيها وجواز في الحيوان فإن اعطاء المنفعة حكم أصلها يوجب العكس أو المساواة بالآخرى وأما ثانيا فقياس منفعة الحيوان على ذاته لا يصح لانها في ضمان المسلم حتى يستوفى المسلم اليه بخلاف ذات الحيوان فتأمل (على الاحسن) قول ز راجع لقوله فسد ما يقابله فقط أى ولا يحتاج لرجوعه لقوله لا الجميع لأنه لازم منه فرجوعه لاحدهما معن عن رجوعه للآخر وبه يسقط تنظير هو في رحمه الله (والاخلفت ورجعت) قول ز ويأتى ولا يمكن منها أن نكل الخ غير مناسب هنا وحقه أن لو قال لأن نكوله تصديق لنا كل الأول (ووضع للتوثق) قول ز قاله ح ليس في ح ذلك بل فيه في التنبية ما يفيد الحكم فيما وقف فيه فأنظره (ونقض السلم وحلف) قول مب وهي أن المشتري يخير الخ قد سبق

التنبية على أن فيه نظرا وذلك أن الذي يفيد كلام ابن رشد لمن تأمله وأتصف أن صورة
التخيير عنده لا حلف فيها وصورة الحلف لا ينسخ فيها السلم عنده وكلامه الذي نقله مب
فيا امر يفيد ذلك على أنه قد أسقط منه شيئا كثيرا مما يتعلق بمثلثاته وذلك بعد القول
الرابع حسبا في ابن عرفة عنه ونصه ورابعها تصديق البائع بمينه في التلف وبغرم القيمة
الأن تكون أقل من الثمن فلا يصدق لثمنه في أن يدفع القيمة ويأخذ الثمن وهو أكثر إلا
أن يصدق له المبتاع فعلى هذا يجزى المشتري بين أن يصدق فيه يأخذ القيمة منه ويدفع اليه
الثمن وإن كان أكثر وبين أن لا يصدق فيه ويتقضى البيع وعلى هذا يأتي قول ابن القاسم
في بعض رواياتهما في أن السلم ثوبا في طعام وادعى تلفه ولم يعلم ذلك إلا بقوله أن المسلم اليه
بالخيار بين أن يضمه قيمة الثوب ويثبت السلم عليه وبين أن يدع قيمته ويطلب السلم وقوله
فيها أن السلم يتقضى إذا لم يعلم تلف الثوب إلا بقوله معناه عندى أن شاء المسلم اليه فليس
ذلك باختلاف من قوله وحله التونسى على أنه اختلاف وهو بعيد والقولان الثالث
والرابع على قياس القول بأن المحبوس مستثنى من المبتاع في قيام البيعة كالرهن اه
منه بلفظه ووجه ما قلناه أنه جزم في القول الرابع بأنه يحلف ويصدق ويدفع القيمة فهذا
نص في أنه لا ينسخ العقد ثم استثنى من ذلك ما إذا كان الثمن أكثر من القيمة فإنه لا يصدق
حينئذ مع يمينه وفرع على ذلك أن المشتري يجزى بين أن يصدق فيه ويدفع اليه القيمة فيمضى
العقد وبين أن لا يصدق فيه فيفسخ العقد ولا عين أصلا صدقه أو كذبه ثم قال وعلى هذا
يأتي قول ابن القاسم في بعض رواياتها أي أنه يحتمل على هذه الصورة وهي كون القيمة
أقل ولا يصح أن يرجع ذلك إلى أصل هذا القول حتى يشمل الصور الثلاث لأن ذلك يؤدي
إلى بطلان الكلام الأول وإلى أن يحكم المستثنى والمستثنى منه وذلك لا يعقل وهذا
الذي قلناه لا يخفى على كل متأمل أدنى تأمل معه قلامة ظن من الانصاف فتدبرك عليه
والله أعلم (كفارة الجر) قول مب عن طنى أن السير والجل غير معتبر يقتضى أن
طنى أطلق في عدم اعتبارها وليس كذلك إذ طنى قيد بالجر وما كان من حق مب أن
يترك ذلك لأن المدونة مصرحة بأن النجاسة والجل في الإبل معتبرة ومع ذلك فالاعتراض
المذكور غير مقبوح إذ كما أول أبو عمران المدونة على ما ذكرنا وأولها فضل على ما قال المصنف
وقد ذكر عياض نفسه ذلك في تنبيهاته ما نصه ومذهب الكتاب أن السير والجل في الجر
غير معتبر وإنما صنف وان اختلفت في سيرها وحكام ابن حبيب عن ابن القاسم وقاله أبو
عمران قال لأنه جعل جر مصر كلها صنفًا وبعضها أسير من بعض وأول فضل على
المدونة خلافه وأنكر تأويل ابن حبيب عن ابن القاسم وقد كرهه وهو يقول في المدونة
الأن تختلف كالحمار النجيب بالأعرابي وجراعة السهيري في الجر واختلافها فيه قال
ابن حبيب وأصبح وعيسى وأنكر أبو عمران تأويل فضل اه منها بلفظها وقوله
أبو الحسن مقتصرًا عليه فلعل المصنف ترجع عنده تأويل فضل ولم يرض تأويل أبي
عمران كما اعترضه ابن عرفة وما أجاب به غ في تكميله من أن مراد أبي عمران أن إطلاق
المدونة يتناول الأسير الخ لا يسقط به اعتراض ابن عرفة وإن سلمنا أن ذلك مراد أبي

التنبية على أن فيه نظرا وذلك
أن الذي يفيد ابن رشد أن
صورة التخيير عنده لا حلف فيها
وصورة الحلف لا ينسخ فيها السلم
عنده راجعه وانظر الأصل
(كفارة الجر) قول مب أن
السير والجل غير معتبر أي في الجر
خاصة ويرد اعتراض طنى بأن
المدونة تأولها فضل على ما قال
المصنف وقد ذكرنا تأويلين معا
عياض في تنبيهاته فلعل المصنف
ترجع عنده ما للفضل ولم يرض
مال أبي عمران كما اعترضه ابن عرفة
وجواب غ لا يسقط اعتراضه
وان سلمنا أن ذلك مراد أبي عمران إذ
غاية ذلك أنه لفظ مطلق وما استدلل
به فضل من كلامهما قيد وقد تقرر
رد المطلق إلى المقيد وإذا لم تفسر
القرائة بسرعة السير وكثرة الجل
لم يبق ما تفسر به الإجمال الصورة
وهو غير معتبر قطعا على أن أهل
اللغة قد فسروها بما وافق ما فسرنا
به المصنف وقد جزم السبطى باعتبار
السير في الجر واختاره الغمى
وبذلك تعلم أن الصواب مع المصنف
وإن عرفة انظر الأصل

عمران ان غاية ذلك انه لفظ مطلق وما استدلل به فضل مقيد وهو قولها وكره مالك أن تسلم
 الجير في البغال لتقارب منافعهما الآن تكون من الجير الاعرابية التي يجوز أن يسلم فيها
 الجار القاره التجيب وكذلك اذا أسلفت الجير في البغال والبغال في الجير فاختلفت
 باختلاف الجار القاره التجيب بالجار الاعرابي جاز اه منها بلفظها ومن المعلوم
 المقرر رد المطلق الى المقيد وقد عهدت مقيد مطلقها بمقيد غيرها فكيف بمقيد لها هي
 نفسها وقد قال العلامة ابن مروزق ان شاء جواب له مذكور في نوازل المعاضات من
 المعيار مانصه ورد المسكوت عنه الى المنطوق هي العمدة الكبرى في تقيد مطلق المدونة
 بمقيدها وان كان بين المسئلتين كتب كثيرة فكيف بالمسئلتين المتصلتين كهاتين اه
 منه بلفظه فان قلت هذه مصادرة لان ذلك مبني على تفسير القراة في المدونة بسرعة
 السير و طي لا يسلم ذلك قلت ان لم تفسر القراة بما ذكر من سرعة السير وكثرة الحل
 لم يبق ما تفسره إلا لجمال صورتهما وهو غير معتبر قط ما على أن أهل اللغة قد فسروها
 بماوافق ما فسر هاه المصنف في المصباح مانصه القاره الحاذق بالشئ ويقال للبرذون
 والجار قاره بين القروية والقراة بالتخفيف وبراذين فزهوزان جر وفزه بفتحسين
 وفزه يشره من باب قرب وفي لغة من باب قتل وهو النشاط والخفة اه منها بلفظه وقد جزم
 المتسطي باعتبار السير في الجير اذا أسلم بعضها في بعض أو أسلفت في البغال على المشهور
 ومذهب المدونة من أنهم ما صنف واحد ونصه في نهايته فقال مالك وابن القاسم في المدونة
 هما صنف واحد فلا يسلم عندهما بغل في جارين ولا جار في بغلين الآن تختلف في
 السير والتجابه وقال أصبغ وابن حبيب والبرقي هما صنفان ورأوا التفاضل بينهما الى
 أجل جاز قال ابن حبيب ولا آخذ بقول ابن القاسم في ذلك ثم قال والجير كلها صنف
 واحد الا أن تختلف في السير والجرى اه منها بلفظها وذكر النخعي الخلاف واختار
 القول باعتبار السير وظاهره أن الخلاف انما هو في سلم واحد في آخر وأما في اثنين فعمل
 اتفاق وسلم كلامه المتسطي وابن عرفة يأتى لفظه قريه ان شاء الله وبذلك كله تعلم ان
 الصواب مع المصنف وابن عرفة لامع طي ومن تبعه والله أعلم (تنبيه) الظاهر أن
 الجرم المصرية اليوم في هذه النواحي صنف مختلف للجرم الاعرابية لاختلاف المقصود
 منها غالباً الا في ترادل السروج والركوب غالباً والثانية للعمل كذلك وقد قال النخعي
 مانصه ويجوز أن يسلم بغلاً للركوب في أقوى منه يراد للعمل وجراراً قوياً يراد للعمل في أقل
 حال منه اذا كان يراد للركوب والسروج واختلف في سرعة السير فلم يرد ذلك محمد شياً
 وقال عبد الملك اذا اختلفا في سيرهما كاختلاف سبق الخيل جاز سلم أحدهما في الآخر
 قال لان فضل السير هو الذي يراد من البغال والجير وهو أحسن ولا شك أنه زيادة فضل
 ويزاد في الثمن لاجله اذا كان يسير سيرا بليغاً والاخر معه في معنى الذي يسلم الميسر في
 اثنين دونه اه منها بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً والمتسطي الى قوله وهو أحسن وسماه
 وقال المتسطي في نهايته مانصه والحيوان بعضه في بعض فذلك كله جائز في مذهب مالك
 وجميع أصحابه اذا اختلفت الاصناف أو اختلفت المنافع والأغراض في الصنف

الواحد فيان الاختلاف لا اختلاف في المذهب في هذه الجملة وإنما اختلفوا في تفصيلها على ما يأتي في مسائلهم من الاختلاف اه منها بلفظها وقال ابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب وكذلك الابل والبقر والمعز بخلاف الضأن على الاصح بعد كلام مائنه وهذا الذي ذكرناه في هذا الفصل هو المنصوص لهم والفقهاء الكلي هو ما قاله في المدونة باثر هذه المسئلة التي حكيناها الآن وهو قوله وإذا اختلفت المنافع في الحيوان جاز أن يسلم بعضه في بعض اتفقت أسانهم ما واختلفت فهذا من كلام المتقدمين هو الذي يعتمد عليه ثم المقتى أو القاضي بعد ذلك يتطرق في الوجه الذي يكون به الاختلاف غالباً عند الناس في ربط الحكم به وربما كان غير الفقيه أعرف بذلك الوجه من الفقيه فلا ينبغي للفقيه أن يتقيد في هذه المسائل وشبهها مما هو مبني على العرف بالروايات بل يتبع مقتضى الفقه حيثما وجد، والله تعالى أعلم اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقبله وهو حقيق بالقبول والله أعلم (وكصغيرين في كبر الخ) قول مب ولعل مراد أبي الحسن الخ لا يدفع التعارض لأن كلام أبي الحسن وابن عرفة نقل ما قاله عن عياض فتعين أن أحدهما تصحيف والظاهر أن الصواب نقل ابن عرفة ومن وافقه انظر الاصل والله أعلم

الواحد فيان الاختلاف لا اختلاف في المذهب في هذه الجملة وإنما اختلفوا في تفصيلها على ما يأتي في مسائلهم من الاختلاف اه منها بلفظها وقال ابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب وكذلك الابل والبقر والمعز بخلاف الضأن على الاصح بعد كلام مائنه وهذا الذي ذكرناه في هذا الفصل هو المنصوص لهم والفقهاء الكلي هو ما قاله في المدونة باثر هذه المسئلة التي حكيناها الآن وهو قوله وإذا اختلفت المنافع في الحيوان جاز أن يسلم بعضه في بعض اتفقت أسانهم ما واختلفت فهذا من كلام المتقدمين هو الذي يعتمد عليه ثم المقتى أو القاضي بعد ذلك يتطرق في الوجه الذي يكون به الاختلاف غالباً عند الناس في ربط الحكم به وربما كان غير الفقيه أعرف بذلك الوجه من الفقيه فلا ينبغي للفقيه أن يتقيد في هذه المسائل وشبهها مما هو مبني على العرف بالروايات بل يتبع مقتضى الفقه حيثما وجد، والله تعالى أعلم اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وقبله وهو حقيق بالقبول والله أعلم (وكصغيرين في كبر الخ) قول مب ولعل مراد أبي الحسن الخ لا يدفع التعارض لأن كلام أبي الحسن وابن عرفة نقل ما قاله عن عياض فتعين أن أحدهما تصحيف والظاهر أن الصواب نقل ابن عرفة ومن وافقه انظر الاصل والله أعلم

بعض الشيوخ إلى أن مذهب الكتاب جواز سلم كبير في صغير وصغيرين وسلم صغير في كبير وكبيرين وهو المنصوص في كتاب ابن حبيب وأحد القولين في كتاب محمد وهذا تأويل ابن لبابة على المدونة وتأويل أبي محمد وغيرهما اه محل الحاجة منها بلفظها لكن غ نقله في تكميله بهذا اللفظ الذي نقلناه وقال ابن محرز بدل أبي محمد ونقله ابن عرفة مختصراً وقال ابن محرز أيضاً وكذا ابن ناجي في شرح المدونة وتصحيف إحدى اللفظتين بالأخرى ممكن قريب والظاهر أن الصواب نقل ابن عرفة ومن وافقه وان كان خلاف ما وجدته في النسخة التي بيدي لأن ابن محرز موافق لابن لبابة في جملة المدونة على ما ذكر كادل عليه كلامه في تبصرته وقد نقله غ في تكميله باللفظ وابن عرفة مختصراً وهو صريح في ذلك وأما أبو محمد فقد عدّله ابن رشد أنه حمل المدونة على ما في سماع عيسى كأنقله مب نفسه والله أعلم وقول مب تعالطني أنه منع في سماع عيسى الذي تأول الشيخ عليه المدونة سلم صغير في كبيرين نحوه لأن ابن عرفة نقله عن ابن رشد ولم يتعبه وفيه نظر لأميرين أحدهما أنه مخالف لكلام كثير من أهل المذهب فإن كلام عياض المتقدم يفيد أن هذه الصورة جائزة على ظاهر كلام سماع عيسى المذكور وقد سلمه ابن عرفة أيضاً قوله حتى يختلف العدد

الخ وصرح بذلك في المستقى ونصه وأما سلم صغير في كبيرين إلى أجل فروى عيسى بن دينار
عن ابن القاسم إجازته وروى عنه ابن المواز المنع منه قال القاضي أبو الوليد وهذا انما يجب
عندي أن يمنع إلى أجل يكبر فيه ذلك الصغير فيصير مثل الكبير اه محل الحاجة منه
بلنظرة وكلام ابن يونس والسيوطي يقتضي انه لم يتعرض لهذه الصورة في سماع عيسى بمنع
ولا جواز ثانيهما أن هذا الذي نقله ابن عرفة عن ابن رشد وسلمه مخالف لما نقله عنه وسلمه
أيضا فإنه قال قبل كلامه المتقدم مانصه سمع عيسى ابن القاسم لاخبرني صغير بكبير لأجل
بصفه من البهائم ولا عكسه لأنه سلف بن يادة أو لضمان ولا بأس به على وجه البيع كان
يكون صغيرا بكبيرا وكبير بصغيرين لخروجهما عن تهمة السلف بزيادة وتهمة
الضمان ابن رشد سكت عن صغير في كبيرين وارادته جواز وهو نصه في رسم باع شاة
ومثله في الموازية قلت مقتضى تعليله منع صغير في كبيرين ومنع كبيرين في صغيرين
اه محل الحاجة منه بلفظه فقد اضطرب كلامه وسلمه ابن عرفة ولم ينبه عليه واقتصر
طبي وتبعه مب على كلامه الذي خالف فيه غيره والكمال لله تعالى (وتوالت على
خلافه) حقه أن يزيد أيضا ليفيد أن المدونة قد توالت أيضا على ما صدر به فقد تقدم
انه جلهما على ذلك جماعة ممن جلهما على ذلك ابن يونس وعبد الحق ووجه غير واحد ونص
ابن يونس وأما في موضع في كتاب محمد بن يونس وهذا عند موافق لما في المدونة وهو قول ابن حبيب وهو
القياس لأنه لا يخلو أن يكون الصغار والكبار صنفا واحدا أو صنفين مختلفين فإن كانت
صنفا واحدا فينبغي أن لا يجوز كبير في صغيرين لأنه زيادة في السلف وقد جوزوه باتفاق
وان كانت صنفين فينبغي أن يجوز صغير في كبيرين وكبيران في صغير كما جوزوا فرسين
جوادين في فرس ليس مثلهما وأجارتين طباختين في جارية لا عمل يدها اه منه بلفظه
وفي نهاية السيطي مانصه قال فضل وقد جوز ابن حبيب أن يسلم صغير في كبير
أو كبير في صغير لا اختلاف في المنافع فيه ما هو عندى أشبهه قال عبد الحق وقول ابن
حبيب هذا هو مذهب المدونة لأن الكبير والصغير عنده اختلاف كصنفين كيفما
أسلف اه منها بلفظها فتحصل أن المدونة توالت على كل منهما ما وأن الراجح هو
ما صدر به المصنف والله أعلم (لأجل في جليل مثله) قول ز مانع من تنسيها الخ
سكت عنه تو ومب والعجب من سكوتها عنه مع وضوح دليل بطلان ثبوت
تنسيها في أفصح الفصح قال تعالى أولما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها وفي قول
عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنه

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلال

وفي الباب الرابع من المغنى مانصه وقد مضى أن ابن مالك المنع البناء في مثل مع
إبهامها لكونها تنفي وتجمع اه منه بلفظه وفي الكشف عند قوله تعالى أنؤمن
لبشرين مثلنا مانصه ومثل وغير يوصف بهما الاثنان والجمع والمذكر والمؤنث انكم
إذا مثلهم ومن الأرض مثلهن ويقال أيضا هما مثلان وهم أمثال ان الذين تدعون

(وتوالت على خلافه) قد توالت
المدونة على الاول أيضا وهو الراجح
فلو زاد المصنف لفظة أيضا بعد
وتوالت وقول مب ولا صغير
في كبيرين فجوه لابن عرفة عن ابن
رشد وفيه نظر لأميرين أحدهما
أنه مخالف لكلام كثير من أهل
المذهب من أن هذه الصورة جائزة
على ظاهر سماع عيسى المذكور
ثانيهما أن هذا الذي نقله ابن عرفة
عن ابن رشد مخالف لما نقله هو عنه
فقد اضطرب كلام ابن رشد
واقتصر طبي ومب على كلامه
الذي خالف فيه غيره والكمال لله
تعالى انظر الاصل (لأجل في جليل
مثله) قول ز مانع من تنسيها الخ
فيه نظر واضح وفي التنزيل أولما
أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها
وقال

* والشر بالشر عند الله مثلال *
نعم في الكشف عند قوله تعالى
أنؤمن لبشرين مثلنا ان مثل وغير
يوصف بهما الاثنان والجمع المذكر
والمؤنث انكم إذا مثلهم ومن
الأرض مثلهن ويقال أيضا هما
مثلان وهم أمثال ان الذين تدعون
من دون الله عباد أمثالكم اه

من دون الله عبداً أمثالكم اه منه بلفظه وقول مب ولعل الكراهة المروية
عن مالك المراد بها المنع الخ يجب الجزم بذلك لانه الذي فهمه أبو محمد وابن يونس وغيرهما
قرواية الكراهة التي اختارها ابن عبد الحكم موافقة لقول سحنون لا أنها قول ثالث
قال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب السلم الاول ومن أحلم فسطاطية في فسطاطية
معلقة ومروية مؤجلة جاز ذلك ولو كانت المروية معلقة والفسطاطية مؤجلة لم يصح لانه
فرض وزيادة مروية اه مانصه أبو محمد ينبغي ان يكون رقيق القطن في غلظه
وعكسه كقولهم في صغار الخيل في كبارها وقد قال لا يسلم ثوب في ثوب دونه وكذلك
لا ينبغي أن يسلم غليظ الكتان في رقيقه وأرى أن ما ذكره انما هو على أحد قولي
مالك الشاذ في اجازة جل في جل مثله نقدا وجل مثله لاجل ومشهور قوله انه لا يجوز
وأجاب ابن يونس بجري قوله على الأصل لان سلم الغليظ في رقيق أو رقيقين جائز لانهما
صنفان ومعنى قوله لا يسلم ثوب في ثوبين دونه أي من صنف واحد فيكون مذهب
الكتاب كما جاز على أصل واحد اه منه بلفظه وما عزا لابن يونس هو كذلك فيه
وما أجاب به ابن يونس مثله لابن رشد وقبلة ابن عرفة فانه نقل عنه ثلاثة أقوال في سلم
جنس الصغار في الكبار وزاد عنه متصلا به مانصه ولا يحمل القياس شيئا من هذه
الأقوال لانه اذا جاز العدد جاز الواحد في الواحد لان المكروه لو دخل في الواحد كان
أكثر دخولا في العدد بالعدد وما في رسم باع شاة من اجازة صغيرة الدمي في المهد بكبير
تاجر فصيح معارض لها هو أصح وعليه ينبغي أن تحمل المدونة لاجازته فيها كبار الخيل
في صغارها وكبار الابل وكبار البقر في صغارها ولم يفرق فيها بين واحد بواحد وعدد بعدد
وجعلها صنفين والتفرقة بينهما ما لا يحملها قياس كما ذكرناه وقد أجاز فيها ثوبا من غليظ
الكتان مثل الزينة وشبهه في ثوب قصبي لاجل وثوب فريقي مجمل وهذه اجازة سلم واحد
في واحد فلا فرق بين سلم ثوب من غليظ الكتان في ثوب من رقيقه وبين سلم صغير في كبير
وقوله لا يجوز سلم رأس في رأس دونه ولا ثوب في ثوب دونه انما معناه فيما هو من صنفه لا
يتفاوت تفاوتا بعيدا يخرجهما الى صنفين وفسر الشيخ المدونة بسماع عيسى هذا فقال
لا يجوز على قولها كبير في صغير ولا عكسه في كبير ولا في كبيرين واحتج بقولها لا يسلم
ثوب في ثوب دونه ولا رأس في رأس دونه وقال قولها لا بأس بثوب من غليظ الكتان
كل زينة وشبهه في قصبي الى أجل وفريقي مجمل انه شاذ انما يأتي على أحد قولي مالك في
اجازة جل في جل مثله نقدا وجل مثله لاجل ومشهور قوله انه لا يجوز اه منه بلفظه فهذا
الشيخ أبو محمد قد صرح بان ما اعتمد المصنف هو المشهور وسلم له ذلك ابن يونس وابن رشد
وابن عرفة وابن ناجي وغيرهم وانما خالفه ابن يونس وابن رشد في جله قولها لا بأس بثوب
من غليظ الكتان الخ على الشاذ واختار ارداه بالتأويل الى المشهور وبهذا تعلم ما في كلام
مب من عزوه التمهيد لابن عبد السلام والمصنف فقط ومن ايهاه كق أن ابن عرفة
لم يذكر الاما عزاياه والعذر لها أن ابن عرفة نقل كلام ابن رشد هذا قبل ما نقله عنه بنحو
ثلاث ورقات والكمال لله تعالى وقول مب لكنه خلاف نقل ابن عرفة عن التميمي الخ

وقول مب ولعل الكراهة
المروية الخ يجب الجزم به لانه الذي
فهمه أبو محمد وابن يونس وغيرهما
وقد صرح أبو محمد بان ما اعتمد
المصنف هو المشهور وسلم له ذلك
ابن يونس وابن رشد وابن عرفة وابن
ناجي وغيرهم وبه تعلم ما في عزو
التمهيد لابن عبد السلام والمصنف
فقط وقول مب لكنه خلاف
نقل ابن عرفة الخ

ما ذكره هو كذلك في ابن عرفة ولكنه لم يقتصر على ذلك بل ذكر بعده ما يدل على الاحروية التي ذكرها ح على التفصيل الذي ذكره ز ونصه ابن محرز و قول ابن القاسم في الجليل اذا تساوى الجواز ورأى أن المنفرد اذا لم يكن فيه فضل عن المجمل فقد استغفره ولم يبق فيه تعلق بالمؤجل ولو خالف المجمل من المؤجلين المنفرد حتى اختلفت الاغراض فيه تعلق المنفرد به ما معالان المجمل منها زيادة في السلف اه منه بلفظه فاذا كلامه أن ابن القاسم يمنع اذا كان المؤجل من الجليل مما لا للمنفرد سواء كان المجمل أجود منه أو أدنى مع أنه يجزى اذا كان المنفرد مما لا للجملين. بما نصح ما قاله ح تبعاً لضج وهو ظاهر لا شك فيه لأنه مهما كان المؤجل مما لا لتحقيق السلف بزيادة ونصوص الأئمة شاهدة لذلك ففي ابن يونس مانصه ابن الموازي لا يسلم شيء مثله وزيادة ما لو أنه الحجاب ولا بأس أن يسلم الشيء فيما يخالفه خلافاً بينا اه منه بلفظه ويدل ذلك أيضاً ما ذكره ز فيما اذا كان مع الجمل دراهم وهو منصوص في الموطأ ونقطة قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أنه لا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم يبدأ ولا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم الجمل يبدأ يبدأ الدرهم إلى أجل ولا خير في الجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم الدرهم نقداً والجمل إلى أجل قال فان أخرت الجمل والدرهم فلا خير في ذلك قال في المتنق مانصه وهذا كما قال انما يجوز فيه التفاضل نقداً من غير المقنات والذهب والنقصة فان باع بعضه ببعض يبدأ فلا يفسد ذلك ما كان معه من زيادة من غير ذلك الجنس نقداً أو إلى أجل بعد أن يتجمل المتجانسان فان تأجل شيء من جنسهما لم يجز ذلك بوجه وهذا عقد هذا الباب ووجه ذلك أنه اذا لم يتأجل شيء من جنسهما فقد سلم من السلف فلا بأس بالزيادة واذا تأجل شيء من جنس ما تجمل فقد صار سلفاً واذا بدأ أحدهما فيه ما أفسد السلف اه منه بلفظه وبذلك كله يزول عن وجه المسئلة النقاب ويظهر لك أن ما قلناه هو الصواب والله أعلم * (تنبيهان الأول) قول المدونة من الزينة قال في المتنق مانصه ما عمل بصعيد مصر وهي ثياب غليظة اه منه بلفظه وقال في التنبيهات مانصه بكسر الزاي وفتح الياء كذا ضبطناه وضبطه بعضهم يسكون الياء كلها ثياب غلاظ والفرقي بضم الفاء أولاً والقاف آخر أو آخرهما بواحدة كذا سمعناه وحي فيهم بعضهم أيضاً أنه قيل فيه فرقي بالقاف أولاً وآخر في العين القرينية ثياب كان يصن بقاءين وذكر الخطابي القرينية بالقاف أولاً فذكر في تفسيرهما مثل ما تقدم نصاً وقال لعلها تنسب إلى فرقي وحذفوا الواو في النسبة اه منها بلفظها ونقله أبو الحسن أيضاً ولم أجدهم ولا في ابن ناجي كلاماً على القصبي لكن في القاموس مانصه والقصبة محركة أيضاً عظام الاصابع وشعب الحلق ونخارج الانقاس وما كان مستطيلاً من الجوهر وثياب ناعمة من كان الواحد قصبي اه منه بلفظه وهذا الأخير هو المراد هنا والله أعلم * (الثاني) في ق عن ابن بشير مانصه جرت في مسئلة الجليل مناظرة بين المغيرة وأشبهاً فالترم أشبه الجواز فالزينة المغيرة الخ وهذا الذي جزم به وقع لابن بشير في السلم الاول ومثله في بعض نسخ ابن الحاجب ووقع لابن بشير في كتاب الصرف العكس ونحوه في بعض نسخ ابن الحاجب

لم يقتصر ابن عرفة على ذلك بل ذكر بعده ما قاله ح تبعاً لضج وهو ظاهر لأنه مهما كان المؤجل مما لا لتحقيق السلف بزيادة ونصوص الأئمة شاهدة لذلك انظر الاصل

(وكطه علم) قول ز بالصغر والكبر صوابه بالقراءة وبالعلم ليوافق ما قبله على أن المعتمد كما مر أنه لا يشترط التعدد في الاختلاف باليد والصغر ومع ذلك فقوله في الآدمي صوابه في غير الآدمي والغنم (لأنه ليس) هذا عزا في ضيق لابن القاسم وهو خلاف ما للغمي والمسيطي عنه ابن (٢٤٨) عرقه وما عزا للغمي لابن القاسم خلاف ظاهر سماعه عيسى اه

وذكر في ضيق قول ابن بشير في كتاب الصرف وقوله في السلم الثالث وقال ما نصه وهو أي ما ذكره في السلم الثالث الذي ذكره المازري وغيره وهو الصواب اه منه بلفظه ونقله جس وسلم وهو يقتضي أن المازري لم يختلف قوله كاختلاف ابن بشير وهو خلاف ما في ابن عرفة ونصه وذكر ابن الحاجب هنا أن أشهب هو الذي ألزم المغيرة بيع دينار بدينارين وأن المغيرة هو الملتزم وكذا في تنبيه ابن بشير في كتاب الصرف والمازري في كتاب السلم وفي بعض نسخ ابن الحاجب بالعكس وكذا في تنبيه ابن بشير في السلم الأول وكذا ذكره المازري وابن محرز وظاهر لفظ اللغمي الأول فتأمل اه منه بلفظه وقوله في السلم الأول كذا وجدته فيه وتقدم عن ضيق عزوه للسلم الثالث والله أعلم (وكطه علم) قول ز ولعل الفرق أن قوة الاختلاف بالتعليم أقوى من قوة الاختلاف بالصغر الخ صوابه أقوى من قوة الاختلاف بالقراءة والعمل ليوافق ما قبله على أن المعتمد عند المصنف وهو الصواب كما مر بيانه أنه لا يشترط التعدد في الاختلاف بالصغر والكبر ومع ذلك فقوله في الآدمي صوابه في غير الآدمي والغنم تأمل (ولو آدميا) قول ز وظاهر كلام المصنف أن الطير كله صنف قال نو ليس بظاهره وإنما قد المصنف أن الطير يخرج عن جنسه بالتعليم لا بالبيض والذكورة وجنسه مبين في كلام ابن رشد وغيره والاستدلال بما سبق في الرويات غير لائق لأن الكلام فيها في اللغوم ولحوم ذوات الأربع فيها جنس واحد والكلام هنا في الحيوان نفسه ولا يصح إجراؤه عليها اه منه بلفظه وهو حسن وقول ز وهو سماع عيسى اعتمد في ذلك والله أعلم على نقل ابن عرفة ونصه وسماع عيسى ابن القاسم الطير كله جنس واحد لا يحل دجاجة بدجاجة ولا شيء من الطير واحد دجاجة لا لاجل وان تفاضلت في البيض والفراخ وصغيره ككبيره وذكره كائن اه منه بلفظه فظاهره شاهد لز ولكن فيه نظر فان ابن عرفة نقله مختصرا اختصارا مخلا فالتاقل ابن يونس والمسيطي ونص ابن يونس ومن العتبية من سماع عيسى عن ابن القاسم قال والطير كله ليس في الجنس الواحد منه من الاختلاف ما يجوز بعضه في بعض إلى أجل فلا يجوز دجاجة بيوض في اثنين ليس تماثلها في كثرة البيض وكذلك الأوز اه منه بلفظه ونص المسيطي والطير كله ليس في الجنس الواحد منه من الاختلاف ما يجوز بعضه في بعض إلى أجل فلا يجوز عند ابن القاسم دجاجة بيوض في اثنين ليس تماثلها في كثرة البيض وكذلك في الأوز رواه عيسى عن ابن القاسم في العتبية اه منه بلفظه ويشهد لنقل هذين الامامين ما ذكره ابن عرفة نفسه من كلام ابن رشد متصلا بما قدمناه عنه ونصه ابن رشد لا خلاف في المذهب أن ما يقتني من الطير للفراخ والبيض كالأوز والدجاج والحمام كل جنس منه صنف على حدة

(ولو آدميا) قول ز وظاهر كلام المصنف أن الطير كله صنف قال نو ليس بظاهره والكلام هنا في الحيوان نفسه لا في لجه فلا يصح إجراؤه على ما في الرويات لأن لحوم ذوات الأربع فيها جنس واحد اه وقول ز وهو سماع عيسى يرد ما نقله عقبه عن ح عن ابن رشد قائلا بالاختلاف من أن الحمام المقتنى صنف الخ انظر الأصل والله أعلم (كالتنير) قلت هو الخاجوز وأول من اتخذ جم الملك الذي بني مدينة طوس في زمانه بعث هودالي عماد وصالح إلى عمود وكان الدين قد تغير فلما ملك جده وأظهر العدل فسمى اليوم الذي ملك فيه نيروزا أي اليوم الجديد قاله السيوطي في الوسائل لمعرفة الاوائل وقول ز وفي سابعه ولد الخ صوابه هو سابع ولادة عيسى عليه السلام وفي معونة الطلاب للدادسي رحمه الله تعالى وفي دجنبر

* ميلاد عيسى يوم كه أنرا * قال شارحه الرسمو كي أي نقل عن بعض العلماء ونقل عن غيرهم أنه ولد في الرابع والعشرين من دجنبر فسابع ولادته على القول الأول هو أول يوم من نير وعلى القول الثاني هو اليوم الأخير من دجنبر اه وعلى الثاني جرى في المقتنع

اذا قال * في كدمن دجنبر عيسى ولد * وقول ز المهر جان أول من اتخذ أفريدون كان الدين قبله فسد أفسده الضحالك فوثب به أفريدون فقيده فسمي ذلك اليوم الذي ظهر فيه المهر جان والمهر الوفا مو جان سلطان فعناه سلطان الوفا قاله في الوسائل

اه محل الحاجة منه بلفظه وانظر بقيته في ح فكيف يكون السماع يقيد
 ما ذكره ابن رشد يحكي الاتفاق على خلافه وهو شارح لهذا المحل نفسه فتأمل بانصاف
 * (تنبيهات * الأول) * قال ابن عرفة مانصه قلت وظاهر كلام ابن رشد أن الاوز
 والدجاج جنسان وظاهر نقل المتبسطي انهما جنس واحد وهما معاني قطر الاندلس اه
 ونقله غ في تكميله وح وق وأبو علي الا أنهما لم يبق لاقوله وهما معالنج وسلموه
 قلت نص المتبسطي في نهايته قال ابن حبيب والديكة والدجاج والاوز صنف واحد والحمام
 صنف واحد اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة نفسه ونصه المتبسطي عن ابن حبيب
 الدجاج والاوز صنف واحد والحمام صنف اه منه بلفظه وهذا نص لظاهر
 * (الثاني) * هذا الذي نقله المتبسطي عن ابن حبيب وسلمه ابن عرفة خلاف ما في ضج
 عن الواضحة ونصه في الواضحة الديكة والدجاجات صنف واحد صغيرهما وبارهما
 والاوز صنف والحمام صنف لا يفترو في ذلك ذكر ولا أنى لاصغار ولا كبار اه منه بلفظه
 ونقله جس وسلمه كما سلمه صر بسكوته عنه وعليه في الابن حبيب موافق لما لابن رشد
 والله أعلم * (الثالث) * ما اقتصر عليه المصنف من قوله لا بالبيض عزاه في ضج
 لابن القاسم وعزاه قباله لاصبح وما عزاه لابن القاسم خلاف ما للخمى والمتبسطي عنه
 ونص للخمى وأجاز ابن القاسم أن تسلم الدجاجة البيوضة أو ما فيها بيض في ديكين اه
 منه بلفظه ومنه بجر وقفه للمتبسطي في نهايته ونقل ابن ناجي في شرح المدونة كلام
 للخمى وأقره وقال ابن عرفة بعد نقله كلام للخمى مانصه وما عزاه للخمى لابن القاسم
 خلاف ظاهر سماعه عيسى اه منه بلفظه * (الرابع) * كلام ابن رشد الذي في ح يقيد
 أن الاتفاق على أن المصنف الواحد من الطير لا يختلف بالبيض وهو مخالف لما قدمناه
 ومخالف أيضا لما لابن يونس والمتبسطي ونص ابن يونس متصلا بما قدمناه عنه ابن المواز قال
 ابن القاسم والديكة والدجاج صنف قال أصبغ فلا يسم بعضها في بعض الا الدجاج ذات
 البيض فانها عنف فتسلم البيوض أو فيها بيض في ديكين أو ديك أو ديكين في دجاجتين
 منها اه منه بلفظه ونحوه للمتبسطي (الآن يقبض يلد كيومين) قول ز فأكثر مع
 قوله بعد ولا يكفي دون اليومين بدل على أنه جعل الكاف زائدة وقد قال طي في قول
 ت ويحمل الثلاثة مانصه أي لأقل منها وهذا مراد المؤلف كأنه يحوم على مذهبها
 ولو نص على الثلاثة وحذف الكاف لكان جاريا على مذهبها بلا كلفة اه منه بلفظه
 ونص المدونة وان أسلمت الى رجل في طعام يلد على أن تأخذه في بلد آخر مسافته ثلاثة
 أيام جاز ذلك اه قال ابن ناجي مانصه ظاهر كلامه أن مسافة الثلاثة الايام شرط ونحوه
 لابن فتوح عن المذهب وفي كتاب محمد اليومان كالثلاثة وصدر المازري المسئلة بان
 مسافة ما بين البلدين اليوم الواحد فتحصل ثلاث مقالات اه محل الحاجة منه بلفظه
 وصنيع ابن يونس وأبي الحسن يقيد أنهم ما فهم ما في الموازية على الوفاق للمدونة ونص
 ابن يونس ومن المدونة قال وان أسلمت الى رجل في طعام يلد على أن تأخذه يلد آخر
 مسافته على ثلاثة أيام قال في كتاب محمد أو يومين جاز ذلك اه منه بلفظه ونحوه

(كيومين) جعل ز الكاف
 زائدة لقوله فأكثر مع قوله ولا يكفي
 دون اليومين وهو الذي في الموازية
 وظاهر المدونة أنه لا بد من مسافة
 ثلاثة أيام لكن صنيع ابن يونس
 وأبي الحسن يقيد أنهم ما فهم ما في
 الكتابين على الوفاق انظر الاصل

(أوجزة) بضم الجيم مع سكون
 الزاء كفي القامة وغيره (كوية)
 هي خمسة أصع على غ وأبي على
 عن عياض والذي في القاموس أنها
 خمسة أصع ونصف أو ستة أصع
 (قولان) الأصغر على المنع كما
 في ضيح والشامل (واللون)
 قلت قول ز ولا يوصف بلفظ
 البياض الخ أي بان يقال به بياض
 كما يفيد الخام كلمة لفظ في كلامه
 والاف في الشامل في خبر على كان
 صلى الله عليه وسلم أبيض مشرباً
 وهو الذي يعلو بياضه حرة وفي خبر
 أي حريرة أبيض كأنما يصيغ من
 فضة وفي خبر أبي الطمير كان
 أبيض مليحاً ممدداً إلى غير ذلك
 ويقال في العرف العام بل وكذا
 في اللغة أبيض أي لونه البياض والله
 الموفق (وجمل في الجيد الخ) قول
 مب هو الذي جمل عليه ابن فرحون
 الخ فيه نظر بل ماقاله ز هو الذي
 نقله طفي عن ابن فرحون ومثله
 لابن عبد السلام انظر الاصل
 (ازهاؤه) قول ز لانه كان ينافي
 الخ فيه نظراً غاية أن يرجع قوله
 وأخذه بسر الخ لبعض ما شمله
 قوله وطيبه وذهن الليب عيز (وان
 لنصف شهر) قول ز حمل على
 الحلول يعني ان سمي بعباً كما قدمه
 وأما ان سمي سلماً فقد صرح ابن
 يونس بنفسه حينئذ كما في ق
 وغيره (وهل على القيمة الخ) قول
 مب والثاني لابن منبر أي عن
 عيسى بن دينار وتعبير المصنف
 بتأويلان هو الصواب خلافاً
 لطفي انظر الاصل

لا في الحسن ولم يزد عليه شيئاً (تنبيه) * ظاهر كلام ابن ناجي أن ابن فتوح صرح
 بالثلاثة والذي لابن عرفة بعد أن ذكر كلام المدونة وما تقدم من المازري هو مانصه
 وذكر المصنف عن بعض الموثقين أن كان بلد القضاء كاليوم ونحوه فهو كالبلد الواحد
 لا يجوز إلا لاجل تختلف فيه الاسواق قلت هو نقل ابن فتوح عن المذهب اه منه
 بلفظه (أوجزة) قول ز بالضم أي ضم الجيم ويعني مع سكون الراء بعده ازي كافي
 القاموس والمصباح وغيرهما (كوية وحفنة) عياض والروية عشرون مدا اه فهي
 خمسة أصع اه من غ وقال أبو علي مانصه الوية خمسة أصع كافي التنبيهات اه
 منه بلفظه قلت هو خلاف ما في القاموس مانصه والوية اثنان أو أربعة وعشرون
 مدا اه منه بلفظه فهي على الأول خمسة أصع ونصف وعلى الثاني ستة أصع
 (قولان) سوى المصنف بينهما مع أنه قال في ضيح مانصه وأكثرهم على المنع ونص
 سمعون عليه اه وتبعه في الشامل فقال وبحفنة رأياها ووية قولان والاكثر المنع
 فيما أكثر من ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه (وجز في الجيد والردى على الغالب)
 قول مب بل هذا هو الذي حمل عليه ابن فرحون كلام ابن الحاجب الخ فيه نظر بل
 ماقاله ز هو الذي نقله طفي عن ابن فرحون ونصه قال ابن فرحون حمل على
 الغالب من الجيد ولا يلزم غاية الجودة لان ما من جيد الا يوجد أجود منه فيعمل على
 الغالب عند أهل المعرفة اه وبهذا تم جواب قول السهري انظر هل المراد الغالب
 في الوجود أي الاكثر في الوجود أو الغالب في الاطلاق والتسمية اه كلام طفي
 بلفظه وكلام ابن عبد السلام صحيح في ذلك ونصه فان كان هناك غالب في الجودة
 والرداءة حمل اللفظ المطابق عليه وتقييد بالعرف وان لم يكن غالب حمل المطلق على الوسط
 عند المؤلف لانه العدل بين المتبايعين اه محل الحاجة منه بلفظه (ازهاؤه) قول ز
 لانه كان ينافي الخ فيه نظر ولو عبر بطيبه لكان أشمل ويرجع قوله وأخذه بسر أو رطباً
 لبعض ما شمله قوله وطيبه وذهن الليب عيز (وان لنصف شهر) قول ز فان لم يشترط
 بيان كيفية قبضه حمل على الحلول ظاهره انه راجع إلى مثل تسميته سلماً وفيه نظر بل
 ذلك خاص بما إذا سمي بعباً وقد بين ذلك هو قبل بقريب وامافي السلم ففسد سر به ابن
 يونس كافي وغيره (وهل على القيمة وعليه الاكثر الخ) أشار به لقوله في ضيح
 مانصه ولو انقطع عنه قبل الاستيفاء رجع بحصة ما بقي اتفاقاً قال عيسى بن دينار
 رجوعه على حسب المكيلة وقال القابسي وابن شبلون وجمل الاشياخ بل على القيمة لانه
 دخل على أن ياخذ شيئاً فشيئاً الآن يشترط عليه أن يجده في يومه أو يوم واحد فعلى
 المكيلة وهو ظاهر اه منه بلفظه فالذهب كله على الرجوع بحصة ما بقي والاختلاف
 المذكور في كيفية تسميه وهذا هو نفس التأويل ولهذا أتى الأئمة بهذا الخلاف عقب كلام
 المدونة شرحتها قال أبو الحسن عند قولها الزمه ما أخذ بحصته من الثمن ورجع بحصة

ما بقي من الثمن معجلا اه مانصه انظر كيف يتحاسبان أعلى قيمة ما قبض وما بقي أم
 على الكيل ابن يونس ابن مزين على كيل ما قبض وما بقي القابسي على القيمة اه منه
 بلفظه وقال ابن ناجي مانصه ولم يبين في الكتاب كيفية المحاسبة في قوله رجع بحصة
 ما بقي من الثمن فقال ابن يونس في كتاب ابن مزين على كيل ما قبض وما بقي وانما ينظر الى
 القيمة في لبن غنم بعينها بحر افا أياما معدودة ثم عوت أو بعضها وقال القابسي على القيمة
 الآن بشـ شرط جذه من يومه قلت وبه قال ابن شبلون واللؤلؤي وقال اللخمي ان كان
 شرط أخذته في يومين وشبه ذلك فعلى الكيل والافعل القيم اه منه بلفظه ونص ابن
 يونس وفي كتاب ابن مزين قلت كيف يتحاسبان اذا انقطع اللبن والتمر على قيمة
 ما قبض وما بقي أم على الكيل الذي قبض والذي بقي قال بل على كيل ما قبض وما بقي
 ولا ينظر في هذا الى القيمة وانما ينظر الى القيمة في الذي يتباع لبن غنم بحر افا أياما معدودة
 فيجعلها أياما ثم عوت أو يبع بعضها وحكى عن الشيخ أبي الحسن القابسي القيرواني انه
 قال بل انما يحسب ذلك على القيمة لا على الكيل لانه انما كان يأخذ شيئا فشيئا الا ان
 يشترط عليه أن يأخذ من يومه يريد أو في يوم واحد مسمى فهذا يحسب على الكيل اه
 منه بلفظه وبهذا تعلم أن تغيير المصنف أو يلائن هو الصواب لا ما صوبه طفي وان
 سلمه مب * (تنبيهان الاول) * قول ابن يونس عن كتاب ابن مزين قلت له أي عيسى
 ابن دينار فان مزين نقله عن عيسى وقبله فهو قائل به أيضا وبه يجمع بين كلام من عزاه
 لابن مزين ومن عزاه لعيسى وقد صرح الشيخ سالم بان ابن مزين نقله عن عيسى ونصه
 أو بالكيل كما عند ابن سعد وابن مزين عن عيسى بن دينار اه منه بلفظه
 * (الثاني) * ما رزم به ابن يونس ومن تبعه من جعلهم ما في كتاب ابن مزين مخالفا لما
 للقابسي وغيره مخالفا لما للباجي واللخمي ونص الاول في المتن بعد ذكره ما في كتاب ابن
 مزين متصلا به هو قوله وهذا يدل على أنه انما أراد بمسألة التمر ما سلم فيه ليؤخذ في يوم
 واحد أنه على حسب الكيل وإذا شرط أخذه في أيام مختلفة تختلف فيها قيمة التمرة فيجب
 أن يراعى في ذلك التقويم كمسألة اللبن اه منه بلفظه ونص الثاني فان كان شرط أخذ
 ذلك في يوم أو يومين أو ما أشبه ذلك كانت المحاسبة على الكيل فان قبض النصف رجع
 بنصف الثمن كما قال ابن مزين فان بعد ما بين أول القبض وآخره كالذي يشترط الاستداع في
 أول الابان ويتأخر القبض الى وسط الابان أو آخره وكان ذلك مما لا يدخر أو يدخر والقصد
 به البيع في الاسواق حينئذ كانت المحاسبة على القيم اه منه بلفظه قلت وما فهمه
 الباجي واللخمي هو الظاهر من جهة المعنى اذا لوجه ما قاله من الفرق بين اللبن والتمر
 الا ما ذكره وما فهمه منه غيرهما هو الظاهر من جهة اللفظ لان عيسى أجاب عن سؤال
 ابن مزين على اطلاقه ولم يستفصله عن التمر هل اشترى ليأخذه في يوم ونحوه أو على أن
 يؤخذ شيئا فشيئا وقد تقرر في الأصول أن ترك الاستفصال في السؤال يتنزل منزلة
 العموم في المقال والله أعلم وقول ز فان لم يكن المسلم دفع رأس المال للمسلم اليه جازله
 البقاء الخ غير صحيح لانه ان أراد البقاء للقبائل على أن يعطيه من ثمر ذلك الخايط بعينه فمنع

وقول ز جازله البقاء للعام القابل
 الخ فيه نظر لانه ان كان على أن
 يعطيه من ثمر ذلك الخايط المعين فمنع
 ذلك آخرون وان كان على أن يعطيه
 نحوه في ذمته فهو مسلم حقيق لا بد
 من توفر شروطه كلها والله أعلم

(أوالافي وجوب الخ) قول ز قال د وانظر الخ لاحفاء انه راجع لقوله وقتدعيه وفهم هوني انه راجع لكلام المصنف
فأعترضه وفيه نظروا ضح (تأويلات) الثاني منها لابي عمران والثالث لابي محمد وبعض القرويين وبه تعلم مافي كلام
انظر الاصل (والعبر) **قلت** قال في القاموس هوروث دابة بحرية أو نبع عين فيه اه وقيل زبد البحر وقيل نبت في قعره
يا كاه بعض دوابه ثم يقذف جميعا وقال الشافعي في الام أخبرني عدد من أثق بهم أنه نبات يخلفه الله تعالى في جنبات البحر اه
لكن قال ابن سينا وما يحكى أنه روث دابة (٢٥٢) أو قيوها أو من زبد البحر بعيد وقال الشهاب الخفاف في شرح الشفاء

الاصح أنه شمع عسل يلاذ الهند
يجمد وينزل للبحر وليس نباتا ولا
روث دابة بحرية وفي النسائي ان
النبي صلى الله عليه وسلم تطيب به
اه شيخ قال ابن سبيده وأجوده
الاشهب ثم الازرق ثم الاصفر ثم
الاسود وقال وكثيرا ماتا كله الحيتان
فتموت والدابة التي تأكله تدعى
العنبر اه وأجوده الاشهب
الخفيف الدسم (واجمال الخطب
الخ) **قلت** قول خش من
صنطه الخ بالصاد أوله ويقال
بالسين أيضا وهو قرظ ينبت بمصر
كافي القاموس والقرظ بفتح
ورق السلم والادم بفتحين اسم جمع
لاديم وبضمين جمع له كبير يدورد
(وتور الخ) قول ز الطست الخ
قلت قال في القاموس الطست
الطس أبدل من إحدى السنين
تأوهو كى بالشين المجع اه وقال
أيضا الطس الطست كالطسة
والطسة الجع طسوس وطساس
وطسيس وطسات اه (والشراء
من دائم العمل الخ) **قلت** أشار
الى هذه المسئلة أبو زيد التلمساني

ذلك أحرى لانه اذا كان يتبع ذلك قبل الطيب مع وجود الثمر فنه قبل وجوده أخرى
وان أراد أنه يعطيه نحوه على أنه في ذمته فهو سلم حقيقى يتبع ان تأخر راس المال
أكثر من ثلاثة أيام ويجوز ان توفرت شروط السلم كلها والله أعلم (أوالافي وجوب
تعجيل النقد فيها) قول ز عن أحمد وانظر هل جواز التقديم الخ كلام مختل اذ الذى في
كلام المصنف تعالى اصحاب هذا التأويل وجوب التقديم لا جواز به وبعد حكمه ما وجوبه
لامعنى للتوقف في جواز اشتراط تعجيله فتأمله (تأويلات) قال ماب الاول ظاهر
المدينة والثاني لابي محمد والثالث لبعض القرويين اه تبس في نسبة الثاني لابي محمد والله
أعلم الشيخ سالم هو خلاف مافى ق وأبى على عن ابن يونس من موافقة أى محمد لبعض
القرويين وقد راجعت ابن يونس في أصله فوجدته موافقا لما عزيه لانه لما ذكرنا تأويل
بعض القرويين قال عقبه مانصه وعليه يدل كلام الشيخ أبى محمد لانه جعله مضمونا في
الذمة وهذا بين اه منه بالقطعة ومثله لعياض في تنبيهاته ونصها ظاهر الكتاب أنه
لا يسلم فيها ان لاملأه فيها لقوله فيها الابد وهو الثمرة قال بعض الشيوخ فلو كان يجوز
السلم فيها لمن لاملأه فيها لما اشترط طيب الثمرة اذ لا يشترط ذلك الا في المعين ولما منع من
شرط أخذه غزا لانه يوجد ذلك على صفته الجائزة عند حلول الاجل لكن لما شرط هذين
الشرطين وسلك بهما مالك حائط بعينه لم يجزه أن يسلم فيها الا لمن له فيها ملك يخرج قدر
المسلم فيه ويدل على هذا أيضا قوله في السؤال في القرية الكبيرة التي لا يقطع منها ما يسلم
فيه ولو أسلم في ذلك الى رجل ليس له في تلك القرية أرض ولا زرع ولا طعام فخص هذه
المسئلة بهذه الصفة والى نحو هذا ذهب فضل وابن أبى زمين وابن محرز وغيرهم عللوا
ذلك وجعلوه كمن باع سلعة غيره على التخليص وذهب بعض الشيوخ الى جواز ذلك بشرط
اذا كان شأن أهل القرية بيع ثمارهم ووجود ما اشترى منه وأنه غالب الا بعدم ذلك القدر
فيما يبيعونه منها فلو كان المسلم فيه مستعرا لثمار القرية أو لما جرت عادة أهلها ببيعها منه
لم يجز والى هذا ذهب ابو محمد بن أبى زيد قال ابن محرز ولم يختلفوا أنه لا بد من تقديم رأس
المال بخلاف الحائط المعين قال أبو محمد لانه مضمون في الذمة وهذا على أصله وأما على
قول من يراه **الحائط** بعينه فيجزيه والله أعلم لم يجزاه في جواز تقديم النقد وتأخير

وقد

يجوز دفع درهم للبائع * في أخذ وزن كل يوم شائع

من لحم أو خبز وشبه ذلك * وذالمن يبيعه هنالك في كل يوم خبزه موجود * أجله أيضا كذا محدود

قال شارحه سبدي أبو القاسم بن نجو نقلا عن القيا برجهما الله تعالى ويجوز على أن تأخذ جميع ما اشترت منه في غد يومك
ويجوز ذلك في غير الطعام أن تعطى الذى يصنع الأجر أو الجيار عن شئ معلوم وتأخذه منه حالا أو الى أجل قريب أو بعيد
وأما اذا اشترت من رجل ما ليس من عمله ولا من تجارته فلا يجوز ذلك على المشهور من المذهب الا بأجل معلوم وقد تقدم تحديده
ولا يجوز حالا ولا الى يوم أو يومين صح منه اه

(وان اشترى المعمول منه الخ) فقلت قول مب وملكه المشتري ثم استأجره الخ ثم للترتيب الذهني بين الملك والاستئجار
لأن الخارجى بدليل قوله بالشرط في العقد كما هو ظاهر وبه يسقط بحث طفي الذي نقله هو في وأقره وقول مب
وفي مجلد الكتب الخ به يقيد قول ناظم العمل القاسي (٢٥٣) وللمسفر الاجارة على * الجلد والتزويق أو ماعلا

قال شارحه عقب نقل كلام
القباب الذي في مب وح مانصه
فينبغي للطالب والمسفر أن يتطنا
لهذا والغالب ان الناس اليوم
يكتفون بالوصف ويتساهلون في
ترك رؤية الجلد ونحوه وان كان
حاضرا عند المسفر اء وفي نظم
أي سالم العياشي يسوع ابن جماعة
والثوب والنعل لمن يرقعه

اذا اراد الرقعة لا تمنعه
(لا فيما لا يمكن الخ) قول ز وكان
القياس للمنع الخ فيه نظر لان الجواز
عند البرزلي يعين بخالفه مشروط
بالمناجرة كما هو صريح كلامه
وقول ز بغير أرض عنوة الخ
كلام مخجل كما يظهر لمن فهم قول
المصنف آخر الموات ولا يمنع صبه
سهم وان من ملكه الخ فتأمله
(وثوب ليكمل) قول ز فان كان
فيه حق توفية ضمن قيمته الخ غير
صحيح لقول المصنف والتلف وقت
ضمن البائع بسمو يفسخ فقلت
والى مسئلة الثوب أشار في نظم

يسوع ابن جماعة بقوله
ان نسج الخائنك بعض الثوب
ثم اشتراه رجل بالقرب

على تمام نسجه بالتقد
لم يجوز البيع وفه بالعهد
(وان قدم أصله الخ) قول ز
للمزانية الخ أصله لابن رشد

الواضحة وغيرهما وتقدم ما في ذلك عند قوله وكزانية الخ فراجع (في العرض مطلقا) قول ز والمذهب انه لا بد الخ صحيح
لانه قول ابن القاسم والجمهور كافي المشتق وقول مب ابن عرفة الخ أي عن ابن عبدوس وعزاه غير ابن عرفة لابن يونس وهو

وقد نحنا اليه أبو عمران ولكنه قال بتقديم التقدير على جهة الاحتياط والاحتياط هو الحقيقة أنه
كالخائط في جميع الاحوال اه محل الحاجة منها بلقطها ونقله ابن ناجي وأبو علي باللفظ
الأنهم أسقطوا منه ما لا يحل بالمعنى ونقله ابن عرفة مختصرا معبرا عن أبي محمد بالشج
على عادته وسلوه فلا يدل مب أبا محمد باني عمران لسلم من الاعتراض والله أعلم
(وان اشترى المعمول منه واستأجره الخ) قول مب وملكه المشتري ثم استأجره الخ
هذه عبارة ضيغ وتبعه ت قال طفي وهي مشككة اذ يقتضي قوله ثم أجره
أن عقد الاجارة مسقط وليس كذلك والاحسن عبارة ابن عبد السلام فانه قال وفارق
هذا الوجه الذي قبله من حيث ان البيع في هذا وقع على المعمول منه قبل أن يعمل
على شرط ان يعمل فيه البائع منفعة مالم يشتري فاتقل ملك المعمول منه للمشتري قبل
أن تدخله الصنعة وفي القسم الذي قبله لم ينتقل ملك البائع عن المبيع الا بعد حصول
الصنعة فيه اه منه بلفظه (كتراب المعدن) قول ز وكان القياس المنع أيضا
بمعين تحالفها الدخول رب النساء الخ غير صحيح لان الجواز عند البرزلي يعين بخالفها
مشروط بالمناجرة كما هو صريح كلامه فالصواب اسقاط قوله وكان القياس الخ وقوله
بغير أرض عنوة وكذا فيها حيث كان للمالك منع اصطفايا الناس الخ هذا كلام مخجل
يظهر وجهه ذلك من فهم قول المصنف آخر الموات ولا يمنع صيد سهم وان من ملكه الخ
فتأمل والله أعلم (وثوب ليكمل) قول ز فان كان فيه حق توفية ضمن قيمته مع قيام
البينة الخ غير صحيح لقول المصنف في بامر والتلف وقت ضمان البائع بسمو يفسخ
(وان قدم أصله اعتبر الاجل) قول ز منع للمزانية الخ هذا التعليل وقع في كلام
الواضحة وابن رشد وغير واحد وقد تقدم ما في ذلك عند قوله وكزانية الخ فراجع (في
العرض مطلقا) قول ز والمذهب انه لا بد للجواز من حلول الاجل الخ صحيح فقد قال في
المشتق مانصه ولولم يحل الاجل فقال ابن القاسم ليس له أن يأخذ منه مثل ماله ولا أرفع
ولا أضع وروى ابن عبدوس عن مكنون أن ذلك جائز فوجه القوانين ثم قال وقول
الجمهور على ما تقدم من قول ابن القاسم اه منه بلفظه وقول مب ابن عرفة وهذا
أحسن والاو أقيس جعل قائل وهذا أحسن الخ هو ابن عرفة وهو ظاهر صنيع ق
فأظنه اعتبر بكلامه وفيه نظر فان ابن عرفة صرح بعز ذلك لابن عبدوس فانه نقل عن ابن
محرز أن ابن الكاتب قال الاشبه أن لا يجوز لانه ازداد حله وقال بعد ذلك مانصه ابن
محرز في الموازية والواضحة جواز قضاء مثل ماله عليه بغير البلد اذا حل أجاره وان لم يحل لم يجوز
والنظر يوجب أن لا فرق بين الحلول وعدمه وفي التوارد وغيرها قال يحيى بن عرعن

والواضحة وغيرهما وتقدم ما في ذلك عند قوله وكزانية الخ فراجع (في العرض مطلقا) قول ز والمذهب انه لا بد الخ صحيح
لانه قول ابن القاسم والجمهور كافي المشتق وقول مب ابن عرفة الخ أي عن ابن عبدوس وعزاه غير ابن عرفة لابن يونس وهو
الصواب انظر الاصل

أصبح قضاء مثل ما في الذمة من طعام يبيع أو قرض بغير البلد وقد حل أجله جائز ولا يجوز أدنى ولا أجود وقبل حلوله لا يجوز بحال ولو كان مثل ما في الذمة وقاله ابن القاسم في الموازية في الطعام والعرض قال ويدخل في أخذ المثل ما يدخل في أدنى وأرفع وأجاز محنون أخذ المثل ولو قبل الأجل ابن عبدوس هذا أجود والقياس أن لا يجوز بغير البلد على حال ونحوه لابن زرقون في ترجمة جامع الدين والحول قلت في جواز اقتضاء المثل بغير البلد **ثم** انتهى أن حل لمحنون وابن الكاتب مع قول ابن عبدوس هو القياس وأصبح مع ابن القاسم وغير المثل لا يجوز بحال **اه** منه بلفظه ***(تنبيه)*** نقل أبو علي بعض كلام ابن عرفة المتقدم ثم قال بعينه يسير مانصه قال ابن يونس عن ابن القاسم وأشهب من لك عليه حيوان أو عرض فلفيته في غير بلد فلا بأس أن تأخذه منه مثل شيتك في صفته إذا حل الأجل وإن لم يحل فلا تأخذه مطلقا ابن عبدوس وعن محنون أن ذلك جائز في المثل ابن يونس وهو أجود وإن كان القياس المنع مطلقا **اه** منه بلفظه ولم ينه على مخالفة ما لابن عرفة لابن يونس لأن كلام ابن عرفة صريح في عزو ذلك لابن عبدوس وكلام ابن يونس صريح في عزوه لنفسه وكثيرا ما يفعل نحو هذا رجه الله والصواب عزوه لابن يونس لا لابن عبدوس وأظن أن حرف الميم الذي يوجد في نسخ ابن يونس بالجرأ مشبرا لنفسه سقط من نسخة ابن عرفة فظن أن ذلك من كلام ابن عبدوس فإني راجعت ابن يونس في أصله فوجدتها ثابتة فيه فانه بعد أن ذكر عن يحيى بن عمر عن أصبغ وابن القاسم نحو ما تقدم عن ابن عرفة قال عقبه مانصه قال ابن عبدوس قال محنون ذلك جائز إذا كان مثل الصفة حل أو لم يحل محمد بن يونس وهذا أجود وإن كان القياس أن لا يجوز أن يعطيك بغير البلد على حال لأن البلدين بمنزلة الأجل فكأنه فضال قبل الأجل وزاد له على أن أسقطت عنه ضمانه فلا يجوز أن كان مثل دينك كقولهم إذا قضاك قبل الأجل والله أعلم **اه** منه بلفظه ولا ابن يونس عزاه أبو الحسن أيضا ونصه قال ابن عبدوس قال محنون ذلك جائز إذا كان مثل الصفة حل الأجل أو لم يحل ابن يونس وهو أجود وإن كان القياس أن لا يجوز أن يقضيك بغير البلد على حال **اه** محل الحاجة منه بلفظه ويدل على ذلك أيضا ما تقدم من كلام الباقي لأنه لم ينقل عن ابن عبدوس اختيارا واقتصر على قوله وروى ابن عبدوس عن محنون أن ذلك جائز فتأمل والله أعلم **(ولزم بعدهما)** قول ز و لعل الفرق بينهما أن للسلام أحكاما الخ لا معنى لهذا الفرق والظاهر في الفرق أن القرض معروف فناسبه أن يجبر على قبول بعضه لتبرأ ذمة المقرض من غير ضرر على المقرض وهذا على صحة ما لز والافتد ذكر ح هذه المسئلة

آخر فصل القرض وفرضه في المديان ولم يخصه بالقرض قاله ج وما لز فيه نظر فإن ابن عرفة ذكر ما نقله عنه أولا في باب السلم وذكر ما نقله عنه ثانيا في باب الفليس بغير اللفظ الذي نقله عنه ز ومع ذلك فليس فيه قصر الخلاف على القرض كما زعمه بل كلامه كاد يكون صريحا أن الخلاف مطلق أي في المدين من حيث هو وانظر الأصل

على القرض كآزعه وقد جزم عجم بما جزم به ز في دين البيع مستدلاً بكلام ابن عرفة
فقال مانصه - تنبيه انما يلزم بعدهما اذا اتاه بجميعه فان اتاه ببعضه لم يلزمه قبوله
حيث كان المدين موسراً كما يفيد قول ابن عرفة قضاؤه الى آخر كلامه الذي عند ز
ولكنه لم يذكّر دين القرض أصلاً ولا أشار الى كلام ابن عرفة الثاني بحال وكان الحامل
لن على ما صنعته أنه رأى كلام ابن عرفة يعارض بعضه بعضاً لانه جزم في موضع بأنه لا يلزم
قبول البعض من الموسر وحكى الخلاف في موضع آخر فجمع بينهما بان الأول في البيع
والثاني في القرض وفيه - نظر لان افادة كلام ابن عرفة الأول عدم لزوم قبول البعض
من الموسر انما هو بالمفهوم فقط فلا يعارض كلامه الآخر بل كلامه كالأمر أن يكون
صريحاً في أن الخلاف مطلق ونصه والمدين بحال ان امتنع من أدائه أقسام الأول
من كان موسراً إليه فهو ملد وفي جبر رب دين حال على قبض بعضه وقبول امتناعه
حتى يقبض جميعه والمدين موسر - قال ابن رشد رواية محمد مع أبي زيد عن ابن القاسم
وقول أصبغ مع - سمعته أشهب ومحمد - عن ابن القاسم والأول في المعسر اتفاقاً اه
منه بلفظه ومن تأمل كلامه أدنى تأمل ظهر له صحة ما قلناه ويدل على ذلك أيضاً عزوه
ذلك لنقل ابن رشد فان ابن رشد لم يخص ذلك بالقرض وكذا ابن المواز وهو مراد ابن عرفة
بمحمد ففي ابن يونس قبيل ترجمة فمين ضمن عن ميت ديناً لم ين كتاب المديان مانصه -
ابن المواز قال مالك ومن كان له على رجل حق فجاهه ببعضه - فقال لا أقبل الا كله فإرى أن
يجبر على أخذ ما جاء به وقال ابن القاسم ان كان الذي عليه الدين معسراً جبر هذا على
أخذ ما جاء به وان كان الغريم موسراً لم يجبر رب الحق على أخذ ما جاء به وجبر الغريم على
دفع الحق كله اه منه بلفظه ونقله ح لكن وقع في أكثر نسخه خلل كما وقع له
خلل في نقله كلام ابن ناجي في جميع نسخه التي وقفنا عليها وهي عدة مظنون بها الصحة
فانه نقله بلفظ فروى محمد في رواية أبي زيد أنه يجبر وقال ابن القاسم في رواية محمد لا يجبر
اه والذي في ابن ناجي هو مانصه فروى محمد وابن القاسم في رواية أبي زيد أنه يجبر
وقال ابن القاسم في رواية محمد انه لا يجبر اه منه بلفظه ومع ذلك فظاهره أن مالاً بن
القاسم في رواية أبي زيد هو من روايته عن الامام وهو مخالف لكلام شيخه ابن عرفة
المتقدم فانه يفيد أنه من قول ابن القاسم لا من روايته فتأمل اه * (تنبيه) * قال ح بعد
ذكر ما قدمناه عنه وان الجزولي صدر بقول مالك وحكى الثاني بقيل وان الشيخ يوسف بن
عمر اقتصر على الثاني مانصه - وانظر هذا هل هو اذا جاءه قبل الاجل أو بعده أو مطلقاً
فتأمل اه وفيه نظر ظاهر لان قول ابن القاسم وجبر الغريم على دفع الحق كله يفيد أنه
بعد الاجل على أن ما وقف فيه صرح به القلشاني فانه نقل كلام ابن يونس بالمعنى وقال
عقبه مانصه قلت معناه بعد حلول الاجل اه منه بلفظه (وجازاً جوداً أردأ)
قول مب وأما ابن عرفة الخ نص ابن عرفة ابن الحاجب قضاؤه بجنسه بعد أجله بأجود
يجب ابن هرون نحوه حكى أبو الطاهر وابن شاس وفيه نظر لانه لا يلزمه قبول مثله ابن عبد
السلام كنقل المؤلف قال غير واحد من المتأخرين انه يجب قبول الاجود وهو بعيد عن

(وجازاً جوداً الخ) قول مب عتقا
هو بضم العين وفتح التاء المشددة
جمع عاتق أو بضم العين والتاء جمع
عتيق كبير يد وبرد وقول مب
وأما ابن عرفة الخ

أصل المذهب لانه معروف لا يلزم قبوله قلت ما نقله ابن هرون عن أبي الطاهر لم أجده فيه
 لا في ذكر الاقتضاء في كتاب الصرف ولا في كتاب السلم وفيما ذكره عن ظاهر المذهب نظر
 الى آخر ما نقله عنه مب وقد سلم غ اعتراض ابن عرفة ورد استدلال ضحج بكلام
 المدونة بقوله مانصه وكأنه أحال المسئلة عن وجهها اه منه بالفظه وسلم مب
 ذلك كاه ورد أبو علي ذلك كاه ونصه والمدونة سابقها في ضحج دليلا على مسئلة السلم
 وهي في القرض ولذا قال غ كأنه أحال المسئلة عن وجهها قال كأنه عفا الله تعالى عنه
 لا إحالة لان المذهب أن القرض يجوز قضاؤه بعد الاجل بأجودا إذا كان يجوز رأى فرق
 بينه وبين السلم حتى يجبر في أحدهما دون الآخر رأى فرق يظهر فالمصنف رأى أنه لا فرق
 بينهما فاستدل ومن ادعى الفرق فليذكره والذمة عامرة في الدينين وكل من المقرض
 والمسلم يصددان يدفع المنة عن نفسه ثم قال بعد كلام وهذا يقرب استدلال المصنف
 بكلامها لانه إذا كان في القرض ما ذكره فاحرى البيع اذ لا معروف تقدم فيه واحتجاج
 ابن عرفة بكلامها لا ينهض ولا بد مع أن مسئلة السلم الذمة عامرة والقضاء بغير عين شئ
 كأنه معاملته أخرى ولا كذلك مسئلة الشراء ومسئلة الجارية العقد وقعت أى على عينها
 فتمين انهما من جنس أرفع ولا تحل الا بأمر قوى ولا كذلك صورتنا وابن شامس تابع للغزالي وان لم تذكر
 الجماعة ذلك فتمين ان كلام المتن هو الصحيح اذ عبر بالجواز اه محل الحاجة
 منه بلفظه ٥ قلت وما قاله حتى لا اشكال فيه واحتجاجة على رد ما قاله غ بما ذكره
 يقتضى أنه لم يقف على نص في المدونة ولا غيرها في مسئلة السلم مع انه موجود في المدونة
 قال فيها في كتاب يوع الآجال مانصه وانما سلمت الى رجل في محمولة الى أجل فلقبته
 قبل الاجل فقلت له أحسن واجعلها في سمراء الى أجلها فقال نعم لم يجز لانه فسح سمراء
 في محمولة الى أجل ولو حل الاجل جاز لنا أخذ سمراء عن محمولة أو محمولة عن سمراء لانه بدل
 اه منها بلفظها فهذا نص صريح في السلم وهو شاهد للمصنف لقولها جاز ولا يصح
 أن يؤول قولها جاز على معنى أجبر لقولها أو محمولة عن سمراء ولا قائل بأنه يجبر على قبول
 الا في ولقولها لانه بدل اذ لا يجبر أحد على البدل وسلم كلامها أبو الحسن وغيره وهو
 موجود أيضا في غيرها قال النعمي أو آخر كتاب السلم الأول من تبصرته مانصه وان
 أسلم مائة أردب سمراء أو أخذ بعد ما حل الاجل مائة أردب سمراء أجودا وأدنى جاز وهو في
 أجود حسن قضاء في أدنى حسن اقتضاء اه منها بلفظها ونقله ق هنا مقتصر عليه
 فانظر كيف عبر بجاز كما قال المصنف وسوى بين الاجود والادنى وذلك يمنع من حمل جاز
 على وجب ونقل ابن يونس في يوع الآجال عن المدونة نحو ما تقدم عنها وسلمه وهو نص
 في رد ما قاله غ ان كان مراده ما فهمه منه أبو علي ويحتمل أن يكون مراده إحالة
 المسئلة عن وجهها أن كلام ابن الحاجب وغيره في قضاء الاجود مع اتحاد الصنف كسمراء
 عن سمراء أدنى منها ومحمدية عن محمدية أدنى منها ومسئلة المدونة الصنف فيها مختلف فهي
 مبادلة حقيقية فلا يلزم من عدم الجبر فيها عدمه في مسئلة التزاع ويشهد لما قاله على هذا
 ما نقله ابن يونس عن بعض أصحابه وسلمه حين ذكر مسئلة يوع الآجال السابقة ونصه

سلم غ اعتراض ابن عرفة ورد استدلال ضحج بكلام المدونة بقوله وكأنه أحال المسئلة عن وجهها اه أى لان
 كلامها في القرض لا في السلم ورد أبو علي ذلك كاه بانه لا إحالة اذ لا فرق
 بينهما بل البيع أخرى اذ لا معروف تقدم فيه قال واحتجاج ابن عرفة بكلامها لا ينهض ولا بد مع ان
 مسئلة السلم الذمة عامرة والقضاء بغير عين شئ كأنه معاملته أخرى
 ولا كذلك مسئلة الشراء ومسئلة الجارية العقد وقعت أى على عينها
 فتمين انهما من جنس أرفع ولا تحل الا بأمر قوى ولا كذلك صورتنا
 وابن شامس تابع للغزالي وان لم تذكر الجماعة ذلك فتمين ان كلام
 المتن هو الصحيح اذ عبر بالجواز اه وكلامه حتى لا اشكال فيه وفي
 المدونة ولو حل الاجل جاز لنا أخذ سمراء من محمولة أو محمولة عن سمراء
 لانه بدل اه ومثله النعمي وواضح انه لا يصح تأويل جاز بأجبر لانه
 لا قائل بأنه يجبر على قبول الادنى أو على البدل فتأمل فان كان مراد غ
 بإحالة المسئلة عن وجهها ان كلام ابن الحاجب وغيره في قضاء الاجود
 مع اتحاد الصنف كسمراء عن سمراء أدنى منها ومسئلة المدونة الصنف
 فيها مختلف فهي مبادلة حقيقية فلا يلزم من عدم الجبر فيها عدمه
 في مسئلة التزاع ففيه نظر أيضا

قال مالك وان أسلمت الى رجل في محمولة الى أجل ثم قلت له قبل الاجل اجعلها في سمراء الى
 أجلها ففعل لم يجز لانه فسح سمراء في محمولة الى أجل ولو حل الاجل جاز لك أخذ سمراء عن
 محمولة أو محمولة عن سمراء لانه بدل قال بعض أصحابنا ولو أسلم اليه في سمراء فقال له قبل
 الاجل اجعلها في سمراء اجوز منها أو أدنى الى أجلها فذلك جائز لان هذا لم يخرجها عن
 الصفة التي أسلم فيها اهـ منه بلفظه ونقله أبو الحسن عند نصها السابق وسلمه وعندى
 ان هذا هو الذى أراد غـ ومع ذلك ففيه نظير أيضا لان الواقع في عبارة ابن شاس وابن
 الحاجب وابن عرفة وغيرهم التعبير بالجنس ونص ابن شاس وان أتى بالجنس وهو وجود
 وجب قبوله وان كان أردأ جاز قبوله ولم يجب اهـ منه بلفظه وكذلك نقله غـ نفسه
 ولانه تقدم نص اللحن في صورة اتحاد الصنف مثل ما في المدونة في اختلافه ولان العلة
 التي علل بها ابن عبد السلام وابن هرون وهي انه لا يلزمه قبول معروفه موجودة في
 الصورتين وبهذه العلة تعيينها على ابن يونس مسئله المدونة التي استدلل بها المصنف وتبعه
 على ذلك أبو الحسن وابن ناجي فانه نقل عن المدونة في كتاب الصرف مانصه قال مالك
 ومن أقرضته دراهم يزيدية ففضلت الحمدية وهي أفضل من الزيدية أو فضلك دنائرتك
 من دنائرها نسيئة أو سمرا من محمولة أو من شعير لم يجز على أخذها حل الاجل أو لم يحل
 اهـ زاد منصلا به مانصه لانه لا يلزمك قبول معروفه اهـ منه بلفظه وقال أبو الحسن
 عقب قول التهذيب لم يجز على أخذها حل الاجل أو لم يحل مانصه ابن يونس لانه لا يلزمك
 قبول معروفه الشيخ والحمدية أفضل من الزيدية والعتيق أفضل من الهاشمية والسمراء
 أفضل من المحمولة اهـ منه بلفظه ونحوه لابن ناجي وما ذكره أبو علي من أن مسئله
 الجارية التي استدلل بها ابن عرفة لا دليل فيها واستدل به على ذلك بقوله العقدية وقعت ولا
 تحل الخ صحيح ومراده بذلك أن مسئله الجارية هي في البيع لافي السلم واذا كانت كذلك
 لم يكن وجه للمعروف من البائع اذا انكشف انها من جنس أرفع لان الذات التي انعقد
 البيع عليها من هذه بعينها ولو استحققت لانفسخ البيع فيها بينهم وكذا ان ظهر بها عيب
 بخلاف ما تقر في الذمة من سلم أو قرض فان قلت ما قاله أبو علي مصادرة فكيف تصوبه
 لان ابن عرفة قد صرح بان مسئله الجارية عامة في البيع والسلم قلت ابن عرفة يسلم ان
 نص المدونة المذكور ليس نصافي السلم بل هو عنده أعم واذا كان كذلك فلا يصح به الرد
 على شيخه لان الأعم لا اشعاره باخص معين ولان ما استدلل به في ضيق وما نقلناه آنفا
 عن كتاب يوسع الاجل نص فيما قاله ابن عبد السلام ومن وافقه مسئله الجارية على
 تسليم ما قاله ابن عرفة من شمولها للبيع والسلم شمولها لبايها المطلق الذي يجب رده
 للمقيد كافرنا ذلك غير ماهرة على أن مسئله الجارية ليست مما نحن فيه لان الكلام
 فيها انما هو في رد مشتريها اياها بعد أن قبضها وليس كلامنا في هذا وانما هو في الامتناع
 من قبضها أولا وفسق واضح بين الصورتين وبسوق كلام المدونة يظهر لنا ما قلناه قال في
 كتاب العيوب منها مانصه ومن ابتاع جارية على انها برية فاصحابها راسية فله أن
 يردّها وان شرط مقلية أو ابرية أو اشباينة من الاندلس فاصحابها برية أو راسية فلا

لان الواقع في عبارة ابن شاس وابن
 الحاجب وابن عرفة وغيرهم التعبير
 بالجنس ولان العلة التي علل بها
 ابن عبد السلام ومن وافقه وهي
 انه لا يلزمه قبول معروفه موجودة
 في الصورتين وبهذه العلة تعيينها
 على ابن يونس وغيره مسئله المدونة
 التي استدلل بها المصنف وقول ابن
 عرفة لان مسئله المدونة عامة الخ
 تسليم منه لكون نصها أعم فلا
 يصلح اعتراضه به لان الأعم لا اشعار
 له باخص معين بخلاف ما استدلل به
 المصنف فانه نص فيما قاله ابن
 عبد السلام ومن وافقه وقد تقرر
 انه يجب رد المطلق الى المقيد انظر
 الاصل والله أعلم

يردها لان ذلك الجنس أفضل وانما تذكر الاجناس لفضل بعضها على بعض فاذا وجد رفع
جنسها مما طلب فلا رد له الا ان يعلم ان المتنازع اراد بذلك وجهه فغير مدسأل ان يكره شراء
البربر لما يخاف من اصولهن وحر يتهن وسرقتهن ونحو ذلك فغير دوما لم يكن على هذا الوجه
وليس فيه عيب يرده او يضع من الثمن فلا رد له اه منه بلقطها ومثله في ابن يونس عنها
وعن الموازية وذلك صريح في أنه اراد ردها بعد ان كان أخذها فلوسلمان أن كلامها نص
في السلم لم يكن فيه حجة لان عرفة لان بقبضها ولا برئت منها لخدمة المسلم اليه ودخلت في
ضمان المسلم وقت المعاملة السابقة بينهم ما فلا سبيل له الى ردها وتعمير ذمها فدفعها ثانيا الا
بعيب أو استحقاق وليس واحدا منها مما يجوز ولا يلزم من ذلك جبره على قبولها أولا لان
امتنع لانه لم يقع العقد على عينها وانما وقع على جارية موصوفة بصفة تخص الف صفة هذه
فاقتصر قائلها على ذلك المستل في المدونة في كتاب العيوب ولم يذكرها في كتاب السلم في ترجمة
الاقتضاء فتأمل بانصاف والله أعلم (تنبيهان الاول) قول المدونة السابق لانه فسخ
سرا في محموله كذا وجدته فيها وفي ابن يونس ويظهر انه مقابول فتأمل (الثاني) قول
المدونة ذنا نبرعتنا قال في التنبيهات مانصه بتشديد التاء وفتحها كذا الرواية والصواب
العتق بضم التاء وتحقية هاء مثل لفظة الذلل ومعناه القديمة اه منه بلقطها ونقله
أبو الحسن أيضا وسلم وقوله بفتح التاء وتشديد هاء يعني مع ضم العين وقوله الصواب العتق
بضم التاء يعني مع ضم العين أيضا. قلت ما ذكر من أن الاول ليس بصواب مبني على أن
الوصف من عتق عتق كظريف لا عاتق كضارب وعلى هذا اقتصر في المصباح ونصه
وعتق الشيء من بابي قتل وقرب قدم عتقا بفتح العين وكسرها فهو عتق أي قديم والجمع
عتق بضمين مثل يريد ويرد اه منه بلقطه لكن في القاموس مانصه وعتق الشيء أي
من بابي ضرب وكرم قدم كعتق كنصر وانحر حسنت أو قدمت فهي عاتق وعتق وعتاق
كغراب اه منه بلقطه فعلى القول الثاني في قوله أو قدمت يمكن تصحيح الرواية لتبوت
الوصف لعتق يعني قدم على فاعل فتأمل بانصاف (لا أقل) قول ز ولو كان الاقل أجود
من اعليه الخ في هذه المسألة نظر يظهر بأدنى تأمل (وبغير جنسه) قول ز لانا نقول هذه
غفلة الخ لا يخفى ما في هذا الجواب والصواب أن اطلاق المصنف هنا بقيد الشرط
الثالث والكلام بآخره فتأمل (وان يسلم فيه رأس المال) قول ز لخصوص رأس
المال بل لانه لا يصح الخ كلام مختل قد نقص منه شيء والاصل والله أعلم ولا يمنع سلمه
فيه لخصوص رأس المال والجزاف والارض لم يمنع السلم فيها لخصوص رأس المال بل
لانه لا يصح الخ والله أعلم (ولحم يجنون) قول مب فانه انما يظهر في الجنس الواحد
الخ سلم ما قاله الشيخ ميارة والمسنونى من اختصاص صرع وتجل وحط الضمان وأزيدك
بالجنس الواحد وهو مسلم في الاول وأما الثاني فهو خلاف ما نقله أبو علي عن ابن يونس
لكن لم يرتضه فانه قال في حاشية التحفة مانصه قال ابن يونس انما يكون صرع وتجل في
الجنس الواحد لا في جنسين وأما حط الضمان وأزيدك فيدخل في الجنس وفي الجنسين
فيما لا يجب له تجديله ثم قال وصاحب ضج انما جعل صرع وتجل وحط الضمان وأزيدك

(لا أقل) قول ز ولو كان الاقل
أجود الخ في هذه المسألة نظر تأمله
(وبغير جنسه) قول ز لانا
نقول الخ لا يخفى ما في هذا الجواب
والصواب أن اطلاق المصنف
هنا بقيد الشرط الثالث والكلام
بآخره وقول مب فانه انما
يظهر في الجنس الخ مسلم في صرع
وتجل لا في حط وأزيدك وانظر
الاصل فقد حصل انه ان دفع
في الدين كله غير جنسه لم يدخله
صرع وتجل ولا حط الضمان وأزيدك
والادخله ما فتأمل (وان يسلم
فيه الخ) قول ز لخصوص رأس
المال بل لانه الخ لعله سقط قبل بل
مانصه والجزاف والارض لم يمنع
السلم فيها لخصوص رأس المال
بل لانه لا يصح الخ

في الجنس الواحد وهذا هو الذي نعرفه وكلام ابن يونس في حط الضمان وأزيدك لم أفهمه
وقد قلت على ما في ضج مانصه

علل بضع في يهنا والسلف * كالباع للمعرض بحط تقتنف
منعهما وقد خصصوا بما اتحد * في الجنس لافي الغير فافهم ماورد

اه منها بلقطها * قلت مراد ابن يونس أن الزيادة التي لاجلها حط الضمان لا يشترط
كونها من جنس الدين بل توجب المنع مطلقا وليس مراده أن الخروج عن الجنس وقع
في الجميع فن في ذمته عشرة أبواب الى شهر من خلاف دفعها قبل الاجل وزاد معها شيئا
آخر منع كان الزائد ثوبا مثلها أو غيره ومن كان في ذمته عشرة أبواب كذلك فدفع فيها
قبل الاجل طعاما أو غيره يساوي أضاعا في قيمتها جاز وما قاله على هذا صحيح لا يخالف
فيه أحد ولا اشكال فيه وكلام ابن يونس يفيد ما قلناه قال في كتاب يسوع الآجال
مانصه وفي كتاب محمد قال مالك فيمن له على رجل عشرة دنانير الى أجل فقال له اعطني
ثمانية وأعطتك دينارين فقال هذا الاصلح ولكني أعطتك عرضا يسوي ثمانية قال لا بأس
بذلك وانما أخطأ الكلام فأصابا الفعل محمد بن يونس وانما يكون ضمع وتبجّل في
الجنس الواحد لافي جنسين فاعلمه واما حط عني الضمان وأزيدك فيدخل في الجنس
والجنسين فيما لا يجب له تبجيله لوقال له في مسئلة الفرس قبل الاجل خذني في العشرة
أبواب أحد عشر من جنس الميحر وكذا لو قال له خذ خمسة منها مع الفرس أو سلعة سواء
وأتى الخمسة الى أجلها الميحر ولو أعطاه الفرس في خمسة منها وأبقى الخمسة الى أجلها الجاز
كالو أعطاه الفرس أو سلعة سواء في جلة الثياب لجاز لان ذلك يسع لها وهذا بين فاعلمه
اه منه بلقطه وقال في السلم عن المدونة مانصه وكذلك ان أخذت بعض رأس
مالك بعينه وجميع ما أسلفت فيه بعد الاجل فلا بأس به لان هذا انما يرجع بعض رأس
ماله بعينه فلم يعد سلفا ويكون ما بقي ثمننا جميع ما سلم فيه يريد ولو تبجّل سلمه ههنا قبل
أجله لم يحرز ودخله حط عني الضمان وأزيدك اه منه بلقطه ومن تأمل ذلك أدنى
تأمل ظهر له صحة ما قلناه * (تنبيه) * قول ابن يونس وانما يكون ضمع وتبجّل في الجنس
الواحد يعني ولو في البعض وقوله لافي الجنسين أي اذا خرجا عن الجنس بالكلية بدليل
كلامه في موضع آخر ونصه ومن المجموعة قال ابن القاسم عن مالك ومن له دنانير دين
فلا يأخذ قبل الاجل بعضها ويباقيها سلعة فيصير يعاوسلفا وعرض وذهب بذهب
وان كانت قيمة العرض دون ما أخذ دخله مع ذلك ضمع وتبجّل ولو أخذ بجمية قبل
الاجل عرضا لا يسواه فذلك جائز وله أن يأخذ بعضه قبل الاجل عينا أو يبعه عرضا
ثم اذا حل الاجل أخذ بقيته عينا لا يباقي العرض اه منه بلقطه فتحصل انه ان دفع
في الدين كله غير جنسه لم يدخله ضمع وتبجّل ولا حط الضمان وأزيدك ولا دخلا معا ولهذا
ذيلت يتي أبي على بقول

ان كان ذلك في جميع الدين * لا يبعه فامنع بدون مين

والله أعلم

(القرض) قلت أخرج البزار وصححه عبد الحق عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال قرض مرتين يعدل صدقة مرة وأخرج الامام أحمد وابن حبان والترمذي وحسنه وصححه عن البراء بن عازب رضى الله عنه مرفوعا عن من منيحة بن أوروقة وأهدى زقاقا كان له مثل (٣٦٠) عتق رقبة ومنيحة الورق هي القرض كما في المنذرى وأخرج الطبراني

والبيهقي عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه مرفوعا كل قرض صدقة وروى مسلم وابن ماجه وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعا من يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة وروى ابن ماجه وحبان والبيهقي عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ما من مسلم بقرض مسلما قرضا مرة الا كان له صدقة مرتين وأخرج البيهقي عن أنس مرفوعا قرض الشيء خير من صدقته وأخرج ابن ماجه عن أنس رضى الله عنه مرفوعا رأيت ليليلة أسري على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر أمثالها والقرض بمائة عشر فقالت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة قال لان السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض الامن حاجة وفي رواية الطبراني لان الصدقة تقع في يد الغنى والفقير والقرض لا يقع الا في يد من يحتاج ويوفق بين أفضلية الصدقة عليه والعكس بحمل العكس على القرض للمضطر لانه حينئذ واجب قال في الذخيرة وهو من أعظم المعروف وأجل القرب وأصله النسيب وقد يجب في مسغبة ونحوها اه و قول ز وقيل

(فصل في القرض)

لم يعرفه المصنف لقوله في توضيحه تعالى ابن عبد السلام حقيقة معلومة للعامة فضلا عن الخاصة اه مع ان ابن عرفة تعقب ما قاله ابن عبد السلام بقوله مانصه قلت رد بانه انما هو كذلك من حيث وجوده لا من حيث معقوله كما تقرر في حقيقة العلم ونحوه وأشياء كثيرة معلومة من حيث وجودها ضرورة عسير علمها من حيث كونها معقولة كالامر والنهي معلومان للعوام من حيث وجودهما ضرورة لا من حيث معقوليتهما اه منه بلفظه قول مب وفيه انه أخرج الصور الفاسدة الخ يقتضى أن ابن عرفة لم يشر الى هذا وفيه نظر ونصه القرض دفع مقول في عرض غير مخالف له لا عاجلا فتخرج المبادلة المثلية ويشمل الفساد ويخص الصحيح بزيادة تفصلا فقط الى آخر ما عند مب عنه ثم قال ولو قلنا مما لم يدل مخالف لم يشمل الا ما شرب فيه رد المثل لا امتناع مماثلة الشيء نفسه وصحة غير مخالف الشيء نفسه وصحة تعلقه على مال بعينه تقدم نقل ابن سهل فيه في شرط تعلق السلم بالذمة وأخذ بعضهم من قصر سلف اليتيم على ما في ملكه يوم السلف اه منه بلفظه وأورد عليه الرصاع دفع شاة معينة في شاة معينة ويبيع شاة بشاة الى أجل وهي معينة قال فلا بد من زيادة في الأول في عوض كل اه فتأمل له واعتراض أبو علي قوله دفع مقول الخ بانه لا يصح سواء أراد بالدفع ارجاه من يده لا مقترض أو تخليته ينفه وبينه لان كلامهما مفرع على وجود القرض لانه لو جدد قبلهما ويلزم بالقول واستدل على ذلك بأدلة واضحة قال فالاولى أن يقول تعليق مقول الخ تأمله منصفان كان كثير عبر بعبارة ابن عرفة وقد عبر به ابن شمس قبله اه محل الحاجة منه بلفظه وهو ظاهر قلت وبالتعليك عرفه المناوى ويأتى لفظه وهو ظاهر وقول ز خلا قال قول صغيره بفتح القاف وكسرها الخ غير صحيح بل ما في صغيره هو الصواب ولا يصح ما ذكره عن الصحاح لا من أحد هما انه خلاف ما فيه ثانياً انه يؤدى الى انكار الفتح على القول الثاني لو أصبح ما عزا للصحاح وكيف يصح أن ينكر الفتح وهو ثابت في أفصح الفصح في غير ما آية مع اجماع القراء عليه واتفاق أهل اللغة عليه وتأتى نصوصهم والله أعلم (يجوز قرض ما يسلم فيه فقط) قول ز وان أمكن تصورها في جلد ميتة دبغ على رأى اذ ليس القرض بيعا فيه انظر اذ مراعاة القول بأن القرض ليس بيعا انما ينتج ان جلد الميتة بعد دبغه يكون كالثوب ونحوه فتأمل به انصاف وقوله وحكمه من حيث ذاته النسيب الخ صحيح لقول الذخيرة هو من

أعظم

بكسرها صوابا حذف قيل كما في صغيره ت وقول ابن عرفة دفع مقول الخ لو قال تعليق مقول الخ أعظم لان القرض يوجد قبل الدفع لانه يلزم بالقول وقول مب وفيه انه أخرج الخ قد أشار ابن عرفة الى هذا بقوله عقب لا عاجلا فتخرج المبادلة المثلية ويشمل الفساد ويخص الصحيح بزيادة تفصلا فقط الخ انظر الاصل (يجوز قرض الخ) قول ز وان أمكن تصورها فيه انظر اذ مراعاة كون القرض ليس بيعا انما ينتج ان جلد الميتة بعد دبغه يكون كالثوب فتأمل

أعظم المعروف واجل القرب وأصله التدب وقد يجب في مسغبة ونحوها اه بلفظها
 على نقل أبي علي وكان ابن عبد السلام لم يقف عليه فانه قال مانصه وحكمه الجواز
 هكذا يقتضي كلام المؤلف والقرب انه مندوب اليه لانهم فعل الخير لقوله تعالى وافعلوا
 الخير ونرج البراز عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قرض مرتين يعدل
 صدقة مرة فهذا نص فيما ذكرناه اه منه بلفظه وقول مب ويؤيده قول ابن عرفة
 دفع مقول الخ أي لانه جعله معاوضة وهذا هو الذي رجحه أبو علي فأن لا والقرض نفس
 بيع كإتيه في كلام القلشاني وذكره غير واحد كالمأزري إلا أنه مبني على غير المكايسة
 فكيف يقرض ما لا يجوز بيعه ولا المبادلة فيه والله در من صرح بالحق في النازلة قال في
 المعيار قبيل عيوب الرقيق مانصه سئل سيدي عيسى بن علال عن سلف خليع
 الاضحية فأجاب بأنه لا يجوز وهو كالبيع اه منه بلفظه * (تنبيهات الأول) * أورد
 على المصنف أن العين لا تقرض لانه لا يجوز السلم فيها كما أفاده قول ابن عرفة في حد
 السلم عقده معاوضة يوجب عارة فتمه بغير عين قال أبو علي مانصه قول ابن عرفة هذا هو
 بخلاف كلام القصة الثلاثة عبد الوهاب وعياض والباي فأنهم كلهم صرحوا بأن العين
 يسلم فيها ونقلنا كلامهم عند قول المصنف ينعقد البيع فأنظره اه منه بلفظه وراجع
 ما قدمناه هناك * (الثاني) * أورد على ابن علال في مجلس جوابه ان سلف الدراهم
 والدنانير لا يجوز فانه يبيع تأخير فأجاب بأنه معروف خرج بالنص من الشارع اه وسلم
 ذلك الواشر بسى وقال أبو علي مانصه ان السؤال ضعيف وكذا جوابه لان الدنانير
 تجوز المعاوضة عليها وانما يمنع فيها التأخير فقط ولا كذلك خليع الاضحية اه منه
 بلفظه وهو ظاهر والله أعلم * (الثالث) * حديث البراز السابق يفيد ان الصدقة
 أفضل من القرض لكن ورد ما يعارضه فقد أخرج البيهقي عن أنس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قلل قرض الشيء خير من صدقته وأخرج ابن ماجه والبيهقي عن أنس ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوبا الصدقة بعشر
 أمثالها والقرض بثمانية عشر وأخرجه الطبراني والبيهقي عن أبي امامة كذا المنذرى
 وعزاه في الجامع الصغير للطبراني في الكبير عن أبي امامة ولفظه قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دخلت الجنة فوجدت على بابها الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر فقلت
 يا جبريل كيف صارت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر قال لان الصدقة تقع في يد
 الغني والفقر والقرض لا يقع الا في يد من يحتاج اليه قال المناوي في شرحه مانصه
 القرض يفتح القاف أشهر من كسر هاء راديه اسم المفعول بمعنى المقرض والمصدر بمعنى
 الاقراض وهو عليك شيء على أن يرد به ثم قال فيه ان درهم القرض بدرهمي صدقة وذلك
 لان فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجته ورده فقيه عبادان فكان بمنزلة درهمين
 وهما بعشر بن حسنة فالتضعيف ثمانية عشر وهو الباقي فقط لان المقرض يسترد ومن
 ثم لو أرى منه كان له عشر ونواب الاصل والمضاعفة وتمسك به من فضل القرض على
 الصدقة الطبراني في الكبير عن أبي امامة باسناد حسن اه منه بلفظه وما ذكره من ان

وقول مب ويؤيده قول ابن
 عرفة الخ أي لانه جعله معاوضة
 وهذا هو الذي رجحه أبو علي فأن لا
 والقرض نفس بيع كما ذكره غير
 واحد إلا أنه مبني على غير المكايسة
 فكيف يقرض ما لا يجوز بيعه ولا
 المبادلة فيه أي كحكم الاضحية اه
 ولا يرد على المصنف العين لانه يسلم
 فيها عند عبد الوهاب وعياض
 والباي خلافا لابن عرفة

فتح القاف أشهر واضح غير أن عبارته تقييدان كسرهما مشهور والذي في صحاح
 الجوهرى هو مانصه والقرض مانعطيه من المال لتقضاه والقرض بالكسر لغة فيها
 حكاها الكسائي اه منه بلفظه وفي القاموس مانصه القرض ويكسر ما تكتب عليه
 من اسماة أو أحسان ومانعطيه لتقضاه اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه والقرض
 مانعطيه غيرك من المال لتعطاه والجمع قروض مثل فلس وفلوس وهو اسم من أقرضته
 المال اقراضا اه منه بلفظه (الاجارية تحل للمستقرض) قال ح ويستثنى من
 ذلك سـ مثله ذكرها ابن يونس في كتاب الوكالات ونقلها الشيخ أبو الحسن أيضا في شرح
 قوله في المدونة ولا بأس أن تأمره بمتاع لك عبد فلان بطعامه هذا أو بثوبه هذا وذلك
 قرض وعليك المثل فيه ما قال قال بعض شيوخنا أو بجاريته هذه أو بجاريته هذه أو بجاريته هذه
 يتأق فيها عارية القروج لانها لا تصل ليد المستقرض قال أبو الحسن وربما ألغزت فيقال
 أين يجوز قرض الجارية من غير المحرم منها فيقال في مثل هذه الصورة أو تقضى عنه في
 الدين اه كلام ح ونقله جيس أيضا قلت قوله ذكرها ابن يونس في كتاب الوكالات
 يقتضى أنه لم يذكرها هنا مع أنه ذكرها هنا في فصل القرض أيضا فأنظره (كفاسده) قول
 مب يصح أن يكون المراد كفاسده القرض الخ بل هذا الحمل أولى لما لان كون القيمة
 معتبرة يوم القبض يؤخذ من كلام المصنف لقوله ينفوت البيع الفاسد بالقيمة فالالف
 واللام فيه للعهد والماله هو القيمة المتقدمة هناك فعمله على ما أخذ من كلامه وترك
 الكلام على ما دلالة عليه في كلامه أصلا من صور القرض الفاسد غير مثله الجوارى
 مما لا ينبغي وقول مب كناسد جميع مسائل القرض الخ الاستغراف الذى ذكره مستفاد
 من الاضافة الى الضمير كما هو مقرر في محله وقصد مب بقوله وهذا مفاد ضحج تأييد
 هذا الاحتمال لان الغالب على المصنف تبعية ماله في توضيحه ويؤيده أيضا ما لابن يونس
 ونصه وقد قال شيوخنا القرويون ان القرض اذا كان فاسدا كان حكمه حكم البيوع
 الفاسدة وكذلك قرض الجوارى والظن أن الامر يرجع الله قال في قرض الجوارى
 برد المثل والاول أصوب اه منه بلفظه (والقاضى) قول ز فى القسم الاول المنع
 الخ ظاهره اتفاقا وفيه نظر لان من يقول بالجواز مع تحقق جعلها على الغير وأن ذلك
 لا ينبغي فقط يقول به فى الجهل بالاحرى وصوابه أن يقول فى القسم الاول الثلاثة
 الاقوال هكذا استظهر نو فلن وجد نص بذلك فلا اشكال والا فلا يلزم القائل بالمنع
 مع القطع بجعلها على الغير أن يقول به مع الجهل فتأمله والله أعلم (أو عين عظم حملها)
 قول ز ومن مثل الحرام الداخل تحت الكاف سلف شاة الخ هذا المثل بخصوصه
 يمكن أن يكون صحيحا وأما ما بعده من الامثلة فلا يصح اذ ليس ذلك بسلف كما يعلم ذلك
 بالتأمل الصادق اذ من خاصية السلف كون عوضه غير مخالف كما علم من حدابن عرفة
 وغيره والامر فى تلك المثل بخلاف ذلك فتأمله (كفدان مستحصد) قول ز اسم فاعل
 من أحصد صوابه استحصد

(الاجارية الخ) يستثنى منه ماله
 أمرت شخصا بمتاع لك عبد فلان
 مثلا بجاريته هذه ويكون عليك
 مثلها وكذا الأمر أن يقضى عنك
 دينها ويبلغزها (كفاسده)
 قول مب يصح أن يكون المراد
 الخ بل هذا أولى لما لان ما أخذ
 من قول المصنف فالقيمة يجعل اللام
 عهديه أى القيمة المتقدمة هناك
 وقول مب كفاسد جميع الخ
 هذا العموم مستفاد من الاضافة
 للضمير وقول مب وهذا مفاد
 ضحج الخ قصده تأييد هذا
 الاحتمال لان الغالب على المصنف
 تبعية ماله فى ضحج ويؤيده أيضا
 ما لابن يونس انظره فى الاصل
 (والقاضى) قول ز فى القسم
 الاول المنع الخ ظاهره اتفاقا وفيه
 نظر لان من يقول بأنه يجوز ولا ينبغي
 مع التحقق يلزم ان يقول به مع الجهل
 بل القائل بالمنع مع التحقق لا يلزم
 أن يقول به مع الجهل تأمله (وجز
 منفعة) قلت عبد ابن حجر فى
 الزواجر من الكبائر القرض الذى
 يجوز نهى للمقرض قائلا لان ذلك
 فى الحقيقة مقر بالخمس ما مر فى الربا
 من الوعيد يشمل فاعل ذلك فاعله
 اه (أو عين الخ) قول ز وكدفع
 قدر معين الخ هذا وما بعده ليس
 بسلف لان عوضه مخالف والسلف
 عوضه غير مخالف كما تقدم

(تجوز المقاصة) قول مب ابن عرفة لابن رشد في رسم العشور الخ: أجب ابن عرفة بكلام ابن رشد ونفسه وأما قوله أنه يقضى على البائع بالمقاصة فهو على المشهور في المذهب من وجوب الحكم بها وقد روي زياد عن مالك أنه لا يحكم بها أو مثله في كتاب الصرف من المدونة خلاف ما في كتاب النكاح الثاني والسلم الثاني والوكالات منها وقد اختلف على القول بوجوب المقاصة إذا اشترى على أن لا يقاصه فقيلاً أن الشرط باطل ويحكم عليه بالمقاصة وقول مالك في كتاب أشهب من كتاب المديان وقيل الشرط عامل وهو قول ابن القاسم في المدينة وتوالت مسئلة كتاب الصرف من المدونة على هذا لأن الصرف لما كان على المناجرة فكانها مشروط ترك المقاصة وتعليقه برده هذا التأويل فيها وقيل إن البيع فاسد إذا كان البيع حالاً لأنه إذا شرط ترك المقاصة فكانه شرط أن يؤخره بالدين فيدخله البيع والسلف روي ذلك عن ابن القاسم وقال أصبح هو خفيف إذا لم يضرب للدين أجلاً ولم يشترط أن لا يقضيه ذلك اليوم اه منه بلفظه ونقله أيضاً غ في تكميله (في ديني العين) قول ز إضافة بيانية أصله لتت فقال طفي الظاهر أنها تقييدية كخاتم حديد أي دينين من العين إذ ليس الدين بنفس العين فتأمل اه منه بلفظه وهو ظاهر (والطعامان من قرض كذلك) قول ز كأن اختلفا صفة الخ ظاهر كلامه أنه لا تجوز في اختلاف الصفة مع اتحاد النوع ولو كان الحال هو الاجود وفيه نظر لأن قضاء القرض بأجود صفة قبلي الاجل جائز كما تقدم فلا وجه لمنع هذا وكذا ما ذكره في اختلاف النوع ظاهره ولو كانت السمر اه الحالة وهذا إنما ينبغي على القول بمنع قضاء السمر عن المحولة قبل الاجل وقد تقدم أنه خلاف الراجح وفي ابن يونس هنا مانصه وأما أن لم يحل أو لم يحل لأحدهما لم تجز المقاصة إذا لا يجوز عند مالك قضاء سمر من يضاء ولا يضاء من سمر قبل الاجل من يبيع أو قرض وله قول آخر جواز قضاء السمر من المحولة قبل الاجل إذا كان ذلك من قرض قال سحنون وهو أحسن اه منه بلفظه (وتجوز في العرضين الخ) قول ز ويدخلهما أيضاً ولو حالين قضاء قرض باكر حيث كانا أو أحدهما من قرض الخ محل المنع فيما إذا كانا حالين معا وأحدهما من قرض إذا كان الذي من يبيع هو الآخر إذ فيه تظهر العلة المذكورة فتأمل (وان اختلفا أجلاً منعت) قول ز ومنه فهم المصنف الجواز أن أحلاً أو أحدهما فيه نظر لأن المصنف صرح بالمنع فيما إذا حل أحدهما فقط فهي متنوعة بمنطوقه لا جأزة بمفهومه نعم مانسبه للمدونة من جوازها صحيح ونصها وان كان لك عليه عرض وله عليك عرض وهما مختلفا الجنس والصفة فإن كان أحدهما مختلفا لم يجز أن يقاصا حتى يحل أو يحل أحدهما ولو اتفق أحدهما لم يحل لأجل التفاضل اه منها بلانظها ونحوه لابن يونس عنها وفي ضيق مانصه في المدونة الجواز لا تقا قصد المكايسة بحلول أحدهما وفي الموازية لا يجوز لاختلاف الاجل ابن محرز وهو الصحيح عندي اه منه بلفظه

(تجوز المقاصة) قال ابن رشد عقب مانقله مب عن ابن عرفة وقد اختلف على القول بوجوبها إذا اشترى على أن لا يقاصه فقيلاً يحكم عليه بها أو الشرط باطل وهو قول مالك في كتاب أشهب من كتاب المديان وقيل الشرط عامل وهو قول ابن كثة وابن القاسم في المدينة وقيل إن البيع فاسد إذا كان البيع حالاً لأنه يدخله البيع والسلف روي ذلك عن ابن القاسم وقال أصبح هو خفيف إذا لم يضرب للدين أجلاً ولم يشترط أن لا يقضيه ذلك اليوم اه (في ديني العين) طفي الظاهر أن إضافة تقييدية كخاتم حديد أي لا يبيانه خلافاً لتت (حلاً أو أحدهما) قلت قول ز لاختصاصه بالو أو أي لاختصاص عطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كما في اللفية وهي انفردت بعطف عامل من ال قد بقي الخ هذا أمراده لأن عطف الجمل مخصوص بالو (والطعامان من قرض الخ) قول ز كأن اختلفا صفة الخ يعني ما لم يكن الحال هو الاجود لجواز قضاء القرض بأفضل صفة ولو قبل الاجل (وتجوز في العرضين) قول ز ويدخلهما أيضاً الخ محل المنع فيما إذا كانا حالين معا وأحدهما من قرض إذا كان الذي من يبيع هو الآخر إذ فيه تظهر العلة المذكورة فتأمل (وان اختلفا أجلاً منعت الخ) قول ز في المنه فهم أو حل أحدهما الخ بل

هذه متنوعة بمنطوق المصنف كالموازية وصححه ابن محرز كما في ضيق نعم مانسبه للمدونة صحيح انظر نصها في الأصل

* (باب الرهن الخ) *

قلت قول الوانغى عقد لازم لا ينقل الملك الخ صادق بالضممان كافي شرح التحفة وفيه نظر لان قوله عقد أى على متمول بقربة قوله لا ينقل الملك وبه يخرج الضمان فتأمل. وقول مب هذا وارد على المصنف الاشارة راجعة للمريض الذى احاط الدين بماله أى اذارهن في معامله قديمة فيحمل المصنف على ما اذارهن في معامله جديدة فتأمل. وقول مب اذا كان أجل الدين الرهن أقرب أى وأخرى اذا كان حالا وقول ز ودفع الوثيقة أى ان وجدت قال فى المتنق قال ابن القاسم فى المجموعة ان لم يكن ذكر حق فاشهد فلا بأس بذلك ونحوه عن مالك وقال ابن القاسم أيضا اذ لم يكن ذكر حق لم يجز إلا أن يجمع بينهما اه (وابن) قول ز قال ح والظاهر ان الاشهاد فى رهن الغائب كاف الخ هذا هو الذى فهمه س وعج من قول ح بعد كلام والظاهر الصحة واختار نو ان مراد ح بالصحة الانعقاد ليوافق ما قطع به فى أول كلامه ويبحث فى قياس الغائب على الدين بأنه يمكن حوزة قبض المرتهن أو وكيله بخلاف الدين أه وحله على ما ذكره متعين لصراحة أول كلامه وآخره فيه انظر الاصل والله أعلم

* (باب الرهن) *

قال فى المقدمات مانصه مذهب مالك رضى الله عنه وجعل أهل العلم اجازة الرهن فى السبر والحضر لان الله تبارك وتعالى نصر على حوازه فى السفر بقوله وان كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبافرهان مقبوضة واجازته السنة فى الحضر على ما ثبت فى الآثار الصحاح فذكر بعضها ثم قال ولا أعلم أحدا من أهل العلم منع من الرهن فى الحضر واجازته فى السفر بظاهر الآية غير مجاهد ولا تعلق له بظاهرها اه محل الحاجة منها بالقطعة (ما يباع) قول مب لكن يأتى فى القرض أسلفنى وأسلفك اذا كان أجل الدين الرهن أقرب الخ يعنى وأخرى اذا كان حالا تأمل (وابن) قول ز قال ح والظاهر ان الاشهاد فى رهن الغائب كاف فى قبضه كفى رهن الدين الخ ليست هذه هى عبارة ح بل فهم ذلك منها السنورى وعج فتبهما ز وعبارة ح هى مانصه تنبيه سئل عن رهن الدار الغائبة والشئ الغائب فاجبت أنه يصح ويشترط فى اختصاص المرتهن به أن يقبضه هو أو وكيله قبل موت الراهن أو فلسه وهو كالاتى والشارد بل أخرى بالجواز فان مات الراهن أو فلس قبل قبض المرتهن أو وكيله بطل الرهن ولو جذفيه لان المصنف سيقول وموت راهنه أو فلسه قبل حوزة ولو جذفيه وأيضا فذنيه فى المدونة أن من وهب دارا غائبة ومات قبل أن يحوزها الموهوب له بطلت الهبة ولو لم يفرط مع أن المشهور فى الهبة انه اذا جحد فى طلبها لا يطل وقد فرق بينهما فى ضيق بان الرهن لما كان باقيا على ملك راهنه لم يكتف بالجد بخلاف الموهوب فانه خرج عن ملك واهبه والله أعلم وذكر فى ضيق وغيره أن رهن الدين يصح ولو على غائب ويكتفى فى حوزة الاشهاد والظاهر هنا الصحة اه منه بلقطه ففهم منه من ذكرنا أن قوله والظاهر الصحة أى من غير توقف على حوزة ويبحث فى ذلك نو واختار أن مراده بقوله والظاهر الصحة أى الانعقاد فىوافق ما قطع به فى أول جوابه ويبحث فى قياس الغائب على الدين قائلا مانصه لان الدين لا يمكن حوزة بالقبض وهو دين فاكتفى فيه بالاشهاد والغائب يمكن حوزة بقبض المرتهن أو وكيله فلا يلزم أن يكتفى فيه بالاشهاد اه قلت وحله على ما ذكره متعين لان كلامه أولا وآخره صريح فى أن مراده بالصحة الانعقاد كما يظهر ذلك بادن تأمل ولان حله على ما فهموه منه يؤدى الى صريح المناقض فى كلامه وتمامه فاجاب بولاه ذكر فى الدين أمرين الصحة والاكتفاء بالحوزة ثم قال والظاهر هنا الصحة فلو أراد ما فهموه منه لقال مثلا والظاهر انه هنا كذلك فعده له عن هذه العبارة أو ما يفيد معناها دليل واضح على ما ذكرناه واستدل به بكلام المدونة فى هبة الدار الغائبة من أعظم الأدلة على ذلك لان الرهن والهبة انما يفتقران اذا جحد فى الحوزة فى الحاضر وأما الغائب فبطل الهبة فيه أيضا مع الجد على مذهب المدونة والموازاة والعينية وهو الرابع كما يأتى فى الهبة عند قوله أوجد فيه فكيف يعقل مع ذلك أن يقال بعدم بطلان رهنه وفائدة الصحة التى استظهرها ح تظهر فيما اذا امتنع الراهن من تمكين المرتهن من ذلك قبل حصول المانع فتأمل بانصاف (تنبيه) ظاهر كلام ح أن ما ذكره فى مسئلة

الدين لانزاع فيه وانه لا فرق بين أن يكون عليه رسم أو لا وليس كذلك في المستقي مانصه
فان كان دين له ذكرك حق فيأبى أن يدفع اليه ذكرك الحق ويشهد له به فهذا حوزة ويكون
أحق به من الغرماء في الموت والفلس قاله مالك في الموازية ثم قال قال ابن القاسم في
المجموعة ان لم يكن فيه ذكرك فاشهد فلا بأس بذلك ونحوه عن مالك وقال ابن القاسم
أيضا اذا لم يكن فيه ذكرك لم يجز الا أن يجمع بينهما واذا كان فيه ذكرك جاز ذلك وهو
ظاهر قول مالك في الموازية اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وزاد
عقبه مانصه اللغمي حوزة له ذكرك باخذة ويجمع بين المرتن والغريم فان
لم يكن ذكرك فالحج بينه وبين الغريم ويقدم اليه بحضرة ينسب أن لا يقبضه اياه
حتى يقبض حقه فان فعل غرمه ثانية لاتفاه على المرتن وان كان الغريم غائبا ولا
عليه ذكرك أجر فيه الاشهاد وفيه اختلاف ابن عات وقيل لا يكون رهنا حتى
يجمع بينهما ويقر الذي عليه الدين بذلك ويتفق ومتى لم يتفق لم يكن رهنا ففي الحوز
بمجرد الاشهاد فيما لا ذكرك له أو لا بد من الجمع بين المرتن والمدين ثالثا ان كان غائبا
ورابعها بشرط حضور المدين واقراءه لنقل الباجي ونقل اللغمي وابن عات اه منه
بلفظه قلنا وما عزا لابن عات هو ظاهر كلام العتبسة ولم يرد عليه ابن رشد شيئا
ففي أول سماع أبي زيد من كتاب الرهون مانصه قال أبو زيد قال ابن القاسم في الرجل
يكون للرجلين عليه حق الى أجل فبهرهنا ما ذكرك حق على رجل على أن أحدهما مبدأ على
صاحبه في أول ما يتقاضاه من الحق الذي رهنه ما فيجمع بينهما وبين الذي عليه الحق ويقر
لهما به ان ذلك جائز على ما شرط قال القاضي رضي الله عنه هذه مسألة صحيحة بيته
لا اشكال فيها ولا علة اه منه بلفظه * (فرعان * الاول) * لا اشكال أنه ليس للراهن
قبض دينه بعد رهنه ولا للمدين دفعه اليه بعد علمه وقد تقدم في نقل ابن عرفة عن اللغمي
أن المرتن يتقدم للمدين أن لا يدفعه للراهن فان دفعه اليه بعد التقدم اليه غرمه للمرتن
فظاهره أنه اذا لم يتقدم اليه في ذلك أنه لا غرم عليه والظاهر أنه يغرم اذا علم وان لم يتقدم
اليه لوجود العلة التي علل به امع التقدم وهي قوله لا تلافه على المرتن فتأمل والله أعلم
* (الثاني) * اذا كان الدين مؤجلا ولم يحل أجله فلا اشكال أنه لا سبيل للمرتن الى
قبضه والافيوخذ حكم ذلك مما ذكره ابن رشد في شرح مسأله من رهن اجارة مدبره من
رسم الرهون عن سماع عيسى من كتاب الرهون الثاني ونصه وأما رهن اجارة اذا كان
مؤجرا فلا اشكال في جواز ذلك والحياة تصح في ذلك باسناد المرتن على الراهن بحضرة
المستأجر فاذا حلت الاجارة عليه قبضها المرتن وطبع عليهم اعنده لئلا يتفقه بها أو جعلت
على يدي عدل اه منه بلفظه (لارقبته) قول ز ولا على أن تباع بعد موت السيد الخ
ظاهرة أن هذا جائز ولو وقع في صلب العقد من بيع أو سلف وقيد عياض في كتاب المدبر من
تبييناته ذلك بما اذا لم يقع ذلك في صلب العقد والامنع قائلا مانصه وعلى هذا الوجه تأول
بعض شيوخنا قول أشهب في منعه رهن المدبر وعلى ما تقدم يجب أن يتأول اطلاق اجارة
مالك وابن القاسم لرهنه ويكون هذا كله غير اختلاف منهم بل كل واحد منهم تكلم على

(لارقبته) قول مب هذا اذا
رهنها بعد العقد الخ بهذا قيد
عياض الجواز وتقييده بخالف
للمشهور الذي درج عليه المصنف

وجه لم يتكلم عليه الاخر اه منها بلفظه او سلم أبو الحسن ما قاله في البيع مع اعترافه بأنه خلاف ظاهر المدونة وبجاء فيما قاله في السلف ونصه مفهومة أنه في ابتداء السلف لا يجوز وهذا لا يجري على ما في الكتاب أن يرهن في ابتداء السلف ما لا يجوز في البيع اه منه بلفظه قلت وما قاله عياض وسيله أبو الحسن في البيع مخالف للمشهور والذي درج عليه المصنف ومخالف الكلام شيخه أبي الوليد بن رشد في رسم الرهون من سماع عيسى من كتاب الرهون الثاني ما نصه وقال في رجل باع رجلاً يعاقره منه خدمة مدبر له قال ما يعجبني هذا قال القاضي رضي الله عنه انما لم يجوز رهن خدمة المدبر لان ذلك غرر اذا لا يدري مبلغ ما يؤجره به ومعنى ذلك اذا كان الرهن في أصل البيع على القول بان رهن الغرر لا يجوز في أصل البيع والمشهور أن ذلك جائز وهو الظاهر من قول ابن القاسم في المدونة في اطلاقه اجازة رهن الثمرة التي لم يبد صلحها والزرع الذي لم يبد صلحها وقد أجاز في كتاب المدبر من رهن المدبر ولم يفرق بين أن يكون ذلك في أصل البيع أو بعد عقده واذا جاز رهن المدبر مع ما فيه من الغرر لا يباع للمرتين في حياة الراهن وراز رهن الثمرة قبل أن يبد صلحها الذي يمنع من ارتها خدمة المدبر اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً قبله وقول ز وانظر اذا رهنه وأطلق والظاهر الصحة الخ قال مب هذه والتي بعدها عين الصورة الآتية عن النخعي في محل القولين الخ وفيه نظر بل صورة النخعي غيرها القول ضح ما نصه النخعي والمازري وأما ان رهن رقبته لتباع الا ان فلا يجوز واختلف هل يعود الرهن في الخدمة وتباع له وقتا بعد وقت حسبما يجوز بيعها كمن ارتهن دارا فثبت أنها محبوسة على من رهنها فقبل لا يعود حقه الى المنفعة لانه انما رهنه الرقبة وقيل الرهن يتعلق بغيره فلو كرائها لان المنفعة كجزء منها يجوز رهنه ويبيع فلا يطل هذا الجزئ بطلان ما أخذ منه اه منه بلفظه نعم لا محل لهذا التوقف مع تأمل كلام ابن رشد السابق ومع قول عياض في كتاب المدبر ما نصه وذكر في الكتاب جواز رهن المدبرة ورهن جنيها واحتج بأن ذلك لا ينقصها عن عقدها شيئا وان مات سيدها اه منه بلفظه ونصها على اختصار ابن بونس ولا بأس برهن المدبرة في قول مالك لان ذلك لا ينقصها من عقدها ان مات سيدها اه منه بلفظه وفي كتاب التدبير منها ما نصه ولا بأس أن يرهن المدبر ويكون المرتين بعدموت سيده أحق به من الغرماء فان لم يدع سيده غيره بيع للمرتين في دينه لانه قد حازه ولو لم يقبضه بيع لجميع الغرماء اه منها بلفظه وتأمل ذلك كله يظهر لك صحة ما قلناه والله أعلم * (فرع) * قال ابن عرفة ما نصه الشيخ عن ابن حبيب قال أصبغ من رهن مدبر مغل أجله ولا مال له كان المرتين أحق باجارتها من الغرماء اه منه بلفظه (لا كأحد الوصيين) قول ز والظاهر أن ايصاءهما مرتين الخ غير صحيح وان سكت عنه تو ومب لمخالفته للمصوص انظر ما يأتي عند قوله في الوصية ولا تثنى جل على التعاون وقول مب ابن عاشر هذا النوع من الايصاء لا أعرفه هذا عجب من الشيخ ابن عاشر رحمه الله فان المسئلة جلية حتى انها مصرح بها في متن ابن الخاجب وأعجب من ذلك تسليم مب له مع أنه قد

أى كالمصنف هنا مع قوله الآتي أو اختياراً له أخذه فتأمل (وفصلته) قال ح ومعناها ان الرهن قيمته أكثر فريه منه عند آخر على ان الاول يستوفي منه دينه وفصلته ثمة للثاني اه (ان علم الخ) محله اذا حصل للراهن مانع والا فلا كلام في أن الفضلة تكون للثاني كما قاله ابن رشد انظر نصه في الاصل

الح قصور فان المسئلة تمصرح

بها في متن ابن الحاجب (وحيز
بجميعه الخ) وقيل يكتفي
كون يد المرتن فيه مع راعنه
كشريك وقيل الخلاف انما هو فيما
لا ينقل كالدار لاني غيره كالعبد
فجميعه ذ كرهذا الخلاف ابن عرفة
وابن ناجي وأجله ز في قوله وأخذ
من الخلاف في هذه المسئلة الخ وقد
ذكر ابن ناجي عن أبي الحسن انه لم
يقف في مسئلة الغاصب على نص
الامامة تقرئ من هذه المسئلة
وقال عقبه واشتد تكبير شيخنا
حفظه الله عليه بقصوده لانها في
أسئلة القفصى وذ كرفيهما قولين
وان الصحيح لا يمتاز قال وبه أفتيت
مع صاحبنا أبي مهدى عيسى
الغبريني في غيبة شيخني ابن عرفة
من تونس للبحر اه قلت والى
ذلك أشار في العمل القاسي بقوله
وما من الجزء المشاع ظلم

فذا واذ علم ما قد قسمها

وقول مب لم أجده فيه الخ لعل
ز أخذ ذلك من قول ابن عرفة وأخر
الشركة وفيها مع غيره ما منع أحد
الشريكين بمجرد الملك في شيء تصرفه
فيه دون اذن شريكه للمزوميته
التصرف في ذلك الغير بغير اذنه اه
والتصرف شامل للبيع أمكن
الظاهر حله على ما اذا أدى بيعه
لخصته للعله المذكورة كان يذهب
به الى السوق ونحوه ويحمل ما ذكره
عنه مب على ما اذا لم يؤدعه
لخصته لتلك العلة فتأمل والله أعلم
(بطل حوزهما) قول مب يفيد

ضج وغيرة

اعترضه غير واحد من قبله فقد قال أبو علي هذا من ابن عاشر في غاية القصور اه منه
بلفظه وقد قال جس مانصه وتوقف ابن عاشر في هذا قصور اه منه بلفظه
وانظر ما يأتي عند النص الذي قدمناه آنفا والكمال لله (وحيز بجميعه الخ) قول ز وأخذ
من الخلاف في هذه المسئلة الخ يعني الخلاف المذكور في كلام ابن ناجي لاني كلامه هو
اذ لم يذكره وقد ذكر ابن عرفة الخلاف الذي أجله ز ونصه وفي حوز المشاع بما يقب
لراعنه طرق للخمى والبالي وعياض اللخمى ان كان داراً أو عبداً في كون حوزة بانهفراد
المرتن به أو يكتفي كون يده فيه مع راعنه لشريك قولان ونحوه للمازري البالي ما ينقل
حوزه بانصراد المرتن به أو عدل وما لا يزال كالربع في كونه كذلك أو يكتفي كون يده
فيه مع كشرريك قولاً اشهب والموازية ثم قال عن عياض مذهب الكتاب ومشهور
المذهب أن حوزة انما هو بحوز جميعه وقيل يحوز بحول في الجزء المشاع محل صاحبه
وكانت يده عليه مع يده وقيل انما يصح ذلك فيما لا ينقل كالربع اه محل الحاجة منه
بلفظه قلت ظاهر كلامهم هذا أن هذا الخلاف منصوص وظاهر كلام ابن رشد أن
الخلاف مخرج فقط فانه قال في شرح مسئلة من رهن نصف حائطه من ماع أبي زيد من
كتاب الرهن مانصه وقد اختلف ان كراه جميعاً فقيل يصح الحوز وقيل لا يصح حتى
يقسمه فيكرى المرتن نصيبه وكذلك ان اعمره جميعاً على الاشاعة يخرج ذلك على
المقولين في الرجل يصدق بالجزء من أرضه على الاشاعة فيعمر المتصدق عليه الأرض مع
المتصدق على وجه التقصى لحقه والتشاح الى أن يموت المتصدق فرأى ذلك ابن القاسم
ميازاة وخالفه في ذلك أصبغ والظاهر في الصدقة أن تكون حيازة في الرهن أن لا يكون
حيازة لان الحيازة أقوى في الرهن منها في الصدقة والهبة لقول الله عز وجل فهران
مقبوضة وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقول ز قاله ابن ناجي صحيح فانه ذكر عن أبي
الحسن أنه لم يقف في مسئلة الغاصب على نص الامامة تقرئ من هذه المسئلة ونظائر
ذكرها وقال عقبه مانصه قلت واشتد تكبير شيخنا حفظه الله في قوله ولم أقف على نص
في مسئلة الغاصب بقصور كلامها في أسئلة القفصى وذ كرفيهما قولين وأن الصحيح
لا يمتاز قال وبه أفتيت مع صاحبنا أبي مهدى عيسى الغبريني في غيبة شيخني ابن عرفة من
تونس للبحر اه منه بلفظه (ان بقى فيه للراهن) قول مب ما عزاه لابن عرفة
لم أجده فيه الى آخره لعل ز أخذ ذلك من قول ابن عرفة وأخر الشركة مانصه
وفيها مع غيره ما منع أحد الشريكين بمجرد الملك في شيء تصرفه فيه دون اذن شريكه
للمزوميته التصرف في ملك الغير بغير اذنه اه منه بلفظه لان كلامه بظاهره شامل
لتصرفه فيه ببيع حصته لكن الظاهر قصره على ما اذا كان يبيع حصته يؤدى للعله
التي علل بها المنع كان يذهب به الى السوق ونحوه من كل محل لم يأذن له شريكه في الذهاب
به اليه ويحمل ما ذكره عنه مب هنام الجواز على مذهب ابن القاسم على ما اذا كان
يبيع حصته سالماً من تلك العلة فتأمل والله أعلم (بطل حوزهما) قول مب هذا
الذي يفيد ضج وغيره أي وهو الذي يفيد أيضاً كلام المصنف لقوله بطل حوزهما ولم

يقبل بطل الرهن ويؤخذ جبره على رده قبل حصول المانع عما يأتى في قوله أو اختياره
أخذه لأن هذه هي مسئلة الوديعه المذكورة هناك بعينها أو تؤخذ منها هذه بالآخرى فلا
وجه للتوقف في ذلك فتأمل (وفضله) قول ز أى رهن قيمته باقية الخ لا يخفى ما فى
عبارة والصواب عبارة ح ونصها ومعنى الفضلة أن الرهن قيمته أكثر فريهه عند آخر
على أن الأول يستوفى منه دينه وفضله ثمنه للثاني اه (ان علم الاول ورضى) محل هذا
اذا مات الراهن أو قام عليه الغرماء والإفلا كلام فى أن الفضلة تكون للثاني كما قاله أبو
الوليد بن رشد فى رسم الاقضية الثانى من سماع القرنيين من كتاب الرهون مانصه . وسئل
عن رجل ابتاع من رجل بيعا بدينار الى ستة أشهر ورهنه بذلك رهنا فقيضه وحازه ثم ابتاع
بعد ذلك بياض من رجل آخر بيعا بدينار الى أجل شهر ورهنه فضل ذلك الرهن الذى رهنه
الاول وقال له فلان مبدأ عليك فى الرهن ثم ما فضل لك الرهن بمحقق فحل أجل المرتين
الاخر قبل الاول المبدأ عليه فى الرهن فقال مالك لم يعلم المرتين الاخر أن حق الغريم
الاول الى ستة أشهر فقبل له لم يعلم أن حق المرتين الاول الى ستة أشهر فقال أرى أن يساع
ويعطى حقه من ثمنه قبل له اذا بيع هذا العبد المرهون أعطى الذى لم يحل حقه جميع
حقه ثم يعطى هذا ما فضل أو يوضع له حقه حتى يحل الاجل ويعطى المرتين الاخر
ما فضل فى حقه فقال بل يعطى صاحب الحق الذى لم يحل حقه كله أحب الى ثم يعطى هذا
ما فضل قال القاضى رضى الله عنه لم يذكر فى هذه الرواية أن المرتين الاول علم بما فعل
الراهن من رهنه فضله الرهن الذى يئده لغيره وقال ان فضله الرهن تكون له واعتراض
ذلك ابن دحون فقال ان ذلك من قوله خارج عن الاصول كيف يصح أن تكون له فضلة
الرهن ولم يقبضه المرتين الاول ولا يلزم عندي هذا الاعتراض لأن المسئلة محتملة
للتأويل وقد اختلف فى رهن رجل رهنا فقبضه وحازه ثم رهن فضله من آخر فقبل ان
الفضلة تكون رهنا وان لم يعلم المرتين الاول بذلك وهو قول أشهب فى الواضحة وغيرها
وقول ابن القاسم فى المبسوطة وقبل ان لا تكون له رهنا الا ان يعلم بذلك المرتين الاول وهو
قول أصبغ من رأيه وقبل ان لا تكون له رهنا الا أن يعلم بذلك المرتين الاول ورضى به
وهو المشهور المعلوم من قول مالك فى المدونة وغيرها ثم قال وقائدة هذا الاختلاف انما هي
اذا قام الغرماء على الراهن هل يكون المرتين الثانى أحق بالفضلة من الغرماء أم لا وأما اذا
قام المرتين الاول والثانى على الراهن ولم يكن له غرماء أو قبل قيام الغرماء فلا كلام فى أن
فضله الرهن تكون له الا لا ينافى فيها أحد فيجتمعا أن يكون انما تكلم فى هذه المسئلة على
أن المرتين الثانى قام به يذقبض فضله الرهن فى حقه الذى قد حل ولم يحل حق المرتين
الاول ولا غرماء على الراهن فلا يلزم على هذا التأويل اعتراض ابن دحون على المسئلة ثم
قال ولو علم المرتين الثانى باحل المرتين الاول لم يسع الرهن له حتى يحل أجله لانه على ذلك
دخل اه منه بلفظه (تنبيه) قال فى ضيغ عند قول ابن الحاجب ورهن فضله الرهن
برضا الاول جائز وحوزه حوزة وقال أصبغ لا يعتبر رضاه اذا علم ليحصل الحوزة مانصه
ومالك فى الموازية قول ثالث انه لا يجوز رهن فضله الرهن لثان اذا كان ييد المرتين الاول

وقول مب هما عين الصورة
الا تيسر الخ فيه نظربل صورة
الغنى غيرهما كما يدل على ذلك
كلام ضيغ وغيره نعم لا محل
للتوقف أى فى أولى صور فى تنظير ز
مع نص عياض وغيره فيها بالصحة
انظر الاصل * (فرع) * قال
أصبغ من رهن مبدأ فحل أجله
ولا مال له كان المرتين أحق بإجارته
من الغرماء اه نقله ابن عرفة
(كأحد الوصيين) قول ز
والظاهر ان ايضا هما مرتين الخ
مخالف للمنصوص انظر ما يأتى
عند قوله فى الوصية ولاثنين حل على
التعاون وقول مب ابن عاشر

الآن يخرج الرهن من يد الاول لانه انما قبضه لنفسه وحكي في البيان رابعا أن الفضلة تكون رهنا وان لم يعلم الاول اه محل الحاجة منه بلفظه فيوهم كلامه أنه في البيان ذكر الاقوال الاربعة وقد رأيت كلامه فيحمل كلامه على أنه أراد انه ذكر في البيان قولاً صارت به الاقوال اربعة واقصر ح نقلا عن الزجاجي على الاقوال الثلاثة الاول في ضيق قائلها قائم من المدونة ثم ذكر أن بعض المتأخرين ردها الى وفاق فانظره ان شئت (ولا يضمنها الاول) قول ز ولعل وجه المنع فيما اذا كان أجل الثاني أقل أن فيه بيعا وسلفا الخ سلمه وب والظاهر أن هذه العلة انما توجد اذا اتفقا على أن الرهن يباع عند أجل الثاني وأما إذا اتفقا على أنه يؤخر الى حلول الاول فلا وكذا اذا سكتا كما يؤخذ من كلام ابن رشد المتقدم فيما اذا رهنتم الفضلة لغيره وكان أجل الثاني أقرب فتأمله وقول مب بل علة المنع في الأكثر هي العلة التي ذكرها في الأقل وهي البيع والسلف بتججيل الدين الثاني الخ تأمل كيف يتصور تججيله قبل أجله اذ لم يقرر الثاني أجل قبل هذا البيع حتى يكون قد سبقه عن أجله فارتفع البيع على أن حلول أجل الاول ويبع الرهن اقتضاه لا يوجب تججيل الثاني لذاته ولا يلزم بينهما ما لا يمكن أن يقال ما فضل عن الاول بطبيع عليه ويبقى بيد المرتهن الى حلول أجل الثاني أو يجعل عند أمين فاعلة المذ كورة منتفية على كل حال والظاهر أن يحمل مافي ح عن ابن سلمون من المنع على ما اذا دخل على أنه يباع الرهن عند حلول الاول وما فضل من ثمنه يدفع اذ ذلك في الثاني وما بقي منه لم يقب به الفضلة يبقى لأجله ومثل الدخول على ذلك جرى العادة فيه ووجه المنع على هذا الجملة في الاجل اذ يستعمل أن تبقى الفضلة بجميعه فيحمل كله أو لا يفضل شيء أصلا لحالة الاسواق فيبقى كله الى أجله أو تبقى بالبعض فقط فيبقى غيره الى أجله ثم ذلك البعض يحتمل أن يكون الأكثر أو الأقل أو المساوي أما ذلك فلا على أنه ان كانت فضلة تبقى بيد المرتهن رهنا بعد الطبع عليها أو توضع تحت يد أمين الى حلول الاجل فلا وجه للمنع وكذا ان جرت العادة بذلك وانما يبقى النظر عند السكون ولا عادة هل يحمل على الاول فيمنع للعلة المذ كورة أو على الثاني فيجوز وهو الظاهر لان التصريح بالاجل يستلزم ذلك فتأمله بالتصاف (قسم ان أمكن) قول مب وجواب ابن عاشر بان الفضلة رهنتم بعلمه ورضاه يرد بان الرهن اذا كان بيد أمين لا يشترط فيه رضا المرتهن مبني على أن القسم متوقف على صحة الرهنية ربما يؤخذ ذلك من كلام ضيق وفيه نظر فان مب نفسه سلم قول ابن عرفة انه لا يعرف القسم الا بالبر الحاجب تبعا لابن الجلاب كما سلمه ح وغيره وكل منهما رتب القسم على اذن المرتهن ورضاه ونص ابن الجلاب ومن رهن من رجل رهنا ورهن من آخر فضله باذن الاول ثم حل أجل الحق الثاني قبل الاول فان كان الرهن مما يمكن قسمه قسم منهم ما يبيع الثاني نصيبه وأمسك الاول نصيبه حتى يحل حقه وان كان مما لا يمكن قسمه يبيع الرهن كله وقضى المرتهنان جميعا حقوقهما اه منه بلفظه واختصر ما بين الحاجب بقوله وان كان برضاه وسبق أجل الثاني قسم ان أمكن والايبيع وقضاه اه قال ابن عبد السلام مانصه يعني فان رهن فضله الرهن من مرتهن آخر برضا الاول لما على قول ابن القاسم

(ولا يضمنها الاول) قول ز ان فيه بيعا وسلفا الخ انما يظهر اذا اتفقا على أن الرهن يباع عند أجل الثاني وقول مب بتججيل الدين الثاني الخ غير لازم لا مكان بقا ما فضل عن الاول رهنا الى حلول أجل الثاني بعد الطبع عليه أو جعله بيد أمين والظاهر أن يحمل مافي ح من المنع على ما اذا دخل بشرط أو عادة على أن الرهن اذا يبيع عند حلول الاول يدفع ما فضل من غنمه في الثاني للجهل حينئذ في الاجل اذ لا يدري هل يفضل شيء أم لا وهل يوفي الفاضل ان وجد بجميع الثاني أو ببعضه الاكثر أو الأقل أو المساوي فتأمله (قسم ان أمكن) قول مب يرد بان الرهن الخ مبني على توقف القسم على صحة الرهنية فقط وفيه نظر فان القسم انما ذكره الجلاب ومن تبعه وهم انما رتبوه على اذن المرتهن ورضاه بل صرح ابن عبد السلام

الذي اشترط رضاه واماعلى قول أصبغ وان كان لا يشترطه فان كان أجل الدين الثاني الذي
رهنت فيه الفضلة سابقا على أجل الدين الاول فإنه يقسم الرهن ان أمكن قسمه على الدينين
اه محل الحاجة منه بلفظه فانظر كيف صرح بان شرط القسم الرضا حتى على قول
أصبغ الذي لا يشترط في الصحة الرضا فصح جواب ابن عاشر وسقط بحث مب نعم
أشار بحس الى بحث آخر فانه قال عقب جواب ابن عاشر مانصه قلت تأمل هذا
الجواب هل يتم فانه انما رضى بحوز النضلة ان كانت فضلة اه منه بلفظه يعنى ولا تتحقق
الفضلة عند حلول أجل الثاني لاحتمال تغير الاسواق عند حلول أجل الاول قلت وهو
ظاهر ان لم يكن المرتب الاول عالما بحلول أجل الثاني قبل أجله وأما اذا علم فيصمم أن
يقال بعد ذلك منه رضا بقسمه عند حلول أجل الثاني ويحتمل أن يقال ان ذلك لا يستلزم
الرضا بالقسم اذله أن يقول يباع الجميع فيعطى الثاني حقه ويوقف الباقي فتأمل (والايصح
وقضيا) ظاهر المصنف انه يباع ولو علم الثاني بأجل الاول وهو ظاهر اطلاق ابن الجلاب
وابن الحاجب وشروجه ولم يقيده ز ولا غيره بمن وقفت عليه بشئ مع انه قد تقدم في كلام
ابن رشد التصريح بتقييده بما اذا لم يعلم الثاني بأجل الاول والا فلا يباع حتى يحل أجل
الاول ولم يحل فيه خلافا فيجب اعتماده ووجهه ظاهر غاية وان أغفلوه والله أعلم وقول
مب في التسمية قلت وفيه نظر لانه ان كان مراده أن لا تنقص قيمة الرهن بعد قسمه
فهذا لا يدل عليه ما في السماعين الخ فيه نظر من وجهين الاول أن كلامه يوهم أن عدم
النقص انما يعتبر في حصة القائم لا في حصة غيره وليس كذلك بل في حصة غيره وقع
التصريح بهذا الشرط في الموطأ ونصه قال يبيح سمعت مالكا يقول في الرجلين يكون
لهم رهن بينهما فيقوم أحدهما يبيع رهنه وقد كان الآخر أنظره بحقه سنة قال ان كان
يقدر على أن يقسم الرهن فلا ينقص حق الذي أنظره بحقه يبيع له نصف الرهن الذي كان
بينهما فاقوى حقه وان خيف أن ينقص حقه يبيع الرهن كله اه منه بلفظه الثاني أن
حصول النقص في حصة أحدهما يستلزم حصوله في حصة الآخر فالامر الى أن
الشرط أن لا تنقص قيمة الرهن بعد قسمه فقلوه فهذا لا يدل عليه ما في السماعين فيه نظر
بل يدل عليه أتم دلالة وقد قال في المنتقى عند نص الموطأ السابق مانصه قال في الاصل
ان لم تنقص قسمته حق الذي أنظره بحقه يبيع وفي المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك
وهو في العتبية والموازية من رواية عيسى وأبي زيد عن ابن القاسم ان قدر على قسم الرهن
بما لا ينقص به حق القائم بحقه قسم فبيع لهذا نصفه في حقه قال القاضي أبو الوليد
رضي الله عنه وانما راعى في ذلك ادخال القسمة النقص في قيمة الرهن واذا دخل النقص
في أحد القسمين فلا بد من أن يدخل في الآخر فتارة أظهر مراعاة حق القائم وتارة أظهر
مراعاة حق الآخر والمعنى فيه ما واحد اه منه بلفظه وهو نص فيما قلناه فالحق ما قاله
طفي فتأمل بانصاف وقد قبل جس تقييد س وسلم ما قاله طفي وهو حقيق
بال تسليم والله أعلم (ورجع صاحبه ب قيمته) قول ز لانه انما أسلفه نفس السلعة الخ قال نو
فيه انه لو أسلفه نفس السلعة لكان يرجع بمثلها لا بقيمتها اه منه بلفظه وهو ظاهر لكنه

بان شرط القسم الرضا حتى على
قول أصبغ الذي لا يشترط الرضا في
الصحة فصح جواب ابن عاشر نعم
بحث فيه جس بقوله تأمل هذا
الجواب هل يتم فانه انما رضى بحوز
النضلة ان كانت فضلة اه وهو
ظاهر ان لم يكن المرتب الاول عالما
بحلول أجل الثاني قبل أجله انظر
الاصل (والايصح وقضيا) قيده ابن
رشد بما اذا لم يعلم الثاني بأجل الاول
والا فلا يباع حتى يحل أجل الاول
وهو ظاهر والله أعلم وقول مب
تنبيه قيد س الخ قد قبل تقييده
جس وسلم ما قاله طفي وهو
حقيق بالتسليم وفي كلام مب نظر
لانه يقتضى أن عدم النقص انما
يعتبر في حصة القائم مع أن اعتباره
في حصة غيره وقع التصريح به أيضا
في الموطأ على ان حصول النقص
في احدى الحصتين يستلزم حصوله
في الاخرى فال الامر الى ان الشرط
أن لا تنقص قيمة الرهن بعد قسمه
كما صرح به في المنتقى فان لا فتارة
أظهر مراعاة حق القائم وتارة أظهر
مراعاة حق الآخر والمعنى فيه ما
واحد اه (ورجع صاحبه الخ)
قول ز لانه انما أسلفه نفس السلعة
الخ يقتضى انه يرجع بمثلها لا بقيمتها

لم يذكر فيها آخر لكون الزائد للاستعير **قلت** ووجهه أن بغرمه القيمة كشف الغيب
 أنها بيعت على ملكه فتأمل *** (مسئلة)** قال في رسم البيوع من سماع أصبغ من كتاب
 الرهون مانصه وقال في امرأة أخذت زوجها لها حليا فرهنه ثم أعلمها بذلك وقال لها أنا أفكه
 قال فحسبته قال فسكتت حتى مات الزوج ثم طلبته قال تخلف بالله ماريضته ولا كان
 سكوتها تر كاللذالك وتأخذه حيث وجدته ويتبع المرتين مال الميت قال أصبغ وذلك إذا
 عرف أن الشيء شيئا أو ثبتت عليه يئنة قال القاضي رضي الله عنه في بعض الكتب
 في هذه المسئلة مكان فحسبته فحسبته فعلى رواية من روى فحسبته تأتي هذه الرواية خلافا
 لما تقدم في رسم ان خرجت من سماع عيسى لأنه لم يوجب لها هناك الرجوع إذا طال
 الامر بعد علمها أو ما على رواية من روى فحسبته فليست مخالفة لها لانهم اتعذروا بالخوف على
 نفسهم من زوجها ويكون لها أن تأخذ حقها به دعيها ان لم يكن سكوتها حتى مات زوجها
 الا لخوفها اياه على نفسها وان لم يعرف ما ادعته من مخافتها اياه فذلك على ما يعلم من حالها
 معه في غلط الحجاب والسدة والسطة فان جهل ذلك فالقول قولها اه منه بلفظه ولم يبين
 هنا ما المختار من القولين على رواية المعارضة وبينه في الرسم المشار اليه ونصبه فقال ههنا
 ان ذلك يطل قيامها ووقع في سماع أصبغ ما ظاهره ان لها أن تقوم بعد طول الزمان
 وتخلف ماريضته ولا كان سكوتها تر كالحقها والذي ههنا أظهر والله أعلم اه منه بلفظه
 (وبطل بشرط مناف) قول ز ولعل فائدة ذلك احتمال حلول الدين بموت أو فليس قصد
 به الجواب عما قد يقال أي فائدة لصحة الجمالة قبل حلول أجل الدين لمدة تنقضي قبل حلوله
 مع أن رب الدين لا يقدر على طلب دينه من المدين فلا يتوجه طلبه اياه من الخيل وهو
 جواب حسن ولم يقصد به هذا الفرق بين الرهن والجمالة كما ظنه مب فاعترضه والفرق
 بين الرهن والجمالة لم تعرض ز له فتأمل وقول ز ويدخل بالكاف أيضا غلق الرهن
 الخ قال في المنتقى مانصه غلق الرهن معناه أن لا يفل فغنى الترجمة انه لا يجوز أن يعقد
 الرهن على وجه يؤل الى المنع من فكاه وأنشدوا الزهير

وفارقتك برهن لا فكاك له * يوم الوداع فأسمى الرهن قد غلقا

اه منه بلفظه (وصح في الجديد) قول مب وهو قصور فقد صرح ابن القاسم بالحرمه
 الخ فيه نظير بل ما قاله ح ومن تبعه بالجواز هو الصواب وهو ثابت عن ابن القاسم أيضا وما
 استدلل به من سماع عيسى منه وقع في سماع ابن القاسم ولكنه ضعيف كما بينه أبو الوليد
 ابن رشد رضي الله عنه لأنه مبني على ان الغرر في الرهن المشروط في البيع يفسده وقد علمت
 انه شاذ والعجب من مب رحمه الله نقل من كلام ابن رشد ما يفيد ما قلناه ولم يفتن له
 وذلك انه نقل عنه تعديل الحرمة بقوله لان ذلك غررا الخ فلو تأمل ذلك أدنى تأمل لما نسب
 ح للقصور وما أفاده كلام ابن رشد الذي نقله قد صرح به ابن رشد نفسه ففي رسم أخذ
 يشرب خرا من سماع ابن القاسم من كتاب الرهون مانصه وسئل عن رجل كانت له
 اذ هاب الى آجال مختلفة فأراد الذي له الدين أن يبيعه يباع ويرهنه رهنا ويجعل آجالها
 واحدة في الرهن قال لا خير فيه قبل له أقبيعه يباع ويرهنه رهنا ويجعل فيه دينه كله

فلو قال لان بغرمه القيمة كشف الغيب
 أنها بيعت على ملكه *** (فرع)** لو
 رهن الزوج حتى تزوجه ثم أعلمها
 فحسبته فسكتت حتى مات ثم طلبته
 حلفت ما كان سكوتها رضاً وأخذته
 واتبع المرتين مال الميت قاله في رسم
 البيوع من سماع أصبغ من كتاب
 الرهون قال أصبغ وذلك إذا عرف
 انه شيئا أو ثبتت عليه يئنة اه ابن
 رشد والقول قولها في الخوف عند
 جهل الحال فان لم تخشسه فلا قيام
 لها إذا طال الامر بعد علمها على
 الاظهر اه (وبطل بشرط مناف)
 قول مب فلا يظهر بينهما فرق
 ليس مقصود ز التفريق بينهما
 وانما المقصود الجواب عما يقال
 أي فائدة لصحة الجمالة لمدة تنقضي
 قبل حلول الدين وقول ز غلق
 الرهن الخ قال في المنتقى معناه أن لا
 يفل أي انه لا يجوز أن يعقد الرهن
 على وجه يؤل الى المنع من فكاه اه
 وفي التحفة

وشروط ملك الرهن حيث لا يقع

انصافه من حقه النهي وقع

(وصح في الجديد) قول مب وهو

قصور الخ فيه نظير وما استدلل به

ضعيف كما بينه ابن رشد لأنه مبني

الذي له عليه قال لا خريفه قال ابن القاسم وانما كره ذلك لان الرجل لو كان له على رجل دين الى أجل فقال له الذي له الحق هل لك أن أعطيك ديناراً ودراهم على أن ترهنني بحق الذي لي عليك أو أضع لك من حق الذي لي عليك على أن ترهنني لم يكن في هذا خير وهو وجه من وجوه الربا كأنه ازداد في حقه فاذا باعه يعا على أن يرهنه بدين له آخر فقد صار بمنزلة ما وصفت لك لانه يضع له من غنمه على أن يرهنه وهو أيضاً يشبه الجمالة بالجعل فالرهن والجمالة في هذا سواء وهما قول مالك جميعاً قال القاضي رضى الله عنه أما إذا كانت له اذهب الى أجل مختلفة فباعه يعا على أن يرهنه رهناً بئس ما باعه منه وبالأذهب التي له عليه الى أجل مختلفة على أن تكون الى أجل واحد فلا اختلاف في أن ذلك لا يجوز لانه يدخله البيع والسلف بشرط أن تكون الأذهب حالة أو الى أقرب من الأجل أو الى أبعد ها أو مؤخراً عن ذلك ثم قال بأم أن باعه يعا على أن يرهنه رهناً بئس ما باعه منه وبالأذهب التي له عليه الى أجلها باعها فقال في هذه الرواية انه لا خير في ذلك لان قوله أفنيعه يعا ويرهنه رهناً ويجعل فيه دينه كله الذي له عليه معناه يجعله فيه كله الى أجله لا يجعل له ولا يؤخره عنه وهو مثل ما في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب السلم والآجال وعلى قياس ما قاله ههنا من أنه لا يجوز أن يعطيه شيئاً ولا أن يضع عنه من دينه الذي له عليه شيئاً على أن يرهنه به رهناً لانه اذا باعه على أن يرهنه فقد وضع عنه من غنم ما باعه على أن يرهنه وقد أجاز ذلك كله في رسم القضاء المحض من سماع أصبغ من كتاب الكفالة والحوالة وهو الاظهر لان قوله في هذه الرواية وهو وجه من وجوه الربا كأنه ازداد في حقه ليس بين انما العلة في ذلك الغرر في الرهن حسبا بيناه في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب السلم والآجال فيحتمل أن يكون أراد أن الغرر في الرهن هو الذي ازداده في حقه بما زاد في غنم السلعة التي ابتاع أو في قيمة التي باع فرأى ذلك مما يضارع الربا وهو بعيدوا الاظهر فيه الجواز والله أعلم وقوله أيضاً وهو يشبه الجمالة بالجعل ليس يشبه بين لان الجمالة بالجعل انما هي أن يعطى الجبل شيئاً أو يضع عنه شيئاً على أن يتحمل عنه وهو في هذه المسئلة ما اعطاه شيئاً ولا وضع عنه شيئاً على أن يتحمل عنه وانما أعطى او وضع للمتحمل عنه على أن يعطيه جبلاً أو رهناً ولا يظهر للفساد في ذلك وجه سوى ما بيناه في رسم أوصى من سماع عيسى من الكتاب المذكور والشبه الذي رآه بينهما هو انه ابتاع غرر في المستلتي جميعاً الا انه في الجمالة بالجعل غرر في حق المتبايعين جميعاً وفي اعطاء العوض على أخذ الرهن غرر من جهة أخذ الرهن لامن جهة معطيه والله أعلم اه منه بلفظه ووجه الغرر في رسم القضاء المحض الذي أشار اليه بقوله لان المعطى للدنانير اعطاه اعضاءاً عما لا يعلم قدر الانتفاع به من الرهن أو الجبل اذ لا منفعة للمرتهن في الرهن الا أن يقوم الغرماء على الرهن وهو لا يدري هل يقومون عليه أم لا ولا قدر ما يكون انتفاعه به ان قام عليه الغرماء لان كل ما كثرت الديون عليه كثرت انتفاعه بالرهن فيدخله الغرر والجبل أي في الغرر وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقد تقدم لمب نفسه عنه قوله أو غرر أو لا وشرط في العقد مانصه ابن رشد المشهور جواز رهن الغرر في عقد البيع الخ وقد منا كلام

على أن الغرر في الرهن المشترط في البيع يفسده وهو شاذ فاقاله ح ومن تبعه من الجواز هو الصواب وهو ثابت عن ابن القاسم أيضاً انظر الاصل

ابن رشد يجزئ وقه عند قوله لا رقبته وبذلك كله تعلم ما في اقتصار ق على ما في سماع
عيسى وما في تقليد مب له حتى نسب الأئمة للقصور والكجال لله تعالى (وباذنه في وطاء الخ)
قول مب ولعل ذلك هو الذي أوهم طفي حتى عز ذلك للمدونة الخ الظاهر أنه انما
عز ذلك للمدونة لأنه يؤخذ ذلك منه لهما اذا رجعت الى يده بالفعل ونقصها ومن ارتهن رهنا
فقبضه ثم أودعه الراهن أو رده اليه بأي وجه حتى يكون الراهن هو الحائز له فقد خرج من
الرهن وليس للمرتهن ان أعاره اياه رده في الرهن إلا أن يعيره على ذلك فان أعاره على ذلك
ثم لم يرجعه حتى قامت الغرماء على الراهن أو مات كان أسوة الغرماء اه منها بلفظها
فنفهم قولها وليس للمرتهن ان أعاره الخ أن له ذلك في غير العارية وقد قال ابن ناجي عقبها
مانصه ما ذكره المشهور وقال أشهب له ردها ما لم تفت بشي حكاه ابن يونس وهذا في
العارية المطلقة بناء على أن العارية المطلقة هل تبقى الى آدم ما يعار الى مثله أولا وأما
المقيدة بأمد فالمرتحن فيها طلب الرهن بعد انقضاء المدة لستم الحوز اه منه بلفظه فاذا
كان له ذلك فيما اذا رجعت اليه بالفعل ففي مجزئ الاذن أخرى وكلام ابن يونس يفيد ذلك
أيضا و مب لم يستوف كلامه فانه قال عتب كلام المدونة مانصه ابن المواز قال ابن
القاسم وأشهب ثم ان قام المرتحن برده قضى له بذلك إلا أن يدخله فوت من تحببس أو تدبيز
أو بيع أو قوام غرماؤه قال ابن القاسم فيه وفي المدونة الا في العارية فليس للمرتحن ان أعاره
اياه رده في الرهن إلا أن يعيره على ذلك فان أعاره على ذلك ثم لم يرجعه حتى قام الغرماء على
الراهن أو مات كان أسوة الغرماء ابن المواز وقال أشهب العارية وغيره أسواء له رده ما لم
يفت بما ذكرناه اه منه بلفظه فتأمل قوله قال ابن القاسم فيه وفي المدونة الا في
العارية الخ تجد فيه أعظم دليل لما قلناه والله أعلم وقول مب ومستندهما في ذلك هو
القياس على ما في حريم الأباريعي وهو من قياس الأخرى لوجه تظهير بادني تأمل لكن
ذلك متوقف على تسليم أن اذن المرتحن للراهن في التصرف في رهن ينقل كالامة ونحوها
مساواة له في التصرف فيما لا ينقل كالدار ونحوها وأبو علي لا يسلم ذلك بل جزم بالفرق
بينهما معتمدا على ما قاله عبد الحق في نكته ونصه قال بعض شيوخنا من القرويين واذا
أذن المرتحن للراهن في العروض التي يمان به لم يخرج من الرهن بنفس الاذن دون أن
يحاز بخلاف ما لا يمان به من الرباع لان العروض التي يمان بها هي في يده فلا يكون اذنه
فيها تسليما حتى يحاز دونه فاعلم ذلك اه بلفظه ونقل قبله عن أبي الحسن مانصه
وتقدم الفرق لعبد الحق بين أن يأذن المرتحن للراهن في الاتقاع بما يمان به وبين ما لا يمان
به من الاصول انظره أول الرهون من النكت اه ثم قال بعده هذا مانصه وقد فرق عبد
الحق بين ما يمان به وما لا يمان به بما رأيت وقال العبدوسي فيه هو مذهب الكتاب اه منه
بلفظه قلت صريح ما نقله عن العبدوسي في اعتماد ما لعبد الحق لكن ابن عبد السلام
وغيره كلامهم صريح في أنه لا فرق بين ما ينقل وما لا ينقل قال ابن عبد السلام عند قول
ابن الحاجب فلو عاد اختيارا فللمرتحن طلبه قبل فوته بعق أو تحببس أو قيسام الغرماء الخ
مانصه قلت وهذا كله مبنى على ما لابن القاسم في كتاب الرهن من المدونة وأما على

(وباذنه في وطاء الخ) ظاهره سواء
كان يسدا أمين أو يده وهو كذلك
على المعتمد وقول مب ولعل
ذلك هو الذي أوهم طفي الخ
الظاهر أنه انما عزاه للمدونة لان
ذلك يؤخذ منها بالآخرى مما اذا
رجعت الى يده بالفعل وقول مب
هو القياس الخ أى الا حوى بناء
على أنه لا فرق بين ما ينقل كالامة
وما لا ينقل كالدار كما صرح به ابن
عبد السلام وغيره خلافا لفرق
عبد الحق بينهما فاقائلان العروض
التي يمان بها هي في يده فلا يكون
اذنه فيها تسليما حتى تحاز دونه اه
وان قال العبدوسي انه مذهب
الكتاب واعتمده أبو علي انظر الاصل

مافي كتاب حريم البئر فجرد اذن المرتهن عنده كاف في الخروج من الرهن فلا يحتاج الى
 التفويت بشئ بما ذكر قال فيه لو اذن المرتهن الى الراهن أن يسكن أو يكرى فقد خرجت
 الدار من الرهن وان لم يسكن أو يكرى وقال أشهب بل حتى يكرى بها اه منه بلفظه فانظر
 كيف عارض بين مافي الكتابين مع أن العتق انما يكون فيما يتقل فهو صريح في أنه
 لا فرق عنده بينهما وقد سلم له ذلك المصنف في ضيق وابن عرفة وانما يجنا معهما من جهة
 أخرى فقال في ضيق بعد أن ذكر مافي كتاب الرهون مانصه وجعله ابن عبد السلام
 مخالفا لما في كتاب حريم البئر وكذلك قال أبو الحسن ظاهره هذا أن مجرد الاذن لا يبطل
 وفيه نظر لانه لا منافاة بين البابين لانه نص في باب الرهن على وجه متفق عليه وبين في حريم
 البئر أن الرهن يبطل بمجرد الاذن وقد ساق ابن يونس وغيره مافي حريم البئر على أنه تقييد لما
 في الرهن ولم ينقل المازري عن ابن القاسم الا مافي حريم البئر والله أعلم اه منه بلفظه
 ونقله أيضا حسن وسلمه ونقله أيضا ابن ناجي في شرح المدونة وسلمه فانه قال في المدونة اثر
 ما قدمناه عنها مانصه وكذلك ان ارتهن أرضا فزرعها الراهن باذنك وهي بيدك خرجت
 من الرهن وكذلك ان رهن دارا ثم سكنها أو عبدان ثم استخدمه اه فقال ابن ناجي مانصه
 قوله ومن ارتهن رهنا فقبضه الخ ظاهر قولها حتى يكون الراهن هو الخا لزمع قولها بعد
 وكذلك ان رهنك عبدا أو دارا ثم سكن الدار أو خدم العبد فيقتضي أن مجرد الاذن لا يبطل
 الرهن وهو خلاف قولها في حريم البئر لو اذن المرتهن للراهن أن يسكن أو يكرى فقد
 خرجت الدار من الرهن وان لم يسكن أو يكرى وفي المسئلة من خارج الكتاب ثلاثة أقوال
 أحدها مثل مافي حريم البئر به الفتوى والثاني على ظاهرها هذان الاذن لا يبطل الرهن بل
 حتى يسكن قاله أشهب وقيل ان كان الرهن يدا أمين فالاول وان كان يدمر تهنه فالثاني
 قاله ابن حزم له المازري على أنه قول ثالث كما قلناه وقال ابن راشد قال ابن حزم معنى
 قول ابن القاسم أنه كان الرهن على يدا أمين ومعنى قول أشهب أنه كان على يد المرتهن وما
 ذكرناه من جل قولها على الخلاف هو جل المغر بي وابن عبد السلام أيضا قال خليل وفيه
 نظر فنقل كلامه السابق كله بلفظه وسلمه وقال ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن عبد السلام
 مختصرا مانصه هو وهم لان الاشياء المذكورة انما ذكرت تقوية لردده في الرهن ان طلب
 المرتهن رده للرهن لا لابطال الحوز المعروض للجبر برد الرهن لم يرتبه والاذن في التصرف
 انما هو مبطّل للحوز كابطاله بالتصرف بالفعل المعروض للجبر بالرد المذكور والرد فيه هو
 منعه مما اذن له فيه كما ان الرد فيما حيز بالفعل عن يدمر تهنه بنزع من يده فتأمل اه منه
 بلفظه وهو صريح في أن الاذن في التصرف كالتصرف بالفعل وفي أنه قبل ما صرح به ابن
 عبد السلام من أنه لا فرق بين ما يتقل وما لا يتقل وانما وهمه في دعواه المعارضة وقوله
 او الاذن في التصرف الخ شامل للاذن في الوطء اذ لا يتوقف أحد في أن الوطء تصرف بل
 من أقوى التصرف فلنقله هذا فيفيد ما أفاده ابن الحاجب ومن واقعه ومما يدل على ذلك
 أيضا عدم تعقبه على ابن الحاجب وشاويه وهو يناقضهم في أدنى من هذا بما رتب وقد
 نقل غ في تكميله كلام ابن عرفة وسلمه ويشهد لعدم الفرق أيضا ما نقله في ضيق عن

المازري ونصه هكذا نقل ابن راشد قول ابن حارث وذكره المازري على أنه ثالث في
 المسئلة فقال فقد رأى ابن القاسم مجرد الاذن كالتصريح باسقاط حق المرتهن وكما ان عقد
 الرهن يلزم بالقول فكذلك يسقط به وهو الاشبه باصل المذهب واستحب أشهب الحوز
 اه منه بلفظه والدليل فيه ما قلناه من وجوه أولها جزمه بان التفصيل بين أن يكون
 بيد المرتهن وبين أن يكون بيد أمين مقابل وأن قول ابن القاسم بالبطلان فيها هو الاشبه
 باصل المذهب وقد تقدم في كلام ابن ناجي أن به الفتوى وهو يرد ما نقله عبد الحق عن
 بعض شيوخه القرويين من قوله لان العروض التي يبان بها في يديه فلا يكون اذنه فيها
 تسليم الخ لان هذه العلة متنتية فيما بيد الامين مع أن المعتمد بطلانه بالاذن ثانيها
 قوله مجرد الاذن كالتصريح باسقاط حق المرتهن لان تصريح المرتهن باسقاط حقه
 يستوى فيه الامر ان ثالثها قوله وكما أن عقد الرهن يلزم بالقول الخ فان لزوم عقد
 الرهن بالقول الذي جعل له مشبهه عام في الامرين معا فيكون المشبه به كذلك رابعها
 قوله واستحب أشهب الحوز فانه صريح في أن ابن القاسم لا يعتبر عنده الحوز المستحب
 الذي جعله بعض القرويين علة للفرق على أن ما ذكره مجتوئ فيه من أصله لان ما لا يتقل
 قد يكون الحوز الحسى فيه مستحبا ككون المرتهن ساكنا في الدار شاغلا لجميعها بنفسه
 وأهل له وماله وقد أطلق في حريم البئر البطلان بالاذن في السكني ولم يقيده بشئ ولم ير
 أحدا ممن تكلم علم او وقفنا على كلامه قيدها بشئ وكيف يعقل أن يقال ان اذن
 المرتهن للراهن في تصرفه في ثوب مشلا في ثوب المرتهن أو نحوه لا يبطل الحوز لكونه
 تحت يده ويبطل اذنه له ذلك في الدار في الصورة التي ذكرنا ونحوه اذا ما لا يظهر أصلا
 فسقط به هذا تعجب أبي على من المصنف في ضيق ومن ح وعلم أن الاستدلال
 بكلام المدونة هو الصواب ولله در بوا اذ قال بعد نقله كلام ضيق مانصه فجعل قولها
 في الاذن والاسكان دليلا للاذن في الوط وهو ظاهر كما لا يخفى وقوله ح وغيره من شراح
 المتن وابن الحاجب والله أعلم اه منه بلفظه وقد ذكرنا لك من كلام الائمة ما فيه كفاية
 والله أعلم وقول مب وقوله اذا لم يحمله يبطل الحوز فقط خلاف ظاهر أبي الحسن الخ
 نص ابن ناجي الذي أشار اليه هو قوله ولا مفهوم لقوله في الكتاب فاحملها لان تصرف
 الراهن في الرهن باذن المرتهن يبطل الرهن اه منه بلفظه فعبارته هي عبارة أبي الحسن
 بعينها ولا حجة لمب في ذلك على ما ادعاه لان مراده ما انه يبطل الاذن وما وراء ذلك
 مسكوت عنه معلوم مما هو نص في المدونة وغيرها ولا يصح حمله على البطلان مطلقا لانه
 يلزمهما أن كل تصرف من الراهن باذن المرتهن كذلك وهما لا يلتزمان ذلك ثم مع ذلك
 هو معارض بظاهر كلام غيرهما في الكافي مانصه فان وطئها باذن المرتهن وجلت بطل
 الرهن اه منه بلفظه على نقل أبي على وفي الجواهر مانصه ثم ان كان الوط باذن
 المرتهن أو كانت محلا تذهب وتجي في جوائج المرتهن فوطئها الراهن بغير اذنه فولدت
 فهي له أم ولد ولا رهن للمرتتهن فيها اه منه بلفظه وما أفاده كلام الكافي والجواهر هو
 الظاهر اذا لوجه لبطلان الرهن بالكلية بالوط الذي لم ينشأ عنه حمل وقياسه على ما نشأ

وقول أبي على اذا لم يحمله يبطل
 الحوز فقط هو الظاهر وهو الذي
 يفيد كلام الكافي والجواهر ولا
 يخالفه ما لا يبي الحسن وابن ناجي
 خلافا لمب لان معناه انه يبطل
 الاذن بدليل تعليقه وما وراء ذلك
 مسكوت عنه معلوم من نص المدونة
 وغيرها

عنه الجمل لا يصح لظهور الفارق فتأمل به بانصاف والله أعلم (أو في بيع وسلم) قول مب
قلت اذا تأملت كلام ابن عرفة وجدت فيه الدليل القوي لما ذكره عجم وان كلام طني
تجامل وقصور **قلت** تأملناه فوجدنا كلام طني لا تجامل فيه ولا قصور بل هو صحيح
ظاهراً غاية الظهور لان كلام من مسئلتى ابن عرفة وقع فيه البيع بالفعل وتغيرهما انما هو
باعتبار ما ادعى المرتهن انه قصده في الاولى ادعى انه قصده احياً الرهن أى أن يأتي له
الراهن برهن آخر وفي الثانية ادعى انه قصده استجبال الثمن الذي يباع به الرهن وذلك بين من
كلام ابن عرفة من تأمله وأنصف ويوضح لذلك كلام ابن يونس الذي اختصره معبر عنه
بالصقلى ونصه ومن المدونة قال مالك وان باعه الراهن باذن المرتهن فقال المرتهن لم آذن
له في البيع الا لحياء الرهن لا لياخذ الراهن الثمن حلف على ذلك وقيل للراهن ان آتيت
برهن ثقة يشبه الرهن الذي بعث وتكون قيمته كقيمة الاول فلك أخذ الثمن والابن الثمن
رهننا الى الاجل ولم يجعل للمرتهن حقه وهذا اذا بيعت باذن المرتهن ولم يسلمه من يده الى
المبتاع وأخذ منه الثمن وأما ان أسلمه الى الراهن فباعه فقد خرج من الرهن محمد بن يونس
قال بعض الفقهاء وقيل لو أسلمه لخالف أيضاً وأوقف الثمن ومن كتاب ابن المواز قلت فان
كان المرتهن وصله الى الراهن حتى باعه فقال فيه جائز ولا يجعل الحق كمالوا باعه قبل الحوز
قلت أرأيت ان قال المرتهن انما وصلته اليك تسبيعه لتجعل الى حقى وأتكرار الراهن قال
قال أشهب يحلف المرتهن والقول قوله ولا يضره قيام الغرماء ان كان ذلك بقرب دفعه
وان كان ذلك ليس بقربه فقام الغرماء قبل أخذ ذلك فهم أحق بالثمن وقال في المجموعة اذا
باعها الراهن باذن المرتهن فلا يرى الثمن رهننا الا أن يكون اشترط ذلك المرتهن فيكون رهننا
وان اشترط عند الاذن أن يقبض حقه فان ذلك لا يصلح وأراه رهننا الى أجله محمد بن يونس
لان اشترط تجبيل الثمن عند الاذن في البيع سلف جرنقما اه منه بلفظه والله أعلم
(وبعارية أطلقت) قول ز من المرتهن للراهن أو لاجنبى الخ ربما يفهم منه أن العارية
من المرتهن لو ارث الراهن بعد موته لا تضر وهو كذلك وكذا رجوعه للوارث باجارة أو بأى
وجه كان قال ابن ناجي عقب ما قدمناه عنه قريبا ما نصه وظاهر قوله في الكتاب ثم
أودعه الراهن الخ انه لو مات الراهن ورجع ذلك الى ورثته بعارية أو كراء أو غير ذلك فانه
لا يطل الرهن وهو كذلك قاله ابن المباحسون في الموازية معللاً بأن الدين لم ينتقل لزمه
الوارث حكاه الباجي وذكر في النوادر التعليق من كلام محمد وزادوا كان ذلك والاب حتى
لبطل الرهن اه منه بلفظه ونحوه لابن عرفة وغ في تكميله والله أعلم (أو اختياراً) قول
ز بوديعة صحيح وقد تقدم نص ابن يونس بذلك ونحوه للباجي في المنتقى ونصه فان حازه
المرتهن على يده أو يعدل ثم رجع الى الراهن باذن المرتهن باجارة أو مساقاة أو بوديعة أو
بغير ذلك فقد قال ابن القاسم وأشهب في الموازية وغيرها قد خرج من الرهن ثم قال فرع
فان وقع من ذلك ما يبطل الحياة ثم قام المرتهن يريد رد ذلك ليصح رهنه فقد روى ابن المواز
وابن عبدوس عن أشهب أن ذلك له الا أن يفوت بتحييس أو عتق أو تدبير أو غيره او قيام
غرمائه وقال ابن القاسم الا في العارية اه منه بلفظه ونحوه في الجواهر وقد وقع لابي

(أو في بيع وسلم) قول مب
وجدت فيه الدليل الخ فيه نظير بل
كلام طني هو الصحيح وكل
من مسئلتى ابن عرفة وقع فيها
البيع بالفعل وتغيرهما انما هو
باعتبار ما ادعى المرتهن انه قصده هل
احياء الرهن أو استجبال الثمن وذلك
بين من كلامه ويوضحه كلام ابن
يونس الذي اختصره انظره في الاصل
(وبعارية الخ) يفهم من كلام ز
ان رجوع الرهن لو ارث الراهن
بعد موته بعارية أو اجارة أو غيرهما
لا يضر وهو كذلك لان الدين لم ينتقل
لذمة الوارث كما في ابن عرفة وابن
ناجي وغ في تكميله (أو اختياراً)
قول ز اما بوديعة صحيح نص عليه
ابن يونس والباجي وابن شاس وابن
عرفة

الوليد بن رشد رحمه الله ما لا يليق بجلالته وسعة حفظه وإطلاعه فقال في رسم العتق من
سماع عيسى من كتاب الرهن مانصه وأما إن رده إليه بائداً فلا أقف في وقتي هذا على
نص رواية في ذلك والذي أقول به أن له أن يقوم عليه فيأخذه منه ويكون له رهناً لم يكن
عليه دين يستغرقه باتفاق أو ما لم يقرم عليه الغرماء على اختلاف قول مالك فمن رهن رهناً
وعليه دين محيط بماله وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً وقال عقبه
مانصه قلت قوله لم يقف في رده بائداً على نص رواية بعيد عن رتبة حفظه اه منه بلفظه
(تنبيه) لا اشكال في رده له على مذهب أشهب في العارية المطلقة وأما على مذهب ابن
القاسم فيها فقد بحث ابن عرفة في ذلك فأنال مانصه لأن عاريته كبايعه لأن منفعة
الرهن لراهنه اه منه بلفظه قال غ في تكميله بعد أن ذكره مانصه وفي التقييد والفرق
بين العارية والوديعة أن العارية تصرف فيها والوديعة ليس تصرف فيها اه منه
بلفظه قلت وهو واضح لأن البائع توكل على حفظ مال والموكل أن يرجع عما جعله له
من الحفظ ويتولاه بنفسه ولا يبطل بذلك حق الراهن من المنفعة التي له كما هو واضح والله
أعلم وقول مب وكلاهما غير صحيح الخ أما عدم صحة الثاني منها وهو حلقه بعد انقضاء
مدة الاجارة فواضح وأما عدم صحة الأول وهو أنه لا يأخذه في الاجارة قبل انقضاء المدة
فعدم صحته انما هو باعتبار نسبه للحنفي والافاضة كلام ز هو الذي اعتمدته أبو الوليد
ابن رشد في رسم العتق من سماع عيسى وحكي ما نقله مب عن ضيغ عن الحنفي
بقيل ونصه وأما إن رد المرتهن الرهن إلى الراهن باجارة فله أن يقوم عليه ويأخذه منه
فيكون رهناً بيده على حاله الأولى إذا انقضت الاجارة وأما إن قام عليه فأراد أخذه منه
قبل انقضاء أجل الاجارة فليس ذلك وقد قيل انه ان ادعى أنه جهل أن ذلك يكون نقضاً
لرهنه وأشبه ما قال انه يحلف على ذلك ويكون له رده ما لم تقم عليه الغرماء اه منه
بلفظه ونقله غ في تكميله بهذا اللفظ وابن عرفة مختصراً وقبله ولم يعرجا على
مال الحنفي بحال واقتصر طفي على نقل كلام ابن عرفة وذلك كله يفيد اعتماده قلت
ويقيد أيضاً ما قالوه في العارية المقيدة قبل انقضاء مدتها والمطلقة قبل انقضاء المدة
العتادة على المشهور بل الاجارة أخرى لانها من العقود اللازمة اتفاقاً فتأمل بانصاف
على أن ما ألزمه لز اخذ من مجرد قوله وانقضت مدتها الخ غير صواب لأن ز
صرح في آخر كلامه بخلاف ذلك لقوله وكذا وجيبة الخ فتأمل لكنه أطلق آخر
قظاهه ان له الرجوع قبل انقضاء الوجيبة ادعى الجهل أم لا أشبه قوله أم لا لكنه اتكل
على التصريح بذلك أولاً والله أعلم وقول مب ونحوه لابن رشد الخ لا يخفى عليك
ما فيه بعد وقوفك على كلام ابن رشد *(تنبيه)* محل البطلان في رجوعه للراهن
باجارة أو كراهه إذا كان ذلك من المرتهن للراهن وأما الغير ففيه تفصيل قال في اختصار
المتسبية مانصه مثله وإذا كرى المرتهن الدار المرهونة بأذن الراهن لرجل ثم أكرها
الراهن من المكترى وسكنها لم يبطل ذلك حيازتها على المرتهن الآن يكون ذلك المكترى
من سبب الراهن كصديقه الملائف أو قريبه فانها تخرج من الرهن إذا أكرها المكترى

والفرق بينهما وبين العارية المطلقة
ان العارية تصرف فيها بخلاف
الوديعة وقول ز أو باجارة وانقضت الخ
يقضي أنه لا يأخذه قبل انقضاءها
وهو كذلك على المعتمد كما يفيد ابن
رشد وغيره ويقيد أيضاً القياس
الأخرى على العارية المقيدة لأن
الاجارة من العقود اللازمة اتفاقاً
وبه تعلم ما في كلام مب وما في
قوله ونحوه لابن رشد الخ وأن ما نقله
عن ضيغ ضعيف ومثله قول ز
أخيراً وكذا وجيبة الخ منع ما فيه
من الاجمال فتأمل والله أعلم
(فرع) قال في اختصار المتسبية
وإذا كرى المرتهن الدار المرهونة
بأذن الراهن لرجل ثم أكرها
الراهن من المكترى وسكنها لم يبطل
ذلك حيازتها على المرتهن الآن
يكون ذلك المكترى من سبب
الراهن كصديقه الملائف أو قريبه
فانها تخرج من الرهن إذا أكرها
المكترى من الراهن للثمة التي
دخلت في الرهن اه

(أوتدبير) مثله البيع كافي ق عن ابن القاسم وأشهب وكافي ابن يونس عن الموازية (والابن) قول ز أو بعضهما الخ يأتي لمب ما يرد عند قوله فان تعذر بيع بعضه الخ (٣٧٨) والصواب ما لز هنا لانه نص قول ابن القاسم في رسم جبل الحبلية

من سماع عيسى من كتاب الرهون وبه جزم ابن هرون في اختصار التيسية أو لا وبه قال يحيى بن عمر وبه صدر اللخمي ثم ذكر ان قول أشهب أي الذي جرى عليه مب شاذ ضعيف كافي ابن ناجي على المدونة والله أعلم وقول مب ويضاف الى الستة الخ نظم ذلك

تو بقوله

وزيد فيها أمة المكاتب

يموت مع أداها الواجب

والمستحقة كذا ذات الغرور

فاحفظ منحت العلم فزت بالاجور

قلت وقول مب وهو تقييد

ظاهر الخ أي لان عتق السيد للعبد

الذي أعتقهما من غير بحث عن ماله

كأنشاء عتقها الآن فان كانت الآن

حاملاتناول العتق حملها والافلا

وهذا واضح على تناول العتق الحمل

لا على عدم تناوله كما هو مقتضى

قول المدونة في كتاب أمهات الاولاد

ولو أعتقها المأذون بعد ان أعتق لم

أعجل ذلك وكانت حدودها حدود

أمة حتى تضع فيرق الولد للسيد

الأعلى وتعتق هي اه قال ح

واذا كان هذا في هذه فأحرى في

التي أعتقها قبل عتقه فتأمله

والله أعلم * (تنبيه) * قال في المقييد

مانصه والغرماء أن يردوا عتق من

أحاط الدين بعمال وصدقته وهبته

الا أنه ان أحبل أمة من أمائه لم يكن

لهم الى بيعها سبيل اه وانظر

من الراهن للتمسة التي دخلت في الرهن اه منه بلفظه (أوتدبير) قول ز أو بيع قاله تت هوفي ق عن ابن القاسم وأشهب وتقدم مثله لابن يونس نقلا عن الموازية (والابن) قول ز فتباع كلها أو بعضها سكت مب هنا عن قوله أو بعضها ويأتي له ما يرد عند قول المصنف فان تعذر بيع بعضه يبيع كله لقوله هناك نقلا عن ضيخ مانصه قال أشهب وانما يباع بقدر الدين في العتق وأما في الولادة والتدبير والكتابة فتباع كله ويكون فضل ثمنه لسيده اذا لا يكون بعض أم ولد ولا بعض مكاتب ولا بعض مدبر اه ثم قال عقبه وظاهره انه قيد في كلام ابن الحاجب وأنه المذهب وهو كذلك الخ لكن الصواب في أم الولد ما قاله ز هنا لقول ابن ناجي في شرح المدونة بعد ذكره قول أشهب هذا مانصه وقيل يباع منها بقدر الدين ويعتق الباقي وذكر اللخمي هذا القول أولا ثم ذكر أن قول أشهب شاذ ضعيف قال ابن حنبل ان قول أشهب وقال يحيى بن عمر لا يباع منها الا بقدر الدين اه محل الحاجة منه بلفظه وما عزا له يحيى بن عمر هو نص قول ابن القاسم في رسم جبل الحبلية من سماع عيسى من كتاب الرهون فانه قال فيما اذا أولدها وهي بيد أمين مانصه وان لم يكن لسيد الأمة ولا لأمين مال يبيع الأمة اذا وضعت وقضى حق الغريم ان كان يحيط بقيمتها أو يبيع منها قدر حق الغريم وأعتق ما بقي قال القاضي أبو الوليد بن رشد لا يرد الا أن لا يوجد من يتباع منها بقدر حق الغريم فتباع كلها ويقضى المرتين من ذلك حقه ويتصدق الراهن بالفضل لانه ثمن لام ولده وقد قيل انها تباع كلها وان وجد من يتباع منها بقدر حق الغريم من أجل الضرر الذي عليها في تبعض عتقها اه منه بلفظه وذكر ابن هرون في اختصار التيسية قول ابن القاسم هذا جازم اه ثم قال وقد قيل انها تباع كلها اه محل الحاجة منه بلفظه وقول مب ويضاف لهذه الستة على الضابط الثاني الخ نحوه لتو ونظمها بقوله

وزيد فيها أمة المكاتب * يموت مع أداها الواجب

والمستحقة كذا ذات الغرور * فاحفظ منحت العلم فزت بالاجور

اه وقول مب عن الشيخ ميارة وهو تقييد ظاهر سلم كلام الشيخ ميارة وهو غير مسلم فقد نقل ح نص المدونة وقال بعده مانصه واذا كان هذا الحكم فيما اذا أعتقها العبد بعد عتقه فأحرى أن يكون ذلك حكمها اذا أعتقها في حال رقه لان عتقه بعد أن عتق أقوى من عتقه قبل أن يعتق اه وتبعه تو وهو ظاهر رعاية والله أعلم (للمرتين ضمن قيمته) قول ز يوم التلف جزم هذا هنا وقال في قوله وللراهن ضمنها مانصه أي القيمة يوم التلف قاله ح والجاري على القواعد يوم التعدي اه قال تو الظاهر يوم التعدي والتسليم وهو الموافق لجسمة الآتي مع ح ونحوه لابن عاشر اه ونص ابن عاشر قوله ضمن قيمته يعني يوم التسليم والله أعلم اه منه بلفظه (واندرج صوف تم) قول ز وقيل لا يندرج نسبه في ضيخ لأشهب وفي ابن عرفة مانصه ولا يدخل

صوف

ما يأتي عند قوله في الفلس وعتق أم ولده (ضمن قيمته) قول ز يوم التلف الخ قال تو الظاهر يوم

التعدي والتسليم وهو الموافق لجسمة الآتي مع ح ونحوه لابن عاشر اه (واندرج الخ)

* (مسئلة) * قال في المفيد ومن منقح الاحكام قال أشهب من ارتهن أرضا فيها نخل ولم يذكرها في الرهن انها ان كانت مبددة في الارض وانما تدعى أرضا لا نخلا أو كانت منحازة لناحية منها وهي تباع للارض فهي رهن مع الارض وان عادت الارض أو قاربت وانحازت منها فلا رهن الا في الارض اه (وارتهن ان اقترض) قول ز أي دامت رهنه الخ أظهر منه أن المعنى و جاز ارتهانه ان اقترضه في المستقبل ليفيد جواز الاقدام على ذلك كما صرح به في المدونة وغيرها ووافق عبارة ابن الحاجب الذي ينسج على منواله غالباً * (فرع) * قال في رسم المكاتب من سماع يحيى من (٣٧٩) كتاب الرهون وسألته عن سأل رجلا سألنا

ويأتيه برهن مما يغاب عليه فيقول له المسلف ضع رهنك عندي وعدني الى غدا ادفع اليك السلف فاذا عاد اليه وجد الرهن قد هلك أثره له ضامنا أو يكون مؤتمنا فيه قال بل يضمه وذلك انه انما أخذه على حال الاستيثاق مما أراد أن يسلفه ولم يؤتمن عليه ابن رشد هذا بين وهو أبين في الضمان من مسئلة الصانع يفرغ من عمل الثوب فيقول لصاحبه خذ فلا يأتي اليه حتى يضيع قال في المدونة انه ضامن له على حاله اه (لا قرض) قلت قول مب الصواب حذف لفظ المعاوضة فيه نظرا لان القرض معاوضة كما تقدم (وفيها دليلهما) قول مب عن ح فعلم من هذا صحة ما أشار اليه المصنف الخ فيه نظرا لان غاية ما نتج كلامه ان كلامها محتمل للامرين فلو قال المصنف تحتملها الصح والله أعلم قلت وقول مب عن ضج الان مفهوم المعايضة يدل على التحيز غير ظاهر بل الظاهر من مقابلة المدونة المعايضة بقولها ولو

صوف الغنم وألبانها في رهنها الا صوفا كل نباته يوم الرهن فهو رهن معها ولا غير واحد عن أشهب لا يكون رهننا مطلقا كبن في ضروعها قلت وهو ظاهر قول الحلاب لا يدخل صوف الغنم الا بشرط اه منه بلفظه * (مسئلة) * قال في المفيد مانصه ومن منقح الاحكام قال أشهب من ارتهن أرضا فيها نخل ولم يذكرها في الرهن انها ان كانت مبددة في الارض وانما تدعى أرضا لا نخلا أو كانت منحازة لناحية منها وهي تباع للارض فهي رهن مع الارض وان عادت الارض أو قاربت وانحازت منها فلا رهن الا في الارض اه منه بلفظه (وارتهن ان اقترض) قول ز أي دامت رهنه الخ صحيح في نفسه والظاهر أن معناه و جاز ارتهانه ان اقترضه في المستقبل ليفيد أن الاقدام على ذلك جائز كما صرح به في المدونة وغيره ووافق عبارة ابن الحاجب الذي ينسج على منواله غالباً * (فرع) * قال في رسم المكاتب من سماع يحيى من كتاب الرهون مانصه وسألته عن الرجل يسأل الرجل سلفا أو يأتيه برهن مما يغاب عليه ليدفعه اليه فيقول له المسلف ضع رهنك عندي وعدني الى غدا ادفع اليك ما سألتني من السلف فاذا عاد اليه ليقتضي ما وعد وجد الرهن قد هلك عند الذي قبضه أثره له ضامنا أو يكون مؤتمنا فيه قال بل يضمه وذلك انه انما أخذه على حال الاستيثاق مما أراد أن يسلفه ولم يؤتمن عليه قال القاضي رضى الله عنه هذا بين على ما قاله لانه انما دفعه اليه ليكون عنده رهنه لفيما وعده به من السلف وهو أبين في الضمان من مسئلة كتاب تضمين الصانع من المدونة في الصانع يفرغ من عمل الثوب فيقول لصاحبه خذ فلا يأتي اليه حتى يضيع انه ضامن له على حاله وبالله التوفيق اه منه بلفظه (وفيها دليلهما) قول مب عن ح فعلم من هذا صحة ما أشار اليه المصنف بقوله وفيها دليلهما ما وسقط اعتراض الشارح و غ فيه نظرا لظاهر وان سلمه لان غاية ما نتج كلامه أن كلام المدونة محتمل للامرين وأن أحدهما أظهر من الآخر وهذا انما يسقط به بحث من ذكره لو قال المصنف وهل تكني بينة على الحوز الخ قولان تحتملها المانع قوله وفيها دليلهما وهذا أمر جلي لا يخفى على من دون ح بمراتب فكيف به فتأمل به بانصاف (ومضى بعبه قبل قبضه ان فرط مرتهنه الخ) قول مب واعلم ان تأويل أبي محمد وابن القصار في الرهن المشترط وغيره الخ انظر من جزم بهذا غيره وانظر كيف يصح ذلك مع ان كلام المدونة الذي تأوله انما هو في المشترط

أقر المعطى في صحته الخ معايضة البينة لكونه محوزا قبل حصول المانع ولو بغير اذن فتأمل (والافتاوي لان) قلت قول مب معناه وان لم يفرط في الامضاء الخ كانه انما تقدم في تقرير المصنف تأويل ابن رشد لما شاركته لما قبله فيما ذكره الا فاقرب منه وأظهر أن يقال التأويل الاول في المصنف الماضي وهو صادق ببقاء الثمن رهننا وبقاء الدين بل الرهن ان اختار المرتهن عدم فسخ أصل المعاملة فتأمل وقول مب واعلم ان تأويل أبي محمد وابن القصار الخ انظر كيف يصح ذلك مع ان كلام المدونة المؤول انما هو في المشترط

انظر نصها في ق وح وقوله وما ذكره بعده في المتطوع به نقله عياض عن بعض شيوخه
 كافي ضيغ وهو لا ينافي الاطلاق في التأويلين الخ فيه نظر ظاهر لان عياض ذكر ذلك
 على أنه تقييد وقد قبل كلامه الاثمة كالمصنف في ضيغ وغيره وسلمه أيضا ابن عرفة وابن
 ناجي في شرح المدونة وزاد امانته هو كلام ابن رشد في رسم الرهن من سماع عيسى
 اه منهما بلفظهما وهو كذلك في السماع المذكور وقد نقله ح بلفظه فاستغنيت
 عن نقله وقبله ح وجعله تقييدا كما فعل ز وقد جزم ابن عبد السلام بأنه تقييد وعزاه
 لغیر واحد ونصه وأشار غير واحد الى أن الذي ذكره في المدونة فيما كان من الرهن
 شرطاً في أصل العقد وأما ما تطوع به من الرهن في حكمه في بيعه قبل قبضه حكم بيع الهبة
 قبل قبضها اه محل الحاجة منه بلفظه (أو دينه عرضاً) قول ز انظر ح كذا
 هو بالرمز للعطاب ولم أجد ذلك فيه لاهنا ولا في صدر البسوع عند قوله وأني برهن ثقة وفي
 بعض النسخ بالرمز للتأني ولعلها الصواب (وان أجاز تجمل) قول ز فان لم يرض به
 الراهن الخ انظر من ذكر هذا التأويل الثالث وقد ذكر ابن عرفة في ذلك طرقاتاً ولم يذكر هذا
 الثالث واقتصر ابن رشد في رسم كتب عليه ذكر حق من سماع ابن القاسم من كتاب الرهن
 على أنه يبقى رهناً ونصه ولو كان الدين عينا فباع الراهن الرهن بعرض لكان المرتهن
 بالخيار بين أن يرد البيع ويحجزه فيوقف له العرض رهناً الى حلول الاجل اه منه بلفظه
 ونقله المصيطي معبراً عنه ببعض الشيوخ مقتصر عليه كانه المذهب ويرده من جهة
 المعنى أنه لا وجه لرد البيع الواقع من الراهن بعد اجازة المرتهن اياه فبأي وجه يبطل حق
 المشتري منه وهو لم يعلق به حق خالق ولا مخلوق وعمارده من جهة النقل تصریح
 ابن رشد بأن اجازة المرتهن كاذنة في البيع وسلمه ابن عرفة وغيره ويأتي كلامهم قريباً
 ولا خفاء أنه اذا وقع البيع باذنه أنه ماض وأنه لا يبقى رهناً قطعاً فتأمل * (تنبيهان *
 الاول) * ما ذهب اليه المصنف من أنه ان أجاز تجمل هو نص المدونة في كتاب الرهن
 ونصها واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن لم يحجز ببيعته فان أجاز المرتهن جاز البيع
 وعمل المرتهن حقه شاء الراهن أو أي اه منها بلفظها وجعله ابن رشد معارضا لظاهر
 ما لها في كتاب التجارة الى أرض الحرب فانه نقل في السماع المذكور أن تفاعن أشهب
 مانصه وان أجاز ببيعته بقي دينه الى أجله ووقف له الثمن رهناً الا أن يأتي الراهن برهن ثقة
 يشبه الرهن الذي باع وزاد متصلاً به مانصه وذهب سحنون الى أنه اذا لم يأت برهن
 يشبه الرهن الذي باع عمل له الثمن اذا قائدته في توقيفه وهو ظاهر ما في كتاب التجارة الى
 أرض الحرب من المدونة في النصراتي برهن عبده بعد أن يسلّم لانه قال فيها باع فيقضي
 الغريم دينه الا أن يأتي برهن ثقة وكذلك روى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجعل له الثمن
 اذا لم يأت برهن خلاف قوله في كتاب الرهن من المدونة قاله فيها في الراهن يبيع الرهن
 باذن المرتهن فقال لم آذن له في بيعه الا لاخذ الثمن ولا فرق بين أن يبيعه باذنه أو بغير اذنه
 فيحجز البيع وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله المصيطي معبراً عنه ببعض الشيوخ على
 عادته وسلمه وقال ابن ناجي في كتاب الرهن عند نص السابق بعد أن ذكر معارضة

انظر نصها في ق وح وقول
 مب وهو لا ينافي الاطلاق الخ فيه
 نظر لان عياض ذكر ذلك على أنه
 تقييد وقبل كلامه الاثمة انظر
 الاصل وقول مب وبه تعلم
 ما في كلام ز أي حيث قيد بما
 ذكره محمل التأويلين أي التفریط
 مع انه قيد فيما هو اعم من ذلك والله
 أعلم (أو دينه عرضاً) قول ز
 انظر ح ليس ذلك في ح وفي
 بعض النسخ انظر تت ولعلها
 الصواب (وان أجاز تجمل) قول
 ز فان لم يرض به الراهن الخ لعل
 صوابه المرتهن اذ فيه يتأني القول
 الثالث لا في الراهن فتأمل وانظر
 الاصل

(والمعسريق) قول ز والايح

من كل الخ يمكن تحججه حتى
في المكاتب بحمله على ماذا أدى
لسيده الكتابة فتأمل (بيع كله)
قلت قول ز وهو يمنع الخ لم
يجزم بامتناعه في باب الجمعة بل قال
واستعمال كل المضافة للضمير في غير
الابتداء والتأكيدي رأى بعض أه
ونحوه قول أبي حفص النسي في
حواشي المغني أن جعلها مفعولا
ليس بمنع ولكنه قليل كما صرح به
المصنف أي ابن هشام ومنه قوله
* فيصدر عنه كهاو عونا هل *
أه فيخرج كلام المصنف عليه وان
كان ما لز هنا منه قول السعدي
المطول أن جعلها مفعولا بمنع لان
لفظة كل إذا ضيفت الى الضمير
لم تستعمل في كلامهم الا تأكيذا
أو مبتدأ لا تقول جاءني كاهم ولا
ضربت كاهم ولا ضربت بكاهم أه
ومثله لابن الحاجب قائلا لان قياسها
ان تستعمل تأكيذا لما تقدمها
لما اشتملت على ضميره لان معناها
اقادة الشمول والاحاطة في أجزاء
ما أضيفت اليه ولما أضيفت الى
الضمير كان الجملة متقدمة ما ذكرها
في حكم المتقدم الا أنهم استعملوها
مبتدأ لان العامل فيه معنوي
لا يخرجها في الصورة عما هي عليه
فلذلك يقال ان الأمر كله لله بالرفع
والنصب ولا يقال الأمران كله لله
أه (وضع العبد الخ) قول ز
خلاف لما توهمه الخ من توهمه
وجزم به ابن عبد السلام وتعب
عليه ابن عرفة انظر نصهم ما في الاصل

ابن رشد مانصه وقرئ المغربي بأن الرهن هنا تعدي في بيعه ومسئله التجارة الموجب
لبيعه الاسلام أه منه بلفظه وهو فرق ظاهر والله أعلم * (الثاني) في ابن عرفة مانصه
قال أي ابن رشد أن أضاءه في وقف عنه رهنا الآن بأي الرهن برهن ثقة ووجوب تعجيله
قولان لها في رهنها وكاتب التجارة مع سحنون ورواية ابن عبد الحكم أه منه بلفظه
كذا وجدته في نسختين منه وفيه نظر من وجوه أحدها أن مانسبه لرهن المدونة أغما
عزاه ابن رشد لاشتباه لآلة مدونة ثانياً أن صوابه حيث عزا القولين للمدونة مع من ذكر
فصوابه أن يقول في تعجيل الثمن الآن بأي برهن ثقة الخ ثالثاً أن العزو في كلامه
مقابل وبأمل كلام ابن رشد الذي قدمناه مع نص رهونها بلفظه وذلك كله والله أعلم
(والمعسريق) قول ز والايح من كل الخ تسلم مب كلامه في المعنى واعترضه في
المكاتب وأم الولد واعتراضه في أم الولد ساقط يعلم ذلك مما قدمناه قريبا عند قوله والايح
وأما في المكاتب فاعتراضه متجه لكن ان حل كلام ز على أن المكاتب أدى الكتابة
لسيده صح ما قاله وسقط اعتراض مب عليه بكل حال والله أعلم * (مسئله) قال في أول
سماع عبد الملك بن الحسن من كتاب الرهن مانصه قال عبد الملك مثل ابن القاسم
وأنا سمع عن رجل كان عنده غلام فرهنه ثم ادعى بعد رهنه أنه ابنه ثم مات قال يلحق به
ويكون ابنه ويتبعه صاحب الحق بماله ان كان له مال وان لم يكن له مال يتبع به متى ما ظهر
له مال أخذ ماله قال القاضي رضي الله عنه هذا كما قال وهو صحيح على أصولهم في أن طوق
النسب يرفع التهمة فهو بخلاف الرجل يكون عنده العبد فيرهنه ثم يقر بعد أن رهنه أنه
حرف لا يقبل قوله الآن يكون له مال فان كان له مال عمل للمرته من حقه وان لم يعمل وبالله
التوفيق أه منه بلفظه (ومنع العبد من وطء أمته الخ) قول ز خلافا لما توهمه
بعض الناس الخ ما توهمه هذا البعض به جزم ابن عبد السلام ونصه وهذا كله في العبد
المأذون له في التجارة وأما العبد المحجور عليه فليس له وطء أمته الا باذن سيده على ما تقدم
قبل هذا أه منه بلفظه وتعبه ابن عرفة لقوله مانصه قلت ظاهر الروايات في المدونة
وغيرها أن للعبد أن يطأ أمته دون إذن سيده في وطئها وليس كما زعم وغيره في ذلك والله أعلم
قول الصقلي وغيره في مسئلة كتاب النكاح الاول والمكاتب والعبد التسرر في ماله بغير
إذن السيد قال الصقلي يريد ان كان مأذونا له في التجارة ولا دليل فيه على وقف وطء غير
المأذون أمته على إذن سيده لان معنى التسرر في ماله أن يكون بيده مال فيريد أن يتسرى
فيه وهذا لا يمكنه الوطء بملكه الا بشرائه الامة ومطلق شرائه لا يجوز الا باذن سيده وأما
الوطء فيما نهر في ملكه فلا موجب لافتقاره لاذن سيده وقد قال أبو ابراهيم في مسئلة
كتاب النكاح لما حكى قول ابن يونس قال وقال ابن رشد وكذلك العبد المحجور ولا بد
في المقدمات مذهب مالك أن للعبد التسرر في ماله اذا أذن له سيده وبطأ ملك يمينه قلت
فقيده التسرر باذن السيد دون وطئه أه منه بلفظه وسلمه غ في تكميله والله أعلم
(وتقوم بالولد) قول ز وما في الشارح الوسط الخ الذي في ح نسبة ذلك لشروحه

(٣٦) رهوني (خامس)

(وتقوم بالولد) مانسبه ز للشارح الوسط نسبة ح للشارح في شروحه فانظره

لأنه خصوص الوسط فأنظره (كلمته من بعده) قول مب نسب في ضيح الجواز في هذه
 لابن رشد الخ نص ضيح واعرض قول المصنف الا ياذن بعد الاجل بأنه لو أذن بعد عقد
 الرهن وقبل الاجل جاز له بذلك البيع كبعد الاجل قاله صاحب البيان وابن زرقون
 ولكن نقل المصطفى عن بعض الموثقين منعه لأنه هدية مديان اه منه بلفظه فظاهره
 بل صريحه أن ذلك في الرهن المشترط وقد سلمه غير واحد وفيه نظر لان ابن رشد انما قال
 ذلك في الرهن المتطوع به ونصه وأما لو طاع الراهن للمرتن بعد العقد بان يرهنه
 رهنا ويوكله على بيعه عند أجل الدين لجاز باتفاق لان ذلك معروف من الراهن الى المرتن
 في الرهن والتوكيل على البيع اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله غير واحد ولذا قال
 ابن عرفة بعد نقله كلام ابن رشد مختصرا مانصه وانظر لو طاع الراهن بتوكيل المرتن
 أو البذل أو غيرهما بعد العقد هل هو كطوعه بعد العقد بالرهن مع التوكيل على بيعه لانه
 معروف أو لا لان تقدم شرط الرهن في العقد يضعف كونه معروف وفارر بما يكتبونه بعد العقد
 تحيلا ثم ذكر بعض كلام ابن الحاجب وقال مانصه هو خلاف ما تقدم لابن رشد وغيره
 أن طوعه بعد العقد بالرهن والتوكيل جائز اتفاقا ومجرد الطوع بالتوكيل فقط لانص لهم
 فيه اه منه بلفظه وكلام المصطفى سالم مما ورد على كلام ضيح فانه قال في أوائل
 البيوع قبل ترجمة ما جاء في بيع الوكيل على موكله الخ مانصه فان كان الرهن واشترط
 البيع بعد عقد المعاملة فقال الشيخ أبو الحسن النخعي ذلك جائز لان ذلك كله معروف من
 الراهن وقال غير من الموثقين لا يجوز ذلك لانه هدية المديان اه من نهايته بلفظها
 وهكذا في اختصار ابن هرون صدر البيوع في ترجمة باب بيع المولى عليه الخ والله أعلم
 * (تنبيهان * الاول) * بعد ان ذكر ابن عرفة كلام ابن رشد الذي قدمناه قال مانصه
 وقاله المصطفى وغيره وفيه نظر لانه شبه هدية مديان وقدمه موابيع الطعام بثمن مؤجل
 على تصديق البائع في كيله اه منه بلفظه وهو يقيده أن المصطفى حكى الاتفاق
 الذي ذكره ابن رشد وسلمه وانه بحث في ذلك من عند نفسه وهو خلاف ما نقله في ضيح
 عن المصطفى وخلاف ما قدمناه عن المصطفى وكان ابن عرفة رحمه الله لم يقف على
 كلام المصطفى الذي قدمناه وانما وقف على كلامه في باب الرهن فانه نقل هناك
 الاتفاق الذي ذكره ابن رشد معبراعنه ببعض الشيوخ وسلمه ونصه فان شرط
 المرتن على الراهن أن له يبيع الرهن عند الاجل من غير مؤامرة صاحبه جاز ذلك
 ان كان الرهن بعد العقد لان ذلك معروف من الراهن قال بعض الشيوخ وذلك جائز
 باتفاق واختلف اذا كان شرطا في أصل العقد اه محل الحاجة منه بلفظه فأنظر كيف
 سلم هنا الاتفاق وأغفل ما قدمه مما يطله وقد تبعه على ذلك ابن هرون وصاحب المعين
 فذكر الخلاف صدر البيوع ونفاه في باب الرهن ولم يطلع ابن عرفة والله أعلم على كلامه
 الاول فلم ينسب له الا الثاني والكمال لله تعالى * (الثاني) * قال أبو علي مانصه مع أن الذي
 به العمل لا فرق في الاذن للمرتن بعد العقد أو فيه وقد رأيت كلام الناس في ذلك وهذا
 هو الذي في الجنان وهو صحيح لتقدم دليله وهو الذي يعمل به الموثقون في زماننا مع أن قول

(كلمته من بعده) قول مب نسب
 في ضيح الخ انما قال ابن رشد
 ذلك في الرهن المتطوع به خلافا
 لضيح وقول مب عن ابن رشد
 لجاز باتفاق في الاتفاق نظير
 * (تنبيه) * قال أبو علي الذي به العمل
 انه لا فرق في الاذن للمرتن بعد
 العقد أو فيه وقد رأيت كلام الناس
 في ذلك وهذا هو الذي في الجنان
 وهو صحيح لتقدم دليله وهو الذي يعمل
 به الموثقون في زماننا قال وهذا
 الاذن في البيع لازية فيه وانما
 هو يوصل صاحب الحق لحقه انظر
 الاصل والله أعلم

المتن بعده فيه نظر ولكن المصنف تابع لغيره كما رأيت لانه شبه هدية المديان كمنه له ابن
عرفه والمصنف في ضجج عن التيطي وسلمه ولم أقف على جواب يشفي في ذلك مع
أن الاعتراض مذكور في لوائق المجموعة عن المحققين ولكن الجواب أن هذا الاذن
في البيع لازيادة فيه لصاحب الحق انما هو يوصل صاحب الحق الى حقه بلا زيدوان كان
يسقط عن رب الحق مشقة ثم قال وما استدبل به ابن عرفة ليس متفقاً عليه اه منه
بلفظه **قلت** في قوله ونقله ابن عرفة عن التيطي نظري علم قد مناه وما ذكره من الجواب
ظاهر وغاية ذلك ان هذا الاذن راجع الى تعجيل القضاء بعد وجوبه وترك المماطلة وذلك
واجب على الراهن وكان من حق المعترضين أن يعترضوا جواز تطوع الراهن بالرهن بعد
المعاملة لما فيه من شبه هدية المديان مع انهم لم يختلفوا في جوازه فيما عدا ذلك لا خفاء في
أن للمرتين نفعاً بالرهن المتطوع به ولا سيما ان وقع فليس الراهن أو موته جواز الاذن في
البيع أخرى من هذا الذي أجازوه لما يئنه فتأمل وما استدبل به ابن عرفة فيه نظر لوضوح
الفرق بين المستلتمين من وجهين أحدهما أن ما استدبل به ليس فيه ما ذكرناه في مسئلتنا من
أن ذلك في الحقيقة راجع الى أمر واجب على الراهن ثانيهما أن التصديق في مسألة ابن
عرفة يؤل الى الزيادة وذلك أنه ان وجد نقصاً فلم يحم به فذلك هدية مديان لا محالة فالمنع
على القول به سد للذريعة لهذا وذلك منتف في مسئلتنا وكلام أبي علي يقتضي انه على
القول بالمنع لا فرق وفيه نظر فتأمل ذلك كله بانصاف والله أعلم ويشهد لما قلناه كلام ابن
رشد **لا** في قريبان شاء الله عنه **مد قوله** وباع الحاكم ان امتنع فانظر هناك وتأمله
(والامضى فيهما) قول ز ولم يفوض له فيه قال تو نحو في ت وتأمله فانه جو
معنى الاذن الذي هو الموضوع اه **قلت** بل التفويض هنا يخص من الاذن الذي هو
الموضوع ولذلك لما ذكر ابن هرون في اختصار التيطية الاذن في العقد أو بعده وما في
ذلك من الخلاف والتفصيل قال عقبه ما نصه تنبيه فان كان في العقد انه أقامه مقام
الوكيل المفوض اليه ومقام الوصي بعدموته كان له بيعه دون أمر سلطان وبه الحكم اه
منه بلفظه وهو شاهد ز وت والله أعلم (وباع الحاكم ان امتنع) قال في رسم الرهن
من سماع عيسى من كتاب الرهن ما نصه وسئل عن الرهن يحل بيعه وصاحبه ناه عن
السلطان فيما مريه بيعه فلا يجزأ أحد اي في الاجب على من يكون الجعل أعلى صاحب
الرهن أم على المرتين فقال الجعل على من طاب البيع منه والتقاضى قال عيسى
ما أرى الجعل الا على الراهن قال القاضي رضى الله عنه قول عيسى بن دينار أظهر في هذه
المسئلة من قول ابن القاسم لان الراهن مأمور بالقضاء واجب عليه فعله فهو أولى بغرم
الاجارة على ما يتوصل به الى أداء الواجب عنه ووجه قول ابن القاسم أن الراهن يقول انا
لا أريد بيع الرهن لاني أرجو ان يتيسر لي الحق دون بيع الرهن فان أردت أنت تعجيله
فأذا الجعل على بيعه وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقال الباغي ما نصه فتدروى عيسى
وأصبح عن ابن القاسم أن الجعل على من طاب البيع قال عيسى وما أرى الجعل الا على
الراهن اه منه بلفظه وقال ابن يونس ما نصه ومن العتية قال أبو زيد عن ابن القاسم

(والامضى فيهما) قول ز ولم
يفوض له فيه نحوه لتت ويشهد
له قول ابن هرون في اختصار التيطية
فان كان في العقد انه أقامه مقام
الوكيل المفوض اليه ومقام الوصي
بعد موته كان له بيعه دون أمر
سلطان وبه الحكم اه (وباع
الحاكم الخ) فان احتياج بيعه
لجعل كان على الراهن مطلقاً على
ما استظهره ابن رشد وقيل على
طالب البيع منه ما انظر الاصل
قلت وفي اللامية وان يكن
يجعل في معطيه قولان أعمالاً
وقول مب واستظهر هو انه
لا يسمع الخ وعليه فلا يتوقف بيع
الحاكم للرهن على اثبات أن الثمن
الذي ساوى قيمة مثله كما اختاره
ابن عرفة أيضاً نقله ح

(ورجع مرتنه) مأفاده ز
واختاره مس هو الصواب لتسوية
المسطى بين العقار والحيوان وقول
ز وكلام المصنف فيما ليس له أو أن
الخ فيه نظر بل الفسق بين ما هنا
وما يأتي ماذكره مب عن مس
فتأمل (بدئي بالنفقة) قول ز
لشدة ما يلحقه من الضر الخ ولأنه
ليس سلفا حقيقيا بدليل عدم تعلقه
بالذمة والله أعلم (وضمنه مرتن)
قول مب أو يوم الارتهان أى
انقبض هو الرابع فيه وفي المصنوع
والمعاركا يدل عليه كلام الأئمة
والتوفيق ضعيف انظر الأصل عند
قوله إلا أن يكذبه عدول * (فرع)
فإن شرط المرتن وضع الرهن على
يدى عدل ثم زعم المرتن أنه ضاع
عند العدل وصدقه العدل وقال
الراهن إنما عليك عندك فلا ضمان
عليه قاله ابن القاسم خلافا لأصبع
فإن وضعه عند غير عدل ضمنه ولو
قامت ينة على تلفه عنده فإن ادعى
أنه ظنه عدلا صدق الآن يكون
مشهورا بالفسق قاله ابن رشد
(ولو شرط البراءة) قول ز فإن
كان بعده اعتبر بشرطه قل
وكذا فيما ينظر أن كان الرهن شرطا
وتطوع بعده باسقاط الضمان
(والافلا) قول ز كثر برؤس
شجر الخ هذه الامور التي ذكرها
كلها في ضج عن اللخمى وزاد
بعد قوله أو مفتاحه الخ فإن علم أنه
كان يتكرره ويفقهه ويشبهه أن
يكون أخذ ذلك في تكرره ضمنه اه
قلت ومثل الثمر برؤس الشجر

في الرهن يحل بيعه وصاحبه بعيد من السلطان ولا يحد من بيعه إلا بجعل قال الجعل على
طالب البيع وروى أيضا عيسى وأصبع مثله قال أصبع ما أرى الجعل الاعلى الراهن
اه منه بل ينظر فحصل من هذه الاقوال أن الراهن ان كان هو الطالب للبيع فالجعل
عليه بلا خلاف والافهل كذلك وهو قول أصبع وعيسى واختاره ابن رشد وأهو على
المرتن وهو قول ابن القاسم والظاهر ما استظهره ابن رشد * (تنبيهات * الاول) نقل ح
هنا في الفرع الرابع كلام البيان بواسطة نقل القرافي نقلا غير واف به فتأمل * (الثاني) *
ما عزا له ابن يونس لسماع أبي زيد لم أجده فيه في النسخة التي بيدي من البيان وإنما وجدته
في سماع عيسى والله أعلم * (الثالث) * قال ابن عرفة ما قصه المازرى لو احتج في بيع الرهن
الى سماعه في كونه على مرتنه أو راهنه رواية عيسى وأصبع عن ابن القاسم وقولهما
وكذا الوأبى العيمد واقتصر في الاثبات به لجعل في كونه على مرتنه أو راهنه نقلا عن ابن
سحنون عنه وعن غيره وهو قوله للباجي والصقلى والاول سماع عيسى ابن القاسم والثاني قول
عيسى ولم يعزه ابن رشد لأصبع اه منه بل فظه وفيه نظر من وجوه تظهر بادنى تأمل
لكلامه مع كلام من قد منادى كرههم فاستعمل ذهنك في استخراجه والله الموفق
* (الرابع) * قوله في الرواية يعنى فيه هو بالعين المهملة مضارع عنى قال في المصباح
وعنى يعنى من باب تعب اذا ما تبه مشقة اه منه بل فظه (ورجع مرتنه بنفقته
في الذمة) قول مب واختار الشيخ مس مأفاده كلام ز من أن العقار والحيوان
هو الصواب لتسوية المسطى بينهما ونقصه وعلى الراهن نفقة العبد وكسوته وممرمة
الدار وأصلاحها وعمالها ولا شيء على المرتن من ذلك اشترط الغلة أم لا ولا يترك
الراهن الرهن يخرب ويهلك لأن ذلك ضرر يحل على المرتن اه من اختصاص ابن هرون
بل فظه وقول ز وكلام المصنف فيما ليس له أو أن يباع فيه الخ فيه نظر يعلم من تأمل
كلامه فيما يأتي بل الفسق بين ما هنا وما يأتي ماذكره مب عن مس فتأمل (بدئي
بالنفقة) قول ز ولم تعد بنفقته سلفا حقا من نفقة لشدة ما يلحقه الخ قل ولأنه
ليس سلفا حقيقيا بدليل عدم تعلقه بالذمة (والافلا) قول ز أو مفتاحه بيد
المرتن الخ هذه الامور التي ذكرها هنا كلها في ضج عن اللخمى لكن ز أدخل
بضم في هذه اذ زاد في ضج بعد قوله أو مفتاحه بيد مائنه فان علم أنه كان
يتكرره ويفقهه ويشبهه أن يكون أخذ ذلك في تكرره ضمنه اه منه بل فظه
* (فرع) * قال في رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب الرهن مائنه وسئل
عن رجل باع من رجل يباعا وارتن منه رهنا وشرط المرتن على الراهن عند عقدة
البيع أنه يجعل الرهن على يدى عدل ثم زعم المرتن أن الرهن ضاع عند الذى وضعه على
يديه وصدقه الذى زعم أنه وضعه على يديه وقال الراهن لم تضعه على يدي أحد وإنما هلك
عندك وليس للمرتن ينة على أنه وضعه على يديه الا قوله وقول الذى زعم أنه وضعه على
يديه قال ابن القاسم ان كان الذى زعم أنه وضعه على يديه عدلا فلا ضمان عليه ويرجع
بجميع حقه على الراهن قال القاضى رضى الله عنه مثل هذا حكى ابن حبيب في هذه

المسئلة بعينها عن ابن القاسم من رواية أصبغ عنه وحكى عن أصبغ انه قال أراه ضامنا
وان أقرته الامين ولا يبرأ الا يئنه على دفع ذلك اليه واياه اختار ابن حبيب وقول ابن القاسم
عندى أظهر لانه لما رهنه عنده بشرط أن يجعله عند غيره لم يحصل في ضمانه لكونه
كالرسول له فوجب أن يصدق في دفعه اليه اذا أقر بقبضه وادعى تلفه على أحد قولى ابن
القاسم في المودع يؤمى بايداع الوديعة عند غيره فزعم انه أودعها وتلفت عند المودع
ويقر بذلك المودع وهو مذنبه في المدونة خلاف ما في كتاب ابن المواز وقوله ان كان الذى
زعم أنه وضعه على يديه عدلا فلا ضمان عليه صحيح لانه انما أذن له أن يدفعه الى عدل فان
وضعه على يدى غير عدل لزمه الضمان وان قامت البيئنه على تلفه عنده فان ادعى أنه لم يعلم
أنه غير عدل وأنه انما دفعه اليه وهو يظنه عدلا صدق في ذلك الا أن يكون معلنا بالفسق
مشهورا به عند الناس اه محل الحاجة منه بلفظه (الا أن يكذبه عدول الخ) قول ز
هل يضمن القيمة يوم القبض أى وهو الراجح كما نقله عن ضيغ الخ نسكت عنه تو ومب
مع ان مب ذكر هذه المسئلة سابقا عند قوله وضعه من رهنه ومحصل ما نقله عن المشيطي
ان فيها قولين فقيل يوم الضياع وقيل يوم الارتهان وان بعض الشيوخ رد هما الى وفاق ولم
يذكر ترجيحاً ولا عرج على ما ذكره ز من الترجيح وعزوه لضيغ لا بدوا لقبول وقد
راجعت ضيغ فلم أجده فيه ما عزاه له وذلك انه في ضيغ لم يتعرض لهذه المسئلة بعينها
وكذا ابن الحاجب انما قال ابن الحاجب مانصه والمعتبر في القيمة عند ابن القاسم يوم
الحكم ان كان باقيا ويوم قبضه ان كان تالفاً وعنه ان الرهن بقيمة يوم الضياع وعنه يوم
الرهن اه قال ابن عبد السلام مانصه يحتاج الى معرفة قيمة الرهن في مسئلتين
احدهما اذا توجبه ضمانه على المرتهن وهذه لا يمكن فرضها الا مع هلاك الرهن وشبه ذلك
والثانية اذا تنازع الراهن والمرتهن في مقدار الدين وهذه يصح فرضها مع قيام الرهن ومع
هلاكه وقد جع غير واحد المسئلتين وهو ظاهر كلام المصنف هنا اه منه بلفظه وقال
في ضيغ مانصه حاصل ما ذكره أنه ان كان الرهن باقيا اعتبر بقيمة يوم الحكم وان
تلف فنأثثة أقوال لابن القاسم أعني هل تعتبر قيمته يوم الضياع أو يوم القبض أو يوم
الرهن على انه قد اختلف في الروايتين الاخيرتين هل هما وفاق أو خلاف ثم قال والاقرب
اعتبار القيمة يوم الرهن لان الناس انما يرهنون ما يساوى ديونهم غالباً اه منه بلفظه
ونقله جس وقال متصلاً به مانصه والمعنى على الوفاق يوم استحقاق القبض اه
منه بلفظه فأنت تراه ليس فيه ما عزاه لانا ان قلنا حكم المسئلتين مختلف وهو الذى
يفيده قول ز وأما ما أتى في قول المصنف واعتبرت قيمته الخ فهو قيمته الشاهدة في قدر
الدين اه فضيغ لم يذكر مسئلتين أصلاً وان قلنا ان حكمهما واحد فليس فيه ترجيح لما
ذكره بل كلامه يفيد ترجيحاً انه يعتبر يوم الرهن فتأمل بانصاف ثم وجدت المسئلة في
ضيغ في باب الغصب فانه لما ذكر ان المشتري من الغاصب غير عالم لا يصدق في تلف
ما يغاب عليه ويحلف ثم يغرمه قال مانصه فرع ومتى يضمن ما يغاب عليه نقل ابن يونس
عن غيره أن الإشبه اذا روى الثوب عنده بعد شهر من يوم اشتراء وادعى ضياعه لم يستحق

انه يضمن قيمته يوم رؤى بخلاف الصانع أو المرتهن يدعى ضياعه بعد أن رؤى عنده بعد شهر فانه يضمن قيمته يوم القبض والفسق أنهم ما قبضاه على الضمان فلما غلباهم ما على أنهم ما انما قبضاه ليس لهم لكاه فأشبهه التعدي بخلاف المشتري فإنه انما قبضه على أنه ملكه فلم يهتم اه منه بلفظه ولعل كلامه هذا هو الذي قصد ز لانه اقتصر على ذلك لكن ز عليه درك في تفرقة بين المرهون والمصنوع فانه صرح بأن الراجح في المرهون ما قاله هئا وجزم في المصنوع والمعارضة تفصيل ابن رشد السابق مع ان الثلاثة سواء في الحكم على أن ابن يونس لم يقتصر على ما نقله عنه في ضج بل ذكر في باب الرهن القولين السابقين عن سماع عيسى ولم يرج واحد منهما نعم لو حذف ز قوله كما نقله عن ضج واقتصر على قوله أي وهو الراجح لصح ما قاله كما يدل عليه كلام الأئمة في رسم المكاتب من سماع عيسى من كتاب الرهن ما نصه قال ابن القاسم وانما يضمن المرتهن ما ضاع من الحلى والثياب والمتاع عنده قيمة ما ضاع يوم ضاع وليس قيمته يوم ارتهنه قال القاضي رضى الله عنه قال ههنا انه يغرم المرتهن قيمة ما ضاع عنده من الحلى والثياب يوم ضاع وقال فيما يأتي قرب آخر هذا الرسم انه يغرم قيمته يوم ارتهنه وليس ذلك عندي اختلافا من القول ومعنى ما هنا أنه ظهر عنده المتاع والحلى في الوقت الذي ادعى أنه ضاع فيه فعلم أنه لم يضع قبل ذلك ومعنى ما يأتي في آخر هذا الرسم اذ لم يعلم متى ضاع ولا ظهر عنده منذ ارتهنه وغاب عليه فتلزمه قيمته يوم ارتهنه ولا يصدق في وقت ضياعه كما لا يصدق في ضياعه الا أن تكون قيمته في الوقت الذي ادعى انه تلف فيه أكثر من قيمته يوم ارتهنه فتلزمه قيمته يوم ضاع لانه مقرر على نفسه وكذلك لو ظهر عنده بعد ارتهنه اياه بمدة لم تسقط عنه قيمته يوم ظهر عنده ولم يصدق ان ادعى أنه تلف بعد ذلك بعدة الا أن تكون قيمته في اليوم الذي ادعى انه تلف فيه أكثر وذهب ابن دحون الى أن ذلك اختلاف من القول فقال أكثر أقواله ان الضمان انما يكون يوم ارتهنه قال وهو القياس لانه في ذلك اليوم دخل في ضمانه وكل من دخل في ضمانه شيء ثم ضاع بعد ذلك بعدة فانما عليه قيمته يوم دخل ذلك في ضمانه كالغاصب والصانع ونحوهما وليس قوله بصحيح أما الغاصب فهو كما قال وأما الصانع والمرتهن فالحكم فيهما بخلاف ذلك وقد قال غيره انما يلزم المرتهن قيمة الرهن يوم ضاع اذ لم تعرف قيمته يوم الرهن ولا بعده فلم يجعل ذلك اختلافا من القول ورد ما ههنا بهذا التأويل الى ما يأتي آخر هذا الرسم من أن المرتهن يلزمه اذا ضاع الرهن عنده قيمته يوم ضاع بما ذكرناه من التأويل فان جهل وقت الرهن كان القول فيه قول المرتهن وفي سماع أصبغ من كتاب الوديعة ما بين ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله المتسطى معبرا عنه ببعض الشيوخ وابن عرفة وسماه وحمل كلام ابن القاسم على الخلاف كما قال ابن دحون هو الذي عليه أكثر الشيوخ واذا سلمنا أنه خلاف ترجيح القول بانه يضمنه يوم القبض لقول ابن دحون انه أكثر أقواله وقوله انه القياس وان اعترضه ابن رشد وما رجه ابن دحون قدرجه ابن أبي زمنين في منجبه لانيانه به مقتصر عليه كانه المذهب ونصه وفي سماع عيسى قال ابن القاسم كل من ارتهن رهننا يغاب عليه فذلك فالقيمة فيه يوم

رهنه اه منه بلفظه ومراده يوم رهنه يوم دفعه للمرتن لانه الذي فهم عليه الاثمة
ما في السماع المذكور كما يعلم ذلك من كلام ابن رشد السابق وصرح به في المشتق فانه قال بعد
ذكره القولين السابقين عن سماع عيسى مانصه وجه القول الاول انه ليس بضمون عليه
من يوم الرهن ولذلك لو قامت بينة لم يضمنه ولذلك كانت قيمته يوم ضاع لانه حينئذ ضمنه
ووجه القول الثاني انه انما يصح بالقيمة فالذلك روعيت قيمته يوم القبض وهو معنى قولنا
يوم الرهن اه منه بلفظه * (تنبيه) * ظاهر كلام غير واحد من محل قول ابن القاسم على
الخلاف ان الخلاف مطلق وقيد ذلك الباجي في المشتق فقال بعد ما قدمناه عنه اتفاقا مانصه
وهذا اذا لم يقوم الرهن يوم الارتهان وأما لو قوم الرهن بعشرة دنانير فضاغ فتملك القيمة
تلزمه الا ان يكون اقتراد في قيمته أو نقصا فير دالى قيمته اذا علم بذلك قاله في العتبية ووجه
ذلك ان تقويمهما للرهن عند الارتهان اتفاقا منهما على قيمة واقترار بذلك فيحملان على
ذلك الا ان ثبت الزيادة في ذلك والنقصان فيهما حملان عليه بعد الضياغ ويعتبان من اقراره
على ذلك قبل الضياغ اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه والله أعلم (وحلف
فيما يغاب عليه) قول مب بل الثاني يقول لا يمين عليه الا ان يدعى الراهن الخ فيه نظر
لان مانسبه لق عن ابن عرفة موضوعه ان الرهن مما يغاب عليه والا قوال الثلاثة في
كلام ز موضوعها انه مما لا يغاب عليه وذلك بين من كلامه هنا لمن تأمل أدنى تأمل
وقد صرح بذلك قبل عند قوله ولو اشترط ثبوته وأحال على ما هنا اذا قال ولا بد من يمينه
انه تلف بلا سببه منهما أم لا وسياق أن ذلك أحد أقوال ثلاثة اه وما قاله من أن فيها
ثلاثة أقوال صحيح مصرح به في ضيغ وابن عرفة وغيرهما وعز ذلك ابن عرفة لابن
يونس ونص ابن يونس وحكي عن بعض فقهاءنا القرويين انه قال اذا ضاع الرهن الذي
لا يغاب عليه ولم يعلم هلاكه الا بقول المرتن فلا بد من يمينه منهما أم لا وكذلك في عارية
ما لا يغاب عليه أو شرائه اياه بالخيار وضياع الشيء المستأجر لا بد من اليمين في ذلك كله كان
متهما وغيرهم وذلك أن هذه الاشياء انما أخذها لمنفعة نفسه فهي بخلاف الوديعة
التي لا منفعة له فيها فان اعترض عليها معترض بالقراض يدعى ضياغها انه لا يخلف فيه الا
أن يكون متهما وهو قبضه لمنفعة نفسه قيل له القراض ليست له منفعة متيقنة اذ قد
لا يرجح فيه بخلاف ما منفعته حقيقة وقال بعض شيوخنا اختلف في يمين المرتن في
ضياع ما لا يغاب عليه فقليل يحلف وقيل لا يحلف وأحب إلينا أن يحلف المتهم لقد ضاع
وما فرطت ولا تعدت وغير المتهم يحلف ما فرطت ولا ضيعت ولا يحلف على الضياغ
وهو مصدق فيه اه منه بلفظه ونص ضيغ واذا قلنا بعدم الضمان فيما لا يغاب عليه
فهو لتوجه اليمين على المرتن أنه لم يفرط متهما كان أو غيره أو لا توجه أو توجه على
المتهم دون غيره ثلاثة أقوال اه منه بلفظه وكل هذا شاهد لز وما لق عن ابن
عرفة هو فيما يغاب عليه وقد اختصره ق اختصارا خلافاً لانه قال بعد ذكره كلام ابن
يونس المتقدم يسبر مانصه وما يغاب عليه يبدأ من راهنه وما يبدى مرتن ولا يئنة
منه ابن حنبل اتفاقا ولو ادعى الراهن تعيب المرتن الرهن فقال العتبي لا يمين عليه الا

(وحلف الخ) قول ز ثانيا عدمه
مطلقا الخ صواب في موضوعه
وهو ما لا يغاب عليه كما صرح به
عند قوله ولو اشترط ثبوته وكفى
ضيغ وغيره وموضوع ما في ق
ما يغاب عليه وبه تعلم ما في كلام
مب انظر الاصل

أن يدعى الراهن علم ذلك وإنه أخبر بذلك من وثق به فان حلف حلف له المرتهن وقال ابن
مزين يحلف لقد ضاع وما دلس فيه ولا يعلم لموضعا وأنكر قول العتيبي وقال يمين توجب
يمينا وهذا لا يكون وأجابه العتيبي بأن اللعان اليمين فيه توجب يميننا ابن حرث ان كان
المرتهن ممن يثم بذلك حلف والافلا كدعوى الغصب والتهمة كالخليفة في توجبه اليمين
عياض اختلف فيه قدما شيوخنا ومتأخروهم وعلى قول ابن مزين حمل بعض الشيوخ
ظاهر المدونة وبه أفتى اسحق بن ابراهيم ونحو قول العتيبي لما لا في هذا الاصل وقاله ابن
لبابة الا كبراه منه بلفظه (ولا يعلم موضعه) قول ز قالوا للتقسيم لانه يجمع
بينهما فيه نظربل هي على بابها كما تقدم في كلام ابن عرفة ونحوه في ضيق ونصه فقال
جماعة من متقدمي الشيوخ وهي في العتبية وعليه حمل بعضهم المدونة وبه أفتى اسحق
ابن ابراهيم يحلف لقد ضاع بلا دلسة دلسها فيه ولا أعلم لموضعا ووجه يمينه مع ضمانه
تمسكه على الرغبة في عينه اه محل الحاجة منه بلفظه وقول ز وأجيب أيضا بأن
المراد بالدلسة الاخفاء هذا الجواب هو المتعين فكان من حقه أن يقتصر عليه
(أو وهب) قول مب عن ح ويتقاضان فان فضل عند أحدهما لا تخرشي دفعه له
هو تحريف لكلام ح اذ الذي فيه هو مانصه فتقاصه بقيته فان بقي عندك فضل
أدبته فان كان دينك أكثر فلاشي لك عليه اه منه بلفظه وهذا هو الذي في المتن
ونصه قال أشهب يرجع الواهب فيما وضع من حقه فتقاصه به في قيمة الرهن فان بقي له منه
شيء لم يكن له قبضه وان بقي عليه من قيمة الثوب شيء آذاه قال لانه لم يدع حقه ليتبع بقيته
اه منه بلفظه فالحل سبق قلم أو سهو منه رحمه الله (لم يصدق ان أعدم) قول ز فان
يسع في الدين تبع المجنى عليه الراهن بالاقل الخ أصله لعج ونصه وأما اذا يسع في الدين
فانظر هل للمجنى عليه كلام مع الراهن أم لا قاله أحمد قلت يستفاد من فرع الشارح
الذي ذكره فيما اذا اعترف الراهن بالجناية قبل الرهن أن المجنى عليه يتبعه بالثمن أو بارش
الجناية أي بالاقل منهما اه منه بلفظه وبه جزم الشيخ ابراهيم أيضا ونصه وأما ان
يسع في الدين فان المجنى عليه يتبع الراهن بالاقل من الثمن وأرش الجناية كما يستفاد
من كلام ابن يونس الآتي ثم نقل كلام ابن يونس الآتي وقال عقبه مانصه وهذا ما لم
يكن أرش الجناية أقل فيغرمه اه منه بلفظه وسكت تو ومب عما جزم به ز وقال
جس مانصه فهل يرجع المجنى عليه على السيد وهو الذي جزم به ز ولم يدعمه بنقل
أولان السيد لم ينظم فلا ينظم وتكون الجناية هدر اه منه بلفظه وقوله لان
السيد لم ينظم لان الموضوع أن الجناية وقعت من الرهن وهو بيد المرتهن وبهذا يبحث في
استدلال عجم بفرع الشارح والشيخ ختي بكلام ابن يونس لظلم الراهن في ذلك لا اعترافه
ان الجناية سابقة على رهنه اياه فتأمله لكن الظاهر من جهة المعنى ما جزم به عجم ومن
تمه لان السنة قد أحكمت ان العبد فيما جنى وسيداه قد اتفق بنتمه الذي هو عوض
رقبته مع اعترافه بتعلق حق المجنى عليه بها قبل بيعها ومعلوم أن عوض الشيء يقوم

وقول ز قالوا للتقسيم الخ فيه
نظربل هي على بابها كما يدل عليه
ابن عرفة و ضيق وقول ز
وأجيب أيضا بأن المراد الخ هذا
الجواب هو المتعين (ان قبض الدين)
قول مب ويتقاضان فان فضل
الخ هو تحريف لما في ح من قوله
فتقاصه بقيته فان بقي عندك فضل
أدبته فان كان دينك أكثر فلاشي
لك فيه اه وهذا هو الذي في المتن
أيضا (لم يصدق ان أعدم) قول ز
فان يسع في الدين الخ أصله لعج
وبه جزم ختي أيضا وهو الظاهر
وتردد جس بين ذلك وكونه هدر
انظر الاصل

مقامه فتأمل بانصاف والله أعلم (والأسلم بعد الاجل الخ) قول مب وسق اليه أبو الحسن يوههم أن أبا الحسن ذكر التعليل وليس كذلك ولذا قال غ في تكميله بعد أن ذكر كلام ابن عرفة ما نصه وسبق اليه صاحب التقييد إلا أن ابن عرفة زاد التعليل اه منه بلفظه قلت وفي هذا التعليل عندى تظروا ان قبلوه لان من شرط العلة أن تكون مطردة منعكسة فيلزم على هذا انه اذا لم تقع من السيد اباية وتأخر ذلك لغلظة أو نحوها ثم أراد فداءه انه لا يمكن من ذلك لوجود هذه العلة وهى تدور مع معلولها وجودا وعدما ثم يلزم على ما قاله أبو الحسن وابن عرفة وقبلوه أن تكون غلته ممددة بقائه رهنا للمعنى عليه وانظر هل يلتزمون هذا أم لا وقول ز عن الشارح او كان اعترف قبل الرهن بجناية الخ فرع الشارح هذا أصله لابن يونس وما فهمه الشارح من كلام ابن يونس هنا وفي شامله من أن الاعتراف وقع قبل أن يرهنه هو الذى فهمه منه ابن عرفة ونصه الصقلي لو أقر بذلك قبل رهنه فان رضى بافتدائه بقى رهنا الخ اه منه بلفظه ونحوها لابن ناجي في شرح المدونة ونصه ابن يونس ولو أقر بذلك قبل الرهن ثم رهنه فان فداءه بقى رهنا الخ اه منه بلفظه والمتبادر من كلام ضج أنه فهم كلام ابن يونس على أن الاقرار وقع بعد أن رهنه ونصه هكذا في المدونة وغيره او قيده ابن يونس بما اذا لم يقر أنه جنى قبل الرهن فانما ان أقر أنه جنى قبل رهنه فان لم يفده الخ اه منه بلفظه قلت قد يظهر ريادى رأى أن ما فهمه منه ابن عرفة وغيره هو الصواب ولكن المتعين فهمه على ما أفاده كلام ضج ويظهر لذلك يجب كلام ابن يونس ونصه ولو كان أقر أنه جنى قبل أن يرهنه ثم رهنه فان رضى بافتدائه بقى رهنا وان قال لا أتدبىه ولم أرض بحمل الجناية وحالف أنه ما رضى أن يتحمل الجناية اجبر على اسلامه وتجميل الرهن كمن أعتق أو أقر أنه لغيره والدين مما يجوز له تججيله ولو كان الدين عرضا من بيع ولم يرض من هوله أن يتجمله ما جاز اقراره على المشرى كمالو كان ميسرا والدين مما له تججيله ويكون الجنى عليهم مخيرين فان شاؤا أغرموه قيمته يوم رهنه لانه متعدد عليهم وان شاؤا صبروا عليه حتى يحل الاجل فيباع فيتيبونه بئنه اه منه بلفظه فخافه فهمه منه ابن عرفة مبنى على قوله قبل أن يرهنه متعلق بقوله أقر وقوله ثم رهنه معطوف على قوله أقر وما قلناه مبنى على أنه متعلق بجنى وقوله ثم رهنه من تمام اقراره وتعلقه بجنى أولى من جهة الصنعة لتقر به منه واتصاله به ومتعين من جهة المعنى لقوله كمن أعتق أو أقر أنه لغيره اذ لا شك ان المشبه به من العتق والاقرار متأخران عن رهنه فيكون المشبه كذلك والالم يصح الاستدلال بذلك واقوله ما جاز اقراره على المرتضى الخ اذ لا يكون اقراره على المرتضى الامع تأخر الاقرار عن الرهنية وهذا هو الظاهر وأما اذا ثبت بعد رهنه انه كان أقر قبل رهنه فخكمه حكم ما اذا ثبت انه جنى قبل رهنه بمعينة البيعة مع علم الراهن بذلك قبل رهنه ولا وجه للفرق بينهما ما ولا تتقدم حق المرتضى على حق الجنى عليه فتأمل بانصاف والله أعلم (فان أسلمه مرتبه الخ) قول ز فان ثبت قبله أى برهن ثقة الخ تظاهره ثبت علم الراهن بها حين رهنه أم لا كان الدين مما يجعل أم لا وهو ظاهر في ثلاث صور منه اذ لم يعلم بها اذ

(والأسلم الخ) قول مب لانه لو مات كان من الجنى عليه هذا التعليل لم يذكره أبو الحسن وانما هو لابن عرفة وفيه نظر لان من شرط العلة الاطراد والانعكاس فيلزم انه اذا لم تقع من السيد اباية وتأخر ذلك لغلظة أو نحوها ثم أراد فداءه انه لا يمكن من ذلك لوجود هذه العلة ثم انظر هل يلتزمون ما اقتضاه ذلك من كون غلته ممددة بقائه رهنا للمعنى عليه أم لا وقول ز أو كان اعترف قبل الرهن الخ أصله لابن يونس على فهم الشارح وابن عرفة وابن ناجي والمتبادر من ضج انه فهم كلام ابن يونس على أن الاقرار وقع بعد أن رهنه وهو المتعين كما يعلم بالوقوف على كلام ابن يونس في الاصل (فان أسلمه الخ) قول ز فان ثبت قبله أى برهن الخ تظاهر اذ لم يعلم الراهن بها حين رهنه

ذلك مطلقاً أو علم والدين مما لا يجمل والاف الجارى على ما قاله في الاقرار قبل أنه يجبر على
تجديله وهو المتعين فتأمل والله أعلم (ولم ينع الا في الاجل) قول ز فان فضل من ثمنه
فضله عن الدين والقضاء فللراهن اذ تسليمه ليس قاطعاً لحقه الخسكت فوق و مب عنه
وانظر مع ما تقدم لمب عن ابن عرفة وأبى الحسن عند قوله والاسلم بعد الاجل الخ من
انه اذا أبى من فدائه أولاً وهو لم يبرأ من اراده حين الاجل فليس له ذلك اذا نازعه المجنى عليه
هل همامة ارضان أولاً والظاهر عندى انه مامة ارضان فتأمل (وباذنه فليس رهنابه)
قول ز فلو قال بكاذنه الخ هذا الاصلاح فاسد لانه يفيد أنه مع الاذن في الرقبة وليس
كذلك بل هو في الذمة تأمل (كاستحقاق بعضه) قول ز وان كان مما لا ينقسم بيع
جميعه صحيح لكنه سكت عما يفعل بحصة الراهن من الثمن مع مسيس الحاجة الى ذلك وقد
يفنه في ضيق ونصه ثم ان بيع يخالف الدين في الجنس أو الصفة بقيت حصة الراهن
رهنه وان بيع بجنسه وصفته فقال ابن القاسم تبقى أيضا رهنه وقال أشهب بل تجمل
للمرتهن اذ لا فائدة في وقتها وقد تضيع ولا ينفق بها الراهن ولا المرتهن ثم قال واعلم أن
قول أشهب مقيد بما اذا لم يأت برهن آخر هكذا صرح به أشهب في الموازية اه منه بلنظ
وما عراه ابن القاسم مصرح به في المدونة ونصها فان شاء المستحق البيع قبيل للراهن
والمرتهن بيعا معه وقيل للمرتهن لا تسلم رهنك ولكن يباع وهو في يدك وتصر حصة الراهن
من الثمن رهنه بيد المرتهن بجميع حقه أو يبد من كان الرهن على يديه اه منها بلنظها
ونحوه لابن يونس عنها وزاد بعد قولها بيد المرتهن مانصه مطبوعا عليه اه منه بلنظ
وكأن ابن ناجي لم يطلع عليه فنسبه لغيره اذ قال عقب نصها السابق مانصه وما ذكره في
الكتاب في قوله وتصر حصة الراهن أى بعد الطبع عليها قاله الزناني اه منه بلنظ
* (تنبيه) قال ابن ناجي بعد ما قدمناه عنه مانصه المغربي انظر جعل الراهن هنا
يتولى البيع ولم يجعله يبطل حوز الرهن وقال في الكراء لا يتولى الكراء الا المرتهن باذن
الراهن لئلا يبطل حوز الرهن ولعل الفرق أن البيع أخف اذ ليس فيه الا الايجاب
والقبول وأما الكراء ففيه الايجاب والقبول وقبض الكراء وغير ذلك اه
منه بلنظ قلت سلم ما قاله أبو الحسن اذ هو مراده بالمعنى وفيه نظر ظاهر لانه
يقضى أن يتولى الراهن عقد الكراء لا يؤثر الا ان انضم اليه شيء آخر من تولى
أيضا قبض الكراء وغيره وليس كذلك بل يبطل الرهن بذلك وان لم يقبض كما
يبطل بالقبض وان لم يعقد حسبا يعلم من كلامهم فيما مر والظاهر في الفرق على تسليم
المعارضة أنه انما يبطل الرهن في مسئلة الكراء لان المرهون أولاً هو المرهون ثانياً
وسبب البطلان جولو لا يد الراهن فيه حقيقة أو حكماً ومسئلة المرهون فيها ثانياً غير
المرهون أولاً ولم تجل يد الراهن فيه لاحقيقة ولا حكماً ولا منافاة بين بطلان ما كان رهنه
أولاً وصحة ما صار رهنه ثانياً كما يعلم من مسائل تقدمت على أن المعارضة عندى مستقيمة من
اصلها اذ ليس كلام المدونة صريحاً في أن الراهن يتولى ذلك وحده ولا ظاهراً فيه ولا
صريحاً في أنه يتولى ذلك مع غيره بل هو ظاهر فقط في أنه يتولى الثلاثة لكن يتعين حله

مطلقاً أو علم والدين مما لا يجمل والا
فالجارى على ما قاله في الاقرار قبل
أنه يجبر على تجديله فتأمل (ولم ينع
الخ) قول ز فان فضل من ثمنه
الخ الظاهر انه معارض لما تقدم
لمب عن ابن عرفة عند قوله والا
أسلم بعد الاجل فانظره (وباذنه
الخ) قول ز فلو قال بكاذنه الخ
فاسد لانه يفيد أنه مع الاذن في
الرقبة مع انه حينئذ في الذمة قلت
وقول مب بمال العبد الخ الذي
في غ بلك العبد وهو ظاهر
(كاستحقاق بعضه) قول ز بيع
جميعه أى وبقيت حصة الراهن
رهنه ان بيع يخالف الدين والاف قال
ابن القاسم في المدونة تبقى أيضا
وقال أشهب بل تجمل للمرتهن اذ
لا فائدة في وقتها وقد تضيع ما لم يأت
برهن آخر انظر ضيق والاصل

على أن المراد أجيباه إلى ما طلب من البيع ومن يتولى ذلك مسكوت عنه فتأمل بانصاف
والله أعلم (والقول لمدي الخ) الرهنية قول مب وقديقال هذه الصورة اتفاقا على
وقوع البيع الخ يجب الجزم بهذا لا توقف وما قاله ز قد صرح به في نوازل الوديعه
والعارية بن المعيار ونصه في سماع أصبغ عن ابن القاسم فان ادعى في جارية عند رجل
أنه رهنها وقال الآخر اشتريتها منك ويشهد لكل واحد على دعواه شاهدان ولا يدري
ما كان أولا أبيع أم الرهن قال الاسترأوى وأثبت لأنه قد ثبت أنه اله إلا أن يشهد للمدعى
أنه رهنه أياها بعد الاسترأوى فيعرف أنهم اقد رجعت اليه وليس يحقون في كتاب ابنه عن ابن
القاسم مثله وبه يأخذ وقال بعض أصحابنا ياقضي بأعدل البيتين ولو لم تكن له ما يئنه
صدق الراهن مع عينه لأن المشتري قد أقر له بالملك وادعى الشراء اه منه بلنظنه وهو
نص في عين النزلة وقد سلمه الحافظ الوائش ريسى ولم يحك خلافة والله أعلم (وهو كالشاهد
في قدر الدين) قول مب نقل بعضهم عن الميضي الخ مانقه هذا البعض عن الميضي
به جزم ابن عاشر وساقه فقها مسلم بل كلامه يدل على أنه متفق عليه لأنه ساقه على وجه
الاستدلال به ونصه وأقول ومن جملة ما يتبين به أنه ليس بشاهد بل كالشاهد أنه لو
قام للمزمن مبلغ دينه شاهد لم يقيم الرهن مقام الشاهد الثاني حتى يكفى عن اليمين اه
منه بلنظنه (لا العكس) قول مب واختاره ابن رشد قائلا قول أشهب أغراق الخ
نحوه لاني على فأنه لما ذكر توجيه المشهور قال مانصه اذا فهمت ما ذكرنا علمت
وجه المشهور وما في كلام ابن رشد من قوله في كلام أشهب أغراق وما في كلام ابن
عبد السلام من الاقرية ولا تقبل هؤلاء اعلام فان من خالفهم اعلام أمثالهم
فافهم اه منه بلنظنه قلت القائل هو أغراق هو أصبغ نفسه في نوازل أصبغ
من كتاب الرهن بعد أن ذكر ما لأصبغ مانصه قال لي أصبغ وقد قال أشهب
ان القول قول المرتن وان لم يسو الادره ما وهو باطل وليس بشئ وهو أغراق في العلم
قال القاضي الاشبه في هذه المسئلة أن لا يتطرق اليه دعوى الاشياء على ما قاله أشهب
وهو مذهب ابن القاسم وظاهر قوله في رسم الرهن من سماع عيسى بخلاف اختلاف
المتبايعين في ثمن الساعة الفاتمة لأنه يبعد أن يبيع الرجل ما قيمته مائة بعشرة وأن يشتري
ما قيمته عشرة بمائة فوجب أن يتطرق في ذلك إلى الاشياء ولا يبعد أن يرتن الرجل ما قيمته
عشرة في مائة وما قيمته مائة في ألف ثم قال وكذلك القياس اذا جاء المرتن بثوب قيمته
دينار فادعى أنه ارتنه في مائة دينار وفي ألف دينار على ما قاله أشهب الا أنه أغراق فيه كما
قال أصبغ والعدول عنه في هذا الموضع إلى مراعاة الاشياء اذ يبعد أن يرتن الرجل في
مائة دينار أو ألف ما قيمته دينار أو لي وأظهر من قول أشهب استحسانا لان الاستحسان في
العلم أغلب من القياس فقد قال مالك رحمه الله تسعة أعشار العلم الاستحسان واذا أدى
طرد القياس إلى غلق في الحكم ومبالغة فيه كان العدول عنه إلى الاستحسان أولى ولا
تكاد تجوز التغرر في القياس الا محالها المنهاج الشريعة وبالله التوفيق اه منه بلنظنه

(والقول لمدي الخ) قول مب
وقديقال هذه الخ يجب الجزم
بهذا وما قاله ز صرح به في نوازل
الوديعه والعارية من المعيار انظر
نصه في الاصل (وهو كالشاهد الخ)
قول مب انه لا يضم له الخ به جزم
ابن عاشر انظر نصه في الاصل
(لا العكس) قول مب واختاره
ابن رشد قائلا الخ نحوه لاني على
وفيه ان القائل قول أشهب أغراق
هو أصبغ نفسه انظر الاصل

وقول ز فالقول للمرتن أيضا على المشهور الخ ربما يقتضي أن الصورة الأولى لا خلاف فيها وليس كذلك وقد ذكر مب مقابل المشهور في الصورة الثانية ولم يتعرض للأولى هل فيها خلاف أو لا وفي ح مانصه فان اختلافنا في صفة الرهن مثلا بعد هلاكه ففعال مالك وأكثر أصحابه ان القول في ذلك قول المرتن ولو ادعى صفة دون مقدار الدين لانه غارم والغارم مصدق ابن المواز الا في قوله شاذة لاشبه فقال الا أن يبين كذب المرتن لقلة ما ذكره اذ فيصير القول قول الراهن قال ابن يونس بعد أن ذكر كلام أشهب انما أعرف بنحوي هذا ابن القاسم اه منه بلفظه قلت الظاهر أن المسئلتين سواء فيجوز في كل منهما ما قيل في الأخرى لاشتراكهما في العلة والمال والله أعلم (تنبيه) وقائدة قوله في الرواية وان لم يسو الأدرهما كذا وجدته بدون ألف بعد السين فيكون ماضيه ثلاثيا وهذه اللغة جارية على السنة العوام كثيرا بل وعلى السنة المشايخ وفي المصباح مانصه وساراه مساواة ما له وعادله قدر اوقية ومنه قولهم هـ ذابساوي درهم أي يعادل قيمته درهم ما وفي لغة قليلة سوى درهم يساويه من باب أعجب ومنه ما أبوزيد فقال يساويه ولا يقال يساويه وقال الأزهرى قولهم لا يسوى ليس عربيا صحيفا اه منه بلفظه وجزم في القاموس بانها لغة قليلة ونصه ولا يساوي شيئا ولا يسوى كيرضى قليلة اه منه بلفظه (وزع بعد حلقهما) قول ز وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللغوى ضعيف جزم هذا بضعف تقييد اللغوى وقال عند قوله كالحالة مانصه وقيد اللغوى الصورتين بما اذا حل الدينان أو اتحد أجلهما الخ فظاهره أن تقييد اللغوى في الحالة ليس بضعيف ولم أره سابقا في هذا بل كلام أهل المذهب يفيد أن الرهن والحالة سواء فان كان التقييد هو المذهب فقه ما وان كان ضعيفا ففهم ما ولم أر من صرح بما قاله ز من ضعف تقييد اللغوى الا قول أبي على مانصه وحكي في الشامل كلام اللغوى بقبيل اه ولم أجد ذلك في الشامل في النسخة التي بيدي وانما وجدت فيها مانصه واذا اختلفا في مقبوض فقال الراهن عن دين الرهن وقال المرتن عن غيره وزع بعد أي مانصه ما على الجهتين وقيل القول قول المرتن اه ولم يرد على هذا شيئا هنا وأظن أنه سقط من نصيحتي شيء لانه لم يذكر مسئلة الحالة لاهنا ولا في بابها ومع ذلك فأنقله أبو على عنه ليس فيه ما سلكه ز من التفصيل بين الرهن والحالة بل هما عنده سواء كما أنهم ما كذلك عند غيره من الأئمة وقد ساق الشارح في شرحه كلام اللغوى على وجه يفيد أنه المذهب وكذلك المصنف في ضيق وابن عرفة وت وغيرهم ممن وقفنا عليه وقد جزم عجم به وقرره كلام المصنف فأنه قال بعد كلام مانصه وقد بان عما ذكرنا انه ان كانت إحدى المائتين عليه بطريق الاصله والأخرى بطريق الحالة فاقسامه ثلاثة اما أن يدعى كل البيان حين الدفع على وجه يخالفه فيه الآخر أو يتفقا على الإيهام أو يدعى واحد منهما البيان والآخر الإيهام وتجوز هذه الأقسام الثلاثة أيضا فيما إذا كانت المائتان على الدافع بطريق الاصله لكن احدهما برهن أو حيل والأخرى مجردة عنهما فحق كانت إحدى المائتين حالة أو أقرب حولا من الأخرى

وقول ز فالقول للمرتن أيضا على المشهور الخ يوهـم أن الصورة الأولى لا خلاف فيها وليس كذلك كافي ح والظاهر أن المسئلتين سواء فيجوز في كل منهما ما قيل في الأخرى لاشتراكهما في العلة والمال (أو الرهن) قلت قول ز لان الناس الخ هذه العلة موجودة في القائم أيضا (وزع الخ) قول مب فيه نظر فان ظاهر ضيق وكذا الشارح وت وغيرهم وبه جزم عجم وكذا ز نفسه في قوله كالحالة وكلام أهل المذهب يفيد انـه مساو والعرف يشهد له وكذا الأصل لان التبرع بتججيل المؤجل خلافه على ان اللغوى لم يقل ذلك من عنده بل عزاه لظاهر المذهب وسلمه للأئمة التتاد ومنهم ابن عرفة انظر الأصل والله أعلم

وادعى الدافع أن المائة التي دفعها هي الحالة أو الأقرب حلولا فإنه يعمل بقوله في
 المسائل الست ولا ينافي هذا اتفاقهما على عدم وقوع البيان حين الدفع لأن من
 حجة الدافع أن يقول وإن لم يحصل من بيان عند الدفع فأن لا أقضي الموجهة وأترك
 ما يلزم من قضاؤه قبلها اه محل الحاجة منه بلفظه فهو صريح في أنه تقييد لا ضعف وفي
 أن الرهن والحالة سواء فالعجب من مخالفة ز لاصله من غير دليل وقال أبو علي في آخر
 كلامه مانصه والمصنف أطلق به المدونة في المسئلتين وما زاده الناس من التقييد
 رأيت كلامهم فيه مضطربا فلم يظهر لنا منه راجح تقتصر عليه فعليك النظر فيه ان شئت
 ولكن كلام النخعي ظاهر وجهه بدليل العرف اه منه بلفظه قلت ما قاله النخعي هو
 الراجح لامور أحدهما أشار إليه أبو علي من شهادة العرف إذا العرف متقرر بان الناس
 انما يقضون غالباً ما وجب عليهم قضاؤه ولأن مدعى أنه عن الموجهة فيما إذا كانت
 الأخرى حالة مدع التبرع وهو على خلاف الأصل فقد ترجحت دعوى خصمه بالعرف
 والأصل ما فوجب اعتبارها ثانياً أن النخعي لم يقل ذلك من قبل رأيه بل عزاه لظاهر
 المذهب وقد سلم عزوه له الأئمة المتقدمين من ابن عرفة ونصه ولو ادعى من اقتضى عن له
 عليه دين أن أحدهما برهن أو حيل فيما اقتضاه أنه العاري عنهم أو أ كذبه الدافع ولا يثبت في
 قسم المقبوض عليهم ما بعد حلفهما وقبل قول القابض ثالثاً لقبول قول الدافع لرهنها
 وكفالتها في حقين أحدهما قرض والاخر كفالة مع سماع ابن القاسم في الرهن وابن رشد
 عن الغير في كفالتها مع سماع أبي زيد ابن القاسم وابن كثة مع رواية محمد بن صدقة وعز
 الصقلي الثاني لأشهب زاد غيره ولعبد الملك ومجنون عبد الحق عن بعض شيوخه انما
 يصح قولها ان حلت المائتان وان كانتا مؤجلتين فالقول قول الدافع لانه يقول قصدت
 أخذ رهنى بخلاف مسئلة كتاب الجمالة في الحقين أحدهما من قرض والاخر من جمالة
 المؤجلتان كالحالتين النخعي ان حل أحدهما فقط فالقول قول من ادعى القضاء عنه وان
 لم يحلوا وأجلهما واحداً ومتقارب قسم بينهما هذا ظاهر المذهب والقياس قبول قول
 الدافع لانه متطوع وان بعد ما بينهما ما قاله قول من ادعى أقربهما أجلا اه منه بلفظه
 ثالثاً أن مسئلتى الرهن والكفالة سواء فاقبل في أحدهما يقال في الأخرى كما أفاده
 كلام ابن عرفة السابق وغيره وصرح بذلك أبو الوليد بن رشد وقبله العلامة ابن عبد السلام
 وغيره فان ابن عبد السلام نقل كلام المدونة في رهنها وكفالتها وقال عقبه مانصه
 قال ابن رشد الكلام في المسئلتين واحد اه منه بلفظه ومثله في ضيق والقييد
 في الجمالة منصوص للمقدمين وإن كان من بعد النخعي ممن وقفنا على كلامه نواطوا على
 عزو النخعي في ابن نونس بعد ذكره كلام المدونة في الجمالة مانصه ابن المواز انما تصح
 المسئلة في القسمة إذا لم يكن حل من ذلك شيء أو حلا جميعاً وأما ان حل بعض دون بعض
 فالقول لمن ادعى أنه من الحق الحال كان الدافع أو القابض مع يمينه بلا اختلاف من ابن
 القاسم وأشهب وعبد الملك اه منه بلفظه فانظر اعقاب الحفاظ المحققين هذا النص

وقول ز وقيد ابن يونس الخ اهل ز قول ابن يونس في آخر كلامه وجميع هذا التقسيم انما يصح على القول بان الكفيل لا يغرم الا في عدم الغريم وأما على ان الطالب أن يأخذهم ماشاء فالقول للطالب في جميع الوجوه اه. ومعلوم ان العمل بالثاني وحينئذ فلا فائدة في التقييد والله أعلم * (باب الفلاس) * قلت خرج الامام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتدرون من المفلس قالوا المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع فقال ان المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان قنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار قال النووي رحمه الله تعالى قوله ان المفلس من أمتي الخ معناه أن هذا حقيقة المفلس وأما من ليس له مال أو من قل ماله فالناس يسمونه مفلسا وليس هو حقيقة المفلس لان هذا أمر يزول (٣٩٤) وينقطع عونه ورعاية قطع عيسار يحصل له بعد ذلك في حياته وانما حقيقة المفلس هذا المذكور في

الصرح القاطع وتواطأهم على عزو التقييد للغمي نعم انفراد الغمي بتقييد المؤجلين بان يبعد ما بين الاجلين وليس ذلك في النقل السابق بل ظاهر النص الاطلاق فقصل من هذا التقييد أن ما انفرد به الغمي هو المذهب وأنه لا فرق بين المشككين وان كلام ز ساقط دون مين والله سبحانه الموقر (كالجملة) قول ز وقيد ابن يونس الصورة الاولى بما اذا أنسر الغريم والكفيل مانسبه لابن يونس هو كذلك فيه وقد نقله غير واحد امكن قال ابن يونس في آخر كلامه مانصه وجميع هذا التقسيم المذكور انما يصح على قول مالك الذي أخذ به ابن اقسام أن الكفيل لا يغرم الا في عدم الغريم فأما على قوله ان الطالب أن يأخذهم ماشاء فالقول قول الطالب في جميع الوجوه اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقد علمت أن العمل منسحب بالقول الثاني فلا فائدة في التقييد اذا وما كان ينبغي لز أن يهمل كلام ابن يونس هذا والله تعالى أعلم

* (باب الفلاس) *

(من تبرعه) قول ز وكذا لا يجوز له هو ذلك الخ أشار به للبحث فيما تقتضيه عبارة المصنف من أن ذلك ان لم يتبرعه الغريم ولا شك انه يتبرع ذلك عليه ان كان الدين حالا أو مؤجلا ولا يرجو حصول مثل ما تبرع به عند حلول الدين من غلة أو نحو ذلك وانظر اذا فعل هل يأثم من جهة ويؤجر من جهة نظر القاعدة الواحدة بالشخص له جهتان وهو الظاهر عندي وهذا فيما اذا كانت الديون لمعينين وامامتغرق الذمة بالتباعدات لغير معينين فان كلام الابي يفيد انه لا يشاب فانه قال في اكمال الاكمال عند تكلمه على قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول مانصه ومن معنى الصدقة من الغلول الصدقة من المال المحرم وانظر الحج به والظاهر الصحة كالصلاة في الدار المغصوبة وأما النكاح به ففيه

الحديث فهو الهالك الهالك التام فمت خسارته وهلاكه وافلاسه اه ونحوه للابن عن عياض قائلا وانما المفلس الدائم من ذكر لتمام خسارته وبأسه من فلاحه وانجباره الا ما يكون من فضل الله تعالى من اخراج المذنبين من النار بعد الامد الذي قدر الله سبحانه اه وقول ز ورد في الخبر الخ هذا الحديث ذكره في الجامع الصغير بلفظ نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه وعزاه للامام أحميد والترمذي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة قال المناوي أي روحه بعد مفارقة البدن محبوسة عن مقامها الذي أعد لها أو عن دخول الجنة حتى يقضى عنه بالبناء للمفعول أو للفاعل أي حتى يقضى وارثه

أو يقضيه المدين يوم الحساب والمراد دين استدانه في فضول أو محرم قال واسناده صحيح اه ومثله للعزري اخاف وقول مب على القول بالنسخ الخ لعل الخلاف طريقة والافتد قال ز في الخصائص مانصه وأخبرت الحبس عن الجنة منسوخة اتفاقا كما قال القرافي بوجوب القضاء من بيت المال بالقيدين المذكورين اه أي اذا عجز عن الوفاء وتدين في غير معصية أو فيها وتاب منها وقول مب باعتبار الوجود لا باعتبار الصدق لوقال باعتبار الوجود والصدق لا باعتبار الماهوم والحقيقة وكذا يقال فيما نقله بعد عن الرضا الع أن يريد صدق الحقيقة والله أعلم (من تبرعه) قول ز وكذا لا يجوز له هو الخ أي خلاف ما يوهمه المصنف ويعني اذا كان الدين حالا أو مؤجلا ولا يرجو حصول مثل ما تبرع به عند حلول الدين قلت والظاهر أنه ان فعل أو لم يفعل لا أصل لانه خيانة واتلاف لمال شخص معين بغير اذنه خلاف ما استظهره هو في أنه كالصلاة في الدار

وذلك يؤخذ من قول الابي على حديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول ومن معنى ذلك الصدقة من المال المحرم وانظر الحج به والظاهر الصحة كالصلاة في الدار المغصوبة وأما التكاح به فقال مالك فيه أخاف أن يضارع الزنا نعم الصدقة بالمال الحرام أرجح لصفه عن النفس كانت زينة بنت أبي جعفر المنصور زوجة الرشيد كثيرة الصدقة وفعل الجليل من بناء القناطر والتجهيز في سبيل الله تعالى قال منصور بن عمار كنت ناعما بالحرم واذا بامرأة تمشى متجخرة فقالت يا هذى أمتا تقين الله أفى هذا المحل تمشين هذه المشية من أنت قالت زينة فقالت زوجة الرشيد وابنة الخلائف فقالت تعس الخلائف يا منصور لقد وددت أن لو كنت راعية بعدن فقلت ولم وكنت تصدقين وتعلمين الجليل فقالت اضحعل ذلك كله لقد رأيت الحبة تطير من ميزان الى ميزان صاحبها لو لا ان الله تعالى نفعني بخصلتين قلت وما هما قالت ذبح الامير في حجرى فصبرت فأنا بنى الله وكنت حرة أطوف ويدي في يد الرشيد فاذا امرأة تسمى على أيام لها فترعت خاتمي من اصبعي وكان من فيه أربعون ألفا فصدقت به على أولئك الايتام فأنا بنى الله فلم أر عند الله أنفع من الصبر على موت الاولاد ومن الصدقة على الايتام اه

أخاف أن يضارع الزنا نعم الصدقة بالمال الحرام أرجح لصفه عن النفس اه منه بالنظر
 * (قائدة وموعظة) قال الابي اثر ما تقدم مانصه كانت زينة بنت أبي جعفر المنصور زوجة الرشيد وأم ولده الامين كثيرة الصدقة وفعل الجليل من بناء القناطر والتجهيز في سبيل الله تعالى قال منصور بن عمار كنت ناعما بالحرم فاذا بامرأة تمشى متجخرة فقالت يا هذى أمتا تقين الله أفى هذا المحل تمشين هذه المشية من أنت قالت زينة فقالت زوجة الرشيد وابنة الخلائف فقالت تعس الخلائف يا منصور ولقد وددت أن أكون راعية بعدن فقلت ولم وكنت تصدقين وتعلمين الجليل فقالت اضحعل ذلك كله رأيت الحبة تطير من ميزان الى ميزان صاحبها لو لا ان الله تعالى نفعني بخصلتين قلت وما هما قالت ذبح الامين وادى في حجرى فصبرت فأنا بنى الله وكنت مرة أطوف ويدي في يد الرشيد فاذا امرأة تسمى على أيام لها فترعت خاتمي من اصبعي وكان من ميزان من آباءى وكان فيه أربعون ألفا فصدقت به على أولئك الايتام فأنا بنى الله فلم أر عند الله أنفع من الصبر على موت الاولاد ومن الصدقة على الايتام اه منه بالنظر

ودبعة من مستغرق ذمة ثم ردها اليه ضمنها للنقره ونقل البرزى هذا ثم قال ولبعض القرويين وأظنه الصائغ ان خفي له أخذ شيء منها فعل والافلاشي عليه ونقل عياض في مداركه ان درة جليله خرجت من دار السلطان بغداد الى بعض الامر فوصلت الى مجلس القاضي اسمعيل فاستحسنها كل من حضرو جعل يقطبها وفي المجلس رجل من أصحاب سحنون فلم يعبده اليه وامتنع من تقليبها فقال له الفضلي أخبرني لم تفعل وكأنه فهم مراده فقال هي غير ما نسكها وحكمها حكم اللقطة يلزم ملقطها ما سنها حتى يؤدبها الى مالكمها فلما أخذتها ضمنها ونحو هذا من الكلام فاستحسنه القاضي ودل على فضل قائله اه وانظر تمام ما نقله ق وبؤخذ منه ترجيح التعميم في كلام المصنف هنا يجعله شاملا للدين الذي ليس له طالب معين وعليه اقتصر المصنف في جامعته اذ قال ولا تجوز وصايا المتسلطين بالتظلم المغترق الذمة ولا عتقهم ولا تورث أموالهم ويسلك بهم اسبيل ما أقام الله اه ومثله في ابن الحاجب وابن شاس وانظر ما قدمناه عند قوله في البيوع ومضى في جبر عامل والله أعلم (ان حل بغيته) قلت مفهومة هو قول المدونة ولا تمنع من قريه الذي يؤب منه قبل محل الاجل اه ابن القاسم في رواية عيسى وعليه ان يحلف أنه لم يرد القرار من الحق الذي عليه وأنه ينوي الرجوع عند الاجل ليقضى ما عليه وقول ز ولم يوكل الخ قال بعض المحققين أصل المذهب انه اذا نعلق لاحد الغريم حق بالوكالة لا يكون لمن وكاه عزله اه

(واعطاء غيره قبل أجله) قول مب ابن عرفة عن المازري الخ تمام كلام ابن عرفة
هو قوله متصلا بما ذكره عنه ويبقى النظر هل يرد جميعه أو ما زاد عدده على قيمته
مؤجلا قلت في جعله اياه محل نظر نظر لان رد ما زاد يؤدي الى وضع وتبطل وذلك زوال
فاسد لحق آدمي بارتكاب فاسد لحق الله والاخص يمنع مامنع الاعم اه منه بلفظه
ونقله غ وقال عقبه مانصه وتأمل هل يجاب بأن ما تجر اليه الاحكام ليس
كالمدخل عليه اه منه بلفظه وحاصل ذلك ان الامام المازري تردد فيما اذا
قضى عشرة مثالا قبل أجلها وهي لاجلها تساوى ثمانية فقط هل ترد العشرة كلها
أو اثنتان منها فقط لان التبرع به ما وقع ورده ابن عرفة بأنه محل للتوقف بل يجب الجزم
برد الجميع لان رد اثنين فقط يؤدي الى وضع وتبطل وهو حرام لحق الله تعالى وهو مقدم على
حق الادعي الذي هو في صورته باقية الغرما وأشار غ الى أنه يمكن الجواب عن بحث
ابن عرفة بأن وضع وتبطل لم يدخل عليه المدين ورب الحق أول مرة بل الحكم الشرعي
ردهما اليه ثانيا قال أبو علي بعد نقله كلام غ مانصه وكلام ابن عرفة تصرف فيه غ
ليس هذا كله لفظه ولكن تصرف فيه تصرفا حسنا وهو كلام نفيس اه منه بلفظه
قلت اعترض ابن عرفة مبني على ان مراد الامام المازري بقوله أو يرد الزائد فقط
انه يرد ابطال فبما أنه ذمة المدين أبدا ولا يبقى له مطالبه به عند حلول الاجل ان هذا
يتصور وضع وتبطل وليس في كلام المازري ما يفيد ذلك لانصر يحا ولا تلويح بالمراده
انه يرد ويبقى في ذمة المدين الى حلول أجله فيطالبه به اذ ذلك والدليل على ذلك قوله
في شقه هل يرد جميعه اذ لا شك ان مراده أنه يرد جميعه الا ويبقى الى اجله ولا يتوهم أحد
ان مراده انه يرد الجميع رد ابطال بحيث تبرأ منه ذمة المدين أبدا واذا تعين هذا في الشق
الاول تعين مشله في الثاني وجعل الرد في الأول رد ايقاف وفي الثاني رد ابطال حتى يلزم
عليه وضع وتبطل عمل باليد فصدور مثل هذا من الامام ابن عرفة رحمه الله عجب وتلقى من
بعده كلامه بالقبول أعجب منه وخصوصا من وصفه بأنه نفيس فتأمل بانصاف ولا تنظر
لصدوره من قاصر خسيس والله أعلم نعم يبحث في تردد الامام المازري لانه ذكر وجهين
لرده وكلامه يفيد أن كل واحد منهما على انفراد كاف واذا كان كذلك تعين الجزم برد
الجميع للوجه الأول لان التوقف انما نشأ عن الثاني وهو ليس بعلة مستقلة ويوجب بأن
في كلامه حذف اذ عليه المعنى فكأنه قال ويرد جميعه على التعليل الأول ويبقى النظر
على الوجه الثاني هل يرد جميعه الخ وهو وان كان فيه بعض البعد لكن جلالتة تشفع في
ذلك والله الموفق (على المختار والاصح) قال الشارح ابن راشد ونزلت عندنا بقصة
فأفتى فيها قاضي الجماعة بما اختاره اللخمى من البطالان واليه أشار بقوله والاصح أي على
المختار والاصح اه ونحوه لتت ونصه والاصح أي الذي أفتى به قاضي الجماعة
بقصة اه قال ابن عاشر هكذا نقل في ضج عن ابن راشد عن قاضي قفصة دون
تسمية اه منه بلفظه قلت صرح المصطفى بأن هذا هو المشهور ونصه على

(واعطاء غيره الخ) قول مب
لم يختلف في رده أي يرد جميعه كما يدل
عليه تعليله وأما على التعليل الثاني
فتردد المازري هل يرد جميعه أو
ما زاد عدده على قيمته مؤجلا كما
لوقضى عشرة وهي لاجلها تساوى
ثمانية ومرا دة رد ايقاف لا ابطال
حتى يلزم عليه وضع وتبطل على الشق
الثاني خلافا لابن عرفة انظر الاصل
(والاصح) أي الذي أفتى به قاضي
الجماعة بقصة كافي ضج عن
ابن راشد وصرح المصطفى وابن
عرفة بأنه المشهور

(لأبعضه ورهنه) قول مب ويدل

لما ذكرناه الخ لا دليل له في كلام ح
الذي ذكره لأنه فيمن لا دين عليه
بخلاف كلام ز فتأمل (وفلس
الخ) قول ز عن ت وغيبة
ماله كغيبته نحوه للغمي كما في ابن
عرفة عنه ونصه وحكم غيبته
وغيبته ماله سواء اه وعليه فلا
يفلس عند الغمي مع العلم عند ابن
القاسم مطلقا وتفصيل ابن رشد بين
المتوسطة والبعيدة طريقة له وبه
يسقط بحث ابن عاشور وان سلمه مب
وقول مب بسبب طلبه الخ أي
طلب التفليس بسبب دين الخ وبه
يوافق ما يأتي له قريبا وقول مب
هو الموافق لقول المدونة الخ وهو
الموافق أيضا لما تقدم قريبا لابن
الحاجب وابن شامس (زاد على ماله)
قول مب عن ابن عاشور انظر الخ
لا وجه للتوقف لانهم ان صدقوه
فواضح وان خالفوه فسيأتي في قوله
وحبس لثبوت عسره الخ وقول
مب وظاهر ابن عرفة الخ فيه
نظر بل كلامه يدل على أن المذهب
خلافه مع أن الغمي قد جزم بأن
ما في الموازية مقابل المعروف من
المذهب كما في مب عن ضيغ
ونحوه للمتيطي فقول ضيغ وقيد
الغمي ما في الموازية الخ أي ليصير
حسنا وان كان مقابلا وما قيد به
الغمي هو عين ما لابن محرز وائس
بظاهر الا ان قلنا يلزم بتحريره وبه
تعلم ما في تنظير ق في كلام
المصنف بما لابن محرز والله أعلم
(أو ببق ما لا يفي الخ)

اختصار ابن هرون واختلف اذا خاف قيام الغرماء فاقرب قبل قيام الغرماء لمن يتم عليه
كلايب والابن والاخ والزوجة فالمشهور انه لا يجوز اقراره قاله ابن ميسر وقيل ذلك جائز
اه منه بلفظه وسلم ابن عرفة ذلك ونصه المتيطي المشهور أنه لا يجوز اقراره وقاله
ابن ميسر اه منه بلفظه (لأبعضه ورهنه) قول مب ويدل لما ذكرناه ان ح
الخ لا دليل له في كلام ح الذي ذكره لان كلامه فيمن لا دين عليه وكلام ز فيمن أحاط
الدين بماله نعم بحسبهم معه آخر ابقوله وأيضا اذا ثبت أن المعاملة حادث الخ واضح قلت
وهذا كله مسابقة لكلامهما والافلم يتضح لي تصور حدوث المعاملة وعدم حدوثها
مع فرض احاطة الدين فقط فتأمل (وفلس خضر أو غاب) قول مب عن ابن عاشور
هذا الاطلاق مخالف لنقل الغمي في اعتراض ابن عاشور هذا انظر وان سلمه مب لان
معنى قول ت وغيبة ماله كغيبته أنه يجري فيها طريقا بن رشد والغمي فعلى طريقة
الغمي لا يفلس مع العلم عند ابن القاسم مطلقا وعلى طريقة ابن رشد يفصل بين المتوسطة
والبعيدة جدا فأى اعتراض يتوجه عليه مع ان ابن عرفة قد نقل عن الغمي نحوه
عبارة ت فانه زاد بعد ما نقله عنه مب وحكم غيبته وغيبته ماله سواء الصقلي
عن محمد بقول ابن القاسم قال أصبح استحسننا قال والقياس قول أشهب ثم قال ابن رشد
بعد ذكره قول ابن القاسم وأشهب انما الخلاف عندى فيما هو على مسيرة العشرة الايام
ونحوها وما بعد كالشهر ونحوه فلا خلاف في تفليس به وان عرف ملاؤه قلت هذا خلاف
ما تقدم للغمي في كون البعيد كالشهر مختلفا فيه طريقة ابن عاشور (دينا حل)
قول ز وهو منصوب بالمصدر مراده بالمصدر قول المصنف بطلبه ويعنى أنه منصوب به
على أنه مفعل به وفيه نظر على ما فسر به الضمير من قوله بطلبه اذ قال أى التفليس فلا
يصح اذ ذلك أن يكون دينامفعوله لامن جهة الصناعة لانه انما يطلب مفعولا واحدا وقد
أخذوه وعمل في محله ولا من جهة المعنى وهو ظاهر وانما يصح أن يكون مفعوله على جعل
الضمير للغريم كما فعل ح ونصه والضمير المحرور في بطلبه عائد على الغريم وهو فاعل
المصدر الذي هو طلب ودينامفعوله اه والله أعلم (زاد على ماله) قول مب عن
ابن عاشور انظر لم يعرف هذا اهل باقراره لا اشكال أنه يعمل باقراره اذا صدقوه فان خالفوه
فسيأتي الكلام عليه في قوله وحبس لثبوت عسره الخ فلا وجه للتوقف فتأمل (أو ببق
ما لا يفي بالمؤجل) قول مب وظاهر ابن عرفة ان تقييد الغمي هو المذهب الخ فيه
نظر ونص ابن عرفة للغمي في الموازية ان كان ما بيده أكثر مما حل عليه لم يفلس وليس
بحسن الا أن يكون ما فضل عما حل ان تجرب به وفي بحق الاخرين عند حلوله وما ذكره
الغمي استثناء ذكره المازرى على أنه تأويل لبعض الاشياخ قال وهو بناء على أحد قولى
الاشياخ في تفليس من بيده قدر ما حل عليه فقط اه منه بلفظه فتسليمه ان ذلك مبني
على ما ذكره على أن المذهب خلافه مع أن الغمي قد جزم بأن ما في الموازية مقابل وان
المعروف من المذهب خلافه كما نقله مب نفسه عن ضيغ ونحوه للمتيطي في
اختصار المتيطية لابن هرون مانصه فان خالفهم الغريم وادعى الملاء وامتنع من

التفليس كشف السلطان عن ماله فان وجد الوفا لجميع دينهم لم يفسسه والافلسه قال
 اللغمي هذا المعروف من المذهب وفي كتاب محمد اذا كان في يده أكثر من حق من حل دينه
 وقام ففسسه لم يفسس وقال وليس يحسن اه منه بلفظه وقول اللغمي متصلا بهذا الا
 أن يكون ما فضل الخ ليس تقييد الماحله المعروف من المذهب بل هو استثناء لنفي
 الحسن عما في الموازية ان ما في الموازية مع كونه مقابلا ليس بحسن إلا أن يحمل على
 ما ذكر فيكون حسنا اذ ذلك مع اعترافه بكونه مقابلا ثم هذا الذي استثناه اللغمي هو عين
 ما لا ينحصر وليس بظاهر الا لو قلنا انه يجبر على تحريكه والتجربة وقد علمت ما قاله مب
 عند قوله لا بعضه ورهنه وبذلك كله تعلم ما في تنظير ق في كلام المصنف بما لا ينحصر
 والله أعلم وقول ز وبقي عليه شرطان الخ كتب عليه شيخنا ان الشرطين غير صحيحين
 اه فاما الاخير منهما فلا اشكال في عدم صحته وفي نقل مب ما يريده واما الاول
 فأجيب بأن ق نقله عن المدونة قلت لاشاهد فيما اتى عن المدونة لان شرط اللد
 فيها انما هو لسجنه لا لتفليس له ولذلك لم يذكره فيها حين ذكرت التفليس فقط قال في أول
 كتاب التفليس منها ما نصه واذا قام رجل واحد على المديان فله أن يفسسه كقيام الجماعة
 اه منها بلفظها على اختصار أبي سعيد ثم قال فيها في الباب بعده مانصه واذا أراد
 واحد من الغرماء تفليس الغريم وجب له وقال الباقر دعه يسعي حبس لمن أراد حبسه
 ان تدين له اه منها بلفظها وكلام ابن بونس عن المدونة أوضح في الدلالة لما قلناه فانه
 قال في الموضوع الاول مانصه قال مالك رحمه الله فاذا قام رجل واحد بالمديان فله
 تفليس كقيام الجماعة ويبيع الامام ما ظهر له من مال فيوزعه بين غرمائه بالخصص
 ويحبسه فيما بقي ان تدين له اه منه بلفظه وقال في الموضوع الثاني مانصه قال
 مالك واذا أراد واحد من الغرماء تفليس الغريم وجب له فقال الباقر دعه يسعي حبس
 لمن أراد حبسه ان تدين له اه منه بلفظه ونقل في المنتخب أيضا كلام المدونة بأوضح
 من ذلك دلالة ونصه قال سجنون قلت لابن القاسم رأيت الرجل يكون عليه ديون
 لانس فقام واحد منهم عليه دينه وأراد تفليس أه يكون له ذلك دون أصحابه فقال الرجل
 الواحد والجماعة في ذلك سواء وله أن يفسسه قلت فان قام عليه أصحاب الديون فقال بعضهم
 نسجنه وقال بعضهم بل تخليه يطلب حتى يقضينا حقونا قال اذا تبين الاداد للسلطان
 وطلب واحد من الغرماء أن يسجن له سجن اه منه بلفظه وبذلك كله تعرف صحة
 اعتراض شيخنا وان من رد عليه بكلام المدونة غير مصيب والله أعلم * (تبينه) * زاد في
 المدونة متصلا بما قدمناه عنهما من قولها حبس لمن أراد حبسه ان تدين له مانصه ثم ان
 شاء الآخرون محاصة القائم في ماله فذلك لهم ثم اهتم قبض مانابهم وايقافه بيده فان أقروه
 بيده لم يكن للقائم أن يأخذ منه شيئا في بقية دينه إلا أن يرجح فيه أو يفيد فائدة من غيره
 فيضرب في الربح أو الفائدة القائم بما بقي له وهو لا بما بقي لهم بعد الذي أبقوا بيده لانهم
 فيما ردوا اليه مكن عام لا بعد التفليس فيكون من عام له آخر أولى بما بيده بقدر ما دانيوه
 به ثم يتهاصوا مع القائم في الربح أو الفائدة كما وصفنا اه منها بلفظها واستشكل

قول ز وبقي عليه شرطان الخ
 فيه نظراً ما الاول فان الذي في المدونة
 كافي ق انه شرط في سجنه لافي
 تفليس له واما الثاني ففي نقل مب
 ما يريده * (تبينه) * ان أقرب بقية
 الغرماء بيده مانابهم في المحاصة
 فلا دخول للقائم معهم إلا أن يرجح
 أو يفيد فائدة قاله في المدونة انظره
 والاصل

(فنع من تصرف مالي) قلت نحو

مافي مب عن ابن عرفة لابن عبد السلام وزادوا محكيته هذه الأقوال في مستغرق الذمة بالحرام والغصب على القول بأن حكمه حكم من أحاط الدين بماله لاحكم المفسس وهو الاظهر انظر غ وقول مب من التوفيق الذي في ز يعني بقوله ولعل وجه نقل ابن عرفة الخ وبه يسقط قول هوني ليس في ز توفيق بين القولين (لا في ذمته) قول مب معناه لا يمنع الخ أى لا مآشرحه به ز وان كان في نفسه صحيحا تأمله (كخلاه) قول ز ولو جعل مخالفته لغيره أى بأن يقول ان أعطيت فلانا كذا طلقتك والافهوتبرع (وعفوه) قول ز ولو دفعه لغير الغرماء أى بان قال ان دفعت لفلان كذا عفوت عنك والافهوتبرع انظر الاصل (وعتق أم ولده) قول ز قبل التفليس الاخص صوابه كما في ضج قبل الحجر وأما لو أولدها بعده فبردعتها لانها تباع اذا وضعت دون ولدها اه ولاشك ان الحجر يحصل بالاعم * (تنبيه) * في خش أن لهم ردعتها اذا أولدها بعد احاطة الدين وهو غير صحيح كما يؤخذ من كلام ضج وصرح به ابن هشام في المفيد ونصه وللغرماء أن يردوا عتق من أحاط الدين بماله وصدقته وهبته إلا أنه ان أجل أمته لم يكن لهم إلى بيعها سبيل اه منه بلفظه (وتسعهما لها ان قل) قول ز ولو كثر على المذهب لم يقل ح على المذهب وانما ذكر أن ما ذهب عليه المصنف لابن القاسم ومقابله لما لث في الموازية وصدريه في الشامل ثم قال وكان ينبغي للمصنف أن يعشى على قول مالك لانه المناسب لقوله بعده هذا انه لا يلزم باتزاع مال أم ولده والله أعلم اه منه بلفظه قلت واعدل المصنف اعتمد قول ابن القاسم لا خيار النعمى له لكن في عتق السفينة أم ولده لا في المفسس والمحلان سواء فقد قال أبو عبيد قيساً ما نصه ولم يذكر هنا هل يتبعها مالها أو لا وفيها ثلاثة أقوال ثم قال ولعل المصنف اكتفى عن هذا المحل بغيره كقوله في الفس وتبعها مالها ان قل بجامع الحجر في الموضوعين اه منه بلفظه واذا

الاصل

ما ذكره في الربح اذ لم يجعله تابعاً لاصله قال ابن ناجي عقب كلامها ما نصه جعل الربح غير مضموم الى أصله ومثله من غصب ما لا ور يربح فيه فانه يرد مثل المال الذي غصبه لربه ويطيّب له الربح ومن تعدى على ودیعة فتجبر فيها ويعارض ذلك ربح المال حوله حول أصله في الز كفة فانه مضموم الى أصله وبيان المعارضه أنا ان جعلنا الربح انما ينشأ عن كسبه يكون تبعاً للمال في الجميع والافغير تبع في الجميع ويفرق بان الز كفة الحق فيها لله تعالى فناسب أن يكون حول ربح المال حول أصله بخلاف غيرها فان الحق فيه للآدميين فناسب أن لا يضاف الربح للمال والله أعلم ثم وقفت على أن أبا عبد الله محمد المتيطى عارضها بالز كة كما ذكرته اه منه بلفظه فتأمل (فنع من تصرف مالي) قول مب وهو أولي من التوفيق الذي في ز ليس في ز توفيق بين القولين وتوجيهه لهما يفيدها بقاءهما على ظاهرهما من الخلاف فتأمل (لا في ذمته) قول ز لان التزم شيئاً في ذمته ليس هذا هو مراد المصنف وان كان صحيحاً في نفسه وانما مراد المصنف ما شرح به ح وذكره مب تعريضاً بز فتأمل (كخلاه) قول ز وظاهره ولو جعل مخالفته لغيره مراده والله أعلم أن يقول ان أعطيت فلانا كذا طلقتك وأما اذا خالعهما على شيء لنفسه ثم أعطاه لغيره فهو من التبرع قطعاً انظر تو ويشهد له ما يأتي في التي بعدها (وعفوه) قول ز أو على مال ولو دفعه لغير الغرماء ظاهره أنه دفعه لهم بعد أن صالح به لنفسه وليس كذلك فيجب قصره على أنه قال ان دفعت لفلان كذا عفوت عنك ففي كتاب الصلح من الصدقة ما نصه ولو صالح من ذلك أو من جرح عمد بخلاف منه موته على مال فثبت الصلح ثم حظ المال بعد ذلك لم يجوز ذلك ان أحاط الدين به فان لم يكن عليه دين كان ذلك في ثلثه اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها (وعتق أم ولده) قول ز التي أولدها قبل التفليس الاخص ولو بعد الاعم انظر من قال هذا والذي في ضج هو ما نصه وهذا مقيد بام الولد التي أولدها قبل الحجر وأما لو أولدها بعده فبردعتها لانها تباع اذا وضعت دون ولدها اه منه بلفظه ولاشك أن الحجر عليه يحصل بالاعم * (تنبيه) * في خش أن لهم ردعتها اذا أولدها بعد احاطة الدين وهو غير صحيح كما يؤخذ من كلام ضج وصرح به ابن هشام في المفيد ونصه وللغرماء أن يردوا عتق من أحاط الدين بماله وصدقته وهبته إلا أنه ان أجل أمته لم يكن لهم إلى بيعها سبيل اه منه بلفظه (وتسعهما لها ان قل) قول ز ولو كثر على المذهب لم يقل ح على المذهب وانما ذكر أن ما ذهب عليه المصنف لابن القاسم ومقابله لما لث في الموازية وصدريه في الشامل ثم قال وكان ينبغي للمصنف أن يعشى على قول مالك لانه المناسب لقوله بعده هذا انه لا يلزم باتزاع مال أم ولده والله أعلم اه منه بلفظه قلت واعدل المصنف اعتمد قول ابن القاسم لا خيار النعمى له لكن في عتق السفينة أم ولده لا في المفسس والمحلان سواء فقد قال أبو عبيد قيساً ما نصه ولم يذكر هنا هل يتبعها مالها أو لا وفيها ثلاثة أقوال ثم قال ولعل المصنف اكتفى عن هذا المحل بغيره كقوله في الفس وتبعها مالها ان قل بجامع الحجر في الموضوعين اه منه بلفظه واذا

سلم هذا فالراجح ما سلمه المصنف انظر ما يأتي * (تنبيهه) * ظاهر كلام المصنف ومن تكلم عليه غير ق وأبي علي أن ما ذكره في اعتناق المفلس أم ولده منصوص وهو ظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب وشروحه وقد بحث في ذلك ابن عرفة بأنه لا يعرفها كذلك وإنما يعرف ما ذكره هؤلاء من الخلاف في اعتناق السفينة أم ولده فذكر كلام اللخمي الآتي في الحجر مختصراً وقال بعده ما نصه وكذا نقله المازري وعزوا اللخمي أمضاء عتقها لابن القاسم في المدونة يدل على أنها في السفينة لا في المفلس لأنها في المدونة إنما هي في السفينة لا في المفلس اهـ منه بلفظه وقد أشار إليه ق وأبو علي وسماه وبه يرد بقوة ما ذكرنا والله أعلم (وحل به وبالموت ما أجل) قول ز فالأول بقيد والثاني بقيد من مراده بالاول المفلس والثاني الموت والقيد في الاول أن لا يشترط عدم حلوله والقيدان في الثاني هذا وان لا يقتل المدين رب الدين عمدا وما جرّم به من أن هذا الشرط مؤثر فيه نظر بل الذي يفيد كلام ابن عرفة أن شرط ذلك في عقد البيع لا يجوز وبفسده العقد وقد نقل أبو العباس الوائش ريسى عن بعض الشيوخ التردد في ذلك فقال في العتبية ما نصه سئل الشيخ أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله عن باع جنسه لرجلين يثنى منجم وبعد انعقاد البيع بينهما وقبل الافتراق طلب المشتريان من البائع المذكور أن يتطوع لهما أنه يبيع في وقتي أحدهما قبل استيفاء ثمن المبيع فانه يتقاضى الثمن من تركته المتوفى على ثمنه فتنطوع لهما بذلك بعد عقد البيع وقبل افتراق المجلس ثم استحق من الجنة شقص وشفع في الباقي ثم توفي الشفع قبل حلول ثمن المبيع فهل يحل عليه الثمن لموته وبأخذ ذلك المشتريان من تركته أو يكون للشفع من التطوع مثل ما لا مشترتين وهل ماصدر قبل الافتراق ينزل منزلة اشتراط ذلك في العقد أو لا فاجاب يحل على الشفع الثمن بموته ولا تأخير له فمصدر من التطوع بالتأخير المذكور بعد تمام العقد لا ينزل منزلة اشتراطه في العقد كالتطوع بالثمنيا ومطاع به من التأخير فغير لازم لانه اسقاط للشي قبل وجوبه اهـ قال بعض الشيوخ وانظر لو اشترط هذا في العقد هل يجوز ذلك لاسيما على مذهب من لا يرى حلول الدين بموت المدين ان كان على الذمة ولا يعضى لانه لا يدري ما تؤول اليه ذمة المدين فهو دخول على غرر أو يعضى البيع ويبطل الشرط لانه من الامور الخارجة عن ماهية العقد كقوله اما أن يأتي بالثمن والا فلا يبيع وهو من الطوارئ على العقد فلا تراعى والآدى الى التمدح في البيع لجواز موت المدين فيبطل الاجل وقد يجرى على مسئلة الرهن اذا حل الاجل ولم يقبضه صار الرهن بما هو فيه فتدبر ذلك كله اهـ منها بلانظها والذي يؤخذ من تشبيه ابن عرفة ذلك بمسئلة النياه وما قلناه من الفساد وهو الاصل في العقود المتنافية لقتضى العقد وبه هذا أفق ابن الحاج كافي نوازل المعاضات من المعيار ونص جوابه الحكم فسخ البيع وأنه يبيع فاسد لان الله أوجب حلول الدين بموت المدين فهو شرط خلاف أمر الله وأيضاً فان البائع دخل على غرر وان المبتاع ان عاش الى الاجل تبع ذمته وان مات قبله اتبع ذم الورثة لآمال الميت ولعل الذم تحتلف في الملك وفي الانصاف ففسد البيع اهـ بلفظه وأفق ابن سراج بصحة البيع وبطلان الشرط كافي المعيار

قوله العتبية كذا في غير نسخة
بمناسبة فوقية بعد العن المهملة
وسبق قوله في صحيفة ٣٠١ بنون
بعد الغين المهملة والجرر ككتبه
مصححه

(وحل به) قول ز أي بالمفلس
الاخص قلت ظاهر سياق
المصنف وابن عرفة وغيرهما ان
هذا من أحكام المفلس الاعم وانظر
النص في ذلك والله أعلم (وبالموت
الح) قول ز اشتراط عدم حلوله
الح مفاد ابن عرفة ان شرط ذلك في
عقد البيع مفسده وبه أفق ابن
الحاج كافي المعيار قائلان لان الله
أوجب حلول الدين بموت المدين
فهو شرط خالف أمر الله وأيضاً
ففيه غرر اذ لا يدري البائع أي تبع
ذمة المبتاع أو ذمة الورثة وأفق ابن
سراج بصحة البيع وبطلان الشرط
كافي المعيار

أيضا في تكميل المنهج ومن يبيع بثمن مؤجل * على البقاله وان موت بلى

ثالثا بطلان شرط قديدا * وصحة البيع الذي قد عقدا وان به البائع بعد العقد * قد طاع لم يلزم بهذا العهد لانه أسقط حقا لم يجب * وكله من نظرفافهم نصب انظر الاصل (ولو دين كراه) * قلت حاصل ما لز ان الكراه اما مشاهرة أو وجبة فالاول ليس الكلام فيه لانه كلما مضى شهر حل واجبه ولانه غير لازم وبأني ان المحاصة لا تكون الا بدین لازم وأما الثاني فاما أن يشترط فيه النقد ويجري به العرف أم لا ففي الاولين الدين حال اصاله وكذا في الثالث حيث استوفيت المنفعة فان لم تستوف كلاً أو بعضاً فهو محل الكلام الآن (وان نكل المفلس الخ) (٣٠١) * قلت أي عن عين جالبة للماله أو دافعة عنه وفي الجالبة يكون الاخذ في قوله وأخذ حصته الخ حقيقة أو في الدافعة يكون حكمياً فتأمله وقول

أيضا مع لاله بقوله لان بعض العلماء خارج المذهب يرى أن الدين لا يحل عوت من هو عليه وابن القصار يرى ان التزم الورثة أداء الدين عند أجله وكانوا أملياً أن يحكم على صاحب الدين بذلك اه المحتاج اليه منه بلفظه فمأله ز خارج عن القولين معافلا يعول عليه * (تنبيه) * قال الشيخ ميارة في تكميل المنهج مانصه

ومن يبيع بثمن مؤجل * على البقاله وان موت بلى
ثالثا بطلان شرط قديدا * وصحة البيع الذي قد عقدا
وان به البائع بعد العقد * قد طاع لم يلزم بهذا العهد
لانه أسقط حقا لم يجب * وكله من نظرفافهم نصب

ثم قال في الشرح مانصه والقول الثاني صحة البيع والشرط معناه به صدر ابن عرفة في اثنائه جواب له ونصه على ما نقله عنه في المعيار وسئل ابن عرفة عن باع جنته فذكر ما قدمنا من الغنية الا انه قال بدل قوله في الغنية قال بعض الشيوخ وانظر الخ قيل وانظر الخ ثم قال والشاهد للقول بالجواز وان لم يقطع به هو قوله قيل وانظر لو اشترط هذا في العقد هل يجوز ذلك الخ على أن قوله قيل وانظر الخ يحتمل أن يكون من كلام ابن عرفة أو من كلام غيره وهو الظاهر والله أعلم وعلى كل حال فيستأنس به للقول بجواز البيع والشرط معناه منه بلفظه ولا يخفى عليك ما في كلامه من التدافع والحق ما قلناه من أن الذي يفيد كلام ابن عرفة هو ما أفتي به ابن الحاج وان قوله قيل الخ من كلام الوائس ربي لا من تمام كلام ابن عرفة وانه ليس بقول يعزى للقاتل المنقول عنه لانه متردد في الامور كلها لا نأفلها أقوالا فتأمل به انصاف والله أعلم (وهو في ذمته) قول ز يحاصص به فيما يتجدد له من المال الخ أي فيما استفاد به أوارث أو نحو ذلك لا فيما تداين فيه قال في ضيغ مانصه فان أفاد بعد ذلك ما لا دخل فيه هذا المقر له لان التهمة انما كانت في المال الاول قال في المقدمات وأما ان أدان قوما آخرين ثم فليس ثانيا فلا دخول للمقر له أو لامعهم لان حقه على قوله فيما كان أخذه الاولون اه منه بلفظه * (تنبيه) * قوله عن المقدمات وأما ان أدان كذا فمما وقعت عليه من نسخته فان قرئ بهمزة وصل مع تشديد الدال ففيه استعماله

يعني بعد حلف الخ وسيقول المصنف وحلف عبد وسفقه مع شاهد لاصبي وأبوه وان أتفق وحلف مطلوب ليرك بيده وسجل ليحلف اذا بلغ (وهو في ذمته) قول ز فيما يتجدد له الخ أي فيما استفاد به أوارث ونحوه لا فيما تداين فيه كما في ضيغ * قلت وكذا يكون في ذمته اقراره لمتهم عليه وهو بمنزلة ما أقر به بعد المجلس بطول بجامع التهمة في كل (وقبل تعيينه الخ) * قلت قال ابن عاشر يعني بالمجلس أو قربه كفرض المسئلة المتقدمة اه وما ذكره مب في مفهوم تعيينه انما يحسن جعله مفهومه لو كان موضوعه انه قامت ينة بأصله أما حيث كان موضوعه مجرد الاقرار كما ذكره بعد الظاهر جعله من مفهوم ان قامت ينة بأصله ويجعل تعيينه شاملا لتعيين شخصه ولتعيين قدره فتأمله

وقول ز وظاهره ولو ادعاه المقر له الخ غير ظاهر وما فرق به غير كاف وكيف لا يرجع على المقر في ذمته مع اعترافه بالشئ وقد اتفق به في قضاء دينه وسقوطه بسببه والله أعلم (٣٠٣) (وجرى أيضا الخ) قول ز عن الباقي يجدد بدسته أشهر مثله في ق

منه عدل ولم يجده فيما وقفت عليه من كتب اللغة الا لما وان قرئ به مزعة قطع مع تخفيف الدال صح تعديده ولكن لا يناسب معناه لغة في القاموس وأدته أعطيته الى أجل أو أقرضته اه فلعل قوما منصوب على اسقاط الخافض والله أعلم (ان قامت بينة باصالة) قول ز وظاهره ولو ادعاه المقر له الخ قال تو وهذا غير ظاهر وما ذكره من الفرق غير كاف وكيف لا يرجع المقر له على المقر في ذمته مع اعترافه بالشئ وقد اتفق به في قضاء دينه وسقوطه بسببه اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم (فلا دخول للاولين) قول ز في ائمان ما أخذ من الآخرين يشيد أنه لا شئ لهم في ائمانهم وان بيعت بربح وبعينه قوله الا أن يفضل عن دينهم فضل وهذا الذي قاله هو الذي في ابن عبد السلام و ضح وغيرهما قال ابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب ولو مكنتهم الغريم من ماله فباعوه واقتسموه ثم تدان فليس للاولين دخول فيه الا أن يكون فيه فضل كنفليس السلطان مانصه فليس للاولين دخول في ائمان ما أخذ من الآخرين الا أن يكون فيه فضل فيكون للاولين اه منه بلفظه وهذه هي عبارة ضح بعينها وبهذه العبارة بعينها شرح بهرام كلام المصنف ونقل عبارته أبو علي وسلمها ولذلك سلم تو و مب عبارة ز ويشهد بذلك كله قول المدونة لان مالكا قال اذا دابن الناس بعد التفليس ثم فليس ثمانية فالذين دابنوه آخر أو لى من الغرماء الاولين لانه مال لهم وان كان المال الذي أقاد بعد التفليس ائمانا فاده بموت أو صله أو أورش جنابة ونحوه فان الاولين والآخرين يدخلون فيه اه منه بلفظه ولا يعارضه ما قدمناه عن المدونة عند قوله أوبق مالا في بالمؤجل من أن الربح يضرب فيه الاولون والآخرون لانه في الربح الحاصل بالتجارة بالمال الذي كان الآخرون أولى به قبل التجارة به كما اذا باع البائع السلع المشتراة فبخر بائناها فربح فائمان البيع للآخرين والربح الناشئ عن ذلك يتخاص فيه الاولون والآخرون والله أعلم (الا كارث الخ) قول ز استثناء منقطع الخ فيه نظر بل الظاهر أنه متصل لان حذف المتعلق في قوله فلا دخول للاولين يؤذن بالعموم فكله قال فلا دخول للاولين في شئ من الاشياء أو في جميع ما يده أو نحو ذلك فتأمل (وبيع ماله) قول ز وبعد حذف كل الخ ظاهره انه يحلف حتى من كان منهم في رسمه شرط تصديقه في الاقتضاء وهو الصواب قال في اختصار المتبعية مانصه قال ابن العطار ومن كان من الغرماء في ذكركه تصديقه في الاقتضاء اتفق به ان كان مأمونا وتسقط عنه بذلك اليمين الا أن يتهم بعض الغرماء ببعض فيحلف جميعهم واعتضه ابن الفغار وغيره وقالوا لا بد أن يحلف جميعهم مطلقا اه منه بلفظه وقول مب عن الشيخ عبارة تأمل هل هذه عين قضاء الخ كلام ابن هرون الذي قدمناه يفيد انها عين قضاء فلا وجه للتردد في ذلك ويفيده أيضا قوله عن ابن عرفة عن الميطي وابن فتوح وحلف أربابها على بقائها كمين بقاء الدين على الميت ولا دليل له في كلام ابن رشد على

عن نوازل ابن الحاج وكذا في المعيار كافي تو بشرح التحفة قال ابن عاشر فيما يأتي وبه رأيت العمل بقاس اه نقله جس وهو في (وانفك الخ) قول ز وكان الانسب الخ قلت أشار ابن عاشر الى الجواب عنه بقوله قال شيخنا سيدي يحيى السراج اعمل الواو فيه للتعليل اه (فلا دخول للاولين) قول ز وفيما تجدد عن ذلك مثله في ضح وابن عبد السلام وغيرهما ويشهد له كلام المدونة انظر الاصل (الا كارث الخ) هو استثناء متصل خلافا لز لان حذف المتعلق يؤذن بالعموم فكله قال فلا دخول للاولين في شئ الا كارث (وبيع ماله) قلت قول ز في التوطئة من قوله وحل به الخ الذي تقدم له ان الاول هو قوله فنع الخ لكن ينبغي عده مامعا وان ما هنا حكم ثالث وانما خمسة وفي ح عن المقدسات انه يباع ماله من الديون الا ان يتفق الغرماء على بقائها حتى تقبض عند حلولها اه وقول ز بعد حذف الخ الظاهر كما أفادته عبارة ضح التي في مب ان هذه الشروط شروط في التفليس من أصله لا في خصوص هذا الحكم فتأمل وقول ز وبعد حذف كل الخ ظاهره ولو كان في رسمه شرط تصديقه في الاقتضاء وهو الصواب خلافا لابن العطار كافي اختصار المتبعية وقول مب

تأمل هذه الخ ما قدمه من قول ابن عرفة وحلف أربابها على بقائها كمين بقاء الدين على الميت يفيد انها عين قضاء انها ويفيده أيضا كلام ابن هرون

ولا يخافه كلام ابن رشد لانه ليس فيه ان المطلوب الحاضر مفلس والمفلس عن لا يمكنه الدفع عن نفسه لانه محجور عليه فهو كالسفيه انظر الاصل (بالحيار) هذا عام في كل بيع يوقعه الحاكم كما صرح به المصنف وغيره ويضد كلام المدونة الذي في قسم (ولا يلزم بتكسب الخ) قلت قول ز لغيرائه الخ أي وأما للنفقة على نفسه وأهله فيلزمه كما يأتي لز وقول ز فليس للمفلس مقال الخ عليه يحمل مفهوم قول التحفة والاعتصار ليس بالمكلف * له ولا قبول غير السابق

والظاهر ان اللام في لدية على بابها أي لا يلزمه أن يعفوا لاجل أخذ الدية (بلاينة حصرهم) قول مب على نفي العلم الخ قلت قال القرافي اشهر على السنة الفقهاء ان الشهادة على النفي غير مقبولة (٣٠٣) وفيه تفصيل فان النفي قد يكون معلوما

بالضرورة أو بالظن الغالب الناشئ عن الفحص وقد يعرى عنهما أما القسم الاول فتجوز الشهادة به اتفاقا كشهادته انه ليس في هذه البقعة التي بين يديه فرس ونحوه فانه يقطع بذلك وليس مع القطع مطلب آخر والثاني تجوز الشهادة به في صور منها التفتيس وحصر الورثة فان الحاصل فيه انما هو الظن الغالب لانه يجوز عقلا حصول المال للمكلف وهو يكتفه ووارث لا يطلع عليه ومنها قول المحدثين هذا الحديث ليس بصحيح بناء على الاستقراء والقسم الثالث ان زيدا ما في الدين الذي عليه أو ما باع سلعته وغير ذلك فانه غير منضبط وانما تجوز في النفي المنضبط قطعاً أو ظناً ولذلك يجوز ان زيد لم يقتل عمراً مس لانه كان عنده في البيت أو انه لم يسافر لانه رآه في البلد اه وقد كنت نظمته بقولي وألغيت شهادة النفي اذا

عرى عن علم وطن عضدا

(بما أنفقت) قلت قول ز في حال يسر الزوج الخ أي في حال يسره بما يتفق عليها ولو بعد تنقيسه وقوله بعد ولا تخصص بما أنفقت في عسره أي عدم وجوده لشيء أصلاً بان انقضى ما ترك له فأنفقت ثم تدان ففلس هذا امر اده كما يدل له ما يأتي له عند قوله وترك لعقوته الخ وقال في المتنق وأما الزوجة تتفق على نفسها في غيبة الزوج فان كان دون أن ترفع أمرها إلى السلطان لم تخصص بها وان كان بعد ان رفعت أمرها إلى الامام فانها تضرب بها اه (وبصدقاها) أي ولو مطلقه خلافا لابن لبابة وقول مب لكن لا يقال الخ أي وان اتخذ المالك كما صرح به ابن يونس (كلوت) لو قال ولو في الموت لرد الخلاف قلت كان المصنف جرى على انكار أبي عمران وابن عرفة وجود المقابل وان جرى عليه في التحفة به الاقتصار صاحب المقيد عليه والله اعلم

انما يعين منكر لانه ليس في كلام ابن رشد أن المطلوب الحاضر مفلس واستشكله كونها عين قضاء بقوله وهم انما أوجبوها على طالب من لا يمكنه الدفع الخ جوابه أن هذا المفلس ممن لا يمكنه الدفع عن نفسه لانه محجور عليه لا يقبل اقراره من أقره من الغرماء أنه قضاء في المال الموجود وذلك توجهت اليه على الغرماء مع حضوره فهو كالسفيه فتأمل به بانضاف فانه دقيق والله الموفق (بالحيار ثلاثاً) هذا ليس خاصاً ببيع مال المفلس بل عام في كل بيع يوقعه الحاكم كما صرح به المصنف وغيره وكلام المدونة الذي في في يفسد ذلك أيضاً (وعفوا للدية) الظاهر ابقاء اللام على بابها للتعليل أي لا يلزمه أن يعفوا لاجل أخذ الدية وان كان ما قاله ز صحيحاً (وبصدقاها) قول مب لكن لا يقال على هذا ترد ما زاد الخ أشار بذلك إلى أن القولين لا يختلفان لهما وقد صرح بذلك ابن يونس فقال بعد ذكره القولين مانصه محمد بن يونس وما ذكره ابن القاسم أخصر وأبين والقولان يرجعان إلى حساب واحد اه منه بلفظه * (تنبيه) * ظاهر قول المصنف وبصدقاها كانت في العصة أو مطلقة وهو كذلك خلافاً لابن لبابة قال في اختصار المصنف مانصه قال محمد بن لبابة فبين فلس فظلم امرأته فقامت بصدقاها لا تضرب معهم به وهو كدين حدث بعد تنقيسه وفيه نظر اذ لا فرق بين كونها زوجة أو مطلقة اه منه بلفظه (كلوت) لو قال المصنف ولو في الموت لكان أحسن لرد الخلاف المذهبي * (تنبيه) * ذكر ق ما يشهد له المصنف ثم قال خلافاً للجلاب اه ونحوه للشيخ ميارة فان ابن عاصم اقتصر على أنها لا تخصص في الموت فقال الشيخ ميارة مانصه وهذا قول ابن الجلاب والمشهور خلافاً اه وفي كلامهما معاً نظر يظهر لك بنقل كلام ابن الجلاب في تقريره ونصه والمرأة أن تخصص غرماء زوجها اذا فلس بصدقاها في حياته ولا تخصصهم بصدقاها بعد وفاته قاله ابن القاسم وقال غيره تخصصهم بصدقاها في فلسه وموته اه منه بلفظه فلو قال في خلافاً للمفيد والشيخ ميارة هذا الذي في المفيد لسلمان هذا الان صاحب المفيد اقتصر عليه وابه تبع ابن عاصم وقد أنكر أبو عمران وجود هذا القول فائلاً

(لابنفقة الولد) قول مب انظر
 هذا الخ نحوه لاني على لكن الباجي
 لم يجزم بجعل قول اصبح خلافا
 ولا سلف ل في التفرقة بين نفقة
 الولد والابوين وقد سوى بينهما
 في الشامل وجعل التقييد خلاف
 المشهور فيهما انظر الاصل (ولان
 ظهر دين الخ) قول ز على غريم
 الخ متعلق بمحذوف خاص أي طارئ
 نعت لغريم قبله قلت أو متعلق بظهر
 (رجع بالخصه) قول ز لم يسقط
 قيامه الخ أي بعد حلقه كافي
 التحفة وقول ز فان قال كنت
 أعلم ديني الى قوله فلا قيام له سيأتي
 له نحوه عند قوله ثم ادعى حاضر
 ساكت الخ وزاد هناك مانصه
 فان سكت لما نعى كدعوى جهله
 ما يقوم به من ينة أو وثيقة ثم وجد
 عذر بذلك اه والصواب أن
 الصورتين سواء فافا لتو ومب
 وج وان الراجح ان ذلك عذر
 فيه ما وافا لج وخلافا لتو
 ومب لانه المنصوص للمقدمين
 وهو الذي عول عليه الحفاظ
 المحققون من المتأخرين لانه يقول
 خفت أن أرفع الى الحاكم فيعجزني
 ويطل حتى فيعذر بذلك بعد حلقه
 انه لم يترك القيام الا ذلك فان نكل
 حلف المطلوب انه لا يعلم له حقا كما
 في النوادر وغيرها قال في الاصل
 بعد نقول

مانصه ولعل ابن الجلاب تعحف عليه الحصاص بما أنفقت في غيبة زوجته وهو ملي
 ففيه الخلاف هل تضرب في الفلوس دون الموت أو فيهما اه من اختصار ابن هرون
 بلفظه وقد سلم ابن عرفة اعتراض أبي عمران هذا الا أنه أيهمه ونصه وفي ثاني ز كاتما
 تحاصص المرأة بمهرها في الموت والفلوس ونقل الجلاب خلافا غلط فيه اه منه بلفظه
 (لابنفقة الولد) قول مب انظر هذا فاني رأيت في المتن الباجي الخ نحوه لاني على
 ونصه وقول ابن خلة ومن تبعه في نفقة الام على الاولاد الخ ما لم تكن بقضية أو أنفقت
 وهو ملي والاحاصص ظاهر كلامهم ان هذا خلاف المذهب فنقل كلام الرجاعي
 وقال وهو نفق كلام ابن رشد في المقدمات ونقل أيضا كلام النخعي والباجي ثم قال
 فانت تراهم جعله مقابلا لقول مالك اه قلت الباجي لم يجزم بجعل قول اصبح خلافا
 بل ترد في ذلك ونصه وأما نفقة الابوين فقد روى ابن المواز عن ابن القاسم عن مالك
 ان نفقة الابوين لا يضرب به في موت ولا فلوس قال اصبح الآن تكون نفقة الابوين
 قدرت بحكم أو تسلف وهو ملي فهو مثد فانها يضرب به في الموت والفلوس ووجه قول
 مالك بحمل أن يريد به النفقة المستقبلية وان كان أراد بها الماضية فان وجه ذلك انها على
 الصلة فأشبهت الهبة التي لم تقبض ووجه قول اصبح أنه حق ثبت بحكم حاكم واستقر في
 ذمة فوجب أن يضرب به في ماله كسائر الديون اه منه بلفظه وأبو علي نقله مختصرا
 وأسقط منه ما يفيد ما قلناه لكن في كلام ز نظر ظاهر وذلك انه نقل التقييد في نفقة
 الولد عن الشيخ أحمد وبحث فيه بقوله لكن ظاهر الشارح انه مقابل اه ثم ذكر التقييد
 في نفقة الابوين وأتى به فقههم سلفا ولا وجه له بل لو عكس لرعا كان له
 وجه حسب ما يعلم من مراجعة ما مر في الزكاة وقد سوى بينهما في الشامل وجعل التقييد
 خلاف المشهور فيهما ونصه ولا نفقة ولدها على المشهور وكذا نفقة الابوين وقيل
 الآن تكون بقضية أو تسلف وهو ملي اه منه بلفظه (وان ظهر دين) قول ز
 لغريم على غريم الخ عبارة فيها قلق وأولى ما توجه به أن يكون الجار والمجرور في موضع
 النعت لغريم ومتعلقه خاص أي لغريم طارئ على غريم وحذف الخاص لدليل جائز
 وهذا أولى مما لتو والله أعلم (رجع بالخصه) قول ز فان قال كنت أعلم ديني
 ولكن كنت أظن الذكرا أو اليانة فلا قيام له جزم بذلك هنا وكذلك آخر باب الشهادات
 عند قوله ثم ادعى حاضر ساكت بلا مانع الخ وزاد هناك مانصه فان سكت لما نعى
 كدعوى جهله ما يقوم به من ينة أو وثيقة ثم وجد عذر بذلك اه وسلم تو ومب
 ما قاله من أنه لا يعذر في الصورة الاولى واعتراضه بما قاله في الثانية من أنه يعذر بذلك
 مستدلين بما في ح عن الجزولي وابن عمر وتصويب ابن ناجي وكلام مب يفيد أن ما في
 ح عن ذكر يشمل الصورتين معا لانه استدله لصحة ما قاله ز هنا في الاولى واستدل
 به فيما يأتي لرده ما قاله ز في الثانية واختار شيخنا مشر ما لتو ومب من أنه لا فرق
 بين المستثنين لكن اعترض ما ذكره تبعا للحج من أن ذلك ليس بعذر قائلا بل الراجح أنه

عذر فيهما ﴿٣٩﴾ قلت وما اتفقوا عليه طيب الله ثراهم من اعتراض التفریق الذي سلكه
 ز واضح اذ لا وجه للتفسير لان العمل الذي علل بها القول بأنه عذر موجود في
 صورتين وهي ما ذكره غير واحد من أنه يقول خفت أن أرفع إلى الحاكم فيجزي
 ويطلحق والعمل الذي علل بها القول بأنه ليس بعذر موجود فيهما ما أيضا وهي أنه
 لورفعه إلى الحاكم لا حائل أن يقر له بالحق فلا يحتاج إلى إقامة حجة وإذا لم يتوفاى العمل
 وجب استواءهما في الحكم وما اختلفوا فيه من الترجيح فالحق فيه مع شيخنا
 والصواب ما قاله من أن الإرجاع عذر في صورتين لانه المنصوص للمتقدمين والذي
 عول عليه الحفاظ المحققون من المتأخرين أما كونه المنصوص للمتقدمين فقد
 ذكر غير واحد أنهار واية عن أصبغ منهم ابن فرحون والمكناشي في مجالسه ويأتي
 لفظه ومثله لمطرف في النواذر وغيره ولو نص النواذر لمطرف في كتاب ابن حبيب
 في الغريم عوت فتقسم تركه والطالب حاضر لم يتم فلا شيء له إلا أن اعتذر بغيبة
 بينة وأنه لم يجدد كحق فانه يحلف أنه لم يترك القيام الا لذلك فان نكل حلف الوريثة
 أنهم لا يعلمون فان نكلوا غرموا له منه بلفظه على نقل شيخنا ج ونقل عن
 مطرف مثله أيضا ابن سلون ونقل ح كلام ابن سلون ولكن قال عقبه ما نصه وقوله
 ولم يجدد عقدا كانه والله أعلم اذا قال لم أعلم بالدين الا الآن حين وجدت العقد وأما اذا
 كان عالما بالدين وقال انما أخرت الكلام لاني لم أجد العقد والبيئة فالذي اقتصر عليه
 الجزولي والشيخ يوسف بن عمر أن ذلك لا يفيده وصوبه ابن ناجي ولا يخفى عليك ما فيه اذ
 كيف تخرج الرواية عن ظاهرها وتؤول لتوافق كلام من ذكر أن هذا للعجب ومع ذلك
 فهو مردود بنصوص لا تقبل هذا التأويل في النواذر لما ذكر بطلان الدين بحضوره
 للقسم وسكوته ما نصه ذكره ابن حبيب عن مطرف وأعرف لابن القاسم مثله قال ابن
 حبيب قال مطرف الا أن يكون له عذر أنه لا يعرف بينته أو كانوا غيبا أو لم يجدد كحقه الا
 عند قيامه أو كان لهم سلطان يتسعون به ونحو هذا مما يعذر به فيحلف ما كان تركه للقيام
 الا لما ذكره يعذر به فان نكل حلف الوريثة ما يعلمون له حقا وبروا فان نكلوا غرموا له
 منه بلفظه على نقل أبي علي عند قوله في الاقرار أو أقر اعتذارا فقله انه لا يعرف بينته أو
 كانوا غيبا الخ يرد التأويل المذكور وقد نقل ح هنا عن مختصر الواضحة مثله وزاد أصبغ
 مع مطرف ونص ما نقله عنه قال عبد الملك وقال لي مطرف وأصبغ ولومات الذي عليه
 الحق فاقسم ورثته ميراثه وهو حاضر ينظر اليه ثم قام بعد ذلك بكحقه فلا شيء له الا أن
 يكون له عذر في ترك القيام بحقه مثل أن يكون لم يعرف شهوده أو كانوا غيبا أو لم يجدد ك
 حقه الا عند قيامه إلى آخر ما فيه فانظره ويرده أيضا ما ذكره نفسه صدر الاستحقاق ونصه
 وأما المانع من الاستحقاق ففعل وسكوت فالقول أن يشتري ما ادعاه من عند حاضرة فلو
 قال انما اشتريته خوفا أن يغيب عليه فاذا أثبتته رجعت عليه بالثمن لم يكن له مقال قال
 أصبغ الا أن تكون بينته بعيدة جدا أو يشهد قبل الشراء أنه انما اشتراه لذلك فذلك
 ينفعه ولو اشتراه وهو يرى أن لا بينة له ثم وجد بينة فله القيام وأخذ الثمن منه قال أصبغ

والقول قوله اه منه بلفظه ونحوه للمتبطي وزاد ما نصه وان أئى بينة بعد الشراء
وزعم انه لم يعلم فالقول قوله قال فضل هي زيادة جيدة اه من اختصار ابن هرون بلفظه
فهذا نص صريح أيضا لا يقبل التأويل الذى ذكره ح ومستثنا أخرى من هذه بان
يكون ذلك فيه اعذرا لان الواقع في هذه الشراء بالفعل ولا خلاف فيه أنه مانع ومستثنا
انما فيها مجرد السكون وفيه قولان في الجملة هل هو كالأذن أولا واختار ابن رشد وغيره
الثاني وصرح ح عند تكلمه على بناء الشريك أو غرسه مع علم شريكه وسكوته بان
المشهور أنه ليس كالأذن فكلمه حكم الغاصب وفي كونه مانعا من القيام في مستلثنا
بخصوصها حيث لا عذر خلاف فقد حصل فيها ابن رشد أربعة أقوال في ح نفسه
فصحت الاخرى التي ذكرناها ولم يبق كلام في رد تأويل ح بكلامه وكلام غيره وهو
الذى صرح به مطرف وأصبح قد أخذ الشيوخ من قول ابن القاسم فمن اشترى حرة
ووطئها وهي عالة بانها خرسا كتمه عن اعلامه أنه لا حد عليها وهذا لاخذ وان تردد فيه أبو
الحسن في شرح المدونة كما سأتى عنه فقد قال الشيخ أبو محمد سيدى عبد الله العبدوسى
مانصه لم ير الشيوخ يستقرؤن من قول ابن القاسم في الحرة اه منه بلفظه على نقل
أبى على وكفى بهذا شاهد لما قلناه من أن مارجحه شيخنا هو المنصوص للمتقدمين وأما
قولنا وهو الذى يعول عليه الحفاظ المحققون من المتأخرين فلأنه الذى جزم به الامام ابن
الحاج في نوازله وتلقى كلامه بالقبول الجهم الغفير من القبول وبه أفتى الشيخ أبو الحسن في
أجوبته في مسائل الغصب والتعدى من الدر المنثور آخر جواب له مانصه اذا لم يعلم بالعقد
الى الآن فانه يعذر بذلك ويصدق انه لم يعلم الا الآن مع عينه ان ادعى عليه العلم فكتب
عليه العلامة ابن هلال مانصه قلت قوله ثم سكوته بعد الاكراه لو علم بالرسم أى بعد
زوال الاكراه يريد وجدا للرسم وتمكن منه والا فانظروا انه يعذر قال ابن الحاج رحمه الله
في نوازله اذا قام الرجل بعقد ابتاع من المقوم أو من أبيه قبله وتاريخ الابتاع قبل القيام
بعشرين عاما في أملاك فقال المقوم عليه عشر سنين سنة أملاك هذه الاملاك وانت حاضر
ولم تقم فقال لم أجد وثيقة ابتاعى الا الآن فالواجب أن ليس هذا من باب الحيابة فينقطع
حتى القائم ولكن يحلف القائم بالله الذى لا اله الا هو ما ترك القيام فى الاملاك تسليم
من لها ولا رضاء بترك حتى فيهالك ولا ترك القيام الا لا فى لم أعلم بالعقد ولا وجدته
ويأخذها اه منه بلفظه وقد ذكرنا الحافظ الوائس روى كلام ابن الحاج هذا مختصرا في
مواضع من معياره مسما له في نوازل الاستحقاق منه عن ابن الحاج مانصه من قام برسم
يتضمن ملكية أملاك بعد عشرين سنة والمقوم عليه يتصرف فيها فقيل له لم تركه هذه
المدة فقال لقد رسمي قال انه يحلف انه ما ترك القيام الا لقد رسمه مع كونه يعلم به
ولا يطل حقه اه بلفظه وذكر نحوه في نوازل الاقضية ونقل جواب ابن الحاج أيضا
في نوازل المعاضات ونقل ابن سلون كلام ابن الحاج في ترجمة الاستحقاق والغصب وما
معهم مما طولا وساقه فقها مسلما كانه المذهب وذكر أبو على بعض كلام ابن سلون وقال
بعده مانصه وهذا نص صريح من هذا الامام قاض على غيره اه منه بلفظه وذكر
الشيخ ميارة في شرح التحفة كلام ابن الحاج فقها مسلما مقتصر عليه كانه المذهب فقال

في فصل الحيازة مانصه فرغ قال ابن الحاج الخ باتم مما تقدم عن ابن هلال وسلم له ذلك بحسبه العلامة أبو علي بن رجال فكتب عليه مانصه قوله الأتي لم أعلم بالعقد الخ حاصل ما نقلناه في الشرح أن المحوز عنه إذا قال انما سكت لاني لم أجد عقدي فانه يقبل قوله مع يمينه ونصوب ابن ناجي غير ظاهر اه منها بل نظرنا وبما لابن الحاج جزم الرعيي كما نقله أبو علي ونصه وذكر الرعيي أن من له دين على تركه وحضر قسمها وسكت وادعى أن سكوته لغيبه رسمه أنه يقبل دعواه مع يمينه اه منه بل فقهه وفي الفصل الاول من الباب السادس والستين في القضاء بشهادة الحيازة على الملك من تبصرة ابن فرحون مانصه تنبيه وفي الطبري على التهذيب لابي الحسن الطنجي عن أبي الحسن الصغير قال عند قوله في التهذيب ومن أقامت بيده دار سنين ذوات عدد يحوزها ويمنعها ويكرها ويهدم ويبني فاقام رجل بيته أن الدار داره وانها لايه أوجدته وثبتت الموارث فان كان هذا المدعى حاضر اياه يني ويهدم ويكرى فلا يحمله وان ذلك يقطع دعواه قوله حاضر اياه لا بد هنا من العلم بشيئين وهما العلم بأنه ملكه والعلم بأنه يتصرف فيه ولا يفيد العلم بما جدهما دون الآخر لانه إذا علم بالتصرف قد يقول ما علمته أنه ملكي كما يقول الرجل الآن وجدت الوثيقة عند فلان فيقبل قوله ويحلف والعلم بهذين الوصفين قاله في الوثائق المجموعة وابن أبي جرة اه منها بل نظرنا وفي آخر مجالس المسكناسي مانصه قال الشيخ أبو الحسن الصغير في تقييده انظر لو قال علمت ولم أجده ما أقوم به حتى وجدته الآن هل يعد ذلك أو لا قال انظر من استمرى حرة ووطئها وهي ثم لم يجرى بها فقال ابن القاسم لا حد وقال الأبهري عليها الحد ثم قال انظر على قول ابن القاسم هل ينفع بذلك من قال انما سكت لاني لم أجده ما أنكم به لانه يقول خفت أن أرفع ذلك الى الحاكم فيعجزني أو الفرق بين المستثنين أن الحد وتدرأ بالشبهات ثم نقل عن ابن أبي يحيى في تقييده على المدونة مانصه انظر إذا سكت رب الدين فلما قسمت التركة قال انما سكت لغيبه الرسم على وخفت أن تسلمت بعجزني السلطان أو قال لم يكن لي به علم قال هذا كله من الاعذار التي أشار اليها في رواية عيسى ولولا استحقاق ذلك عند غيبته بينه لكان أبين اه منه بل فقهه وزاد عقبه مانصه قلت وقد نقل ابن دُبوس في هذه المسئلة رواية عن أصبغ قال فيها بعد أن ذكر الاعذار المذكورة فإذا كان هذا قبل قول صاحب الرسم ثم قال ثم وقعت على المسئلة بعينها عند أبي عبد الله القزويني في تأليفه الذي ألفه في الدعوى والانسكار قال فيه إذا قام بالرسم بعد قسم التركة وقال انما كان سكوتي لأجل غيبة الرسم عني قال يحلف بالله الذي لا اله الا هو انما كان سكوتي لأجل غيبة الرسم عني ويستحق حقه وان قلم احلف المطلوب وبري اه منها بل فقهه وقد أشار اليه أبو علي فقال مانصه ومن وقف على كلام المسكناسي آخر نوازه علم أن الحق هو قيام من ذكر وصحة عذره كما قال ابن الحاج ونقله أيضا عن غيره اه منه بل فقهه فحصل من ذلك كله أن الصورتين سواء وأن الرابع أن ذلك عذر فيه لانه المنصوص عليه للمتقدمين اذ رواه ابن حبيب في واضحته عن مطرف وأصبغ وقوله ولم يحك خلافة أصلا وقوله فضل في اختصاره للواضحة وأبو محمد في نوادره والمتطفي في نهايته وابن سلون في ديوانه وابن هرون في اختصاره وابن فرحون

فحصل من ذلك كله أن الصورتين سواء وأن الرابع أن ذلك عذر فيه لانه المنصوص عليه للمتقدمين اذ رواه ابن حبيب في واضحته عن مطرف وأصبغ ولم يحك خلافة وقوله فضل في اختصاره للواضحة وأبو محمد في نوادره والمتطفي وابن سلون وابن هرون في اختصاره وابن فرحون

في تبصرته ولم يذكر خلافه عن أحد ونسبه ابن أبي يحيى في حاشيته على المدونة لرواية عيسى وسلم له ذلك أبو الحسن والقاضي
المكناسي وقال الامام العبدوسي لم ير الشيوخ يستقرؤنه من قول ابن القاسم في الحرمة وسلم لهم ذلك هو وغيره من المحققين وهو
الذي أفتى به ابن الحاج في نوازله واعتمد كلامه ابن هلال اه وابن سلون والواشر يسي في غير موضع من معياره والشيخ ميارة وأبو
علي وغيرهم وبه أفتى أبو الحسن في أجوبته (٣٠٨) وهو الذي جزم به الرعي وبه أفتى يحيى وابن دبوس وأبو عبد الله

القيرواني ونقله ابن فرحون عن
أبي الحسن الطنجي عن أبي الحسن
الصغير وسلمه وعليه قول المكناسي
في مجالسه وبه يتبين ان فيما قاله
تو ومب نظرا وان تبعافيه
ح والعجب من اعتمادهما على
مال ابن ناجي والجزولي وابن عسر
وغفلتهما عما رأته من النصوص
الصريحة والنقول التي لا يفتي لمن
اطلع عليها ومعه قلامة ظفر من
الانصاف ما يقول بل المنصف
يكفيه من ذلك القليل مع أن
شرح الجزولي وابن عمر قد قيل
فيه ما قيل وحسبنا الله ونعم
الوكيل اه (وان اشتهر ميت الخ)
قلت قول مب فيه تفصيل الخ
خاصله ان الورثة ان أمسكوا ما بقي
لا تقسمهم وهم عالمون بدين الطاري
ضمنوه فان وقوه لم يردون حاكم فلا
ضمان عليهم على الرأج انظر طي
(مالم يجاوز ما تبضه) الان يعلم كما
ذكره ز آخره هو جار على
ما هو الصواب أيضا خلافا لمب
(تأويلان) قول مب بل هذا
على ما قرر به الخ بل وعلى غيره أيضا
فلا نظر (كعين الخ) قول مب
ومعنى قوله الخ هو أحد التأويلين

في تبصرته ولم يذكر خلافه عن أحد ونسبه ابن أبي يحيى في حاشيته على المدونة لرواية
عيسى وسلم له ذلك أبو الحسن والقاضي المكناسي وقال الامام العبدوسي لم ير الشيوخ
يستقرؤنه من قول ابن القاسم في الحرمة وسلم لهم ذلك هو وغيره من المحققين وهو الذي
أفتى به ابن الحاج في نوازله واعتمد كلامه ابن ساون وابن هلال والواشر يسي في غير موضع
من معياره والشيخ ميارة وأبو علي وغيرهم وبه أفتى أبو الحسن في أجوبته وهو الذي جزم به
الرعي وابن أبي يحيى وابن دبوس وأبو عبد الله القيرواني ونقله ابن فرحون عن أبي الحسن
الطنجي عن أبي الحسن الصغير وسلمه وعليه قول المكناسي في مجالسه وبه يتبين ان صحة
ما قلناه من أن ما قاله شيخنا هو الحق والصواب وأن فيما قاله تو ومب نظرا وان تبعافيه
في ذلك ح والعجب من اعتمادهما على مال ابن ناجي والجزولي وابن عمر وغفلتهما عما رأته
من النصوص الصريحة والنقول التي لا يفتي لمن اطلع عليها ومعه قلامة ظفر من الانصاف
ما يقول بل المنصف يكفيه من ذلك القليل مع أن شرح الجزولي وابن عمر قد قيل فيه ما
ما قيل وحسبنا الله ونعم الوكيل (وهل خلاف أو على التخيير تأويلان) قول مب
فيه نظري بل هذا على ما قرر به أول الخ لا نظري بل يجري على ما قرر به وعلى غيره تمامه
(كعين وقفت الغرمانه) قول مب ابن عرفة عن ابن رشد معنى قول ابن القاسم الخ يوهم
أن ذلك تقييد مسلم مع أنه أحد التأويلين الآخرين وسبق قول هو نفسه والتقييد لابن رشد
الخ فلا وجه لما فعله والله أعلم (لظن يسره) قول ز لان غاية الترتك وقت يسره
اعترضه تو بان الترتك لا غاية له وهو ظاهر (ولو ورث أباه بيع) قول ز ويملك باقي الثمن
الخ صحيح لكن قال في ضيق ولا يبعد أن يقال باستحباب التصديق والله أعلم اه وقال
ابن عبد السلام مانصه وهل يستحب له أن يجعل الباقي في رغبة وشبه ذلك فيه نظر ليس
هذا محله اه منه بلفظه وقول مب لكن ما عزا ابن عبد السلام لاصل الرواية
غير ظاهر الخ ما قاله ابن عبد السلام قد سلمه طي وجس وغيرهما وهو موافق في المعنى
لما عزا مب نفسه لابن عرفة و ق من قوله آخره وقد اختصر ابن عرفة السماع
باسقاط لفظ المفلس وتبعه ق اه لانهم ألوم يفهم الرواية على ما فهمه ابن عبد السلام
ماساغ لهما اسقاط ذلك منه اعلى أنه لو انفرد ابن عبد السلام عما قاله لكان الصواب معه
لان التقييد بالمفلس في الرواية انما وقع في السؤال وقد تقرر في الاصول أن العام أو
المطلق اذا ورد على سبب خاص كوقوعه في السؤال لا يقصر عليه عند الاكثر فان كانت

بعد ولعل المقصود من كلام ابن عرفة صدره اعنى تقييد العين وبه يسهل قول هو في كلامه يوهم ان ذلك تقييد قرينة
مسلم مع أنه أحد التأويلين بعد فلا وجه لما فعله اه (لظن يسره) قول ز لان غاية الترتك وقت يسره الخ فيه نظري بل الترتك المذكور
هو على التأيد لا الى غاية (ولو ورث أباه بيع) قول ز ويملك باقي الثمن الخ صحيح قال في ضيق ولا يبعد أن يقال بدين التصديق به
اه وقول مب فانت تراه الخ فيه نظر لان التقييد بالمفلس في الرواية انما وقع في السؤال وقد تقرر ان العام اذا ورد على سبب خاص
كالسؤال لا يقصر عليه عند الاكثر فالصواب ما لابن عبد السلام ولذلك سلمه طي وجس وغيرهما وهو موافق لاختصار

قرينة فاجدر والقرينة هنا قوله في الجواب لم يعتق له اذا كان الدين يحيط به الخ فهو يدل على أنه فهم قوله في السؤال أرايت لو أن مفلسا ورث الخ على أنه أراد به المدين فلذلك قال اذا كان الدين يحيط به الخ اذ لو لا أنه فهم ذلك لكان في شرطه ذلك تحصيل الحاصل اذ المفلس لا يكون الدين المحيط بما له مع ذكره علة تبعه وهي احاطة الدين فتأمل به بانصاف والله أعلم (وحبس لثبوت عسره) قول ز المفلس بالمعنى الاخص صوابه بالمعنى الاعم وقوله ومقتضى نقل الشارح عن ابن رشد أن ضمير حبس للمدين الخ قال مب هذا هو الظاهر لان من جملة هذا التقسيم كأي شيء ظاهر الملاءة معلومة الخ فيه نظرا لان كلام ابن رشد وان أفاد ذلك فلا يشرح به كلام المصنف هذا لانه قال لثبوت عسره سواء قلنا اللام للتعليل أو للغاية وسجن من علم ملاؤه ليس معلا ولا مغيا بما ذكره المصنف فتأمل به بانصاف * (تنبيه) * ذكر ح هنا ما محصله أنه لا يحبس في الحديد الا من حبس في دم أو من يخشى هروبه ولم تعرض للحديد الذي يحبس فيه ما هو في المعيار بعد أن ذكر جوابا لابن وردان أن الحبس في الدم يجعل في رجليه القيد مانعه قلت الشائع الذائع من فعل امراء المغرب أيدهم الله جعل السلاسل في أعناق الجناة في المحلة وحال سوقهم للنظر في جرائمهم بين يدي الامراء والفقهاء وهو منكر عظيم يجب تغييره وقد أشرت بذلك مرة فاحتج على باتصال العمل بذلك مع مشاهدة العلماء الاكابر الجلة لذلك ولا تكبر فامسكت فانت ترى هذا الاحتجاج الركيك الساقط وقد سئل الفقيه الامام أبو عبد الله ابن عرفة عند تفسيره لقوله تعالى اذا اغلغلت في أعناقهم والسلاسل فقيل له على مذهب مالك القائل بجواز القياس على فعل الله تعالى هل يؤخذ من الآية جواز فعل مثل هذا في العقوبات فقال لا يؤخذ منها ذلك لان هذه عقوبة أخرى وتلك عقوبة دينية فقيل له ان المشاركة بفعاليتها فقال أخطوا غاية الخطا ولم يذكروا الملكية هذا لا في اعتقال المحبوس للقتل انما جعل القيد من الحديد في رجليه خيفة أن يهرب وأما عقه فلا يجعل فيه شيء وقد كان بعض القضاة فعله قبل هذا وجهل في ذلك اه منه بلفظه (بجمل بوجهه) قول ز فانما قيد بالوجه لاجل قوله فغرم الخ بل انما قيد به لانه محل التوهم فيؤخذ منه بالاجزى انه لا يسجن ان أعطى جملا بالمال وهو محل اتفاق وقول مب ونقل بعضهم عن المتيطي انه يكلف اقله جميل بالمال الخ مائة قل هذا البعض عن المتيطي لم يذكره ابن عرفة أصلا لانه لا عن غيره حتى على انه شاهد فضلا عن أن يكون مشهورا وقد اقتصر على الجميل بالوجه فانظره وعليه أيضا اقتصر ابن سلمون فانظره ما ولم ينقل أبو علي ذلك عن المتيطي ولا رجده في اختصار ابن هرون ولا في المعين وقد اقتصر ابن يونس على ما اقتصر عليه عياض وغيره وعزاه لابن القاسم ونصه واذا أراد أن يعطى جملا بوجهه الى أن يثبت فقده فلا يسجن عند ابن القاسم اه منه بلفظه ومقابل قول ابن القاسم لسجنون في ابن عرفة مانعه في المدونة يحبس أو يعطى جملا فقال التونسي يريد بالوجه لا بالمال في قول ابن القاسم ثم قال قلت لماذا ذكر التميمي قول ابن القاسم انه يقبل منه الجميل قال ومنعه سجنون والاول أحسن الآن

ابن عرفة و ق فتأمل والله أعلم (وحبس الخ قول ز بالمعنى الاخص الخ هو الظاهر خلافا لهو في تأمله وقول مب هذا هو الظاهر الخ فيه نظرا بل يردده قول المصنف لثبوت عسره سواء جعلت اللام للتعليل أو للغاية اذ سجن معلوم الملاءة غير معلل ولا مغيا بذلك فتأمل به * (فرع) * ذكر ح هنا انه لا يحبس في الحديد أي القيد في الرجل الا من حبس في دم أو من يخشى هروبه اه وجعل السلاسل في أعناق الجناة منكر عظيم يجب تغييره كما في المعيار انظر نصه في الاصل (بجمل بوجهه) على هذا اقتصر ابن عرفة وابن سلمون وابن يونس وعزاه لابن القاسم ولما ذكر التميمي قول ابن القاسم انه يقبل منه الجميل قال ومنعه سجنون والاول أحسن الان يعرف باللد فلا يقبل منه وجعله بعضهم واقفا وأما نقله بعضهم عن المتيطي فلم يذكره ابن عرفة أصلا ولا أبو علي ولا ابن هرون في اختصاره ولا صاحب المعين

ولا ابن ناجي ولا ضيغ ولا غيرهم
فلو أسقط مب كلام هذا البعض
أونبه على أنه لا يعول عليه لسلم من
إيهام أن مالمصنف خلاف المشهور
المعول به والله الموفق وقول ز
فانما قيد به لأجل قوله الخ بل لانه
محل التوهم قلت والظاهر أنه
لهما معا اذ التكتلات تتزاحم
(والاسحق) قول ز ولو قيل من
بيت المال الخ انظر قوله لو قيل به
مع أن هذا بعينه هو الذي في ح
(كعلوم الملا) قول ز وهو
الموافق الخ الظاهر أنه لا يوافق ولا
يخالفه تأمل قلت الظاهر أنه
يوافق مجموع النصين من المتن وهو
مراد ز والله أعلم (وفي حلقه الخ)
قلت الذي في ضيغ ويدل به
كلام التنبيهات وغيرها أن الضمير
في حلقه يعود على معلوم الملا
انظره و ق وقال بعضهم الصواب
رجوعه لمن طلب التأخير لبيع
عرضه والله أعلم (تردد) أي ثلاثة
أقوال للمتأخرين ومنها تفصيل
ابن زرب (وان شهد الخ) قول ز
على أنه مفعول أي لم يسم فاعله أي
يدل منه فلا حاجة لتصويب هوني
وقول ز فذاكره عج الخ أي
وان كان ما لعج هو الذي
استظهره ابن رشد وقول ز عدم
تحليفه الخ أي قبل ستة أشهر على
ما به العمل من تجديد بينة العدم
بعد كل ستة أشهر ولولا ذلك
الزيادة لاحتلفه كل يوم كما في غ
عن المتبسطي

يعرف باللد فلا يقبل منه ثم قال ولما ذكر عياض قول ابن القاسم وسخنون قال حل
بعضهم قولهم ما على الخلاف وقال غيره قول سخنون انما عوفين هو ظاهر المال ملد وقد
جهل حاله اه منه بلفظه وقد فسر ابن ناجي المدونة بما للتونسي ولم يحل غيره فقال
عند قولها في أول كتاب المديان الآن يحبس قدر تلوومه في اختياره وكشف حاله أو يأخذ
عليه جيلا اه مانصه وقال التونسي فقوله يعطى جيلا يريد بالوجه لا بالمال اه
منه بلفظه ولم يذكر غيره أصلا وهذا كله مما يوجب التوقف في تسليم نقل هذا البعض
عن المتبسطي وعلى تقدير صحته ففهمنا ذكره من التشهير بطلان من ذكرنا من الحفاظ
لم يذكره واذا القول أصلا ففهمنا أن يكون مشهورا ولم يذكره أيضا صاحب ضيغ
ولا غيره عن وقفنا عليه وفي الشامل مانصه فان سأل الصبر بجميل بوجه لظهور أمره
مكن على الأصح اه منه بلفظه وقد سلم المحققون من شراح هذا المختصر وحواشيه
كلام المصنف واستشهد له ق بكلام ابن رشد فقال مانصه تقدم نص ابن رشد
أن سأل هذا المحبوس أن يعطى جيلا حتى يكشف عن أمره أنه يؤخذ عليه جميل بوجهه
اه وما نقله عن ابن رشد هو في المقدمات ذكره في الفصل العاشر من كتاب المديان ولم
يذكر خلافه أصلا فلما سقط مب كلام هذا البعض أونبه على أنه لا يعول عليه لسلم من
إيهام أن مالمصنف خلاف المشهور والمعول به والله الموفق (والاسحق) قول ز ولو
قيل من بيت المال الخ هذا بعينه هو الذي في ح فانظر قوله لو قيل به (كعلوم الملا)
قول مب وعنده في ضيغ عن عياض الذي فيه هو مانصه ولا يؤخذ منه جميل
الآن يلتزم الجميل دفع المال اه فتأمل هل هو أخص مما لابن رشد أو مساو له وقول ز
وهو الموافق لقول المصنف الخ الظاهر أنه لا يوافق ولا يخالفه تأمل (وفي حلقه على عدم
الناسخ تردد) أي ثلاثة أقوال للمتأخرين وصنيع ز يقتضي أن تفصيل ابن زرب
خارج عن السرد دوليس كذلك (وان شهد بعسره الخ) قول ز وقصحه على أنه
مفعول شهد الصواب أن يقول على أنه بدل من معمول شهد تأمل وقول ز فذاكره
عج عند قوله الالمنقلبة الخ ما ذكره عج هو الذي استظهره ابن رشد لكن المصنف في
باب النفقة على خلافه فلذلك والله أعلم قال ز انه غير ظاهر (وزاد وان وجدته ليقضين)
قول ز وفائدة هذه الزيادة عدم تحليفه الخ نحو في ت قال ابن عاشر هو مخالف لما
نقله ق عن ابن الحاج أنه يجب عليه بعد كل ستة أشهر تجديد بينة العدم وبها ذارت
العمل بقاس اه منه بلفظه ونقله جس أيضا قلت اذا قيدما لتت وز بما
دون الستة الأشهر اتبقت المعارضة أصلا ويكفي ذلك في حصول الفائدة مع أن غ قد
ذكرها وعزاها للمقدمات وزاد مانصه ولولا هذا لاحتلفه كل يوم قاله المتبسطي اه
منه بلفظه فحصل به الجواب عن بحث ابن عاشر من وجهين أحدهما ما ذكرناه أولا
من امكان الجمع ثانيهما أنه على تسليم عدم امكان الجمع فلا وجه للاعتراض على من
ينبع ما لابن رشد بما في ق عن ابن الحاج اذ قد يدعى رد ما في ق عن ابن الحاج بما لغيره

عن ابن رشد فتأمل به بانصاف * (تنبيه) * قال ابن عاشر أيضا انظر هذه الميّن فان غاية أمرها أن الخالف اذا وجد المال ولم يرد قضاء الدين قبلت التكفير فلم يظهر لها كبير فائدة اه منه بلفظه ونقله جس وسلمه قلت كأنه لم يقف على البحث فيها بما ذكره من قبله مع أن ابن عبد السلام قد سبق اليه الآن جعل هذه الزيادة خلاف مذهب مالك فقال عند قول ابن الخياط وان شهد باعساره حلف وأنظر مانصه يعني فان قامت البيّنة على أن الغريم الذي عليه الدين معسر حلف على ذلك لان البيّنة انما شهدت على العلم ويمكن أن يكون له مال في باطن الامر فيحلف على صحة دعواه من أنه ليس له مال ظاهر ولا باطن وروى عن أبي بكر وعمر أنهم ما كانوا يبدان في هذه الميّن وان وجد مالاً ليقضين ولم يرمالك هذه الزيادة لان الايمان على الامور المستقبلة ليست من الغموس ان خولف مقتضاها بل تعمل بالكفارة والايمان المتوجهة في القضاء عنده لا بد أن تكون من الغموس ان خالف الخالف مقتضاها اه منه بلفظه وما قاله من جهة المعنى ظاهر وأما عزوه ذلك للخليفة تين رضى الله عنهما وزعمه انه مخالف للمذهب مالك فقد تعقب عليه وعن تعقب ذلك عليه صاحب ضيغ الا أنه عرض به ولم ينسب له شيئا فقال بعد أن نسب هذه الزيادة لابن رشد في المقدمات مانصه وهذه الصفة ذكرها في المدونة عن الخليفة تين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما وذكرها أيضا صاحب الوثائق المجموعة والمبسطة وغيرهما وبها أفتى ابن العطار وابن لبابة وذكرها ابن سهل عن جماعة كثيرة اه منه بلفظه وقال الوائلي في كتاب المديان من حاشيته على المدونة مانصه قلت ما زعم ابن عبد السلام صحيح فقها لما وجهه به لا نقلا لماسطره غير واحد من الموثقين وابن رشد وابن هشام وابن سهل والمبسطة وابن المنير ولم ينسب في المختصر على هذا الانتقاد وبه عليه برهان الدين وتبعه عليه صاحب ضيغ اه منها بلفظها ومراده بالمختصر مختصر شيخه الامام ابن عرفة كما هو ظاهر وبه عليه غ في تكميله وزاد مانصه وكأنه أراد ببرهان الدين السفاقي وأما برهان الدين بن فرحون فلا يتبعه صاحب ضيغ بل صاحب ضيغ وهو خليل متقدم عليه وقد عرف ابن فرحون في كتابه المذهب في رجال المذهب بالشيخ خليل كما عرف ابن عرفة وعنده نزل ابن عرفة بالمدينة المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام اه منها بلفظها وتأمل كلامهما يظهر لك ما في كلام أبي على هنا فانه نقل بعض كلام الوائلي وقال مانصه وذكره غ في تكميله وسلمه قائلا لم ينسب ابن عرفة في مختصره على هذا الانتقاد وبه عليه ابن فرحون اه منه بلفظه وهذا تحريف لا محالة والله الموفق (وحلف الطالب ان ادعى الخ) بهذا جزم الميسطي وغير واحد قال ابن عرفة وكان بعض قضاة بلدنا تونس لا يحكم بهذه الميّن وهو حسن فمن لا يظن به علم حال المدين لبعده عنه اه ونقله غ قلت لعله أراد ببعض قضاة بلده القاضي أبا اسحق بن عبد الرفيّع فان ابن ناجي في شرح المدونة قال بعد ذكره ماله ميسطي وغيره مانصه قلت وكان العمل بهذا سونس الى أيام الشيخ القاضي أبي اسحق بن عبد الرفيّع حكم به فترك الفضلاء حقوقهم هربا من التين فحكم بعدمها واستمر العمل عليه بها وبها

* (تنبيه) * ذكر ابن عبد السلام أن تلك الزيادة رويت عن أبي بكر وعمر قال ولم يرها مالك لان الايمان على الامور المستقبلة ليست من الغموس ان خولف مقتضاها بل تعمل بالكفارة والايمان المتوجهة في القضاء عنده لا بد أن تكون من الغموس ان خالف الخالف مقتضاها اه وفيما زعمه من مخالفة لمذهب مالك انظر فان الزيادة المذكورة ذكرها في المدونة عن أبي بكر وعمر وذكرها أيضا ابن رشد في المقدمات وصاحب الوثائق المجموعة والمبسطة وغيرهم وبها أفتى ابن العطار وابن لبابة وذكرها ابن سهل عن جماعة كثيرة قاله في ضيغ وقال الوائلي ما زعمه ابن عبد السلام صحيح فقها لما وجهه به لا نقلا لماسطره غير واحد من الموثقين وابن رشد وابن هشام وابن سهل والمبسطة وابن المنير اه (وحلف الطالب الخ) بهذا جزم الميسطي وغير واحد قال ابن عرفة وكان بعض قضاة بلدنا تونس لا يحكم بهذه الميّن وهو حسن فمن لا يظن به علم حال المدين لبعده عنه اه ونقله غ ابن ناجي وبه أنا أقضى اه

(وان سال الخ) قول مب على
 مارجه ابن سهل وابن رشد الخ ليس
 مارجه متصداً تأمله والراجح ما لابن
 سهل كاللبي على فائلا وكذا من كان
 ظاهر الملا فاحتمال الاخفاء فيه
 أكثر اه قلت ويؤخذ منه تفطيش
 محل السارق بالاحرى فتأمله ثم الله
 أعلم (ورجحت الخ) قول ز
 والذي جرى به العمل الخ سلمه تو
 و مب وقال أبو علي بعد انقال
 واذا صح هذا صح مفهوم المتن اه
 وقول ز شهدت بأنه اخفاء ظاهر
 في المبينة لا في غيرها (والجد) قال في
 ضيق فائدة اختلف الطرطوشي
 وعياض هل للجد من البر مثل
 ماللا ب فقال الطرطوشي لا واحتج
 به هذه المسئلة وقال عياض نعم
 واحتج بأنه لا يقتضيه منه ولا يغزو
 الاباذنه وفيه أن غاية ذلك أن للجد
 برافى الجملة أما كونه مساويا للاب
 فلا فاستدل الطرطوشي أحسن
 اه صح ويشهد له أيضا وجوب
 النفقة للاب دون الجد قلت
 وانظر استدلال عياض مع قول
 المصنف في الجهاد لا جد (بخلاف
 زوجة) قول ز دخلت عنده
 لتبيت الخ الذي في النقل عن
 سخنون هو منعها من مطلق الدخول
 وقيد ابن بونس من عنده بقوله
 الا ان تشاء امرأته الدخول اليه اذا
 سجن في دينها فذلك لها الا انهما لو شامت
 لم تسجنه فيه اه قال أبو علي
 ويظهر أن التقييد هو المذهب

أقضى اه محل الحاجة منه بلفظه (وان سال تفطيش داره الخ) قول مب فكان
 من حق المصنف الاقتصار على مارجه ابن سهل وابن رشد بوجه اتحاد محل ترجيحهما
 وليس كذلك يظهر ذلك بأدنى تأمل لما نقله عنهما وقول ز وحاقته كداره الخ هو
 محصل كلام ابن ناجي قائلا ان العمل عندنا على عدم التفطيش اه ولم يذكر أبو علي هذا
 العمل في وقته بل قال بعد نقله كلام ابن ناجي وكلام غيره مانصه وقد بين من اه هذا
 ان الراجح في المسئلة بحسب الظاهر من النقول المتقدمة التفطيش من الذي يظهر منه
 الالاد دون غيره وكذا من كان ظاهر الملا فاحتمال الاخفاء فيه أكثر اه منه بلفظه
 لمخصا وهو ظاهر والله أعلم (ورجحت بينه الملا) قول ز والمستحبة شهدت بأنه
 أخفاء الخ عندنا انما يظهر في المبينة وتقدمها محل اتفاق والسؤال والجواب مبنيان على
 ما ذكره من جريان العمل ومحل مع عدم البيان فلا يلتزم فتأمله وما ذكره ز من الترجيح
 سلمه تو و مب وقال أبو علي بعد انقال مانصه وعلى هذا فيبينة العدم أعل لاسما
 وقد أثبت حكما وقد رأيت انه يرجح به في كلام سخنون وابن رشد واذا صح هذا صح مفهوم
 المتن وقوله ان بنت أى عينت المال للمدين كما رأيت به عن ابن الحاج مصرح به وما ذكره من
 أن العمل به لم يظهر لنا وجهه كل الظهور اه منه بلفظه (والجد) قول ز لان حق
 الجد دون حق الاب الخ في هذا التعليل نظريتين للوجهه بقول كلام ضيق
 ونصه فائدة اختلف الطرطوشي وعياض هل للجد من البر مثل ماللا ب فقال الطرطوشي
 لا واحتج بهذه المسئلة قال ولم أر نصا فيها للعلماء وقال عياض كالأب واستدل بقوله اه
 لا يقتضيه منه اه وانه لا يغزو الاباذن جده واستدل الطرطوشي أحسن لان مقصوده
 ان لسلك من الجد والاب حقا في البر لا أن الجد أقل لهذه المسئلة ولا يحسن استدلال
 عياض الآن لو كان قصد الطرطوشي في بر الجد مطلقا لان غاية هذه المسائل أن تفيد أن
 للجد برافى الجملة أما كونه مساويا للاب فلا اه منه بلفظه فتعليل ز لا يصح على
 ما لعياض وهو ظاهر ولا على مال الطرطوشي لانه جعل المعلول علة فتأمله بانصاف قلت
 ويشهد للطرطوشي أيضا النفقة قائم واجبة على الولد للاب دون الجد والله أعلم (بخلاف
 زوجته) قول ز حيث دخلت عنده لتبيت انظر من قيده بهذا وكأنه أخذ مما في ضيق
 عن النعمي ونصه اللغوي عن سخنون ومن سجن في دين امرأته أو غيرها فأرادت زوجته
 أن تدخل اليه لتبيت عنده لم يمكن من ذلك اه منه بلفظه فربما يفهم من قوله لتبيت
 الخ انها لا تمنع من الدخول عليه لتقبل معه أو تتفقد حاله ولكن الذي في نقل الناس عن
 سخنون هو منعها من مطلق الدخول في المنطق مانصه ليس له أن تكون معه امرأته
 ولأن تدخل عليه لانه سجن للتضييق عليه فإذا لم يمنع لذته لم يضيق عليه فانه سجنون اه
 منه بلفظه ونحوه لابن بونس ونصه وقال سخنون فيمن سجن في دين امرأته أو غيرها فليس
 له أن تدخل اليه امرأته لانه انما سجن للتضييق عليه فإذا لم يمنع لذته لم يضيق عليه اه
 منه بلفظه ونقله ق أيضا وان عرقه مختصر أو زاد مانصه قلت قول سخنون ليس له أن
 تدخل اليه امرأته هو قوله في نوازه اه منه بلفظه وفي المنتخب مانصه ولسخنون

في العتبية أنه قال إذا سجن الرجل في دين امرأته فأرادت أن تدخل عليه في السجن اتبعت
 لم يكن لذلك وكذا لو سجن لغير امرأته فليس له أن تدخل عليه تأدياً له وتضييقاً عليه اه
 منه بلفظه فتأمل ففيم قاله ز نظروا الصواب ما لغ ونصه قوله بخلاف زوجته أي فلا
 تدخل عليه إذا سجن قاله سحنون اه منه بلفظه وقول ز وحبس في غير دينها والام
 تمنع هذا ذكره ابن يونس من عند نفسه فقال متصلاً بما قدمناه عنه أنقأ ما نصه محمد بن
 يونس الآن تشاء امرأته الدخول اليه إذا سجن في دينها فذلك لها لأنها لو شامت لم تسجنه
 فيه اه منه بلفظه لكن جعله في الشامل خلاف الأصح ونصه ولا يمنع من مسألة وأمة
 أن احتاج إليها المرض ونحوه بخلاف زوجة وإن حبس لها على الأصح اه منه بلفظه
 وهذا الذي صححه هو الذي فهمه أبو علي من عبارة البابي السابقة لكن قال ما نصه يظهر
 أن المذهب خلافه وإن رأيت في كلام الشامل أن ذلك هو الأصح فذلك غير بين فإن المسئلة
 نقلها في ضيغ وابن عرفة والعبودي وابن ناجي وق وسأول قول محمد إلا أن يحبس
 في دينها أو على عماريته وابن يونس أيضاً نقله وسله قبلهم وعنه نقله من ذكرنا نعم كلام
 سحنون صريح في عدم الدخول مطلقاً ونقله ابن أبي زمنين كذلك ولم يقبده بما قاله محمد
 اه قلت وفيما قاله نظر ولم يتقبل ابن عرفة ولا من ذكرهم عن محمد بن علي ابن المواز
 ما ذكره عنه وكذا ابن يونس لم يتقبله عن محمد بن علي نفسه بل نفسه مقتداً به كلام سحنون وقد
 قدمنا لك كلامه بحرفه ويكفيك في صحة ما قلناه من أن ابن عرفة ومن ذكرهم لم يتقبلوه
 عن محمد بن علي نفسه وعنه أي عن ابن يونس نقله من ذكرنا فإذا نقلوه عنه وقد رأيت
 كلامه بين لك صحة ما قلناه ومع ذلك فلا بد من نقل كلامهم بلفظه ليظهر لك الحق عتباناً
 ونص ابن عرفة الصقلي عن سحنون من سجن ليس له أن تدخل اليه امرأته لأنه إنما سجن
 ليضييق عليه الصقلي إلا أن تشاء امرأته الدخول اليه في سجنه في دينها فلهذا ذلك اه منه
 بلفظه وكلام ابن ناجي هو عند قول المدونة في كتاب المديان ويحبس فيما ذكرنا اه
 الزوجين لصاحبه ونصه قوله ويحبس فيما ذكرنا الخ قال سحنون من سجن ليس له أن
 تدخل اليه امرأته ابن يونس الآن تشاء امرأته الدخول عليه إذا سجن في دينها فلهذا ذلك
 اه منه بلفظه وكلام ق ماثلاً لكل أحد بالبافلان طيل بجلبه فتأمله فان قلت يمكن
 أن يكون أبو علي أشار إلى ما قاله محمد في سجن الزوجين معاً بناء على ما قاله ابن رشد ومن
 تبعه كابن عرفة من أنه مخالف لما قاله سحنون في دخولها عليه قلت لفظه لا يقبل ذلك
 وعلى تسليم أنه يقبله شك فلا يصح الجواب به عن أبي علي لاهرين أحدهما أن أبا علي
 لا يسلم ما قاله ابن رشد ومن تبعه من المعارضة بل اختار ما أفاده كلام المصنف من نفى
 المعارضة فلهذا قال عند قوله فيما امرأته الزوجين أن خلا بعد نقله كلام الرجاء ما نصه
 فأول كلامه يدل على أن سحنوناً خالف في مسئلة الزوجين إذا وجب عليهم الحبس معاً
 وآخر قوله يدل على خلاف ذلك وإن خلاف سحنون إنما هو في حبس الزوج وحده وهذا
 هو الذي يظهر وعليه فالمصنف مر على المنصوص في الصورتين فافهم فإنه جيد دقيق وإن
 كان كلام غير واحد يقتضي أنه لا فرق بين المسئلتين وليس الأمر كذلك وكلام البابي

وقد سله في ضيغ وابن عرفة
 والعبودي وابن ناجي وق
 خلاف ما صححه في الشامل اه
 وفي عز وأبي علي التقييد لابن المواز
 نظر انظر الاصل والله أعلم

الآتي عند قول المتن بخلاف الزوجة شاهد بالفرق بين المسبب لمتين وكفي به حجة للمصنف اه
منه بلفظه ثانياً ما أنه على تسليم المعارضة فالذي قاله من جزم بها جواز دخولها عليه مطلقاً
عند محمد لا بقيد أن يسجن في حق لها فتأمل به بالنص والله أعلم (واستحسن بكفيل بوجهه
الخ) قول ز اذ الكفيل في مسئلة ذهاب العقل ليس فيه تقييد بكونه بمال هو وان كان في
النس مطلقاً كما قال لكن يؤخذ أن الكفيل بالوجه فيها كاف بالآخرى من هذه المسئلة
فتأمل وجه ذلك وقول ز وانظر لم ترك المصنف القياس الذي صوبه الباجي الخ هذا
البحث مبني عنده على أن الباجي قال الاستحسان أن يخرج لما ذكر بكفيل بوجهه
والقياس المنع من ذلك وهو الصواب وان المصنف أشار بقوله واستحسن الى قول الباجي
الاستحسان الخ وليس كذلك بل المصنف أشار بقوله واستحسن الى ما لا ينسحبون كما في
ق وغيره وبه تعلم ما في قول ز الآن يكون استحسن عندهم فتأمل (الاحقوف قتله
الخ) قول ز وكذا لا يخرج للدعوى عليه الخ هذا ذكره ح عن ابن بطلان في باب الحكم
على المسجون نقلاً عن ابن كثة ثم قال وأصله في النوادر في كتاب الاضية ثم قال وما ذكره
في هذا الباب مخالف لما ذكره في باب نظر القاضي في مال الغائب من أنه يخرج فذكر
نصه ثم قال ونحوه لما زرى فذكر نصه فعلم انه ما قولان (والغريم أخذ عين ماله الخ)
قول ز أو حواله الخ جزم بان الحال ينزل منزلة المحيل ومن اشترى الدين لا يتزل منزلة بائعه
وما قاله في الحواله هو قول ابن المواز وهو خلاف قول ابن القاسم وأصبح قال ابن يونس
وهو ظاهر قول مالك اه منه بلفظه وكلامه يدل على أن ابن المواز يسوي بين الحواله
والشراء وهو ظاهر معنى فقيها صنع ز نظراً إذا عتمد قول ابن المواز وخالف قول ابن
القاسم وأصبح وظاهر قول مالك وفرق بين الحواله والشراء وابن المواز لا فرق عنده
بينهما والله أعلم (ولومسكوكا) قول ز عن أشهب الاحاديث انما فيها من وجهد
سلته أو متاعه الخ انظر هذا الحصر مع ما في الموطأ ونصه مالك عن يحيى بن سعيد عن
أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أيام رجل أفلس فأدرك رجل ماله بعينه فهو أحق به من غيره اه منه بلفظه فقيه
التعبير بالمال وهو يصدق بالمسكوك لغو عرفاً في الاحتجاج ما لا يخفى وان سلوه والله
أعلم (وآبقا) هذا قول ابن القاسم وأشهب وما وجهه به ز من قوله بناء على أن
الاخذ من المقلس نقض للبيع سبق اليه الباجي في المتفق ووجهه ابن يونس بقوله
مانصه محمد بن يونس يريد لانهم انما ردوا عن المقلس عنه والعبد للمقلس نعماً ونقص
اه منه بلفظه وقول ز وعلى انه ابتداء بيع لا يجوز به ذوجه الباجي المقابل المردود
بلو ونصه وروى ابن حبيب عن أصبح انه ليس لبائع الا بقى أخذه بالثمن واختاره ابن
حبيب وهذا مبني على انه عقد بيع ولا يجوز شراء الا بقى اه ولفظ ابن حبيب على
نقل ابن يونس هو مانصه وقال أصبح ليس للبائع أخذه بثمنه وبه أقول اه منه
بلفظه وقال فيه ابن رشد انه أظهر الاقوال وأولاهها بالصواب اه وسله ح

(بكفيل بوجهه) قول ز ليس
فيه تقييد الخ لكن يؤخذ كفاية
جسد الوجه فيها بالآخرى من
هذه تأمله وقول ز وانظر لم ترك
المصنف الخ مبني على ان الباجي
قال الاستحسان كذا او القياس كذا
وان المصنف اشار لاستحسانه
مع ان المصنف انما أشار بقوله
واستحسن الى ما لا ينسحبون كما
في ق وغيره أى فهو استحسان
منصوص لبعض المتقدمين
(الاحقوف قتله) قول ز وكذا
لا يخرج للدعوى الخ هذا أحد
قولين ذكرهما الخطاب انظره أو
الأصل (والغريم الخ) قول ز
أو حواله الخ فيه نظر أما أولافانه
اعتمد قول ابن المواز وهو خلاف
قول ابن القاسم وأصبح وظاهر
قول مالك وأما ثانياً فانه يفرق بين
الحواله والشراء مع ان ابن المواز
يسوي بينهما والله أعلم (الحجاز)
قلت صوابه المحوز كما في بعض
النسخ وقد عرفت في درة الغواص من
الاوهم قولهم فعلته لا حازه الاجر
قال والصواب لحيازه لان فعله حاز
لأحاز انظره (ولومسكوكا) قول
ز عن أشهب الاحاديث انما فيها
الخ بل الحديث في الموطأ باللفظ
الذي يأتي لمب عند قوله وهل
القرض كذلك الخ وفيه فأدرك
ماله (وآبقا) هذا قول ابن القاسم
وأشهب ومقابله لأصبح واختاره
ابن حبيب وابن رشد

قلت لو كان بيع الما كان جبراً على المفسد وبخصوص الثمن الاول فتأمل (أو خلط بغير
 مثل) قول ز ولا يتيسر تميزه ظاهره كالمصنف ولو كان ذلك على غير وجه الفساد وفي
 المتقي ما نصه واما ان خلطه بغير جنسه على وجه لا يفسده بل على المعتاد من استعماله
 مثل أن يشتري من رجل عسلا ومن آخر خزيرة فلتها بالعسل ثم يفسد فقد قال محمدان هما
 أحق بذلك من سائر الغرماء يتحصان في غنها بقيمة هذا من قيمة هذا قال ابن أبي مطر ثم وقف
 عنها محمد اه منه بلفظه ونحوه لابن يونس بآتم منه ونصه قال ابن الموارز ان صب
 عسل هذا في خزيرة هذا ولتم ما فهمما أحق بذلك من سائر الغرماء يتحصان في غنها بقيمة
 هذا من قيمة هذا ليس له ما غيره ان أحبا إلا أن يقضيهما الغرماء عن الجميع أو يعطوا لمن شاء
 ثمنه ويدخلون مدخله مع الآخر قال ابن أبي مطر ثم وقف عنها محمد اه منه بلفظه
 (أو تترطبه) قول ز ولا يجوز تراضيهما على أخذه بعد تهره وكذا الكباش بعد ذبحه بناء
 على أن التفليس ابتداء يبيع الخ لا يفتي ما في هذه العبارة والصواب أن يقول بناء على أن
 الأخذ من المفسد ابتداء يبيع الخ ثم كلامه يوهم ان الرابع هو الجواز لان الرابع انه ليس
 كابتداء يبيع وعلى ذلك ثبت مسئلة الآتي السابقة ومسئلة الرد بالعيب الآتية وقد
 صرح في ضيق بأجزاء ذلك على الخلاف المذكور ونصه وأجرى على هذا الأصل
 ما اذا باع رطباً ثم يفسد فقال مالك لا يجوز أخذه وقال أشهب يجوز اه لكن نسب
 الباقي لمالك القولين معا وذكره أخرى تفيد المنع حتى على القول بأنه ليس بابتداء
 يبيع ونصه اختلف قول مالك فيه في العتبية فأجاز مهره ومنعه أخرى وجه القول
 الاول واليه ذهب أشهب انه أخذه عين ماله وانما تنفي الذريعة الى بيع الرطب بالتمر فالزام
 ذلك بحكم ينفي الذريعة وينعقد التهمة ووجه رواية المنع واليه ذهب أصبغ اثبات
 حكم الذريعة وان حكمهما أحاكم وهذا أصل الاختلاف قول مالك واختلفت أقوال
 أصحابه في مسائل تشبه ذلك وينبغي الخلاف في هذه المسئلة أيضاً على أصل آخر
 وهو اختيار البائع أخذه سلعة اذا فسد المتاع هل هو ابتداء البيع أو نقض للبيع
 الاول اه محل الحاجة منه بلفظه وقد اقتصر ابن يونس على عز والجواز
 لأشهب ولم يعزل مالك الا المنع وجعل التعليل بأنه من يبيع الرطب بالتمر من قول مالك
 ونصه قال ابن حبيب سمعت أصبغ يقول قال أشهب عن مالك فيمن باع تمر طائفة
 فيفسد في رؤس التخل عند المشتري ثم فسد ولا يجوز للبائع أخذه لانه أعطاه رطباً
 وبأخذ تمره وذلك لا يحل يدايد فكيف الى أجل قلت فان رطبه بيعه صار تمر
 قال لا يصلح وان كان رطبه بيعه ثم ذكر قول أشهب بالجواز وقال بعده ما نصه
 وأخذ أصبغ يقول مالك قال وكذلك من اشترى قمحا فطبخه دقيقاً أو شاة فذبحها
 أو زبدافسلاً أو مئناً أو ما أشبه هذا ثم فسد فليس للبائع أن يأخذ ذلك بالتمر لانه يدخله
 القمح بالدقيق والزبد بالسمن واللحم بالحيوان اه منه بلفظه وكلامه صريح في انه
 لا خصوصية لأخذ التمر والكباش خلاف ما يقتضيه كلام ز والمنع في الجميع هو

بناء على انه يبيع وفيه انه لو كان بيعاً
 لما كان جبراً على المفسد
 وبخصوص الثمن الاول فتأمل
 (أو خلط الخ) قول ز ولا يتيسر
 تميزه الخ ظاهره كالمصنف ولو كان
 ذلك على غير وجه الفساد وفي
 المتقي أنه ان خلط على الوجه المعتاد
 كالت العسل المشتراة من شخص
 بالخزيرة المشتراة من آخر فقال
 محمدان هما أحق بذلك يتحصان في
 غنها بقيمة هذا من قيمة هذا قال
 ابن أبي مطر ثم وقف عنها محمد اه
 ونحوه لابن يونس (أو تترطبه)
 قول ز بناء على ان الرد في التفليس
 الخ كذا في بعض النسخ ووقع في
 نسخة هوفي من ز بناء على ان
 التفليس الخ فقال صوابه بناء على
 ان الأخذ من المفسد الخ وكلام
 ز يوهم ان الرابع هو الجواز لان
 الرابع انه ليس كابتداء يبيع مع أن
 الرابع المنع وهو مالك وأصبغ
 خلافاً لأشهب قال ابن يونس
 وكذلك من اشترى قمحا فطبخه
 دقيقاً أو زبدافسلاً أو مئناً أو ما أشبه
 هذا ثم فسد فليس للبائع أن يأخذ
 ذلك بالتمر لانه يدخله القمح بالدقيق
 والزبد بالسمن اه وهو صريح
 في أنه لا خصوصية لأخذ التمر
 والكباش خلاف ما يقتضيه كلام
 ز والله أعلم

الراجح والله أعلم (كأجيرى) قول ز ثم محل كلام المصنف في الاجراء اذا كان يرد
 الخ قال ابن عرفة مانصه وفيها مع غيرها اجير رعاية الابل أو راحتها أو علف الدواب
 اسوة في الموت والفلس ابن حوث قال لقمان بن يونس قرأت على عبد الجبار بن خالد
 كلام ابن القاسم أن الراعى اسوة الغرما فقال لى معناه ان كان يرد هالمبيته فان
 كانت باقية بيده ومنزله فهو كالصانع اه منه بلفظه قال ابن ناجي في شرح المدونة
 مانصه وهو عندى تفسير وجه شيخنا أبو مهيدي على الخلاف اه منه بلفظه قال
 أبو على مانصه من أنصف وتأمل مانقلناه من كلام النخعي والموازية وغيرهما علم ان
 ما قاله ابن ناجي هو المذهب وليس الخبر كالعيان ولا بيان بعد هذا البيان اه منه بلفظه
 (وذى حانوت الخ) قول مب ابن عرفة هذا خلاف نقل الصقلي الخ ترك من كلام
 ابن عرفة ما يشير الى تسليم صحة الاتفاق الذى ذكره ابن رشد فانه زاد عقب مانقله عنه من
 قوله وعبر عنه بان المجاشون مانصه قلت فى النفس من هذا النقل شئ لاني طالعت
 هذه الترجمة من النوادر ولم يذكروا الشيخ فقال اه منه بلفظه (وراد السلعة بعيب)
 قول ز علم المشتري بفساده حين ردها أم لا الخ خروج عن الموضوع لان كلامه أولا
 صريح فى انه محل كلام المصنف على أن الرد وقع بالفعل قبل الفلس فى كلامه تدافع
 فتأمله وقول مب اذا وقع الرد بين الفلس لا يكون أحق بهام مطلقا سواء بيننا على أن
 الرد نقض للبيع أو ابتداء بيع الخ فيه نظر فى ضيق عند قول ابن الحاجب والرد
 للسلعة بعيب لا يكون أحق بها فى الثمن مانصه أى من اشترى سلعة ثم اطلع فيها على
 عيب فأراد أن يردّها فوجد البائع قد فلس فان له ردها ولا يكون أحق بها قال فى المقدمات
 وهذا على أن الرد بالعيب نقض وأما على انه ابتداء بيع فيكون أحق بها اه منه بلفظه
 فهذا عين ما قاله ز وما عزا له المقدمات هو كذلك فيها ونصها اذا رد السلعة بعيب ففلس
 البائع قبل أن يرد اليه الثمن فوجد المبتاع السلعة قائمة بيد البائع المفلس فانه يكون
 أحق من الغرماء ان شاء على القول بأن الرد بالعيب ابتداء بيع وأما على القول بأنه
 نقض بيع فلا يكون له اليه سبيل وانما يكون أحق بالثمن الذى دفعه ان وجدته
 بعينه فى الموت والفلس لا تقاض البيع ووجوب رد عين ماله وأما ان لم يجد به بعينه
 فهو به اسوة الغرماء على القولين جميعا وقد اختلف على القول بأن الرد بالعيب نقض
 بيع هل يكون المبتاع أحق بالسلعة حتى يستوفى الثمن اذا فلس البائع قبل أن يردّها
 على قولين وأما على القول بأنه ابتداء بيع فيكون أحق بها اقولا واحدا اه منها
 بلفظها ونحوه للرجاجي ونصه وأما الرد بالعيب فلا يخفى لو أن يكون التفليس
 بعد الرد أو قبله فى الاول قولان قائمان من المدونة الاول انه أحق بها والثانى اسوة
 الغرماء ثم ذكر مبناهما كما فى ابن رشد ثم قال وأما ان فلس البائع والسلعة بيد المشتري
 والرد قد وجب هل يكون أحق من الغرماء حتى يستوفى الثمن أم لا فاما على ان الرد
 بالعيب ابتداء بيع فلا خلاف أنه أحق بها وعلى مقابلة المذهب يتخرج على قولين اه

(كأجيرى) قول ز ثم محل
 كلام المصنف الخ صحيح فى ابن عرفة
 عن عبد الجبار بن خالد أن قول
 ابن القاسم أن الراعى اسوة الغرماء
 معناه ان كان يرد هالمبيته فان كانت
 باقية بيده ومنزله فهو كالصانع اه
 ابن ناجي وهو عندى تفسير وجه
 شيخنا أبو مهيدي على الخلاف اه
 قال أبو على من أنصف وتأمل مانقلناه
 علم ان ما قاله ابن ناجي هو المذهب
 اه (وذى حانوت) زاد ابن عرفة
 عقب مانقله عنه مب من قوله
 وعبر عنه بان المجاشون مانصه
 قلت فى النفس من هذا النقل شئ
 لاني طالعت هذه الترجمة من
 النوادر ولم يذكروا الشيخ فقال اه
 وهو اشارة الى تسليم الاتفاق والله
 أعلم (وراد السلعة الخ) قول ز
 بالفعل مع قوله ففلس البائع الخ
 صريح فى أن الرد وقع قبل الفلس
 أى وأحرى اذا وقع بعده وعلى هذا
 المفهوم بالأحرى الذى هو بمنزلة
 المنطوق يترتب قوله علم المشتري
 بفلسه حين ردها أم لا وأما قوله بناء
 على ان الرد الخ فهو راجع للمنطوق
 فقط وبه يسقط بحث هونى بان
 فى كلامه تدافعا وكذا بحث مب
 اذا توجه

وقول مب لا يكون أحق بمطلقا سواء بني الخ فيه نظر فقد قال الجرجاني بعد ذكره الرد قبل الفلاس ما نصه - وأما ان فلس
البائع والسلعة بيد المشتري والرد قد وجب هل يكون أحق من الغرماء حتى يستوفي الثمن أم لا فاما على أن الرد بالعيب ابتداء
بيع فلا خلاف أنه أحق بها وعلى مقابلة المذهب يخرج على قولين اه ومثله في المقدمات وضح عنها خلافا لقول مب
وانما ذكر ابن رشد البناء الخ اغترار منه بكلامه الذي في ق واستدل له بقوله لان ابتداء البيع حين الفلاس منع الخ فيه نظر لان
الذي في المدونة وفي نقل الخصي وابن عرفة وغيرهما عنها انما هو فيما يبيع لاجل ونص التهذيب ومن ساقبته حائطك أو أكرت
منه دارك ثم الفقيه سارقا لم يفسح لذلك سقاه ولا كراه وتحتفظ منه وكذلك من باع سلعة من رجل الى أجل وهو مفلس ولم يعلم
البائع بذلك فقد لزمه البيع اه وأما قول مب وكما مر فإرادته ما مر لز عند قوله وللغريم أخذ الخ وفيه انه شاهد على مب
لأنه فتأمله **قلت** الذي يتحصل من كلام هوني وغيره ان البيع اذا (٣١٧) وقع بعد الفلاس فليس للبائع أخذ عين شبيهة
والبيع لأزمله سواء وقع بحال أو

منه بلفظه على نقيل أبي علي فانظر قوله فلا خلاف أنه أحق بها وقول ابن رشد
فيكون أحق بها اقولا واحدا مع قول مب لا يكون أحق بها مطلقا وبما ذكرناه من
كلام ابن رشد تعلم ما في قول مب وانما ذكر ابن رشد البناء المذكور في الرد قبل
الفلاس وذلك اغترار منه بكلامه الذي في ق والكمال لله تعالى واستدلال مب
لما قاله بقوله لان ابتداء البيع حين الناس يمنع من أخذ البائع عين شبيهة كما في
المدونة وكما مر فيه نظر لان الذي في المدونة انما هو فيما يبيع لاجل كافي نقل الخصي وابن
عرفة وغيرهما عنها وكذا هو في التهذيب ونصه ومن ساقبته حائطك أو أكرت منه
دارك ثم الفقيه سارقا لم يفسح لذلك سقاه ولا كراه وتحتفظ منه وكذلك من باع سلعة من
رجل الى أجل وهو مفلس ولم يعلم البائع بذلك فقد لزمه البيع اه منه بلفظه قال ابن
ناجي في شرحه ما نصه - قوله ومن ساقبته حائطك الخ هو من قول ابن القاسم مستدلا بما
سمع من مالك وهو قوله وكذلك من باع من رجل سلعة الخ ولم تقع المسئلة المستدل بها
الاهنا اه منه بلفظه وقوله الاهنا يعني في كتاب المساقاة ومستثناة لانما قيل
فيها انفارقت مسئلة المدونة وأما قوله وكما مر فانه لم يمر له شيء وانما أشار والله أعلم الى
ما مر لز عند قوله وللغريم أخذ ذعين ماله المحوز عنه وهو قوله فان كان عنه حاله
حبس سلعته أو بيعها أو بيع ماله ولا دخول للآخرين معه في عنها لانها معاملة حادثة
والا لم يكن له الا أن مطالبته به الخ وهو كلام حسن ولا شاهد لمب فيه بل هو شاهد عليه
فتأمله (وان أخذت عن دين) في هذه المبالغة تنظر وما وجهه ز لا يجدي شيئا وكذا

بموجب لکن ان وقع بحال فله حبس
المبيع فيه أو يبيعه له ويحتص
بثمنه وان وقع عوجا لجل فلا كلام له
الا ان ولذا أطلق المصنف ولم يقيد
بالبيع لاجل في قوله آخر المسئلة
وان ساقبته أو أكرت منه فالفقيه
سارقا لم يفسح ولا تحتفظ منه كبيع
ولم يعلم بثمنه فصح قول مب
لان ابتداء البيع حين الفلاس يمنع
من أخذ البائع عين شبيهة واستدلاله
بما مر لز وكان هوني اشتبه
عليه أخذ عين شبيهة باختصاصه
بثمنه في حالة الحلول ولعل التقيد
في المدونة بالبيع لاجل لكونه
يتوهم فيه التسخ بخلاف البيع
بالتقيد لوجود ما يؤدى منه الثمن
في الجملة وهو الشيء المبيع فتأمله
وأما الرد بالعيب بعد الفلاس فالتأ

بني على أنه نقض للبيع فواضح أن لا يكون أحق أصلا اذ ليس له الا الثمن وهو في الذمة فهو دين طرأ أن لم يعرف بعينه والاف هو
أحق به وان بني على أنه ابتداء بيع فقد مر فيه انه ليس له أخذ عين شبيهة الا أنه يباع له ويحتص بثمنه ويتبع عباقي له ذمة المفلس
وهذا هو مراد الجرجاني وصاحب المقدمات بكونه أحق به بخلاف أو على أحد القولين لأن له أخذ عينه فصح ما لمب
أيضا من أن الرد اذا وقع حين الفلاس لا يكون أحق بها أي بعينها مطلقا وبالجملة فكلام مب في أخذ العين وهو صحيح لافي
مطلق الاحقية كلوهم هوني فاعترضه فتأمله منه فإو بالله تعالى التوفيق وقول ز وأقر على نفسه بذلك الخ غير محتاج اليه
لان الكلام فيما اذا اختار الرد كما سرح به في ضيح وقول مب عن غ هو الذي ينبغي أن يحمل عليه الخ أي يفهم هذا منه
من باب أخرى كما تقدم ومثله في ختي (وان أخذت عن دين) **قلت** ما نقله مب عن غ مبني على ما حل به غ فتكون
المبالغة في الاحقية على وزان القول الاول في الرد للفساد لان القول الثالث يوافق فيه اذا أخذت بتقدوا وانما يحتاج فيه اذا أخذت
عن دين وما نقله مب عن ح مبني على الرابع الذي هو كصرح المصنف فتكون المبالغة في عدم الاحقية على وزان القول

جواب ح وان سلمه مب وأيده بقوله لانا نقول كلام ابن يونس يدل على أنهم
 متصوصان ففهمه نظران كلام ابن يونس وإن أفاد أنهم متصوصان فليس فيه ما يفيد
 أنهم مامتاو إن فضلا عن أن يفيد أن الثاني هو الرابع بل كلامه يفيد أنه مرجوح
 لتصديره بغيره وحكاية هو بقليل مع أن ما صدر به منصوص لابن القاسم في الموازية
 ولم يذكر ابن رشد مقابله الا تخريجا وقد اقتصر عليه الباجي وابن شاس ولم يذكر غيره
 ونص الباجي في مستقاه ومن اشترى سلعة فردها بعيب ثم أفلس البائع فوجد المبتاع
 السلعة بعينها ففي كتاب ابن المواز عن ابن القاسم لا يكون الراد أحق بها ووجه ذلك
 أن الرد بالعيب ليس معاوضة وانما هو نقض للبيع اه منه بلفظه ونص ابن
 شاس في جواهره قال ابن القاسم في المشتري رد العبد بعيب فلم يقبض عنه من البائع
 حتى فليس والعبد يبيده فلا يكون الراد به أولى اه منها بلفظه وعليه اقتصر
 اللغمي وابن الحاجب ولم يعزوا لاحد بل ساقاه كانه المذهب وقد تقدم قريانص
 ابن الحاجب وسلمه ابن عبد السلام ولم يذكر خلافه الا تخريجا فقال بعد تقريره
 كلام ابن الحاجب ما نصه وخرج بعض الشيوخ خلافا في مسئلة المؤلف هنا
 بناء على أن الرد بالعيب ابتداء بيع اه منه بلفظه وسلمه المصنف في ضج
 أيضا وقد تقدم نصه ونص اللغمي ومن اشترى عبدا ثم رده بعيب فلم يسترجع
 الثمن حتى فليس البائع كأن اسوة واختلف اذا لم يرد بالعيب حتى فليس هل يكون أحق
 به رده ويبيعه له أو لا يكون اسوة واختلف على القول أنه اسوة فقيل هو بالخيار بين
 أن يجبره ولا شيء له من العيب أو يردوه ويخاص وقيل له أن يجبره ان أحب ويرجع
 بقيمة العيب لان عليه ضررا في رده ليخاص وهو أبين اه منه بلفظه وقال ابن عرفة
 مانصه ولا ابن رشد في سماع عيسى وعلى أن الرد بالعيب نقض بيع قال ابن القاسم
 في الموازية من رد عبدا بعيب ففلس بانه والعبد يبيده قبل قبض الراد عنه لا يكون أحق به
 من الغرماء وعلى أنه ابتداء بيع يكون أحق به قلت انظر قوله والعبد يبيده البائع قبل قبض
 الراد عنه نص في أنه بعد الرد وقال اللغمي من رد عبدا فنقل كلامه السابق مختصرا وقال
 بعده مانصه وتسبع المازري اللغمي في كيفية نقله ولفظ الشيخ في النوادر مثل لفظ ابن
 رشد فاعلم اه منه بلفظه فتحصل أن الرابع هو عدم الاختصاص لاقتصار الباجي
 واللغمي والمازري وابن شاس وابن الحاجب عليه ولعله أبو محمد وابن شاس المنصوص
 عليه لابن القاسم ومقابله تخريجا فقط وتصدير ابن يونس به وحكاية الاخر بقليل فلو كان
 ذلك المحل متبادرا من كلام المصنف لوجب تأويله ورده للراجح فكيف مع بعده منه جدا
 فتأمل به بانصاف * (تنبيه) * قول اللغمي هل يكون أحق به رده ويبيعه له هو نحو قول ابن
 رشد في المقدمات هل يكون المبتاع أحق بالساعة حتى يستوفي الثمن الخ وقد بين وجه
 ذلك في كلامه الذي قدمناه آنفا وبذلك يدفع ما قد يقال ان في كلام ابن رشد في المقدمات
 تناقضا لانه ترتب على القول بان الرد بالعيب نقض للبيع فيما اذا وقع الرد قبل الفس عدم

الثاني فيما يأتي والثالث انما يخالفه
 فيما اذا أخذت بقدر فتأمله وقول
 مب عن ح الآن يحمل كلام
 المصنف الخ فيه مع ما بعده
 ومخالفته لما قبله وما بعده في الحكم
 التمشية على مرجوح كما يفيد
 ما نقله مب نفسه انظر الاصل
 وانه أعلم * (تنبيه) * اذالم يكن
 أحق بالردود كان أحق بالثمن الذي
 دفعه ان وجدته بعينه في الموت
 والفلس لا يتقاضى البيع ووجوب
 رد عين ماله قاله في المقدمات وسيأتي
 مثله للمصنف في الرد لاقتصاد

(أو كالبيع) قول ز مبطل ولا
 يحاصص به الخ هذا هو الراجح خلافا
 لابي علي انظر الاصل عند قوله في
 الهبة وبطلت ان تأخر لدين محيط
 وقول ز فان فاس المقرض الخ
 صحيح ان وقع القرض قبل الاحاطة
 لما مر (وله فك الرهن الخ) قول ز
 التي اشتراها بدين أي أو بحال وكذا
 يقال فيما بعده وقول مب بل
 فيه القصر الخ الذي في القاموس
 والصحيح والمشارك انه ككساء
 وكالي وكعلي لا غير (وأخذ بهضه)
 قول ز ويقوم يوم الاخذ صوابه
 يوم البيع كما في ابن يونس وكما يأتي
 له عند قوله كبيع أم ولدت (وقدم
 في زرعها) قول ز وكذا البناء الخ
 فيه تطرلان الارض لا تنمره ولا تنمي
 ♀ قلت هـ ما بني على ما في بعض
 نسخ ز عن ابن يونس بلفظ ممترة
 للزرع وفي بعضها عن مسطرة
 كالزرع وعليه فلا تظر والله أعلم
 وقول المصنف في الفلس يتنازع
 قوله وأخذ و قدّم وهذا هو المشهور
 ومذهب المدونة كما في ختي
 وغيره وقد اعترض في ضحج
 ما صدر به ابن الحاجب وجرى عليه
 في التحفة بقوله
 ورب الارض المكثر ان طرق
 تفليس أو موت بز رعها أحق
 وهذا هو الذي يعتبر الخوزدون
 المشهور كما في مب عن طقي
 والظاهر ان ما اقتصر عليه خش
 تبعاً لس مبني عليه وأن ما صدر
 به ختي وز تبعاً لجمع مبني على
 المشهور فتأمل والله أعلم

اختصاص المشتري ويكون اسوة الغرماء ولم يحك فيه خلافا ورتب عليه فيما اذا وقع بعد
 الفلس أنه اختلف في كونه أحق بها على قولين ووجه الدفاع بذلك أنه ليس مراده بكونه
 أحق بها أخذها كما يأخذ رب المتاع متاعه في الفلس بل مراده أنه يحبسها حتى يأخذ غنمه
 أو تباع ويدفع له غنمه فان كان فضل فلا غرماء وان كان نقص اتبع به ذمة المفلس وقدين
 ز ذلك بقوله لانهم معاملته حادثة فتأمل والله أعلم (أو كالبيع خلاف) قول ز فان
 فلس المقرض بعد قبض المقرض فليس له ولا لغرمائه كلام الخ ظاهره ولو كان حين
 الاقراض قد أحاط الدين بماله وهو موافق لما تقدم له أول الباب عن الشيخ أحمد ومرافيه
 عند مب في تعيين قصر ما قاله هنا على ما اذا وقع ذلك قبل الاحاطة والله أعلم (وله فك
 الرهن) قول ز التي اشتراها بدين صوابه التي لم يقبض منها ليشمل بيعها بدين وبغيره
 (لا بفداء الجاني) قول ز عند المشتري له بدين لا مفهوم له وصوابه عند المشتري له ولم
 يدفع غنمه وقول مب بل فيه القصر والمد والفتح والكسر كما في القاموس نحوه
 قول نو اقتصاره على القصر قصور بل فيه المد والفتح والكسر اه وكلاهما
 يفيد أن فيه فتح الفاء وكسر هاء المد وكذا مع القصر فيكون فيه أربع لغات وليس ذلك في
 القاموس في النسخ التي وقفنا عليها وانما فيه مانصه والفساد ككساء وكعلي والى
 وكنية ذلك المعطى اه منه بلفظه فلينذكر مع المد الالكسر وفي الصحيح مانصه
 الفساد اذا كسرفانه يمدو يقصروا اذا فتح فهو مقصور اه منه بلفظه وفي المشارق
 مانصه والفدية وفدية الاذى قال الاصمعي الفساد يمدو يقصرون لغتان مشهورتان قال
 والفاء في كل ذلك مكسورة وحكى الفراء فدى للمفتوحة مقصورا اه منها بلفظها
 وفي النهاية مانصه وقد تكرر ذكر الفساد في الحديث الفساد بالكسر والمد والفتح
 مع القصر في كالك الاسير اه منها بلفظها وبكلام هؤلاء الأئمة كلهم تعلم ما في
 كلام نو ومب والله أعلم (وأخذ بهضه الخ) قول ز ويقوم يوم الاخذ الخ انظر
 ما مراده يوم الاخذ والمتبادر منه أنه أراد يوم أخذ ذلك البعض أي يوم أخذه مالكة
 من يد المفلس وهو مخالف لما يأتي له قريباً عند قوله كبيع أم ولدت من أن القيمة تعتبر
 يوم البيع وما يأتي له هو الصواب الموافق للنصوص في ابن يونس مانصه ومن العتبية
 وكتاب محمد وابن حبيب قال ابن القاسم وان اشتري غنماً عليها صوف قد تم فخره وباعه
 ثم فلس المشتري ولم يكن نقد الثمن فاراد البائع أن يأخذ ما وجد في حقه فليستظر كم
 قدر الصوف والرقاب لا الى ما باعه به فيأخذ الغنم بمحضته بالصوف ويحاصص الغرماء
 بما وقع للصوف قال في كتاب ابن حبيب يقال كم قيمة الغنم يوم وقع البيع بلا صوف
 وكم قيمتها بصوفها فينظر اسم قيمة الغنم وحدها من تلك القيمة فيأخذ الغنم بذلك الاسم من
 الثمن الذي باعه به ويحيط عن الغريم ذلك الاسم ويحاصص الغرماء باسم الصوف بجميع
 الثمن كسلعتين يجمعان صفقة ففات واحدة وأدرك الاخرى اه منه بلفظه (وقدم في
 زرعها في الفلس) قول ز ومثل الزرع الغرس والبناء كما يفيد قول ابن يونس الخ فيه

تظرب بالنسبة للبناء لان الارض لا تنمره ولا تنميه كما هو ظاهر (والصانع أحق الخ) قول ز
 فان كان كل واحد به قد اتحد ولكن سمي لكل واحد قدرا لم يحبس الخ بزم فيما اذا
 اتحد العقد مع التسمية لكل واحد بعدم الحبس وهو الذي وقع لابن القاسم في سماع أبي
 زيد لكن قال ابن رشد في شرحه مانصه قوله في الذي فليس بعد أن قبض أحد السوارين
 من الصانع قبل أن يدفع اليه شيئا من أجرته أن الصانع يكون أحق بالسوار الذي بيده
 بأجرته فيه ويكون أسوة الغرما بأجرة السوار الذي دفعه صحيح إذا كان استعماله أياهما
 في صفتين وأما ان كان استعماله أياهما في صفة واحدة فحق الصانع أن يمسك السوار
 الذي يبدى جميع أجرته في السوارين كالرهن لانه ارتهنهما جميعا بصفة واحدة بأجرتهما
 جميعا فن حقه أن يمسك الباقي في يده حتى يقبض جميع حقه كن ارتهن سوارين أو عبدان
 بعشرين درهما فدفع أحدهما الى الراهن ليدفع اليه نصف حقه فلم يفعل حتى فليس انه
 أحق بالباقي في يده من السوارين أو العبدان من الغرما حتى يستوفي جميع حقه وهذا
 مما لا إشكال فيه ولا اختلاف فقوله كان دفع السوارين معا ومفترقا كلام غير صحيح
 وقع على غير تحصيل اه منه بل نظره ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت
 يرد ما زعمه من عدم صحة السماع بان المماثل للمسئلة السوارين في عقد واحد رهن عبيدين
 أحدهما في عشرة والآخرة في عشرة في عقد واحد ومعنى كون السوارين في عقد واحد
 انه سمي لكل سوار قدرا من الاجر والمماثل للصورة التي احتج بها من الرهن هو أجرته على
 السوارين بقدر غير مخصوص ببعضه بأحدهما وحكم هذه الصورة هو كذا كر وأما اذا
 رهن العبدان بصفة واحدة أحدهما في عشرة والآخرة في عشرة ثم دفع أحدهما فالباقي
 انما يكون رهنا في القدر الذي سمي كونه رهنا فيه لافي كل الدين المذكور فتم امله اه منه
 بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره قلت ألحق أبو الوليد بن رشد رحمه الله صورة جمعهما
 في عقد واحد مع التسمية لكل واحد بقوله أو أجزلك على خياطة هذين الثوبين بعشرة
 خمسة لكل واحد منهما بصورة جمعهما من غير تسمية بقوله أو أجزلك على خياطتهما
 بعشرة وألحقها أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله بصورة تعدد العقد بقوله أو أجزلك على
 خياطة هذا الثوب بخمسة ثم بعد تمام العقد قال له أو أجزلك على خياطة هذا بخمسة وحكم
 صورة جمعهما بعقد من غير تسمية اذا وقع ما وجب فسخ الاجارة بعد خياطة أحدهما
 وقبل خياطة الآخر ان للصانع أجرة المثل فيما خاطه وحكم صورة تعدد العقد ان له ما سماه
 لما خاطه من غير نظر لشي آخر ويبقى الكلام في صورة الجمع مع التسمية لكل واحد هل
 الواجب له الخمسة التي مماها كصورة التعدد بناء على اعتبار التسمية أو الواجب له من
 العشرة بقدر نسبة أجرة المثل لما خاطه لمجموع أجر في المثل لكل واحد منهما فان كانت
 أجرة مثل أحدهما أربعة والآخرة اثنان فله ثلثا العشرة ان خاط صاحب الاربعة وثلاثها
 ان خاط صاحب الاثنين بناء على الغاء التسمية واذا تقرر هذا فالحق ما قاله أبو الوليد بن
 رشد لان المنصوص عليه في المدونة وغيرها أن التسمية لتعدد في عقد واحد ملغاة لأثرها
 كما أشار له المصنف في العيوب بقوله ورجع للقيمة لا للتسمية وقد قال ابن عرفة نفسه هناك

(والصانع أحق الخ) قول ز أو
 اتحد ولكن سمي الخ هذا قول
 ابن القاسم في سماع أبي زيد واعترضه
 ابن رشد وجعله كالعقد من غير
 تسمية لكل وهو الحق ورد ابن عرفة
 عليه بانه كتعددا العقد غير متجه
 لان المنصوص عليه في المدونة
 وغيرها ان التسمية لتعدد في عقد
 واحد ملغاة لأثرها كما أشار له
 المصنف في العيوب بقوله ورجع
 للقيمة لا للتسمية انظر الاصل

مانصه وفيها مع غيرها من اتباع سلمه اصفقة واحد متوهميا مالكل سلعة من الثمر المسمى
فهو لكل سلعة لغو في عيب بعضها أو استحقيقه بل المعتبر ما ناب قيمة كل منها من المسمى
اه منه بلفظه فرده كلام ابن رشد وتسلم غ له ذلك غفلة عن هذا والله الموفق (الا
النسج الخ) قول ز ولا يكون هو ولا بناء العرصة فتوتا على الراجح ظاهره انه راجع
للسج والبناء ولم أر من ذكر مقابل الراجح في مسئلة البناء نصا ولا تخرجا بما والناص
في الموطا والمدونة والعتبية انه ليس بقوت وعليه اقتصر ابن شاس وابن الحاجب وكلام
ابن عبد السلام وغيره يفيدني وجود الخلاف فيها فانه قال بعد تقريره كلام ابن الحاجب
مانصه واختلف المذهب فممن اشترى أرضا فبني ثم اطلع على عيب هل يكون أو ما فتوتا
يمنع من الرد بالعيب ويوجب أخذ قيمة العيب أو لا يكون ذلك فتوتا فاشار بعض الاشياخ
الى تخريج الخلاف في مسئلة الفلاس من مسئلة العيب وأشار غيره الى العرف بان مسئلة
العيب وجد فيها تدليس من البائع أو تقريظ أو جبر بجان حق المشتري عليه وذلك
منقود في مسئلة الفلاس اه منه بلفظه ونحوه في ضيق ونحوه لابن عرفة مصرح بان
التخريج للحنفي ورد له المازري وأما المتقابل في نسج الغزل فذكره ابن عبد السلام ونصه
والمشهور أن يكون البائع والمشتري شريكين في الثوب فالبايع بقيمة الغزل والمشتري
بقيمة النسج وقال بعضهم يشبه أن يكون النسج نفويا وذا ذكرها بعض الشيوخ قوله لابن
القاسم اه منه بلفظه وقبله في ضيق وبحث فيه ابن عرفة بانه نقل عن سماع عيسى
انه ليس بقوت ثم قال مانصه ابن محرز القياس كون النسج فتوتا يكن غصب غزلا ففسجه
أو اشترا ففسجه ثم استحق فإذا بطل حق المغصوب منه والمشتري فالبايع في التفليس أولى
ونحوه للتونسي والصقلي وقول ابن عبد السلام ذكرها بعضهم قوله لابن القاسم لا أعرفه
ومقتضى قول الاشياخ انه القياس عدم معرفته نصا لاحد وقال ابن رشد في سماع عيسى
ابن القاسم ان نسج الغزل غير فوت لا اختلاف أحفظه فيه قلت الاولى عز وقل ما هو
غريب وكان بعضهم يعلل تأكيده عزوه بوجهين الاول سلامة ناقله من احتمال وهمه
الثاني سلامته من غوائل مفسدات الاعمال قال لا في فهمت من بعض المؤلفين أن قصده
بعدم عزوه بقا اضافته اليه وذكر اسميه بذلك اه منه بلفظه (وربه بالمجول) قول ز
مادام المتاع يده مناف لقول المصنف وان لم يكن معها وقول ز والفرق بين كون هذا
أحق في الموت والفلاس وبين قوله وقدم في زرعه الخ قال نو لاعمى لهذا الفرق فليست
فرق غيره اه وهو كما قال يظهر ذلك بادي تأمل قلت وأقرب ما يفرق به بينهما أن المتاع
محور في مسئلة الدابة أما ان كان معها صاحبها فواضح وأما ان لم يكن معها فهي حاملة
له يتحرك بحركتها ويذهب بذهابها والمحور لا يفتقر فيه الفلاس والموت وليس الزرع
بالارض كذلك فتأمل والله أعلم (وفي كون المشتري أحق بالسلعة الخ) قول ز وكذا
يكون أحق به في الموت الخ جزم هذا والذي في عجم هو مانصه فرض مسئلة المصنف
فيما اذا فليس البائع ووقع التسخ بعد الفلاس وجعل بعض مشايخي وبعض الشراح قول
المصنف في الموت والفلاس ولكن الاول هو الذي يفيد كلام الشراح وحلوله في

(الا النسج الخ) قول ز على الراجح
انظر من ذكر مقابله في مسئلة
البناء والنص في الموطا والمدونة
والعتبية انه ليس بقوت وعليه
اقتصر ابن شاس والحاجب وكلام
ابن عبد السلام وغيره يفيدني
وجود الخلاف فيها انظر الاصل
(وربه بالمجول) قول ز مادام
المتاع يده هو فيما قبل الاغيا أو
حقيقة فيه وحكما فيما بعده فان
لم يصل لمحل ربه فلا ينافي قول
المصنف وان لم يكن معها خلافا
لهوني وقول ز والفرق بين
كون هذا أحق الخ غير ظاهر وأقرب
ما يفرق به بينهما ان المتاع محور
ولو حكم في مسئلة الدابة بخلاف
الزرع بالارض فتأمل (وفي كون
المشتري الخ) قول ز وكذا
يكون أحق به في الموت الخ مثله في
عجم عن بعض مشايخي وعن بعض
الشراح ويفيد قول البايع مانصه

وجه قول سحنون انه لما كان قبضها قبضا غلظا به كانت كالرهن بيده فهو أحق بثمنها حتى يستوفي ماله فيها اه وقول ز ومحلها اذا لم يطلع الخ الذي في كلام الأئمة أن الفسخ وقع بعد الفاس ولم يشترط أن لا يطلع على الفساد قبله وقد وقع في عبارة الرجائي ما هو صريح في رد ما قاله ز انظر نصه في الاصل وقول ز على ما استظهره بعض المشايخ ويحتمل الخ لا وجه لهذا التردد لانه ان وقع الفسخ قبل التفليس مع رجوع السلعة ليد البائع فلا سبيل له اليها اتفاقا كما قاله الرجائي ولم يقف عليه ابن عاشر ولا جس وان كان مع بقائها عند المشتري فقد تقدم في كلامه انه محل الخلاف قلت وفيه ان الذي تقدم له ان محل الخلاف هو وقوع الفسخ بعد الفاس لا قبله فانظره (أقوال) الاول مذهب المدونة كافي ح وغيره وهو قول ابن القاسم وسحنون ولذا صدر به ابن رشد والرجائي والرجائي وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف وصاحب الشامل وأما حكاية ابن حجر زواللغمي الاتفاق على الثالث فلا تفيد ترجيحه لان كثيرا من المحققين ممن بعدهم لم يعرفوا على طريقتهما النظر الاصل وانما لم يكن هذا كلر بالعبث على الراجح فيهما لانه فيه تحير ولورضيه كان له فاذا اختاررده كان اسوة بخلاف هذا قاله ابن يونس والله أعلم

اه منه بلقطه قلت المسئلة انما هي مفروضة في كلام الناس في الفاس ولم أر من ذكر الاقوال في الموت بحال نعم توجيه الرجائي لقول سحنون يفيد ما قاله ز ونصه ومن اشترى سلعة ففسد فاسد فافلس البائع ثم فسخ البيع قال سحنون في كتاب ابنه المبتاع أحق بالسلعة حتى يستوفي عنها قال ابن المواز لا يكون أحق بها وقال ابن المباحشون وان كان اشترى سلعة فافلس البائع حتى يستوفي حقها وان اشترى هادي بن فهو اسوة الغرماء قال ابن المواز ذلك سواء الا أن يجد عنها بعينه فهو أحق به وجه قول سحنون أنه لما كان قبضها قبضا غلظا به كانت كالرهن بيده فهو أحق بثمنها حتى يستوفي ماله فيها ووجه قول ابن المواز ان البائع انما يكون أحق بعين سلعته التي سلم لاجلها اليه فان ذلك يكون فيه اسوة الغرماء اه منه بلقطه وقول ز ومحلها اذا لم يطلع على الفساد الا بعد الفاس كما مر وأما ما طلع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق يعني انه اذا طلع عليه قبله واكن لم يقع الفسخ الا بعده دليل ما يأتي له بعد ومع ذلك فهو غير صحيح لان الذي في كلام الأئمة ان الفسخ وقع بعد الفاس ولم يشترط ان لا يطلع على الفساد قبله وقد وقع في عبارة الرجائي ما هو صريح في رد ما قاله ز ونصه وأما من اشترى سلعة ففسد فاسد فافلس البائع بعد ان رد المشتري السلعة فلا سبيل له اليها قول واحد وانما حقه في عين ثمنه ان وجدته فان فلس بعد ان فسخ البيع وقبل أن يرد المشتري السلعة فهل يكون أحق بالسلعة حتى يستوفي ثمنه أم لا فالذهب على ثلاثة أقوال أحدها أنه يكون أحق بها وهو قول سحنون وهو ظاهر المدونة في كتاب الرهن في مسئلة الرهن الفاسد اه المحتاج اليه منه بلقطه على نقل أبي علي فتأمل له وقول ز كان وقع الفسخ قبل التفليس فاسوة الغرماء على ما استظهره بعض المشايخ ويحتمل الخ لا وجه لهذا التردد لانه ان أراد الفسخ قبل التفليس مع رجوع السلعة ليد البائع فقد تقدم في كلام الرجائي انه لا سبيل له اليها قول واحد وان أراد مع بقائها عند المشتري فقد تقدم في كلامه انه محل الخلاف وبالجملة فكلامه هنا غير محقق فاعلم الله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قال ح مانصه القول بأنه أحق نقله ابن يونس عن رواية ابن المواز عن ابن القاسم ذكره في مسئلة غلق الرهن وعزاه الرجائي في المسئلة تقسم المذهب المدونة وهو كذلك يؤخذ من كلامها في مسئلة غلق الرهن فكان ينبغي للمؤلف أن يقتصر عليه اه منه بلقطه ونقله ابن عاشر وسأله وقال أبو علي وبكلام الرجائي تعلم ما في قول ابن عاشر من قوله ان الرجائي عز المسئلة المذهب المدونة انما قال الرجائي هو ظاهرها اه قلت القائل وعزاه الرجائي الخ نحو ح وابن عاشر عنه نقله ولقطه ح كان ينبغي للمؤلف الاقتصاد على هذا القول لان ابن يونس نقله الخ وكان تلك الزيادة سقطت من نسخة أبي علي من ح لانه لم ي نقلها عنه وانما قال مانصه وقال ح القول بأنه أحق نقله ابن يونس عن رواية ابن المواز عن ابن القاسم ذكره في مسئلة غلق الرهن فكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه اه بلقطه اه كلام أبي علي بلقطه * (الثاني) * قال أبو علي متصلا بما قدمناه عنه من كلام ح مانصه ولم أقف على ترجيح في النازلة ثم قال بعد

نقله كلام الشامل ثم كلام الرجاء السابق مانصه فقوله ظاهر المدونة فيه كفاية
لتقوية هذا القول ثم قال بعد كلام مانصه ويدل على قوة هذا القول تصدير الناس به
ابن رشد والبايج والرجاء وابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة والمصنف وصاحب
الشامل سيما وهو قول ابن القاسم وسحنون وكذا يظهر أن ما أخذ عن دين أنه لا يكون
أحق به على الرابع لأن ابن محرز والخمى حكيا الاتفاق على ذلك فلا أقل من أن يكون ذلك
راجعا مع ظهور وجهه لانه دين فهو باق على أصله كما في نقل ق اه منه بلفظه ولا يخفى
عليك ما في كلامه فانه أولا قال لم يتف على ترجيح ثم قال ثانيا ان كلام الرجاء فيه
كفاية للقول الاول ثم رحمه بتصدير من سمي من الشيوخ به مع كونه قول ابن القاسم
وسحنون ثم قال آخر ان الرابع فيما أخذ عن دين انه لا يكون أحق به فناقض ماسطره أولا
من ترجيحه قول ابن القاسم وسحنون لان الخلاف بينهما وبين ابن المباحشون انما هو
فيم أخذ عن دين قال كلامه الى أن قول ابن القاسم وسحنون خلاف الرابع وان الرابع
هو الثالث وهو قول ابن المباحشون مع ان ما استدلل به من حكاية ابن محرز والخمى
الاتفاق على ذلك لا يفيد الامر بن أحدهما ان كثيرا من المحققين ممن بعدهما لم يرجع
على طريقتهما وقد قال أبو علي نفسه مانصه ولم يرجع الرجاء على الطريق الثاني
أصلا اه منه بلفظه ثانيا ما أنه سلم هو نفسه مساواة هذه المسئلة لمسئلة المدونة في
غلق الرهن كما سلم ذلك غير واحد من المحققين منهم ابن عرفة واذا سلم ذلك تعين رجحان
قول ابن القاسم وسحنون كما رحمه ح وغيره لان كلام المدونة في ذلك صريح في ان
السلعة مدفوعة في الدين وصرح ابن يونس بأن ما فيهم من قول مالك فانظر نصه الذي
نقله مب عند قوله في الرهن وبطل بشرط منافي فلا عبرة بذلك الاتفاق المردود بقول
مالك في المدونة ولولا انفسد فكيف مع كونه أيضا لابن القاسم وسحنون فتأمل به بانصاف
* (الثالث) * قول ح نقله ابن يونس عن رواية ابن المواز بل من رواية ابن حبيب عن
أصبغ عنه ونصه قال ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم من ابتاع بيعا فاسدا فعثر
عليه وقد فليس البائع فانه يفسخ ويباع للمبتاع في غنمه ويكون أولى به من الغرماء بخلاف
مالوا ابتاعه بيعا صحيحا فردده فيه بعيب لانه فيه مخير ولورضيه كان له فاذا اختار رده كان
اسوة والاول يقضى عليه برده وليس هو فيه مخيرا قال أبو محمد وكذلك قال سحنون انه
أحق به في البيع الفاسد وقال ابن المواز لا يكون أحق به وهو اسوة الغرماء اه منه بلفظه
* (الرابع) * قال ابن عرفة مانصه ولو فسخ بيع سلعة لفساده وبائعها مفلس ففي
كون مبتاعها أحق به في غنمه طريقان الاولى ثالثا في النقد لا الدين عن سحنون ومحمد
وابن المباحشون الثانية لابن محرز قولان لابن المباحشون ومحمد واتفقوا اذا كان الشراء
بدن لا يكون أحق بالسلعة ثم قال ولم يحك ابن رشد غير قول سحنون ومحمد وكذا المازري
ولم يعزهما اه منه بلفظه وانظر قوله ولم يحك ابن رشد الخ مع قوله في المقدمات مانصه
وكذلك اختلف أيضا فممن اشترى سلعة بيعا فاسدا ففلس البائع قبل أن يرددها عليه المبتاع

هل يكون أحق بها حتى يستوفي ثمنها أم لا على ثلاثة أقوال أحدها أنه يكون أحق بها وهو قول سحنون والثاني أنه لا يكون أحق بها وهو قول ابن الموارز وال ثالث أنه إن كان ابتاعه ابتعد فهو أحق بها وإن كان ابتاعها بدين فلا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء وهو قول ابن المباحشون اه منها ما نظها * (الخامس) * قال ابن عاشر ما نصه ولم يتكلموا على حكم ما إذا تقدم الفسخ على الفاس وقد كانت السلعة رجعت إلى يديها اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله جس وسله وفيه نظر فقد تقدم النص فيها صريحاً من كلام الرجاء والله أعلم (وقضى بأخذ المدين الوثيقة أو تقطيعها) ظاهر المصنف أنه مخير بين الأمرين وعلى ظاهره قرره ح وتبعه ز والذي في ق عن المتبسط الذي به القضاء الذي عليه الدين أخذ الوثيقة الذين من صاحبها ويقضى عليه بتقطيعها اه بعطفه بالواو وكذا في اختصار المتبسط لابن هرون وفي تبصره ابن فرحون وقد نقله ح نفسه وكذا في ح عن أبي الحسن ونصه وقال ابن عبد الحكم وأصبع وابن دينار يجبر على دفعها وتقطع اه ونقل نحوه عن ابن رشد ونصه الآن محمد بن عبد الحكم يرى له من الحق أخذ الوثيقة وقطعها وهو قول عيسى بن دينار في بعض روايات العتبية وقول أصبغ في الواضحة اه منه بلفظه وقد نصه أبو علي على هذا وقال الصواب خلاف التعبير بأو وإن المراد هو التقطيع لا الأخذ فلو حذف المصنف الأخذ وقال وقضى بتقطيع الوثيقة لكان أبين اه * (تنبية) * ما في ح عن أبي الحسن وابن رشد من أن محمد بن عبد الحكم قائل بما لابن دينار وأصبع من أنه يجبر على دفعها وتقطع بخلاف ما في ح نفسه عن ابن فرحون من قوله وقال محمد بن عبد الحكم لا تقطع وثيقة الدين ولا يجبر ربه على إعطائها الخ وما لابن فرحون مثله في ق عن المتبسط ومثله في اختصار ابن هرون ولم ينه ح على هذا ولا أبو علي فإن لم يكن لابن عبد الحكم القولان فالعارضه ثابتة والله أعلم وقول مب وقيل يكتب على ظهرها وتبقى بيد ربه وأعليه العمل كما في ح عن ابن عبد السلام الخ كان من حقه أن ينه على استمرار هذا العمل فانه مستمر قال أبو علي بعد نقله قول ابن عبد السلام الذي عليه العمل بتبديل الوثيقة الخ مانصه وله المراد بالتبديل عو مجرى به العمل بفاس من كتب الأبراء بظهر الوثيقة أو طرحتها ثم يأخذ الغريم نسخة من الأبراء المذكور ثم قال وهذا عمل فاس في وقتنا الذي هو في حدود عشرين بعد مائة وألف اه منه بلفظه وهذا مستمر إلى وقتنا هذا في حدود العشرين بعد مائتين وألف وفهم بعضهم أن المراد بإبطالها الضرب على الوثيقة أو على شكلي عدلها وليس ذلك بما أراد الأئمة لأن العلة التي عللوا بها ما ذكرنا في ذلك إذا لم يكن الاحتجاج بذلك الرسم بعد الضرب عليه والله أعلم (ولربها ردها إن ادعى سقوطها) قال ابن فرحون في تبصرته هذا هو المشهور وقيل لا ترد إليه وهي شهادة للمدين بالقضاء لأن رب الدين لم يأت بما يشبهه من الأغلب اه قال أبو علي قول المتن إن ادعى سقوطها منه ومه أنه إذا قال دفعها للمدين أنها لا ترد إليه ولا يصدق في عدم دعوى القضاء بدليل مسألة الرهن وهذا هو المفهوم من كلام المتبسط ثم قال ما نصه اه

(أو تقطيعها) الصواب أن أوعى الوأوكا ينسده ابن رشد والمتبسط وابن هرون وابن فرحون وأبو الحسن وقد قال أبو علي لوقل المصنف وقضى بتقطيع الوثيقة لكان أبين وقول مب وفيه ل يكتب على ظهرها الخ أي أو طرحتها من لا ثم يأخذ الغريم نسخة من الأبراء وفي العمل القاسي وآثروا بإبطال رسم الدين

عن أن يقطعوه فهو مغني وفهم بعض أن المراد بإبطال الوثيقة الضرب عليها أو على شكلي عدلها وليس ذلك بما أراد الأئمة لأن ما عللوا به ما ذكرناه فيه إذا لم يكن الاحتجاج بها بعد الضرب عليها قلت وقول مب كما في ح عن ابن عبد السلام أي معبراً عن ذلك بتبديل الوثيقة ولعله مراد خش وز بالتصميم عليها كما يفيد الفرق الذي في مب عند قوله كوثيقة الخ فتأمله والله أعلم (إن ادعى سقوطها) منه ومه أنه لو ادعى دفعها هو أو وكيله للمدين لا ترد له ولا يصدق في عدم دعوى القضاء بدليل مسألة الرهن وهذا هو المفهوم من كلام المتبسط قاله أبو علي ثم قال والظاهر أنه لا فرق بين الرهن والوثيقة في كل حكم اه

٣ قوله بالخطم كذا في غير نسخة

من الاصل بطاء مهملة وكذا فيما
بأق كسبه مصححه

وحاصله انه ان ادعى انه دفعهما
للمدين أى وديعه أو عارية أو
ليقضيه صدق المدين بيمينه كان
ادعى سقوطهما أو سرقتهما أو
غصبهما أو قام بعد طول والاصدق
هو بيمينه وهذا كله حيث وجدت
الوثيقة فان فقدت فهو قوله
كوثيقة الخ كما أشار له مب وهو
ظاهر خلافا لهونى وكذا ذهل هنا
وفيما بعد عن كون الموضوع في
هذه فقد الوثيقة واشتبهت عليه
بمسألة الرهن قبلها فتأمله وقول
ز فليس له على المدعى عليه غير
اليمين أى اليمين انه قضاه كما يفيد
قوله ولا تخالف هذه الخ اذ مدعاه

في السابقة القضاء وبهذا وافق
كلامه ما حل عليه صاحب
التسكيلة خلافا لما فهمه عليه
مب فقلت ما فهمه عليه مب
من ان المدين لم يدع القضاء أى مع
انكاره لاصل الدين هو صريح قول
ز بعدوا نكر المدين ان عليه دين
لانه قضاه الخ بل هو صريح في أن
دعواه القضاء تتضمن اقراره ولو
فقدت الوثيقة وهو خلاف ما حل
عليه صاحب التسكيلة فتعين أن
مراد ز اليمين أنه لا شيء له في ذمته
لانكاره الدين من أصله كما فهمه
مب وان قوله وبصور المصنف
أيضا الخ تكرار مع ما قرره
أولا ليرتب عليه الرد على صاحب
التسكيلة والالناقض كلامه فتأمله

والله أعلم

وقال الجزائرى مانصه واذا وجدت البراءة بيد المدين وقد دفعها صاحبها أو وكيله فالقول
قول من وجدت البراءة بيده مع يمينه كالرهن بوجديد الرهن ثم قال وقد تبين أن مفهوم
كلام المتن صحيح اه محل الحاجة منه بلفظه وهو كلام حق شاهد معه قال ومن معنى
دعوى السقوط دعوى أنه سرقها أو غصبها كما في تت وعج وغيرهما كصاحب
المعار اه منه بلفظه (كوثيقة زعيمها سقوطها) قول مب وفرق بينهما بعض
بانه في الاولى لما وجدت الوثيقة الخ هذا الفرق ليس بظاهر اذ ليس في كلام المصنف تقييد
في هذه ٣ بالخطم ولا في كلام الكافي الذي استدلل به ولا في كلام طفي ذلك أيضا
فاظنره والذي يظهر في الجمع بين كلامي المصنف أن يحمل الاول على أنه قام بالقرب
والثاني على أنه قام بعد عدوان كان أبو على قال ان ظاهر كلامهم في الوثيقة هو الاطلاق
لكنه قال عقبه مانصه وقد قيد الرهن بالقرب في دعوى سقوطه واطاهر أنه لا فرق
بينهما في كل حكم وان كان الرهن قيد فالوثيقة لم تسكلمه وعلى تقييدها بالقرب
وان كان التقييد لا بد منه لان العلة واحدة اذ أرايتها وقوله لهم الحق اذا كان مكتوبا
بذ كر لا يسقط ولو طال الزمان انما ذلك اذا بقيت الوثيقة بيد صاحب الحق كما لا يخفى
وما فرقه عجم من أن الرهن يعتق بحفظه كثيرا ولا كذلك الوثيقة فلا يظهر أصلا
بدليل سؤال أرباب الاموال والتجار فان قلت من أين يفهم أن الطول في المستلتمين
مسقط لحق صاحب الدين قلت هذا مذكور في غير ما موضع في المتن وغيره وقد لفت
ذلك فقلت

مرتهن وثيقة قد وجدت * عنده دين بعد طول عهدا

فذلك مسقط لدين مطلقا * ولو بزعم رد ما قد سبقا

والحق باق مع قرب وادعى * من رب حق تلقا فلتسما

اه منه بلفظه وقول مب لم يمتح لماسحله عليه ز تبعا لعج من عدم دعوى المدين
القضاء الخ الذي في عبارة ز هو مانصه أى من ادعى على آخر دين وزعم أن له وثيقة
وأنه اسقطت أو تلفت ولم توجد بيد أحد فليس له على المدعى عليه غير اليمين الخ فيحتمل
أن المراد باليمين أنه لا شيء له في ذمته لانكاره الدين من أصله ويحتمل اليمين أنه قضاه ويؤيد
هذا الاحتمال قوله ولا تخالف هذه قوله ولز بهارده الخ لوجود الوثيقة فانه يدل على أن
دعواه فيها واحدة والفرق بينهما انما هو لما ذكره وبهذا الاحتمال الثاني جزم صر في
حواشى ضيغ مفرقا بالفرق الذي ذكره وعلى كل احتمال فليس فيه ما عزاه له مب
من قوله ان المدين لم يدع القضاء اذ المتبادر منه أنه لم يدع مع اعترافه بالدين ثم مع ذلك فهو
معارض بمسألة بان يقال وما نقلته عن ذلك البعض قليل الجدوى أيضا لانه مع كونه ليس
عليه دليل كما قدمناه يقال عليه اذا كان الرسم مخطوما عليه كما زعمته فالشاهد للمدين هو
الخطم ولو كانت الوثيقة بيد الدين فكيف وهى بيد المدين فالأقرب ما ذكرنا قبل اعتمادا
على أبى على ويكفى فيما ذكره من مساواة الوثيقة للرهن ما تقدم من كلام الجزائرى لانه
شبهابه والله سبحانه أعلم

* (باب الحجر) *

قال ح عقب رحمه الله التفليس بالحجر تكملا لبيان أسباب الحجر اه وأسبابه حصرها
ابن الحاجب تبعه ابن شاس في سبعة ونصه الحجر أسبابه الصبا والجنون والتبذير والرق
والفلس والمرض والنكاح في الزوجة قال ابن عبد السلام مانصه وتعقب كلام المؤلف
هنا من وجهين أحدهما أنه ترك سببا تامنا وهو الردة والثاني أنه قدم حكم الفلس قبل ذكر
سببه فانه عدد الفلس هنا في الأسباب بعد أن تكلم على أحكام التفليس فيما تقدم اه منه
بلفظه وقد اعترض في ضج بذلك وزاد ناسعا ونصه ومفهوم العدة تضي الحصر فيها
ويقتض عليه بالحجر على الراهن لحق المرتزق وبالحجر على المرتد اه منه بلانظروا له صر
بسكوته عنه وقال ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن عبد السلام مانصه قلت يرد تعقبه الاول
بانهم اتعاضوا كروا الحجر على المالك فيما يملكه لا فيما لا يملكه وحجر المرتد ليس من حجر المالك
على ما يملكه لانه لو مات ما ورث عنه ولعل في تعقبه سبع القراني في الذخيرة فانه قال أسبابه
ثمانية فعد فيها الردة اه محل الحاجة منه بلفظه ١٠ قلت سلم كلام ابن عرفة
هذا غ في تكميله وح وجس و تو وغير واحد وهو غير مسلم بل الحق ما قاله
ابن عبد السلام وما استدلل به ابن عرفة من عدم الارث لا دليل له فيه لان مانع الارث
التخالف في الدين به هذا علله غير واحد ويلزم ابن عرفة أن الكافر بالاصالة اذا لم يكن
له ورثة الا مسلمون انه ليس بمالك ثم هو استدلل بدليل واحد ولا بن عبد السلام أدلة
متعددة كون ماله لسيده المسلم اذا قتل على ردة فلو لا أنه باق على ملكه الى موته لم يكن
لاختصاص سيده به عن سائر المسلمين وجه ورجوع ماله اليه اذا رجع للاسلام فلو زال
ملكه عنه به بالردة لم يكن لرجوعه اليه بدون سبب وجهه وقضاء ما عليه من الديون
من ماله وأداء جنائته على عبد أو ذمي من ماله والاتفاق على مدبره وام ولده من ماله فتأمل
بانصاف ثم وجدت أبا علي ردة كلام ابن عرفة بنحو هذا وأطال بيجاب كلام المعونة والميسطي
والمدة و ابن شاس وابن عرفة نفسه ثم قال بعد ذلك مانصه ومن ادعى أن الردة من ياله
للملك كابن عرفة فليأت بدليل وكونه لا يورث ليس بدليل والالزم في كل من لا يورث من
كافر أصلي وغيره وان أردت تحقيق هذه المسئلة فانظر كلامنا في ارث المرتد صدر كتاب
الردة فتجد السحر الحلال ان شاء الله تعالى الكبير المتعال اه منه بلفظه والله أعلم
(الجنون محجور) استعمله المصنف بغير متعلق كضرب ونحوه مما فعله متعمداً أن فعله
غيره بعد قال في المصباح مانصه حجر عليه جرمين باب قتل منعه التصرف فهو محجور
عليه والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفا للكثرة الاستعمال ويقولون محجور وهو سائغ اه
منه بلفظه وما اقتصر عليه من أنه من باب قتل مخالف لما جرم به غيره من أن من بابي قتل
وضرب انظر ح والله أعلم (والصبي للبوغ) قول ز محجور عليه بالنسبة لنفسه فيه
انظر لان هذا قدمه المصنف في باب الحضانة اذا قال وحضانة الذكرك للبوغ الخ وانما هذا
بالنسبة لماله وقول ميب لان كلام الصحاح وابن الاثير انما يفيد وصفه بالرجولية

* (باب الحجر) *

ابن الحاجب أسبابه الصبا والجنون
والتبذير والرق والفلس والمرض
والنكاح في الزوجة اه وزيد
الردة والرهن (الجنون محجور) قال
في المصباح حجر عليه جرمين باب قتل
منعه التصرف فهو محجور عليه
والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفا
لكثرة الاستعمال ويقولون محجور
وهو سائغ اه وذكروا غيره أنهم من
بابي قتل وضرب انظر ح قلت
وقول ز وجس قبل بلوغه
أى أو بعده مع تحقق السفه وقول
ز وجلناه على ان حجر الخ لغـل
أصله وجلناه على ان حجره لا يـه
ان كان الخ لان حجر الخ وقول ز
ان كان يشترط في بيعه الخ أى كان
يشترط عدم الخديعة لقوله صلى
الله عليه وسلم لمن كان يـخـدع في
البيع اذا باعته فقل لا خلافة
خروجه الشيطان (والصبي للبوغ)
قول ز بالنسبة لنفسه صوابه
لماله والا فقد تقدم وحضانة الذكرك
للـبـوـغ الخ

وقول ز ويقال للمرأة رجله زاد

في الصحاح بعده مانصه قال

من قوا نوب فتاتهم

لم يسألوا حرمة الرجل

وحينئذ قالت بادرنسه وكذا من

كلام القاموس مافهمه ز خلافا

لمب (أو الا في حقه تعالى) قول

ز وهو ما لا يتصرف فيه الحكم الخ

غير صحيح وقد تأوله تو بما لا يقبله

كلام ز وانما معنى هذا القول

انه اذا ترك شيئا مما يجب على البالغ

فلا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى

وان كان يؤاخذ به في الظاهر اذا

اطلع عليه والله أعلم (وصدق)

قول ز وأما اذا ادعاه بالسن الخ

نحوه قول الجواهر أما السن

فبالعدد وأما الاحتلام فبقوله

اذا كان ممكنا اه وهو خلاف

ما في ح من قول الشيخ زروق

ويصدق في السن ان ادعى ما يشبه

حيث يبجل التاريخ اه ولعله

تقييدا لخلاف كما أشار له أبو علي

والله أعلم (ان لم يرب) قول ز

وربما يدل له الخ فيه نظرا لايلازم

من عدم وجوب النفقة بدعواها

عدم تصديقها في البلوغ بالجل لان

الموجب للنفقة التي الاصل براءة

الذمة منها هو حركة الجل لا مجرد

فتأمل والله أعلم (وللولى رد الخ)

قول ز ان كانت المصلحة الخ أى

يوم النظر فيه وقيل يوم عقده كما

في ابن عرفة قلت وقول مب

عن ابن رشد فحصل الخ قد قال ابن

رشد قبله كافي ح القول الثاني

أعني قول أصمغ هو قول ابن كانة

اذا انصفت الخ ما ذكره واضح بالنسبة لكلام ابن الاثير وأما كلام الصحاح فالتبادر منه
ما فهمه منه ز وقد أسقط ز من كلام الصحاح شيئا فانه زاد بعد قوله ويقال للمرأة
رجله مانصه قال

من قوا نوب فتاتهم * لم يسألوا حرمة الرجل

اه منه بلفظه ثم ذكر متصلا به ما زاده عنه ز من قوله ويقال كانت عائشة الخ
فاستشهادها بالبيت يدل لما قاله ز ولا ينافيه قوله بعده وكانت عائشة الخ ونحوه في
القاموس ونصه والرجل بضم الجيم وسكونه معروفة ثم قال وهي رجله ز وجلت
صارت كالرجل اه منه بلفظه ونحوه قول الازهرى في شرح مقدمة ابن آجروم نحو
الرجل والرجلة والغلام والغلامه اه فتأمل به انصاف * (فائدة) * قال في المصباح
مانصه والرجل الذكرك من الاناسي جمعه رجال وقد يجمع على رجله وزان غمرة حتى قالوا
لايو جند جمع على فعله بالفتح الاربعة وكأه جمع كم وقيل كأه الواحد مثل نظيره من
أسماء الاجناس قال ابن السراج جمع رجل على رجله في القلة استغناء عن أرجال اه
منه بلفظه (أو الا في حقه تعالى) قول ز وهو ما لا يتصرف فيه الحكم انظر ما معنى كون
الصلاة والصوم لا يتصرف فيهما الحكم وقد تأوله تو بقوله أى ما لم يصل اليهم والا فلا يخفى
أن الصلاة والصوم يتصرف فيهما وقد مر وقيل بالسيف جدا اه وهو تأويل لا يقبله كلام
ز لمن تأمله لانه قال في قسمه لانه يتصرف فيه الحكم ان ظهر لهم الخ فتأمل له فالخ ان كلامه
غير صحيح وانما معنى هذا القول انه اذا ترك شيئا مما يجب على البالغ أو فعل شيئا مما يحرم
على البالغ فلا شيء عليه فيما بينه وبين الله تعالى وان كان يؤاخذ به في الظاهر أي اطاع
عليه والله أعلم (وصدق) قول ز وأما اذا ادعاه بالسن فلا بد من اثبات ذلك بالعدد الخ
هو ظاهر كلام الجواهر ونصه افرع في طريق معرفة هذه العلامات أما السن فبالعدد
وأما الاحتلام فبقوله اذا كان ممكنا اه محل الحاجة منه بلفظه لكنه خلاف ما في ح
عن الشيخ زروق ونصه ويصدق في السن ان ادعى ما يشبه حيث يبجل التاريخ اه
منه بلفظه وبه جزم أبو علي ولم يحكم فيه خلافا مع نقله كلام الجواهر ولم يعارض بينهما
فاعله رآه تقييدا وهو ظاهر والله أعلم (ان لم يرب) قول ز وربما يدل له قول المصنف ولا
نفقة بدعواها الخ لا دليل فيه لما قاله أحمد اذا لا يلزم من عدم وجوب النفقة على الزوج
بدعواها عدم تصديقها في البلوغ بالجل الذي ادعته اما أولا فلان الموجب للنفقة ليس
هو مجرد وجود الجل بل لابد ان ينضم الى ذلك حركته بخلاف البلوغ وأما ثانيا فلان ذمة
الزوج بريئة وهي تريد تعميها والاصل براءة الذمة فلا تعم الا يقيين فهي مدعية وقد
أحكمت السنة أن البينة على المدعى والله أعلم (وللولى رد تصرف بميز) قول ز ان كان
مصلحة الخ أى يوم النظر فيه وقيل يوم عقده قال ابن عرفة صدر البيوع مانصه وفي كون
النظر الى حال بيعه يوم عقده أو يوم النظر فيه قولان لا تقي على سماع يحيى ابن القاسم مع
رواية ابن نافع وقول أصمغ في الخمسة والمشهور مع توازل أصمغ والآتي على قولها
في الدور والارضين ما اشتري الوصى من مال يتيمة أعيد للسوق اه منه بلفظه

واختاره عيسى بن دينار قال وهو الحق الذي لا ينبغي غير ان شاء الله تعالى اه

وقول ز واستثنى من كلام المصنف ثلاثة الخ بقي عليه رابع وهو ما اذا
ثلاثة الخ بقي عليه رابع وهو ما اذا
وجب على السفينة قصاص فأراد
دفع الدية لرضا الاولياء بذلك وامتنع
وليه كافي ق **قلت** قد يقال
هذا يقه من الاول في ز بالاولى
فلذا تركه والله أعلم وقول مب
عن ح واعترض بعضهم هذا
الخ لا يخفى ما في الاستدلال بالآية
على ذلك بعد الوقوف على ما قاله
المفسرون في معناها وقوله عن ح
أيضاً فيه نظراً الخ فيه نظراً لاضاعة
للمال انما هي حيث لم ينتفع به
أحد كرقه والقائه في البحر وهذا يمنع
منه حتى الرشيد لانه من باب تغيير
المسكروا ما عدم الجبر عليه في البيع
والشراء والهبة ونحوها فليس من
إضاعة المال لحصول النفع للبائع
أو المشتري أو الموهوب له مثلاً
وغاية هذا الشرط أن ذلك دائرين
أن ينتفع به المحجور كالرشداء أو
يدفعه لمن ينتفع به اما بغير عوض
أصلاً أو بعوض مع محابة على ان
اعتراف ح وغيره بأنه المشهور
كافي في العمل به ولو لم يظهر وجهه
والله أعلم (وله ان رشد) أي
ولوارثه ان مات على الارح وهو
الذي اعتمده المصنف في النكاح
بقوله ولولي سفينة نخ عقده ولو
مات وتعين لموته وقد نقل مب
تبعاً لابي علي كلام ابن يونس مختصراً
انظره بقائه في الاصل

وقول ز واستثنى من كلام المصنف ثلاثة الخ بقي عليه رابع وهو ما اذا قتل السفينة قتلاً
وجب عليه القصاص فأراد أن يدفع الدية لرضا الاولياء بذلك وامتنع ولديه كافي ق وقول
مب عن ح واعترض بعضهم هذا وضعفه بقوله ولا تؤثروا السفهاء الخ لا يخفى ما في
الاستدلال بالآية على بطلان هذا الشرط بعد الوقوف على ما قاله المفسرون في معناها
وقوله ايضاً عن ح فيه نظراً لانه شرط لا يجوز لان اضاءة المال لا يجوز الخ فيه نظراً لان
اضاعة المال انما تلزم القائلين باعمال الشرط لو كانوا يقولون انه لا يجوز عليه في اتلافه
كالقائه في البحر وحقه ونحو ذلك وهم لا يقولون به هذا بل منعه من هذا من باب تغيير
المسكروا ولذلك يمنع منه الرشيد اذا أراد دفعه له لغيظ ونحوه وانما المراد باعمال الشرط انه
لا يجوز عليه في ذلك باعتبار البيع والشراء والهبة ونحوها من أنواع التبرعات ولا خفاء انه
اذا باع ما يساوي عشرة قديرهم أو اشترى ما يساوي درهمه بدينار مثلاً أو تبرع بما وهب
له لا يقال في ذلك اضاءة مال لان اضاعته انما تكون فيما اذا لم ينتفع به أحد وهذا النفع
حاصل للبائع أو المشتري أو الموهوب له مثلاً وغاية هذا الشرط أن ذلك دائرين أمرين
أما أن ينتفع به المحجور كاتقاع الرشداء أو يدفعه لمن ينتفع به اما بغير عوض أصلاً أو
بعوض مع محابة على ان اعتراف ح وغيره بأنه المشهور كافي في العمل به ولو لم يظهر
وجهه لسقوط البحث فيه فكيف مع ظهوره غاية الظهور فتأمل به بانصاف والله أعلم (وله ان
رشد) قال أبو علي أي ولورثته ان مات ثم احتج بكلام ابن يونس الذي عزاه له مب ثم قال
وهذا مأخوذ من قاعدة من مات عن حق فلوارثه فلا يتأكد التنبيه عليه لمن يروم
الاختصار اه محل الحاجة منه بلغة وفيه ترجيح لهذا القول لا محالة وان كان كلام مب
يفيد رجحان كل منهما وقول مب ورجح ابن يونس ان له النقص الخ يقتضي أن لابن
يونس في ذلك اختياراً من عند نفسه مع ان قوله قال ابن حبيب وبقولهما أقول واليه يرجع
أصيح وهو الصواب يقتضي ان الترجيح لابن حبيب لا لابن يونس وقوله ونسب المالك الخ
هو كذلك في نقل أبي عني عن ابن يونس لكنه نقل كلام ابن يونس مختصراً ونص ابن يونس
قال ابن حبيب سألت مطرفاً وابن الماجشون عن البكر والصغير والمولى عليه يبيع أحدهم
أو يهب أو يعقق فلا يطلع على ذلك الا بعد موته أو رد ذلك من فعله كإرد لو كان حياً فقال نعم لم
يزل ذلك مردوداً من فعله فوته لا يجوز ذلك وذلك مردود عنه وكذلك لو تزوج المولى عليه
فلم يعلم بذلك ولديه حتى مات انه لاميراث لامرأته ولا صداق بخيها أو لم يزل ذلك لم يزل
مردوداً حتى يجيزه الولي فقه دانقطع موضع اجازته وان كانت المرأة هي التي ماتت وهو
المولى عليه كان موضع النظر قائماً ونظر الولي فان رأى اجازته فكاحه وبغرم الصداق
الذي اصدقها خبره لا يجبر اليه من الميراث فعل وأجاز وان رأى رده رده كله قال في مطرف
وهكذا سمعت ابن أبي سلمة وابن أبي حازم يقولان ولا أعلم المالك خلافه وسألت أنا أصيح
عن ذلك فقال قال ابن القاسم في ذلك كما انه ماض جائز لا يرد لانه أمر قد فات موضع النظر
فيه ومضى الذي به كانت الولاية وله كان يحبس المال فلا كلام فيه للورثة انهم يرون
ما كان له يوم مات وهذا لم يكن له مال حتى يرد اليه ويجيزه ان رأى اجازته قال ابن حبيب

وبقول مطرف وابن الماجشون وابن أبي سبلة وابن أبي حازم أقول واليه يرجع أصبع محمد
ابن يونس وهو الصواب لقول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا أو حقا فلو رثته وهو على
عمومه اه منه بلفظه وبأمله يظهر لك ما في كلام مب تبعا لابي علي عا نشأ عن
الاختصار ونعلم أن الراجح هو قول مطرف ومن وافقه وهو الذي اعتمدته المصنف في الشكاح
اذ قال ولولي سفيه فسخ عقده ولومات وتعين لموته فهو الذي يجب التعويل عليه والله
أعلم (ولو حنث بعد بلوغه) رد بلوقول ابن كثة كافي المقدمات وانظر كلامه في ح
وقول ز ل حال التعليق لانه الخ يوههم ان حال التعليق غير معتبر أصلا وليس كذلك فلو
زاد لفظه فقط فقال ل حال التعليق فقط لسلم من ذلك فتأمل (أو وقع الموقع) قول ز اذا
تغير الحال بزيادة في باع أو نقص فيما اشتراه الخ لم يقتصر ابن رشد على هذا بل زاد بعده
ما نصه أو ما أشبه ذلك اه كذا وجدته في مقدماته وكذا في نقل ح عنها وهو بين
ان الرد غير مقصود على الزيادة والنقصان بل يشمل غير ذلك كاحتياجه لسكنى الدار
أو استغلال البستان أو ركوب دابة لانها تناسب حاله أو أمة لتخدمه أو نحو ذلك في قصر
ز القائمة على الزيادة والنقصان وعزوه ذلك لابن رشد نظير وقول ز الا ان ولد من
المشتري فترد مع قيمة الولد نحو هذا لابن رشد في المقدمات لكنه لم يجزم به بل شبهه بالامة
المستحقة وزاد ما نصه وبأخذ الامة التي ولدت منه وقيمة ولدها على الخلاف المعلوم في
ذلك اه منها بلفظها وصرح اللغوي أيضا بأنها كالمستحقة ونصه وان باع أمة
فحملت من المشتري جرت على الخلاف في المستحقة اذا ولدت من المشتري الا أن يكون
المشتري معسرا وهو عالم بأن البائع محجور عليه فتزعم منه بكل حال اه منه بلفظه
ونقله ابن عرفة وسلمه واذا قرأنا كالمستحقة في جزم ز بردها نظرا لان المصنف درج
في المستحقة على خلافه اذ قال هناك وضمن قيمة المستحقة وولدها يوم الحكم وصرح ز
هناك بأن مال المصنف هو المشهور وقد جزم ابن يونس في أمة السفيه ببيعها أنه لا ترد
ونصه والامة ان كان ولدها من زوج ردها وان كان من المشتري فعليه الاكثر من
قيمتها يوم ابتاعها او اليوم ويسقط الثمن الأول عن المولى عليه الا أن يكون قائما أو
دخل في مصلحة لا بد منها اه منه بلفظه وقول ز ابن عرفة وهذا القول أبين قاله
ح كذا وجدته فيه بالمرح للخطاب ولم أجدي ح ما عزاه له لانه تكلم على المسئلة في
التنبية السابع وذكر فيها عن المقدمات القولين من غير ترجيح ولم يقل عن ابن عرفة شيئا
لكن ما عزاه لابن عرفة هو فيه ليس هو القائل وهو أبين بل قائل ذلك هو اللغوي
واليه عزاه ابن عرفة وهو كذلك في تبصرة اللغوي ونصها واختلف اذا اشترى أمة فحملت
منه فقال في العتبية ترد الى بائعها ويرد على التيم الثمن ولا شيء عليه من قيمة الولد وقال في
مثلها تضي له أم ولد بغير عوض والأول أبين اه منه بلفظه وما عزاه للعتبية هو في
سماع عيسى ونقله ابن يونس مقتصر اعليه كانه المذهب ونصه واذا ابتاع السفيه أمة
فأولدها فلترد الامة علي بائعها ويردها الثمن ولا شيء له من قيمة الولد والولد ابن السفيه حر

(ولو حنث الخ) قول ز ل حال
التعليق لو زاد لفظه فقط لسلم من
لهم ام أنه غير معتبر أصلا (أو وقع
الموقع) قول مب عن ابن رشد
أو ما أشبه ذلك أي كاحتياجه
لسكنى الدار أو استغلال البستان
أو ركوب الدابة لانها تناسبه
أو خدمة الامة وقول ز فترد
مع قيمة الولد الخ الذي لابن رشد
واللغوي انها كالمستحقة في الخلاف
وسلمه ابن عرفة وسيأتي للمصنف
وضمن قيمة المستحقة وولدها يوم
الحكم وصرح ز هناك بأن
مال المصنف هو المشهور وبه جزم
ابن يونس في أمة السفيه ببيعها نعم
قال اللغوي الا أن يكون المشتري
معسرا وهو عالم بيجور البائع فانها
تزرع منه بكل حال اه والظاهر
لو قال أو هو عالم الخ بأولانه اذا كان
عالمًا لا فرق بين عسره وبينه وقول
ز ابن عرفة الخ أي عن اللغوي وبه
جزم ابن يونس انظر الاصل وقول
ز قاله ح لعنه وقع تحريف في
المراد ليس في ح ذلك

اه منه بلفظه وذلك يدل على رجحانه والله أعلم * (تنبيه) * قول اللغمي في كلامه
 الاول الا أن يكون المشتري معسرا وهو عالم بأن البائع محجور الخ كذا وجدته فيه بالواو
 لا بأو وكذا نقله عنه ابن عرفة فيما وقفت عليه من نسخة وفيه نظرا لانه اذا كان عالما
 لا فرق بين عسره ويسره ان لا شبهة له ولذا لا يجب عليه رد الغلة كما نص عليه غيره (وضمن
 ما أفسد) قول ز الا ابن شهر فلا ضمان عليه لانه كالعجاء في فعله قاله ابن عرفة ما نسب له لابن
 عرفة هو كذلك فيه ذكره في باب الاقرار وانصه لان الصبي الذي سنه فوق شهر يصح أن
 يتصف بما يوجب غرمه وهو جنائيته على المال مطلقا وعلى الدماء فيما قصر عن ثلث الدية
 بخلاف ابن شهر لان فعله كالعجاء حسبما تقر في أول كتاب الغصب فتأمل اه منه
 بلفظه ليكن ذكر ز عند قوله في الاقرار أو على أو على فلان نحو هذا عن الشيخ أحمد
 وقال عقبه ما نصه وفي الشامل اطلاق ابن ستة أشهر هدر كجنون اه قلت وما في
 الشامل أصلا في ضيق فانه قال عند قول ابن الحاجب في الغصب وأما غير المميز فقليل
 المال في ماله والدم على عاقلة الخ ما نصه وقال ابن القاسم ان أفسد شيئا فان كان كابن
 ستة أشهر ونحوها لا ينزجر فلا شيء عليه وان كان مثل ابن سنة فصاعدا فذلك عليه اه
 منه بلفظه وعلى ابن ابن ستة أشهر لا شيء عليه اقتصر في عند قوله في الضمان كادائه
 رفقا وعليه اقتصر ابن يونس في كتاب الجمالة وبأني لفظه قريبا ان شاء الله فهو الراجح والله
 أعلم وقول مب وبرجنان هذا القول بظهوره أن قول المصنف وضمن ما أفسد الخ
 يشمل المميز وغير المميز الخ بخلاف ما رجحه أبو علي فانه قال في باب الغصب ما نصه وابن
 رشد والميتى وابن شماس وغيرهم صدروا القول بأنه لا يؤخذ مطلقا وكلام ابن يونس دال
 لذلك وهو الذي يفهم من قول المتن وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه والضمير عائد الى قول
 المتن وللولي رد تصرف مميز ثم قال والحاصل ان الراجح هو عدم ضمان غير المميز مطلقا في
 الاموال وغيرها وان فعله كالفعل أصلا بلا قيد فافهم اه منه بلفظه قلت والصواب
 ما رجحه مب تبع الشيخ المساوي لما تقدم من كلام ابن عرفة السابق فانه جزم بأن من
 سنه فوق شهر يضمن ومما تقدم عن ضيق و ق من أن من زاد سنه على ستة أشهر
 يضمن واستدل أبي علي على ما ذكره بتدبير ابن رشد به معارض بمثله فان ابن رشد انما
 صدر به في المقدمات وصدر في البيان بمقابله فقال في ثاني مسئلة من رسم العشور من
 سماع عيسى من كتاب الجنائيات ما نصه لا اختلاف في ان حكم الصبي الذي لا يعقل
 ابن سنة ونصف ونحوها في جنائياته على الاموال والدماء حكم المجنون الذي لا يعقل سواء
 وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال أحدها أن جنائياته على الاموال في أموالهم وعلى
 الدماء في عوائلهم الا ان كان أقل من الثلث ففي أموالهم والثاني ان ذلك هدر في الاموال
 والدماء والثالث تفرقة في هذه الزوايا بين الاموال والدماء اه محل الحاجة منه
 بلفظه انظر بقية ان شئت في غ عند قوله في الغصب والافتراء وأما قوله وكلام
 ابن يونس دال لذلك فأشار به لما نقله عنه قبل من كتاب الديات وكلام ابن يونس المذكور
 هو في ترجمة جنابة الصبي والمجنون والاب علي ولده فانه نقل عن المدونة ما نصه

(وضمن ما أفسد الخ) قول ز قاله
 ابن عرفة أي في باب الاقرار لكن
 زاد في باب الاقرار عن الشامل أن
 اطلاق ابن ستة أشهر هدر
 وأصله لضيغ عن ابن القاسم في
 باب الغصب وعليه اقتصر في
 عند قوله في الضمان كادائه رفقا
 وابن يونس في كتاب الجمالة فهو
 الراجح والله أعلم وقول مب هذه
 الاقوال ذكرها ابن رشد الخ انظر
 نصه في غ عند قوله في الغصب
 والافتراء وقول مب وبرجنان
 هذا القول الخ هذا هو الصواب غير
 انه يستثنى منه الصغير جدا كابن
 ستة أشهر لا ينزجر اذا زجر خلاف
 ما رجحه أبو علي من عدم ضمان غير
 المميز مطلقا في الاموال وغيرها
 انظر الاصل

(الى حفظ الخ) ظاهره انه لا يشترط مع ذلك حسن التخييه وهو الراجح خلاف ما درج عليه في التحفة وقد أطال أبو علي في بيان ذلك قائلا وانما أطلقنا في هذا لان كثير من الطلبة زعموا أن شرط التخييه هو المذهب وليس كذلك اه انظره هنا وفي حاشية التحفة والاصل والله أعلم بركات وقول ز بان لا يصرفه في لذاته ولو لمباحة الخ نص ابن الحاجب وصفة السفهية أن يكون ذا سرف في اللذات المحرمة بحيث لا يرى المال عندها شيئا اه قال في ضيغ واشترطه أن تكون اللذات محرمة قال ابن عبد السلام وغيره هو خلاف ظاهر المدونة أي من أنه يكفي في السفه كونه مسرفا في اللذات المباحة والمكروهة ثم ذكر نص المدونة والجواهر ثم قال ويدل على ذلك أيضا قوله في حد الرداء أن يكون حافظا لماله اذ لا واسطة بين السفه والرداء قال المازري وقلنا ان التبذير في غير الفسق يوجب الحجر فكيف بالتبذير في الفسوق وظاهره أن التبذير في المباحات يوجب الحجر لكن قال بعد ذلك وأما انفاقه في الملاذ والشهوات وجمع الجماعة لا كل الكثير من الطيبات في الميئيات والموانسات ففيه اشكال وقال بعض أصحاب الشافعي لانه يوجب الحجر وعن ابن القصار كذلك ولكن شرطه بشرط

قال مالك واذا جنى الصبي أو المجنون عمدا أو خطأ بسيف أو غيره فهو خطأ كله تحمله العاقلة الى مبلغ الثلث فان لم يبلغه ففي ماله ويتبع به ديناً في عدمه اه وزاد متصلا به مانصه ابن المواز وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا قود على من لم يحتلم وقاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقال كل ما أصاب الصبيان من عمد أو خطأ فهو بمنزلة الخطأ ليس فيه قود ثم ذكر نحوه عن أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما ثم قال وقضى به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه بمسورة الفقهاء ان عمد الصبي خطأ لا قود فيه وقاله مالك قال وكذلك المجنون ثم قال قال محمد واذا بلغ الغلام أو الجارية الحلم فخرج أو قتل قيد منهما ما لم يكونا معتوبين قال وما أخبرك به من أمر الصبي فانما ذلك فيمن عرف منهم ما يعمل فأما الصبي الصغير فهو كلاشي فيما أفسد وأخبرت عن ابن القاسم انه سئل عن الصبي الرضيع يفسد شيئا أو يكسر لؤلؤا أو يطر ح ذلك في بئر وشبهه انه لا شيء عليه يريد أن لا يتبع بشي قيل فان جرح هذا الصغير رجلا أو فقا عينه فلم يجب فيه بشي وقال قد تكلم في هذا الناس وأما ما أفسد فهو بين أن لا شيء عليه اه منه بالنقطة ونقل أبو علي بعضه فان كان مراد أبي علي بالاستدلال به مجرد ذكره هذا القول وعزوه لابن القاسم فتحن لا تنكره وتقول هو أحد الأقوال الثلاثة التي تقدمت في كلام ابن رشد وان كان مراده أن اقتصار ابن يونس عليه يقيد برجحانه فهو معارض بماله فان ابن يونس نقل في ترجمة من ادعى قبل رجل حقا فقال له رجل ان لم آتك به غدا فأنا ضامن من كتاب الجمالة مانصه قال مالك ومن ادعى عن رجل حقا لزمه بغير أمره فله أن يرجع به عليه قال ابن القاسم وكذلك من تكفل عن صبي بحق قضى به عليه فاداه عنه بغير أمره فله أن يرجع به في مال الصبي وكذلك لو أدى عنه مال من من متاع كسره أو أفسده أو اختلسه لان ما فعل الصبي من ذلك يلزمه وقاله مالك اه وزاد متصلا به مانصه ابن المواز قال ابن القاسم وذلك اذا كان الصغير الجاني ابن سنة فصاعدا محمد وأما الصغير جدا ابن ستة أشهر لا ينزجر اذا جرح فلا شيء عليه اه منه بالنقطة فانظر كيف فهم المدونة على ما ذكره وجعل ما فيها عن مالك وابن القاسم شاملا لابن سنة فاعلى وجعله نصا من رواية ابن المواز عن ابن القاسم ولم يستثن من ذلك الا الصغير جدا ولم يحد في ذلك خلافا أو أيضا ان عني أبو علي أن الراجح في المجنون هو ما رجحه في الصبي من أنه لا يضمن الاموال ولا غيرها وان فعله كالبهيمة خالف نص المدونة السابق ونص غيرها حتى كلام المصنف في الدماء وان عني أن ذلك خاص بالصبي دون المجنون احتج الى الفرق بينهما مع اشتراكهما في عدم التمييز وخالف قول ابن رشد وغيره أن حكمهما سواء فتأمل به بالنصاق وانه أعلم (الى حفظ مال ذي الاب بعده) ظاهر المصنف انه لا يحتاج مع حفظه الى معرفة تخييه وعلى هذا جعل في توضيحه كلام ابن الحاجب أولا قائلا لان اللغمي نقل الاتفاق على أن من لا يحسن التجو ويحسن الامساك لا يحجر عليه لكن ذكر المازري خلافا فيما يتعلق به الحجر عن المجنون عليه هل بمجرد حفظه فقط أو زيادة حسن تخييه ثم قال وعلى هذا يمكن أن يريد المصنف هذا أو يكون قيدا ثانيا أو يكون مراده بيان الرشد الذي يخرج به من الحجر لا الرشد الذي لا يضرب معه الحجر فان هذا

متفق على أنه لا يراعى فيه القيد الثاني كما ذكره اللغوي اه منه بلفظه * (تنبيهان * الأول) *
 ذكر غ. بعض كلام ضج وقال عقبه مانصه والذي لابن عرفة قال عبد الوهاب
 الرشيد ضبط المال واصلاحه المازري في كونه مجرد صوته أو مع كونه يحسن تيمنه
 عبارتان ابن عرفة عزاهما للغوي للمدونة ومحمد اه منه بلفظه ومقصوده بذلك
 معارضة كلام ضج بكلام ابن عرفة ووجه ذلك ظاهر لان كلام ضج صريح في أن
 الرشيد قد دان أحدهما والذي حكى اللغوي فيه الاتفاق الذي ذكره والاخر هو الذي
 حكى فيه المازري القولين وظاهر قوله لكن ذكر المازري خلافا لما حكى في اللغوي لم يذكر
 هذا الخلاف بل انقربه المازري وكلام ابن عرفة صريح في أن اللغوي ذكر الخلاف
 الذي ذكره المازري وزاد عليه عزوه للمدونة ومحمد وظاهره أن الرشيد واحد لا اثنان
 قلت على كل من الشيخين طرق من وجهه فعلى المصنف من جهة ما أفاده كلامه من أن
 اللغوي لم يذكر الخلاف الذي ذكره المازري وعلى ابن عرفة من جهة اجاله في الرشيد
 المقتضي أن خلاف من ذكر في وجهيه معا ويتبين لذلك بجلب كلام اللغوي ونصه
 واختلاف في الرشيد المراد بالقرآن فقال في المدونة هو الذي يحجز ماله وقال محمد الرشيد هو
 الصلاح في دينه وماله وقال أيضا الذي يصلح ماله ويثمره ويحجزه عن معاصي الله تعالى
 وقال أشهب لا ينظر إلى سقمه في دينه اذا كان مكملا له ولا يتخذ فيه كما يتخذ الصبي ولا
 يخاف عليه في تدبيره ولا يذره قال الشيخ ان اجتمع أن يكون يحجز ماله وينمي فذلك وان
 كان يحجزه ولا يحسن التجو ولا التسمية فلا يملك عنه لان وليه لا يفعل فيه غير ذلك يسكه
 وينفق عليه فهو أولى بفعل ذلك في ماله ولانه لا خلاف فيمن كان لا يحسن التجو ويحسن
 الامساك انه لا يضرب على يديه اه منه بلفظه والله أعلم * (الثاني) * قال ح مانصه
 قوله الى حفظ مال ذي الالب بعد هذه هذا الرشيد الذي لا يحجز على صاحبه باتفاق
 واختلف في الذي يخرج به من الحجر هل هو ذلك أيضا أو يراذفه اشتراط حسن التسمية
 ذكر المازري في ذلك قولين وظاهر كلام المصنف في ضج عدم اشتراط الشرط الثاني
 وهو ظاهر كلامه هنا وظاهر المدونة اشتراط الشرط الثاني اه منه بلفظه ونقله أبو علي
 وجس وسلمه وفيه نظر من وجهين عزوه لضج ما ذكره مع انه ذكر الاحتمالين معا
 ولو قال وصدر في ضج بعدم اشتراط الشرط الثاني لم من ذلك فانهم ما عزوه للمدونة
 الثاني وهو مخالف لما عزاه للغوي وسلمه ابن عرفة وغيره والله أعلم فحصل من هذا
 أن ما أفاده ظاهر كلام المصنف هو الراجح خلاف ما درج عليه في التحفة وهذا هو الذي
 رجحه أبو علي هنا وفي حاشية التحفة قائلا انها مانصه وانما أطلنا في هذا لان من تبع
 ح وكثيرا من الطلبة زعموا أن شرط التسمية هو المذهب وليس كذلك اه منه بلفظه
 * (فائدة) * قال غ في تكميله مانصه قال القرافي في الشرح الواحد والعشرين
 اختلف العلماء هل يحمل على أدنى مراتب الرشيد وهو الرشيد في المال خاصة قاله مالك
 أو على اعلاها وهو الرشيد في المال والدين قاله الشافعي ثم قال وفروع هذه القاعدة

وهو ان يكون مافضل عنه من ذلك
 لا يصدق به ولا يطعمه قال وقوله
 ولا يطعمه بعد ذكره الصدقة
 الظاهر انه أراد اطعامه لاخوانه
 وهذا قد ريسر الا أنه لا يرى
 ما ذكرناه عن بعض أصحاب الشافعي
 انه يوجب الحجر وعلى هذا فيكون
 كلام ابن القصار يوافق ظاهر كلام
 المصنف وانظر اذا كانت المسئلة
 المبذولة في شهواته يتجرع عافى
 يده تجارة تصبر انفاقه في شهواته
 من الربح ورأس المال محفوظ
 المازري وفي الحجر على هذا اشكال
 اه

ثلاثة أقسام قسم أجمع الناس فيه على الجمل على أعلى الرتب وهو ما ورد من الاوامر
 بالتوحيد والاخلاص وسلب النقائص وما ينسب الى الرب تعالى من التعظيم والاجلال
 في ذاتها وصفاته العلا فهذا القسم الامر فيه متعلق بقصدي غايته الممكنة للعبد ومع ذلك
 قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقسم أجمع
 الناس فيه على أدنى الرتب وهو الاقرار فاذا قال له عندي ذنابير حمل على أقل الجمع ثلاثة
 وقسم يختلف فيه كسئلة الرشد هذه ومسئلة الحضانة هل هي الى الانعاز أو الى البلوغ
 ومسئلة منع التفرقة هل هي الى البلوغ أو الانعاز قال وفيها كس المسألة هو ان في
 المذهب ومسئلة الحرام هل يحمل على الثلاث أو الواحدة ومسئلة التيمم بالصعيد هل
 مالك على أدنى المراتب وهو مطلق ما يسمى صعيدا ترابا كان أو غيره وحله الشافعي على
 اعلاها وهو التراب ومسئلة حكاية المؤذن هل لا تحرم أو لم تنتهي الشهادتين اه ملخصا
 فاما التقسيم الثاني فقد سلمه أبو القاسم بن الشاط ولكن له في كلام القرافي في هذا الفرق
 مؤاخذات عديدة منهم انه قال في حكاية الاذان ما أرى ما لكافر عها على هذه القاعدة
 وانما رأى أن يحى على الصلاة حتى على الفلاح ليس من الذكر وانما هو مجرد استدعاء
 والمعهود في الشرع انما هو استحباب ما هو ذكر فقيده مطلق الحديث بالمعنى وأخذ غيره
 بظاهر اللفظ اه منه بلفظه قلتم غ رجه الله ما قاله ابن الشاط مع انه قد
 يقال لو كانت العلة ما ذكره لاسقط الحاكى ما ليس بذكر وحكى ما بعد شامما هو
 ذكر باجماع والجواب بأنه استغنى عنه بذكره أولا لا يجدي فتأمل به بانصاف والله
 أعلم (وفك وصي) ظاهر المصنف انه لا بد من الفلك ولو كان أبو حنيفة الايصاء
 بمدة وانقضت وقد ذكر ابن سلون وغيره في ذلك قولين * (تنبيه) قال ابن عرفة ما نصه
 ان شرط الاب في ايصائه بأنه اطلاقه يلوغه عشرين سنة فوات وصيه وبلغ اليتم المدة
 وتصرف وهو مجهول الحال في وقف تصرفه على ثبوت رشفه واطلاقه بشرطه قول ابن
 دحون مع ابن الشقاق والاشبيلي مع القاضي ابن بشر وابن القطان قلت بالأول عمل
 قضاة ذوي العلم من قضاة بلدنا ولا يختلف في لغو تعليقه على مجرد بلوغه اه منه بلفظه
 ونقله أبو علي وسلمه وكذا غ في تكميله وزاد متصلا به ما نصه ونص المسئلة في
 نوازل ابن سهل ذكر لي عن أبي عمر بن القطان ان القاضي ابن بشر قال لمن حضره من
 الفقهاء ما تقولون فيمن أوصى على ابنه وشرط أنه اذا بلغ عشرين سنة فهو مطلق فوات
 الموصى وبلغ الموصى عليه هذه المدة ثم تصرف بعد ذلك في بيع وغيره وهو مجهول
 لم يظهر منه سقه ولا خبر منه رشد هل تكون أفداله جائزة في الملاق الوصى له من الولاية
 فقال أبو محمد بن دحون وأبو محمد بن الشقاق لا يجوز له بيع ولا غيره الا بعد ترشيد لانه مولى
 عليه فان خرج القاضي اليهم جواب أبي عمر أحمد بن عبد الملك الاشبيلي بأنه مطلق بذلك
 الشرط جائز الفعل قال القاضي وهذا أقول وهو الصواب عندى قال ابن القطان وبه
 أقول واباه أختار اه وابن بشر هكذا بكسر الباء واسكان الشين وأما القاضي محمد بن
 بشر فهو أقدم منه كان في طبقة أصحاب مالك وأما أبو عمر الاشبيلي فهو ابن المكوى وهو

(وفك وصي الخ) ظاهره أنه لا بد من
 الفلك ولو كان الاب بعد الايصاء
 بمدة وانقضت وقد ذكر ابن سلون
 وغيره في ذلك قولين وذكر ابن عرفة
 وابن سهل وابن هرون وصاحب
 المعين خلافا فيمن حدث بحجراته
 يلوغه عشرين سنة أو الحلم فوات
 وصيه وبلغ الابن المدة وتصرف
 وهو مجهول الحال هل يوقف تصرفه
 على ترشيد لانه مولى عليه وبه
 قال ابن دحون وابن الشقاق وابن
 أعين وعمل به قضاة تونس أولا وبه قال
 أبو عمر الاشبيلي مع القاضي ابن
 بشر وابن القطان وغيرهم أما ان
 تصرف وهو معلوم السقه فلا
 يختلف في رده ولغو حد أبيه والله
 أعلم

من أشياخ ابن عبد البر اه منه بلفظه ❀ قلت انظر ما معني قول ابن عرفة رحمه الله ولا يختلف في لغوه عليه على مجرد بلوغه هل معناه على مجرد بلوغ الحد الذي حده الاب ومعه على مجرد بلوغه الحد انه يخرج من الولاية وان علم سقمه فان كان هذا امراده فهو ظاهر لان الخلاف المذكور قبل انما هو في جهل حاله كما هو صريح كلامهم السابق أو معناه الى بلوغ الابن معني ان الاب شرط انه اذا بلغ ابنه الحلم فهو منطلق من الولاية فان كان هذا امراده وهو المتبادر منه فقيسه نظر وان سلمه من ذكرنا قبل لان التحديد بالبلوغ كالتحديد بالسنين كالعشرين مثلاً وقد ذكرنا سيطر الخلاف في التحديد بالبلوغ ونصه على اختصار ابن هرون اذا شرط الموصي في وصيته اذا بلغ ابنه الحلم فهو منطلق من الولاية فله شرطه وينطق ابنه بالبلوغ الا ان ثبت عليه انه سفيه فستمر عليه الولاية قاله أبو عمر الاشيلي وابن بشر القاضي وابن القطان وغيرهم وقال ابن أيمن وغيره الشرط باطل وهو في ولاية الوصي حتى يبلغ رشده وقاله أبو محمد بن دحون وأبو محمد بن الشقاق اه منه بلفظه وفي المعين مانصه اذا شرط الموصي في وصيته على ابنه انه اذا بلغ ابنه الحلم فهو منطلق من الولاية فله شرطه وينطق من الولاية ببلوغه الا ان ثبت عليه انه سفيه فستمر عليه الولاية وفي هذا بين المتأخرين نزاع اه منه بلفظه (أو مقدم) قول ز ولا يحتاج الامر في فكهما الى اذن القاضي يعني ولا اثبات الرشيد بشهادة غيرهما وهذا هو المشهور وقيل لا بد من اذن القاضي ونسبه للخمي وغيره لعبد الوهاب وقيل بالفرق بين الوصي ومقدم القاضي وذكر غير واحد أن العمل به منهم صاحب الشامل ونصه وهل مقدم القاضي كالوصي أو يأذن القاضي في الاطلاق وبه العمل قولان اه منه بلفظه لكن اختار للخمي مقابل المشهور وعمله بفساد الزمان ونصه والقول الآخر اليوم أحسن لفساد حال الناس وكثيرا ما يقيم غير المأمون فيهم أن يقول رشيد لمن ليس برشيد ليصانعه ويشهد له المولى عليه البراءة فلا يمكن من ذلك أحد اليوم وان أراد المولى حكما من القاضي لم يحكم له بالرشيد بمجرد قوله الا ان ثبت ذلك عنده اه منه بلفظه ونقله أبو علي وقال عقبه مانصه وهو حسن غاية وما ذكره من فساد الحال فذلك من فقهه رحمه الله على عادته في التنبهات الحكيمة ومن نظر وقتنا سنة احدى وعشرين ومائة وألف رأى العجب العجائب ونظر ذنابا في ثياب وحكم بقول عبد الوهاب وعلم أنه الصواب لكن بزيادة اثبات الرشيد الذي زاده للخمي اه منه بلفظه وشحوا للخمي لابن عطية عند قوله تعالى فان أنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم وقد توفي للخمي أو نحو المائة الخامسة وابن عطية في أواسط السادسة فكيف بزمننا فالعمل بذلك متعين في وقتنا انظر الاصل

وقول ز ولا يحتاج في فكهما الخرج عنه الى اذن القاضي يعني ولا الى اثبات الرشيد كافي التحفة وهو المشهور وقال عبد الوهاب لا بد من اذن القاضي واختاره الخمي وعمله بفساد الزمان قال فيهم أن يقول رشيد لمن ليس برشيد ليصانعه ويشهد له المولى عليه بالبراءة فلا يمكن من ذلك أحد اليوم وان أراد المولى حكما من القاضي لم يحكم له بالرشيد بمجرد قوله الا ان ثبت ذلك عنده اه قال أبو علي عقبه وهو حسن غاية ومن نظر وقتنا رأى العجب العجائب ونظر ذنابا في ثياب وحكم بقول عبد الوهاب وعلم أنه الصواب لكن بزيادة اثبات الرشيد الذي زاده للخمي اه ومنه ما للخمي لابن عطية عند قوله تعالى فان أنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم وقد توفي للخمي أو نحو المائة الخامسة وابن عطية في أواسط السادسة فكيف بزمننا فالعمل بذلك متعين في وقتنا انظر الاصل

حدود العشرين ومائتين وألف فالعمل بذلك متعين في وقتنا والله أعلم وقول ز فان مات الوصي قبل الفل يصير أفعاله بعد ذلك على الحجر الخ قال مب ما ذكره هو الذي في الخ وفيه نظر ظاهر لان ز جعل أفعاله على الرد حتى يفكك الحاكم والذي نقله هو عن ح عن البرزلي أن تصرفه ماض اذا عرف فيه وجه الصواب فهو وغيره قطعاً نعم ما جزم به ز هو الذي رجحه ابن سلون ونصه واختلف في الذي يموت وصيه ولم يوص به الى أحد ولا قدم عليه السلطان وصيا فقبل ان كان حسن النظر لنفسه معروفاً بالرشد فأفعاله كلها جائزة وان كان معروفاً بالسنة فأفعاله كلها مردودة وهو قول ابن القاسم والذي جرت به الفتوى وعليه الشيوخ أن أفعاله كلها حكمها حكم من كان وصيه باقياً حتى يظهر رشده ويحكم بترشيده وفي كتاب الاستغناء في الذي يموت أبوه بعد تجبيرة أو وصيه انه اذا باع أو اشتري وتصرف تصرف المالك لنفسه جاز فله من وقت يشهد له بالرشد حتى وان شهد له به في وقت موت أبيه أو وصيه ومضى فعله وان لم يشهد برشده فله على الولاية اه منه بلفظه وقول ز ولا يتأتى الخلاف الا في بين المالك وابن القاسم الخ سكت عنه تو ومب وهو غير صحيح لقول المبطل في غايته مانصه ومن لم يمت به ولاية مات الوصي ولم يوص به فهو في ولاية القاضي حتى يثبت رشده قال ابن أبي زئين الذي كانت تجري عليه قتيان أدركا من المشايخ أن المولى عليه اذ مات وصيه ولم يوص به الى أحد أن حكمه في أفعاله حكم من وصيه باق حتى يظهر منه حال الرشد وقال ابن عتاب حتى يطلق بحكم وكان فقهاء طليطلة يقولون هو على مذهب ابن القاسم ان ظهر منه حسن نظر جاز لا أفعال بعد موت وصيه وان لم يحكم باطلا فله كما هو عنده في سفهه مردود الفاعل دون حكم بالتجبر عليه والضرب على يديه وأما على مذهب غيره من أصحابه فلا يخرج من الولاية التي لزمته الاجحكم كما أنهم الاتزمت عندهم الاجحكم وقاله ابن مالك القرطبي قال انما راعى ابن القاسم حاله فان كان سفيهاً كان مردوداً لأفعال كان له ناظر أو لم يكن واذا كان رشيداً فثبتت كان وصيه حياً أو ميتاً واستدل بالمسئلة التي في سماع عيسى عن ابن القاسم المتقدمة قال وأما على مذهب غيره من أصحاب مالك فهو باق في الولاية حتى يطلق منها بحكم اه بلفظه على نقل ابن الناطم عند قول والده

وليس للمجور من تخلص * الا بترشيده اذ مات الوصي *

وبعضهم قد قال بالسراح * في حق من يعرف بالصلاح

ثم نقل بعده من جواب لابي سعيد بن اب مانصه الحكم في المسئلة ان المرأة المذكورة لا تجر عليها اذا لم يكن عقد الايضاء ثابتاً بما يجب ولو ثبت وقد مات الوصية المذكورة وطالت المدة ونصرت تصرف الرشيد ان بطول المدة لكانت على حكم الرشدي في أفعالها على الصحيح من الأقوال في أفعال المهمل في مثل هذه النازلة قاله فرج اه منه بلفظه * (مسئلة) * قال ابن عرفة مانصه وفي ثبوت الولاية بتقديم على شيء خاص خلاف في أحكام ابن سهل لو قدم القاضي على مهمل من يقاسم عنه فقسام عليه ففي بقائه مهملاً مطلقاً وان كان حين التقديم بالغاً لصغرها نالها عكسه

لحين اقدم مات في ثمانية

بعيد سبعين وأربع مائة

وقول مب هو الذي في ح يعني

قبل قوله ولوجود أبوها حجر الخ

وفيه ان ز جعل أفعاله على الرد

حتى يفكك الحاكم والذي في ح

أن تصرفه ماض اذا عرف فيه

وجه الصواب فهو وغيره قطعاً نعم

ما جزم به ز هو الذي رجحه ابن

سلون فقلت وبه صدر في التحفة

حيث قال

وليس للمجور من تخلص

الا بترشيده اذ مات الوصي

وبعضهم قد قال بالسراح

في حق من يعرف بالصلاح

وقول ز ولا يتأتى الخلاف الا في

الخ فيه نظر فقد حكاه فيه المبطل

وقال ابن لب اذا طال تصرف المولى

عليه بعد موت وليه تصرف

الرشدء كان على حكم الرشدي

أفعاله على الصحيح من الأقوال في

أفعال المهمل في مثل هذه النازلة

اه (والاب ترشيدها الخ) أي ولو

قبل الدخول على الراعي خلافاً لـ

انظر أباعلى و طنى والاصل

لابن عتاب مع الاشيلي وابن دحون وابن الشقاق والقسم على الصغير ماض وفي البالغ
 قول ابن دحون والاشيلي اه منه بلفظه (وعتق مستولته) قال في المتقى مانصه
 ابن المواز أجمع مالك وأصحابه ان عتق السفية أم ولده لازم جائز وروى ابن سحنون عن
 أبيه عن المغيرة وابن نافع أن عتقه أم ولده لا يجوز بخلاف طلاقه اه منه بلفظه
 وقول ز وتبعها مالها ولو كثر على الرابع انظر من رجه وقد تقدم له نحوه هذا في عتق
 المفلس أم ولده وقد قدم البحث معه هنالك ولم أر من رجع ما قاله هنا بعد البحث عليه بل
 وجدت ما يفيد رجحان غيره فقد رجع ابن أبي زمنين في منخبة أنه لا يتبعها مطلقا ونصه
 وسئل ابن القاسم عن السفية يعتق أم ولده أيتبعها مالها فقال لا أرى ذلك لان عتقها
 لم يرض على تجوز العتاق له وانما أمضاء مالك لأنه رأى العتق قد كان سبق الهب بالولادة
 فلما أعتقها كان انما ترك ما كان له فيها من الاستمتاع بها فلذلك رأيت أن لا يتبعها مالها
 لاني ان أتبعها مالها كنت قد جاوزت للسفية القضاء في ماله قال سحنون وسواء كان مالها
 تافها أو غير تافه لا يتبعها منه شيء اه منه بلفظه فانظر كيف اقتصر عليه ولم يحك غيره
 مع نسبته لابن القاسم وسحنون واجتماعهما من المرحجات أيضا كصرح به غير واحد
 ورجح النخعي القول بالتفصيل ونصه واختلف بعد القول بجواز عتقها في مالها فقال
 مالك في كتاب محمد يتبعها مالها وقال ابن القاسم لا يتبعها إلا أن يكون يسيرا وهو أشبه
 به منه بلفظه وما عزا لابن القاسم موافق لما في المتقى ونصه فاذا قلنا بلزمه العتق فيها
 اهل يتبعها مالها قال ابن القاسم لا يتبعها إلا التافه قال سحنون كان تافها أو غير تافه وفي
 اعتبية والموازاة لا شبه عن مالك يتبعها مالها ان لم يستثنه اه منه بلفظه ولكنه
 محال لما تقدم عن المنتخب ولما في المقدمات أيضا ونصها واختلف هل يتبعها مالها أم لا
 على ثلاثة أقوال أحدها أنه يتبعها وهو قول مالك في رواية أشبه عنه والثاني أنه
 لا يتبعها وهو رواية يجي عن ابن القاسم والثالث التفرقة بين أن يكون مالها قليلا
 أو كثيرا وأراه قول أصبغ اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا مقتصر عليه
 هنا ونقل كلام النخعي مختصرا في الفلاس ولم ينبه على المعارضة بينهما في العزو
 لابن القاسم ونقل في ضج كلام المقدمات هنا بالاعتناء مقتصر عليه ونقله ابن ناجي
 في شرح المدونة فلعل ابن القاسم له قولان وبذلك كله تعلم صحة ما قلناه من أن ما رجه ز
 لم يصرح أحد بترجيحه بل صرحوا بترجيح غيره والله أعلم * (تنبيه) قال أبو
 علي هنا مانصه وفيها ثلاثة أقوال ثالثها يتبعها ان كان يسيرا وهذا تحصيل ابن
 رشد وغيره وقد قال في المتقى مانصه في موضع آخر وتبعها مالها ان قل والمروى
 عن ابن القاسم هو الاتباع مطلقا قال عجم هو الرابع ولكن انظره مع قول المتقى
 لمذكور وعدم الاتباع مطلقا هو المروى عن مالك وت هنا اقتصر على التفصيل
 وبقول مالك صدر في المقدمات اه محل الحاجة منه بلفظه كذا وجدته فيه وفيه نظر
 لا يخفى على من تأمله أدنى تأمل مع النصوص المتقدمة فالنسبة لابن القاسم ومالك عنده
 معكوسة وفي كلامه هو في نفسه تدافع لانه قال أولا ثالثها يتبعها ان كان يسيرا وعزا

لابن رشد فالقول يتبعها مطلقا ثم قال آخره بقول مالك صدر ابن رشد في المقدمات وهذا
 صحيح موافق لما قدمناه الا أنه منقوض لقوله وعدم الاتباع مطلقا هو المروى عن مالك
 والكمال لله تعالى وما اقتصر عليه نت من القول بالتفصيل قد سلمه ابن عاشر وطى
 بسكوته ما عنه وهو الموافق لما تقدم للمصنف في القلنس لانهم ما ساء كما قدمنا وهو الراجح
 هناك وهنا والله أعلم (محمول على الاجازة عند مالك) قول ز لا احتياج ثبوت السفه
 الخ فيه قلق وهو والله أعلم تعليل لشي تركه لوضوحه وكنه قال لان العلة عنده الحجر لا السفه
 لا احتياج ثبوت السفه الخ تأمل (وزيد في الاتي دخول زوج) قال ح في زاد ما ذكر على
 ما تقدم في كل واحدة فذات الاب يزاد لها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج وشهادة
 العدول على صلاح حالها ان لم يطلقها الاب قبل ذلك وذات الوصى والمقدم يزاد لها مع
 البلوغ وحفظ للمال وفك وصى أو مقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها
 ولهما أن يطلقها قبل ذلك على الخلاف والله أعلم اه منه بلفظه وهو كلام حسن
 وأشار بقوله ان لم يطلقها الاب وبقوله ولهما أن يطلقها الخ الى أنه لا تدافع في كلام
 المصنف ولا تعارض بين جزئه هنا بذات الاب لا يخرج من الولاية الابدان كره المصنف
 فيما بين قوله بعد وللأب ترشيدها قبل دخولها لان لنا مقامين أحدهما أن يتطوع
 الاب بترشيد ابنته ثانياً ما أن يأتي بذلك أو يغفل عنه فتصرف ابنته بشي من التصرفات
 أو لا تصرف وترفع أمرها الى الحاكم ليأمره باطلاقها فالقيام الاول هو الذي تكلم عليه
 المصنف فيما يأتي والثاني هو الذي تكلم عليه هنا فاذا تبرع الاب باطلاقها من الحجر
 ورشدها ولو قبل الدخول مضى تصرفها من غير توقف على شي آخر عملاً بما ساقى والا
 فلا بد من ثبوت ما ذكره هنا وكذا الوصى ان تبرع بذلك خرجت به من الولاية عملاً بقوله
 فيما يأتي كالوصى والا فلا بد من ثبوت ما ذكره هنا وكذا مقدم القاضى ان تبرع باطلاقها
 خرجت به من الولاية عملاً بأحد المشهورين المشار اليهما فيما يأتي بقوله وفي مقدم القاضى
 خلاف والا فلا بد من ثبوت ما ذكره هنا وهذا الذي شرح به ص ر ح والشيخ سالم
 كلام المصنف هو المتعين وما اختاره مب من قصر كلام المصنف على ذات الاب
 دون ذات الوصى والمقدم هو الذي ارتضاه بحس وفيه نظر وان تبعافيه العلامة
 أباعبدالله المسناوى وقد استدل مب أولاً قاله بقوله لمناقاة لقول المصنف
 كالوصى وثانياً تبعاً للمسناوى بقوله لما ذكره ابن رشد في المقدمات من أن المشهور
 المعمول به في المذهب أن ذات الوصى أو المقدم لا يخرج من الولاية ما لم تطلق من الحجر الخ
 وكلاهما فيه نظر أما الاول فلما ينه قبل من أنه لا مناقاة بل هما مقامان ثم على تسليمه
 ذلك تسليم اجدلياً فلما مناقاة حاصلة في كلام المصنف على ما اختاروه من قصر قوله وزيد
 في الاتي الخ على ذات الاب لانه اذا جعل قوله كالوصى أى له ترشيدها مناقاة لقوله
 هنا وزيد في الاتي الخ يجعله شاملاً لذات الوصى لزم منه قطعاً أن يكون قوله وللأب ترشيدها
 مناقاة لقوله هنا وزيد في الاتي الخ بقصره على ذات الاب وبإيجاب كيف يجعل قول
 المصنف كالوصى مناقاة لقوله هنا وزيد في الاتي الخ على حل ح ومن وافقه ولا يجعل

قوله وللأب ترشيدها منافيا لقوله وزيد في الآتي على حمل غيرهم وأما الثاني فلان الاستدلال بكلام ابن رشد المذكور حجة للحم ومن وافقه لاجتماع عليهم لان ادخال ذات الوصي والمقدم هنا به يكون المصنف مصرحا بحكمهما وجاريا فيه على ما قال فيه ابن رشد انه المشهور المعمول به كما أنه بشموله ذات الأب يكون أيضا مصرحا بحكمهما وجاريا فيه على قول ابن رشد الذي نقله ح و ضح أيضا والمشهور في البكر ذات الأب أنها لا تخرج من ولاية أبيها ولا تجوز أفعالها وان تزوجت حتى يشهد العدول على صلاح أمرها اه فكلام المصنف على حمل ح ومن وافقه هنا جار على تشهير ابن رشد في ذات الأب وفي ذات الوصي والمقدم وقول مب أي فلا يشترط في اطلاقها ما ذكره المصنف الخ ان عني مع عدم تطوع الوصي والمقدم باطلاقها فغير صحيح وهو مصادم لكلام ابن رشد الذي استدله وان عني مع تطوعه بذلك فصحيح ولكن كلام المصنف هنا ليس فيه والحاصل أن قول المصنف هنا وزيد في الآتي الخ شامل لذات الأب والوصي والمقدم وقوله بعد وللأب ترشيدها الخ تقييد لما أطلقه هنا والله أعلم فتأمل به بانصاف (على صلاح حالها) قول ز أي حسن تصرفها فهو إذا زادت على حفظ مال ذي الأب الخ نحوه لابن عاشر ونصه قد يتبادر أن الآتي لم يختص بهذا القيد لتقدم نظيره في الذ كر حيث يقول الى حفظ المال لان حفظ المال مساو لاتقاء السفة ولا يكفي اتقاء السفة في الآتي بل ما هو أخص منه وهو صلاح الحال فق على ضح يبين لك هذا المعنى أعني ما ذكره في التيميد الخامس اه منه بلفظه ونقله حسن ومانسبه لضح هو كذلك فيه فانه بعد ان ذكر عن ابن رشد في البيان أن المشهور أنها في ولاية أبيها حتى يدخل بها زوجها ويشهد العدول على صلاح حالها قال مانصه ونحوه لعياض في باب النكاح لكنه زاد بعد أن عين أن المشهور أنها لا تخرج إلا بالدخول ومعرفة صلاح حالها فقال ومعناه عندهم أنها لا تعرف بسفه اه وعلى هذا فلا يشترط أن يشهد العدول بصلاح الحال بل بعدم السفة اه منه بلفظه ولكن فيه نظر لان عياض لم يقصد مخالفة ابن رشد وغيره في تعبيرهم بصلاح الحال بل صرح بان مرادهم به أنهم لا تعرف بسفه وهو الحق ولذلك قال أبو علي هنا مانصه المراد بصلاح الحال هو الرشد واستدل له بقول الميتي مانصه قال عيسى قول مالك لا يجوز فعل البكر في مالها حتى تدخل بيتها ويشهد العدول برسدها اه محل الحاجة منه بلفظه ذكر نص الميتي عند قوله في الشهادات ولان حدث فسق بعد الاداء قل وكلام أهل المذهب صريح في أن الرشد في حق الذكور والآتي سواء ولولا خشية الاطالة لجلستنا من كلام المدونة وغيرها ما فيه الشفاء (كلوصي) قول ز لترشيدها بعد الدخول لاقبله على العدة خلافا لت كظاهر المصنف فيه نظرو قد سلم ابن عاشر كلام تت و طئي وان بحث في كلام تت أو لا فقد رجع آخر افانظره وقد قال أبو علي بعد أن نقل كلام الميتي الذي عند مب هنا مانصه وحاصل كلام الميتي أن الوصي فيه قولان قيل يرشد الآتي بعد البلوغ

(وفي مقدم القاضى خلاف) الرابع

أنه كالوصى انظر الاصل (وهل كلاب) هذا هو الرابع وقيل ان كان مأموفا ذكرنا فالاول والا فالثاني واستحسنه ابن الطلاع قال أبو علي والذي ينبغي في هذه الأزمنة هو اتباع مقابيل الرابع أو التوقف في ذلك ومشاورة العدل العارفين ويحتمل المقاضى في ذلك وينظر قرائن الاحوال اهـ ويذهب في ذلك مذهب العارف الشيخ في ماله أو مال ولده العزيز عليه ولده وانظر بسط كلام الناس في الشرح واجتهد في فكك رقبك ان كنت قاضيا خائفا من النار متوكلا على الرحيم الغفار فاعلمك أن ترجح رجاءك ليس له غاية بتحصيل طاعة في زمن كساعة اهـ ويعضده ما ذكره ابن ناجي من ان العمل بالثاني الا انه لم يخصه بالبيع ثم محل الخلاف اذا لم يوص الاب ببيع مال ولده كما في ضيغ ابن عرفة وظاهر نصوصهم كان البيع موروثا عن أبي المحجور واشتراه له ثم حدث موجب قال الواوغي وعندى الفرق بين أن يشتره بئمة القنية للمعجور فكالموروث وان كان للتجارة فكالعروض اهـ والظاهر أن ذلك يجري على ما اشتراه الناظر من وفر الحبس هل يلحق بما حبس من الرباع أم لا وقد ذكر الخلاف في ذلك غير واحد منهم ق عند قوله في الحبس لا عقار وان خرب وقول مب المراد به اثبات السبب الخ هذا هو الصواب وان كان أبو علي جزم بما في خش انظر الاصل

وقبل البناء وقيل لا وأما بعد البناء فالمشهور ومأبه العمل يرشد ٣ فالمصنف على أن القول الاول هو المعبر وانه يرشد قبل البناء وهذا كلام صحيح لاشك فيه لانه هو الرابع من أحد القولين وانما قلنا القول الاول الذي مر عليه في المتن هو الرابع لوجوه أحدها هو كلام الناس الذي قدمناه عند قول المتن الى حفظ مال ذي الاب وعند قوله وفك وصى أو مقدم ولكن انما يظهر ذلك لمن تأمل ما أشرنا اليه من الحلين وما ذكرناه هنا تأملاتنا بما انصاف انصاف من يطلب الحق الذي يجبه مع الله سبحانه اهـ محل الحاجة منه بلفظه ثم ذكر ثلاثة وجوه آخر كلها ظاهرة وبذلك كله تعلم ما في كلام ز (وفي مقدم القاضى خلاف) القول بأنه كالوصى شهر المازرى وغيره ومقابله شهره الميطى هذا محصل ما في مب ويدل على أن شهر المازرى هو الصواب ما تقدم في الذك من أن المشهور أن المقدم فيه كالوصى وقد قال أبو علي هنا بعد أن ذكر شهر الميطى مانصه لكن من نظر ما قدمناه عند قول المتن الى حفظ مال ذي الاب بعده من كلام اللخمي وغيره رأى أن المصنف مر على أنه لا فرق بين الذك والاثني وليس الحق والتشهير محصورا في كلام الميطى اهـ منه بلفظه قلت وقد قال الميطى نفسه بعد أن ذكر القول بأنه ليس لمقدم القاضى أن يوكل ونسبه لابن أبي زمنين وابن الهندي وغيرهما مانصه وقال بعض المؤثقين الذي مضى به الحكم أن مقدم القاضى حكمه حكم الوصى في جميع أموره لان القاضى اقامه مقام الوصى قال بعض الشيوخ فعلى هذا يكون له أن يوكل في حياته من يقوم مقامه اهـ على اختصار ابن هرون بلفظه وقد قال ابن عرفة مانصه وفي وقف اطلاقه وصى القاضى على اذنه وكونه كوصى الاب ثلثها هذا ان عرف يرشده لابن زرب وقولى غيره قلت أخذ الثاني من قولها في ارخاء السور ان لم يكن لليتيم وصى فاقامه القاضى خليفة كان كالوصى في جميع أموره اهـ منه بلفظه وقد قال أبو علي بعد ما قدمناه عنه يسير مانصه فالقدم عليها يصح أن يرشدها قبل البناء وهما ظاهرا المتن اذ فرض المسئلة فيما قبل البناء وما يدل على هذا أن غ وح لم يعترضاهنا ظاهرا كلام المتن وكلام الميطى في المقدم ظاهرا انه لا يرشد قبل البناء وان المشهور لا يرشد بعد البناء ولا أظنه يصح بدليل كلام الناس فافهم هذا من كلام الناس فقد جمعناه لك في المحال المذكورة وعند قول المتن ثم حاكم اهـ منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في قول ز أو ليس له لا قبل الدخول ولا بعده وهو الرابع والله أعلم (الا الرابع في بيان السبب) قول مب المراد به اثبات السبب بالبينه الخ هو الصواب وان كان أبو علي هنا وفي حاشية التحفة جزم بان المراد به ذكره كما قال خش وكفى موضع من ضيغ ونص كلامه هنا قوله وهل كلاب هذا هو الرابع ثم قال ومحل الخلاف اذا لم يبين السبب والا فان بينه فهو محل اتفاق ولا يحتاج الى اثباته بل يكفي ذكره اياه اهـ منه بلفظه ومثله في حاشية التحفة ومع ذلك فالحق ما قاله مب وما استدلل به من كلام ابن رشد والجزيرى واضح وقد نسبوا هذا القول لابي عمران والمنقول عن أبي عمران هو مانصه محل بيع الوصى على غير النظر حتى ثبت النظر اهـ كذا نقله عنه الناس

٣ قوله فالمصنف على أن القول الخ في بعض النسخ فالمصنف مر على القول الخ اهـ

وهو متعين من جهة المعنى اذ بذلك تطهر عمدة الخلاف بين القولين وأما مجرد الذكر باللسان فلا يظهر له كبير فائدة اذ ما من وصي يريد تقويت ربيع اليتيم الا ذكر بلسانه ماشاء من الاسباب الاتية وذلك متأت لكل أحد بلا كلفة أصلاً فتأمل به بانصاف (خلاف) لا خفاء أن الاول أرجح وفي المسئلة ثالث بالتفصيل بين أن يكون مأموماً ذكرنا الاول والا فالثاني واستحسنه ابن الطلاع قال أنوعلى في حاشية التحفة وهذا تفصيل حسن لا بأس به عندي ولكن الذى ينبغي فى هذه الازمنة هو اتباع مقابل الرابع أو التوقف فى ذلك ومشاورة العدول العارفين ويحتمد القاضى فى ذلك ويتطرق رائد الاحوال ويذهب فى ذلك مذهب العارف الشحيح فى ماله أو مال ولده العزيز عليه ولكن انظر بسط كلام الناس فى الشرح واجتهد فى فك الشرىفتك ان كنت قاضياً خاتماً من التار متوكلاً على الرحيم الغفار فلعلمك أن تريح ربحاً ليس له غاية بتحصيل طاعة فى زمن كساعة اه منه بلفظه ﴿قلت وما قاله واضحاً واذ قال ذلك فى زمانه فى زماننا أخرى والله أعلم﴾ (تنبيهات * الاول) * ظاهر كلام المصنف ومن تكلم عليه أنه على القول الاول لا يطلب بالاثبات ابتداء وليس كذلك فقد قال المبسطى مانصه والاحسن أن يذ كر فى العقد علم الشهود بالوجه الذى باع لاجله فان لم يذ كر ذلك فالعقد صحيح لان فعل الوصى محمول على النظر والحوال حتى ثبت خلافه قاله ابن لبابة وابن الهندي وابن العطار وابن عتاب اه المحتاج اليه منه وقال أبو الحسن فى كتاب الشفعة عند كلام المدونة الاتى فى القولة بعد هذه مانصه عياض وقال أصحاب الوثائق ابن العطار وغيره محوما تقدم من التفرق بين الاب والوصى لكنهم لم يفرقوا بين الرباع وغيرها قالوا فان لم يجدوا من يشهد لهم بالنظر فان بيعهم وجملة أفعالهم على التمام حتى ثبت خلافه كما قال ابن العطار وفى الكلام تناقض فانظره فأى فرق اذا بينه وبين الاب صح عياض اه منه بلفظه * (الثانى) * قال الواوغي فى كتاب الشفعة عند نصهم الا فى مانصه قال شيخنا يعنى ابن عرفة ظاهر نصوصهم أعم من أن يكون الرباع موروثاً عن أبى المحجور أو اشتراه الوصى ثم حدث موجب قال وكان شيوخنا يقولون ان الذى اشتراه بمنزلة السلع لا يشترط فيه من الوجوه فى بيعه ما يشترط فى الموروث وانما يحتاج الى مطلق المصلحة كسائر عروض اليتيم وعندي القسرق بين أن يشتره بنية القنية للمعجور فكالموروث وان كان للتجارة فكالعروض اه منه بلفظه وقله غ فى تكميله وأقره ﴿قلت الظاهر أن ذلك يجرى على ما اشتراه الناظر من وفر الاحكام هل يلحق بما حبس من الرباع أولاً وقد ذكر الخلاف فى ذلك غير واحد منهم قه انظره عند قوله فى الحبس لإعقار وان خرب﴾ (الثالث) * هل الخلاف اذ لم يوص الاب ببيع مال ولده ففى ضيق عن ابن رشد مانصه ولو أوصى رجل بابتسه وأوصى أن يبيع عليها مالها وأصولها جاز ذلك عليها وان لم تكن حاجة اذا كان ذلك نظراً كالتكاح اه منه بلفظه وأصله فى طرر ابن عات وساقه فقها مسلماً * (الرابع) * ظاهر كلام المصنف ان غير الرباع الوصى فيه كالأب بلا خلاف وليس كذلك ولعل المصنف انما قصر الخلاف على الرباع لانه ذكر الخلاف فى التهمير فقد قال أبو الحسن

عقب ما قدمناه عنه مانصه الشيخ ويخرج من اطلاقهم حيث لم يفرقوا بين الاصول
 وغيرها القول الشاذ في الوصي أنه محمول في غير الاصول على غير النظر اه منه
 بلفظه وشوه لابن ناجي وزاد أن العمل به ونصه وخصص أبو عمران مخالفة الوصي
 للابن بالربع واما في غيره فهم ما محمولان على النظر حتى ثبت خلافه وظاهر كلام من تقدم
 يقتضي أنه لا فرق وعليه العمل اه منه بلفظه * (الخامس) * هذا العمل الذي
 ذكره ابن ناجي مخالفا لما ذكره أبو الحسن في التقييد من أن العمل جري بالمشهور اه
 كالأب في الربع فأحرى غيره ولقول البرزلي به رأيت العمل في زماننا من شيخنا ابن عرفة
 وتبعه عليه قضاء وقته ولكن لا منافاة بين ما للبرزلي وما لابن ناجي لانهم ما وان اتحد
 بلدهما أو تقارب فابن ناجي متأخر فالعمل الذي ذكره ناسخ للعمل الذي ذكره شيخه
 البرزلي وأما العمل الذي ذكره أبو الحسن فيحتمل أن يكون غير منسوخ بالعمل الذي
 ذكره ابن ناجي اذ لا يلزم من جريان العمل به في تونس وعمالتا جريانه في فاس وعمالتا وقد
 ذكر أبو علي كلام أبي الحسن وكلام البرزلي ولم ينسج على استمرار ذلك العمل ولا على نسخه
 ولم يذكر ما لابن ناجي بحال لكن قد قدمنا عنه مختاره في زمانه ونهنا انه في زماننا أخرى
 ويتقوى ذلك بالعمل الذي ذكره ابن ناجي والله أعلم (وليس له هبة للثواب) قول مب أما
 اذا كان الحاجة للوصي أن يبيع بالقيمة الخ بل له البيع لها بأقل من القيمة لكن بعد النداء
 عليها في مظان الزيادة وعدم الفاء زائد نص عليه غير واحد منهم الفشتالي في وثائقه وأحال
 على نوازل ابن رشد وفي نوازل العيوب من المعيار مانصه قال السيوري ان ثبت انه لم
 يفرط ولم يوجد فيه الا ما يبيع به ولم تقع محاباة ولا عجلة في البيع فهو نافذ بكل حال قيل ولا بن
 رشد مثله في بيع الربع أو غلاته في نفقة المحجور فقال يستقصى ويباع ولا ينتظر به بلوغ
 القيمة لانه غاية المقدور اه محل الحاجة منه بلفظه وانما قال ولا بن رشد مثله في بيع
 الربع الخ لان كلام السيوري في بيع مال الغائب ومثله لابن محرز في بيع مال المدين
 الحاضر ومثله في بيع الرهن ووجهه ظاهر غاية كما قاله شيخنا ج اذا تظار بلوغ القيمة
 والموضوع أنه يباع للحاجة بعد التسوق وعدم الفاء زائد يردى الى ضياع المحجور وقول
 مب وأجاب الشيخ المستأوى رحمه الله بما حاصله الخ سلم هذا الجواب وقد توقف في قبوله
 جسن فانه ذكره وقال بعده مانصه اه من خط بعض النجباء من تلامذته وتأمله هل
 يتم اه منه بلفظه ❦ قلت الظاهر أنه غير تام لان هذه العلة التي علل بها تجري أيضا
 في الأب مع أن ذلك له جائز والحق في الفرق عندي أن الوصي وان كان يبيع للحاجة بالقيمة
 بل بدونها لكن انما يبيع بذلك بعد التسويق وعدم الفاء زائد وذلك مستق في هبة الثواب
 وبيع الأب بالقيمة لا يتوقف على ذلك فاقتراهما وجودت لابي علي فحوما كان ظهر لي
 ونصه لان يبيع مال اليتيم عند الحاجة انما يبيع بثمنه الذي يوقف عليه بعد المناداة
 عليه وليس هذا يباع بالقيمة اذ البيع به انما هو ما يقوم به أهل المعرفة كهبة الثواب
 والتقوم محل الخطا يصار اليه عند الحاجة وربما تقوم بأقل ما تستحقه السلعة

(وليس له هبة) تبع فيه النكت
 والذي في المدونة أنه كسبه وقول
 مب فللوصي أن يبيع بالقيمة بل
 وبأقل بعد النداء في مظان الزيادة
 وعدم الفاء زائد كما نص عليه غير
 واحد وكذا يبيع الرهن ومال
 الغائب والمدين انظر الاصل وقول
 مب وأجاب الشيخ مس الخ
 أظهر منه أن الوصي انما يبيع
 بالقيمة وبدونها بعد التسويق
 وعدم الفاء زائد وذلك مستق هنا
 بخلاف يبيع الأب بالقيمة فانه
 لا يتوقف على ذلك ولذلك جازت
 هبته للثواب وهي واردة على
 جواب مس تأمله

افتعريض السامعة لذلك يثبت الثواب فيه عن على اليتيم باعتبار وان لم يتحقق والاب يقتدر
له مثل هذا اه منه بلفظه * (تنبيه) * هذا الاشكال والجواب عنه مبنى على أن
هبة الوصى للثواب مخالفة لبيعته وانظره مع ما في كلب الشفعة من المدونة ونصها ومن
وهب شقة من دار لابنه الصغير على عوض جاز وفيه الشفعة ولا تجوز محاباته في قبول
الثواب ثم قالت وهبة الوصى لشخص اليتيم كالبيع لربعه لا يجوز ذلك الا لظن ثمن يرغبه
فيه مالك يجاوره أو ملي مصاب أو ليس في غلته ما يكفيه أو لوجهه نظري فيجوز وفيه
الشفعة اه منها بلفظها وقد نقله ح هنا كاستدل به لقول المصنف وليس له هبة
للثواب مع انه نص في مخالفته فالمصنف هنا إنما اعتمد كلام عبد الحق في النكت وبه
استدل له ق ونص المدونة هذا قد تكلم عليه عياض وأبو الحسن والوافي وابن ناجي
وغ في تكميله ولم يتعقبوه ولا عارضوه بشئ فأعرض الجهم الغفير من المحققين عنه
واعتمداهم على كلام عبد الحق واستشكلهم اياه وجوابهم عن الاشكال من الغرائب
وأغرب من ذلك احتجاج ح به لكلام المصنف مع أنه مخالف له فتأمل به بانصاف والله
الموفق (وحيازة الشهادة) قول ز فان تضمنت شهادة بينة الملك ما تشهد به بينة الحياة
الح كلام المبطل الذي في ق يفيد أن هذا أحد قولين وان الاحسن خلافه فراجع
متأملا (والسداد في الثمن) قول مب عن طفي والحاكم لا يبيع الحاجة سلم
كلام طفي وبني عليه اعتراضه على ز فيما قاله من ان الاسباب الالية فيه وفي الوصى
من انه غير صحيح ولا يبي على عليه نحو ما لطف الا أنه ظاهر في ذلك لا صريح فانه قال بعد
انقال مانصه واذا ثبت هذا فقول المتن عقاره أي اليتيم والبائع هو الوصى كما تقدم وأما
قول المتن وباع يثبت تمة الخ فانما هو في بيع القاضي اه منه بلفظه ثم وجدت في آخر
كلامه صرح بأن الحاكم يبيع له ذم الوجه ولما ذكر جس كلام طفي قال عقبه
مانصه قلت وما ذكره من أن الحاكم لا يبيع الحاجة فقط ولا يبيع لغيره من الاسباب
المذكورة يحتاج الى نقل بساعده وظاهر اطلاق ابن الحاجب وضيح خلافه وكذا
الجواهر اه منه بلفظه ونحوه لتو ونصه وهذا الذي زعمه من أن الحاكم لا يبيع
متاع المحجور الحاجة ليس بظاهر وكيف لا يبيعه اذا خشي انتقاله العمة مارة أو الخراب
أو السقوط ولا مال له أو نحو ذلك وظاهر الجواهر أن الحاكم كالوصي يبيع لجميع الوجوه
المذكورة وهو ظاهر ابن الحاجب وضيح والشامل اه محل الحاجة منه بلفظه وقول
جس يحتاج الى نقل بساعده يقتضي أن طفي لم يعتمد على نقل مع انه عزاه للمدونة
وغيرها ونصه قوله وانما يبيع عقاره أي اليتيم ذي الوصى لان البيع لهذه الوجوه فيه خاصة
كما هو مصرح به في المدونة وكلام ابن رشد وغير واحد كابن عرفة وغيره أما المهمل فتقدم
أن الحاكم يتولى أمره وأنه يبيع لحاجته فقط اه منه بلفظه قلت وما ناسبه للمدونة
وما ذكره ما فيه تنظر لظهور ذلك بحجب كلام ابن عرفة المستقل على كلام المدونة وابن رشد
ونصه وفيها لا يبيع الوصى عقار اليتيم ولا العبد الذي يحسن القيام به الا أن يكون لبيع
العقار وجهه من مالك يجاوره برغبة في الثمن أو مالا كفاية في غلته وليس لهم ما يتفق منه

(والسداد الخ) قول مب ما يأتي
له غير صحيح الخ فيه نظر بل ما يأتي له
هو الصواب الصحيح المؤيد بالنقل
الصريح انظر الأصل

عليهم ثم قال ابن رشد في سماع أصبغ لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم الا لوجوه حصرها
 أهل العلم بالعد قلت حاصل عددها أحد عشر وجها اه محل الحاجة منه بلفظه
 وكلام المدونة الذي ذكره هو في كتاب الوصايا الاول ومن تأمله وتأمل كلام ابن رشد أدنى
 تأمل وأنصف نظهر له انه لا شاهد فيه لما قاله طي لان الذي في كلامهما هو أن الوصي
 لا يبيع الا للوجوه المذكورة لأن الخا كم لا يبيع الا للحاجة الذي هو محل النزاع ونص
 الجواهر الذي أشار اليه جس ونو هو قوله وولي الصبي أبوه وعند عدمه الوصي
 أو وصيه فان لم يكن فالخا كم ولا يتصرف الوصي الا على ما يقتضيه حسن النظر ولا يبيع
 عقاره الا للحاجة لا اتفاق عليه أو لغبطة في الثمن أو لخشية سقوطه الخ اه منه بلفظه
 فقوله ولا يبيع عقاره الخ الضمير يعود للولي بالمعنى الذي فسر به أولا وهو شامل للعا كم
 لكن لا يمتبه الرد على طي لا يمكن أن يجيب بان كلام الجواهر هذا لا بد من تقييده
 والا لاقتضى أن الاب لا يبيع الا لتلك الاسباب وليس كذلك واذا دخله التقييد باعتبار
 الاب احتمل أن يدخله باعتبار الخا كم ومع ذلك فما قاله مردود بنصوص الأئمة في جواب
 الشيخ أبي الحسن مانصه وليس لناظر اليتيم من وصي أو خا كم يبيع ما فيه غلة الا
 لامر أبلأه لذلك كدعوى الشريك للبيع وتوجه له ذلك أولادين وتعين بيعه أو لم يجد غيره
 أو أمر مصلحة من الاوجه التي ذكرها العلماء كاستبدالهما أو وجود أو خشية سقوطه
 وعدم ما يصلح به ونحو ذلك وبغير ذلك فلا لانه تفويت لغير مصلحة اه منه بلفظه ونقله
 العلامة ابن هلال في الدر المنثور وسلمه وفي ح عند قوله وهل كلاب الخ عن المتطفي
 بعد أن ذكر عنه التسوية بين الوصي ومقدم القاضي في بيع عقار المحجور مانصه ونحكي
 الباجي في وثائقه عن اسمعيل القاضي انه فرق بين وصي الاب ووصي القاضي فأجاز لوصي
 الاب بيع عقار المحجور لوجه النظر ومنعه لوصي القاضي الا باذن القاضي قال كلو كيل
 المخصوص على شئ بعينه وليس كلو كيل المقوض اليه اه منه بلفظه فهذا يدل على
 أن الخا كم له البيع لهذه الاسباب فان باشر ذلك بنفسه فذلك وان قدم على ذلك غيره مع
 تنصيصه على ذلك فلقد قدمه ذلك بالاخلاف وان لم ينص على ذلك فهل يسوغ له ذلك بناء
 على أن تقديمه يحمل على أكل الوجوه فيكون المقدم كلو كيل المقوض اليه فيكون
 له كل ما كان لموكله مباشرة أو لا يسوغ له ذلك بناء على أنه كلو كيل المخصوص وفي نوازل
 الرهن والصلح وما معهم من المعيار أثناء جواب لمؤلفه الذي ترجمه بتنبية الطالب الدرالك
 على توجيه صحة الصلح المتعقدين ابن سعد وابن الجياك مانصه وأما قوله كم فاستلزم
 هذه القسمة بيع الربع على المحاجر لغير ضرورة ان هذه القسمة وان استلزم بيع
 فالبيع بعد نزوله ماض نافذ قال في الطرر عن المشاور فان باع الوصي عقار اليتيم مضى
 بيعه وجاز ما لم يكن غبنا في الثمن مما لا يتغابن الناس بمثله وان لم يكن لشئ من الوجوه
 المذكورة في بيع ربعه قال ابن عتاب وهو أشبه ثم قال عن المشاور أيضا فاذا باع نقد بيعه
 ومضى وهو قول الشيوخ من أهل الشورى قديما وبه العمل اه فان قلت ما جلسته

من الطرر واستشهدت به لامضاء البيع بعد النزول انما هو في بيع الوصي ونازلة السؤال
انما هي في بيع مقدم القاضى وبين مرتبتهما بان ظاهر الاترى أن القاضى اسمعيل قال
لا يبيع العقار لانه كوكيل مخصوص على شئ بعينه بخلاف وصى الاب واستحسنه
القاضى أبو القاسم خلف بن كوثر وبه جرى العمل في نقل ابن الحاج عن أصبغ ابن محمد
واختلفوا أيضا هل له أن يوكل أم لا على قولين حكاهما المصطفى والقول بان له أن يوكل
هو ظاهر ما في احكام ابن سهل عن ابن لبابة وعبيد الله بن يحيى وجماعتهم وظاهر المدونة
أيضا عند قولها واذا أقام القاضى له خليفة كان كالوصى في جميع أموره وبه جرى العمل
بسببه وعليه انعقدت نصوص الوثائق ولم يختلفوا في الوصى أن له أن يوكل واختلفوا أيضا
إذا أراد دفع مال المحجور له بعد ان علم رشه هل له ذلك دون أمر القاضى أو لا بد في ذلك من
أمره والاول هو المشهور في حكاية المازرى وغيره الى غير ذلك من المسائل الدالة على
ضعف مرتبته عن رتبة الوصى فلا يلزم من امضاء البيع بالنزول في الاقوى وهو خليفة الاب
امضاؤه في الاضعف وهو خليفة القاضى في مورد البحث والسؤال قلت قد قيد ابن كوثر
منع مقدم القاضى من تقويت الربع والعقار بما اذا أمكنه الرفع الى القاضى ولم يفعل
وابن الحاج بما اذا لم يثبت عند القاضى ما يوجب البيع والقاضى اسمعيل بما اذا لم يأمر
القاضى بذلك ومستلثكم هذه قد فرضتم فيها تقديم القاضى للتقسيم بخصوصه وموافقته
على فعل المقدم وقراره فتنزل ذلك منزلة بيع القاضى نفسه وبيعه ماض نافذا اتفاقا
فكذلك ما وقع من أمره وصدر عن ارادته ورأيه اه منه بلفظه وهو وحده كاف في رد
ما قاله طنى وفي ترجمة بيع الوصى على يتيمة من طرر بان عات مائمه لبعض الشيوخ
المتأخرين في السلطان يوصى على الايتام ثم يبتاع بعد ذلك من مال الايتام من الوصى
وانما أوصاه ليشتري منه نفذ البيع ان كان استقصى في الثمن وقال غيره وباع الحاجة
أو وجه يجوز له البيع وكان رشيد أو لا يفسخ وقال المشاور لا يجوز ويفسخ البيع لانه كانه
ابتاع لنفسه وهو الصواب اه منها بلفظها وفيه أعظم شاهد لما قلناه أيضا وقد نص
غير واحد على أن طالب بيع مالا يتقسم اذا كان شريكه محجورا مهملًا فالقاضى هو
الذى يتولى بيع حصة المحجور وقالوا فيما اذا باع شريك المحجور صفقة ورفع المشتري
أخبره الى السلطان انه يعضى ذلك في حق المحجور ان ظهر له امضاؤه حتى قالوا انه اذا أمضاه
لا قيام للمحجور في ذلك بعد رشه ولو ثبت أن الضم له كان أولى وانه كان له اذ ذلك ما يضم
به وهذا أمر ظاهر حتى انه مذكور في شرح الزقاية وبذلك كله تعلم ما في كلام طنى وما
في تقليد مب له حتى قال انما لز غير صحيح مع انه الصواب المويده بالنص الصريح
والكمال لله تعالى (وعمل بامضاء اليسير) قول مب عن ضيع وانه اتفق الثمن عليه
وأدخله في مصالحه الخ قال شيخنا ج وغيره هذا الشرط فيه نظر ظاهر قلت قد ذكره
في المفيد جازمابه ونصه وأما بيع الحاضن للأصول فلا يصح حتى تشهد البينة العادلة
للمبتاع بسبعة شروط في تاريخ البيع وهى اليتم والحضنة والحاجة الى بيع ما يبيع

(وعمل الخ) قول مب وزاد
بيان الخ هذا فيه نظر ظاهر وان
ذكره في المفيد ولذا والله أعلم أسقطه
كثير من المحققين لاستزاده المحال
لأن شرطية للحمية تقتضى تقدمه
على البيع مع انه متأخر عنه قطعاً
ومع ذلك فهو مخالف لما نصوا عليه
من تصديق الحاضن في صرف
ما قبضه من النقطة على محضونه اذا
لم يتدع سرفاً

عليه وذلك بان لا يكون له عرض ولا قرض غير أصوله ولا تحيل على اقامة معيشتة من صناعة أو تصرف في غير معنى المسئلة والسداد في الثمن وأن المبيع أحق ما يبيع عليه وان يكون نافه لا بالال لمن عشرين دينارا فدون ذلك وهذا القدر من الثمن في اليتيم الواحد وأن الثمن صرف في مصالح اليتيم وانتفع به في حين البيع هذا معنى مانص عليه أصبغ رحمه الله وبه العمل ان شاء الله اه منه بلفظه ومع ذلك فالبحث فيه ظاهر ولذلك والله أعلم أسقطه كثير من الأئمة المحققين لانه يستلزم المحال اذ جعل له شرطاً في صحة البيع كغيره من الشروط يوجب تقديمه على البيع لزوم تقديم الشرط على المشروط والسبب على المسبب وصرف الثمن في مصالح المحجور متأخر عن صحة البيع وانه قتاده اذ لا سبيل الى صرفه الا بعد ادأخذه من المشتري ولا يؤخذ من المشتري على أنه ثمن الا بعد ادأخذه من المشتري وذلك أمر ضروري والله أعلم مع أنه مخالف لما نصوا عليه من تصديق الحاضر في صرف ما قبضه من الثقة على محضونه اذا لم يدع سرفاً فانه لا ينافى (وقصاص) قول ز وذكره هنا لجمع النظائر الخ عارض بين ما ذكره المصنف هنا وما يأتي في القضاء وأجاب بان ما هنا لجمع النظائر وهو بما يغفر فيه كغير المشهور وفيما قاله نظر لانه شرح قول المصنف هنا انما يحكم الخ بان معناه انما يجوز ابتداءه أن يحكم ولا معارضة على هذا لانه تكلم هنا على الحكم ابتداء وفي القضاء على الحكم بعد الوقوع فتأمل والله أعلم (وانما يباع عقاره الخ) قول مب واعرضه طفي الخ قد مر قريبا فاقبه (تنبيه) لم يتعرض ز لما اذا بيع عقار اليتيم لغير هذه الوجوه هل يفسخ البيع أولاً وقد تقدم في نقل الوائش ربي عن الطرر أنه لا يفسخ على ما جرى به العمل لكن الوائش ربي لم يستوف كلام الطرر فانه زاد فيها امتصلاً بما نقله عنه مانصه كأن هذا خلاف ما تدل عليه أقاويلهم ووقع في أحكام ابن زياد قال اذا قيم فيما باعه الوصي كان على المشتري اثبات البينة أنه ابتاع شراء صحيحاً وأنه ابتاع لغبطة أو فاقة أو حاجة ويتم له الشراء اه منها بالنظرها وقد صرح المصنف بالفسخ ولم يذكر في ذلك خلافاً فضلاً عن أن يكون العمل بمضيه نقله أنواع على مقتصر اعليه كانه المذهب ولم يحك فيه خلافاً وفي اختصار التبيطة لابن هرثون فهو ونصه فهذه تسعة أوجه وشبهها بما يطرا يجوز للوصي البيع معها بخلاف ما يكون لغير ذلك فانه لا يجوز ويفسخ ان وقع اه منه بلفظه وعلى هذا يجب التعويل اليوم والعمل المذكور في كلام الطرر عن المشاور منسوخ والله أعلم (ولو في نوع فكوكل مفقوض) قول ز ومضى ان لم يشهر به هذا مذهب ابن القاسم في المدونة والعنينة وهو قول أصبغ وصرح في ضيق يشهره ونصه فالمشهور وهو مذهب المدونة أنه كذلك وبه قال أصبغ اه محل الحاجة منه بلفظه وقال يحنون لا يضي وأحج بقول ابن القاسم في مسئلة من دفع قراضا لغيره وشرط عليه أن يتجرى في صنف فحجر في غيره أنه تعد ولا تتعلق ثلاث المعاملة بالمال الذي بيده قال النخعي وقول ابن القاسم أحسن ثم ذكر تفصيلاً من عند نفسه ثم قال مانصه وهذا مع القوات وأما مع القيام فلا خلاف أن للسيد رد ذلك اه منه بلفظه (ويضيف ان استألف) قول مب

(وقصاص) قول ز لجمع النظائر الخ فيه نظر لانه هنا في الحكم ابتداء وفي القضاء فيما بعد الوقوع (وانما يباع الخ) قول ز في التوطئة وهي احد عشر الخ أي فان يبيع لغيرها ففسخ كافي التبيط

فيه نظرو في المدونة ولا يجوز للعبد أن يعبر من ماله عارية الخ فيه نظرو ولا حجة في كلام المدونة الذي نقله هو ولا في كلامها الذي نقله بواسطة ابن عرفة لأن كلام المدونة المذكور هو في آخر كتاب العارية ونصها وليس للعبد أن يعبر شيأ من متاعه ولا يدعوا إلى طعامه إلا بإذن سيده وهذا في كتاب المأذون اه منها بلفظها ومثله في ابن يونس عنها بهذا اللفظ قال أبو الحسن مانصه وقوله وليس للعبد أن يعبر شيأ من متاعه في الامهات لعبد مأذون له أو غير مأذون له فغير المأذون لا اشكال فيه والمأذون انما أذن له في التصرف بالاعواض ولم يؤذن له في المعروف الا ما كان استئلافا للتجارة قالوا ويكون ذلك بما جرت العادة فيه أنه يكون استئلافا للتجارة وأما ما كثر فلا اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي عليها ونصه ظاهره كان مأذون له أم لا وهو نص الامهات وما ذكره في غير المأذون واضح وأما المأذون فانما أذن له في التصرف بالاعواض ولم يؤذن له في المعروف الا ما كان استئلافا للتجارة مما يقل وأما ما كثر فلا اه منه بلفظه فانظر كيف قيد كل منها ما اطلاق المدونة بقولهما الا ما كان استئلافا الخ وتقييدها بذلك متعين لانها جمعت العارية والدعاء للطعام وأحالت على كتاب المأذون ونصها فيه وليس للعبد الواسع المال أن يعبر عن ولده ويطعم لذلك الطعام الا أن يعلم أن السيد لا يكره ذلك ولاله أن يصنع طعاما ويدعوا اليه الناس الا بإذن سيده الا أن يفعل ذلك المأذون استئلافا للتجارة فيجوز اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها في كتاب المأذون ولو حمل كلامها في كتاب العارية على اطلاقه لنناقض كلامها في كتاب المأذون وأيضا قد صرح في المدونة بتشبيه المأذون له بالوكيل المفوض اليه وهو كما حد المتفاوضين وقد نص في المدونة على أنه يعبر للاستئلاف ونصها والعارية من المعروف الذي لا يجوز لاحدهما أن يفعله في مال الشركة الا بإذن صاحبه الا أن يكون أراد به استئلاف التجارة اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها بهذا اللفظ وفي المقدمات مانصه ولا يجوز له في ماله معروف الا ما حتر إلى التجارة اه منها بلفظها ونقله ح بأنهم من هذا عند قوله كعتقه وأيضا اذا جاز له اطعام الطعام ووضع بعض الثمن للاستئلاف مع انه اه لاله لعين ذلك فالعارية أخرى وبذلك ككلاه تعلم ان الصواب ما لعج خلافا لما صوبه مب ويكفي في رده بعض ما قدمناه من النصوص فكيف يجميعه وقد قال أبو الحسن مانصه المأذون والوصى والوكيل المفوض اليه والشريك المفوض هؤلاء كلهم واحد اه نقله أبو علي هنا وسلم وهو ظاهر والله أعلم بل مسئلتنا تؤخذ من مسئلة المتفاوضين بالآخرى لان أحد المتفاوضين لا ملك له على حصة شريكه اجماعا والخلاف بين العلماء في العبد هل هو مالك لما سيده أو لا شهر والمذهب عندنا أنه يملك وان كان لا تصرف الا بإذن سيده والله الموفق (ويأخذ قراضا ويدفعه) قال في كتاب الشركة كمن من المدونة مانصه ويجوز للمأذون مقارضة الحرك كما يجوز له أن يدفع قراضا قال سحنون ولا يجوز للمأذون أن يأخذ قراضا ولا يدفعه لان ذلك اجارة ولم يؤذن له في الاجارة اه منها بلفظها قال ابن ناجي في شرحها مانصه ما ذكره

في القراض هو المشهور وقال أشهب لا يجوز وكذلك القولان في أخذه قراضا اه منه
 بلفظه وقال في كتاب القراض من المدونة مانصه وللمأذون دفع القراض وأخذه
 ولا يضمنه اه منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه ما ذكره من دفع القراض هو من قول
 ابن القاسم وما ذكره من أخذه هو من قول مالك وما فيه هو المشهور وقال أشهب
 ويضمنون عنه اه منه بلفظه وكفي بهذا شاهدا للمصنف وبه تعلم ما في اعتراض ق
 على المصنف وقول مب ثم راجعت كتاب المأذون من ابن يونس فلم أجده فيه الا ما نقله ق
 عنه الخ اعترض أولا وقول ق لم ينقل ابن يونس الا ما نصه قال في الشركة وللمأذون
 أن يدفع ما اقراضا ولا يأخذ الخ فانه مخالف لما لابن عرفة من قوله نقلا الصقلي عن ابن
 القاسم وأشهب الخ ثم قال آخراته لم يجد لابن يونس في كتاب المأذون الا ما نقله عنه ق
 وفيه نظر من وجهين الاول ان ما عزا لابن عرفة ليس فيه والذي فيه هو مانصه اللغوي
 ان علم قصد معطيه كونه ليتسع بالنفع به لم يتعلق به دينه وفي استلزام الاذن في التجار أخذ
 القراض واعطاه قول ابن القاسم وأشهب بناء على أنه تجر واجارة وايداع للغير اللغوي
 ان كثر المال وعلم ان مثله يضع ويقارض جاز في بعضه حسب المعتاد وينع أخذه ما يعمل
 فيه للناس اه محل الحاجة منه بلفظه ونقل أبو علي بعضه فانت تراهم لم يعز القولين
 لنقل الصقلي بل لنقل اللغوي فلهذا وقع في نسخته من ابن عرفة تصحيف وما عزا للغوي
 هو كذلك في بصرته ونصها واختلف اذا أذن له في التجارة فأخذ قراضا أو أعطاه فأجاز ذلك
 ابن القاسم ومنعه أشهب وقال لانه ان أخذ قراضا كان قد أجر نفسه وانما أذن له في
 التجارة فان أعطى قراضا كان قد أودع المال وأرى أن يمنع من الاعطاء لان مفهوم الاذن
 في التجارة أن يتجر بنفسه وليس له أن يترك العمل ويجعل العمل فيه لغيره الا أن يكون
 المال كثيرا ويعلم ان مثله يضع ويقارض فيجوز في مثله حسب المعتاد لا في جميعه وينع
 أن يأخذ ما به عمل فيه للناس ويدع المال الذي أذن له فيه وليس له أن يأخذ زيادة الى ما في
 يده اه محل الحاجة منها بلفظها فالبحث من أصله ساقط الثاني ان قوله لم يجد في ابن
 يونس الا ما نقله عنه ق لان ق أسقط من كلام ابن يونس ما أدخل بالمعنى فان الذي
 في ابن يونس في كتاب المأذون هو مانصه وقال في الشركة وللمأذون أن يدفع ما لا
 قراضا قال يضمنون لا يدفع قراضا ولا يأخذ وأخذه ما به من الاجارة ولم يؤذن له في الاجارة
 اه منه بلفظه وهذا هو الموافق لما قدمناه عن كتاب الشركة من المدونة وقد ذكر ابن
 يونس أيضا المسئلة في كتاب القراض وكلامه فيه شاهد للمصنف فانه ذكر كلام المدونة
 الذي قدمناه قريبا بلفظ قال مالك وللمأذون أن يأخذ ما لا قراضا ولا يضمنه ان تلف قال
 ابن القاسم وله أن يدفع قراضا لانه يبيع بالدين ويشترى به اه وزاد متصلا به مانصه
 وقال أشهب ويضمنون لا يأخذ المأذون قراضا ولا يدفعه بخلاف المكاتب ثم وجه قول
 أشهب ويضمنون وقال وهو الظاهر اه منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في كلام ق
 هو مب والكمال لله تعالى (ولغير من أذن له القبول الخ) قول ز ولا حاجة الى قوله
 وأقيم منها الخ بل له حاجة وهو التنبيه على انه مأخوذ من المدونة وقول ز وأما الشرط

على الموهوب الرشيد أن لا يبيع ولا يهب فانه لا يجوز هذا خلاف ما يأتي له في الهبة عند
قوله في كل مملوك ينقل من جهة الشرط فيعمل به ويكون ذلك بمنزلة الحبس وقد اعترض
بق ما هنا واختار ما يأتي لكن نسبة ز ما هنا للمدونة صحيحة وقد نقل ح كلامها فيما
يأتي واختار ابن ناجي حملها على ظاهرها من انه لا يجوز ابتداء نسخ بعد الوقوع انظر
ما يأتي ولا بد (والحجر عليه كالحجر) قول مب وما في ق عن المدونة يدل على ما ذكر
من أنهم مستثنان الخ مانسبه لق هو كذلك فيه لكنه عبر في المسئلة الثانية بلا ينبغي
وهو كذلك فيما على اختصار أبي سعيد وابن نونس فان حمل لا ينبغي على بانه كما فعل
أبو الحسن لم يصح حمل المصنف على الصورتين لكن قد بحث طفي في حمل أبي الحسن
بانه خلاف نقل ابن شاس عن ابن حوث من ان ابن القاسم يقول لا يجوز وقد نقل في
ضريح عن بعض من تكلم على عبارة ابن الحاجب انه حملها على الوجوب وعليه حملها ابن
ناجي أيضا ونصه قوله وكذلك المأذون الخ عطنه على الاول يقتضي أن لا ينبغي بمعنى
لا يجوز وجهه المغربي على بانه وهو قول في المذهب أن لسيده أن يحجره من غير ما كم وقيل
مثله ما لم يطل تجره فان طال تجره واشتهر ذلك كان حجره عند السلطان ولو حجر عليه سيده
وبالغ كعمل السلطان أجزأ والا فلا قاله اللخمي ولم يعز به بل ذكره كانه المذهب وحمله ابن
الحاجب على الخلاف فذكر الثلاثة قال ابن عبد السلام وكلام اللخمي صحيح لا ينبغي أن
يعدل عنه اه منه بلفظه وقد أسقط ابن عرفة لفظة لا ينبغي من كلام المدونة وأتى
بكلام اللخمي كالتفسير لها ونصه وفيها لا يحجروني على وليه ولا سيده على ما ذن له الا عند
السلطان فيوقنه السلطان ويعمع فيه في مجالسه ويشهد على ذلك فيبععه واتباعه بعد
ذلك مردود اللخمي ان لم يطل أمد الاذن له كفي تججير السيد واعلامه أهل سوقه ومن
يرى انه يخالطه أو يعامله وان طالت اقامته واشتهرت تجارته كان حجره عند السلطان
ولو حجر عليه سيده وبالغ كعمل السلطان أجزأ والا فلا اه منه بلفظه فما لطني
صواب والله أعلم (وان مستولذته) قول مب اما كونها الاتباع حاملا فخله اذا
يغت في الدين ظاهر كلامه هذا مع ما استدلل به من كلام ابن عرفة انه لا يجوز بيعها
في الدين قبل الوضع ولو باذن السيد لانه قيد جواز بيعها حاملا في غير الدين باذن السيد
وصرح بأن حكم بيعها للدين مخالف لبيعها لغيره ولا تظهر المخالفة إلا بما ذكرناه مع انه لم
يظهر لي وجه منع بيعها في الدين حاملا باذن السيد فتأمل (وهل ان منع للدين الخ) قول
مب قلت وكذا رأيت في نسخة عتيقة منه الخ قلت وكذا رأيت في نسخة عتيقة منه أيضا
(بكترة الموتبة) قول مب عن الشيخ المسناوي فيقال في الشيء كثير اذا كان وجوده
مساويا لعدمه الخ اذا كان هذا والمراد لم يحسن به الرد على المازري لان الموت من الولادة
ليس مساويا للسلامة من ذلك فالاولى في الجواب ما ذكره عن ضريح وما أفاده كلام
مب من ان مال المسناوي موافق لما في ضريح فيه نظرتأمله (وحامل ستة) قول ز
وهي لا تنسب اليها الا اذا أتت على جميعها الخ جزم بذلك هنا وقد قدم له الخلاف في قول
المصنف بثمان عشرة فراجعه وقول ز ويكتفي علم بلوغها الخ صحيح في المتفق مانسه

(لا يجرب الخ) قول ز وقول
ابن عرفة الخ مال ابن عرفة هو
الصواب وما ذكره ز بعد عن
المدونة موافقه انظر الاصل
(ومعاوضة الخ) قول ز فان
حاي الخ اعلم أن الحباية امان
الصحيح ومثله المريض ثم يصح صحة
بينة فتصح ان حيزت والابطل الجميع
ورد المشتري مادفع على الاربع
وقيل يكون له من البيع بقدر غنه
فقط وقيل يخبر في ذلك وفي أن يدفع
بقية الثمن فيكون له الجميع وأما
من المريض فاما الورثة فان أجازها
بقية الورثة فواضح والافهل يطل
الجميع ويرد اليه مادفع ويكون
من المبيع بقدر مادفع من الثمن
أو يكمل الثمن ويكون له الجميع
جبرا على الورثة وقيل جبرا عليه
أقوال وأما الاجنبي فان جملها الثلث
أو أجازها الورثة فواضح والافهل
يخبر في اتمام بقية الثمن وفي أخذ
مادفع وليس له الا ثلث مال الميت
أو يخبر بين أن يتم فيكون له الجميع
فان أبي فله من ثمن ثمنه من المبيع
وثلث مال الميت أو ليس له أن يكمل
جبرا على الورثة ويكون له من ثمن
ثمنه مع ثلث الميت أقوال وعرضا
الباحي عدم تكميله لعيسى
وأصبع ووجهه مقتصر عليه
وفي ذلك ترجيح له وهذا كله اذا
وقعت الحباية في الثمن وأما ان
وقعت في المبيع فقط كان يقصد الى
خيار ديناره أو عبيده فيبيعه منه بمثل
الثمن أو أكثر فلا حكم لها في الصحيح

وبماذا يعرف انها بلغت ستة أشهر روى عيسى في العتبية عن ابن القاسم ان ذلك يعرف
بقولها وهي مصدقة ولا يستل النساء عن ذلك اه منه بلفظه (لا يجرب) قول ز
وقول ابن عرفة آخر المتناول الخ ما قاله ابن عرفة هو الصواب لا ما يفيد كلامه وما ذكره
بعد عن المدونة موافق لما لابن عرفة ولذا قال الرجاء في كتاب الطلاق من مناهج
التحصيل مانصه والمريض الخوف المتناول كالسل والاستسقاء وحى الربع وما أشبه
ذلك اذا طلقة فيه وأعقبه الموت قبل المطالبة انما أثره على مذهب المدونة اه بلفظه
على نقل العلامة أبي العباس الملو ومثل ما لابن عرفة للغمي وقد أشار ق الكلام
الغمي وأحال على ما تقدم في النكاح وتقدم أيضا في الطلاق وفي المتنق مانصه وقال
عثمان بن عيسى ابن كثة في الامراض الطويلة كالقالج والجذام والبرص والخنون
وحى الربع وشبهه ان هذا كالصحيح في أفعاله من عتق وصدقة وبيع وطلاق ونكاح
وكذلك كل ما كان خفيا لا يفضحه حتى لا يخرج وقد شاور قاضي المدينة العلماء في
به رجح يدخل ويخرج وهو مضر ومحمال مصفر عتق أحيانا الاميال فأجازوا فعلى
النكاح والطلاق وغيره ورأوه كالصحيح وروى ابن المواز عن مالك في الشيخ الكبير به البهر
الشديد والبلغ لا يقوم الا بين اثنين وقد احتبس في المنزل فقال فعله جائز الآن يأتي من
ذلك بما يخاف عليه فيكون كالرئيس فصل واما ان كان من ذكرناه بين العلة لا يخرج
الاخر وجاير يده أن يعضي فعلة فان فعل هذا في الثلث قاله ابن كثة اه منه بلفظه من
كتاب الوصية (ومعاوضة مالية) قول ز فان حاي في المالية فن ثلثه ان توفي من مرضه
وكانت لغير وارث أجل في هذا الان قوله فن ثلثه صادق بما اذا جملها الثلث كلها وحكمها
ظاهر كما اذا باع ما يساوي مائة بخمسين وخلف مائة بعد قضاء دينه وموته تجهيزه غير هذا
المبيع فالمبيع كله للمشتري بالتخمين ولا شيء عليه غير ما وصادق بما اذا زادت على الثلث
كما اذا خلف في هذا المثل خمسين فقط وفي ذلك خلاف في أول مسئلة من سمع سمحون
من كتاب الشفعة مانصه قال سمحون وسئل ابن القاسم عن الرجل يكون له شقص في
دار ليس له غيره قيمته ثلاثون دينارا فيبيعه من رجل بعشرة دنانير وهو مريض قال ينظر
في ذلك اذا مات البائع فيقال للمشتري ان أحببت ان لم يجز لك الورثة هذه الحباية فزد
عشرة أخرى وخذ الدار ولا قول للورثة فان فعل فلا شفع ان كان له شفع أن يأخذ الدار
بعشرين دينارا فان أبي المشتري أن يزيد عشرة دنانير وقد أبت الورثة أن يسلموا الدار اليه
كما وصى الميت قيل لهم اعطوه ثلث الشقص مثلا بلا شيء تأخذونه منه قال القاضي
اختلف في المريض يبيع في مرضه بحباية لا يحملها الثلث على قولين أحدهما أن
الورثة ان لم يجيزوا البيع قطعوا ثلث الميت مثلا بغير ثمن وردوا اليه مادفع من الثمن
الآن يشاء المشتري أن يزيد ما حوى به فينقد البيع وهو قوله في هذه الرواية والقول
الثاني ان الورثة ان لم يجيزوا البيع قطعوا ثلث الميت مثلا وكان له من المبيع بقدر
ما تقدم ولم يرد ذلك اليه لانه يكون سلفا جبر منفعة اذا رد اليه رأس ماله وقطع له ثلث الدار الا
أن يشاء المشتري أن يزيد ما حوى به فينقد البيع وقد قيل ان ذلك ليس باختلاف قول

وانما يرجع ذلك الى أن المشتري بالخيار ان لم يجز الورثة البيع بين أن يأخذ من المبيع
 بقدر ما تقدم وبين أن يسترده وظاهر ما في سماع أبي زيد من كتاب الوصايا أنه ليس للمشتري
 أن يزيد ما حبا به الميت زائدا على الثلث ويستخلص المبيع اه منه بلفظه ونص ما في
 سماع أبي زيد وقال في رجل مريض باع عبدا بمائة دينار وقبض ثلث مائة دينار ثم مات ولا
 مال له غيره قال يكون للمشتري ثلثا العبد ثلث يكون له بالوصية وثلث بالمائة التي دفع
 في عنه قال القاضي هذه المسئلة يتحصل فيها ثلاثة أقوال أحدها قول ابن القاسم في هذه
 الرواية ان الورثة يخبرون ابتداء بين أن يجزوا المبيع وبين أن يعضوا للمشتري من العبد
 ثلثه بالوصية وثلثه بالمائة التي دفع وهذا اذا كانت قيمته على حالها والمائة باقية فهذا معنى
 قوله فيها والقول الثاني أنه يمضي منه للمشتري بالثلث قدر ما لا يحبا به فيه ثم يخبر الورثة
 في المحاباة فان شاؤا أجازوها أو أمضوها أو أقطعوا له ثلث الميت وهو ثلث العبد اذا لمال له
 غيره وهذا قول عيسى بن دينار وهو قريب من القول الاول اذ لا فرق بينه وبينه الا في تغيير
 الورثة هل يكون ابتداء أو بعد أن يمضي للمشتري بالثلث قدر ما لا يحبا به فيه ولا يؤول ذلك
 الى اختلاف في المعنى والقول الثالث أن الورثة يخبرون ابتداء بين أن يجزوا المبيع وبين
 أن يردوه ويعطوا المشتري مائته التي كان دفع ويقطع له ثلث الميت في العبد المبيع وهو
 ثلثه اذا لمال له سواء وهو قول ابن القاسم في سماع سحنون من كتاب الشفعة ورواية أصبغ
 عن ابن القاسم عن مالك في الواضحة ولا يكون على هذا القول للورثة أن يلزموا المشتري
 أن يأخذ من العبد بالمائة التي دفع ما يجب له من غير رضاه ولا له أن يلزمهم ذلك بغير
 رضاهم خلاف ظاهر هذه الرواية وليس للمشتري على ظاهر هذه الرواية أن يزيد ما حبا به
 المشتري زائدا على الثلث ويستخلص المبيع خلاف قول ابن القاسم في سماع سحنون
 ويحتمل عندي أن لا يحمل شيء من هذه الروايات في هذه المسئلة على ظاهرها مما لا يجب
 الاختلاف ويفسر بعضها ببعض فلا يكون في المسئلة خلاف وترجع الروايات كلها
 الى شيء واحد فنقول على هذا ان الحكم في المسئلة أن يخبر المشتري ابتداء فان أراد أن
 يزيد المحاباة ويستخلص المبيع كان ذلك له على ما في سماع سحنون من كتاب الشفعة وان
 أبي من ذلك وانفقوا جميعا على أن يعضوا للمشتري من العبد بالثلث قدر ما لا يحبا به فيه ثم
 يكون الورثة بعد ذلك في المحاباة بالخيار بين أن يجزوها أو يقطعوا له ثلث الميت وهو ثلث
 العبد اذا لمال له غيره فعلموا ذلك على قول عيسى بن دينار وان لم يتفقوا على ذلك خير الورثة
 ابتداء بين أن يجزوا الشراء على ما وقع عليه من المحاباة وبين أن يردوا اليه ماله ويقطعوا
 له ثلث الميت وهو ثلث العبد اذا لمال له غيره على ما في سماع سحنون من كتاب الشفعة
 وعلى ما حكى ابن حبيب عن مالك من رواية أصبغ عن ابن القاسم عنه الا أن يريد
 المشتري أن يكون له من العبد بقدر المائة ويرضى بذلك الورثة فيكون له حينئذ ثلثا العبد
 ثلث بالمائة التي دفع وثلث بالوصية اذا لم يجزوا له الشراء وقطعوا له ثلث العبد اذ هو ثلث
 مال الميت على ما قاله في هذه الرواية وهذا أحسن ما يقال في هذه المسئلة لان حمل الروايات
 على الاتفاق أولى من حملها على الاختلاف وبالله التوفيق اه منه بلفظه وقال في المشتري

ولا في المريض لاجنبى وأما الورثة
 فتجوز أن أجازها الورثة والارثت

في ترجمة الوصية في الثلث لا تتعدى مانصه مسئلة واذا باع عبدا ليس له غيره فوضع فيه فان كانت المحاباة قدر ثلثه جاز وان كانت أكثر من ثلثه جاز منها قدر الثلث رواه علي بن زياد عن مالك وفي الموازية عن ابن القاسم فيمن أسلم في سلعة ثم أقال منها في مرضه فمات ولم يدع غيره فان لم يكن في ذلك محاباة فهو جائز وان كانت فيه محاباة خيرا الورثة بين الاجازة وبين أن يقطعوا له ثلث ما عليه ومثله روى ابن حبيب عن أصبغ وقال عيسى بن عيسى له منه ما لا محاباة فيه ثم يخير الورثة في باقيه فاما سلموه واما قطعوا ثلث مال الميت في باقي العبد وهذا اللفاظ كلها تعود الى معنى واحد وهو أن محاباته في ثلثه وانما اختلفت عباراتهم لان بعضهم قصد الى بيان منتهى الحكم وبعضهم قصد الى صفة تناول الامر والله أعلم وأحكم * (فرع) * فان قال المبتاع أنا أدفع ببقية ثمن العبد وأخذه فقد قال عيسى وأصبغ ليس له ذلك قال عيسى ولا للورثة أن يلزموه ذلك يريد والله أعلم أنه لا يملك أخذ ببقية الثمن منه * (مسئلة) * وانما يتظر الى قيمة المبيع يوم البيع لا يوم موت البائع قاله أصبغ سواء كان البيع من وارث أو غيره وجه ذلك أن المبتاع يضمن المبيع من يوم البيع فيجب أن يتظر في قيمته يوم البيع فان زادت بعد ذلك القيمة أو نقصت فانما طرأ ذلك على ملكه اهـ منه بلفظه وقول زوال البطلان الآن يجزها له ببقية ثم يعطيه كذا وقع في عبارة المتسطي وابن سلون وغيرهما وفيه اجمال أيضا وان كان أبو علي قال بعد ثمنه عبارة المتسطي مانصه وفيه الشفا والبيان جوزى الفضل والاحسان من الرحيم الرحمن اهـ ووجهه الاجمال أن محاباة المريض لبعض ورثته تارة تكون بنفس المبيع وتارة تكون بنفس ثمنه والبطلان في الاول ظاهر وفي الثاني خلاف ففي الباب الحادى عشر من الفائق مانصه تنبيه اذا جابى المريض ولده في عين المبيع منسل أن يقصد الى خيار دياره أو عبيده فيبيعه منه بمثل الثمن أو أكثر فلا الورثة نقض البيع في ذلك قاله اللخمي وأبو اسحق ومثله في سماع أبي زيد قال محمد وهذا أحسن وانظر رسم الصبرة من سماع يحيى من كتاب التخيير والتعليك وان كان انما محاباة في ثمنه فقط مثل أن يبيع منه بمائة ما يساوى ماثنين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع كله لانه أراد به التوليع ولو أتم هو ببقية الثمن ما كان ذلك له لان أصل البيع وقع على التوليع اليه وقيل ان أتم هو ببقية الثمن فلا كلام للورثة اذ لو اشاع منه بمثل القيمة فلا حجة لهم فاذا أتم ذلك مضى وقال الشيخ أبو اسحق التونسى واذا قدرنا الزائد على قدر الثمن من المبيع كله موصى له به لم يلزم الورثة أن يخرج عنه ثمنائهم له لان الميت كان موصى له به بغير ثمن اهـ منه بلفظه وقال أبو الحسن عند قول المدونة في البيوع الفاسدة يبيع المريض وشرأوه من ولده بغير محاباة جائز مانصه قال اللخمي ما لم يحابه فيبيع خيار دياره أو عبيده صح منه ولا بد من معاينة قبض الاب الثمن والاغرمة الاب بعد موت الاب ثمانية ولا ينفعه اقرار الاب في مرضه بقبضه لانه بمنزلة المريض يقر بقبض دين له من وارث لا ينفعه اقراره الا بمعاينة الدفع ذكره ابن سهل في باب صدقة الاب على ابنه بدنانير أو غيرها ويبيعه منه دار بمال ذكراته كان له يده وفي كتاب

وأما يبيع المريض وشرأوه من ولده بغير محاباة أصلا فجائز كما في المدونة لكن لا بد من معاينة قبض الاب الثمن والاغرمة الاب بعد موت الاب ثمانية ولا ينفعه اقرار الاب في مرضه بقبضه لانه بمنزلة المريض يقر بقبض دين له من وارث لا ينفعه اقراره الا بمعاينة الدفع ذكره ابن سهل وكذا ابن سلون انظر الاصل والله أعلم

محمدان وكل مريض على بيع دار فباعها من ابن المريض ثم قال قبضت الثمن وضاع فهو
مصدق ولا شيء عليه ولا على الابن صح من جامع الطرر قال عياض ظاهره ان المحاباة سواء
كانت في ثمنه أو في عينه وان يريد تخصيصه به لا رغبة فيه وان باعه بما كثر من قيمته كما
قاله ابن القاسم في سماع أبي زيد ان كان من المرغوب في ملكه لم يجوز صح منه وكذلك قال
ابن بشير أيضا في المحاباة تكون في بعض الثمن أو في تفضيله في عين المبيع وكذلك قال أبو
اسحق أيضا وزاد فان حاباه في عين المبيع مثل أن يقصد إلى خيار ماله فيبيعه منه بمثل
الثمن أو أكثر فللورثة نقض ذلك وان كان انما حاباه بثمنه فقط مثل أن يبيع منه بمائة
ما يساوي مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع كله لانه أراد به التوليع ولو أتم هو
بقية الثمن ما كان ذلك له لان البيع وقع على التوليع اليس وقيل ان أتم هو بقية الثمن
المحابة فلا كلام للورثة اذ لو باع منه بمثل القيمة فلا حجة لهم واذا أتم ذلك مضى قال
أبو اسحق اذا قدرنا أن الزائد على قدر الثمن من المبيع كانه موصى به لم يلزم الورثة أن
يخرج عنه ثمنه فيستلمه لان المثل كانه موصى به بغير ثمن صح منه اهـ منه بلفظه
وما عزاه للجمعي هو كذلك فيه ذكره في كتاب البيوع الفاسدة وساقه فقها مسلما كانه
المذهب ونصه ومن باع من بعض ولده عبدا أو دارا فبيعه جائز ما لم يحبابه في الثمن
أو في العين فيبيعه خيار داره أو عبده اهـ منه بلفظه وما ذكره من أنه لا بد من
المعاينة به جزم ابن سلمون وماتسبه أبو الحسن وصاحب الفائق لا يابى اسحق عن ابن
القاسم مثله في الدرائر ونصه الذي عزاه التونسي لابن القاسم في المريض يبيع في
مرضه من وارثه بمائة ما يساوي مائتين أن للورثة نقض البيع كله لانه أراد به التوليع
ولو أتم هو بقية الثمن ما كان ذلك له لان البيع وقع على التوليع اهـ منه بلفظه ولكنه
مخالف لما لا ين عرفه ونصه وفي البيوع الفاسدة منها يبيع المريض من ولده بغير
محابة جائز التونسي ان حاباه في عين المبيع كبيعه منه خيار ماله فللورثة نقض ذلك ولو زاد
ثمنه على قيمته وان حاباه في ثمنه فقط كبيعه منه بمائة ما قيمته مائتان فعند ابن القاسم له
بقدر ثمنه فقط ولو أتم بقية الثمن ما كان ذلك له لان أصل البيع وقع على التوليع وقيل ان
أتم بقية المحابة فلا قول للورثة قلت بناء على أن المحابة في المثلون أو في الثمن اهـ منه
بلفظه ونحوه لابن ناجي فانه قال عقب نص المدونة السابق مانصه عياض قال ابن
أبي زمنين لا بد أن تعين اليئنة القبض ابن سهل لا بد أن تذكر اليئنة القبض عند
مضمين الشهادة قال التونسي ان حاباه بعين المبيع كبيعه منه خيار ماله فلورثته
نقض ذلك ولو زاد ثمنه على قيمته وان حاباه في ثمنه فقط كبيعه منه بمائة ما قيمته مائتان
فعند ابن القاسم له بقدر ثمنه فقط ولو أتم بقية الثمن ما كان ذلك له لان أصل البيع
وقع على التاليع وقيل ان أتم بقية المحابة فلا قول للورثة ومعنى قولها اذا كان مع الولد
غيره اهـ منه بلفظه ونسب في المقصد المنجود لابن القاسم خلاف ذلك كله الا أنه
لم يجز ذلك ونصه وان باع من وارث جائز بيعه اذا لم يحباب فان حابي بطلت محاباته
وكانت ميراثا لم تدخل فيها الوصايا واختلاف هل للورثة الفسخ لا فقال ابن الماجشون

الخيار للورثة في الفسخ والاجازة وقال مطرف عن مالك انهم المحاباة ويحتمل ذلك أن يكونوا شركاء بقدر المحاباة أو يرجعوا بثمنها وقيل للمبتاع اعطاء المحاباة ثمنًا وبقسط بيعة وأحسبه قول ابن القاسم وعابه ابن الماجشون في الواضحة اه منه بلفظه فهذا اضطراب في النقل عن ابن القاسم فالذي نقله عنه أبو الحسن والواشري في فائقه وابن هلال في الدر النيران للورثة رد الجميع ولا يبقى للمستري في ذلك نصيب والذي نقله عنه ابن عرفة وابن ناجي أن لهم رد المحاباة فقط ويكون للمستري قدر ما لا محاباة فيه وهذا لا يمكن فيه الجمع لأن كلام من الفريقين عزا ذلك لابي اسحق عن ابن القاسم ويظهر لي ان نقل ابن عسرة وابن ناجي هو الصواب لا ما نقله أبو الحسن والواشري عن أبي اسحق من قوله وإذا قدرنا أن الزائد على قدر الثمن من المبيع كانه موصى به الخ يدل على ذلك عند التأمل الصادق ولانه سيأتي في كلام ابن رشد في التمهيد الإشارة إلى أن ما تقدم من الخلاف من محاباة المريض الاجنبي بما زاد على الثلث يجري في محاباة بعض ورثته وإذا كان كذلك فعزاه أبو الحسن ومن وافقه لابن القاسم هنا لا يوافق ما تقدم لابن القاسم في سماع سحنون ولا ماله في سماع أبي زيد وأما عزاه في المقصد المجود لابن القاسم فهو وان خالف نقل أبي اسحق عنه على كل من الثقيلين السابقين فيمكن الجمع بانه قول آخر لابن القاسم وهو موافق لما تقدم في محاباة الاجنبي الذي نسبه ابن رشد لابن القاسم في سماع سحنون ولما لث في الواضحة وما نقله في المقصد المجود عن مالك موافق على أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما القول لابن القاسم في سماع سحنون مع مالك في الواضحة وموافق على الآخر لقول ابن القاسم في سماع أبي زيد ونقل أبي الحسن ومن وافقه مخالف لذلك كانه فوجب أن لا يعول عليه والله أعلم * (تنبيه) * نقل أبو علي هنا وفي حاشية التحفة كلام القائلين الى قوله فلا حجة لهم وقال بعدم مانصه وهو في ابن عرفة باكمل من هذا اه وفيه أمران أحدهما قوله وهو في ابن عرفة فان الذي في ابن عرفة مخالف له ثانيهما قوله باكمل منه فان كلام القائلين اكمل فتأمل * (تمهيد) * هذا حكم محاباة المريض اذا مات من مرضه وأما ان صح منه صحة يئنه أو وقعت من الصحيح ابتداء فلها حكم آخر في طرار بن عات مانصه انظر لو قامت لهذا الذي ثبت عليه أنه أقرب بالتولية حيازة في وجهه من ولى اليه وفي صحته على واجب الحيازات هل يصح لذلك الملك ويجري مجرى الهبات أو يظل المالم يخرج مخرج الهبات وتأمل ما وقع في رسم الشجرة من كتاب الصدقات فان فيه عن مالك فيمن ولى ابنه حائطًا اشتراه منذ ازمان بمن يسير وعنه اليوم كثير وله ولد غيره أن ذلك لا يجوز الا أن يحوز له الاب وفي الرسم بعينه من كتاب داود قال عيسى سئل ابن القاسم فيمن يبيع من ولده الصغير الارض بعشرة دنانير وهي تساوي ثمانمائة ولا تزال في يد الاب حتى يموت هل يحمل حمل البيع أو يحمل الصدقة فيما زاد على العشرة دنانير فقال ان كانت لم تزل في يده حتى مات فأراها مورثة ولا أرى للولد الا العشرة وقال ابن رشد في تفسيره ما في رواية عيسى عنه قول مالك اذا لفرق بين التولية والبيع في أن ذلك يجوز ان كانا بالقيمة ولا يقتصر الى حيازة وفي أن ذلك لا يجوز ان كانا

أقل من القيمة لما تبين فيه من المحاباة إلا أنهم ما اختلفوا هل يحمل محمل الهبة فيجوز أن حاز
ماله الأب أولاً ثم محمل محمل الهبة فتبطل ولا تصح بجملة الأب إذ لم يسمها هبة وإنما أراد
بذلك التولييع فقال مالك أنها تصح بجملة الأب وهو قول مطرف وابن الماجشون وأصبغ
في الواضحة وقال ابن القاسم أنها لا تصح بجملة الأب وهو قول أصبغ في نوازل من كتاب
الصدقات ووقع ذلك له بعد في سماع أبي زيد خلاف ما وقع له في الواضحة اهـ منها بلفظها
وما ذكره هو في المسئلة الثانية من رسم الشجرة تطعم بطنين في السنة من سماع ابن القاسم
من كتاب الصدقات والهبات ونصه وسئل عن رجل ولي ابنه حائطاً اشتراه منذ زمان بثمان
يسير وغنم اليوم كثير وله ولد غيره أترى ذلك جائزاً فقال إن حازه له فهو جائز ومن كتاب داود
قال عيسى بن دينار سئل ابن القاسم عن الرجل يبيع من ولده الصغير الأرض بعشرة دنانير
وهي ثمانية دينار ولا تزال في يد الأب حتى يموت هل يحمل محمل البيع أو محمل الصدقة فيها
زاد على عن العشرة دينار فقال إن كانت لم تزل بيد أبيه حتى مات فأراها موروثه ولا يرى
للولد إلا العشرة قال القاضي رضى الله عنه قوله وغنم اليوم كثير يريد يوم التولية لا يوم قيم
على الابن فيه بعد موت الأب ولو لولاه أيام يوم الشراء ثم زادت قيمته بعد ذلك كانت تولية
صحيحة لا تقتصر إلى حياة وقول ابن القاسم في رواية عيسى عنه من كتاب داود خلاف
قول مالك إذ لا فرق بين التولية والبيع في أن ذلك يجوز أن كان بالقيمة ولا يقتصر إلى حياة
وفي أن ذلك لا يجوز أن كان بأقل من القيمة لما تبين فيه من المحاباة إلا أنهم ما اختلفوا
هل يحمل محمل الهبة فيجوز أن حازه الأب أولاً ثم محمل محمل الهبة فتبطل ولا تصح بجملة
الأب إذ لم يسمها هبة وإنما أراد بذلك التولييع فقال مالك أنها تصح بجملة الأب وهو قول
مطرف وابن الماجشون وأصبغ في الواضحة وقال ابن القاسم أنها لا تصح له بجملة الأب
وهو قول أصبغ في سماعه الواقع في آخر هذا الكتاب بعد سماع أبي زيد خلاف قوله
وقول مطرف وابن الماجشون في الواضحة وقول مالك في هذه الرواية فإذا لم يحز ذلك للابن
أى لم يحز هاله الأب على قول مالك أو لم يحز له على قول ابن القاسم أو حازه له فاختلف
ما يكون للابن بالعشرة فقال ابن القاسم في هذه الرواية إن الدار تكون موروثه ولا
يكون للولد إلا العشرة ومعناه إذا لم يحز الورثة ذلك وقيل إن الورثة إذا لم يحزوا ذلك يكون
للولد من الدار بقدر العشرة عشرها إن كانت قيمتها مائة أو أقل من ذلك أو أكثر على هذا
المثال وقد قيل إذا لم يحز الورثة يخير المشتري أن كان مال الكال امر نفسه أو الناظر له أن
كان صغيراً بين أن يزيد بقية الثمن ويأخذ جميع الدار وبين أن يأخذ منها بما نقد
والثلاثة الأقوال تخرج على الاختلاف في مسئلة من باع في مرضه داراً بمحابة
لا يحملها ثلثه وقدم مضى بيان ذلك في سماع سمحون من كتاب الشفعة وفي آخر سماع
أبي زيد من كتاب المديان والتقليس اهـ منه بلفظه قلت وقول مالك ومن وافقه
أن سبيل التيسيل العطية هو الرابع وبه أفتى ابن حزم كما في طرر ابن عات ونصها وانظر
لابن حزم جواباً في هذه المسئلة إن كان الثمن مساوياً أو متقارباً بالبيع تام وإن كان في
ذلك محاباة كان حكم الجزء المسمى لا ثمن لم يحكم العطية يتم بقبضها في صحة المعطى ويبطل

ان كان لم يقبض وقع له ذلك في أحكام ابن حذير فقف على ذلك اه منها بلقظها وعليه
 اقتصر الشيخ أبو الحسن في شرح المدونة فانه قال بعدم ما قدمناه عنه يسير ما نصه وقال
 ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون فبين باع وولده الصغير أو الكبير أو الاجنبي داره
 التي يسكن بنين ضعيف مثل أن يبيعه بأعشرة وهي تساوي ثمان مائة ولا تزال بيده حتى
 يموت قال ليس هذا بيعا وهو من باب العطية التي لم تقبض وهي باطل وترد الدنانير الى ربه
 وهو في الاجنبي أبعد تهمة إلا أن ذلك كله مردود لما يشبه أن يكون غنا أو مقاربا أو مشبهها
 فيمضى على جهة البيع وقاله أصبغ اه منه بلقظه وبه أفتي الحافظ الوائش ريسى في
 نوازل المعاوذات من المعيار أثناء جواب مولفه ما نصه لان مالك وابن القاسم ومطرفا
 وابن الماجشون وأصبغ في الواضحة يقولون هذا الشراء بمنزلة الهبة فان حصل شرط
 استقرارها الذي هو الحوز في صحته صحت والابطال وانتم قد ذكرتم أن عقد الاتباع تضمن
 الحوز فهي عطية نافذة تامة خالصة لكم لحصول شرط تمامها عندهم وابن القاسم في
 أحد قوله وأصبغ في سماعه يجعلانه نالجا وخدمة ووصية حتى يصرح بلقظ الهبة
 اه منه بلقظه وظاهر قوله والابطال أنها تبطل جميعها حتى الجزء المقابل لما وقع به
 الشراء ويجب حله على ظاهر ما تقدم من نقل أبي الحسن عن الواضحة من قوله وترد
 الدنانير الى ربه فيكون هذا هو الرابع أيضا من الأقوال الثلاثة التي ذكرها ابن رشد والله
 أعلم * (تنبيهات * الأول) * قال ابن عرفة صدر باب الهبة ما نصه وفي شرط
 صحتها فيما لا يحاز بلقظ ولي فقط أو بلقظ العطية أو ما يستلزمها قولان لسمع ابن القاسم
 من أشهد انه ولي ابنه الصغير طائطا هو أقل من قيمته بكثير ومات صح لا ابن ان حازه له مع
 ابن رشد عن الاخوين وأصبغ في الواضحة وقول ابن القاسم في كتاب داود مع أصبغ في
 سماعه ابن رشد وعليه وعلى الأول ان لم يحزه له ففي كون الواجب للابن مناب عنه من
 الحائط بقيمته أو تخيير وليه في ذلك وفي اتمام عنه وأخذ جميعه قولان اه منه بلقظه
 وفيه نظرم من وجوه تعلم من مراجعة كلام ابن رشد الذي اختصره أحدها أن كلامه
 يفيد أن مالكا ومن وافقه وابن القاسم ومن وافقه متفقون على أن له من المبيع بمقدار
 ما دفع من الثمن مع ان كلام ابن رشد صريح في أن ابن القاسم يقول انه يرد العشرة ولا
 يكون له من المبيع شيء وكلامه يدل على أن مالكا يقول بذلك أيضا اذ لم يحصل حوز لانه
 جعل قوله مساويا لقول الاخوين وأصبغ في الواضحة وكلام الواضحة صريح أيضا في انه
 يرد العشرة حسبما ذكرناه آنفا ثانيها قوله قولان وابن رشد صرح بأنها ثلاثة ثالثها
 قوله أو تخيير وليه فانه يفيد أن هذا انما هو في المحجور والذي تقدم في كلام ابن رشد انه
 فيه وفي الرشيد فصوله أن يقول أو تخييره أو تخيير وليه الخ فتأمل له والكمال لله * (الثاني) *
 نسب في المعيار في جوابه السابق هذه المسئلة لرسم الشجرة من سماع عيسى كذا في جميع
 ما وقعت عليه من نسخه وهي عدة وفيه نظرا لرسم الشجرة ليس في سماع عيسى أصلا
 ولان المسئلة ليست في سماع عيسى وانما هي في سماع ابن القاسم واليه عزاه في الطرر
 وابن عرفة كما رأيت كلامها وكذلك هي في البيان وقد قدمنا لك كلامه والله الموفق

(الثالث) * تحصل مما سبق كله ان المحاباة امان الصحيح ومثله المريض ثم يصح صحة مئة وامان المريض واذا كانت من المريض فاما لوارثه واما لاجنبي واذا كانت لاجنبي فاما أن يحملها الثالث أم لا فاذا كانت من الصحيح فاما أن يحوز المشتري ذلك حوزا معتبرا أم لا فان حازها الحوز المعتبر ففيها قولان أرجحهما اختصاص المشتري بها وان لم يقع حوز فهل يبطل الجميع ويرد الى المشتري مادفع وهو الذي في الواضحة عن الاخوين وأصبح وقول ابن القاسم أو يكون له من المبيع بقدر ثمنه فقط أو يخير في ذلك وفي أن يدفع بقية الثمن فيكون له الجميع ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد ناصا وتخريجا و يظهر من كلامه وكلام الوائشريسي ان الأول أرجح واذا كانت من المريض لوارثه فاما ان يخير حاله بقية الورثة أم لا فان أجازوها فهي ابتداء عطية منهم فتجبر على أحكامها على المشهور وان لم يخيروها فعن ابن القاسم في ذلك ثلاثة أقوال نقول نقول أبو الحسن وصاحب القائي وابن هلال عن أبي اسحق عنه أنه يبطل الجميع ويردون له مادفع ونقل ابن عرفة وابن ناجي عن أبي اسحق عنه أنه يكون له من المبيع بقدر ما دفع من الثمن ويبطل الزائد ونقل عنه في المقصد المحجود أنه أن يكمل الثمن ويكون له الجميع جبراً على الورثة وعزا لابن الماجشون مثل قول ابن القاسم في القول الاول وعز المطرف عن مالك ثالثا وجوز فيه احتمالين أحدهما كقول ابن القاسم في نقل ابن عرفة وابن ناجي والاخر أن للورثة أن يأخذوا منه بقية الثمن ويكون له الجميع وظاهره جبراً عليه وعليه فيكون رابعا هذا المنصوص فيه ويخرج فيه الخلاف أيضا من الخلاف في محاباة الاجنبي واذا كانت لاجنبي وحملها الثلث فلا اشكال وان لم يحملها وأجازها له الورثة فابتداء عطية على المشهور وان لم يخيروها فثلاثة أقوال قبل يخبر بين أن يتم بقية الثمن ويكون له الجميع وبين أن يأخذ ما دفع وليس له الا ثلث مال الميت وقيل يخبر بين أن يتم فيكون له الجميع فان أبي فله مناب ثمنه من المبيع وثلث مال الميت فيكون له في مثال العبد السابق ثلثاه وقيل ليس له أن يكمل جبراً على الورثة ويكون له مناب ثمنه مع ثلث الميت وقد تقدمت معزوفة في كلام ابن رشد وقد عزا الباجي عدم تكميله لعيسى وأصبح ووجهه مقتضرا عليه وفي ذلك ترجيح له ههنا المنصوص في هذا الفرع بعينه ويخرج فيه الخلاف من غيره وهذا كله فيما اذا وقعت المحاباة في الثمن وأما اذا وقعت في المبيع فقط فلا حكم لها في الصحيح ولا في المريض لاجنبي وأما لوارثه فان أجازها الورثة جازت والاردت فتشديد على هذا التحصيل والتحرير فاني لأظنك تجده مجموعا هكذا عند عالم تحرير والعلم كله للعلي الكبير * (فائدة) * قال في القاموس التحرر والتحرير بكسرهما الحاذق الماهر العاقل المجرب المتقن القطن البصير بكل شيء كأنه ينحر العلم فخرا اه منه بلفظه وقول ز ومن غير المالية التكاح والخلع وصلح القصاص الخسكت عنه نو ومب والعجب من سكوتهم ما عنه مع ظهور فسادته لخالفته لنصوص المتقدمين والمتأخرين ويكفي في رده ما مر من قول المصنف في السفيه وقصاص ونفيه فتأمل (وعلى الزوجة لزوجها) هذا مذهب مالك وطائفة في ذلك الشافعي وأبو حنيفة وقد اتصروا واحد من أهل المذهب لما لك

وقول ز وصلح القصاص الخ فيه
نظر لخالفته لنصوص الأئمة ويكفي
في رده قول المصنف في السفيه
وقصاص ونفيه (وعلى الزوجة
لزوجها) خلافا للشافعي وأبي
حنيفة

ففي ابن بنونس نقلا عن بعض البغداديين مائنه انما قال ذلك مالك لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة ملك زوجها عصمتها عطية في مالها الا باذنه وهذا نص وقوله تنكح المرأة دينها ومالهها وجمالها وذلك يفيد أن الزوج حق في تقيده المال ويدين ذلك أن مهر المثل يقل ويكثر بحسب قبحها وجمالها فاذا ثبت ذلك فليس لها ابطال غرض الزوج فيما لاجله رغب في نكاحها وزيد في صداقها وانما أجزأها الثلث لأن الحديث مقيد في المنع بما زاد عليه ولأن منعها فيه لاجل غيرها فاشبهت المريض وقال ابن حبيب انما كان معروف ذات الزوج في ثلثها لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة أن تقضي في ذي بال من مالها الا باذن زوجها فرأى العلماء أن ذابال من مالها ما جاوز الثلث فأجازوا لها القضاء في الثلث ولم تكن أسوأ حالا من المريض الذي قصره رسول الله صلى الله عليه وسلم على الثلث اه منه بلفظه وقال ابن رشد في رسم الكباش من سماع يحيى من كتاب الهبة والصدقة مائنه لا يجوز للمرأة ذات الزوج قضاء في أكثر من ثلثها بجهة ولا صدقة ولا بما أشبه ذلك من التفويت بغير عوض دون اذن زوجها في قول مالك رحمه الله وجميع أصحابه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز لامرأة قضاء في ذي بال من مالها بغير اذن زوجها اه منه بلفظه * (تنبيه) * الاستدلال بالا حديث المذكورة يقتضي صحته أو حسنهما أما حديث تنكح المرأة الخ فلا إشكال في صحته وهو في الصحيحين وغيرهما وأما ما عاده فقال ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن رشد السابق مختصرا مائنه قلت لأعرف هذا الحديث في كتب الحديث انما ذكره ابن حبيب وأحاديثه لا تستقل بالحكمة بل يجب البحث فيها حسما ذكره عبد الحق وغيره وخرج النسائي عن حسن المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قام خطيبا فقال في خطبته لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها ورواه داود بن أبي هند وحبيب المعلم عن عمرو بن شعيب بهذا الاسناد قال لا يجوز لامرأة هبة في مالها اذ املك الزوج عصمتها ذكره النسائي أيضا قال عبد الحق وتقدم الكلام على ضعف هذا الاسناد وفي البخاري عن ميمونة أنها أعتقت وليدة ولم تستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان يومها الذي يدور عليها فمها قالت أشعرت يا رسول الله أني أعتقت وليدتي قال أو فعلت قالت نعم قال أما انك لو أعطيتها الخوالك كان أعظم لاجرك اه منه بلفظه قلت قوله وتقدم الكلام على ضعف هذا الاسناد بهم انه متفق على ضعفه أو أن الراجح ضعفه وعبارة ابن عبد السلام بعد ذكره رواية النسائي هي مائنه واستاد هذا الحديث مما اختلف في قبوله اه منه بلفظه وهي أحسن ومع ذلك ففيها نظر لقول الحافظ المنذرى آخر كتابه الترغيب والترهيب مائنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص فيه كلام طويل والجمهور على وثيقته وعلى الاحتجاج بروايته عن أبيه عن جده اه منه بلفظه قال ابن عبد السلام بعد ما قدمناه عنه وبعد ذكره حديث البخاري عن ميمونة مائنه فجمع أهل المذهب بين هذه الاحاديث وأشباهها بأن حملوا أحاديث المنع على الكثير وأحاديث الاباحة على القليل وجعلوا الفصل فيما بين

وفي الحديث مرفوعا لا يجوز لامرأة قضاء في ذي بال من مالها بغير اذن زوجها ذكره ابن رشد وروى النسائي مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها وفي الصحيحين تنكح المرأة دينها ومالهها وجمالها انظر الاصل قلت وقول ز أوولى السفه هذا ذكره ابن عرفة تكافى غ وقوله (ولو عبدا) خلافا لابن وهب

(زاد على ثلثها) ظاهره كظاهر رجل
 أهل المذهب ان الثلث معتبر بالنظر
 الى جميع مالها وقال ابن رشد
 القياس أن لها أن تقضى في جميع
 ما أقادت بعد النكاح اذ لم يتزوجها
 الزوج عليه فلا يجبر عليها فيه اه
 ونحوه للخمى وقال في الامهات لان
 الرجل انما يتزوج المرأة لمالها
 ويرفع في صداقها لمالها اه وهو
 يفيد أن الزوج انما له متكلم فيما
 كان لها من مال حين نكاحه لها
 أو يريحي لها من ميراث ظاهر وشبهه
 لامن فائدة طرأت عليها من وجه
 لم يحسب به قاله عياض والله أعلم
 وفي كون المنظور اليه في زائد
 الثلث لفظها أو ما يؤول اليه قولان
 كما إذا قالت مالي في المساكين صدقة
 ان دخلت دار أخى فأرادت الدخول
 وتخرج ثلث مالها في المساكين
 أى ولا يلزمها غيره كما قدمه المصنف
 في التذوقال «مخنون ليس له منعها
 وهو الراجح بناء على نفوذ ما قصدت
 به الضرر وقال أصبغ له منعها ولا
 يلزمها شيء بناء على مقابله انظر
 الاصل وقول ز قاله في المدونة
 نحوه لابن يونس عنها ومثله في
 المنتخب ولم يحك ابن ناجي فيه خلافا
 وقول ز فيه نظرا في نظره نظر
 فقد قدم ز أن الفرق بين السفية
 والعبد ترقب الارث وذلك يدل
 على ان الرجعية كمن في العصمة

القليل والكثير هو الثلث لانه القدر الذي اعتبره النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية اه
 منه بلفظه ونقله غ في تكميله أيضا قد بان لك صحة مذهب مالك وظهرت حجته والله
 الموفق (في تبرع زاد على ثلثها) قول ز ولو بعثت حلفت به وخنت فيه فلا زوج رده
 الخ مانسبه لاه مدونة هو كذلك فيمنها وانصها ولو خلقت ذات زوج بعثت رقيةها خنت
 والثلث يحملهم عتقوا وان كانوا أكثر من ثلثها فلا زوج ردد ذلك ولا يعتق منهم شيء اه
 منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها ونحوه في المنتخب أيضا ولم يحك ابن ناجي فيه خلافا
 وفي ق عند قوله وله رد الجميع ان تبرعت برأئد مانصه وانظر فرق بين أن يعتق عبدا
 لا تملك غيره أو تحلف بعثته فحنت اه ولم أدر ما قصد بذلك وقد بالغت في البحث
 عن ذكر هذا الفرق بخصوصه ليتضح مراده فلم أقف على من ذكره والذي وقفت
 عليه في عتق العبد دون حلف هو ما لابن يونس ونصه قال ابن حبيب قال ابن القاسم
 واذا أعتقت ثلث عبيد لا تملك غيره جاز ذلك وان أعتقته كله لم يجز منه شيء وهو
 قول ابن أبي حازم وقال ابن الماحشون ومطرف يطل عتقها في الوجهين لانه كانها
 أعتقته كله بعثت بعضه لا يحجب النبي صلى الله عليه وسلم تسليم العتق على معتق شقص
 فكيف بمن يملك جميع العبد فلما منع الزوج عتق الجميع رد كله ورواه عن مالك وعن
 المغيرة وابن دينار وغيرهم اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة بقوله ولو أعتقت ثلث
 عبيد لا تملك غيره فلا بن حبيب عن ابن القاسم جاز ولو أعتقته كله لم يجز وقاله ابن أبي حازم
 وروى الاخوان بطلانه وقاله المغيرة وابن دينار اه منه بلفظه ولم أقف في حلقها
 بالعق الا على ما قدمته وهو موافق في المعنى لقول ابن القاسم وابن أبي حازم فأنه أعلم بما
 أراد وقول ز وقوله باق فيه نظرا لان عله الجرا الاستمتاع في نظره نظر واستدل لاه غير
 مسلم اذ لو كانت العلة ما ذكره لكان منعه مقصودا على ما يقع به التحمل من الحلى والحلل
 دون غيرهما كالاصول والحيوان وهو باطل وأيضا قد قدم هو أن الفرق بين السفية
 والعبد ترقب الارث وذلك يدل على أن الرجعية كمن في العصمة لا شرا كهمافي هذه العلة
 وهي ترقب الارث فتأمل اه * (تنبيهات * الاول) * اذا ادعى الزوج أن ما تبرعت به زائد
 على الثلث وخواف في ذلك فعليه الابتناء ومحاباتها في معاوضتها المالية كتبرعها بالهبة
 ونحوها في أوائل البيوع من طرر ابن عات مانصه رأيت في بعض الكتب عن ابن
 جهاير الطليطي رحمه الله أن المرأة ذات الزوج اذا صالحت أخاها في تركه أبيها بشيء
 أخذته فاعترض الزوج في ذلك أن الصلح ماض الآن يثبت الزوج أن ما أسقطت زائد على
 ثلثها فيفسخ ما فعلت فتأمل ذلك واعلم اه منها بلفظها وقال ابن رشد في رسم الكباش
 من سمع يحمي من كتاب الهبات والصدقات مانصه وان ادعى الزوج أنه أكثر من
 الثلث كان عليه إقامة البينة اه منه بلفظه * (الثاني) * ظاهر المصنف أنه لا كلام
 له في الثلث فاقبل ولو كان شوار يتيها أو صداقها قبل البناء وهو كذلك في ابن يونس مانصه
 قال أصبغ واذا تصدقت بشوار يتيها وهو قدر الثلث فاقبل فقال الزوج لا تعري بيتي فذلك
 صحيح ماض وتوهم هي أن تعمر بيتها بشوار مثله وكذلك لو تصدقت قبل البناء بصداقها وهو

دون الثلث وهي ثيب ان ذلك ماض وتوهم أن يجعل مثله من مالها في شورة يدخل بها
 اه منه بلفظه * (الثالث) * ظاهر كلام المصنف أن الثلث معتبر بالنظر الى جميع مالها
 من غير تفصيل وهذا هو ظاهر كلام جل اهل المذهب وقال اللخمي في كتاب الصدقة بعد
 أن ذكر الخلاف في تعدد صدقتها مانصه على أن الصواب في العطية الواحدة اذا جاوزت
 الثلث أن يرد الزائد وحده الا أن تقيده مالا فلا تمنع من احداث العطية ولو قيل لها أن
 تعطى جميع الفائدة لكان صوابا لانها انما تمنعت من أكثر من الثلث فيما كان قبل
 التزوج لقول النبي صلى الله عليه وسلم تنكح المرأة لأربع لمالها الحديث والفائدة لم
 تنزوج لاجلها ولا يزيد في الصداق لاجلها وقد يكون له في ذلك مقال اذا كانت الفائدة
 ميراث عن أبيها وزيد في الصداق ليسر الاب ولما كان يرعى منه وان تزوجها بصداق فقيرة
 وصار لها ذلك بصدقة أو هبة من اجني أو ميراث عن أخ أو ولد لم يكن له فيه مقال اه منه
 بلفظه وقال ابن رشد في الرسم المذكور أنفا بعد أن ذكر الخلاف أيضا مانصه
 والقياس أن لها ان تقضى في جميع ما أفادت بعد النكاح اذ لم يتزوجها الزوج عليه فلا
 يحجر عليها فيه اه منه بلفظه وقال غ في تكميله بعد أن ذكر نص المدونة
 الذي في ق هنا مانصه قال في الامهات لان الرجل انما يتزوج المرأة لمالها ويرفع في
 صداقها لمالها عياض هذا بخلافه فيذهب اليه بعض المتأخرين من أن الزوج انما له متكلم
 فيما كان لها من مال حين نكاحه لها أو يرعى لها من ميراث ظاهر وشبهه لامن فائدة
 طرأت عليها من وجه لم يحتسب به لان ذلك لم يتزوجها عليه قط بخلاف الاول اه وما
 ذكر عن بعض المتأخرين وقوع لابن رشد واللخمي اه منه بلفظه * قلت ويؤخذ مثله
 من التعليل الذي تقدم لابن يونس عن بعض البغداديين وقوله وقد نقل ابن عرفة كلام
 عياض وقوله أيضا والله أعلم * (الرابع) * قول ابن عرفة فيما قلتمناه عنه في عتق ثلث
 عبد لا تملك غيره وقاله المغيرة وابن دينار كذا وجدته بإسناد قاله الى المغيرة وقد أدخل بعزوه
 للاخوين فان كان كذلك في كل نسخ ابن عرفة فقد أدخل به ويحتمل أن يكون أصله وقاله
 بألف التثنية والمغيرة بادخالها والعطف على المغيرة فوقع فيه التحريف من النسخ والله
 أعلم * (الخامس) * هل المنظور اليه في زائد الثلث لفظها أو ما يؤل اليه فيه قولان ففي
 سماع سحنون من كتاب النذور مانصه وسئل سحنون عن امرأة قالت مالي في المساكين
 صدقة ان دخلت دار أخى فارادت الدخول وتخرج ثلث مالها في المساكين فنعها الزوج
 من الصدقة قال لا أرى أن تمنع من الثلث وقد لزمتها ذلك ان حثت وليس له أن يحول
 بينها وبين الثلث ولو كانت حلفت بأكثر من الثلث لم يكن عليها شيء اذا كره الزوج ذلك لها
 قال أصبغ بن الفرج لاشي عليها في ثلثها ولا غيره اذا منعها الزوج من ذلك ولا يلزمها
 اخراج ثلث مالها قال القاضي رحمه الله هذه المسئلة متبينة على اختلافهم اذا قصدت
 المرأة ثلث مالها الاضرب زوجها لاهل له أن يردها عن ذلك أم لا نقول سحنون في هذه
 المسئلة على روايته عن ابن القاسم في سماع يحيى من كتاب الصدقات والهبات وقول
 أصبغ على قول مالك في سماع أشهب من كتاب الاقضية اه محل الحاجة منه بلفظه

وقول ز كالم تبرعت بالثلث الخ
 أي ولو كان شواريتها أو صدقاتها
 قبل البناء وتوهم أن تعبر بثلثها
 كما في ابن يونس وقول ز
 ولو قصدت به ضرره الخ هذا قول
 سحنون أيضا ابن عرفة عن اللخمي
 وهو أبين وقد أشار ابن عرفة الى
 ان هذه المسئلة ومسئلة الوصية
 للضرر سواء وصرح بذلك ابن ناجي
 وقد صرح غير واحد بان المشهور
 نفوذ الوصية بالثلث مع قصد الضرر
 انظر الاصل

ونص ما في سماع يحيى المذكور قال يحيى وسألت ابن القاسم عن المرأة تغارل زوجها
فبيع الذي بينهما ما يفسد فتريد المرأة أن تضرب زوجها باخراج مالها من يده وتصيره الى
بعض قرابتها فلما علمت أن للزوج أن ينفقها من تجاوز ثلث مالها ان تصدقت أو اعتقت أو
أعطت قصدت الى قدر الثلث فتصدقته به على بعض قرابته أو قدتين لفساد ما بينهما وبين
زوجها أنما أريدت الضرر به ولولا الذي وقع بينهما لعلها أن لا تصدق على الذي
تصدق عليه ثلث مالها بقيمة دينار من مالها أو أدنى فقال أرى ذلك جائزا وإن كان
أمرها على ما وصفت اذ لم تجاوز بذلك الثلث قال يحيى وقد قال غيرهما تبين انها إنما
نفعله على وجه الضرر لا لبر ولا لطلب أجر ان ذلك مردود كله قليلا وكثيره قال سحنون
وهو قول ابن القاسم في الثلث اذا كان على وجه الضرر انه لا يجوز قال سحنون وأنا أراه
جائزا قال القاضي اختلف ان قصدت تقويت ثلث مالها فأقل الى الاضرار بزوجه فيها
تبين من حالها على ثلاثة أقوال أحدها ان ذلك لا يجوز وهو قول غير ابن القاسم في
رواية يحيى هذه عنه وظاهر قول مالك في رواية أشهب عنه من كتاب الاقضية والثاني
ان ذلك جائز وهو قول ابن القاسم في رواية يحيى هذه عنه وقول سحنون والثالث انه ان
كان أقل من الثلث جاز وان كان الثلث لم يحجز وهو قول ابن القاسم في رواية سحنون
هذه عنه وما في المدونة في ذلك محتمل للتأويلين اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا
وزاد متصلا به مانصه وعز اللغمي الأول لأصبع وابن القاسم والثاني لرواية ابن
حبيب ولم يذكر الثالث قال الأول وابن واختلف في الوصية بالثلث على وجه الضرر
اه منه بلفظه والأول في كلامه هو الثاني في كلام ابن رشد وقال ابن بونس مانصه
قال ابن حبيب قال مطرف وابن الماجشون وأشهب عن مالك اذا تصدقت بالثلث فأقل
على وجه الضرر بالزوج فانه يرد ذلك كله وبه أقول وقال ابن القاسم ذلك ماض لها على أي
وجه كان وقاله أصبغ اه منه بلفظه وفي قول ابن عرفة واختلف في الوصية بالثلث الخ
إشارة الى أن المستثنين سواء وصرح بذلك ابن ناجي ونفسه وظاهر الكتاب وان قصدت
بصدقة للثلث فأقل ضرر الزوج وهو كذلك ثم ذكر الخلاف في المسئلة ثم قال وكذلك
الخلاف اذا أوصى بثلث ماله وقصد به الضرر ففيها يتقضى وقيل لا اه بلفظه
على نقل أبي علي قلنا وقد صرح غير واحد بأن المشهور نفوذ الوصية بالثلث مع قصد
الضرر منهم الإمام ابن عطية عند تفسير قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار
ونصه ومشهور مذهب مالك وابن القاسم أن الموصي لا يعد فعله مضارة مادام في الثلث
فان ضار الورثة في ثلثه مضى ذلك وفي المذهب قول ان المضارة ترد وان كانت في الثلث اذا
علت باقرار أو بينة اه محل الحاجة منه بلفظه فاذا علمت هاتين لك ان الرابع
في مسئلة الحاجة هو قول سحنون لا قول أصبغ لتصريح ابن رشد باجاء القولين على
ما ذكر وقد اختارهم من عند نفسه ثالثا فقال في رسم الكبس المتقدم آتيا بعد ذكره
قولي سحنون وأصبغ مانصه والذي أقول به أنها ان كانت ممن تجهل ان صدقتها
مصرفا الى الثلث كان للزوج أن يرده وإن كانت ممن يعلم ذلك لم يكن للزوج أن

يرده وبالله التوفيق اه منه بلفظه (وان بكفالة) لو قال ولو بكفالة لرد الخلاف المذهبي
 لاجاد ومحل الخلاف اذا كفلت موسرا في تبصرة اللغمي مانصه واما كفالتها موسرا
 اذا كانت بأكثر من الثلث فنعاه ابن القاسم وأجازها ابن الماجشون وهو أشبه لان الغالب
 السلامة وبقاء الأول على اليسر وان احتج في البعض مع ان لها مرجعا اه منها
 بلفظها ونقله ابن عرفة مختصرا وقبله وقول ز لارزوها فتزومها لانه لا يجوز على
 نفسه الخ سكت عنه مب واعتضه نو وشيخنا ج بأنه مخالف لنص المدونة ونقل
 نو كلامها آخر الجملة ثم قال وقد نقله ح في باب الضمان مقتصر عليه قال شيخنا
 لكن كلام المدونة موضوعه أن كفالتها استغرقت جميع مالها اه وهو كما قال في
 اختصارى أبي سعيد وابن يونس وكذا في نقل ابن أبي زمنين في منتخبه عنها ونصه قال
 ابن القاسم وإذا تكفلت عن زوجها بما يستغرق جميع مالها ولم يرض الزوج لم يجز من
 كفالتها الا ثلث ولا غيره وان أذن لها في ذلك زوجها جاز وان أحاط ذلك بمالها كله اذالم
 تكن سفينة اه منه بلفظه والظاهر أن الحكم سواء وهو الذي يبيده كلام ح أول
 الضمان وهو ظاهر لان حكم ما زاد على الثلث زيادة بينة حكم ما استغرق في جميع فروع
 هذا الباب والله أعلم (وفي اقراضها قولان) أطلق المصنف هنا وفي ضيح وابن عرفة
 وغيرهما ولم يقيده ز ولا غيره ممن تكلم على هذا الحل بمن وقفت على كلامه والظاهر
 تقييده بأقرضها موسرا أو من يرجي له حصول فائده معلوم كما تقدم تقييد الكفالة بذلك
 والامنع اتفاقا وقول ز لاخذها عوضه وهو رد السلف هو كقول تن وهو قول
 ابن دحون لانها انتقضت عليه فكذب عليه ابن عاشر مانصه هذه العلة موجودة أيضا في
 الكفالة واحتمال العدم موجود في كل منهما فالوصف هذه العلة لوجب طردها في
 الكفالة اه منه بلفظه ونقله جس وقبله وعمل ابن دحون ما قاله من جواز
 اقرضها بقوله لانها في الكفالة مطلوبة وفي القرض طالبة وسلمه الميطي وأبو الحسن
 والمصنف في ضيح وابن عرفة وغير واحد وقال أبو علي هنا مانصه وهذا تفريق
 لا يخفى ما فيه بل القرض ينبغي أن يكون كالكفالة لان فيه معرضة للتلف لاحتمال أن لا
 تقبضه والكفالة لاخراج فيها في الخال مع احتمال أن لا يخرجها أصلا وقد عمل في
 المنتخب منع الكفالة بقوله لانها معروفة وصرح الباجي بأن المشهور هو منع الكفالة
 قال وقال ابن الماجشون تجوز كفالتها للموسر اللغمي وهو أحسن لان الأصل بقاء
 اليسر اه محل الحاجة منه بلانظنه قل وما قاله ابن عاشر وأبو علي ظاهر لا إشكال
 فيه فتقول ابن الشقاق هو الحق وقياس القرض على الكفالة من القياس الحلي كما أشار
 اليه أبو علي بقوله والكفالة لاخراج فيها الخ واستدل ابن دحون لمنع الكفالة بكونها
 مطلوبة فيه تطر من وجوه أحدها ان ابن القاسم منع كفالتها حاضر موسرا وهو المشهور
 ومذهبه وهو المشهور أيضا ان الكفيل لا يطالب ان حضر الغريم موسرا فلا مطالبة
 للمضمون لها في هذه الصورة مع ان لزوها منعها منها ثانياً لانه على تسليم ان ذلك علة
 فهي قادرة على دفع هذا الطلب عنها من أول ما يطلب بأن تقضى ما تكفلت به وترجع

(وان بكفالة) لو أتى بلورد الخلاف
 المذهبي لاجاد ومحل الخلاف في الموسر
 وقول ز لارزوها فتزومها الخ
 مخالف لنص المدونة انظر نو
 والاصل (وفي اقراضها) أي
 لموسر حالاً أو ما لا ثم الرابع ان له
 منعها لانه معروف كالكفالة بل
 أخرى لاحتمال أن لا ترفع فيه فيها
 فتأمله وقول ز لاخذها عوضه
 الخ هذه العلة موجودة في الكفالة
 أيضا كما قاله ابن عاشر انظر الأصل
 (وهو جائز الخ) قول ز القول
 قولها أي وعليه الاثبات كما في
 طرزا بن عات وابن رشد (أومات
 أحدهما) قلنا لو قال أومات
 لكفاه لان موته داخل في تأييدها

(ووفاء الدين) قول ز قبل العتق
صوابه قبل الوفاء (وله رد الجميع
الخ) محله اذا لم يشترط عليه في العقد
انه لا يجبر عليها في ذلك والافلارد
له لانه اذن لها كما في المعين وظاهره
ولو كان الشرط غير معاق ويؤيده
تعليقه وبذلك علمه أيضا الميطي
وابن هرون وان فرضا المسئلة مع
التعليق فان علم من له الرد وسكت
مسدة ثم اراده في المعيار عن أبي
الحسن أن له الرد بناء على ان السكوت
ليس كالاذن وفيه عن ابن عرفة
ليس له الرد بناء على مقابله والخلاف
في ان السكوت كالاذن أم لا شهر
في المذهب انبت عليه فروع كثيرة
ذات خلاف أيضا اختلف فيها
التشهير ولم يجز على سنن واحد
والله أعلم بالصواب وقول ز ولو
كان الزائد بسير الخ المذهب مضى
اليسير كالدينار مع الثلث كما في
المدونة وغيره انظر في وضع
والاصل وقول ز بقوة شبهة
الاب الخ يقتضي أن الزوج ليس له
هنا رد الجميع ان تبرعت على أيها
بزائد وهو غير صحيح والصواب
ما فرقه ز نفسه في السكاح من
انه هنا قد تحقق تبرعها بما زاد وفيما
هر لم يتحقق لاحتمال صدقها وصدق
أيها وقد أشار ح الى أن ما

به على من عليه الحق والقرض انه موثر في مصير ذلك قرضوا والقرض عنده جائز فكفالتها
آيلة الى أن لا تطلب ولا تؤدى شيئا فلا محذور في ذلك أصلا والى أن تطلب فتؤدى لترجع
فهى قرض وهو يجيزه ثالثا انه انما يصح له ذلك لو كانت علة منع الكفالة عند الامة
ما ذكره أوسمكتوا عنها الاحتمال أن تكون هي العلة عندهم أم مع نصهم على علة
تحالفها فلا يصح ذلك كما تقر في فن الاصول وقد نص أهل المذهب على أن علة منع
الكفالة هي كونها معروفا كما أشار له أبو علي وعزاه للمختب ولا خصوصية للمختب
بذلك بل هو نص المدونة وغيرها وقروها مع هبتها وعتقها وغير ذلك ونص المدونة فان
حابت أو أعتقت أو تكفلت أو تصدقت أو وهبت أو صنعت شيئا من المعروف فان حل
ذلك ثلثها وهي لا يولى عليها جاز وان كره الزوج وان جاوز الثلث فللزوج رد الجميع أو
اجازته الا أن يزيد على الثلث كالدينار وما خف فهذا يعلم أنهم لم ترد به ضرر فمضى الثلث
مع ما زادته اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عنها اذا كانت العلة هي كونها معروفا صح
ما قاله ابن الشقاق لان القرض معروف اتفاقا فقياسه على الكفالة أحرى لما ينه قبل
على أن ما قاله ابن الشقاق مأخوذ من المدونة بالدلالة اللفظية زيادة على أخذها بالدلالة
المنعوية الاخرى لقولها أو صنعت شيئا من المعروف فان شيئا نسكرة في سياق الشرط
فتعم على الصحيح فيدخل في ذلك القرض وأخذ ذلك من عبارة ابن يونس عن المدونة أوضح
ونصه عنها فاذا حابت أو تكفلت أو أعتقت أو تصدقت أو وهبت أو صنعت شيئا من
المعروف كان ذلك في ثلثها لان كل معروف تصنعه ذات الزوج فهو في ثلثها وكفالتها معروف
وهي عند مالك من وجه الصدقة فان حل ثلثها ذلك كله وهي لا يولى عليها جاز وان كره الزوج
لان ذلك ليس بضرر وان جاوز الثلث فللزوج رد الجميع أو اجازته لان ذلك ضرر الا أن يزيد
على الثلث كالدينار وما خف فهذا يعلم أنهم لم ترد به الضرر فمضى الثلث مع ما زادت اه
منه بلفظه فانظر قواها لان كل معروف الخ يتضح لك ما قلناه والعلم كله لله (ووفاء
الدين) قول ز لان تلف يده قبل العتق صوابه قبل الوفاء اذا عتق هنا (وله رد الجميع
ان تبرعت برائد) قول ز وظاهره ولو كان الزائد بسير اقتصر على هذا فاوههم أنه
المذهب وليس كذلك فقد تقدم نص المدونة وما لابن يونس عنها وقد نقل ح هنا وح
في باب الضمان كلام المدونة وسماه مقتصرين عليه وكذا صاحب المنتخب ونصه قال
سحنون قلت له فزادت على ثلث مالها من قليل أو كثير لم يجز منه شيء قال نعم الا أن تكون
الزيادة كالدينار والشيء الخفيف مما يعلم أنهم لم ترد به الضرر فانه مضى وهو قول مالك اه
منه بلفظه وقد ذكر الميطي والمصنف في ضحج وابن عرفة كلام المدونة وسلموه ولم
يذكروا مقابله الا عن ابن نافع وقال ابن ناجي عند كلام المدونة السابق مانصه وما ذكره
في الكتاب مما استتناه هو المشهور وقال ابن نافع للزوج رد ما زاد على الثلث من قليل أو
كثير اه منه بلفظه وقول ز وفرق بين تسلطه هنا على رد الجميع الى قوله بقوة
شبهة الاب انظر ما معناه وما مراده بشبهة الاب هل هي الابوة أو هي مع دعواه العارية
فان أراد الاول لم يصح لانه يلزم عليه ان ذات الاب الرشيدة ان تبرعت على أيها برائد

الثالث فليس للزوج ابطال الجميع بل الزائد فقط والنص بخلاف ذلك وان أراد الثاني فلا
معنى له اذ كيف يعقل أن تكون دعوى العارية مقوية للشبهة والشرع قد أبطلها وألغاهما
والصواب في الفرق ما ذكره ز نفسه فيما مر في النكاح ومحصلة أن ما هنا قد تحقق
تبرعها بما زاد على ثلثها لتحقيق ملكها ما تبرعت به وفيما مر لم يتحقق لاحتمال صدقها
وصدق الاب في نفس الامر فتملأه * (تنبيه) * قال ح هنا ما نصه تقدم في فصل الصداق
عند قول المصنف فان صدقته في ثلثها عن القرافي في الذخيرة الى آخر ما يأتي له عن الذخيرة
وهو يفيد أن قول المصنف فيما مر فان صدقته في ثلثها ليس على اطلاقه وكذلك فعل
في النكاح فانه قال بعد ان قال ما نصه وطاصله انه اذا بعد ولم يشهد فلا يقبل قوله اذا
أ كذبه الابنة وكذا ان صدقته وكانت سفينة وان كانت رشيدة وصدقته في ثلثها اذا
كان على وجه العطية وان لم يكن على وجه العطية فقال القرافي في الذخيرة في كتاب الحجر
قال في النوادر قال عبد الملك اذا أقرت في الجهاز الكثير انه لا أهلها جلاوها به والزواج بكذبها
فان لم يكن اقرارها بمعنى العطية نفذ أو بمعنى العطية رد الى الثالث واذا كان هذا في أهلها
فاحرى الاجانب اه منه بلفظه ونقله أبو علي في النكاح مقتصر عليه وسلم * قلت وما
نقله عن النوادر ونحوه في المفيد عن ابن حبيب ذكره في ترجمة الترشيد وافعال السفينة من
الفصل الثاني وأعاد في ترجمة قضاء الرجل في مال ولده والمرأة في مالها من الفصل الثالث
بذلك اللفظ بعينه ونصه وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون في المرأة تقر في كثير من
جهازها ان أهلها جلاوها به وصدقوها انه يجوز اقرارها وان زاد على ثلث مالها الا أن تقر
على وجه العطية قف على هذه المسئلة فانه يخرج منها أن اقرارها بالكثير من مالها لا أهلها
عامل الا أن يكون على وجه العطية واذا جاز اقرارها لا أهلها فاحرى أن يجوز اقرارها
لاجنبي بالديون وغيرها وليس كل ربيض والمولى عليه اه منه بلفظه وكلامه هو لا يدل
على أنهم فهموا قول ابن الماجشون على أنه المذهب لا مقابل فجعل ح هنا وفيما تقدم
قوله تقييد الاطلاق المصنف وتبعه أبو علي هناك موافق لهم ولكنه عندي مشكل اذ لم
يبيّنوا معنى وقوع ذلك منها على وجه الاقرار ومعنى وقوعه على وجه العطية والمتبادر
من ظاهر عبارتهم أن معنى الاقرار أن تقول مثلا انه أعلمني أو بان ذلك انما هو على وجه
العارية وعلى ذلك أخذته منه ومعنى العطية أن تقول لا علمي بحقيقة ما ادعاه ولكني
أسلمه له الآن ولا أنارعه فان كان هذا امر ادهم فانتقلوه عن ابن الماجشون مخالف
لظاهر كلام غير واحد في ضج ما نصه بعض المؤقتين وان كان قيام الاب على بعد
من البناء والاصل له معروف أم لا ثم قال فليس له ذلك وهو لا نسبة بطول حيازتها ولا
ينفعه اقرار الابنة اذا أنكر ذلك الزوج ابن الهندي الا أن تكون خرجت من ولاية
أيها فيكون الاقرار في ثلثها وللزوج مقال فيما زاد على ثلثها اه منه بلفظه ونحوه
في التيسية والمعين وغيرهما ومثله لابن فتوح معبر عن ابن الهندي باجدين سعيد
وفي ابن عرفة عن سماع أصم - سماع ابن القاسم ما نصه وان ادعاه بعد طول حوزها
فهولها ولو عرف أصله وللزوج في ذلك مقال وطول حيازتها تقطع دعوى الاب ان

مقيد بما اذا كانت رشيدة والا فلا
يقبل قول الاب أصلا وبما اذا كان
على وجه العطية والا فان أقرت
في الجهاز الكثير لا أهلها جلاوها به
نفذ وان زاد على ثلثها كافي الذخيرة
عن النوادر عن عبد الملك اه
ونقله أبو علي في النكاح مقتصر
عليه ونحوه في المفيد عن ابن حبيب
عن عبد الملك وهذا كله يدل على
أنهم فهموا قول ابن الماجشون
على أنه المذهب واستشكله هو في
مخالفته لظاهر كلام غير واحد من
انه لا ينفعه اقرار الابنة عرف الاصل
له أولا * قلت الظاهر والله أعلم ان
مال ابن الماجشون انما هو في الجهاز
الكثير كما هو صريحه ومال غيره في
مطلق الجهاز فكان مال ابن
الماجشون تقييد لما غيره حيث لم
يشهد عرف بتقليد أهلها بالطول
لكثرة فيكون بمنزلة ما لو شهد الاب
ومال غيره مفهومه لشهادة العرف
حينئذ بالتقليد بسبب طول الحيازة
وعليه فلا اشكال فتأمل منه صفا
وبالله التوفيق

انكره الزوج واقرارها به لغوان رده زوجها اه ولم يقيده وولا ابن رشد فيما نقله
 هو عنه ذلك بشئ فتأمل ذلك كله بانصاف والله اعلم وقول ز ورد الزوج تبرع
 زوجته ردًا يقاف سماعي قوله قضى ان لم يعلم الخ لا معنى لهذا البناء ولا يعقل أن يبنى قول
 من قال ان الردا يقاف على قول من قال ان فعلها ماض اذا لم يقمع ردًا أصلاً حتى تأتت
 مع أن مضي فعلها اذا لم يرد حتى تأتت متفق عليه على طريقة ابن يونس بين جميع أهل
 المذهب وبين المختلفين هل رده ردًا بطال أو يقاف على طريقة ابن رشد ثم الخلاف انما هو
 في العتق ويظهر لك ذلك بنقل كلام الناس قال ابن يونس بعد أن ذكر عن الاخوين ان
 فعلها على الرد حتى يجيزه الزوج وعن ابن القاسم وروايته انه على الاجازة حتى يرده
 مانصه وقال أصبغ بقول ابن القاسم ان قضاء المرأة جائز حتى يرده الزوج قال الأئ
 مطرف وابن الماجشون واذا قضت بالكثير فلم يعلم به الزوج حتى تأتت بموته أو طلاقه أو
 علم فرده ولم يخرج من ملكها حتى تأتت بذلك نافذ عليها كالعبد يعطى ويعتق فلا يرد
 سيده ذلك حتى اعتقه فانه يلزمه وكالغرماء يردون عتق المديان للعبد فلم يخرج من يده
 حتى أيسر ان العتق ماض وقال ابن القاسم اذا لم يعلم به الزوج حتى تأتت حكم به عليها ولا
 يحكم به عليها ان كان الزوج قد رده محمد بن يونس وقول ابن القاسم في ذلك كله أصوب
 وهو القياس لانه اذا كان على قوله م على الرد حتى يجيزه الزوج فينبغي اذا تأتت ان لها
 الرجوع فيه لانه لم يزل مردودا وقد أجمعوا ان ذلك ماض عليها اذا تأتت فهذا يؤيد انه لم
 يزل على الاجازة حتى يرده الزوج وقول ابن القاسم ايضا اذا علم الزوج بعتقها فرده ان ذلك
 رد ولا يعتق عليها بعد التأيم أصوب وقد أجمعوا أن رده لهم ثم ارد ولا يلزمها مضاهها بعد
 التأيم فكذلك ينبغي أن يكون عتقها او كرد السيد لعتق العبد هذا هو القياس اه منه
 بلفظه وقال ابن رشد في رسم اختسل على غير شئ من سماع ابن القاسم من كتاب العتق
 الاول بعد قوله في السماع قال سمعون العتق جائز حتى يرده الزوج ولكنه موقوف
 لا تجوز شهادته مانصه قال القاضي وفي الواضحة عن مالك مثل قول سمعون عنه ان
 العتق جائز حتى يرده الزوج وقال مطرف وابن الماجشون العتق مردود حتى يجيزه
 الزوج وأنكرار رواية ابن القاسم عن مالك ثم قال والاظهر أن فعلها محمول على الجواز حتى
 يرده الزوج لان الزوج اذا لم يعلم أو علم فلم يقض برد ولا اجازة حتى مات عنها أو طلقها فانه
 يلزم ما فعلت من عتق أو غير موثقة بذلك عليها على المشهور في المذهب وقد حكى محمد بن
 الموازع عن بعض أصحاب مالك أن العصمة اذا زالت والعبد في يدها انما تسترقه وذلك على
 قياس القول بأن فعلها محمول على الرد حتى يجلي اه منه بلفظه ونحوه له في رسم
 الكسب من سماع يحيى من كتاب الهبات والصدقات وزاد فيه مانصه فان رد الزوج
 ذلك وبقي يدها حتى زالت العصمة بموت أو فراق لم يلزمها ذلك في الهبة والصدقة قولاً
 واحداً واختلاف في العتق فقبل انه يلزمها وهو قول مطرف وابن الماجشون وقيل انه
 لا يلزمها وهو قول أشهب وقيل انما تؤمر بذلك ولا تجبر عليه وهو قول ابن القاسم ولا
 اختلاف انما تنقضي في ذلك كله بمشاة قبل أن تتأيم بعد الرد اه منه بلفظه ونحوه

له في المقدمات وبذلك كله تعلم ما في كلام ز فتأمل بانصاف والله أعلم وبه أيضا تعلم ما في قول مب عن غ واختلف في الزوج فان ظاهرا ان الخلاف في العتق وغيره وان القولين على حد سواء وليس كذلك بل الخلاف مقصور على العتق والراجح منه ان رده رد ابطال لانه قول ابن القاسم واشتهب وقال فيه ابن يونس انه أصوب وهو القياس مع ان مقابله وهو قول مطرف وابن الماجشون مشكل غاية مع قولهما ان فعلها على الرد حتى يجاز كما يعلم ذلك من كلام ابن رشد وابن يونس السابقين ولذلك ذيلت يتي غ تسميا للفائدة فقلت

والزوج كالسيد والولى * في الراجح الجلى والمرضى

وذابعتق لا على الاطلاق * فغيره يبطل باتفاق

(تنبيهان * الاول) انما يكون للزوج رد الجميع اذ الم بشرط عليه في العقد انه لا يحجز عليه ما في ذلك قال في مسائل النكاح من المعين مانعه مسئلة اذا شرط لزوجها ان لا يمنعها القضاء في مالها فانه يكون لها به هذا الشرط ان تعتق رقيقها وتب لمن تشاء مالها لان شرط ذلك اذن لها فيه اه منه بلفظه فظاهره سواء كان الشرط معلقا أم لا ويؤيده تعليله لكن الذي في التبعية ومختصرها لابن هرون ان ذلك مع التعليق ونص ابن هرون ولو بشرط لها ان لا يمنعها من القضاء في مالها فان فعل فامرها به اذ اجاز ويكون لها به هذا الشرط ان تعتق رقبا أو تب مالها ان شاءت ولا يعترضها في ذلك لان اشتراط ذلك عليه اذن منه فيه اه منه بلفظه فتأمل والله أعلم * (الثاني) اذ اعلم الزوج وسكت مدة ثم اراد الردهل له ذلك أم لا لم أر أحدا ممن تكلم على هذا المحل تعرض لذلك حتى أباعلى وفي نوازل البيوع من المعيار ان ابا الحسن سئل عن تصدقت زوجته وهو حاضر فلم ينكر ولم يحجز ووعده بالتسليم بعد ذلك هل سكوته تجوز لفعلها أم لا فأجاب اذا سكت عن الانكار فيما تصدقت به زوجته وأربت على الثلث ولم يحجز فله الرد مادامت العصمة باقية رد الجميع على مذهب ابن القاسم في المدونة وما زاد على مذهب الغيرة فيها اه منه بلفظه وفيه بعد وهذا وائل نوازل الرهون ومما عهدها ان ابن عرفة سئل عن امرأة أشهدت انها ساحت اخوتها في نصيبها وأبرأتهم منه ابرا تاما لمكان ما عهدها من الجهار وبقيت مدة تزيد على أربعة أعوام من تاريخ ابرائها أشهدت أيضا انها أبرأت اخوتها المذكورين في جميع تركه أيها ابرا تامة مطلقة عامة لم يبق لها معهم من تركه حق وشكرتها أمهال على فعلها وكافاتها بداراهم أعطتها وهي في هذا الاشهاد كله في عصمة الزوج وهو حاضر البلد لم يظهر منه تغير ولا انكار ولا يمنع من القيام مانع ولا ينهه وبين زوج أمه مودة ولا وصلة فلما كان بعد ثلاثة عشر عاما من حين ابراها قام يطلب أن يرد ابراها الزوجة فهل له ذلك أم لا لكونه كان حاضر البلد في المدة المذكورة ولا مانع يمنع من القيام المذكور ولا معارض واذا مكن من رد ابراها المذكور فهل عليه تعيين أم لا فأجاب بأنه ان كان عالما بالا براها المذكور أو لا وبأنيا فلا قيام له والاحلف حيث يجب الحلف انه لم يع لم ذلك الى حين قام

وقول ز بناء على قوله فضى ان لم يع لم الخ لا معنى له هذا البناء اذا مضى فعلها اذ لم يرد متفق عليه بين المختلفين هل رد الزوج ابطال أو ايقاف فتأمل وقول مب عن نظم غ واختلاف الخ ظاهره أن الخلاف في العتق وغيره وأنه على حد سواء وليس كذلك بل الخلاف انما هو في العتق والراجح منه أنه ابطال ولذلك ذيل هو نى يتي غ بقوله

والزوج كالسيد والولى

في الراجح الجلى والمرضى

وذابعتق لا على الاطلاق

فغيره يبطل باتفاق

اه وانظر نص ابن يونس وابن رشد في ذلك فيه والله أعلم

* (الصلح) * قلت قال نخبي في شرح الأربعين النووية مأنصه وفي الحديث ألا تبشركم بصدقة يسيرة يحبها الله تعالى قالوا بلى يا رسول الله قال إصلاح ذات البين إذا تقاطعوا وعن الحسن عليه وسلم أنه قال أفضل الناس عند الله يوم القيامة المصلحون بين الناس وروى الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة قالوا بلى يا رسول الله قال إصلاح ذات البين وعن بعض الصحابة رضى الله عنهم أنه قال من أراد فضل العابدین فليصلح بين الناس وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال من أصلح بين اثنين أعطاه الله بكل كلمة عتق رقبة ومأ حسن قول القائل

ان الفضائل كلها ألوجعت * رجعت بأجمعها إلى شيئين * تعظيم أمر الله جل جلاله * والسعي في إصلاح ذات البين قال ومن أجل ما في الصلح من الصدقة على المتخاصمين لوفايتهم ما يترتب على الخصام من قبيح الأقوال والأفعال عظم فضله كما أشار له تعالى بقوله لا خفي كثير من نجواهم الآية وجاز الكذب فيه مبالغة في وقوع اللفة ثلاث ذم العداوة اه وقال النفسى رجه الله مأنصه ويجوز الكذب في الصلح الجائر وهو ما لا يحل حراما ولا يحرم حلالا مبالغة في وقوع اللفة بين المسلمين قيل تخفى جبريل عليه السلام أن يكون في الأرض يسقى الماء ويصلح بين المسلمين اه وقال الامام الرباني أبو الموهب الشعرائى رحمه الله تعالى مأنصه أخذ علينا العهد العام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نشاجر أحدا من المسلمين ولا نخرجوه ولا ندأبره الابوجه شرعى ثم قال فان الشارع ألحق أعمال النسايا أعمال الكفار في عدم رفعها مادمنا متشاجرين وقد عزم هذا البلا غلب الخلق حتى بعض العلماء ومشايخ الزوايا وهنأرا أحدهم لا يحب لأخيه خيرا ويشتم بصيبته فصرت إذا سألت أحدهم عن الآخر يقول بئس من ذكرت خلونا بالاغنية تعريضا بما فيه من (٣٦٦) البقائص وصار أحدهم إذا قام أخوه يأمر بالمعروف ينأذله ويحمه على

منكر البراءة خيفة نأذنا نأذنيها على ما أبرأت منه على ثلاث كل ما له يوم ابرأنا لم يصح ابرأوها والاصح ابرأوها وكذلك إذا علم به فسكت لم يكن له رده اه منه بالغظه قلت ما لابي الحسن هو الجارى على أن السكوت ليس كالأذن وما لابن عرفة يحجج على مقابله والخلاف في ذلك مشهور في المذهب أنبت عليه فروع كثيرة ذات خلاف أيضا اختلف فيها التمشير ولم يحجج على سنن واحد والله أعلم بالصواب

* (باب الصلح) *

الرياء وحب السمعة حتى أضلح غالب البر كان الشريعة وقوا عذها وما هكذا أدركا المشايخ ولا العلماء فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم والله والله أنا قد استحققتنا الخسف بنا لولا عفو الله تعالى وحلمه وإذا كان المريدون والعوام الذين غلب عليهم رعونات النفوس يقبح عليهم

مشاحنة مسلم فكيف بالعلماء وأشياخ الطريق لكن سبب ذلك كله عدم فطام هؤلاء المشايخ على يد أشياخهم قول ولو أنهم سلكوا الطريق لا كرموا عباد الله لمحبتهم لله ولرسوله وتحملا أذا هم لله ولرسوله فوالله ان عظمة الله ورسوله خرجت من قلب كل مشاحن فعلم أن من الواجب على كل من يدعى أنه يحب الله ورسوله أن يعفو ويصفح عن جميع هذه الامة المحمدية ولو فعلوا معه من الاذى ما فعلوا اكرام لمن هم من عبيده سبحانه وتعالى ولمن هم من أمته صلى الله عليه وسلم ثم قال وقد روى البخارى ومالك وأبو داود والترمذى والنسائى من فروع التقاطعوا ولا تدأبروا ولا تباعضوا وكوفوا عباد الله اخوانا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ورواه الطبرانى وزاد فيه يلتقيان يعرض هذا ويعرض هذا والذي يبدأ بالسلام يسبق الى الجنة وفي رواية للشيخين وغيرهما وخبرهما الذى يبدأ بالسلام وروى أبو داود والنسائى من فروع لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث فن هجر فوق ثلاث فأت دخل النار وفي رواية لابي داود فان مرت به ثلاثة فليقلبه فليسلم عليه فان رد عليه السلام فقد اشتركا في الاجر وان لم يرد عليه فقد بآ بالاثم وخرج المسلم من الهجرة وفي رواية لابي داود فاذا القيه سلم عليه ثلاث مرات كل ذلك لا يرد عليه فقد بآ بالاثم زاد في رواية لا حد فان مات على صرامهم لم يدخل الجنة جميعا أبدا وفي رواية لابن أبي شبة وأيم مابدأ صاحبها بالسلام كفرت ذنوبه وان هو سلم فلم يرد عليه السلام ولم يقبل سلامه عليه رد عليه الملك ورد على ذلك الشيطان وروى أبو داود والبيهقى من فروع ان هجر أخاه سنة فهو كسفلت دمه وروى مالك ومسلم من فروع تعرض الاعمال في كل اثنين وخميس فيغفر الله في ذلك اليوم لكل امرئ لا يشرك بالله شيئا الا امرأ كانت بينه وبين أخيه نخبة فيقول اتركوها هذين حتى يصطلحا قال أبو داود واذا كانت الهجرة لله فليس بشئ من هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم هجر بعض نساائه أربعين صباحا وهجر ابن عرابنا له حتى مات اه قال وسمعت

سيدى عليا الخواص رضى الله عنه يقول ينبغي للشيخ اذا اصلى بين فقيرين ولم يسمع الله أن يجرهما جميعا كما يجبرهما الله تعالى ومنع صعود عملهما الى ديوان السماء والله أعلم اه وفي جامع المصنف ولا يجر المسلم أخاه فوق ثلاثة الا ان يكون مبتدعا أو فاسقا والسلام يخرج من الهجران اذا كان متمادا على اذاتيه والسبب الذي هجره لاجله لان انقطع عن ذلك فلا يخرج حتى تجوز شهادته عليه اه وفي الرسالة والهجران الخارج هجران ذى البدعة أو مجاهر بالكبائر لا يصل الى عقوبته ولا يقدر على مواعظته أولا يقبلها ولا غيبة في هذين في ذكر حالهما ما اه قال تو في شرح الجامع وهجران المجاهر بالكبائر واجب لما يلحق من الانتم بالسكوت عليها والموالاة معها ولانه يقال سيدى فلان (٣٦٧) عارف بما هو عليه فاما انه مباح أولا خير

فيه كصاحبه ووقاية العرض والدين واجبة اجماعا اه ونحوه الحسن وأصله للشيخ زروق وقال النووي وردت الاحاديث به هجران أهل البدع والفسوق ومنابذى السنة اه قال ز في شرح المواطن وما زالت الصحابة والتابعون ومن بعدهم يجرّون من خالف السنة أو من دخل عليهم من كلامه مفسدة اه وأصله للسيوطى وقال الشيخ زروق أما هجران المبتدع فمن باب النصيحة لله ولرسوله ويتأكد الامر فيه اذا كانت بدعته في الاصول أو في الفروع المهمة بالابتداع الصريح وما يقرب منه لاسمان كان داعية لمذهبه اه نعم قال جس اذا كان لا يصل الى عقوبته ولا يقدر على مواعظته لكنه يخاف منه اذا هجره وترك مخالطته كان له مخالطته اه وقول مب ونقض ح الخ رده أبو حفص الفاسي بأن بعض الحق فيندر ج ذلك في قوله انتقال عن حق اه

قول مب ونقض ح حد ابن عرفة الخ سلم هذا النقض ورده أبو حفص الفاسي في شرح التفتة فقال بعد ذكره مانصه قلت فيه نظرفان بعض الحق فيندر ج في قوله انتقال عن حق اه منه بلفظه قلت في هذا النظر نظرفان ابن عرفة قيد الحق بكونه يعوض ولا عوض فيما أورده ح فتأمل به انصاف وقول مب وفيه نظرفان الظاهر أن عقد المعاوضة والاتصال يعوض معناه ما واحد الخ فيه نظرفان المتبادران الباء للسببية ولا خفاء أن السبب غير المسبب وانه سابق عليه فان جعلت للعوض فقيه مجاز لان العوض عنه حقيقة هو الحق المنقل عنه لا الانتقال والمجاز في الحدود ومجتنب وخصوصا ان كان المتبادر غيره كما هنا فتأمل (بيع) قول ز وكصلحه على مجهول من نحو هذا ما في المنتخب ونصه وفي كتاب الجدار وسئل عيسى عن القوم يصطلحون في المواريث فيضمن الحاضر منهم أمر الغائب ان كره الصلح وادعى شيئا فهو له ضامن قال لا أرى هذا يجوز وأراه مفسوخا اه منه بلفظه وفي مسائل الشركة والصلح من الدر المنير مانصه وحكى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ في القوم يصطلحون في مواريث بينهم وبعضهم غيب فيضمن الحاضر رضا الغائب ان كره الصلح وادعى شيئا ان هذا لا يجوز ويقسخ اه منه بلفظه وهذا موافق في المعنى لما قدمناه عن المعيار عند قوله وجهل بمشون الخ (أو اجارة) قول ز وشمل قوله يبيع صلحه بمن عبد الخ عبارة فيها قلق ظاهر ومآله من الفقه صحيح في المنتخب مانصه وفي مباح يحيى سئل ابن القاسم عن الرجل يدعى قبل رجل أنه سرق عبده فينكر المدعى عليه فيصطلحان على مال يغرمه المدعى عليه للمدعى ثم يوجد العبد فقيل له ان يكون فقال للمدعى عليه الذي غرمه في الصلح ولا ينتقض الصلح بظهور العبد وجد معيها أو صحيحا اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند قول المدونة ومن غصب أمة بعينها يباح الخ مانصه وأقام ابن سهل وغيره من قولها كافي العتبية فمن ادعى عليه انه سرق غلاما فأنكر فصالحه بمال غرمه المطلوب ثم وجد العبد فقال هو للمدعى عليه والصلح لازم وكذا لو وجد بعد الصلح أعور

هوني بان ابن عرفة قيد الحق بكونه بهوض ولا عوض فيما أورده ح قلت الظاهر سقوط بحثه وان قوله يعوض صادق ببعض الحق تسعحافتا منه صفا وقول عياض على دعوى أى ثابتة أم لا فيشمل صلح الاقرار خلافا لابن عرفة ومن تبعه وقول مب وفيه نظرفان اعترضه هوني بان المتبادران الباء للسببية والسبب غير المسبب وسابق عليه وجعلها للعوض مجاز لان المعوض عنه حقيقة هو الحق لا الانتقال قلت الظاهر ان السببية وانه لا تنظر أصلا وان مصطفي اعتبر ما في الذهن و مب اعتبر ما في الخارج وهو المناسب هنا فتأمل (بيع) قول ز وكصلحه على مجهول الخ منه صلح القوم في الميراث بينهم وبعضهم غائب فيضمن الحاضر رضا الغائب ان كره الصلح فهذا لا يجوز ويقسخ كافي المنتخب والدر المنير وراجع ما تقدم عند قوله وجهل بمشون (أو اجارة) قول ز وشمل قوله يبيع صلحه بمن عبد الخ فيه قلق فلو قال صلحه عن عبد ادعى ربه عليه سرقته وانكر ثم ظهر عند غيره الخ

(مسئلة) قال ابن ناجي عن ابن أبي زيد اذا صالح من رعى متاعه في البحر من لم يرم له على شئ فآخذه جاز ولو خرج من البحر اتقض الصلح انظر الاصل وقول ز ولا رجوع لواحد على الآخر الخ ظاهر اذا غرم له قيمته لا أقل فربما آخذه اذا ظهر ورد ما أخذ فيما يظهر وقول ز وله صلحه عن عيب الخ قد بسط هذه المسئلة ابن الحاجب انظر نضه ونص ضيغ في الاصل (هبة) قول ز غير محتاج لقبول فيه نظر اذا المشهور احتياجه الى القبول كما يأتي وعليه بنى مب ما ذكره عن ابن عاشر لا على الضعيف خلافا لهوني (وجاز عن دين الخ) قلت قول ظم ونسا لوقال وزبار بعد البيت وغررا وسلفا مع بيع وسلفا مقترا بالانفع وفي ختي مانصه وذكر الخطاب رحمه الله تعالى ما حاصله ان كل موضع يمكن فيه العلم ورفع الجهل لا يجوز الصلح ولا المعاوضة عليه الا بعد معرفته وكل ما لا يمكن فيه العلم ولا الوصول الى معرفته فانه يجوز الصلح عنه والمعاوضة عليه مع جهله كالصلح على دراهم نسيان مبلغها ويكون من باب التحلل اه قال ولعسر هذا وكثرة مسائله وفروعه قال بعض الشيوخ من اتقن باب الصلح وباب بيع الاجال فقد اتقن مذهب مالك اه وقول ز بل هذا أعم الخ لا معنى له والمنافع لا يباع بها الدين على المشهور فهي خارجة هنا وقول مب ونصه الخ أي عن المنتخب عن الاخوين

أو أقطع لنقد الصلح اه منه بلفظه *(مسئلة)* قال ابن ناجي متصلا بما تقدم مانصه وقال ابن أبي زيد اذا صالح من رعى متاعه في البحر من لم يرم له على شئ فآخذه جاز ولو خرج من البحر اتقض الصلح وقيل لا الما دل عليه قوله هنا وفرق بينهما بأن قوله افيه تعدى وجب تضمينهما في الذمة والرى في البحر ليس تعدى او انما هو شئ فوجب الضرورة فاذا زالت رجوع اليه متاعه اه منه بلفظه وقول ز وكذا كل من لزمه غرم شئ من صانع الخ ظاهره مطلقا وقال شيخنا ج وهذا اذا غرم له قيمته وأما اذا صطلح معه على أقل من القيمة ثم ظهر ذلك فالظاهر أن يأخذه ربه ويرد ما أخذ اذ من حجة أن يقول انما تركت بعض حق ظننا مني أن ذلك ضاع من غير سببك واشفا فامني عليك فأما ان يظهر فلا وما قاله ظاهر من جهة المعنى والله أعلم وقول ز وله صلحه عن عيب عبد مبيع الخ اختصر هذه المسئلة وهي مبسطة في كلام ابن الحاجب وابن عبد السلام وضيغ ونص ابن الحاجب وأما الصلح على ترك القيام بالعيب فإن القاسم يرى أنه مباينة به ففسخ الاول فيعتبر ما يحل ويحرم من بيع وسلف وفسخ دين في دين وأشبه يرى البيع الاول باقيا وهذا عوض عن الاسقاط فيعتبر ما يحل ويحرم من سلف بحر منفعة وفسخ دين في دين فمن اشترى عبدا بانه وقت قد هان فصالح عن عيب بمحل من ذلك النقد أو من العروض جاز عنددهم فلو صالح بعشرة الى شهر منع ابن القاسم لانه بيع وسلف لانه اشترى حينئذ العبد بدينين وآخر العشرة وجوز أن يشب لانه عن العيب فلو صالح قبل نقد دهاهم على تسعين ويؤخر العشرة انعكس القولان لانه عند ابن القاسم تأجيل لبيع مستأنف وهو جائز وعند أشبه أخره بالعشرة ليسقط العيب فهو سلف بحر منفعة اه منه بلفظه وقوله من ذلك النقد أي من تلك السلعة بعينها وقول ابن القاسم هو الرابع لانه مذهب المدونة ورجحه بعضهم أيضا قال في ضيغ واختار رجاءة قول أشبه لان انقيام بالعيب لا يلزم فيه حل البيع اللغوي وهو أقدس اذا قام بالعيب ولم يقل رددت فان قال رددت فالجواب على قول ابن القاسم وقد نقل ابن القصار عن مالك أن قول المشتري رددت فسخ للبيع وان لم يحكم بذلك اه منه بلفظه (وعلى بعضه حجة) قول ز لا ابرأ حتى يكون غير محتاج الى قبول الخ ساءه تو و مب وبني عليه ما ذكره عن ابن عاشر وفيه نظر بل هو غير صحيح لان القول بان البراء لا يحتاج الى قبول لا يشب وهو شاذ والمشهور وهو قول ابن القاسم في المدونة أنه يحتاج الى القبول انظر ق وغيره عند قوله في الهبة وهو ابراء ان وهب لمن هو عليه (وجاز عن دين ببيعاه به) قول ز بل هذا أعم قال تو لا معنى لكونه أعم ولا لما استدلل به لعمومه بل هـ ما متغيران وما هنا لا يصدق بالنافع اذ لا يباع بها الدين على المشهور اه منه بلفظه وهو ظاهر وقول مب هو الذي ينهيه ابن عاصم في شرح تحفة آية الخ ليس هو من كلام ابن عاصم نفسه بل هو من كلام الاخوين في الواضحة وابن الناطم نقله عن المنتخب وكذا نقله عن المنتخب الشيخ منبارة وغيره ونص المنتخب قال عبد الملك سألت مطرفا وابن الماجشون عن الصلح ببيع الا يجوز التبايع به مثل الرجل يدعى على الرجل حقا فينه كرهه فيصالحه منه على سكنى داره سنة أو على خدمة

عبد سنة أو على غلة داره سنة قبل أن يعرف الغلة أو يدعى قبله شعيراً فيصالحه بقمح إلى
 أجل وما أشبه هذه الوجوه فقال لا يجوز الصلح بشئ مما ذكرنا لأن حرماً صراح والصلح
 به مفسوخ إن عثر عليه قبل أن يفوت فإن فات قبل الفسخ صحح بالقيمة على قابضه كما يصح
 البيع الحرام إذا فات ثم رجع على صاحبه بدعواه الأولى الآن يصطلح لها آخرهما
 يجوز به الصلح اه منه بلفظه ومثله في المقيس عن ابن القاسم وأصيح وساقه فقها
 مسلماً كأنه المذهب ونصه وقال أصيح وابن القاسم إذا وقع الصلح بحرام صراح
 كصلحك من حق ادعيته بسكنى داراً أو استخدام أو غلة دار ولا تعرف الغلة أو من شعير
 بقمح مؤجل فسخ أبداً ويصح بالقيمة إذا فات وترجع على دعوائك الآن تصالح صلحاً جائزاً
 اه منه بلفظه وكل منهما من ماضٍ فيما قاله ز وقول ز قاله مطرف وقال عبد الملك يفسخ
 بحد ثالثة الخ مراده بعبد الملك ابن الماحشون وقد اختار ابن حبيب قول مطرف ونصه
 على نقل ابن أبي زمين في منتخبه قال لي مطرف وكل ما وقع فيه الصلح من الأشياء المكروهة
 التي ليست بحرام صراح فالصلح بها جائز ماض وقال لي ابن الماحشون إن عثر عليه
 بحد ثالثة فسخ وإن طال أمره مضى قال عبد الملك وقول مطرف في إجازته وإن عثر عليه
 بحد ثالثة أحب إلى إذا لم يكن حراماً صراحاً اه منه بلفظه ونحوه في المقيس ولذا اعتد به
 الزقاق فقال * وإن يقع الصلح الكرهية فأمضين * ويدخل في هذا ما كان ممنوعاً على
 ظاهر الحكم جائزاً على دعوى كل منهما فإنه ممنوع ابتداءً على قول مالك جائزاً على قول ابن
 القاسم وأصيح فإن وقع مضى قاله شيخنا ج وهو صواب لأن كلام ابن رشد يدل عليه
 في المقدمات مانصه وأما الصلح بالمكروه فقليل أنه يجوز إذا وقع وقال ابن الماحشون
 يفسخ إذا عثر عليه بحد ثالثة ما لم يطل وهو أن يقع بين المتصالحين على وجه ظاهره الفساد
 ولا يتحقق في جهة واحدة منهم ما مثل أن يدعى كل واحد منهما على صاحبه دنائراً أو دراهم
 وأكبره فيها ولا يقوله بشئ منها فيصطلحان على أن يأخذ كل واحد منهما ما دنائراً أو دراهم
 مما يدعيه قبل إلى أجل لأن كل واحد منهما يقول لأحرام فيما فعلت لاني وأهب لما
 أعطيت والظاهر أن كل واحد منهما ما آخر صاحبه بما له عليه فيدخله أسلفني وأسلفك
 ويخشى أن يكون لكل واحد منهما ما قبل صاحبه بعض ما يدعيه عليه فيكون كل واحد
 منهما ما قد آخر صاحبه بما له عليه على أن يزيد فيه وذلك الربا المحرم بالقرآن اه محل
 الحاجة منها بلفظها الكن في أثناء جواب العلامة ابن زكري منذ كور في المعيار أثناء موازل
 الصلح ومأمعها مانصه والذي جرى به العمل وهو المشهور في مذهب مالك فسخه إن وقع
 فيه وجه من وجوه الفساد أم على دعوى المدعى وأما على انكار المنكر أو على ظاهر
 الحكم واعتبار ابن القاسم الأولين فقط ومالك يعتبر الوجوه الثلاثة واعتبر أصيح وجهها
 واحد وهو اتفاق المصطلحين على دعوى الفساد اه منه بلفظه وصحح هذا الجواب
 الأمامان الحافظ المحقق التنسي والولي الصالح سيدي محمد السنوسي وسلم ذلك كله الحافظ
 الوائسري وأشار إليه أبو علي مسلمة والظاهر أن هذا العمل لم يصل إلى فاس وعالتها أو
 لم يستعجب إلى زمن الزقاق والأما عدل عنه وحزم بغيره وسلم كلامه شرحه والله الموفق

ومثله في المقيس عن ابن القاسم
 وأصيح قلت وقول ز مندوب
 الخ زاد ابن عرفة عقبه وقد يعرض
 وجوبه عند تعين مصلحة وحرمة
 وكراهته لاستلزامه مفسدة واجبة
 الدرا أو راجحته اه وقول ز قاله
 مطرف الخ أي واختاره ابن حبيب
 ولذا اعتد به في اللامية بقوله
 * وإن يقع الصلح الكرهية فأمضين *
 ويدخل في هذا ما في مب عن
 ابن عرفة وهو ما كان ممنوعاً ظاهراً
 جائزاً على دعوى كل فانه مختلف
 فيه ابتداءً كما يأتي فإن وقع مضى
 انظر الأصل وقول مب عن ابن
 عرفة فيصطلحان الخ أي على انكار
 فكل يقول لأحرام فيما فعلت لاني
 وأهب لما أعطيت وفيه بحسب
 الظاهر أسلفني وأسلفك وقد يكون
 لكل منهما بعض ما يدعيه فقط
 فيدخله التأخير بزيادة قاله ابن
 رشد وكذا الوادي أحدهما فقط
 على الآخر فأنكره ثم صالحه على
 تأخير المدعى به كلاً أو بعضاً كما يأتي لز

وقول ز وقرر ق الخ لعله اللقاني وما فسر به المكروه موافق لما في المقيد عن عيسى بن دينار لكن صرح في المقدمات بأنه اذا كان حراما على دعوى أحدهما فقط يفسخ على المشهور مع ان أصبح يميز هذا ابتداء فاذا لم يراع الخلاف أى الضعيف المذهبي فكيف بغيره وقد نقل ابن عرفة والمكناشي (٣٧٠) في مجالسه و ق كلام ابن رشد وقبلوه فيجب الغناء بنفسه المكروه بما

وقول ز وقرر ق المكروه الخ كذا فيما وقفت عليه من نسخة بالمرز للمواق باللقاف ولعله اللقاني اذ ليس في المواق ما ذكره وهذا الذي فسر به المكروه موافق لما نقله في المقيد عن عيسى بن دينار فانه لما ذكر الخلاف في الصلح بالمنافع عما في الذمة وأن أشهب أجازة قال مانصه قال عيسى ونحن نأخذ بقول مالك فيه بالكراهة في غير الصلح فاذا وقع به فاني اجيزه لاختلاف العلماء فيه والذي بالغى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه أتى بصلح فقرأه فقال هذا حرام ولولا انه صلح لنفسه حدثني بذلك سفيان بن عيينة قال عيسى وهو الذي أخذ به في كل ما اختلف فيه العلماء اذا وقع به الصلح اني اجيزه ولا أفسخه وان كنت لا أخذه في غير الصلح أه منه بالنظره لكن صرح ابن رشد في المقدمات بأنه اذا كان حراما على دعوى أحدهما جازا على دعوى الآخر فانه يفسخ على المشهور مع ان أصبح يميز هذا ابتداء فاذا لم يراع الخلاف المذهبي فكيف بغيره وقد نقل ابن عرفة والمكناشي في مجالسه و ق كلام ابن رشد وقبلوه فيجب الغناء بنفسه المكروه بما ذكره والله أعلم (وعلى الافتداء من عيين) قول م ب عن ح ولم أرمأ يعارض هذا الاطلاق الخ اعترضه على الشارح صحيح وقد أطال في الاستدلال على رده بنظواهر كلام الأئمة وكنه لم يقف على كلام ابن ناجي فانه قال عنه قد قول المدونة في كتاب السذور ومن لزمته عيين فافتدى منها بما جاز ذلك اه مانصه ما ذكره هو المعروف وقال ابن هشام ان علم المدعى عليه براءة نفسه وطلبت منه العيين فليخلف ولا يصالح على شيء من ماله وان صالح انهم من أربعة اوجه الاول انه أذل نفسه وقال عليه الصلاة والسلام أذل الله من أذل نفسه الثاني انه أطعمه مالا يحل له الثالث انه أضع ماله وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن ذلك الرابع انه جبر أه على غيره كما جبر أه على نفسه ولما نقلته في درس شيخنا أبي مهدى استغربه وكنه لم يقف عليه وقال على البدية يرد نقلا ومعنى أمانا فلان أبي بكر وعمر حلفا وعثمان صالح عن عيينه ومعلوم كذب من ادعى عليهم رضى الله عنهم فالامران جائزان وأمامعنى فلان ما استدل به لانهض لان في صلحه اعزاز نفسه لان الخصومة مرجوعة ولا سيما كثرتها ولا يضيع ماله بل ادخره عنده وكونه أطعمه مالا حراما جبر أه على الغير ليس باختياره وانما هو مضطر لذلك وظلم هو نفسه انما السبيل الآية اه قلت ونقله خيتي أيضا بزيادة ولان قام له شاهد ويتحقق صدقه ولم يخلف معه لم يكن من اضاعته المال وقال عقبه عن ب ب قد يقال ان عثمان انما صالح لعدم تحققه انظره ويوجه الاعزاز أيضا بان الحلف يري به عند العوام وهم أكثر الناس والله أعلم (فلو أقر

ذكره والله أعلم (وعلى الافتداء من عيين) قول م ب عن ح ولم أرمأ يعارض هذا الاطلاق الخ اعترضه على الشارح صحيح وقد أطال في الاستدلال على رده بنظواهر كلام الأئمة وكنه لم يقف على كلام ابن ناجي فانه قال عنه قد قول المدونة في كتاب السذور ومن لزمته عيين فافتدى منها بما جاز ذلك اه مانصه ما ذكره هو المعروف وقال ابن هشام ان علم المدعى عليه براءة نفسه وطلبت منه العيين فليخلف ولا يصالح على شيء من ماله وان صالح انهم من أربعة اوجه الاول انه أذل نفسه وقال عليه الصلاة والسلام أذل الله من أذل نفسه الثاني انه أطعمه مالا يحل له الثالث انه أضع ماله وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن ذلك الرابع انه جبر أه على غيره كما جبر أه على نفسه ولما نقلته في درس شيخنا أبي مهدى استغربه وكنه لم يقف عليه وقال على البدية يرد نقلا ومعنى أمانا فلان أبي بكر وعمر حلفا وعثمان صالح عن عيينه ومعلوم كذب من ادعى عليهم رضى الله عنهم فالامران جائزان وأمامعنى فلان ما استدل به لانهض لان في صلحه اعزاز نفسه لان الخصومة مرجوعة ولا سيما كثرتها ولا يضيع ماله بل ادخره عنده وكونه أطعمه مالا حراما جبر أه على الغير ليس باختياره وانما هو مضطر لذلك وظلم هو نفسه انما السبيل الآية اه قلت ونقله خيتي أيضا بزيادة ولان قام له شاهد ويتحقق صدقه ولم يخلف معه لم يكن من اضاعته المال وقال عقبه عن ب ب قد يقال ان عثمان انما صالح لعدم تحققه انظره ويوجه الاعزاز أيضا بان الحلف يري به عند العوام وهم أكثر الناس والله أعلم (فلو أقر

بعده) ظاهره ان له نقضه ولو كان شهد على نفسه انه أسقط البيئات وهو كذلك على ما جزم به ابن سلون ونحوه ظاهر لابن عات في طرده وظاهره أيضا أن له النقض ولو كانت ينية يعلمها حين الصلح وهو أيضا ظاهر المدونة وابن سلون وابن عات وابن رشد وابن شاس وابن الحاجب والخفة والمجالس وغير واحد ونقله عبد الحق عن بعض القرويين نصا وعليه درج ابن يونس خلافا لابن أبي زمين وحديث اذا اقرأ أقوى من البينة كما صرح به غير واحد لاحتمال سقوط البينة بقادح أو رجوع انظر الاصل

ظاهر المصنف أن له النقض ولو كان أشهد على نفسه أنه أسقط البيئات وهو كذلك على ما
 جزم به ابن سلمون ونحوه لابن عات في طرره ونصه وعند قوله ومضى أشهد على نفسه باسقاط
 البيئات طرة أن لم يشهد على نفسه باسقاط البيئات فلا يحتاج إلى هذا العقد اذ لم يحتاجوا
 فيمن صولح على انكاره ثم أقر أن لصاحب الحق القيام عليه وهكذا أيضا لا يحتاج إلى هذا
 العقد إذا كان الاقرار بعد الصلح وإن كان قد أشهد الطالب على نفسه باسقاط البيئات أو
 منها بلفظها وهو ظاهر (أوشهدت بيته لم يعلمها) قول مب هذا مقيد بان يقوم له على
 الحق شاهدان الخ هذه المسئلة شبيهة بمن قام بالحجة بعد أن حلف خصمه وقد نقل مب فيما
 يأتي عند قوله في القضاء الالعذر عن طي عن ابن عرفة مثل ما ذكره هنا ثم ذكر بعده
 كلام ابن ناجي فأنظره فيما سيأتي والظاهر أن ماله هناك يجري هنا والله أعلم (أو وجد
 وثيقة بعده) قول ز مع عيینه أنه لم يعلمها لم يبين وقت الحلف وقد بينه المصنف ونقل كلامه
 في الدر النثيرو ذكره ابن عرفة عنه وعن ابن فتوح ونصه المصنف وابن فتوح أن ذكر
 في الصلح اسقاط البيئات فلا قيام له بها ولو لم يكن علمها وان لم يذكره في القيام به لم يعلم حين
 الصلح بعد حلفه ما كان عالما به أو حلفه هذا التام يكون بعد قيامه بالبيينة وقبولها لأنه لو حلف
 قبل قبولها ثم ردت لم يفد حلفه شيئا إلا أن يكون في الخصام اتعاب للمطلوب بحيث يدفعه
 عن شغله إلى الخصومة وأداء البيينة على عيینه فالقياس إحلاف الطالب قبل عيینه من
 اتعاب خصمه أو منه بلفظه وقول مب عن ضيغ والثالثة إذا ذكر ضياع صكه الخ
 ظاهره وإن لم يشهد بذلك ولم يعلم وهو ظاهر ما في ضيغ وعزاه لابن يونس ولكن محل
 الاتفاق إذا أشهد بذلك وأعلن هذا الذي يفقده آخر كلام ابن يونس لمن تأمله وأنصف وقد
 صرح ابن رشد في مسئلة الصلح بالخلاف في رسم أخذ شرب خمر من سماع ابن القاسم
 من كتاب المديان والتقليد وسلم كلامه ابن عرفة وابن هلال في الدر النثيرو لم يعارضهما
 لابن يونس ففي الرسم المذكور مانصه فيمن له على رجل ذكر حق عاتين فضاغ وحجده
 مائة فصالحه على أن يريده على المائة ويحط عنه من المائتين ثم وجد ذكر حقه قال إذا عرف
 هذا من قوله غرم له ببقية حقه ابن رشد قوله إذا عرف هذا من قوله يريد إذا عرف هذا من
 قوله قبل الصلح أن له ذكر حق قد ضاع ولا يعرف شهوده يدل أنه لم يعرف ذلك من قوله فلا
 قيام له في نقض الصلح وهو خلاف ما في كتاب الصلح من المدونة إذا ضاع الصلح ولم يعرف أن له
 بيينة فله القيام عليه ببقية حقه إذا وجد بيينة مثل ما في كتاب الجدار لما لا إذا ضاع الصلح جاهلا
 بيينة أنه لا حق له ويحتمل أن يكون معنى قوله إذا عرف هذا من قوله رجع ببقية حقه دون
 عيّن وإن لم يعرف ذلك من قوله لم يرجع عليه به إلا بعد عيینه أنه انما ضاع الصلح وصكه قد ضاع
 ولا يعرف شهوده فلا يكون خلاف ما في المدونة بل هو مفسر له في إيجاب العيّن وقد فرق
 في كتاب الجدار بين المسئلتين فيتحصل في قيامه بالبيينة ويدكر الحق ثلاثة أقوال ثالثها
 يرجع عليه بذكر حقه لا بيينة لم يكن علم بها ويحتمل أن يقال في هذه الرواية على ظاهرها
 أنها ليست بخلاف للمدونة وأنه فرق بين المسئلتين فيأتي على هذا وهو تأويل ظاهر في
 المسئلة قول رابع هو التفرقة بعكس ما في كتاب الجدار ولا خلاف أنه إذا ضاع الصلح ثم أقر

(أوشهدت بيته الخ) قول مب
 هذا مقيد الخ هذه المسئلة
 شبيهة بمن قام بالحجة بعد أن حلف
 خصمه فالظاهر أن ما جرى في
 أحدهما ما يجري في الأخرى وقد
 رج مب في باب القضاء عند قوله
 الالعذر أن له القيام بالشاهد مع
 العيّن رداً به على طي حيث
 قال مثل ما جزم به مب هنا
 ورج هو في ما لطي هناك
 وهو ظاهر قول المصنف بيته فهو
 غنى عن التقييد والله أعلم وقول
 ز مع عيینه الخ أي بعد قيامه بالبيينة
 وقبولها كما في ابن عرفة عن المصنف
 وابن فتوح أنظر نصه في الأصل
 (أو وجد وثيقة الخ) قول مب
 عن التوضيح والثالثة إذا ذكر
 ضياع صكه الخ محل الاتفاق إذا
 شهد بذلك وأعلى كما يفقده آخر
 كلام ابن يونس فلا يخالف ما جزم
 به ابن رشد من الخلاف وسلمه ابن
 عرفة وابن هلال

له أن له الرجوع عليه ولا في أنه إذا صالحه وله بيئة قرية الغيبة يعلم بها أنه لا رجوع له عليه اه على نقل ابن عرفة وابن هلال واللفظ للثاني * (تنبيه) * ظاهر قول ابن رشد ولا خلاف أنه إذا صالحه ثم أقر أن له الرجوع أنه يرجع بالأقرار ولو كانت له بيئة يعلمها حين الصلح وهذا هو ظاهر كلام ابن عات المتقدم وابن سلمون وابن شاس وابن الحجاب والخفة ومجالس المكناشي وغير واحد ونقله عنه عدد الحق عن بعض القرويين نصا كما في الدر المنثور وتكميل التقييد وزاد ما نصه وعليه درج ابن يونس اه منه بلفظه وهو ظاهر المدونة أيضا وقد ذلك ابن أبي زمنين وحديث في ابن عرفة بعد كلام ما نصه لاحتمال تقييده بما إذا لم يكن المقر له قد صالح وهو عالم ببيئة له وأنه لو كان عالمها لم يرجع على المقر بأقراره بشئ وبهذا قيد صاحب الحديث وابن أبي زمنين فيما نقله المنطوي واحتمال عدم تقييده بذلك وإن له مؤاخذته بأقراره مطلقا وهو ظاهر لفظها اه منه بلفظه قلت ذلك ذلك ابن أبي زمنين في منتخبه فقال بعد ذكره كلام المدونة ما نصه قال محمد يعني نفسه معنى ما ذهب إليه ابن القاسم أنه إن كان الطالب صالح وهو يعلم أن له بيئة أن الصلح تام ولا ينتقض بأقرار المقر اه منه بلفظه ونقله أيضا صاحب المفيد وأقره والأول أقوى نقلا لما قدمناه ومعنى لأنه لا يلزم من عدم قيامه بالبيئة التي كان يعلمها عدم قيامه بالأقرار بعد الصلح لأن الأقرار أقوى من البيئة كما صرح به غير واحد ويدل له اتفاقهم على انتقاض الصلح به في غير هذه الصورة واختلافهم في انتقاضه بالبيئة التي لم يكن عالمها ولا احتمال أن اعراضه عن البيئة إنما كان لما يخشى من سقوطها بعد داوة أو ملاطفة أو قرابة أو تجريح أو رجوع قبل نفوذ الحكم وكل ذلك منتف في الأقرار فتأمل ما نضاف والله أعلم وقول مب عن ضيغ والثالثة إذا صالح وهو عالم ببيئة والمشهور فيها عدم القبول بظاهرة كانت قرية أو بعيدة وليس كذلك بل محل الخلاف هو البعيدة وأما القرية فلا قيام له بها اتفاقا كما تقدم في كلام ابن رشد ويقوى حمل كلامه على الإطلاق أنه لم يذكروا هذه المسئلة في القسم المتفق على عدم القيام به فكلامه غير محرر والله أعلم وقول ز فان نسبها حال الصلح ثم وجدها الخ انظر من ذكر هذا وقياسه على البيئة التي لم يعلمها كما أشار إليه لا يصح لأن جهل البيئة عذر في الحياة والنسيان ليس بعذر فيها وقياسها على مسئلة المدونة في كتاب العيوب فيمن دلس بعيب وزعم أنه نسي العيب حين باعه ولم يعلم بتدليس فأنه يخلف أنه نسي العيب حين باعه وما ذكره ويكون كمن لم يدلس اه غير ظاهر بل قياسه على مسئلة الحياة أولى فقد سئل أبو الحسن عن امرأة باع زوجها نصف جنان له فسكت نحو عامين ثم قامت تدعى أن زوجها كان ساق لها نصف المبيع المذكور فأجاب أكرمكم الله لا شئ لزوجه البائع فيما باع من الجنان المذكور أثبتت السياقة أم لا لأنها لم تثبت ادعوى مجردة من البرهان وإن أثبتت ادعت مجزئة لبسعه بمضى عام بعد عقد البيع وهي ساكتة من غير عذر يحملها على السكوت إذ لا تصدق أنها لم تعمل بالسماقة للنسيان توألى عليها جميع المدة المذكورة على بائعها إذ لا يتوألى النسيان في الامد الطويل ولها أن أثبتت السياقة المذكورة على بائعها عنها

وقول مب عن التوضيح والمشهور فيها عدم القبول أي حيث كانت بعيدة وأما القرية فلا قيام له بها اتفاقا كما صرح به ابن رشد وقول ز فان نسبها حال الصلح الخ انظر من ذكر هذا وقياسه على البيئة التي لم يعلمها لا يصح لأن جهل البيئة عذر في الحياة بخلاف النسيان لأنه لا يتوألى في الامد الطويل والظاهر أنه هنا كذلك انظر الأصل وقول ز وعليه صرح الخ هو الصواب لا ما فصله د لأن الأبراء ليس بمنزلة التصريح باسقاط البيئات كما قاله ابن عات وسلمه ابن سهل والمنطوي وغيرهما

والسلام قال في الدر المنثور عقبه مانصه قلت هذا كفتيا ابن الحاج رحمه الله فحين حاز دارا بالسكنى والهدم والبناء عشر سنين وقام عليه فيها رجل وأدعى إتياعها منه وقال نسيت وثيقة الإتياع ووجدتها أنه لا يثبت لدعواه الإتياع مع تلك المدة اه منه بلانظرة وانما قلت ان قياسها على هذا أولى لما علل به أبو الحسن عدم قيامها بعد عام من قوله اذ لا يتوالى النسيان في الامد الطويل الخ فان مسئلتنا أيضا مما يبعد فيها النسيان لمباشرة الصلح فيها بنفسه مع أن الشأن فيمن يدعى بشئ فينكره المدعى عليه ان يبالغ في طلب حخته ويستقصى في ذلك ولا يبادر بعد الصلح بمجرؤ وقوع الانكار من حينه ولا سيما بأقل من حقه كما هو الشأن في الصلح على الانكار غالباً بخلاف البيع فإنه ينعقد في أقل زمان والانسان محل النسيان فتأمل به بانصاف والله أعلم وقول ز وقال أحمد ظاهر قوله ولو أقر الخ قال شيخنا ج كلام الشيخ أحمد وتفصيله هو الصواب ❶ قلت يتوقف تصويب كلام الشيخ أحمد وكلام اللقائين على تحقيق أمر وهو أن الإبراء هل هو بمنزلة التصريح بإسقاط البيئات أو ليس كذلك فان قلنا بالاول فالصواب ما قاله د وان قلنا بالثاني فالصواب ما قاله غيره واذا علم هذا فالصواب ما قاله اللقائين لانه الموافق لفتوى ابن عتاب وسلمها ابن سهل والسيطي وغيرهما وذلك انه سئل عن أنكر خلفه المدعى وأنه قد بينهما كتاب في آخره من أشهده كل واحد منهما انه لم يبق له قبل صاحبه دعوى ولا تبعه ولا عين ولا علاقة بوجه من الوجوه كما قد عيها واحد بينهما أم أي المدعى بينة أن ذلك المطلوب أقر عندهم المرة بعد المرة فأجاب بحلف هذا القائم بالله ما عرف شهوده حين احلافه فلانا فاذا حلف حكم له بما شهد له به قال ولا يضره اشهادهما على أنفسهما انه لم يبق لواحد منهما قبل صاحبه دعوى الخ لان ظاهر هذا الاشهاد أنهم لم يقصد افيه الى اسقاط البيئات اه من الدر المنثور بلفظه والله أعلم (أو يفسر سرافقة على الاحسن) قول مب عن غ فان قلت لعل قوله على الاحسن خاص بالثانية قلت هذا لا يصح الخ سلم كلام غ وقال أبو علي مانصه الاول أن قول المتن على الاحسن راجع لما يليه فقط وقول غ فلا يكون للتفريق الخ قلنا فائدة هو محاذاته كلام ابن يونس فانه ترتب مسئلة وجود الوثيقة على مسئلة من أشهده لغيبة بينته بلا ذكر اعلان للشهادة مستنداً بالثانية على الاولى فقط على نصه عند قول المتن أو ادعى ضياع الصلح ولكن تأمله منصفاً مستهلاً فان الفائدة لا تنحصر فيما ذكره غ اه منه بلفظه ❷ قلت فيما قاله أبو علي نظر اما أولاً فانه ليس في كلام ابن يونس الذي نقه له بالحل المشار اليه ما ذكره من ترتيب مسئلة وجود الوثيقة على مسئلة من أشهده لغيبة بينته الخ ولا استدلال بالثانية على الاولى وقد راجعت أيضا كلام ابن يونس في أصله فلم أجده فيه ما ذكره ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم عن مالك وان كان الذي صالح عالماً بينته في حين الصلح فلا قيام له ولو كانت غائبة تخاف موتهم أو اعدام الغريم الى قدومهم فلا حجة له في ذلك ولو شاء تربص وروى أصبح عن ابن القاسم ان كانت بينته بعد الغيبة جذا وأشهد انما صالح لذلك فله القيام بها محمد بن يونس ينبغي أن لا يختلف في هذا اذا أعلن بالشهادة كما لو قال للعالم بينتي غائبة بعبدة

(على الاحسن) جزم أبو علي انه خاص بالثانية والصواب ما ز وأشار به في الاولى الى اقتصار غير واحد من المحققين عليه وذلك ترجيح لا محالة انظر الاصل وقول مب عن المسيطي والاحسن ما قدمناه اي من انه لا ينفعه استرعاؤه هو مخالف لما في ابن غازي عن المسيطي من قوله بدل هذا

الغيبية فأحلفه لي فإذا قدمت بينتي قمت بها فإنه يحلف له ثم له القيام إذا قدمت وأما إن لم
يشهد على الغريم بذلك وإنما أشهد سر أنما يصلح له غيبية بينته فإذا قدمت قام بها
فهذا يدخله الاختلاف قيل يتفعه وقيل لا يتفعه وكذلك إذا صالح وهو غير عالم بينته قيل
ليس له القيام بها وقيل ذلك له واختلف فيمن يتفرق السر ويحجده في العسالية فصالحه على
أن يؤخره سنة وأشهد الطالب أنه أنما يصلح له غيبية بينته فإذا قدمت قام بها فقيل ذلك له
إذا علم أنه كان يطلبه ويحجده وقيل ليس ذلك له ولم يختلف فيمن صولح على الانكار ثم أقر
ولا فيمن صولح على الانكار وكرضيا صكه ثم وجده بعد الصلح أن له القيام في
المسئلتين قال ابن حبيب قال مطرف عن مالك فيمن له ذكر فيه مينة فضاء فصالح غريمه
على الانكار وكرضيا صكه ثم وجده بعد الصلح أن له القيام ببقية حقه وفرق بينه وبين
الذي يحجده بينة على حقه بعد الصلح ومسئله ضياص الصك وفاق لابن القاسم وهي مذكورة
له في العتبية وهو كوجوده بينة لم يعلم بها عند ابن القاسم ثم ذكر مسئلة من ادعى ضياص
صكه فقيل له حقه ثابت الخ وقال مانصه محمد بن يونس والفرق بين هذين وبين الأولى
أنه في هذه أنما يصلح له على إسقاط صكه لأن غريمه مقر به وإنما طلبه بإحضاره لمحو ما هو فيه
فقد رضى هذا بإسقاطه واستجبال ما يصلح له عليه والأول منكر للحق وقد أشهد هذا إنما
يصلح له ضياص صكه فهو كشهادة أنما يصلح له بعد غيبية بينته اه منه باللفظ وقد نقلته
لأن بجره ورفه تاما فإذا تأملت وأصفت ظهر لك صحة ما قلناه وقوله فهو كشهادة أنما يصلح له
بعد غيبية بينته يدل على أن قوله أولا ولا فيمن صالح على الانكار وكرضيا صكه أن
يحل له إذا شهد بذلك وأعلن به لما قدمه قريسي في المسئلة المشبهة بها كما أشرنا إلى ذلك أولا
فلو قصد المصنف محاذاة كلام ابن يونس كما زعمه أبو علي لم يسوق بين الاعلان والسر على
ما جزم به أبو علي من عدم رجوع قوله على الاحسن إلى المسئلتين وأما ثانيا فإنه سلم
اعتراض غ على المصنف بأنه لم يرجع في الأولى ما قاله المصنف بل يرجع ابن عبد
السلام خلافه ثم اختار عدم رجوعه إلى الأولى وهذا لا يسقط به اعتراض من اعتراض
على المصنف بل يقويه لأن المصنف إذا كان يكون جازما بما قاله مقيدا بظاهره أنه
محال اتفاق فيما عدا كيف يجاب عن الاعتراض بما يقويه فالصواب رجوعه
للمسئلتين وأشار المصنف والله أعلم بقوله على الاحسن بالنسبة إلى الأولى إلى ترجيح
غير واحد من المحققين له باقتصارهم عليه إذا اقتصر على قول ترجيح له لا محالة بل هو
أقوى من ذكر الخلاف مع اختيار بعضه قال في المقيد مانصه وانظر في سماع ابن القاسم
في رجل كان له على رجل دين فجعله أياما ولطالب مينة غائبة فدعاه إلى الصلح واسترعى في
السر أني أنما يصلح له لأنه يحجده في وإني إذا حضرت بينتي قمت بجحي فصالحه أنه لا قيام له إذا
قدمت بينته ولا يتفعه الاسترعاء قال ابن أبي زمنين لم يبين الغيبة القريبة من البعيدة
وبين ذلك أصبح في العتبية فقال إن كانت غيبة البينة بعيدة جدا ننزع الاسترعاء والا
فلا اه منه باللفظ ونحوه لابن سلمون فأنظره وما نسبناه لابن أبي زمنين هو له في
المتخبط فقد أتى بما لا يصح نفسه يراو زاده ذكره كلام السماع المتقدم مانصه

قال ابن القاسم وهو رأي أن الصلح لازم له فأنظر كيف أتى بما لا يصح تفسيره المقول
مالك وابن القاسم ولم يحك فيه خلافا وقد تقدم في كلام ابن يونس أن ما لا يصح في
العتبية هو من روايته عن ابن القاسم وكفى بهذا أمر حقا وقد خفي هذا كله على غ
ومن تبعه والله الموفق وقول م. ب. زاد الميضي وقاله غير واحد من الموثقين وفيه
تنازع والاحسن ما قدمناه مانسبه لابن عرفة هو كذلك فيه وما نقله ابن عرفة عن
الميضي مثله في اختصار ابن هرون كذا وجدته فيه ~~وكذا~~ نقله عنه أبو علي فقوله
والاحسن ما قدمناه أي من أنه لا ينفعه استرعاءه وذلك خلاف ما نقله غ هنا في شأنه
الغليل وفي تكميل التقييد فإنه لم ينقل عن الميضي والاحسن ما قدمناه بل جعل
الاحسن متعلقا بما بعده ونصه زاد الميضي وقاله غير واحد من الموثقين وفيه تنازع
والاحسن في هذا كله أن يقر أن كل ينة تقوم له بالاسترعاء فهي ساقطة كاذبة وإقراره
أيضا أنه لم يسترع ولا وقع بينه وبينه شيء يوجب الاسترعاء فإن ذلك يسقط دعواه ويخرج
به من الخلاف إن شاء الله تعالى لأنه يصير مكذبا لبيته ومبطلا لها وهذا من دقيق الفقه
أه منه بلفظه وقد أسقط ابن فرحون في تبصرته من كلام الميضي والاحسن ما قدمناه
فهو موافق لغ فان ابن عرفة وابن هرون كل منهما لم يستوف كلام الميضي في نهايته
واختصاره اختصارا محلا وقد اقتصر أبو علي على نقل كلام الميضي بواسطة اختصار
ابن هرون ولم ينبه على مخالفته لنقل غ ثم في اقتصار أبي علي و م. ب. على ما نقله هنا
نظرا لأنهم ما سلموا قول المصنف في الخلع ولا يضرها إسقاط البينة المسترعاة على الأصح
والاستنفاع بذلك هو الذي اختاره ابن رشد كما في ح هنا إلى اختياره أشار المصنف هناك
بالأصح وعليه اقتصر ابن عات في طرده ونقله عن الاستغناء ونصه قال الموثق في غير
الوثائق متى عقد على نفسه قطع الاسترعاء في الاسترعاء وذكر في استرعائه أنه انقطع عن
نفسه الاسترعاء والاسترعاء في الاسترعاء إلى أقصى تناهيه قائما بفعله للضرورة إلى ذلك وأنه
غير قاطع لشيء من ذلك كله وراجع في حقه فله ذلك ولا يضره ما أشهد به على نفسه من
قطع ذلك كله من الاستغناء أه منها بلفظها وذكر ابن فرحون في تبصرته بالمعنى ثم
ذكر بعده كلام الميضي إلى قوله وفيه تنازع وقال متصلا به مانسبه وما قاله في الطرر
أصح في النظر لأنه ألجأه للصلح بانكاره والمكره لا يلزمه شيء ولو قيل أنه لا يسقط
استرعاءه مطلقا لكان وجهها إذا ثبت انكاره أه منه بلفظه ونقله العلامة ابن
قاسم في شرح عمليات أبي زيد القاسمي وقال متصلا به مانسبه ومثله في المعيار أه
ومانسبه للمعيار هو كذلك فيه ذكره في نوازل الصلح ومأمعها والله أعلم وقول م. ب.
عن أبي الحسن وإن كان في التبرعات فإنه يصدق وإن لم يثبت التقييد الخ قد نص على هذا
الميضي وغيره ولما ذكره ابن عرفة عن الميضي قال مانسبه وقاله غير واحد من الموثقين
وكان يمشي ثنائي الأقدام أخذ خلافه من المدونة وأنه لا يقبل قول المسترعى فيما يدعيه من
الخوف الأدليل ونقله غ في تكميله وأقره فراجع ان شئت فقد قال ان الأخذ من
المدونة أحرى وأخذ صاحب المعيار مثله من جواب لابن رشد ولكن العمل على الأول

والاحسن في هذا كله أن يقر أن كل
ينة تقوم له بالاسترعاء فهي ساقطة
كاذبة وإقراره أيضا أنه لم يسترع
ولا وقع بينه وبينه شيء يوجب
الاسترعاء فإن ذلك يسقط دعواه
ويخرج به من الخلاف إن شاء الله
تعالى لأنه يصير مكذبا لبيته ومبطلا
لها وهذا من دقيق الفقه أه وقد
أسقط ابن فرحون في تبصرته من
كلام الميضي والاحسن ما قدمناه
فهو موافق لغ والله أعلم ثم في
اقتصار م. ب. نعمه أبي علي على
ما نقله هنا نظر لمخالفته قول المصنف
في الخلع ولا يضرها إسقاط البينة
المسترعاة على الأصح وقد سلمها هما
وغيرهما هناك والاستنفاع بذلك هو
الذي اختاره ابن راشد كما في ح
هنا وعليه اقتصر ابن عات في طرده
ونقله عن الاستغناء وذكره ابن
فرحون في تبصرته ثم ذكر بعده
كلام الميضي إلى قوله وفيه تنازع
وقال متصلا به وما قاله في الطرر أصح
في النظر لأنه ألجأه للصلح بانكاره
والمكره لا يلزمه شيء ولو قيل
أنه لا يسقط استرعاءه مطلقا لكان
وجهها إذا ثبت انكاره أه ونقله
العلامة ابن قاسم في شرح العمل
القاسمي وقال متصلا به ومن مثله في
المعيار أه أي في نوازل الصلح وما
معا

والله أعلم * (تنبيه) * انظر هل لابد من ذكر السبب بأن يقول انما أفعله خوفاً مثلاً أولاً
يحتاج الى ذلك أصلاً بل يكفي أن يقول ما أفعله من الهبة فانما غير ملتزم له مثلاً لم أر في ذلك
نصاً صريحاً وظاهر كلامهم هو الأول والله أعلم (وعن ارث زوجة من عرض) قول
مب لانه ان كان بعضه غائباً لزم النقد بشرط في الغائب الخ فيه نظر اذ لو كانت العلة هذه
لجاز ذلك ان كان على مسافة اليومين مثلاً مع أنه لا يجوز مع أنه لا يتصور النقد في الغائب
مع فرض أنها أخذت قدر حظها فقط من أحد النقدين والصواب في التعليل لئلا يؤدي
الى سلف جرنفعا أو الى المبادلة بالتأخير لانه اذا خلف أربعين ديناراً حاضرة وأربعين
غائبة مع ثمانين ديناراً وعروضاً فقد أسلفها خمسة الآن لياخذها من الدنانير الغائبة
وانتفع بأسقاط حقها من الدراهم والعروض وان شئت قلت دفع لها خمسة من عنده
ليأخذها من الغائب فهي مبادلة بتأخير فتأمل * (تنبيه) * سكت المصنف عن صلح
الزوج عن صدقها وميراثها معاني عقدة واحدة وقد صرح ابن قنبر والميتطي وغير
واحد عن منع ونظمه في التحفة وأطلق غير واحد في ذلك وقيد به أبو الحسن في أجوبة بما
اذا راد ما أخذت على قدر صداقها والاجاز وسلمه ابن هلال في الدر النشير قائلاً لما نصه
فكانه ما أخذت صداقها أو بعضه ووهبت ميراثها فلا اشكال في الجواز اه منه بلا نظره
(أو أكثر ان قلت الدراهم) لوقال كثر بالسكاف ليفيد أن القيد راجع لما بعد السكاف
فقط لا يجاد مع ذلك فعبارته قاصرة ولذلك قال شيخنا ج كلام المصنف غير تام وحاصل
الفقه ان الزائد على ما تستوجبه ان كان ديناراً فالجواز مطلقاً وان كان أكثر فان قلت
الدراهم بحيث لم تبلغ صرف ديناراً والعروض بحيث لا تبلغ قيمتهما صرف ديناراً كذلك
والا فللمنع لاجتماع البيع والصرف في أكثر من دينار اه ملخصاً من خطه * قلت فلو
قال المصنف أو أكثر فكالببيع والصرف لوفي بهذا التحرير الحسن والله أعلم (ان عرفاً
جميعها) قول مب عن بعضهم لكان سلفاً بمنفعة لان الغالب أن لا تأخذ الأقل من
حقها الخ نسلم هذا التوجيه بل أيده بقوله وهو ظاهر وفيه عندي نظر لان حاصله ان
السلف هو دفع الولد في مثال المدونة عرضاً من ماله الآن لياخذ بماله الذي في ذمة الغريم
والمنع كونه في الغالب لا يعطيه الا ما تكون قيمته أقل من حظها من جميع التركة ووجه
النظر اننا لانسلم ان الغالب ما ذكره اذ كثيراً ما يكون مساوياً أو أكثر لرغبة الولد في أعيان
التركة وخصوصاً دار السكنى ونحوها ويريد دفع ضرر شركته بمثل حظها أو أكثر وهذا
أمر مشاهد لا سبيل الى انكاره ثم على تسليمه تسليمياً جديلاً فلا نسلم تحقق السلف لها منه
الاولو كان العرض الذي في ذمة الغرماء خالصاً لها وحدها كيف وهي لا تأكل منه في هذا
العرض الاثمه فما يدفعه لها أولاً خالص ملكه وما يقبضه ثانياً سبعة أثماته له وليس لها
هي فيه الاثن واحد ومع هذا فهو لم يدفع لها عرضه أولاً في مقابلة هذا الثمن فقط بل في
مقابلة جميع حظها من جميع التركة والظاهر في التعليل عندي اجتماع البيع
والسلف لان العرض الذي دفعه عنه في مقابلة الثمن الذي لها في العرض الذي بذمة
الغرماء فهو سلف وسبعة أثماته في مقابلة ثمنها في سائر المتروك فهو يسغ فالمنع في الصور

(وعن العمدة الخ) * قلت قال
خيبي سواء كان المصالح به طالا
أو مؤجلاً أو سواء وقع الصلح من
المجروح أو من أوليائه بعد
موته وقول ز ويكون كالخطا
أي يرد الى عقل جراح الخطا

الثلاث مساواة مأخذته لظهورها وزيادته عليه - ونقصانه عنه كما هو ظاهر كلامهم فتأمل
 بالنصاف والله أعلم (وعن دراهم وعرض الخ) قول ز وجاز الصلح الخ الظاهر أن
 يقول والصلح عن دراهم الخ فيكون قوله كبسيع وصرف خبر هذا المبتدأ فيشمل كلامه
 الصور الجائرة والمنوعة فتكون عبارة المصنف موافقة في المعنى لعبارة المدونة والله أعلم
 وعلى ما قرره عليه كان حقه أن يقتصر في شرح كلام المصنف على قوله آخر فإن قلت
 الدراهم الخ ويحذف ما قبله تأمله (وان كان فيه دين الخ) قول ز دنائير أو دراهم قيد
 بهذا أولاً ثم قال ثانياً وسواء كان نقد أو عرضاً ففي كلامه ما لا يخفى وقوله فيمنع لأنهم قد
 حكموا الخ عبارة غير واقعية بالمقصود وتعديله مبنى على شيء لم يذكره وكأنه قال لأنه ان كان
 الدين عينا حالاً على حاضر مقرر فقيهه الصرف بالتأخير لأن ذلك حوالته في الصرف وهي
 مظنة التأخير وان كان عرضاً فلا يتم قد حكموا للعرض المجمع مع النقد بحكم النقد
 فتأمل (لاغرر) قول ز دين أو غيره حقه أن يذكره متصلاً بقوله قبل عن دم عمد ولا
 غيره لأنه بدل من لفظه غيره فلو فعل ذلك لتسلم من الإيهام تأمله (كرطل من شاة) قول ز
 فرع قال ابن رشد الخ سلم كلام ابن رشد هذا كما سلمه عجم وفيه نظرم وجوه أحدها
 ان مانسبه لابن القاسم من الرجوع للقصاص يخالف لما نسبته له الناس من الرجوع
 للدية ثانياً ان مانسبه لا يصح خلاف ما في المفيد عنه والجواب عن هذا ان لا يصح
 قولين ثالثاً ان مارتبه على المشهور ومن انه ان لم يرغب أو غاب ثم عاد وكان الدم قد ثبت
 فلهم القود الخ لا يصح وان وقع مثله لابن هرون في اختصار المتيطة فإنه لما ذكر المشهور
 قال مائه فرع قال أصبغ فان صاحبه على أن يرحل عنهم ولم يفعل أو فعل ثم عجز
 لجاورتهم فان كان الدم قد ثبت يوم صاحبه كان لهم القود أو الدية وان لم يثبت كانوا
 على حجتهم في الدم لا غير اه منه بالنظر وكيف يصح أن يرتب هذا على المشهور
 من صحة الصلح ولزوم الشرط مع نص غير واحد ممن لا يحصى كثرة على أن الصلح في الاموال
 لا يجوز الرجوع عنه وابن هرون نفسه ممن نص على ذلك حتى انه مذكور في التحفة
 في قولها

ولا يجوز نقض صلح أبرما * وان تراضيا وجبراً الزما

واذا كان ذلك في الاموال فكيف بالدماء التي هي أعظم الاشياء عند الله
 وكيف يستباح قتل نفس مسلمة بعد سقوط القتل عنها بالعقد الصحيح اللازم وهذا
 ابن القاسم القائل بطلان الصلح والشرط يقول لا سبيل الى القتل وانما يأخذون
 الدية وانقر ابن نافع وحده بطلان الصلح والشرط والرجوع الى القود ومع ذلك
 فلا شك في قوله لان الصلح لما بطل شرعاً لم يرتب عليه سقوط القود وانما
 ذكر ابن سلون عن أصبغ المرجوع في صورة أخرى وهي ان ينعقد الصلح لمعلقاً على
 الرجوع فان لم يفعل فهم على حقههم وكذا المتبسط وأما صورة المشهور فخر فيها
 بأنه يحكم على القائل ان لا يساكنهم أي فيجبر على ذلك أحب أم كره ويظهر لك صحة
 ما قلناه بتقل كلامهم قال في المفيد ومن كتاب ابن وضاح قال أصبغ في الرجل

(لاغرر الخ) قول ز دين أو غيره
 لو قدمه على قول المصنف غرر تأمله
 وقول ز في الفرع فقال ابن القاسم
 الخ الذي نسبته الناس لابن القاسم
 هو الرجوع للدية وقول ز فلهم
 القود والدية الخ أي في الدية فيما
 هي فيه وهذا وان ذكره ابن
 هرون غير صحيح لما نص عليه غير
 واحد مما لا يحصى من أن الصلح في
 الاموال لا يجوز نقضه فكيف
 بالدماء وكيف يستباح قتل مسلم
 بعد سقوط القتل عنه بالعقد الصحيح
 اللازم وهذا ابن القاسم القائل
 بطلان الصلح والشرط يقول لا سبيل
 الى القتل وانما يؤخذ الدية وانما
 ذكر ابن سلون عن أصبغ نقض
 الصلح في مسئلة ما اذا انعقد معلقاً
 على الرجوع فان لم يفعل فهم على
 حقههم وكذا المتبسط

يقتل الرجل عمدا فيجب له دمه فيصالحه على شيء أخذ منه دراهم أو عروضا
ويشترط ولي الدم على القاتل عمدا عند عقد الصلح ان يخرج من حاضرتة الى موضع كذا
أبدا أو سنين معلومة أو لا يدخل مدينة كذا ان الصلح جائز والشرط باطل وليدخل
وليخرج وقال غيره وقت السنين أو لم وقتها الشرط باطل والصلح جائز لان الصلح على الدم
ليس كغيره وقال أيضا ما الذي يشترط عليه ان لا يدخل الحاضرة سنين معلومة فباطل
لا يلزمه كانت قليلة أو كثيرة الا ان يكون على ذلك بين فهو لازم وقال ابن القاسم ينتقض
الصلح ويرجع الى الدية كاملة ولا يجوز شرط الخروج عن البلد وقال ابن نافع ينتقض
الصلح ويرجع صاحب الدم الى حقه فيقتص من القاتل وقال ابن كثة الصلح جائز والشرط
باطل لا يلزمه وقال المغيرة الصلح جائز والشرط لازم وكان يحسنون بحجبه قول المغيرة ويرا
حسنا اه منه بلفظه ونحوه في ابن سلمون عن كتاب ابن وضاح وزاد متصلا به ما نصه
وفي كتاب ابن حبيب سألت أوصبغ عن القاتل يصالح على ان يرحل من بلد دولة المقتول
ولا يساكنهم فقال هذا جائز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو حشي قاتل حزة
غيب عني وجهك لأرأه فلو صالحهم على ان يرحل عنهم فان لم يفعل أو فعل ثم عاد الى
مجاورتهم فلهم القود أولهـم الدية فرضي بذلك فقال ان كان الدم ثبت بينة حين صالحوه
فذلك جائز في القود والدية وان كان لم يثبت فلا يجوز الا ان يقولوا فان لم يفعل أو فعل ثم
عاد فتحن على حجتنا في الدم قال وسبيل الجراحات سبيل هذا فيما فسرت لك اه منه
بلفظه وقال التيطي في غايته ما نصه ويجوز له صالحه القاتل عمدا على ان يرحل من
بلد دولة المقتول ولا يساكنهم فيه قال أوصبغ في كتاب ابن حبيب ويحكم على القاتل ان
لا يساكنهم أبدا وان يرحل عنهم كما اشترطوا عليه وانما هم كرهوا ان ينظروا الى قاتل
وليهم فاشترطوا عليه عند عفوهم ان يغيب وجهه عنهم بغضاله ووجد على وليهم لذكركم
له عند نظركم الى قاتله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتل عمه حزة غيب عني
وجهك لأرأه وهذا القول المشهور المعلوم به وقاله المغيرة وروى عن ابن القاسم
ان انفق وثبت ويرجع الى الدية ولا يجوز شرط الخروج عن البلد وقال ابن نافع ينتقض
الصلح ويرجع صاحب الدم فيكون على حقه ويقتص منه قال أوصبغ فان صالحوه على ان
يرحل عنهم فان لم يفعل أو فعل ثم عاد الى مجاورتهم فلهم القود والدية وان كان الدم لم
يثبت فلا يجوز الا أن يكونوا على حجتهم في الدم لا غيره اه منها بلفظها وهو واضح بين
لاشكال فيه قال العجب من ابن هرون كيف اختصره على ما قدمناه عنه فتحصل مما
سبق كله ان الصلح ان انعقد على شرط الرحيل جزمافي صحته ولزومه وبطلان الشرط
ثانها بطلانها ما والرجوع الى الدية ورايعها والرجوع الى القود لا يصح في الواضحة
والمغيرة وسحنون مع المشهور والمعمول به وأوصبغ في كتاب ابن وضاح مع ابن كثة وابن
القاسم وابن نافع وان انعقد على انه ان ارتحل ولم يعد فقد أسقطوا حقهم وان لم يرتحل
أو ارتحل ثم عاد فلهم مخيرون بين القود والدية ثبت القتل أو لم يثبت لم يجز حتى على المشهور
وان انعقد على انه ان فعل ذلك فقد أسقطوا حقهم وان لم يفعل فلهم على حقهم فقط فهو

وقد حصل في الاصل ان الصلح ان
انعقد على شرط الرحيل جزمافي
صحته ولزومه وصحته وبطلان
الشرط ثانها بطلانها ما والرجوع
الى الدية ورايعها الرجوع الى القود
لا يصح في الواضحة والمغيرة وسحنون
مع المشهور والمعمول به وأوصبغ في
كتاب ابن وضاح مع ابن كثة وابن
القاسم وابن نافع وان انعقد على
انه ان ارتحل ولم يعد فقد أسقطوا
حقهم والافهم مخيرون بين القود
والدية ثبت القتل أو لم يثبت لم يجز
حتى على المشهور وان انعقد على
انه ان فعل ذلك فقد أسقطوا حقهم
وان لم يفعل فلهم على حقهم فقط

فهو صحيح على القول المشهور فان

وفي بالشرط المعلق عليه لم يكن
للاولياء معه كلام وان لم يوف فلهم
القول ان ثبت الدم وبجته وطلبه
للجثة ان لم يثبت قال فشد يدك على
هذا التحرير العجيب ولا تلتفت
لما خالفه وان قاله من له في العلوم
والتحقيق أو فر نصيب اه وقد
قلت في الوجه الاول

وجاز صلح قاتل العمد على

ترك بلاد الاولياء ويرحلا

وان يعد فلا يمكن ولا

يقدر دائما الا على الجلاء

وصلحه منبرم بكل حال

رحل أو عجز عنه في المال

(وان رد مقوم الخ) قول ز في

التوطئة ثم غم قوله وعن العمدة الخ

هذا هو المتعين وأما ما بعده ففيه

نظر ظاهر وان اقتصر عليه خش

(وان قتل جماعة الخ) قول ز

قياسا على التي بعدها الخ لا يصح

لظهور الفارق وقول ز ويفرق

بين هذه الخ الفرق ظاهر جدا

(وان وجب لمريض الخ) قول

مب فقال أبو الحسن الخ ما قاله

هو ظاهر كلام الأئمة وهو المأخوذ

من العتبية وغيرها وقول مب

وغيره ما أي كس وبب وجد

عج وابن عاشر وهو الحق الذي

يشهد له لفظ المدونة ومعناها انظر

الاصل (وعمل مطلقا الخ) قول

مب ويعمل بمقتضى الحكم

الخ فيه نظر والصواب انه يسقط

القصاص ويرجع للدية بعد

القسامة

صحيح على القول المشهور فان وفي بالشرط المعلق عليه لم يكن للاولياء معه كلام وان لم يوف
فلهم القول ان ثبت الدم وبجته وطلبه للجثة ان لم يثبت فشد يدك على هذا التحرير العجيب
ولا تلتفت لما خالفه وان قاله من له في العلوم والتحقيق أو فر نصيب وقد رأيت دليلا من
المعقول والمنقول فلم يبق فيه لمنصف ما يقول والله الموفق (والذي دين منعه منه) قول ز
أو تكلم على عيب في المصالح به مطلقا الخ فيه نظر ظاهر فلاقتصار على التوجيه الاول هو
المتعين فتأمل (وان قتل جماعة الخ) قول ز ولكن انظر صلح يفيد المراد الخ فيه نظر
ولا وجه له أصلا وقوله قياسا على التي بعده هذه الخ لا يصح هذا القياس لظهور الفارق
وقوله يحتاج لنقل ولفرق بين هذه وبين المسئلة عقبه الخ الفرق ظاهر جدا لان الصورة
الاولى القتل فيها ثابت والقود متعين على المشهور ولم يقع من القاتل ما يوجب عليه غرم
شيء من المال والالتية القتل فيها غير ثابت في الحال بل هو متوقف على القسامة وقد وقع
من الجاني التزام الغرم لما صالح به عن القطع فكان للاولياء الخيار في امضاء الصلح عن
القطع وفي ردده القسامة لانه ل للنفس وذلك ظاهر فتأمل والله أعلم (وان وجب لمريض
على رجل جرح الخ) قال طي هذا لفظ المدونة فقال أبو الحسن المرض هنامن ذلك
الجرح بخلاف التي قبلها ما صالح به بعد البرء ثم زاجر حه اه خلاف تقرير ح و س
وعج ان المرض من غير الجرح وما قاله أبو الحسن هو ظاهر كلام الأئمة وهو المأخوذ من
العتبية وغيرها قوله وهل مطلقا قال ح ومن ذكر معه فعلى التأويل الثاني ان وقع الصلح
على الجرح فقط فالحكم فيه ما تقدم ان مات من مرضه لزم الصلح وان زافات فالحكم
ما تقدم في الاول وان صالح عليه وعلى ما يؤل اليه فالصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لو لم
يكن صلح وعلى التأويل الاول يجوز الصلح مطلقا ان وقع الصلح على الجرح فقط فالحكم
فيه ما تقدم ان مات من مرضه لزم الصلح وان زافات فكما تقدم وان صالح عليه وعلى
ما يؤل اليه لزم الصلح وان زافيه فمات ولا كلام للاولياء وليس معنى هذا القول
انه اذا صالح على الجرح فقط ثم زافات ان الصلح لازم للورثة اذ لم يقل أحد بذلك
فيما علمت اه وهذا الذي قاله على تقريره ان المرض من غير الجرح وأنه مات من
مرضه لامن الجرح مفرا فهذا بين هذه والتي قبلها وقد علمت أنه خلاف ما قاله أبو الحسن
وخلاف ظاهر كلامهم ثم قال ما نصه ثم على ما ذكره أبو الحسن وقلنا انه ظاهر كلامهم
من أن المرض من الجرح وانه مات منه ويجوز الصلح ويلزم كإحوائها ونص كلام
المؤلف بشكل تأويل الاكثر أن الصلح على الجرح فقط كيف يلزم مع أنه آ ل الامر الى
خلاف ما وقع الصلح عليه ويناقض ما تقدم من تخيير الاولياء فيما اذا نزل الدم فمات منه
ويناقض قولها في دياتها أيضا وان قطع يده عمد افعا عنه فلا وليا له القصاص في النفس
بقسامة ان كان عقوه عن اليد لاعتن النفس اه بل ظاهر المذهب ثبوت الخيار ولو
صالح على ما يؤل اليه قال في الجواهر ولو عقوا عن جرحه العمد ثم زافيه فمات فلورثته أن
يقسموا ويقتلوا لانه لم يعف عن النفس قال أنهب الآن يقول عفوت عن الجرح وعمما
ترامى اليه فيكون عفوا عن النفس اه وتبعه ابن الحاجب جامع بين العفو والصلح

قوله الأعلى الجلاء تقرأ باللفظ الى الجارة للوزن

فقال في توضيحه وقوله قال أشهب الخ ظاهره أن المذهب يخبرون ولو قال ذلك وأشهب
يقول ليس لهم خيرة إذا قال ذلك ثم ذكر عن ابن رشد الخلاف عن ابن القاسم والتفصيل
في ذلك وأن جراحات العمد التي فيها القصاص يجوز الصلح فيها عما ترامت اليه وهو مذهب
المدونة خلاف ما لابن القاسم في العتبية من المنع فحصل أنه موافق لأشهب على ماله في
المدونة فظهر لك ترجيح تأويل ابن العطار وهو الذي انتحل ابن رشد ولا أشكال حينئذ
والأشكال الذي ذكرناه يأتي على اللزوم المذكور في كلامها ككلام المؤلف وعياض
رجع التأويلين للجواز ولم يذكر اللزوم ثم نقل كلامه في تنبيهاته ثم قال عقبه وهكذا نقلها ابن
عرفة واقتصر على كلام عياض والامر ظاهر لو لم يكن لفظ اللزوم مع أنه مذكور في كلامها
في اختصار أبي سعيد وكل من نقلها نقلها به لا يقال لأشكال ولا انتقاض لفرق أبي الحسن
بين المسنتين كما تقدم لانا نقول فرقه صوري فقط أما الحكم فسواء لان المدار على
حصول الموت من الجرح بعد البر أو قبله هذا ما حضرنا من البحث في المسئلة ومع ذلك
تحتاج أن يزيد تحرير رواتقه الموفق اه كلام طي باختصار يسير مع مراعاة ألفاظه ونقله
جس كله وقال بعده اه كلام طي بالمعنى اه وسلمه ولم يمتعه بشئ ونقل مب
كلامه مختصره وسلمه ونقل بقية وقال بعده فتأمل ذلك ١٠ قلت من تأمل وأنصف
ظهر له أن الحق ما قاله ح ومن تبعه ومن جله من تبعه ب والشيخ عبد الرحمن
الاجهوري والشيخ ابن عاشر وكلام المدونة شاهد لهم لفظا ومعنى ويتضح ذلك بتقل
كلامها كله ونصها وكل ما وقع به الصلح من دم عمد أو جراح عمد مع المجروح أو مع أوليائه
بعد موته فذلك لازم كأن أكثر من الدية أضعافا أو أقل من الدية لأن دم العمد لادية فيه الا
ما اصطالحوا عليه وإذا وجب لمريض على رجل جراحة عمد فصالحه في مرضه على أقل من
الدية أو من أرش تلك الجراحات ثم مات من مرضه فذلك جائز لازم إذا لم يقتول العفو عن
دم العمد في مرضه وإن لم يدع مالا ثم قالت بعد بقرير ومن قطعت يده عمدا فصالح القاطع
على ما أخذ ثم نزا فيها فمات فلا وليائه أن يقسموا أو يقتلوا ويرد المال ويصل الصلح وإن
أبوا أن يقسموا كان لهم المال الذي أخذوا في قطع اليد الخ ثم قالت بعد بقرير
مانصه ومن صالح عن دم عمد أو خالع عن عبد فذلك جائز فإن وجد به عيبا يرد من مثله
في البيوع فرده رجع بقيمة العبد صحى إذا ليس للدم والطلاق قيمة تعلم يرجع بها وكذلك
النكاح في هذا وإذا لم يقتول العفو عن دم العمد وجراحات العمد في مرضه وإن لم يدع مالا
أو ترك مالا وعليه دين يغترقه وليس لورثته أن يقولوا فعله في ثلثه ولا لغرمائه أن كان عليه
دين أن يقولوا فرغنا بما له ولا ينظر إلى قولهم وعقوه جائز عليهم اه منها بالقطعة ومثله
لابن يونس عنها وزاد متصلا بكلامها الاخير مانصه محمد بن يونس لان العمد ليس فيه الا
القود الا أن يصطلحوا على شئ فلما لم يجب له عليه مال جاز عقوه عنه في مرضه ولا كلام
لورثته ولا لغرمائه اه منه بالنظر فاما دلالتها اللفظية فنقولها وإذا وجب لمريض على
رجل جراحة الخ لانه يدل أنه كان وقت الجرح مريضاً ولو كان المقصود ما فهمه أبو الحسن
لقالت وإذا مرض المجروح لاجل جرحه أو نحو ذلك وجل كلامها على المجازي من

سيمرض لوجهه لان اسم الفاعل حقيقة في الحال أى حال التلبس كما في جمع الجوامع
 وغيره والحمل على الحقيقة متعين فلا يعدل عنها الاقرينة ولا قرينة هنا بل هنا ما يوجب
 حمله على الحقيقة كما يأتي بيانه قريبا ان شاء الله وأما المغنوية فلان سياقها أنها انما
 تكلمت على ذلك من أجل المرض وأنه لا يجبر عليه في محاباته لاجل مرضه كما يجبر عليه
 في محاباته في المعاوضة المالية فانهم اذ كرت في قولها أو لا وكل ما وقع به الصلح من دم عدو أو
 جراح عدو الخ على صدور ذلك من الصحيح ثم ذكرت عقبه صلح المريض بمعاودة دفع أنه يمنع
 ولذلك قصر الكلام عليها بقوله فصالحه في مرضه على أقل من الدية الخ ولم يقل أو أكثر أو
 مثله لان ذلك معلوم مما قدمه في الصحيح وليس من محل التوهم ثم استدلل لذلك بقوله الخ
 للمقتول العفو عن دم العدو في مرضه وان لم يدع مالا وهو استدلال واضح ثم أعادت
 الكلام على ذلك فيما نقلناه عنها آخرها وعلت عدم الجبر عليه في ذلك لمرضه بنحو ما تقدم
 وزادت مع الورثة الغرماء وجعلت عليه منع الورثة والغرماء من رد ذلك واحدة وفي ذلك
 أعظم دليل لما قلناه اذ لو كان المراد أنه لا قيام للورثة من أجل موت مريضه الناشئ
 عن الجرح لم يصح ذكر الغرماء معهم اذ لا يتوهم أحد أن لهم متكاه في الموت ولم يتم
 احتجاجة أيضا على الورثة بما ذكره لانهم أن يقولوا صلحه وعذوه انما كان عن
 الجرح وقد آل الامر الى النفس فلا يطل حقا بصلحه وعفوه عن الجرح ولان عمله على
 أن المارض من الجرح والموت منه كما فهمه أبو الحسن واعتمده طني يوجب أن
 يكون قوله فيها وان قطعت يده عدم افصال الخ تكرار مع كلامها هذا وليس بينهما الا
 أسطر يسيرة لان ما ك ذلك واحد كما تقدم التصريح به في كلام طني نفسه والفرق
 الذي فرق به أبو الحسن لا يجدي لانه صوري كما قاله طني نفسه وحمل الكلام على
 مسئلتين أولى لانه أتم فائدة ولان الاصل عدم التكرار هذا اذا كان يؤدي الى التكرار
 فقط وأما أن أدى اليه مع المناقضة كما هنا باعتراف طني فواجب تركه والمصير الى
 غيره واحتجاجة على ح بقوله وقد علمت أنه خلاف ما قاله أبو الحسن وخلاف ظاهر
 كلامهم يقال عليه ليس كلام أبي الحسن بوحى حتى لا يجوز تخالفته ولو كان لا يؤدي
 الى تناقض فكيف مع تأديته الى ذلك وإيجابه الاعتراض على الامامين صاحبى المدونة
 ابن القاسم ويحتمل في محل واحد ليس بين الكلامين الا كلام يسير ثم على من بعدهم
 من المختصرين الكلامها والمتكلمين عليها أو أما قوله وخلاف ظاهر كلامهم فهي دعوى
 مجردة عن الدليل مع ان ظاهر كلام ح ان ما جزم به لم يقله من قبل رأيه بل هو من كلام
 الأئمة لقوله في آخر كلامه اذ لم يقل أحد بذلك فيما علمت اه فتأمل وما استدلل به من
 كلام عياض لا دليل له فيه وقد صرح أبو على بمكس هذه الدعوى فقال أو لا مانصه
 هذه المسئلة صعبة يتشعب فيها المقتال ويضيق فيها الجمل فلا بد من كلام الناس
 فيها فنقل كلام المدونة وأبي الحسن عليها وكلام ابن عرفة في باب الجنائيات وكلام ح ثم
 قال مانصه وكلام ح حسن الا أنه قال ومات من مرضه لامن الجرح وهو خلاف
 كلام أبي الحسن كما رأيت له لكن يظهر ان الحق مع ح فان المسئلة ظاهرة من كلام

الناس فيها ان المرض من غير الجرح وان الموت منه ثم قال بعد بقراب ومن تتبع كلام
الناس جزم بجملة كلام ح وكأني فرض متفق عليه ثم قال في تقرير كلام المصنف وقوله
مات من مرضه الظاهر ان من هنا تعليلية وسببية أي مات من سبب المرض بخلاف
الاولى مات فيها من الجرح بدليل قوله نزاعات اه محل الحاجة منه بلفظه والعجب منه
رحمه الله كيف وقف مع كلام أبي الحسن هذا الوقوف كله مع تأديته الى الاشكال
والتناقض والزام المتقدمين والمتأخرين ما ألزمهم من دون موجب مع انه يقول في غير
ما موضع معترض على غيره ومن يجعل رتبة التقليد في عنقه يقع في أكثر من هذا وقوله
بل ظاهر المذهب ثبوت الخيار ولو صالح على ما يؤل الى نقله مب وقال عقبه ما نصه
ثم نقل من كلام الجواهر وابن الحاجب وضح ما يفيد أن المذهب ثبوت التخيير مطلقا
وفي كلامه ما معانظر من وجوه أحدها ان استدلاله بكلام الجواهر لا يصح لان ما نقله
عنها انما هو في العقوبة عوض فلا يصح استدلاله به للصالح عن الجرح وما ترى اليه لان
العفو بخلاف الالوجه لمنعه والصالح له وجه كما ستره ثم على تسليم صحة الاحتجاج به تسليما جديلا
فالذي يفيد كلامه هو نفي التخيير لا ثبوته اذ لا يتم له ذلك الا يجعل قوله قال أشهب الا أن
يقول عفوت عن الجرح وعما ترى اليه الخ خلافا وذلك لا يصح بل قول أشهب عن داين
شاس وفاق لما قبله لقرائن ثلاثة اثنتان في كلامه وواحدة من الخارج اما اللتان في كلامه
فهما قوله لانه لم يعف عن النفس قال أشهب الخ فتعليله بقوله لانه لم يعف عن النفس يفيد
انه لو عفا عنها لم يكن لورثته تخيير ويجريده قال أشهب من العاطف يدل على انه أقي به
تفسير الما قبله لا خلافا له وكيف يصح أن يحمل على الخلاف وضريحه هو مفهوم مما
قبله وأما القرينة التي من خارج فانه لا يحمل بابن شاس ان يجعل قول أشهب خلافا وابن
القاسم وغيره في المدونة وغيرهما مصرحون بجواز العفو عن الجرح وعما ترى اليه وذلك
متكرر في كتاب الصلح منها وقد قدمنا كلامها وبتكرار أيضا فيها في كتاب الديات وقد نقل
طقي نفسه بعض المواضع مما في كتاب الديات ولتقتصر على نقل بعض المواضع طلبا
للاختصار ففيها ما نصه وان قطع يده عمدا فعفا عنه ثم مات منها فلا وليا له القصاص في
النفس بقسامة ان كان عفو عن اليد لا عن النفس وللمقتول أن يعفو عن قاتله عدا
وكذلك في الخطا ان حل ذلك الثلث اه منها بلفظها قال أبو الحسن عقبه ما نصه الشيخ
ان قال عفوت عن اليد لا غير الاشكال وان قال عفوت عن اليد وما ترى اليه من نفس أو
غيره فلا اشكال وان قال عفوت فقط فهو محمول على انه عفا عما وجب له في الحال وهو
قطع اليد انظر هل يجوز الصلح عن الجرح وما ترى اليه جعله ابن رشد في كتاب الديات
الاول في رسم أسلم من سماع عيسى على أربعة أقسام ثم قال قوله وللمقتول أن يعفو عن
قاتله عدا الشيخ ولا مقال لورثته ولا لغرمائه لان ذلك حق بدني لا مالي اه منه بلفظه
وقال ابن ناجي ما نصه قوله وللمقتول أن يعفو عن قاتله الخ يعني لو جرح فعفا عن
جرحه ان هو مات وهذا الاختلاف فيه وظاهره وان كان سفيها أو غير بالغ وهو كذلك

بلا خلاف اه منه بلفظه وقال أبو علي وسيأقاه انه من كلام أبي الحسن مانصه
وقال ابن القاسم وابن وهب وغيره عن مالك في المقتول يعفون عنه فانه في وصيته
فذلك له دون أوليائه قال ابن نافع عنه الا في قتل الغيلة وقال في كتاب ابن المواز يجوز
عفو عن دم العدو ان كره الولي أو الغريم الذي أحاط دينه ولم يذكروا في ذلك خلافا وقال
القرافي القصاص سببه انفاذا للمقاتل وشرطه زهوق الروح فان عفا قبلهما عن القصاص
لم يعتبر عفوهم وبعد هاهنا تعذروا بعد سببه يتقذا جماعا اه نعم وقع الخلاف فيما اذا صالح
عن الجرح ومات راعي اليه والجرح عدا فيه قصاص فظاهرها الجواز ونص عليه ابن
حبيب ونص ابن القاسم في العتبية على المنع ابن رشد الجواز ظاهر لانه اذا كان يجوز له
عفو عن دمه قبل موته جاز أن يصلح عنه عشاء وأما الجراح التي لا قصاص فيها
فلا يجوز فيها الصلح على ذلك وبفهم منه أن عفوهم لازم بلا خلاف لا احتجاج به ولا
فرق في عفوهم كان بعد انفاذ المقاتل أولا على ما دل عليه المدونة وغيره وفي كلام
القرافي شيء اه المقصود منه بلفظه اه كلام أبي علي بن رحال بلفظه وما ذكره من الخلاف
في الصلح عن ابن رشد نحوه لابن يونس فانه نقل عن المدونة مثل ما قدمناه عنهما فيمن قطعت
يده فصالح ثم نزل الخ وقال متصلا به مانصه ولو صالح بمال على الجرح وعلى ما تراهي
اليه فقبل ذلك جائز وقيل غير جائز لانه غرر اه منه بلفظه ونقله ق أيضا ثانيا ما ان
قوله وتبعه ابن الحاجب جامع بين العفو والصلح بجزم بأن ابن الحاجب حمل قول أشهب
على الخلاف وضح لم يجرم بل قال ظاهره الخ ومع ذلك ففقيه نظرا أيضا بل جمع ابن
الحاجب الصلح مع العفو فيفيد أن المذهب عنده في الصلح هو اللزوم لاعداءه لمعاملات في
العفو الذي سواه فيه فابن الحاجب ممن فهم المدونة على ما فهمها عليه ابن العطار
وابن رشد ثالثا قوله فحصل انه موافق لأشهب على ماله في المدونة يناقض ما جزم به أولا
من أن ما لأشهب خلاف رابعها قوله فظهر لك ترجيح تأويل ابن العطار من ناقض لقوله
أولا ان ظاهر المذهب ثبوت الخيار لان تأويل ابن العطار هو جواز الصلح عن الجرح وما
ترامى اليه ولزومه فلا خيار للورثة على تأويله فقد جعله أولا خلاف المذهب وثانيا هو
الراجح وهذه الاعتراضات كلها متوجهة على مب ويراد عليه خامس لقوله ثم نقل من
كلام الجواهر وابن الحاجب وضح ما يفيد أن المذهب ثبوت الخيار مطلقا وذلك يفيد
ترجيح تأويل ابن العطار السابق اه فزاد على طي أنه استدلل برجحان تأويل ابن
العطار أن الصلح على الجرح ومات راعي اليه جائز لازم عما أفاده كلام ابن شاس وابن
الحاجب وضح من أن المذهب ثبوت الخيار لا وليا مطلقا وهو من باب الاستدلال
على ثبوت الشيء بثبوت نقيضه او المساوي لنقيضه الذي بطلانه ضروري وقوله والاشكال
الذي ذكرناه يأتي على اللزوم المذكور في كلامها ككلام المؤلف وعياض رجع
التأويلين إلى الجواز الخ فيه نظر لان المال واحد ولذا قال أبو علي مانصه وقول المتن
وهل مطلقا ظاهره أن هذا راجع لقول المصنف جاز ولزم وقد رأيت الخلاف هو في الجواز
لا في اللزوم لكن الجواز يلزمه اللزوم اذا أصيل فيمن التزم أمره يجوز له أن يلزمه فيكون

جوع للامرين معا اه منه بلفظه قلت وهذا هو الصواب وايضا يجوز العقد يستلزم صحته ولا شك أن ثمرة حجة العقد ترتب آثارها عليها كما أشار إلى ذلك ابن السبكي في جمع الجوامع بقوله وصحة العقد ترتب أثره فقد بان لك مما قدمناه كله صحة قولنا ان الصواب ما قاله ح ومن تبعه لا ما قاله طني ومن تبعه وقول ز أرجحهما الثاني صواب موافق لما قاله طني ومب أولان تخيير الاولياء هو المذهب خلافا لقوله ما ان تأويل ابن العطار هو الرابع ولم يبين ز وجه رجحانه وقال ابن عاشر مانصه قوله لا على ما يؤول اليه هو من تمة التأويل الثاني وحاصله أن الصلح انما يجوز على الجرح فقط لا على مجموع الجرح وما آل اليه ولم يوجه عياض هذا التأويل في تنبيهاته ولكن ربما يظهر من آخر نقله ونصه وقال أيضا في سماع عيسى ان صالحه على أكثر من الجرح لم يجوز كانه صالحه على ما تراهي اليه وهو خطأ ثم رجع فقال لا يجوز الصلح الا بعد البر لا في أخاف أن يأتي على النفس وعلى هذين القولين نص أصحابنا على الخلاف في الصلح على الجرح وما تراهي اليه وعي هذه المسئلة بعينها اه ويطهر من عبارته أن عدم المنع عدم تعيين المصالح عليه اه منه بلفظه وكأنه لم يقف على كلام ابن يونس الذي قدمناه مع انه في ق لانه صرح بان عدم المنع على القول به هي الغرر وهو موافق لما فهمه من كلام التبيينات فهذان التأويلان على المدونة اه ما قولان خارجا وقد عزا ابن رشد القول بالجواز لابن حبيب واستظهره وبالمنع لابن القاسم في سماع عيسى كما في نقل ح وغيره عنه فالأكثر حملوا المدونة على قول ابن القاسم وفسروا قوله بقوله وابن العطار وابن رشد اه لاها على قول ابن حبيب وهو ظاهر كلام ابن الحاجب قلت والرابع من التأويلين والقولين تأويل الأكثر وقول ابن القاسم اما ترجيح تأويل الاكثر فلا نريد الله مع الجماعة ولان تفسير قول ابن القاسم بقوله حتى لا يضطرب كلامه أولى وقد قال ابن رشد نفسه ان التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن اليه سبيل فكيف بامام واحد وأما ترجيح قول ابن القاسم فلان الصلح عن الجرح وما تراهي اليه فيه غرر كما علمته اذا الجرح لا يدري هل دفع العوض عن الجرح فقط أو عنه وعما يؤول اليه والمجروح أيضا كذلك لا يدري هل أخذه عن الجرح فقط أو عنه وعن النفس والمشهور وهو قول مالك في المدونة انه لا يجوز الصلح بالغرر عن دم العمد وعليه درج المصنف فيما مرآة نقابة قوله لا غرر وسيله كل من تكلم عليه عن وقفنا على كلامه من شارح ومحش قال في كتاب الصلح من المدونة مانصه ولا يجوز الصلح عن جناية عمدة على ثمرة لم يسد لاحتها فان وقع ذلك ارتفع القصاص وقضى بالدية كما لو وقع النكاح بذلك وفات بالبنا قضى بصدق المثل وقال غيره يعضى ذلك اذا وقع وهو بالخلاف أشبه لانه أرسل من يده بالغرر ما كان له ان يرسله بغير عوض وليس كمن أخذ بفضة معاود دفع فيه غررا اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها في كتاب الصلح وزاد متصلا به مانصه قال سحنون هذا أحسن وهو لابن نافع والاصل لما لا رجحه الله اه منه بلفظه ثم هذا الخلاف لا يختص بصورة معينة بل يشمل كل صورة وقع فيها

وقول ز أرجحهما الثاني الخ
صواب موافق لما قاله طني ومب
أولان تخيير الاولياء هو المذهب
خلافا لقوله ما ان تأويل ابن العطار
هو الرابع

الصلح عن الجرح ومات رأى اليه فاذا صلح الجرح عن ذلك قبل برئته ثم صح وأراد نقض
 الصلح جرى في ذلك الخلاف المذكور وكذا إذا أراد نقضه قبل تبيين برئته وكذا إذا مات ثم
 قام ورثته يطلبون نقضه في جميع الصور * (تبيينه) * ما رتبته ح على التأويل الثاني من
 أنه ان وقع الصلح على الجرح ومات رأى اليه فإنه يفسخ ويعمل بعقضى الحكم لولم يكن صلح
 سلمه كل من بعده ممن صوب كلامه في أن المرض من غير الجرح وعن اعترضه وعندى فيه
 نظر لمخالفته لما مر عن المدونة في الصلح عن العمد بغير لما علمته من أن علة فساد الصلح عن
 الجرح ومات رأى اليه عند من قال بذلك هي الغرر فقولهم أنه يفسخ ويكفون لهم
 القصاص في هذه الصورة مخالف لقول مالك فيها وهو المشهور ولقول الغير فيه الذي
 استحسسه ممنون لا تفاق القولين على سقوط القصاص بصلح الغرر فالجاري على ذلك
 أن يقال على هذا التأويل بطل الصلح وسقط القصاص ورجع للدية أو يقال ما في المدونة
 معترض مع أني لم أر أحدا اعترضه ولا نقل له مقابلا ولو على وجه الشذوذ بل تلقاه ابن
 يونس وغيره من رجال المدونة بالقبول ومع هذا فقد سلم كلام ح الحفاظ المحققون
 الفصول من غير تنبيه منهم على ما في المدونة كالسهموري وعجم واتباعه وبب
 وابن عاتر وطفي وأبي على وجس وتو ومب وشيخنا ج وغيرهم وذلك من
 أغرب الغريب وحاصل المسئلة أن الصلح ان وقع عن الجرح وحده بعد تحقق البر وصحة
 الجرح فهو جائز بلا خلاف وان وقع عنه وحده قبل البر فهو جائز على المشهور خلافا
 لاحد قول ابن القاسم ثم على المشهور ان لم يترام الى الموت فلا اشكال وان ترمى اليه
 فالاولى ما يخبرون بين أن يتمسكوا به وبين أن يردوه فيقسموا ويكون لهم القود في العمد
 والدية في الخطا وان وقع عليه وعلى ما يؤل اليه في العمد الذي فيه القصاص فنهى ابن
 القاسم وجعل الاكثر عليه المدونة وأجاز ابن حبيب واختاره ابن رشد وجعل هو وابن
 العطار عليه المدونة والاول هو الرابع والجاري على المشهور وقول مالك في المدونة في الصلح
 عن دم العمد بما فيه غرر والثاني هو الجاري على قول الغير فيه الذي استحسسه ممنون فعلى
 الثاني لا اشكال ولا كلام لعاقده ولا لورثته ان ترمى الى الموت وعلى الاول فهو باطل
 مطلقا فان ترمى الى الموت فلورثته أن يقسموا ويقتصوا على ما قاله ح وسلمه من قدمنا
 ذكرهم والصواب أنه ليس لهم بعد القسامة الا الدية لما قدمناه عن المدونة ولان القول
 الاخر شبهة ولو كان ضعيفا فكيف مع قوته وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ادروا الحدود وبالشبهات هذا الذي ظهر لي بعد البحث وهو اجماع ما يمكن مراجمته
 واستعمال الفكر واطالة النظر وشدة التأمل وطول السهر وهو الحق ان شاء الله كما
 يظهر لكل منصف ذي بصر فالجد والشكر الا كملان لمن من يتحريه وأنعم بحسن
 توضيحه وتقريره والصلاة والسلام الا تمان على الواسطة العظيمة في حل كل
 مقبل وتيسيره سيدينا محمد وآله وأصحابه الباذلين نفوسهم في نصرة دينه وتقريره
 وتوقيفه وعلى كل من تبعهم باحسان وخصوصا القائلين بحفظ شرعه وصونه عن تغييره

(وان صالح أحدولين فللا آخر الدخول معه وسقط القتل) قول مب وبه قرر
 المصنف في ضيق عن ابن عبد السلام الخ انظر في نسبة له ما مع أنه في المدونة وقول مب
 لكن هذا مخالف لما ذكره المصنف في قوله الا في وان صالح على عشرة من خسينه
 الخ لا معارضة بينهما لان ما هنا في الصلح عن دم العمد وما يأتي في الصلح عن المال
 والفرق بينهما ظاهر لانه هنا بطل بصلحه حق صاحبه الواجب له اصاله وهو القصاص
 فوجب أن يدخل معه فيما اخذه ان شاء بخلاف المال اذا كان له قبل الصلح هو الذي
 له بعده كذا ظهر لي ثم وجدته منصوصا لابن يونس نقله عن بعض القرويين وسلمه فانه
 لما ذكر قول ابن القاسم في المدونة مثل ما قاله المصنف وقول الغير فيها انه لا دخول
 لواحد منهما على الآخر وهو كعبد بينهما باع أحدهما حصته بما شاء فلا يدخل
 عليه الا آخر فيه قال مانصه قال بعض القرويين ولا يلزم ما احتج به الغير ابن القاسم
 والفرق عنده بين بيع أحد الشريكين حصته من عبد وبين صلحه عن حصته من
 الدم أن يبيع الشريك حصته من العبد لم يغير على شريكه شيئا من حصته فوجب أن
 لا يدخل عليه وفي الصلح عن الدم قد تغير الامر بصلح الشريك لان بصلحه عادما لا بعد أن كان
 دما اه منه بلفظه وهو موافق لما كان ظهرا لنا والمجدة وثمرة هذا الخلاف انما تظهر
 اذا اصططح على أكثر من نصف الدية أو على عرض أو دار مثلا وأما على نصف الدية فلا وكذا
 على أقل لان الخيار له وهو لا يختار ما يوجب له الأقل فان اختاره على سبيل التجوز فقد
 رضى بترك بعض حقه فتأمله والله أعلم * (تنبيه) * قال جس بعده ما قرر كلام
 المصنف مانصه وظاهر ما تقدم ان لم يبق نصيبه رضى الجاني أم لا وهو قول أشهب
 ومذهب ابن القاسم أن ذلك اذا رضى الجاني وفي التحفة

وان ولي الدم للمال قبل * والقود استحققه فمين قتل

فأشهب قال للاستحياء * يجبر قاتل على الاعطاء

وليس ذاتي مذهب ابن القاسم * دون اختيار قاتل بلازم

اه منه بلفظه وهذا هو منه رحمه الله أو سبق فلم فان ابن القاسم مصرح في المدونة
 بسقوط القتل في هذه الصورة ولا مخالف له في ذلك وما ذكره من كلام التحفة ليس
 معناه ما فهمه منه ومعناه بين والله أعلم (وحلف ورد) قول ز لانه متبرع به عن
 العاتلة الخ لا معنى له هنا فالصواب اسقاطه ويقتصر على قوله ولا يقال الخ * (تنبيه) *
 انظر اذا لم يكن يحل ما ينوبه لكنه وقع الصلح على الحلول هل يقضى عليه بتجيبه
 لانه قد اذ الصلح على الحلول أو يبق الى أجله المعتاد لان القبض له تأثير فلا يلزم من عدم رد
 ما قبض لزوم دفع ما لم يقبض لم أر في ذلك نصا والظاهر عندى الثاني والله أعلم (أو طلبه
 ووجد) قول ز أظهرها من جهة النقل الاخيرة صواب فان كلام الأئمة شاهد لها وهي
 أظهر أيضا من جهة المعنى وقد نسب بعضهم لحاشية نو ما معناه أظهرها من جهة
 المعنى ما قاله البنوفري وليس في النقل ما يخالفه اه ولم أجدها في النسخة التي بيدي

(فللا آخر الدخول معه) قول مب
 وبه قرر المصنف في ضيق الخ أى
 وهو في المدونة وقوله مخالف لما
 ذكره المصنف الخ فيه نظران
 ما هنا في الصلح عن دم العمد وما يأتي
 في الصلح عن المال (وحلف ورد)
 قول ز لانه متبرع به أى بتجيبها
 كما بينه ما بعده وبه يسقط بحث
 هو في بأن خطه لازم له فلا تبرع
 والظاهر أنه حيث لم يحصل دفع يبق
 ما ينوبه الى أجله المعتاد ولو وقع
 الصلح على الحلول لان القبض تأثرا
 (ووجد) أى كيف ما وجد وقول
 ز أظهرها الخ صواب فان كلام
 الأئمة شاهد لها وهي أيضا أظهر
 من جهة المعنى

من حاشية تو وعلى تقدير صحة نسبة ذلك لها فلا يعول عليه * (تبيه) * قال ابن
عاشر مانصه تأمل ما معني وجوده هل المراد أنه وجد على هيئته أو كيفما وجد وأهل
المراد أن قابض صار عديمًا فلم يجد ما يقبض منه تأمل اه منه بلفظه ونقله جس
ولم يرد عليه شيئاً قلت الثاني هو المراد به جزم أبو على ونصه والمراد بالوجود وجود
عينه كيفما كان بدليل تشبيه هذا بمن أناب عن صدقته اه منه بلفظه وفي الدر
التنير من جواب لابي الحسن مانصه هذه مسئلة القائل خطأ بظن لزوم الدية له
فيمدفعها ثم يعرف أنهم لا تنازعه أو من عوض عن صدقة ظن أنه يلزمه ثم بين أن ذلك
لا يلزمه ان وجد ما دفع بعينه أخذه والامضى لانه سلطه عليه وهذا ان وجد عين ما صالح
به والا فقد سلطه عليه اه منه بلفظه (وان صالح أحدولين وارثن الخ) قول ز
وأما في حالة الاتكافان كانت له بينة أقامها الخ هـ ذاهوا الظاهر لا ما يأتى له عند قوله
وان صالح على عشرة الخ وقول ماب ابن يونس ثم يكون ما بقي على الغريم بينهم النظر ق
اقتصر أبو على على كلام ابن يونس هذا جاز ما به مسلمة فانه نقل كلامه وقال عقبه ونقل
ق بعض كلام ابن يونس بالمعنى ثم قال عند تقريره كلام المتن مانصه وقول المتن
فلأخر الدخول معه اذا دخل معه مـ فبقية الدين بينهم ما كآرأيت في كلام ابن يونس وهو
ظاهر في الاقرار ويؤخذ ههنا من قول المتن حكى لهم ما الخ فانه كذلك وأما في الاتكاف
فيطلبان منه البين فيما يظهر لنا ولم أقف فيه على نص ممن تنقل عنه ونعقد كلامه
اه منه بلفظه وقول ماب لكن هذا خلاف قول المصنف الآتى ويرجع
بخمسة وأربعين كلامه صريح في ان هذه مساوية لما يأتى في المعنى ولاشك ان
الامر كذلك وعليه ففي اقتصار ق وأبي على على ما نقله عن ابن يونس شارحين
به كلام المصنف نظر الخ له ما له على ما يناقض ما صرح به المصنف فيما يأتى وماتة له
مب عن الشيخ مس ان عني به تو جيمه ما قاله ابن يونس على انه قول في المسئلة
فهو ظاهر وان عني على انه المذهب فقيه نظرو من الغرائب اقتصار ق وغيره في نقلهما
عن ابن يونس على ما ذكر مع انه قال بعد ما نقلوه عنه بنحو ورقة مانصه ومن المدونة قال ابن
القاسم وان كان لهم مائة دينار من شيء أصـ له بينهم ما وهي بكتاب واحد أو بغير كتاب
فصالح احدهما من جميع حقه على دينار ولم يشخص أو شخص ولم يعد إلى شريكه
فشريكه مخير في تسليم ذلك واتباع الغريم بخمسين أو يأخذ من شريكه خمسة ويرجع هو
بخمسة وأربعين وصاحبه بخمسة وهكذا قال غيره في كتاب المديان وذكر فيه ابن القاسم
ان للذي لم يصالح ان يأخذ من شريكه خمسة ثم يرجع هو على الغريم بخمسين جميع حقه
فاذا قبضه ادفع للمصالح الخمسة التي أخذ منه وقال غيره في كتاب الصلح ان اختار الذي
لم يصالح ان يدخل مع المصالح في العشرة فاذا جعل دينهما كله كان ستمين دينار فيكون له
خمسة أسداس العشرة والمصالح سدسها ثم يرجع المصالح بخمسة أسداسه على الغريم
ويرجع عليه الآخر بما بقي له وذلك أحد وأربعون ديناراً وثلاثاً ديناراً اه منه بلفظه
من ترجمة الدين بين الرجلين يقتضى احدهما حصته الخ من كتاب الصلح فهذه الاقوال

(وان صالح أحد الخ) قول ز
فان كانت له بينة الخ هذا هو الظاهر
لا ما يأتى له عند قوله وان صالح على
عشرة الخ وقوله ويرجع المصالح
الخ يأتى له مثله عند قوله ويأخذ
الآخر خمسة وهو الصواب

(في كتاب) الظاهر انه نعت لحق
أحوال منه (الاطعام) قول ز
والعقد الثاني أي ان القصة تميز
حق وهو صحيح خلافا لمب وقول
ز يقتضى تعين الخ فيه نظر لانه
اجازة وهي لاتعين (ويعذر الخ)
قول ز وبحضور بينة الواو فيه
بمعنى أو ولو عبر بها كان أولى (وان
لم يكن الخ) هذا حيث كان المدين
حين الدفع غير عالم بان غير المدفوع
له لم يأذن لهذا في قبض حقه ورضى
باتباع ذمته والا فلا بدليل قوله
في التمس واعطاء غيره قبل أجله
أو كل ما يده انظر ابن عاشر
وتو والاصل (قولان) قول ز
أو اختلف جنس ما يبع به الخ فيه
تطرفتها وتصورا (وان صالح على
عشرة الخ) لو تزعمه بالقضاء لانه
مرتب على قوله وان صالح أحد
وارثن الخ لكان أحسن (كقيمه
باقل) قول مب قلت والظاهر
الخ مبنى على أن موضوع كلام
أبي الحسن فيما اذا وقع الصلح بموجب
وفيه نظر وانما موضوعه اذا وقع
بمال مجمل بدليل قوله وأما في غير
الجنس الخ لان جواز غير الجنس
بعد معرفة القيمة انما هو مع الحلول
والتعجيل والامتنع لانه فيسخ دين
في دين كما هو صريح المدونة
والمصنف وغيرهما انظر الاصل

الثلاثة التي نقلها عن المدونة متفقة على انه ليس للمصالح الا العشرة وان للذي لم يصالح
خمسين وانما اختلفت في كيفية ذلك فكيف يتراكون من كلام ابن يونس ما هو شاهد
للمصنف ويقتضون على ما نقلوه عنه مع انه لم يعزه لاحد فتأمل ما يضاف وقول ز
ويرجع المصالح على الغريم بما أخذ منه سيأتي له مثله عند قوله يأخذ الاخر خمسة وسلمه
مب هنا وهناك وهو خلاف ما استظهره أبو علي من قوله وأما في الانكار فيطلبان منه
اليين الى آخر ما قدمناه عنه آنفا لكنه رتبته على ما نقله عن ابن يونس وشرح به كلام
المصنف وترتبه عليه ظاهرا الا انك قد علمت ما فيه فالصواب ما لز وسلمه مب فتأمل
والله أعلم (كحق لهما في كتاب) الظاهر ان قوله في كتاب متعلق بمحذوف نعت لحق أو حال
منه لتخصيصه بالصفة أي كحق كائن لهما أو كاشافي كتاب خلاف ما يقتضيه صنيع ز
فتأمل (الا ان يشخص ويعذر اليه) قول ز عند القاضي أو بحضور البينة الخ ظاهره
ان الا عذار اليه بالبينة فيمتنع كاف وان تأني له الرفع للقاضي وهذا هو ظاهر المدونة في كتاب
الحالة لكن قال ابن يونس عقب كلامها مانصه قال بعض فقهاء القرويين أما امتناعه
بعد الرفع الى السلطان من الخروج مع صاحبه فلا يدخل مع صاحبه فيما اقتضى فصول
وأما اشهاده عليه فيجب أن لا ينتفع بذلك لانه كالمقاسمة فلا يجب أن يكون الاجحكم قاض
الا ان يكون بموضع لا قاض به فتقوم الجماعة مقام القاضي ويصير ذلك مقاسمة مجمدين
يونس ولعل ابن القاسم أراد ذلك اه منه بلفظه وقال هنا مانصه واذا عذر الى
شريكه في الخروج معه قبل الخطيئة فامتنع فلا ينتفعه الاشهاد عليه دون ان يرضى له
بالخروج وحده فان لم يرض له بالخروج وامتنع ان يخرج معه رفع امره الى القاضي فيحكم
عليه بالمقاسمة فاذا حكم عليه صار مثل حقين لا يدخل عليه فيه كالورضي او اقسامه اه
منه بلفظه ونسب ابن ناجي ما عزا ابن يونس لبعض القرويين للتونسي فلهذا مراد ابن
يونس لكن ظاهرا ابن ناجي انه لم يجعله تفسيريا كما فعل ابن يونس ونصه وما ذكره فيما اذا
أعذله عند السلطان متفق عليه وما ذكره فيما اذا أشهد خالف فيه التونسي لان القسم
لا يكون الاجحكم الا أن يكون بموضع لا سلطان فيه فتقوم الجماعة مقامه اه منه بلفظه
وقال أبو الحسن عند كلام المدونة في الحالة مانصه وقوله فان أشهد عليهم الخ ظاهرة
سلموا أو امتنعوا من التسليم وقيل ان امتنعوا لا بد من الحاكم اه لكنه جزم في كتاب
الديات بأنه لا بد من الحاكم ان لم يسلموا وانظر نصه عند قوله قبيل باب العتق وكسقوط
جدار مال الخ والله أعلم (وان لم يكن غير المقتضى) استشكله ابن عاشر بقوله مانصه
تأمل هذا مع ما تقدم في قوله في التمس اعطاء على ما للغريم أن يمنع منه من أحاط الدين
بماله واعطاء غيره قبل أجله أو كل ما يده اه منه بلفظه ونقله جس ولم يجب عنه
وأجاب عنه نو بمانصه قديقال امتناعه من الخروج وتسليمه القبض لشريكه بعد
رضائه باتباع ذمة الغريم واعطائه كل ما يده فليس له المنع بعد اه منه بلفظه وأجاب
عنه أبو علي بقوله لان هذا أعذر لشريكه فهو راض بقبضه ومعلوم انه يحتمل ان لا يتيق له
شيء فقد رضي باسقاط حقه اه وفيهما معانظر لان رضاه بقبضه بعد الاعذار هو موجب

الاشكال لانه صار كل واحد منهما كصاحب دين مستقل وكونه يعتد بذلك رضامنه
 باعطائه جميع ما يسده ممنوع وتوجيه أي على ذلك بقوله ومعلوم انه يحتمل ان لا يبقى له
 شيء لا يعتد لانه مجوز أيضا ان يبقى له ما يوفي به حقه فنحجته ان يقول ان تين انه بقي يسده
 شيء فلا يضرك في ذلك وان تين خلاف ذلك فلي فيه متكلم وقد ذكر ابن يونس نحو
 هذا الجواب عن بعض القرويين وأقره ولكنه جعل موضوعه تسليمه له فيما اقتضاه بعد
 قبضه وهو حينئذ صحيح ويلزم على هذا الفرق ان ذوى الحقوق المنتزعات اذا خرج أحدهم
 لقبض حقه بعد اعلامه غير وادانهم له في ذلك انه لا كلام لهم ان دفع المدين لمن خرج
 جميع ما يسده ولا أظن أحدا يلتزم هذا نعم اذا كان الاذن مع علمهم بانه ليس له الا ما يدفعه له
 كان له وجهه والظاهر عندى في الجواب انه لم يقع هنا دفع للبعض بل للكل في ظاهر الحكم
 لان دفع المدين لواحد من صاحبي الحق المشترك دفع لجميعهم لكن بقيد ما قالوه هنا بما اذا
 كان المدين حين الدفع غير عالم بأن غير المدفوع له لم يأذن لهذا في قبض حقه ورضي باتباع
 ذمته والافلاجهما بين ما هنا وما مر في التفتيس فتأمل بانه انصاف والله أعلم (أو يكون
 بكباين) قول ز أي كتب كل منهما ما نصيبه بكتاب الخ احتراز به عما اذا كتب جميع
 حقهما في كتاب واحد وجعلهما منه نسختين أخذ كل واحد منهما ما واحدة (وفيما ليس لهما
 وكتب بكتاب قولان) ثبت أحدهما السخنون حكاه عنه صاحب التكملة في شرحه
 للمسئلة التي قبل هذه فقال ظاهر الكتاب وصريح قول سخنون أن الاشتراك بالكتابة
 في المفترق يوجب الاشتراك في الاقتضاء والثاني لابن أبي زيد لا يوجب له ولكل ما قبضه
 ورده ابن يونس بأن الكباين يفرقان ما اصله الاشتراك فينبغي أن يجمع الكتاب الواحد
 ما أصله الافتراق اه من صغيره بلفظه وما عزا له لابن يونس هو كذلك فيه الا أنه نقله
 بالمعنى فانه ذكر ما لا يبي محمد وقال عقبه ما نصه محمد بن يونس وفيه نظر لان الكتابة لما
 كانت تفرق ما كان أصله مشتركا بينهما فيكون اذا كتباه بكباين كقصة الدين كذلك
 ينبغي أن يجمع الكتابة ما كان أصله مفترقا وعليه يدل ظاهر الكتاب والله أعلم وقول ز
 فاذا باع كل بانه مراده الخ هو محترز قوله أولا لكن باعاه معا وهو صحيح وقوله أو اختلف
 جنس ما يسع به متاع كل أو صفته الخ فيه نظر فقهها وتصويرا وقد نبه مب على الأول
 وأعقل الثاني ووجهه ان هذا هو محترز قوله أولا واتحدت السلعتان جنسا وصفة واذا
 كان كذلك فعبارته مقبولة اذ لا يتصور شرعا أن يباعا في عقدة واحدة بشئ ويختلف
 جنس عنهما أو صفته فتأمل والله أعلم (وان صالح على عشرة من خمسينه الخ) لو قال
 المصنف فان صالح الخ بالانفالان هذا مفرع على قوله أولا وان صالح أحد ولد بن وارثن الخ
 كما أشار له ابن عاشر لكان أحسن ونص ابن عاشر والحاصل ان المصنف ابتدأ مسئلة
 دخول أحد الشرعيين على صاحبه المصالح ولم يمهها وشبهه بمسئلة الاقتضاء ثم كرر
 مسئلة الصلح آخر فتأمل ذلك اه منه بلفظه ونقله جس وأقره وهو ظاهر به
 تعلم ان ما درج عليه المصنف هو قول ابن القاسم في كتاب الصلح من المدونة وقول غيره في
 كتاب المديان من المدونة قولين آخرين وزاد ابن يونس رابعه ولم يعزه وان ما أوهمه

كلام ق ومن تبعه من ان مال المصنف مخالف لنقل ابن يونس فيه نظر ظاهر حسب ما بينا
ذلك قبل وبالله التوفيق وقول ز. واشعر قوله على عشرة انه لو صالح بدل خمسينه
بعرض أو طعام الخ كله كلام المدونة ولما ذكره ابن يونس قال بعده ما نصه محمد بن يونس
قال بعض شيوخنا ترد عليه القيمة وان كان عما يكال أو يوزن ثم قال وقال غيره من
شيوخنا بل يدفع في المكيل والموزون مثله محمد بن يونس وهذا هو الصواب لانه انما أخذ
ما أوجب له عليه الحكم ولا أجر له فيما صنع اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) ه
قول ابن يونس ولا أجر له فيما صنع ظاهره قبض ما اصططح به في الحضرا وشخص اليه ولم
يعدر اليه في ذلك لانه ذكره بعدهما معا وهو ظاهر اذا تولى ذلك لنفسه فقط في موضوع
كلامه لان ما أخذه منه شريكه انما هو كالاستحقاق فلا وجه لآخذه الاجرة ويشهد له
ما يأتي في الحوالة عن ابن رشد وسلمه ابن عرفة ومثله اذا قبض حقه فقط وادعى انه انما
قبضه لنفسه وان ادعى انه قبضه لنفسه واشريكه فحكمه حكم ما اذا قبض الجميع وقد
ص ابن الحاج في نوازل على أن له أجره مثله بعد أن يخلف انه ما خرج من يده لا قضاء
ذلك متطوعا وسواء خرج باذن شريكه أو بغير اذنه اه نقله ق عند قوله في النشقات
ورجعت عما أفتت عليه غير سرف وصاحب المعيار قبيل نوازل السماسرة وسلمه ونقل
أبو علي هنا كلام المعيار وساقه كله المذهب جازما به ق قلت وهو خلاف ظاهر كلام
المدونة ففيها في كتاب الشركة ما نصه ولوصح عقد المتفاوضين في المال ثم تطوع الذي
له الاقل فعمل في الجميع جاز ولا أجر له اه منها بلفظها لكن قال ابن ناجي ان قولها
هنا تطوع معناه تطوع نصابا فلا يعارض قولها في أحد الشريكين اذا مرض أو غاب انه
يرجع عليه اذا تفاحشت خدمته لانه هناك عمل فقط اه بالمعنى وفيه نظر انظر ما يأتي
في الشركة عند قوله وله التبرع فالحق انهما قولان وان ما في المدونة أرجح والله أعلم (وان
صالح يؤخر عن مستهلك الخ) قول مب قلت الظاهر ان هذا مع تحقق ان المصالح به
لا يزيد على القيمة الخ هو بناء منه على أن موضوع كلام أبي الحسن فيما اذا وقع الصلح
بموجب فلذلك احتاج الى تقييده بما ذكره للتلايؤدى الى سلف جرتفعوا وليس كذلك بل
موضوع كلام أبي الحسن فيما اذا وقع الصلح بحال محجل بدليل قوله وأما في غير الجنس فلا بد
من معرفة القيمة لان جواز أخذ غير الجنس بعدم معرفة القيمة انما هو مع الخلول والتجمل
والامنع لانه فسخ دين في دين كما هو صريح كلام المصنف والمدونة وغيرهما ونص أبي
الحسن ظاهره وان لم يعرف فاقية المستهلك وتقدم أول الكتاب اذا فات العبد فصالح على
دنانير أو دراهم أو عرض نقدا جاز بعدم معرفتك بقيمة العبد فان القاسم أعاده على المجانس
وغيره وقال غيره انما يعود على غير المجانس وهنا حيث أخذ الجنس المرتب له في الدنانير
والدراهم لم يذ كر معرفة القيمة فلما تواترت هذه الطوائر دل على أن مدلولاتهم امر ادة وأما في
غير الجنس فلا بد من معرفة القيمة اه بلفظه على نقل طي وهو صريح فيما قلناه
خلاف ما فهمه منه مب وماتأوله عليه هو مع بعده يوجب أن يكون كلام أبي الحسن
غير صحيح لانه يفيد جواز الصلح بغير الجنس الى أجل بعدم معرفة القدر وهو باطل بالضرورة

* (الحوالة) *

المصادمته لنص المدونة وغيرها والله الموفق ووجه ما جزم به أبو الحسن وصرح به غير ابن القاسم وأقاده ظاهر المدونة في غير ما موضع ظاهر لأن أخذ الجنس تقدما مباينة فلا بد فيها من معرفة القدر وأخذ الجنس انما هو قضاء عما ترقب في الذمة بسبب الاتفاق فلا محذور فيه فان كان في نفس الامر مساويا فلا اشكال وان كان أقل فالباقي هبة من رب الحق وان كان أكثر فالزائد هبة من الدافع وهو كقضاء دين البيع بأكثر وهو جائز فتأمل له بانصاف والله سبحانه أعلم

* (باب الحوالة) *

قال في ضيغ مانصه عياض وغيره هي مأخوذة من التحول من شيء إلى شيء لأن الغريم تحول من طلبه لغريمه إلى غريم غريمه اه منه بلفظه وبه يظهر لك مناسبة ذكر الحوالة عقب الصلح لانه تحول أيضا تأمله وقول مب عن ابن عرفة قال الاكثر هي رخصة لا يتأني ما في ضيغ من قوله وهي محمولة على الندب عند أكثر شيوخننا وجهها بعضهم على الاباحة اه منه بلفظه خلافا لما ظنه بعضهم لان الرخصة لا تتأني الندب كما هو مقرر في محله (رضا المحيل والمحال فقط) مالمسكه المصنف من ان ذلك شرط تبعه الا بن شاس وابن الحاجب هو الصواب خلافا لابن عرفة محتجا بقوله لانهما كلما وجدوا وجدت أي وهذا هو شأن الركن لا الشرط وقد اعترضه ح بقوله مانصه وقول ابن عرفة كلما وجدوا وجدت ممنوع فقد يوجدان ولا توجد كما اذا فقد شرط من شروطها اه وقد سلم طئي ما قاله ح من انهما شرطان الا أنه اعترض احتجاج ح بما ذكر وجهه بشي آخر ونصه وقول ابن عرفة كلما وجدوا وجدت غير مسلم لتخلف الصيغة كالبيع قد وجد الرضا وتختلف الصيغة ثم قال وأما رد ح على ابن عرفة فغير وارد شأن المساهية بطلانها عند تخلف شرطها وان اجتمعت أجزاؤها وهي بوجدها عند وجود أجزائها بقطع النظر عن تخلف الشرط اه منه بلفظه * (تنبيه) * قال ح مانصه وانما أركانها المحيل والمحال وعليه والمحال به اه منه بلفظه ومثله لطفي وزاد مانصه كالبيع ركنه العاقدان اه منه بلفظه وتعقب أبو علي كلام ح ونصه فيه نظر لان المحيل وما ذكره ذوات وأشخاص والطرح ونحوه معنى من المعاني فكيف يكون المحيل مثلا لا ركنا والركن هو الجزء اه منه بلفظه قلت قد تقدم هذا البحث لمب صدر النكاح في جعلهم الزوجين والولي والصدوق أركان للنكاح وأجاب عنه بما نصه والحق والله أعلم ان المارد بالركن مالا توجد الحقيقة الشرعية بدونه انظر بقبته لكن لا يصلح هذا الجواب هنا عن ح و طئي لانها ماقصلا وفرق بين الشرط والركن فتأمل والله أعلم وقول مب فيه نظر بل الرابع انما هو القول باشتراط الحضور الخ فتأمله شيخنا ج فانه كتب بهامش نسخة من حاشية مب على قوله وهو متعقب بما نقله ح من اقتصار الشيوخ على اشتراط مانصه و متعقب أيضا بقول سيدي الحسن بن رجال في حاشية العاصمية مانصه ما ذكره ابن سائون خلاف المشهور اه من خطه طيب الله ثراه وما نقله عن أبي علي في حاشية التحفة مثله له هنا في الشرع فانه

بدونه لكن هذا الجواب لا يصلح

نقل كلام ح بلفظه وقال عقبه مانصه وهو ظاهر في رجحان شرط الحضور والاقرار
ولكن كان من حقه أن يجزم بخلاف ما قاله ابن سلون ومما يدل على أن الراجح خلاف
ما عند ابن سلون قول ابن ناجي على المدونة قد ذكر كلامه الآتي إن شاء الله وقال مانصه
فانت تراهم جعل المدونة مصرحة بشرط الحضور والاقرار وما قاله أبو الحسن هو لعمري في
الحقيقة واقتصر صاحب المقيد على ما في الوفا والعجب من هذا المشهور الذي ذكره ابن
سلون ثم قال وقال أبو محمد صالح في شرح الرسالة مانصه الباجي لا تجوز إلا بمحض الحال
عليه واقاره واقتصر على هذا أيضا في تحقيق المباني ثم قال وقد تحصل أن الراجح أنه لا بد
من حضور الحال عليه واقاره ولكن انظر ما كتبناه على قول المتن لا كشفه الخ
فتكون تلك النقول شاهدة لتشهير ابن سلون اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وفي ذلك
كله نظر والتأخر ما قاله ابن سلون معنى ونقلنا أمامه في فلانهم علوا واشتراط حضوره بما نصه
لأنه قد يكون للغائب براءة من ذلك اه وهذا يدل على أن علة المنع عندهم إذا لم يحضروا
الغرض وقد علمت أن الحوالة من ناحية المعروف والمعروف لا يؤثر فيه الغرض وكونه معروفا
مصرح به في كلام غير واحد وهو أمر يسلمه هؤلاء المعترضون على ابن سلون قال في
المقدمات مانصه والحوالة يبيع من البيوع إلا أنها خصصت من الأصول لما كانت على
سبيل المعروف كما خصص شراء العربية بخبر صها من المزاينة لما كانت على سبيل المعروف
وكما خصصت الشركة والتولية والاقالة في الطعام المكيل والموزون وأخرج من البيع
لما كان على سبيل المعروف ولم يكن على وجه المكايسة فكذلك الحوالة إنما تجوز إذا
كانت على وجه المعروف فان دخلها وجه من وجوه المكايسة رجعت إلى الأصل فلم تجز
اه منها بلفظها ولاهم قد صرحوا بأن الغرض فيها معتق لتصرفهم بانه لا يشترط
الكشف عن ذمة الحال عليه مع أن جهل ذلك يؤدي إلى الغرض قطعاً وذلك مصرح به في
كلام المتقدمين والمتأخرين ففي ضيق مانصه ونقل المازري وغير واحد أنه لا يلزم الحال
عند مالك الكشف عن ذمة الحال عليه هل هو غني أو فقير بخلاف مشترى الدين فإنه
لا يجوز إلا أن يكون من عليه الدين حاضر أمقر أعرف غناه من عدمه ووفق المازري
بين ما بان الدين المشتري يختلف مقداره عوضه باختلاف حال المدين من فقر أو غنى
والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً فاذا لم يعلم حال المدين صار مشترياً مجهولاً والحوالة ليست
بيع على أحد الطرفين عندنا بل طريقه المعروف اه منه بلفظه ونقل ق كلام
المازري فيما يأتي مختصراً وادمانصه ونحو هذا ابن يونس والتهامي ونقل ابن عرفة
كلام المازري أيضاً مختصراً وقبله وادمانصه قلت ونحو قول التهامي أجاز مالك
الحوالة مع جهل ذمة الحال عليه اه منه بلفظه فاذا سلم هذا فكيف لا يسلم تشهير
ابن سلون وقد اعترف أبو علي نفسه بأن هذا يدل على عدم اشتراط الحضور والاقرار حسبما
قدمناه عنه آنفاً وهو كما قال بل أخذ ذلك من هذه آخروى ووجه الآخر وية أن الحديث
الكريم الذي جع له أصل في هذا الباب وهو في الصحيحين والموطأ من رواية أبي الزناد

هنا عن ح لانه فرق بين الشرط
والركن قلت ويمكن الجواب
بان الحوالة تنسب بين المذكورات
فهو أركانها بهذا الاعتبار فتأمل
منصفاً والله أعلم وقول مب
وأما عدم اشتراطه بل هو الظاهر
معنى ونقلنا أمامه في فلانهم علوا
شرط ذلك بانه قد يكون للغائب
براهة وهذا يدل على أن علة المنع إذا
لم يحضروا يقر الغرض وهو معتق في
باب المعروف الذي الحوالة منه بلا
نزاع بل صرحوا باعتقار الغرض فيها
لتصرفهم بانه لا يشترط الكشف
عن ذمة الحال عليه وهو يفيد
انه لا يشترط حضوره واقاره كما
أشاره أبو علي رحمه الله بل هو
أخرى فتأمل

عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظم فإذا تبع أحدكم على ملي فليتبّع قد دل بظاهره على أنه لا بد من معرفة كون الحال عليه ما لي أقوله إذا تبع أحدكم على ملي فليتبّع إذا ألقى هذا مع دلالة ظاهر الحديث على اعتباره ووقوده يؤدى إلى عرفه فلا ينبغي ما يدل دليل على اعتباره أخرى وما وجه الشرح هنا القول بشرط الحضور والاقرار من أنه مبني على القول بانهم رخصة مستثناة من بيع الدين بالدين لا يفيد رجحانه وإن كان ابن عرفة قد قال مانصه عياض الاكثر على رخصة لانها مباينة مستثناة من الدين بالدين اهـ اما أولا فانهم نسبوا ذلك لابن عبد السلام وابن عبد السلام لم يجز بذلك وانما قال ولعل هذا الخلاف مبني على الخلاف الذي بين الشيوخ هل الحوالة مستثناة من بيع الدين بالدين أو هي أصل مستقل بنفسه اهـ محل الحاجة منه بلفظه وأما ثانيا فعلى تسليم أنه جزم بذلك فقد بحث فيه تو ونصه ثم أقول كل منهما غير ظاهر إذا لا يلزم من استثنائهم الشرط ذلك كما لا يلزم من إصابتها عدم اشتراطهما اهـ وما قاله ظاهر ولو لا بني على استثنائهم الشرط الحضور والاقرار لا ينبغي عليه أيضا اشتراط الكشف عن ذمة الحال عليه لما في فقد كل منهما من الغرر مع أن أثر الرخصة والاستثناء انما يظهر مع وجود ما يدل على المنع وأما ثالثا فلان ما عزم عياض لا لا كثر قدره ابن عرفة بقوله قلت ليست من الدين بالدين لبراءة المحيل بنفسه إلا حالة فهي من باب النقض - وقاله الباجي اهـ وسلمه المحققون فقد بان لك صحة الدليل المعنوي وأما نقلا فلان تشهير ابن سلون قد سلمه غير واحد من المحققين الحفاظ وقد قال في التحفة

وبالرضا والعلم من محال * عليه في المشهور لا تبال

ف قوله لا تبال بالعلم من محال عليه الخ هو عين ما قاله ابن سلون فتأمله وقال ولده في الشرح مانصه فتشع الاحالة بالدين الذي لم يحل كما انها جائزة بالذي حل مطلقا ولا يشترط رضا الحال عليه ولا علمه على المشهور في المذهب اهـ منه بلفظه ووجه أي على ومن تبعه في رد تشهير ابن سلون وزعمهم أن الزايج اشتراط الحضور والاقرار أمران كونه مذهب المدونة واقتصار غير واحد عليه أما اقتصار غير واحد عليه فعارض بمثله بل بأقوى منه فان جل أهل المذهب من المتقدمين والمتأخرين لم يعترضوا على شرط الحضور والاقرار بل كلامهم يفيد أن ذلك ليس بشرط منهم من صرح بذلك ومنهم من أخذ من كلامه وقد قال أبو على نفسه في مسئلة وجازت مبادلة القليل بالمعذور الخ بعد أن ذكر عن ح أن من جملة الشروط كونه باللفظ المبادلة مانصه لم نجد هذا الشرط الا في ضيق وان نسبة بعضهم للحمى وبعضهم إلى الحسن فانظره مع ان كثيرا من الفعول تعرضوا للشروط ولم يعترضوا على هذا الشرط الذي هو أن تكون باللفظ المبادلة اهـ فهذا الذي رده على ح يرد عليه هو هنا بعينه ويتضح لك ذلك بجواب كلام الناس اذا إليه المرجع عند النزاع والاتباس قال أبو الوليد بن رشد في مقدمته مانصه لجواز الحوالة ثلاثة شروط أحدها أن يكون دين الحال حالا لا نه ان لم يكن حالا كان بيع ذمة بذمة فدخل مانع من عنه من الدين بالدين ومانع من بيع الذهب بالذهب وانورق بالورق الا إذا كان الدينان

وأما نقلا فلان تشهير ابن سلون قد سلمه غير واحد في التحفة وبالرضا والعلم من محال

عليه في المشهور لا تبال ووجه من رد تشهير ابن سلون أمران **ك**ونه خلاف مذهب المدونة واقتصار غير واحد على مقابله أما الاول فغير مسلم كما ياتي وأما الثاني فعارض بأقوى منه فان كلام جل أهل المذهب يفيد أن ذلك ليس بشرط اما بالتصريح أو بغيره بل حديث الحوالة المتقدم يفيد ذلك أيضا ويدل عليه أيضا أنها استثنائية من بقتضى هذا الحق كالتوكيل كما أشاره الباجي وقال ابن عرفة عن ابن رشد لو اشتراه أي الدين على أنه أنكره رد إليه البائع عنه لمنع ولو قال المبتاع أعلم وجوبه لك عليه واقراره به جازا اتفاقا فهو ما اهـ وهذا من بيع الدين على مدين غير حاضر ولا مقرر وقد سلم الاتفاق على جوازه ابن عرفة وغيره فالحوالة أخرى لانها معروفة وقد أطل في الاصل

ذهب أو ورقا لا أن يكون الدين الذي ينقل اليه حالا ويقبض ذلك مكانه قبل أن يفترقا
 مثل الصرف فيجوز ذلك والثاني أن يكون الدين الذي يحيله به مثل الدين الذي يحيله عليه
 في القدر والصفة لأقل ولا أكثر ولا أدنى ولا أفضل لأنه إن كان أقل أو أكثر أو مخالفا في
 الجنس أو الصفة لم تكن حوالة وكان بيعا على وجه المكايسة وقد دخلها ما نهى عنه من
 بيع الدين بالدين أيضا والثالث أن لا يكون الدينان طعاما من سلم أو أحدهما ولم يحل
 الدين المستحال به على مذهب ابن القاسم ولا زومها شرط واحد وهو أن لا يغيره من فلس
 علمه من غريمه اهـ منها بلفظها وقال أبو الحسن اللخمي مانصه والحوالة تجوز بثلاثة
 شروط تجوز بمحال على ما حل وعلى ما لم يحل ولا تجوز بما لم يحل على ما حل ولا ما لم يحل
 والثاني أن يكون الدينان من جنس واحد والثالث أن يكونا في الجودة والدناءة والقدر
 سواء أو يكون المحال عليه أدنى أو أقل اهـ منه بلفظه مع اختصار يسير ثم قال فصل
 وأجاز مالك الحوالة مع الجهل بنعمة المحال عليه وإن كان لا يدري أم هو أم معسر اهـ
 منه بلفظه وقال ابن زرقون في المنهج السالك مانصه الحوالة معاملة جائرة وهي
 أصل في نفسها والنظر فيها في فصاين في شروطها وفي حكمها فأما شروطها فهي ستة منها
 خمسة لجوازها وواحد للزومها فأما شروط جوازها فأحد رضا المحيل والمحال والثاني
 أن يكون دين المحال حالا والثالث أن يكون الدين المحال به مثل الدين المحال عليه في القدر
 والصفة والرابع أن لا يكون الدينان طعاما من سلم أو أحدهما ولم يحل الدين المستحال به
 على مذهب ابن القاسم وإذا كان الطعامان جميعا من سلم فلا تجوز الحوالة بأحدهما على
 الآخر حلت الأجل أو لم تحل أو حل أحدهما ولم يحل الآخر الخامس أن تكون
 الحوالة على أصل دين وفي هذا الشرط خلاف وأما شرط لزومها فهو أن لا يغيره من فلس
 علمه من غريمه وأما حكمها فهو براءة المحيل من دين المحال وتحول الحق إلى المحال عليه
 وبرائة المحال عليه من طاب المحيل ولا يعتبر في الحوالة رضا المحال عليه وبالله التوفيق
 اهـ بلفظه على نقل ابن الناطم وقال في الجواهر مانصه والنظر في شرائطها وحكمها
 أما الشرائط فلثلاثة الأول رضا المستحق للدين والمستحق عليه وهما المحيل والمحال وأما
 المحال عليه فلا يشترط رضاه لأنه محل التصرف ويشترط أن يكون على المحال عليه دين وقال
 ابن الماجشون لا يشترط فتكون حقيقة ما عنده تجوز الضمان بشرط براءة الأصل ويلزمه
 على قوله هذا أن يعتبر رضا المحال عليه في هذه الحوالة بل لا يتصور إلا كذلك ويتفرع
 على خلافهما ما إذا أحاله على من ليس له عليه دين فأعدم المحال عليه فإنه يرجع على المحيل
 على قول ابن القاسم ولا يرجع عليه على قول ابن الماجشون إلا أن يعلم أنه لا شيء له عليه
 ويشترط عليه براءة من الدين فيلزمه ولا رجوع له على القولين جميعا الشرط الثاني أن
 يكون الدين المحال به حالا ولا يشترط حلول الدين المحال عليه وتصح الحوالة على نجوم
 المكاتب إن كانت الكتابة حالة ولم يشترط غير ابن القاسم حلها وكذا الحوالة بالتجوم اشترط
 ابن القاسم حلها أيضا ولم يشترطه غيره (فرع) لو أحال المكاتب سيده على مكاتبه جاز

بشرط بت السيد عتق الاعلى عند ابن القاسم وقال بعض المتأخرين لا يحتاج الى شرط
التحميل ثم ان عجز الاسفل كان رقاً للسيد لان الحوالة كالبيع الشرط الثالث ان يكون
ما على المحال عليه مجانساً لما على المحيل قدر او وصفاً فان كان بينهما تفاوت يقتضي
أدائه عنه الى المعاوضة أو الى الرضا دون المعاوضة لم يجوز ان يلتزم بتقريبه بل كان مما يجبر على
قبوله جاز كاداء الجسد عن الردي فيتحول عن الاعلى الى الأدنى وكذلك ان يتحول عن
الاكثر الى الأقل أما حكمها فبراءة ذمة المحيل من دين المحال وتحول الحق الى المحال عليه
وبراءة ذمة المحال عليه من دين المحيل فلو أفلس المحال عليه أو جحد لم يكن للمحال الرجوع
على المحيل اذا حصلت البراءة مطلقاً الا ان يكون الافلاس مقترناً بالحوالة وهو جاهل به
مع علم المحيل به اهـ منها بلفظها واختصره ابن الحاجب فقال مانصه ولها شروط منها
رضا المحيل والمحال دون المحال عليه ومنها ان يكون على المحال عليه دين للمحيل فلو حاله
على من لا شيء له عنده رجع الا ان يعلم انه لا شيء له عليه وبشرط البراءة فلا رجوع ومنها
ان يكون الدين حالاً ولا يشترط حلول المحال عليه الا ان ابن القاسم اشترطه في نجوم الكتابة
ومنها ان يكونا تجانسين لا يقتضي الرضا لولا اعطيه فقبولاً الاعلى على الأدنى فلو فليس أو
جحد فعلى المحال الا ان يكون المحيل عالماً بالافلاس دون اهـ منه بلفظه وتبعهما المصنف
فقال شرط الحوالة الخ فكللام هؤلاء الأئمة كلهم تعرضهم للشروط ولم يذكروا ذلك حجة
لابن سلقون ومن تبعه بشهادة كلام أبي على الذي قدمناه ومثل ما لهؤلاء القاضى ابي الوليد
الباجي في المشتق فانه ذكر الشروط ولم يذكر الحضور والافرار وزاد كلامه بافادته عدم
شرطية من جهة أخرى فانه قال قبل عتده للشروط مانصه وان شاء المحال أن يستحيل
بحقه لم يعتبر في ذلك رضا المحال عليه ذلك القاضي أبو محمد عن جمهور الفقهاء وقال
داود لانتم سؤالة ابرضا من عليه الدين والدليل على ما نقوله قول النبي صلى الله عليه وسلم
واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبسع ولا بد ان يكون معناه الامر أو الإباحة ولم يشترط في ذلك
رضا الذي عليه الحق وانما يشترط في ذلك رضا المحيل لانه هو الذي يتبع من له عليه الدين
على من له هو عليه مثله ومن جهة المعنى ايضاً انها استنباهة من يقتضي هذا الحق كالتوكيل
اهـ منه بلفظه فقوله ولم يشترط في ذلك رضا الخ يفيد أن الحديث حجة أيضاً لمن لم يشترط
الحضور والافرار لانه لم يذكرها فيه وقوله ومن جهة المعنى انها استنباهة في ذلك
لانهم لا يشترطون في التوكيل قطعاً وقال في المدونة مانصه وان أحالك غريمك على
من له عليه دين فريضت باتباعه برئت ذمة غريمك ولا ترجع عليه في غيبة المحال أو
عدمه اهـ منها بلفظها ونحو هذا لها في غير موضع وهذا أيضاً هو ظاهر التقرير
والتلقين والعقبة في مواضع وقد قال أبو الحسن نفسه ان الظواهر اذا واردت على
قيرة واحدة فاطلاقها مقصود اهـ مع انه قد وقع في بعض المواضع من كلام العقبة
التبصيص على أنه لا يشترط اقرار المحال عليه في رسم القضاء العاشر من البيوع من
سماع أصبغ من كتاب الحالة مانصه قال أصبغ وسألت عن رجل باع من رجل
عبداً بنظرة فاحل بها عليه رجلاً فافقر المشتري به الذي أحيل بها عليه ثم رد العبد

من عيب كان به قال ان كان أحواله يدين كان له عليه لزم المحتال عليه - غرم ذلك للمحال
 اه محل الحاجة منه بلفظه فقوله فاحال به عليه رجا - لا فاقربها الخ ظاهر في
 انه لم يكن حاضرا وصرح في انه لم يكن مقرا لان الفاء للتعقيب في قوله فأقر وفي رسم
 الرطب بالياء من - سمع ابن القاسم من كتاب الحالة مانصه وقال مالك فيمن أحوال
 رجلا بحق له على رجل ثم تبين له أنه لم يكن للغيرم قبل ذلك المال كله الذي أحواله به عليه
 قال يكون ماله قبله حواله وما بقي حواله يتبع به الغريم أي ما شاء اه منه بلفظه وهو
 نص في أنه لا يشترط اقراره رقدس - لم أبو الوليد بن رشد ما في السماعين معا ولم يذكروا خلافه
 ولا ذكر فيه ما ولا في غيرهما شرط الحضور ولا عرج عليه بحال وفي ابن يونس مانصه وفي
 كتاب محمد عن مالك وقاله ابن القاسم فيه وفي العتبية ومن أحواله يدين على رجل ثم تبين أنه
 ليس له عليه الا بعضه فانه تتم الحواله فيما يباي أو ماله عليه ويصير الباقي حواله يتبع
 أي ما شاء اه منه بلفظه فقوله ثم تبين أنه ليس له عليه الخ صريح في أنه لم يكن مقرا
 وقد علمت أنه قول مالك في العتبية وكتاب محمد وقول ابن القاسم فيهما وسله ابن المواز وابن
 يونس وابن رشد ولم يذكروا خلافاه واذا كان لا يشترط اقراره ولا الكشف عن ذمته
 لم يكن لا يشترط حضوره فائدة - دلت ه - هذه النصوص كلها والظواهر على أن حضوره
 ليس بشرط وقد صرح بذلك غير واحد من المحققين في ابن يونس مانصه - وقال بعض
 الفقهاء فان أحواله ثم أنكر المحال عليه ان يكون عليه دين هل يكون ذلك عيبا في الحواله
 لان المحال يقول لو علمت أن ليس عليه دينه ما قبلت الحواله عليه - فالظاهر أن لامقاله
 لانه فرط حين أحواله وهو حاضر مقرا ذ لم يشهد عليه - ولكن لو لم يحضر فقبل الحواله عليه
 فلما حضر أنكر لا ينبغي أن لا تلزمه الحواله وكذلك ان مات قبل أن ينكر وذلك كالعيب في
 الحواله كما جعله اذا غرم من فلس المحال عليه عيبا ترد به الحواله اه منه بلفظه فقوله
 ولو لم يحضر الخ نص صريح فيما قلناه وقد قبله ابن يونس وساقه فقها مسلما كانه المذهب
 وقد صرح بذلك أيضا الامامان أبو اسحق التونسي وأبو عبد الله المازري جازمين بذلك كانه
 المذهب ونقل كلامهما المصنف في ضريح وابن عرفة و غ في تكميله وقيل هو نص غ
 قال أبو اسحق انظروا أحواله ثم أنكر المحال عليه الدين هل يكون ذلك عيبا في الحواله لان
 المحال يقول لو علمت أن ليس عليه دينه ما قبلت الحواله عليه قال الاظهر أن لامقاله لانه
 فرط حين أحواله عليه وهو حاضر مقرا فلم يشهد عليه ولكن لو لم يحضر فقبل الحواله عليه
 فلما حضر أنكر لا ينبغي أن لا تلزمه الحواله قال المازري الصواب ان كان غاب الدين بينة
 فله الحجة لانه يقول انما تركت الاشهاد ثقة بالبينة قال وقول أبي اسحق في الذي لم يحضر
 صحيح ان لم يصدق المحال الخيل في صحة دينه فان صدقه جرى على الخلاف فيمن دفع ودية
 لمن زعم أن ربه أمره بقبضها منه وصدقه المودع وأنكر ربه فغرمها له هل يرجع على
 قابضها اه كلام غ بالثبته ونحوه في ضريح باطون منه ولولا خشية الاطالة لنقلته
 وقال ابن عرفة مانصه - التونسي انظروا أنكر المحال عليه الدين هل عدم البينة فيه عيب

أولاً لتفريط الحال في ترك الشهاد عليه بعد حضوره وإقراره ولو كان غائباً فلما حضر
أنكر كان للمحال حجة المازري الصواب أن كان غالب الديون بينة قلة الحجة لأنه يقول إنما
تركت الشهاد ثقة بالبينة وقوله في الغائب صحيح اه المحتاج اليه منه بلانظنه وقال ابن
عرفة أيضاً حين تكلمه على بيع الدين مانصه ابن رشد لولا اشتراؤه على أنه أنكر رد إليه
البائع عنه منع ولو قال المشتاع أعلم وجوبه لك عليه وإقراره به جازاً فافهم ما اه منه
بلانظنه ونقل ق بعضه في البيوع الفاسدة وأقره ونقل ابن عاشر بعضه عننا وزاد عقبه
مانصه ولم يرد ابن عرفة بحثاً فانظرها مع تعليلهم منع الاصل في المسئلة اه منه بلانظنه
فهذه الصورة من بيع الدين على مدين غير حاضر ولا مقرر قد حكى ابن رشد الاتفاق على
جوازها وسلمه ابن عرفة وغيره فستلنا توخذ من هذه بالآخرى لان الحوالة معروفة بهذا
النص وحده كاف في صحة ما قلناه فكيف مع انضمام جميع ما قدمناه وأما كونه مذهب
المدونة فهو وان قاله أبو الحسن والوافي والمشر إلى وابن ناجي وابن عات في طرره غير مسلم
لان أبا الحسن ومن تبعه معترفون بان ظاهر المدونة في مواضع يدل على أنه لا يشترط
حضوره وإقراره وإنما لمواتك المواضع على خلاف ظاهرها لردهم اياها لما ذكرته في موضع
آخر نضمن اشتراط ذلك وفيما قالوه نظروا سلمه أبو علي وغيره أما أولاد فلان كلامها الذي
اعتمدوه انما يدل على ذلك بعد تسليم أنه من الحوالة بالمفهوم لا بالمتطوق وقد قال العلامة
المقرى في قواعد الفقهية مانصه لا يجوز نسبة التخرج والالزام بطريق المفهوم أو غيره
الى غير المفهوم عند المحققين لا مكان الغفلة أو الفارق أو الرجوع عن الاصل عند الالزام
والتقييد بما يقية أو ابداء معارض في السكوت أقوى أو عدم اعتقاد العكس الى غير ذلك
فلا يعتمد في التقليد ولا يعد في الخلاف وقال أيضاً في بعض مقيداته مانصه تحذير اياك
ومفهوم المدونة فقد اختلف الناس في القول بمفهوم الكتاب والسنة فاطنك بكلام الناس
الآن أن يكون من باب المساواة أو الاولى وبالجملة اياك ومفهوم المخالفة في غير كلام صاحب
الشرع ولا عليك من مفهوم الموافقة فيه وفي كلام من لا يفتي عنه وجه الخطاب من الأئمة
اه من نوازل الصلح من المعيار بلانظنه وأما ثانياً فليس النص الذي استدلو به من الحوالة
في شيء وإنما هو من بيع الدين المحض كتبته على ذلك العلامة المحقق غ في تكميله ويظهر
لأن ذلك يجلب كلامه وكلام غ عليهما قال فيها مانصه ولا بأس أن تسكتي من رجل
عنده أو داره دين لك حال أو مؤجل على رجل آخر مقرر حاضر وتحميله عليه ان شرعت في
السكنى والخدمة اه منها بلانظنها قال غ في شرحها مانصه لما ذكر ابن عات
في طرره قول ابن فتوح بمحض الحال عليه فلان وإقراره بما للمحيل كذا هي في المدونة في
مسئلة من اكترى داراً واستأجر عبد ابدين له على رجل حال أو مؤجل وروى أبو زيد
القرطبي أنه لا تجوز الحوالة على غائب فإن احتيل عليه لم يجوز ذلك وفسخ وان كانت له يمين
لأنه قد يكون للغائب من ذلك براءة من الاستغناء وفي المشتمل لا تجوز الحوالة الا على حاضر
مقرر اه مافي الطرر تبعه الوافعي وقال مفهوماً قوله في الكتاب مقرر حاضر أنه لو كان
غائباً لم تجز الحوالة اه وأنت اذا نامت مسئلة الكتاب وجدت ما من باب بيع الدين لانه

باع الدين الذي له على الرجل بمنافع الدار أو العبد وانما قال وتحويله عليه فجوز وانما كان
 يكون حقيقة لولا التزام كراه الدار أو العبد لذمته ثم حول ذلك لذمة غيره برضا الملتزم له ولهذا
 والله أعلم لم ينسب ذلك ابن عبد السلام للكتاب بل قال اختلف الاندلسيون من الموثقين
 ثم نقل كلامه الذي قدمناه ثم قال مانصه وتقدم في التنبيه الثالث ما دل عليه كلام
 أبي اسحق من انه لا يشترط حضور المحال عليه ولا اقراره حيث فرض انكار المحال
 عليه وعن أبي اسحق نقلها ابن يونس وأما ابن عرفة فلم يزد هنا على أن اختصر كلام
 الميسطي وابن فتوح اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وما قاله غ حق لاشك فيه
 ولا يقبل لفظ المدونة غيره بحال اذا الحوالة لا توجد دون دين محال به باتفاق أهل المذهب
 لقول ابن يونس مانصه لان حقيقة الحوالة يبيع الدين بالدين وذلك يقتضى أن يكون دين
 تحصل الحوالة به اه منه بلفظه ولقول ابن الحاجب نقل الدين من ذمة الى أخرى تبرأ
 بها الاولى ولقول ابن عرفة الحوالة طرح الدين عن ذمة بمثلها في أخرى اه وليس في
 مسئلة المدونة هذه دين محال به قطعاً ويدل لصحة ما قاله غ كلام المدونة نفسها في بيع
 الآجال فانها ذكرت هذه المسئلة بعينها وعبرت بلفظ البيع ولم تذكر لفظ الحوالة ونصها
 ومن لك عليه دين حال أو الى أجل فلا تنكربه منه داره سنة أو أرضه التي رويت أو عبده
 شهران ثم قالت ولو بيعت دينك من غير غريمك بما ذكرنا جاز اه منها بلفظها وقد أسقط
 النعمي من كلامها هذا لفظ الحوالة وانما قال مانصه واختلف فيمن اكرى دارا بدين
 له على آخر فجاز ذلك اذا شرع في السكنى وأجاز في كتاب الآجال وان لم يشرع ومنعه في
 كتاب محمد وان شرع في السكنى فقال قال ابن القاسم قال مالك فيمن استأجر أجراً سنة
 بدين له على آخر لا خيفه وأخرى في بعض أصحابنا أن مالكاً أجاز فسادته عن ذلك فقال
 لا خيفه اه منه بلفظه فأسقط ذلك من كلامها وجعله ما فيها من بيع الآجال
 وما في كتاب محمد متعدد الموضوع شاهد لما قاله غ ويشهد له أيضاً ما نقله ابن يونس
 عن بعض القرويين وسلمه ونصه قوله ان شرعت في السكنى انظر ما معنى قوله ان شرعت في
 السكنى وهو يجيز كراهها بدين عليك الى أجل وان لم تشرع في السكنى اه منه بلفظه
 فجعل كراهها بدين له على غيره ككراهها بدين في ذمته ولذلك استشكلها وكأنه لا حوالة
 اذا كراهها بدين في ذمته قطعاً كذلك لا حوالة اذا كراهها بدين له على غيره وانما ذلك من
 خالص بيع الدين بالمنافع ولذلك لم ينسب ابن عبد السلام ولا ابن عرفة ذلك للمدونة
 وكذا الميسطي لالعدم اطلاعهم على كلامها هذا كما ظنه ابن ناجي فتنبههم للقصور فانه
 قال عنه نصها السابق مانصه وما ذكر من شرط الحضور والاقراء خالف في ذلك ابن
 الماجشون فلم يشترط ولم يجعله من بيع الدين وبكل من القولين قال بعض الاندلسيين
 من الحكماء ولم يعزها ابن عبد السلام الا لهم فقط وهو في غاية القصور وغر في ذلك والله
 أعلم قول الميسطي من شرطها حضور المحال عليه وزاد ابن فتوح واقراءه بالدين وكذا بعض
 شيوخنا لم يقل في هذه المسئلة الا هذا الكلام فالاعتراض بقوله لا يقول ابن
 الماجشون وادعى ثلاثتهم اه منه بلفظه ومراده بعض شيوخه الامام ابن عرفة

ثم قال فتحصل ان ماشهره ابن سلون وابن عاصم وولده هو المشهور وان (٣٩٩) دليل ذلك ظاهر غاية الظهور وانه الذي يفهم

من ظاهر المدونة وليس فيها ما يخالفه أصلاً وقد رأيت وجه ذلك مبيناً عقلاً ونقلاً انظر بقيقته وقول مب عن ابن عبد السلام اختلاف الاندلسيون الخ كالصريح في أن ذلك ليس في المدونة خلافاً لابي الحسن ومن وافقه في عزوهم لها أنه بشرط حضوره واقراءه لان الذي فيها انما هو من باب بيع الدين كما قاله غ ونصها ولا بأس ان تكثر من رجل عبده أو داره بدين لك حال أو مؤجل على رجل آخر مقر حاضر وتجب له عليه ان شرعت في السكنى والخدمة اه فتأمله وقول مب عنه ولعل الخلاف الخ قال نو كل منها غير ظاهر الا يلزم من استثنائها اشتراط ذلك كما يلزم من اصلها عدم اشتراطها اه وهو ظاهر ولو انبى على استثنائها اشتراط ذلك لانبى عليه أيضاً اشتراط الكشف عن ذمة المحال عليه لما في فقد كل من الغرم عن أثر الرخصة والاستثناء انما يظهر مع وجود ما يدل على المنع فتأمل والله أعلم وقول ز تردد في ذلك ابن القصار الخ تردده انما هو في طرق العداوة بعد المداينة وخرج عليه البساطى طرقها على الحوالة كما في ح (وشبوت الخ) قول مب عن ابن عاشر وجوده أى ولو بقول المحيل مع تصديق المحال حقيقة أو حكماً بان سكت عند الاحالة ومحترزه اذ لم يدع ذلك المحال ولذا عقب المصنف ذلك بقوله فان أعلمه بعدمه الخ وبديل على ذلك كلام الجواهر السابق لقوله ويتفرع على خلافهما الخ وبهذا يوافق ما هنا قوله الاتي والقول للمحيل ان ادعى عليه الخ فتأمل والله أعلم وقول ز ويشترط في تمامها كون الدين عن عوض مالى الخ قال نو كذا في س وغيره وليس بظاهر الوجه اذ الخلع لازم ويؤخذ من مال الزوجة وان ماتت ويخاصص الغرماء فان لم يجد شيئاً سقط حقه اه قلت ما نقلوه عن ابن المواز هو مبني على مذهبه من أن العوض

ومن تأمل جميع ما قدمناه ظهر له أن القصور انما هو من ادعاه فتحصل من هذا ان ماشهره ابن سلون وابن عاصم وولده هو المشهور وان دليل ذلك ظاهر غاية الظهور وانه الذي يفهم من ظاهر المدونة وليس فيها ما يخالفها أصلاً وقد رأيت وجه ذلك مبيناً عقلاً ونقلاً فشد يدك عليه ولا تفت لمخالفة وان جل قائله وعظم قدر اسملموه وناقوه فليس الشأن معرفة الحق بالرجال وان كنت ولا بد من يعرفهم فلا تغفل عن جلالة أبي اسحق الملقب بالنظار وأبي عبد الله المازرى الذى قال فيه في الديباج ليكن في عصره لما المبكية أفقه من هؤلاء قوم لمذهبهم في سائر الاقطار وقيل فيه انه باغ درجة الاجتهاد المطلق وأبي بكر بن نونس الذى قيل في ديوانه انه مصنف المذهب وأبي الوليد بن رشد الذى قال فيه الامام ابن مرزوق انه المقدم نقلاً وفهماً بذلك ابن عبد السلام فن فوقه وأنشد فيه ما هو لموم وغيرهم من قدمنا من أهل الاتقان والتحرير والعلم كله لعل الكبير * (تنبيهات * الاول) * قول غ السابق وأما ابن عرفة فلم يرد ذمنا على أن اختصر كلام المبسطى وابن فتوح فيه نظراً لابن عرفة نقل أيضاً كلام التونسي والمازرى وقبله وقد قدمنا كلامه بالنقطة ونحو هذا أيضاً يرد على ح ومن تبعه في قوله وكذلك المبسطى وابن فتوح وقبله ابن عرفة والعذر لهم أن ابن عرفة فرق التقليل ولم يعارض بينهما وخالف في ذلك عادته وهم لم يتبعوا كلامه فوقه وافيمأ ترى والكمال لله تعالى * (الثاني) * تقدم في كلام الباسجى نسبة القول باشتراط رضا المحال عليه له اودوهو يقتضى انه ليس بوجوده في المذهب مع أنه في الزاهى لابن شعبان حسباناً لانه ابن عرفة وغيره قال غ في تكميله ووجهه ابن شعبان بان قال لعل المحيل الطف به من المحال اه منه بلانظه * (الثالث) * قول ابن زرقون في الشرط الرابع أو أحدهما ولم يحل الدين المستحال به على مذهب ابن القاسم كذا وجهه وصوابه المستحال عليه لانه الذى فيه الخلاف بين ابن القاسم وغيره وأما المحال به فخلوه شرط في كل حواله وقول ز تردد في ذلك ابن القصار فيه نظراً لان تردد ابن القصار انما هو في طرق العداوة بعد المداينة وخرج على ذلك البساطى طرقها على الحوالة كما في ح وقد نبه على هذا نو والله أعلم (وشبوت دين لازم) قول مب عن ابن عاشر ويحتمل انه أشار بالشبوت الى ما في ضريح عن ابن القاسم الخ قلت لا ينبغي حمله على هذا لما تقدم ولانه لا يناسب قول المصنف الاتي والقول للمحيل ان ادعى عليه نفى الدين الخ فان الظاهر انه لا يتصور ذلك مع حضوره واقراءه فتأمل والذي يظهر لي أن مراده بشبوت الدين وجوده ولو بقول المحيل مع تصديق المحال حقيقة أو حكماً بان يسكت عند الاحالة ومحترزه اذ لم يدع ذلك المحال ولذا عقب المصنف ذلك بقوله فان أعلمه بعدمه الخ وبديل على ذلك كلام الجواهر السابق لقوله ويتفرع على خلافهما الخ وبهذا يوافق ما هنا قوله الاتي والقول للمحيل ان ادعى عليه الخ فتأمل والله أعلم وقول ز ويشترط في تمامها كون الدين عن عوض مالى الخ قال نو كذا في س وغيره وليس بظاهر الوجه اذ الخلع لازم ويؤخذ من مال الزوجة وان ماتت ويخاصص الغرماء فان لم يجد شيئاً سقط حقه اه قلت ما نقلوه عن ابن المواز هو مبني على مذهبه من أن العوض

الظاهر انه لا يتصور ذلك مع حضوره واقراءه فتأمله وقول ز قاله ابن المواز هو مبني على مذهبه من اقتنار العوض

في الخلع يقتقر الى حيازة فيسطل بموت الزوجة قبل قبضه لاما فهموه منه من أن ذلك لكون
الدين عن عوض غير مالى لكن قد قدمنا في الخلع أن ما قاله ضعيف مخالف للجمهور
فراجعه فبانوه عليه هنا ضعيف أيضا فالصواب اسقاطه (وهل الآن بفلس الخ) قول
مب وعز ابن يونس الثاني لمجدى ابن المواز هكذا وجدته في ابن يونس وكذا في نقل ق
وطى عنه وعزاه في ضيغ وتبعه الشارح وقت لابي محمد أى ابن أبي زيد واعترضه
طى وقد رأيت في ابن ناجى على المدونة معزوا لابي محمدنا قلالة عن ابن يونس وأظنه
تصحيفا وقول مب كما هو موجود بينه وبين قول أشهب خلافا لطى الخ اعترضه
هذا على طى صواب فانه اغتر بنقل ق عن ابن يونس وق لم يستوف كلام ابن
يونس لكن الصواب أن يقول مب كما هو موجود بينه وبين رواية أشهب لانه كذلك
في ابن يونس ونصه ولقد روى أشهب عن مالك أنه اذا قلنا الخ مال عليه أو مات فليرجع
الحال على الخميل الآن يكون أحالة على أصل دين فلا يرجع على الاول قال وما لم بفلس
أويت فليس له أن يأبى من الدفع الى الحال عليه محمد بن يونس ويحتمل أن يوفق بين هذا
وبين قول ابن القاسم في المدونة فيكون معنى قول ابن القاسم لارجوع لك على الخميل يريد ما
لم يقاس أويت وعلى هذا تأوله محمد واحتج بأنه لو دفعه الى الحال عليه كان له الرجوع على
الخميل محمد بن يونس فيصير على هذا التأويل قول ابن القاسم ورواية ابن وهب في المدونة
ورواية أشهب في كتاب محمد واحدة والله أعلم اه محل الحاجة منه بلفظه وقول مب
ان ابن يونس عز الثالث لابي عسر ان نحوه فيهم من كلام طى ولكن لم أجده ذلك
في النسخة التي بيدي من ابن يونس وكلام ابن ناجى ظاهره موافق للنسخة التي بيدي فانه
لما ذكر كلام ابن يونس قال عقبه مانصه قلت وتناول أبو عمران بان جواب ابن القاسم فيه
ولو علمت وفيه شرط الخميل البراءة ورواية ابن وهب ليس فيه ما ذلك فهو اختلاف سؤال
فكل منهما قول بقول صاحبه اه منه بلفظه فتأمله وقول مب فهي ثلاث تأويلات
أى واحد بالخلاف واثنتان بالوفاق ولم يعز تأويل الخلاف وعزاه في ضيغ لسكنوز وابن
رشد بعد أن قال ان ظاهر كلام ابن زرقون أنه حل رواية ابن وهب على الخلاف والله
أعلم (وصيغتها) قول ز ونحوه لابي الحسن الخ مال لابي الحسن هو ظاهر كلام اللغمي
ونصه فالحوالة براءة للخميل بشرطين أن يقول أحيم لك أو تحول بيدك وأن تكون
الحوالة على دين اه منه بلفظه وقال أبو علي مانصه وما قاله أبو الحسن وافقه
عليه أبو عبد الله الفشتالي ثم قال بعد ان قال مانصه وقد تبين من هذا كله أن مذهب
المدونة واللغمي وأبي الحسن ومن وافقه أنه لا بد من انقضاء الحول ومذهب ابن رشد ان
ما يتوب من باب ذلك كالتصريح بلنظ الحول وهو دليل كلام ابن عرفة اه منه بلفظه
قلت ما لابن رشد هو صريح كلام ابن العطار وقد قبله المتبسط في اختصار ابن هرون
مانصه قال ابن العطار ويجرى في الاسواق أن يقول الغريم للطالب انك بمالك على
فلان فان لي عليه مثله أو أكثر فهذه بمنزلة الحوالة اه منه بلفظه وقول ز ولو أراد
كلام البيان وابن عرفة لقال بصيغة أو منه هم الخ قال نو فيه نظر لان قوله بصيغة

في الخلع الى حيازة وهو ضعيف فإ
بنوه عليه هنا ضعيف أيضا فالصواب
اسقاطه (فان أعلمه الخ) قول
مب فهي ثلاث تأويلات أى
واحد بالخلاف وعزاه في ضيغ
لسكنوز وابن رشد وظاهر ابن
زرقون واثنتان بالوفاق وقوله لمجد
أى ابن المواز وهو هم من عزاء لابي
محمد وقوله وبين قول أشهب لوقال
وبين رواية أشهب وقد صوب
هونى هذا الاعتراض على طى
فان قال فانه اغتر بنقل ق عن ابن
يونس وق لم يستوف كلام ابن
يونس انظره (وصيغتها) قول ز
ونحوه لابي الحسن الخ وهو مذهب
المدونة واللغمي والفشتالي وما لابن
رشد هو صريح كلام ابن العطار
وقبله المتبسط قلت وعليه اقتصر
في التوضيح قال فيه قال بعض
الشيوخ وكذلك لو قال اتبع فلانا
بحقك على الحوالة واختلف قول
مالك اذا قال اتبع فلانا ولعله رأى
في القول بان ذلك حوالة ان قوله
صلى الله عليه وسلم واذا اتبع
أحدكم على ملى فليتبع يدل على
ذلك هذا معنى ما ذكره في البيان اه

يشمل ذلك وانما زاده هناك قوله أو مفهمها لادخال الإشارة اه منه بلفظه ﴿قلت﴾
 ظاهره ان الإشارة هنا لا تكفي على كل من الطريقتين وهو ظاهر قول ز وتكفي الإشارة
 من آخر من لامن ناطق اه وهو أيضا ظاهر قول ح انظر هل مراده بصيغتها أنها
 لا تنعقد الا بلفظ الحوالة او مراده أنه لا بد في الحوالة من لفظ يدل على ترك المحال دينه من
 ذمة المحيل وهذا هو الذي مر عليه في البيان ولم يذكر خلافه الخ ﴿قلت﴾ أما كون الإشارة
 من القادر لا تكفي هنا على طريقة أبي الحسن ومن وافقه فواضح وقد وجهه أبو الحسن
 ما اعتمده بقوله مانصه كل عقد خرج عن أصله ورخص فيه يشترط في عقده التصريح
 كالمساقاة اه وقد قال المصنف بساقية وقال قبل هذا ان لفظ بالعربة وأما على
 طريقة ابن رشد ومن وافقه فلا وجه لعدم اجراء الإشارة المفهومة وقد قال ابن ناجي عند
 قول المدونة في كتاب الجمالة وما فهم عن الآخر أنه فهمه من كفالة وغيره الزمة اه
 مانصه قال المغربي وإشارة غير الآخر كالآخر وانما ذكر الآخر لأنه لا تأتي منه
 الا الإشارة اه منه بلفظه وهذا هو الذي يفيد كلام ابن رشد الذي اعتمده لا ما فهموه
 منه لأنه لما ذكر قول ابن القاسم في سماع يحيى أن قول الشخص لا يخرج حقلك من هذا
 ويأمره بالدفع اليه ليس بحوالة لأنه أن يقول لم احتل عليه بشئ وانما أردت أن أكتفيك
 التقاضي الخ قال مانصه وهذا كما قال لان الحوالة بيع من البيوع فينتقل بها الدين
 عن ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فلا يكون ذلك الا بيقين وهو التصريح بلفظ الحوالة
 أو ما ينوب منابه مثل أن يقول له خذ من هذا حقلك وأنا برى من دينك وما أشبه ذلك اه
 فقوله لان الحوالة بيع يدل على أنه لا يشترط فيها خصوص اللفظ بل ما يدل على الرضا
 دلالة لاحتمال معها كأن البيع كذلك وقوله أو ما ينوب منابه معطوف على قوله
 التصريح بلفظ الحوالة وما من صيغ العموم فتصدق بالقول والفعل فتأمل بانصاف
 ويؤخذ ذلك أيضا مما ذكره طي أول الباب ونصه قال ابن رشد واشترطوا رضا
 المحيل والمحال لان الحوالة بيع في الحقيقة والبيع لا يصح الا برضا البائع والمشتري اه
 وكذا قال عياض هي عند أكثر شيوخنا عقد مبايعة اه منه بلفظه فتأمل بانصاف
 ثم الظاهر عندى حل كلام المصنف على طريقة ابن رشد ومن وافقه وقد قال أبو علي آخر
 كلامه مانصه ويحتمل عندى ان كلام أبي الحسن واللعنم ومن وافقه هما موافق
 لكلام ابن رشد يحمل كلام اللعنم ومن وافقه على أن المراد صريح اللفظ أو ما ينوب
 منابه كما يقوله ابن رشد واحتراز من الخالي منها ويدل على هذا كلام ابن ناجي الذي
 ذكرناه وكذا كلام القلشاني والشارح وغيرهما اه محل الحاجة منه بلفظه (وحلول
 المحال به) قول مب وبه يعلم جواب ما أورده بعض أهل درس ابن عبيد السلام الخ
 هذا البعض هو الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد السطى قاله ابن ناجي في شرح المدونة
 وقول مب عن ابن عرفة ثم بان لي يسره الخ كذا هو في بعض نسخ مب بتقديم الياء
 على السين وهو ضد العسر وفي بعضها سر بدون ياء الاول هو الصواب لأنه الذي في أصل

وقول ز والظاهر ان المصنف
 الخ فيه نظروا وانما يتجه ذلك لو قال
 المصنف ولفظها وأما الصيغة
 فشاملة وانما زاد في الهبة أو مفهمها
 لادخال الإشارة نعم ظاهر المصنف
 كز و ح ان الإشارة لا تكفي من
 القادر وهو واضح على ما لاى الحسن
 وأما على ما لاى ابن رشد فالظاهر أنها
 كافية كما يفيد قوله انها بيع ومثله
 لابن راشد كما في طي ولعياض
 كما مر لمب وحينئذ فحترز قوله
 وصيغتها ما في العتبية عن ابن
 القاسم في المطلوب يذهب بالطالب
 الى غير له فيما مره بالاخذ منه
 ويأمره الآخر بالدفع فلا يعطيه
 ذلك أن للطالب الرجوع على الاول
 لأنه يقول ليس هذا احتسابا بالحق
 وانما أردت أن أكتفيك التقاضي
 انظر ضيغ و ق وقال أبو علي
 يحتمل أن ما لاى الحسن موافق
 لما لاى ابن رشد بحمله على أن المراد
 صريح اللفظ أو ما ينوب منابه كما
 يقوله ابن رشد واحتراز من الخالي
 منها ويدل على هذا كلام ابن ناجي
 والقلشاني والشارح وغيرهم اه
 (وحلول الخ) قول مب بعض
 هل درس الخ هو أبو عبد الله السطى
 وقوله عن ابن عرفة يسره كذا هو
 في بعض النسخ بتقديم الياء وهو
 الصواب المطابق لما في ابن عرفة
 وابن ناجي و غ و طي عنه وفي
 بعضها سر بدون ياء أوله

ابن عرفة وفي نقل ابن ناجي و غ في شرحهما للامدونة عنه ولانه الموجود أيضا في نسخ
طفي الذي نقل مب كلامه وقوله عن طفي فيه نظر لانها على أصل دين باستقراضه
الحق في هذا النظر نظر وان سلمه مب لان مراد ابن عرفة الدين اصطلاحا ولا شك أن
القرض اللازم الوفاء به قبل دفعه ليس ديننا اصطلاحا اذ لا تلزم بين وجوب الشيء على
الانسان وتسميته ديننا اصطلاحا ولا اعترض ح على ابن عرفة حده للحوالة بانه غير
جامع لانه يخرج منه من تصدق على رجل أو وهبه شيئا ثم أحاله به على من له عليه مثله قائلا
مانصه فانما حواله ولفظ الدين لا يطلق عليها عرفا اه منه بلفظه وهو ظاهر غاية
اذلومات الواهب أو المتصدق أو المقرض في مسئلة القرض قبل دفعه لم يؤخذ من تركته
ومما يدل لصحة ما قاله ابن عرفة انها ليست حواله حقيقة وانما هي حواله لان من لازم
الحوالة براءة ذمة المحيل بحيث لا تبقى للمحال مطالبة له بعد وان تعذر عليه أخذ الحق من
المحال عليه الا في صورة الغرور كان من لازمها عدم رجوع المحال عليه على المحيل بما
دفعه للمحال والا من معاملة اليسا كذلك أما الثاني فهو ضروري لا يحتاج الى
الاستدلال عليه لان المقرض يرجع بمادفعه قطعاً وأما الاول فقال النحوي مانصه ولو
كان ذلك على وجه السلف ولم يجد عنده شيأ يرجع قولاً واحدا اه منه بلفظه وقال
ابن عرفة مانصه وان أحاله على سلف ولم يجد عنده شيأ يرجع على المحيل اتفاقاً اه
منه بلفظه فالصواب ما قاله ابن عرفة مطلقاً وليس هنا بيع دين بدين حتى يحتاج الى
ما قاله طفي من ان كلام المدونة محمول على التعجيل لان الشيوخ أطبقوا على ابقائها
على اطلاقها ابن يونس وغيره ولم يقيدها أبو الحسن ولا غ ولا ابن ناجي بل قال ابن ناجي
عند كلامها المذكور مانصه قيل هذه الحوالاة لا تصح بما يحل ورد بانها ليست بحوالاة اذ
هي على غير أصل دين اه منه بلفظه * (تنبيه) * في نوازل المعاضات من المعيار مانصه
وسئل سيدي عبد الله العبدوسي عن أسلف بشرط الحوالاة فأجاب بأنه لا يجوز
مثل أن يسلفه دراهم أو طعاماً أو دنائير على أن يحيله بها على غريمه فلان الحوالاة بيع
من البيوع فصارقدا عله تلك الدراهم بالدراهم التي على الغريم فصار دراهم بديراهم الى
أجل اه قلت في هذا الجواب نظر والمنصوص في عين النازلة لابي اسحق التونسي
الجواز قال عند قوله في كتاب المكاتب وهو كدين لهما على رجل من جهة فبدأ أحدهما
صاحبه بنجم على أن يأخذ هو النجم الثاني ثم فاس الغريم في النجم الثاني فليرجع على
صاحبه لانه سلف منه له قال أبو اسحق قوله لانه سلف منه له فيه نظر لانه يجب أن يكون
حوالة على أصل دين لا يرجع على القابض بشئ كالوأسلفني رجل على أن أحيله بدين على
من لي عليه دين ثم أعدم الغريم انه لا يرجع له على المحيل الآن يكون الشريك قد خرج
عن هذا النجم على أنه متى لم يدفع الى رجعت اليك اه ونحل الدليل منه قوله كالوأسلفني
الحق فتأمل فانه ظاهر اه منه بلفظه قلت ما استدلت به أبو العباس الوائش ربي من
كلام التونسي على رد ما للعبدوسي ظاهر لانه نص في مخالفته وكلامه يفيد انه متفق عليه
لانه ساقه مساق الاحتجاج ولا اعتراض به كلام المدونة ولكن الصواب ما أفق به أبو محمد

وقوله عن طفي فيه نظر الخ بل
لأنظر لان مراد ابن عرفة الدين
اصطلاحا والقرض قبل دفعه ليس
كذلك اذلومات المقرض قبل
دفعه لم يؤخذ من تركته ويدل لما
قاله ابن عرفة من ان هذه جملة أن
من لازم الحوالاة براءة ذمة المحيل
وعدم رجوع المحال عليه على
المحيل والامر ان معاملة اليسا
كذلك فتأمل وليس هنا بيع دين
بدين حتى يحتاج لما قاله طفي من
حمل كلامه ما على التعجيل لان
الشيوخ أطبقوا على ابقائها على
اطلاقها ثم انه لا يجوز السلف بشرط
الحوالة كأن يسلفه دراهم على ان
يحيله بها على غريمه فلان انظر
الأصل (وان كتابة) قول مب
وقال غيره فيها الخ الذي في المدونة
والتوضيح وغيره وقال غيره تجوز
الحوالة ويعتق مكانه لان ما على الخ
(لا عليه) قلت قول مب عن
التوضيح وأما الكتابة الخ هذا اذا
كان المحال هو السيد على مكاتب
مكاتبه لا الاجنبي والالم يجوز كما مر
لمب ويأتى له

سیدی عبد الله العبدوسی لما قاله الامام أبو اسحق التونسی وان كان یلقب بالنظار وسلم
ما قاله صاحب المعیار لامور أحدها أنه لیس هنا حین العقد ینظر علی المحمل
وانما ترتب له الحق بهذه المعاملة تقسما والحوالة شأن الدين فيها أن يكون سابقا عليها
وشأنها أن تبرأها ذمة المحمل لأن تعمر بها وضع هذا فلم تعمر ذمته قطعاً بهذا العقد لانه
لو قبض هذا السلف وأراد رده بعينه لكان له ذلك كما هو مقرر في محله ثانياً انما لو سلمنا انه
دين اذ ذلك فهو غير حال لانه ان كان السلف بينهما مؤجلاً بأجل صريح فلا إشكال فيما
قلناه والا فيلزمه الصبر الى انقضاء المدة المعتادة ومن شرط الحوالة حلول المحال به ثانياً
ان ما قاله العبدوسی هو المصرح به في المدونة فقيم في كتاب السلم الثاني مانصه ولا يجوز
أن تستقرض من أجنبي مثل طعمك وتحيله به على الذي عليه السلم ويوفيكه على ذلك حل
الاجل أم لا اه منها بلفظها ونحوه لابن يونس عن اوزادمانصه وقال أشهب في
غير المدونة لا بأس أن يعطيكه رجل وتحيله عليه اه منه بلفظه وسلم كلامها ابن ناجي
وأبو الحسن وزاد بعد أن تكلم على قولها ويوفيكه على ذلك مانصه وأما لو وفا كغير
شرط الاحالة لم يجز قولاً واحداً اه منه بلفظه ومن كلام أبي الحسن يعلم ان علة المنع
هي الشرط لا كون المحال عليه طعماً من سلم فتأمل بانصاف قول مب عن ضيغ
وقال غيره فيها لا تجوز الا أن يعتق مكانه فيه نظراً لان الذي في المدونة هو مانصه وكذلك
ان لم يحل المكاتب لم تجز الحوالة بها وان حل لانه فسخ دين لم يحل في دين حل أولم يحل وقال
غيره تجوز الحوالة ويعتق مكانه لان ما على المكاتب ليس بدين ثابت اه منها بلفظها
وهكذا في ابن يونس والبخمي وابن عرفة وكذا في ضيغ نفسه ومب اختصره فغير
معناه ونصه وأما المكاتب المحال بها فاشترط ابن القاسم في المدونة حلولها قال والا فهو
فسخ دين في دين وقاس ذلك ابن القاسم على ما سمعه من مالك من منع بيع كاتبة المكاتب
لاجنسي بما لا يجوز قال في المدونة وقال غيره يجوز ويعتق مكانه لان ما على المكاتب ليس
دينًا ثابتاً اه منه بلفظه هكذا في جميع ما وقف عليه من نسخة وهي عدة ووقع في نقل
جس عنه مثل نقل مب وأظن ذلك تصحيفاً في نسخة من ضيغ والله أعلم ومن
تأمل نقلهم عن ضيغ تبين له منه أن ما نقله عنه تصحيفاً (تنبيهه) ان وقعت
الحوالة ببعض النجوم فأنما يشترط حلول ذلك النجم فقط فان كان آخر النجوم صار حراً
مكانه كما صرح بذلك في المدونة وغيرها ويفهم من كلامهم انه ان لم يكن الاخر فانه يبرأ منه
ثم ان أدى ما بقي خرج حراً والارق وهو واضح وانما نهت على هذا لان بعض الناس
يوقف فيه لعدم اطلاعهم على كلام الناس والله أعلم (وتساوى الدين قدر اوصفة) قول
مب هذا التعليل لا يصح الخ جزم به عدم صحته مطلقاً وفيه نظر بل يصح اذا كان الدين
المحال عليه غير حال لان المحال قدر ترك أخذ ما وجب له أخذه لئلا أخذ أفضل منه مؤجلاً ومن
آخر ما حل به قدم سلفاً وقوله لجواز قضاء القرض بأفضل صفة جوابه أن محل ذلك ان لم
يشترط في العقد والامتنع اتفاقاً ومع التقييد بكونه مؤجلاً هنا صار ذلك مشروطاً وقوله كما
لا يصح اذا كان الدين المحال به من يبيع جوابه أن جواز قضاء دين البيع باكثر اذا كان

(وتساوى الدين الخ) قول مب
هذا التعليل لا يصح الخ بل يصح
اذا كان الدين المحال عليه غير حال
تأمله وقوله بأفضل صفة الخ محله
ان لم يشترط في العقد والامتنع اتفاقاً
وبكونه مؤجلاً هنا صار ذلك
مشروطاً وقوله كما لا يصح الخ
جوابه ان محل جواز قضاء دين
البيع باكثر اذا لم يؤخره به لذلك
والامتنع اتفاقاً وبالجمله اذا كان
المحال عليه مؤجلاً ظهرت العلة
في الجميع

حالا وقبضه صاحبه عند استحقاق قبضه وأما ان آخره به لياخذ أكثر فهو صريح الربا
 فلا يختلف في منعه فتأمله لكن تعليل ز بذلك قاصر لان كلام الأئمة صريح في منعه
 مع حلوله وتأجيله وقول مب والصواب في تعليله انه يبيع دين بدين الخ بهذا علم ابن
 يونس أيضا وانه قال في كتاب ابن الموزا إذا اختلفا في الصفة أو في الجودة والصف واحد
 وهما طعام أو عين أو عرض كانا أو أحدهما من يبيع أو قرض فلا تصح الحوالة فيه وان
 حلا محمد بن يونس لانه اذا اختلف الصنفان دخله التسكيس والتعابن وخرج عن وجهه
 المعروف الذي أجاز له يبيع الدين بالدين المنهي عنه قال ابن الموزا لأن يقبضه قبل أن
 يفترقا فيجوز الا في الطعام من يبيع فلا يصح أن يقبضه الا صاحبه اه منه بلفظه قلت
 وهذه العلة ظاهرة اذا كان الدين المحال عليه لم يحل والافلم يظهر لي وجه كونه يبيع دين
 بدين وقد علل ابن القاسم نفسه بالعلة التي نقلها مب عن المقدمات ففي أول مسئلة
 من رسم مرض من سماع ابن القاسم من كتاب الحوالة مانصه وسئل مالك عن رجل
 كانت له دنانير على رجل قد حلت ولغريمه على رجل دنانير مثلهما الى شهر فأحاله عليه الى
 شهر قال مالك اذا كانت قد حلت فلا بأس به أن يتحول على غير غريمه الى أجل وان كان
 حقه الى أجل فأراد أن يحيله على رجل بدين له عليه قال قال مالك لأحب ذلك أن يحتمل
 بما لم يحل فيما قد حل وفيما لم يحل قال ابن القاسم يريد دنانير من دنانير وشيا بان في باب
 تشبيه صفته التي حل له فاما ان كان من غير صنفه فذلك الدين بالدين لا يحل على حال من
 الاحوال اه منه بلفظه وليس كلامه هذا ولا كلام المقدمات نصا في بيع الدين بالدين
 بل يحتمل أن يكون معناه فسح الدين في الدين وهذا هو الذي فهم عليه ابن رشد كلام
 السماع والله أعلم فانه قال عقبه مانصه قال القاضي رضي الله عنه قول ابن القاسم في
 هذه المسئلة يريد دنانير الخ تفسير لقول مالك لان الحوالة يبيع من البيوع الا أنها
 خصصت من عموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالذهب والورق بالورق
 الامثلة لا بمثل يدا بيد ومن عموم نهى عن الدين بالدين لقوله عليه الصلاة والسلام ومن أتبع
 على ملي فليتبسع لما كانت على سبيل المعروف ولم تكن على سبيل المكياسة فان دخل
 الحوالة وجهه من وجوه المكياسة رجعت الى الاصل فلم تجز فالحوالة جائزة في جميع
 الديون اذا تساوت في الوزن والصفة وحل الدين المحال به لانه ان لم يحل كان ذممة بذمة
 فدخله ما نهى عنه من الكالي بالكالي الا أن يكون الدين الذي ينتقل اليه حالا ويقبض
 ذلك مكا قبل أن يفترقا مثل الصرف فيجوز ذلك وسواء كانت الديون من يبيع أو قرض
 أو تعد اه منه بلفظه فانظر قوله من الكالي بالكالي فيجده شاهد الما قلناه لقول المصنف
 فيما مر وكالي بمثله فسح ما في الذمة في مؤخر وكذا قوله ويقبض ذلك مكانه الخ لان يبيع
 الدين بالدين أو سح من ذلك وعلى هذا فالعلة مطردة وتفسير كلامه في المقدمات بكلامه في
 البيان أولى مما فهمه منه مب فتأمله وكذا قول ابن يونس وخرج الى يبيع الدين بالدين هو
 تجوز في العبارة بدليل قوله عن ابن الموزا لأن يقبضه قبل أن يفترقا لان يبيع الدين بالدين

نعم تعليل ز بذلك قاصر لان
 كلام الأئمة صريح في منعه مع
 الحلول أيضا وقول مب انه يبيع
 دين بدين بهذا علم ابن يونس أيضا
 وهو ظاهر اذا كان الدين المحال
 عليه لم يحل وأما تعليل المقدمات
 الذي في مب فقد علل به ابن
 القاسم نفسه وهو محتمل أن يكون
 معناه فسح الدين في الدين كما فهمه
 عليه ابن رشد في البيان وعليه فالعلة
 مطردة فتأمله وانظر الاصل

يجوز التأخير فيه اليوم واليومين فتأمل والله أعلم (وفي تحوله على الأدنى تردد) أى
اختلاف للمتأخرين فالجواز للخمى والمأزى والمبسط وابن شاس وأكثر المتأخرين
والمنع لابن رشد وعباس هذا يحصل مافى ضيح وح ٥ قلت وما لابن رشد وعباس
هو ظاهر كلام العينية والموازية وابن يونس الذى قدمناه فتأمل (وأن لا يكونا طعامين
من بيع) قول مب قلت وجهه ان قضاء القرض بطعام البيع جائز وقد تقدم فى
كلام المصنف الخ فيه نظر لانه مصادرة لان ما قاله المصنف فيما مضى هو عين ما نظره ابن
عاشر اذ لامعنى لقول المصنف فيما مر أو وفاؤه عن قرض الآتية يحيل من أقرضه طعاما
على من له هو عليه طعام من بيع قال هذا الجواب الى أن معناه جاز لانه جائز فلا يسقط به
بحث ابن عاشر وعبارته هي مانصه ولا شك أن مقتضى عبارة المصنف ان الدينين اذا
كان أحدهما من قرض والاخر من بيع لم يتشع ولكن العلة الموجبة للمنع حيث
يكونان معاً من بيع وهي بيع الطعام قبل قبضه موجودة أيضاً فيما اذا كان أحدهما
فقط من بيع اه منه بلفظه وبجمله جار فى صورتين فى صورة المصنف السابقة وفى
عكسها وجواب بجمله عن صورة المصنف مصرحه فى كلام ضيح وهو قوله اذا
كان المحال به من سلم لم يجتمع فيه عقدتا بيع لم يتخللهما قبض اه منه بلفظه وسبقه
اليه ابن يونس لكن اعترضه أبو الحسن وذكر قفاً آخر ونصه الشيخ وهذا ينعكس
فيمتنع وانما أجاز له لان العلة ضعفت عنده لما كان أحدهما من قرض والاخر من سلم
وحل الاجل اه منه بلفظه * (تنبيهه) * كلام أبي الحسن هذا صريح فى أن
الصورتين معاً جائزتان وهو خلاف مافى ق عند قول المصنف فيما سبق واقرضه أو
وفاءه عن قرض من قوله مانصه وأما عكس هذا فقد نص ابن المواز أنه لا يجوز أن
تحيل بطعام عليك من بيع على طعام لك على شخص من قرض قال ولكن لا يبيعه هو قبل
قبضه الآن يأخذه مثله رأس المال اه وقد قبله مب هنالك قائلاً مانصه ووجهه
ان المشتري منك اذا أخلته فقد باع لك الطعام الذى فى ذمتك من بيع بغيره قبل قبضه
منك وهو ظاهر والله أعلم اه ٥ قلت لا يخفى عليك مع التامل الصادق مافى قوله وهو
ظاهر لانه مشكل غاية من جهة مخالفته لكلام الأئمة هنا من قوله ولكن لا يبيعه هو
قبل قبضه اذ لا يستقيم ترتيبه على قوله أولاً لا يجوز لانه لا يتوهم أحد جواز بيعه اذ ذلك
لانه لم ينتقل ملكه اليه لعدم جواز الحوالة وانما يستقيم ذلك على جواز الحوالة وانتقال
ملكه اليه بما هو قد نفي ذلك وقد طال بحثى فى هذا مع غير واحد وتفاوشت فى ذلك
مع بعض المعاصرين من أعيان علماء فاس حرمهم الله وأهلهم من كل باس فاعترفوا
بصحة الاشكال ولم يظهر لهم جواب والذى يجب الجزم به ان لفظة لافى كلام ق زائدة
امان نساخه وامافى نسخته من الموازية والاحتمال الثانى أقوى أو متعين كما يدل عليه
صنيعه لما ذكرناه من الاشكال على اثباتها ولان جواز ذلك مصرح به فى المدونة وغيرها
قال فى كتاب السلم الثالث من المدونة مانصه وان كان لك عليه طعام من سلم فلما حل

(تردد) فالجواز للخمى والمأزى
والمبسط وابن شاس وأكثر
المتأخرين والمنع لابن رشد وعباس
وهو ظاهر العينية والموازية وابن
يونس (وان لا يكونا الخ) قول
مب قلت وجهه الخ هذه مصادرة
لان ما قاله المصنف فيما مر هو عين
ما نظره ابن عاشر وتظهره جار فى
مسئلة المصنف السابقة وفى عكسها
وجواب بجمله عن صورة المصنف
مصرحه فى ضيح ونصه اذا
كان المحال به سلم لم يجتمع فيه
عقدتا بيع لم يتخللهما قبض اه
وأصله لابن يونس ولكن اعترضه
أبو الحسن بقوله الشيخ وهذا
ينعكس فيمتنع وانما أجاز له لان العلة
ضعفت عنده لما كان أحدهما
من قرض والاخر من سلم وحل
الاجل اه وهو صريح فى جواز
الصورتين معاً وهو الصواب خلافاً
لما فى المواق وقبله مب عند
قوله فيما مر واقرضه أو وفاءه من
قرض انظر الاصل وقول ز على
المذهب الخ انظر من صرح بذلك
مع أن مقابله قول ابن القاسم فى
المدونة وغيرها وبه صدر ابن رشد
واقصر عليه ابن زرقون نعم
الخمى اقتصر على ما رجحه ز
فكل منهما قوى والله أعلم

الاجل أحالكم به على رجل له عليه مثله من قرض فان حل أجل القرض وأجل السلم جاز
 ذلك وان لم يحل لم يجز اهـ منها بلفظها وقال في كتاب الآجال منها ما نصه ومن له
 عليك طعام من سلم فأحلت له على طعام لك من قرض أو كان الذي له عليك من قرض
 فأحلت له على طعام لك من بيع أو قرض قد حل أو دفعت اليه دراهم يتباع بها طعاما
 يقبضه من حقه فذلك كله جائز اهـ منها بلفظها ونقل ابن يونس عنها نحو ذلك
 وزاد في بيع الآجال ما نصه قال في كتاب الهبات وان لم يحل لم تجز الحوالة أحلت له
 به أو أحالكم وكذلك عنه في المجموعة وقال أشهب فيه ما هما كالعرضين تحيل بما حل
 منهما فيما حل وفيما لم يحل قال وان كانا من بيع لم تجز الحوالة وان حلا الا ان يتفق
 رأس مالهما ما فيجوز وأشبهه التولية وقال ابن حبيب اذا كان أحد الطعامين من قرض
 فجاز أن تحيل بما حل منهما على ما لم يحل قاله مالك وأصحابه الا ابن القاسم وقوله هم
 أصوب اهـ منه بلفظه ونقله أبو الحسن بالمعنى قائلا لا عند قولها في بيع الآجال
 من بيع أو قرض قد حل ما نصه الشيخ قوله قد حل راجع للقرض والبيع اذ لا بد
 أن يكون ذلك الطعام المحال به والمحال عليه حالين بخلاف ما لو كان الدين عيني
 فانما يشترط حلول الدين المحال به ثم قال ما نصه وحكي عبد الحق في التهذيب مثل
 قول أشهب عن كتاب محمد وعن ابن القاسم فيه أيضا مثل ما حكي ابن حبيب عنه ثم نقل
 عن أبي اسحق التونسي ما نصه وكذلك اذا أحلت من له عليك طعام من سلم على
 قرض فان حلا جاز وان لم يحل أو حل أحدها لم يجز عنده ذكره في كتاب السلم الثالث من
 كتابه اهـ منه بلفظه وما نقله عبد الحق عن الموازية نص في خلاف ما نقله عنها في
 وسيله مب ومثل ما لهؤلاء للغمي وابن عرفة ولم يذكر في ذلك خلافا ورتب للغمي
 على جواز ذلك ما نصه واذا صححت الحوالة عاد الجواب في بيعه المحال عليه قبل قبضه
 على ما تقدم فان كانت الحوالة ببيع على قرض أو بقرض على بيع لم يجز على قوله في
 المدونة ويجوز على قوله في كتاب ابن حبيب اذا كانت بقرض على بيع اهـ منه بلفظه
 فأنت تراه ترتب منع البيع قبل قبضه أو جوازه على جواز الحوالة لا على منعها كافي في
 فحصل ان ما في مخالفة لصريح كلام المدونة في مواضع وابن يونس والغمي وابن
 عرفة وأبي اسحق وعبد الحق على الموازية وغيرهم فتعين ما قلناه من ان لفظة لازمة
 في نقل ق وسقط الاشكال والمجد لله والمحب من مب رحمه الله كيف سلمه
 ووجهه واستظهره مع انه مشكل في نفسه ومخالف لصرح النصوص والكمال لله تعالى
 وقول ز وهـ هذه يكفي فيها حلول المحال به بلانزع مخالف لما تقدم عن أبي الحسن لكن
 ما قاله أبو الحسن فيه نظر فاني لم أر من ذكر ذلك غيره بل قد قال ابن عرفة ما نصه
 وفيه طعاما القرض كالعرضين اهـ منه بلفظه ولم يذكر خلافه أصلا وقول ز
 وهـ هذه يكفي فيها حلول المحال به أيضا فقط على المذهب الخ انظر من صرح بأنه المذهب مع
 أن قبالة قول ابن القاسم في المدونة والواضحة والمجموعة والموازية وبه صدر ابن رشد

في المقدمات وعليه اقتصر ابن زرقون كما تقدم نعم التخمى اقتصر على ما عزا له ابن حبيب
 للملك وأصحابه واختاره ابن يونس وعلى مذهب المدونة درج المصنف على نسخة ق فكل
 منهما أقوى والله أعلم (لا كشفه عن ذمة المحال) قول مب ونحو هذا ابن يونس والتخمى
 الخ هو موافق لما في ق ومخالف لما في غ عن ابن عرفة فإنه قال بعد ذكره كلام ابن
 يونس مختصرا مانصه ومن لازم هذا الكلام أن الحوالة لا تجوز حتى يعرف ملاء
 الغريم من عدمه وهو خلاف نقل المازري والتخمى فتأمل اه كذا نقله غ هنا وفي
 تكميل التقييد وسيله ولم ينسبه على مخالفته لكلام ق وقد راجعت كلام ابن عرفة في
 أصله فوجدت ما نقله عنه غ هو لفظه وفي اقتصار مب على كلام ق من غير تنبيه
 على مخالفته لكلام ابن عرفة مع أنه في غ ما لا يخفى قلت من وقف على كلام ابن
 يونس ظهر له يادئ الرأي أن الصواب ما فهمه منه ابن عرفة ومن تأمله ظهر له أن الصواب
 ما فهمه منه ق فإنه لما ذكر مسألة علم المحيل فقط بفلس المحال عليه قال مانصه محمد بن
 يونس انظروهم يقولون لو بيعت سلعة من إنسان فوجدته عديما فبأسا كنتم ذلك لم ينقض
 البيع محمد بن يونس والفرق أن الحوالة انما هي بيع دين بدين وانما جازت للرخصة التي
 وردت فيها وشراء الدين لا يجوز حتى يعرف ملاء الغريم من عدمه لانه شراء لما في ذمته فاذا
 وجد ذمته معيبة كان له الرد كسلعة اشترت فوجدت معيبة اه منه بلفظه فان عرفة
 رحمه الله نظر الى قوله وشراء الدين لا يجوز الخ وق نظر الى قوله فاذا وجد ذمته معيبة
 كان له الرد لانه صريح في أن له الخيار في الرد بالبقاء وذلك يدل على صحة الحوالة ولازمة
 أنها صحيحة مع جهل ذمته اذ لو كانت فاسدة لتختم ردها فعلم من ذلك أن معنى كلامه ان شراء
 الدين الحقيقي لا يجوز الا بعد معرفة ملاء الغريم من عدمه وكان القياس في الحوالة كذلك
 لكنها جازت بدونه لانها معروفة ورخصة ثم ان ظهر عدمه كان ذلك كعيب فيخبر في رد
 الحوالة وامضائها فتأمل والله أعلم (وان أفلس أو جحد) قول مب عن ابن عرفة ونقله
 الباجي كانه المذهب الخ وكذا التخمى نقله كانه المذهب ونصه فان فليس المحال عليه
 بعد ذلك أو مات أو غاب لم يرجع المحال الا أن يشترط المحال أنه يرجع ان فليس أو مات فله
 شرطه وهو قول المغيرة في العتبية اه منه بلفظه وقول مب عن ابن عرفة قلت
 وفيه نظر لانه شرط مناقض لعقد الحوالة الخ سلم مب هذا النظر وهو غير مسلم فان
 تسليم سحنون والعتبي قول المغيرة وإتيان الباجي والتخمى به كانه المذهب من غير أن
 يذكروا فيه خلافا ولو شاذ مع قول ابن رشد هذا صحيح لا أعرف فيه خلافا كاف في وجوب
 اعتماده ويبحث ابن عرفة جوابه أن تأثير الشرط المناقض محله المعاوضات الحقيقية لبنائها
 على المسكينة لا التبرعات فان ذلك فيها غير مؤثر ولذلك عمل بشرط المحبس أن من احتاج
 من المحبس عليهم باع وشرط الواهب أو المصدق على محجور أن لا يجبر عليه فيما وهبه له أو
 تصدق به عليه على المشهور وفي هذا هو الصواب كما تقدم تحريره والحوالة من المعروف
 بالانزعاب ابن عرفة نفسه لا ينازع في ذلك فتأمل له بالنصاف (فلا حال بائع) قول ز ثم حال

(لا كشفه الخ) قول مب ونحو
 هذا ابن يونس مثله في المواق وهو
 الصواب لا ما عزا له ابن عرفة كافي
 غ انظر الاصل وقول ز وقيله
 ابن عرفة الخ بل ابن عرفة نقل أيضا
 كلام التونسي والمازري المقابل
 لذلك وقيله انظر الاصل أول الباب
 (وان أفلس الخ) قول مب عن
 ابن عرفة ونقله الباجي الخ وكذا
 التخمى نقله كانه المذهب وقول
 مب عنه وأصل المذهب الخ
 جوابه ان هذا في المعاوضات
 الحقيقية دون التبرعات ولذلك عمل
 بشرط المحبس ان من احتاج من
 المحبس عليهم باع وشرط الواهب
 مثلا على محجور أن لا يجبر عليه فيما
 وهبه له على ما هو الصواب والحوالة
 من المعروف بالانزعاب

بها الخ قال من الصواب اسقاط هذه الجملة لعدم مناسبتها الخ وهو ظاهر لكن ان جعلت
الباء للسببية ناسب كلام المصنف لكنه غير متبادر فتأمل (واختبر خلافه) قول ز ولو
تصدق البائع في مسئلة المصنف بالثمن على شخص ثم أحاله الخ عبارة قلقة وصوابه ولو
تصدق بثن العبد في مسئلة المصنف على شخص ثم رد المبيع الخ كافي عبارة الأئمة وقوله ولو
قبض أخذه المشتري على الأصح صواب موافق لما في الشامل ونصه ولو باع عبدا
وتصدق بثنه على شخص ثم أحاله على مشريه ثم استحق أو رد يعيب بطلت الحوالة ولا شيء
له ولو قبض الثمن أخذه المشتري على الأصح وان فات مضى اه منه بلفظه ونقله ت
مسلم اه ومعه ماله وسلم لذلك محشيا المحققان ابن عاشر و طي ونقل عج كلام
تت وسلمه وهو حقيق بالتسليم لان كلام ابن يونس والخمى وابن رشد يفيد رجحانه
ونص ابن يونس وقال ابن القاسم في كتاب محمد والعتبية فيمن باع عبدا بجملة دينار
وتصدق به على رجل وأحاله به أو أشده ثم استحق العبد أو رد يعيب قال ان قبض
المتصدق عليه الثمن وفات يده لم يرجع عليه المشتري بشئ ويرجع على البائع كما
لو قبضها المتصدق بها ثم تصدق بها قال ولو لم يفت الثمن يبد المعطى كان للمشتري
أخذه ثم لا يكون للمعطى شئ محمد بن يونس جعل ههنا أنه وهبه ما ظن أنه ملكه
فكشف الغيب أنه ليس بملكه فجعله ان لم يقبض أو قبض ولم يفت رد وان فات مضى
وقيل ان قبض مضى اه منه بلفظه فانظر كيف صدر به ووجهه وعزاه لابن
القاسم وعبر عن الآخر بقيل ولم يعزه لاحد ونص الخمى واختلف اذا كان قائما
يد المتصدق عليه فقال ابن القاسم في كتاب محمد لمشتري العبد ان يأخذه وقال
في العتبية لاشئ له فيه ويتبع البائع اه منه بلفظه فصدر به وقال ابن رشد في رسم
القضاء العاشر من سماع أصبغ من كتاب الحوالة بعد ان ذكر الاقوال الخمسة التي
نقلها عنه المصنف في توضيحه وابن عرفة مانصه والذي يوجب النظر والقياس أن
يكون هذا الاختلاف في الرد بالعيب على القول بأنه يبيع مبتدأ وأن لا تجوز الهبة
والصدقة في الاستحقاق ولا في الرد بالعيب على القول أنه نقض يبيع اه منه بلفظه
لان المشهور من المذهب أنه نقض يبيع وعليه نبت أكثر القسوع في المذهب وقد
قال غ في تصحيحه عند قول المدونة في كتاب الصلح وان ابتعت طوق ذهب الخ
مانصه مذهب في الكتاب أن الرد نقض يبيع وهو منصوص في كتاب الصرف اه منه
بلفظه وبذلك كله تعلم ما في اعتراض مب على ز وما استدلل به من كلام ضيغ
لادليل له فيه لان الذي في ضيغ هو مانصه كما اذا تصدق البائع بثن سلعة أو وهبه
ثم استحق تلك السلعة فان الهبة والصدقة تبطل اذا لم يقبضها على قول أشهب
والمعروف من قول ابن القاسم وسيأتي آخر المسئلة ما في ذلك اه منه بلفظه ثم ذكر
في آخر كلامه أن المسئلة اضطرب فيها النقل فذكر الاقوال الخمسة وظاهر كلام
مب أن قوله فاذا قبضها لم يتبع بها الا الواهب هو من تمام كلام ضيغ مندرج تحت

(واختبر خلافه) قول ز ولو
تصدق البائع الخ لو قال ولو تصدق
بثن العبد في مسئلة المصنف على
شخص ثم رد المبيع الخ كافي عبارة
الأئمة وقول ز أخذه المشتري
على الأصح الخ صواب موافق لما
في الشامل وت وسلمه ابن عاشر
و طي وعج وكلام ابن يونس
يفيد رجحانه لانه صدر به ووجهه
وعزاه لابن القاسم وكذا كلام
الخمى وقال ابن رشد والذي يوجب
النظر والقياس أن لا تجوز الهبة
والصدقة في الاستحقاق والرد
بالعيب على القول أنه نقض يبيع
اه وكونه نقض يبيع هو المشهور
ومذهب المدونة وعليه نبت أكثر
الفروع

قوله انه قول اشهب والمعروف من قول ابن القاسم وليس كذلك فان تلك الزيادة ليست
فيه في جميع النسخ التي وقفنا عليها وقد نقل كلامه أيضا جس فلم يذكرها وعلى
تسليم وجودها فيه تسليم جديا فلا يعارض ذلك ما قدمناه وقد فرض هو المسئلة
في الاستحقاق وقد رأيت قول ابن رشد النظر والقياس أن لا تجوز الهبة ولا الصدقة في
الاستحقاق ومما يدل على أنه ليست في ضيغ قوله والمعروف من قول ابن القاسم لأن
مقابل هذا المعروف مانسته له من أنه يرجع على المتصدق عليه بالثمن إذا أفاته فانه غريب
ليس بمعروف من قوله وأما رده اذ لم يفت فهو معروف من قوله مشهور في كلام الأئمة بل
نسبه الشيخ أبو محمد له في سماع أبي زيد وأصبغ كافي ضيغ وابن عرفة وتبعه الباجي في
المتنى وقد تقدم في كلام ابن يونس عزومه في الموازية والعتيبة فظهر لك صحة ما قلناه من
وجوه وعلمت أن الصواب ما قاله ز لا ما قاله م ب * (تنبيه) * بين ما قدمناه عن اللغمي
وابن يونس تخالف في العزوفان ابن يونس جعل قول ابن القاسم في العتيبة موافقا لقوله في
الموازية واللغمي جعله مقابلا له والظاهر أن ابن يونس تبع الشيخ أبا محمد فانه عزاه لابن
القاسم في سماعي أصبغ وأبي زيد مثل ما عزاه ابن يونس للعتيبة وتبعه على ذلك أبو الوليد
الباجي وقد تعقب في ضيغ كلام أبي محمد فقال بعده مانسته وهو وهم والذي في سماع
أصبغ وأبي زيد في العتيبة أنها تقوت بمجرد القبض فاذا قبض الموهوب لم يتبع بها إلا
الواهب بمنزلة ما لو قبض الواهب ثم تصدق بها اه منه بلفظه وقد سبقه الى ذلك ابن
زرقون كما نقله ابن عرفة وسلمه ونصه ابن زرقون كذا نقلها الشيخ في النوادر وهو وهم اه
في سماعه موافقة بمجرد القبض اه منه بلفظه وكلهم أغفلوا اعتراض كلام الباجي وابن
يونس لكن التعقب على ابن يونس أخف لانه لم يبين المحل والله الموفق (والقول للحميل)
قول ز انظر ابن يونس صحيح ما أشار اليه من كلام ابن يونس ونصه قال بعض الفقهاء
واذا المحال قال للحميل أحلتني على غير أصل دين وقال الحميل بل على أصل دين قال هو
حول ثابت حتى تبين أنه أهله على غير أصل دين قال لان ظاهر الحوالة براءة الذمة وأنها
على أصل دين فن ادعى بعد قبوله الحوالة أنها على غير أصل دين لم يصدق اه منه بلفظه
فقوله لان ظاهر الحوالة الخ هو ما أشار اليه ز ومراده بعض الفقهاء أبو اسحق
التونسي كما يدل عليه كلام غ في تكميله قلت وانظر لم عزاه ابن يونس لبعض الفقهاء
مع أنه في الموازية كما نقله اللغمي ونصه وقال محمد اذا قال المحال بعد موت المحال عليه
أحلتني على غير مال وقال الحميل على مال فهو حول ثابت حتى يثبت أنه على غير مال اه
منه بلفظه ونقله ابن عرفة أيضا ولم يتعرض لكلام ابن يونس والله أعلم (لا في دعواه وكالة
أو سلفا) قول ز ان أشبه أن يكون مثله يداين الحميل والاقول رب المال يمينه الخ غير
صحيح مع حله كلام المصنف على قول عبد الملك الخ والصواب أن يقول الآن يشبه قول
رب الدين وحده فقوله يمينه الخ كما يعلم من كلام ابن رشد لا في وقول م ب ويتصحيح
ابن الحاجب للقول المخرج في السلف الخ سلم ما أفاده كلام ق و ع ومن تبعه أن
ما أعده المصنف إنما هو تخريج لا منصوص وليس بمسلم بل هو منصوص لابن الماجشون

ولادليل لب في كلام ضيغ
لان قوله والمعروف من قول ابن
القاسم الخ أى في العتيبة لانه قصد
به الرد على من عزاه فيها خلافه فلا
ينافي أن له قولاً آخر في غيرها نعم
إذا أفات المعطى الثمن لم يردده انظر
الاصل (والقول للحميل الخ) ابن
يونس لان ظاهر الحوالة براءة الذمة
وانها على أصل دين فن ادعى
خلافه لم يصدق اه * (فرع) *
قال ابن يونس عن مالك وابن القاسم
فان تبين أنه ليس في ذمة المحال عليه
الايعض الدين تمت الحوالة فيه
ويصير الباقي جملة يتبع أيها ما شاء
اه (لا في دعواه الخ) قول م ب
للقول المخرج في السلف الخ بل هو
منصوص لابن الماجشون واختاره
ابن حبيب كافي البيان وقال ابن
عرفة ابن رشد ان أشبه قول
أحدهم ما دون الآخر فالقول
قوله اتفقا وان أتيامعا بما يشبه
أو ما لا يشبه فقول ابن القاسم
وأشبه القول للحميل وقول ابن
الماجشون القول للمحال انظر
الاصل وقول ز ان أشبه الخ فيه
تطروصوا به الآن يشبه قول رب
الدين وحده فقوله يمينه الخ كما
يفيده ابن رشد

واختاره ابن حبيب في رسم الكتاب من سماع يحيى من كتاب الجماعة مانصه مسئلة
وسألته عن الرجل قال لرجل أحيلك على غريمي هذا عشرة دنانير فيقبض ذلك منه ثم ان
الحيل أتى القابض فقال اقضني ما تنقضت فاني انما كنت أسلفتمكما سلنا وقال القابض
انما أحيلتني بحق كان لي عليك فقد قبضت حتى واحلتك اياي اقرار منك بحق وانما
له يئذ على أصل الحق قال أرى المتقاضى غارما للعشرة وأراها كالسلف عليه ولا حق
له على الحيل الا أن تكون له يئذ على أقل الحق تنبته فاما حالته اياه فليس هو عند
اقرار بل هو بذلك مسلف وأرى للقابض أجره المتقاضى ان كان ذلك شيئا له أجره قال
القاسمي رضي الله عنه قوله أرى المتقاضى غارما للعشرة معناه بعد عيّن الحيل وقوله
وأراها كالسلف عليه معناه وأراها كالسلف الذي يتقارران جميعا عليه لانه يستحقه
بيمينه قبله وفي قوله وأرى للقابض أجره مثله نظرا ليدع الاجارة وانما زعم أنه قبض
حقه الواجب له وكذلك لو قال الحيل انما أحيلك بهم بالتكفين مؤنة تنقضها لكان
القول قوله أيضا على ما حكاه ابن حبيب ولما كانت له أجره المتقاضى ان كان شيئا له أجر
وكان ممن يعمل مثله ذابا لاجرة وقوله في هذه المسئلة على قياس قوله في آخر كتاب
المديان من المدونة في الذي يقول للرجل ادفع الى فلان عني ألف دينار في دفعها اليه
ثم يريد أخذها من الآخر فيقول كانت لي عليك ديناران القول قول المأمور لانه أخرج
الدنانير من عنده فالقول قوله أنه له حتى ثبت انها كانت عليه دين لا مريد الا أن
يشبهه ما يقول مثل أن يعلم من فقره وكونه غريما لا مريد ما لا يشك انه لا يكسب
هذا القدر وحكي ابن حبيب عن ابن الماجشون في مسئلة الكتاب هذه أن ذلك
على ما يشبهه فان كان من أحلته يشبه أن يكون له عليك مثل ذلك فهو مصدق مع يمينه
وان كان لا يشبهه فهو كوكيلك فالقول قولك مع يمينك وحكي عن أشهب أن الحيل مصدق
قولا واحدا واختار ابن حبيب قول ابن الماجشون وليس معنى قول أشهب عندي
أن الحيل مصدق أشبهه قوله ولم يشبهه فلا اختلاف اذا أشبهه قول أحدهما ولم يشبهه
قول الآخر أن القول قول من أتى منهم ما يمش به وانما الاختلاف اذا أتيا جميعا بما يشبه
أو بما لا يشبه فقال ابن القاسم وأشهب القول قول الحيل وقال ابن الماجشون القول
قول المحال القابض وهو على المعروف من مذهب أشهب أنه لا يؤخذ أحد بأكثر مما
يقتر به على نفسه لانه يقول لم أقبض الا حق الواجب لي خلاف قوله وقول ابن القاسم
في هذه المسئلة وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا بعد أن ذكر كلام
الخنمي وكلام السماع مختصرا وسلمه فتحصل أن ما ذهب عليه المصنف في السلف هو
المنصوص لابن الماجشون وهو اختيار ابن حبيب والجاري على المعروف من قول
أشهب كما تقدم في كلام ابن رشد وهو المخرج على قول ابن القاسم في الوكالة كما قاله الخنمي
وهو الذي صححه ابن الحاجب والعجب من ق كيف خفي عليه كلام ابن رشد وابن عرفة
مع اعتناهم بكلامهما كثيرا والله الموفق ونص ابن عرفة ابن رشد أن أشبهه قول
أحدهما دون الآخر فالقول قوله اتفاقا وان اتيا معا بما يشبه أو ما لا يشبه فقول ابن

القاسم وأشهب القول قول المحيل وقول ابن الماجشون القول قول المحال وقول ابن القاسم
 كقولها في كتاب المديان فيمن أمر رجلاً لا يدفع مالاً لفلان فيقول الآخر كانت لي عليه
 ويقول المأمور لم يكن لك على شيء أن القول قول المأمور وقول ابن الماجشون على
 معروف قول أشهب لا يؤخذ أحداً كثيراً أقرب به لأنه يقول لم أقبض إلا حتى خلاف قوله
 وقول ابن القاسم في هذه المسئلة وفي قوله لا تأبض أجر مثله نظر اذ لم يدع الأجرة انما زعم
 قبض حق نفسه وكذا ان قال المحيل انما أحلتك لتكفييني مؤنة التقاضي قبل قوله
 على ما حكاه ابن حبيب وكان له أجر وهو ممن يعمل في مثل هذا بأجرائه منه
 بلفظه الا انه ترك من كلام ابن رشد التنبيه على اختيار ابن
 حبيب قول ابن الماجشون وما كان ينبغي له
 ذلك وهو من آفات الاختصار
 والله سبحانه
 أعلم

* (وقد كل بحمد الله الثمن الخامس ويتلو الثمن السادس أوله باب الضمان ان شاء الله) *

حَاشِيَةُ الْإِمَامِ الرَّهْطُونِي
عَلَى شَرْحِ الزُّرْقَانِي
لْمَخْتَصَرِ خَلِيلٍ

وَبِهَامَتِهِ هَاشِيَةُ الْمَدْفِي عَلَى كُنُوتٍ

الْجُزْءُ الْخَامِسُ

قَامَتْ بِإِعَادَةِ طَبْعِهِ بِطَرِيقَةِ التَّصْوِيرِ
عَنِ طَبْعَةِ الْمَطْبَعَةِ الْأُمِيرِيَّةِ بِبُولَاكٍ ١٣٩٦ هـ

دار الفكر

بِئِيرُوت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

١
* (فهرسة الجزء الخامس من حاشية العلامة الرهوفى)
على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني) *

صفحة	
٢	باب البيوع
٩١	الصرف
١٢٤	فصل فى الطعام الربوى
١٥١	بيوع الآجال
١٥٤	فصل فى بيوع أهل العينة
١٥٦	فصل فى الخيار
٢٠٥	فصل فى بيع المراجعة
٢٠٨	فصل ذكر فيه مسائل تناول وبيع النمار والعرايا والجوامع
٢٣٦	فصل فى اختلاف المتبايعين
٢٤٠	باب السلم
٢٦٠	فصل فى القرض
٢٦٤	باب الرهن
٢٩٤	باب القلس
٣٢٦	باب الحجر
٣٦٦	باب الصلح
٣٩١	باب الحوالة

(تمت)